نصوح بابيل

صحافة وسياسة

سورية في القرن العشرين

الطبعة الثانية

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

نصوح بابيل

صحافة وسياسة

سورية في القرن العشرين

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

JOURNALISM AND POLITICS IN SYRIA

BY:

NASSOUH BABEEL

First Published in Great Britain 1987
Second Published in July 2001
Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.R.L**
BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data Available

ISBN 1 869844 27 0

All rights reserved. No part of this publication
may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted
in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying,
recording or otherwise, without prior permission
in writing of the publishers

الغلاف: التصميم لمحمد حمادة

الطبعة الأولى: ١٩٨٧

الطبعة الثانية: تموز/ يوليو ٢٠٠١

المحتويات

مقدمة ١١

الفصل الأول: الخطى الأولى

من ذكريات الطفولة ١٣
من الحكم الفيصلي إلى الانتداب الفرنسي ٢٠
فرنسا توطد استعمارها ٢٦
مشواري مع الصحافة ٣٠

الفصل الثاني: ثورة على المحتل

الشعب يثور على الاحتلال ٣٧
في المقتبس ٤٣
النضال السياسي بعد النضال المسلح ٤٦
الثورة السورية الكبرى ٤٩
النشاط السياسي إبان الثورة وبعدها ٦١
صدور «الأيام» ٧١

الفصل الثالث: الكفاح السلمي

دساتير وانتخابات مزورة ووزارات ٧٧
الكتلة الوطنية ٩٠
أحداث مهمة شهدها عام ١٩٣٥ ..... ٩٤
«الأيام» تبدأ مسيرتها الجديدة ٩٨
معاهدة لإلغاء الانتداب ١٠١

مرحلة ما بعد المعاهدة ١٠٩
عودة الشهبندر وخلافه مع الكتلة الوطنية ١١٤
حكومة مردم تضطهد «الأيام» ١٢٢
اشتداد الصراع بين الحكومة المردمية ومعارضيها ١٢٥
اغتيال الشهبندر.. كيف ولماذا ١٣٨
الصحافة السورية خلال الحرب العالمية الثانية ١٦٤

الفصل الرابع: معركة الخلاص الطويلة

خالد العظم على مسرح السياسة ١٧١
عهد الشيخ تاج الدين الحسني ١٧٣
نقابة لأصحاب الصحف السورية ١٨٣
حكومة عطا الأيوبي ١٨٧
عهد شكري القوتلي الأول ١٩٢
محادثات الوحدة العربية ٢٠١
العلاقة بين سورية ولبنان ٢٠٣
وفد صحافي سوري في القاهرة ٢٠٨
صلاحيات فرنسا في سورية ولبنان ٢١١
استمرار محادثات الوحدة العربية ٢١٥
شكري القوتلي يلتقي تشرشل ٢٢٠
يوم أنشأ العرب جامعتهم الكبرى ٢٢٦

الفصل الخامس: ثمن الاستقلال

إيقاف المفاوضات مع فرنسا ٢٢٩
العدوان الفرنسي على دمشق وآثاره ٢٣٠
الصحافة تواجه الصعاب والاعتداءات ٢٤٥
سورية في مؤتمر سان فرنسيسكو ٢٥٣
معركة الجلاء ٢٥٦
سورية في عهد استقلالها وسيادتها ٢٨٢
العام الثاني بعد الاستقلال ٣٠٣
أكبر مؤامرة دولية على العرب ٣٣٠
تجديد انتخاب القوتلي ٣٥٩

مطلبان للصحافة ٣٦٥
فلسطين بين الحديد والنار ٣٧١
عهد الولاية الثانية لشكري القوتلي ٤٠٢
معركة عنيفة بين الصحافة وأعدائها ٤١٦
انقلاب حسني الزعيم ٤٢٠
الصحافة في عهد حسني الزعيم ٤٣٧
انقلاب سامي الحناوي ٤٤٠
الحياة السياسية بعد إقصاء الحناوي ٤٤٥
انقلاب الشيشكلي ٤٩١
خسائر حقيقية وأرباح وهمية ٤٩٩
عهد الشيشكلي ونهايته ٥٠٧
عودة الحكم الشرعي ٥١١
عهد الرئاسة الثالثة لشكري القوتلي ٥٣٤
أسبوع التسلح ٥٤٥
سياسة القوتلي في عهد رئاسته الثالثة ٥٥٨
فهرس الأعلام ٥٩٣

مقدمة

لماذا هذه المذكرات

ما كان لهذه المذكرات أن تكتب وتنشر لولا أن نيفاً وخمسين عاماً من حياتي قد سلختها عملاً وجهداً، سعياً ونضالاً في ميادين الصحافة والسياسة تحفزني على تسجيل صفحات مزيج من الأحداث والوقائع التي واجهتها سورية في تاريخها الحديث.

يضاف إلى ذلك أن العديد من إخواني وأصدقائي في سورية والأقطار العربية كثيراً ما سألوني:

لماذا لم تكتب مذكراتك؟

لماذا لم تنشر ما تعرفه عن تاريخ سورية الحديث وأنت الذي عاصرت الشطر الأكبر منه، وقرأت ووعيت وعشت أهم وأخطر مراحل الأحداث التي طويت من هذا القرن، القرن العشرين؟

إن من حق وطنك عليك وعلى أمثالك أن تكتبوا وتنشروا ما تعرفون عن دور سورية في العهود الأخيرة التي تعاقبت عليها، وهو ما تجهله الأجيال الصاعدة.

حيال ذلك لم أر بداً من أن أستجيب لنداء الواجب ولمسؤولية التاريخ، علماً بأن المذكرات جزء من التاريخ، وأن التاريخ أمانة، وأن الأمانة ثقيلة تفرض على حاملها قول الحق ولو في حضرة سلطان جائر، وفي ذلك ما فيه من غضب هؤلاء، وارتياح أولئك، ونقمة زيد وفرحة عمرو. ولعل هذا هو السبب في إحجام العديد من أهل السياسة والمعرفة، ورجال الدولة المسؤولين الذين تولوا مناصب رفيعة وقاموا بأدوار كبيرة في حياة بلادهم عن نشر مذكراتهم، تاركين لغيرهم حمل هذا العبء الذي يشعر بثقل وطأته كل من هو مثلي يدعي أو يتصدى لمحاولة النهوض ولو بجزء يسير منه ينطوي على صفحات تسجل كل أو أكثر ما يعلم ويقال، وليس أكثر أو كل ما يعلم ولا يقال.

وحسبي أن أرافق مراحل الأحداث المتعاقبة التي تؤلف بحملتها مجموعة من الصور والألوان المتناقضة ومنها المشرق والقاتم، المفرح والمحزن، الحسن والسيئ، المستقيم والمعوج، الصواب والخطأ، الحق والباطل، الحرية والطغيان، الشورى والفردية، النظام والفوضى، إلى ما هنالك من المتناقضات الزاخرة بها حياة الأمم والشعوب منذ أعماق التاريخ.

أقف عند هذه التوطئة الصغيرة لأطل من نافذتها على القرن العشرين الذي فاق القرون السالفة تألقاً وتقدماً ليس في مجالات العلم والمعرفة والاختراع والإبداع فحسب، وإنما في مجالات الانحلال والإجرام، والتفنن في كيفية قتل الإنسان لأخيه الإنسان!

أسجل أولاً ما وعيته شخصياً في طفولتي وفتوّتي، وما عشته ومارسته في شبابي وكهولتي، وبالتالي ما اجتمع من هذا كله في رحاب شيخوختي علماً بأن القسم الأكبر من كل ما أذكره هو من مخزون الذاكرة ووحيها، وليس مكتوباً منه إلاّ الندر اليسير.

نصوح بابيل

الفصل الأول

الخطى الأولى

من ذكريات الطفولة

ولدت في العام الخامس (١٩٠٥) من القرن العشرين، وأنا الثالث من بين أشقائي الأربعة. ولما توفي المرحوم والدي كنتُ في الرابعة من عمري، وكان أكبر أشقائي سناً في الثاني عشر ربيعاً. وانصرفت المرحومة والدتنا إلى تربيتنا، ومن حسن الحظ أنها أوتيت قسطاً كبيراً من الذكاء وحسن التصرف والتدبير، ففي حدود إمكاناتها أنشأتنا تنشئة صالحة في بيت محافظ يرعى ويحترم التقاليد الإسلامية. وساعدها في هذه المهمة التربوية شقيقها المرحوم الشيخ عبد الرحيم البابولي من حي الميدان ـ باب المصلا ـ وكان بالإضافة إلى تمسكه بأهداب الدين الحنيف أديباً يتذوق الشعر، وفناناً في الموسيقى، وتربطه صداقات قوية بعدد من أحرار العرب الذين كانوا أول من تصدى لمقاومة الطغيان الاتحادي التركي.

وكان خالنا الفقيد يرعانا بتوجيهه الخيّر في مختلف المناسبات لا سيما في ليالي الشتاء حين كنا نتحلق حول الموقد ونصغي إلى أحاديثه الممتعة عن أمجاد العرب وفتوحاتهم في صدر الإسلام، ويروي لنا حكايات زاخرة بألوان البطولات التي تستهوي الأطفال بصورة خاصة وترسخ في أذهانهم، وقد قيل ـ العلم في الصغر كالنقش في الحجر ـ فنزداد رغبة وشغفاً في الاستماع إلى المزيد من أحاديثه. وكنا نجد فيه المعلم الأول الذي يرسم لنا طريق المستقبل نحو حياة عربية كريمة حرة، وكثيراً ما كان يحدثنا عن المرحوم العلامة الأستاذ محمد كردعلي، وعن مقالاته الجريئة ضد ظلم الحاكمين من جماعة حزب الاتحاد والترقي الذين استولوا على الحكم بعدما تمّ لهم خلع السلطان عبد الحميد العثماني عن العرش عام ١٩٠٨.

وكان الحاكمون الاتحاديون كلما ازدازوا صلفاً وعتواً زادهم كردعلي وأمثاله من رجال الفكر والقلم والصحافيين العرب هجوماً أكثر شدة وعنفاً إلى أن ضاقت السلطات الحاكمة ذرعاً بحملاتهم فراحت تطاردهم من مدينة إلى مدينة ومن قرية إلى أخرى، ولم تسلم منازل كثيرة في دمشق وبيروت من حملات التفتيش والبحث عنهم، وبحكم ما كان كردعلي وخالي من روابط الصداقة والمودة والثقة المتبادلة فقد تمكن كردعلي من الاختباء في دار أحد المواطنين الشرفاء في حي الميدان، وقد بقي اسمه

سراً (إلى أن مات مع موت المرحوم خالي) من دون أن يعرف أحد حتى كردعلي نفسه اسم المواطن الشريف الذي اختبأ في منزله أربعين يوماً كان خلالها خالي والمواطن المذكور يعدان لكردعلي عدة السفر، وبذلك تمكن من الانضمام إلى قافلة من البدو، ارتدى لباس أهلها، وسار معها مجتازاً الصحراء إلى أن بلغ القطر المصري في وسط أجواء زاخرة بالمخاوف.

في السنة الثانية من الحرب العالمية الأولى استدعي خالنا إلى الخدمة الاحتياطية في الجيش العثماني، فالتحق بإحدى القطعات في وقت انتشرت فيه حمى التيفوس وراحت تفتك بالضباط والجنود فتكاً ذريعاً، وقد أثارت أنباء الحمى الخبيثة قلقاً شديداً في نفوس آباء وأمهات وأولياء الضباط والجنود الذين يمارسون الخدمة، وانصرفت والدتي للبحث عن مكان شقيقها، وأمسكت بيدي، وكنت في العاشرة من عمري، ورحنا معاً ننتقل من ثكنة إلى ثكنة، ومن معسكر إلى آخر نسأل عن مكانه إلى أن عرفنا أنه أصيب بالتيفوس ونقل إلى المستشفى الإنكليزي في ـ القصاع ـ دمشق ـ فانطلقنا إليه وقد بلغناه حوالى منتصف الليل حيث فاجأنا النبأ المفزع، نبأ وفاة خالنا العزيز، وأبلغنا المسؤولون في المستشفى أن جثمانه نقل إلى مقبرة الشيخ رسلان القريبة من المستشفى، ووري في ترابها كما ووري الكثيرون أمثاله من ضحايا الحمى الفتاكة.

لقد بكيناه بدموع القلب والعيون، وكان حزننا عليه بالغاً. كيف لا؟ وهو الذي ساهم في تربيتنا، وغرس في نفوسنا مبادىء قومية رفيعة. وقد نعته جريدة «القبس» التي كانت تصدر خلال سني الحرب بأربع صفحات صغيرة، مشيدة بمزاياه في حدود ما كانت تسمح به حرية الصحافة في تلك الظروف المظلمة.

تفاقم الصراع خلال سني الحرب التالية بين العرب والسلطات الاتحادية الحاكمة التي أمعنت في اضطهاد العرب ككل مستهدفة بنقمتها الفئات الواعية المثقفة والعوائل الكبيرة المعروفة بوجاهتها ونفوذها في سورية ولبنان، فاعتقلت الكثيرين من هؤلاء ونفتهم إلى مختلف أنحاء الأناضول، وكانت القيادات العربية تقابل ذلك بأقسى ما عرفته الحملات الصحافية قسوة واندفاعاً يضافُ إليها الآف المنشورات التي كانت توزع سراً فتهز مقاعد الحاكمين في بيروت ودمشق وحلب وتزيد في قلق القيادات العليا الحاكمة في العاصمة استانبول حيث يقف النواب السوريون في مجلس المبعوثان العثماني ـ مجلس النواب ـ مواقف مشرفة، وكان منهم عن لواء دمشق المركزي كل من شفيق المؤيد العظم، ورشدي الشمعة ومحمد العجلاني وشكري العسلي وسليمان الجوخدار وجبران لويس، وعن لواء حماة خالد آغا البرازي وعبد الحميد الزهراوي.

كان هؤلاء، هم وزملاؤهم من ممثلي العرب يرفعون أصواتهم عالية تحت قبة مجلس المبعوثان وفي خارجه ضد سياسة التتريك التي يمارسها الحكام الاتحاديون، وكانوا يدعون إلى مكافحتها بكل قوة. وفي غضون ذلك وقع حادث اهتزت له الأمبراطورية كلها، هو أن نائب دمشق شفيق المؤيد العظم وقف في إحدى جلسات المجلس يدافع عن حقوق العرب، فرد عليه طلعت باشا من كبار مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي والصدر الأعظم بقوله: «إن كل من يتهجم على سياسة الدولة يعتبر خارجاً عليها»، فاعتبر شفيق المؤيد كلامه اتهاماً بالخيانة، فتقدم منه وصفعه على وجهه صفعة قوية كادت تتحول إلى ما هو أخطر لولا أن تدخل أعضاء المجلس وحالوا دون ذلك.

كان لهذا الحادث أثره القوي وصداه البعيد لا في الدولة العثمانية فحسب، بل في مختلف البلدان

الأوروبية، وأثار حقد ونقمة الطغمة الحاكمة ضد العرب أجمعين، وتجلى ذلك في سياسة التنكيل والتهجير والتجويع التي فرضها الحاكمون على شعبي سورية ولبنان بصورة خاصة. وكان من نتائجها أن قضى ألوف المواطنين في البلدين برداً وجوعاً، وكم من جثث وجدت ملقاة على أرصفة الشوارع، وقدر بعض المؤرخين عدد الذين ماتوا جوعاً بمائة وعشرين ألفاً في لبنان وبمائتي ألف في سورية.

أذكر هنا حادثاً طريفاً ومحزناً في وقت معاً لأسوقه كمثال على ما بلغه الناس من حالة الجوع الرهيبة، فقد أعدت والدتي العجين اللازم من الدقيق لترسله إلى فرن السوق الذي يتولى خبزه ثم يعيده خبزاً إلى أصحابه بإشراف واحد منهم، وقد رافق «خبزنا» شقيقي جودت، وعاد بها مع أحد عمال الفرن الذي وضعها فوق رأسه، وسارا معاً نحو البيت، لكنهما لم يبتعدا عن الفرن إلاّ القليل من الخطوات حتى انقض عليهما ثلاثة أشخاص خطفوا «الخبز» وراحوا يتشاجرون على اقتسامها، فكل واحد منهم يحاول أن تكون له حصة الأسد، لكن بعض المارة أنقذوا عليهم حسابهم، فقد جاءوا بدورهم ليأخذوا نصيبهم من الخبز المخطوف. وعاد شقيقي إلى البيت باكياً، ورووا لوالدتي ما حدث فهدأت من روعه، واشترت في اليوم نفسه «صاجاً» من حديد استخدمته في خبز العجين، وبذلك انتقل خبزنا من الفرن إلى البيت، وكفى الله شر الجوع والجائعين.

لقد كان التجويع واحداً من ألوان السياسة الغاشمة التي مارسها الاتحاديون ضد العرب في بلادهم، بلاد القمح والخيرات، وإذا كان ملايين الأوروبيين يموتون جوعاً في هذا الزمن فالفرق بين المجاعتين أن الأولى كانت من صنع الإنسان الظالم، وأما الثانية فهي من حرمان السماء.

أعود إلى حادث الصفعة التي كالها شفيق المؤيد العظم لطلعت باشا لنذكر أنها كانت الشرارة التي فجرت بركان الحقد والغضب في نفوس الحاكمين، فراحوا يسرفون في الإساءة للعرب، فيقاومهم هؤلاء في كل ميدان وعلى مختلف الصعد، فالنواب العرب في مجلس المبعوثان قد تضافرت جهودهم مع الجمعيات والأحزاب التي أسسها العرب منذ مطلع القرن العشرين ومنها جمعية «الإخاء العربي الإسلامي» و«حزب الحرية» و«الائتلاف العثماني» و«المنتدى الأدبي» الذي كان في ظاهره ثقافياً وفي حقيقته سياسياً، و«مؤتمر باريس» الذي دعا إليه الطلاب العرب في أوروبا عام ١٩١٣ و«الجمعية القحطانية»، و«جمعية العهد»، و«جمعية الفتاة» التي انتسب إليها المغفور له الملك فيصل بن الحسين وقد كان في طريقه إلى استانبول عام ١٩١٤.

هؤلاء جميعاً والصحف العربية التي تصدر في استانبول ودمشق وحلب وبيروت قد غمرتهم النقمة حتى شملت الطلاب الصغار في المدارس الابتدائية، وكنتُ في حينه طالباً في القسم الابتدائي من مدرسة «السلطاني التركي»، فشهدت وشاركت في العديد من الاشتباكات التي كانت تقوم بين الطلاب العرب والطلاب الأتراك بسبب انحياز هؤلاء للسلطات الاتحادية الحاكمة ودفاعهم عن تدابيرها الجائرة. وإنني لأذكر أن الطلاب العرب كانوا يغتنمون فرصة الخروج من الصفوف إلى باحة المدرسة فيتبادلون بقلق واهتمام المعلومات والأخبار عن سير الصراع بين العرب العرب والحكام فيتألمون لكل ما يحلّ بالعرب من ظلم واضطهاد على أيدي الطغاة إلى أن كان يوم ٦ أيار عام ١٩١٦.

لقد كان يوماً أسود اكفهر فيه الجو، وعبست السماء، وشمل الحزن جميع العرب في بلاد العرب. فقد

فتح الناس عيونهم في صباح ذلك اليوم المشؤوم على مشهد مفزع مثير في ساحة «المرجة» في دمشق، وفي ساحة «البرج» في بيروت.

لقد رأوا في الساحتين عدداً من المشانق في أعوادها فريق من أركان الانتفاضة العربية الأولى، كان كل واحد منهم علماً من أعلام الوطنية والثقافة والعلم والمعرفة.

لقد نفذ جمال باشا السفاح حكم الإعدام فيهم بعد محاكمة صورية أجريت لهم في الديوان العرفي الذي أنشىء في عاليه ـ لبنان، وكان أداة طيعة في يده الأثيمة التي أقامت بهذا العمل الإجرامي الغادر أكبر سد في طريق العودة إلى التفاهم والتعايش بين العرب والحكام الاتحاديين.

كنت مع زملائي الطلاب الذين تتراوح أعمارنا بين العاشرة والثالثة عشرة نشعر بالأسى يمزق قلوبنا لما نشاهده ونسمعه عن أعمال الطاغية جمال، كما كنا نحس أن الناس جميعاً يتأججون ألماً وحرقة ويسألون الله فرجاً ينقذهم مما هم فيه. وكأن السماء كانت مفتحة الأبواب للسماع والاستجابة، فما أطل يوم التاسع من شعبان هـ حزيران ١٩١٦م. حتى أطلت معه تباشير الفرج من بطاح مكة المكرمة معلنة الثورة، ثورة الشريف حسين بن علي، شريف مكة، الذي أعلنها ثورة عربية تحررية ضد الحكم العثماني، فكان إعلانها متنفساً للجميع، وبصورة خاصة للمثقفين العرب الذين بادروا للالتحاق بالثورة، وقد تحمل الكثير منهم مشاق السفر باجتيازهم الفيافي والصحاري سيراً على الأقدام أو على ظهور الجمال، وكان الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني أسبق الجميع للالتحاق بالثورة، ولما اكتمل عدد المقاتلين بدأت الجحافل العربية بالتوجه إلى الديار الشامية عن طريق العقبة فعمان، ثم عمان ـ دمشق.

اتجهت أنظار العرب من كل مكان إلى الحجاز المقر الرئيسي لقيادة الثورة وأقسم الجميع على الثأر لأرواح الشهداء الأبرار من الاتحاديين، وفي مقدمهم جمال السفاح الذي طعن الجسم العربي طعنة لئيمة غادرة لا يندمل جرحها على مدى الأعوام والأيام. وبدأت قوافل المقاتلين العرب بالتوجه إلى منطقة الثورة، وانضمت بعض القبائل العربية، وبلغ عدد المتطوعين الذين التحقوا بالثورة من رجالها مائة ألف متطوع.

كان الناس في دمشق والمدن السورية يتسقطون أخبار الثورة يوماً بعد يوم، بل في كل ساعة، فتزيدهم انتصاراتها حماسة لها وتأييداً، وينشطون في توزيع النشرات المعادية للدولة الاتحادية، وكانت قوات الثورة كلما تقدمت نحو دمشق كيلومتراً صفقت لها قلوب الشعب فرحاً وابتهاجاً، وكان الطلاب في المدارس الحكومية منها والخاصة يتبادلون التهاني فرحين مستبشرين.

واستمر زحف الجيش العربي حتى دخل مدينة دمشق في الثلاثين من شهر أيلول ١٩١٨، فاستقبله الأهلون الذين احتشدوا فوق الأرصفة وعلى جانبي الشوارع الرئيسية وعلى سطوح المنازل بالتصفيق والزغاريد، ثم دخل الأمير فيصل بن الحسين وحلّ في دار محمود البارودي والد فخري البارودي الذي اشترك في الثورة منذ أيامها الأولى، ورافق الأمير فيصل إلى منزل والده في حي القنوات، وشرع فور وصوله في تأليف أول حكومة عربية، وعهد إلى اللواء علي رضا باشا الركابي أحد أبناء دمشق ومن قواد الجيش العثماني بمنصب الحاكم العسكري لمدينتي دمشق وحلب وكل مدينة يحتلها الجيش العربي.

وبينما كان الجيش العربي يواصل زحفه نحو الشمال السوري سقطت مدينة بيروت في أيدي الحلفاء في ٧ تشرين الأول ١٩١٨ فأرسلت الحكومة العربية في دمشق برقية إلى رئيس بلدية بيروت تطلب فيها

رفع العلم العربي فوق دار الحكومة، فأقيم احتفال كبير بهذه المناسبة بعد وصول اللواء شكري باشا الأيوبي من دمشق الذي احتل دار الحكومة، وأعلن انضمام بيروت إلى الدولة العربية، غير أن القائد الإنكليزي أصدر أمراً إلى اللواء الأيوبي بمغادرة بيروت والعودة إلى دمشق خلال أربعة أيام، وأنزلت الراية العربية عن دار الحكومة، وعُين الكولونيل «بياباب» الفرنسي حاكماً على مدينة بيروت. وكان هذا التصرف أول تنكر للحكم العربي في سورية من جانب البريطانيين والفرنسيين، وقد كشف بصورة واضحة التواطؤ السري الذي تمّ بين الحلفاء على اقتسام الأجزاء المحررة من الأمبراطورية العثمانية.

في غضون ذلك احتل الجيش العربي مدينة حمص يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ ومدينة حماه في ١٦ منه، ومدينة حلب في ٢٥ منه، ثم حدثت اشتباكات ومناوشات مع فلول الجيش العثماني إلى أن تمّ إجلاؤه نهائياً عن آخر حدود الشام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ حين أعلنت الهدنة بين الأتراك والحلفاء، وتمّ إعلان تنازل تركيا عن ولايات الشام وبغداد والحجاز وعسير واليمن.

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن الجنود الأتراك قبل أن ينسحبوا من دمشق تعرضوا لهجمات من قبل بعض الأهلين، فقام العلامة الشيخ طاهر الجزائري بالاشتراك مع الأمير سعيد الجزائري حفيد الأمير عبد القادر الكبير بتأليف فريق من الدمشقيين والمغاربة المقيمين في دمشق أخذت لهم ألف بندقية من الثكنة التركية، وكانت مهمة هؤلاء المحافظة على أرواح الجنود الأتراك المنسحبين، وتولى الأمير سعيد يومئذ الإشراف على الأمن في دمشق، وتمكن من حماية الأتراك وعدم تعرضهم للمذابح، فكان هذا الموقف مشرفاً يسجل بالثناء لهذا الرجل الكبير الذي كان بالتالي أول رئيس للحكومة المؤقتة التي تألفت قبل دخول الأمير فيصل لدمشق.

بعد هذه اللمحة الخاطفة عن الأحداث المتلاحقة التي أدت إلى انهيار الأمبراطورية العثمانية، وهي بجملتها غيض من فيض بالنسبة إلى كتبه بعض المؤرخين العرب والأجانب عن أسباب زوال الدولة العثمانية وانفصال العرب عنها، بعد هذه اللمحة أقول: إن بعض الناس لا يزال يعتقد أن هذه الأمبراطورية ما كان لها أن تزول لو لم يحاربها العرب ويثوروا عليها، وهذا الاعتقاد لا بد من تبديده دفعاً للتضليل واحتراماً للحقيقة والتاريخ.

لقد شهدت بعيني مع ألوف الخلائق انسحاب جيش الأمبراطورية العثمانية من شوارع دمشق في طريقه إلى أقصى الشمال السوري، فتأثرت كما تأثر الكثيرون أمثالي من المشاهدين الذين أحزنهم أن يروا مصرع أمبراطورية إسلامية كبيرة، تزول مع الوجود نتيجة لمؤامرات خبيثة ليس للعرب أي دخل فيها، وإنما هي من صنع غيرهم، من صنع فئة باعت نفسها للشيطان في سبيل المنصب والمال.

إن الذين يتهمون العرب ظلماً وافتراءً بأنهم خانوا الأمبراطورية العثمانية وخرجوا عليها لا يملكون أيّ دليل منطقي معقول على صحة ما يزعمونه اللهم إلاّ القول إن العرب ثاروا عليها وحاربوها وأمعنوا في الإساءة إليها.

أما لماذا حاربوها، وما هي الأسباب والدوافع التي حملتهم على مقاومتهم، وهم الذين عاشوا معها وعاشت معهم أربعة قرون كالسمن والعسل ـ كما يقول المثل ـ أما هذا كله فإنهم يتجاهلونه، فلا يسألون، ولا يبحثون كأنهم ضحية عاطفة عمياء تسد عليهم منافذ السمع والبصر.

أما الذين يملكون الدليل على صحة الاعتقاد الصحيح، والحقائق الدامغة فإنهم يردون على الافتراءات والأباطيل التي يروّجها المضللون الحين بعد الحين بما ملخصه:

١ ـ إن زوال الأمبراطورية العثمانية كان نتيجة مؤامرة عميقة الجذور، واسعة النطاق، دقيقة الإحكام حاكتها ـ أم الخبائث ـ الصهيونية العالمية. وكان عدد من النواب العرب وفي مقدمهم النائب الشهيد شكري العسلي أول الذين انتبهوا للمخطط الصهيوني، فراحوا في مجلس المبعوثان، وفي الصحف العربية، يحذرون من خطره، وينتقدون موقف الحاكمين منه. غير أن هؤلاء كانوا يصمّون آذانهم عن سماع ناقوس الخطر، ويندفعون في اضطهاد كل من ينبه ويحذر ويدعو إلى مجابهة المخطط الرهيب، وكان شكري العسلي من جملة الذين أعدمهم جمال السفاح بغية إخلاء الساحة من المعترضين على المخطط الذي يرمي إلى اقتطاع فلسطين كلها أو أجزاء منها وتسليمها إلى اليهود ليقيموا فيها وطناً قومياً لهم. ومن هنا فإن ما فعله جمال باشا لا يمكن أن يجرده من العمالة الصهيونية، لا سيما بعدما ثبت أنه مع زملائه أنور وطلعت وجاويد وغيرهم من «الدونمة» أي من بقايا اليهود الذين لجأوا إلى أزمير بعد المذابح التي جرت في إسبانيا والأندلس بعد أفول الحكم العربي عنها، فضلاً عن أن جمال باشا ومن ذكرنا من زملائه هم من مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي التي غذاها بأموالهم للفتك بالخلافة الإسلامية وإضعاف القدرة العثمانية على القتال ليتم له تقسيم الدولة وتمزيقها ولتكون فلسطين هي الثمن الذي تحصل عليه الصهيونية.

٢ ـ في السنة الأولى من القرن العشرين سعى «عمانوئيل قره هو» عميد اليهود ورأس «الدونمة» في سلانيك لمقابلة السلطان عبد الحميد، فأخفق أكثر من مرة، لكنه ظل يسعى إلى أن سمح له السلطان بمقابلته، ولما مثل في حضرته أبلغه أنه موفد من قبل الجمعية الصهيونية العالمية ليطلب منه منح الجمعية المذكورة الأراضي الواقعة في المثلث القائم بين يافا وغزة والبحر الأحمر في فلسطين مقابل خمسة ملايين ليرة عثمانية ذهبية تقدمها الجمعية هدية إلى الخزينة الخاصة، وعشرين مليوناً تقدمها قرضاً إلى الحكومة من دون فائدة لمدة تعينها الحكومة العثمانية.

ما سمع السلطان ذلك إلاّ وثار غضبه، وطرد الزعيم اليهودي من قصره طرداً مهيناً.

٣ ـ أثار موقف السلطان حقد الصهيونية العالمية فأضمرت له السوء، وصممت على خلعه، وكان سبيلها إلى ذلك تأليف جمعية سرية في سلانيك من جماعة الدونمة الذين يتظاهرون بالإسلام مع احتفاظهم خفية بالدين اليهودي، وكان أول ما فعلته هذه الجمعية السرية أنها مدت يدها لتصافح رؤساء وأركان جمعية الاتحاد والترقي التي تأسست عام ١٨٩٦. وقد تم التجاوب بين الجمعيتين وانتهى إلى التواطؤ على خلع السلطان والاستيلاء على الحكم، وبواسطة هؤلاء وأولئك تمكن الصهاينة من التسلل إلى قيادات الجيش في سلانيك واستمالوا عدداً من الضباط الشبان الأتراك وبذلوا لهم العطاء والوعود وتمت المؤامرة، فقد زحفت قوات الجيش من سلانيك إلى استانبول فاحتلتها، واقتحم عدد من قادة الانقلاب قصر السلطان يتقدمهم «عمانوئيل قره هو» عميد الدونمة في سلانيك بالذات. والغريب أن قادة الانقلاب الاتحاديين قد اختاروه دون غيره ليسلم السلطان بيده قرار خلعه عن العرش، فاستسلم السلطان وأرسل إلى المنفى في سلانيك وكان ذلك عام ١٩٠٨ كما سبق ذكره.

استولى الاتحاديون على الحكم، وجاءوا بالسلطان محمد رشاد، وكان ضعيف الشخصية مطواعاً، واشتد نفوذ اليهود في أوساط الدولة ووقفت الصهيونية العالمية وراء الحكم الجديد تغذيه بمؤامراتها ومخططاتها، وكان زرع بذور التفرقة والخلاف بين الأتراك والعرب هدفاً رئيسياً من أهدافها، فواجه العرب سياسة جديدة يمارسها الحكام الجدد تستهدف تتريكهم والقضاء على قوميتهم واستفزاز مشاعرهم وكراماتهم، بمختلف أنواع الظلم وسوء المعاملة.

وقف العرب في وجه السياسة الجديدة محاولين دفعها بالتي هي أحسن، غير أن الاتحاديين الحاكمين أبوا إلاّ أن يرموا الانتفاضات العربية بالخيانة والعمالة، واستغلوا ظروف الحرب لتبرير تدابيرهم الجائرة ضد العرب، فزعموا أنهم خرجوا عن طاعة السلطان وتمردوا على الدولة، وأن ضرورات الحرب تفرض مكافحتهم بأقسى الشدة، وكان جمال السفاح الأداة المنفذة لسياسة حكومته في سورية ولبنان، وقد فعل ما فعل ـ وهو ما سبق ذكره ـ إلى أن انتهت الحرب العالمية الأولى وانتهت معها دولة الاتحاديين إلى المصير الطبيعي الذي تنتهي إليه حياة كل سلطة ظالمة في العالم.

٤ ـ مما يؤكد أن الاتحاديين الأتراك ـ وليس العرب ـ هم الذين هدموا الدولة العثمانية وحفروا قبرها بأيديهم، أن السلطان عبد الحميد أرسل من منفاه في سلانيك بصورة سرية رسالة مع أحد حراسه الموثوقين منه إلى شيخه الصوفي الشيخ محمود أبو الشامات في دمشق يذكر له فيها ما عرضته عليه الصهيونية العالمية من طائل الأموال ابتغاء موافقته على منحها بعض الأراضي في فلسطين لتكون وطناً قومياً لليهود، فكانت عروضهم المغرية ومحاولاتهم الحثيثة تبوء بالفشل بسبب رفضه إياها.

ومما تجدر الإشارة إليه بهذه المناسبة أن رابطة صوفية كانت تصل السلطان عبد الحميد بالصوفيين من رجال الدين، وكان يعتبر الشيخ محمود أبو الشامات واحداً من المشايخ المقربين إليه، وكان في مقدم هؤلاء الشيخ أبو الهدى الصيادي وهو سوري من بلدة «خان شيخون» الواقعة بين مدينتي حماه وحلب، وقد لعب الصيادي دوراً مهماً في عهد السلطان عبد الحميد الذي كان كثيراً ما يرجع إليه في كل ما يتصل بالبلاد العربية.

٥ ـ ما كان للعرب أن ينفكوا عن دولة الخلافة لولا أن الاتحاديين قلبوا لهم ظهر المجن، وأحرجوهم فأخرجوهم. ويصح القول هنا أن كل عربي من رعايا الدولة العثمانية كان قبل استيلاء الاتحاديين على الحكم يعتبر نفسه عثمانياً يفاخر بعثمانيته، وهذا ما أكده لي دولة المرحوم حسن الحكيم أحد رؤساء الوزراء ومن الرعيل الأول حين سألته عما إذا كان صحيحاً أن العرب هم السبب في زوال الأمبراطورية العثمانية فكان جوابه ما يأتي بنصه الحرفي:

«... حتى انسحاب الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى عن البلاد في آخر شهر أيلول ١٩١٨ كنت عثمانياً صادقاً في عثمانيته وموظفاً مخلصاً في عمله، بعيداً كل البعد عما يسمونه سياسة.. وكنت أنظر إلى الدولة العثمانية بأنها دولة إسلامية الويل لها إذا انهارت وتحكّم الأجنبي في رقابها، بيد أنه منذ أن علق أحمد جمال باشا في ٦ أيار تلك الفئة المختارة من أحرار العرب على أعواد المشانق ظلماً وعدواناً وانتقاماً، ومنذ أن رفع غلاة الاتحاديين القناع عن حركتهم الطورانية التي ترمي إلى تتريك العرب أصبحت أرى العمل للقومية العربية واجباً مقدساً».

٦ ـ يمكن القول إن ما قاله حسن الحكيم المعروف بصدقه ونزاهته ووطنيته، ينطبق على كل عربي عاصر العهد العثماني في مراحله الأخيرة، حتى أن كثيرين من الولاة والحكام وأهل الرأي والمكانة الأتراك كانوا ينتقدون سياسة الحاكمين سراً، ولو عارضوها علناً لما سلموا من بطشهم وانتقامهم. نضرب على ذلك مثلاً خلوصي بك والي دمشق، فالذين عاصروه وعرفوه يقولون إنه كان تقياً نقياً وإدارياً حاذقاً، ومحباً للعرب وهو الذي أومأ إلى المرحوم الدكتور عبد الرحمن شهبندر (وكان يودع خلوصي بك) بالتواري بعدما علم أن أحمد جمال باشا عازم على إعدامه. ولما كان خلوصي بك ناقماً على تصرفات جمال باشا، فقد نبه رجال الحكم في استانبول إلى مغبة تصرفاته، فكان الجواب أن استدعي إلى استانبول وعين مديراً عاماً للخط الحديدي الحجازي.

وكان أكثر الولاة الأتراك الذين تعاقبوا على الحكم في سورية منذ عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩١٨ يعملون للخير والإصلاح ولمصلحة الشعب دون أن يفرقوا بين عربي وتركي، وقد ترك كل واحد منهم آثاراً طيبة تشهد حتى يومنا هذا على نياتهم الحسنة وإخلاصهم للدولة العثمانية، فالوالي مدحت باشا الذي تولى منصب الصدر الأعلى مرتين وولاية دمشق سنة وعشرة شهور فتح في عهده السوق المعروف باسمه إلى اليوم (سوق مدحت باشا) ووسع الكثير من شوارع دمشق وكان في نيته كشف نهر بردى من ساحة المرجة إلى باب توما وهدم الأبنية القائمة على جانبيه وشق شارعين كبيرين فيهما، وهو الذي أسس مكتب الضائع وجمع الكتب في دار المكتبة العمومية، وتشكلت في عهده دوائر العدلية والشرطة والدرك، وقد استشهد عام ١٣٠١هـ في مدينة الطائف في الحجاز.

أما الوالي حسين ناظم باشا الذي تولى الحكم في سورية ثلاث مرات فقد أنشأ في عهده سراي الحكومة في دمشق وهي لا تزال قائمة حتى الآن، ومستشفى الغرباء (المستشفى الوطني اليوم) والثكنة العسكرية (جامعة دمشق اليوم) والخط البرقي بين دمشق والمدينة المنورة، وحي المهاجرين حيث بنى لنفسه فيه داراً اتخذت فيما بعد قصراً لرئيس الجمهورية السورية، وكان أعظم مشروع خدم به مدينة دمشق: مشروع مياه الفيجة التي جلبها من قرية عين الفيجة وأقام لها بادىء ذي بدء سبلاناً في أحياء المدينة، وذلك إثر انتشار مرض الكوليرا فيها، وجعل سقوف الأسواق الكبيرة في دمشق من حديد منعاً للحريق.

وما يقال في الوالي مدحت باشا ينطبق على كل واحد من بقية الولاة، منهم شكري باشا وإسماعيل فاضل باشا وعارف المارديني وتحسين بك، وهذا الأخير كان شاباً ألمعياً ذا ذكاء جوال، عمل لخير الدولة العثمانية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وكان لا يكتم استنكاره لتصرفات جمال باشا، وتمكن بفضل جرأته من وضع حد للكثير من مظالمه التي كان يرتكبها ضد الأهلين.

إن في سيرة الولاة الذين تولوا الحكم في سورية ما يؤكد نقمة القادة الأتراك الأحرار على سياسة الاتحاديين الغاشمة، وهذا من شأنه أن يزيد في الدلالة على أن العرب كانوا أبرياء من دم الدولة العثمانية، وأن مصرعها كان على أيدي فئة من المارقين الاتحاديين.

من الحكم الفيصلي إلى الانتداب الفرنسي

مع جلاء آخر جندي تركي عن الأراضي السورية في الثلاثين من أيلول ١٩١٨ طويت صفحة الحكم العثماني في سورية والأقطار العربية، وفتحت صفحة جديدة: صفحة تاريخ سورية الحديث. فقامت في سورية أول حكومة عربية بعدما عاشت أربعمائة عام في ظل الحكم العثماني، وبدأت الحكومة الفتية

تواجه مسؤولياتها الداخلية والخارجية في وسط فرحة عارمة شملت جميع المدن والأنحاء السورية. وبدا لأول وهلة أن هذه الحكومة أضعف من أن تتحمل عبء التبعات الجسيمة التي فرضتها عليها مسؤوليات الحكم، فالشعب الذي حارب الأتراك الاتحاديين وتحرر من حكمهم لن يقبل عن الاستقلال التام بديلاً. وراح الأمير فيصل بن الحسين يطالب الحلفاء بتحقيق الوعود التي قطعوها لأبيه الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى. لكن الأمير واجه الواقع المحزن، وهو أن الوعود التي يطالب بتحقيقها قد تبخرت، والتواقيع قد طمست، وأطماع القوي بالضعيف قد استشرت وتفاقمت، وأن الحليفتين إنكلترا وفرنسا قد أخذتهما العزة بالإثم، إذ اتضح لفيصل أن الدولتين اتفقتا على اقتسام الأراضي المحررة من الأمبراطورية العثمانية ـ سورية ولبنان وفلسطين والعراق ـ في حدود اتفاقيتين عقدت الأولى بينهما في ٩ أيار ١٩١٦ وعرفت بمعاهدة سايكس بيكو، والثانية في ١٥ أيلول ١٩١٩ وقد تم بموجبها اقتسام المناطق المذكورة بين الدولتين فعينت بريطانيا اليهودي الصهيوني هربرت صموئيل مفوضاً سامياً على فلسطين، كما عينت فرنسا الجنرال غورو مفوضاً سامياً على سورية ولبنان.

في ضوء هذه الحقيقة المرّة سافر الأمير فيصل إلى لندن عام ١٩١٩ ليطلع على حقيقة ما بين الدولتين الحليفتين، فتنكر له الإنكليز، ونصحوه بالتفاهم مع الفرنسيين الذين أصبحوا هم المنتدبين على سورية ولبنان، فسافر إلى باريس وقابل كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية، وجرت بينهما مفاوضات أدرك معها الأمير فيصل أن لا مندوحة له من التسليم بالأمر الواقع، فوقع كليمنصو اتفاقاً علق الأمير تنفيذه على تصديق ممثلي الشعب السوري، وعاد إلى دمشق في الثالث عشر من شهر كانون الثاني ١٩٢٠ وعرض الاتفاق على رجال السياسة في اجتماع سري عقد في منزل الدكتور أحمد قدري فرفضوه بالإجماع. وعبثاً حاول فيصل الدفاع عن مشروعه بحجة أن البلاد ليست لديها الإمكانات الكافية للدخول في حرب مع فرنسا، وقام الأمير بجولة في المدن السورية ازداد معها يقيناً أن الشعب عن بكرة أبيه يرفض الاتفاق مع فرنسا. واجتمع المؤتمر السوري في يومي السادس والسابع من آذار ١٩٢٠، وقرر إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية أي بما فيها فلسطين، والمناداة بالأمير فيصل ملكاً دستورياً. وفي الثامن من آذار أقيم احتفال في بلدية دمشق بحضور ممثلي إنكلترا وفرنسا وقناصل الدول تمت خلاله مبايعة الأمير فيصل ملكاً على سورية.

أحدث قرار المؤتمر السوري ردود فعل عنيفة في كل من فرنسا وبريطانيا، فأعلن لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أمام مجلس العموم أن بريطانيا وفرنسا أبلغتا الأمير فيصل أنهما لا تستطيعان الاعتراف بقرار المؤتمر السوري، وتوالت البرقيات المماثلة على فيصل من ميلران الرئيس الفرنسي واللورد أللنبي وغيرهما، وكلها تبلغه رسمياً قرارات مؤتمر الحلفاء المنعقد في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢٠ في مدينة سان ريمو الإيطالية، وقد عهد لفرنسا بموجبها مهمة الانتداب على سورية ولبنان، كما عهد إلى بريطانيا بمهمة الانتداب على فلسطين والعراق.

كانت هذه البرقيات الشعلة التي فجرت برميل البارود، فالشعب السوري العربي يأنف من الحكم الفرنسي، وقد نقلت إليه صور قاتمة عنه في الشمال الأفريقي، وشعر الملك فيصل أن الموقف يحتاج إلى حكومة فعالة، فاستقالت حكومة رضا الركابي، وعهد الملك إلى هاشم الأتاسي بتشكيل وزارة جديدة وصدر المرسوم بتأليفها وكان من أبرز أعضائها: رضا الصلح، الدكتور عبد الرحمن شهبندر، يوسف العظمة، فارس الخوري، ساطع الحصري، جورج رزق الله.

في ١٨ أيار/ مايو ١٩٢٠ واجهت الحكومة الجديدة المؤتمر السوري في جو عاصف بالتوتر، وقد طلب فريق من النواب أن تسمي الوزارة الجديدة نفسها «وزارة دفاعية» بالنظر لخطورة الموقف، فأوضح الدكتور شهبندر وزير الخارجية أن خطة الحكومة تتلخص بثلاثة بنود:

الأول: تأييد الاستقلال التام الناجز المتضمن حق التمثيل الخارجي.

الثاني:المطالبة بوحدة سورية بحدودها الطبيعية مع رفض طلب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي منها أي فلسطين وطناً قومياً لليهود.

الثالث: رفض كل مداخلة أجنبية تمس سلطاننا القومي.

وعلى أثر ذلك اعتبرت الوزارة دفاعية، ومنحها المؤتمر ثقته بالإجماع.

هنا أدرك الشعب أنه يواجه تحديات ضخمة لا تقوى قواه وإمكاناته على دفعها، بل وجد نفسه أمام نضال جديد لا يقل حجماً بهوله وشراسته عن نضاله ضد الاتحاديين الأتراك، ووقف مليك البلاد حائراً لا يدري ماذا يصنع، تتقاذفه التيارات من كل جانب، فالحليفتان الصديقتان تحاولان أن تمليا عليه بالقوة التسليم والقبول بالانتداب بينما الشعب الذي اختاره مليكاً يأبى عليه ذلك، ويدعوه إلى مجابهة القوة بالقوة، وكانت حماسته في كل بقعة من سورية تغلي وتشتد، وتزيده تصميماً على مقاومة القوات الفرنسية الزاحفة على أرضه، بينما كانت الثورات في مناطق مختلفة من البلاد مستمرة ضد الفرنسيين: ثورة إبراهيم هنانو في جبل الزاوية في الشمال، وثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين، وثورة الدنادشة في غرب حمص وشمال البقاع، وثورة محمد الناعور في الجولان، وثورة صبحي بركات في جبال بيلان في الشمال السوري، وثورة رمضان باشا شلاش في دير الزور والبوكمال، وثورة لاهبة في جبل عامل ـ جنوب لبنان.

لقد تبع ذلك كله إنذار الجنرال غورو إلى الملك فيصل، وقد طلب منه فيه تحقيق ما يأتي:

أ ـ وضع سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي.

ب ـ قبول الانتداب الفرنسي من دون قيد أو شرط.

ج ـ إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين.

د ـ قبول التعامل بالأوراق النقدية التي يصدرها البنك السوري.

هـ ـ معاقبة الذين استرسلوا في معاداة فرنسا.

ولم يكتف الجنرال غورو بهذا الإنذار بل أمر قواته باحتلال معلقة زحلة ـ رياق.

لقد اهتزت البلاد واضطربت، وارتفعت موجة الاتهامات للحكومة، وواجهت حملة عنيفة من النواب في الجلسة التي عقدها المؤتمر السوري في ١٥ تموز/يوليو، وطغى الجناح المتطرف من أعضاء المؤتمر على الجناح المعتدل، وخشي الملك قيام حرب أهلية، فقرر المناداة بالحرب، واستدعى الشيخ كامل القصاب رئيس اللجنة الوطنية وأحد كبار المتحمسين للقتال، وأبلغه قراره الأخير بوجوب الدفاع عن حدود البلاد، فتولى الشيخ كامل إثارة حماسة الناس، وراح يتنقل من شارع إلى شارع، ومن حي إلى آخر داعياً الجميع إلى الخروج إلى ميسلون لصدّ العدو المهاجم، وقام هو وأعضاء اللجنة الوطنية بجمع الأسلحة والخراطيش وتوزيعها على المقاتلين.

خلال الأيام الأخيرة التي سبقت قرار الملك فيصل الأخير والحاسم بوجوب الدفاع عن حدود البلاد، استدعى المجلس العسكري المؤلف من: ياسين الهاشمي وأحمد اللحام ومصطفى وصفي وشريف الحجار ومصطفى نعمة وحسن يحيى وعارف التوام، وهم هيئة أركان حرب الجيش، وبحضور أعضاء الوزارة سألهم الملك واحداً بعد آخر عن قدرة الجيش الدفاعية، فكانت أجوبتهم مختلفة بين معتقد بوجود الاستعداد الذي يكفل طرد القوات الفرنسية، وبين معتقد بأن المقاومة ضرب من المستحيل. وحينئذ طلب الملك رأياً حاسماً من المجلس العسكري، فاستمهل بعض الوقت، واجتمع ربع ساعة فقط ثم خرج بالقول التالي: «.. إن في إمكان الجيش أن يقاوم بضع ساعات إذا كانت المعركة غير جدية، وإذا كان القتال حامياً فلا يستطيع الجيش أن يصمد خمس دقائق».

هذا القرار وحده هو الذي حمل الملك ورجال حكومته على قبول إنذار الجنرال غورو، وبالفعل فقد صدر مرسوم بحلّ الجيش العربي السوري، وأرسلت برقية إلى غورو بموافقة الملك على شروط الإنذار، وكان ذلك يوم ١٧ تموز/يوليو، لكن البرقية لم تصل ـ على حد زعم الجنرال غورو ـ وهناك من اتهم حسن الحكيم الذي كان مديراً عاماً للبرق والبريد أنه عامداً منع إرسال البرقية، فقدم إلى المحاكمة، وقد برأته المحكمة لأنه ثبت أنه كان مستقيلاً ومنقطعاً عن العمل، واتضح أن الجنرال غورو كان مبيتاً النية على اقتحام الحدود واحتلال دمشق بقوة السلاح، وأن ما قاله عن تأخير البرقية كان ذريعة لتبرير الزحف الفرنسي إلى دمشق يوم ٢١ تموز/يوليو.

في غضون ذلك رأى الملك فيصل أن يطلق آخر سهم في جعبته من أجل نشدان السلام، فأبرق إلى الجنرال غورو يطلب وقف الزحف ويعلمه أنه أوفد أحد أعضاء الحكومة، وهو ساطع الحصري وزير المعارف، ليتعاقد باسمه. وتوجه الحصري يرافقه جميل الألشي، ووصلا إلى عاليه فقابلا الجنرال غورو الذي حمّلهما مذكرة تتضمن شروطاً قاسية كانت بنودها تحتوي على قيود عسكرية ومالية واقتصادية وقضائية وتعليمية، وبجملتها كانت أقسى من الاحتلال.

ولما وصل الجواب إلى الملك تُلي في مجلس الوزراء فكان الرأي مجمعاً على التسليم بمطالب غورو تفادياً للحرب. غير أن الملك بعث جواباً على مذكرة غورو صيغ بقالب لا يفيد قبول الشروط الجديدة، وأرسله إلى غورو فلم يجب عليه لا سلباً ولا إيجاباً. ومن هنا تأكد أن غورو منفذ تهديده لا محالة، وأن الحرب لا بد منها. ولا بد مما ليس منه بد.

في تلك الأثناء كان الشيخ كامل القصاب وأعضاء اللجنة الوطنية يتابعون جولاتهم في المدينة حاثين الناس على الدفاع عن بلادهم ضد زحف عدو مستعمر بلغت طلائعة مشارف ميسلون، وكان يوسف العظمة في الوقت نفسه يتجه إلى ميسلون على رأس شراذم من بقايا الجيش السوري المسرّح الذي كان عدده قبل التسريح لا يزيد على الثلاثة آلاف مقاتل زوّد ببطاريتين من المدفعية، وقد سرح يوم ١٧ تموز/ يوليو ليكون تسريحه كبادرة دالة على قبول إنذار غورو الأول.

وتدفق الناس على محطة الحديد لتنقلهم إلى مواقع القتال. وكان بعضهم لا يحمل سلاحاً ولا زاداً، ومنهم من سار إلى ميسلون مشياً على الأقدام تدفعهم حماستهم إلى السير على غير هدى، فكانت كثرتهم تعوق تقدم القوات المسلحة المتجهة صوب ميسلون.

وصلت القوات الفرنسية إلى ميسلون، وابتدأت المعركة، فأطلقت المدفعية الفرنسية نيرانها بكثافة،

وأجابتها المدفعية السورية بطلقات متقطعة، وقامت الطائرات بقصف مرّكز على جموع المتطوعين، وتقدمت الدبابات والتحم المقاتلون. وكان البطل يوسف العظمة يشرف على المعركة، ويأمر بقصف المدفعية السورية نحو وجهات كان يعينها ويحددها، وإذا هو يتلقى زخات من رشاش فرنسي مصوب إليه، فسقط مضرجاً بدمه، وتجلت بطولته بهذه الروح التي أملت عليه أن يتحمل مسؤولية الدفاع عن وطنه، ولا يسمح للعدو أن يمر إلاّ على جثته. وكان وهو متوجه إلى ميسلون موطداً العزيمة على الاستشهاد في دفاعه عن وطنه، بدليل ما قاله ساطع الحصري بعد ذلك: «.. إن يوسف العظمة كان مصمماً على الاستشهاد.. ففي ساعة رحيله إلى ميسلون، خاطبني بالتركية قائلاً: (أنا ذاهب.. إنني أترك ليلى أمانه لديكم. أرجو أن لا تنسوها) .. وليلى ابنته الوحيدة».

وهكذا انتهت معركة ميسلون مخلفة على أرضها ثمانمائة (٨٠٠) قتيل من السوريين مقابل ثلاثمائة (٣٠٠) قتيل من الجانب الفرنسي، واستمرت المعركة من الصباح حتى الظهر.

ميسلون كانت رمزاً لبطولة إنسان صمم على الدفاع ونذر نفسه ليكون ضحية بريئة لعدوان غاشم قامت به دولة لا تكافؤ بينها وبين سورية.

ميسلون كانت بداية لنكبات استمرت في سورية نيفاً وربع قرن.

ميسلون سجلت على روابيها بأحرف من نور وإلى الأبد: عنوان مجد وشعار تضحية وصفحة فخار.

بكيت في حياتي ثلاث مرات: الأولى يوم دخلت القوات الفرنسية المحتلة دمشق. الثانية يوم وفاة والدتي رحمها الله. والثالثة يوم عيد الجلاء.

لقد بكيت في الأول بعد ظهر اليوم الخامس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٢٠ حين وقفت في أول شارع النصر من ناحية سوق الحميدية مع من وقف من المواطنين ننظر باكتئاب وحزن إلى القوات الفرنسية تخترق الشوارع الرئيسية بدءاً بشارع بيروت إلى جسر الحرية فساحة المرجة فالسنجقدار، فشارع النصر، فمحطة الحجاز، فشارع الجامعة فالثكنات العسكرية في طريق المزّة.

كانت الموسيقى الفرنسية المؤلفة من جنود سنغاليين تعزف نشيد المارسيليز وتسير في الطليعة تتبعها القوات «المنتصرة»، فأثارني مشهدها، فبكيت، ورأيت غيري يبكي، فأجهشت في البكاء وكان إلى جانبي شقيقي جودت وأبو الخير الشامي، فساورهما الخوف من أن يغمى عليّ، فأمسكا بي وأوصلاني إلى منزلنا بعربة تجرها الخيول.

إنه لمشهد مؤلم كلما ذكرته ثارت مشاعري، وانقبض صدري، وعادت بي الذاكرة إلى تلك الفترة السوداء من تاريخ سورية الحديث، وقد فجعت بتحطيم أول حكومة عربية قامت فيها بعد أربعة قرون، فانهارت قبل أن ترى عيناها النور.

لقد استمر الجيش الفرنسي في زحفه، ولما بلغ المزّة توقف بانتظار مجيء من يسلمه مفاتيح عاصمة بني أمية. وبالفعل وصل إلى مركز المزّة كل من اللواء نوري السعيد قائد موقع دمشق، والقائمقام جميل الألشي مرافق الملك، وقدما نفسيهما إلى قائد الحملة الفرنسية وأبلغاه أنه في وسعه دخول دمشق في أي وقت يشاء، فدخل الجيش الفرنسي المدينة بعد ظهر يوم ٢٥ تموز/يوليو كما أسلفنا، وكانت العاصمة السورية مجلببة بالوجوم والذهول. أسواقها مقفلة، وشوارعها خالية من أكثر الناس، وعلى ثغرها ابتسامة صفراء ساخرة تنم عن الحزن والأسى.

في ساعة دخول القوات الفرنسية مدخل العاصمة كان الملك فيصل متوجهاً بسيارته إلى «الكسوة»، ونواب المؤتمر السوري ينقلهم قطار خاص إليها مع أعضاء الحكومة، ولم يتخلف من الوزراء سوى فارس الخوري وعلاء الدين الدروبي الذي أبلغ رئيس الوزارة هاشم الأتاسي أن بقاءه في دمشق أوفق للمصلحة، ولم يستطع أحد إقناعه بضرورة الانسحاب إلى جانب الملك. وقبيل سفر الحكومة أعدت بياناً إلى الشعب يعلن خروج الملك والحكومة من العاصمة من أجل متابعة الدفاع عن استقلال البلاد، ووقعه رئيس الوزارة هاشم الأتاسي وأرسله إلى علاء الدروبي ليتولى نشره، فحجبه عنده ولم ينشره. وبينما كان الملك في الكسوة في حالة يرثى لها من القلق والخوف من سوء المصير، تلقى برقية من اللواء نوري السعيد يعلمه أن الفرنسيين يطلبون إذاعة بيان يعلن الملك فيه أن ما حدث كان خلافاً لرغبته في السلام، فعاد الملك إلى دمشق، ولما لمس علاقة طيبة بين الدروبي والفرنسيين، فقد كلف الدروبي بتأليف وزارة جديدة لعلها تضمن له الخروج من المأزق، فألف الدروبي وزارة من عناصر قريبة للتفاهم مع «المنتدبين الجدد» وجاء تشكيلها على الشكل الآتي:

علاء الدروبي للرئاسة، عبد الرحمن اليوسف للشورى، عطا الأيوبي للداخلية، بديع المؤيد للمعارف، جميل الألشي للحربية، فارس الخوري للمالية، يوسف الحكيم للزراعة، جلال الدين للعدلية.

والذي حدث بعد تأليف الوزارة الدروبية أن جمع الجنرال «غوابيه» قائد الحملة الفرنسية رجال الحكومة الجديدة وتلا عليهم بياناً اشتمل على الآتي:

- اتهام الملك فيصل بالمسؤولية عما حدث في سورية من اضطرابات دموية.
- دفع غرامة قدرها مئتا ألف ليرة عثمانية ذهبية.
- معاقبة الثائرين ومن عاونوهم مادياً أو معنوياً.
- تخفيض عدد أفراد الجيش وتحويله إلى قوة تحفظ الأمن الداخلي.
- قرارات الحكومة تتخذ بمشاركة رئيس البعثة الفرنسية.
- نزع السلاح من الأهالي وتسليمه للجيش الفرنسي.

ولما اطلع الملك فيصل على بيان الجنرال غوابيه بعث ببرقية احتجاجية إلى الجنرال غورو يوم ٢٧ تموز/ يوليو، نفى فيها مسؤوليته عما حدث، وكرر رغبته في تجنب كل نزاع، وموافقته على وجود البعثة التي ستحدد أسس الانتداب. وفي الوقت نفسه أبرق إلى اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية بواسطة اللورد أللنبي موضحاً أن هدف الفرنسيين إخراجه من سورية وإرغامه على التخلي عن العرش نظراً لصلاته الودية مع بريطانيا، وطلب النصح حول ما سيفعل.

ومما قاله في برقيته: «أنا لا أرغب في البقاء في هذه البلاد مهاناً ذليلاً، ولا أطيق الذم الذي يوجه إلى أمتي من غير حق».

ولم يطل الوقت حتى ينتظر فيصل جواباً من اللورد كرزون، ففي مساء اليوم نفسه جاء الكولونيل تولا وسلم الملك فيصل كتاباً باسم الحكومة الفرنسية هذا نصه:

«أتشرف بإبلاغ سموكم الملكي قرار الحكومة الفرنسية أنها ترجو منكم أن تغادروا دمشق بأسرع ما يستطاع بسكة حديد الحجاز مع عائلتكم وحاشيتكم وسيكون تحت تصرف سموكم والذين معكم

قطار خاص يبرح محطة الحجاز بدمشق غداً ٢٨ تموز/يوليو الساعة الخامسة صباحاً».

ومع أن الملك فيصل نفذ هذا الأمر فإنه قبل أن يسافر ردّ عليه بكتاب أرسله إلى الجنرال غورو، ومما قاله:

«إنني لا أعترف للحكومة الفرنسية بحق انتزاع السلطة التي منحني إياها مؤتمر الصلح رسمياً لإدارة المنطقة الشرقية حين احتلال سورية وتقسيمها إلى ثلاث مناطق، ولا أعترف للحكومة الفرنسية بأيّ صفة في نزع اللقب الذي لقبني به الشعب السوري، وإن دخول جيوشكم إلى دمشق هو خرق لمقررات مؤتمر السلام، وبالأخص لمبادىء عصبة الأمم..».

وأبلغ الملك صورة عن هذا الكتاب إلى دول الحلفاء.

وكان على الملك أن ينفذ الأمر، ففي الساعة الخامسة صباحاً كان في محطة الحجاز، وجرى له وداع اشترك فيه سراة القوم، وركب القطار ومعه حاشيته وأحد وزرائه ساطع الحصري، ثم لحق به الدكتور عبد الرحمن شهبندر، وصفّر القطار واتجه جنوباً حاملاً أملاً محطماً، وهدفاً منهاراً لأمة لقيت الغدر والصلف، وسوء المنقلب من دول تحالفت معها ووثقت بعهودها ووعودها.

ولما وصل القطار درعا كان رجال العشائر في استقبال الملك، والتفوا حوله وأنزلوه من القطار، فأزعج هذا الالتفاف رجال الحامية الفرنسية في درعا فاتصلوا بمرجعهم في دمشق، وإذ ببرقية تصل بتوقيع رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي هذا نصها:

إلى جلالة الملك في درعا:

«إن السلطة الفرنسية أفادتنا أن يوضع القطار تحت أمر جلالتكم للسفر إلى الحجاز على الطريق الذي تختارونه من طريقي معان وحيفا بدون توقف، فأسترحم من جلالتكم حفظاً لبلاد حوران من المصائب والخرائب تعجيل حركة جلالتكم مولاي.

٢٩ تموز/يوليو».

التوقيع: رئيس مجلس الوزراء علاء الدين

وعند وصول البرقية حلقت طائرة فوق درعا وقرى حوران ألقت بمنشورات تدعو الأهلين تكليف فيصل بترك بلادهم حتى لا تكون هدفاً للقنابل، وأعطي الملك مهلة عشر ساعات لمغادرة الحدود السورية..

وأصدر الملك أمره إلى الأمير عادل أرسلان ليتصل بالمندوب السامي البريطاني في فلسطين السير هربرت صموئيل ليسهل وصوله إلى حيفا، وأمر كبير الأمناء بإبلاغ علاء الدين الدروبي جواب برقيته وفيها أن جلالة الملك يقيم في جزء من البلاد التي بايعته ومع ذلك قرر مغادرة درعا يوم أول آب/أغسطس، لأنه يسعى دائماً إلى إسعاد البلاد ولا يريد أن يتضرر أحد من أبناء البلاد بسببه.

وفي أول آب/أغسطس غادر درعا في قطار خاص حمله إلى حيفا، وبعدما بقي فيها عشرين يوماً توجه في باخرة متجهة نحو إيطاليا، وكان معه إحسان الجابري وساطع الحصري، ونوري السعيد وتحسين قدري.

وهكذا أسدل الستار على أول مأساة تلاقيها سورية في أول عهدها بالحرية والاستقلال.

فرنسا توطد استعمارها

بدأت السلطات الفرنسية بتركيز دعائم الاستعمار المغلف بكلمة «الانتداب» وصدرت أوامر المندوب

السامي إلى حكومة الدروبي بجمع الغرامات من الأموال والأسلحة، ثم اجتمع المجلس العسكري الفرنسي في ٩آب/أغسطس، وأصدر حكماً بالإعدام وإسقاط الحقوق المدنية ومصادرة أملاك عدد من قادة وزعماء البلاد بجرم التحريض والاتفاق مع أعداء في الحكومة الفرنسية.

أما الذين نالوا هذا الشرف فهم:

شكري القوتلي، نبيه العظمة، رياض الصلح، كامل القصاب، علي خلقي، أحمد مريود، الأمير محمود الناعور، فؤاد سليم، صبحي الخضرا، صبحي بركات، منح هارون، عوني القضماني، عمر شاكر، سليم عبد الرحمن، عمر بهلوان، عثمان قاسم، سعيد حيدر، عبد القادر سكر، خليل باكير، حسن رمضان، عادل إرسلان، محمد إسماعيل، رشيد طليع، عوني عبد الهادي، إحسان الجابري، الدكتور أحمد قدري، وفيق التميمي، توفيق اليازجي، خير الدين الزركلي، محمد علي التميمي، بهجت الشهابي، عيد الحلبي، خالد الحكيم.. ثم قبض على فريق من كبار الضباط في الجيش السوري وهم: أحمد اللحام، ياسين الجابي، سليم طبيخ، عبد الفتاح المدفعي، عارف المدفعي، عارف الجراح، ياسين الحواصلي، محمد غصوب. وأرسلوا منفيين إلى جزيرة أرواد، وتوارى عدد كبير من بقية الضباط.

كان أول عمل قام به الفرنسيون بعد احتلال دمشق، حل الجيش الوطني واعتبار أسلحته وذخائره وما لديه من أوائل غنيمة حربية، وفي غضون ذلك قام الثوار في حوران بقتل علاء الدين الدروبي رئيس الوزارة، وهو ما سنشرحه لاحقاً، فكلف المندوب السامي جميل الألثي بتأليف وزارة جديدة برئاسته، وألغيت من الوزارة الجديدة وزارتا الحربية والخارجية، وأصبح المندوب السامي هو الحاكم الفعلي للبلاد إليه يعود تعيين رئيس الوزراء والوزراء وكذلك عزلهم، وباسمه تصدر التشريعات، وقد أصدر بلاغاً ألغيت بموجبه القوانين والأنظمة والمراسيم التي أصدرها الملك فيصل، وأبلغ رئيس الوزراء جميل الألثي أسماء العسكريين والمدنيين من الفرنسيين الذين عهد إليهم الإشراف المباشر على شؤون الدولة، وأن لا يبت في أمر من أمور الدولة إلاّ بعد تصديق المندوب السامي.

في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو من قصر الحرش في بيروت دولة لبنان الكبير بضمانة فرنسا وحمايتها، وضم إليها أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، وكانت تابعة لحكومة دمشق. وعندما أعلن هذا القرار احتجت حكومة دمشق احتجاجاً رسمياً على فصل الأقضية الأربعة وإلحاقها بلبنان.

وراحت السياسة الفرنسية الاستعمارية تعمل في الجسم السوري تقسيماً وتجزئة وتمزيقاً، وكانت مدينة حلب قد استسلمت يوم ٢٣ تموز/يوليو ١٩٢٠ للجنرال ديلاموط، فكان أول عمل للجنرال «الفاتح» إصداره الأمر بتعيين كامل باشا القدسي، وهو حلبي حصل على رتبة فريق في الجيش العثماني، والياً لحلب، ثم استصدر له موافقة من حكومة دمشق، ولما تبلغ القرار أعلن انفصال حلب عن حكومة دمشق مما حمل مجلس الوزراء في دمشق على اتخاذ قرار بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس ١٩٢٠ خلاصته أنه تبين من المعاملات الجارية أن كامل باشا القدسي ينتحل لنفسه حق تعيين الموظفين ونصبهم في حلب بدون أن تكون له صفة رسمية تخوله ذلك الحق، ولهذا تقرر اعتبار جميع الموظفين الذين أقالهم باقين في مناصبهم مع دوام دفع رواتبهم.

وكان جواب الفرنسيين على هذا القرار أن المفوض السامي أصدر يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ قراراً

بإعلان حلب دولة مستقلة باسم «دولة حلب» لها علمها الخاص وتنتهي حدودها الجنوبية عند الكيلو ١١٥ أي بعد خان شيخون في طريق حلب ـ دمشق.

وتوالت قرارات المفوض السامي بتقسيم سورية إلى دويلات، ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر أصدر المفوض السامي قراراً بإنشاء دولة العلويين على أن تكون مدينة اللاذقية عاصمة لها. مما اضطر وزارة جميل الألشي إلى الاستقالة احتجاجاً، فعهد المفوض السامي إلى حقي العظم برئاسة الحكومة، فأصدر هذا قراراً بجعل الوزارات مديريات عامة ولقب نفسه: حاكم دولة دمشق، وكان هذا التدبير بتوجيه رسمي من السلطة الفرنسية، وشملت دولة دمشق كلاً من حمص وحماه ودرعا.

أما إعلان دولة جبل الدروز فقد تأخر بعض الوقت، لأن الدروز عقدوا مؤتمراً في السويداء يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، واتخذوا قرارات من ١٢ مادة بتنظيم الشؤون الإدارية والقضائية والمالية في الجبل، فوافق عليها الفرنسيون، وأصدر الجنرال غورو بتاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل أمراً إلى الأمير سليم الأطرش بإنشاء حكومة جديدة. وفي أول أيار/ مايو عقد زعماء الجبل اجتماعاً انتخبوا فيه الأمير سليم حاكماً لدولة جبل الدروز، وعين القومندان ترانكا مستشاراً لدولة الجبل، وهو أول فرنسي يدخل السويداء.

وقد ظل سنجق إسكندرونة جزءاً من دولة حلب حتى عام ١٩٢٤ حين أصدر المفوض السامي قراراً جاء فيه: يتمتع سنجق إسكندرونة مع بقائه تابعاً للدولة السورية بنظام إداري خاص وتعتبر اللغة التركية رسمية إلى جانب العربية والفرنسية. ويعين متصرف السنجق من قبل رئيس الحكومة السورية بناءً على اقتراح مندوب المفوض السامي. ومنذ يومئذ صارت فرنسا تطلق على المنطقة الشامية التي كانت تحمل اسم الشام بالإضافة إلى فلسطين المقتطعة عنها هذه «التسمية الجديدة»: (الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي في الشرق). ولم تكن التجزئة بهذه الصورة إلاّ لكي تخلق فرنسا مبرراً لوجودها في هذا الجزء من العالم.

ثم رأى الفرنسيون أن الشعب السوري لم يرض بهذا التفتيت، بل لم يرض بالوجود الفرنسي ككل، مما حمل الجنرال غورو على تعديل طفيف في التجزئة فأصدر قراراً بإنشاء اتحاد بين «دول» دمشق وحلب والعلويين. وفي ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ اجتمع المجلس الاتحادي وجاء الجنرال غورو خصيصاً لافتتاحه، وألقى خطاباً طويلاً قال في مقدمته: «إنني أعلم أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالي في كل مكان بعواطف واحدة، غير أنه من المحتمل أن القرار الذي أوجده لم يترجم على الوجه الصحيح ولم ينقل بالضبط، لهذا أرى أن يتلى عليكم بنصه الكامل» ـ وتلي القرار.

وفي يوم ٢٩ حزيران/يونيو انتخب صبحي بركات عضو المجلس التمثيلي بحلب رئيساً لمجلس الاتحاد. وانفضّ المجلس بعد ذلك على أن ينعقد في دمشق التي قرر المجلس أن تكون عاصمته الدائمة.

وهنا لا بد من تسجيل صورة تاريخية عن صبحي بركات. وأنه من أتراك أنطاكية و«آغواتها» ومن عائلة إقطاعية، فلما اجتاحت فرنسا 'لمناطق الشمالية من سورية، تزعم عصابة من المقاتلين، وبدأ يقاوم الاحتلال الفرنسي، وكان جبل بيلان مسرحاً لثورته. ولما تمت المهادنة بين الأتراك والفرنسيين ألقى السلاح، وانضم إلى الجانب الفرنسي، وبدأ يتعقب جيش الزعيم الخالد إبراهيم هنانو ويضايق جيش هذه

الثورة، ثم لما رشحه الفرنسيون عن حلب كمندوب عنها في المجلس التمثيلي ادعى أنه من أحفاد القائد العربي خالد بن الوليد، ولهذا صار يسمي نفسه: صبحي بركات الخالدي.

وبقي صبحي بركات متعاطفاً مع الفرنسيين حتى سنة ١٩٣٢. اجتمع مجلس النواب السوري ليناقش المعاهدة، وكان بركات يسيطر على أكثر أعضائه، بينما كان عدد النواب الوطنيين ـ نواب المعارضة ـ ١٦ من أصل نيف وتسعين نائباً، وعرضت المعاهدة على المناقشة فهاجمها النواب الوطنيون بعنف وقوة إلى أن دعي النواب للتصويت عليها سلباً أم إيجاباً، رفضاً أو قبولاً. وكانت مفاجأة للجميع في داخل المجلس وخارجه عندما وقف بركات معلناً رفضه للمعاهدة، لأنها لا تتفق مع مصلحة البلاد، وقد شاركه في رفضها عدد غير قليل من أصدقائه النواب بالإضافة للنواب الوطنيين. وهكذا رفضت المعاهدة التي أعدها الفرنسيون بالاتفاق مع شاكر نعمت الشعباني وزير المالية الذي كان يمثل حكومته في مفاوضات المعاهدة التي سميت (معاهدة فرنسا ـ الشعباني).

لقد صفق النواب لموقف صبحي بركات، وصدرت الصحف تحمل وصفاً مستفيضاً للجلسة ومن بينها جريدة «الأيام» التي نشرت في صفحتها الأولى وبعناوين ضخمة، منها: «جلسة مكهربة رفضت فيها المعاهدة..» و«موقف شرف لصبحي بركات..».

وفي أعقاب تلك الجلسة تحسنت الصلات بين العديد من أعضاء الكتلة الوطنية وصبحي بركات، باستثناء الزعيم المرحوم إبراهيم هنانو وعدد من إخوانه نواب الشمال الذين لم يغيروا موقفهم منه، غير ناسين تعاونه وشاكر نعمت الشعباني مع الأجنبي المحتل.

هذا واعتبرت فرنسا موقف بركات من المعاهدة معادياً فراحت تنظر إليه نظرة حاقدة، واضعة إياه في صفوف أعدائها.

ومما عرف عن صبحي بركات أنه مقتحم جريء كان يخاطب الفرنسيين ويناقشهم مناقشة الند للند، ولا يقبل التحدي بل يقابله بمثله، وبهذه المناسبة أذكر أن إحدى الصحف الدمشقية كتبت تقول ما معناه: ليس في مقدور بركات المجيء إلى دمشق خوفاً من نقمة الشعب عليه. وكان بركات في حلب، فما قرأ قول الصحيفة حتى أوعز إلى إحدى الصحف الموالية له أن تنشر بلسانه أنه سيكون في دمشق في يوم كذا وفي الساعة كذا، وأنه سيكون وحده، وسيمشي على قدميه من جسر فكتوريا حتى ساحة السبع بحرات في شارع بغداد. وبالفعل فقد نفذ ما نشر على لسانه، فقد اجتاز هذه المسافة التي تزيد على الكيلومتر الواحد، في الوقت الذي حدده، دون خوف أو وجل.

ومما يذكر بهذه المناسبة أيضاً أن بركات، بينما كان جالساً في صالة أحد الفنادق في بيروت مع واحد من أصدقائه، فوجئ بشاب من آل البني في حمص يدنو منه شاهراً بيده مسدساً، فما كان من بركات إلاّ أن انقضّ عليه بسرعة، وانتزع منه المسدس الذي انطلقت منه رصاصة أصابت من الشاب مقتلاً. واختلفت الروايات في حينه فمن قائل إن الرصاصة انطلقت في أثناء العراك فقتلت حامل المسدس، ومن قائل إن بركات هو الذي قتله بعدما انتزع مسدسه.

لم يعمر طويلاً الاتحاد الذي انتخب بركات رئيساً له، فلما جاء الجنرال ويغان خلفاً للجنرال غورو أصدر قراراً بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤ بإلغاء الاتحاد السوري بين دولتي دمشق وحلب وبإنشاء

دولة موحدة منهما، وعلى أن تبقى دولة العلويين مستقلة، واعتبر يوم ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ بداية لقيام الدولة السورية الجديدة. ويسمى رئيس السلطة التنفيذية (رئيس دولة سورية).

مشواري مع الصحافة

كان مشواري مع الصحافة طويلاً، فقد شغفت حباً بها منذ طفولتي، ولقد كان نضال الصحافيين الأحرار ضد الظلم، وما كنت أسمعه من خالي المرحوم الشيخ عبد الرحيم البابولي عن أثر الصحافة في حياة الأمم والشعوب، وما شهدته وعشته بنفسي من تنكيل الاتحاديين الأتراك ببني قومي، ومن خيانة الحلفاء للملك حسين وتنكرهم للعهود التي قطعوها له، وما آل إليه أمر أول حكومة عربية قامت في بلادي ـ كل ذلك كان يزيدني ميلاً للصحافة، ورغبة في ممارستها، لأتمكن بواسطتها من المساهمة في خدمة وطني حين أصبح في السن التي تؤهلني لذلك.

في العام الذي انتهت فيه الحرب (١٩١٨) حصلت على شهادتي الابتدائية، فاقترحت عليّ والدتي أن أحذو حذو شقيقي جودت، رحمه الله، في عمله الطباعي، فاستجبت لرغبتها، ومارست الطباعة اقتناعاً مني بأنها قد تكون سُلمي للصحافة، وقد أتقنت تنضيد الحروف، وعيّنت رئيساً لقسم الحروف في مطبعة الحكومة، ودعي عمال المطابع لإنتخاب نقابة لهم، فاجتمعوا في دار أحدهم في حي القيمرية، وشرفوني بثقتهم، فانتخبوني نقيباً، فشكرتهم وطلبت منهم أن يستجيبوا لرجائي بتنازلي عن رئاسة النقابة إلى من هو أكبر مني سناً، وأقدم عهداً بالطباعة، فاستجابوا بعد إلحاح لطلبي، وأصبح أبو الخير الشامي، رحمه الله، رئيساً للنقابة.

بعد مضي بضع سنوات على عملي في الطباعة أسست مع شقيقي جودت رحمه الله، وحمدي، مد الله في عمره، مطبعة عرفت باسم «مطبعة بابيل أخوان» غير أن كل هذا لم يصرفني عن الصحافة، فقد كنت أطالع باستمرار طائفة من صحف دمشق وبيروت، وأقرأ تاريخ الصحافة العربية في العهدين العثماني والفيصلي، فأعجب بالدور الرئيسي الذي كانت تلعبه في الأحداث المتعاقبة، فازداد اندفاعاً نحو الصحافة، وحرصاً على معرفة سبيلي إليها، ورحت أكتب لنفسي مقالات صغيرة وقد مزقت أكثرها، ظناً مني أنها لا تصلح للنشر، إلى أن أعجبتني إحداها، فقررت شق طريقي إلى صحف دمشق لأكتب فيها.

لقد صادفت الكثير من العقبات والمصاعب، واصطدم طموحي الصحفي بالعديد من المثبطات بسبب أنانية أصحاب الصحف فيحينه، فهؤلاء ما كانوا يتقبلون الأفكار الشابة المتطورة، ويحاولون قصارى جهدهم أن تبقى الصحافة ملكاً لهم وحصراً بهم، وأن يحولوا دون تشجيع المواهب والكفاءات الصحفية الطامحة. ولعل من أطرف ما وقع لي أنني قمت بزيارة أحد أصحاب الصحف اليومية، وهو ممن تربطهم بخالي صداقة قوية، ويعرفني كما يعرف جميع أشقائي، وكان كلما خاطب أحدنا ناداه: يا خالي. قمت بزيارته وقدمت إليه مقالاً موضوعه: «المنسوجات الوطنية» بمناسبة الدعوة الحادة التي كانت قائمة حينئذ إلى مقاطعة المنسوجات الأجنبية، والاستعاضة عنها بالمنسوجات الوطنية.

بعد أن تلا المقال، قال لي: «إنك يا عزيزي لا تزال في سن مبكرة لا تساعدك على كتابة مقال أو مقالات في هذه الموضوعات».

ولما اعتذر عن عدم نشره، ابتسمت وقلت له: «ما هي علاقة سني المبكرة بالموضوع؟ إما أن يكون المقال صالحاً للنشر، أو غير صالح». فأحرج ولم يجب.

بعد مضي أسبوع أرسلت إليه مع أحدهم مقالاً من دون توقيع، على أنه مرسل من شخصية وطنية سياسية معروفة فتسلمه صاحب الجريدة بالذات، وطلب من حامل المقال أن يقول للشخصية المذكورة إنه تسلم المقال مع التحية.

كانت الصحف تصدر في المساء، وكانت المفاجأة بالنسبة إلي أنه في اليوم نفسه صدرت الجريدة تحمل المقال في مكان الصدارة من صفحتها الأولى، فانتظرت أسبوعاً أيضاً، وأرسلت إليه مقالاً بالطريقة نفسها، نشره على الصفحة الأولى.. وهكذا استمرت العملية ثلاث مرات.

ومن حسن الحظ أنه لم يصدف أن التقى صاحب الجريدة الشخصية ـ السياسية طوال المدة التي ذكرنا لا بطريق المصادفة ولا بغيرها.

هنا جاء دور العتاب: فقد ذهبت إلى صاحبنا زائراً، وأعربت له عن إعجابي بالمقالات المذكورة، وسألته عمن يكون صاحبها الذي يكتب بلا توقيع. قال: «إنه شخص كبير، لا يريد أن يعرف اسمه».

هنا انفرجت شفتاي عن ابتسامة واسعة وقلت له: «ما رأيك في أن يكون هذا الشخص الكبير هو هذا الإنسان الحديث السن الماثل أمامك؟».

بدت على وجهه علامات الدهشة وراح يردد بعصبية ظاهرة: «غير معقول.. غير معقول..».

قلت: «إنه المعقول بعينه، وهو الواقع بذاته».

وانصرفت عنه من دون أن أودعه.. وشاءت الأقدار بعد مضي خمس سنوات أن أصبح رئيساً لتحرير الجريدة نفسها.

في أعقاب ما ذكرت قمت بأكثر من محاولة لمعرفة موقف بقية الصحف الرئيسية في دمشق من الشبان الطامعين بالدخول إلى حرم الصحافة، فوجدت كل واحدة منها صورة طبق الأصل عن النسخة الأولى، لذا حولت أنظاري نحو صحف لبنان، وأدركت أن معركة الحياة تتحداني، فلا بد إذن من الصمود لها والتغلب على تحدياتها، وهذا لا يتحقق إلا بالإيمان العامر، والثقة المطلقة بالنفس والسعي الحثيث وكأن لساني يردد قول شوقي:

قف دون رأيك في الحياة مجاهداً ... إن الحياة عقيدة وجهاد

والواقع أن الحياة عقيدة لمن يمارسها إيماناً عامراً وعزماً صادقاً وأملاً حياً حتى إذا واجهت صاحبها الصعاب، وقامت في طريقه العقبات والأشواك، صمد لها وكافحها بالعمل الدؤوب والجد والصبر والتضحية، وهذا هو الجهاد بعينه.

ولئن كان مفروضاً أن يكون لكل إنسان هدف في حياته يسعى لبلوغه بكل ما أوتي من مواهب ومزايا وكفاءات وإمكانات حتى إذا حقق ما أراد، كان ذلك بفضل العقيدة التي جعلها مصدر سعيه وجهاده وانطلاقاته.

أما اختيار الهدف، فإن لكل إنسان ميولاً واتجاهات وإلهامات كثيراً ما تسوقه إلى العمل الذي خلق له، فهذا منذ طفولته يميل للتجارة فيسلك طريقها، ليصبح تاجراً كبيراً، وآخر يميل منذ صغره للطب ليغدو

في مستقبله طبيباً ناجحاً، وذات تستهويه الصحافة فيلتحق بموكبها ليكون صحايفاً مرموقاً... وينطلق الآخرون كل واحد منهم نحو الهدف الذي يتفق مع تطلعاته وطموحاته.

من هذا المنطلق بدأ مشواري مع الصحافة، وقد كان طويلاً نيّف على الخمسين عاماً، وما كان له أن يتوقف لولا أن حيل بينه وبين الاستمرار على غير إرادة مني كما يعرف الجميع!

في أوائل العشرينيات، بدأت عملي في الصحافة، فكانت جريدة «الرأي العام» التي تصدر في بيروت لصاحبها المرحوم طه المدور أول جريدة عُينتُ لها مكاتباً في دمشق. كان ذلك عندما كتبت إلى صاحبها مقترحاً عليه اعتمادي مكاتباً لجريدته في دمشق لمدة شهر واحد حتى إذا راقت له رسائلي مضيت في إرسالها، فقبل اقتراحي وراح ينشر رسائلي في مكان بارز من الصفحة الأولى، ونجحت التجربة فقد زادت كميات بيع الجريدة في سورية عامة، وفي دمشق خاصة، وكتب إلى صاحب الجريدة مهنئاً وطالباً الاستمرار في إرسال الرسائل.

بعد احتلال دمشق اشتدت نقمة الشعب على المحتلين والمتعاونين معهم من أبناء البلاد، ودفعتني موجة النقمة العارمة إلى مهاجمة حقي العظم الذي عينه الفرنسيون حاكماً للدويلة التي سموها «دولة دمشق»، وكنت أذيل رسائلي إلى «الرأي العام» بتوقيع «ن. ب.»، وضاق الحاكم ذرعاً بحملات صاحب هذا التوقيع، فأرسل من يبحث عن اسمه الحقيقي. واستغرق ذلك بعض الوقت دون جدوى، إلى أن همس أحدهم في أذن العظم أن «ن. ب.» هو نسيب البكري من الشخصيات المعروفة والمرموقة في دمشق، وكان المفروض ألاّ يصدق الحاكم هذه الأكذوبة السخيفة، لكنه للأسف قد صدقها، فأرسل إلى نسيب البكري من يبلغه بلسانه ـ لسان الحاكم ـ أنه إذا لم يكفّ عن حملاته عليه في «الرأي العام» فإنه يسرح شقيقه سامي البكري من وظيفته، وكان سامي يشغل في حينه وظيفة قائمقام في قضاء الزبداني.

ما أن طرق هذا التهديد مسامع نسيب البكري حتى أصيب بدهشة كبيرة، فهو لا علم بكل ما يكتبه «ن. ب.» ولا يعرف شخصه، عدا أنه لا يمارس الصحافة وليس له عهد بها لا من قبل ولا من بعد، لكن العظم أبى ألا أن يبقى مصراً على اقتناعه بأن البكري هو «ن.ب.» بالذات. مما حمل البكري على البحث والتحقيق بشخصه وبواسطة بعض أصدقائه عمن يكون مكاتب «الرأي العام» في دمشق، إلى أن دلته التحقيقات على أن «نصوح بابيل» هو المكاتب وليس غيره.

أرسل إلى أحدهم لينقل إليّ تحيات نسيب بك، ويدعوني إلى تناول القهوة عنده ليتحدث معي في موضوع «بسيط».

ترددت في بادئ الأمر في الذهاب إليه لأنه لم تسبق لي معرفة شخصية به، ولا أعرف عنه إلا ما كنت أسمعه من أفواه الكثيرين الذين عرفوه وعاصروه: إنه من كبار المجاهدين الذين اشتركوا في الثورتين العربية والسورية ومن عائلة البكري المشهورة.. وبالتالي، لقد تساءلت: ترى ما هو هذا الموضوع «البسيط» الذي يريد التحدث عنه معي؟

وأخيراً قررت الاستجابة إلى دعوته، فذهبت إلى منزله في الموعد الذي حدده، فاستقبلني بترحيب ملحوظ، وقد كان معروفاً بدماثته ولطفه، وبادرني بالاعتذار عن إزعاجي، فشكرته على حسن استقباله لي، وسألته عن الموضوع الذي دعاني من أجله، فذكر لي تهديد حقي العظم بتسريح شقيقه من الوظيفة

إذا لم أكف عن حملاتي عليه في جريدة «الرأي العام» وانتهى إلى القول: «إنني أترك الأمر إلى ضميرك كيلا يذهب شقيقي ضحية بريئة لوشاية كاذبة».

تأثرت بقوله وقلت: «مادام الموضوع يتصل بالضمير، فأرجو أن تختار الواسطة التي تريد لتبلغ حقي العظم أن مكاتب «الرأي العام» لست أنت، وإنما هو نصوح بابيل مدير قسم الحرف في مطبعة الحكومة والساكن في حي سوقا روجة في دمشق».

قال: «لكنني أخشى أن يلحق بك أذى من وراء ذلك».

قلت: «مهما تكن النتائج فإنني لست أفضل من أولئك الذين ترسلهم السلطات الحاكمة إلى السجون والمنافي من إخواننا المواطنين الشرفاء.. وأؤكد لك يا نسيب بك أنني سأقولها صريحة عالية لكل من يسألني: إنني أنا وليس غيري مكاتب «الرأي العام» في دمشق وإن حملتي في كل ما أكتب على حقي العظم وأمثاله مبنية على إيمان لا يتزعزع. إنها حملة حق وصواب».

بعد مضي ثلاثة أيام، طلبني مدير مطبعة الحكومة إلى مكتبه، وسألني عما إذا كان صحيحاً أني مكاتب جريدة «الرأي العام» في دمشق، فأجبته على الفور. «نعم».

قال: «وهل الرسائل التي تنشرها من دمشق هي منك؟».

قلت: «نعم هي مني.. وأتحمل مسؤولية كل ما ورد فيها».

قال: «لكن هذا يلحق بك ضرراً.. وكل ما أريده منك أن تقلع بعد الآن عن هذا النوع من الرسائل حرصاً على مصلحتك».

قلت: «مصلحة وطني فوق مصلحتي الخاصة.. لهذا لا أستطيع أن أغير من موقفي ولو بمثقال ذرة».

قال: «إن هذا الإصرار يعرضك للاستقالة من عملك».

قلت: «ما أتيت إلى مكتبك هذا إلا وأنا أحمل كتاب استقالتي معي».

وأخرجته من جيبي ودفعته إليه، وقلت: «سواء قبلت هذه الاستقالة أو لم تقبلها، أرجو أن تعتبرني منقطعاً عن العمل منذ الآن».

بدت على وجهه علائم الدهشة، وراح يحاول إقناعي بتغيير موقفي، ولكن دون جدوى.

غادرت المكان إلى منزلي، وقررت الانصراف كلياً إلى العمل الصحافي دون سواه، وشجعني على ذلك ما أبداه بعض أصحاب الصحف اللبنانية من ميل واستعداد لأكون مكاتباً لصحفهم في دمشق بعد أن لمسوا الرواج الذي أصابته «الرأي العام» وما كان لرسالة دمشق من أثر في ذلك. وكنت وانا في طريقي إلى المنزل أردد الآية الكريمة: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم، والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾، صدق الله العظيم.

خلال الثلاث سنوات ١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٦ وفي فترات متفاوتة منها وما بعدها أصبحت مكاتباً لعدد من صحف لبنان اليومية أذكر منها جريدة «العهد الجديد» لصاحبها خير الدين الأحدب و«الأحوال» لصاحبها عيسى سيف و«الحرية» لصاحبها جورج عوض و«الشرق» لصاحبها خيري الكعكي، وهي لا تزال تصدر حتى الآن بإدارة أحفاده، وأخيراً «الأحرار» لأصحابها: جبران التويني، وسعيد صباغة وخليل كسيب، وقد قضيت في مكاتبتها مدة طويلة امتدت إلى أوائل الثلاثينيات.

وخلال سني الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ و١٩٢٦ كنت أرسل بوسائل سرية مختلفة أخبار الثورة، وانتصارات الثوار إلى جريدة «المقطم» في مصر، وكان ذلك يعرضني لخطر كبير لو عرف الفرنسيون مصدر تلك الرسائل.

وفي سنة ١٩٢٦ عين الفرنسيون الداماد أحمد نامي بك رئيساً للدولة السورية، وهو ما سيأتي الحديث عنه فيما بعد، فطلب الداماد من صديقه طه المدور أن ينقل جريدته من بيروت إلى دمشق لتساعده على تحقيق مهمته الرامية إلى إيجاد مصالحة بين زعماء الثورة والفرنسيين، فاستجاب لرغبته، وأقام مكاتب لجريدته في بناية العابد في دمشق، ودعاني إلى الاشتراك معه في تحرير الجريدة، فوافقت وباشرت العمل معه، ولم يمض بعض الوقت حتى انصرف إلى العمل السياسي ملقياً على عاتقي عبء التحرير كله، فاستعنت باثنين من مخبري الصحف هما المرحومان مفيد الحسيني، وبسيم مراد الذي أصبح فيما بعد صاحب جريدة «الأخبار». وشقت الجريدة طريقها كواحدة من صحف الطليعة. ومن هنا قامت العلاقات والصلات بيني وبين أعضاء الأسرة الصحافية من أصحاب صحف ومحررين ومخبرين ومكاتبين، وزادت بيننا روابط الزمالة توثقاً وقوة حتى كادت تنسيني مواقف المثبطين منهم للطموح الصحافي عند الناشئين.

لقد سبق عملي في جريدة «الرأي العام» في دمشق، وقبل انتمائي إلى أية صحيفة دمشقية، وحين كان عملي قاصراً على مكاتبة عدد من صحف دمشق ـ على نحو ما ذكرت سابقاً ـ لقد سبق هذا أن زارني إبراهيم الزكا، وهو رجل مسن أصله من عائلة زكا المعروفة في حيفا فلسطين، وكان يقوم بجباية بدلات الاشتراكات لعدد من الصحف السورية واللبنانية من بينها جريدة «الرأي العام» التي كانت سبيلاً إلى معرفتي به ـ زارني ليقول لي إنه سمع حبيب كحالة صاحب جريدة «سورية الجديدة» اليومية يقول لن جريدته بحاجة إلى معلق يكتب في السياسة الخارجية، فخطر لي ـ الكلام لإبراهيم الزكا ـ أن أدله عليك لعلمي باهتمامك وميلك للاطلاع على الأحداث الخارجية.. فما قولك؟

قلت: «موافق من حيث المبدأ في حدود شرط واحد هو أن أذيل مقالاتي بتوقيع «السياسي الصغير» ..وإذا سألك صاحب الجريدة عن اسمه الحقيقي اختر اسم واحد من كبار الموظفين الذين لا تربطه معرفة أو صداقة بصاحب الجريدة، على أن يبقى اسمه سراً في نفس الأستاذ كحالة بالذات استجابة لطلب الكاتب الذي يخشى إذا ما عرف اسمه أن يؤثر ذلك عليه كموظف يحظر عليه العمل في السياسة والصحافة».

وأضفت قائلاً: «في حالة موافقة صاحب الجريدة أخبرني لأباشر منذ مطلع الأسبوع القادم الكتابة لمدة أسبوع على سبيل التجربة حتى إذا نالت منه قبولاً واستحساناً مضيت في الكتابة».

ولقد فعلت ذلك خشية أن أواجه مثبطاً آخر من أصحاب الصحف الذين يحاربون طموح الصحافيين الناشئين.

ذهب الزكا إلى حبيب كحالة، وذكر له ما كان بيني وبينه، فوافق على كتابة المقالات، لكنه أصر على معرفة اسم الكاتب مؤكداً أنه لن يذكر اسمه لأحد، وكثف على ذلك. وحيال إصراره لم يرَ الزكا بداً من أن يذكر له اسماً، فقال مرتجلاً لنه السيد عبد القادر الحراكي المدير العام للخطوط الحديدية في سورية، فارتاح كحالة لهذا الاسم، وكرر القول أنه لن يذكر اسمه مطلقاً لأي كان، وطلب الشروع في

كتابة المقالات. وهكذا كان.. فلم يمض الأسبوع الأول على ذلك حتى أرسل كحالة بطلب الزكا ليقول له: «اذهب إلى «السياسي الصغير»، وانقل إليه تحياتي وتقديري، وأرجو أن يتابع الكتابة مقابل الأجر الذي يريده».

حمل إليّ الزكا هذه الرسالة من صاحب الجريدة وسألني عن الأجر الذي أريده فسألته: «ماذا ترى أنت؟».

أجاب: «القول بقولك.. فماذا تريد؟»

قلت: «فليكن الأجر ليرتين ونصف سورية». ـ كانت كل خمس ليرات ونصف سورية تساوي ليرة عثمانية ذهبية ـ وأضفت: «أما الليرتان فهما لي.. وأما النصف ليرة فهي لك»، فابتسم هاشاً شاكراً.

ومضت أشهر شاءت غرابة المصادفات أن يلتقي حبيب كحالة وعبد القادر الحراكي في الشارع العام قريباً من محطة الخط الحجازي وجهاً لوجه، فيتبادلان التحية والمصافحة ويقول كحالة للحراكي: «أحسن الله إليك. إنها مقالات رائعة لا يسعني حيالها إلا أن أشكرك وأعرب لك عن تقديري وتهانيّ».

قال الحراكي مجيباً: «نعم..؟ لم أفهم ما تقول يا أستاذ حبيب؟».

قال كحالة: كن مطمئناً.. ليس هناك من يعرف أنك صاحب المقالات باستثناء شخصين هما: أنا.. والسيد الزكا..».

ازداد الحراكي تعجباً واستغراباً، وقال لكحالة: «أستاذ حبيب.. ماذا تقول؟ وما هي المقالات التي تتكلم عنها؟ وما هو موضوعها؟ تأكد أنني لم أفهم ما تقول.. إلا إذا كنت مازحاً، وليس في هذا أي مبرر للمزاح».

ما سمع كحالة ما قاله الحراكي بلهجة حادة حتى أدرك أن الرجل صادق.. وأن لا علم له بالموضوع، فاعتذر وانصرف عنه. واستدعى الزكا وبادره بالقول: «كيف تكذب عليّ يا كذا.. وكذا..؟»وبعد أن أشبعه تأنيباً سأله: «من هو «السياسي الصغير» أريد أن أعرفه فوراً»، فطلب الزكا استمهاله يوماً فقط، فوافق كحالة على طلبه.وجاءني الزكا راجياً أن أسمح له بذكر اسمي لصاحب الجريدة، فاستجبت لرغبته ليس بالنسبة لكحالة وحده،بل لكل من يسأله عن الاسم الحقيقي لـ «السياسي الصغير»، فانطلق إلى كحالة، وذكر له اسمي. ولما لم يكن يعرفني قال للزكا: «اذهب إليه وقل له بلساني أن صاحب الجريدة يسعده أن تزوره في مكتبه لتناول القهوة معاً، وليتعرف إليك في الوقت نفسه». أبلغني الزكا ذلك، فوافقت، وحددت له موعداً للقاء في ضحى اليوم الثاني. ولما دخلت عليه وذكرت له اسمي استقبلني استقبالاً حاراً، ودعاني للجلوس، ووجدت عنده شاباً يجلس وراء منضدة للكتابة، فقال كحالة: «إنها لفرصة جميلة أن أتعرف إليك أولاً، وبالتالي أن أعرفك ـ ومد يده مشيراً للشاب ـ بالصحافي الأستاذ نجيب الريس»، وكانت هي المرة الأولى التي أتعرف فيها إلى الأستاذ الريس، تغمده الله برحمته، فصافحته وصافحني، وكان ذلك فاتحة صداقة متينة بيننا وزمالة صادقة قامت بيننا على وحدة العقيدة والمبدأ، والنضال المشترك ضد العدو وقد استمر زمناً طويلاً.

افتتح الحديث الأستاذ كحالة مثنياً على مقالات «السياسي الصغير» وسائلاً عن السبب الذي حملني على حجب اسمي الحقيقي عن القراء والاستعاضة عنه بـ «السياسي الصغير».

قلت: «هناك أكثر من سبب. الأول: أنانية أكثر أصحاب الصحف الذين يحولون دون تشجيع الشباب

الراغبين في العمل الصحافي.. والثاني: اعتمادهم في كل ما يسمحون بنشره في صحفهم على ذوي الشهرة من الكتاب.. أما الذين ليست لهم شهرة تسبق أسماءهم فليس لهم أو لمقالاتهم من صحفهم أي نصيب حتى ولو كانت آيات من السماء»، وضربت على هذه الحقيقة أكثر من مثل، فسلم كحالة بما قلت، وشاركه المرحوم نجيب الريس في ذلك..

وقبل انتهاء اللقاء سألني الأستاذ كحالة عما إذا كان لديّ مانع يمنعني من أن أكون عضواً في أسرة جريدته أعمل في قلم التحرير بالإضافة إلى استمراري في كتابة مقالات «السياسي الصغير».

قلت: «إنها لم تعد زيارة. بل صارت تجارة، أو بالأصح: زيارة وتجارة». فضحكنا وقد تم الاتفاق الذي أصبحت بحكمه محرراً في جريدة «سورية الجديدة»، ومارست عملي فيها ابتداءً من صباح اليوم الثاني بالإضافة إلى عملي الصحافي في أكثر من صحيفة لبنانية كنت مكاتباً لها في دمشق، على نحو ما سبق لي ذكره.

الفصل الثاني

ثورة على المحتل

الشعب يثور على الاحتلال

في أوائل العشرينيات، وإلى جانب عملي في المرحلة الأولى من حياتي الصحافية، كنت أعيش وأرافق تطور الأحداث في سورية على الصعيدين الثوري المسلح، والشعبي الأعزل من كل سلاح إلاّ من سلاح إيمانه بربه، وبحق وطنه عليه.

بعدما احتل الفرنسيون دمشق، كان همهم الأول إخماد نار العديد من الثورات المشتعلة في عدد من أجزاء البلاد، كما كان همهم الحؤول دون قيام ثورات جديدة. لكنهم بعد احتلالهم دمشق العاصمة واجهتهم انتفاضات شعبية عارمة في داخل المدن وضواحيها، وكانت ثورة حوران من أبرزها، فالحكومة المحلية التي يرأسها علاء الدين الدروبي، وهي أول حكومة تألفت بعد معركة ميسلون، طلبت من شيوخ حوران زيارة دمشق للاتفاق على ما يجب أن تدفعه حوران من الغرامة الحربية التي فرضها الفرنسيون على البلاد، غير أن هؤلاء امتنعوا عن الحضور في الوقت المعين، فقررت الحكومة وبضغط الفرنسيين عليها، إرسال وفد إلى حوران لإقناع الحورانيين بضرورة دفع الغرامة بالتي هي أحسن. وفي ٢١ آب/ أغسطس ١٩٢٠ توجه وفد برئاسة علاء الدين الدروبي ومؤلف من عبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى، وعطا الأيوبي وزير الداخلية، والشيخ عبد القادر الخطيب، والشيخ عبد الجليل الدرا بقطار حوران متوجهاً إلى درعا، فلما وصل القطار إلى محطة خربة الغزالة التي تبعد ٢٥ كيلومتراً عن درعا كانت هذه المحطة تعج بالمناضلين الحورانيين، فلما علم الدروبي وصحبه انتقلوا من «الصالون الخاص» الذي كانوا يجلسون فيه إلى عربات الدرجة الثالثة واختلطوا بالركاب خوفاً من بطش المناضلين بهم، وركض عبد الرحمن اليوسف إلى مقر المحطة، واستطاع الوصول إليه، وأقفل الباب، غير أن المناضلين لحقوا به وأطلقوا النار عليه فقتلوه، ثم بحثوا بين ركاب الدرجة الثالثة عن الدروبي فاهتدوا إليه وقتلوه، واستطاع الأيوبي والشيخان الخطيبت والدرا الاختباء فلم يعرفهم الثوار، وقد قتل في هذا الهجوم شخص من نابلس يدعى وحيد عبد الهادي لأنه حاول الفرار، وكذلك ضابط إيطالي حسبه الثوار فرنسياً. كما قتل كاهن مسيحي وبضعة جنود فرنسيين من حراس القطار، وقطعت القضبان الحديدية وأسلاك البرق والتلفون.

لما وصل الخبر إلى دمشق جهزت السلطة الفرنسية حملة عسكرية كبيرة لإخضاع حوران الثائرة، وفي أواخر شهر آب/ أغسطس توجهت الحملة باتجاه الجنوب، فتصدى لها الثوار الحورانيون في «الكسوة» التي تبعد ١٥ كيلومتراً جنوبي دمشق، وتلاصقت المعارك وكانت حامية الوطيس، ولم تستطع الحملة الفرنسية الوصول إلى درعا إلاّ بعد أربعين يوماً كانت حافلة بمعارك شرسة، ففي العشر الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر بلغت درعا فأعلنت خضوع المنطقة الحورانية للسلطة مقابل: إعادة المنهوبات من القطار يوم ٢١ آب/ أغسطس ودفع عشرة آلاف ليرة ذهبية عن كل وزير وسبعة آلاف ليرة ذهبية للضابط الإيطالي وألفين وخمسمائة ليرة ذهبية للكاهن ومثلها لوحيد عبد الهادي ودفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهبية كغرامة.

وفي ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٢١ توجه الجنرال غورو من دمشق إلى القنيطرة تلبية لدعوة من الأمير محمود القاعور الذي سبق له أن قاتل الفرنسيين في العهد الفيصلي ثم حلّ التفاهم بينهما محل الخصام، وكان برفقة غورو وكل من رئيس أركان حربه وحقي العظم حاكم دولة دمشق، فلما وصل موكب الجنرال إلى القنيطرة،فاجأته مجموعة من المناضلين عددها أربعة عشر مسلحاً فأطلقت النار باتجاه الجنرال فأصابه طلق في كمه، ويقال إن حقي العظم لدى سماعه الرصاص ألقى بنفسه فوق الجنرال ليقيه رصاص الثوار الأبطال، فأصيب حقي بثلاث رصاصات الأولى في فخذه، والثانية في ذراعه، والثالثة في شفته، وقتل أحد الضباط الفرنسيين. وعلى الأثر بعثت السلطة الفرنسية بحملة كبيرة يقودها الكولونيل روكرو للانتقام من الأهلين، ثم صدر بلاغ رسمي يقول إن العصابة قدمت من شرق الأردن، وإنها بعدما حاولت اغتيال الجنرال غورو عادت إلى الأردن، ومع أن هذه الإشارة وحدها كافية لإثبات عدم اشتراك أهالي المنطقة في هذه العملية فإن الحملة كما أشار البلاغ دمرت القرى والمزارع في جباة «الخشب» و«المنشية» و«طرنجة» و«الأحمر» و«تل الشيخة» وغيرها من القرى. كما دمرت سبع عشرة مزرعة في «أرطانيا» و«ترانك» و«مجدل شمس» و«جباة الزيت»، وحكم على القرى بدفع غرامات باهظة بالليرات الذهبية، ومن هنا فإن هذه الحادثة وحدها تدل على أن الثوار كانوا يتعقبون الأحداث، فنقل إلى علمهم أن قائد الانتداب الفرنسي سيصل في ساعة معينة إلى «القنيطرة» فكمنوا له في الطريق.

وبعد مضي بضع سنوات على هذه الحادثة كنت في زيارة لعمان، فاجتمعت مصادفة بالمجاهد المعروف «أبو ذياب البرازي» أحد أفراد المجموعة التي قامت بمحاولة اغتيال الجنرال غورو، فأكد لي كل ما ذكرت وكتبته الصحف في حينه، وقال: «لو لم يلق حقي العظم بنفسه فوق الجنرال غورو لكان هذا منذ وقوع الحادثة من أهل القبور».

في الوقت الذي كان القلق يساور الفرنسيين من ثورة حوران إلى محاولة اغتيال غورو في جنوب البلاد، كانت الثورات في الشمال تقضّ مضاجعهم وتحبط مخططاتهم، ففي منطقة حارم وجبل الزاوية كان الزعيم المرحوم إبراهيم هنانو يقود ثورة مسلحة ضد الفرنسيين. ولا بد هنا من أن نذكر لمحة خاطفة عن شخص الزعيم هنانو، فهو كردي الأصل، سوري الموطن، ولد في قرية كفرتخاريم من قرى محافظة حلب ومنها انتقل إلى الشهباء حيث تلقى الدروس الثانوية، ثم ذهب إلى استانبول حيث انتسب إلى كلية الحقوق الإدارية، وحصل على شهادتها، وتدرج في الوظائف الإدارية من مدير ناحية، فقائمقام، ثم عيّن «مكتوبجي» أي مديراً للرسائل في ولاية حلب في العهد العثماني. ويوم دخل الفرنسيون البلاد كان قائماً بهذه الوظيفة، غير أن نفسه الأبية الطموح لم ترض له أن يكون موظفاً في ظل دولة أجنبية،

وسرعان ما توجه إلى مسقط رأسه حيث اتصل بأصدقائه وإخوانه وأعلن الثورة على الاحتلال الفرنسي. ودارت المعارك بينه وبين الفرنسيين الذين وجهوا العديد من الحملات لمقاتلته فباء أكثرها بالفشل في أولى مراحل القتال.

وفي بداية الأمر كان يتعاون مع صبحي بركات الذي كان يقود حملة من الثوار ضد الفرنسيين، واستمر التعاون بينهما إلى أن استسلم بركات، وانقلب من ثائر على الفرنسيين إلى متعاون معهم.

ثم لما قامت ثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين تفاهم الزعيم هنانو معه، وتعاونا معاً للوقوف في وجه الحملات العسكرية الفرنسية التي كانت ترسل للقضاء على ثورتي هنانو والعلي في تلك الحقبة. وكان الزعيم هنانو لا يقاتل الفرنسيين كرئيس عصابة بل كقائد لجيش ثوري تابع للدولة العربية قبل معركة ميسلون، حتى أنه كان يجري المفاوضات الرسمية مع جيش العدو، وعقد معه هدنات متعددة، وتبادل الأسرى بينه وبين الأعداء أكثر من مرة، وكان مسرح ثورته يمتد من منطقة العمق شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، شاملاً عدداً من الحواضر منها: «حارم» و«إدلب» و«معرة النعمان» و«جسر الشغور» و«صهيون» بالإضافة إلى المجال الذي عمل به الشيخ صالح العلي في جبال العلويين. وقد اعترف الفرنسيون بالقدرة القتالية للثوار السوريين إذ أصدر الجنرال غورو بلاغاً بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٢١ قال فيه:

«...منذ شهر آذار/ مارس ١٩٢١ كان عدد من الكتائب يعمل بملء النشاط ويقاوم وبلا انقطاع عدواً شديد المراس من العصابات مسلحاً في أراض جبلية وينازله في معارك كبيرة تنتهي بالانتصار حتى استتبت السكينة وانتظمت الأمور، وطاردت الجيوش في ٦ نيسان/ أبريل و٢٣ أيار/ مايو ١٩٢١ عصابتي إبراهيم هنانو وصالح العلي، وكانتا متحالفتين».

وكان الثوار العرب يتلقون الأسلحة والذخائر من جانب الأتراك ليشغلوا الفرنسيين في أثناء تغلغلهم في كيليكيا، غير أنهم بعدما وضعت الحرب أوزارها وانتهى الأمر إلى الاتفاق والصلح بين الأتراك والفرنسيين، كان من جملة شروط الفرنسيين أن يمتنع الأتراك عن تزويد الثوار السوريين بالأسلحة. وقد أخذ الأتراك بهذا الشرط، فحجبوا الذخائر الحربية عن المقاتلين السوريين الذين اضطروا إلى استخدام الكمائن للقبض على الجنود الفرنسيين، وأخذ الذخائر منهم، ومع ذلك فقد جهز الفرنسيون خمس حملات يقود إحداها الجنرال غوبو لمحاصرة الثوار في جبل الزاوية، وبنتيجة الضغط القوي الذي مارسه الفرنسيون اضطر الزعيم هنانو إلى مغادرة جبل الزاوية يوم ١٢ تموز/ يوليو ١٩٢١ وبرفقته ٥٥ جندياً وضابطاً، وانسحب باتجاه «سلمية» حيث شرقها أعد الفرنسيون كميناً لاعتقاله، واستطاع أن ينجو من الكمين، غير أن أربعة من ضباطه وقعوا أسرى في أيدي الفرنسيين، وقد أعدموا على الفور.

وتابع هنانو سيره على جواده جنوباً في بادية الشام، يأوي إلى منازل البدو في النهار، ويسير ليلاً حتى بلغ عمان في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٢١، وهناك آواه الأمير عبدالله بن الحسين، أمير الأردن. وشاء الزعيم هنانو أن يتوجه في شهر آب إلى القدس لزيارتها، فاعتقلته السلطات البريطانية بناء على طلب من القنصل الفرنسي، واحتج الأمير عبدالله إلى الحكومة البريطانية طالباً إطلاق سراح ضيفه وجاره، فلم تستجب السلطة البريطانية لطلبه مما أدى إلى قيام مظاهرات كبيرة في الأردن، وقد هاجم المتظاهرون قائد الشرطة البريطاني، وعلى الرغم من المظاهرات التي تجلت فيها نقمة الشعب على بريطانيا فقد أرسلت السلطة البريطانية الزعيم هنانو مخفوراً إلى بيروت، ومن هناك أرسل إلى حلب لمحاكمته. ويبدو

أن السلطة البريطانية فعلت ذلك لتثبت لحليفتها وزميلتها السلطة الفرنسية أنها لم تكن لها يد في ثورات السوريين على فرنسا.

وفي غضون ذلك تألف مجلس عسكري من ثلاثة من كبار الضباط الفرنسيين لمحاكمته، وقد تولى الدفاع عنه المحامي فتح الله صقال الذي كان متخرجاً من كلية الحقوق في باريس، وقد دافع عنه باللغة الفرنسية، وانطلق في دفاعه من كون الزعيم هنانو ليس رئيس عصابة أشقياء كما تحاول النيابة العامة أن تثبت، بل كان قائد جيش له صفة رسمية، وأنه تبادل الاعتراف بذلك مع الجنرال غوبو، الذي عرض عليه هدنة، والذي تبادل الأسرى معه، ولو لم يكن لهنانو هذه الصفة الرسمية لما تفاوض معه جنرال فرنسي له مكانته العسكرية. وقد حدث في أثناء المحاكمة التي تدفق على حضورها كبار الحلبيين، أن قال رئيس المحكمة لهنانو: «إنك تزعم أنك قاتلت فرنسا باسم الشعب السوري، فهل يمكنك أن تأتيني بشخص واحد كلفك هذه المهمة؟».

وهنا مزق السكون الذي ران على جو المحكمة صوت شاب أنيق وقف ليقول بلغة فرنسية: «يا سيدي الرئيس: أنا أدعى سعد الله الجابري من أبناء هذا البلد ومثقفيه. أنا والألوف معي كلفنا إبراهيم هنانو مقاتلة فرنسا التي دخلت بلادنا بدون حق، ومن حقنا أن نقاوم الاحتلال الأجنبي بقوتنا المسلحة. وإن المجرم يا سيدي الرئيس هو من يعتدي على سلامة الناس وحرية الشعوب، لا ذلك الذي يدافع عن استقلال بلاده ويجابه في سبيل تحرير آبائه وأجداده، حراب السنغال..» ودوّت المحكمة بالتصفيق، فغضب رئيس المحكمة وصاح بالحراس: «أوقفوا كل من صفق هنا».

ثم التفت إلى سعد الله الجابري وقال له: «تلك هي نظريتك، ولكن إبراهيم هنانو قتل وفتك ودمر، فماذا ترى في ذلك؟».

فأجاب الجابري: «لقد أعلن إبراهيم هنانو الحرب عليكم باسم الشعب السوري العربي، والقتل والفتك والتدمير نتيجة طبيعية للحرب التي خضتم غمارها..».

فقاطعه رئيس المحكمة قائلاً: «شكراً لمعلوماتك التي نحن في غنى عنها».

وكان الأستاذ فتح الله صقال بارعاً في الدفاع عن الزعيم هنانو، واستطاع ببلاغته الفرنسية وبما قدم من إثباتات أن يخلق جواً لمصلحة الزعيم الثائر، فلما عرض القرار على التصويت، وكان كل عضو في المحكمة مزوداً بكرتين صغيرتين: خضراء وحمراء.. الخضراء تعني البراءة، والحمراء تعني الإدانة والإعدام، ولما فتح الصندوق وجدت فيه كرتان خضراوان، وثالثة حمراء. وهنا أعلن رئيس المحكمة براءة الزعيم هنانو من جرم العصيان والتمرد المسلح. ولا تسل عن الفرحة التي عمت حلب والأرجاء السورية في ذلك الوقت، فبراءة هنانو ولدت الزعيم المنتظر، ومنذ خروجه من السجن اتخذ النضال الوطني طابعاً جديداً، فقد بايعته حلب على الموت في سبيل الوصول إلى الحرية والاستقلال، وكان هو الزعيم الأمين على الوديعة، فلما تألفت الكتلة الوطنية فيما بعد، كان أكثر أعضائها صلابة وتمسكاً بأماني البلاد وسعياً ونضالاً وراء تحقيقها.

إلى جانب ما عانته فرنسا من الثورات المسلحة وهي لا تزال في عهدها المشؤوم ـ عهد الاحتلال ـ واجهت موجات شعبية عنيفة تقاومها وتتحداها في وسط المدن، فتحاول جاهدة التغلب عليها من دون جدوى.

ففي الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٢٢ عاد إلى دمشق كراين رئيس اللجنة الأميركية التي كانت أجرت إبان العهد الفيصلي استفتاء في سورية خرجت بنتيجته أن الشعب السوري يرفض الانتداب الفرنسي، وإذا كان لا بد من الانتداب فليكن أميركياً أو بريطانياً.

وقام كراين في قدومه الثاني إلى سورية بزيارة الزعيم الدكتور عبد الرحمن شهبندر، وأبلغه الغاية من زيارته لدمشق، وهي الاجتماع بأبناء البلاد ليطلع على ما حدث في آرائهم من تطورات بعد الاستفتاء الذي قامت به لجنته سنة ١٩١٥. وعقد كراين عدة اجتماعات مع وجهاء دمشق، وكان أهمها الاجتماع الذي دعا إليه حي الميدان، إذ اجتمع المدعوون في حديقة حسن الحكيم يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٢٢ فبسطوا لكراين شكاويهم من الحالة الحاضرة ومن التمادي في تجاهل حقوق الشعب السوري. وعقد كراين اجتماعات أخرى مع الشباب والطلاب ونساء الشهداء. وفي صباح ٦ نيسان/أبريل عندما عزم كراين على الرحيل اجتمع ألوف الناس لوداعه في الفندق، فخطب فيهم قائلاً: «تمسكوا بقضيتكم فهي عادلة، وتوسلوا إليها بالوسائل العصرية لا بالطرق القديمة».

وودعه الشباب بنشيد:

نحن لا نرضى الحماية ... لا ولا نرضى الوصاية

نحن أولى بالرعاية ... لبني العرب الكرام

وشقت سيارة كراين طريقها بين ألوف الخلائق التي تجمهرت لتهتف للحرية والاستقلال وتنادي بسقوط الانتداب.

وكان رد الفعل عند السلطة الفرنسية عنيفاً، ففي يوم ٧ نيسان/أبريل قبضت السلطة على الزعيم الدكتور عبد الرحمن شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ومنير شيخ الأرض وعبد الوهاب عفيفي وغيرهم. وكان ذلك اليوم يوم جمعة، فتنادى الناس إلى الجامع الأموي، فخطب الخطباء، وتناولوا موضوع اعتقال عدد من رجال البلاد، وبعد الصلاة خرج ألوف المصلين بمظاهرة كبرى طافت على القنصليات الأجنبية طالبة الإفراج عن المعتقلين. وفي المساء دهمت قوى الأمن منازل الذين خطبوا في الجامع الأموي والذين قادوا المظاهرة، وأوقفت فريقاً جديداً من الوطنيين، كان بينهم كل من توفيق الحلبي والدكتور خالد الخطيب، والدكتور محمود حمودة الأستاذ في كلية الطب، وعادل حتاحت، وسعاد شلبي وخليل خطاب، وثروت الجعفري وتوفيق القيسي، ورشدي ملحس، وتوفيق عجم أوغلو، وحسن الزنبركجي، وصبري البديوي.

وكان هذا الاعتقال بمثابة الشرارة التي أشعلت الفتيل، فهاجت دمشق، وقابلت هذا التحدي والاستفزاز بالمظاهرات، مما حمل السلطة على إعلان الأحكام العرفية، ورغم ذلك استمرت المظاهرات. وعلى الرغم من تفجر الموقف فإن السلطة الحاكمة نقلت الموقوفين ليلة ١٨ نيسان/أبريل من سجن القلعة إلى بناية العابد حيث توجد نظارة الشرطة. وفي ١٩ منه بدأت محاكمتهم أمام ديوان عرفي فرنسي مؤلف من رئيس برتبة ليوتنانت كولونيل وعضوين أحدهما برتبة كومندان والآخر برتبة كابتن. وفي نتيجة المحاكمة أصدرت حكمها على الجميع بالسجن لمدد تتراوح بين العشرين سنة والخمس سنوات، وكانت قبل يوم أصدرت حكمها على الدكتور عبد الرحمن شهبندر بالسجن عشرين سنة، وحسن الحكيم بعشر سنين، وسعيد حيدر بخمس عشرة سنة، ثم صدر الأمر بنقل المحكومين إلى بيت الدين في لبنان، ومنها نقلوا

إلى جزيرة أرواد، ودام اعتقالهم فيها حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ وكان جواب دمشق على هذه الأحكام إضراباً عاماً شاملاً استمر أسبوعاً.

واستمرت جلسات الديوان الحربي الفرنسي، وفي كل يوم كان يسلق أحكاماً جديدة ضد المقبوض عليهم من المظاهرات. وانتقلت روح التمرد من دمشق إلى حمص فحماه فحلب، فدير الزور فبقية الأنحاء السورية حيث أضربت المدن السورية، وسارت فيها المظاهرات، وقد أبرقت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة إلى عصبة الأمم وإلى رؤساء الدول الكبيرة وإلى وفود الدول في مؤتمر جنوة وإلى كبريات الصحف الأوروبية والأميركية محتجة على العدوان الغاشم الذي تشنه السلطات الفرنسية المحتلة على الشعب السوري، واصفة الحالة في سورية وصفاً دقيقاً مؤثراً، مشيرة إلى ما اتخذته السلطات الفرنسية من تدابير قاسية في أعقاب توديع الشعب لكراين، مناشدة باسم جميع الأحزاب السورية المستقلة أحرار العالم تأييد قضية سورية العادلة.

كل ذلك كان دليلاً يؤكد رفض الشعب السوري بجميع فئاته للانتداب الفرنسي. والثورات التي قامت في أنحاء سورية كلها لا يمكن حصرها، غير أن حادثة ذات دلالة مرّت في عهد الجنرال ساراي، وهو المندوب السامي الثالث الذي جاء بصفة مفوض سام في سورية ولبنان، بعد ذهاب الجنرال ويغان. ففي عهده قام الكاتب الفرنسي، هنري بوردو، بزيارة لسورية ولبنان، ولما عاد كتب مقالاً قال فيه ما معناه: «..لقد كانت سورية هادئة ساكنة في عهد غورو وويغان، ولكنها اضطربت وهاجت في عهد ساراي» .. فرد عليه ساراي بهذا القول: «إن هذا الكاتب يجهل كل شيء أو يكذب.. لقد قامت في سورية وحدها سنة ١٩٢٢ خمس وثلاثون ثورة، ودفن فيها من الجيش الفرنسي خمسة آلاف جندي...».

وهناك اعتراف أبلغ من هذا، وهو يميط اللثام عن عدد من الضحايا من الفرنسيين الذين قتلوا في معاركهم مع الثوار السوريين. فعندما احتفل بإزاحه الستار عن النصب التذكاري الذي أقيم في بيروت في ساحة الزيتونة لضحايا جيش الشرق الفرنسي، تكلم الجنرال ويغان بذاته. ومما قاله في هذه الحفلة:

«..لقد اضطرت فرنسا بعد الهدنة وبعدما صمتت المدافع في أوروبا حيث كانت الأمهات الفرنسيات يعتقدن أنهن سيرين أبناءهن بقربهن إلى إرسال أبنائها إلى ساحات القتال في مرعش وأورفة وميسلون، فأنتم الذين رأيتم مجهودات جنودنا، وقد بلغ عدد القتلى تسعة آلاف جندي ومائتين وخمسين ضابطاً، يمكنكم أن تذكروا ذلك لأولادكم..».

هذا الرقم والذي سبقه هو رقم قد يكون قريباً من الحقيقة، وهو على كل حال يكشف عن الخسائر البشرية التي منيت بها فرنسا على الأرض السورية الكبرى. فكيف لو أحصيت خسائر فرنسا البشرية في أثناء هذه الثورة وما بعدها وحتى اليوم الذي تم فيه الجلاء الفرنسي عن سورية؟!

إنها لأرقام مذهلة ولا شك.

على ذكر الخسائر الكبيرة التي مني بها الفرنسيون في الأرواح لا بد من القول إنه كان للمجاهد الكبير الشيخ صالح العلي أثر كبير في ميادين المعارك التي خاضها ضد الغزاة الفرنسيين، فقد بدأت ثورته عليهم منذ عام ١٩١٨ ـ العهد الفيصلي ـ واستمرت حتى نهاية عام ١٩٢١، وكانت ألوية النصر تعقد له في أكثر المعارك، وبالإضافة إلى تحالفه مع الزعيم إبراهيم هنانو واتفاقهما على تنسيق الأعمال القتالية فقد تعاهد مع البطل الشهيد يوسف العظمة الذي بعدما استشهد في ميسلون بقي الشيخ صالح للعهد

حافظاً، وفي نضاله البطولي ماضياً، وقد عجز الفرنسيون عن القبض عليه حياً أو ميتاً، وأصدرت محكمة عسكرية فرنسية حكماً عليه بالإعدام، لكن كل ما بذلوه في هذا السبيل ذهب أدراج الرياح. وبعدما احتل الفرنسيون المناطق التي كانت مسرحاً لمعاركه المشرفة توارى عن الأنظار، وبقي لأكثر من عام لا يعرف أحد مقره، فاضطر الفرنسيون إلى إعلان العفو عنه، وأصدر الجنرال غورو قراراً بذلك، وقطع على نفسه وعداً عسكرياً أنه لن يلحق بالشيخ أيّ أذى. وعلى الأثر استسلم المجاهد البطل، فاستقبله الجنرال بيلوت بهالة من الترحيب والاحترام.

وفي عهد الحكم الوطني منحه رئيس الجمهورية شكري القوتلي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة تقديراً لوطنيته الصادقة ولجاده المشرف. وفي نيسان/ ابريل عام ١٩٥٠ وافته المنية، فاحتفل بدفن جثمانه الطاهر احتفالاً مهيباً في قرية الرستن، شيخ بدر، تحت قبة كبيرة في جانب المسجد الذي بناه الشيخ الفقيد في حياته، وقد قرر مجلس النواب السوري تسمية الثكنة العسكرية في طرطوس باسمه، وكذلك سميت عدة شوارع باسمه في كل من مدن دمشق وحلب واللاذقية وحمص وحماه.

في «المقتبس»

أعود إلى حديث الصحافة لأذكر أنني ما بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٧ تمكنت من إثبات وجودي في الساحة الصحافية، شاء المثبطون الأنانيون أم أبوا، فقد مارستها مكاتباً لطائفة من صحف لبنان، فمحرراً في أكثر من صحيفة في دمشق منها «سورية الجديدة» و«الشعب» و«الاستقلال»، فرئيساً للتحرير في جريدة «المقتبس».

خلال هذه المرحلة دفعني طموحي الصحافي إلى التفكير في إصدار جريدة تبدأ أسبوعية ثم تتحول إلى يومية حالما تساعدني ظروفي المادية على تحقيق ذلك. غير أن قانون المطبوعات حال دون ما أريد، لأنه ينص على أن لا تمنح رخصة بإصدار جريدة ما لم يكن طالب الرخصة قد بلغ من العمر الخامسة والعشرين عاماً. ولما كنت دون هذه السن، فقد لجأت إلى عملية تصحيح السن، فزعمت أنني من مواليد ١٨٩٨ ولست من مواليد ١٩٠٥، ونظر في الأمر رئيس المحكمة المختصة، وكان في حينه القاضي الأستاذ محمد الخجا، وكانت المحكمة في بناية العابد في دمشق وأصدر حكماً باعتباري من مواليد ١٨٩٨ أي أن عمري قد كبر سبع سنين، وأصبحت منذ ذلك التاريخ من عداد المواليد المذكورة في هويتي، وليس في حقيقتي.

ورافقت الأحداث على اختلافها، كصحافي متحمس لقضية بلادي، فلا يجري قلمي في أية صحيفة أكتب إلاّ في سبيل خدمة الوطن، وتأييد الثورات والثوار، والاندفاع مع كل حركة مباركة سواء أكانت معركة مسلحة، أو مظاهرة غاضبة، أو إضراباً قاهراً.

وفي سنة ١٩٢٨ شغرت رئاسة التحرير في «المقتبس» بسبب وفاة رئيس تحريرها المرحوم الأستاذ أحمد كردعلي شقيق العلامة المرحوم الأستاذ محمد كردعلي، الذي كان يشغل حينئذٍ منصب وزير المعارف في حكومة الشيخ تاج الدين الحسني. وقد عهد إلى المرحوم نجيب الريّس برئاسة تحريرها في وقت كان الخلاف قد اشتد بين الكتلة الوطنية والشيخ تاج الذي اعتبره زعماء الكتلة خارجاً على الصف الوطني المناهض للفرنسيين، وراح الأستاذ الريّس يشن حملاته العنيفة على حكومة الشيخ تاج، التي ضاقت ذرعاً بها، فأحرج بسبب ذلك موقف محمد كردعلي بوصفه صاحب امتياز «المقتبس» التي تهاجم الحكومة،

وهو من أعضائها، فطلب من شقيقه الثاني المرحوم عادل كردعلي مدير الجريدة أن يحاول إقناع الأستاذ الريّس بضرورة الاعتدال في كل ما يكتبه ضد الحكومة، فلم تنجح المحاولات، وتفاقم الخلاف، وانتهى إلى انسحاب الأستاذ الريّس من رئاسة التحرير مؤثراً ذلك على أن يكون في عمله مقيداً.

وفي أعقاب ذلك راح عادل كردعلي يبحث عن رئيس تحرير جديد، فكان هناك اسمان لا بد من اختيار واحد منهما للاتفاق معه، أما صاحب الاسم الأول فهو عبد الهادي اليازجي، وأما الثاني فهو نصوح بابيل، وبعد البحث رجحت كفة الثاني، فاتصل بي عادل كرد علي بواسطة عبد القادر أنارة صاحب مكتبة في السنجقدار كانت تحمل اسمه.

بدأ حديثه بالثناء على نشاطي الصحافي، فشكرته. ثم كلفني أن أكون رئيساً لتحرير جريدة «المقتبس» فسألته عن الأسباب التي حملت الأستاذ نجيب الريّس على الانسحاب من رئاسة التحرير. أجاب: «إنك تعرف أن الأخ نجيب شديد التطرف، الأمر الذي أحرج أخي محمد بك كوزير في الحكومة، وقد طلبنا منه أكثر من مرة أن يخفف من لهجته العنيفة ضد الحكومة، فلم يستجب، وكان ذلك سبب انسحابه».

قلت له: «يا عادل بك إذا كنتم تعتقدون أن موقفي من الحكومة سيكون أقل عنفاً من موقف الأخ نجيب، فأنتم مخطئون، واسمح لي سلفاً أن أعتذر عن الاستجابة لطلبكم».

بدت على وجهه علامة الانزعاج، وقال: «أرجو أن لا تفسر كلامي على غير ما أقصد. إنك ستكون حراً طليقاً تكتب ما تشاء دون أن يناقشك أحد في كل ما تريد أن تكتب».

وتدخل المرحوم عبد القادر أنارة محاولاً إقناعي بأن كل ما قاله عادل كرد علي لا يعني أني سأكون مراقباً في كل ما أكتب من أحد.

هنا طلبت استمهالي لإعطائي الجواب: سلباً أم إيجاباً، أربعاً وعشرين ساعة، أرسلت خلالها إلى نجيب الريّس من يسأله بلساني عما إذا كانت لديه أية ملاحظة في حالة قبولي رئاسة التحرير. وقد فعلت ذلك مراعاة لأدب الزمالة واحتراماً لواجب الصداقة، فأجاب أن ليس لديه أية ملاحظة.. بل بالعكس فهو يفضلني ألف مرة عن «فلان» وأمثاله!

وفي صباح اليوم الثاني، تمّ الاتفاق بيني وبين عادل كرد علي، وأخذت مكاني في رئاسة التحرير. وانطلقت في العمل، فكان لا بد مما ليس منه بد، فالنقمة الشعبية تشتد ضد الحكومة لتجاهلها إرادة الشعب، ورئيس الحكومة استطاع أن يستميل أكثر الصحف، بإغراءاته المادية مقابل دفاعها عن حكومته، بينما تمضي «المقتبس» في الهجوم على الفئة الحاكمة، وتفضح تصرفاتها وانحرافها وكأنها ـ أي المقتبس ـ وحدها في الميدان.

لقد اشتدت علينا ضغوط الترغيب والترهيب من جانب رئيس الحكومة.. مما اضطرني وعادل كرد علي للذهاب إلى حديقة المنشية التي سميت فيما بعد حديقة الأمة، بعيدين عن الضوضاء، ومع تناولنا القهوة تعاهدنا على أن نرفض مجتمعين ومنفردين كل مساعدة أو مخصصات مادية وغيرها. وعلى هذا العهد أقسمنا وتصافحنا وعدنا إلى عملنا.

وصحّ ما توقعنا، فقد أوفد رئيس الحكومة إلينا أكثر من رسول ليبلغنا بلسانه استعداده لمساعدة الجريدة بمبالغ حسنة تسلم لمديرها عادل كرد علي، يضاف إليها تخصيص راتب شهري لشخص رئيس التحرير، فكانت كل العروض تقابل بالرفض، ولولا أن يقال: «مادح نفسه يقرئك السلام» لذكرت أسماء العديد

من الأشخاص الذين كان ينتدبهم الشيخ تاج الدين للقيام بهذه المهمة، وحسبي على سبيل المثال أن أذكر أن واحداً من هؤلاء هو تاجر محترم كان يساهم في تغذية الثوار السوريين في أثناء الثورة السورية الكبرى، ثورة ١٩٢١، بالمال والسلاح، وتربطه بالشيخ تاج الدين، وبوالده المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني، رضي الله عنه، رابطة قوية من الصداقة، جاء يسأل عني في مكاتب الجريدة، ولما لم يجدني قيل له إنني في المطبعة حيث تطبع الجريدة ـ مطبعة «المفيد» سابقاً ـ فلحق بي إليها، وما رأيته حتى بادرت للترحيب به، ودعوته لتناول الشاي حفاوة وترحيباً، فاعتذر وطلب مني أن نخرج معاً إلى خارج المطبعة بعيداً عن العمال. فوقفنا في مكان قريب تطل عليه نافذة من صيدلية المرحوم خليل الهبل في المرجة، وكان في زيارة الهبل المرحوم المحامي بدر الدين الصفدي، وعلى غير علم منا بوجودهما وراء النافذة بدأنا حديثنا فكان عبارة عن عرض جديد ينقله من رئيس الحكومة إليَّ، ويقول لي «أرجو أن لا تخيبني، ولا تردني إلى الرئيس مكسوفاً..» فاعتذرت بشدة عن قبول العرض وقلت له: «إنك رجل محترم، ولك خدمات وطنية معروفة فحرام عليك أن تشوه صفحتك النقية بحملك إليَّ أو إلى أي كان غيري مثل هذا العرض، علماً بأننا ـ أنا ومدير الجريدة ـ قد رفضنا أكثر من مرة عروضاً مماثلة».

ما سمع الرجل كلامي حتى اضطرب واعتذر وانصرف.

وكتمت الحديث، لأجنب سمعة الرجل شيئاً من التشويه. لكن في صباح اليوم الثاني سألني مدير الإدارة عادل كرد علي: «هل قابلك أحد من قبل رئيس الحكومة؟» قلت: «كلا..» قال: «كيف كلا؟»وراح يسرد لي الحديث الذي دار بيني وبين الرجل بحذافيره تقريباً.

قلت له: «من قال لك هذا..؟» قال: «خليل الهبل وبدر الدين الصفدي اللذان كانا يسمعان حديثكما من بدايته إلى نهايته».

ضحكت ورددت المثل القائل: «لا تتكلم يا إنسان، الحيطان لها آذان».

لا بد لي هنا من القول، إنصافاً لعادل كرد علي الشقيق الثالث للأستاذ الكبير محمد كرد علي، إنه من أكثر الناس صدقاً ووطنية وتهذيباً ونظافة، فقد ضرب عرض الحائط بغضب شقيقه الوزير تمسكاً وحفاظاً لعهد قطعه لي على نفسه، كما قطعته له. علماً بأن موقفه المشرف هذا كان سبباً في حرمانه من العمل وقتاً طويلاً.

بعدما أخفقت جميع المحاولات لحمل جريدة «المقتبس» للكف عن مهاجمة الحكومة والوقوف منها، على الأقل، موقف الحياد، إذا لم ترد التعاطف معها، أرسل الوزير محمد كرد علي بطلبي إلى مكتبه في دار الحكومة، فذهبت إليه بعد انتهاء دوام الموظفين بناء على رغبته، فرحب بي مستهلاً حديثه بالكلام عن صديقه المرحوم خالي الشيخ عبد الرحمن البابولي. وبعدما أطرى مزاياه وأعماله، انتقل إلى الكلام عن الوضع السياسي في البلاد غامزاً من قناة الذين يحاربون حكومة الحسني، معرباً عن أمله بأن تتوقف «المقتبس» عن المساهمة في الحملة عليها، وأسهب في الحديث عن الشيخ تاج الدين الحسني، وانتظر مني الجواب، فقلت: «قد تكون كل المزايا والصفات التي ذكرتها معاليك متوافرة في شخص السيد؟ رئيس الحكومة، لكن الشعب لا يفهم إلاّ أنه قبل بتشكيل الوزارة بأمر من الفرنسيين المحتلين، و«المقتبس» كصحيفة محترمة ذائعة الشهرة تتجاهل إرادته، وإلاّ تفقد رصيدها الكبير، وتسقط إلى الحضيض شأن كل صحيفة تتخلى عن واجبها حياله».

هنا .. قطع عليَّ كلامي، وقال: «لو لم يشكلها ـ الوزارة ـ هو لقام بتشكيلها غيره.. وفي كل الأحوال هو أفضل من الكثيرين».

قلت: «لو شكلها أي شخص آخر استجابة لرغبة الأجنبي المحتل لوقف الشعب منه نفس الموقف الذي يقفه حالياً من الشيخ وحكومته».

قال: «يفهم من كلامك أنك لا تريد الجنوح إلى الاعتدال في كل ما تكتب في «المقتبس؟».

قلت: «إن معاليك تعرف حق المعرفة مبلغ الاحترام الذي تكنه عائلتنا، وأنا واحد منها، لكم، وقد غرس خالي المرحوم بذور هذا الاحترام في نفوسنا منذ أن كان في سن الطفولة. إنك حاربت الظلم العثماني، وكنت في الطليعة بين أولئك الأبطال الذين حملوا رايات الثورة وناضلوا في سبيل الحرية. واسمح لي أن أؤكد لمعاليك أن كل فرد من أفراد الشعب، وأنا واحد منهم، نربأ بمعاليك وبأمثالك الاشتراك في حكومة، مهما قيل فيها، فهي ليست من صنع الشعب».

وقفت عند هذا الحد مستأذناً بالانصراف، فربت على كتفي، وأنا أودعه، وقال: «لقد علمتني التجارب يا عزيزي أن الاعتدال كثيرا ما يكون أفضل من التطرف.. فاعتدلوا.. اعتدلوا..».

وكأنه توقع مني بعد هذا الحديث الذي دار بيننا أن تخفف الجريدة من حدة حملاتها على الحكومة في الوقت الذي كان غضب رئيسها يزداد يوماً بعد يوم.. إلى أن استدعى إليه وزير المعارف الأستاذ كرد علي وسأله: «كيف تصبر على هذا الهجوم الذي تشنه «المقتبس» على حكومة أنت عضو فيها..؟».

أجاب كرد علي: «لقد فعلت كل ما في وسعي دون جدوى». قال له الشيخ: «إذا ماذا تنتظر..؟» أجاب كرد علي: «قررت توقيف الجريدة عن الصدور». وتناول ورقة من طاولة الرئيس الشيخ وكتب رسالة إلى وزارة الداخلية بوصفها المرجع المسؤول عن الصحافة في حينه يطلب فيها توقيف جريدته «المقتبس» إلى أجل غير مسمى، فأسرعت الداخلية إلى تنفيذ الطلب، فصادرت من المطبعة العدد الذي كان ماثلاً للطبع، وأغلقت إدارة الجريدة بالشمع الأحمر. وبذلك سكت أقوى صحافي معارض للحكومة في حينه.

أما لماذا لم يعطل رئيس الحكومة «المقتبس» بأمر إداري منه، وقد ترك ذلك لصاحب الجريدة بالذات. فلأنه لم يشأ أن يسجل على نفسه أنه يحارب الصحافة ويقمع حرياتها.

النضال السياسي بعد النضال المسلح

بعد ميسلون، واشتداد الطغيان الفرنسي، فرَّ كثيرون من رجالات البلاد إلى القاهرة والأردن، وفي القاهرة كان مجال العمل فسيحاً أمام أحرار البلاد، وقد تألف فيها حزب الاتحاد السوري برئاسة الأمير ميشال لطف الله، وكانت غاية هذا الحزب الحصول على استقلال البلاد، وكانت للأمير المذكور مكانة ملحوظة في المحافل السياسية الاجتماعية في القاهرة، وكانت الصحافة المصرية بشقيها العربي والفرنسي تتناول النكبات التي تحل بسورية فتشرحها وتنشرها، وتنقل عنها وكالات الأنباء خلاصات وافية للمظالم التي يرتكبها الفرنسيون في سورية التي ليس لها سوى مطلب واحد هو الاستقلال التام، وكلما ارتكب الفرنسيون ظلماً جديداً أسرع الأمير ميشال لطف الله رئيس حزب الاتحاد السوري للإبراق إلى عصبة الأمم في جنيف محتجاً على تقسيم سورية إلى دويلات، وعلى أحكام المجلس العرفي الفرنسي في دمشق، وعلى فصل فلسطين عن سورية. وسعى الأمير لطف الله إلى عقد مؤتمر في جنيف من جميع

الأحزاب الاستقلالية لإيجاد كتلة يصح أن تمثل السوريين، وصدر عن لجنة الحزب بيان دعا الجميع إلى عقد مؤتمر سوري عام في جنيف أثناء انعقاد الجمعية العامة لعصبة الأمم قبل إبرام الحكم على سورية. وفي يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٢١ انعقد المؤتمر في جنيف، وافتتحه الأمير ميشال لطف الله بكلمة قصيرة فشكر القادمين من وراء البحار من أجل خدمة وطنهم، وأشار إلى أن الغاية من هذا المؤتمر هي توحيد الأحزاب الاستقلالية ورصّ الصفوف لمجابهة الأعداء الطامعين ببلادنا. وقد اشترك في هذا المؤتمر: الأمير ميشال لطف الله، ورشيد رضا رئيس المؤتمر السوري العام في دمشق ونائب رئيس الاتحاد السوري، والحاج توفيق حماد رئيس الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في نابلس، ومندوب المؤتمر الفلسطيني والأمير شكيب إرسلان مندوب حزب الاستقلال العربي، وسليمان كنعان عضو مجلس لبنان الإداري، وإحسان الجابري مندوب حزب الاستقلال العربي، وأمين التميمي عضو الوفد الفلسطيني، ووهبي العيسى رئيس اللجنة الفلسطينية في مصر ومندوبها، وشبلي الجمل مندوب الوفد الفلسطيني، ورياض الصلح مندوب حزب الاستقلال العربي، ونجيب شقير مندوب حزب الاستقلال العربي، وصلاح عز الدين مندوب الجمعية السورية الوطنية في بوسطن بالولايات المتحدة، وطعان العماد مندوب الحزب الوطني العربي في الأرجنتين، وجورج يوسف سالم مندوب حزب تحرير سورية في نيويورك، وتوفيق اليازجي مندوب حزب استقلال سورية ووحدتها في سنتياغو ـ شيلي.

وانتخب الأمير ميشال لطف الله رئيساً للمؤتمر، ورشيد رضا نائباً، والأمير شكيب أميناً عاماً للمؤتمر. وقد عقد المؤتمر سبع عشرة جلسة، ثم ختم أعماله بنداء مطول مكتوب باللغة الفرنسية، وأرسل إلى رؤساء الوفود الدولية في عصبة الأمم. وقد صيغ النداء بلهجة عاطفية، ويشرح تطور الأوضاع في البلاد منذ العهد العثماني إلى العهد الفيصلي، فالعهد الانتدابي، ويفند ادعاءات الفرنسيين، وينتهي النداء بالمطالب التالية:

١ ـ الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان ولفلسطين.

٢ ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من الشعب، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسيون).

٣ ـ إعلان إلغاء الانتداب حالاً.

٤ ـ جلاء الجنود الفرنسيين والإنكليزيين عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ ـ إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

ومما يجب تسجيله ظاهرة الوعي لدى العاملين في الحقل الوطني في تلك الفترة، فاختيار ميشال لطف الله (المسيحي) ليكون واجهة لهذا العمل الوطني والالتفاف حوله، وتصدره للعمل العام، كان يحمل في طياته معنى سياسياً عميقاً يندد بالزغم الفرنسي الذي كان مصدر سياسة فرنسا في الشرق العربي، وهو أن المسيحيين، جميع المسيحيين، كانوا يعملون تحت لواء الحماية الفرنسية لنصارى الشرق العربي، وقد خُرق هذا الزعم مرات كثيرة خلال النضال الوطني في سورية، فكان للمسيحيين دور بارز في القيادة الوطنية. ثم انتحل الفرنسيون، زعماً آخر، فقال بريان وزير خارجية فرنسا في إحدى خطبه في مجلس النواب: «ليست سورية بلاد أمة واحدة، ففيها عشرة شعوب تحتاج إلى من يجمع بينها(!)».

وفي تموز/ يوليو من عام ١٩٢٢ توجه الأمير ميشال لطف الله إلى لندن لمتابعة العمل لدى مجلس عصبة

الأمم الذي كان يجتمع في لندن، وفي برنامجه النظر في تقرير الانتدابات، وهناك اتصل الأمير ميشال بالوفد الفلسطيني، واتفق الفريقان على توحيد العمل. ولدى اجتماع العصبة أرسل الوفد إلى الرئيس بياناً مؤرخاً في ١٧ تموز/ يوليو ضمنه مطالب الشعبين السوري والفلسطيني، وفي ٢٢ منه قدم الوفد مذكرة أخرى للمجلس احتوت على مطالب الشعب السوري في الاعتراف باستقلال سورية وبسيادة الشعب السوري بضمان عصبة الأمم وأن تضمن العصبة كذلك حرية الشعب السوري بإشراف العصبة الفعلي لانتخاب جمعية تأسيسية وجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية. وشرح الوفد في مذكرته المبادئ التي تقوم عليها هذه المطالب ذاكراً منها عهود إنكلترا في عام ١٩١٥ للملك حسين، والتصريحات العلنية التي أدلى بها الحلفاء عن غايتهم من الحرب.

لقد ذهبت للأسف كل هذه الجهود أدراج الرياح، فما كان متفق عليه في السرّ بين فرنسا وإنكلترا، اكتسب الشرعية العلنية.. فقد قرر مجلس العصبة المجتمع في قصر سان جيمس في لندن الوصاية الفرنسية على سورية ولبنان.

ومن الواضح أن الأقوياء في ذلك الوقت، لم يتركوا مجالاً لارتفاع صوت الضعفاء. ومع أن الوفد السوري الفلسطيني طلب مراراً عدة السماح له بإلقاء بيان في ردهة العصبة فإنه لم يلق استجابة لهذا الأمر البسيط، فكان المندوبان الإنكليزي والفرنسي يحولان دوه مثول الوفد أمام الجمعية العامة للعصبة حتى لا يكون هذا المثول نوعاً من الاعتراف الرسمي بهذا الوفد.

وعندما انتهت المعارك بين الأتراك والفرنسيين في كيليكيا وتمّ التفاهم بينهم، عقد مؤتمر في لوزان لحل قضايا الشرق، فتوجه الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري إلى استامبول في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٢، واتصلا برجال السياسة الأتراك طالبين أن لا تتنازل تركيا عن السيادة عن بلاد العرب المنفصلة عن الأمبراطورية العثمانية إلاّ لأهل البلاد أنفسهم، ولما سافر رئيس الوفد التركي عصمت باشا إلى الوزارة لتمثيل تركيا قابله الأمير شكيب في لوزان، ويبدو أن الأتراك في تلك الحقبة كانوا يحملون حقداً على العرب نتيجة لاعتداءات غوغائية قام بها بعض الرعاع على الجنود الأتراك خلال انسحابهم من دمشق، وهو ما سبقت لنا الإشارة إليه قبلاً.

لهذا لم يستجب عصمت باشا لطلب الأمير شكيب وقد ردّ عليه بجواب غامض. ثم توالت الاحتجاجات على مقر عصبة الأمم.. وعندما تحال إلى لجنة الانتدابات يتم تمييعها بما يقدمه مندوب فرنسا من ادعاءات ومزاعم كانت تقبل من قبل اللجنة بلا تردد.

استمر النشاط السياسي خارج سورية، أما في داخل البلاد فقد رأى القادة العاملون أن الحاجة تدعو إلى ضبط النشاط السياسي في إطار حزب سياسي يستقطب رجال السياسة، فتنادى المخلصون إلى تأليف حزب دعي: «حزب الشعب»، وهو أول حزب سياسي ينشأ بعد الاحتلال الفرنسي، وكانت هيئته الإدارية مؤلفة من الدكتور عبد الرحمن شهبندر رئيساً، وحسن الحكيم أميناً عاماً وأبو الفرج الموقع خازناً، ولطفي الحفار وفوزي الغزي وسعيد حيدر وإحسان الشريف وتوفيق شامية وفارس الخوري وعبد المجيد الطباخ وأديب الصفدي أعضاء، ثم أنشئت للحزب فروع في حلب وحمص وحماه، وقام الحزب بالاتصالات مكثفة مع زعماء البلاد المبعدين والمقيمين في الخارج، كما أجرى اتصالات مع زعماء الساحل السوري وجبل الدروز.

ومضى حزب الشعب في نشاطه في جو عاصف بروح السلبية والغليان، يدل على ذلك ما حدث في دمشق في أثناء قيام اللورد بلفور صاحب الوعد الصهيوني المشؤوم بزيارة لدمشق بعدما قام بزيارة لفلسطين، ولما علم الشعب نبأ هذه الزيارة أعدت له دمشق استقبالاً غاضباً ساخطاً لتعبر له عن مقتها لفعلته النكراء. ففي ٨ نيسان/أبريل ١٩٢٥ تجمهر عشرات الألوف من المواطنين أمام المحطة التي سيصل إليها بلفور، فخشيت السلطة الفرنسية أن يفتك الشعب به، فأنزلته في محطة القدم بدلاً من محطة الحجاز، ونقلته سراً إلى فندق فكتوريا، فلما علمت الجماهير بذلك، توجهت نحو الفندق وهي تهتف للحرية والاستقلال وتنادي بسقوط بلفور، وكانت السلطة أحاطت الفندق بقوة كبيرة لحماية اللورد المجرم الذي تحدى العرب بوعده المشؤوم. وقد جاء ليتحدى قلب العروبة النابض دمشق، واصطدمت القوة بالمتظاهرين، فسقط عدد كبير من الجرحى، وقبض على عدد كبير من زعماء المتظاهرين.

وفي اليوم الثاني أضربت دمشق، وسارت في تظاهرة كبيرة تنادي بسقوط بلفور، فاصطدمت بقوى الأمن وأطلق الجنود الرصاص، فسقط عدد من القتلى والجرحى، وخشيت السلطة الفرنسية مغبة هذه الظاهرة السلبية العنيفة، فأوفد الجنرال ساراي الذي كان في دمشق مندوباً عنه إلى بلفور أقنعه بالسفر لأن السلطة لا تستطيع حماية حياته، فأُخرج بلفور من باب خلفي، ونقل تحت حراسة الدرك الفرنسي إلى طريق بيروت. وهكذا فقد أعربت دمشق عن سخطها على ذلك الشرير الذي قدم فلسطين لقمة سائغة للصهيونية.

الثورة السورية الكبرى

في الوقت الذي كان حزب الشعب يتابع نشاطه السياسي في مختلف أنحاء البلاد، كان الكابتن كاربيه يتسلم منصبه خلفاً للكومندان ترانكا مستشاراً لدولة جبل الدروز، وكان كاربيه على جانب كبير من الغلظة والفظاظة والتعالي على الناس، وكأنه أرسل عمداً لتحطيم كبرياء الدروز. فلما توفي الأمير سليم الأطرش نصب كاربيه نفسه حاكماً على جبل الدروز. وما حصل بالتهديد والوعيد على أصوات كافية من أعضاء المجلس التمثيلي حتى بدأ ينفذ خطة استعماريه جهنمية طبقها الفرنسيون في مستعمراتهم في أفريقيا، وهي ترمي إلى الإذلال بحيث لا يترك عزيز نفس إلاّ أذله، والتفقير، بحيث لا يترك ثرياً إلاّ أفقره، والتجهيل، بحيث يبقى مستوى الأمية عند أقصى حد ممكن، والغاية من هذه الخطة هي إشغال الناس في البحث عن مورد لرزقهم والاكتفاء من الحياة ومتطلباتها بالبحث عن الأكل. وكان كاربيه يفرض الغرامات بالليرات الذهبية على كل قرية لا يخرج جميع أهلها لاستقباله عندما يتنازل و«يتلطف» بالمرور بها، ثم صار يوجه الإهانات إلى زعماء الجبل. ولما همّ الدروز بتقديم الشكاوى إلى ولاة الأمر وجدوا العجرفة والصلف والتعالي، فالسلطة لم تستجب إلى شكاويهم المتكررة. ولما جاء الجنرال ساراي إلى الجبل، وكان ذلك يوم ٥ نيسان/أبريل لحضور الاحتفال بعيد تأسيس دولة الجبل، ألّف الدروز وفداً لمقابلة ساراي، وكان الوفد مؤلفاً من الأمير حمد الأطرش ونسيب وعبد الغفار ومتعب الأطرش مع شيوخ آخرين يمثلون الجبل الدرزي، وطلبوا موعداً لاستقبالهم فرفض طلبهم، وأشير إليهم أن يوافوه إلى دمشق، فلما قابلوه فيها سألهم بلهجة جافة: «ماذا تريدون؟» فقال قائلهم: إننا نطلب تنفيذ الاتفاق الموقع بيننا وبين فرنسا والمصدق من قبل الجنرال غورو، وهذا يعني أن الحاكم في الجبل يجب أن يكون من أبنائه.

فسألهم الجنرال عن هذا الاتفاق، فتكلم عقلة القطامي (وهو زعيم مسيحي في الجبل) قائلاً إن الاتفاق صدّقه المسيو روبير دوكيه بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٢١، فرد الجنرال بأنه لا يعلم شيئاً عن هذا الاتفاق، فأبرزه عبد الغفار الأطرش وسلمه النسخة الأصلية للاتفاق، فلما قرأه الجنرال قال: «هذا حبر على ورق، ولا أتقيد به لأنه ليس لوزارة الخارجية علم به»، ثم التفت إلى أعضاء الوفد قائلاً بلهجة الغضب: «لا أسمح لكم بالبقاء في دمشق أكثر من ساعتين، أو أرسلكم إلى المنفى». وبالفعل فقد قُبض على عقلة القطامي وأرسل إلى تدمر. ويبدو أن السلطة غضبت عليه لكونه مسيحياً ولا يتعاطف مع الرسالة التقليدية لفرنسا في الشرق، وهي تقضي عليها بأن تحمي نصارى الشرق.

وعاد الوفد إلى السويداء وهو يحرق أضراس الغيظ. وفي ١٦ حزيران/يونيو قام وفد درزي آخر بمقابلة مندوب المفوض السامي في دمشق، فلم يجد منه استجابة لشكواه، فأبرق الوفد إلى الجنرال ساراي طالباً تحديد موعد لمقابلته، وتوجه الوفد إلى بيروت، غير أن الجنرال لم يستقبله، وبعد إلحاح دروز لبنان أذن لهم بمقابلة السكرتير العام للمفوضية العليا في بيروت، فقابلوه من دون الوصول إلى نتيجة.

لما عاد الوفد إلى السويداء وأبلغ الناس إخفاقه في مقابلة الجنرال، عقد اجتماع كبير برئاسة سلطان باشا الأطرش، وتقرر تضحية كل غال وثمين في سبيل الاستقلال والكرامة، ومواصلة السعي لعزل الكابتن كاربيه، وحثّ أعضاء المجلس التمثيلي على التقيد برغبات الشعب، وعلى أعضائه النواب أن يقرروا عزل كاربيه، وكل عضو لا يتقيد بذلك يهان ويرجم. وبالفعل دعي المجلس التمثيلي إلى عقد اجتماع في ٣٠ تموز /يوليو، واجتمع في الوقت نفسه الشبان في دار حسين مرشد، فلما وصل خبر اجتماعهم إلى الملازم موريل، وهو من أعوان كاربيه الشرسين، دهم دار حسين مرشد، فضربه هذا بالعصا على أنفه، وأطلق يوسف بن عبد الغفار الأطرش عياراً نارياً، ففر الملازم تحت وابل من الحجارة واضطر إلى الالتجاء بدار الحكومة. وبعد مداولات بين وكيل كاربيه والمتظاهرين فرضت السلطة المطالب التالية:

١ ـ اعتذار علني يقدمه الزعماء للملازم لطمس الإهانة التي لحقت به.

٢ ـ دفع غرامة مقدارها «٢٠٠» ليرة عثمانية ذهباً.

٣ ـ نفي عشرة من آل مرشد إلى صلخد.

٤ ـ تهديم دار حسين مرشد بقنابل الطائرات. فقبل الدروز المطالب الثلاثة ورفضوا المطلب الرابع، وقد اكتفت السلطة بالاعتذار والمال.

وفي غضون ذلك أرسل الجنرال ساراي محققاً يدعى الكومندان تومي مارتان ليواجه الدروز ويطلع على أسباب شكاويهم، فلما وصل وقابله الزعماء قالوا له إن لهم مطلباً واحداً فقط هو عزل كاربيه، ثم قدموا إليه عريضة طلبوا منه رفعها إلى الجنرال ساراي، والعريضة تنطوي على ٣٥ بنداً تنص على أفعال كاربيه وتعمده إهانة الناس وبخاصة زعماء الجبل، ومن هذه الشكاوى ما هو طريف! مثال ذلك أن هرة الليوتنان موريل قد ضاعت ففرض غرامة على جميع أهل السويداء مقدارها عشر ليرات عثمانية ذهب! ومنها ما هو مؤلم حقاً. مثال ذلك أن محمد رضوان لم ينتبه لمرور أحد الضباط الفرنسيين فيقدم له التحية ولذلك سجن خمسة عشر يوماً مع الأشغال الشاقة، وضرب ضرباً أليماً وطرد من وظيفته إلى ما هنالك من الشكاوى المحزنة، وهي كثيرة.

لقد اطلع الجنرال ساراي على ما تضمنته المضبطة فلم يقم لها وزناً، وعلى العكس فقد أرسل بتاريخ ١١

تموز/ يوليو أمراً إلى مندوبه في دمشق لكي يدعو زعماء الدروز: حمد ونسيب وعبد الغفار ومتعب وسلطان بحجة الاستماع إلى شكاويهم، وعند مثولهم يجب إبلاغهم «بأنني أعتبرهم مسؤولين عن كل إخلال يحدث في الجبل، ثم يجب نفيهم إلى مكان معين»، ولما ذهب حمد وعبد الغفار ونسيب لمقابلة المندوب في دمشق قبضت السلطة عليهم، وأرسلتهم مخفورين إلى تدمر، ثم قبضت على كل من برجس الحمود وعلي الأطرش، وحسني صخر وعلي عبيد ويوسف الأطرش وأرسلوا إلى الحسكة - شمال سورية.

وحاول الكومندان تومي مارتان استدراج سلطان باشا إلى الكمين الذي نصب له، لكنه كان حذراً يقظاً، فلم يلب الدعوات التي وجهت إليه. كما حاول الفرنسيون دخول ضيعة سلطان باشا «القريا» ولكنهم خافوا مغبة ذلك.

ولما وصلت الأنباء عن اعتقال الزعماء ونفيهم تمهيداً لعودة كاربيه الذي كان يقضي إجازة شهرين في فرنسا، قام سلطان باشا بجولة في قرى الجبل لجمع المقاتلين وإثارة الحماسة في النفوس. وكان أول عمل قام به الزحف على صلخد وإحراق دار البعثة الفرنسية فيها. ثم توجه إلى قرية الكفر بعدما وصل إليها الجنود الفرنسيون فحاصرها، وجرت معركة بالسلاح الأبيض، فقضي على الجنود، ولم يفلت منهم سوى بضعة أفراد وصلوا إلى السويداء ونقلوا إلى الكومندان مارتان الخبر، فشعر هذا بالخوف، فحمل ما في الخزينة من أموال، ولجأ إلى قلعة السويداء مع الموظفين الفرنسيين ونسائهم. فلما علم بذلك سلطان باشا توجه إلى السويداء فدخلها وحاصر القلعة.

نقل «تومي مارتان» إلى الجنرال ساراي تفاصيل ما حدث، فأصدر أمره بتعبئة حملة عسكرية كثيرة العدة والعدد لإنزال الضربة القاضية بسلطان الأطرش وجماعته، وسمي الجنرال ميشو قائداً للحملة، وتوجهت الحملة المعززة بالدبابات والمدافع الثقيلة تعززها الطائرات الحربية من دمشق إلى إزرع. ويوم أول آب/ أغسطس ١٩٢٥ تحركت الحملة فغادرت إزرع باتجاه السويداء، وفي المساء وصلت إلى نبع نجران، فتعرض لها عدد من المقاتلين الدروز، وما بلغت نقطة ما بين قريتي الدور وقصر الحرير حتى انقض الدروز على مؤخرة الحملة حيث تتجمع الذخائر في العربات وعلى ظهور البغال وهاجموا حراسها وأعملوا السيوف في رقابهم ونحورهم واستولوا على البغال والعربات وساقوها إلى القرى القريبة، وكان هذا النصر مدعاة لازدياد الحماسة عند الدروز، واندفعوا نحو ميدان المعركة تغلي في نفوسهم حماسة القتال والثأر والكسب. وتقدمت الحملة في مسيرتها حتى بلغت «المزرعة» التي تبعد سبعة عشر كيلومتراً عن السويداء.

وفي الصباح الباكر من اليوم الثاني شنّ الدروز هجوماً كاسحاً ألقى الذعر في رجال الحملة، فولوا الأدبار لا يلوون على شيء سوى الفوز بالحياة، وكروا هاربين عائدين إلى إزرع، وخلف الجنرال ميشو في هذه المعركة ألفاً وخمسمائة قتيل عدا الجرحى، وغنم الدروز كل ما كان لدى الحملة من ذخائر ومعدات، وحطموا خمس دبابات، وكذلك عدداً غير قليل من المدافع، ووقعت في أيدي الدروز كمية من الرشاشات والبنادق، وقد تمكن قائد الحملة الجنرال ميشو من النجاة بأعجوبة، فقد هرب في دبابة أعادته إلى إزرع.

ووصلت أنباء الكارثة إلى الجنرال ساراي، فاضطر إلى الاستعانة بزعماء الدروز اللبنانيين، وأرسل وفداً

منهم إلى السويداء لإحلال الصلح والوئام، فاشترط زعماء الجبل على ساراي عزل الكابتن كاربيه وأن لا يعاقب أحد من الدروز بتهمة العصيان، وأن لا تصادر الأسلحة، وأن يوضع دستور خاص بالجبل، غير أن ساراي رفض هذه الشروط ووضع بديلاً عنها: أن يدفع الدروز خمسة آلاف جنيه إنكليزي ذهباً، وأن يعوضوا على تجار السويداء خسارتهم، وأن يعيدوا الأسلحة التي غنموها. وكدليل على حسن النية أمر ساراي بإطلاق سراح الزعماء الدروز المحتجزين في تدمر والحسكة، فعادوا إلى الجبل ليشتركوا في الأعمال الحربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الحملة الفرنسية التي هزمت شر هزيمة في المزرعة كانت مؤلفة من أربعة آلاف جندي وضابط، وأن عدداً منهم لا يقل عن عدد القتلى الذي تجاوز الألف وخمسمائة قتيل.

لقد انتقلت أنباء هذا الانتصار إلى المدن السورية والأصقاع العربية، فاستقبله الجميع بفرحة عارمة. وأُعطي من الأهمية ما جعله سبباً لدرس الوضع العام في البلاد على ضوء هذه الثورة التي يجب أن تعم وتنتشر. وسرعان ما عقد أصحاب الرأي والوجاهة الوطنية اجتماعاً سرياً في منزل المرحوم الحاج عثمان الشراباتي حضره اللواء يحيى حياتي وفوزي البكري ونسيب البكري وسعيد حيدر وسعد الدين المؤيد العظم وزكي الدروبي ونبيه العظمة والدكتور عبد الرحمن شهبندر وتوفيق الحلبي وجميل مردم بك.

وبعد المداولة في الوضع الجديد اقترح الدكتور عبد الرحمن شهبندر الاتصال بالدروز للاتفاق معهم على توحيد الجهود، وأوفد توفيق الحلبي وزكي الدروبي إلى السويداء، فذهبا إليها من طرق متعرجة، وهناك اتصلا بزعماء الدروز وأبلغاهم قرار الإخوان في دمشق، ففرح الدروز بهذا التجاوب السريع، وأيقنوا أنهم لن يكونوا وحدهم في الثورة وقتالهم ضد فرنسا. واتفق الجميع على أن يجتمعوا في «الكسوة» في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب/أغسطس ومن هناك يدخلون إلى دمشق ويفتحونها بقوة السلاح، غير أن هذا الاجتماع لم يتمّ، لأن الفرنسيين بثوا عيونهم في كل مرصد لترصد تحركات الوطنيين، وأحاطوا منزل الدكتور شهبندر بطابور من المخبرين السريين ليحصوا حركاته، وفي غضون ذلك حضر الدروز إلى «الكسوة» بقوات كبيرة ووصلت طلائعهم إلى «بوابة الله» في الميدان، حسب الموعد المضروب سابقاً، فلم يجدوا أحداً من المجاهدين الدمشقيين، وبوغتوا بالطائرات تقصفهم بقنابلها ورشاشاتها فعادوا إلى الجبل، وفشلت الخطة التي وضعها اللواء يحيى لاحتلال دمشق وطرد الفرنسيين منها كما فعل الدروز بالسويداء.. وذهب الدكتور شهبندر متخفياً إلى الزبداني، وقد علم أن الجنرال ساراي أصدر أمراً بالقبض عليه، ففرّ مع نزيه مؤيد العظم بطريق جبال سرغايا وحلبون إلى الريحان ومنها إلى حوش خرابو في غوطة دمشق، وهناك وافاهما سعد الدين المؤيد العظم وحسن تحسين ومعهما نفر من المجاهدين. ثم توالى وبصورة متلاحقة وصول أعداد كثيرة من المواطنين الراغبين في النضال ضد الأجنبي المحتل، ومن هؤلاء جميل مردم بك، ونسيب البكري ويحيى حياتي وحسن الخراط وسرحان جاويش وسعيد حيدر وحسن الحكيم وياسين الحكيم، وعدد كبير من رجال الأحياء في دمشق، وذهب كل من الشهبندر ومردم والبكري والمؤيد العظم إلى المقر الرئيسي للثورة في جبل الدروز، وتم التقاؤهم بالقائد العام سلطان باشا الأطرش في يوم ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٢٥ وتداولوا معه في ما يجب عمله، فتقرر أن توضع فكرة احتلال دمشق للتنفيذ من جديد، وطلبوا من يحيى حياتي أن يرسم الخطة، فوضع خطة تحتاج إلى خمسمائة مقاتل ينقسمون إلى خمسة أقسام، ويدخلون دمشق من أماكن مختلفة، وتقرر أن يتولى يحيى حياتي قيادة هذه الحملة، غير أن قائد الثورة العام لم يتمكن من تحضير هذه القوة ليضعها تحت تصرف

يحيى حياتي، فالذين يقاتلون تحت إمرة القائد العام هم ثوار ليسوا مدربين ولا في استطاعتهم العمل بموجب خطة عسكرية نظامية، وكان الفرنسيون بعد جلائهم عن السويداء يتجمعون على طول الخط الحديد في حوران، وجعلوا قرية «المسيفرة» مركز قيادتهم وجموعهم. وخاف الدروز أن يقوم الفرنسيون بهجوم معاكس إذا ما توجهوا لاحتلال دمشق، فتقرر عندئذ أن تؤجل خطة احتلال دمشق، واجتمع القائد العام مع أركان حربه في قرية «عري» وتداولوا في ما يجب عمله، وكان المجاهد محمد عز الدين الحلبي نصح لهم بمهاجمة الجيش الفرنسي ليلاً في قرية «المسيفرة» وأن يتم ذلك بصورة سرية على أن لا تصدر عن المجاهدين أقل حركة حتى لا يشعر الجنود بوصولهم.

ولكن عندما وصلوا إلى المتاريس والاستحكامات الأمامية أطلق أحدهم رصاصة عن جهل أو عن قصد، فانتبه الجنود وأخذوا يطلقون الأنوار الكشافة، فلما رأوا المجاهدين يطوقونهم التحموا معهم بمعركة أدت إلى اندحار الجنود الفرنسيين نحو المتاريس والاستحكامات التي أقاموها داخل القرية، واكتفى المجاهدون بما غنموا من الأسلحة والعتاد. وما أن طلعت شمس يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٥ حتى ملأ الجو أزيز الطائرات التي بدأت تطلق نيران مدافعها الرشاشة وقنابلها على المجاهدين الذين رأوا من الحكمة والصواب أن يعودوا أدراجهم بعدما فُقد التكافؤ بين مقاتلين مجاهدين غير مدربين على القتال، ولا يملكون من الأسلحة سوى البنادق القديمة أمام قوة منظمة يقودها ضباط متخرجون من الكليات العسكرية ولديهم من العتاد والعدة أحدث ما أنتجته مصانعهم الحربية، وكانت حصيلة هذه المعركة ثلاثمائة قتيل في صفوف المجاهدين، وأكثر من ألف قتيل في صفوف العدو. وقد كان من الممكن أن لا تكون نتائج معركة «المسيفرة» على هذه الصورة لولا ذلك الطلق الناري الذي أفقد الخطة عنصر المباغتة. وقد استغل الفرنسيون هذه الحادثة، ففي اليوم التالي لها ألقت الطائرات مناشير في حوران ودمشق وأطراف الجبل تصف انكسار الدروز وخساراتهم الثقيلة بالرجال والمعدات، وتدعو الدروز إلى الاستسلام لأنهم لا يقدرون على مواجهة جيوش فرنسا القوية.

كان لإخفاق المجاهدين الدروز في معركة «المسيفرة» رد فعل في نفوس «الوطنيين السوريين» وبدلاً من أن يحدث الذعر في النفوس، فعلى العكس لقد أثار الحماسة في نفوس المتعطشين لقتال المستعمرين، وكان رهط كبير من وجوه دمشق وزعماء الأحياء فيها يوالون اجتماعاتهم بصورة سرية، وخلال مداولاتهم في ما يجب عمله من أجل تخفيف الضغط على جبل الدروز، وبالاتفاق مع قيادة الثورة الرئيسية في الجبل، قرروا الخروج إلى غوطة دمشق لينازلوا الفرنسيين، فخرج من زعماء الأحياء «زور المليحة» في الغوطة كل من الشيخ عربي الخيمي وعبد الوهاب الرجولة والشيخ نديم شهاب وأبو عبده ديب الشيخ ومنير الطحان وحسن المقبعة والشيخ محمد الخطيب وأبو صلاح العرجا وشفيق السكري والضابط عبد الوهاب الدوجي وغيرهم.

ولما ذاع خبر خروجهم للجهاد تسابق المجاهدون في الغوطة إلى ملاقاتهم للمساهمة معهم في أداء الواجب الوطني. وقد وافاهم إلى حيث يجتمعون صادق الحمامي من قرية «ببيلا» ومعه ثمانية أشخاص، وأخبرهم أن حسن الخراط وصل إلى قرية «ببيلا» قادماً من الجبل. وكان هذا المجاهد مضرب المثل في الشجاعة والتفاني في القتال.

كان حسن الخراط حارساً ليلياً في أحد أحياء دمشق، فلما اطلع على الفظائع التي يرتكبها الفرنسيون اندفع من ذاته فحمل السلاح وتوجه إلى جبل الدروز ليقاتل أعداء بلاده. وهناك أبلى أحسن البلاء، ومع

أنه أميّ، ومع أنه كثير التواضع، جمّ التهذيب، إلاّ أنه عندما حمل البندقية ثارت فيه مشاعر العروبة الأصيلة فكان في قتاله مثل النمر الكاسر، لا يهاب ولا يتراجع. وكان المثل الحي للفرد العربي السوري في الاندفاع الذاتي نحو الواجب، والمفروض على كل عربي لاسترداد كرامة العرب وفرض وجودهم على الكون.

ومما يروى عن حسن الخراط أن أحدهم أخبره أن المدعو مسلم وردة من المعروفين بالشجاعة أوفدته السلطات الفرنسية لاغتياله،وأن وردة المذكور قد حلّ في قرية «عربين» في الغوطة، فركب الخراط وعدداً من إخوانه خيولهم واتجهوا إلى قرية «عربين» حيث وجدوا مسلم وردة، فقال له الخراط: «بلغنا أن العدو أرسلك لتحمل رأسي إليهم، وها نحن جئنا إليك لنرى ما تفعل بنا» فأجاب مسلم مقسماً بالله أن هذا الخبر عار عن كل صحة، وأنه جاء إلى الغوطة للالتحاق بالثورة. وكان ممن سمعوا هذا الحديث من المجاهدين كل من سعيد عدي ومحمد البرازي، وكلاهما من حي الأكراد في دمشق، كما أن مسلم وردة من الحي نفسه، فتعهداه بأن يكون من أصدق المجاهدين، وعادوا به معهم إلى مقرهم الرئيسي في الغوطة.

أرسل المجتمعون إلى حسن الخراط، حسن المقبعة ليعلمه بوجودهم، فذهب الخراط إليهم وإلى جانبه ثمانية من المقاتلين الشجعان. وفي غضون ذلك علم المجتمعون في «زور المليحة» أن السلطة جادة في إلقاء القبض على أبي عبده ديب الشيخ المجاهد المعروف، فأرسلوا إليه أبو صلاح ديب العرجا ليأتي به ابتغاء انضمامه إليهم، فلبى ديب الشيخ الطلب في الحال وسار معه أشخاص عديدون من أبناء حيه، وذهبوا جميعاً إلى قرية «جوبر» وكان متفقاً مع لفيف من شبابها على الخروج معه إلى الثورة، فلما بلغ «جوبر» واجتمع بشبابها، هبّ ما يزيد على المائة شاب أعلنوا انضمامهم إليه بأسلحتهم، وتوجهوا كلهم إلى «الزور» للالتحاق بإخوانهم المجاهدين هناك، وحال وصولهم بدأت المداولات في ما يجب عمله ليكون ذلك إشعاراً بإعلان الثورة. فقرروا مداهمة مخفر الدرك في ناحية «النشابية»، فدهموه ليلاً واستولوا على أسلحة أفراده وخيولهم، وهدموا المخفر وأحرقوه، وأسروا من فيه من رجال الدرك، واستطاع بعض هؤلاء الفرار تحت جنح الظلام إلى «دوما» حيث أبلغوا الحكومة بما حدث، وعلى الأثر وجهت السلطة الفرنسية حملة من رجال الدرك مؤلفة من مائة وعشرين دركياً بقيادة كل من رفيق العظمة ومعاونه أديب كفر بطنا وأحمد يغمور وعبد الرحيم الداغستاني، وحلت هذه الحملة في قرية «المليحة».

ووصل خبر هذه الحملة إلى المجاهدين في «الزور»، فقرروا أن يهاجموها ليلاً حتى لا تهاجمهم نهاراً، وعهد إلى حسن الخراط وديب الشيخ بتنفيذ هذا الهجوم الليلي، فتوجها مع بعض المقاتلين إلى «المليحة»، وهناك تسلقوا جدار المنزل الذي حلّ فيه قواد الدرك الأربعة وفاجأوهم وهم نيام فأسروهم وأرسلوهم إلى جبل الدروز بحراسة حسن المقبعة وبعض المجاهدين بعدما جردوهم من أسلحتهم وخيولهم. وقد حدث كل ذلك قبل أن يصل خبرهم إلى رجال الحملة الموزعين في منازل القرية لينام ليلتهم وليقوموا في الصباح بمداهمة المجاهدين. واستطاع هؤلاء أن يفتكوا بمن قاومهم من أفراد الحملة الذين مزقت وحدتهم، وهاموا على غير هدى.

ووصل نبأ ما حلّ بالحملة إلى دمشق، فثار غضب السلطات الفرنسية، وأعدت العدة للقضاء على الثوار في منطقة الزور، ففي الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥ جاء من يخبر المجاهدين أن حملة

كثيرة العدة، وافرة العتاد، ومتوجهة إليهم تتقدمها الدبابات من أربع جهات لتطوق «الزور» مركز تجمع المجاهدين. ولما وصلت طلائع هذه الحملة الكبيرة إلى «جسر الغيضة» قام ديب الشيخ والخراط بتوزيع إخوانهما في الأماكن الإستراتيجية والاستحكامات الطبيعية. وفي الصباح الباكر اقترب العدو من الزور، وبدأ بإطلاق نيران غزيرة من جميع الأسلحة، فقابله المجاهدون بالمثل، واستمرت المعركة حتى الظهر، ولم يتمكن العدو من زحزحة المجاهدين عن مواقعهم المتحصنين فيها، واستعانت الحملة بالطائرات لتضرب مواقع المجاهدين، فحلقت أربع طائرات على علو منخفض جداً، أسقطت حممها على «الزور»، وتمكن أحد المجاهدين من إسقاط إحدى الطائرات فوق «الزور»، فسقطت في النهر، وعندما قارب عتاد المجاهدين من النفاد تلقوا الإشارة بالانسحاب من «الزور»، وقام ديب الشيخ وتسعة من المجاهدين بحماية ظهور المنسحبين غير أنه وقع هو وإخوانه في الحصار المضروب حولهم، فلما شعر ديب الشيخ بالخطر مقبلاً عليه وعلى إخوانه رفع صوته بالتكبير والتهليل، وامتشق سيفه وهجم مع رفاقه بالسلاح الأبيض هجوم النسور الكواسر على الخراف الصغيرة، فارتعشت قلوب الجنود وولوا هاربين، وانفتحت أمام المجاهدين ثلمة في الطوق المضروب، اخترقوها لاحقين بإخوانهم في أرض المرج ومنها إلى قرية «عقربا». واستشهد في هذه المعركة ثلاثة من المجاهدين، وجرح الخراط وثلاثة من إخوانه. أما العدو فلما أخفق في القضاء على المجاهدين في الغوطة فقد صوابه، وبخاصة بعد أن أحصى خسائره من الجنود فقام بتصويب أسلحته المدمرة على القرى، فهدم قرى «المليحة» و«جرامانا» و«البلاط»، وأضرم النار فيها، ثم صار يطلق الرصاص على الفلاحين، فقتل منهم خمسمائة بريء، وحمل الجثث على ظهور الجمال وعرضها في ساحة الشهداء في دمشق ليلقي في روع المواطنين أنه انتصر على المقاتلين «العصاة» وأنه يعرض جثثهم كدليل لا يقبل الاعتراض، علماً بأن معركة «الزور» هي أول معركة خاضها المجاهدون في غوطة دمشق، وكانت بعد معركتي المزرعة والمسيفرة في جبل الدروز النذير الصارخ بإعلان الثورة على الفرنسيين ليس في الجبل وحده، وإنما في دمشق وغوطتها وفي مختلف أنحاء سورية، وهذا مما أثار حقد المحتلين على دمشق، فضربوها بالقنابل تشفياً وانتقاماً وهو ما نذكره فيما يلي:

بعد انسحاب المجاهدين من «الزور» إلى «المرج» بلغهم أن حملة من المجاهدين وصلت إلى قرية «الهيجانة» فذهبوا إليها، وهناك التقوا بكل من نسيب البكري ورمضان باشا شلاش والشيخ محمد حجاز ولفيف من إخوانه وأبناء حيه وعدد من دروز المقرن الشمالي والشرقي بقيادة زيد أبي خمري ومحمد أبي شريف شرف، وتداول المجاهدون فيما يجب من تخطيط وتنسيق، فقرروا الهجوم على قرية «ضمير» التي كانت ترابط فيها قوى من الهجانة الفرنسية. وعلى حين غرة وفي الهزيع الأخير من الليل هاجموا القوة المتحصنة في مخافرها، وخلال ساعات تمكنوا من إبادة القوة واستولوا على ثمانين جملاً مدرباً على القتال في الصحراء وغنموا ثلاثة مترايوزات من الحجم الكبير مع عدد كبير من البنادق الحربية، وما كان في مستودعات الهجانة من ذخائر وعتاد ومؤن، وعادوا من هناك مظفرين إلى «حران العواميد» في المرج، ولدى وصولهم جاءهم الخبر بأن حملة فرنسية وصلت إلى قرية «الريحان» في قضاء دوما لمطاردة المجاهد أبي عمر دييو المتحصن في قرية حوش المباركة، فانطلقوا باتجاه إخوانهم، وهاجموا الحملة من الشرق والجنوب، وأجبروها على الفرار مخلفة وراءها قتلاها وجرحاها وسلاحاً وعتاداً، فاستولوا عليها وعادوا إلى قاعدتهم في «حران العواميد».

بعد الانتصارات التي حققها المجاهدون في مواقف عديدة في الغوطة انصرفوا إلى وضع خطة لاحتلال

دمشق، فقرروا دخولها من ثلاثة مواقع، الأول من «بوابة الله» في الميدان يدخله نسيب البكري ورفقاؤه من دروز الجبل، والثاني يدخله أبو عبده ديب الشيخ مع جماعته من بساتين العقيبة، والثالث يدخله حسن الخراط وإخوانه من دروز جرمانا من جهة بساتين الشاغور. وفي يوم الأحد ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥ نفذ المجاهدون هذه الخطة فدخل البكري وجماعته الميدان الغوقاني واحتلوه من دون مقاومة، ودخل ديب الشيخ من جهة العقيبة فصادف مقاومة قليلة من رجال الأمن فاعتقلهم واستولى على مخافرهم وأسلحتهم، غير أن حسن الخراط وجماعته من دروز جرمانا صادفوا مقاومة عنيفة. فقد كانت ترابط عند النقطة التي اختاروها لمرورهم، قوة كبيرة من جنود السنغال كانت ترابط عند جبانة النصارى ومقبرة اليهود في شرق المدينة، فهاجمها الخراط هجوماً عنيفاً. ولما اشتدت المقاومة نادى الخراط بأعلى صوته «يا أهل الشاغور، ويا أبطال الدروز.. هذا يومكم»، وبدأ بالتكبير، وشنّ هجوماً بالسلاح الأبيض، ففر الجنود السنغاليون، وتبعهم المجاهدون، فأعملوا سيوفهم في أبدانهم، وقتلوا منهم أكثر من مائة سنغالي، ودخل الخراط وجماعته وهم يهللون ويكبرون، وبدأت المقاومة الفرنسية بالانهيار، وحدث في الوقت نفسه أن جميع رجال الشرطة والأمن تركوا مخافرهم في الميدان والشاغور والعمارة والعقيبة وهربوا إلى منازلهم ناجين بأنفسهم، وأخذ الأهلون كذلك بإخلاء الشوارع وإقفال المتاجر، والانصراف إلى المنازل.

وعندما وصل الخراط إلى الشاغور علم أن الجنرال ساراي المفوض السامي موجود في قصر العظم في سوق البزورية، فأرسل إليه حسن المقبعة على رأس قوة من المجاهدين، فشنوا هجوماً على القصر من جهة بابه ومن الأسطح. وصادفوا مقاومة عنيفة من حامية القصر، فاكتفوا بإضرام النار فيه، وقتل في هذه المعركة المجاهد حسن المقبعة رئيس القوة المهاجمة التي اختارها الخراط للهجوم على القصر، وقتل كذلك أحد المجاهدين من دروز جرمانا، وانسحب المجاهدون إلى الشاغور، وفي غضون ذلك علم الجنرال ساراي بدخول الثوار المدينة، فغادر القصر قبل وصول المجاهدين محتمياً بمصفحة وتوجه إلى مركز أركان الحرب للقيادة الفرنسية في الصالحية، واستدعى إليه المستشارين الفرنسيين بالإضافة إلى قادة الجيش، واستدعى كذلك صبحي بركات رئيس الدولة السورية. وفي هذا الاجتماع تقرر تسليط المدفعية الثقيلة على دمشق لدك منازلها على رؤوس سكانها، وذلك من أجل تغطية الهزائم التي مني بها الجيش الفرنسي. وبالفعل فقد أصدر ساراي أمره بإطلاق المدافع على دمشق، وكان أكثر ما قذفته من القنابل المحرقة، ولم تستهدف أماكن معينة، ومن دون تمييز كانت القنابل تتساقط هنا وهناك، واستمر القصف ثلاثة أيام والتهمت النيران القصور الأثرية والأسواق التجارية، ومع شدة القصف فإن الخراط وجماعته احتلوا أماكن الجنود السنغاليين في «الدرويشية» و«السنانية»، واضطروهم إلى الهرب والاعتصام بقلعة دمشق، وحاول المجاهدون اقتحام القلعة فلم ينجحوا بسبب مناعتها وارتفاع أسوارها.

وفي أثناء اشتداد القصف قام وفد من وجهاء الأحياء بمقابلة مندوب المفوض السامي أوبوار، والتمسوا منه إيقاف القصف رحمة بالنساء والأطفال والشيوخ، فاشترط عليهم مقابل إيقاف القصف دفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً وتسليم ثلاثة آلاف بندقية حربية، وحدد لهم موعداً الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم، فعادوا إلى التماس تمديد الفترة لأن الوقت قصير جداً، وإذا كان جمع المال سهلاً فإن جمع البنادق هو الأمر الصعب، فتقبل منهم، وحدد لهم الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥ لتنفيذ الشرطين. وفي غضون ذلك كانت النساء تفر من المناطق التي وقع عليها

القصف حاملات أولادهن إلى المناطق التي كانت شبه آمنة، فكان الناس يستقبلوهن بالترحيب ويقدمون إليهن الأطعمة بعدما حلت المجاعة في تلك الجهة، وبيع رطل الخبز بليرة ذهب.

ولما حلّ موعد التسليم المضروب لم تستطع المدينة تقديم المال والسلاح، فاكتفى الفرنسيون بإجبار الحكومة المحلية على دفع الغرامة على أن تعيد استيفاءها من ضريبة الأملاك.

وبعدما قضت دمشق ثلاثة أيام بلياليها مثخنة بالجراح تنادى عدد كبير من وجوهها إلى الاجتماع في منزل الأمير طاهر الجزائري في حي العمارة، واتفقوا على أن ينسحب الثوار من دمشق ويعودوا إلى الغوطة حرصاً على سلامة ما تبقى من بيوت المدينة التي لم تحرق ولم تهدم بعد. وأبلغوا قرارهم إلى المجاهدين، فنفذوه فوراً ليجنبوا مدينتهم المزيد من التدمير والخراب، لاسيما بعدما دمر القصف الفرنسي الوحشي حي سيدي عامود الذي كان مفخرة من مفاخر الحضارة العربية الإسلامية بما فيه من دور تاريخية كانت تحتوي على أعظم الآثار، وهذا الحي لم يعد إليه اسمه القديم، إذ بعد تعميره صار اسمه «الحريقة»، وهو اسم شعبي أطلقه الناس عليه ليكون ذكرى للحريق الذي أصاب هذه المنطقة، وهي بمثابة القلب من دمشق الخالدة.

غير أن انسحاب المجاهدين من المدينة لم يحل دون استمرار القصف الوحشي مما حمل وجوه المدينة على عقد اجتماع كبير في منزل الأمير سعيد الجزائري، وقد ألفوا وفداً لمقابلة مندوب المفوض السامي أوبوار، وكان من أعضائه كبار رجال الدين مسلمين ومسيحيين وعدد من وجوه المدينة. ولما التقى الوفد بالمندوب الفرنسي قال لهم: «ماذا تريدون؟».

أجابه الأمير سعيد: «جئنا لسببين، الأول: إنقاذ سمعة فرنسا وشرفها. والثاني: إنقاذ المدينة من الدمار».

فأبدى المندوب عجبه، وقال بدهشة: «سمعة فرنسا.. ماذا تقول؟»

فأجابه الأمير سعيد بالفرنسية: «نعم.. سمعة فرنسا. هل شهد تاريخ فرنسا حادثة إطلاق نيران على مدينة آمنة مطمئنة كما حدث لدمشق أمس واليوم، وليس للمدينة من ذنب سوى أن عدداً من الثوار لا يتجاوز المائة دخلها عنوة ولم تستطع جنود فرنسا صده؟».

فأجابه المندوب: «إنك تبالغ.. فالمدينة ثائرة بأسرها والشعب يطلق النار علينا من كل ناحية. ألا تسمع بأذنك أصداء الرصاص يتجاوب في الفضاء من كل اتجاه.. فماذا تريدون من زيارتكم؟».

أجابه نسيب الحمزاوي أحد أعضاء الوفد: «نريد أن تأمروا بإيقاف الضرب عن المدينة. ونحن نتعهد بإقناع الثوار بمغادرتها».

وتكلم بعده المطران تقلاوس فقال: «نريد هدنة مؤقتة يتوقف معها قصف المدافع... وإذا لم ننجح في مسعانا فلكم الخيار أن تفعلوا ما شئتم.. أما ضربكم السكان الآمنين من دون أي إنذار فهذا ما لا تقرونه، وما دمتم قادرين على إخراج الثوار من المدينة، فلماذا لم تمنعوهم من دخولها؟».

قال الأمير سعيد: «لا مجال الآن لمثل هذا الحديث الطويل، فلقد وشى لكم الوشاة أننا شجعنا الثوار على دخول المدينة ومهاجمتكم في صميم تحصيناتكم، ونحن من ذلك براء... وغداً سينجلي الموقف لكل ذي عينين».

المندوب: «نحن لا يمكننا إيقاف النار والنسف والتدمير قبل إبعاد الخطر عن مراكزنا التي يهددها الثوار».

الوفد: «حسناً. لنتفق على موعد توقفون به أنتم مدافعكم... وبالمقابل يوقف الثوار هجومهم على مراكزكم».

المندوب: «حسناً.. اتفقنا. عودوا أنتم إلى أحيائكم وأفهموا الثوار أنني سآخذ على عاتقي إيقاف الضرب في تمام الساعة الثانية عشرة من هذا اليوم إذا توقف رصاص الثوار عقب اتصالكم بهم.. وهناك شرط آخر كي لا أعود إلى إصدار الأمر بتجديد ضرب المدينة هو أن تتعهدوا بعودة الحياة فيها إلى مجاريها الطبيعية كأن شيئاً لم يكن. فتفتح المخازن والمحال التجارية أبوابها ويخرج الناس للبيع والشراء».

الوفد: «إن شرطك الأخير من الصعوبة بمكان، فكيف نستطيع أن نعيد الطمأنينة إلى النفوس، وألسنة النيران لا تزال تتصاعد من البيوت المتهدمة ولا عائلة من العوائل إلاّ فقدت عزيزاً من أعضائها، ونيران المدفعية لا تزال تهددهم في كل لحظة؟».

المندوب: «لست أدري كيف السبيل إلى ذلك، وإنما هو شرط أساسي لا بد من تنفيذه».

الوفد: «سنحاول المستحيل، وننقذ البقية الباقية من الأحياء والبيوت».

وما غادر الوفد دار الأركان وعاد أعضاؤه حتى أخذت المدفعية توجه قذائفها نحو حي «العمارة»، ولشدة ما كانت دهشة أعضاء الوفد عظيمة حين رأوا أن القذائف بدلاً من أن تخف وطأتها قد ازداد عددها وقوة انفجارها، وما هي إلاّ ساعة حتى قدمت إلى حي العمارة سيارات مصفحة ونزل منها مستشار الأمن العام «بيجان» والكومندان «توما مارتين» ومدير الشرطة العام خليل رفعت تحميهم مفرزة من الجنود، واتجهوا إلى دار الأمير سعيد وما جاورها بحثاً عن الثوار، ولما لم يجدوا أحداً منهم فيها، قال بيجان: «نحن جئنا إليكم بأمر الجنرال «غوابيه» قائد موقع دمشق لننذركم أنتم الذين تمثلون نخبة من وجهاء المدينة أنه إذا لم يمتنع الأهلون عن إطلاق النار وتفتح المخازن أبوابها، وتعود الحياة إلى طبيعتها خلال ساعتين بالضبط فسوف تكون بيوت أعضاء الوفد وهذا الحي هدف المدافع وسنجعل عاليها سافلها».

وعلى أثر مصرع اثنين من المجاهدين قام الدروز بعرضة حربية حسب طقوسهم القتالية. والعرضة تجري بطريقة مخصوصة، فيقف المستعرضون جنباً إلى جنب ويتقبلون التعازي من المعزي ـ أو التهاني من المهنئين ـ وهم ينشدون أناشيد حماسية رتيبة، ويطلقون الأعيرة النارية، ويهزون السيوف، وفي كل مرة يقف أحد كبار القوم ليتولى العرض، فلما جاء دور حمزة الدرويش انتخى حسب العادة، ثم خاطب الجمع بقوله: «يا دروز.. نحن اليوم في ساحة الوغى وفي حرب استقلال فلا يجوز أن نقوم بمراسم التعزية كما هي الحال في أيام السلم.. واعلموا رحمكم الله أن من عاش منا اليوم سيموت غداً.. ونحن جميعنا فداء الوطن.. فمن مات فراش، ومن عاش لحاف، والسلام عليكم».

فما كان من المجاهدين إلاّ أن كفوا عن متابعة العرضة، وأمضوا بضعة أيام في قرى «الخيارة» و«عقربا» و«يلدا» و«ببيلا» ضيوفاً على أهالي القرى المذكورة.

وعندما كانت الحملة في قرية «يلدا» جاءها وفد من حي الميدان بدمشق مؤلف من المجاهد الوجيه عبد القادر سكر أبو عبده، وصبحي المهايني، وعبده النوري وغيرهم، وتحدثوا مع قائد الحملة السيد زيد الأطرش فقالوا إنهم جاءوا «باسم أهل دمشق عامة والميدان خاصة ليرجوكم ألاّ تدخلوا المدينة ولا تتعرضوا لها لئلا يحل بها الخراب والدمار كما حل بها أول مرة»، فعقد زيد الأطرش مجلساً حربياً

وشاور أركان حربه فوافقوا على طلب الوفد، فخرج زيد بك وأبلغ الوفد قائلاً: «لن ندخل المدينة نزولاً عند رغبتكم وسنقاتل العدو في خارجها، فطمئنوا أهل دمشق وبلغوهم تحيات سلطان وإخوانه، وقولوا لهم إننا نقاتل باسم السوريين جميعاً لتحرير هذا الوطن من نير المستعمرين ومثلنا الأعلى هو (الدين لله والوطن للجميع)».

وفي تلك الأثناء وصلت إلى قائد الحملة أنباء من إقليم البلان تفيد أن السلطة الفرنسية نسفت بعض المنازل بالديناميت، وراحت تعمل جاهدة لخلق فتنة بين المسيحيين والدروز، فأمر القائد رجاله بالتحرك إلى إقليم البلان. وانقسمت الحملة قسمين، سار القسم الأول من جنوب قرية القدم، وسار القسم الثاني بقيادة الأميرحسن الأطرش من شمالها. وصادف القسم الثاني في الطريق بعض المصاعب والمتاعب مع سكان قريتي «حمنايا» و«دارايا» فتغلبوا عليها إلى أن بلغوا قرية «عرنة» وهي أكبر قرية في سفوح جبل الشيخ، سكانها دروز ونصارى، وقد استقبلوا الحملة بالترحيب والتشجيع، وصادفت الحملة جماعات يحملون على البغال عدداً كبيراً من البنادق الحربية كان أهالي القرى المجاورة قد جمعوها لتسليمها للفرنسيين كضريبة حربية، ولما شاهدها المجاهد شكيب وهاب وجماعته هجموا على الأحمال ووضعوا أيديهم عليها ووزعت على الشبان الذين لم يكونوا مسلحين.

وبعد استراحة يوم في «عرنة» توجه المجاهدون إلى قرية «مجدل شمس»، فاستقبلوه بحفاوة بالغة، وكانت الطائرات تهاجمهم وتقصف المنازل من دون أن يلحق بالمجاهدين أيّ أذى. وفي صباح يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥ توجه فريق من المجاهدين بقيادة حمزة الدرويش إلى «حاصبيا» فدخلوها دون قتال. ولما علمت الحامية الفرنسية بوصول المجاهدين إليها استجارت بالشيخ حسين قيس قاضي الدروز في «حاصبيا» فأجارها وأخرجها تحت حمايته وسمح لها بالتوجه إلى مرجعيون فالنبطية. و«حاصبيا» إحدى مدن وادي التيم الذي يتألف من «حاصبيا» و«راشيا»، وكان هذا الوادي تابعاً لسورية، إلاّ أن الجنرال غورو سلخه عنها من أجل إنشاء لبنان الكبير.

وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر جاء إلى «حاصبيا» وفد يمثل «جديدة مرجعيون» بمسلميها ومسيحييها، وعرض على قائد الحملة استسلام بلدتهم بعد رحيل الفرنسيين عنها، ويطلبون من المجاهدين احتلالها، فأوفد القائد فريقاً من المجاهدين بقيادة حمزة الدرويش لاحتلال «جديدة مرجعيون». وفي طريق المجاهدين إليها ولدى مرورهم بالقرب من قرية «كوكبا» وافاهم كاهنها مع بعض الشبان المسلمين، وطلبوا إليهم زيارة «كوكبا» فاعترض بعض رفاق الدرويش على هذه الدعوة، وخافوا أن يصطدموا مع الموالي للفرنسيين، ولكن حمزة الدرويش أصر على الذهاب مع الكاهن، ورافقه بضعة أشخاص، ولدى وصولهم القرية انهالت عليهم العيارات النارية من كل صوب، فقتل ثلاثة من رفاق الدرويش، واضطر المجاهدون إلى محاصرة القرية لاستخلاص حمزة الدرويش من قبضتهم، وفي غضون ساعة دخل المجاهدون القرية وأضرموا النار فيها، وتشتت من كان فيها من المقاتلين. ثم غادر المجاهدون القرية وعادوا إلى «حاصبيا»، وفي الطريق وجه القائد العام لوماً شديداً إلى حمزة الدرويش بسبب انفراده بالرأي في ذهابه مع كاهن «كوكبا»، كما وجه إليه لوماً آخر لطلبه من أهالي قرية «كوكبا» خمسمائة ليرة عثمانية ذهباً. ولما رأى حمزة الدرويش أن سمعته شوهت وصار مضغة في الأفواه أقدم بعد عودته إلى جبل الدروز على الاستسلام للفرنسيين، وطوى صفحة مشرقة من حياته.

ثم قام المجاهدون يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بهجوم مركز على مرجعيون، وبعد قتال مع الحامية

الفرنسية استمر طوال النهار فرّ الفرنسيون منها تحت جنح الظلام مخلفين وراءهم ثلاثمائة قتيل، ثم قام المجاهدون بمداهمة قلعة «راشيا»، وقد أبدى المجاهدون في هذه المعركة بطولات خارقة حدثني عنها المجاهد المرحوم نزيه المؤيد العظم، وكان ذلك في الثلاثينيات، فقال ما خلاصته:

عندما هاجمنا القلعة وجدناها محصنة تحصيناً قوياً ولا سبيل إلى اقتحام أبوابها، ووجدنا في الناحية الخلفية منها نافذة عالية تؤدي إلى قلب القلعة، فعمدنا إلى الاستعانة بالسلالم للصعود إليها والدخول منها إلى القلعة وبذلك يتمكن أول داخل إليها من فتح الباب الخلفي من القلعة وتمكين المجاهدين من دخولها، وأخذ المجاهدون بالصعود إلى النافذة واحداً تلو آخر حتى إذا استشهد برصاص مدفع رشاش صوبه الفرنسيون إلى النافذة، حل محله الثاني، وحتى إذا استشهد هذا أيضاً حل محله الثالث فالرابع فالخامس إلى أن بلغ عدد الذين استشهدوا أربعة عشر شهيداً، وبقدرة قادر تمكن الخامس عشر من العبور إلى داخل القلعة، ففتح الباب الخلفي، ودخل المجاهدون إليها فاحتلوا نصفها، واعتصم الفرنسيون بالنصف الثاني ودارت معركة عنيفة بين الفريقين كاد معها العدو يستسلم لولا أن طائرة فرنسية حلقت فوق القلعة وألقت رسالة موجهة إلى الفرنسيين المقاتلين تدعوهم فيها القيادة العامة للجيش إلى الثبات والصمود بانتظار النجدات التي هي في الطريق إليهم، وهكذا فقد وصلت بعد قليل نجدات كبيرة اضطر معها المجاهدون للانسحاب مسجلين على جبين قلعة «راشيا» صفحة مشرقة من البطولات الخارقة.

لم تطل إقامة المجاهدين في وادي التيم فقد بلغهم أن رفاقهم يعملون الآن في غوطة دمشق، وهي أوسع مناطق القتال رقعة، فتوجه قسم كبير منهم إلى الغوطة لينجدوا رفاقهم الثائرين. وفي قرية «يلدا» التقوا برئيس العصبة المجاهدة عبد القادر أبو عبده سكر من وجهاء الميدان الذي ألّف هذه العصبة وخرج بها إلى الغوطة، ومات أكثر مقاتليه من الشبان المثقفين ومنهم حكمت وفائق وأديب وصبري العسلي، وعبد الوهاب وممدوح عمر باشا وعبد القادر القواص وغيرهم، وإلى جانب هؤلاء نشطت عدة مجموعات من المجاهدين للعمل في مواقع مختلفة من الغوطة، وكان التنسيق قائماً بينها إلى حد كبير، فهناك مجموعة الخراط ومجموعة أبو عبده ديب الشيخ، ومجموعة الشيخ محمد الأشمر، ومجموعات أخرى عديدة، مما حمل الفرنسيين على التفكير في ضرب حصار عام على الغوطة بشقيها الغربي والشرقي بعدما أخفقوا في أكثر من محاولة لاحتلال الغوطة وإخماد نار الثورة فيها، إلى أن كان يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥ حين جهزت حملة كبيرة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي من فرسان المغاربة ومتطوعة الشركس والأرمن ومشاة الفرنسيين والسنغاليين، وكانت هذه الحملة معززة بأرتال من الدبابات والمصفحات والطائرات، وصادفت مقاومة عنيفة من المجاهدين، الذين كبدوا الحملة أعداداً كبيرة من الأرواح، وبدافع الموجدة والانتقام راح الجنود يقتلون الأهالي الأبرياء، ويضرمون النار في بيوتهم، ويمعنون فيها نهباً وسلباً، ويستاقون المواشي، وهكذا كان شأنهم في كل قرية يحتلونها. وكانت الطائرات تساهم إلى حد بعيد في تهديم البيوت وإشعال نار الحرائق في المنازل.

وكان القتال يدور رحاه في الوقت نفسه بين المجاهدين والفرنسيين في حي الميدان الذي يشكل ثلث مدينة دمشق، وقد كان هذا الحي هدفاً رئيسياً لغزواتهم المتكررة، فأصيب منذ بدء الثورة بخسائر فادحة بالأرواح والأموال وتهديم البيوت، وقتل الآمنين. وقد كبر على فرنسا أن يقال إنها هزمت في سورية على أيدي مجموعات من أبنائها المجاهدين، وهي الدولة الكبيرة التي خرجت من الحرب العالمية الأولى كأكبر دولة عسكرية في أوروبا، فصممت على وضع حد حاسم للثورة السورية، فقامت في وقت واحد

بالزحف على مواقع الثوار في كل من جبل الدروز والغوطة، وكانت تتلقى من فرنسا النجدة مما ساعدها على تحمل الخسائر على فداحتها، والهزائم على كثرتها، إلى أن كان يوم ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٦ الذي احتلت فيه القوات الفرنسية مدينة السويداء، كما تمكنت من احتلال مواقع عديدة رئيسية كان يحتلها المجاهدون في الغوطة. وأخذت الثورة بالتضاؤل والانحسار، وما أطلت نهاية عام ١٩٢٦ حتى انتقلت من ميادين القتال إلى صفحات التاريخ لتبقى ذكرى مجيدة من البطولات يتوارثها الأبناء عن الآباء والأحفاد عن الأجداد.

..أما وقد انتهينا إلى نهاية الحديث عن الثورة السورية الكبرى فلا بد من القول إن ما ذكرته عنها لا يؤلف سوى جزء يسير من أهم وأبرز مراحلها وأحداثها وأسماء رجالها تاركاً لمن يرغب في الاطلاع على المزيد من التفصيلات الرجوع إلى ما كتبه عنها المؤرخون الذين عاصروها ومنهم من ساهم في أعمالها. وحسبي القول إن ما سجلته وأسجله في هذه المذكرات هو من وحي وطبيعة ذكريات خاصة وعامة عشتها وشهدت تطوراتها، ورافقت أخبارها.

النشاط السياسي إبان الثورة وبعدها

نعود إلى النشاط السياسي لنذكر أن المفوض السامي الجديد المسيو هنري دي جوفنيل الذي حل محل الجنرال ساراي المعزول وصل إلى بيروت في اليوم الثاني من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥ وفي اليوم الثالث لوصوله توجه إلى المجلس التمثيلي اللبناني حيث ألقى خطاباً أعلن فيه سياسته بهذا الشعار: (الحرب لمن يريد الحرب، والسلام لمن يريد السلام).

تم وجه نداءً إلى أهل سورية وجبل الدروز قال فيه إن هناك أقلية مصرة على متابعة حرب لا تنال من فرنسا ولا تضيرها وهي أعلى من أن تصل إليها يد، فهذه الحرب تشقي البلاد السورية باستنزاف خزينتها وتدمير قراها وتشريد النساء والأطفال عن مآويهم، وتأخير تنظيم الاستقلال السوري.

وفي غضون ذلك، أوحى دي جوفنيل إلى بعض المتنفذين بأنه لا يرفض الوساطة في ما بينه وبين الثوار، ومن هذا المنطلق تألف وفد للوساطة برئاسة الأمير أمين أرسلان وعضوية فوزي الغزي ولطفي الحفار وعفيف الصلح، فغادر الوفد دمشق يوم ١٩٢٥/١٢/١٧ إلى درعا ومنها إلى قرية «عري»، فوافاه إليها سلطان باشا وزعماء الثورة، وألح الأمير أمين على ضرورة عقد الصلح. فأجاب سلطان باشا وإخوانه بأنهم لا يلقون السلاح حتى تجاب مطالب الشعب التالية:

(أ ـ توحيد الحكومات السورية)، (ب ـ إعلان عفو عام بلا قيد ولا شرط)،
(ج ـ تأليف حكومة موقتة يرضى عنها الثوار)، (د ـ عقد معاهدة مع فرنسا)،
(هـ ـ تعويض المنكوبين عن خسائرهم).

فلما رجع الوفد إلى بيروت وأبلغ مطالب الثوار إلى دي جوفنيل رفضها رفضاً باتاً. وبتاريخ ١٩/١٢/ ١٩٢٥ وجه المفوض السامي أمراً إلى الجنرال أندريا قائد منطقة دمشق بوجوب تأليف وفد سوري يحمل إليه المطالب السورية، فانتخب أندريا عشرين شخصاً من وجهاء دمشق لتقديم المطالب التالية:

١ ـ إنشاء حكومة وطنية موقتة.

٢ ـ تدعو هذه الحكومة الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي بطريقة الانتخاب الحر.

٣ ـ إعلان الوحدة السورية بحدودها الطبيعية.

٤ ـ تأجيل العقوبات المفروضة على الثورة السورية.

وحدد المفوض السامي يوم ١٩٢٥/١٢/٢٢ موعداً لاستقبال الوفد، فتوجه الوفد إلى بيروت، وقبل حلول الموعد المحدد لمقابلته أبلغ أعضاء الوفد أن المندوب السامي يستقبلهم منفردين لا مجتمعين فرفضوا الطلب وهددوا بالعودة إلى دمشق، فأذعن المندوب السامي واستقبلهم في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، فقدموا إليه طلباتهم، ثم طلب أن يجتمع بكل واحد منهم على انفراد، فكان له ذلك. وبعدما انتهى من مقابلتهم على انفراد عاد وخطب فيهم مجتمعين وقد حثهم على مساعدته في إقرار السلام، وإقناع الثوار بإلقاء السلاح كي يستطيعوا الاشتراك في الانتخابات التي ستجري. وقال: «إنني أفوض إليكم القول إلى هؤلاء المقاتلين الذين لم يرتكبوا جرائم تتعلق بالحق العام والذين لم يتولوا أية قيادة في تلك الثورة.. إن كل من جاء منهم في مدة خمسة عشر يوماً إلى مركز قيادة الجنرال أندريا وسلم سلاحه يستطيع العودة إلى منزله بدون خشية. أما الزعماء الذين يقدمون خضوعهم في المهلة نفسها فلا يسعني أن أعدهم قبل السلم إلاّ بتأمين حياتهم...».

وقال أيضاً: «لقد استقبلت منذ وصولي وفوداً عديدة أبدت آراء مختلفة، وليس في وسع وفد من الوفود، ولا في وسعي أنا أن نقرر مصير هذه البلاد، فالأمر منوط بالانتخابات، فاعملوا أيها السادة على توطيد دعائم السلم في القريب العاجل..».

وبعدما استمع الوفد إلى كلام المندوب السامي المسيو دي جوفنيل ألف الوفد لجنة قوامها: فارس الخوري ورشدي الصفدي وعارف القوتلي، سجلت تحفظاتها في مذكرتها التي قدمتها إلى سكرتير المفوضية العليا. ومن هذه التحفظات أن المفوض السامي لم يبت في موضوع العفو العام، واعترضوا على اشتراط تسليم السلاح للحصول على العفو إذ لا يخفى أن دروز حوران لا يقدمون على تسليم السلاح ما دامت البادية والمناطق المجاورة لهم مسلحة. واعترضت اللجنة أيضاً على عدم شمول العفو زعماء الثورة، فهؤلاء يتمنعون عن بذل نفوذهم في سبيل إخماد الثورة وإلقاء السلاح. وإن هيئة الوفد لا يمكنها أن تؤثر في الثوار إلاّ عن طريق هؤلاء الزعماء، وإن الاكتفاء بسلامة حياة الزعماء وضمانها لا يضمن لهم الحرية ويجعلهم معرضين للمحاكمة فالسجن.

وقد اعترضت اللجنة أيضاً على الطريقة التي تتبع في الانتخاب، وعادت فكررت المطالبة بالأقضية الأربعة وهي البقاع، بعلبك، راشيا، حاصبيا، وكانت سلخت عن سورية بقرار تعسفي أصدره الجنرال غورو في عام ١٩٢٠ لإنشاء لبنان الكبير، كما طالبت اللجنة بإجراء انتخاب عام للمجلس التأسيسي.

ولم ترق تحفظات اللجنة للمفوض السامي دي جوفنيل، فطوى صفحتها، واتجه نحو التفاوض مع عدد من الشخصيات المرموقة في البلاد، كل شخصية منها على حدة وانفراد.

كان رئيس الدولة صبحي بركات في تلك الآونة منكمشاً على نفسه، فهو رئيس دولة بالاسم، وليس له من الصلاحيات ما يمكنه من أداء مهمته، وقد ازداد يأساً من وضعه لما تدخل الجنرال أندريا واختار الوفد الذي طلبه المفوض السامي على نحو ما ذكرنا آنفاً، واعتبر بركات اختيار الوفد من قبل أندريا تحدياً لحكومته، فأرسل يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥ كتاباً إلى المفوض السامي قدم فيه استقالة حكومته. وفي هذا الكتاب قال: «إن المشكلات الحاضرة التي استعصى حلها تدعوني لأن أقدم إليكم

استقالتي، وإنني كرجل وطني يشاطر هذه الأمة شعورها ويعاني أمورها منذ عهد طويل لا بد لي وأنا في الساعة الأخيرة من الحكم أن ألفت نظركم إلى أن هذه البلاد لا يستقر قرارها الحقيقي، ولا تعود لها أمانيها وطمأنينتها إلاّ إذا أجيبت إلى مطالبها العادلة مثل تأليف مجلس تأسيسي يضع قانونها الأساسي على أساس السيادة القومية وإنشاء حكومة دستورية تكون وحدها مسؤولة عن سياسة البلاد وإدارتها، وأن يعلن فيها عفو عام دون استثناء، وأن تؤيدوا سورية في دخول عصبة الأمم».

ولما استقال صبحي بركات، اتصل المفوض السامي بالشيخ تاج الدين الحسني الذي كان في ذلك الوقت قاضياً لدمشق، ويتمتع بنفوذ ديني واجتماعي كبير، فهو ابن العلامة الكبير إمام المحدّثين الشيخ بدر الدين الحسني الذي كان كالدوحة الباسقة في سعة علمه يستظل بظلها فطاحل العلماء في العالم الإسلامي.

وقد استغرقت المفاوضة بين الشيخ تاج الدين والفرنسيين قرابة خمسة عشر يوماً، ثم انتهت إلى الاعتذار، ذلك لأن الشيخ تاج قدم مذكرة احتوت على أحد عشر مطلباً لا تختلف عن مطالب الوفود العديدة وآخرها الوفد الدمشقي الذي استقبله المفوض السامي دي جوفنيل في بيروت.

وبعدما رفض دي جوفنيل مطالب الشيخ أصدر يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٢٦ قراراً عين بموجبه المسيو بيير أليب حاكماً على سورية. وراح دي جوفنيل يتصل بأشخاص عديدين لتأليف حكومة فكان الفشل نصيبه، ولما أعاد الكرة لإقناع الشيخ تاج رفض الأخير مصراً على تنفيذ شروطه، ثم اتصل بهاشم الأتاسي وابراهيم هنانو، فأبديا إعراضاً تاماً ما لم يبدأ الجلاء الفرنسي، ثم تعقبه المفاوضات، وكان الأتاسي وهنانو يعملان بشعار: «لا مفاوضة قبل الجلاء».

بعد الإخفاق الذي مني به دي جوفنيل في مفاوضاته مع العديد من الشخصيات السورية اتجه تفكيره نحو فرض نظام ملكي على سورية، فاتصل بالشريف عبد المجيد، نجل الشريف علي حيدر الذي هاجر من استانبول في عام ١٩٢٤ على أثر طرد الحكومة الكمالية التركية أفراد عائلة بني عثمان من بلادها. وكان الشريف عبد المجيد متزوجاً إحدى أميرات العائلة المالكة العثمانية، واضطر إلى النزوح معها واستقر مع والده وأخوته في بيروت. ووعده دي جوفنيل بتعيينه ملكاً على سورية إذا استطاع أن يخمد ثورتها، فتوجه عبد المجيد إلى دمشق، وأخذ يتصل بفريق من زعمائها عارضاً وساطته، ولكنه لم يفز بطائل فعاد إلى بيروت.

كان دي جوفنيل مصراً على رأيه بضرورة إجراء انتخابات في الأماكن الهادئة من أجل الوقوف على الآراء العامة كما ادعى، فأصدر قراراً يقضي بإجراء انتخابات الدرجة الأولى في الأنحاء التي لا يوجد فيها حالة عرفية في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ والدرجة الثانية في ٢٢ منه. ونصّ القرار المذكور على إجراء الانتخابات على طريقة اللواء، أي أن كل محافظة مع أقضيتها تجري الانتخابات، وبعد أن تتم يجتمع الفائزون ويقررون إن كانوا يريدون العمل مستقلين أو متعاونين مع لواء آخر. ويبدو واضحاً أن الغاية من هذا القرار هي العودة إلى تفتيت سورية، غير أن الشعب السوري لم يستجب إلى هذه الخدعة فقوطعت الانتخابات مقاطعة شاملة، وعجزت السلطة عن إيجاد مرشحين، فقبضت على عدد من وجهاء حمص ونفتهم إلى جزيرة أرواد وهم: هاشم الأتاسي، مظهر الأتاسي، وصفي الأتاسي، شكري

الجندي، نورس الجندي، مظهر رسلان، راغب الجندي، رفيق رسلان، عبد القادر مراد، يحيى الخانكان. وأصدر المجلس البلدي قراراً بمقاطعة الانتخابات، وحذا حذوه مجلس بلدية حماه.

أما في حلب فقد قامت ثورة فيها احتجاجاً على إجراء الانتخابات، فقبضت السلطة على كل من سعد الله الجابري وأحمد الرفاعي، ومنير العمادي وربيع المنقاري وغيرهم، فثارت ثائرة الشهباء، وخرج الناس من الجامع الأموي بعد صلاة العصر، وخطب فيهم الشيخ طاهر الكيالي وعدد من زعماء الطلاب، فحضوهم على اقتحام دار الحكومة لإنقاذ المعتقلين، وسارت مظاهرة كبرى إلى دار الحكومة وبدأ المتظاهرون بهتافات ضد الانتخابات المزيفة، فخرج مرعي باشا الملاح، وكان حاكماً على حلب، فخطب في المتظاهرين طالباً منهم التفرق لإتاحة المجال لكي يعمل على إخلاء المعتقلين. فانبرى له طالب صغير هو المرحوم علي الشعباني وكان فصيحاً لسناً، حمله رفاقه الطلاب على أكتافهم فقال له: «لماذا سجنت هؤلاء الأحرار أيها الحاكم المأجور؟».

فقال له: «والله يا بني أنا ما قبضت على أحد.. وليس عندي خبر».

- «إذن، ليس لك من الأمر شيء..؟».

فقال: «نعم..».

- «ما دام الأمر كذلك، فلماذا تحتل هذا المركز؟ لمَ لا تستقيل؟».

فأجاب: «إنني ذاهب إلى المندوب السامي». ولما حاول الخروج منعه الطلاب. وفي تلك الأثناء أعطيت الإشارة إلى حامية القلعة فأطلقت رشاشاتها باتجاه المتظاهرين، فسقط ما ينوف على الثمانين قتيلاً، وجرح (٢٠٠) شخص، ثم جاء فريق من الجنود السباهيين والسنغاليين، وأعملوا سيوفهم في المتظاهرين، وشتتوا شملهم. ومع ذلك فقد تمت عملية الانتخابات المزيفة التي أسفرت عن انتخاب: صبحي بركات، رشيد المدرس، غالب قطر آغاسي رئيس البلدية، شاكر نعمت الشعباني، ميشال جنادري، سليم جنبرت، رحمو حماد (يهودي). ولدى اجتماع هؤلاء مع نواب الأقضية كان أول قرار اتخذوه طلب الوحدة التامة لحكومة سورية الطبيعية، فألغي مجلسهم على الفور.

لم نعرف عن الداماد من تاريخه الشخصي سوى أنه ابن فخري بك، وهو من مهاجري الشركس، كان مقيماً في بيروت وله في السوق التجاري خان اسمه خان فخري بك. أما ابنه أحمد نامي فقد صهر إلى السلطان عبد الحميد الثاني فتزوج من إحدى بناته، وكان يطلق على صهر السلطان لقب «الداماد» وهي كلمة فارسية معناها «الصهر» وبعدما احتل الجنرال أندريا مدينة السويداء يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٦ أصدر المفوض السامي دي جوفنيل قراراً بتعيين الداماد أحمد نامي بك رئيساً للدولة السورية إلى أن يجتمع المجلس المنتخب ليختار رئيساً للدولة. وقد كان تاريخ هذا القرار ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٢٦.

وعلى الأثر أصدر الداماد أحمد نامي بياناً موجهاً إلى الشعب السوري، وبمراجعة البيان يظهر بوضوح أنه مترجم عن نص فرنسي، وأنه يعكس آراء المفوض السامي دي جوفنيل، فمن ذلك قول البيان: «..إننا لا نقدر أن نصل إلى غايتنا بالقوة بل بالمخابرات (لعله أراد المفاوضات) وبالاعتماد على الحق وليس علنياً ضد الدولة المنتدبة. إننا ننال نجاحاً بمساعدتها وليس بمحاربة إخواننا الذين ولدوا على أرض هذا الوطن مثلنا».

وفي ٣٠ نيسان/أبريل وصل إلى دمشق دي جوفنيل يرافقه الداماد أحمد نامي. ومنذ وصولهما بدأ

العمل لتأليف الحكومة، فاصطدمت جهودهما بإعراض الوطنيين عن المشاركة في الحكومة مشترطين لذلك شروطاً تحررهم من المسؤولية التاريخية.

وبعد جهود مضنية ووعود قطعت بصورة شفهية تمكن الداماد من تأليف الحكومة على النحو التالي: فارس الخوري للمعارف، لطفي الحفار للزراعة والري، يوسف الحكيم للعدلية، حسني البرازي للداخلية، واثق المؤيد للأشغال العامة، شاكر نعمت الشعباني للمالية.

وقد تم تأليف الحكومة بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٢٦. وأصدرت الحكومة الجديدة بياناً مطولاً أوضح الدوافع التي فرضت على الوزارة المساهمة في الحكم. ثم ينتهي البيان بالبرنامج التالي:

١ ـ دعوة الجمعية التأسيسية لسن دستور للبلاد.

٢ ـ تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد مع فرنسا لمدة ثلاثين سنة على أن يحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط على شرط عدم الإخلال بالسيادة القومية.

٣ ـ تحقيق الوحدة السورية.

٤ ـ توحيد النظام القضائي بصورة تصون حقوق المواطنين والأجانب.

٥ ـ تأليف جيش وطني بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد.

٦ ـ طلب إدخال سورية في عصبة الأمم وإعطائها حق التمثيل الخارجي أسوة بالعراق.

٧ ـ درس إصلاح النظام النقدي وإعادة الأساس الذهبي في عملة البلاد بصورة تدريجية.

٨ ـ استحصال العفو العام مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.

٩ ـ استحصال قرار بإلغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.

١٠ ـ إيجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة.

وقد دارت مفاوضات بين المفوضية العليا بشخصي المفوض ونائبه بيير أليب، والكولونيل كاترو رئيس الاستخبارات العامة وبين الوزارة السورية بكامل أعضائها، وانتهت المفاوضات بالمصادقة على البنود العشرة المذكورة آنفاً. وفي أثناء المفاوضات كتب دي جوفنيل وثيقتين بخط يده موجهتين إلى الداماد يعترف في الأولى بحق سورية في الحصول على مرفأ بحري، وتعهد بإعطاء طرابلس مع عكار على طول السكة الحديد حتى بعلبك فتصل طرابلس بدمشق وحلب من دون أن تمر السكة في الأراضي اللبنانية.

واعترف في الوثيقة الثانية بحق سورية في وحدتها. والذي حدث بعد ذلك أن المفوض السامي وافق على الدستور الجديد للبنان بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٢٦، وهذا الدستور ينص على أن لبنان وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عن أي جانب منها.

وكان هذا التناقض بين عهود دي جوفنيل في موافقته قبلاً على إعادة الأقضية الأربعة إلى سورية، ثم في تنصله من هذا العهد في موافقته على الدستور اللبناني الذي يرفض التنازل عن أي جانب من أرض لبنان مثيراً لدهشة أحد الوزراء السوريين، فلما سأله عن ذلك قال: «لا أرى فرقاً بين الدستور اللبناني وبيان الحكومة السورية ما دامت وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الأمم لم توافقا عليهما.. فلهما وحدهما حق البت في هذه الشؤون». وأضاف قائلاً: «أنني ذاهب إلى باريس وجنيف لهذه الغاية». وفي يوم ٢٨ أيار/

مايو ١٩٢٦ غادر دي جوفنيل بيروت إلى باريس. وانتظر الناس عودته، ولكنه لم يعد، وذهب مفعول عهوده ووعوده أدراج الرياح.

وبعد تأليف وزارة الداماد بثلاثة أيام قامت السلطة الفرنسية، للمرة الثالثة بهجوم وحشي على حي الميدان، وحاصرته من الجهة الشرقية وأرسلت قوات أخرى ضربت عليه حصاراً من الجهات الثلاث الشمالية والغربية والجنوبية، وفي الصباح الباكر بدأ الجنود الشراكسة والسنغاليون بتحطيم أبواب المنازل والمخازن وإطلاق الرصاص على كل من يحاول الهرب طلباً للنجاة لا فرق في ذلك بين الأطفال والنساء والشيوخ والرجال، ثم اشتركت الطائرات بقصف الحي من الجو، ووجهت المدفعية في باب شرقي والجبخانة والمزة نيرانها إلى الحي، وكان الجنود يلقون صفائح البنزين في مداخل البيوت والحوانيت ويشعلونها، ففي خلال ساعة التهمت النيران المنازل والبيوت على خط طوله ٦٥٠ متراً، واستشهد خلق كثير في هذا الهجوم الوحشي المفاجئ. وقام فريق من الميدانيين بمقابلة رئيس الحكومة الجديدة الداماد أحمد نامي بك واستغاثوا به فلم يلب لهم مطلباً، بل اعتبرهم مسؤولين عن هذه الكارثة لأنهم يؤوون الثوار، ونصح لهم بطردهم وبدفع الغرامة الجديدة وهي ألف ليرة عثمانية ذهباً. وعندما رأى الوزراء الوطنيون الثلاثة وهم فارس الخوري ولطفي الحفار وحسني البرازي ما فعله الفرنسيون في الميدان، بالإضافة إلى تصديق المفوض السامي على الدستور اللبناني الذي يلغي وعده بإعادة الأقضية الأربعة إلى سورية، طلبوا من الداماد أن يحدد موقفه، فإما أن ينضم إليهم فيستقيل، وإما أن يعمل في الإطار الفرنسي، ففضل الأمر الثاني. وحينئذ استقال الوزراء الوطنيون الثلاثة من مناصبهم الوزارية، فما كان من السلطة إلاّ أن قبضت عليهم في منتصف ليل ١٢ حزيران/يونيو ١٩٢٦، ونفتهم إلى الحسكة في أقصى الشمال السوري، وفي الوقت نفسه قبضت على فوزي الغزي والمحامي بدر الدين الصفدي، والصحافي أديب الصفدي، وأرسلتهم مع الوزراء إلى المنفى.

أما لماذا لم يعد دي جوفنيل إلى منصبه في سورية ولبنان، فلأنه حاول جاهداً إقناع وزارة الخارجية الفرنسية بالموافقة على عهوده التي قطعها، لا سيما بعدما انتهت الثورة السورية في جبل الدروز وأكثر المناطق السورية ولم يبق في البلاد سوى السلبية الواعية التي يقودها زعماء مخلصون لوطنهم. وقد اصطدم بالجبهة الاستعمارية القوية التي تستحوذ على التوجيه في وزارة الخارجية، فراحت تصب على دي جوفنيل جامات اللوم والتقريع متهمة إياه بالتساهل مع الثوار السوريين. وحيال ذلك لم ير بداً من تقديم استقالته، وخلت في أثناء غيابه ساحة المفوضية العليا في بيروت من مسؤول مدني يتولى الإشراف على الأعمال بعقلية سياسية، فتولى زمام الأمور العسكريون، وهم طغمة من المغامرين الذين درسوا علمهم العسكري في بؤر خاصة تلقنهم أفظع الطرق الاستعمارية للإبادة والاستئصال، وكبح جماح الثورات الوطنية. ولهذا بعدما انتهت الثورة السورية في جبل الدروز ازداد ضغط العسكريين الفرنسيين على القرى وسكان الأرياف، وكانوا يفرضون الغرامات الحربية بصورة عشوائية ويوجهون نقمتهم إلى الفلاحين بواسطة المتطوعين الذين جمعوهم من العناصر الدخيلة على الشعب السوري، وأطلقوا عليها اسم «القوات الخاصة» الملّيس. فكان يقود هؤلاء عرفاء أو نقباء اشتهروا بالعنف والبطش، فإذا ما مروا أو زاروا قرية فإن على مختارها أن يذبح لكل واحد منهم خروفاً ودجاجة، ويقدم لكل واحد منهم كفايته من الدخان الباهظ الثمن والمسكرات النادرة، وإذا لم يفعل، فالقرية تتعرض للفتك والتدمير والحرق، فضلاً عن جر النساء من شعورهن وتعريتهن وجلدهن. ولهذا كانت تدبّ في القرية حالة من الذعر

الشديد إذ مرّ بها رجال «الملّيس». وعندما كانوا يشاهدونهم عن بعد يلجأون إلى المغاور والكهوف خوفاً من الفريضة التي يفرضها «الملّيس»، وهي فريضة يصعب تحقيقها في أكثر القرى لفقدان المواد التي يطلبونها كالشمبانيا والدخان الفاخر.

في هذا الوضع الأليم وصل هنري بونسو المفوض السامي الجديد، وكان وصوله في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٦، وقد اختير لهذا المنصب لقربه من دوائر الخارجية الفرنسية، فهو موظف كبير في الدائرة الشرقية للوزارة المذكورة.

جاء بونسو والبلاد تئن من الفقر والضغط الاستعماري، واتخذ الصمت وسيلة للتعبير عن سياسته، وأكثر ما فهم من مقاصده أنه سيمضي فترة من الزمن في الدرس والتنقيب، وقد طالت هذه الفترة وتجاوزت الثمانية شهور. وفي تموز/ يوليو ١٩٢٧ خرج عن صمته فأصدر بياناً نشرته الصحف في سورية ولبنان أوضح فيه نتائج دراسته وتحرياته، وأكد فيه حرص فرنسا على تأدية واجبها نحو البلاد السورية بموجب المادة الأولى من صك الانتداب وكرر الجمل التي استخدمها أسلافه، ولم يأت بشيء جديد.

وفي غضون ذلك عقد الوطنيون مؤتمراً لهم في بيروت حضره هاشم الأتاسي (حمص)، عبد الرحمن الكيالي (حلب)، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف البيسار (طرابلس)، عبد الرحمن بيهم (بيروت)، عبد القادر حسني الكيلاني، نجيب البرازي (حماه)، مظهر باشا رسلان (حمص)، الأمير سعيد الجزائري، عفيف الصلح، إحسان الشريف (دمشق)، عارف الحسن (طرابلس)، عبدالله اليافي (بيروت). وقد تخلف ابراهيم هنانو في مستشفى طرابلس لمرضه، وأصدر المجتمعون بياناً مؤرخاً في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧، كان بمثابة الرد على بيان بونسو، وسرد البيان مآخذ ه على بيان المفوض السامي الذي لم يتضمن ما يدل على إعادة الحرية الطبيعية للأمة في صحافتها واجتماعاتها، وتشكيل أحزابها ورفع الأحكام العسكرية والعرفية وإلغاء النفي الإداري وسياسة الإبعاد، ولم ينص على العفو العام الذي يستطيع معه المعتقلون والمحكومون السياسيون والمبعدون عن أوطانهم الرجوع إلى بلادهم قبل دخولها في تطور عملي جديد لكي يعملوا ويشتركوا في خدمة البلاد.

وعلى هذا النحو المعتدل ناقش الوطنيون المجتمعون في بيروت بيان المفوض السامي، وقد ذهب هذا الرد إلى مكانه في زوايا الإهمال الواسعة التي كانت تزخر بأمثاله من البيانات والاعتراضات والشكايات التي كان يقدمها السوريون.

في التاسع من شباط/ فبراير ١٩٢٨ أسقط بونسو حكومة الداماد، وكانت مؤلفة من واثق المؤيد ويوسف الحكيم وشاكر الحنبلي وعبد القادر العظم ورشيد المدرس وشكيب ميسر، بعدما أمضت في الحكم سنتين لم تقم خلالها بأي عمل يذكر، ذلك لأن الداماد لم يُعرف له لون سياسي من قبل، ولم يمارس السياسة وقد اعتاد حياة البذخ إبان إقامته في استانبول كصهر للسلطان، ولم يكن وزراؤه على قسط ملحوظ من تحمل المسؤولية، فواثق المؤيد من الأثرياء ذوي العقارات، وشاكر الحنبلي رجل قانون وعلم، وكذلك عبد القادر العظم، ورشيد المدرس هو واحد من أولئك الذين يتناولون الطعام بملاعق من الذهب، ويمكن القول إن الشخص الذي يتمتع بقسط وافر من الاستعداد للحكم هو يوسف الحكيم، فهو ذو سابقة في الوزارة وكان واحداً من وزراء الملك فيصل الهاشمي، وهو رجل قانون. وما كان في مقدوره وحده أن

يقتحم الصعاب، ويذلل العقبات في حكومة ليس أعضاؤها كما ذكرنا، على جانب من الثقافة السياسية والخبرة في الأعمال العامة يمكنهم من التغلب على أجواء عاصفة بالمشكلات والأزمات.

كان إسقاط حكومة الداماد نوعاً من الزلفى التي قدمها المفوض السامي المسيو بونسو للشعب السوري الذي كانت له مآخذ كثيرة على حكومة الداماد، فالضرائب تضاعفت، والضغوط الاستعمارية ازدادت إبان حكمه.

وحاول بونسو بعد إسقاط حكومة الداماد فتح صفحة جديدة من المفاوضات التي تستهدف التفاهم مع إحدى الشخصيات التي تتمتع بنفوذ شعبي، فوقع اختياره على الشيخ تاج الدين الحسني، فأصدر في السادس عشر من شهر شباط/ فبراير ١٩٢٨ قراراً بإسناد الوزارة إليه، وتولى الوزارات إلى جانبه المحامي سعيد محاسن للداخلية، وجميل الألشي (عسكري قديم) للمالية، ومحمد كرد علي (رئيس المجمع العلمي العربي) للمعارف، وصبحي النيال (أحد قضاة حلب) للعدلية، وعبد القادر الكيلاني (من وجاء حماه) للزراعة، وتوفيق شامية (من وجهاء دمشق) للأشغال العامة.

والحقيقة التي يجب أن تقال أن الشيخ تاج لم يدخل الحكم بصورة اعتباطية، فقد اشترط على المفوض السامي إجراء انتخابات حرة لانتقاء جمعية تأسيسية تضع القانون الأساسي للبلاد، ثم يصار إلى اختيار حكومة دستورية تتولى المفاوضة مع فرنسا لتوقيع معاهدة تنهي الانتداب، مدتها ٢٥ سنة، وبعد التوقيع عليها ومصادقتها تدخل سورية عضواً في عصبة الأمم. ويبدو أن المفوض السامي استجاب لهذا المطلب الذي كان إجماع السوريين عليه شاملاً. فبعد أربعة أشهر من تعيين حكومة الشيخ تاج جرت الانتخابات في جميع المدن السورية ففازت قوائم الكتلة الوطنية في أكثر المناطق الانتخابية، وكان الاتفاق لا يزال سائداً بين زعماء الكتلة والشيخ تاج الذي احتل اسمه مكاناً رئيسياً في القائمتين الانتخابيتين في دمشق: قائمة الكتلة وقائمة الحكومة.

وكان الوطنيون أجمعوا الرأي على دخول الانتخابات لأن اشتراكهم فيها يعتبر واجباً وطنياً، وقال قائلهم: «إن استعمال هذا الحق لا يبطل حق المطالبة ببقية الحقوق التي ما زالوا يطالبون بها». ومن هذا المنطلق تبين أن الوطنيين بدأوا باستخدام سياسة المراحل، بعدما كانوا يعملون بشعار: لا مفاوضة قبل الجلاء الذي كان يحمل لواءَه الزعيم إبراهيم هنانو.

وعندما اجتمعت الجمعية التأسيسية في التاسع من حزيران/ يوليو ١٩٢٨ في مقر الحكومة في المرجة، حضر بونسو المفوض السامي حفلة الافتتاح يحف به أركان المفوضية العليا، وافتتح الجمعية بخطاب تمنى فيه أن تسود روح الثقة ما بين أعضاء الجمعية ورجال السلطة الفرنسية.

وبعدما غادر المفوض السامي القاعة، ألقى الشيخ تاج رئيس الحكومة خطاباً وجه فيه التحية إلى أول مجلس تأسيسي في البلاد ثم قال: «نفياً لكل إشاعة أرى من واجبي أن أعلن أن ليس هناك دستور مفروض.. بل إن مجلسكم الموقر هو الذي سيضع دستور البلاد الكافل سيادتها الوطنية بملء حريتها الكاملة».

وبعد الانتهاء من إلقاء كلمته غادر القاعة مصحوباً بوزرائه، فجرى على الأثر انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمعية التأسيسية. وبعد ذلك بدأت الجمعية بوضع الدستور، وتولى المرحوم الأستاذ فوزي الغزي نائب دمشق وأستاذ الحقوق الدستورية بوضع مسودة الدستور. وخلال فترة وجيزة من الزمن تم إنجاز

الدستور، وكان السبب في إنهائه بسرعة خوف الوطنيين من حدوث تراجع من فرنسا يحملها على إلغاء الجمعية التأسيسية قبل إصدارها الدستور. غير أن الجمعية ما كادت توافق بالإجماع على الدستور حتى بادر المفوض السامي إلى تقديم اعتراضه على ست مواد وردت في الدستور، وقد وجّه إلى الجمعية خطاباً علل فيه أسباب الاعتراض على المواد المذكورة، لأنها تنص على أشياء تتعارض مع صك الانتداب. والمواد الست المعترض عليها هي التالية:

المادة الثانية: إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم.

المادة ٧٣: لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص، أما العفو العام فلا يمنح إلاّ بقانون.

المادة ٧٤: يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، أما التي تنطوي على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو مالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد نافذة إلاّ بعد موافقة المجلس عليها.

المادة ٧٥: يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويولي الممثلين السياسيين ويقبل الممثلين السياسيين الأجانب، ويعين الموظفين الأجانب، ويعين الموظفين والقضاة ويرأس الحفلات الرسمية ضمن حدود القانون.

المادة ١١٠: تنظيم الجيش الذي سينشأ يكون بقانون خاص.

المادة ١١٢: لرئيس الجمهورية أن يعلن بناءً على اقتراح مجلس الوزراء الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل. ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية المذكورة على المجلس فوراً، وإذا كان المجلس غير منعقد دعاه للاجتماع بوجه السرعة.

وبعدما تليت كلمة المفوض السامي، وقف الشيخ تاج رئيس الحكومة وأيد ما ذهب إليه المفوض السامي، ومع أن الشيخ تاج كان سجل على نفسه في جلسة الافتتاح بأن الدستور ستضعه الجمعية التأسيسية في جو حر، فإنه بدأ يتراجع، ويميل إلى الجانب الفرنسي في اتجاهاته، والسبب كما يقول الدكتور عبد الرحمن الكيالي في مذكراته هو أن الشيخ كان يطمع بانتخابه رئيساً للجمهورية بعد إقرار مشروع الدستور، ولكنه فهم من خلال مباحثاته الشخصية مع النواب أن مرشح الوطنيين لرئاسة الجمهورية هو إبراهيم هنانو، كما كان مرشحهم لرئاسة المجلس التأسيسي هاشم الأتاسي، وهيأ الوطنيون «مضبطة» موقعة من أكثرية النواب بانتخاب إبراهيم هنانو لرئاسة الجمهورية كما هيأ الشيخ تاج مضبطة مثيلة لانتخابه، غير أنه لم يحصل على الأكثرية ففشل مشروعه. ومن هنا بدأ التحول في موقف الوطنيين من جانب، وفي موقف الشيخ تاج من جانب آخر. فالوطنيون اعتبروا عمل الشيخ انحرافاً عن الخط الوطني الذي تسير عليه الأكثرية، والشيخ تاج اعتبر ترشيح إبراهيم هنانو لرئاسة الجمهورية عملاً معادياً له يستهدف إقصاءه عن المنصب الأول في الدولة.

وردت الجمعية التأسيسية على طلب بونسو ـ الشيخ تاج طي المواد الست بعدم الموافقة على حذفها، ووضعت ردها في نص مكتوب وافقت عليه أكثرية الجمعية التأسيسية.

وكان جواب المفوض السامي على هذا الرد أنه أصدر قراراً بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٨ يؤجل اجتماعات الجمعية التأسيسية ثلاثة أشهر، وقد بنى قراره على أنه لما كان من الصعب إيجاد حل في مدة

معينة للمسائل التي تنشأ عن المواد المذكورة، أو عن البعض من أحكامها، وحيث قد أعربت الجمعية من جهة أخرى عن رغبتها في أن ترى الدوام على حسن الاتفاق بينها وبين ممثلي فرنسا في سورية.. قرر: مادة وحيدة: «تؤجل اجتماعات الجمعية التأسيسية التي التأمت في ٩ حزيران /يونيو ١٩٢٨ لوضع دستور الدولة السورية إلى ثلاثة أشهر اعتباراً من (آب ١٩٢٨)».

وعندما تلي هذا القرار في الجمعية التأسيسية أعلن الرئيس تأجيل اجتماعاته ثلاثة أشهر، ثم قام النواب وهم يهتفون: «يحيا الاستقلال، وليحيا الدستور، ولتحيا سورية».

ولما انتهت مدة الثلاثة أشهر أصدر المفوض السامي قراراً آخر بتعطيل أعمال الجمعية التأسيسية ثلاثة أشهر أخرى.

وفي غضون ذلك توجه بونسو إلى باريس، وبعد مذاكراته مع الخارجية الفرنسية عاد إلى سورية وقدم إلى مكتب الجمعية التأسيسية اقتراحاً جديداً كان أشد وطأة، وأكثر تقييداً للدستور من المادة ١١٦ التي رفضتها الجمعية التأسيسية.

وبعدما اطلع المجلس على الاقتراح الجديد رد عليه رئيس الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي برسالة تنطوي على شرح للمراحل التي اجتازتها المفاوضات بين سورية وفرنسا، وأشار إلى التساهل الذي أبدته الجمعية التأسيسية وإلى الروح الإيجابية التي عالجت بها المصاعب والعقبات، وقالت الرسالة: إن ما قدمه الرئيس هاشم الأتاسي اعتبر في حينه تنازلاً خطيراً يبلغ درجة الخيانة.

وقد رد المفوض السامي على رسالة الأتاسي برسالة مطولة حشاها لغواً يتكرر منذ سنوات، ثم أنهى رسالته بالفذلكة التالية: «فلهذا ولعدم معرفة الساعة التي يمكن فيها الوصول إلى النتيجة المنتظرة في فرنسا وسورية فقد اتخذت قراراً اليوم يقضي بتأجيل المجلس التأسيسي إلى أجل غير معين».

وهكذا ماتت سياسة الانفتاح التي بدرت من الجانب الفرنسي، وقضي على الجمعية التأسيسية بقرار من المفوض السامي، وعاد الوطنيون إلى قواعدهم ليستأنفوا مقاومتهم السلبية للانتداب الفرنسي.

في أعقاب حل الجمعية التأسيسية انصرفت دوائر المفوضية العليا التي يسيطر عليها المتطرفون الفرنسيون إلى ترسيخ قواعدها الاستعمارية في البلاد، فأبقت على حكومة الشيخ تاج الدين الحسني، وأوعزت إليه بالموافقة على منح عدد من الشركات الفرنسية امتيازات سمحة كريمة لإنشاء شركة كهرباء في كل من حلب وحمص وحماه، وتعديل اتفاقية شركة السكك الحديد المعروفة باسم دمشق ـ حماه وتمديداتها وغيرهما.

أما المسيو بونسو فقد عاد إلى الاعتصام بالصمت، وأصدر قراراً أطلق عليه «قرار رقم ٤ لقمع الجرائم» الغاية الظاهرة منه مكافحة الشيوعية والشيوعيين إلاّ أنه لم يطبق إلاّ على الوطنيين الذين كانوا يقاومون سلطة الانتداب، وجعلت المحاكم الأجنبية التي تأسست بقرار ثابت ذات الاختصاص في تطبيق هذا القانون حتى على الوطنيين.

وحيال هذه السياسة الاستعمارية التي تعتمد في تنفيذ وتطبيق العديد منها على العناصر الموالية لها، وجد الوطنيون أن البلاد تواجه صراعاً جديداً يتطلب تعبئة الشعب بمختلف طاقاته للصمود له، وأن لا بد من تنظيم قوى الشعب تحت قيادة وطنية قوية، ومن هنا نشأت فكرة تأليف كتلة سياسية أطلق عليها اسم «الكتلة الوطنية»، وكانت في بادئ الأمر مؤلفة من عدد من أعضاء حزب الشعب الذي تأسس قبل قيام

الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥، ومع قيام هذه الثورة انحل الحزب وتفرق أعضاؤه، فمنهم من لجأ إلى مصر وفي مقدمة هؤلاء الدكتور عبد الرحمن شهبندر رئيس الحزب المذكور، ومنهم من بقي في البلاد، ممن لم تلاحقهم السلطات لأنهم لم يلتحقوا بالثورة.

لقد استقطبت «الكتلة الوطنية» عدداً من خيرة رجال البلاد نفوذاً ومكانة، وخبرة وثقافة، وانصرف كل واحد منهم في منطقته إلى العمل بتوجيه من القيادة العليا، واعتمدت الكتلة في كفاحها الجديد ضد المستعمر على عنصرين رئيسيين من عناصر الشعب، هما: الأسواق والأحياء، فكانت الأولى تضرب عن أعمالها وتغلق حوانيتها لمجرد أول إشارة تصدر إليها عن القيادة. وكذلك زعماء ورجال الأحياء فقد كانوا يتقدمون المظاهرات عند صدور الأمر إليهم من القيادة. وفُتحت أبواب الكتلة للجميع، فدخلوها أفواجاً أفواجاً.

صدور «الأيام»

لاحظت الكتلة الوطنية في جملة ما لاحظت وجود حاجة ملحّة لسد الفراغ الإعلامي الواضح في أجهزتها، فقررت إصدار صحيفة يومية تنطق بلسانها وتدافع عن سياستها، فحصلت على ترخيص بإصدار جريدة يومية سياسية باسم «الإيام»كما حصلت في الوقت نفسه على ترخيص آخر باسم جريدة «اليوم» حتى إذا عطلت السلطات الحاكمة «الأيام» حلّت محلها «اليوم». ومنح الامتياز إلى كل من هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، جميل مردم بك، سعدالله الجابري، لطفي الحفار، فخري البارودي.

وقد عهدت الكتلة إلى عارف النكدي برئاسة التحرير، وإلى الدكتور نجيب الأرمنازي بسكرتيرية التحرير.

ولما واجهت الكتلة المرحلة العملية، مرحلة تحرير وطبع الجريدة ومكانهما، وجدت صعوبة كبيرة في إيجاد مطبعة تمكنها استعداداتها الطباعية من طبع جريدة يومية بثماني صفحات.

كنت في حينه أقوم بعملين اثنين: الكتابة اليومية لبعض صحف لبنان، وإدارة أعمال مطبعة «بابيل إخوان» التي سبقت الإشارة إليها.

وفي ضحى يوم من أيام شهر آذار/ مارس ١٩٣١ فوجئت وأنا في مكتبي المتواضع في مطبعة «بابيل إخوان» في «العصرونية» بزيارة كل من رياض الصلح، وجميل مردم بك، فرحبت بهما معتذراً عن استقبالهما في مكتبي الصغير، وحدثني الرجلان الكبيران بلسان الأخوة المواطنين المتعاونين على مكافحة الاستعمار عن موضوع طبع جريدة «الأيام» وطلبا مني كواحد من إخوانهم، واستجابة لتحقيق رغبة وطنية ملحة أن أعمل ما في وسعي على توفير الوسائل التي تضمن إصدار «الأيام» بثماني صفحات.

ولما كانت «مطبعة بابيل إخوان» كغيرها من المطابع في هيئة لا تتوفر لديها الإمكانات التي تحقق هذه الرغبة، فقد اعتذرت لهما عن عدم استطاعتي تحقيق ما يطلبان.

بدا منهما إصرار مكثف مقرون بالثناء على وطنيتي وتضحيتي، ودعوتي إلى بذل كل ما أستطيع لتأمين طبع الجريدة بالشكل الذي قررته الكتلة.

حيال إصرارهما أصبت بالخجل فسلمت بما يطلبان، علماً بأن هذا التسليم يكلفني متاعب ونفقات مرهقة، وانطلقت في صباح اليوم الثاني إلى بيروت، واشتريت من محلات «ليختيشتين» ـ وهي وكالة

ألمانية لجميع الآلات والأدوات الطباعية ـ من آلات طابعة وحروف وأوائل مختلفة، وبطريقة التقسيط، بما قيمته ألف ليرة عثمانية ذهب. وكنت وعدت الصلح ومردم بأن يكون كل شيء جاهزاً بعد شهرين. ولهذا عجلت في نقل «مطبعة بابيل إخوان» من مكانها في «العصرونية» إلى منزل آل العظم في شارع فؤاد الأول ـ مبنى محافظة دمشق الآن ـ بعدما اتفقت مع الجهة المسؤولة في الكتلة على أن تشغل الطابق الأول من الدار الآلات الطابعة والعمال وإدارة المطبعة، وأن يشغل الطابق الثاني قلم تحرير الجريدة ويفرز قسم منه ليكون مقراً لاجتماعات القيادة الوطنية. واتفقنا في الوقت نفسه على أن يدفع كل فريق منا نصف بدل الإيجار.

وتمت الاستعدادات لصدور «الأيام» بثماني صفحات في جو شعبي زاخر بالموجدة والغضب من مواقف الفرنسيين وتنكرهم لحقوق البلاد، وراحت الألسن في مختلف الأوساط تتحدث عن الصحيفة التي تصدرها «الكتلة الوطنية»، والتي بات صدورها وشيكاً، وصار الجميع ينتظرون ظهورها بشوق ورغبة.

وفي اليوم العاشر من شهر أيار/ مايو ١٩٣١ صدر العدد الأول من جريدة «الأيام» بثماني صفحات. وهي المرة الأولى التي تصدر فيها جريدة يومية سياسية بهذا الحجم، فأقبل الناس على مطالعتها إقبالاً كبيراً لم تعهده صحيفة سورية من قبل.

أما موقف السلطات الحاكمة فرنسية ومحلية منها، فقد كان مشبعاً بالحذر والتربص، وأقلقها بصورة خاصة أن تتخذ «الكتلة الوطنية» من هذه الدار مقراً لاجتماعاتها، وأن تصبح مصدراً للتوجيه السياسي والنشاط الشعبي، ومرجعاً للجماعات والوفود التي تؤمها كل يوم لتتلقى من القيادة الوطنية التوجيهات اللازمة.

ولما كانت «الأيام» في الفترة الأولى من صدورها جريدة مسائية، أي أنها تطبع وتوزع بعد الظهر، فكثيراً ما كان جماهير القراء يقفون قريباً من بابها ونوافذها بانتظار صدورها فيعطلون حركة السير بعض الوقت، وتضطر دوائر الأمن المسؤولة إلى إرسال رجالها لتفريق الواقفين.

وكانت «الأيام» كلما ازدادت ذيوعاً وانتشاراً ونفوذاً ازدادت السلطات الحاكمة معها قلقاً وحقداً، فتندفع باتخاذ مختلف التدابير المزعجة من فرض رقابة شديدة على الدّاخلين إليها والخارجين منها إلى تفتيش المطابع بحجة أنها تطبع منشورات معادية للسلطات، إلى اعتقال بعض الموظفين والعمال واستجوابهم أياماً وساعات تحت رحمة التحقيق، إلى اختلاق أكاذيب سخيفة مزعجة تبريراً لتدابيرهم الجائرة. ولعل أصدق مثال نسوقه هنا عن موقف السلطات من «الأيام» في تلك الفترة القاسية، ما أورده فضيلة أستاذنا الجليل الأخ الشيخ علي الطنطاوي في الحلقة السابعة والأربعين من مذكراته التي قامت بنشرها جريدة «الشرق الأوسط» في عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٩٨٢/١٠/٢٦ صفحة ١٣ فقد قال تحت عنوان: (منع صدور «الأيام») ما نصه: «..بقيت جريدة «الأيام» وأمرها كل يوم إلى ازدياد، حتى صارت لسان الأمة المعبر عن أمانيها، المصرح بمطالبها، المدافع عن حقها، وحتى ضاق بها الفرنسيون فمنعوا صدورها، وكانت تتوقع المنع يوماً، لذلك حصلت على ترخيص بإصدار جريدة أخرى باسم جريدة «اليوم» تسير على نهج «الأيام» ما تبدل فيها إلاّ الاسم، فصبروا عليها قليلاً ثم منعوها بتاتاً وختموا بابها بالشمع الأحمر، وأخذوا رئيس تحريرها ـ عارف النكدي ـ فذهبت معه، فحاول أن يردني، ولكن لم تطب نفسي أن أتركه وأرجع، فركبت معه السيارة التي أخذوه بها حتى وصلنا إلى دار

المندوبية حيث يقيم مندوب المفوض السامي (أي نائبه في دمشق)، وقد كانت في موضع القصر العدلي الآن، فأمسكوا به فأدخلوه ومنعوني من الدخول».

هذا ما قاله الأستاذ الطنطاوي، ولو شئنا أن نذكر التدابير الممائلة التي كان الفرنسيون يتخذونها ضد «الأيام» والصحف الوطنية المعارضة وفي مقدمها جريدة «القبس» لصاحبها المرحوم الأستاذ نجيب الريّس، لاستغرق ذلك صفحات مجلد كبير.

وحسبي القول إن المسيو روبير دوكي مندوب فرنسا في عصبة الأمم في جنيف ذكر في تقريره عن الصحافة السورية في عهد الاحتلال الفرنسي: «... إن صحيفة «الأيام» كانت بلا شك أقوى الصحف في سورية. رغم معارضتها لفرنسا، وقد عطلتها السلطات الفرنسية بقرار رقم ٣٣٥٢ في تموز/ يوليو ١٩٣١ إلى أجل غير مسمى بسبب مقال هاجمت فيه السياسة الفرنسية التي ينتهجها الحاكم السوري الممالئ للسياسة الفرنسية».

لقد نشرت قوله هذا الجريدة الرسمية في عددها رقم (١٣) عام ١٩٣١ ونقله عنها الأستاذ شمس الدين رفاعي في كتابه «تاريخ الصحافة السورية».

وظلت جريدة «الأيام» تراوح بين تعطيل وإفراج وظهور واحتجاب على غير إرادة أصحابها عاماً وبضعة أشهر، فقام خلاف نظري بين أصحابها أدى إلى اتفاقهم على التخلي عنها وبيع مؤسستها، فتقدم لشرائها صحافي معروف، رحمه الله، كان يسير على خط سياسي معاكس لخط «الكتلة الوطنية»، فأثار ذلك استياء وقلق عدد كبير من الشبان الوطنيين المعروفين باسم «الشباب الوطني» وهم من «الكتلة الوطنية» في مكان القلب النابض، وراحوا يلومون الزعماء ويحتجون على هذا التصرف الذي أقل ما يقال فيه أن «الكتلة الوطنية» تبيع سلاحها إلى أحد خصومها ليطعنها به، فكان جواب أصحاب «الأيام» إن أحداً لم يتقدم إلى شرائها غير الصحافي المذكور، وإذا كان هناك من إخوان الكتلة وشبانها من هو مستعد لشرائها، فإنهم لن يتنازلوا لغيره عنها.

وهنا لمعت في رؤوس البعض من الشبان، وكلهم أخوة وأصدقاء، فكرة الضغط على نصوح بابيل ليحملوه على شراء الجريدة، فجاءوه ودعوه إلى إنقاذ العملية، فاعتذر بشدة لأن وضعه المالي لا يساعده على الاستجابة إلى رغبتهم، وحسبه أنه مرتبط بديون تبلغ قيمتها ألف ليرة عثمانية ذهباً يسددها ثمناً للآلات والحروف الطباعية التي اشتراها بسبب تأمين طبع «الأيام»، لكن الأخوة الشبان لهم حاجة لا يريدون إلاّ قضاءها، فكرروا ضغوطهم من دون جدوى، إلى أن كان مساء اليوم الذي انتخب فيه محمد علي العابد رئيساً للجمهورية(١١ حزيران/يونيو ١٩٣٢)، فقد دهمني عدد منهم في مكتبي، أذكر منهم الدكتور سيف الدين المأمون، والمحامي أحمد الشهابي وخالد الشلق، رحمهم الله جميعاً، ودعوني إلى مرافقتهم لمنزل الرئيس العابد حيث ينتظرني رياض الصلح وآخرون غيره، قلت لهم: «إذا كان الموضوع يتعلق بشراء مؤسسة «الأيام» فلست هنا». قالوا: «لا نظن ذلك». وكانت تنتظرنا في الشارع سيارة الرئاسة، فانطلقنا إلى منزل العابد حيث كان الرئيس الجديد يقيم حفلة عشاء فخمة بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، وكان رياض بك فعلاً بانتظاري، فرحب بي أولاً، وهنأني بالتالي على رسائلي التي تنشرها جريدة «الأحرار» اللبنانية كل يوم، قائلاً إنها تحظى بإعجاب الكثيرين، فشكرته على حسن ظنهم جميعاً. وانتقل رياض بك إلى الحديث عن موضوع شراء «الأيام»، فقال إنه يعرف حقيقة وضعي المالي،

ولا يجهل كل ما فعلته في سبيل طبع «الأيام» واختيار المكان المناسب لإدارتها، «وكان كل ما بذلته من نصيحة وجهد استجابة لنداء الوطن أولاً وتحقيقاً لرغبتي ورغبة الأخ جميل مردم بك حين زرناك في مكتبك في «مطبعة بابيل إخوان» كان ذلك كله مدعاة لتقدير الجميع...».

وتابع حديثه قائلاً: «.. والآن إنك مدعو لتضحية ثانية هي إنقاذ موضوع بيع جريدة «الأيام» مما يتخبط فيه». واستمرت المحادثة طويلاً، وفيما نحن نتحدث ويحاول رياض بك جاهداً إقناعي بشراء «الأيام» ولو كلفني ذلك مزيداً من الديون اعتقاداً منه أنني بحكم كفاءتي الصحافية أستطيع أن أسددها قبل مواعيد استحقاقها، فيما نحن في ذلك راودتني فكرة حبستها في نفسي وطلبت من رياض بك استمهالي يومين فقط لأعود إليه خلالها أو بعدها بجوابي النهائي سلباً أو إيجاباً.

قال لي: «أرجو أن يكون إيجاباً وليس سلباً».

أما الفكرة التي جالت في ذهني فهي الرجوع في هذا الموضوع إلى والدتي أولاً، بغية الوقوف على رأيها والتماس رضاها، وردد لساني الآية الكريمة: ﴿... وقضى ربك أن لا تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغنّ عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربِّ ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾. صدق الله العظيم.

شرحت لوالدتي الموضوع بتفصيلاته، وسألتها إلهامها، فقالت لي: «أقدم .. لا تخف، فالله جلّت قدرته معك ما دمت معه»، وراحت تشجعني على الإقدام، فاستبشرت خيراً، وانصرفت عنها إلى التفكير في تدبير المال، وقد كان رياض الصلح والدكتور نجيب الأرمنازي قد وعداني بالنيابة عن أصحاب «الأيام» بقبولهم مبدأ التقسيط بالنسبة لي، بينما كان الصحافي الذي تقدم لشرائها يبدي استعدادته لدفع مجموع المبلغ دفعة واحدة ومقداره أربعمائة وخمسون ليرة عثمانية ذهب، واقترحا أن أدفع سلفاً مائة ليرة عثمانية، وأدفع بقية المبلغ تقسيطاً.

انصرف تفكيري إلى الجهة التي تقرضني مبلغ المائة ليرة، فأرشدني إلى قريب مليء، ذهبت إليه وقلت له: «أريد أن تقرضني قرضاً حسناً مقداره مائة ليرة عثمانية، دون أن أحدد موعداً لتسديده، فقد يقصر.. وقد يطول فالشكر لك إن استجبت.. ولا عتب عليك إن اعتذرت».

قال: «مائة ليرة فقط أم أكثر؟».

قلت: «مائة ليرة لا زيادة ولا نقصان».

قال: «سيكون المبلغ في حوزتك غداً صباحاً إن شاء الله».

شكرته وودعته. ورحت أنتظر صباح اليوم الثاني حتى إذا دقت الساعة الثامنة كان هو بشخصه يدق باب منزلنا، فرحبت به ودعوته إلى تناول القهوة، فأخرج من جيبه المبلغ كاملاً وسلمه إليّ، وأردف قائلاً: «للمرة الثانية أكرر، بل أرجو أن تقول الحقيقة. إذا كنت في حاجة إلى مبلغ أكبر فإنني في خدمتك».

كررت شكري له. وانتظرت المساء حتى حان فانطلقت إلى منزل العابد حيث كان موعدي مع الصلح والأرمنازي، فلما شاهداني قال لي الصلح وهو يبتسم: «قمحة.. شعيرة.. قمحة.. شعيرة..؟» وهي كلمة ترددها الألسن في معرض السؤال عما إذا كان المشروع ناجحاً أو مخفقاً أو إذا كان الأمر حسناً أم سيئاً.

قلت له: «قمحة.. قمحة..».

انفرجت شفتاه عن ضحكة تنمّ عن سروره، فدفعت له المبلغ فسلمه إلى الدكتور أرمنازي الذي كتب طلباً يتنازل بموجبه أصحاب «الأيام» عنها إليّ، كما كتب إيصالاً بمبلغ المائة ليرة، وسبعة سندات كل واحد منها بخمسين ليرة عثمانية على أن يسدد كامل المبلغ خلال مدة لا تتجاوز العام الواحد، ثم أعرب لي كل من شهد عملية التنازل والشراء عن تهانيهم، فشكرتهم وسألت الله العون والتوفيق.

وأجريت في اليوم الثاني لدى الدوائر المختصة عملية انتقال جريدة «الأيام» من أصحابها إلى اسم نصوح بابيل صاحب «الأيام». بعد أن توقفت جريدة «المقتبس» عن الصدور بأمر من صاحبها الأستاذ محمد كرد علي الوزير في حكومة الشيخ تاج ورئيس المجمع العلمي العربي على نحو ما ذكرنا سابقاً، غاب الصوت الصحافي الوطني المعارض عن الساحة فترة طويلة إلى أن حصل الأستاذ نجيب الريّس وعادل كرد علي، رحمهما الله، على ترخيص بإصدار جريدة يومية سياسية باسم «القبس»، وقد صدر العدد الأول منها في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨ يحمل في مكان الصدارة من صفحته الأولى صورة شكري العسلي أحد الشهداء الذين أعدمهم جمال باشا السفاح، وقد ذيل الأستاذ نجيب الريّس صورة الشهيد العسلي بمقال افتتاحي استهله بالمقطع الآتي:

«تصدر «القبس» اليوم لتحل محل «المقتبس» كما صدرت منذ خمس عشرة سنة لتملأ في العالم العربي الفراغ الذي أحدثه تعطيل «المقتبس» من قبل حكومة الاتحاديين، وإذا كان التاريخ يعيد نفسه قضية صحيحة قلّ أن تخطئ، فها هو ذاك التاريخ يبدو لنا وقد أعاد نفسه في هذا اليوم، وها هي «القبس» التي أوت إلى الإنزواء والصمت خمس عشرة سنة كاملة راقدة بجانب مؤسسها الشهيد، مطمئنة إلى عزلة الموت وصمته، ها هي اليوم تطل على الناس من جانب القبر تحمل إليهم رمز التضحية وعنوان الشهادة بارزة في روح صاحبها الأول شكري العسلي...».

وبقيت «القبس» وحدها في الساحة تحمل راية الكفاح، واستمر ذلك نيفاً وعامين، إلى أن صدرت «الأيام» فوقفت الصحيفتان جنباً إلى جنب تعبران عن رأي الوطنيين وسياستهم، وتتلقيان معاً ضربات المستعمرين وأتباعهم سواء بسواء.

الفصل الثالث

الكفاح السلمي

دساتير وانتخابات مزورة ووزارت

بعدما هدمت فرنسا جميع الجسور التي قامت عليها سياسة الانفتاح، راحت تمعن في تفتيت سورية الطبيعية وتمزيقها، فأصدر المفوض السامي بونسو قراراً بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٣٠ أعلن فيه عن خمسة دساتير لكل من سورية ولبنان وجبل الدروز ولواء إسكندرونة.

أما الدستور السوري فقد أخذ منه الذي أقرته الجمعية التأسيسية بعد تعديل المواد الست. وزيادة في التحفظ، وحتى لا يصار إلى تفسيرات جانبية للدستور، فقد أضيفت إليه المادة (١١٦) وهذا نصها:

«ما من حكم من أحكام هذا الدستور يعارض، ولا يجوز أن يعارض، التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها في ما يختص بسورية لا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم، ويطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الأمن وبالدفاع عن البلاد، وبالمواد التي لها شأن بالعلائق الخارجية، ولا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس بتعهدات فرنسا الدولية في ما يختص بسورية أثناء مدة هذه التعهدات إلاّ ضمن الشروط التي تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية، وعليه فإن القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور التي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا تناقش فيها ولا تنشر وفقاً لهذا الدستور إلاّ تنفيذاً لهذا الاتفاق. إن القرارات ذات الصفة الشرعية والتنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلاّ بعد الاتفاق بين الدولتين».

بعدما نشر المفوض السامي بونسو الدستور مذيلاً بالمادة ١١٦ عزل تاج الدين من رئاسة الحكومة متوخياً من ذلك كسب رضاء الشعب وليجعل من فرحته بإقالة حكومة الشيخ فرصة يمرر خلالها الدستور من غير مقاومة شعبية، وأصدر في الوقت نفسه قراراً حدد فيه موعداً لإجراء الانتخابات العامة لمجلس نيابي تبدأ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ وتستمر حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢ علماً بأن الانتخابات كانت على درجتين. ثم أصدر قراراً ألف بموجبه مجلساً استشارياً من رؤساء الحكومات التي تعاقبت على رئاسة الدولة منذ عام ١٩٢٠ وآخرين غيرهم وهم: جميل الألشي، حقي العظم، مصطفى برمدة، صبحي بركات، الداماد أحمد نامي، الشيخ تاج الدين الحسني، الدكتور رضا سعيد عميد جامعة دمشق، إبراهيم مؤمن رئيس مجلس سنجق إسكندرونة، سليم جنبرت رئيس غرفة تجارة حلب، عارف

الحلبوني رئيس غرفة تجارة دمشق، هاشم الأتاسي رئيس الحكومة العربية ورئيس الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨.

غير أن هاشم الأتاسي رفض هذه العضوية لأنه لم يؤخذ رأيه فيها قبل إقرارها، ولأنه لم يتلق جواباً على رسالة بعث بها إلى المفوض السامي حول الأوضاع العامة في البلاد، ولأن المجلس الاستشاري لم تحدد صلاحياته ولا منهاجه، وكذلك لأنه يضم أشخاصاً تعاونوا من دون تحفظ مع السلطة الفرنسية.

وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ اجتمع المجلس الاستشاري بغياب هاشم الأتاسي وحضور الأعضاء المعنيين كلهم. وألقى المفوض السامي بياناً كرر فيه اللغو السابق، فرد عليه الداماد أحمد نامي معترضاً على ما جاء في بيانه ـ بيان المفوض السامي ـ ناصحاً إياه باتخاذ طريق مستقيم بعيد عن اللف والدوران. واعتُبر ذلك في حينه موقفاً جريئاً من الداماد. وكانت النتيجة أن انتهى عمل هذا المجلس بعد أول جلسة عقدها. وفي اليوم الثاني صدر قرار من المفوض السامي بإلغائه مستنداً في السبب إلى أن هاشم الأتاسي لم يحضر اجتماع المجلس!

وجرت الانتخابات في جو بغيض من الإرهاب الأسود على اعتبار أن الجنود السنغاليين في حلب هم الذين كانوا يملأون المناطق الانتخابية شاهرين حرابهم على أتم استعداد لإطلاق النار على كل من يقوم بحركة سلبية أمام الصناديق. وتحت خيمة هذا الجو الإرهابي فازت قائمة صبحي بركات المتعاون حتى ذلك التاريخ مع السلطة الفرنسية، ولم ينجح إبراهيم هنانو زعيم الشعب بلا منازع، ونجح شاكر نعمت الشعباني المتعاون رقم (١) مع السلطة الفرنسية ولم ينجح سعدالله الجابري ذو المواقف الوطنية المشهودة. ونجح آخرون ليسوا على شيء من الثقافة والمكانة ولم ينجح الدكتور عبد الرحمن الكيالي الذي كان من أخلص الوطنيين وفي مقدمهم علماً وإدراكاً، كما لم ينجح ميخائيل أليان المعروف بوطنيته وفهمه وبذله الوفير في سبيل القضايا الوطنية.

أما في دمشق فقد حطمت الجماهير صناديق الانتخابات المزورة وتأجل الانتخاب ثلاثة أشهر. وبعدما أجريت نجح فيها فريق من مرشحي «الكتلة الوطنية»، واجتمع مجلس الكتلة للبحث والتشاور فيما إذا كان من الأفضل دخول النواب الوطنيين المجلس، أم أن مقاطعته أجدى وأولى.

وطالت المناقشة بين أعضاء الكتلة.. بعضهم يريد المقاطعة وعلى رأسهم إبراهيم هنانو، وبعضهم يريد إتمام الكفاح ضمن المجلس وعلى رأسهم جميل مردم بك.

وفي تلك الأثناء تحدثت والأخ الزميل نجيب الريّس في هذا الموضوع، فوجدنا الرأي القائل بدخول المجلس أفضل من مقاطعته، وقررنا الذهاب إلى منزل فارس الخوري في حي باب توما ـ قبل أن يسكن في حي المهاجرين ـ ومضينا إليه، فوجدنا الجلسة منعقدة برئاسة هاشم الأتاسي، وبعد تبادل عبارات الترحيب، قلنا:

«لقد جئنا لنعرب لكم عن اقتناعنا التام بأن دخول المجلس خير من مقاطعته، وأن كلمة صادقة تحت قبته أجدى من مائة صيحة في الشارع، وبما أن جريدتي «الأيام» و«القبس» تنطقان بلسانكم، وتعبران عن سياستكم، وهذا ما يعرفه الجميع، فإن مكاتب الجريدتين تتلقى كل يوم عشرات المخابرات الهاتفية التي يسأل أصحابها عن قرار الكتلة الوطنية، وهل صدر، ومتى يصدر، ولماذا تأخر.. حتى إن البعض قد ذهب إلى حد القول إن خلافاً قد دب بين أعضاء الكتلة، وقد استغل خصومكم تأخير قراركم فراحوا يضخمون الأمور جاعلين من الحبة قبة. لذا نرجو التعجيل في إصدار قراركم الحاسم».

وقد رد هاشم الأتاسي رئيس الكتلة بكلمة ضمنها الثناء على نضال الجريدتين ومواقفهما الوطنية المشرفة، وأضاف: «إننا نقدر غيرتكم، ونعرف مدى إخلاصكم، وأطمئنكم إلى أن القرار الذي تطلبونه أصبح صدوره وشيكاً».

وفي اليوم التالي كنت والأستاذ نجيب الريّس في فندق فيكتوريا في دمشق، فالتقينا الأستاذ فائز الخوري نائب دمشق الذي بادرنا القول: «إنكم أحسنتم أمس إلى وطنكم وأضفتم حلقة جديدة إلى سلسلة أعمالكم وخدماتكم الجزيلة، فدخول المجلس هو رأيي كما هو رأيكم، وإنني مستعد لدخول المجلس، ولو بقيت وحدي، في حالة واحدة هي أن تقسما لي أنكما تؤيداني وتقفان بصحيفتيكما إلى جانبي». قلنا له «ولِم القسم..؟» قال: «إنني أثق بكما كل الثقة ولكن ليطمئن قلبي». قلنا: «وماذا يفيدك قسمنا..؟» قال: «إذا علقتما على دخولي المجلس بالتقدير والثناء والتشجيع، فإن ذلك يكسبني ربحاً شعبياً كبيراً. أما إذا فعلتما العكس، أي إذا هاجمتماني واعتبرتما عملي خروجاً عن صف إخواني الوطنيين، والتحاقاً بموكب النواب المزيفين المتعاونين مع الفرنسيين فإنكما بذلك توجهان لي ضربة قد تكون القاضية بالنسبة لحياتي السياسية». وختمنا حديثنا مع فائز الخوري بالتمني عليه أن يبقى في صف إخوانه الذين أوشكوا أن يصدروا بيانهم الذي يقطع جهيزة كل خطيب.

وبالفعل فقد أصدرت «الكتلة الوطنية» بعد يومين قرارها الذي يسمح للنواب الوطنيين وعددهم سبعة عشر نائباً بدخول المجلس، وكان النائب فائز الخوري في طليعة إخوانه الذين دخلوا قاعة المجلس وسط عاصفة من تصفيق الجماهير المحتشدة في الشوارع المؤيدة إلى مبنى المجلس والقريبة منه.

وقد حدث يوم افتتاح المجلس في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٢ أن اتخذت السلطات الفرنسية ترتيبات شديدة واحتياطات كبيرة، فأحاطت الفنادق التي حلّ فيها النواب المزيفون بستار حديدي يمنع الدخول والخروج، وخصصت رجالاً من الشرطة السرية لحراسة هؤلاء النواب.

وقد سبق افتتاح المجلس تفاهم أطلق عليه «التفاهم النزيه» بين الوطنيين والسلطات الفرنسية الحاكمة، وقد استهله جميل مردم بك باجتماع تمّ في الليل بينه وبين المسيو سولومياك مندوب المفوض السامي في دمشق، وأسفر عن اتفاقهما على أن يدخل الوزارة العتيدة مردم بك ومظهر رسلان نائب حمص، على أن يكون محمد علي العابد رئيساً للجمهورية عوضاً عن صبحي بركات الذي لا ترتاح إليه دمشق بسبب سعيه أيام الجنرال ساراي لضربها بالمدافع، ولما عرض جميل مردم بك هذا الاتفاق على زملائه أعضاء «الكتلة الوطنية» قبلوه مكرهين، لأن البلاد كانت في حالة قلق عظيم واضطراب شديد مصدرهما الخوف من أن يتسنم منصب رئاسة الجمهورية حقي العظم أو صبحي بركات وتمرير معاهدة تحمل الويل للشعب السوري وتربطه بعجلة فرنسا إلى فترة لا تقل عن خمس وعشرين سنة، وهي كافية لقتل الشعور الوطني وتوطيد أقدام المستعمر في البلاد.

وفي أول جلسة عقدها المجلس انتخب النواب صبحي بركات رئيساً للمجلس، كما انتخبوا أعضاء مكتب المجلس، ثم تأجل اجتماع المجلس إلى ٩ حزيران/ يونيو لانتخاب رئيس الجمهورية، وفي الموعد المضروب افتتح رئيس المجلس الجلسة بحضور النواب الوطنيين السبعة عشر نائباً وهم نواب دمشق وحمص وحماه والفرات والجزيرة وبعض نواب حوران والعشائر. وجلس في مقصورات المجلس كبار موظفي المفوضية العليا، وضباط الاستخبارات في الأقضية، وجاء بعدهم المسيو سولومياك مندوب

المفوض السامي وجلس في المكان المخصص للوزراء، وإلى جانبه يوسف الجميّل ترجمانه الخاص، وبعد أن تلي محضر الجلسة السابقة وقف أحد النواب الوطنيين الدكتور توفيق الشيشكلي نائب حماه، فاعترض على بعض مواد الدستور، وطلب من المجلس انتخاب هيئة تحقيق تحقق في حملة التعذيب التي تعرض لها أربعة من الشبان الوطنيين، ثم تكلم نائب دمشق ومن النواب الوطنيين لطفي الحفار فطالب بإلغاء المادة ١١٦. ثم وقف شاكر نعمت الشعباني من نواب حلب المزيفين، ودعا إلى الإسراع في انتخاب رئيس الجمهورية، لأن الفرنسيين طلبوا الابتعاد في هذه الجلسة عن كل بحث ذي طابع سياسي.

ثم جرى التصويت، وفرزت الأوراق، فنال محمد علي العابد ٣٦ من ٦٨ صوتاً، ونال صبحي بركات ٣٢ صوتاً، وعليه أعلن انتخاب العابد رئيساً للجمهورية، فوقف هذا وشكر للنواب ثقتهم به واختياره لتحمل المسؤولية في هذا الوقت العصيب واعداً إياهم بالعمل على ما فيه خدمة المواطنين.. ثم أقسم اليمين.

وما عرف عن محمد علي العابد هو أنه كان سفيراً للسلطنة العثمانية في واشنطن، وهو ابن عزة باشا العابد الكاتب الخاص للسلطان عبد الحميد الثاني. وبعد زوال الخلافة من استانبول جاء إلى دمشق مسقط رأسه، وعاش بعيداً عن السياسة، وكان يتحلى بثقافة عالية، واعتبر الوطنيون انتخابه للرئاسة الأولى ربحاً لهم، إذ كانوا يعتبرونه مرشحهم الاحتياطي بعد أن يئسوا من انتخاب مرشحهم الأول هاشم الأتاسي، وبانتخاب العابد رئيساً أقصي صبحي بركات عن رئاسة الجمهورية، وهذا أول ثمرة من ثمرات سياسة «التفاهم النزيه» التي اتفق عليها مردم وسولومياك في الليلة التي سبقت جلسة افتتاح مجلس النواب على نحو ما أسلفنا.

وبعد أن أدى الرئيس العابد اليمين، أعلن رئيس المجلس تأجيل الجلسة ثمانية أيام ليتيح الفرصة أمام جماعته لإجراء التطبيقات اللازمة التي تضمن لشاكر نعمت الشعباني تسلم منصب رئاسة الوزارة، غير أن كل الجهود التي بذلت في هذا السبيل باءت بالفشل.

ولما مضت الأيام الثمانية اجتمع المجلس وقرر النظر في الطعون، وكانت كثيرة جداً. ومع أن الطعون في انتخابات حلب كانت جلية واضحة، فإن النواب الكتلويين اقترحوا طي البحث بالطعون بناءً على اقتراح من النائب فائز الخوري. ووافق مجلس النواب على الاقتراح، وطويت قضية الطعون وانتهى أمرها، وأصبح النواب المزيفون نواباً خلافاً لمشيئة الشعب، ولعل ذلك قد تم مراعاة وتطبيقاً لسياسة «التفاهم النزيه».

ثم انصرف المفوض السامي إلى تأليف الوزارة برئاسة حقي العظم ودخلها من النواب الوطنيين جميل مردم بك ومظهر رسلان، وكان الموجه الأول لهذه الوزارة جميل مردم بك. هو يدير دفتها ويدرأ عنها الشبهات، ومع ذلك فقد كانت دوائر المندوبية الفرنسية له بالمرصاد تسجل عليه حركاته وتصرفاته، وقد استطاع تخفيض الضرائب عن المزارعين نظراً لرداءة الموسم وإلغاء النفقات المستورة التي كان يتصرف بها رئيس الوزراء من أجل اكتساب الأنصار، واستطاع كذلك أن يتوصل إلى إعلان عفو عام عن محكومي المظاهرات والانتخابات ومرتكبي الجنح والمخالفات السطحية، ولم يستطع التوصل إلى عفو عام عن المبعدين السياسيين، إذ كان موقف الفرنسيين من هذا الطلب أعظم من أن يمكن تلبيته.

ولما يئس الشعباني من الوصول إلى رئاسة الوزارة انصرف إلى كتابة المقالات في جريدته «الأهالي» التي كان يصدرها في حلب. ويملأها هجوماً على الوطنيين، ويقيم النكير على جميل مردم الذي فوّت عليه رئاسة الوزارة، وكانت المقالات الطوال التي تنشر في «الأهالي» تذيل بتوقيع «الشعباني»، ولكن للحقيقة والتاريخ نذكر أن الذي كان يكتب هذه المقالات هو الكاتب الكبير الأستاذ بدر الدين النعساني خريج الأزهر وأستاذ الأدب العربي في تجهيز حلب والذي كان رئيساً لتحرير جريدة «الشرق» التي أصدرها السفاح جمال باشا في دمشق.

وقد لعبت جريدة «الأهالي» دوراً مهماً في خدمة السلطة الفرنسية، فالموظف الذي تحمل عليه يطرد من وظيفته، والشخص الذي تتهمه بالعمل الوطني يقبض عليه ويزج به في السجن، ومقابل خدماتها كانت السلطة الفرنسية تخص جريدة «الأهالي» بالمساعدات المختلفة وتدفع نفقات طباعتها في المطبعة المارونية بحلب وتعطيها الورق مجاناً، وفي بعض الأحيان كان موظفو التحري يحرسون موزعيها وباعتها، وبخاصة بعد الانتخابات المزيفة.

وقد قام الشباب الوطني في حلب باغتيال زعيم حي المشارقة الحاج عمر الداية الذي كان رجلاً كريماً يفتح منزله العادي للغادي والصادي، وكان له «خان» في حي باب جينين يتولى بيع المحاصيل الزراعية بالأمانة، ومع أن الحاج عمر الداية كان من أكبر أنصار الوطنيين في بداية الأمر، إلاّ أنه في أثناء الانتخابات المزيفة سار في ركب صبحي بركات والشعباني تحت وطأة دين أثقل كاهله، ولم يستطع وفاءه، فدفع له المبلغ من خزينة المحافظة، ولكن لا ماضيه، ولا كرمه، ولا مكانته في حيه «المشارقة» شفعت له لدى الشباب الوطني، فباغته أحد الشبان وهو جالس في «خانه» وأطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً.

وبعد مصرع الحاج عمر كثرت دسائس أنصار بركات والشعباني وتحريضهم على الشباب الوطني، وخصوصاً بعد أن كثرت الاعتداءات على النواب المزيفين، وراحت في تلك الأثناء حملة كبيرة من التهكم والأزجال والمواويل والأغاني والجمل والكلمات النابية ضد النواب المزيفين، وما أكثر النكات التي رافقت هذه الحملة التهكمية! ولما كان «الجرم» الذي يسند إلى الذين يؤلفون هذه النكات عبارة عن جنحة، ففي أول محاكمة جرت لأحد الموقوفين بتهمة تحقير الآخرين سأله الحاكم:

ماذا فعلت حتى قبضت الشرطة عليك؟

ـ لم أفعل شيئاً يا سيدي..

الحاكم يسأل الشرطي: لماذا أوقفتم هذا الشاب؟

ـ قال لسعادة النائب المحترم كلمة نابية..

الحاكم: ما هي الكلمة؟

قال الشرطي كلمة بذيئة (يمنعنا أدب النشر هنا من ذكرها).

الحاكم: ليس عندي في القانون مادة تعاقب على هذه الكلمة.. براءة.

وقد أمضت حلب سنتين بعد الانتخابات المزيفة وهي في حالة مضطربة بعد أن بلغت بها السلبية إلى درجة الانفجار، وكانت التهم تكال جزافاً لكل العاملين في الميدان الوطني، لا فرق في ذلك بين الشيخ

والشاب... وما كان يحدث في حلب يقع مثيله في دمشق وحمص وحماه واللاذقية وجميع المدن والأنحاء السورية، وكانت التهمة التي توجهها السلطات الحاكمة إلى الشباب الوطني هي تأليف جمعية سرية والتحريض على سلامة الدولة.

وفي تلك الفترة ازداد إلقاء القنابل في حلب على دور ومكاتب العاملين مع الفرنسيين، وصدف أن وجهت التهمة بتحضير القنابل وصنعها إلى جميل إبراهيم باشا عضو «الكتلة الوطنية» وإلى أخيه حسن إبراهيم باشا، فقام رجال التحري والأمن العام بمداهمة القصر الذي يسكنان فيه، وهو قصر معروف بسراي جنبلاط، وأوقفوهما وأجروا التحريات الدقيقة في أنحاء القصر الواسع الكبير.

حيال تلك التدابير القاسية التعسفية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في حلب بصورة خاصة وفي بقية المدن السورية بصورة عامة، وقع الوزيران مردم ورسلان في حرج كبير مما حمل «الكتلة الوطنية» على عقد مؤتمر لها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢ في مدينة حمص، وبعد المداولة في الموقف أصدر هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية بياناً ينطوي على الأسباب التي حملت الوطنيين على دخول غمرة الانتخابات، وهدفهم في ذلك عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية تضمن استقلال البلاد ووحدتها، إلاّ أن المساعي المبذولة أخيراً، والتدابير التي تتخذها السلطات الفرنسية لم تعط دليلاً جديداً على حسن النية التي لم يحجم الوطنيون من جانبهم عن إظهارها. ودعا البيان الجانب الفرنسي إلى مقابلة النية الصادقة بمثلها كيلا تتأزم الأمور ويقطع ما تمّ وصله.

انعقد مجلس النواب يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢ ودخله النواب الوطنيون باستثناء هاشم الأتاسي الذي لم يحضر اجتماعاته السابقة اعتقاداً منه أن هذا المجلس آلة مسخرة بيد الفرنسيين. وبعد المراسم المعتادة أعطى رئيس المجلس حق الكلام إلى رئيس الوزارة حقي العظم فألقى بيان الحكومة. وقد جاء فيه: «...إن هذه الحكومة الدستورية الأولى للجمهورية السورية ما برحت منذ تأليفها عاملة على إنجاز مهمة بالغة في الدقة، وهي تعتبر قصارى غايتها أن تسير بالبلاد السورية في الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق الأماني القومية، وقد جاءت تطلب إليكم أن تمنحوها الصلاحية التي لا بد منها لتكون إلى جانب رئيس الدولة في أثناء المفاوضات التي سيشرع بها عما قريب للبحث مع ممثل فرنسا في قواعد معاهدة تحقق رغائب البلاد في تحديد العلاقات المقبلة بين فرنسا وسورية وتمهيد السبيل لدخول سورية في جمعية الأمم».

ثم تحدث البيان الوزاري عن عزم الحكومة على تحقيق إصلاحات مهمة في القضاء والإدارة والمالية.

وبعد أن انتهى حقي العظم من تلاوة هذا البيان الموجز اعتلى المنبر زكي الخطيب نائب دمشق وارتجل خطاباً ركز فيه على جملة «الأماني القومية» التي وردت في البيان وقال: «إننا نفهم من الأماني القومية أن تتمتع البلاد باستقلال حقيقي فعلي... نفهم من الأماني القومية انتهاء الانتداب.. ولا نفهم أبداً تحويل هذا الانتداب إلى معاهدة وإفراغه من اللب يجعلنا نشتغل بالأشكال لا بالأسس... نفهم من الأماني القومية أن تتضمن المعاهدة حقوقاً للبلاد لا تقل عن الحقوق التي تضمنتها معاهدة العراق الأخيرة مع بريطانيا... نفهم من الأماني القومية أن يحرر دستورنا من كل قيد لا سيما المادة ١١٦ التي فلجت الحياة الدستورية ولم يبق للتشريع معنى». ثم طلب من الحكومة ألا تنسى أمراً ما برح يقلق الرأي العام، وهو العمل العاجل لتحقيق العفو السياسي عن المبعدين السوريين حتى يعودوا إلى بلادهم.

وبعد انتهاء الخطيب من إلقاء كلمته قال الشعباني: «أطلب قبل كل عمل القسم بالإخلاص للدستور».

فوقف النائب الدكتور توفيق الشيشكلي نائب حماه، واعترض على طلب الشعباني، وقال إنه يرفض القسم على الإخلاص لدستور مذيل بالمادة ١١٦. وبعد أن تكلم فريق من النواب عاد الشعباني إلى الكلام فقال: «يجب القسم بالإخلاص للدستور أولاً.. ومن ثم ننتقل إلى الكلام عن الثقة». وبعد أن تكلم لطفي الحفار نائب دمشق طالباً إلغاء هذه المادة من الدستور، وقف الشعباني ليقول: «أريد أن أسأل هل تريد الرئاسة أن يقسم النواب بالإخلاص للدستور، حسب ما تقرر في الجلسة السابقة أم لا..؟ فارتبك الرئيس، فوقف الدكتور الشيشكلي ليقول: «أريد أن أجيب عن الرئاسة إذا سمح لي الرئيس». وقال إن أعضاء المجلس غير مستعدين للقسم على دستور المادة ١١٦ الذي يطلب الشعباني القسم عليه.

الرئيس: الذي يوافق على اقتراح الشعباني يرفع يده.

لم يرفع أحد يده وسقط الاقتراح، ثم وقف الشعباني فتكلم وأطال وحاول أن ينال من وزير المالية جميل مردم بك، فرد عليه مردم بقوله: «أنت كاذب... أنت كاذب...».

وحدثت جلبة شديدة في مقاعد النواب، واشتد صخب المشاهدين، وتعالت أصوات تقول: «اخرس.. كاذب.. خائن.. اسكت.. انزل..» وقال النائب الكيلاني للشعباني: «انزل.. بدك وزارة.. ما خرجك تصير وزير..» وقال له فائز الخوري: «الوزارة تامة الآن فلا تنتظر مكاناً شاغراً».

واشتدت الضوضاء، فرفع الرئيس الجلسة عشر دقائق.. غير أن الشعباني ظل واقفاً على المنبر، فقال له فائز الخوري: «المجلس ملّ من خطاب تافه.. طويل..».

حكمت الحراكي نائب المعرة وقف ليقول: «أرجو أن يكلف رئيس المجلس السيد الشعباني بالاستراحة عشر دقائق». فوافق المجلس بالإجماع وانسحب الشعباني من المنبر، وهو يمسح عرق الخجل والكسوف.

وبعد أن امتدت جلسات مجلس النواب إلى دورة استثنائية حتى نهاية ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣ انصرفت إلى دراسة البيان الذي ألقاه المفوض السامي أمام لجنة الانتدابات، فلم تجد فيه جديداً مما دعاها إلى عقد اجتماع في حلب ردت فيه على البيان المذكور ببيان قالت فيه: «إن الكتلة الوطنية تعلن للشعب الكريم في الداخل والساحل تمسكها بحق البلاد القائم على أساس الوحدة ضمن سيادة قومية واحدة، وإن كل معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا غير قائمة على هذه الأسس لا تكون جديرة بالقبول».

وقال البيان: «إن بيانات الجانب الفرنسي في جنيف،وإن كانت تتضمن بعض الاعترافات لسورية بحقها لإزالة الانتداب المفروض عليها وكفاءتها لحياة الحرية والاستقلال، فإنها من جهة الوحدة التي هي دعامة الاستقلال وركنه الأصلي ليس فيها ما يأتلف وعوامل الثقة التي هي بأشد الحاجة إليها. إن الكتلة الوطنية تعتبر بيانات الجانب الفرنسي أمام لجنة الانتدابات لا تقيد الأمة بشيء، وإن الجانب السوري لا يشرع بالمفاوضة لعقد معاهدة إلاّ بعد التثبت من تحقيق الوحدة وقبول المفاوضة على أساسها».

وأمضت البلاد السورية الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٣٣ وهي في غليان واضطراب وقلق، وكانت كلمة المعاهدة تتردد على الألسن كما لو كانت مطلباً عاماً. وكان الناس يتساءلون: ماذا يفعل الوزيران الوطنيان في الوزارة؟ ولماذا يبقيان في الحكم؟

وكان في مقدمة الناقمين على انصهار الوزيرين بالوزارة إلى جانب شخص مثل حقي العظم معروف

بميوله الفرنسية ـ كان في مقدمة هؤلاء الناقمين الزعيم إبراهيم هنانو فجاء إلى دمشق في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، وطلب جميل مردم بك لمقابلته في فندق فكتوريا.. فلما وصل وجه إليه هذا السؤال: لماذا أنت في الحكم؟».

هناك رواية تقول إن جميل مردم بك تلعثم في الجواب، فشهر هنانو مسدسه وقال له: «سأقتلك بهذا المسدس إذا لم تستقل الآن؟».

وهناك رواية أخرى قالت إن جميل مردم حاول الدفاع عن ضرورة بقائه في الحكم، فأبى هنانو عليه ذلك، ودعاه بغضب وحدة إلى الاستقالة من دون أن يشهر عليه مسدساً. ولعل هذه أقرب إلى الحقيقة والصواب، علماً بأن الرجلين اجتمعا على انفراد ولم يكن معهما ثالث ليصرح بما رأى. وعلى كل حال كانت نتيجة المقابلة واحدة.. هي أن مردم ذهب مع زميله رسلان إلى القصر الجمهوري يوم ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٣ وقدما استقالتهما من دون ذكر الأسباب. ولما شاع خبر استقالتهما تنادى شباب الأحياء وغيرهم من مختلف الطبقات، وساروا في مظاهرة نحو دار الحكومة، وحملوا الوزيرين المستقيلين على الأعناق، وعمت الهتافات بحياتهما وحياة «الكتلة الوطنية» أرجاء دمشق كلها وهكذا أسدل الستار على سياسة «التفاهم النزيه».

وكان من الطبيعي أن يصاب المفوض السامي وأعوانه بالخيبة والذهول، فهذه الاستقالة لم تكن متوقعة عندهم.

وعملاً بسياسة التشفي والكيد أعاد المفوض السامي تشكيل الوزارة فجعل حقي العظم رئيساً للوزارة والداخلية، وشاكر نعمت الشعباني للمالية، والحاج محمد الأضه لي نائب انطاكية للزراعة، والشيخ سليمان الجوخدار رئيس محكمة التمييز الشرعية وزيراً للعدل، وسليم جنبرت وزيراً للأشغال.

وهكذا تألفت الوزارة من أشخاص معروفين بانتمائهم للفرنسيين، وكان الشعباني لولب هذه الوزارة.

وكان أول عمل فعلته الوزارة أنها دعت مجلس النواب إلى الانعقاد في ٩ أيار/ مايو ١٩٣٣، وفي الموعد المعين لاجتماع المجلس اتخذت احتياطات أمنية شديدة، فرابطت قوى الجيش في المنعطفات والشوارع المؤدية إلى مقر اجتماع المجلس، وانبث رجال التحري والشرطة في كل مكان، وذلك خوفاً من قيام مظاهرات. ولم يحضر النواب الوطنيون هذه الجلسة، وبلغ عدد الغائبين ٢٥ وعدد الحاضرين ٦٩. وبعد الإجراءات المعتادة وقف رئيس الوزارة وألقى بيان الحكومة، وقد جاء فيه أن الحكومة ستتابع المفاوضات جاعلة نصب أعينها «تحقيق الأماني القومية» وبصورة خاصة منها الوحدة السورية.

وبعد تلاوة البيان تكلم نوري المدرس نائب حلب داعياً الحكومة إلى تحقيق العفو العام، وطرح رئيس المجلس صبحي بركات بيان الحكومة على التصويت بالأسماء، فوافقوا عليه جميعاً، واستنكف النائب حامد الخوجا، ولما وصل اسم بركات وقف وقال إنه لا يكتفي بالموافقة على البيان، بل يطلب تحقيق عفو عام والوحدة السورية.

أما الصدى الشعبي لافتتاح هذا المجلس فقد جاء التعبير عنه بإضراب جميع المدن السورية ثلاثة أيام احتجاجاً على وجوده وافتتاحه. وقد أتيح المجال للشعباني لكي ينتقم من الموظفين الذين لم يخدموا مآربه، أو لم ينحازوا إلى جانبه، أو الذين يتهمهم بالعمل إلى جانب الصف الوطني، ولم يفعل ذلك في

إطار وزارته فحسب، بل طلب الجداول بأسماء الموظفين من جميع وزارات الدولة، وبدأ يشطب وينقل ويتصرف بالوزارات كما لو كان هو وزيرها كلها.

ولكي يتنعم بجاه الوزارة ونفوذها فإنه قرر أن يزور مسقط رأسه حلب. وأعطيت التعليمات إلى الوالي بضرورة تهيئة استقبال لائق به، وفي ١٧ آب/ أغسطس ١٩٣٣ استقبله في ظاهر المدينة جمع غفير من رجال الشرطة والدرك، وكان هؤلاء أوقفوا جميع السيارات الآتية إلى حلب من جهات أنطاكية وإسكندرونة وحارم وإدلب وجسر الشفور ودمشق مروراً بحمص وحماه، وبلغ عددها ما لا يقل عن مئتي سيارة أرغمت كلها على السير وراء الموكب، ليتوهم الناس أن موكب الوزير هو بهذه الضخامة. أما جواب مدينة حلب وردها المعبر عن سخطها وغضبها فهو أنها أغلقت جميع الأسواق والمتاجر. والطريف المضحك أن «الأهالي» جريدة الوزير الشعباني عندما نشرت أخبار الاستقبال قالت إن المدينة أغلقت ابتهاجاً بقدومه الميمون!

وفي غضون ذلك سافر المفوض السامي بونسو إلى باريس، وكان سبقه إليها كل من صبحي بركات والشيخ تاج الدين الحسني.. لأن بونسو شعر باختلال مركزه، وأن النية في وزارة الخارجية الفرنسية اتجهت إلى نقله من المفوضية العليا فاستنجد بصديقيه لكي يعززا مركزه لدى الوزارة، ولكنهما لم يستطيعا التبديل في ما تقرر، ففي ١٥ تموز/ يوليو ١٩٣٣ تمّ نقل بونسو من سورية ولبنان إلى مراكش ليؤدي وظيفة المقيم الفرنسي هناك، وأعلنت وزارة الخارجية أنها اختارت الكونت دي مارتيل سفيرها في الصين ليكون سفيراً لها ومفوضاً سامياً في سورية ولبنان.

كان وصول دي مارتيل في يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣ إلى بيروت، وبعد أيام توجه إلى دمشق، فاتخذت في استقباله إجراءات مشددة، فاصطف الجنود من شارع بيروت إلى قصر المفوضية في الجسر الأبيض وازدانت المدرعات والمصفحات بالأعلام الفرنسية، وسار بموكبه الجنود والخيالة المراكشية ومن أمامه وخلفه الدراجات النارية، وكان يبدو من سيارته المكشوفة بلباسه الرسمي المزدان بوشاح «الليجيون دونور» ويعتمر القبعة العالية «هودفورم». ولما وصل إلى قصر المفوضية استقبل ممثلي الدول «القناصل» والوزراء وكبار الموظفين، وقام نواب «الكتلة الوطنية» من جهتهم بالسلام عليه، ثم توجه موكبه في اليوم التالي إلى حمص وحماه وحلب، وكانت دوائر المندوبية وضباط الاستخبارات قد هيأوا له استقبالاً فخماً.

وبعد أن مكث في سورية ثلاثة أيام قفل عائداً إلى بيروت.

في أعقاب قدوم دي مارتيل بدأت الصحف تتناقل الأخبار عن وجود معاهدة تدبر في الخفاء، فاعتكر الجو، واضطرب الوضع في البلاد. وفي ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر تنادى أعضاء «الكتلة الوطنية» من جميع البلاد الداخلية والساحلية إلى عقد اجتماع كبير في منزل فارس الخوري، وبعد أن تداولوا وناقشوا الوضع الجديد أصدرت «الكتلة الوطنية» بياناً مطولاً شرحت في مقدمته المراحل التي مرت بها المفاوضات بين ممثلي فرنسا والجانب الوطني السوري حول عقد معاهدة تحقق لسورية مطالبها المشروعة، وأكدت رفضها لأية مفاوضات ومعاهدات لا توصل البلاد إلى الوحدة والاستقلال.

بعد صدور بيان «الكتلة الوطنية» اتخذت السلطات الفرنسية تدابير واحتياطات تتسم بالعنف والقسوة، معتبرة بيان الكتلة تحدياً لها، وإنذاراً بصراع جديد تخوضه سورية ضد المحتلين، وقد بدأ هذا الصراع

عندما خرجت مظاهرة شعبية كبرى من الجامع الأموي في دمشق بعد صلاة الجمعة تأييداً للمظاهرات التي عمت فلسطين احتجاجاً على إخراج العرب من أراضيهم وتسليمها للصهيونيين، ويبدو أن حكومة العظم ـ الشعباني خافت من أن تتوجه المظاهرة ضدها، فأوغرت صدر السلطة الفرنسية التي أمرت بتشتيت المظاهرة بالعنف والقسوة، فتصدت لها قوة من الشرطة أمطرت المتظاهرين بوابل من الرصاص فقتل عدد من المتظاهرين، وسقط كثيرون جرحى.

وأصدر المفوض السامي دي مارتيل أمره بالقبض على زكي الخطيب نائب دمشق والمحامي أحمد الشهابي بتهمة التحريض على العصيان، كما أصدر بياناً حشاه بالافتراء والتجني، فزعم أن المتظاهرين دهموا مخفر باب توما حيث لم يكن موجوداً سوى نفرين من الشرطة واثنين من الحراس، وهناك هاجموا المخفر بطلقات نارية وبرشق الحجارة، فاضطر هؤلاء الموظفون الأربعة أن يستعملوا أسلحتهم ليحولوا دون استيلاء المتظاهرين على الذخيرة الموجودة في المخفر، وقد جرح أربعة من المتظاهرين وأحدهم توفي، كما أن أحد الحراس جرح بضربة.

غير أن المحامين في دمشق أرسلوا بياناً احتجاجياً إلى المفوض السامي على توقيف زكي الخطيب وأحمد الشهابي.

وكان لتوقيف الخطيب والشهابي، ولحادث باب توما رد فعل شديد في العاصمة السورية، فأغلقت الأسواق وتجمع الناس، وكان ذلك عشية اجتماع مجلس النواب في صباح يوم الأحد، واتخذت الحكومة استعداداتها تحسباً من هجوم المواطنين على المجلس، فملأت الشوارع المؤدية إلى مقر اجتماع المجلس بالدبابات والمصفحات وبثت رجال الشرطة والدرك. واجتمع المجلس تحت جو رهيب مشحون بالتوتر وبالقوة التي أحاطت به من أربعة جوانبه، وقد أجري انتخاب مكتب المجلس وفاز بالرئاسة صبحي بركات والمكتب السابق نفسه، أما النواب الوطنيون فقد امتنعوا عن التصويت، وأبان فائز الخوري أسباب امتناعهم عن التصويت فقال: «إننا امتنعنا لأن غايتنا البحث عن المعاهدة في جو ملؤه الصراحة، ولأننا نعتقد أن هذه الحكومة المتهدمة، وهذه الوزارة، وهذه الهياكل كلها هي كالهباء المنثور تحت ظل المادة ١١٦، وإن قراراتها وأعمالها تنهار وتبطل بشطحة قلم من المندوب القاعد هنا بينكم... ولو كانت الحكومة شيئاً مذكوراً فلماذا يجلس هنا ممثل فرنسا؟ إن جلوسه بينكم سيف مسلّط على رؤوسكم، يبطل كل أعمالكم، ومن الواجب أن يجلس في مقصورة المتفرجين لا على مقاعد النيابة.

وقد لوحظ في هذه الجلسة غياب سليم جنبرت وزير الأشغال العامة، وتبين فيما بعد أنه استقال قبل أسبوع على انعقاد الجلسة، وسبب استقالته هو أنه لما دعي مع محمد علي العابد رئيس الجمهورية وحقي العظم والوزراء إلى بيروت لمقابلة دي مارتيل المفوض السامي أبلغهم هذا نص المعاهدة وقال لهم: «هذه هي المعاهدة، إقرأوها.. إما أن تقبل على علاتها أو ترفض، لا مجال للتعديل فيها». فلما قرأها سليم جنبرت قال: «أنا لا أستطيع قبول هذه المعاهدة لأنها تكرس انفصال جبل الدروز ومنطقة العلويين، هذا فضلاً عن هنات أخرى كثيرة تتضمنها ولا يقبلها أهل البلاد». إلى أن قال: «إنني إذا أصررتم يا سعادة العميد على فرضها علينا، فإني أعلمكم أنني أقدم استقالتي».. ولكن الشعباني قال للمفوض السامي: «إنها معاهدة ممتازة، وأنا أضمن لكم تصديقها من المجلس».

ولما انتهى الاجتماع عاد سليم جنبرت فأبلغ المفوض السامي قوله: «إنني أحب فرنسا، ولا يمكن الطعن

في عاطفتي نحوها، غير أن هذه المعاهدة ستجر عليكم المصائب.. ولا تصدقوا الشعباني.. إنه يضللكم».

ولما عاد إلى دمشق حاول مندوب المفوض السامي إقناعه بالعدول عن استقالته فلم يفلح، ثم هدده بتعريض مصالحه التجارية للضرر فلم يفلح، وغادر دمشق إلى بلده حلب. وما شاع خبر الاستقالة حتى قوبل هذا الموقف بالتأييد والتحبيذ، وكانت له أصداء قوية لدى الأوساط الشعبية.

ولما قامت المظاهرات احتجاجاً على المعاهدة كان المتظاهرون الخارجون من الجامع الأموي في حلب يهتفون بهذه الصيغة: «لا إله إلاّ الله، سليم جنبرت حبيب الله.. لا إله إلاّ الله (فلان) عدو الله». وفي هذا الهتاف مغزى كبير يدل على قوة الوعي عند الجماهير، وعلى فقدان روح التعصب الديني، ذلك لأن سليم جنبرت كاثوليكي مسيحي، و(فلان) مسلم ومتعمم ومن أصحاب الرأي في الفقه والتشريع الإسلامي، ولو كان الفرنسيون على شيء من الواقعية لوجدوا في هذا الهتاف وحده سبباً وجيهاً يسقط ادعاءهم بأنهم إنما جاؤوا إلى سورية من أجل حماية المسيحيين فيها.. والذي يجب أن نسجله هنا هو أن ذلك الرجل المواطن المسيحي رفض المعاهدة بينما رأينا ذلك الشيخ المتعمم هو الذي صادق عليها إلى جانب بقية الوزراء وفي مقدمهم الشعباني.

عندما نشر المفوض السامي دي مارتيل النص الكامل للمعاهدة ثارت ثائرة القوم، وجاء إلى دمشق الرئيس هاشم الأتاسي والزعيم ابراهيم هنانو، ووافتهما وفود عديدة من مدن الداخل والساحل وانضموا إلى وجوه دمشق وأصحاب الرأي فيها، وأقيمت حفلة كبرى خطب فيها الزعيم هنانو فقال: «لم تعد القضية قضية نواب، بل أصبحت قضية كل فرد من أفراد هذه الأمة».. ثم اعتلى المنبر عبد الرزاق الدندشي المحامي، فشرح المعاهدة وأثبت أنها لا تحقق شيئاً من أماني الأمة، وتقرر في هذا الاجتماع تأليف لجنة قانونية لدرس المعاهدة وتقديم بيان للأمة، فلما كان صباح اليوم التالي أصدرت اللجنة بياناً موقعاً من الوجوه والتجار والأطباء والمحامين والناخبين الثانويين، وفيه كشف وبيان لما في المعاهدة من إقرار للتجزئة وخلوها من كل معاني السيادة وإقرارها يؤكد تدخل الفرنسيين بالصغيرة والكبيرة من شؤون البلاد الداخلية والقضائية والعسكرية وتحرمها من سيادتها الخارجية، ولذلك تدعو اللجنة الأمة إلى إظهار إرادتها برفض هذه المعاهدة.

وفي ليلة ١٩٣٣/١١/٢٣ هيأ النواب الوطنيون قرار الرفض، ودعوا إليه النواب فرداً فرداً لتوقيعه، فوقعه حتى منتصف الليل (٤٤) نائباً وهم يشكلون الأكثرية. وفي غضون ذلك عُرض القرار على نائب «عين العرب» مصطفى شاهين، فلم يوقعه متعللاً بالخوف على مصالحه من انتقام الفرنسيين. وفي الليل ذهب إلى دار الشعباني وأبلغه خبر«المضبطة» فطار صواب الشعباني، وأسرع إلى مخابرة مندوب المفوض السامي وأبلغه خبر «المضبطة»، فاتصل المندوب بصبحي بركات رئيس المجلس، وطلب إليه تأجيل اجتماع المجلس أربعة أيام، فأجابه أنه لا يقدر لأن التأجيل يجب أن يقترن بموافقة النواب، وأكد له أنه سيفعل ذلك عند انعقاد المجلس، وفي اليوم التالي اتخذت السلطة الفرنسية، أعلى ما يمكن من الاستعدادت، فزرعت الدبابات والمصفحات في الطرق المؤدية إلى المجلس، وانتشر رجال الشرطة والدرك وهم يعتمرون الخوذ الفولاذية ويحملون البنادق سريعة الطلقات. وفي هذا الجو الرهيب افتتحت الجلسة التاريخية التي يجب تسجيلها هنا لأنها كانت من العلامات المضيئة على طريق الاستقلال. وفضلاً عن المركز الذي نالته هذه الجلسة في تاريخ سورية الحديث، فإنها دلت على أن الأقلية المؤمنة المتضامنة المثقفة

تستطيع استدراج الأكثرية إلى إثبات وجودها في الانصياع لمشيئة الشعب في موضوع يتصل بمصيره، فالذي يجب الإقرار به هو أن الوطنيين السبعة عشر في هذا المجلس كانوا على جانب عظيم من الوطنية الصوفية التي جعلت منهم فريقاً مهيب الجانب، قوي الشكيمة، أمكنه أن يحجب عن رؤية النواب «المزيفين» كل ما كان لدى السلطة الفرنسية من قوى باغية إذا تسلطت عليهم فإنها تحرقهم وتدمر مصالحهم. ولكن الخطة الحاسمة التي أملت عليهم أن يختاروا بين الشرف والخيانة، وسماع صوت الضمير، وبين استماع أمر المندوب الفرنسي جعلتهم يفضلون الشرف وصوت الضمير على الخيانة وتلقي الأمر من المندوب الفرنسي.

والذي حدث في هذه الجلسة التاريخية هو أنه بعد الشكليات المجلسية وقف النائب الدكتور توفيق الشيشكلي وقال: «إن المفوض السامي نشر بيانه المذيل بصيغة المعاهدة وعرضه على الأمة والنواب، فقبل البدء بالكلام أريد أن أسأل مقام الرئاسة: هل كان نشر المعاهدة بعلم الوزارة أم لا..؟» فقال الرئيس: «لا أعلم..»، ثم وجه كلامه إلى الوزارة، فقال الشعباني: «أجيب على هذا السؤال (بعدين)..».

فقال الشيشكلي: «نشرت الصحف مشروع المعاهدة وقالت إنه سيعرض على المجلس، فلم يقرأ المشروع حتى الآن، وحينئذ أوعز الرئيس صبحي بركات إلى رئيس ديوان المجلس بتوزيع نسخ المعاهدة على النواب، وبدأ الوطنيون يسيطرون على الموقف، فاستدرجوا الرئاسة والمجلس إلى طرح المعاهدة على المناقشة، وحاول الشعباني أن يدافع عن المعاهدة بالمراحل التي مرت بها المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية فقال: إن العراق عقد المعاهدة ثلاث مرات الأولى في عام ١٩٢٢ والثانية في عام ١٩٢٦ والثالثة والأخيرة في عام ١٩٣٠. أنا لا أقول لكم إن معاهدتنا هذه مثل معاهدة العراق في عام ١٩٢٢ لا.. وعندما يأتي دور الكلام عن معاهدة ستتكلم الحكومة وتقارن بينها وبين معاهدة العراق وفضائلها عنها، وستكون عندئذ كلمتكم الأخيرة».

وأصر الوطنيون على طرح المعاهدة على البحث، فوجه الرئيس كلامه إلى النواب: «هل تريدون الشروع في بحث المعاهدة.. ليرفع يده من يريد ذلك». فرفع أكثر النواب أيديهم بالموافقة، وحاول الشعباني الاعتراض، فقال له النواب: «الأكثرية قررت البحث في المعاهدة، وهذا الاعتراض غير وارد».

وفي هذه اللحظة سمعت صرخات وولولة النساء المتظاهرات خارج المجلس، واختلطت أصوات النواب وأصوات السيدات، وفي أثناء ذلك قام المسيو فيير وكيل المندوب السامي واتصل بالهاتف، وفي هذه اللحظة بالذات قام جميل مردم بك وتوجه إلى المنبر وبدأ بتلاوة القرار الموقع من (٤٤) نائباً برفض المعاهدة قبل البحث فيها.. ووافق المجلس على هذا الرفض.

أما القرار التاريخي فهو الآتي:

إلى فخامة رئيس المجلس النيابي الموقر:

لقد اطلع النواب الموقعون أدناه على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على المجلس النيابي لإقرارها فوجدوها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لمصالحها من وحدة وسيادة واستقلال، ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من ١٥ نائباً لكتابة قرار الرد ونقترح إجراء انتخاب اللجنة، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

تواقيع: هاشم الأتاسي ـ محجم بن مهيد، ـ جميل مردم بك ـ نوري الأصغري ـ بسيم القدسي ـ

محمد المفلح ـ نسيب الكيلاني ـ صادق المعلم ـ جميل خلو ـ جميل الشماط ـ الشيخ ميزر عبد المحسن ـ زكي الخطيب ـ محمد الفتيح ـ يوسف طيفور ـ نجيب برمدا ـ زكي النجاري ـ أبو الهدى الحسيبي ـ نقولا جانجي ـ عفيف الصلح ـ نسيب البكري ـ فخري البارودي ـ فائز الخوري ـ نجيب البرازي ـ إحسان الشريف ـ توفيق الشيشكلي ـ مظهر رسلان ـ رفيق الحسيني ـ لطفي الحفار ـ شمسي نصران ـ تركي النرجس ـ تركي الجمود ـ إبراهيم ضحية ـ حكمت الحراكي ـ يوسف لنيادو ـ إسماعيل الحريري ـ حسين عوني ـ فارس الزعبي ـ عبيد آغا الكعكجي ـ نوري المدرس ـ غالب إبراهيم باشا ـ طاهر عبد الكريم ـ حامد الخوجه ـ أحمد عبد الرحمن ـ سليم الدعاس».

وعلى أثر رفض المجلس المعاهدة المبتورة عقدت «الكتلة الوطنية» اجتماعاً أسفر عن إذاعة بيان تبشر فيه الشعب السوري بنبأ رفض المعاهدة وتدعوه إلى إنهاء الإضراب.

مما يجب بهذه المناسبة أن يسجل أيضاً الموقف الذي وقفه صبحي بركات رئيس المجلس، فلولا استجابته لنداء ضميره، ومسايرته لرغائب الامة وسيرته مع الوطنيين في عرض المعاهدة بالطريقة التي عرضت بها، ورفضها، وإثبات الرفض في محضر الجلسة بصورة رسمية ـ لولا ذلك لتمكن الفرنسيون من تأجيل الجلسة، ثم ضغطهم الشديد على النواب حتى يعلنوا سحب تواقيعهم عن القرار الذي قرأه جميل مردم بك في الجلسة التاريخية، وكان لموقف بركات صداه العميق في النفوس، ففي اليوم التالي لرفض المعاهدة وردها، بدأت جماهير الشعب بالتدفق على مسكن رئيس المجلس، وهو ملاصق لمجلس النواب، وهي تهتف بحياته، فكان كل حي من أحياء دمشق يتجه برجاله وشبابه إلى مسكن الرئيس بركات ويحييه، ولما جاء وفد حي الميدان استقبلهم بحفاوة، ثم أخرج مصحفاً صغيراً كان يحمله في صدره ووضعه على المائدة وقال لهم بلهجة مؤثرة: «وحق كلام الله إن الميدان ما ضربته» وحينئذ اغرورقت الأعين بالدموع، وقال له الميدانيون: «إنك صادق يا فخامة الرئيس». ـ لقد قال بركات هذا القول نفياً للتهمة التي كان خصومه ألصقوها به بأنه هو الذي حرض الجنرال ساراي على ضرب الميدان بالمدافع.

وبعد رفض المعاهدة من المجلس طلبت المفوضية العليا من الحكومة استردادها من المجلس ونشرت السلطة قراراً بتأجيل دورة المجلس الحالية، وكان لهذا القرار فعل عكسي لدى الشعب.

والأمر اللافت في هذه الحقبة هو أن الشعب في جميع المدن كان يضرب احتجاجاً لدى افتتاح كل دورة من دورات هذا المجلس، غير أنه بعد أن رفض المجلس المعاهدة المبتورة انعكس الأمر، فعندما صدر قرار المفوض السامي بإلغاء الدورة الحالية للمجلس، أضربت البلاد احتجاجاً على هذا القرار، مما أكد أن الشعب لا ينظر إلى الأشياء إلاّ نظرة إيجابية بناءة، فما دام مجلس النواب وقف الموقف المشرف فهذا في نظر الشعب هو العمل الذي يرضي طموحه ويحقق أمنياته.

وكان دي مارتيل سافر إلى باريس ليؤدي حساباً في وزارة الخارجية على فشله في تمرير المعاهدة، وهناك التقى بالشيخ تاج الدين الحسني، وكان يدعمه صديقه السي قدور بن غبريط الذي يقوم بوظيفة وزير مفوض(!) للحكومة المراكشية في باريس والذي استطاع بواسطة تغلغله في الأوساط الإسلامية بناء جامع في باريس.

ولما عاد دي مارتيل إلى بيروت وتوجه إلى دمشق حيث اجتمع برئيس الجمهورية محمد العابد وبرئيس الوزارة حقي العظم اتفق معهما على أن تقدم الوزارة استقالتها لأنها فشلت وحنثت بتعهدها في تمرير

المعاهدة وتصديقها في مجلس النواب. وقد استقالت الوزارة في ١٥ آذار/ مارس ١٩٣٤ وعين الشيخ تاج رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية، وهنري هندية لوزارة المالية، وحسني البرازي للمعارف، وعطا الأيوبي للعدلية، والحاج محمد الأضه لي للزراعة وجميل الألثي للأشغال العامة.

وقد رافق تشكيل هذه الوزارة نقل المسيو فيبر مندوب المفوض السامي في دمشق إلى بيروت وقد كان صديقاً للشعباني، وعيّن مكانه البارون فان، أما مندوبه في حلب المسيو لافاستر فقد عيّن قنصلاً في خارج سورية ولبنان.

كان لفشل الفرنسيين وأتباعهم في محاولات فرض المعاهدة على البلاد صداه البعيد من الارتياح والسرور والاستحسان، وقد ارتفعت أسهم «الكتلة الوطنية» وزاد نفوذها انتشاراً شمل جميع طبقات الشعب الذي بلغ تأييده لها أعلى المستويات، وأصبحت حدثاً تاريخياً مهماً في تاريخ سورية الحديث، وكانت الكتلة فكرة سامية جعلت أصحاب السابقة في الجهاد وفي الميادين الوطنية يعملون في إطار واحد، مستهدفين أمراً واحداً هو الوصول إلى الاستقلال، وقد جمعت مزيجاً من أصحاب الفعاليات المختلفة، ولم يكن لها برنامج اجتماعي يحدث اختلافاً في المذاهب والعقائد، بل كانت لها مهمة واحدة فقط هي قيادة البلاد إلى الاستقلال، وحينما تصل البلاد إلى هذا الهدف تؤدي مهمتها وينفرط عقدها، ويحقّ حينئذ لأصحاب الفعاليات الاجتماعية أن يؤلفوا الأحزاب، ويتصارعوا لاكتساب ثقة الشعب.

لقد بدأت «الكتلة الوطنية» بحمل هذا الاسم في عام ١٩٢٦ فقد تألفت من شخصيات لها وزنها وقيمها الاجتماعية، وكانت الغاية من تأليفها إيجاد قيادة للنضال الشعبي بعد أن أخفقت الثورات السورية التي قامت في البلاد منذ ترحيل الملك فيصل بن الحسين، والتي أجهضت ولم تعط إلاّ مردوداً تاريخياً أثبت أن الشعب السوري لم يتقبل الانتداب المفروض عليه بقوة السلاح، وأنه بذل جهده وأثبت رفضه، وإذا لم ينجح في طرد المستعمر الدخيل فإنه أدى واجبه، وأظهر استعداده فيما بعد لكل عمل شعبي يقضّ مضاجع المستعمرين وينغص حياتهم، ومن هنا فـ «الكتلة الوطنية» كانت أهم حدث سياسي واجتماعي سجله تاريخ القرن العشرين، ومع أن أكثرية مؤسسي «الكتلة الوطنية» كانوا من العاملين في الجمعيات التي تأسست في العهد العثماني، فإنها أتاحت الفرصة للشبان المثقفين ليساهموا في الأعمال القيادية.

«الكتلة الوطنية»

نظراً إلى ما كان لـ«الكتلة الوطنية» من شأن ووجود ونفوذ فإننا نسجل هنا القرار الذي اتخذه الوطنيون الذين اجتمعوا في مدينة حمص بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢ على شكل مؤتمر، وبهذا القرار تم إعطاء الصورة الرسمية للكتلة الوطنية.

١ ـ المبادئ العامة

مادة ١: الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

أ ـ تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة. على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

ب ـ بذل المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر.

ج ـ تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونشر الثقافة، وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها.

المادة ٢: تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها.

المادة ٣: من الواجب جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود.

المادة ٤: لا يجوز مس ولا تعديل هذه المبادئ باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وكيان الكتلة الوطنية، وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب إليها.

٢ ـ التشكيلات

المادة ٥: تقوم الأوضاع السياسية على ثلاث هيئات:

١ ـ المكتب الدائم، ٢ ـ مجلس الكتلة الوطنية، ٣ ـ المؤتمر العام.

٣ ـ المكتب الدائم

المادة ٦: يتألف مكتب الكتلة الدائم من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الكتلة من بين أعضائه لمدى الحياة، وقد تألف هذا المكتب من السادة: هاشم الأتاسي رئيساً، إبراهيم هنانو زعيماً، سعد الله الجابري نائباً للرئيس، وجميل مردم بك، شكري القوتلي، والدكتور عبد الرحمن الكيالي وفارس الخوري أعضاء.

٤ ـ أعمال المكتب الدائم

المادة ٧: يشرف المكتب الدائم على مجرى السياسة العامة ويمارسها مباشرة، ويؤمن الصلات الدائمة في الداخل والخارج، ويسهر على تطبيق المبادئ، وينفذ مقررات المجلس والمؤتمر العام ويصدر البيانات ويقبل الشكاوى، ويفصل في الاختلافات كافة، ويدعو مجلس الكتلة للاجتماعات العادية والاستثنائية، ويراقب سيرة الأعضاء وتطبيق النظام وأعمال اللجان الرئيسية والفرعية، ويقبل التبرعات ويعين وجهة صرفها، على أن يوضح ذلك في تقريره العام لمجلس الكتلة الوطنية.

المادة ٨: رئيس المكتب الدائم هو رئيس الكتلة الوطنية، وهو يرأس اجتماعات المكتب والمجلس والمؤتمر، وعند تساوي الأصوات يكون صوته المرجح.

المادة ٩: إذا انقطع أحد أعضاء المكتب الدائم عن عمله بدون عذر شرعي مقبول من المكتب مدة ثلاثة أشهر عد مستقيلاً من المكتب ويدعى مجلس الكتلة الوطنية لانتخاب من يحل مكانه. وأما إذا كان عذره مقبولاً أو كلف بمهمة أخرى من قبل المكتب ينتدب من أعضاء المجلس وكيلاً عنه إلى حين عودته وزوال العذر أو انتهاء المهمة.

المادة ١٠: إذا خلا مركز في المكتب الدائم لسبب من الأسباب، ينتخب المجلس من بين أعضائه عوضاً عنه، ويكون الانتخاب بالأكثرية المطلقة، ويجب أن يتم انتخاب العضو في خلال شهرين على الأقل.

٥ ـ مجلس الكتلة الوطنية

المادة ١١: يتألف مجلس الكتلة الوطنية من الأشخاص الآتية أسماؤهم، وهم الموقعون أيام إقرار النظام السادة:

هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، سعدالله الجابري، فارس الخوري، ميخائيل إليان، عبد الرحمن الكيالي، لطفي الحفار، شكري القوتلي، نسيب البكري، الشيخ عبد القادر السرميني، إحسان الشريف، أحمد اللحام، محمد اسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، عبد الوهاب ميسّر، سعد الدين الجابري، فائز الخوري، مظهر رسلان، إسماعيل الكيخيا، نوري الفتح، نعيم الأنطاكي، إدمون رباط، جميل مردم بك، الدكتور توفيق الشبيشكلي، نجيب البرازي، نجيب باقي، أحمد منير الوفائي، أحمد خليل المدرس، نجيب الريّس، فخري البارودي، حسن فؤاد إبراهيم باشا، جميل إبراهيم باشا، عبد القادر شريتح، سليمان المعصراني، عبد الواحد هارون، مجد الدين الأزهري.

المادة ١٢: يشترك المكتب الدائم مع المجلس في وضع الخطط العامة ويصادق على الموازنة، ويفصل في جميع القضايا التي يعرضها عليه المكتب ويؤزاره في جميع أعماله.

المادة ١٣: يجتمع المجلس في دمشق مرتين في السنة، إحداهما في أول آذار والثانية في أول تشرين الأول/ نوفمبر. إلا إذا قرر المكتب عقد الاجتماع في مكان وللمكتب في الظروف الاستثنائية أن يدعو المجلس لاجتماع طارئ يعين زمانه ومكانه، وينتخب المجلس من بين أعضائه لكل دورة يعقدها كاتباً لوقائع الجلسات تنتهي مهمته بانتهاء الدورة.

المادة ١٤: إذا خلا مركز في مجلس الكتلة الوطنية يرشح المكتب الدائم ثلاثة أسماء عن كل عضو ويقترع المؤتمر على أحدهم بالأكثرية المطلقة ويجب أن يتم الاقتراع أثناء انعقاد المؤتمر.

المؤتمر العام

المادة ١٥: يتألف المؤتمر العام من أعضاء المكتب الدائم وأعضاء اللجان مندوبي اللجان الرئيسية والفرعية.

المادة ١٦: تنتدب كل لجنة رئيسية أو فرعية مندوباً واحداً يمثلها في المؤتمر العام.

المادة ١٧: يبحث المؤتمر العام في القضايا التي يعرضها عليه المكتب الدائم ويناقش الأعمال التي تطرح عليه بقصد تطبيق مبادئ الكتلة الوطنية ونظامها العام وإنعاش الفكرة الوطنية في البلاد وإظهار قوة الأمة المتحدة.

المادة ١٨: إذا أراد أحد المؤتمرين أموراً خارجة عن نطاق القضايا التي يهيئها المكتب الدائم فعليه أن يعلم المكتب بذلك وينال موافقته على عرضها قبل انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوماً.

المادة ١٩: يجتمع المؤتمر العام بدعوة من المكتب الدائم والمكتب يعين مكان الاجتماع وزمانه.

٦ ـ اللجان

المادة ٢٠: تؤلف الكتلة الوطنية لجاناً رئيسية وفرعية في جميع الأماكن التي ترى لزوماً لها ويعين المكتب الدائم بتعليمات خاصة كل مركز من مراكز اللجان الرئيسية وما يتبع كل مركز من لجان فرعية.

حسبنا التوقف هنا عن نشر بقية المواد التي أربى عددها كلها على الخمس والأربعين مادة والتي لا تختلف عن كل ما ينشره أي حزب سياسي في ميثاقه أو برنامجه.

ونكتفي بالإشارة إلى أن عدداً من كبار الشخصيات السورية واللبنانية قد تعاطفوا معها في القضايا الوطنية، نذكر منهم عبد اللطيف البيسار، وعبد الحميد كرامي من طرابلس الشام ورياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت، والدكتور عبد الرحمن شهبندر ونبيه العظمة من دمشق، والأمير شكيب إرسلان وأمين إرسلان من جبل لبنان واحسان الجابري من حلب وسعيد حيدر من بعلبك.

وقد انعقد مؤتمر الكتلة الوطنية في حمص بتاريخ ١ شباط/ فبراير ١٩٣٤ فقرروا تجديد الميثاق الوطني وقسموا الكتلة إلى أربعة أقسام: لجنة مركزية عامة، ومجلس أعلى، ومؤتمر عام، ولجان إدارية في المناطق، وجعلوا المناطق إحدى عشرة منطقة لكل منها فروع تتصل بها، والجميع يتصلون بالمركز.

يمكن القول إن «الكتلة الوطنية» سيطرت على ميادين العمل السياسي والشعبي عشر سنوات بدءاً من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦، وخلال هذه الفترة لم يحالف الحظ فئة من الفئات العاملة في الحقل العام أن تثبت وجودها كندّ للكتلة الوطنية، ففي الثلاثينيات تألفت «عصبة العمل القومي» من شبان طموحين، وصار لها فروع في أكثر المناطق السورية، وجمعت عناصر ذكية شابة مثقفة وذات وزن ملحوظ في مجال العمل والفكر، إلاّ أنها لم تحقق النجاح الذي تنشده، لأن المواطنين في تلك الفترة النضالية الرهيبة وثقوا برجال «الكتلة الوطنية» وبهرتهم جاذبية وطنيتهم الصوفية، وتحملهم آلام السجن والإبعاد والأضرار التي أحاقت بمصالحهم الفردية.

ومن جانب آخر كانت هناك فئات أخرى أمدتها السلطة الفرنسية بالأموال والنفوذ لكي تجعل منها أحزاباً تضارع الكتلة الوطنية فلم تفلح، وحتى عقد المعاهدة في عام ١٩٣٦ وإلى قبيل جلاء فرنسا في عام ١٩٤٥ تألفت أحزاب صغيرة أخرى لم يحالفها النجاح.

وقد امتازت الكتلة الوطنية بميزة لم تسجلها من قبل منظمات سياسية مماثلة، هذه الميزة هي في مجابهة القادة للحراب والبنادق الموجهة إلى الصفوف المناضلة.

لقد كان قادة «الكتلة الوطنية» يتقدمون الصفوف، ويسيرون في مقدمة المواكب والمظاهرات، ولم يعملوا بالقاعدة القائلة: «ومن عادة القادة أن يحتموا بالجيش» وعلى العكس كان الجيش «المتظاهرون» يحتمون بالقادة، والمشاهد عن هذه الميزة كثيرة نذكر واحدة منها: عندما قام مكرم عبيد باشا أمين سر الوفد المصري بزيارة دمشق استقبلته العاصمة السورية استقبالاً رائعاً، وقد ساء السلطة الفرنسية أن يحدث مثل هذا التجاوب والتقارب بين منظمتين سياسيتين عربيتين في قطرين عربيين، أي بين الوفد المصري وهو أعظم منظمة سياسية تتصدى للاستعمار البريطاني في مصر وبين الكتلة الوطنية أعظم منظمة في سورية مما حمل السلطة الفرنسية على التصدر لمظاهرات الحفاوة بالوفدي الكبير رسول مصطفى النحاس باشا زعيم مصر وخليفة سعد زغلول. وعلى الفور أصدر المفوض السامي قراراً بإبعاد مكرم عبيد باشا وقمع المظاهرات، ولما قوبل هذا القرار بالاحتجاج العملي بقيام مظاهرة كبرى سار في مقدمها جميل مردم بك

وفارس الخوري ولطفي الحفار ورفقاؤهم أعضاء الكتلة الوطنية في دمشق، اصطدمت المظاهرة بالقوة الفرنسية كان أول من جرح في هذه المظاهرة لطفي الحفار وفارس الخوري وجميل مردم ورفاقهم في الصف الأمامي.

على هذا النحو كان الوطنيون يتقدمون الصفوف ويتلقون الضربات الأولى، ولهذا تعلق بهم الشعب ووثق بإخلاصهم، وسار وراءهم في أشد الميادين خطورة.

أحداث مهمة شهدها عام ١٩٣٥

واستمر حكم الشيخ تاج فترة أخرى من الزمان، وانقضى عام ١٩٣٥ بعد أن سجل أحداثاً مهمة، فقد توالت الإضرابات احتجاجاً على سوء الأحوال إذ اشتد عنفوان الأزمة الاقتصادية وتوقف عن الدفع كثير من البيوتات التجارية في سورية ولبنان، ومع أن الحالة الزراعية أصبحت يرثى لها بسبب رداءة المواسم الزراعية، فإن الحدث الذي أثار الحفائظ هو قبول الفرنسيين إسكان الآشوريين المطرودين من العراق في منطقة الجزيرة، الأمر الذي حفز الوطنيين قيادة وشعباً وصحافة على أن يشمروا عن ساعد الجد ليقاوموا هذه الهجرة التي تؤذي البلاد وتهدد مستقبلها، لأنها تزيد عدد العناصر الدخيلة على البلاد عنصراً جديداً في الوقت الذي تئن فيه البلاد من ادعاء فرنسا بحماية الأقليات فإذا هي تأتي بأقلية جديدة.

وادعى المفوض السامي في رده على البرقيات والاحتجاجات التي تلقاها بأنه لم يصدر قراره بقبول (٥٠٠) عائلة آشورية إلاّ بدافع إنساني، وأن جمعية الأمم في الأصل هي التي اتخذت هذا القرار، وفرضت على فرنسا قبول الآشوريين!

ومن جهة أخرى سجل العام المذكور نغمة أخرى فقد فُضحت محادثات سرية كانت تجري بين دي مارتيل والمحافل الصهيونية حول إسكان يهود منطقة العمق بالقرب من انطاكية واقطاعهم منطقة واسعة من الأراضي الخصبة بحجة ترقية الزراعة وتعليم السكان الأساليب الحديثة، وادّعى لافاستر مندوب المفوض السامي أن هؤلاء اليهود سيقبلون دون أن يكون لهم الحق في إنشاء وطن قومي لهم كما هي الحال في فلسطين، وقد أدت المظاهرات التي جرت في المدن السورية إلى وقف تنفيذ هذه الفكرة.

وكان من أبرز الأحداث التي شهدها عام ١٩٣٥ وفاة الزعيم الجليل إبراهيم هنانو، فقد انتقل إلى رحمة الله في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ في قريته «الحامضة» في قضاء حارم حيث كان معتكفاً يعاني المرض، وكان أصيب بالسل الرئوي من سنوات عدة في أثناء ثورته عندما كان يتعرض للبرد القارس وللتعب المضني، ونقل جثمان الزعيم إلى حلب وظل مسجى في منزله ثلاثة أيام حتى أنجزت ترتيبات التشييع ووصول وفود المدن والأنحاء السورية والأقطار العربية. وفي يوم الدفن سار في الموكب أكثر من (١٥٠) ألفاً، وأتُبع في التشييع نظام دقيق، وامتد الموكب من الجامع الأموي في حلب إلى مقبرة الشيخ الثعلبي في الجهة الغربية من المدينة حيث ووري التراب، واقتصر في التأبين على عشرة خطباء فقط.

وهكذا انطفأت حياة رجل ناضل في سبيل بلاده، فحمل السلاح، وحارب الفرنسيين المعتدين، وتحمل آلام السجن، ثم لما خرج منها بريئاً من تهمة الشقاوة والعصيان، بدأ يثير حمية مواطنيه، ويحثهم على العمل في سبيل استقلالهم، ودفع الأذى عن بلادهم، وكان للزعيم هنانو فضل لا ينسى، فهو الذي أيقظ الشعور الوطني والاحساس بالكرامة في نفوس مواطنيه، بعد أن ظل هذا الشعور وهذا الإحساس

راقداً في الأعماق منذ نيف وأربعمائة سنة أي منذ استيلاء العثمانيين على البلاد السورية حيث بقي الناس طوال هذه القرون الأربعة في سكون وهدوء، لا يبدون حراكاً مهما تعرضوا للمظالم، وألفوا حياة الدعة والسكينة. وكدليل على فضل هنانو في إيقاظ الشعور والاحساس هو أنه لما خرج من السجن بعد محاكمته في عام ١٩٢٢ توجه إلى المسجد الأموي الكبير يصحبه سعد الله الجابري وفريق من إخوانهما، ولم يثر وجود الزعيم هنانو في الجامع انتباه أحد. وأكثر من هذا، إن الذين عرفوا من هو تحاشوه وابتعدوا عنه إلى أماكن أخرى ليؤدوا صلاتهم، بل إن فريقاً منهم ترك الجامع وذهب ليصلي في جامع آخر تحت تأثير الخوف المتوارث من الآباء والجدود من كل من يتعرض لغضب السلطة والسلطان.. غير أن هذه الحالة لم تدم طويلاً، فبعد مدة من الزمن، صار الجامع الأموي مقصداً للمصلين إذ علموا أن هنانو توجه للصلاة فيه، وأصبح الكثير من الناس يتبركون بلمس يده، ويرنون إليه بنظرات المحبة والتقدير.

ومن الصفات التي اشتهر بها الزعيم الراحل: الصراحة، فقد كان صريحاً جداً لا يخشى في تصريحاته لومة لائم، كما كان عنيداً إذا قال قولاً لا يتراجع عنه ولو تعرض للموت. ومن صفاته أيضاً: الوفاء، فقد كان وفياً للذين تعاونوا معه في ثورته، وكان يدفع من ماله مساعدات لذوي المجاهدين الذين قاتلوا معه، وكان صادقاً لم يعرف معنى للكذب في حياته، وأما الجرأة فلعلها هي وحدها الميزة التي مهدت له سبيل الزعامة، كان يتقدم الصفوف في المظاهرات، ولا يتراجع عن هدفه أبداً مهما كانت القوه التي تعترض سبيله.

وقد ولد الزعيم إبراهيم هنانو في «كفار تخاريم» عام ١٨٦٩ وتوفي في عام ١٩٣٥.

وبعد مرور أربعين يوماً على وفاته أقيمت في دمشق حفلة تأبين كبرى اشترك فيها خطباء وشعراء من الأقطار العربية كافة.

كانت لي لقاءات ومواقف عديدة مع الزعيم هنانو تقودني مناسبة الحديث عنه إلى نشر ثلاثة مواقف منها هي الآتية:

الموقف الأول:

في خريف ١٩٣٤ نشطت «عصبة العمل القومي» في أعمالها ضد فريق من أعضاء «الكتلة الوطنية» دون فريق، بغية دبّ الخلاف في صفوف الكتلة على قاعدة (فرق تسد)، وقد وزعت في أحد الأيام منشوراً هاجمت فيه فريقاً من أعضاء الكتلة وحملت على جريدة «الأيام» حملة قاسية ردت عليه «الأيام» بمقال أشد قسوة. وكان الزعيم هنانو حينئذ في دمشق، فذهب إليه وفد من أركان العصبة وأطلعوه على مقال «الأيام» وكان عنوانه «أبواق التضليل»، وسألوه عما إذا كان يرضى عن هذا المقال وأمثاله في جريدة «الأيام» التي تنطق بلسان «الكتلة الوطنية».. «حتى إذا كان الأمر كذلك فإننا نربأ بك وبأمثالك من إخوانك أن تسكتوا عنها».

قالوا له ذلك دون أن يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى المنشور الذي وزعوه، فطلب الزعيم هنانو من المرحوم سعد الله الجابري أن يطلبني هاتفياً، فاتصل بي وقال: «إن الزعيم في انتظارك في فندق فكتوريا حيث يحل»، فانطلقتُ إلى الفندق حالاً، ومن حسن المصادفات أن نسخة من منشور العصبة كان في جيبي. وفي طريقي إلى الفندق عرجت على مكتبي في «الأيام»، وقلت لكبير المحررين الأستاذ رشيد

الملوحي رحمه الله: «أنا ذاهب إلى الفندق لمقابلة الزعيم هنانو، فيمكنكم الاتصال بي إذا كان هناك ما يستلزم ذلك».

وجدت الزعيم يحيط به أركان العصبة يصحبهم المرحوم أديب خير من قدامى أعضاء حزب الاستقلال الذي أنشئ عام ١٩١٩ وصاحب المكتبة العمومية بدمشق. وكان يعطف على العصبة ويشجعها.

وبعد أن رحب بي الزعيم هنانو سألني: «ما هذا المقال يا أستاذ نصوح؟ وما هي الأسباب والدوافع التي قضت بنشره؟».

قلت: «يا حضرة الزعيم.. هناك مثل معروف يقول: من طرق الباب سمع الجواب..».

قال الزعيم: «ماذا تعني؟».

أخرجت من جيبي نسخة المنشور، وقدمته إليه، وقلت: «هذا الذي أعني..».

وبعد أن قرأ ما في المنشور بتمهل التفت إليهم وقال: «إنكم لم تذكروا لي شيئاً عن هذا المنشور؟! لا.. لا.. لقد اختلف الأمر الآن، فأنتم إذن بدأتم بالهجوم على جريدته.. وهو دافع عنها.. ولهذا أقول: إنني غير راض لا عن المنشور ولا عن المقال. وأطلب إليكم جميعاً أن تتركوا هذا التراشق، لا سيما في هذا الظرف الذي يجب أن تتوفر فيه جهودنا جميعاً على محاربة العدو المحتل، وإن الاستمرار في هذه المهاترات من شأنه أن يوسع شقة الخلاف بين العاملين في الحقل الوطني العام... أما السؤال عما إذا كانت «الأيام» تنطق بلسان الكتلة أو لا تنطق.. فالأستاذ نصوح من «الكتلة الوطنية».. وإن جريدته تحمل مبادئها وتدافع عن سياستها دون أن تدفع له الكتلة بارة الفرد.. ولهذا لا يستحق منا إلاّ الثناء والتقدير..».

وكان في هذه الأثناء قد لحق بي إلى الفندق رشيد الملوحي، وسمع أكثر ما دار من الكلام، فتوجه إلى الزعيم، وتمنى عليه ألاّ يصغي إلى أقوال خصوم الكتلة الوطنية ـ علماً بأن الملوحي كان شديد التعصب لحزبيته الكتلوية ـ وراح يحذر من الذين يريدون زرع بذور الفرقة والشقاق بين أعضاء الكتلة غامزاً من قناة الحاج أديب خير الذي يساعد خصوم الكتلة، وقد ضاق الحاج أديب بأقوال الملوحي وغمزاته شبه الصريحة، فتناول «منفضة السجاير»، ورمى بها الحاج رشيد وهو يقول له: «كفاك ثرثرة.. كفاك ثرثرة»، فصاح الحاج رشيد: «ويحك. ويحك.. أتضربني بوجود هذا الزعيم الجليل؟».

وبالفعل فقد انتفض غضباً، وراح الزعيم يقول موجهاً كلامه إلى الحاج أديب: «هذا عيب.. عيب.. إنه مثل أولادك، كيف تضربه بوجودي؟». وحاول الحاج أديب الدفاع عن موقفه وعمله، لكن هنانو لم يمكنه من ذلك، واستمر في توجيه اللوم والتقريع مما حمل وفد العصبة والحاج أديب على الانسحاب دون أن يودعهم أو يودعوه.

بقيت والحاج رشيد بعض الوقت عند الزعيم إلى أن هدأ روعه، وعاد إلى طبيعته، فقال: «..ما كنت أريد أن يقع ما وقع، وكل ما أريده منكم أن تعالجوا الأمور بالحكمة والروية، كيلا نفسح في المجال للعدو استغلال هذه الخلافات التي يجب إزالتها من طريق النضال الوطني».

الموقف الثاني:

في اليوم الذي رفضت فيه المعاهدة في مجلس النواب في ١٩٣٣/١١/٢٤ أخذت الوفود الشعبية تؤم

منازل أركان «الكتلة الوطنية» معربة عن تهانيها برفض المعاهدة وانتصار إرادة الشعب، ذهبت والأخ المرحوم نجيب الريّس إلى منزل جميل مردم بك، وما صعدنا درجات من سلم المنزل، حتى فوجئنا بالزعيم هنانو ينزل منه، وكان قد قرأ في «الأيام» وصف جلسة الرفض، الذي وردت فيه إشارة ثناء على موقف صبحي بركات من المعاهدة واعتبرته «الأيام» موقفاً مشرفاً.

وما وقع نظر هنانو عليّ حتى انتفض بعصبية، وقال لي: «ما هذا الذي كتبتموه في «الأيام» أمس؟ قلتم إن صبحي بركات وقف من المعاهدة موقفاً مشرفاً.. فأين هي المواقف المشرفة من هذا الخائن؟».

وكان جميل مردم وبعض أعضاء الكتلة وراء الزعيم على السلم، فأشاروا جميعاً بأصابعهم من وراء الزعيم إشارة رجاء بالكف عن الجواب، فاستجبت إلى رغبتهم، وبعد بضعة أيام التقيت الزعيم هنانو في دار «الأيام» حيث يجتمع مجلس الكتلة، فابتسم لي وقال: «لعلك زعلت مني.. لكنك لو عرفت صبحي بركات كما عرفته.. لما كتبت عنه ما كتبت ولما زعلت». وانتهى العتاب وعاد ما بيننا من ود ومحبة ووحدة هدف واحترام.

أعربت للزعيم عن تأييدي لقوله وترحيبي باقتراحه وقلت: «فلنبدأ منذ الآن بحديث منك تنشره «الأيام» غداً، وهكذا كان، فقد جلسنا حول منضدة صغيرة، ورحت ألقي الأسئلة على الزعيم، وراح يجيب عنها..

خلال ذلك دخل علينا الفقيد سعد الله الجابري، وقد أتى لزيارة الزعيم كعادته كل يوم، ووقف يستمع إلى ما يقوله هنانو حتى إذا وجد في كلامه عبارة أو عبارات تحتاج في رأيه إلى بعض التغيير أو التعديل، بادر القول: «الأفضل يا حضرة الزعيم أن تكون هذه الجملة بشكل آخر هو كذا.. وكذا.. فيناقشه الزعيم مؤيداً صواب قوله، وتكررت ملاحظات الجابري، وأحسست معها أن هنانو قد ضاق بها، فخشيت العاقبة، وحبست أنفاسي إلى أن صدق حسي، فقد أطلقها هنانو صيحة قوية: «سعدالله.. كفى.. كفى.. لا ولن أسمح لأي مخلوق في الدنيا أن يفرض عليّ رأيه»، وساورني الخوف من أن يرد سعدالله على الصيحة بمثلها أو بأقل منها، لكن صفاء مقصده، واحترامه لزعيمه، وقوة انضباطيته، وتطلعه إلى الهدف الأسمى الذي يسمو فوق كل خلاف صغيراً كان أم كبيراً، كل ذلك أبى عليه إلاّ أن يخاطب هنانو بلهجة هادئة محببة: «زعيمنا.. حبيبنا. والله ما قصدت إزعاجك فليكن ما تريد، ولن يكون إلاّ ما تريد.. أرجو أن تتابع حديثك، وإني ذاهب إلى صلاة العصر». وغادر الغرفة مبتسماً إلى غرفة مجاورة حيث أدى الصلاة.

كان كلام سعدالله برداً وسلاماً على إبراهيم، فقد انفرجت أسارير وجهه، وافترت شفتاه عن ابتسامة صادقة وقال لي: «سعدالله حبيبي.. يا لسعادة من كان سعد الله أخاه وصديقه..».

وتابعت الحديث مع هنانو إلى أن أتينا على نهايته. وعاد سعدالله من صلاته، كما عاد حديثه مع الزعيم إلى طبيعته وصفائه كأن شيئاً لم يحدث.

ودعت الرجلين وانصرفت عنهما إلى ما يشغل ذهني من موقف سعدالله وكلامه، ورحت أردد وأنا في طريقي إلى الفندق: يا لها من انضباطية مثالية. بل يا لها من صورة رائعة عن أخلاق رجل أو عن رجل أخلاق!

الموقف الثالث:

صدر قبل بضعة أشهر عن مؤسسة «طلاس للدراسات والترجمة والنشر» بدمشق كتاب: «ذكرى سعد الله الجابري»، وقد انطوى على سيرة الجابري وشخصيته، وعلى أكثر ما قاله في حفلة أربعينه الحكام ورجال الدولة وكبار الأدباء والشعراء. وطُلب مني أن أكتب شيئاً مما عندي من انطباعات عن الجابري. لهذا أرى استكمالاً للحديث عن شخصية الزعيم الكبير أن أثبت ما قلته في ما يلي:

في صيف العام ١٩٣٤ أمضيت شهراً في زيارة حلب الشهباء، نعمت خلاله بلقاءات الزعماء والزملاء والأصدقاء، وفي يوم كنت أزور الزعيم هنانو في منزله، وكان الصراع في تلك الفترة يدور شديداً بين الوطنيين والفرنسيين حول الأقضية الأربعة التي سلخها الجنرال غورو عن جسم سوريا وألحقها بلبنان وأطلق عليها اسم «لبنان الكبير» كما كان الصراع يدور بينهما حول مدينة طرابلس التي كانت تطالب بلساني زعيميها الفقيدين عبد الحميد كرامي والدكتور عبد اللطيف البيسار بإلحاقها بسورية، وقد أبى الوطنيون حينذاك الدخول في محادثات مع الفرنسيين إلاّ على أساس إعادة الأقضية الأربعة، وتحقيق رغبة أهالي طرابلس بضم مدينتهم إلى سورية الأم.

في ضوء ذلك الصراع، قال لي هنانو: «إن موقفنا مع الفرنسيين في هذه الآونة يفرض علينا تكثيفاً إعلامياً من شأنه أن يقنع الرأي العام العالمي بسلامة موقفنا، وعدالة مطالبنا، ولذا أرى أن الإكثار من التصريحات والبيانات والمقالات في الصحف وفي مختلف وسائل الإعلام ضرورة وطنية وسياسية معاً.

«الأيام» تبدأ مسيرتها الجديدة

بعد أن انتقلت ملكية جريدة «الأيام» إليّ، أصدرت العدد الأول منها في الخامس عشر من شهر آب/ أغسطس ١٩٣٢، وحرصت على أن تحتفظ بما كان لها من ذيوع وانتشار، فاستقطبت على فترات متلاحقة عدداً من المحررين المتصفين بالكفاءة والنشاط أذكر منهم: سامي الشمعة، رشيد الملوحي، وجيه الحفار، أحمد عسه، بشير العوف، حمدي بابيل، ايليا شاغوري، نذير فنصة، أحمد قدامة، منير الريّس، الدكتور ممدوح حقي، عبدالله الشيتي، كامل البني، عادل عبد العادل، مفيد الحسيني، مطيع النونو، بشير الجلاد، حنا مينا، كمال الشمعة وسعيد الإمام.

لقد عمل هؤلاء في جهاز التحرير المركزي، فمنهم من أمضى في عمله في «الأيام» سنتين أو أربع سنوات، ومنهم من تجاوز هذا الحد إلى سبع أو عشر سنوات، ومنهم من بقي معها حتى الوقت الذي توقفت فيه عن الصدور، على غير إرادة منها. يضاف إلى من ذكرت مراسلو «الأيام» في عدد من العواصم العربية والمدن السورية الكبرى منهم أديب باقي مدير مكتب «الأيام» في حلب، ويوسف فرنسيس في فلسطين، ومحمود الشركس في عمان، ويونس البحري حين كان يصدر جريدته «العقاب» في بغداد وقبل أن يصبح مذيعاً مرموقاً في محطة اذاعة برلين خلال سني الحرب العالمية الثانية، وتوفيق وهبي الصحافي اللبناني المعروف في أوائل الثلاثينيات في باريس، وقد تلاه الأستاذ حسن عبد العال الصحافي السوري المرموق في باريس أيضاً.

لقد تعاونت مع من ذكرت وتعاونوا معي. وبفضل هذا التعاون المشترك الصادق أصبحت «الأيام» أكبر مؤسسة صحافية في سوريا، ولا أقول هذا القول لأنها جريدتي، بل يقوله الآلاف من قراء «الأيام» وكل من كانت له معلومات أو صلات بالصحافة. وللحقيقة أذكر أن التعاون الذي أشرت إليه لم يكن وحده

السبب في تفوق «الأيام»، بل كان لأصدقائها من كبار الكتاب والأدباء سهم وافر في أسباب نهوضها وسعة انتشارها أذكر من أسماء هؤلاء: شفيق جبري، الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي، الدكتور صبحي أبو غنيمة، الشاعر الكبير الأستاذ عمر أبو ريشة، صلاح المحايري، عبد اللطيف اليونس، والأديب الكبير محمد مصطفى حمام من مصر، وصنوة الأستاذ محمد موسى العزب، والأستاذ عبد الغني العطري صاحب مجلة «الدنيا» الراقية. وفي أوائل الثلاثينيات كان يكتب الحين بعد الحين «قصة العدد» الأسبوعي الذي كان يصدر يوم الخميس من كل أسبوع باثنتي عشرة صفحة الأستاذ ميشال عفلق تارة والأستاذ فؤاد الشايب تارة أخرى.

وبكلمة مجملة كانت «الإيام» تؤلف جزءاً مهماً من تاريخ النضال الوطني في سوريا، وكانت مع زميلتها «القبس» هدفاً رئيسياً لنقمة السلطات الأجنبية الحاكمة، فقد عطلت كل واحدة منهما خلال عهد الصراع مع العدو بضع عشرة مرة، وكثيراً ما أحيلت الجريدتان إلى المحاكم الأجنبية والمحلية، أذكر بصورة خاصة المرحوم الأستاذ نجيب الريّس الذي اعتقل وحوكم وسجن مرات عديدة في سبيل عقيدته الوطنية وتفانيه في خدمة وطنه.

والواقع أن الصحافة السورية في تاريخها الحديث عانت الكثير والكثير من الظلم والاضطهاد، ولم تنعم نسبياً بالحرية الواسعة إلا في عهد الحكم الفيصلي الهاشمي ١٩١٩ - ١٩٢٠ فقد صدرت في العهد المذكور نيفاً وخمس عشرة صحيفة في دمشق وحدها، غير أن تلك الفترة لم تدم طويلاً، وانتهت قبل مضي أقل من عامين، بسبب اجتياح فرنسا سورية عسكرياً.

أما العهد الثاني فهو عهد الاستقلال الذي جاء في أعقاب الجلاء الفرنسي عن سورية، ففي هذا العهد، عهد الحكم الوطني، تمتعت الصحافة بكامل حريتها، غير أن هذا العهد كان أيضاً عمره قصيراً، فهو لم يستمر سوى ثلاث سنوات تقريباً جاء بعده عهد الانقلابات.

ويمكن القول إن الصحف السورية في عهد الاحتلال الفرنسي كانت ثلاثة أقسام: الأول متطرف في مجابهة المستعمر، وكانت «الأيام» و«القبس» من هذا القسم، والثاني: معتدل.. والثالث أكثر اعتدالاً ومسايرة للسلطات الحاكمة. غير أن هذا كله ما كان ليحول دون وقوف الصحف كلها على اختلاف ميولها واتجاهاتها صفاً واحداً كلما جدت الأمور، وتأزمت المواقف والأحداث فيضع الجميع إرادة الشعب والحصول على الاستقلال فوق كل اعتبار.

باستثناء العهدين اللذين ذكرنا، عهد فيصل الأول وعهد الاستقلال، كانت حرية الصحافة في بقية العهود تختلف باختلاف عقلية الحاكمين. وكان عهد الاحتلال الفرنسي أشد قسوة، وأكثر تنكيلاً بالصحف الوطنية الحرة، وكان التعطيل الإداري سلاح الحاكمين، بل سلاح الحقد الأسود على الصحف الأكثر عنفاً في هجومها على المحتل. أذكر على سبيل المثال أن الدكتور الصديق منير العجلاني نشر مقالاً في «الأيام» وردت فيه جملة اعتبرتها دائرة الترجمة الفرنسية تحريضاً على الثورة، فأرسل مندوب المفوض السامي في دمشق المسيو فيبر بطلبنا، الدكتور عجلاني وأنا، فذهبنا إلى مكتبه في «دار المندوبية» ووجدنا عنده السيد ميشال أبو راشد المترجم المكلف بترجمة مقالات الصحف، وراح هذا يناقشنا في المعنى المقصود من تلك الجملة. ولما أصر على رأيه تشبثاً وتعنتاً، اقترحنا تحكيم عدد من أساتذة اللغتين العربية

والفرنسية في ذلك، علماً بأن الدكتور عجلاني خريج المعاهد الفرنسية وهو يتقن اللغة الفرنسية أكثر من الكثيرين المثقفين من أبنائها.

وعلى الرغم من علامات الاقتناع التي كانت تبدو على وجه المندوب المسيو «فيير» بصواب ما نقول، وبأن ترجمة المترجم غير صحيحة، فقد رفض اقتراحنا، وأمر بتعطيل «الأيام» سبعة أشهر كاملة!

وقد كان انتقام السلطات الحاكمة من الصحف المعارضة لا يقف عند حد التعطيل الإداري بل يتجاوزه إلى مضايقة أصحاب الصحف المذكورة ومديريها المسؤولين، ويشمل أحياناً المحررين وعمال المطبعة، وكم من مرة أوقفت السلطات أعداداً من هؤلاء، وأوقفتهم أياماً وأسابيع على ذمة التحقيق بتهمة كتابة وطبع منشورات تتناول أعمال السلطات الفرنسية وأتباعها.

ويقتضينا الحديث عن الصحف السورية في عهد الاحتلال الفرنسي أن نشير إلى الفترة العسيرة التي واجهتها الصحف خلال الحرب العالمية الثانية،فقد كان الصحافيون يتركون الأعمدة والأسطر التي لم يسمح المراقب بنشرها فارغة، فأثار ذلك ملل القراء وزادهم نقمة على تدابير الحاكمين مما حمل هؤلاء على إرغام أصحاب الصحف على إملاء الفراغ بمقالات وأخبار لا علاقة لها بالسياسة، ولا تمت لأخبار الحرب بصلة، إلاّ ما كان منها في مصلحة فرنسا.. وقد استهدف الفرنسيون من هذا التدبير إيهام قراء الصحف بعدم وجود رقابة على الصحف،غير أن هذا التدبير لم يخف القصد منه على أحد من جماهير القراء، وقد تحمل أصحاب الصحف والمحررون والعمال بسببه عناءً كبيراً.

لقد صمدت الصحافة السورية، وبصورة خاصة منها «الأيام» و«القبس» لأنواع الظلم والاضطهاد طوال عهد الاحتلال الذي نيف على ربع قرن من الزمن، دون أن تتراجع كل واحدة منها عن المضي في خطها الوطني النضالي برغم ما حلّ بهما من محن وأضرار. لقد صمدت لهذا كله لأنها كانت صحف عقيدة ورسالة.. والصحافة، كما هو معروف، رسالة لمن أرادها رسالة... وتجارة لمن أرادها تجارة... وبناءً لمن أرادها بناءة.. وبكلمة مجملة هي سلاح ذو حدين تؤتي خيراً كثيراً للوطن والمجتمع إذا حسن سلوكها، وتنزهت مقاصدها.. وبالعكس فهي معول هدام إذا فسدت أخلاقها، وكثرت انحرافاتها.

إن أكثر ما كانت تفاخر به وتعتز الصحافة السورية المعارضة في عهد الاحتلال: أنها كانت ذات رسالة مشرفة.. رسالة تحرير الوطن من المحتلين الطغاة وتحقيق الاستقلال.. وكانت في جميع مراحل النضال، لا سيما في الظرف الذي غاب عن الساحة صوت وتوجيه القادة والزعماء الذين أبعدتهم السلطات الباغية إلى المنافي والسجون.. لقد كانت مع غيابهم مثلها مع وجودهم بل أشد وأمضى.. كانت صوت الشعب الثائر، وصيحاته المدوية، ومشعله الملتهب، تلهب مشاعره، وتدفعه إلى المزيد من التضحية والفداء، وحيال ذلك لا يجد العدو الحاقد عليها ما ينتقم به منها إلاّ أن يطبق عليها التعطيل الإداري الذي سبق أن تحدثنا عنه آنفاً، حتى إذا ما أمضت مدته عادت إلى الساحة أصلب عوداً، وأقوى عزماً، وأكثر اندفاعاً.

وإني لأذكر في تلك الفترة العصيبة بالذات أن الرئيس هاشم الأتاسي أرسل في طلبنا الأستاذ نجيب الريّس وأنا، فذهبنا إليه في مكتبه في الكتلة الوطنية، وقال لنا: «إن إخواننا ذهبوا إلى السجون والمنافي، ولم يبق في الساحة سوانا، أنتما وأنا، فعلينا أن نواجه مسؤولياتنا بجرأة أكبر، وعزيمة أقوى تساعدنا على حمل العبء كله.. أقول هذا مع تقديري لنضالكما المشرف، وتضحياتكما المعروفة والمشكورة».

لقد فعلت كلمات الرئيس الجليل فعلها في نفوسنا، وزادتنا إعجاباً بإيمانه العامر، وعقيدته الصلبة، واندفاعه في خدمة وطنه، وخرجنا من لدنه أكثر تصميماً على مواصلة الكفاح إلى أن يتحقق النصر، وتظفر بلادنا بما تريد، أو أن نلحق بإخواننا الذين سبقونا إلى السجون، ينزلون فيها منازل المواطنين الشرفاء، والمناضلين الأوفياء.

معاهدة لإلغاء الانتداب

في عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ بلغ النضال الوطني ذروته، فالإضرابات عمت المدن السورية، واعتقال ونفي الزعماء لم يزد الشعب إلاّ تأججاً واندفاعاً، واستمرت حرب الشوارع بين الشعب المناضل، وفرنسا المعتدية، إلى أن انتهت إلى الإضراب الستيني الذي اعتبرته الصحافة العالمية ومنها الفرنسية أروع عمل سلبي ضد المحتل الغاصب لم يعرف تاريخ الشعوب المناضلة له مثيلاً.. فسورية من أقصى الحدود إلى أقصاها أضربت عن جميع أعمالها إضراباً عاماً شاملاً استمر ستين يوماً كانت المقابر في كل يوم منها تستقبل العديد من الشهداء، وغصت السجون بالمناضلين، واكتظت المستشفيات بالجرحى، وتعطلت مرافق الحياة إطلاقاً، وتأثرت اقتصادياً بالإضراب القاهر البلدان المجاورة. وعبثاً حاولت قوات المحتل إعادة البلاد إلى حياتها الطبيعية مما حمل المفوض السامي دي مارتيل على التراجع عن عتوه وغروره، فوجه إلى الشعب السوري نداءً استهله بقوله: «...إنني لأنحني احتراماً وتقديراً أمام وطنية السوريين» ودعا فيه الزعماء الوطنيين قادة الشعب السوري للسفر إلى باريس لإجراء مفاوضات مع حكومتها تستهدف عقد معاهدة بدلاً من الانتداب تُمنح سورية بموجبها الاستقلال التام، فاستجاب الزعماء الوطنيون. وفي الرابع عشر من شهر آذار/ مارس ١٩٣٦ تألف الوفد السوري المسافر إلى باريس برئاسة السيد هاشم الأتاسي وعضوية السادة: فارس الخوري، سعدالله الجابري، جميل مردم بك، أضيف إليهم الوزيران إدمون حمصي، والأمير مصطفى الشهابي، ونعيم الأنطاكي كسكرتير عام للوفد وأحمد اللحام كخبير عسكري. وفي اليوم نفسه سافر المفوض السامي دي مارتيل إلى باريس. وفي ٢٢ منه سافر الوفد مودعاً بأفخم مظاهر الحماسة الشعبية.

وفي اليوم الثاني من وصول الوفد إلى باريس أقبل دي مارتيل للسلام عليهم في فندق «كونتيننتال» حيث حل رئيس وأعضاء الوفد وكان عدد من كبار موظفي وزارة الخارجية الفرنسية برفقة دي مارتيل، وبدأت الشخصيات ذات الصلات بالشرق العربي، والشخصيات العربية المقيمة في باريس بالتدفق على الفندق للترحيب بالوفد السوري.

ثم قامت الجهات الفرنسية التي كانت متعاطفة مع سوريا بزيارة أعضاء الوفد وتحدثوا إليهم عن النشاط الذي بذله الطلاب السوريون في فرنسا طوال الأيام الدامية، وأثنوا على إخلاصهم لقضية بلادهم، واقترحت الجهات المذكورة على أعضاء الوفد التريث في المفاوضة، لأنه من المرتقب أن يفوز مرشحو الجبهة الشعبية بالانتخابات العامة التي ستجري بعد شهر ونصف.. وكان الطلاب قد افهموا هذه النقطة لرجال الوفد وقالوا لهم: لا تسرعوا في إنجاز العمل، لأن الجبهة الشعبية ستنجح في الانتخابات، وستتألف حكومة تعطف على سورية.

وفي غضون ذلك شاهد أعضاء الوفد السوري برامج ملصقة على الجدران لمرشحين عديدين كان في جملة برامجهم الانتخابية إعطاء السوريين استقلالهم بعد المظالم التي تعرضوا لها من جانب الطغمة

الاستعمارية التي تشوه سمعة فرنسا في الخارج، وكان ذلك بفضل النشاط الذي بذله الطلاب السوريون.

في غمرة تلك الأحداث، وقبل أن يدعو دي مارتيل زعماء البلاد إلى إرسال وفد إلى باريس للمفاوضة، وجهت حكومة المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود الدعوة إلى وفد صحافي مؤلف من معروف الأرناؤوط صاحب جريدة «فتى العرب» ونجيب الريّس صاحب «القبس» وتيسير ظبيان صاحب «الجزيرة» ونصوح بابيل صاحب «الأيام» ووالدته لتأدية فريضة الحج، فاستجبنا للدعوة الكريمة في الأسبوع الأول من شهر آذار/ مارس ١٩٣٦ فسافرنا من دمشق إلى بيروت، ومنها سافرنا بحراً على ظهر الباخرة «بيروت» فبلغنا جدة بعد ثلاثة أيام.

وقفت الباخرة بعيداً من رصيف اليابسة حيث لم يكن هناك مرفأ، وانطلقت عشرات الزوارق الصغيرة نحو الباخرة لتقل الحجاج إلى الرصيف، وأخذنا مع ركاب الباخرة بالهبوط إلى الزوارق على سلم ضيق من الحبال، وخشينا أن تزل القدم بأحدنا فيسقط في البحر، لهذا اتخذت الاحتياطات الوقائية اللازمة من قبل المشرفين على استقبالنا. إلى أن بلغنا الزوارق التي أوصلتنا إلى الرصيف حيث كان في استقبالنا حاكم جدة المرحوم الشيخ عبد الرواف وعدد من الموظفين الذين يعملون بمعيته.

لم نر في جدة ما يلفت النظر، فهي بلدة صغيرة كان البارز الملحوظ من أبنيتها مبنى السفارة البريطانية ومبنى السفارة الفرنسية والمبنى الذي يسكنه حاكم جدة.

بعد أن مكثنا في جدة يومين وليلتين توجهنا إلى مكة المكرمة، وكانت الطريق بينهما رملية حارة، تضطر سائق السيارة للسير بأقصى ما يمكن من السرعة خشية أن تغوص عجلات السيارة، كلها أو بعضها في الرمال، أو أن يطرأ على السيارة أي عطل يعرضها للتوقف، فيكلف ذلك السائق والركاب عناءً كبيراً يبلغ أحياناً حد الخطر على حياتهم.

على طول الطريق من جدة إلى مكة لم تقع العين على نبتة خضراء، ولا على عين ماء، ولما بلغنا مكة نزلنا في فندق مصر الذي جعلته الحكومة مقراً وسكناً لضيوفها طوال أيام الحج. وقد أدينا مناسك الحج. على أكمل وجه لله الحمد. وخلال وجودنا في مكة أصيب كل واحد منا بوجع يختلف عن وجع الآخرين، فالأستاذ الريّس أصيب بنوع من السعال الديكي، والأستاذ الأرناؤوط أصيب بانتفاخ في ساقه الواحدة، والأستاذ ظبيان أصيب بنزيف من أنفه، أما أنا فقد أصبت بنزيف مماثل، ونقلنا إلى مديرية الصحة العامة في مكة حيث أجريت لنا الإسعافات اللازمة، وقد أشرف على مداواتنا الدكتور محمود حمودة المدير العام لدوائر الصحة، وكان رحمه الله من أفضل الناس سلوكاً وكفاءة وأخلاقاً.. وقال لنا مازحاً: إن ما أصابكم هو سلام مكة.. فهي تسلّم على كل قادم إليها لأول مرة».

وقد كثرت الإصابات في صفوف الحجاج بسبب الحر وقلة الماء، وصار بعضهم يطوف في خيام الحجاج بغية الحصول على فنجان قهوة من الماء في محاولة لإنقاذ حياة أحد المصابين بالحمى، وكانت خيمتنا في عرفة ـ والدتي وأنا ـ محاذية لخيمة الزعيم العراقي مولود باشا مخلص وزوجته، وكنا نتبادل الماء القليل حيناً والفاكهة أحياناً.

كانت جماهير الحجاج في عرفة عندما وردت أنباء من سورية تعلن استجابة فرنسا لمطالب الزعماء

السوريين، فقد طلبت منهم إرسال وفد إلى باريس لإجراء مفاوضة مع حكومتها حول عقد معاهدة تحل محل الانتداب.

لقد أحدثت هذه الأنباء موجة عارمة من الفرح والسرور بين صفوف الحجاج، لا سيما الحجاج السوريون منهم، ورحنا نتسقط الأخبار ساعة فساعة، وكان يوافينا بأكثرها فؤاد بك حمزة وزير الخارجية المكلف برعايتنا والسهر على راحتنا، وبتنا شديدي الرغبة في العودة إلى سورية لنساهم في العمل الوطني الذي يواجه مرحلة جديدة.

فور عودتنا من عرفات إلى منى سعدنا بلقاء المغفور له الملك عبد العزيز، وكان معنا في تلك المقابلة فؤاد حمزة، وقد استهل الملك عبد العزيز الحديث بالترحيب بنا، فأعربنا لجلالته عن بالغ امتناننا، وجزيل شكرنا على دعوتنا إلى تأدية فريضة الحج أولاً.. وبالتالي على ما لقيناه من حفاوة في رحاب جلالته.

استغرق حديث جلالته نحواً من خمس وأربعين دقيقة تناول فيه شؤون المسلمين بصورة عامة، ودعوتهم إلى العمل في حدود ما ورد في كتاب الله، وأن لا سبيل إلى النجاح وتحقيق الآمال إلاّ بالرجوع إلى الله جلت قدرته. وأشار جلالته إلى الأنباء الأخيرة الواردة من سورية، وهي تبشر بتحقيق ما جاهد ويجاهد السوريون من أجله، وهو الوصول إلى الاستقلال. وأضاف جلالته: إن القتال كتب على المسلمين لتحرير بلادهم من الغاصبين والمحتلين، وهذا لا يتحقق إلاّ باتفاق المسلمين، وتوحيد كلمتهم، ورص صفوفهم، ودعا جلالته أرباب الأقلام إلى تحمل مسؤولياتهم في توعية الجماهير، وممارسة التوجيه الإسلامي في كل ما يكتبون وينشرون».

وكان جلالته في حديثه الممتع يتدفق كالسيل، ونحن نصغي إليه بلهفة وارتياح، فيزداد إعجابنا بشخصيته الفذة، وعبقريته الملهمة، وإيمانه العظيم.

ولما توقف عن الكلام استأذناه بالانصراف، وكررنا له شكرنا، وقد غادرنا المكان ونحن نردد في ما بيننا: إن الله سبحانه وتعالى منح جلالته من المواهب والمزايا والألمعية وبعد النظر، والشجاعة والحكمة ما لم يمنحه للكثيرين من الحكام والقادة والزعماء المثقفين.

رحم الله عبد العزيز، فقد بنى ملكاً عظيماً أضحى في عهده، وبعد مضي نيف وثلاثين عاماً على وفاته، قبلة أنظار العالم، ومناط آمال العرب والمسلمين.

كان مقرراً زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز، فاستقبلنا في أحد قصور مكة المكرمة حيث كان يجلس لتصريف أمور الناس. وفي تلك الفترة كان الصراع بين سورية وفرنسا قد بلغ ذروته، وقد احتل الحديث عنه مع سموه المقام الأول، وعندما أوشكت المقابلة على نهايتها قال أحدنا مخاطباً سموه: «نسأل الله يا صاحب السمو أن تظفر سورية قريباً باستقلالها، وتنعم بحريتها، لتنادي بسموكم أميراً حاكماً عليها في نطاق الوحدة العربية المنشودة».

فأجاب الأمير فيصل بهدوء واتزان: «أمنيتنا الغالية أن تنال سورية استقلالها، وستناله لا محالة بإذن الله. أما موضوع الحكم والحاكم فهذا ما ستقرره إرادة الشعب السوري وحدها، فهي التي تقرر شكل الحكم، وهي التي تختار حكامها».

وقعت كلمات سموه في نفس كل واحد منا موقع الإعجاب والتقدير، وأعطتنا صورة رائعة عن ترفع الأمير الشاب عن شهوة المنصب، وزهده بمغريات الحكم، واضعاً استقلال سورية وسيادتها واحترام إرادة

شعبها فوق كل اعتبار، علماً بأن من هو في مثل سنه المبكرة، أكثر ما يستهويه ويفتنه هو الجاه والسلطان.

قبل أن نغادر مكة إلى جدة في طريق عودتنا إلى بلادنا تلقينا بواسطة السفارة المصرية دعوة من علي ماهر رئيس الوزارة المصرية إلى زيارة مصر لمشاركتها في الاحتفال بافتتاح أول وأكبر معرض زراعي في تاريخ مصر، وبعد أن بحثنا موضوع هذه الدعوة وهل نستجيب لها أم نعتذر عنها، قررنا الاستجابة، فأبحرنا على ظهر الباخرة زمزم، وكانت غاصة بالحجاج المصريين العائدين إلى بلادهم، وكان هؤلاء حجاجاً وحاجات يرتلون المدائح والأناشيد النبوية بأصوات جميلة خيم معها على كل من في الباخرة جو من الخشوع والتأثر، ولما بلغنا محجر الطور قضينا فيه مع جميع الحجاج ثلاثة أيام تطبيقاً وتنفيذاً للتدابير الصحية المتخذة من قبل السلطات المسؤولة.

خلال وجودنا في محجر الطور قامت صداقات جديدة بيننا وبين عدد من الحجاج المصريين، وكان في الباخرة عدا أعضاء الوفد الصحافي، الوجيه الوطني المعروف المرحوم محمد نجيب باقي من حلب الشهباء.

بعد أن استكملت التدابير الصحية في محجر الطور غادرناه إلى السويس ومنها إلى القاهرة بواسطة القطار السريع.

عند وصولنا إلى محطة القاهرة وجدنا عدداً كبيراً من اخواننا السوريين جاؤوا لاستقبالنا يتقدمهم الزعيم الدكتور عبد الرحمن شهبندر، وكان منهم الأستاذ أسعد داغر، والسادة آل الحلبوني، والسادة آل عبد ربه وآخرون غيرهم لم تحضرني الذاكرة أسماءهم. وكانت المرة الأولى التي أتعرف شخصياً إلى الدكتور شهبندر، وقد عرفني من خلال جريدتي «الأيام» التي كان يطالعها باستمرار، أما بقية إخواني أعضاء الوفد فقد كانوا يعرفونه من قبل.

وتوجهنا إلى فندق «كونتيننتال» وكان من أكبر فنادق الدرجة الأولى في ذلك الحين. وتوافد للسلام علينا الكثيرون من السوريين وغيرهم، وكان الحديث عن موقف فرنسا من المطالب السورية وسفر الوفد السوري إلى باريس يشغل بال الجميع ويحتل المقام الأول من اهتمامهم. وقد أحاطتنا حكومة علي ماهر برعايتها وعنايتها، كما أحاطنا كبار السوريين بحفاوتهم وتكريمهم.. واشتركنا في الاحتفال بافتتاح المعرض الزراعي، واستمعنا إلى الخطب التي ألقيت، وقد تجاوزت الحد الزراعي إلى السياسة العربية والدعوة إلى التضامن العربي الذي فتحت له مصر صفحة جديدة في تاريخ سياستها الحديث.

قضينا في مصر بضعة عشر يوماً التقينا خلالها عدداً كبيراً من السياسيين السوريين منهم المبعد ومنهم الطليق، وكان الجميع يتطلعون إلى أخبار الوفد في باريس ويعربون عن تشكيكهم في نيات فرنسا، وأنها لن تسلم بعقد معاهدة مع سورية كمعاهدة العراق نصاً وروحاً.

وكنا جميعاً متفقين على أن يقف الشعب السوري في داخل سورية وخارجها موقف المعارض لكل معاهدة لا تحقق المطالب والأماني السورية المعروفة. وكانت الصحف المصرية تعنى عناية ملحوظة بأخبار المعاهدة، وما بلغته المفاوضات بشأنها من تقدم أو تأخر أو تمرجح.

ثم ودعنا إخواننا السوريين في مصر، وعدنا إلى دمشق ودخلناها تحت أقواس النصر والزينات، وفي جو زاخر بمظاهر الفرح والابتهاج نتيجة لما آل إليه نضال الشعب في الإضراب الستيني.

عدنا إلى ممارسة نشاطنا الصحافي والسياسي، ورحنا نراقب سير المفاوضات في باريس، وكان الطالب المرحوم حسن عبد العال الذي اعتمدته جريدة «الأيام» مراسلاً لها في العاصمة الفرنسية يوافينا بأخبار الوفد والعقبات التي تضعها الفئات الاستعمارية في طريق المفاوضات، وقد لعب الطلاب السوريون في باريس دوراً مهماً في مؤزارة وتوعية الوفد السوري، وبهذه المناسبة نذكر أن صحافياً فرنسياً اسمه «مارسيل هومه» كان يتردد على الطلاب السوريين والعرب، وكان هدفه الأسمى في الحياة أن يزور مكة المكرمة ويكتب تحقيقاً صحفياً مصوراً عن الحج، فجاء يلتمس منهم المساعدة لأجل الحصول على سمة دخول من المملكة العربية السعودية. فلم يرفضوا طلبه، بل أفهموه أن ذلك ممكن إنما يحتاج إلى وقت، وراحوا يستغلونه لمصلحة الوفد السوري المفاوض، فكان أول ما فعله أنه وضع كتاباً سماه: «سورية أرض غاضبة».

وفي تلك الأثناء تهرب المفوض السامي دي مارتيل، وترك الوفد وتوجه إلى فيشي بقصد الاستشفاء، فجاء الطلاب السوريون بالصحافي الفرنسي المذكور وطلبوا منه أن يلحق بدي مارتيل إلى فيشي ويجري معه حديثاً لمجلة استعمارية، ويسأله عن رأيه في المفاوضات وكيف تنتهي.

استجاب للطلب وأسرع إلى فيشي، وهناك قدم نفسه إلى دي مارتيل ككاتب في جريدة الحوليات الاستعمارية «ليزيمول كولونيال»، ومن عادة الصحافيين الغربيين أنهم ينقلون معهم آلة كاتبة، فيطرح السؤال ويكتبه على نسختين، ويتلقى الجواب، فيكتبه كذلك، ثم يوقع كل واحد من السائل والمجيب على نسخة الآخر، حتى لا يكون هناك تحريف، وهكذا فعل، فوجه الأسئلة إليه، وكانت أجوبة دي مارتيل عنها تدل على منتهى الصفاقة خلاصتها أنه جاء إلى باريس مع وفد يمثل بعض وجهاء البلاد ليطلعهم على عظمة فرنسا وحضارتها العمرانية، وسيعود بهم إلى بيروت حيث تجري المفاوضات مع زعماء البلاد الحقيقيين، وهم رجال الدين من المسلمين والمسيحيين.. أما هؤلاء الذين جاء بهم، فهم عناصر لا تمثل إلاّ نفسها، وغير ذلك من الأقوال التي تنم عما في نفسه من نيات سيئة.

وعاد الصحافي مارسيل من فيشي حاملاً نص الحديث وعليه توقيع دي مارتيل، فسلمه للطلاب السوريين الذين أسرعوا إلى فندق «الكونتيننتال» حيث يحل الوفد السوري، وأطلعوه على نص التصريح المذيل بتوقيع دي مارتيل، فاغتاظ أعضاء الوفد كثيراً، وقرروا مواجهته بهذه الألاعيب فوراً، وطلب سعدالله الجابري عضو الوفد من الطالب الصحفي السيد حسن عبد العال مراسل «الأيام» أخذ صورة عن التصريح وإرسالها إلى جريدتي «الأيام» في دمشق و«الأحرار» في بيروت، وقصد الجابري من ذلك إثارة الناس في سورية بغية أن يقوموا بعمل جديد يدعم موقف الوفد في باريس.

وفي المساء كان أعضاء الوفد السوري مدعوين من وزير الخارجية إلى الأوبرا وبمعيتهم الكونت دي مارتيل، وراحوا يحاورونه ويسألونه:

متى ستأخذنا إلى بيروت؟

ومتى ستجري المفاوضات مع الزعماء الحقيقيين للبلاد الذين هم من رجال الدين؟

ومن... ومتى..؟

فاستغرب دي مارتيل هذه الأسئلة، وحاول الظهور بمظهر البريء. وحينئذ أخرج سعدالله الجابري التصريح من جيبه وقدمه إليه، وعليه توقيعه، فاصفر وجه دي مارتيل وارتبك، وبهت الذي كفر، ووقف

مذهولاً لا يدري ما يقول. وراح يعتذر عن ذلك بقوله:إن هذا التصريح أعطاه لجريدة ذات طابع استعماري، وإن ما ورد فيه يتفق مع نهجها. ولم يفده هذا التعليق السخيف لا سيما بعد أن نشر الطلاب التصريح المذكور في مجلة «فاندريدي»، وقد ذيلته المجلة بتعليق هجومي على دي مارتيل كانت كل جملة منه شظية من نار.

في غضون ذلك انتهت الانتخابات في فرنسا بفوز ساحق للجبهة الشعبية، وعهد إلى ليون بلوم زعيم الأكثرية بتأليف الوزارة، فتألفت من الأحزاب الثلاثة المتحالفة مع الجبهة الشعبية، أي من الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي، والحزب الشيوعي، وبدأت المفاوضات بين الوزارة الجديدة والوفد السوري تأخذ طابعها الجدي.

وفي تلك الأثناء فوجئ الوفد السوري بوصول المطران مبارك الماروني إلى باريس، وبدأ اتصالات مع الجهات الفرنسية، علماً بأن أجهزة الوزارات ظلت مليئة بالعناصر اليمينية المتطرفة التي رحبت بالمطران وبدأت تستمع إليه، وهو لا يحمل سوى مطلب واحد: التشدد بالمحافظة على حقوق الأقليات. وبحكم الاتصالات التي هيأتها له الأجهزة المذكورة المعاكسة لمطالب الوفد تمكن من خلق جو مضطرب تعثرت معه المفاوضات، فعلى الرغم من أن الوزارة يسارية، وأن أكثرية أعضاء مجلس النواب تقف إلى جانب الوفد السوري، فإن الأجهزة التي تعتمد عليها الوزارة لا يمكن أن تكون مخلصة لسورية، ولا تنصاع إلى ما يطلب منها، ولذلك وجد المطران مبارك استجابة للدعوة الحساسة التي أطلقها بضرورة التحفظ والتشدد في حماية الأقليات المسيحية.

واجتمع ممثلو الطلاب السوريين والعرب بأعضاء الوفد السوري، وبحثوا معهم موضوع المطران مبارك وإيجاد طريقة للتخلص من نشاطه وضغوطه، واقترح الطلاب تأليف لجنة من السوريين والفرنسيين المتعاطفين مع المطالب السورية لمقاومة مساعي المطران، فتألفت اللجنة وكان من بين أعضائها البروفسور كوهين أستاذ اللغة الحبشية في السوربون، وهو يهودي، لكنه لا يؤيد الصهيونية وله مواقف مشهودة في التنديد بها وحملاته العديدة عليها، ولما سئل عن رأيه قال: أعتقد أن كل محاولة للتخلص من نشاط المطران مبارك عقيمة.. إذ صار لدى المطران مبارك سلاح قوي، فقد نقل إليه صهره المسيو سبيناس السكرتير العام لرئاسة مجلس الوزراء أن رئيس الوزارة ووزير الخارجية تلقيا مئات البرقيات من مطرانيات المسيحيين في العراق ومصر ولبنان كلها بنص واحد تقريباً تقول: «...اليوم منعوا المسيحيين في حلب من شرب الخمور.. غداً يمنعونهم من دق أجراس الكنائس، نسترحم التشدد في حماية الأقليات في مفاوضتكم مع الجانب السوري..».

خلال تلك الفترة بالذات تلقى بعض الطلاب السوريين أعداداً من جريدتين حلبيتين مليئتين بوصف حركة جديدة يتزعمها اثنان من المشايخ ـ نكفّ عن ذكر اسميهما ـ وقد أطلقا على حركتهما اسم: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وإن الشبان المنتمين إلى هذه الحركة يقاومون المسكرات، وقد حطموا الخمارات وأغلقوا البارات والكباريهات، وكل من يشاهدونه يتعاطى الخمور يقيمون عليه الحد الشرعي. ولما كان أصحاب هذه الأماكن كلهم من المسيحيين فقد استغلها ضباط الاستخبارات وفعلوا فعلتهم في إثارة حفيظة المسيحيين، وكان ما كان من إرسال البرقيات إلى باريس.

حمل الطلاب السوريون الصحيفتين الحلبيتين، وذهبوا إلى فندق «الكونتيننتال»، وقابلوا سعدالله الجابري،

ورووا له ما حدث في اللجنة السورية ـ الفرنسية وما قاله البروفسور كوهين، وأطلعوه على الصحيفتين الحلبيتين، فلما قرأهما كاد يختنق من الغضب والغيظ، وطلب قلماً وورقة وحرر رسالة إلى جميل إبراهيم باشا من قادة الكتلة الوطنية في حلب، وقال في رسالته: «بصفتي رئيس «الكتلة الوطنية» في حلب أكلفك قطع لسان كل من يقول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. إن ما فعله (فلان وفلان) كانت له ردود فعل سيئة على المفاوضات، ويجب أن تعلموا جميعاً أننا لم نحصل بعد على استقلالنا حتى تفعلوا هذه الأفاعيل.. ولو نلنا استقلالنا فلم نسمح بشيء من هذا القبيل».

وختم الجابري الرسالة، وطلب من أحد الطلاب الحلبيين وضعها في البريد الجوي، ففعل.

والذي حدث بعد ذلك أن جميل إبراهيم باشا عندما تلقى الرسالة أخذ معه فريقاً من الشباب الوطني وصار يطارد أنصار (الشيخين الفلانين)، ويكافح القائلين بهذه الفتنة كفاحاً جعلهم يتوارون عن الأنظار، فما كان من (أحد الشيخين) ألاّ أن صعد منبر الجامع الأموي واتهم السيد جميل إبراهيم باشا بأنه قبض مئتي ليرة عثمانية ذهباً من أصحاب الخمارات ليقضي على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم اتهمه في دينه ومروءته. وكان بعد ذلك أن تألفت محكمة في «الكتلة الوطنية»، وحاكمت أحد الشيخين الذي خطب في المسجد، وقررت فصله من «الكتلة الوطنية»، وطرد من حلب، فذهب إلى دمشق ليبث فيها سمومه. أما الشيخ الآخر، فكان على جانب من الدهاء بحيث تنصل من مسؤولية ما حدث.

وفي مساء اليوم نفسه اجتمعت اللجنة السورية ـ الفرنسية، فأدلى إليها أحد الطلاب السوريين بالمعلومات وبما فعله الجابري، فاستحسنه الجميع، وطلب الأعضاء الفرنسيون في اللجنة أن تقوم اللجنة بزيارة خاصة للمطران مبارك على أن تحمل له «غصن زيتون» وتوافي بعد ذلك الوفد السوري بما يكون موقفه. وقد روى أحد أعضاء اللجنة وقائع ما جرى:

في اليوم التالي اتصل أحد أعضاء اللجنة بالكنيسة المارونية في شارع أولم في باريس، وطلب المطران مبارك وقدم إليه التحية والترحيب، وطلب موعداً ليتشرف أعضاء الجمعية السورية بالمثول بين يديه، فحدد الموعد عصر ذلك اليوم. وفي الموعد المحدد توجه إلى الكنيسة المارونية كل من حسن عبد العال ومحمد طلس الذي جاء من تولوز ليساهم في العمل مع إخوانه الطلاب السوريين ونسيم واخوه نديم المجدلاني، وأوجين وريمون جانجي، فلما استقبلهم حاول أن يدهشهم بفراسته، فقال لنسيم المجدلاني: «أنت حلبي»، فقال له: «لا.. يا سيدي بيروتي..».

وقال لمحمد طلس: «أنت بيروتي»

فقال: «لا سيدنا.. حلبي..».

ولما فشل في فراسته انتقل إلى الحديث عن المفاوضات، وكان كثير الكلام.. يتكلم... ويتكلم.. ولا يتعب.. وقد زلق لسانه فروى لهم أنه اجتمع يوم أمس بالزعيم رياض الصلح واتفق معه على أن يتنازل لبنان لسورية عن صيدا وصور وجبل عامل وبعلبك مقابل أن تعترف سورية بضم البقاع وطرابلس نهائياً إلى لبنان.. وقال: «إن هذه القسمة معقولة.. وإلاّ ماذا يريد السوريون؟ هل يتركون لنا الصخور؟ وهل نعيش من صخور الجبال؟».

ويبدو أنه شعر بتورطه فتوقف عن الكلام.. إلى أن قال: «هل بينكم أحد من الصحافيين؟» قالوا: «لا يا

سيدي، كلنا طلاب وليست لنا علاقة بالصحافة». فقال: «صار.. وحدثتكم بحديث يجب أن يظل مكتوماً، فاحلفوا لي بشرفكم أن ما قلته لكم لن يصل إلى صحيفة» فحلفوا قائلين: «بشرفنا يا سيدنا.. كن مطمئناً». وبعد أن تزودوا بهذه المعلومات ودعوه وخرجوا وهم يكادون يطيرون فرحاً.. وإلى أقرب مقهى دخلوا وجلسوا..فكتب نسيم مجدلاني رسالته إلى جريدة «الأوريان» في بيروت، وكان متطوعاً لمراسلتها وكتب حسن عبد العال رسالة إلى جريدة «الأحرار»، ذكرنا فيهما أن المطران مبارك صرح لنا بذلك في الكنيسة المارونية في شارع أولم. ووضعنا الرسالتين في البريد الجوي. وبعد أسبوع رنّ الهاتف في غرفة عبد العال، وإذا المطران مبارك يتحدث إليه بانفعال شديد ويخاطب عبد العال فيقول له: «أنتم بلا شرف.. لو كان عندكم شرف لما نقلتم حديثي إلى الصحافيين». فردّ عليه عبد العال بأعصاب هادئة وقال له: «عندما جلسنا أمام سيادتك كنا بلا شرف.. لأن شرفنا رهناه لخدمة وطننا»، وأغلق الهاتف.

والذي حدث أن «الأوريان» نشرت «مانشيت» بالحرف الكبير: «المونسينيور مبارك يتخلى عن نصف لبنان إلى سورية». ونشرت الرسالة لمراسلها الخاص في باريس، وفعلت «الأحرار» كذلك فنشرت النص الكامل لتصريحاته. وتأكدت البطريركية من رواية الخبر في جريدتين كبيرتين، فأبرق البطريرك عريضة إلى الخارجية الفرنسية يقول: «المطران مبارك لا يمثل إلاّ نفسه» كما أبرق في الوقت نفسه إلى مبارك طالباً عودته في أسرع ما يمكن.

ولم تبق هيئة سياسية في لبنان من أصحاب الحساسية اللبنانية إلاّ أبرقت إلى المراجع العليا في باريس معلنة أن مبارك ليس مفوضاً من أحد، وأنه لا يمثل إلا نفسه.

وعاد مبارك إلى بيروت وواجه النقمة الشديدة عليه في جميع الأوساط المارونية، فلاذ بالعزلة إلى أن توفاه الله.

سبق لي القول إن جريدة «الأيام» اعتمدت مراسلاً لها هو حسن عبد العال أحد الطلاب السوريين النشيطين في فرنسا. وقد أمضى النصف الأول من عشر الثلاثينيات في دراسته في العاصمة الفرنسية كان خلالها يوافي «الأيام» برسائله، وبعد عودته من فرنسا ذكر لنا أشياء كثيرة عن العناصر العميلة التي تعمل ضد سورية لمصلحة فرنسا نذكر منها ما سمعناه منه الحادثة الآتية:

قال: «خلال الفترة التي قضاها الوفد السوري المفاوض في باريس كنا نجلس في أوقات الفراغ مع دولة الأستاذ العلامة فارس الخوري عضو الوفد، نقطف من معلوماته الغزيرة القيمة، فقد كان كالموسوعة إحاطة وشمولاً. وفي أحد الأيام حمل إليه الخادم بطاقة على صينية فضية فقرأها بصوت عال: «الدكتور جوج سمنة»، والتفت إلى الخادم وقال له: «ليتفضل».

فلما سمعنا هذا الاسم دبّ بريق غريب في أعيننا نحن الطلاب، فقد بحثنا عنه طويلاً لنلقنه درساً يؤدبه، فقد كان الرجل في خدمة الانتداب، ويصدر مجلة شهرية باللغة الفرنسية اسمها «مراسلات الشرق» توزعها وزارة الخارجية على مفوضياتها وسفاراتها وقنصلياتها وبعثاتها في الخارج وفيها من السموم ما يكفي أحدها لتسميم بلد كامل. وتبادلنا النظرات، وهززنا برؤوسنا.. ونظر بعضنا إلى بعض وكأننا نقول: «وأخيراً وقع». الثعلب في الفخ.

فلما قدم.. نهض فارس وتقدم بضع خطوات، واستقبله استقبالاً حسناً، أما نحن فلم نعطه التفاتاً، وأجلسه الخوري إلى جانبه، وبدأ يلاطفه ويؤانسه حتى سحره وبهره. وطلب منه أن ينشر في العدد المقبل

من مجلته النص الكامل للمعاهدة العراقية ـ البريطانية الأخيرة، ويطلب أن تكون المعاهدة السورية ـ الفرنسية التي تجري المفاوضات حولها نسخة طبق الأصل عنها، فوعده الرجل. وبعد أن تبادلا الأحاديث لفترة طويلة، قام الدكتور سمنة مستأذناً بالانصراف، فقال له الخوري: «إنني سأرافقك.. أريد أن أمشي قليلاً» فقلنا له: «دعنا نقوم نحن بهذا الواجب يا أستاذ.. وأنت ابق مرتاحاً هنا»، فابتسم الخوري ابتسامة ذات معنى، وقال: «لا بد من أن أتمشى مع الدكتور»، وخرج معه من الباب، وسرنا وراءهما.. على أمل أن يتركه الأستاذ، ونتولى نحن نفث أحقادنا فيه، ولكن الأستاذ الخوري ظل ممسكاً بيده حتى آخر شارع الشانزيليزه. وهناك ودعه بعد أن استدعى الدكتور سيارة تاكسي، وامتطاها وغاب عن الأنظار، وقفل الأستاذ فوجدنا وراءه، فقال: «الحمد لله الذي مكنني من حمايته منكم. إنكم شباب ولا تقدرون المسؤولية. لقد لمحت البريق الذي التمع في أعينكم لدى سماعكم باسمه. ولو تركتكم تفعلون فعلتكم لزدنا في عداوته لنا. أما الآن فقد أقنعته بنشر المعاهدة العراقية، وسيفعل.. ونشر المعاهدة في مجلته له اعتبار في الدوائر الفرنسية يقوي جانبنا». وبالفعل فقد نشر الدكتور سمنة نص المعاهدة مع تعليق يفيض بالعطف على الشعب السوري، وحقه في معاهدة ذات شروط أحسن بالنظر لتقدم الشعب السوري وتطوره ومكانته بين شعوب الشرق.

على الرغم من الضباب الطائفي الذي خيم على جو المفاوضات، بقيت الأمور تتأرجح بين تعثر وانطلاق، وشد وجذب، وجزر ومد، حتى توصل الطرفان السوري والفرنسي إلى اتفاق على جميع الجزئيات، وجرى الاحتفال في قاعة الساعة في وزارة الخارجية الفرنسية بتوقيع المعاهدة، وبتوقيعها انتهت مرحلة الصراع بين الكتلة الوطنية والجانب الفرنسي. وفي ٢٧ أيلول/ سبتمبر وصل الوفد السوري إلى حلب، فجرى له استقبال عظيم، وكان في مقدمة المستقبلين المفوض السامي دي مارتيل الذي سبق الوفد إلى البلاد ليكون في شرف استقباله، والذي أصبح بعد توقيع المعاهدة يحمل لقب سفير فرنسا.

وفي إحدى الحفلات الكبيرة التي أقيمت في حلب خطب فارس الخوري ومما قاله: «إن هذه المعاهدة معجزة القرن العشرين».

وحاول بعض المشككين تفسير هذا الوصف تفسيراً تهكمياً، في حين أن فارس الخوري قد أجاد في وصف المصاعب والعقبات التي واجهتها مفاوضات المعاهدة، وقد ساعدت السماء في تمهيد الطريق إلى عقدها في نجاح الجبهة الشعبية الفرنسية في الانتخابات وسيطرتها على الأوضاع، ولولا ذلك لما زاد الفرنسيون حرفاً واحداً على المعاهدة التي حاول دي مارتيل فرضها على حكومة حقي العظم ـ الشعباني.

مرحلة ما بعد المعاهدة

بعد أن اجتاز الوفد السوري مرحلتي المفاوضات وعاد إلى سورية جرت الانتخابات وأعيد العمل بدستور ١٩٢٨ وتألفت حكومة وطنية بعد انتخاب الرئيس هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية. وتألفت الوزارة برئاسة السيد جميل مردم بك، وتولى سعدالله الجابري وزارتي الداخلية والخارجية، وشكري القوتلي وزارتي الدفاع والمالية، والدكتور عبد الرحمن الكيالي وزارتي العدلية والمعارف.. وللمرة الأولى بعد زوال عهد فيصل الأول تُشكل في سورية وزارتان للخارجية والدفاع.

في أعقاب ذلك انتهجت «الكتلة الوطنية» نهجاً اجتماعياً خاصاً فقد تألفت فرقة «القمصان الحديدية» أو

«الحرس الحديدي»، وصارت التحية برفع اليد إلى الأعلى على الطريقة النازية والفاشستية. وقد أثار هذا النهج غضب السلطات المسؤولة في فرنسا، وقد روى لي في حينه حسن عبد العال مراسل «الأيام» في باريس أنه بعد مضي شهرين على عودة الوفد السوري من باريس إلى سورية (استدعانا) «جان لونغيه» إلى مكتبه فذهبنا أنا وبعض الطلاب لنجد هناك أعضاء لجنة فرنسا ـ سورية مجتمعين. وبعد تبادل التحيات، أخرج لونغيه مجموعة من الصور ووضعها أمامنا وهي تصور رئيس الوفد وأعضاءه يستعرضون «القمصان الحديدية» وهم يرفعون أيديهم إلى أعلى على الطريقة النازية.. وصور أخرى عن التحية واستعراضات «القمصان الحديدية». وبعد أن أطلعنا على هذه الصور قال: «أليسوا هؤلاء السادة هم الذين عقدوا المعاهدة هنا في باريس؟». قلنا: «نعم..».

قال: «لقد غشيتمونا.. أيها السادة.. إننا عندما وضعنا كل ثقلنا بالعمل من أجل عقد المعاهدة اعتقدنا أن هؤلاء السادة ديموقراطيون، وكنتم أنتم دائماً ترددون على مسامعنا أنهم صفوة البلاد، وأنهم وطنيون صادقون، ولم نبدأ العمل معهم إلاّ بعد أن عقدنا معهم معاهدة بين الشعبين الفرنسي والسوري. وقد وقع هاشم الأتاسي هذه المعاهدة نيابة عن الشعب السوري على أن يتعهد هذا الشعب بأن يكون شعباً ديموقراطياً.. غير أن الذي حدث، هو أن جماعتكم كانوا «ممثلين»... إنهم نازيون وفاشستيون، والدليل على ذلك.. القمصان الحديدية، والتحية الرومانية. ما الذي يربطكم بالرومان حتى تقلدوهم في تحيتهم؟ إذا كنتم في حاجة إلى تحية، فلديكم تحية جميلة ذات مغزى كبير، فأيّ تحية أجمل من وضع اليد اليمنى على القلب؟ هل هناك أجمل من هذا الرمز الذي يمكن ترجمته: إنني مستعد أن أقدم لك قلبي؟

أيها السادة: لقد غشيتمونا وجعلتمونا نعمل من أجل إنشاء دولة فاشستية، ولهذا لن تروا لنا وجهاً بعد اليوم. ولن يمكنكم أن تتكلموا علينا في تصديق المعاهدة».

وأضاف مراسلنا حسن عبد العال: «مما لا بد من الاشارة إليه في هذا الصدد هو أن الحساسية الفرنسية في ذلك الوقت قد بلغت أوجها، فكلا الجبهتين اليمين واليسار كانتا في وضع الخائف من النظام النازي، ففي ذلك الوقت كان هتلر يملأ الدنيا جعجعة وتهديداً، وكان موسوليني يغزو الحبشة، واليسار الفرنسي يندد بهذا الغزو، ويحمل على الفاشستية حملات نارية».

بعد أن كشف لونغيه في حديثه هذا مع الطلاب السوريين والعرب عن وجه فرنسا الغاضبة وموقفها الجديد من المعاهدة بعد توقيعها، نشطت الأجهزة الاستعمارية في العمل ضد الحكم الوطني سراً وعلناً، فأثارت في حلب فتنة «الشارة البيضاء»،وهي جمعية لها طابعها الكاثوليكي وذات طابع عسكري ولها فرع في محافظة الجزيرة، وقد أسسها رجل عرف بخدماته للفرنسيين وولائه لهم اسمه عبود قنباز. ففي يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦ بدأت الفتنة في سوق الأحد، وهو سوق أسبوعي يقام في ساحة متوسطة بين الأحياء المسيحية والإسلامية كل يوم أحد على غرار سوق الجمعة الذي كان يقام تحت قلعة حلب. والذي حدث أن أحد المسيحيين اعتدى على امرأة مسلمة تبيع البرغل، وقد شتمها وضربها، وقيل إن شتيمته لها استغلت على أنها موجهة لدينها. وكان هذا الاستغلال الشرارة التي فجرت برميل البارود. وكادت تقع فتنة دينية كبيرة، فأعضاء «الشارة البيضاء» قاموا باستعمال الأسلحة المهداة إليهم من دوائر الاستخبارات الفرنسية، ولولا أن أسرع العقلاء إلى إطفاء هذه الفتنة لحدث ما لا تحمد عقباه.

ثم قامت فتنة الجزيرة، فقد سمح الفرنسيون بقرار من المفوض السامي الفرنسي بدخول الآشوريين

المطرودين من العراق إلى أراضي الجزيرة ليسكنوا فيها، ويبدو أن الفرنسيين لم يضعوا الآشوريين في الجزيرة إلاّ لمثل هذا اليوم، فقد أقام المطران حبي، وهو آشوري، يتزعم حركة انفصالية عن الكيان السوري المستقل. ولما أرسلت الحكومة الوطنية توفيق شامية محافظاً للجزيرة استقبله «الثوار» الآشوريون بما لا يليق ومنعوه من دخول دار الحكومة ثم خطفوه! ولما علم السيد سعدالله الجابري، وكان وزيراً للداخلية والخارجية، توجه بالسيارة إلى الجزيرة في محاولة للتفاهم مع قادة الآشوريين، لكن هؤلاء استقبلوه بشكل غير لائق، فعاد إلى دمشق.

وبدأت الأوساط الفرنسية خطة تدميرية غايتها تهديم العهد الوطني، وساعدتها الحكومة الفرنسية على إنجاح هذه الخطة، فأحالت الكونت دي مارتيل على التقاعد. وهو وإن كان في البداية عدواً للقضية الوطنية السورية، إلاّ أنه انقلب إلى صديق لها، وأصبح من المخلصين العاملين في سبيل تصديق المعاهدة.

ثم جاء غابرييل بيو مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، ولم يحمل صفة سفير، بحجة أن المعاهدة لم تصدق، وأنها ما لم تصدق في مجلس النواب الفرنسي، ثم في مجلس الشيوخ، فلن يتغير شيء في الأوضاع.

عندما قام بيو بزيارة دمشق، استقبلته الحكومة كزائر عادي، فلم تجر الاحتفالات كما كان يجري لكل مفوض سام في السابق، فكتم بيو هذا الموقف في نفسه، وذهب إلى السويداء، فجرى له استقبال حافل ساهم في إعداده المندوب السامي وضباط الاستخبارات. وفي حفلة استقباله أنزل العلم الدستوري. إيذاناً بانفصال جبل الدروز عن سورية، وكان آنذاك منضماً شكلاً إلى الحكومة الوطنية السورية.

وفي الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية تمعن في العهد الوطني تخريباً وتهديماً، كان الشعب السوري على اختلاف طبقاته يبدي اهتماماً كبيراً بموضوع المعاهدة ليقف على حقيقة ما تنطوي عليه من مزايا ونقائص.ودليلاً على ذلك أن «الأيام» أصدرت في تلك الفترة عدداً خاصاً بالمعاهدة مؤلفاً من أربعين صفحة نشرت به كلاً من المعاهدة العراقية ـ البريطانية والمعاهدة المصرية ـ الإنكليزية والمعاهدة السورية ـ الفرنسية، فكان إقبال القراء عليه كبيراً جداً اضطرت إدارة الجريدة معه إلى إعادة طبعه مرة ثانية.

وبدافع من إقبال القراء على مطالعة المعاهدات المذكورة صدر عن «الأيام» كتاب اسمه «الوثائق والمعاهدات»، وقد ضمنته بالإضافة إلى المعاهدات، الرسائل التي تبودلت بين المغفور له الحسين بن علي والسير مكماهون والتي عرفت بـ: رسائل الحسين ـ مكماهون، في أثناء الحرب العالمية الأولى وقد أشرنا إليها في الحلقات الأولى من هذه المذكرات في معرض حديثنا عن الثورة العربية، وقد طبع الكتاب المذكور ثلاث مرات بسبب نفاد نسخه كلها.

وقد نشأ عن اهتمام الأوساط السياسية والشعبية بأمر المعاهدة أن أحصى منتقدوها مجموعة من النقائص والعيوب اتخذت سلاحاً ضد الحكومة الوطنية، فراحت هذه تتخبط في ديجور من المتاعب الكثيرة دون أن تجد لنفسها منها مخرجاً، واشتد الهجوم على الحكومة في الوقت الذي ارتكبت فيه عدة أخطاء منها:

١ ـ تشكيل أول وزارة في العهد الوطني من أربعة أشخاص هم: مردم، الجابري، القوتلي، الكيالي، وكان تأليفها على هذه الصورة المختصرة مخالفاً لبروتوكولات الحكم، الذي كان من مقتضياته

توزيع الوزارات بين المحافظات فيكون لكل محافظة وزارة، وكذلك مراعاة الظاهرة الطائفية فيؤخذ وزير مسيحي على الأقل، لتتمثل الطوائف المسيحية في الحكومة. يضاف إلى ذلك أن هذا التوزيع أحدث شيئاً من الغضب لدى بقية أعضاء «الكتلة الوطنية»، فراحوا يتساءلون: ما هي الحكمة من جعل الوزارة مصغرة إلى هذا الحد.. فإذا كانت الوزارة مغنماً من المغانم فلمَ يقتصر الأمر على أربعة فقط ليحصلوا على المغانم؟

٢ ـ حدث أول تفكك في جهاز «الكتلة الوطنية» عندما استقال شكري القوتلي من وزارتي المالية والدفاع احتجاجاً على التصرف الذي بدر من جميل مردم بك الذي عقد اتفاقاً مع البنك السوري في أثناء غياب القوتلي في الحج، بينما كان القوتلي يعد العدة ليتولى هو بنفسه عقد الاتفاق بشروط أفضل وأوفق لمصلحة البلاد من الشروط التي قبل بها مردم عندما تولى وزارة المالية بالوكالة.

٣ ـ بعد استقالة القوتلي جيء بلطفي الحفار وفائز الخوري إلى الوزارة، وبذلك تم تلافي النقص من جهة التوزيع الطائفي. أما التوزيع على أساس المحافظات فقد أهمل ولم يؤخذ بعين الاعتبار في حين أنه كان من ضرورات المصلحة العليا أن يؤتى بوزير من جبل الدروز، وبوزير من منطقة العلويين لتمتين أواصر الوحدة بين سورية والمناطق التي تزعم فرنسا أنها ترفض الوحدة مع سوريا.

وقد خلق اقتصار الوزارة على هؤلاء الأشخاص أول بذرة للخلاف بين رجال الكتلة الوطنية أنفسهم.

٤ ـ فتحت الحكومة الوطنية باب التوظيف على مصراعيه فبدأوا بتعيين الأقرباء والأنصار، بدون مراعاة لمؤهلاتهم واستعدادهم للوظائف التي عهد بها إليهم، فهذه الحركة التوظيفية أثارت أطماع الشبان المثقفين فراحوا يكيدون للعهد.

٥ ـ الأزمة الاقتصادية آخذة بالتفاقم وبخاصة بعد سقوط الفرنك، وفقدان الملايين من الليرات الذهبية التي كان البنك السوري يلتقطها من الأسواق، ويطرح مكانها ليرات سورية ورقية تنفيذاً للسياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في سوريا ولبنان.

٦ ـ كان المفروض في الحكومة الوطنية أن تعلن استقالتها منذ أن بدأ الفرنسيون بوضع العصي بين العجلات، ولو فعلت ذلك لاحتفظ أعضاؤها بنفوذها هذا ككل، لكن ما حدث هو العكس، فقد أخذت هيبة الكتلة بالتقلص يوماً بعد يوم.

٧ ـ فقدان الثقة بين رئاسة الجمهورية والوزارة، فكان هاشم الأتاسي حريصاً على أداء مهمته، وعلى فرض النزاهة على الدولة كلها. وهذا ما جعله يرفض السماح لجميل مردم بك بالتوجه إلى فرنسا للمرة الثالثة، ليوقع على اتفاق جديد، ويحل المشاكل القائمة من دون أن يقدم صوراً عن الاتفاقات السابقة التي عقدها مع وكيل الخارجية الفرنسية المسيو فيانو. وقد أصر الرئيس الأتاسي على رفضه السماح لمردم بك بالسفر، ولم يوافق إلاّ بعد أن تعهد مردم بأن لا يوقع اتفاقات أو يقرّ أمراً قبل أخذ رأيه.. ورأي الوزراء.

٨ ـ خلافاً للوعد الذي قطعه مردم للرئيس الأتاسي، فقد وقع وهو في باريس الملاحق المعدلة للمعاهدة

فغضب الأتاسي. ويقول الدكتور عبد الرحمن الكيالي عضو «الكتلة الوطنية» في الجزء الرابع صفحة ٢٤١ من مذكراته إن الرئيس الأتاسي طلب من مجلس الكتلة الوطنية إقالة رئيس الوزارة لأنه نقض عهده بألاّ يقر هنالك شيئاً دون قرار الوزارة وموافقته.

بعد هذه الأخطاء وغيرها التي ارتكبتها الحكومة الوطنية عاد جميل مردم بك من باريس ومعه الاتفاقات والملاحق، فأخذ الخلاف شكل الخصومة الحادة، فأوقف الرئيس المراسيم وعطل شؤون الوزارات. وزاد الموقف حرجاً قيام المظاهرات، ووقعت الوزارة بين نفور القصر الجمهوري ودسائس الفرنسيين، يضاف إلى ذلك فقدان هيبة الحكومة. ففي جبل الدروز أنزل العلم السوري عن دار الحكومة، وفي الجزيرة حدث، كما ذكرنا قبلاً، أن الأشوريين خطفوا المحافظ توفيق شامية، وفي اللاذقية هرب إحسان الجابري المحافظ مدعياً أن زعماء العلويين حاولوا اغتياله.

كل هذه الأحوال والأحداث بالإضافة إلى التفتت الداخلي، أرغمت الوزارة على تقديم استقالتها في حزيران/ يونيو ١٩٣٩. فقبلها رئيس الجمهورية وارتاح إليها. وعهد إلى لطفي الحفار بتأليف الوزارة، فألفها من مظهر رسلان، وفائز الخوري وسليم جنبرت ونسيب البكري، غير أن هذه الوزارة لم تبق في الحكم سوى عشرين يوماً، بعد أن شعرت بالمعاكسة الشديدة من جانب الفرنسيين، فقدمت استقالتها، وبقيت الدولة بلا وزارة أكثر من شهرين، كان الرئيس خلالها يحاول إسنادها إلى أحد الوطنيين فيعتذر لأن «الكتلة» شعرت بتفتتها، واتفقت على ألاّ يشترك أي واحد منها في الحكم احتجاجاً على تحديات الفرنسيين العلنية.

وأخيراً اضطر رئيس الجمهورية إلى تكليف نصوح البخاري بتأليف الوزارة فألفها من: محمد خليل المدرس للمالية، وحسن الحكيم للمعارف، وسليم جنبرت للأشغال العامة. وكان البخاري اتفق مع «بيو» المفوض السامي على أن يصدر هذا بياناً يؤكد فيه حرص فرنسا على تصديق المعاهدة. غير أن «بيو» سافر إلى باريس في اليوم التالي لتأليف الوزارة. وبقيت الحكومة في حالة جمود، لا هي تستطيع تقديم البيان الوزاري لتحصل على الثقة من مجلس النواب، ولا هي في وضع يمكنها من تقديم بيان وزاري لا يحتوي على شيء له علاقة بالمعاهدة.

ولما طالت غيبة بيو في فرنسا، اضطر البخاري إلى تقديم استقالة حكومته. وفي غضون ذلك ارتبكت أحوال القصر الجمهوري، فالصلة انعدمت بينه وبين الغاضبين من إخوانه القدماء كالجابري ومردم بك، والفرنسيون يتمادون في تحدياتهم، يصدرون القرارات التشريعية، ويتعمدون حمل الرئيس على الاستقالة لأنهم والحالة الدولية على استعداد للانفجار، يريدون أن يحكموا البلاد حكماً مباشراً. وتجاه هذا الوضع أيقن الرئيس أن البلاد وصلت إلى نهاية الطريق المسدود، فصمم على تقديم استقالته، وفي ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٩ أرسل إلى مجلس النواب كتاب استقالته ويشتمل على شرح للأسباب التي دفعته إلى الاستقالة، وأرجعها إلى مماطلة فرنسا في تحقيق وعودها طوال ثلاثة أعوام، ومحاولتها تنفيذ خطط «تناقض ما تعاقدنا عليه ودخلنا الحكم على أساسه» ولا تثمر إلاّ المشاكل، وتضعف كيان البلاد، وتهدد مستقبلها.

فلما تلقى الأستاذ فارس الخوري رئيس المجلس النيابي كتاب الاستقالة فكر ملياً في إيجاد مخرج دستوري لئلا تبقى البلاد من دون حكومة. وكتب إلى نصوح البخاري رسالة أبلغه فيها استقالة الرئيس الأتاسي. أما المخرج الدستوري فقد استنبطه من المادة ٨٤ التي تنص على قيام مجلس الوزراء بمهام

السلطة التنفيذية عند خلو سدة الرئاسة، وكذلك المادة ٧٥ التي تنص على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويقبل استقالاتهم، وبما أن الوزارة قد استقالت بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ولم تقبل بالصورة الدستورية الواجبة، إذ إن الرئيس استقال من دون أن يصدر مرسوماً بقبولها، لذلك يجب عودة الحكومة المستقيلة إلى العمل ريثما يبت المجلس النيابي بالموضوع.. وعادت حكومة نصوح البخاري إلى العمل يوم ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٩.

غير أن المفوض السامي أسرع فأصدر قراراً بناه على استقالتين متعاقبتين لمجلس الوزراء ورئيس الجمهورية أوجدتا فقداناً تاماً للسلطة التنفيذية. لذلك قرر المفوض السامي أن يعهد بالسلطة التنفيذية تحت إشرافه إلى مجلس مديرين يتشكل من مختلف الوزارات وبرئاسة مدير الداخلية العام بهيج الخطيب.

وصدر قرار المفوض السامي يوم ٩ تموز/ يوليو ١٩٣٩ معلناً تعليق الدستور وإلغاء المجلس النيابي. وتولى السلطة مجلس المديرين برئاسة بهيج الخطيب وهو من قرية شحيم في لبنان، كان الشيخ تاج الدين الحسني قد جاء به عندما تسلم الوزارة الموقتة، وعهد إليه مهمة التفتيش الإداري. ولما صدر قرار المفوض السامي بتأليف هذا المجلس برئاسته أعطيت له جميع مظاهر رئاسة الدولة، فكان يضع العلم السوري على سيارته، ويستقبل ويودع في دار الحكومة بالتحية العسكرية ويؤديها له فصيل الدرك المخول بالدفاع عن سلامته. وأول ما فعله بهيج الخطيب أنه قام بجولة في المحافظات السورية، فكان يستقبل موظفي الدولة. ومع أن «الكتلة الوطنية» كانت في حالة تفكك فإن أحداً من المواطنين لم يشترك في الاستقبالات الرسمية التي أعدها المحافظون لاستقبال (رئيس الدولة) الجديد.

وهكذا سيطر الفرنسيون مرة أخرى على الحكم بالصورة المباشرة، فكان الوزير الفعلي للوزارة هو المستشار الفرنسي. أما المدير البلدي فهو صورة يختفي وراءها الفاعل الأصلي في الوزارة وهو المستشار. ويبدو أن الفرنسيين عمدوا إلى هذه الخطة تقديراً لظروفهم السياسية، ففي ذلك الوقت كانت أوروبا جاثمة على برميل البارود، وكانت تنتظر في كل لحظة انفجاراً من تحتها. وبالفعل في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت إنكلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا الهتلرية بعد اجتياحها بولونيا.

وواجهت سوريا ظروف الحرب العالمية الثانية وهي غير مستعدة لأزماتها. لم يكن فيها غذاء يكفيها ولا بضائع تموينية كافية، غير أن التجار ورجال الأعمال السوريين، وهم أذكياء، استطاعوا التغلب على الأزمة، فبعد أن تولى الفرنسيون شؤون التموين والإعاشة حصلوا على أذونات للاستيراد بعد أن دفعوا لهم الرشاوى الكبيرة. وفي غضون أسابيع كانت البلاد ملأى بما كان ينقصها.

عودة الشهبندر وخلافه مع «الكتلة الوطنية»

بعد اغتراب دام اثنتي عشرة سنة عاد الزعيم الدكتور عبد الرحمن شهبندر إلى وطنه سورية، وكان غيابه عنها بسبب أحكام الإعدام التي أصدرتها السلطات الفرنسية بحقه وحق عدد من الزعماء والقادة بتهمة اشتراكهم في الثورة الوطنية السورية عام ١٩٢٥، ولما صدر العفو عنهم في عهد الحكم الوطني عادوا جميعاً إلى البلاد.

لقد عاد في الرابع عشر من شهر أيار/ مايو ١٩٣٧، وكان يوماً من أيام دمشق المشهودة، ففي الطريق من القاهرة إلى الحدود السورية مروراً بمحطات طولكرم وعتليت والكرمل وحيفا خفّت وفود عديدة للسلام

والتهنئة، وفي الجاعونة أقام الحاج عثمان الشراباتي من كبار الوطنيين السوريين مأدبة غداء على شرف الزعيم وصحبه.

وعلى الحدود في جسر بنات يعقوب جاءت وفود عديدة من دمشق والقنيطرة تمثل «الكتلة الوطنية» والمتقاعدين العسكريين و«عصبة العمل القومي» و«الجبهة الوطنية المتحدة» و«الحزب السوري القومي» و«الحزب الشيوعي» وجموع كبيرة من المدن السورية في الساحل والداخل، وكان وفد صيدا وجبل عامل مؤلفاً من الشيخ عارف الزين، والشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ضاهر، والشيخ عباس الحر، ومحمد صبحي المجذوب، والدكتور رياض شهاب، ومحمد حشيشو، وعبد الرحمن شهاب، وإبراهيم السنيورة، وسليم الحلاق، وشريف الأنصاري، وبشير حزوبي، والحاج محمود سنيورة.

وقدر مندوبو الصحف في حينه عدد السيارات التي وصلت إلى جسر بنات يعقوب بألف سيارة، وما أطل الزعيم على جموع المستقبلين حتى تسابقوا لحمله على الأكتاف بينما كانت الطيور البيضاء تطلق من أقفاصها في وسط نشوة ترقرقت معها عبرات الفرح من العيون.

وانطلق موكب الزعيم من جسر بنات يعقوب إلى القنيطرة فالكسوة فالميدان في وسط شوارع وأسواق ومنازل مزدانة بمختلف أنواع الزينة. وكان الميدانيون يوقفون الزعيم وصحبه بين نقطة وثانية على طول حيهم فيقدمون له التهاني. ولما وصل الموكب إلى مقبرة باب الصغير ترجل الزعيم وصحبه، ووقفوا على قبور الشهداء وتلوا سورة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة. ثم تابع الموكب سيره، وكان الزعيم وصحبه على سيارة مكشوفة يواكبها عدد كبير من فرسان حي الميدان، ومن فرسان عرب الفضل الذين رافقوه من القنيطرة.

وكانت دمشق قبل ثلاثة أيام من قدوم الزعيم قد رفعت معالم الزينة، وأقامت أقواس النصر. وفي يوم وصوله بكّر السكان إلى حجز الأماكن للإشراف منها على المهرجان، وارتفعت أجور السيارات، وتلقت نقابة السيارات بدمشق من نقابة حلب أن (١٧٦) سيارة غادرت حلب لدمشق لتشترك في استقبال الزعيم، وكذلك جاءت أعداد كبيرة من السيارات الكبيرة والصغيرة من حمص وحماه وبقية المدن والأقضية.

أما ساحة الشهداء (المرجة) حيث أقيم المهرجان فقد قسمت تقسيماً بديعاً، فاحتل رجال الدرك والشرطة و«القمصان الحديدية» منافذ الطريق المؤدية إليها، ووقفوا صفوفاً منتشرة على جوانبها، بينما وقفت فرق الكشاف السورية بأعلامها وألبستها الكشفية في وسط الساحة بنظام أثار الإعجاب. كما وقف الأساتذة والطلاب أمام حديقة الساحة تحت أقواس مرفوعة علقت عليها لوحات كتبت على كل واحدة منها إحدى العبارات التالية: (العروبة فوق الجميع) ـ (عاش المجاهدون زعماء العروبة العاملون) ـ (هيئة المعلمين ترحب برجال الأمة الأبرار) ـ (الطلاب يرحبون بالمخلصين) ـ (حييتم يا أعلام النضال) ـ (طلاب الجامعة يرحبون بالمخلصين الأبرار).. إلى غيرها من العبارات التي تنم عن فرحة الجماهير بعودة الزعيم شهبندر وإخوانه المجاهدين.

ما إن أطل موكب الشهبندر على ساحة الشهداء حتى دوت بالتصفيق والهتافات والزغاريد، وشقّ الزعيم وصحبه الصفوف إلى أن بلغوا القصر البلدي، وكان في استقباله رجال الدولة والكبراء وممثلو الأحزاب، وكان فارس الخوري رئيس مجلس النواب أول من عانق الزعيم وتبادل معه قبلات الشوق والحنين، وتبعه

جميل مردم بك رئيس الوزارة، فشكري القوتلي وزير المالية، فعبد الرحمن الكيالي وزير العدلية وتبعهم كبار المستقبلين من الأعيان والوجوه وممثلي الأحزاب والهيئات.

وبعد أن استراح قليلاً وقف توفيق الحياني محافظ مدينة دمشق الممتازة وألقى خطاباً قال فيه: «إذا كانت دمشق عاصمة العروبة تكرم الرجال العاملين في هذا اليوم التاريخي العظيم.. فإنها تكرم البطولة، وتكرم التضحية، وتحيي المبدأ..».

وبعد خطاب لطفي الحفار، وقف الدكتور منير العجلاني نائب دمشق، فقال: «الآن يتكلم باسمه وباسم إخوانه المجاهدين الأحرار العائدين، زعيم البلاد الوطني الأبي والعلامة العبقري الدكتور عبد الرحمن بك شهبندر.. أنصتوا .. إن معالي الزعيم تعب، ويريد أن يعتذر، ولكننا أبينا عليه إلاّ أن يتكلم لنسمع السحر ونراه ونلمسه».

وقف الزعيم شهبندر في شرفة القصر المطل على الساحة العامة، وارتجل خطاباً طويلاً رائعاً جاء فيه:

«نحن نعلم أننا الآن في دمشق أقدم مدينة عل وجه الأرض، نحن في المدينة التي تجمعت فيها الآمال الكبار منذ ألوف السنين حتى أصبحت عهداً في القرن العشرين تتمثل فيها الغايات النبيلة والمبادئ السامية، وهذا العهد هو قاعدة تسمى قاعدة العروبة، وهي إذا طبقت تطبيقاً عملياً فلا يفيد دمشق منها إلاّ جزء ضئيل وضئيل جداً. فدمشق أم البلاد السورية لم تلتفت إلى منفعة مادية، وإنما نظرت إلى مبدأ سام يضم تحت لوائه ثقافة تجمع تحتها سبعين أو ثمانين مليوناً من البشر.. فهل قمنا بالعهد؟ وهل نحن يا ترى حملنا الأمانة كما يجب أن يحملها المؤمنون؟».

وقال الشهبندر في ختام خطابه:

«والآن لماذا عدنا إليكم، وماذا ننوي أن نعمل في وطننا الأعز الأوفى؟ إننا عدنا إليكم لندرس القضية مع إخواننا العاملين درساً موضعياً لا شائبة للحزبية فيه، لأن جنة الوطن هي جنة واسعة مفتوحة الأبواب لكل رجل يعمل للوطن بإخلاص وذمة».

استقبلت طبقات الشعب على اختلافها الخطاب بارتياح واستحسان باستثناء الحاكمين من أعضاء «الكتلة الوطنية» الذين وجدوا في ختام الخطاب أول إشارة يطلقها الشهبندر في ساحة العمل الوطني كشعار يدعو إلى رص الصفوف، وإلغاء الحزبية، بينما سبق لـ «الكتلة الوطنية» في ظروف سابقة مختلفة أن رفضت التحالف مع عناصر عديدة كانت تختلف معها نهجاً وسلوكاً بحجة أن «الكتلة» هي الشعب، وأن الشعب هو «الكتلة»، وكان هذا صحيحاً قبل عقد المعاهدة إذ كانت تحتفظ بنفوذها الشعبي الكبير، لكن المعاهدة التي خيبت الآمال قد أضعفتها كثيراً.

وقد كان الشعار الذي طرحه الشهبندر بالدعوة إلى وحدة الصف جذاباً مقبولاً من جماهير الشعب والهيئات المعارضة للمعاهدة بينما اعتبرته «الكتلة» لغماً في أساس بنائها، وبذرة أولى من بذور الخلاف بينها وبين الشهبندر.

وراح جميل مردم بك رئيس الوزارة يدافع عن المعاهدة في تصريحاته وخطبه غامزاً من قناة الذين يعارضونها وينتقدونها، كما راح الشهبندر في خطبه المتتالية يذكر نقائصها، ويكشف عن عيوبها..

ومما قاله مردم بك في خطاب ألقاه من شرفة دار الحكومة بدمشق في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧: «أنا لا أقول لكم ـ إنني الشهيد الحي ـ (وهذا هو اللقب الذي أطلقه الشهبندر على نفسه في

الخطاب الذي ألقاه من القصر البلدي يوم وصوله إلى دمشق) بل أقول: إن الشهيد هو الذي كتبت له الشهادة واختاره الله إليه، ولأنني رجل حيّ بتفكيري، حيّ برجولتي، حي بالدفاع عن حقوق أمتي»... إلى أن قال: «لهذا لا يجوز لي بصفتي رجلاً مسؤولاً أترأس حكومة وأعمل مع هؤلاء الإخوان، أن أتهاون في أمر مغبته الإضرار بالقضية الوطنية».

وقال الشهبندر في إحدى خطبه في جملة ما قال:

«إن هذه المعاهدة كلها سموم ناقعة يحاول السيد جميل مردم بك تبليعها أبناء سورية بطليها بالعسل كما يطلى (السنامكي) بالشوكولاته ليبلعه الأطفال، ولكن أبناء البلاد سيطحنون جرعه المعسولة بمطحنة العقل ليروا السموم المدسوسة فيها».

إلى أن قال:

«وفي الختام، إننا نضرع إلى دولته بقلوب ترتعش من الفزع أن يقلل جهد الطاقة من التهديد والوعيد والسحق والبطش، واستعمال القوة، وأن يوفر جميع ذلك لتأديب من خطفوا له محافظ الجزيرة، وهم أمام عينيه يهزأون ويسخرون ويرتعون ويلعبون..».

لقد أثبتنا هذين المقطعين من كلام الرجلين، وهما سطور من كتاب، أو غيض من فيض كمثال على المدى الذي بلغه التراشق بينهما من حدة وتوتر.

وقد كان مردم بوصفه رئيساً للوزراء يستخدم أجهزة الإعلام التابعة للدولة في الحملة على الشهبندر بالإضافة إلى تصريحاته الشخصية التي يحمل فيها على المعارضة التي يعتبرها هزيلة.

أما الشهبندر فكان بحكم بلاغته الخطابية وتاريخه النقي، وتضحياته الكبيرة منذ العهد العثماني، يستقطب الجماهير في الحفلات الكثيرة التي تقام على شرفه، وفي المظاهرة الكبيرة التي تؤم داره وتزدحم في الشوارع المؤدية إليها وأكثرها من الطبقة المثقفة وطلاب الجامعة والمدارس، يضاف إلى ذلك تسابق الأحياء إلى دعوته إليها حيث يلتقي فيها برجال الثورة الذين جمعهم وإياه النضال المشترك في ميادين الثورة السورية الكبرى وغيرها.

ومما يذكر أن الشهبندر بعد وصوله إلى دمشق في الرابع عشر من شهر أيار ١٩٣٧ على نحو ما ذكرنا، قضى فيها ستة أسابيع ألقى خلالها نحواً من تسعين خطاباً كل خطاب منها لا يتفق مع الآخر نوعاً وموضوعاً، ولوحظ أنه لم يكرر قولاً سبق أن قاله، ولا حديثاً أورده من قبل.

قبل أن يتفاقم الخلاف بين الشهبندر ومردم إلى الحد الذي ذكرنا، أقامت «الكتلة الوطنية» في مقرها حفلة ضخمة على شرفه حشدت فيها أكثر أعضائها وأنصارها، ورحب به خطباؤها، فوقف وارتجل خطاباً نثبت منه هنا مقطعاً يدل على السبب الرئيسي الذي أدى إلى ما أدى من خصومة بلغت حد العداء الحار.

قال الشهبندر: «إننا ما أتينا لنهدم، لقد كان يشق علينا الهدم في إبان حكم السلطة الأجنبية فكيف نهدم في زمن نرجو أن يكون زمن الحكومة الوطنية، فأنا أيها الإخوان أعلن على رؤوس الأشهاد بأنني من «الكتلة الوطنية» إنني من الكتلة، ولكنني لست من حزب الكتلة، فهل تفرقون بين كلمة الكتلة وحزب الكتلة؟ إذا أردتم التفريق فهذا هو الطريق. أنا من «الكتلة الوطنية» المستعدة لمد يد المصافحة لكل رجل نافع في البلاد فتجذبه إلى ساحة العمل، والتي لا تبقي رجلاً صالحاً خارج الحظيرة الوطنية، وأنا عدو

حزب «الكتلة الوطنية» عدو شديد الوطأة، وستعلمون شدة وطأتي إذا كانت حزبية «الكتلة» تمنع الأمة من أن تجتمع كلمتها على صعيد واحد...».

ثم قال: «كونوا كتلويين وطنيين بالمعنى الذي أفهم، ولا تكونوا حزبيين، لا تهمكم الأسماء، بل انصرفوا إلى الحقائق، فالأسماء عرض والحقيقة هي الجوهر».

إذن، فالشهبندر لا يريدها حزبية.. و«الكتلة» تريدها حزبية كتلوية.. ومن هنا أطلق الشهبندر شعارين اثنين:

الأول: توحيد الكلمة ورصّ الصفوف تحت قيادة وطنية تمثل كل الشعب، وجعل عنوان هذا الشعار كلمته المعروفة: «خير لنا أن نغرق مجتمعين من أن نعوم متفرقين».

الثاني: إلغاء المعاهدة التي لم تحقق الأماني السورية..

وراح في خطبه التي يلقيها كل يوم في الحفلات والمآدب المستمرة يلهب المشاعر، ويفتح الآذان والأذهان على عورات المعاهدة وعيوبها، فتزداد النقمة على موقعيها، وتشتد المطالبة بإلغائها.

وأما الحكومة الوطنية برئاسة مردم فقد استمرت في محاولة الدفاع عن المعاهدة واتهام المعارضة بالتخريب والدسّ والتدمير.

في تلك الفترة الدقيقة بالذات نقلت وكالات الأنباء ما تمَّ الاتفاق عليه في جنيف مقر عصبة الأمم من اتفاق كل من فرنسا وتركيا على سلخ لواء الإسكندرونة عن سورية وإلحاقه بتركيا، وموافقة عصبة الأمم على الاتفاق، فطغت على البلاد كلها موجة عارمة من الاستياء والاستنكار، زادت الموقف تأزماً والحالة حرجاً. وانهالت البرقيات من مختلف أنحاء البلاد على الحكومة الوطنية والشهبندر والصحف، تطالب باتخاذ كل ما يمكن اتخاذه من التدابير والاتصالات في محاولة للحؤول دون تنفيذ الاتفاق التركي الفرنسي، وأضربت سورية من أقصاها إلى أقصاها يوم الخميس ٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٧ احتجاجاً على قرار عصبة الأمم، واضطرت الحكومة الوطنية إلى إيفاد وفد إلى باريس برئاسة جميل مردم بك رئيس الوزارة وعضوية سعد الله الجابري وزير الخارجية وآخرين من كبار موظفي الدولة. وعندما توقف القطار الذي يقلهم في استانبول تحدث الصحافيون الأتراك إلى الوفد عن رأيهم في قرار فصل اللواء، فردّ رئيس الوفد جميل مردم بك على الأسئلة بأن لسورية ثقة بحليفتها فرنسة التي لا بد من أن تبقي على صلاتها الحسنة مع سورية، إلى ما هنالك من العبارات الدبلوماسية التي لا تزعج فرنسة بأمل أن يلقى الوفد في باريس من حكومتها ما يساعد على إيجاد مخرج يطمئن خواطر السوريين إلى إبقاء اللواء عربياً.

وقامت المظاهرات في دمشق والمدن السورية، وسارت إلى دار الحكومة، فاستقبلها شكري القوتلي رئيس الوزارة بالوكالة ووزير المالية، مؤكداً أن الحكومة لن تتخلى عن اللواء مهما بلغت التضحية، ودعاهم إلى الهدوء بانتظار ما يفعله وفد الحكومة في باريس.

وانصرف الشهبندر في خطبه إلى العمل على تأليف لجنة يطلق عليها «لجنة التنظيم القومي للإسكندرونة». وتألفت هذه اللجنة بالفعل برئاسة الشهبندر، وضمت عدداً من مختلف المدن السورية وفي مقدمتها لواء الإسكندرونة، وأصبح موضوع الإسكندرونة يجري على كل لسان، وراحت الفئات المثقفة تدعو الشهبندر والحكومة الوطنية إلى اتخاذ ما يجب اتخاذه على الصعيد العربي للتصدي للاتفاق

التركي ـ الفرنسي الظالم. ونذكر على سبيل المثال ما قاله الشاعر الكبير الصديق عمر أبو ريشة للشهبندر في حفلة حي الميدان أقيمت على شرفه في السادس من حزيران/ يونيو ١٩٣٧، فقد قال:

«يا رجل الأمة، ويا آخر خيط تتعلق به الآمال، اسمعني، علمتني معنى كبح الجماح، فلا تعجب إذا رأيتني هيكلاً من لهب على هذا المنبر، وسأظل ما عشت أنفخ في جمرة الحق حتى يمتد لسانها فيجرح كبد الباطل. إن الباطل كان زهوقاً. أذكر ولا أنسى يوم سافر الوفد السوري إلى باريس بعد جهاد الأمة العنيف أنني لمحت في حياة هذه البلاد فجراً، ولكني لم أتبينه أكان فجراً صادقاً أم كان فجراً كاذباً».

إلى أن قال:

«إن موت البلاد محتم في سلخ الإسكندرونة عن سورية، وخير للرجال أن يموتوا شرفاء في ساحة الميدان من أن يموتوا أذلاء على سرر من الورد والريحان، ولعمري أن العجب يأخذ مني كل مأخذ عندما ألتفت فلا أسمع للأمة العربية صوتاً صارخاً كأن الأمر لا يهمها، وكأن الفجيعة ليست فجيعتها».

إلى أن قال:

«وأنت يا سيدي، واسمح لي أن أقول يا سيدي، فإني لست أعنيك لحماً وعظماً ودماً بل أعنيك شرفاً ونبلاً ومبدأ.. انظر إلى هذا الشعب، إلى عصب الوطن الصلب، كيف يتهافت عليك كما يتهافت الظامئ في الصحراء على قربة من الماء، مدّ إليه يدك ليمدّ إليك يده، أعطه قوتك ليعطيك قوته، أظهر حزمك قبل أن يظهر تفككه فتعم الفوضى، فتصبح أنت وحدك المسؤول عن المصير أمام الله والوطن..».

ورد الشهبندر على خطباء الحفلة بخطاب مسهب جاء فيه قوله:

«لقد سمعت كلمة من أديب كبير، وشاعر خطير ـ يقصد الأستاذ أبا ريشة ـ يقول إن الشهبندر هو الخيط الأخير المعقود عليه الأمل.

كلمة أزعجتني لأنها لا تنطبق على الواقع، وأرجو أن لا تنطبق على الواقع، بل لأن فيها معنى مؤلماً صادراً من قلب يحوم حوله القنوط، من قلب ملّ الانتظار، من نفس عافت هذا التأخير والتلكؤ والتواكل...

يا أبا ريشة .. أنت شاعر، والشاعر يستمد روحه من الملأ الأعلى، والملأ الأعلى كله رجاء، وكله أمل، فلا تقنط، وهذه أمتك العربية أصيبت في الماضي بأكثر مما أصيبت به الآن، إنها قامت وهاجمت روما وفارس ولم تكن إلاّ شرذمة من الرجال. لكن الإيمان هو الذي أوصلها إلى أوج الظفر.

وفي القرون الوسطى حاربنا الصليبيون فامتلكوا الشام، ونزلوا بيت المقدس، وربطوا خيولهم وعلقوا خنازيرهم في المسجد الأقصى، ولكن صلاح الدين ومن حذا حذوه من المجاهدين الأحرار والرجال النبلاء، أعادوا إلى الشام بهجتها، وإلى القدس عزتها. إنني لست الخيط الأخير، كلا، ولا الخندق الأخير، فإذا مات الشهبندر أو قتل الشهبندر في ميادين الشرف (كأنه كان يستشف ما وراء الغيب) ففي الأمة العربية شهبندريون. إن كل من ينبض قلبه بإيمان الوطن، ويثور عقله بحب الوطن، وتهتز نفسه بحب الوطن هو شهبندر وفوق الشهبندر.. وهل شهبندر إلاّ عروق وأعصاب وعضلات تستملكها عقيدة لا تزعزع ولا تزلزل. هذه العقيدة هي أن الأمة العربية حرّية بالحرية، وأن بلدان الشرق العربي هي وحدة لا تتجزأ.

فإذا أردتم أن تجعلوا من كل أخ منكم، ومن كل ولد منكم، ومن كل حفيد منكم شهبندر آخر حتى يصبح الشهبندريون يعدون بالملايين فما عليكم إلاّ أن تزرعوا فيهم قول الحديث الشريف: حب الوطن من الإيمان...

وكل من لا يحب وطنه لا إيمان له والحب لا يكون بالكلام، والغرام والهيام لا يكونان بمجرد الكلام. من أحب حبيبة يحمل في سبيلها أنواع الآلام وأنواع الأذى. ومن أحب ديناً خدمه بكل ما أوتي من علم ومال وحزم. ومن أحب سلطاناً جلس بجانبه ليكون عوناً له. ومن أحب ابناً دفع في سبيله الأموال ليخرّجه من دور العلم والجامعات والكليات.. ومن أحب حديقة صانها من اللصوص وسقاها ووضع فيها السماد وأحسن ترتيبها. ومن أحب الوطن، فلا يحبه بالكلام الفارغ ولكن ليبذل قواه والمال والبنين والجاه والنفس، وهذا آخر ما يستطيع المرء أن يعمله.. حينئذٍ يكون زعيماً يحقّ له أن يتزوج امرأة الزعيم (الإسكندرونة) ـ جواباً على كلمة قالها الدكتور العجلاني.

اذكروا جيداً أن كل الذي جرى في الإسكندرونة على حسابنا.. وأن كل ما ظنناه ربحاً لنا هو ناتج عن الاتجاه الجديد، ولا أزيدكم معرفة بما أقصد..».

وختم كلامه بقوله:

«.. ونحن إذ بحثنا في جميع المنافع نرى أن المعاهدة الجديدة أعطتنا هذه المنافع منا وإلينا وعلى حسابنا.. ولواء إسكندرونة عربي والترك فيه أقلية، ولغة البلاد العربية رسمية، فإذا قالوا: إننا نجحنا بجعل اللغة العربية لغة رسمية فهل يرضينا ذلك؟

كيف نرضى ولواء إسكندرونة جزء لا يتجزأ من سورية؟ إذا كانت المعاملات الرسمية قد حكمت على هذا الجزء أن يبقى إلى حين في حالة مرتبكة فما عليكم، إذا أردتم أن تعيدوه إلى أحضان العروبة، إلاّ أن تساعدوه بالمادة والرجال، فقد تألفت لجنة دعيت «لجنة التنظيم العربي للواء إسكندرونة»، وقد اتخذت على عاتقها أن تدافع عن العروبة وعن اللغة العربية والتقاليد العربية، وذلك بإرسال أساتذة ومبشرين وخطباء ودعاة ليعرفوا النسا هناك ويربطوهم بمبدأ آبائهم وأجدادهم.. وفي اليوم العاشر من شهر حزيران/ يونيو الحالي ستقيم تركيا أفراحاً في طول البلاد وعرضها تذكاراً لانتصارها في لواء إسكندرونة.. فما أنتم عاملون؟ أتقبعون في بيوتكم وتضعون المحارم على عيونكم كالمصابين بالأمراض؟ أم يخرج الواحد منكم إلى البرية حتى لا يرى ولا يُرى؟ أم تلجأون إلى زوايا بيوتكم لتسبحوا بأن يعود اللواء إلى حظيرة سورية؟ إنها وسائل لا تنجح ولا تعود على البلاد بالنفع المنتظر.. وإذا أردتم أن تظهروا مشيئتكم للحكومة السورية ولحليفتها فرنسا، فما عليكم إلاّ أن تخرجوا جموعاً في حدود النظام والهدوء لتؤكدوا للحكومتين أن الإسكندرونة هي بلادكم، وأنكم مستعدون للحفاظ عليها بالغالي والرخيص، وأن كل حكم يصدر من غير تصديقكم وإرضاء أنفسكم هو حكم أنتم مرغمون عليه سياسياً ولستم مرغمين قومياً. إن الأمة التي لا تجري عليها إلاّ الأوامر القومية، هي الأمة التي تنفذ أمرها، هي الأمة الحية وهي الأمة الحرة».

ولما طغت موجة الحفلات الشهبندرية في مختلف الأحياء وشعرت الحكومة المردمية بثقل وطأتها، وشدة تأثيرها راحت تقابل هذا السلاح بمثله، فأوعزت لأنصارها بإقامة الحفلات على شرف أركانها. واتسعت رقعة التراشق بالاتهامات بين الفريقين، وتبادل العبارات والكلمات اللاذعة.. وخرج طلاب المعاهد المؤيدون للشهبندر إلى الشوارع في مظاهرات كبيرة يرددون فيها: «شهبندر قائدنا.. شهبندر زعيمنا».. وحاول الرئيس هاشم الأتاسي، قبل أن يقدم استقالته، التوفيق بينهما، فاستدعى إليه كلاً من الشهبندر وشكري القوتلي وسعد الله الجابري، وسعى كثيراً للتوفيق بين وجهتي نظرهما، فلم يفلح بسبب تشبث كل فريق برأيه وموقفه.

أما موقف الحكومة من موضوع سلخ اللواء عن أمة سورية تجاه مجلس النواب، قبل حله، فقد عبّر عنه وزير الداخلية والخارجية سعد الله الجابري بقوله أمام النواب: « ..لا يمكن للحكومة إلاّ أن تشارككم في الأمر الأليم في ذكرى هذا اليوم، ولا شك أنها ذكرى مؤلمة لحادث لا يمكن لشعب في مقتبل الحياة إلاّ أن يتأثر منه، فهذا الشعور الذي هو عام وشامل لدى شباب وشيوخ الأمة لا تستطيع أي حكومة كانت إلاّ أن تشاركهم فيه. أما من حيث وجهة الحكومة وعملها، فإنها احتجت وقدمت لكل من يرجع إليه الأمر ما يجب أن يعمل».

غير أن هذا التصريح لم يقع من نفوس الشهبندري والمعارضين وعدد غير قليل من النواب موقع الرضا والارتياح بالنسبة إلى قضية خطيرة، هي قضية سلخ اللواء، وكانوا يتوقعون من الحكومة اهتماماً أعظم ونشاطاً أكبر وسعياً أوسع، وعملاً أعنف ليس على الصعيد التركي ـ الفرنسي فقط وإنما على الصعيدين العربي والدولي، ولهذا اشتد الهجوم على الحكومة، ورماها خصومها بالتخاذل والتقصير. وأخذ الشهبندر يشرح في خطبه وتصريحاته نقائص المعاهدة وعيوبها، ويقارن بينها وبين المعاهدة العراقية ـ البريطانية بنداً إثر بند، ومادة تلو مادة، وبذلك رجحت كفة الشهبندر على الصعيد الشعبي على كفة الحكومة التي ضعفت أمام الانتقادات الموضوعية. وكان رئيس الوزارة جميل مردم بك قد عاد في تلك الفترة بالذات من باريس إلى دمشق، فاندفع في الرد على خطب الشهبندر وانتقاداته. واتهمه بالتآمر مع الشيخ تاج الدين الحسني في باريس على العهد الوطني. وهو بذلك يشير إلى سفر الشهبندر إلى لندن ليلقي فيها خطابه المعروف في الدفاع عن قضية فلسطين في الحفلة التي نظمتها له الجمعية الملكية الآسيوية، وقد مرّ بباريس في طريقه إلى لندن، فاستقبله عدد كبير من أعضاء الجالية السورية في العاصمة الفرنسية، وكان الشيخ تاج يقيم في باريس بصورة موقتة، فلما علم بوجود الشهبندر في باريس قام بزيارته في الفندق الذي حلّ فيه مرحباً ومهنئاً، وردّ الشهبندر الزيارة له في حدود ما تقتضيه آداب المجاملة، لكن مردم استغل هذه الزيارة فجعل منها مؤامرة نكراء علماً بأن الأمر الذي زاد في نقمة مردم على الشهبندر هو أن الشهبندر عندما عاد من لندن إلى باريس في طريقه إلى القاهرة حيث لا تزال أسرته فيها علم أن مردم بك موجود فيها، وأنه وقع مع المسؤولين ملاحق للمعاهدة تكبل البلاد بقيود جديدة تجعل المعاهدة شراً من الحماية. لذلك آثر الشهبندر الابتعاد عن مقابلة مردم خشية أن يُظن بأنه راض عن المعاهدة وملاحقها، وأنه متفق مع مردم على ذلك. وما إن عاد مردم إلى سورية حتى انبرى إلى مهاجمة الشهبندر، فقال في حلب: «في أوروبا خصوم للمعاهدة كما في بلادنا خصوم لها وهؤلاء وأولئك يلتقون على شاطئ واحد، وغايتهم أن تلتطم الأمواج في هذه المعاهدة فيتعكر صفو العلائق بين الأمتين ليخلو لهم الجو في المؤامرات والدس... شهدتهم في باريس بالجرم المشهود منهم من يتستر بالوطنية ولا يعرف ماذا يطلب، وماذا يريد، أيحارب المعاهدة أم يطلب تعديلها، أم يرفضها، وهذا الفريق يتآمر مع الرجعيين، لقد ذهبتُ ورددتُ كيدهم وفضحتُ دسائسهم ومؤامراتهم..».

وقال في حماه: «إن الذين يتظاهرون بالوطنية يجب أن ينتهي أمرهم بعد الآن، وإن «الكتلة الوطنية» التي قادت الأمة إلى هذه النتيجة ستعرف كيف تحمي هذا الدور ولو أراقت في سبيل حمايته الدماء».

وقال في حمص: «إنني عائد ـ من باريس ـ بحزم شديد وعزيمة صلبة للقضاء على كل من تحدثه نفسه بتعكير هذا الدور وعرقلة مساعي الأمة. ما كنت يوماً من الأيام جباناً ولم أكن يوماً من الأيام أهاب

المدافع والطيارات حتى أهاب هؤلاء الدساسين. إن نكن سكتنا عن أعمالهم ومؤامراتهم ودسائسهم التي لا نجهلها فذلك حرصاً على أن لا يقال إننا نبغي أن ننتقم من أحد..».

وألقى في الجامع الأموي بدمشق خطاباً قال فيه: «إن البعض من الذين لم يتقوا الله قال إن هذه الحكومة هي حكومة رعاع. إننا نفتخر بنيل الثقة من هذه الفئة التي ليس لها غاية ولا مصلحة، أما الذين ابتعدوا عنا فهؤلاء هم المنافقون لعنة الله عليهم أجمعين».

وقال مردم بك مثل هذا القول وأكثر منه شدة في أماكن ومناسبات مختلفة لا نرى من المفيد تكراره.

وحدث في تلك الفترة أن تفاقمت النقمة على اتفاقية جنيف، فقامت في اللواء مظاهرات عنيفة أدت إلى اشتباكات دامية ذهب فيها العديد من الضحايا، وأصيب الكثيرون بجروح مختلفة، واعتقل المرحوم زكي الأرسوزي وعدد كبير من إخوانه، وجرت محاكمتهم في الإسكندرونة، وأصدرت المحكمة أحكامها على الأرسوزي بالسجن ستة أشهر بحجة أنه ألقى خطاباً في الإسكندرونة دعا فيه إلى عدم الاعتراف باتفاقية جنيف، وحكم على محمد علي الزرقا بالسجن شهرين، وعلى محمد رشيد طلاس ستة أشهر، وسالم بركات وعمره (١٢) سنة وآخرين حكم عليهم بمدد تتراوح بين الشهرين والستة أشهر.

وكانت المظاهرات في بقية المدن السورية لا تقل ضخامة وعنفاً عنها في اللواء، وكذلك في أكثر الأقطار العربية حيث انهالت من حكامها وزعمائها برقيات الاستنكار والاحتجاج على سلخ جزء من جسم سورية العربية. وأصدر الطلاب بياناً دعوا فيه الجميع إلى اعتبار يوم ١٠ حزيران/ يونيو يوم حداد عام، ووالت «لجنة التنظيم القومي للاحتفاظ بعروبة إسكندرونة» التي يرأسها الزعيم شهبندر اجتماعاتها، وقررت أن تقام مظاهرات شعبية كبيرة بعد ظهر يوم الجمعة ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٧ يشترك فيها الشعب على اختلاف طبقاته لتكون جواباً على مهرجانات الأفراح التي يقيمها الأتراك في جميع أنحاء تركيا في هذا اليوم ابتهاجاً بالنظام الذي طعن سورية في الصميم.

وخلاصة القول أن قضية إسكندرونة كانت النقطة المطففة في كأس الخلاف الكتلوي ـ الشهبندري، وانتقلت المعركة الطلابية بينهما من ساحة الاتهامات والخطب اللاذعة إلى ساحة الملاحقة والقمع والتنكيل، فحكومة مردم التي أدركت ضعف موقفها في الميزان الشعبي راحت تحارب خصومها بسلاح الاضطهاد والاعتقال والسجن والمحاكمة فتلغي اجتماعاتهم بالقوة، وتفرق مظاهراتهم، وتعتقل قادتهم، وتحجز زعيمهم، وتعطل صحفهم، وتخضع شبانهم للضرب والتعذيب الجسدي، وهكذا وقعت الواقعة بين من كانوا بالأمس إخواناً أعزاء فانقلبوا اليوم إلى أعداء ألداء، وقد تبخرت نشوة العناق والتقبيل، وتحولت إلى نفحات من سموم ونار.

حكومة مردم تضطهد «الأيام»

حيال كل ما حدث ويحدث وقفت جريدة «الأيام» في بادئ الأمر، موقف العامل بكل قوة على جمع الشمل، وتفادي الخلافات. لكن الأمر عندما بلغ الحد الذي يفرض عليها القول صريحاً كل الصراحة: إما مع المعاهدة أو ضدها، وإما مع الدعوة إلى اتحاد شعبي عام يقف كالبنيان المرصوص في وجه التحديات، أو ترك مرض التبعثر والتفرقة والخلاف يفتك في جسم سورية المرهق بالأنانيات، اتخذت

«الأيام» بملء قناعتها الموقف الأول الذي يدعو إلى رفض المعاهدة ما دامت لا تختلف عن الانتداب إن لم تكن أكثر شراً وسوءاً.. وبالتالي الإصرار على جمع الصفوف المبعثرة.

غير أن حكومة «الكتلة» لم يرق لها هذا الموقف، بل كانت تريد من «الأيام» أن تؤيد المعاهدة، وتكف عن انتقاد سياسة الحكومة وأعمالها وتدابيرها، وتحجم عن نشر كل ما يقوم به المعارضون الأحزاب منهم والأفراد من تحركات وأعمال... وإلاّ فعلى الأقل يريدون من «الأيام» أن تتخذ موقفاً حيادياً من كل ما يحدث.. علماً بأن زعيم مصر الأكبر سعد زغلول رحمه الله سأل مرة أحد إخوانه عن موقف بعض الشخصيات المصرية من معركة الكفاح التي كانت مصر تخوضها ضد الإنكليز؟ فقيل له: «إنهم حياديون».

فانتفض وقال: «لا حياد في مثل هذه المواقف والأحوال.. وإلاّ فالحياد خيانة».

وهكذا سارت «الأيام» في الطريق المفروشة بالأشواك والعقبات بحكم اقتناعها، وبما أملاه عليها ضميرها في الطريق الأكثر مشقة وتضحية، لكنه الأكثر سلامة وصواباً.

غضبت حكومة مردم على «الأيام» وراحت تكيل لها الضربات الواحدة تلو الأخرى، ولو شئنا أن نذكرها كلها أو أكثرها بالتفصيلات لضاق بها نطاق هذه المذكرات على رحبه، وحسبنا أن نكتفي بذكر ما يأتي:

أمضت حكومة مردم في الحكم سنتين ونصف السنة تقريباً عطلت خلالها جريدة «الأيام» خمس مرات وكانت تراوح مدة التعطيل بين الشهر والثلاثة أشهر.. وكانت كلما أنهت تعطيلها تستأنف صدورها بعزيمة أقوى، وكان التعطيل في كل مرة لا يزيدها بالنسبة لجماهير الشعب إلاّ ذيوعاً وانتشاراً وتقديراً واحتراماً.

أذكر هنا على سبيل المثال التعطيل الذي انتهى في اليوم الثالث عشر من أيار/ مايو ١٩٣٨ بعد أن استمر ثلاثة أشهر، فقد جاء في المقال الرئيسي الذي كتبه صاحب «الأيام» بعنوان: «عهدنا للأمة لا يثنينا عنه تعطيل قاهر ولا اعتقال ظالم» جاء قوله: «...المهم في موقف سورية اليوم أن تعرف الأمة كل شيء.. فلا جهل ولا تجاهل.. لأن الجهل يؤذيها مرة، والتجاهل يؤذيها مئة مرة.. وإن أمة ناشئة كأمتنا أحوج ما تكون في هذا الموقف إلى مواجهة الحقائق وتفهمها وهضمها مهما كانت قاسية مرة.. وإلاّ فالتهويل وحده يفسد أخلاقها ويزعزع عقيدتها، ويضعف وعيها، ويضيع عليها اتجاهها، ويسوقها من حيث لا تشعر إلى مصير حقير..

والمهم أيضاً أن لا تفقد الأمة في كل لحظة من لحظات حياتها شعور الكفاح وروح التضحية، وأن تعرف أن طريق الاستقلال محفوفة بالصعاب، وأن شجرة الحرية لا تورق وتزدهر إلاّ إذا رويت «بماء» التضحية..».

ما إن أعلن نبأ عودة «الأيام» إلى الصدور حتى غمرها قراؤها وأصدقاؤها بفيض كريم من المشاعر النبيلة والعواطف الصادقة، وقد كتب إليها الكثيرون نثراً وشعراً معربين عن تقديرهم لنضالها في سبيل الحق والوطن، وكان بين الذين وافوها بمقالاتهم المرحوم هاني الجلاد عميد الأسواق التجارية في دمشق والأديب والشاعر والخطيب المفوه في وقت معاً. وقد نشرنا مقاله في حينه فكان قطعة من الأدب الرفيع.

ونرى من المفيد هنا أن نقتطف منه بعض المقاطع التي تعطي القارئ صورة عن اضطهاد الصحف الحرة

في العهد المردمي ـ الكتلوي وعن أثر الصحافة في حياة المجتمع. ولا تفوتنا الإشارة إلى ما ورد في هذه المقاطع عن سجن صاحب «الأيام» سيأتي الحديث عنه في صفحات مقبلة من هذه المذكرات:
قال الأستاذ الجلاد:

«..ولئن كانت الصحافة منبراً حراً تحف من حوله جمهرة الشعب، فأحرى بالخطيب أن يطالع الناس بالحقائق التي لا حرية فيها. أما إذا أرادوا أن يكون داعياً للسلطان بالنصر في الحق وفي الباطل، فذلك من شأن المطبلين في الأعراس والمزمرين على أبواب المسارح.

«..دخلت «الأيام» السجن قبل أن يدخله صاحبها الأستاذ نصوح بابيل، ولبث فيه زمناً بعده، تنتظر الإفراج عنها. ولم تكن في حاجة إلى قرار البراءة لأنها بريئة في الأصل، ولكنها في حاجة إلى سكون العاصفة التي اجتاحتها وقضت باحتجابها..

«إن أمضى السلاحين في الصراع السياسي هو سلاح المنطق الصحيح، فإذا استطال به أحد المتبارزين على صاحبه أهوى به على خصمه وتلّه للجبين، والناس شهود في ساحة البراز يعلمون الحق، وإن حبس بعضهم على نفسه الصراحة في القول، وأعوزته الجرأة على الجهر به.

«..وكم نتمنى للقائمين بالأمر أن يعرفوا ما بذمتهم من حق لهذا الوطن الذي تحيق به المكائد من كل حدب وصوب والذي يلاقي في أصحاب الذمم الضعيفة أضعاف ما يلاقيه في الأقوياء..

«...وقد يكون في صفوف المستقلين بصحفهم من هو أوفى ذمة للقضية الوطنية من الذين يبسمون ويلعبون على ظهرها..».

ولم يقف اضطهاد حكومة مردم لـ «الأيام» عند حد التعطيل، بل كانت غايتها من ذلك أن تحول دون نشر ما كانت تكشفه للناس من عورات الحكم ومفاسده، ومن التدابير الجائرة والتصرفات الشاذة التي تمارسها متوخية من ذلك غياب صوت «الأيام» عن مسامع الجماهير في الوقت الذي كانت ترتكب فيه الأعمال المؤسفة الآتية التي وقعت خلال تعطيل «الأيام»:

١ ـ كوسيلة من وسائل الإرهاب طرق شاب باب منزل صاحب «الأيام» ففتحت له الخادمة، فقال لها إنه يريد الأستاذ نصوح، فخرجت إليه ابتغاء معرفته، وما فتحت الباب حتى حاول أن يضربني بعصا يحملها بيده لكني أسرعت بإغلاق الباب في وجهه، فأخطأني، وبقيت العصا عالقة في الباب، فتركها وركن إلى الفرار، وخرجت وراءه وأنا ما زلت بلباس النوم لأتبين من هو هذا«البطل»، فلم أجده.. وكان المرحوم شكري القوتلي يسكن في الجهة المقابلة لمنزل صاحب «الأيام»وكان مصادفة يقف أمام نافذة منزله، فشهد الحادث، فأعرب لي عن امتعاضه وأسفه، وكان يشغل في حينه منصب وزير المالية في حكومة مردم، فنقل إلى زملائه الوزراء الحادث، وطلب التحقيق لمعرفة الفاعل خشية أن تتهم الحكومة بأنها وراء محاولة الاعتداء، فتظاهرت الحكومة المردمية بالاهتمام، وادعت أنها عينت لجنة للتحقيق، في الوقت الذي أحدث حادث المحاولة ضجة استنكار واحتجاج في الأوساط الشعبية والصحافية، وقام وفد من أصحاب الصحف بمقابلة رئيس الوزراء، وأعربوا له باسم الصحافة عن استنكارهم للحادث، وطالبوا الحكومة بالعمل على معرفة المعتدي ودافعيه، فوعدهم بتحقيق ما طلبوا وقال: «إن الحكومة تبذل قصارى جهدها لكشف الحقيقة».. وقد زخرت دار «الأيام» بوفود المهنئين والمستنكرين، وتلقى صاحب «الأيام» برقيات ورسائل عديدة من مختلف أنحاء القطر السوري يعرب له أصحابها عن استنكارهم للحادث

البغيض، كما تلقى من الدكتور شهبندر الذي كان في القاهرة برقية طواها على الإعراب عن أسفه العميق للحادث، وقال إنه لا يصدر إلاّ عن ذوي النفوس الضعيفة والخلق الوضيع... وإذا دلّ على شيء فإنما يدل على جبن وصغار.

٢ ـ خطب جميل مردم بعد صلاة الجمعة في الجامع الأموي، فحمل على المعارضة حملة عنيفة، ودعا إلى مقاومتها بكل شدة. ونتيجة لهذه الدعوة خرج عدد من الشبان الكتلويين من المسجد بمظاهرة اخترقت سوق الحميدية، فشارع فؤاد الأول، وكانوا يستهدفون دار «الأيام»، وما بلغوها ـ وكانت مغلقة بسبب عطلتها الأسبوعية ـ حتى انهالوا على بابها ونوافذها تكسيراً وتحطيماً، وأنزلوا من فوق بابها اللوحة المكتوب عليها «جريدة الأيام».

وفي اليوم الثاني كان الجواب على ما فعله المتظاهرون الكتلويون أن جاءت مظاهرة كبيرة من طلاب المعاهد والمدارس إلى دار «الأيام»، فأعادوا اللوحة إلى مكانها في وسط هتافات مدوية: ليحي العلم والثقافة، ولتسقط حكومة الرعاع.

٣ ـ شنت حكومة الكتلة حملة قوية على كل من يمت إلى «الأيام» بصلة العمل، وقد راحت تدعو إلى مقاطعتها في مختلف المدن والأنحاء السورية، فكان أنصارها وأتباعها كلما زادوها دعوة ملحة إلى مقاطعتها زادتهم تفوقاً وانتشاراً.. ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم، والله يعلم وأنتم لا تعملون﴾ صدق الله العظيم.

ولم يقفوا عند حد الدعوة للمقاطعة، بل تجاوزوه إلى تهديد مراسلي «الأيام» في المدن السورية بالضرب إذا لم يكفوا عن مراسلها، وقد جاء مراسل «الأيام» في حلب المرحوم الأستاذ ثابت تاج الدين إلى دمشق خصيصاً لينقل إليّ ما يلقاه من جماعة «الكتلة» من ضروب التهديد والوعيد والمضايقات المختلفة إذا لم يستقل من مراسلة «الأيام» فوافقته على الاستقالة، وقد استقال ظاهراً، ولم يستقل باطناً وواقعاً، بل ظل يوافينا بالأخبار سراً إلى أن سمحت الظروف بعد حين بعودته إلى المراسلة على المكشوف.

٤ ـ ضربت حكومة الكتلة المردمية حصاراً على دار «الأيام» لمراقبة كل داخل إليها، وكل خارج منها، حتى إذا اشتبه رجال الأمن المكلفون بالحصار والمراقبة بواحد منهم ساقوه إلى دائرة الأمن للتحقيق معه عن أسباب دخوله أو خروجه.

يضاف إلى ذلك أنه كثيراً ما كانت دوائر الأمن أو الشعبة السياسية تستجوب عمال مطبعة «الأيام» عما إذا كانوا طبعوا منشورات لا علم لهم بها، وكان البعض منهم يقضي يوماً أو أكثر في ساحة الاستجواب تاركاً وراءه عمله، فينعكس ذلك بالضرر على جريدة «الأيام».

اشتداد الصراع بين الحكومة المردمية ومعارضيها

إن المعارضة بشكل عام و«الأيام» بشكل خاص كانا هدفين لنقمة وحقد الوزارة المردمية، وكانت بيوت قادة المعارضين وتنقلاتهم خاضعة للمراقبة والملاحقة. مثال ذلك أن فريقاً من شبان الأحياء كانوا في زيارة المرحوم زكي الخطيب نائب دمشق، ولما غادروا المنزل أحاط بهم عدد كبير من رجال الأمن، وبعد أن فتشوهم جميعاً اعتقلوا أربعة منهم، وساقوهم إلى مركز الشرطة حيث جرى التحقيق معهم عن أسباب زيارتهم للخطيب في منزله، وقد اشترك في التحقيق مندوب من مكتب «الكتلة» هو المرحوم

مهدي مرتضى، وكان اشتراكه في التحقيق كإشارة للموقوفين: إن كل ما يجري هو بأمر «الكتلة»، وإن كل من لا ترضى عليه الكتلة يعرض للاعتقال، ويساق للتحقيق.

وفي أعقاب هذا الحادث وأمثاله أرسل زكي الخطيب إلى رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي احتجاجاً على ما يجري في البلاد من اعتداءات متتالية على حريات الناس، منبهاً إلى أنها انتهاك لحرمة القانون والدستور، محذراً من نتائجها الخطيرة.

وقد اهتم الرئيس الأتاسي بكل ما وصل إليه من الشكاوى والاحتجاجات على تصرفات الحكومة، فنصح إليها أن تتذرع بالحكمة وتقلع عن سياسة الشدة مع عناصر وطنية لها تاريخها وماضيها وجهادها في خدمة الوطن، ودعاها إلى العمل في حدود القانون.. وقد تسربت إلى قادة المعارضة أنباء تؤكد أن كلاً من فارس الخوري وشقيقه فائز الخوري وغيرهما من أعضاء الكتلة المعتدلين قد شاركوا الرئيس الأتاسي نصحه، لكن الحكومة لم تصغ إلى ذلك كله، بل مضت في تطبيق وسائل الشدة على أنواعها، وكان من أبرزها وأخطرها إقدامها على اعتقال عدد من قادة المعارضة وزعمائها وشبانها. ففي الساعة العاشرة والنصف من مساء ١٦ شباط/ فبراير سنة ١٩٣٨ اعتقل رجال الشرطة عند مخفر الشيخ حسن في حي الميدان زكي الخطيب، منير العجلاني، نصوح بابيل، سامي كبارة، أمين الدالاتي، بشير اللحام، خليل الزركلي، عربي الخطيب، جمال الخطيب، المحامي محمد الخطيب، أبو حمدي النجار، سهام الدين الترجمان، ماجد الخطيب، أحمد الخطيب، وقد سيقوا ليلاً إلى دائرة الشرطة فأوقفوا فيها بضع عشرة ساعة، ثم سيقوا إلى سجن القلعة.

وفي يوم ١٧ شباط/ فبراير أصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه أسباب الاعتقال وهي تلخص بأن المعتقلين عقدوا في منزل عبدالله شموط وفارس المهايني في حي الميدان اجتماعين غير مرخص بهما، ووزعوا نشرات تطعن الحكومة وتوجه إلى رجالها مثالب شخصية وتنال من المصلحة العامة. وفي مساء ١٧ شباط/ فبراير عقد اجتماع كبير في مكتب «الكتلة الوطنية» بدمشق خطب فيه رجال رسميون وغير رسميين، وقد حملوا على المعتقلين حملات شديدة، ورموهم بتهم جارحة، ثم جيء بالوفود من مختلف المدن السورية لحضور محاكمتهم والتفرج على نوع التهمة الموجهة إليهم وهي التآمر على سلامة الوطن.

وفي يومي ٢١ و٢٢ شباط/ فبراير نظرت محكمة بداية الجزاء في قضية المعتقلين فسمعت أقوال شهود الحق العام وشهود الدفاع، وتطوع للدفاع عن المعتقلين بضعة وعشرون محامياً فلم تسمح المحكمة لغير بضعة محامين منهم: أحمد فؤاد القضماني، عبد الكريم الحسامي، مختار العجلاني، فوزي المفتي، فؤاد المرابط، فؤاد الخياط. ثم سمعت مطالعة النيابة المركزية ودفاع محامي الدفاع وأقوال المعتقلين التي لم تنشر الصحف منها غير النذر اليسير، ثم أصدرت محكمة البداية قرارها وهو يقضي بالحكم على زكي الخطيب، منير العجلاني، نصوح بابيل، عزت السعدي أربعة أشهر بالسجن بتهمة إلقاء خطب في اجتماعين عقدا في حي الميدان، تعرّضوا فيها لإحدى الجهات، ولأشخاص معنيين، ومن شأن هذه الخطب أن تجعل الأهلين يكرهون الحكومة، وهذا ينطبق على الفقرة الثانية من القرار رقم (٤)، والحكم على ماجد الخطيب أربعة أشهر أيضاً، والحكم على محمد كمال الخطيب وشقيقه أحمد بالسجن ستة أشهر، والحكم بالسجن ستة أيام على كل من سامي كبارة، أمين الدالاتي، محمد جمال الخطيب، أحمد المنجد، عربي وجمال الخطيب، خليل الزركلي، بشير اللحام، سهام الدين الترجمان لحضورهم اجتماعات غير مرخص بها.

وقد ترك هذا الحكم دهشة في نفوس الناس، فاستأنف وكلاء المحكومين الحكم، وانتظروا كلمة محكمة الاستئناف التي نظرت في القضية بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٣٨ برئاسة القاضي النزيه الأستاذ رامز الشريف.. وقد أظهرت شهادات شهود الحق العام الشيء الكثير من التلفيق والكذب والتزوير.

ثم سمعت المحكمة دفاع المحامين والمعتقلين، وأصدرت قرارها ببراءة الجميع من التهمة التي سيقوا بموجبها إلى السجون.

وما سمعت حكم البراءة الجموع المحتشدة في مبنى القصر العدلي من طابقين والواقفة على سلالمه، والمزدحمة في ساحة المرجة، حتى صفقت وهتفت هتافات مدوية: (يحيا العدل.. يحيا القضاء النزيه..) ثم استقبلت الجماهير الغفيرة المعتقلين من أبواب المحكمة والسجن وحملوهم على الأكتاف ومشوا بهم إلى دورهم بمظاهرات رائعة، ثم زارتهم وفود المهنئين من جميع أنحاء العاصمة ومختلف البلدان السورية، وانهالت عليهم برقيات التهنئة من مختلف الجهات، وتلقوا رسائل كثيرة من سوريي المهجر وأفريقيا والساحل الذهبي.

ووقفت الصحافة العربية بوجه عام والصحافة اللبنانية بوجه خاص من قضية المعتقلين موقفاً مشرفاً، فقد استنكرت اعتقالهم، ودافعت عن حريتهم.

وقد أقيمت في منزل هاني الجلاد حفلة كبرى على شرف المعتقلين حضرها نيف وألف وخمسمائة شخص من وجهاء العاصمة ورؤساء أحيائها وشبابها وطلابها، وقد ألقيت فيها الخطب الكثيرة في الثناء على وطنية المحتفى بهم الذين شكروا الجميع على ما أبدوه نحوهم من اهتمام محمود وعواطف صادقة نبيلة.

بعد أن برأ القضاء قادة المعارضة من أخوان الشهبندر، وقد رافق ذلك اهتمام الجميع بسلخ لواء الإسكندرونة عن سورية، تزعزع وضع الحكومة وقوي موقف المعارضة ككل، وانطلق كل فريق منهم إلى عقد الاجتماعات، وتشكيل المظاهرات للاحتجاج على سلخ اللواء ولمعرفة ما فعلته الحكومة حيال ذلك.

هذا وقد كانت الصحف تنشر كل يوم الأنباء الهاتفية التي ترد إليها من مكاتبيها في اللواء وهي تتحدث عن الحوادث الدامية وغير الدامية التي تقع هناك.. وازدادت النقمة العامة حدة عندما قامت السلطة الفرنسية بإنزال العلم السوري في اللواء ورفع العلم التركي مكانه. وقامت «عصبة العمل القومي» في اللواء بنشاط كبير، فدعت جميع المناطق في اللواء إلى الإضراب العامفي اليوم الذي أنزل فيه العلم السوري، وقام وفد من أعضائها بمقابلة مندوب المفوض السامي، واحتج لديه على إنزال العلم السوري، وعلى التدابير العنيفة التي تتخذها السلطة. وقد أجاب المندوب بقوله: «إن العلم السوري لم يلغ بتاتاً. وكل ما هنالك أن هذا التدبير اتخذ بصورة مؤقتة وأنه ـ أي المندوب ـ أبلغ هذا التدبير إلى عصبة الأمم لأن الحكومة التركية هي التي أثارت هذه القضية». ثم قال: «إن جنسية الأهلين هي الجنسية السورية بحسب النظام الجديد».

وقد ألغى المفوض السامي الكونت دي مارتيل مجيئه إلى أنطاكية، كما ألغى حفلة إعلان النظام دفعاً لوقوع حوادث، وكل ما جرى أنه في الساعة الحادية عشرة استدعى الشيخ عبد اللطيف الخرندار وكيل القائمقام ووجوه أنطاكية من عرب وأتراك وأرمن، فلم يحضر سوى منهم نفر قليل جداً من الموظفين،

وقد تلا عليهم وكيل القائمقام بيان المفوض السامي، وفيه يعلن تنفيذ النظام الجديد لإسكندرونة. وهكذا انتهت الحفلة بفتور وانكماش.

بعد أن أطلق سراح الأستاذ زكي الأرسوزي استأنف نشاطه ضد تتريك اللواء وسلخه عن أمه سورية، وجاء إلى دمشق، واجتمع برئيس الوزارة وبحث معه الموضوع وما يمكن اتخاذه من التدابير الآيلة إلى الحفاظ على عروبة اللواء، ووالى اتصالاته بالجهات المعينة. وكان شأنه في ذلك شأن بقية الهيئات والجماعات العامة على دفع كارثة اللواء، بما يمكن اتخاذه من مواقف وتدابير.

وقد عقدت اجتماعات كبيرة وعديدة من أجل اللواء، فالشهبندريون عقدوا اجتماعاً كبيراً في دار هاني الجلاد تكلم فيه العجلاني والخطيب وبابيل وكبارة والجلاد، وانتهى إلى برقية استنكار مسهبة وجهت إلى المفوض السامي الفرنسي استنكاراً لموقف فرنسا من موضوع اللواء، والكتلويون تركوا للحكومة معالجة الموضوع مع الجهات المعنية في كل من فرنسا وتركيا مع استنكارهم الشديد لفصل اللواء، والعصبيون لم يألوا جهداً في العمل على اختلاف أنواعه للإبقاء على هوية اللواء العربية، وكذلك بقية العناصر والهيئات، فقد اندفعت كلها مع تيار السخط والنقمة على الذين تآمروا على سلخ اللواء أتراكاً وفرنسيين.

وكان للطلاب مواقف محمودة في هذا الميدان، فقد قاموا بعدة مظاهرات احتجاجية كان أكبرها عدداً تلك التي انطلقت من رحاب مدرسة التجهيز، فنظموا صفوفهم، ووضعوا برنامجاً لسير تظاهراتهم، تشرف على تطبيقه لجنة منتخبة. وكانت التظاهرة تسير بأقسام منظمة يحمل كل قسم منها لوحة بيضاء كتب عليها جملة من العبارات التالية: (أرواحنا فدى إسكندرونة) - (الطلاب المثقفون في طليعة المدافعين عن عروبة اسكندرونة) - (لتحي إسكندرونة عربية للأبد) - (إسكندرونة تستصرخ همم العرب) - (نظام إسكندرونة لا يفصلها عن قلوب العرب)، وقد طافت التظاهرة في دار الحكومة ومجلس النواب، ومقر مندوب المفوض السامي الفرنسي، وغيرها، وخطب من زعماء الطلاب كل من فيصل العسلي - حين كان طالباً - وعزت صيداوي ووهيب غانم باسم إسكندرونة وقد استهل خطابه بقوله:

بـــلاد تـــضـــام وشـــعـــب يـــذل فـــأيـــن الإبـــاء وأيـــن الـــشـــمـــم

أما موقف الحكومة من سلخ اللواء، فقد سبق لنا القول إن سعد الله الجابري وزير الخارجية والداخلية عبر عنه بكلمة موجزة أمام مجلس النواب أثبتناها بنصها، ومعناها: إن الحكومة قد قامت بكل ما يترتب عليها، وعملت ما يجب عمله.

غير أن مديرية المطبوعات في وزارة الداخلية أذاعت يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ نص البرقية والبلاغ اللذين تلقتهما من تركيا حيث كان رئيس الوزارة جميل مردم بك يقابل كبار المسؤولين الأتراك، وهذا نص البرقية:

دمشق - مديرية المطبوعات

«لما علم وزير الخارجية وزميله وزير الداخلية أن فخامة كمال أتاتورك موجود في مطعم بالبلدة مع بعض المدعوين قدما له بعد الاستئذان ضيفهما رئيس وزراء سورية دولة جميل مردم بك.

وقد تفضل أتاتورك وأبقى لديه رئيس الوزارة ورفيقه بالسفر عادل أرسلان بك. وفي أثناء المحادثة بعث

أتاتورك بتحيته الصادقة إلى الشعب السوري وصرح بأن تركيا تكون ممتنة إذا رأت سورية مستقلة ومزدهرة.

أما نص البلاغ فهو:

«في أثناء مكوث رئيس وزراء سورية دولة جميل مردم بك في أنقرة تحدث مع جلال بايار رئيس وزراء تركيا وكانت له عدة مقابلات في وزارة الخارجية، ومع عدة شخصيات من أعضاء حكومة الجمهورية التركية. وبعد هذه المحادثات التي جرت في جو مفعم بالود والصداقة والتي درست فيها مختلف القضايا التي تهم البلدين بصورة مفصلة تقرر أن يكون العمل في المستقبل ضمن نطاق اتفاق الآراء الذي ظهرت بوادره بصورة جلية».

وصدر بلاغ آخر عن مديرية المطبوعات في دمشق يقول إن رئيس وزراء سورية ترك أنقرة عائداً إلى سورية، وقد حياه في المحطة رشدي آراس وزير الخارجية وكبار موظفي الوزارة.

وقد لاحظت أوساط المعارضة أن البلاغ الأول جاء خلواً من ذكر اللواء كما جاء مفعماً بعبارات الود والصداقة والاتفاق، وذهبت التعليقات على ذلك مذاهب مختلفة منها أن الحكومة السورية وافقت على اتفاق جينف القاضي بسلخ اللواء عن سورية حرصاً منها على تجنب الخلاف مع تركيا. ولو كان الأمر على العكس، لما تمنى كمال أتاتورك لسورية أطيب التمنيات.

ولما وصل الرئيس مردم إلى حلب في طريق عودته إلى دمشق استقبل استقبالاً كبيراً وقد ألقى خطاباً في المحطة، وخطب في اليوم الثاني في الجامع الأموي، كما خطب وزير الداخلية سعدالله الجابري، وكذلك الأمير عادل إرسلان، فكانت الخطب هجوماً على المعارضين وبصورة خاصة على الزعيم شهبندر، والمهم في خطاب رئيس الوزراء قوله: «.. إن العلاقات بين حكومة فرنسا وحكومة سورية قد توطدت(!) وكذلك العلاقات مع الجارة تركيا..».

أما كيف توطدت العلاقات بين سورية والدولتين اللتين اتفقتا على سلخ اللواء عن سورية وعلى أي أساس قام هذا التحالف بل التآمر على سورية، فهذا لم يتطرق له أحد من الخطباء.

وقد كانت الخطب بجملتها عبارة عن إعلان حرب سافرة على خصوم الحكومة. فسعدالله الجابري قال في خطابه في جملة ما قال:

«...تأكدوا أنه لا توجد في البلاد أحزاب غير «الكتلة الوطنية»، حزب واحد هو الأمة بأسرها، هو «الكتلة الوطنية». إن مصلحة الوطن تقضي بأن نقاوم كل حزبية وكل عمل من شأنه أن يشوش على هذا الدور الإنشائي، وإذا قاومنا فلا نقاوم بالدرك والشرطة، بل نقاوم بكم أنتم، لأنكم قوتنا».

وقال: «الخائن قاطعوه.. وارجموه.. وكونوا يداً واحدة، واعتصموا بالثبات والصبر».

كان هذا النوع من الخطب يلقيها المسؤولون كل يوم من على منابر المساجد وفي الحفلات التي يقيمونها، وفي التجمعات التي يعدونها، بينما كانت قوافل الأتراك تفد على اللواء، القافلة إثر الأخرى، وحين وصول هذه القوافل تقصد فوراً دار جمعية «خلق أوي» أي «بيت الشعب».

لقد ملّ الناس هذه الخطب في الوقت الذي يتلهفون على أنباء المعاهدة واللواء لمعرفة ما صار إليه حالهما. وبلغ استياء الكثيرين من الخطب الرخيصة حد الاستنكار والاحتجاج، وباتت الرغبة شديدة ملحة في تحقيق تفاهم سريع بين القادة المختلفين لينصرف الجميع صفاً واحداً إلى معالجة قضيتي المعاهدة واللواء.

وتجاوباً مع رغبة الجميع، كتب صاحب «الأيام» في مقاله الرئيسي المنشور في العدد الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ يقول:

«يذكر الناس أن دولة رئيس الوزراء ألقى في الصيف الماضي خطاباً في مخيم الكشاف في بلودان كان له أجمل وقع في النفوس، لأنه صرف فيه كلاماً حلواً بحق الزعيم شهبندر.. ويذكرون أيضاً أن دولة الرئيس أضاف إلى خطابه في بلودان تصريحاً آخر أدلى به إلى وفد خريجي المعاهد الألمانية حين زاروه مبدين رغبتهم في التفاهم بين الزعيم و«الكتلة الوطنية» ..ومما قاله الرئيس لهم، وقد نشرته الصحف في حينه: «..لقد باتت عودة الزعيم شهبندر إلى البلاد ضرورة وطنية..» يذكر الناس هذا كله، وعهدهم به ليس ببعيد، ويذكرون أيضاً أن الزعيم شهبندر أجاب على كلام دولة الرئيس بمثله.. فقد شكره على شعوره، وقدر عاطفته، وأبدى من الرغبة في التفاهم والاتفاق الشيء الكثير.

لقد خلقت تلك التصريحات والخطب جواً رائعاً صافياً صفقت له الأمة واعتبرت ما قيل خطوة واسعة تمنت لو تتبعها خطوات مماثلة، وأخذ فريق من أصدقاء الزعيم والرئيس يسعى لتقريب وجهتي النظر وإحلال التفاهم التام بين الفريقين.

هذا ما كان.. وكأن شيئاً لم يكن في الحسبان، هو أن تنقلب الآية عند عودة رئيس الوزراء في هذه المرة من باريس، وأن تثير خطب دولته من حلب إلى دمشق جواً مشحوناً بالحملات العنيفة على الزعيم.

ماذا حدث؟ ولماذا يحمل رئيس الوزارة على الزعيم شهبندر؟ لقد كان هذا السؤال يجري على ألسن طائفة خاصة من الناس قبل يومين، لأن حملة الرئيس على الزعيم في حلب وحماه وحمص، قد فهمها فريق من الناس ولم يفهمها الجميع.. أما حملته في دمشق أمس، فقد كانت من الصراحة والوضوح في المستوى الذي حمل الناس على اختلاف طبقاتهم على الاهتمام بها والتحدث عنها، والتساؤل عن عواملها وأسبابها.

لقد تكلم رئيس الوزارة في خطابه أمس عن «الشهيد الحي» فأدرك كل من سمع خطابه أن «الشهيد الحي» هو الشهبندر بنفسه، وقد أرهفوا آذانهم للسمع. فإذا بالشهبندر يُرمى بأقبح التهم، وهنا أقف مدهوشاً كما وقف جميع الناس مدهوشين، لأستأذن دولة رئيس الوزارة أن يسمح لي بكلمة أقولها لدولته في حدود الواجب والمنطق، وفي دائرة القانون والدستور، وفي نطاق الوطن ومصلحة الرئيس نفسه:

يا دولة الرئيس:

إنني لا أتولى الدفاع عن الشهبندر، لأن الرجل من أقدر الناس على الدفاع عن نفسه ووطنه.. ولا أكتب هذه الكلمة على حساب الشهبندر أو على حساب المعارضة.. أو على حساب أحد بل أكتبها على حساب وجداني وضميري، وهذا ما تعرفه دولتك، كما يعرفه كل واحد من إخوانك أعضاء «الكتلة الوطنية».

قد تظن يا دولة الرئيس أن الحملة على الزعيم شهبندر لأسباب ما تزال الأمة تجهلها، تفيد الوطن، وتفرح الناس. والحقيقة أنها تؤذي الوطن وتنفر الناس. أما أنها تؤذي الوطن فلأنها تقسم أبناءه على بعضهم، وتخلق في البلاد جواً بغيضاً من الشحناء والبغضاء فينصرف القوم عن قضية الوطن إلى الخصومة الحزبية

التي يشجعها الهجوم على الزعيم شهبندر، ويخرجها إلى الساحة بعد أن ظلت متوارية في كهوفها إلى هذا اليوم بفضل حكمة المخلصين.

وأما أنها تنفر الناس، فلأنهم لا يطيقون أن يسمعوا كلمة سوء بحق رجل سلخ أربعين عاماً في خدمة بلاده، فكان طيلة سني حياته المجاهد الشريف والسياسي الحكيم، والعالم النافع، والطبيب الماهر، والحارس الأمين..».

إلى أن قال:

«..أما إذا رأيت بعض الأكف تتحرك بالتصفيق وأنت تتكلم عن «الشهيد الحي»، فدولتك أعرف الناس بأصحابها، ولن يفوتك أن تدرك بأن الشهبندر نفسه لو وقف في الشرفة التي وقفت فيها وجرب أن يقول ما قلت لرأيت هذه الأكف نفسها أسرع إلى التحرك بالتصفيق له والهتاف بحياته.

إن كل رئيس وزارة وكل حاكم يجد أناساً يصفقون له ويهتفون ولو سمعوه يقول قولاً لا يؤمنون به، ولا يعتقدون بصحته. ولكن المهم ليس هذا، وإنما هو أن يتصل الحاكم بقلوب الناس لا بأيديهم وأكفهم. وكم أتمنى عليك يا دولة الرئيس وأنت الرجل الشعبي الذي عشت في قلب الشعب، وجرى هذا القلم بإطراء مبادئك الوطنية ومواقفك الشعبية أعواماً وشهوراً وأياماً، لو أنك تتصل بعد خطابك أمس بنفوس الناس وتصغي إلى هواجسهم ونفثاتهم التي تخفق به صدورهم لصفعت بلا تردد من يوسوسون لك من حلب إلى دمشق، ويملأون صدرك بالموجدة والحقد على من يريدون بوطنهم خيراً.

إنك لو فعلت هذا لبلغت الحقيقة المجردة، ولعرفت العدو من الصديق والمخلص من المرائي، ولانتهيت من حيث بدأت، ولوجدت في ذلك وحده ما تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه الضمير.

«نصوح بابيل»

لقد تجاوبت جميع الأوساط المعارضة والحيادية مع دعوة رالأيام» إلى إجراء مصالحة بين الشهبندر ومردم تكون سبيلاً إلى التفاهم والتضامن لتقف الأمة صفاً منيعاً واحداً في وجه التيارات الاستعمارية - الفرنسية، والتركية المتعصبة، فعقدت اجتماعات كثيرة تكلم فيها الخطباء داعين إلى وحدة الكلمة والصف وطغت بعض الوقت موجة من التفاؤل بتحقيق الآمال المعقودة على ما يقوم به الوسطاء من المساعي الحميدة.

وكان في مقدمة من جاء إلى دمشق لهذه الغاية النبيلة سلطان باشا الأطرش قائد الثورة السورية الأكبر، وحلّ في فندق «أوريان بالاس» حيث زارته وفود كثيرة من الفريقين: الكتلة والشهبندريين، ومع ما لسلطان باشا من تقدير واحترام في نفوس الجميع، وهو الذي استقبلته دمشق يوم عاد من المنفى استقبال الأبطال الفاتحين، مع ما له من ذلك قد تعذر عليه التوفيق بين الفريقين، لا سيما وقد كان رئيس الوزارة مردم بك خلال الفترة التي جاء فيها سلطان باشا إلى دمشق في باريس يتابع مفاوضاته مع الفرنسيين. وهكذا فشلت مساعي التوفيق التي صرفتها جماعات وشخصيات عديدة وذهبت أدراج الرياح.

خلال النصف الثاني من عام ١٩٣٨ والنصف الأول من عام ١٩٣٩ طغت موجة من النشاط الشهبندري من جهة، ومن النشاط الكتلوي من جهة أخرى على أحياء دمشق حيث يقيم كل فريق

منهما حفلات شعبية ضخمة ابتغاء السيطرة على أكبر عدد من أبناء الشعب.. وقد رجحت كفة الشهبندر في النهاية، وأصبح الزعيم الشعبي الأول في سورية، وقد كتبت عنه الصحف العربية والأجنبية ولا سيما الفرنسية منها الشيء الكثير ووصفه بعضها بالخطيب العملاق والزعيم الشعبي المرموق ..بينما ضعف الجانب الكتلوي على الصعيد الشعبي للأسباب التالية:

١ ـ إخفاق حكومة «الكتلة الوطنية» في عقد معاهدة مع فرنسا تحقق ما تنشده سورية من سيادة واستقلال.

٢ ـ رفض الكتلة كل مفاوضة لا تقوم على أساس الاعتراف بالكتلة كحزب وحيد في البلاد.

٣ ـ عجز الحكومة الكتلوية عن اتخاذ موقف أكثر جدية، وأشد صلابة من قضية اتفاق جنيف القاضي بسلخ لواء الإسكندورنة عن الجسم السوري.

٤ ـ ما تركته سياسة الشدة والقمع التي مارستها الحكومة الكتلوية المردمية ضد المعارضين، الأمر الذي أكسب هؤلاء نفوذاً شعبياً كاسحاً.

٥ ـ خنق الحريات العامة، لا سيما منها حرية الصحافة التي تعرضت المعارضة منها إلى مختلف أنواع الاضطهاد، مما حمل عدداً من أعضاء «الكتلة» بالذات على شجب هذه السياسة إلى حد دب معه دبيب الخلاف بينهم.

أما السبب الأول، فقد وّقعت الحكومة المردمية معاهدة مليئة بالنقائص فأغضب ذلك رئيس الكتلة الوطنية والجمهورية وعدداً من أعضائها، وأثار على الحكومة الكتلوية موجات من المعارضة والانتقادات والحملات العنيفة. ومع عيوب هذه المعاهدة التي قبلت بها الحكومة ووقعت عليها وعلى ملاحقها الأربعة، فقد ظلت الحكومة الفرنسية تتلكأ في تصديقها حتى لفظت أنفاسها، وبات موقف الحكومة المردمية منها ينطبق على: يرضى القتيل وليس يرضى القاتل.

أما السبب الثاني، فقد ضرب الدعوة إلى توحيد الكلمة ورص الصفوف في الصميم، وقسم الشعب إلى فرقاء، وقضى على أغلى أمنية وطنية لو تحققت لتغير وجه التاريخ في سورية.

أما السبب الثالث، فقد وقفت الحكومة الكتلوية من قضية سلخ اللواء موقف التودد والتعاطف مع تركية وفرنسا في الوقت الذي كانت نقمة الشعب السوري قد بلغت من التأجج والغليان حد الذروة ..فكان التناقض واضحاً بين موقف الشعب الثائر من أجل لوائه، وبين موقف الحكومة المداري والمسالم، وكان مفروضاً بالحكومة أن تعالج موضوع سلخ اللواء على الصعيد العربي وليس على الصعيد السوري فقط، ولو أنها فعلت ذلك لاتخذت قضية اللواء اتجاهاً أقوى وأفيد.

أما السبب الرابع، فقد عرض الكتلة للانقسام على اعتبار أن عدداً من أعضائها كان يعارض سياسة الشدة والقمع والتعذيب وهذا من شأنه أن يكسب المعارضة قوة ونفوذاً، ويزيد الكتلة وهناً وضعفاً. ووقف المعارضون في الكتلة هذا الموقف نتيجة للتعذيب الجسدي الذي استخدم مع عدد من الشبان الموقوفين بسبب معارضتهم لحكومة الكتلة، وعلى سبيل المثال نذكر اسم الشاب الوطني والمحرر في «الأيام» كامل البني، فقد ضرب بأيدي رجال الشرطة على مختلف أنحاء جسمه ضرباً مبرحاً ترك آثاره الواضحة، وقد شهد أثر ذلك رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي وعدد من الشخصيات الرسمية والشعبية،

ولما حاول الضاربون إنكار فعلتهم أقام البني عليهم الدعوى لدى القضاء، فجرت محاكمتهم، وثبتت إدانتهم، وصدرت عليهم أحكام بالسجن.

وما حدث للبني في حينه، حدث مثله للعديد من الشبان والطلاب المثقفين الذين كانوا لا يرون ما تراه الحكومة.

أما السبب الخامس، وهو خنق الحريات، فقد كان «للأيام» منه أكبر نصيب، فقد اعتدى عليها «الأبطال» أكثر من مرة فاقتحموا أبوابها، وحطموا نوافذها، المرة تلو المرة.. وفي إحداها، وكان يوم عطلتها الأسبوعية، حاولوا كسر الباب الخارجي، ولما تمكنوا من كسره حاولوا تحطيم الباب الثاني الداخلي ... وهم يرددون: قوصوه .. قوصوه.. دون أن يبالوا بصياح النسوة من عائلة محترمة تسكن الطابق الثاني من دار «الأيام».

هذا النوع من الاعتداءات الغوغائية، وتعطيل «الأيام» خمس مرات خلال عامين ونصف، أثار في جملة ما أثار، استنكار النواب الأحرار في مجلس حيث وقف النائب الدكتور منير العجلاني في إحدى الجلسات مدافعاً عن الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة، وأعرب عن استنكار الجميع للاعتداء على «دار الأيام»، وحمل على التعطيل الإداري للصحف ووصفه بـ: «الوباء الأسود».. وشاركه من النواب فائز الخوري فقال: «كلنا نستنكر الاعتداء على جريدة «الأيام» ونعتبر هذا الاعتداء وأمثاله طعنة في صميم النظام والقانون، ونطالب الحكومة بإنزال العقاب اللازم بالمعتدين».

وحدث في تلك الفترة أن قام رئيس الوزارة مردم بسيارته يصحبه الوزير الدكتور عبد الرحمن الكيالي بجولة في بعض الشوارع الرئيسية في المدينة، وكان مع الرئيس بالإضافة للوزير الكيالي مرافق الرئيس يركب إلى جانب السائق، وكان مدير الشرطة العام نافع مجيب القدسي ومعاونه بسيارتهما يسيران وراء سيارة الرئيس، ولما بلغت السيارتان «سوق الهال» صادفتا مظاهرة كبيرة، وتبين للمتظاهرين أن رئيس الوزارة في السيارة الأولى فصاحوا: «ها هو.. مردم اقتلوه.. اقتلوه» ولكن قادة المظاهرة وكلهم من الشهبندريين وفي مقدمتهم كامل البني من أعضاء أسرة «الأيام» أسرعوا للحؤول دون الاعتداء، ولما شاهد الرئيس الأستاذ البني قال له: «كامل.. كامل.. أنقذ الموقف» بينما الوزير الكيالي سقط في أرض السيارة. ولما حاول مرافق الرئيس أن يشهر مسدسه، صاح به البني: «أعد مسدسك إلى مكانه، وإلاّ فإن المتظاهرين يقتلونكم جميعاً..».. فأيده الرئيس مردم وقال لمرافقه: «أعد المسدس حالاً كيلا يراه المتظاهرون». ولما لم يجد البني ما يقنع به المتظاهرين بترك الرئيس وشأنه مع صحبه، قال مخاطباً المتظاهرين: «يا إخوان: أبشركم بأن الوزارة قد استقالت.. وأن الاتفاق قد تم ولله الحمد بين الزعيم شهبندر والرئيس مردم بك»، ففعلت هذه العبارات فعلها في نفوس المتظاهرين الذين هتفوا على الفور: «ليحي الزعيم.. وليعش الاتفاق والتضامن». وبهذه الوسيلة تمكن الرئيس مردم وصحبه من أن يشقوا طريقهم بسيارتهما بعد لحظات كانت محفوفة بالخطر.. غير أن حصيلة هذه العملية كانت إصابة البني بطلق ناري طائش أصابه عندما أطلق المتظاهرون بعض الطلقات النارية على السيارة.. وصاح البني برفقائه: «ويحكم.. ابتعدوا عن السيارة، ولا تمسوها بسوء.. لأن قيادتنا لا تقبل ذلك».. فاستجاب المتظاهرون إلى النداء وشقوا الطريق للسيارة حتى اجتازت منطقة الخطر، وذهبت بسلام.. وفي أعقاب ذلك جاءني عدد من قادة المظاهرة إلى مكتبي في «الأيام» غاضبين على كامل البني، لأنه حال دون وصولهم إلى رئيس الوزارة، فقلت لهم بشدة «مرحى كامل.. وألف مرحى.. لأن ما فعله هو الصواب

بعينه.. قيادتكم وعلى رأسها الشهبندر لا تستخدم سلاحاً إلاّ سلاح الحوار المنطقي والقول المعقول، وتستنكر الاعتداء أيا كان نوعه»، فلزموا الصمت وانصرفوا.

في الواحد والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٣٨ عاد الزعيم شهبندر من القاهرة وتوجه إلى منزل تقي الدين المؤيد العظم والد زوجته في بلودان، وما كاد يستقر فيه حتى فوجيء بأمر إداري تعسفي مخالف للدستور يقضي بفرض إقامة جبرية عليه في المنزل الذي نزل فيه، وتمنعه من الاختلاط بالناس، وسُخرت قوى الأمن لمنع أي كان من زيارته أو من الدخول للدار المذكورة.

ما إن وصل نبأ هذا التدبير إلى الناس حتى أخذ الاستياء منهم كل مأخذ، لا سيما وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت تستعد المدينة لاستقباله استقبالاً ضخماً، وكان مقرراً أن يحل ضيفاً على حي الميدان ـ أكبر أحياء دمشق في حينه ـ وقد أرسل المجاهد الكبير الشيخ محمد الأشمر إلى الزعيم شهبندر برقية باسم حي الميدان وباسمه يدعوه فيها إلى النزول ضيفاً كريماً على حي الميدان، وإن وفداً من وجوه الحي سيكونون في صحبته إلى الحي المذكور حيث أعدت دار آل الحكيم الواسعة لنزول الزعيم فيه.

غير أن حكومة مردم ضربت حصاراً على حي الميدان الفوقاني واتخذت من التدابير أشدها للحؤول دون نزول الزعيم من بلودان، كما اتخذت في الوقت نفسه تدابير مماثلة في بلودان وبصورة خاصة حول المنطقة والدار التي يحل فيهما. وكان لهذا العمل صداه البعيد في داخل سورية وخارجها واستنكرته الصحافة العربية، لا سيما منها اللبنانية والمصرية واعتبرته ضعفاً وليس قوة بالنسبة للحكومة المردمية.

ودعا الزعيم شهبندر جميع مواطنيه إلى تجنب المصادمات وعدم مقابلة الشر بمثله، كما دعاهم إلى ضبط النفس والتحلي بالصبر والحكمة كيلا يقتتل أبناء الوطن الواحد إلى أن يفيء المعتدون إلى الصواب...

وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٨ ألغت الحكومة تدابير الاحتجاز، وعاد الشهبندر إلى دمشق في وسط حماسة كبيرة من الترحيب والتكريم، ولم ينفك عن دعوته إلى وحدة الصفوف، لكن هذه الدعوة لم تعد مستجابة بسبب التفكك الذي أصاب «الكتلة» في داخلها وخروج العديد من قادتها، وشرع الزعيم في تنظيم الصفوف بدءاً بإخوانه العاملين، فدعا عدداً منهم إلى اجتماع عقد في منزله مساء يوم السبت قي ١٣ أيار/ مايو عام ١٩٣٩ وقد حضره كل من زكي الخطيب، الدكتور منير العجلاني، أحمد فؤاد القضماني، نصوح بابيل، سعيد محاسن، الدكتور سامي كبارة، هاني الجلاد، وحيد الحكيم، منير المحايري، علي بوظو، الدكتور عبد القادر زهراء، شفيق دياب، كامل هنانو، بشير اللحام، عارف التوأم، رشيد بقدوش، عارف النجار، الدكتور مدني الخيمي، شهاب الشماط، حسن القتلان، تيسير ظبيان، أمين سعيد، درويش العجلاني، نوري الحكيم.

واعتذر عن الحضور فوزي بك البكري لسبب سفره إلى بغداد.

وقد افتتح الزعيم شهبندر الاجتماع بكلمة مسهبة تناول فيها المرحلة الجديدة في العمل، وقضية المعاهدة، وسلخ لواء إسكندرونة، ومنهاج العمل، وإنشاء مكاتب وفروع للعمل الجماعي، وأسباب الخلاف بينه وبين جميل مردم بك وقال ما خلاصته:

«إننا الآن على أبواب أحداث سياسية قد يكون لها أبعد الأثر في مستقبل بلادنا، سواء في شؤوننا الداخلية أو في شؤوننا الخارجية، وإذا كان تضامننا في الماضي شيئاً مستحباً فقد أصبح اليوم والحالة هذه فرضاً محتماً..».

«..يتردد على ألسن الكثيرين ما هو منهاجنا العملي، كأنهم قد نسوا أننا نشرنا هذا المنهاج الذي أمضيناه وأمضته معنا النخبة المنتخبة من إخواننا في مساء الجمعة الواقع في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٨ وأهم بنوده ألاّ تقل معاهدتنا مع فرنسا عن معاهدة العراق مع إنكلترا، وأن تكون سوريا عضواً في الاتحاد العربي المنتظر، وأن تضمن الحريات على أنواعها، وأن تنقذ البلاد من الفوضى التي كانت تلج فيها، وأن توجه إلى إقامة حكم صالح يعيد إلى السوريين سمعتهم. هذه هي الأغراض التي نشرناها على الملأ، ولا تزال الحاجة إلى تحقيقها حاجة ملحة حتى أن تغيير الحكومات لم ينقذ البلاد إلى الآن من أذناب المجرمين، وتهجمهم على الحريات الشخصية..».

وتابع الشهبندر:

«أما موقف فرنسا من سورية فقد اتضح اتضاحاً كلياً من بيان المفوض السامي مساء الأمس، ففي هذا البيان الدلالة الكافية على القواعد التي يراد اتخاذها أساساً للتعاقد مع سورية، وهي النصوص التي سبق أن وقعتها الحكومتان الفرنسية والسورية، وفيها الملاحق والذيول طبعاً.. وتطبيق نظام لامركزي على المحافظات إرضاءً لما يدعى رغبات سكانها وهو نظام لم يعين بعد.. ويدل عليه ما جرى في جبل الدروز وفي بلاد العلويين. وتنظيم جديد للتعاون العسكري بين فرنسا وسوريا لا يدري أحد مداه، وكم تكون التزامات سورية فيه، واستخدام القوات الفرنسية للدفاع عن البلاد خارجاً ولحفظ النظام في الداخل على الطريقة التي ترضي فرنسا ومفوضيها، وضمانة حقوق الأقليات الجنسية والدينية. هذه هي القواعد التي يراد بنا الرضا بها والسير على مقتضاها، ومن المؤسف حقاً أن جميع هذه الاختبارات المريرة منذ الاحتلال إلى اليوم لم تقنع فرنسا بعد بأن سورية وهي في مقدمة البلدان العربية التي جاهدت للحرية والاستقلال هي بلاد مجدة لا هازلة في تحقيق أمانيها وأنها لن ترضى بهذا البيان المس بكرامتها واستقلالها، ولا بأي موقف سياسي هو دونه في الأقطار الشقيقة. ولا بد من تأليف لجنة تبحث هذا الموضوع بحثاً دقيقاً قبل إصدار بيان فيه».

واتخذت في الاجتماع قرارات عديدة تقضي بتأليف لجان مختصة وإنشاء مكاتب وفروع في المحافظات للعمل الوطني الجماعي.

وعندما أوشك الاجتماع على الانتهاء سأل سائل عن الأسباب الحقيقية التي دفعت جميل مردم بك إلى الوقوف هذا الموقف العدائي من الزعيم شهبندر فكان الجواب على ذلك ما يأتي:

«..إن الزعيم شهبندر كان ينوه في أحاديثه الخاصة بعد عودته وإخوانه من مصر إلى الوطن، وفي بعض خطبه، بفساد الحكم وبعده عن قواعد الحكم الصالح ومفهوم الدولة، وبطغيان المصالح الشخصية فيه على المصلحة العامة، وبتعيين الأقارب والأنصار في الوظائف والمناصب مهما كانوا، وبمسايرة الأجنبي وكتمان الحقائق عن الشعب، يضاف إلى ذلك معارضة الزعيم للمعاهدة ونشره في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٣٨ في بعض الصحف العربية بيانات شديدة اللهجة بشأن الاتفاقات التي وقعها أخيراً السيد جميل مردم بك مع الحكومة الفرنسية في باريس كذيول لمعاهدة ١٩٣٦ والتي جعلت المعاهدة شراً من الانتداب خصوصاً وقد جاء في أحد بياناته قوله:

«لم يبق بين أفراد الأمة من يجهل المصائب التي حلت بالوطن العزيز من جراء السياسة المعروفة التي اتبعت منذ أمد غير بعيد. ولئن صبرت أنا وإخواني وتريثنا كثيراً في إرسال كلمتنا النهائية إلى أبناء الأمة الكريمة فلأننا حرصنا كل الحرص على أن تكشف الحقيقة عن نفسها، وأن يرى الأعمى قبل البصير الأخطار التي نبهت الأمة إليها وحذرتها من الوقوع في شركها منذ نشرت المعاهدة حتى هذا اليوم.. أما

وقد جاءت برقيات (هافاس) التي أذيعت يوم أمس عن اتفاقات باريس الأخيرة مؤيدة ـ ويا للأسف ـ جميع الأخطار التي ذكرتها في حينها ومثبتة على اقتضابها وإيجازها أن المعاهدة السورية بعد هذه الاتفاقات صارت شراً من الانتداب، بل أقرب إلى الحماية منها إلى المعاهدة، فقد صار لزاماً عليّ أن ألبي واجب الوطن المقدس وأحقق دعوة الكثيرين من إخواني الوطنيين المخلصين سواء من كان منهم منتمياً إلى أحزاب سياسية معروفة في البلاد، أو من كان وطنياً مستقلاً عرف بإخلاصه وشرفه فأعمل وإياهم، بعد هذه الكارثة، على تنظيم الرأي العام وتهيئته لدفع الخطر الذي يهدد حوزة الأمة..».

في أعقاب هذا الاجتماع انطلقت حركة الشهبندريين نحو التنظيم، وقد تناولت الطلاب والعمال والأحياء والأساتذة والطبقات المثقفة من المحامين والأطباء وغيرهم، وقام الشهبندر وإخوانه بسلسلة من الزيارات لأحياء المدينة استجابة لدعوات من وجوهها ورؤسائها، وكانت الخطب تلقى في كل زيارة داعية الناس إلى التبصر في كل ما يراد بالبلاد من شرور ومؤامرات، وكانت أقوال الزعيم في خطبه وتصريحاته تنصب على دعوة جميع الوطنيين العاملين إلى التكاتف والتضامن لمجابهة الأطماع الاستعمارية التي كشفت عنها بوضوح عيوب ونقائص المعاهدة وسلخ لواء إسكندرونة عن سورية وما يحاك في الظلام من مخططات.

لقد سجل النشاط الشهبندري خلال النصف الثاني من عام ١٩٣٨ والنصف الأول من عام ١٩٤٠ تفوقاً ملحوظاً، وأصبح الشهبندر الزعيم الشعبي الأول في سوريا، وهو ما أجمعت على قوله صحف كثيرة عربية وأجنبية.

وكانت النية معقودة على أن يقوم الشهبندر بزيارة المحافظات السورية ليستكمل التنظيم الذي بدأه من دمشق، غير أن هذه الرغبة لم يقدر لها أن تتحقق لأنها اصطدمت بإعلان الحرب العالمية الثانية في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، فقد اتخذت السلطات الفرنسية ما تقتضيه الحرب من تدابير استثنائية مختلفة، منها منع الاجتماعات العامة، وفرض الرقابة على الصحف ومنع النشاط الحزبي السياسي.

لقد عرقلت هذه التدابير سير الحركة السياسية بوجه عام فشملت جميع الهيئات والتكتلات الحزبية وأوقفت نشاطها.

وكان الشهبندر قبل إعلان الحرب يقوم بزيارات متتالية للأحياء استجابة لرغبات أصحابها على نحو ما سبق لنا ذكره، وفي تلك الفترة وبعدها كان يتلقى في البريد رسائل مغلفة يهدده أصحابها بالقتل، فلا يعيرها أي اهتمام، فنصح إليه إخوانه أن يعينوا له مرافقين اثنين أو مرافقاً واحداً يمشي خلفه أو على مقربة منه حذراً من وقوع أيّ حادث مكروه. لكن الشهبندر كان يرفض ذلك بشدة وعنف، وكثيراً ما كان يقول: «لم أفعل طيلة حياتي شيئاً يسيء إلى بلادي ليقوم من يفكر بالاعتداء عليّ..» وعبثاً في أوقات مختلفة ومرات عديدة حاول إخوانه أن يقنعوه بما اقترحوه عليه.

وقد اتسعت حلقة التهديد، واتخذت شكلاً آخر أو أشكالاً أخرى منها إيفاد من يلقي في آذان أحد أو بعض المقربين من الشهبندر أن قنبلة ستلقى من سطوح الدور التي تقام فيها الحفلة على شرف الشهبندر ابتغاء قتله مع من برفقته من أصحابه... ومنها أن كميناً أو كمائن ستنصب في الطريق التي يسلكها الزعيم إلى مكان الحفلة أو الحفلات التي يذهب إليها.

وحدث من هذا القبيل أن حي قبر عاتكة في دمشق قد دعا الشهبندر وإخوانه إلى حفلة تكريم كبيرة، فجاء الوسواس الخناس ليخبر أن قنبلة ستلقى على مكان الحفلة، وكان من عادة الشهبندر في مثل هذه

الحال أن يزداد إصراراً على الذهاب إلى المكان الذي تقام فيه الحفلة، وهذا كان موقفه من حفلة قبر عاتكة، فقد ذهب إليها واستقبل استقبالاً حاراً، وألقيت خطب عديدة، وتكلم باسم الحي الشيخ فؤاد شميص من وجوه الحي، ورد الشهبندر على الخطباء بخطاب ألهب الحماسة في نفوسهم. وبعد انتهاء الحفلة ودعه أهل الحي وداعاً زاخراً بالهتافات والزغاريد.

وهكذا كان شأن بقية الحفلات على كثرتها في مختلف أحياء دمشق وغوطتيها باستثناء واحدة منها دلت بوضوح تام على أن هنالك عيوناً غادرة يريد أصحابها بالشهبندر شراً وسوءاً.

أما هذه الحفلة، فهي حفلة قضاء دوما الذي يبعد عن دمشق نحواً من ثلاثين كيلومتراً، فقد كان مقرراً افتتاح الحفلة في الساعة الخامسة مساء، فخرج موكب الزعيم من دمشق يتقدمه ويتبعه عدد من السيارات التي تحمل عدداً من إخوانه. ولما بلغ قرية «حرستا» وهي تقع على الطريق العام، خرج أهلها لتحية الزعيم، يتقدمهم المجاهد المعروف أبو عمر دييو، وقد أبوا على الزعيم وإخوانه إلاّ تناول القهوة، وبسبب ذلك تأخر سير الموكب بعض الوقت، ثم تابع سيره إلى «دوما». وكان الشهبندر وزكي الخطيب وأبو حمدي النجار وأنا نركب في سيارتي التي كان يقودها السائق حاتم صنوبر، وما بلغ الموكب مدخل دوما حتى خرج من أحد جانبي الطريق شخصان يرتديان لباس القرويين بينما وقف اثنان من رفقائهما تحت شجرة قريبة من الطريق.. وأخذ الأول والثاني يطلبان ـ بإشارة تنم عن ترحيب وتكريم ـ من كل سيارة بدورها ليسألوا من فيها عما إذا كان معالي الزعيم موجوداً فيها، فيجيبهم ركابها أن الزعيم في إحدى السيارات المقبلة، ولما لم يبق بين سيارتنا والرجلين سوى سيارتين أوجست خيفة أن تكون هناك نية سيئة مبيتة، فطلبت من السائق حاتم أن يأخذ جانب الطريق، وينطلق بسرعة متجاوزاً السيارتين، وهكذا فعل.. ولما رأى الرجلان ذلك راحا يصيحان: «وقّف.. وقّف». ولما لم يقف شهر كل واحد منهما مسدساً وراحا يطلقان النار على سيارتنا فأصيب الجانب الأيمن من مؤخرة سقفها بطلق ناري أحدث فيها ثقباً كبيراً، ولما شاهد ركاب السيارات المقبلة وراء سيارتنا ما حدث، وكان بينهم عدد كبير من الشبان والطلاب، أدركوا أن في الأمر مؤامرة تستهدف قتل الزعيم فيما لو عرفوا السيارة التي كان فيها. واشتبك الطلاب والشباب في معركة مع الرجلين ورفاقهما كانت فيها الغلبة للطلاب.. وانهزم المتآمرون الذين خافوا أن يقبض على أحدهم أو بعضهم وقد تواروا تحت أشجار الزيتون الكثيفة مستعينين بالسلاح الذي يحملونه، وقد أصابوا به قدم أحد سائقي السيارات وهو من حي العقيبة في دمشق.

لقد سرى نبأ الحادث سريان النار في الهشيم، فاحتشدت في الساحة العامة في «دوما» ألوف الخلائق، وكان موكب الزعيم قد بلغ أبواب البلدة، فحملته الجماهير على الأكف وسارت مظاهرة كبيرة من ساحة «دوما» إلى منزل المجاهد أبو عمر خيتي حيث تقام حفلة التكريم في داره التي لم تتسع على رحبها للجماهير الغفيرة، فاحتلت سطوح المنازل المجاورة والطرقات المؤدية إليها.

وافتتح الحفلة السيد خيتي صاحب المنزل، وتبعه خطباء آخرون من أهالي «دوما» وأعربوا عن استنكارهم الشديد للحادث، وأعلنوا براءة «دوما» منه ونقمة أهلها على الذين قاموا به، وعلى الدافعين إليه.

وتكلم الشهبندر فأثنى على «دوما» التي كتب رجالها وأبناؤها صفحة نقية مجيدة في تاريخ الجهاد الوطني وبصورة خاصة في تاريخ الثورة السورية الكبرى التي اندلعت عام ١٩٢٥.. وعدّد الكثير من أسماء شهدائها وأبطالها.. وتطرق إلى الحادث الحقير، وقال: «إذا دلّ هذا الحادث على شيء فإنما يدل

على الجبن والخوف من صيحات الحق التي تزلزل نفوس المارقين، وترتعش لها أفئدة المتهاونين بحقوق الوطن والمنحرفين».

وبعد أن تكلم عن أثر الفلاحين في خدمة الوطن والمجتمع قال كلمته الخالدة الرفيعة: «إن أشرف أهل الأرض أقربهم إليها».

بعد أن انتهت الحفلة التي امتدت حتى الساعة التاسعة مساءً ودّعت «دوما» الزعيم وصحبه بمظاهرة كبيرة رافقته إلى خارج البلدة.

وفي ضحى اليوم التالي جاءت مظاهرة كبرى من «دوما» والقرى التابعة لها إلى مقر الشهبندر في محلة عرنوس ـ صالحية لتعرب له باسم المنطقة التي تمثلها عن استنكار الجميع للحادث البشع، وتأييدهم له، فرد عليهم بكلمة من كلماته البليغة.

كان للحادث صداه البعيد في سورية وخارجها، وبقدر ما قوبل به من اشمئزاز واستنكار في جميع الأوساط السورية والعربية، فقد حقق للشهبندر المزيد من العطف والتأييد.

وقد استأثرت أنباء الحرب العالمية الثانية باهتمام الناس على اختلاف طبقاتهم وميولهم، وكانت الانتصارات التي حققها هتلر تجري على ألسن الناس، وكان السواد العام يهلل لها ويستقبلها بالفرح والابتهاج مدفوعاً إلى ذلك بمشاعر الاستياء والانتقام من فرنسا وإنكلترا اللتين تنكرتا للعرب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

أما الطبقة المثقفة فقد كانت تتطلع إلى ما يمكن أن يحدث فيما لو حققت دول المحور ـ ألمانيا وإيطاليا ـ نصراً حاسماً. وكانت هذه الطبقة تبدي مخاوفها من أن يؤول مصير سورية ولبنان إلى إيطاليا، بناء على اتفاق سري بين دولتي المحور على اقتسام مناطق النفوذ بينهما، وكان حديث هذا الاتفاق صحيحاً أو غير صحيح، موضع اهتمام جميع المشتغلين بالقضايا العامة.

وكان انصراف الناس إلى أخبار الحرب قد حدّ من النشاط السياسي المحلي الذي اقتصر على الاجتماعات الشخصية، وكانت تدابير الحرب تحول دون أيّ نشاط أوسع.. فـ «الكتلة الوطنية» منذ استقالة الرئيس هاشم الأتاسي وسقوط حكومة مردم أخذت بالتقلص والتفكك، والشهبندر أصبح نشاطه قاصراً على استقبال من يزوره في مكتبه السياسي، وقد وضع العسكريون من أصدقائه في إحدى غرف المكتب خارطة للحرب الدائرة يرى كل من دقق فيها مواقع القتال والمدن والمناطق التي تجتاحها الحرب، وكان إقبال المتفرجين على هذه الخارطة كبيراً.

اغتيال الشهبندر.. كيف ولماذا

وفي تلك الفترة الحالكة بأجواء الحرب وأخبارها، كان الشهبندر قبل الظهر من كل يوم يستقبل المرضى في عيادته في جادة الفرنسيسكان.. وفي المساء يجلس مع إخوانه في مكتبه السياسي ليستقبل الزائرين جماعات وأفراداً.

وفي يوم السبت ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ كان في زيارتي في «الأيام» الأخ الصديق الدكتور منير العجلاني، وكانت الساعة حوالى الثانية عشرة ظهراً، عندما دخل علينا شاب تبدو على وجهه علامات الفزع والاضطراب، وقال لنا بصوت تخنقه العبرات: «قتلوا الزعيم.. قتلوا الزعيم».. فانتفضنا من هول

المفاجأة وقلنا له: «ماذا تقول.. ماذا تقول؟ وأين وكيف؟» قال: «في عيادته..»، وأخذ دراجته التي كان يركبها وانصرف. وأسرعنا، العجلاني وأنا، إلى عيادة الدكتور فطالعنا النبأ المشؤوم. إنه حقيقة.. وقد نقل من منزله إلى المستشفى على أمل انقاذه ولكن دون جدوى.. فذهبنا إلى المستشفى لنسأل الأطباء الذين أكدوا لنا بحزن بالغ نبأ وفاته.

روعت دمشق بالنبأ الصادع، وذهلت وسكانها، وبسرعة تشبه لمح البصر كان النبأ سارياً في المدينة، ثم امتد إلى المدن والأرياف فطيرت البرقيات، وأذيع النبأ بواسطة الهواتف إلى الأماكن القريبة والقصية.

كان المغفور له الزعيم شهبندر يداوي في عيادته أحد مرضاه نعيم حسان. وفجأة دخل إلى العيادة ثلاثة أشخاص أحدهم يرتدي بذلة إفرنجية والاثنان الآخران يرتديان ثياباً (بلدية). وقد تظاهر أحدهما أنه من فلاحي الغوطة فوضع على رأسه (طاقية) والآخر ارتدى كوفية. وكانت سلة تفاح بيد أحدهم، وجلسوا في غرفة الانتظار ريثما ينتهي الدكتور من معاينة المريض الموجود لديه، وعندما انتهى من فحصه وغادر المريض دار المعاينة دخل الثلاثة غرفة الزعيم وأقفلوا الباب وراءهم فاستقبلهم وآنسهم وجلس إلى مكتبه، وجلس على يمينه الجاني الذي أطلق الرصاص على مسافة متر واحد منه كما جلس الآخران قبالته، وعندما أخذ الزعيم بفحص قلب أحدهم وعلى أذنيه سماعة الطب عاجله الشخص الذي كان بجانبه بطلقة واحدة من مسدسه اخترقت حلمة أذنه اليمنى وخرجت من صدغه الأيسر متجهة نحو الحائط، فلامسته ثم ارتدت عنه إلى الأرض، وعندها نهض الزعيم لهول المفاجأة، ولكنه هوى إلى الأرض فاقد الرشد مما سبب له كدمة شديدة في جبهته، وعندما أدرك الجناة أنهم بلغوا غايتهم، غادروا المكان، فصادفوا الخادم أبا إبراهيم، فهددوه بالقتل إذا نبس ببنت شفة، وكان الجاني الرابع يرصد أول السلم، والجاني الخامس ينتظر في السيارة التي كانت واقفة في منعطف شارع الفرنسيسكان في شارع البرلمان العام، وقد ركبوا السيارة وشهروا المسدسات على السائق، واتجهت بهم نحو مدرسة التجهيز فطريق التكية المولوية فطريق محطة البرامكة فجادة الحلبوني، وهكذا ظلوا في سيرهم حتى اعترضتهم رقعة غير معبدة بالقرب من محلة الفحامة، فترجلوا من السيارة، وعندما طالبهم السائق بالأجرة هددوه بالقتل فقفل عائداً وظلوا في طريقهم.

ونعت الهيئة الشعبية التي كانت سميت من قبل باسمه ومما قالته في نعيها:

«مات الرجل الذي سجل في تاريخ سورية أمجد الصفحات، وبذل في سبيل تحرير العرب أكرم التضحيات، فليغمر عليه الحزن كل قلب، ولتخلد ذكراه في كل نفس، إن هذا اليوم يوم حداد عند الوطنيين في كل بلد، وفي كل قرية، وفي كل دار..».

منذ صباح ـ الأحد ـ الباكر ٧ تموز/ يوليو ١٩٤٠ أخذت دمشق بإغلاق حوانيتها لتشترك في تشييع جثمان الفقيد العظيم، وقد تألفت لجنة لتنظيم موكب التشييع، ووضعت برنامجاً لذلك من جملة مواده أن يدفن جثمان الشهبندر في جوار السلطان العادل صلاح الدين الأيوبي، وقد اتصلتُ هاتفياً ببهيج الخطيب رئيس مجلس المديرين وذكرت له هذا القرار، فقال:

«لكن هذا يتطلب قراراً من مجلس المديرين على اعتبار أن الموضوع يتعلق بمديرية الأوقاف المرتبطة برئاسة الوزارة التي تمارس أعمالها حالياً رئاسة مجلس المديرين. وفي حالة كهذه لا بد من عرض الأمر على مجلس المديرين ليتخذ قراراً بالموافقة أو بالرفض».

قلت له: «أما الرفض فهو غير وارد لأن معناه أن الحكومة تتجاهل مشاعر الشعب التي تتجلى في هذه

الإرادة الغاضبة، أما انتظار مجلس المديرين ريثما يجتمع، فالوقت أضيق من أن يتسع للانتظار».

قال: «إذن سأتصل بك بعد عشر دقائق أو ربع ساعة».

وكان الأمر كذلك، فقد كلمني هاتفياً، وقال إن الحكومة موافقة على دفن الجثمان في جوار صلاح الدين، وليس لديها ما يمنع من ذلك.

وفي الساعة الخامسة تحرك الموكب من مكتب الفقيد تتقدمه صورته المجللة بالسواد وفتيات مدرسة دوحة الأدب في نظام رائع ثم حملة الأكاليل التي زادت على الخمسمائة اكليل المرسلة من كبار الشخصيات ومختلف الهيئات والأحزاب والمنظمات والأحياء كل حي اكليل باسمه والنقابات المهنية والقرويين من غوطتي دمشق.. ورفعت لوحات سوداء كتب عليها: (دمشق تبكي فقيد العرب)، (الزعيم خالد بذكراه)، (المحامون يرثون زعيم العروبة الأوحد)، (مات سيد المنابر)، (شلت الأيدي الأثيمة)، (مات الشهيد الحي)، ورفعت لوحات من كلماته الخالدة: (من تصدى لخدمة الناس عليه أن يستعد لغسل أقدامهم) (لا أرضى لي وطناً غير بلاد العرب)، (الوطن من روح الله ومن خان الوطن خان الله).

وسار وراء النعش بالإضافة إلى العديد من كبار الشخصيات الشعبية كل من مندوب المفوض السامي الكونت هوتيكلوك ورجال الحكومة والمستشارين والوزراء السابقين، وقناصل الدول، والرؤساء الروحيين، ورئيس وأعضاء محكمة التمييز العليا، وطلاب الجامعة السورية، وطلاب المعاهد الأخرى ووفود الأمة من الضاحية والأقضية التابعة لدمشق.

واخترق الموكب شارع الصالحية فشارع فؤاد الأول، وكانت المناكب تزحم المناكب، وضاق الموكب بالناس، وعندما وصل إلى جسر فكتوريا جاءته الروافد من هنا وهناك كشعب السيل طغت في ملتقاها فليس له أول، وليس له آخر، واتجه في نهاية الطريق إلى شارع النصر فسوق الحميدية فالجامع الأموي الكبير حيث احتشدت جموع كبيرة في ساحة الجامع وأفنائه كانت تنتظر الموكب، وقد علقت أبصارها بالجثمان يلفه العلم، وهنا وصلت وفود البلاد السورية فالتحقت بالموكب.

وبعد أن صلى المصلون على الجثمان خرجوا إلى صحن المسجد الواسع حيث أعد منبر للخطباء الذين تعاقبوا على الكلام، فتكلم بالتسلسل كل من: نصوح بابيل، هاني الجلاد، سعيد حيدر، ماجد صفية مندوب اللاذقية، المجاهد عبد القادر القواص، سامي طبارة مندوب حمص، زكي الخطيب نائب دمشق.

وبعد ذلك وقف نصوح بابيل وأشار إلى البرقيات والرسائل الكثيرة الواردة بالتعزية بالفقيد العظيم..

ومشى الناس إلى مقام بطل الإسلام صلاح الدين الأيوبي، وكان المقام غاصاً بالسابقين إليه، ووقف رجال الشرطة وفرق الكشاف حول المدفن وفي الحديقة، ووري الجثمان مرقده الأخير بين أصوات المؤذنين بذكر الله ودموع المحتشدين.

وهنا وقفت الطفلة مها علوي من طالبات مدرسة دوحة الأدب، فألقت بصوت متقطع تخنقه العبرات كلمة أبكت الناس جميعاً.

ووقف أعضاء أسرة الفقيد وإخوانه في باب المقام يتقبلون تعازي الآلاف من المشيعين. وفي المساء زحفت وفود المعزين إلى مكتب الشهبندر تعرب عن تعازيها.

ومما هو جدير بالذكر أن مندوب المفوض السامي الكونت هوتكلوك قد رافق موكب التشييع من مدخل

سوق الحميدية حتى مدخل الجامع الأموي وهنا قال للأستاذ نصوح بابيل ما نصه: «.. إن الشهبندر شخصية عظيمة فوفاته خسارة كبرى لا يسعني إزاءها إلا أن أبدي حزني وألمي، وإنني أرجو أن تنوب عني بتقديم التعزية إلى جميع إخوان الفقيد، وإلى أسرته» فرد عليه الأستاذ بابيل شاكراً هذه العاطفة النبيلة.

وقد تجاوز تدفق الوفود على مكتب الهيئة الشعبية، حيث تتقبل التعازي، الأيام الثلاثة التي تلت يوم الوفاة إلى نهاية شهر تموز/ يوليو، فكان المكتب يغص مساء كل يوم بالوافدين للتعزية، يضاف إلى ذلك مئات البرقيات التي كانت تنهال كل يوم على أسرة الفقيد وإخوانه والهيئة الشعبية وجريدة «الأيام»..

تحت عناوين: (أعظم حفلة تأبينية عرفتها الأقطار العربية ـ ألوف الخلائق تحتل مدرج الجامعة والحدائق والشوارع المؤدية إليها وتنصت لأقوال أقطاب العرب في الزعيم الخالد)، كتبت جريدة «الأيام» بمناسبة أربعين الزعيم ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠ ما خلاصته:

«للشهبندر.. أيام ثلاثة من أيام جهاده الأخيرة.. الأول يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٧ وهو يوم الفرح والحبور، والثاني يوم ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ يوم الفجيعة القاصمة.. والثالث يوم ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠ وهو يوم الوفاء وبعث الذكرى».

كان اليوم الثاني من أيلول/سبتمبر يوم موعد إقامة حفلة الأربعين لتأبين الزعيم الراحل شهبندر على مدرج الجامعة السورية الكبير، وقد خف القوم على اختلاف مللهم ونحلهم إلى مدرج الجامعة ليسمعوا أقوال عدد كبير من أعلام العرب في الشهبندر.

وقد اتخذت السلطات الأمنية تدابير وقائية شديدة بعد أن رأت أن القوم منذ الساعة الثالثة أخذوا يتدفقون كالسيل على مدرج الجامعة وحدائقه والطرقات المؤدية إليه ونصبت مكبرات الصوت في جوانب مبنى الجامعة. وما كانت الساعة السادسة إلا قليلاً حتى كان مدرج الجامعة وكل ما حوله من شوارع غاصاً بالوافدين، واكتظت الأمكنة العلوية بالسيدات والأوانس، وجللت الشرفات والنوافذ بالسواد، وقد نقشت عليها كلمات كثيرة من أقوال الزعيم، ووضعت على منصة صورة كبيرة للزعيم وكتب إلى جانبها كلمة من كلمات الزعيم الفقيد وهي: (..لقد عدت إليكم لأجعل بقية حياتي وقفاً على خدمتكم). وكان في مقدمة الحاضرين رجال السلطتين المحلية والمنتدبة والوزراء السابقون والوجهاء والعظماء ورجال الدين والأدب والعلم والصحافة والتجار والشباب المثقف والقناصل ومديرو الشركات والمؤسسات ورجال الأحياء وغيرهم.

أما رجال الوفود فقد كان في مقدمتهم وفد جبل الدروز برئاسة عبد الغفار باشا الأطرش ومن أعضائه السادة: حسين باشا أبو نايف الأطرش، ومحمد بك عزام وداود بك أبو عساف وسليم الجرمقاني. أما الوفود الأخرى فقد كانت كثيرة جداً قادمة من حمص وحماة وحلب وبيروت وطرابلس واللاذقية وضاحية الشام وغيرهم.

وفي الساعة السادسة افتتحت الحفلة بآيات من الذكر الحكيم، ثم وقف زكي الخطيب معتذراً عن تغيب محمد بك كردعلي رئيس لجنة التأبين عن الحضور بسبب وعكة طارئة ألمت بصحته، ثم طلب الوقوف دقيقة واحدة إجلالاً لذكرى الراحل، فنهض القوم بصمت رهيب ثم بدأت الحفلة، وأخذ الأستاذ نصوح بابيل بتقديم الخطباء مبتدئاً بتقديم فتيات مدرسة دوحة الأدب فأنشدن نشيداً مؤثراً من نظم ممدوح حقي

ومن تلحين الموسيقي المعروف محمد فؤاد محفوظ، وقد كان النشيد موفقاً نظماً ولحناً فقد أهاج الذكرى، وبعث الألم حتى استدر الدمع من المآقي، وبكى المخلصون الفقيد الراحل بكاءً لفت الأنظار، وقد جاء في النشيد:

في حنايا الوطن جرحنا والمحن

يا شهيد الوطن

وبعد أن سكتت الفتيات وأطفئت الأنوار، وعرض مشهد سينمائي يمثل استقبال الزعيم يوم ١٤ أيار/ مايو سنة ١٩٣٧ وأخذ القوم يشهدون سيد المنابر وهو يلقي خطابه من على شرفة قصر البلدية بذلك الصوت النحاسي العجيب والقامة المهيبة والمنطق المتدفق حتى باتوا يحسبون أن الشهبندر نفسه يخطبهم في حفلة الأربعين، وما عتموا حتى نفضوا من مخيلاتهم تلك الإغفاءة وعادوا إلى الحقيقة مدركين أن الرجل الذي يشاهدونه إنما غيبته الأيدي الأثيمة في جوف الثرى، ولم يبق من الشهبندر سوى ذكره العطر والأبيض الناصع من ماضيات أيامه، وكان آخر ما عرضه الفيلم السينمائي الكلمة الآتية: (حيٌّ من مات).

وبعد لحظات سمع صوت طلق ناري ظهرت بعده على الشاشة صورة رمزية تمثل الفقيد ساعة تنفيذ الجريمة.

وكان في هذه الأثناء يلقي الأستاذ نصوح بابيل كلمة يصف فيها كيفية تنفيذ الجريمة النكراء يوم السادس من تموز الماضي، وختم كلمته بقوله: «إن الشعب الوفي لن ينسى دم زعيمه ولا بد أن ينتقم من المجرمين الآثمين بالعدل لا بالإجرام».

وتلاه زكي الخطيب فألقى كلمة الرئيس هاشم الأتاسي وكلمة سمو الأمير عبدالله بن الحسين، وكلمة سلطان باشا الأطرش مع كلمة اعتذار عن عدم حضوره، ثم عقبه علي بوظو فألقى كلاً من كلمتي بطريرك الأرثوذكس وبطريرك الموارنة وقصيدة فؤاد باشا الخطيب.

ثم توالى على الكلام كل من زكي الخطيب وصلاح المحايري، والشيخ بهجت البيطار، فشاعر الفرات محمد الفرحاني، فعز الدين التنوخي، فالشاعر كمال منصور. ثم ألقى ممدوح حقي كلمتي منصور جرداق والدكتور أنيس المقدسي، ثم ألقى علي بوظو خلاصة جامعة من كلمات حلمي الأتاسي من حمص وكامل هنانو من حلب وعيسى أبو الجبين من يافا والدكتور يوسف عبيد من طرابلس، وإبراهيم الشيشكلي من حماة وماجد صفية من اللاذقية. ثم ألقى الشاعر الكبير عمر أبو ريشة قصيدته (البتراء) التي هزت أفئدة الحاضرين.

وكانت الساعة قد قاربت التاسعة عندما أعلن الأستاذ بابيل أن كلمة صاحب المعالي عيسى باشا رئيس الوزارة المصرية الأسبق يلقيها الدكتور منير العجلاني وأضاف: «إن لجنة التأبين تأسف كل الأسف أن لا يسمح لها ضيق الوقت بتلاوة كلمات كل من محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية، وعلي باشا إبراهيم، ومحمود البسيوني بك وعبد القادر حمزة باشا، والكاتب الأشهر عباس محمود العقاد وعبد الرزاق بك السنهوري وإسماعيل مظهر بك، والجالية السورية في القطر المصري.. وكلمات رجالات العراق وهم رضا بك الشبيبي والأستاذ العلامة بهجت الأثري والأستاذ إبراهيم الواعظ، والأستاذ طه

الراوي، وعبد القادر الكيلاني، والأستاذ روفائيل بطي، والأستاذ عبد الرزاق الحسني». ووعد الأستاذ بابيل بنشرها في الصحف.

وقد تلقت لجنة التأبين فيضاً من البرقيات منها برقية من الشيخ مصطفى عبد الرزاق وزير الأوقاف المصرية، وبرقية من الأستاذ المربي خليل بك السكاكيني، وبرقية من عارف المعارف في غزة وبرقية من المجاهد الكبير علي عبيد، وكلمة بليغة من المستر دودج رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، وكلمة من الشعر المنثور للأستاذ الكبير أمين الريحاني عضو المجمع العلمي العربي، وكلمة بارعة للأستاذ العالم بولس الخولي من أساتذة الجامعة الأميركية وعضو المجمع العربي، وكلمة من فؤاد بك غصن في بيروت إلى كلمات وبرقيات غيرها من رجالات لبنان وأدبائه.

وتلقت اللجنة من شرق الأردن رسائل كثيرة تفيض بالعاطفة المكلومة منها كتاب من رشيد المدفعي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع وكلمة بليغة من محمد باشا الأنسي رئيس الديوان العالي وكلمة من خلف بك التل، وكلمات وبرقيات ورسائل مؤثرة من كل من عبد المنعم الرفاعي ومحمد علي بدير وحسن البرقاوي ورؤساء العشائر في الأردن، وحامد باشا الثراري والأديب الشاعر محمد الشريفي وأمير اللواء الدكتور جميل فائق التوتنجي.

أما مدن الشام وأقضيتها فقد حرصت جميعاً على أن تمثل في مأتم الراحل العظيم بكلمات تنم عن شعور الأسى والحزن.

وتابع الأستاذ بابيل تلاوة كلمة لجنة التأبين، فقال: ««ولقد سمعتم نتفاً من هذه الكلمات، وكنا نود لو يسمح الظرف الحاضر ـ ظرف الحرب ـ ويتسع الوقت لتلاوة الرسائل الكثيرة التي تلقيناها من وجهاء البلاد الشامية ورؤساء العشائر فيها، ومنها كلمات كل من الأستاذ عبد القادر بك الحسيني من حماة والسيد مجحم البشير رئيس عشائر البوشعبان في الرقة، والأستاذ وهبي بك العجيلي نائب الرقة والأستاذ شمس الدين العقيلي من منبج والدكتور يوسف بك كحيل من القاهرة، والوجيه الأستاذ عمر بك الداعوق من لبنان والأستاذ عزت بك المقدم من طرابلس...».

ومن القصائد التي تناولتها لجنة التأبين قصيدة الشاعر الكبير حليم دموس، والأديب طاهر الطناحي من القاهرة، وقصيدة إسماعيل بك العظم من حماة وعزالدين علم الدين عضو المجمع العلمي العربي في دمشق، ومحمد كمال شعيب العاملي من لبنان ونذير الحسامي من حمص، وناجي الجم من حماة، وكمال منصور من طرطوس، ورشاد علي أديب من جبلة وغيرهم من شعراء الشباب.

واستمر تدفق البرقيات على لجنة التأبين حتى في أثناء قيامها بحفلة الأربعين، فقد تلقت خلال الحفلة برقيات كثيرة منها برقية صبري باشا الطباع، وبرقية مثقال باشا الفائز. وبرقيات كل من حديثة الخريشي، وحسن الشريحي من الأردن، وبرقية محمد عز الدين الحلبي من السويداء وبرقية من متعب بك الأطرش من الجبل. وبرقية من محمود المحمود من طرطوس وبرقية من وليم بشور من صافيتا وغيرها من البرقيات التي حال موعد انتهاء الحفلة دون تلاوة أسماء أصحابها.

وأعلن الأستاذ بابيل أن الكلمة لنجل الراحل الكريم، فنهض فيصل الشهبندر، وتلا كلمة رصينة تناول فيها أثر الفاجعة في أسرة الفقيد وما تركته من أثر في البلاد.

وعلى الأثر نهض الأستاذ بابيل وألقى كلمة باسم «الهيئة الشعبية» اختتم بها مهرجان التأبين الكبير الذي لم تشهد البلاد مثيلاً له قال فيها:

«..إن «الهيئة الشعبية» التي تشعر بعد أن خلت الساحة من الزعيم الذي كان مناط الأمل ومعقد الرجاء، بهول الكارثة وثقل العبء، وخطورة العمل. وهي ترى أن من حق المؤمنين برسالة الوطن أن يستوحوا من ألم الفجيعة قوة تجمع أمرهم وتوحد كلمتهم..

إن الإيمان الوطني لا يزال سليماً ولله الحمد في نفس الأمة ...وإن «الهيئة الشعبية» المقيمة على عهد الفقيد العظيم في الوقت الذي تمد يدها إلى كل عامل مخلص لا تصده عن هدفه الوطني دعايات المغرضين، وانتقادات الخاملين ـ إنها تنتظر بفارغ الصبر من العدل أن يغسل العار الذي ألحقته الجناية الشنعاء بسمعة البلاد وبتاريخها الوطني.. وليست هذه الزخوف والوفود التي تبكي الزعيم إلا ظاهرة واحدة تنطق بغضب الحق على الباطل، وبنقمة الشعب على الإجرام..».

وهكذا انتهت حياة هذا الرجل العظيم الذي قال فيه أعلام العرب ما قالوا ...وحسبه خلوداً أن أعلام السيف والقلم ورجال الشعر والنثر قد أجمعوا على القول أن الشهبندر كما قال العلامة محمد كردعلي، أمة بمفرده وأنه خير من نبغ في الأمة العربية في هذا القرن ..وأن الشهبندر، كما قال رجل السيف سلطان الأطرش، كان في جميع المواقف مجاهداً صادقاً لا بلسانه وقلمه بل بكل ما وهبه الله من مزايا عالية لا تجتمع في رجل واحد، إلا إذا جاد الزمن به مرة واحدة في القرن الواحد.

مضى على اغتيال المرحوم الدكتور عبد الرحمن شهبندر خمسة وأربعون عاماً بقي الغموض خلالها وحتى الآن يكتنف الأسرار والدوافع التي كانت وراء تلك الجريمة النكراء التي هزت سورية نيفاً وعامين وأنذرتها بحرب أهلية، لو وقعت، لما عرف إلا الله مدى ضحاياها ونكباتها وذيولها، ولكن العقلاء من ذوي المكانة والنفوذ كانوا يحولون دائماً دون انفجار برميل البارود.

لقد كانت اتصالاتي وصلاتي بالزعيم الراحل شهبندر شديدة بحكم عملي السياسي معه، وكان نادراً أن يمر يوم من دون أن ألقاه فيه، لهذا تابعت مراحل التحقيق في أسباب الجريمة الشنعاء خطوة فخطوة بدءاً من التحقيق القضائي الرسمي، ومروراً بالتحقيق الشهبندري الذي قام به إخوان الشهبندر المتعاونين معه على الصعيد السياسي، إذ كان كل واحد منهم يعتبر نفسه محققاً يستهدف معرفة الفاعلين والدافعين.

ولنبدأ الحديث عن هذا الموضوع من التحقيق القضائي الرسمي:

لقد عهد بالتحقيق إلى كل من القضاة عبد الرؤوف بك سلطان النائب العام، وفلاديمير سبع المستنطق الأول، ونصوح بك الأيوبي معاون نائب رئيس الجمهورية. وقد استجوبوا سائق السيارة ٢٣٤٩ المدعو أحمد عبد الغني الدعدوش، وهي السيارة التي أقلت المجرمين القتلة، ووقفت الهيئة المحلفة على هيئات القتلة وأشكالهم وعممتها على جميع دوائر الأمن ومخافر الدرك والدوائر ذات العلاقة، وبوشر بعدئذ باعتقال المشتبه فيهم.

وأشرف على التحقيق مدير العدلية العام خليل بك رفعت حيث حضر إلى دار الزعيم الفقيد، بعد نقل جثة الفقيد إلى داره وهناك أعيد فحص الجثة بحضور الطبيب الشرعي الأول الدكتور رشدي بك الصفدي.

قال التحقيق: يستفاد من إفادة السائق الموقوف أنه بينما كان واقفاً في موقف سوق التبن جاءه شخص

قبل الظهر وساومه على نقله إلى شارع البرلمان والعودة به إلى الميدان بأجرة قدرها ٧٠ قرشاً، وامتطى هذا الشخص السيارة، وسارت به حتى منعطف الشارع الذي تقع فيه عيادة الزعيم شهبندر، وهناك طلب الشخص من السائق الوقوف، فوقف، وعلى الأثر تقدم إلى السيارة شخص في نحو الثامنة عشرة من عمره وقال للراكب في السيارة:

ـ الجماعة في الانتظار.. ها وقد جئت.. وأين هم..؟

ـ حاضرون ..

ـ انتظر في السيارة حتى آخذ المريض لعند الدكتور.

وهكذا غادر الشخص القادم بالسيارة بعد أن ترك الذي لاقاه. وبعد مضي نصف ساعة تقريباً عادوا أربعة أشخاص والمراقب الواقف عند السيارة خمسة أشخاص وهم مشهرون مسدساتهم وعليهم علامات الاضطراب، وطلبوا إلى السائق سرعة السير إلى قرية كفرسوسة، وسارت السيارة بطريق زقاق الصخر ـ جسر الحرية ـ شارع سيدي خمار ـ طريق الفحامة، وبالقرب من مفرق الشويكة توقفت لعدم تمكنها من متابعة الطريق بسبب وعورته وقيام العمال بإصلاحه. وهكذا غادر الجناة الخمسة السيارة وعاد السائق.

وحدث أثناء سير السيارة بتلك السرعة أن شاهدها أحد جنود الإطفاء فعرف رقمها. ولما شاع النبأ المؤلم في دائرة الشرطة عن رقم السيارة انتشر رجالها يفتشون على السائق، ولكن هذا بعد أن عاد إلى الموقف نفسه في سوق التبن، وعلم بتحري الشرطة عنه، ذهب إلى مفوض الشرطة وسلم نفسه.

وجاء في تقرير الشرطة الرسمي عن حادث الاغتيال ما لا يختلف وصفه عما سبق لنا ذكره.

أما التقرير الطبي الرسمي الذي وضعه الطبيب الشرعي الأول بدمشق الدكتور رشدي بك الطرزي فقد كان تقريراً مسهباً يلخص بأن الفقيد المشهور قد توفي بنتجة النزف الدماغي الحاصل من تأثير المرمى الناري النافذ إلى الدماغ.

بعد أن حرك معاون رئيس الجمهورية نصوح الأيوبي الدعوى باسم الحق العام أودع كافة الأوراق التي تجمعت لديه عن الجريمة النكراء إلى قاضي التحقيق فلادمير سبع الذي باشر بالتحقيق منذ اليوم الأول لوقوع الجريمة في ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ وما كادت تحقيقات تُظهر من هم خلف الجريمة حتى فوجئ بأمر من مدير مدير العدلية العام يدعوه إلى التوقف عن إكمال تحقيقاته. وقد حدث بعد هذا الأمر المفاجئ وفي اليوم الثاني أن صدر مرسومان الأول برقم ٧٦٧ ويقضي بتأليف مجلس عدلي برئاسة المسيو بوريفيه رئيس محكمة الاستئناف الناظرة بالدعاوى الأجنبية بحلب... وبعضوية كبير الأعضاء في محكمة التمييز الناظرة بالدعاوى الأجنبية بدمشق، ويوسف روكس العضو في محكمة التمييز بدمشق، وعبد الحميد المارديني العضو في محكمة الاستئناف بحلب، ووجيه الشرابي رئيس محكمة البداية في حمص، والقائد مصطفى حكمت العدوي مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية للدرك السوري نائباً عاماً.

ويقوم بوظيفة الاستنطاق لدى المجلس العدلي نائب الزعيم الكولونيل كويتو قائد اللواء الأول لدرك سورية الجنوبية، ويعين بقرار من مدير العدلية العام المساعدون العدليون اللازمون للمجلس العدلي.

أما المرسوم الثاني رقم (٧٦٨) فهو ينص على أن تحال على المجلس العدلي قضية مقتل المرحوم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الجارية بحق المدعو أحمد عصاصة وكافة من لهم علاقة بهذا الجرم.

وقد ذيل المرسومان بتوقيعي رئيس مجلس المديرين العامين بهيج الخطيب ومدير العدلية العام خليل رفعت بتاريخ ٤ رجب ١٣٥٩ و٧ آب/ أغسطس ١٩٤٠.

وبناء على المرسومين المذكورين فقد اتخذ المستنطق السوري المرحوم فلادمير السبع القرار التالي:

نحن فلادمير السبع المستنطق الأول بدمشق،

بناءً على المرسوم رقم ٧٦٧ الصادر في ٧ آب/ أغسطس عام ١٩٤٠ أقرر:

تودع هذه القضية مع قائمة المفردات والمسدس والثلاث عشرة خرطوشة والمشطين والغلاف الجلدي ودفتر معاينة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وظرف ضمنه الرصاصة والخرطوشة الفارغة إلى مقام نائب الجمهورية بدمشق لإجراء أحكام القانون.

٥ رجب ١٣٥٩ ـ ٨ آب/أغسطس

المستنطق ـ الخاتم ـ التوقيع

مع الأدوات الجرمية التي هي عبارة عن مسدس وثلاث عشرة خرطوشة ومشطين ودفتر معاينات ومغلف يحتوي على رصاصة إلى مقام النيابة العامة بدمشق.

١٩٤٠/٨/٨ نائب الجمهورية ـ نصوح الأيوبي

والنيابة العامة بدمشق أحالت في اليوم نفسه إضبارة التحقيق وآلات الجريمة معها إلى المستنطق نائب الزعيم كويتو قائد اللواء الأول لدرك سورية المعين لهذا المنصب عملاً بالمرسوم ٧٦٧ تاريخ ٧ آب/ أغسطس كما بينّا آنفاً. وقد استأنف المستنطق الجديد التحقيق وأنجزه وأودع الإضبارة إلى النائب العام لدى المجلس العدلي لإبداء مطالعته حول القضية التي تم التحقيق فيها.

في تلك الفترة بالذات، وبعد أن دل التحقيق على أن قاتل الشهبندر هو الشاب أحمد عصاصة من مواليد ١٩٢١ في دمشق الذي اختفى في أعقاب ارتكابه الجريمة، راحت قوى الأمن تبحث عنه في كل مكان، لكن من دون جدوى.

ولم تقتصر عملية الملاحقة على قوى الأمن وحدها بل انصرف إخوان الشهبندر إلى البحث عنه، وبذلوا من أجل ذلك جهوداً ضخمة ونشاطاً كبيراً إلى أن علموا أن عصاصة منذ الساعة التي قام فيها بتنفيذ جريمته راح ينتقل من دار شقيقته إلى دور أقربائه إلى دور أخرى، ولا يمكث في كل دار يلجأ إليها سوى يوم واحد ابتغاء تضليل الباحثين عنه، وقد مضى أسبوع على ملاحقته من دون أن تحقق الملاحقة غايتها.

وفي هذه الأثناء كان الشهبندريون يبثون العيون والأرصاد، وقام أحدهم وهو المرحوم الحاج عثمان الشراباتي الذي كانت تربطه بالشهبندر صداقة قديمة ومتينة بوضع جائزة مالية قدرها خمسة آلاف ليرة سورية لكل من يدل على المكان الذي يختبئ فيه القاتل، وقد أعلن عن هذه الجائزة في الصحف. وفي اليوم التاسع على ارتكاب الجريمة ـ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠ ـ تمكن المرحوم السيد عبدالله الحكيم من أسرة الحكيم الكبيرة والمعروفة في حي الميدان من القبض على عصاصة الذي وجد مختبئاً في إحدى الدور في بساتين الميدان، وقد سُلم لقوى الأمن وأصبح رهن التحقيق، ثم قبض على بقية رفقائه الذين اشتركوا معه في تنفيذ الجريمة وهم: أحمد الطرابيشي وصالح معتوق وسعيد الحصري وعزت الشماع.

منذ اليوم الذي شيعت فيه دمشق زعيمها الراحل اكفهر الجو في دمشق، وأصبح مشحوناً بغيوم الحقد

والنقمة على قتلة الشهبندر ومن هم وراء المؤامرة الشنعاء، وخشيت السلطات أن يؤدي انقسام دمشق إلى معسكرين: شهبندري وكتلوي إلى نشوب حرب أهلية، فاتخذت تدابير قوية مختلفة متذرعة بظروف الحرب وضروراتها. فبالإضافة إلى المراقبة الشديدة المفروضة على الصحافة.. فرضت رقابة أخرى على الاجتماعات كانت تحول دون أي تجمع صغيراً كان أو كبيراً.

ومما حدث بعد تشييع جثمان الفقيد شهبندر بيوم واحد أن مدير الأمن العام الفرنسي المسيو بيليسيه أرسل بدعوتنا ـ الدكتور منير العجلاني ونصوح بابيل ـ إلى مكتبه في شارع الحلبوني في دمشق. ولما ذهبنا إليه، رحب بنا، واستهل حديثه بإبداء أسفه لمصرع الدكتور شهبندر وقال إنه كان رجلاً عظيماً وإن غيابه عن مسرح الحياة يعتبر خسارة كبيرة، ثم تطرق للحديث عن الأثر الذي تركه حادث الاغتيال في أوساط الشعب وقال: «إن مصلحة وطنكم تفرض على العقلاء من قادته وزعمائه أن يحولوا دون مقابلة الشر بالشر والإجرام بالإجرام».

وأضاف: «أرجو أن تحدّوا من حماسة واندفاع العناصر الشابة المتطرفة من إخوانكم وشبابكم الذين لا يقدرون المسؤوليات في بعض الأحيان، كما أرجو، لما هو معروف عنكم من تعقل واتزان، أن تتجاوبوا مع رغبتي التي أبديتها لكم حرصاً على المصلحة العامة.. بل على مصلحة بلدكم».

كان جوابنا هو أننا شكرناه على حسن ظنه بنا، وأننا نشاركه الرغبة في تجنب كل ما من شأنه أن يعرض البلاد للفتنة، علماً بأن تحقيق هذه الرغبة يتوقف إلى حد بعيد على مدى ما ستبديه السلطات المختصة من اهتمام وحرص على كشف أسباب ودوافع الجريمة التي حرمت البلاد من زعيمها الصادق، وعرضت البلد إلى خطر الفتنة التي تخشونها.

ثم ودعناه وانصرفنا.

وفي اليوم التالي دعانا ـ العجلاني وأنا ـ مدير المخابرات الفرنسية المسيو دانجيلي وهو من أصل كورسيكي وضابط في الجيش الفرنسي، فذهبنا إليه، وكان عنده جوزيف جميّل كبير موظفي المخابرات الفرنسية ومن أصل لبناني، وهو يشغل هذه الوظيفة منذ أن احتل الفرنسيون دمشق عام ١٩٢٠.

أعرب المسيو دانجيلي عن حزنه وأسفه لمصرع الدكتور شهبندر، وقال إنه يأمل منا أن نكون عنصراً فعالاً في تهدئة الخواطر في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد. ولاحظنا أن حديثه يكاد يكون نسخة طبق الأصل، معنى لا لفظاً، عن حديث مدير الأمن العام بالأمس، فكررنا له القول: إن كشف النقاب عن مدبري المؤامرة هو وحده الكفيل بتهدئة الخواطر، ولم نطل الحديث، بل وقفنا عند هذا الحد ثم انصرفنا.

والغريب العجيب في هذا الموضوع أن هذين الموظفين الفرنسيين، اللذين يشغلان وظيفتين كبيرتين، في الوقت الذي يطلبان منا العمل على تهدئة الخواطر، والحؤول دون تحركات معادية قد تقوم بها عناصر متطرفة بحماستها.. في هذا الوقت بالذات يلتقي جوزيف جميّل، الذي عرفناه آنفاً، المجاهد الكبير نزيه المؤيد العظم المعروف بمواقفه البطولية في الثورة السورية الكبرى، ثورة ١٩٢٥، وصهر الدكتور شهبندر فقال المؤيد لجميّل بحدة وغضب: كيف ولماذا سهلتم سبل الفرار لعدد من أعضاء «الكتلة الوطنية» الذين فروا إلى العراق، وهم مردم والجابري والحفار، منذ عرفوا أن الاتهام بمؤامرة القتل يشملهم؟».

فوجئ نزيه المؤيد بجواب من جميّل ما كان يتوقعه، فقد قال له: «اقتلوا بالمقابل واحداً من أعضاء الكتلة ونحن نضمن له حرية الفرار».

قال له المؤيد: «هل تقول هذا جاداً.. أم ماذا..؟؟»

أجاب جميّل: «أنا جاد.. ولست بهازل...».

ما سمع المؤيد ذلك حتى أسرع لزيارتي، ونقل لي الحديث الذي دار بينه وبين جميّل بالحرف، ووجدته ميالاً للانتقام.

قلت له: «اسمع يا نزيه بك: حذار الإقدام على عمل إجرامي.. لأن هذا قد يعرض البلد لمذبحة كبيرة.. وقد بتُّ بعد كلام جميّل هنا، أحسب أن للفرنسيين ضلعاً كبيراً في المؤامرة.. إن لم يكونوا رأسها المدبر...».

وفي هذه الأثناء جاء لزيارتي المرحوم أحمد فؤاد القضماني نقيب المحامين ومن إخوان الشهبندر العاملين معه، فنقلنا إليه ما حدث، فأبدى دهشته، وأيد رأيي مئة بالمئة، وكان رحمه الله معروفاً بصواب رأيه وسلامة تفكيره ووافر إخلاصه.

وبقي ما قاله جميّل سراً بيننا نحن الثلاثة إلى أن نرى ما سيسفر عنه التحقيق الذي يقوم به المستنطق الفرنسي كويتو، علماً بأن كلام جمّيل قد فتح أمامنا نافذة جديدة نطل منها على أحد أسرار الجريمة، إذ لا يعقل أن يقول جمّيل هذا القول الخطير ما لم يكن لرؤسائه علم به، أو بوحي منهم.

في الوقت الذي كان فيه المستنطق الفرنسي كويتو يتابع تحقيقاته كانت ظنون الناس تحوم حول خصوم الشهبندر السياسيين، لا سيما بعد أن أصبح العداء واضحاً سافراً بينه وبين عدد من أعضاء «الكتلة الوطنية».

والواقع أن كل جريمة مماثلة لجريمة قتل الشهبندر تتجه أول ما تتجه الظنون حولها إلى خصوم المجني عليه، إلى أن تثبت التحقيقات النزيهة وحدها صحتها أو بطلانها.

في ضوء هذه الحقيقة انقسم الناس في دمشق إلى قسمين: شهبندريين وكتلويين، وصار كل معسكر منهما يريد شراً بالمعسكر الآخر، وقد وقعت خلال مدة المحاكمة عدة اصطدامات فردية بين الفريقين، أذكر منها على سبيل المثال ما حدث في فندق الشرق «أوريان بالاس» حيث كان يحل رئيس المجلس العدلي المسيو بورفييه، وكان كل فريق يحاول أن يعرض عضلاته أمامه، فهؤلاء يحتلون هذا البهو، وأولئك بالمقابل يحتلون بهواً آخر حتى إذا نزل القاضي بورفييه من غرفته في الطابق الثاني إلى الطابق الأول وجد أعداداً كبيرة من أنصار وأتباع الفريقين، فيقول له المترجم الذي يصحبه: «هؤلاء شهبندريون.. وأولئك كتلويون». فيأخذ بذلك صورة عن قلة أو كثرة أنصار كل فريق.

وحدث مرة أن جاء الكتلويون بنيف وعشرين محامياً من بيروت بالإضافة إلى بعض المحامين الكتلويين للدفاع عن المتهمين من أعضاء الكتلة، والتفوا حول مائدة كبيرة قرعت فيها كؤوس الويسكي، وتعالت معها الضحكات المتتالية، فاعتبر جماعة الشهبندريين ذلك تحدياً لهم، وطلبوا من آصف حداد مفوض الشرطة الذي كان يرابط باستمرار على رأس فريق من رجاله في الفندق ليحولوا دون اصطدام الفريقين، طلبوا منه دعوة الكتلويين للكفّ عن التحدي تجنباً لحدوث ما لا يحمد. فذهب إليهم المفوض مرتين، وتوجه إليهم بالرجاء أن يكفوا عن تحدياتهم، لكنهم لم ينصاعوا مما حمل الشهبندريين على اقتحام البهو الذي يجلسون فيه وانهالوا عليهم ضرباً بالعصي، فدافع من دافع عن نفسه، واختبأ آخرون تحت الموائد،

وقفز البعض من نافذة البهو إلى الشارع. وأصيب المرحوم صبري العسلي بجرح في جبينه، وتحطمت أبواب ونوافذ الفندق الزجاجية.

وخلال بضع عشرة دقيقة كانت النجدات من رجال الدرك والشرطة قد وصلت، وسيطرت على الموقف بينما أوقف عدد من شبان الأحياء المنتمين للفريقين، وبعد التحقيق أفرج عنهم جميعاً خشية أن يؤدي استمرار التوقيف إلى اصطدامات أوسع وأخطر.

وراح الجميع ينتظرون باهتمام وقلق كبيرين النتائج التي يسفر عنها التحقيق الذي يجريه قاضي التحقيق «كويتو» إلى أن صدر يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠ قراره القاضي بإحالة القضية على المجلس العدلي، وهذا نص القرار:

نحن نائب الزعيم كويتو قاضي التحقيق لدى المجلس العدلي،

بناءً على التحقيق الجاري بحق أحمد عصاصة ورفاقه في ما يتعلق بجريمة قتل عن تصميم.

وبناء على مطالعة حضرة المدعي العام المؤرخة ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠.

وبناء على المادة ١٢٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ولما كانت ظهرت دلائل كافية بحق أحمد عصاصة:

أولاً: بكونه ارتكب بتاريخ ٦ تموز/ يوليو عام ١٩٤٠ وعلى كل الأحوال في زمن غير معين وبدمشق جريمة قتل الدكتور شهبندر عن تصميم وهي جريمة يعاقب عليها القانون في المادة ١٧٠.

ثانياً: بأنه حاول بتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين وبالاشتراك مع الحرش والحافي والغندور والحفار قتل، عمداً وعن تصميم، الدكتور شهبندر وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

ثالثاً: وبكونهم في شهر تموز/ يوليو على كل في زمن غير معين حاولوا عمداً دون تصميم قتل أفراد القوة العامة أثناء قيامهم بالوظيفة وكانت غايتهم من ذلك تسهيل فرارهم وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجزاء في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

رابعاً: وبكونهم خلال شهر تموز/ يوليو ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين وجدوا حاملين أسلحة ممنوعة بدون رخصة وهو جرم يعاقب عليه القرار رقم ٧٣٦ في مادته الثانية.

دور الشيخ صالح معتوق

لما كان ظهر من التحقيق دلائل كافية على صالح الشيخ صالح معتوق:

أولاً: بكونه اشترك في دمشق بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين وعاون على جريمة قتل عن تصميم ارتكبها عصاصة وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجزاء في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثانياً: بكونه في دمشق وبتاريخ ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين وُجد حاملاً سلاحاً بدون إجازة وهو جرم يعاقب عليه القرار رقم ٧٣٦ في مادته الثانية.

دور المدعو أحمد الطرابيشي

ثالثاً: ولما كانت ظهرت من التحقيقات دلائل كافية على أحمد الطرابيشي:

أولاً: بأنه من تاريخ ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين اشترك بدمشق بقتل جرى عن تصميم من قبل عصاصة وأنه عاونه على ذلك وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثانياً: بكونه حمل سلاحاً بدون إجازة وهو جرم تعاقب عليه المادة الثانية من القرار رقم ٧٣٦.

دور سعيد الهندي الملقب بالحصري

رابعاً: ولما كانت ظهرت من التحقيق دلائل كافية على سعيد الهندي الملقب بالحصري:

أولاً: بأنه بدمشق وبتاريخ ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين اشترك وعاون عن تصميم في مقتل ارتكبه عصاصة وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجزاء في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثانياً: ووجد بدمشق بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ وعلى كل زمن غير معين حاملاً سلاحاً بدون إجازة وهو جرم تعاقب عليه المادة الثانية من القرار رقم ٧٣٦.

دور المدعو عزت الشماع

خامساً: ولما كان ظهر من التحقيق دلائل كافية بحق عزت الشماع:

أولاً: بأنه بدمشق وبتاريخ ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين اشترك وعاون في مقتل ارتكبه عصاصة وكان ذلك عن تصميم وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثانياً: بكونه وجد بتاريخ ٦ تموز/ يوليو وعلى كل في زمن غير معين حاملاً سلاحاً بدون إجازة وهو جرم تعاقب عليه المادة الثانية من القرار رقم ٧٣٦.

دور المدعو خليل إبراهيم الغندور

سادساً: ولما كانت ظهرت من التحقيق دلائل كافية بحق خليل إبراهيم الغندور:

أولاً: بكونه بدمشق بتاريخ ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن معين اشترك وعاون عن تصميم في جريمة قتل ارتكبها عصاصة ودبر وسهل إتمام تلك الجريمة وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجزاء في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

ثانياً: بكونه وجد بدمشق بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٤٠ مشتركاً مع الحافي والحفار والحرش وعصاصة وحاول أن يرتكب بالاشتراك معهم جريمة قتل الدكتور شهبندر عن تصميم وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجزاء في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثالثاً: ولكونه وجد في شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٠ حاملاً أسلحة بدون إجازة وهو جرم منصوص عنه في المادة الثانية من القرار ٧٣٦.

دور المدعو محمد خيرو الحافي

سابعاً: ولما كان ظهر من التحقيق دلائل كافية بحق محمد خيرو الحافي:

أولاً: لكونه في أشهر أيار وحزيران وتموز ١٩٤٠ اشترك في جريمة قتل ارتكبها عصاصة عن تصميم وساعد على تدبيرها وتسهيل تنفيذها وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجزاء في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

ثانياً: لكونه في دمشق وبتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٠ اشترك مع عصاصة وغندور والحرش والحافي في محاولة مقتل الدكتور شهبندر عن تصميم وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

ثالثاً: بكونه وجد في شهر حزيران سنة ١٩٤٠ حاملاً أسلحة بدون إجازة وهو جرم منصوص عنه في المادة الثانية من القرار رقم ٧٣٦.

دور فوزي القباني

ثامناً: ولما كان ظهر من التحقيق دلائل كافية بحق فوزي القباني:

أولاً: بكونه في أشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ اشترك في جريمة قتل ارتكبها عصاصة عن تصميم وساعد في تدبيرها وتسهيل تنفيذها وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

دور محمد الحرش الملقب بأبي صياح

تاسعاً: ولما كانت ظهرت بالتحقيق دلائل كافية على محمد الحرش الملقب بأبي صياح:

أولاً: بكونه في أشهر حزيران وتموز وأيار ساهم في مقتل ارتكبه عصاصة عن تصميم وفرض عليه تقديم دراهم ومواعيد وقدم له عن معرفة أسلحة استعملت في الجريمة، وساعد عليها وحضرها وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثانياً: بكونه في ٢٥ حزيران سنة ١٩٤٠ حاول بالاشتراك مع الحافي والغندور والحفار وعصاصة قتل الدكتور شهبندر عن تصميم وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

ثالثاً: بكونه في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين حاول قتل أفراد القوة العامة عن تصميم وهم أثناء قيامهم بالوظيفة قاصداً بذلك تسهيل فرارهم وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

رابعاً: بكونه وجد في أشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ حاملاً أسلحة بدون إجازة وهو جرم منصوص عنه في المادة الثانية من القرار ٧٣٦.

دور سامي الحفار

عاشراً: ولما كانت ظهرت بالتحقيق دلائل كافية بحق سامي الحفار:

أولاً: بكونه في دمشق وفي أشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ اشترك عن تصميم في قتل ارتكبه عصاصة على شخص الدكتور شهبندر وساعد على تنفيذها بإعطائه دراهم ومواعيد وإعطائه عن معرفة أسلحة استخدمت لتنفيذها كما أنه ساعد فيها وحضرها وهو جريمة يعاقب عليها القانون بمادتيه ١٧٠ و٤٥.

ثانياً: بكونه وجد في شهر حزيران وعلى كل في زمن غير معين حاملاً أسلحة ممنوعة وهو جرم يعاقب عليه القرار وقم ٧٣٦ في مادته الثانية.

ثالثاً: بكونه بدمشق وبتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٤٠ حاول بالاشتراك مع الحفار وعصاصة وغندور والحافي قتل الدكتور شهبندر وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٦.

دور عاصم النائلي

حادي عشر: ولما كان ظهر من التحقيق دلائل كافية على عاصم النائلي:

أولاً: بكونه في أشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين، اشترك في قتل ارتكبه عصاصة وكان ذلك عن تصميم وسبب ذلك القتل لإعطاء دراهم ومواعيد ودسائس وهي جريمة يعاقبها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

دور جميل مردم بك

ثاني عشر: لما كانت ظهر بالتحقيق دلائل قوية على جميل مردم بك:**أولاً:** بكونه في أشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين اشترك بمواعيده وتقديم دراهم ودسائسه اشترك في جريمة قتل ارتكبها عصاصة وكان ذلك منه عن تصميم وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

دور سعدالله الجابري

ثالث عشر: ولما كانت ظهر بالتحقيق دلائل كافية بحق سعدالله الجابري:

أولاً: بكونه اشترك عن تصميم في جريمة قتل ارتكبها عصاصة وكان ذلك بأشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين وأدى إلى ارتكابها بمواعيده وإعطائه دراهم ودسائسه وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

دور لطفي الحفار

رابع عشر: ولما كانت ظهرت من التحقيق دلائل كافية على لطفي الحفار:

أولاً: بأنه في أشهر أيار وحزيران وتموز سنة ١٩٤٠ وعلى كل في زمن غير معين اشترك عن تصميم في جريمة قتل ارتكبها عصاصة بمواعيده وإعطائه دراهم ودسائسه وهي جريمة يعاقب عليها القانون في مادتيه ١٧٠ و٤٥.

لا دلائل على القوتلي والقضماني ودعدوش

إلاّ أنه لما كانت لم تظهر دلائل كافية على: أولاً: شكري القوتلي، ثانياً: بشير القضماني، ثالثاً: أحمد دعدوش. وبناءً على المادة ٢٠٩ من قانون المحاكمات الجزائية:

فلهذه الأسباب نأمر باتهام والإحالة إلى المجلس العدلي:

أحمد عصاصة، وصالح معتوق، وأحمد الطرابيشي، وسعيد الهندي الملقب بالحصري، وعزت الشماع، ومحمد الحرش الملقب بأبي صياح، ومحمد الحافي، وخليل غندور، وسعيد الحافي، وعاصم النائلي، وجميل مردم بك، وسعدالله الجابري، ولطفي الحفار، وفوزي القباني،كي يحاكموا أمامه وفقاً للقانون عن الأعمال المعزوة إليهم والمذكورة في أعلاه.

ونقول إنه يجب القبض على الجميع وسجنهم في غرفة نظارة العدلية المنشأة لدى المجلس العدلي عدا المدعوين جميل مردم بك وسعدالله الجابري ولطفي الحفار.

ونقول بعدم ملاحقة المدعوين شكري القوتلي وبشير القضماني وأحمد دعدوش ونرفع مذكرة الإحضار الصادرة بحق الشاهدين هيلين عجمي وعيد طباع.

٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠

«قاضي التحقيق»

وبعد الانتهاء من استجواب المتهمين والشهود أبدت النيابة العامة للمجلس العدلي المطالعة الآتية بنصها الحرفي:

إن النائب العام لدى المجلس العدلي القائد مصطفى حكمة العدوي بناءً على التحقيق الجاري بحق:

١ ـ عادل بن محمد عصاصة الملقب بأحمد المولود في دمشق عام ١٩٢١ والمقيم في باب السريجة حارة الجديدة، والدته عائشة، مهنته تاجر، متزوج، متعلم، محكوم عليه بخمسة أشهر سجن من محكمة جنايات دمشق بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٣١ بمادة إطلاق عيارات نارية، ونظم بحقه تسعة ضبوط بمادة مضاربة وإطلاق عيارات نارية وحمل أسلحة.

٢ ـ أحمد بن قاسم الطرابيشي، والدته زينب، عمره عشرون عاماً، مهنته طرابيشي، مقيم في باب السريجة قنوات، أعزب، سوري، متعلم، غير محكوم.

٣ ـ محمد صالح بن الشيخ أحمد معتوق نجيب، والدته مزيان، مولود في عام ١٩١٩، مقيم في دمشق مهاجرين طالب علم، متأهل سوري غير محكوم، نظم به ضبط بمادة ضرب وجرح بملقط في ٣١/ ١٩٣٧/١.

٤ ـ سعيد بن أحمد الهندي الملقب بالحصري، عمره ستة وعشرون عاماً، بائع خضر، متزوج، سوري، متعلم، مقيم في الشاغور معصرة، غير محكوم.

٥ ـ عزت بن توفيق الشماع، والدته لطيفة، عمره عشرون عاماً، مقيم في دمشق عقيبة، عامل كنزات، سوري، أعزب، غير محكوم.

٦ ـ سامي بن سعدو الحفار، عمره ثمانية وعشرون عاماً، مهنته حفار قبور، أعزب سوري، أمي مقيم في الشاغور حارة تحتانية، غير محكوم، نظم به ضبط بمادة حمل مسدس في ١٩٣٧/١١/١٤.

٧ ـ محمد بن خيرو الحافي، عمره واحد وعشرون عاماً، خياط، مقيم في الميدان الوسطاني، أعزب متعلم، سوري، والدته مريم، محكوم بالسجن ليوم واحد، وبغرامة قدرها ثمانية قروش بمادة حمل مدية في ٢٩ آب/ أغسطس سنة ١٩٣٧.

٨ ـ خليل بن إبراهيم الغندور الملقب بأبي فياض، والدته رقية، عمره اثنان وأربعون عاماً، حارس، أمي، أعزب، سوري، محكوم عليه بمادة سرقة في ١٩٢٣/٢/٩ وإن هذين الحكمين قد شملهما العفو الصادر في ١ حزيران/ يونيو سنة ١٩٣٧.

٩ ـ عاصم بن غالب النائلي، والدته نظيرة، عمره سبعة وعشرون عاماً، مجاز في الحقوق، مقيم في دمشق، أعزب، سوري، غير محكوم.

١٠ ـ جميل بن عبد القادر مردم، عمره أربعة وأربعون عاماً، ملاك، مقيم في دمشق، متزوج، سوري، غير محكوم.

١١ ـ سعدالله بن الحاج عبد القادر الجابري، عمره ثمانية وأربعون عاماً، مقيم في حلب، أعزب، سوري، غير محكوم.

١٢ ـ لطفي بن الحاج حسن الحفار، عمره خمسون عاماً، مقيم في دمشق صالحية جسر، شارع نوري باشا، متعلم، سوري، غير محكوم.

١٣ ـ محمد الحرش الملقب بأبي صياح، الفار.

١٤ ـ فوزي القباني، الفار.

يعرض ما يلي:

منذ عدة سنوات كان أحمد عصاصة يجتمع بصورة منتظمة إلى المدعوين: صالح معتوق، وأحمد طرابيشي، وسعيد الحصري، وعزت الشماع، وكان يجتمع من جهة أخرى إلى سامي الحفار ومحمد الحرش، وخليل الغندور، ومحمد الحافي. وإنه قبل الجرم بشهر ونصف تقريباً أي في ٢٩ أيار/ مايو سنة ١٩٤٠ بينما كان أحمد عصاصة ماراً في سوق الحميدية دعي من قبل سامي الحفار إلى الجامع الأموي فدخلا الجامع حيث التقيا بأبي صياح الحرش ومحمد الحافي وبأبي فياض الغندور وفوزي القباني، وشاب عرف أثناء المقابلات أنه عاصم النائلي وكان هذا الأخير يقول: إن الدكتور شهبندر جاسوس إنكليزي، وهو عامل على تفريق الكلمة وتمزيق الكتلة الوطنية، وقد دار الحديث عن وجود خونة كالدكتور، وقد قيل عنه بأنه عدو الدين والكتلة، فاتفق جميع الحاضرين على اغتياله وعلى الاجتماع في اليوم الثاني في منزل عصاصة.

وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٤٠ اجتمعوا كلهم ما عدا فوزي القباني في منزل عصاصة، وقد طال الاجتماع ساعة تقريباً وكان الحديث يدور حول الموضوع السابق وكان عاصم النائلي يقول إن الشهبندر إنكليزي السياسة ويرغب في إدخال الإنكليز إلى هذه البلاد وهو الذي فرق الكلمة في البلاد وأوصلها إلى هذه الحالة، وكان الجميع يوافقون على هذا الكلام ويقولون عن الدكتور إنه خائن ومضر بالبلاد، ويمدحون الكتلة، وجرى البحث عن كيفية تنظيم الاغتيال فأصروا جميعهم عليه وأن سامي الحفار قال لهم: بعد الاغتيال ستنقلنا سيارة إلى العراق فيما إذا عُرفنا، وإن معيشتنا مؤمنة هناك من قبل جميل مردم وسعدالله الجابري ولطفي الحفار، وأيد هذا الوعد عاصم النائلي. وقال عصاصة إن جميع المسلمين سيعطفون علينا بعد الجرم وكل شيء مؤمن لنا في العراق وإننا سنقبض بعد ارتكاب الجريمة ثلاثمائة أو أربعمائة ليرة عثمانية ذهبية بواسطة عاصم النائلي يدفعها جميل مردم وسعدالله الجابري ولطفي الحفار. وتقرر أن يقوم عصاصة بالكشف على مكتب الدكتور، وسيحضر بالاشتراك مع سامي الحفار الأسلحة اللازمة بواسطة الشاب المذكور أعلاه.

وفي اليوم الثاني في ١ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٠ اجتمع في الجامع الأموي بناءً على اتفاق سابق كل من سامي الحفار والغندور والحافي وعصاصة، وقالوا إن الرجل الشريف هو جميل مردم بك وجماعة الكتلة وإن جميل مردم كان تحمل مشاق وذهب إلى باريس، وقالوا أيضاً إن الفرج قريب وقد حان وقت العمل، فاتفقوا جميعاً على اغتيال الدكتور وإعلان الحرب على حزبه واتفقوا أن يجتمعوا في اليوم الثاني.

وفي اليوم الثاني ٢ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٠ اجتمع في الجامع الأموي بناءً على اتفاق سابق كل من عصاصة والحرش والغندور والحفار وطلبوا من عصاصة أن يجد مريضاً ليذهب معه إلى عيادة الدكتور

شهبندر ليكشف المحل، وقالوا له إنه سيجد الحافي في منتصف سوق الحميدية وإن هذا الأخير سيعطيه دراهم. وبالفعل وجد عصاصة الحافي أمام الجامع الصغير ينتظر في سوق الحميدية. ولما رآه الحافي سلمه خمساً وعشرين ليرة سورية بدون أي طلب من عصاصة عن السبب.. فأجابه الحافي: إن ذلك أجرة معاينة للطبيب.

وفي ٣ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٠ أخذ عصاصة صديقه أحمد الطرابيشي إلى عيادة الدكتور شهبندر فعاينه الدكتور ودفع له عصاصة ثلاث ليرات سورية أجرة معاينة، ولما سأل الدكتور عن اسم المريض أجابه عصاصة فوراً أنه يدعى حيدر رمضان، وكان ذلك بناء على التعليمات المعطاة له من قبل سامي الحفار، وقد أيد ذلك دفتر أسماء المرضى للدكتور شهبندر. ولما عاد عصاصة إلى الجامع الأموي وجد الحفار والحافي والحرش والغندور وفوزي القباني. وإن هذا الأخير عندما شاهد عصاصة آتياً قال: ها هو قد أتى.. وذهب بعد ذلك فسرد لهم عصاصة كل ما جرى معه وكل ما رآه عند الطبيب، وأعاد إلى محمد الحافي ٢٢ ليرة سورية وهو المبلغ الذي تبقى معه، وعندئذ قال له سامي الحفار والحرش يجب أن تتفرغ عدة أيام لإيجاد أشخاص يرافقونك إلى عيادة الطبيب.

وفي ٥ أو ٦ حزيران سنة ١٩٤٠ مساءً قرع باب دار عصاصة رجل لم يتمكن التحقيق من معرفته، فسلم عصاصة كيساً يحتوي على مسدس وغلاف ومشطين قائلاً له: خذ هذا فإن الجماعة أرسلوه إليك، وقد أثبت التحقيق أن الحرش كان قد اشترى الغلاف من عند السروجي إسماعيل سوار، وكان في ذلك الحين يرافقه عصاصة.

وفي ٨ أو ٩ حزيران سنة ١٩٤٠ تقابل عصاصة مع أبي صياح الحرش فسأله هذا الأخير عما إذا كان استلم المسدس فأجابه عصاصه بالإيجاب.

وفي ١٥ أو ١٦ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٠ قضى أبو صياح الحرش ليلته في منزل عصاصة، ولما سأله عصاصة عن هذه المؤامرات انبرى أبو صياح الحرش يمدح جميل مردم بك قائلاً إنه على استعداد لأن يضحي بحياته في سبيل حزب جميل مردم بك وأنه بعد خمسة عشر يوماً يكون الناس جميعهم ضد الدكتور شهبندر.

وبعد مدة.. عقد اجتماع في دار محمد الحرش ضم الحرش والحفار والغندور والحافي وقد تذاكر هؤلاء بالخطة التي يجب اتباعها في الاغتيال، فاتفقوا أن يكون ذلك يوم الأربعاء في ٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ مساء على أن يكون الاجتماع في الأموي، واتفقوا أن يقوم الغندور بإطلاق الرصاص يساعده الباقون بإتمام الجريمة، ولما أعلمهم الغندور أن ليس لديه سلاح أجابه الحفار أنه سيزوده بمسدس، وطلب الحفار إلى عصاصة أن يذهب معه ليرشدهم إلى دار الدكتور. فذهب الحفار وعصاصة والحرش والحافي والغندور وأرشدهم عصاصة إلى الدار، وإنه في هذا الاجتماع قال الحرش والحفار: بعد الاغتيال ستقبضون من جميل مردم بك ولطفي الحفار ثلاثمائة أو أربعمائة ليرة ذهبية وسيرسلونكما إلى العراق عن طريق قريات الملح.

وفي ٢٥ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٠ ذهب عصاصة بناءً على طلب محمد الحافي إلى الجامع الأموي فوجد فيه الحرش والغندور والحافي والحفار، ولم يتمكن التحقيق من معرفة الحديث الذي دار بينهم في هذا الاجتماع، إنما ثبت من اعتراف الأظناء أنهم كانوا متفقين على اغتيال الدكتور شهبندر في ذلك

اليوم وأن الغندور أظهر استعداده للقيام بهذه المهمة، فوزع سامي الحفار مسدسات على الغندور والحافي، وكان هو والحرش مسلحين فأصبحوا كلهم مسلحين عدا عصاصة على ما يظهر، فخرجوا من الجامع قاصدين مكتب الدكتور شهبندر فدخلوا جامع دك الباب حيث أدوا صلاة المغرب ثم توجهوا إلى عيادة الدكتور شهبندر فرأوا أمام مكتب الدكتور شخصاً قال لهم عودوا فإن الدكتور لم يحضر، وقد قيل عن هذا الشخص إنه ابن الطباع أو ابن الطباخ. ولكن التحقيق والمقابلات العادية التي جرت لم تتمكن من معرفة هذا الشخص، فذهبوا بعد ذلك إلى دار عصاصة، واعتذر الحفار والغندور، وظل الحرش والحافي في تلك الليلة في دار عصاصة وقد اعترف الحرش إلى عصاصة بناءً على طلب وإلحاح الثاني للأول أنهم مقدمون على اغتيال الدكتور شهبندر بناءً على طلب جميل بك وسعدالله الجابري ولطفي الحفار وأن هؤلاء الأشخاص سيساعدونهم مادياً ومعنوياً فيما إذا قبض عليهم، وهم الذين أخبروا الحرش عن وجود الدكتور في مكتبه في ذلك النهار وإن المسدس الذي أرسل إلى عصاصة هو ملك أحد فلاحي الغوطة من رجال جميل مردم بك.

وفي ٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ اجتمع سامي الحفار والحافي وعصاصة في الجامع الأموي، وقد انتقي الغندور لاقتراف الجريمة، إنما خاف هذا الأخير من نتيجة هذا العمل، فترك الاجتماع وفر إلى السويداء، ولم يسفر الاجتماع عن شيء. وفي نهار الخميس المصادف ٤ تموز/ يوليو اجتمع عصاصة إلى سامي الحفار بناءً على طلب من هذا الأخير بواسطة غلام في جامع الياغوشية في الشاغور. وقد شاهد هناك أيضاً الحرش والحفار، وقد طلب هذان الشخصان إلى عصاصة أن يقوم باغتيال الدكتور شهبندر وشجعاه على هذا العمل قائلين له: إن لهم سنداً في هذا العمل هو جميل مردم بك وسعدالله الجابري ولطفي الحفار، وأقنعوه بلزوم القيام بهذه المهمة مع بعض رفاقه لكونهم غير مشبوهين. وقال سامي الحفار إنه أراد أن يقوم عدة مرات بهذه المهمة إنما لم ينجح لكونه مشبوهاً، ولهذا السبب أسندوا إلى عصاصة هذه المهمة فقبل عصاصة حينئذٍ، ورسم له سامي الحفار الخطة التي يجب أن يتبعها في مهمة الاغتيال، واتفقوا أن يجتمعوا في اليوم الثاني أي الجمعة في جامع دنكز حيث يسلمونه الأسلحة اللازمة.

وفي ذات النهار اجتمع عصاصة مع رفاقه الطرابيشي والشماع والمعتوق والحصري في جامع النورية، فأعاد على مسامعهم أقوال الحفار والحرش وطلب إليهم أن يشتركوا معه بجريمة الاغتيال، فاتفقوا جميعاً على ذلك. وقد زاد صالح معتوق قائلاً إن الدكتور شهبندر ملحد ويجوز قتله شرعاً. وفي يوم الجمعة المصادف في ٥ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ حوالى الظهر اجتمع عصاصة إلى الحفار والحرش في جامع دنكز فاستلم منهما صرة ضمنها ثلاثة مسدسات وأخذ منهما أيضاً ثلاث ليرات سورية بناء على اتفاقهم. وفي ذات النهار ذهب عصاصة والمعتوق والشماع والحصري والطرابيشي إلى الربوة على سبيل النزهة وكان الحديث بينهم عن الدكتور شهبندر، ومن المحتمل أنهم قد تباحثوا في كيفية الاغتيال، فاتفقوا جميعاً أن يجتمعوا في اليوم الثاني في جامع النورية.

وفي اليوم المعين، أي يوم السبت الواقع فيه ٦ تموز/ يوليو ما بين الساعة السابعة والثامنة اجتمع كل من عصاصة والمعتوق والطرابيشي والشماع والحصري في جامع النورية، فوزع عليهم عصاصة المسدسات وكان مع المعتوق مسدس قديم، وأخذ من عصاصة أفضل منه، وأعطى مسدساً إلى الشماع، ثم خرجوا من الجامع وذهبوا حتى سوق التين، وافترقوا في هذا المكان، فذهب عصاصة والحصري لشراء سلة تفاح لاعتقادهم أن ذلك يكون دليلاً على نيتهم الحسنة نحو الدكتور، وقد سبقهم المعتوق والشماع

والطرابيشي إلى شارع البرلمان حيث انتظروا الحصري وعصاصة، وقد وصل هذان الآخران ومعهما سلة تفاح، ثم عاد عصاصة وحده حتى سوق الخيل، فاستأجروا سيارة وقد اشترط السائق أن ينقل لهم مريضاً من شارع البرلمان حتى محلة الفحامة وطلب إليه أن ينتظر مدة من الزمن، ولما أتى عصاصة إلى شارع البرلمان في السيارة وجد الشماع أمام دائرة الصحة فأوقف السيارة في هذا المكان. وظل الشماع بالقرب منها، ثم ذهب عصاصة، وبعد قليل أوعز الشماع إلى السائق أن يتجه بسيارته إلى مفرق الفرنسيسكان وأن يوقفها مقابل الشارع الذي يقطن فيه الدكتور، وتوجه في هذه الأثناء العصاصة والحصري والمعتوق والطرابيشي إلى عيادة الدكتور، فظل الحصري في الشارع العام أمام المنزل يراقب الطريق، فدخل المعتوق والعصاصة والطرابيشي غرفة الانتظار، فعرف الخادم عصاصة والطرابيشي إذ إنهما كانا قد زارا الدكتور من قبل، فأخذ منهما سلة التفاح، وأخبر الدكتور بوجودهما، وبعد أن انتظرا قليلاً أذن لهما الدكتور بالدخول، فدخل عصاصة والطرابيشي إلى غرفة المعاينة، وبينما كان الدكتور منحنياً على الطاولة يدقق في دفتر زيارات مرضاه، ويبحث عن الوصفة التي كان أعطاها للمريض أطلق عصاصة عليه عياراً نارياً، فأصابه في الناحية اليمنى فوقع الدكتور على الأرض فخرج الاثنان من مدخل ثان مارين بغرفة الاستقبال حيث اجتمعا بالخادم، فهدده عصاصة بسلاحه، فخاف الخادم وفر إلى المطبخ، ثم اجتمعا على الدرج بالمعتوق وفي أسفل الدرج بالحصري، فانطلقوا جميعهم هاربين نحو السيارة، وهناك هددوا جميعهم السائق بمسدساتهم وطلبوا إليه أن يسرع، وكان عصاصة يوجهه إلى حيث يريد حتى وصلوا إلى محلة الفحامة، فالتجأوا إلى دار شقيقة عصاصة حيث سلّم كل منهم مسدسه إلى عصاصة وتفرقوا بعد أن تناولوا طعام الغداء.

وفي ذات النهار ذهب عصاصة إلى جامع الياغوشية ومن ثم إلى منزل فوزي القباني بناء على الوعد المتضمن أنهم سيجدون سيارة تقلهم إلى العراق، فوجد الجامع مغلقاً ولم يجد أحداً في دار فوزي القباني فعاد إلى منزله حيث قضى ليلته، ثم في صباح اليوم التالي ـ الأحد ـ ذهب إلى المهاجرين، فقضى فيها ليلتين أو ثلاث مع المعتوق والشماع. وفي يوم الأربعاء عاد عصاصة إلى الشاغور وسلم المسدسات إلى رجل يعرف أن له صلة دائمة مع الحفار والحرش، ومن ثم ذهب إلى منزل محمد الحافي وقضى فيه ليلة وأخبره الحافي بأن الحرش والحفار قد استلما المسدسات وأنهما سيجتمعان إليه.

وفي اليوم الثاني اجتمع عصاصة إلى الحرش في بساتين الميدان، وكان مع الحرش رجلان، فأخذ عصاصة من أحدهما مسدسه «البراييللو» الذي كان استعمله في الجريمة وقضى الليل في البساتين، وفي ذلك النهار ـ الجمعة ـ في ١٢ تموز/ يوليو سنة ١٩٤٠ فوجئ عصاصة والحرش أثناء وجودهما في البساتين برجال الشرطة فأطلقا النار عليهم وفرا هاربين، وبعد ذلك عادا إلى محلة الميدان وافترق عصاصة عن الحرش، وراح عصاصة ينتقل من منزل إلى آخر حتى ألقي القبض عليه الإثنين الواقع في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠. ويستنتج من كل ذلك أن المدعو عصاصة قد أقدم على اقتراف جريمة قتل الدكتور شهبندر عن سابق تصور وتصميم أي منذ أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٤٠، وأن هذه الفكرة ظلت في ذهنه حتى يوم اقتراف تلك الجريمة، وأنه هو الذي قام بتنظيمها وأنه حاول أثناء التحقيق الاستنطاقي أن يخفف عن نفسه المسؤولية فقال إنه كان أطلق النار على الدكتور من دون قصد لأن مسدسه كاد يقع من حزامه فالتقطه وإذ ذاك انطلق العيار الناري من دون أدنى إرادة، وأن هذا الأسلوب هو مناقض لجميع الأدلة التي جاءت ضده أثناء التحقيق ومتناقض حتى مع إفاداته السابقة التي اعترف فيها اعترافاً صريحاً أنه هو الذي

أطلق النار بملء إرادته، وأنه ولا شك بأن المدعوين المعتوق والطرابيشي والشماع والحصري قد وافقوا عصاصة على اقتراف جريمة قتل الدكتور شهبندر واشتركوا في هذه الجريمة، وهم عالمون بها وعلى اطلاع تام بها، وأن كل ذلك ثابت في إفاداتهم لدى الشرطة والمستنطق الأهلي، وقد حاولوا أن يرجعوا عن هذه الإفادات أمام المستنطق، ولكن في التناقضات التي ظهرت في إفاداتهم برهاناً كافياً لإثبات عملهم وتأييد إفاداتهم السابقة، وأن الشيخ صالح معتوق قد لعب دوراً هاماً إذ إنه سهل لعصاصة مهمة قبوله قتل الدكتور قائلاً له إن قتل الدكتور مسموح به شرعاً، وهو الذي أوعز إلى عصاصة وهو في السجن أن يبدل إفادته لدى المستنطق كما هو ثابت من الكتاب الذي صودر منه في السجن، وهذا الكتاب يؤيد بصورة جلية الوقائع المسرودة أعلاه.

أما الحرش والحفار والحافي والغندور فإن هؤلاء الأظناء قد عملوا على تهيئة الجريمة أثناء الاجتماعات العديدة التي اشتركوا فيها وكونوا فكرة الاغتيال، وكان الحرش والحفار يشجعان هذه الفكرة ويبذلان كل ما في وسعهما من جهد لإقناع رفقائهما، ولما تم الاتفاق بينهم على الاغتيال أخذ الحرش والحفار يهيئان الخطط اللازمة لإتمام الجريمة، وقد بيّنا للقتلة الخطة الواجب اتباعها كما أنهما زوداهم بالأسلحة اللازمة وأنه أثناء الاستنطاق قد أنكر سامي الحفار جميع الأعمال المنسوبة إليه، ولكنه كان قد اعترف أمام المستنطق الأهلي وأمام مدير الشرطة ومترجمه العريف بهجة كحال من أنه كان قد اشترك في الاجتماع الذي عقد في الجامع الأموي وحضره شاب قال الحرش عنه أنه عاصم النائلي.

وأما الغندور والحافي فإنهما بعد موافقتهما على مشروع الاغتيال اشتركا فعلاً في جميع المؤامرات التي كان من شأنها تهيئة الجرم وتسهيل تنفيذه. وإن الفكرة المجرمة قد اختمرت في أذهانهما لدرجة أنهما لم يكتفيا بالاشتراك في محاولة القتل التي جرت في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ بل قدم الغندور نفسه للقيام بمهمة الاغتيال.

وقد ثبت أيضاً من التحقيق أن فوزي القباني كان على اطلاع تام على كل ما يجري بين المتهمين العصاصة والحفار والحرش والحافي والغندور وأنه كان حضر أول اجتماع في الجامع الأموي، وكان كلما شاهد أحد المتهمين حاول أن يمده بالمال فيما إذا كان محتاجاً لذلك. ويستنتج أيضاً من أقوال المتهمين أن موعد اجتماعهم بعد القتل كان في دار فوزي القباني أو في جامع الياغوشية حيث كانوا موعودين أن تنتظرهم هناك سيارة لتأمين فرارهم. ويستنتج أيضاً بأن المدعو عاصم النائلي كان قد اشترك بالاجتماعين الأولين اللذين عقدا في الجامع الأموي وفي منزل عصاصة، وقد توصل النائلي في هذين الاجتماعين إلى إقناع رفاقه باغتيال الدكتور شهبندر قائلاً لهم: إن الدكتور خائن ومضر للوطن، وقد حرضهم على الاغتيال وسهل لهم ذلك بالوعود والتأمينات وخلافها، وقد عرفه عصاصة لدى أول مقابلة جرت وفقاً للشروط القانونية، كما أن الحافي قد اشتبه به، ويستنتج أيضاً من إفادات العصاصة والحفار والحافي والغندور أن الدافع والمحرض لهم على اقتراف جريمة قتل الدكتور شهبندر هي الوعود والتأمينات والحيل والدسائس التي قام بها بصورة غير مباشرة كل من جميل مردم بك وسعد الله الجابري ولطفي الحفار والتي يتضمن أكثرها مساعدتهم مساعدة مالية وتأمين سفرهم للعراق وتأمين معيشتهم هناك، وإن فكرة اغتيال الدكتور شهبندر كانت في نية جميل بك قبل وقوع الجريمة كما تبين من شهادة المدعو محمد الدرخباني.

وقد ثبت أيضاً أن المتهمين لم تكن غايتهم الوحيدة قتل الدكتور شهبندر فحسب، بل كانوا يرمون من

وراء ذلك إلى إيقاد نار الفتنة بين الأحزاب ليتمكنوا بعدئذ من الوصول إلى بغيتهم ألا وهي نشوب اضطرابات تؤدي إلى حرب أهلية طاحنة.

وقد أيد التحقيق أيضاً المعلومات الآتية:

أولاً: خلافاً لما قاله عصاصة وعاصم النائلي فإن الشاهد محيي الدين بدوي أفاد أنه رآهما واقفين أمام دكان صبحي مالك في شارع رامي وذلك في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٤٠.

ثانياً: تبين من شهادة الدكتور منير شيخ الأرض أنه كان سعى مراراً للتوفيق بين جميل مردم بك والدكتور شهبندر غير أنه فشل في مسعاه لتهرب جميل مردم بك وعدم تلبيته رجاءه ووساطته، وأضاف هذا الشاهد قائلاً: إن عاصم النائلي قد استولى عليه اضطراب عندما وقعت عينه على أسماء القتلة غير أنه ما لبث أن عاد إلى هدوئه عندما تأكد من قرار الفاعلين.

ثالثاً: أفاد الشاهد محمد الدرخباني أنه كان كلف مراراً من قبل جميل مردم بك للقيام بمهمة اغتيال الدكتور شهبندر لقاء وعده بمبلغ من المال، وقد أفاد هذا الشاهد أيضاً أن الشيخ الصابوني قد توسط لديه كي لا يعطي شهادة ضد جميل بك، فوعده، وكان الشيخ الصابوني قد حضر إلى دار الدرخباني حيث تحدث مع هذا الأخير بهذا الشأن، وأن الدرخباني قد أشهد عليه ثلاثة شهود هم عوض الكناكري وفوزي الحموي والشرطي هاشم المهايني. وقد شهد الشاهدان الأولان بأن الصابوني طلب فعلاً إلى الدرخباني أن لا يعطي شهادة بحق جميل بك ولكن الشرطي هاشم المهايني لم يؤيد هذا القول مطلقاً.

رابعاً: لقد أفادت الآنسة إيلين عجمي لدى المستنطق الأهلي خلافاً لأقوال جميل مردم بك وعاصم النائلي من أن جميل بك قد زار النائلي أكثر من مرة، وقالت أيضاً إنها كانت تكلمت مع شقيقات عاصم النائلي بهيجة وخديجة، وقالت لهما إن آل المؤيد مستعدون لإسقاط الدعوى عن عاصم النائلي فيما إذا اعترف بالحقيقة فأجابتها شقيقة عاصم بقولها: (أتريدين أن تظهر الجريمة؟) فأجابتها نعم إذا كان عاصم بريئاً.

وبناء على ذلك:

أولاً: إن المدعو أحمد عصاصة متهم كونه ارتكب في دمشق بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٠ وفي وقت لم يمر عليه الزمن جريمة القتل عمداً على شخص الدكتور شهبندر وهذا الجرم منصوص عنه ومعاقب عليه بالمادة ١٧٠ من قانون الجزاء.

ثانياً: إن المدعوين أحمد طرابيشي وصالح معتوق وسعيد الحصري وعزت شماع متهمون كونهم في نفس الظروف والوقت والمكان قد اشتركوا في الجريمة المذكورة بمساعدتهم ومعاونتهم جرم منصوص عنه ومعاقب عليه بالمادتين ١٧٠ و٤٥ من قانون الجزاء.

ثالثاً: إن المدعوين محمد الحرش الملقب بأبي صياح وسامي بن سعدو الحفار متهمان كونهما في دمشق خلال أشهر أيار وحزيران وتموز ١٩٤٠ وعلى كل في وقت لم يمر عليه الزمن اشتركا في جريمة عصاصة أولاً بتحريضهما إياه بواسطة مبلغ من المال والوعود لارتكاب جريمة القتل عمداً، وثانياً بإعطائهما الأسلحة التي استعملت في اقتراف هذه الجريمة وهما على علم بذلك، وثالثاً بمساعدتهما ومعاونتهما عصاصة بإعطائهما إياه التعليمات والخطط جرم منصوص عنه بموجب المادتين ١٧٠ و٤٥ من قانون الجزاء.

رابعاً: إن المدعوين خليل الغندور الملقب بأبي فياض ومحمد خيرو الحافي وفوزي القباني متهمون كونهم

في نفس الظروف والمكان والزمان اشتركوا في جريمة القتل عمداً المرتكبة من قبل عصاصة لتسهيلهم وتحضيرهم اقتراف هذه الجريمة ـ المادتان ١٧٠ و٤٥ من قانون الجزاء.

خامساً: إن المدعوين عاصم النائلي وجميل مردم بك ولطفي الحفار وسعدالله الجابري متهمون كونهم في نفس الظروف والمكان والزمان حرضوا على ارتكاب الجريمة بواسطة مبلغ من المال والوعود والدسائس والحيل وبذلك اشتركوا في جريمة القتل عمداً ـ جرم منصوص عنه ومعاقب عليه بالمادتين ١٧٠ و٤٥ من قانون الجزاء.

سادساً: إن المدعوين أحمد عصاصة ومحمد الحرش الملقب بأبي صياح متهمان أيضاً كونهما حاولا في دمشق خلال شهر تموز/ يوليو ١٩٤٠ وعلى كل في وقت لم يمر عليه الزمن اقتراف جريمة القتل من دون تعمد على أفراد القوات المسلحة أثناء قيامهم بالوظيفة مع الملاحظة بأن هذا الجرم كانت الغاية منه تأمين فرارهما. المادتان ٧٤ و٤٦ من قانون الجزاء.

سابعاً: إن المدعوين أحمد عصاصة ومحمد الحرش ومحمد الحافي وخليل الغندور وسامي الحفار كونهم متهمين وكونهم في دمشق في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ وعلى كل في وقت لم يمر عليه الزمن حاولوا بالاشتراك مع بعضهم وبالاتفاق اقتراف جريمة القتل عمداً على شخص الدكتور شهبندر جرم منصوص عنه ومعاقب عليه بالمادتين ١٧٠ و٤٦ من قانون الجزاء.

ثامناً: إن المدعوين أحمد عصاصة وصالح معتوق وأحمد طرابيشي وعزت شماع وسعيد الحصري ومحمد الحرش وسامي الحفار ومحمد الحافي وخليل الغندور متهمون أيضاً كونهم خلال أشهر أيار وحزيران وتموز ١٩٤٠ على كل وقت لم يمر عليه الزمن حملوا مسدسات بدون رخصة جرم معاقب عليه ومنصوص عنه في المادة ٢ من القرار ذي الرقم ٧٣٦.

قائمة شهود الحق العام

محيي الدين بدوي، صبحي مالك، عاشور مالك، منير شيخ الأرض، محمد درخباني، عوض الكناكري، فوزي الحموي، الشرطي هاشم المهايني، محمد عبد الرحمن الصعيدي، سعدو بن إبراهيم حميد، إسماعيل آشيني، فلادمير سبع، والسيدة إيلين عجمي.

ترجمة طبق الأصل ـ في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠

دمشق ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠

صدر عن النيابة العامة بدمشق لدى المجلس العدلي

انصرفت محكمة العدل إلى استماع أقوال المتهمين ومرافعات وكلاء الجانبين، وقد استغرق ذلك وقتاً طويلاً لأسباب عديدة منها كثرة المحامين الذين أربى عددهم من الجانبين على الأربعين محامياً، وقد اعتبرت هذه المحاكمة أكبر محاكمة من نوعها شهدتها سورية في تاريخها الحديث، فالمتهمون بمؤامرة القتل استعانوا بعدد كبير من كبار المحامين اللبنانيين بلغ مجموع الأجور التي تقاضوها ثمانمائة ألف ليرة سورية.. بينما تجاوز عدد وكلاء الدفاع العشرين محامياً بينهم الأستاذ زكي الخطيب، الدكتور منير العجلاني، الأستاذ أحمد فؤاد القضماني نقيب المحامين سابقاً، فرزت المملوك، المحامي الفرنسي الكبير (فبران) وغيرهم. وقد اقتصرت مرافعة كل واحد منهم على ناحية من نواحي المؤامرة أو على متهم أو

أكثر، غير أن مرافعة الأستاذ القضماني كانت أكثر شمولاً لظروف الجريمة وأسبابها وعواملها ونيات المتهمين الخبيثة، وأكدت على أن الجريمة لم تكن بدافع ديني كما ادعى المجرم أحمد عصاصة، بل كانت من ألفها إلى يائها سياسية مدبرة. وحول هذه الناحية جاء في مرافعة الدكتور منير العجلاني قوله:

«...أما تمسك الزعيم بدينه، فيتناوله غيري، ولكنني أجد دليلاً بليغاً عليه في جواب الزعيم على سؤال وجهه إليه في مصر صحافي أميركي كبير.

سأله هذا الصحافي: ما هو أعظم مواقفك؟

وكان الصحافي بالطبع ينتظر من الزعيم أن يقول له: موقفي في الدفاع عن البلاد مع الملك فيصل... أو موقفي في الثورة.. أو موقفي الخطابي أمام جمال باشا السفاح.. أو نحو ذلك..

ولكن الزعيم رحمه الله وأجزل له الرحمة، أجابه:

أعظم مواقفي وأحبها إليّ، وأرضاها عندي، وأبعثها للسكينة في جوانب نفسي، موقفي في الصلاة بين يدي الله.

قال الزعيم هذا، وأخذ يحدث الأميركي عن فراره ذات يوم إلى الصحراء التي وصلها خائفاً جائعاً منهوك القوى، ولكنه توضأ وصلى فشعر بالأمن، وذهب عنه الجوع، واستراح من العناء، وكأنه إنما استيقظ من نوم هادئ مطمئن.

ذلك هو الإيمان الصحيح، إيمان الشهبندر، نجده في عقيدته وفي طهارة حياته.. والشهبندر كان من طبقة الزاهدين والمتصوفين فلم يعلق قلبه لا بالخمر ولا بالميسر ولا باللهو الأثيم، ولا بشيء من هذه الأشياء التي تصرف العبد عن خالقه وعن شؤون الحياة الجدية، فإذا قام رجل يطعن في دين الشهبندر، فهذا الرجل إما أن يكون ضالاً.. وإما أن يكون مضللاً ـ ولكنه على كل حال ـ رجل حقير».

بعد أن استكمل المجلس العدلي مناقشاته للمتهمين، واستمع إلى أقوالهم وأقوال وكلائهم، كما استمع إلى وكلاء الدفاع ـ بعد كل ذلك اجتمع يوم السابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٤١ في جلسة علنية في قاعة البرلمان السوري للحكم في الدعوى الجنائية التي جرى فيها الاستنطاق ضد أحمد عصاصة وشركائه بحسب قانون الإحالة المؤرخ في ١٣ تشرين ١٩٤٠. وبعد أن أعلن ختام المحاكمة انسحب المجلس إلى غرفة المذاكرة للتذاكر سراً. وبعد هذه المذاكرة عاد المجلس إلى الجلسة العلنية التي استؤنفت، وبعد أن تأكد الرئيس من حضور المتهمين ووكلائهم والنائب العام تلا نص القرار الذي اتخذه المجلس وهو يقع مع حيثياته الطويلة في ثلاثين صفحة «فولسكاب» تقريباً وقد قضى بـ:

الحكم بالإعدام على كل من أحمد عصاصة وأحمد الطرابيشي وصالح معتوق وسعيد الحصري ومحمد الحرش الفار، والحكم على كل من سامي الحفار ومحمد الحافي وعزت الشماع وخليل الغندور بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمنع الإقامة مدة عشرين سنة.

ولما كان المدعو محمد الحرش فاراً يقرر بأن تبلغ نسخة من هذا القرار خلال ثمانية أيام إلى مدير أملاك الدولة في محل إقامة المتهم الفار.

وأعلن المجلس في الجلسة نفسها قرار البراءة بنصه الآتي:

نحن بوريفيه رئيس المجلس العدلي

بناءً على المادة ٢٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وبناءً على القرار الصادر في هذا اليوم والمتضمن العدول عن تجريم عاصم النائلي وفوزي القباني وجميل مردم ولطفي الحفار وسعدالله الجابري بسبب الأعمال التي كانوا ملاحقين بشأنها. نعلن براءتهم من التهمة المنسوبة إليهم، ونقرر إخلاء سبيل عاصم النائلي فوراً إن لم يكن موقوفاً لسبب آخر.

ونعلن أن هذا القرار ينفذ بمعرفة حضرة النائب العام.

ونعلن رفع الحجز الواقع على أموال المتهمين الغائبين غير المنقولة وإعادتها إلى أصحابها.

وضع وتلي في جلسة علنية بدمشق في السابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٤١.

وهكذا انتهت محاكمة قتلة الشهبندر بعد أن استغرقت أعمالها ستة شهور عاشتها دمشق وكأنها على كف عفريت، وقد نفذ حكم الإعدام شنقاً بعصاصة ورفقائه الأربعة الذين اشتركوا معه في تنفيذ جريمة القتل.

وقد تركت الأحكام التي أصدرها مجلس العدل، أصداء اختلفت باختلاف ميول الناس واتجاهاتهم، فالكتلويون ارتاحوا إليها لأنها برأت ساحة ثلاثة من أقطابها، والشهبندريون أبدوا شكوكهم في تجردها، واعتبروها منحازة لمصلحة خصومهم، وازدادت حدة التوتر بين أنصار الفريقين، وكثيراً ما اصطدموا في مواقف ومناسبات مختلفة، وحدث في مساء اليوم الذي عاد فيه مردم بك ولطفي الحفار من العراق إلى دمشق أن قام عدد كبير من الشباب المتحمسين للشهبندر بمظاهرة عدائية استهدفت الوصول إلى منزليهما والهتاف ضدهما. ولولا أن أسرعت قوة كبيرة من رجال الشرطة والدرك بقيادة الكولونيل كويتو إلى مكان الحادث وعملت على تفريق المتظاهرين لوقع بين هؤلاء وبين عدد من أنصار الكتلة الذين جاؤوا للسلام على مردم والحفار ما لا تحمد عاقبته.

بعد كل ما حدث.. بقي هناك سؤال طالما جرى على ألسن الكثيرين خلال الخمسة والأربعين عاماً التي انقضت على اغتيال المرحوم شهبندر؟

ـ من هو الرأس المدبر للجريمة النكراء؟

الجواب: في رأيي الشخصي أن فكرة الجريمة قد نبتت في نفوس واحد أو أكثر من أعضاء «الكتلة الوطنية» منذ أن سيطر الشهبندر على الشارع، وقد أفقدهم بذلك الكثير من نفوذهم الشعبي.. غير أن هذه الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وقد بقيت كامنة في النفوس في حدود عدة محاولات منيت كلها بالإخفاق، منها محاولة اغتيال الشهبندر في طريق دوما، وهو ما سبق لنا ذكره.. ومنها محاولة إلقاء قنبلة على الشهبندر في حفلة شعبية في حي قبر عاتكة في دمشق.. وكان يرافق ذلك تهديدات خطابية عنيفة استمرت بضعة أشهر.

جرى كل ذلك في ظروف الحرب العالمية الثانية حين كانت جيوش هتلر الغازية تدق أبواب باريس العاصمة الفرنسية، وكانت نفوس الفرنسيين الفيشيين في سورية ترتجف خوفاً وهلعاً من أن تنعكس انتصارات هتلر على الرأي العام السوري، فيشكل ذلك خطراً على الوجود الفرنسي الفيشي في سورية.

في تلك الفترة بالذات قام من يستغل مخاوف الفرنسيين هذه ليلقي في أذهان كبار المسؤولين منهم دسيسة خبيثة مآلها أن هناك اتفاقاً سرياً بين الدكتور شهبندر والسلطات الإنكليزية والديغولية يقضي بأن يقوم الشهبندر بإشعال ثورة شعبية في داخل سورية في الوقت نفسه الذي تتحرك فيه القوات البريطانية والديغولية من فلسطين إلى سورية لاحتلالها وللقضاء على القوات الفرنسية الموجودة فيها.

لقد انطلت هذه الدسيسة على كبار المسؤولين الفرنسيين الذين خافوا أن تكون هناك عملية كماشة تطبق عليهم من خارج سورية وداخلها تعمل فيهم إبادة وقتلاً وتمزيقاً.

لقد كان شبح هذه الدسيسة يثير مخاوف حادة في نفوسهم، ولا يجدون لهم مخرجاً إلاّ بالتخلص من الدكتور شهبندر، وعُهد إلى دوائر الاستخبارات الفرنسية بإعداد الوسائل اللازمة للقيام بهذه المهمة، وانصرفت هذه إلى تهيئة عناصر الجريمة مستغلة الخلاف الحاد القائم بين الكتلة والشهبندر لتلبس الجريمة لباساً كتلوياً يبعد الفرنسيين عن أية علاقة لهم بالجريمة ظاهراً.

وهنا التقت مصلحة فرنسا القائمة على التخلص من الشهبندر مع رغبة بعض الكتلويين في اغتياله، واجتمعت المصلحة والرغبة على صعيد واحد، هو صعيد الاغتيال.

كانت هناك اتصالات بين الاستخبارات الفرنسية وعنصر من الدرجة الثانية في «الكتلة الوطنية»، وقد دلّ على ذلك التحقيق الأولي الذي أجراه المستنطق السوري فلاديمير سبع مع المتهمين بالجريمة، فكان جزاؤه أن صدرت أوامر فورية برفع يده عن التحقيق، وحلّ محله مستنطق فرنسي هو رئيس المجلس العدلي. وبذلك أحيطت المحاكمة كلها بإطار فرنسي تجسدت فيه مصلحة الوجود الفرنسي في سورية.

لقد قام أكثر من دليل على أن فرنسا الفيشية ضالعة في تدبير الجريمة وتهيئة وسائلها.. منها ما قاله جوزيف جميّل رأس موظفي الاستخبارات للمرحوم المجاهد نزيه المؤيد العظم: اذهبوا واقتلوا واحداً منهم ـ من الكتلويين ـ ونحن نضمن للقاتل حرية الفرار...

ومنها ما أعرب عنه وأبداه كل من مدير الأمن العام الفرنسي، ومدير المخابرات الفرنسية العامة للدكتور منير العجلاني ونصوح بابيل من مشاعر الحزن والأسف لمصرع الدكتور الشهبندر.

ومنها أيضاً وأيضاً أن المفوض السامي المسيو بيو كان على موعد للاجتماع مع الدكتور شهبندر في دار المفوضية الفرنسية في دمشق في الساعة الرابعة من بعد ظهر السبت السادس من تموز/ يوليو ١٩٤٠ أي في اليوم نفسه الذي اغتيل فيه الدكتور شهبندر. وقد قيل في حينه إن المفوض السامي عند وصوله إلى شتورا في طريقه إلى دمشق للاجتماع بالشهبندر بلغه نبأ اغتياله فقفل عائداً إلى بيروت.

إن كل ما ذكرنا يدل على محاولات مكثفة لتغطية الموقف الفرنسي من المؤامرة، وإيهام الناس أن اليد الفرنسية كانت ترغب في مصافحة الشهبندر للتفاهم معه، وهي في الواقع كانت اليد الكبيرة التي تحرك أيدي القتلة المجرمين.

خلاصة القول أن قناعتي كانت وستبقى أن الفرنسيين هم الذين كانوا رأس المؤامرة ومدبريها، وقد صبغوها بصباغ كتلوي تغطية وتضليلاً، والمؤسف أنهم نجحوا في ذلك إذ ذهب الاعتقاد بالناس إلى أن المؤامرة كتلوية مئة بالمئة بينما الواقع، كما ذكرت، يؤكد أن عناصر ثانوية في الكتلة قد سخرت واستخدمت لعملية الاغتيال، وهذه حقيقة أرى من واجبي تسجيلها تأييداً للواقع وخدمة للتاريخ.

أما مبلغ اتصال العنصر الكتلوي الثانوي بواحد أو بأكثر من أقطاب «الكتلة الوطنية»، وهل كان هؤلاء أحدهم أو بعضهم على اطلاع وعلم بما كان يقوم به العنصر الكتلوي الثانوي بالاشتراك مع الداوئر الفرنسية المختصة بصنع المؤامرات.. أم أنهم على غير علم بذلك.. أما هذا كله فسيبقى نقطة استفهام كبيرة مطبوعة على جبين تلك المؤامرة النكراء التي شوهت سمعة سورية، ومزقت صفوف قادتها وزعمائها، وخسرت البلاد بفقده رجلاً عظيماً ليس أمثاله إلاّ النادر بين الرجال.

أقف عند هذا الحد في موضوع الشهبندر رحمه الله لأقول: إن الرجل قد رحل عن هذه الدنيا، كما رحل عنها جميع الذين اتهموا باغتياله، ولم يخلف كل واحد منهم إلاّ ذكراه، حسنةً كانت أم سيئة، وليس هذا وجه العبرة في الموضوع، وإنما العبرة كل العبرة أن يأخذ الزعماء والقادة والحكام والرؤساء العرب منها ومن مثيلاتها درساً في النتائج المحزنة التي تنتهي إليها الخلافات القائم أكثرها على التحاسد والتنافر والتنابذ والتفرقة، فهذا سلاح نحارب به أنفسنا أكثر مما يحاربنا به العدو بجيوشه ودباباته وطياراته.

إن كل ما نرجوه أن نقدر جميعاً هذه الحقيقة المؤلمة لنتجنب الخلافات التي تذكرنا بمأساة الأندلس في الأمس، وبمأساة فلسطين اليوم..

حسبنا أن نذكّر... إن الذكرى تنفع المؤمنين.

الصحافة السورية خلال الحرب العالمية الثانية

سبق لي القول إن الصحافة خلال سني الحرب العالمية الثانية قد عانت الكثير من الحرمان والمتاعب بسبب طبيعة ظروف الحرب وتدابيرها أولاً، وبالتالي بسبب ما اتخذته السلطات الفرنسية الحاكمة من إجراءات مختلفة.. منها فرض رقابة شديدة على الصحف حبست عنها أنفاسها.. ومنها غلاء أسعار الورق، وموقف السلطات المحلية والفرنسية موقف المتفرج، فقد كان ثمن ماعون الورق قبل الحرب ليرة واحدة، فارتفع في السنة الثالثة للحرب إلى أن بلغ مئة ليرة سورية.

لقد ضاقت الصحف ذرعاً بذلك، فاختصرت حجمها، واضطرت إلى الصدور بأربع صفحات صغيرة، وراح أصحاب الصحف يوجهون حملات النقد واللوم للسلطات الحاكمة بسبب تجاهلها الأزمات العنيفة التي تواجهها الصحف، وقد وجهت نقابة الصحافة عدة مذكرات إلى الحكام، هددت فيها بالتوقف عن الصدور إذا لم تخرج عن موقف موقف اللامبالاة الذي تقفه من ضائقة الصحافة.

وقد اضطرت الصحف إلى تنفيذ تهديدها فعلاً، فقد احتجبت عن الصدور بضعة عشر يوماً مما أثار قلق قراء الصحف، لا سيما بعد أن عرفوا أن تهاون الحكومة في الاستجابة إلى مطالب أصحاب الصحف هو السبب في إحجام صحفهم عن الصدور.

وحيال قلق القراء وتململهم من توقف الصحف عن الصدور وتدخل بعض الشخصيات المسؤولة في الموضوع، أصدرت نقابة الصحافة بياناً شرحت فيه أسباب احتجاب صحف دمشق، والكامنة في قلة الورق وارتفاع أسعاره، وأعلنت أن الصحف ستعاود الصدور مناوبة في الصباح وفي المساء، فتصدر كل يوم جريدتان، وفي مساء كل يوم ثلاث صحف. وحدد البيان لكل جريدة مواعيد صدورها.

غير أن الصحافيين انتظروا وقتاً طويلاً دون أن يحصلوا على الورق المطلوب بحجة أن الكميات التي أوصت عليها السلطات لم يصل منها إلاّ النذر اليسير. وصارت السلطات توزعه على الصحف بالقطارة علماً، وهو ما نقوله بهذه المناسبة، أن جريدة «الأيام» كانت تملك في أوائل الحرب مئتين وسبعين بالة ورق صادرتها السلطات ووزعتها على الصحف بحجة أنه لا يجوز أن تحتكر صحيفة واحدة هذه الكمية الكبيرة بينما بقية الصحف محرومة من الورق. تأمل.. بهذا المنطق المفلوج!

وكان من أبرز المواقف التي وقفتها الصحافة من تقصير الحكام، الموقف الذي وقفه الصحافي الكبير والكاتب الحر الجريء، المرحوم الأستاذ نجيب الريّس صاحب «القبس»، فقد تكلم في مجلس النواب

بصفته عضواً فيه، فانتقد موقف السلطات المسؤولة مما تعانيه الصحف، ودعاها إلى القيام بواجبها نحو الصحافة، وقد جاء في خطابه، رحمه الله، قوله:

«..لقد بلغت الميزانية أكبر رقم بلغته ميزانية في سورية، وكانت سخية على المعارف وعلى كل فرع من فروعها بقدر ما استطاع المكلف، لكن هناك شيئاً واحداً لم تعره انتباهها، فقد وضعوا الميزانية دون أن يسايروا التطور السياسي. إنها تنقص شيئاً واحداً هو الدعاية..

أقول للزميل إليان المطالب بإلغاء المجمع العلمي إن المجمع له مكانته، فإذا نسينا كل شيء عنه، محاضراته وأبحاثه وما كتبه أعضاؤه، فيكفيه أنه كان عنواناً يدل على البلاد السورية، وكان دعاية ضخمة لها، لا تستطيع الحكومة أن تقوم بمثلها ولو أنفقت عشرات الملايين..».

إلى أن قال:

«..حدثني عالم كبير كان في لندن وذهب ليشتري كتاباً، وقال لصاحب المكتبة إنه سوري، ففكر كثيراً ولم يعرف سورية، فقال له إنه من القدس المذكورة في الكتب المقدسة فعرفها.. وقال إنه من دمشق ففكر قليلاً ثم قال: «إذن أنت من المدينة التي فيها المجمع العلمي..»، فإذن سورية أكثر ما تعرف بالمجمع العلمي..».

ثم قال:

«..عودوا إلى الموازنة تروا مبالغ ضخمة من المال وحشوداً من الرجال دعوا للوظائف وسيدعون إليها، لكن بينها وبين الموظفين دائرة صغيرة تقوم على سبعة موظفين هي دائرة الدعاية والنشر أو دوائر المطبوعات والإذاعة رصدوا لها مبالغ عشرين ألف ليرة سورية بينما موازنة جريدة واحدة تزيد على هذا الرقم.. نحن في عهد دستوري يتطلب منا عدم الضن بالإعلان عنه، وأن لا نبخل على مؤسساتنا وبرلماننا وحكومتنا بالإعلان عنه إلى العالم..».

إلى أن قال:

«..إن هذه الحرب علمتنا أثر الدعاية، وأنا لا أدلكم على شيء من ذلك في أميركا وأوروبة، بل أدلكم على قطرين شقيقين هما مصر والعراق. انظروا ماذا خصص فيهما من مبالغ ضخمة للصحافة، فماذا يمكننا القول عن صحافتنا هذه التي مضى عليها عشرون عاماً يديرها موظف من الداخلية جعلوه تكريماً له مديراً للمطبوعات؟ منذ تأسيس الحكم لم تنشأ دائرة مطبوعات وطنية إلاّ في هذا العهد، ومع ذلك، لم يأتوا إليها بوزير أو مدير عام من الدرجة الأولى، بل جعلوا لها ملاكاً من سبعة موظفين جعلوا مرتبة أكبرهم رئيس دائرة من الدرجة الثالثة..».

إلى أن قال:

«.. كنت أتمنى أن تكون الموازنة أسخى على الصحافة، الصحافة صناعة الفكر.. وصناعة الفكر لم تربح في هذه الحرب، إنها لا تستطيع أن تكون تجارية لأنها مقيدة بمراقبة الدولة».

وختم كلامه، رحمه الله، بقوله:

«إن الصحافة مدارس، وإن المدارس تعلم الصغار، ولكن الصحافة تعلم الكبار».

وطلب إنصافها في الموازنة.

كان لهذا الخطاب صداه الحسن في أوساط الصحافة السورية، وقد أجمعت على تأييد ما جاء فيه من المطالب الحقة، كما ترك أثره في نفوس رجال الحكومة والنواب، وقال رئيس الوزراء أمام جمهرة من

الصحافيين إنه وجد في خطاب الأستاذ الرئيس كثيراً من الحقائق التي يجب أن تؤخذ بعين العناية والاهتمام، وأضاف:

«إنه يعترف بأن للصحافة فضلاً كبيراً في تغذية الأمة بالروح الوطني، وفي تثقيف الرأي العام إلى حد كبير..».

تقودني مناسبة الحديث عن أوضاع الصحف السورية من العشرينيات إلى السبعينيات، إلى القول إن الأديبة مها العطار كانت زارتني مع زوجها الدكتور سقطي في منزلي يوم ١٩٨٢/١٢/٣٠ وأجرت معي مقابلة صحافية مستفيضة، فسألتني في جملة ما سألت: «ما هي المساعدات التي كانت تقدم للصحف السورية؟».

قلت لها:

«كم أتمنى لو يوجه هذا السؤال إلى غيري من الصحافيين الصادقين الذين عاشوا الصحافة السورية من العشرينيات إلى الستينيات ممارسة وعملاً ومعرفة واطلاعاً ليعطوك عن صحافتنا صورتين: إحداهما مشرقة.. والثانية قاتمة.. وهذا ما يحملني على أن أتجنب في جوابي الدخول في التفاصيل، وأقتصر على بحث الموضوع من زاويته العامة، فأقول: كانت إمكانات الصحف المادية ضعيفة خلال العشرين سنة الأولى من معركة التحرير التي خاضها الشعب السوري، ومنه الصحافة، ضد الأجنبي المحتل. فنسبة القراء كانت ضئيلة، وكذلك أجور الإعلان التي تؤلف جزءاً كبيراً، إن لم أقل أكبر جزء من موارد الصحف، وكدليل على ذلك أن النسخة الواحدة من الجريدة كانت تطوف في عدد غير قليل من أصحاب الحوانيت في الأسواق.. فكلما فرغ أحدهم من مطالعتها أعطاها إلى جاره.. وهكذا إلى أن يبلغ عدد الذين طالعوها بطريق الإعارة حداً يثير العجب! أما الإعلان فقد كان عدد الذين يقدرون أثره وجدواه ضئيلاً جداً، وقد نشأ عن ذلك أن صحف المبادئ التي لا تهادن العدو كانت بحكم رواجها وسعة انتشارها تسدد نفقاتها بصعوبة..

وفي الأربعينيات كان عدد القراء في سورية قد ازداد بصورة ملحوظة، وكذلك الإعلان، فقد ارتفعت نسبة المعلنين في الصحف لا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبذلك استطاعت كل صحيفة، أن تغطي نفقاتها، كل واحدة منها، في حدود إمكاناتها مطبقة على نفسها المثل العامي القائل: «..مد لحافك على قدر رجليك».

وفي الخمسينيات والستينيات ازدهرت الصحف العربية بصورة عامة، إذ كان لظهور البترول العربي أثره في المجال الإعلامي فقد استعان بعض الدول بالصحف العربية بطريق الإعلان أولاً.. وبالتالي صدرت صحف جديدة في بلاد الدول المذكورة، وما لبثت حتى أصبحت في عداد الصحف الكبيرة الراقية مادة وحجماً وتنويعاً وإخراجاً.

وفي فترة العشرين سنة الأخيرة تبدلت أنظمة الحكم في عدد من الأقطار العربية وقام الصراع بينها فاضطرت إلى الاعتماد على الإعلام المأجور في الدول العربية المحايدة بالإضافة إلى الصحف التي تصدر في بلاد كل واحدة منها، فكانت هناك صحف تنطق حصراً بلسان الحاكم، ولا يسمح لغيرها بالصدور، ونشأ عن ذلك أن كثُر عدد الصحف في البلدان العربية المستقلة، وأصبح تقريباً لكل دولة عربية صحيفة في البلد العربي المحايد تعبر عن سياستها، وتدافع عنها..

وجواباً عن سؤال آخر: «كيف كان ذوق القراء من العشرينات حتى الخمسينات؟».

قلت:

«كانت الكثرة الكاثرة من القراء تهتم بالموضوعات والمقالات الوطنية السياسية، ولا سيما في عهد الاحتلال الفرنسي. وكانت الأخبار والتعليقات التي لها صلتها بالكفاح ضد العدو المحتل تستأثر بالمقام الأول من ذوق وشغف القراء، علماً بأن الموضوعات الأخرى الأدبية منها والاقتصادية والرياضية والنسائية كانت لها صفحات خاصة كاملة تشبع نهم الراغبين في مطالعة الموضوعات المذكورة».

وعلى هامش «مشواري مع الصحافة» أذكر أن وزارة الأنباء البريطانية وجهت في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٢ دعوة إلى وفد صحافي سوري ـ لبناني مشترك لزيارة العلمين في أعقاب الهزيمة الكبرى التي أصيبت بها قوات رومل الألمانية في تلك المنطقة والتي غيرت وجه التاريخ، وكان من أعضاء الوفد الصحافي المشترك كل من محيي الدين النصولي نقيب الصحافة اللبنانية وصاحب جريدة «بيروت» في حينه، وشارل حلو ـ قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية اللبنانية ـ رئيس تحرير جريدة «لوجور» الفرنسية، ونصوح بابيل نقيب الصحافة السورية وصاحب «الأيام»، ومحمد طلس صاحب جريدة «الشباب» الحلبية، وقد تحرك الوفد من بيروت يرافقه ضابط بريطاني هو الليفتنانت دارلي، ولما وصلنا الناقورة أخذت جوازاتنا للتأشير عليها.. ولم تمض دقائق جاء من يقول:

«أين الأستاذ بابيل؟» قلت له: «نعم ها هو أنا..» قال: «خذ حقائبك وعد إلى دمشق فأنت ممنوع من دخول فلسطين، وكذلك جريدتك «الأيام» فهي ممنوعة من الدخول أيضاً».

قلت له:

أما أن جريدتي ممنوعة من دخول فلسطين... فهذا أعلمه ولم تزدني به علماً.. أما أن أكون بشخصي ممنوعاً.. فقد كان من واجب وزارة أنباء الحرب البريطانية في الشرق الأوسط أن تعرف أمر هذا المنع فلا تكلفني بدعوة رسمية منها بزيارة العلمين علماً بأنني لست حريصاً على هذه الزيارة»..

ولكن أعضاء الوفد الصحافي المشترك اتخذوا فوراً موقفاً مؤازراً لي، وأعلنوا أنهم سيمتنعون عن القيام بزيارة العلمين إذا أصرت السلطات البريطانية على منعي. وجرت اتصالات هاتفية بين الناقورة وحيفا، وبين حيفا والقدس، وأخيراً عاد الليفتنانت دارلي، وقال: «لقد تم كل شيء وسمح للأستاذ بابيل بالمرور».

وكان هذا الموقف الذي وقفه جميع أعضاء الوفد الصحافي المشترك مظهراً رائعاً من مظاهر التضامن الصحافي اللبناني ـ السوري بل بين صحافيي البلدين.

وفي طريقنا إلى حيفا حاول الليفتنانت دارلي أن يعتذر لي عن حادث الناقورة الفلسطينية، فقلت له:

«لقد استجبت لدعوة وزارة أنباء الحرب البريطانية في الشرق الأوسط لا حباً بسفر قد يكون سهلاً، وقد يكون شاقاً.. ولا طمعاً بمنفعة خاصة، ولسنا بحمد الله من طلابها، إنما استجبت لها تلبية لواجب له علاقته المباشرة بالصحافة والتاريخ، وحرصاً على أن نطلع الرأي العام السوري على ناحية واحدة من آلة هذه الحرب وفنونها. هذه الحرب التي تهز العالم كل يوم وتدهش البشرية بما تقذفه إلى ميادينها من معدات حديثة تدل على أسمى ما بلغته عبقرية الإبداع والابتكار عند الإنسان للفتك بأخيه الإنسان».

وأضفت: «من أجل هذا قبلت الدعوة.. ومع ذلك فإنني أشكرك على اعتذارك..».

إن في زيارتنا منطقة العلمين وعودتنا منها إلى القاهرة حيث قضينا فيها بضعة عشر يوماً صوراً ومشاهد مختلفة رائعة. منها ما يتصل بالجيوش والمعارك والتنظيم، ومنها ما له صلة وثيقة بالقومية العربية، وكيف

بدأت مصر باعتناق الفكرة العربية إلى ما هنالك من المشاهد التي يهم الناس وقارئ الصحف بصورة خاصة الاطلاع عليها طال الزمن أو قصر، فهي باقية خالدة نرى من المفيد اقتطاف الخلاصات الآتية منها.

ما أحلى القاهرة في هذه الأيام ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢! جو مشرق، وطقس معتدل، وحركة ناشطة، وسيارات كأسراب الحمام تنطلق في شوارعها الواسعة، وبنايات شامخات كأنها ناطحات السحاب، ومزيج جميل رائع من الصور والألوان،فهي قطعة من صميم أوروبة، وهي أولاً وآخراً عاصمة العلم والنور، وبلد الأنس والحبور، يرتاح فيها الحس، وتهش لها النفس، ويجد فيها العربي قوماً فرحين مرحين.. يلقونه أهلاً وسهلاً، ويبادلونه شعوراً بشعور.

كان أول ما رأيناه هو ما تبديه المحافل والأوساط السياسية المصرية والعربية من اهتمام كبير بمعالجة الفكرة العربية، فهناك حماسة كبيرة تحث مصر على الإنضواء تحت لواء الفكرة العربية، وقد ازدادت هذه الحماسة اندفاعاً وانطلاقاً خلال الفترة التي كان عدد من الوفود العربية يزور مصر، منها الوفد الصحافي السوري ـ اللبناني المشترك، ووفد الأطباء السوريين، ووفود من أقطار عربية أخرى، وقد كثرت اللقاءات والزيارات بين أعضاء هذه الوفود وعدد من الشخصيات المصرية، وأقيمت على شرف الوفود العربية سلسلة من الحفلات والمآدب، وكان الحديث عن الفكرة العربية والموقف الجديد الذي تقفه مصر منها يجري على كل لسان. وعزز ذلك ما أولت الصحافة المصرية هذا الموضوع من عناية كبيرة.

وكانت آخر الحفلات وأكبرها حفلة الشامي الفخمة التي أقامها نادي «الاتحاد العربي» في قاعة الجمعية الزراعية الملكية، وقد دعي إليها جميع الأطباء السوريين واللبنانيين وممثلو الأقطار العربية النازلون في وادي النيل، وكبار المصريين أمثال زكي الأبراشي باشا، وفارس نمر باشا، والسيد السنوسي وجميع وجوه الجاليتين السورية واللبنانية في القاهرة، وقد ألقى فؤاد باشا أباظة رئيس «الاتحاد العربي» خطاباً رحب فيه بوفود الأقطار العربية شارحاً الغاية من تأسيس «الاتحاد العربي» في القاهرة، ثم تكلم عدد من المصريين وممثلو الوفود العربية منهم عبد المنعم الصاوي وحبيب جاماتي، وعبدالله حسين، والدكتور شوكت الشطي، وعبد الحميد حمدي، ونجيب براده بك، ثم أعرب الجميع عن رغبتهم في سماع كلمة من الوفد الصحافي السوري ـ اللبناني المشترك، فطلب فؤاد باشا أباظة من الأستاذ نصوح بابيل أن يقول كلمة استجابة لهذه الرغبة.

ووقف الأستاذ بابيل وارتجل كلمة استهلها بالكلام عن مشروع «الاتحاد العربي» وكيف حملت سورية لواء هذه الفكرة منذ عشرات السنين مشيراً إلى ما كان للزعماء السوريين من مواقف معروفة، وجهود كبيرة بالتبشير لهذه الفكرة في الأقطار العربية عامة وفي وادي النيل خاصة، وقارن بين ما كان عليه موقف مصر في الماضي من الفكرة العربية وبين ما صار إليه اليوم، ففي الأمس كان موقف انكماش واحتراز، أما اليوم فهو موقف تحرك وانطلاق.. ثم انتقل إلى الكلام عن «الوحدة العربية» و«الاتحاد العربي»، فقال: «من الخير الكثير أن نفرق بينهما كيلا يكون هناك التباس بين الفكرتين قد يثير بعض القلق والتطير في نفوس أبناء بعض الأقطار العربية الحرصاء على الاحتفاظ باستقلال بلادهم»، وذكر ما يستهدفه المبشرون من العرب بمشروع «الاتحاد العربي»، فقال إنهم يريدون أن يحتفظ كل قطر من الأقطار العربية باستقلاله الداخلي واعتباراته المحلية، وأن تزول من بين هذه الأقطار جميع الحواجز

السياسية الخارجية والاقتصادية والثقافية التعليمية، وأن تنصهر جميع الأقطار العربية في بوتقة «الاتحاد العربي» الذي يحفظ لكل قطر عربي ينضوي تحت لواء الاتحاد شخصيته المستقلة وسيادته المطلقة.

وبعد أن انتهى الأستاذ بابيل من إلقاء كلمته، أقبل عليه فؤاد باشا أباظة، فصافحه بحرارة مهنئاً. وخاطب الجميع بقوله: «لا يسعني إلاّ أن أشكر الأستاذ بابيل على الملاحظات القيمة التي أبداها حيال مشروع «الاتحاد العربي»، وإنني متفق معه في كل ما قاله ـ بدليل أنني كتبت منذ حين مقالاً في إحدى الصحف المصرية يتفق كل ما جاء فيه مع كل ما سمعناه من الأستاذ بابيل»، وأخرج المقال من جيبه وتلاه على الجميع، فصفقوا له كثيراً.

وقد علقت الصحف المصرية على هذه الحفلة بمقالات قيمة.

وعاد الوفد الصحافي السوري ـ اللبناني إلى بلاده، وودعه في المحطة عدد كبير من كبار المصريين وأعضاء الجاليتين السورية واللبنانية. وكان الأمل يدغدغ نفوس الجميع بأن «الاتحاد العربي» مقبل لا محالة.

والآن بعد أن مضى اثنان وأربعون عاماً على تلك الفترة الزاخرة بألوان التفاؤل.. نتساءل: هل حقق العرب الاتحاد العربي المنشود؟

أحب الاجتماعات إلى النفس ما كان منها عائلياً، ومن أجمل الأيام والساعات التي قضاها الوفد الصحافي السوري ـ اللبناني في وادي النيل تلك التي اجتمع خلالها إلى الإخوان والزملاء أعضاء الأسرة الصحافية في القطر المصري، وفي مقدمهم محمد أبو الفتح نقيب الصحافة المصرية وعضو مجلس الشيوخ وصاحب «المصري»، ففي حفلة نقابة الصحافة التي أقامتها في ناديها، وفي المأدبة التي أقامها محمود أبو الفتح في فندق «الميناهاوس» كنا أشبه بمؤتمر صحافي يجمع أعضاء الأسرة الواحدة من رجال الفكر، وحملة الأقلام في الشرق العربي، وكان الصحافي الباشا، والصحافي الوزير، والصحافي النائب، والصحافي الشيخ ـ نسبة لعضوية مجلس الشيوخ ـ من إخواننا المصريين يبدون أكثر تعلقاً بالصحافة، وحرصاً على تأدية رسالتها، وحنيناً إلى العمل في حقولها، من تعلقهم أو حرصهم على لقب رسمي مُنح لهم، أو منصب كبير أسند إليهم، أو راتب ضخم ينعم به أحدهم... يسوقهم إلى ذلك شعور صادق بأن الصحافة رسالة مقدسة، إذا أداها أصحابها على الوجه الأكمل فإنهم يؤكدون أنهم جنود صاحبة الجلالة حقاً، وأن عملهم الشاق الصادق يترك أثره الحميد في صفحات المواطنين الصالحين، والقادة المكرمين.

ولئن غمرت نفوسنا موجة من السرور والغبطة لهذه العناية يحيط بها إخواننا الصحافيون المصريون مهنتهم الراقية فيعملون ناشطين في كل وسط شعبي ورسمي على تعزيز كيانها، ورفع مستواها، وفرض احترامها على الجميع، فإن هذا السرور كان أقوى أثراً في نفوسنا وأبعد مدى لما لمسناه في كل واحد منهم من الشعور العربي المستحوذ على أفكارهم وأقلامهم، فالكل حرصاء على الفكرة العربية رافعين لواءها مبشرين بها، عاملين على توثيق روابطها بإخلاص كبير، واندفاع حميد.

كان هذا هو انطباعنا عن الصحافة المصرية قبل اثنتين وأربعين سنة.

الفصل الرابع

معركة الخلاص الطويلة

خالد العظم على مسرح السياسة

في غضون سنة ١٩٤١ استحوذ القلق على السلطات الفرنسية الفيشية في سورية، وساورها الخوف من نقمة الشعب السوري على فرنسا بسبب إخفاق مفاوضات المعاهدة وتنكرها للأماني والمطالب السورية، وقد ذهب بها التفكير إلى تشكيل وزارة أقوى شخصية، وأحسن حالاً من حكومة مجلس المديرين التي ما خرجت عن كونها حكومة موظفين تصرف أمور الدولة بأوامر من الفرنسيين مباشرة، وكانت السلطات الفرنسية تحرص على أن تجمع الوزارة بين ضفتين: الولاء لفرنسا.. والتعاطف مع الشعب السوري ولو إلى حد.

لقد استدعى المفوض السامي الفرنسي الجنرال دانتز الداماد أحمد نامي بك الذي سبق له أن عين رئيساً للدولة السورية في سنة ١٩٢٦ على نحو ما ذكرنا في هذه المذكرات، وعهد دانتز إليه بمنصب رئيس الدولة السورية، فطلب منه الداماد منحه فرصة بضعة أيام يبحث خلالها عن العناصر التي يمكن تعاونها معه وتعاونه معها، وانصرف الداماد إلى التفاوض مع بعض الشخصيات السورية، من بينها مجموعة من إخوان الفقيد الزعيم الدكتور شهبندر، فقد اجتمع إليهم في منزله في بيروت، وهم الدكتور منير العجلاني وأحمد فؤاد القضماني، والشاعر عمر أبو ريشة، وعلي بوظو، ونصوح بابيل، وكان من بين الذين حضروا الاجتماع بيير أديب صاحب مجلة «الأديب» وصلاح الأسير، وكان الداماد يعتمد عليهما، ويثق باخلاصهما لشخصه.

وبعد أن بسط الداماد الموضوع، واستمزج المجتمعين، باستثناء الأديب والأسير، في موضوع تشكيل الوزارة من أشخاصهم أو ممن تتفق الكلمة عليهم، اعتذر هؤلاء عن تأليف الوزارة أو الاشتراك فيها بسبب اقتناعهم التام بأن فرنسا لا تستجيب إلى مطالبهم المعروفة وهي تتلخص بعقد معاهدة بين سورية وفرنسا لا تختلف عن معاهدة العراق نصاً وروحاً.

وسأل الداماد المجتمعين عن عناصر حيادية لم يسبق لها أن اشتركت في الحكم لعله يتفاهم معها على تشكيل الوزارة، فاستعرض المجتمعون أسماء طائفة من الأشخاص ورد بينهم اسم خالد العظم الذي كان في حينه عضواً في مجلس بلدية دمشق بالإضافة إلى ما يتمتع به من وجاهة وثقافة، عدا عن أنه لم يسبق له الانتماء إلى أي تكتل سياسي.

وانتهى الحديث إلى اقتناع الداماد باختيار خالد العظم رئيساً للوزارة المنتظرة، وانفرط عقد الاجتماع، وترك للداماد أمر الاتصال بخالد العظم ليعرض عليه موضوع تشكيل الوزارة. وتم الاتصال بينهما، فقد جاء خالد العظم إلى بيروت، واجتمع بالداماد وقام الداماد والعظم بزيارة للمفوض السامي الجنرال دانتز، وقدم الداماد خالد العظم إلى دانتز بصفة وزيره الأول. وهنا طلب العظم استمهاله بضعة أيام ليتمكن خلالها من انتقاء وزرائه، فوافق دانتز والداماد على طلبه.

كان أول ما فعله خالد العظم بعد عودته من بيروت إلى دمشق أن قام بزيارة شكري القوتلي في منزله، وشرح له كل ما جرى من الألف إلى الياء، فكان جواب القوتلي: إن الداماد غريب عن البلاد، وقد جُرب في الحكم فأخفق.. والأفضل أن تقول للجنرال دانتز إن عودة هاشم الأتاسي إلى سدة رئاسة الجمهورية بوصفه الرئيس الشرعي الأول هو أولى وأفضل من فرض رجل غريب على سورية.

وأضاف القوتلي: «إذا رفض الجنرال دانتز عودة الأتاسي فلتكن أنت بدلاً من الداماد، ونحن نبلغ الفرنسيين تأييدنا لتعيينك رئيساً للوزارة ونرفض الداماد في أي حال».

وزود القوتلي خالد العظم برسالة حملها إلى هاشم الأتاسي في منزله في حمص، فاستجاب الأتاسي إلى ما ورد فيها، وأبلغ الجنرال دانتز بواسطة ممثله في حمص أن البلاد ترفض تعيين الداماد لأي منصب في سورية. ونحن في الوقت نفسه نؤيد تشكيل وزارة جديدة برئاسة خالد العظم.

فرح العظم بما انتهت إليه مقابلته للقوتلي والأتاسي، وسافر إلى بيروت، وقابل الجنرال دانتز وكبار المسؤولين الفرنسيين الذين أبدوا ارتياحهم لتأييد العناصر الوطنية في سورية لوزارة يشكلها خالد العظم، وقد عهد إليه دانتز بتشكيل الوزارة، وأصدر قراراً بذلك يوم ٥ نيسان/ أبريل سنة ١٩٤١.

وهكذا كان... فمنذ تلك اللحظات فتحت أمام خالد العظم أبواب المناصب الكبيرة.

أما موقف الفرنسيين من الداماد، فقد أعربوا له عن أسفهم بسبب تراجعهم عن تعيينه بحجة أن ظروف الحرب العالمية القاسية ومصلحة فرنسا وسورية معاً قد فرضت عليهم ذلك، وكان مثلهم في هذا الموقف المثل العامي القائل: (ألف قلبة.. ولا غلبة..).

ولكن وزارة خالد العظم لم تعمر طويلاً بحكم تطور الأحداث، فقوات الحلفاء الإنكليزية والفرنسية الديغولية، اجتاحت سوريا وحلت مكان القوات الفرنسية الفيشية.وكان ذلك يوم ٨ حزيران/ يونيو سنة ١٩٤١، ورحل الجنرال دانتز عن البلاد مع حاشيته. ولما تسلم الجنرال كاترو زمام الأمور باسم فرنسا الحرة أبقى على وزارة خالد العظم بعض الوقت. وفي يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤١ أنهى الجنرال كاترو خدمة خالد العظم بعد أن عاشت وزارته خمسة أشهر وسبعة أيام بدءاً من ٥ نيسان/ أبريل سنة ١٩٤١ إلى ١٢ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤١.

وكانت وزارة خالد العظم أشبه ما تكون بحكومة انتقالية تصرف أمور الدولة بصورة موقتة، وكان مصيرها الذي آلت إليه طبيعياً بعد أن حلت الهزيمة بالقوات الفرنسية الفيشية، وعيّن الجنرال كاترو مفوضاً سامياً تحت لقب «مندوب عام فرنسا الحرة»، وفي اليوم نفسه الذي أنهى فيه خدمة وزارة العظم ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١ أصدر قراراً بتعيين الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية السورية.

عهد الشيخ تاج الدين الحسني

خلال الأعوام العشرين التي بدأت من أواخر العشرينيات وانتهت في أوائل الأربعينيات لعب الشيخ تاج الدين الحسني دوراً رئيسياً في حياة سورية السياسية، وقد واجه مصاعب كثيرة خلال نضاله السياسي صمد لها صموداً عجيباً بفضل ما كان يتمتع به من مزايا عديدة أهمها الصبر على خصومه، وسعة الصدر، ولست مبالغاً إذا قلت إن الشيخ تاج كان عرضة لأكثر الحملات عنفاً، ولأكثر الهجومات شدة وقسوة، فكانت كلها كأمواج البحر تتلاشى على صخور الشاطئ.

ولا بد لي هنا من إعطاء صورة كاملة عن شخصية الشيخ تاج والمناصب التي تقلب فيها، والأدوار التي قام بها بغية إنصافه تاريخياً، وحرصاً على أن يدرك من يهمه الموضوع ما للشيخ وما عليه:

نشأ الشيخ تاج الدين الحسني في بيت عريق، يكفي أن يكون والده، علامة عصره، الشيخ بدر الدين الحسني لينبت في حديقة تظللها أشجار العلوم والأداب، وليصبح بعد ذلك من الأشخاص الممتازين بالذكاء والفطنة وحضور الذهن إلى جانب اضطلاعه بالعلوم الدينية وما يتصل بها من علوم منقولة حتى برع بها وهو في سن مبكرة، ففي العشرين من عمره عيّن أستاذاً للعلوم الدينية في المدرسة الثانوية، ثم دخل المعترك السياسي، فانتخب نائباً عن دمشق في المؤتمر السوري عام ١٩١٩، ثم انتقاه المرحوم الملك فيصل بن الحسين من بين شبان دمشق كلهم، وعينه مديراً عاماً لشؤون القصر الملكي. وبعد زوال الحكم الفيصلي عيّن عضواً في مجلس الشورى، ثم عضواً في محكمة التمييز. ولما جاء المفوض السامي هنري دوجفنيل إلى سورية ليطفئ لهيب الثورة السورية التي هبت في عام ١٩٢٥ اتصل بالشيخ تاج، وحاول إقناعه بقبول رئاسة الدولة، فاشترط عليه أن يعلن نهاية الانتداب، ويوقع معاهدة تنهي الانتداب. هذا إلى جانب اشتراطه موافقة الوطنيين على هذا التكليف. فلما اتصل بالوطنيين لم يوافقوا لأنهم في ذلك الوقت كانوا على شيء من الاعتزاز، فالثورة قائمة، والنجاح الذي أحرزه الدروز في معاركهم الأولى مع الفرنسيين جعل الوطنيين مقتنعين بأن الثورة ناجحة، وأن فرنسا ستطرد من البلاد، فلم ينظروا نظرة بعيدة المرمى من هذه الجهة، وفي الوقت نفسه خافوا من التعاون مع رجل ذكي، فطن، لبق، ذي دهاء ومكر. غير أن الثورة عندما بدأت تتعثر، وانقلبت الأوضاع من انتصار إلى هزائم، تبدل الموقف، فلما عرض دوجفنيل رئاسة الدولة على الداماد أحمد نامي، وهو شركسي، وصهر السلطان عبد الحميد، قبل الوطنيون التعاون معه. فدخل الوزارة التي ألفها الداماد كل من فارس الخوري ولطفي الحفار وحسني البرازي، وهذا ما جعل الشيخ تاج يحمل موجدة في نفسه على الوطنيين الذين لم يقبلوا التعاون معه عندما عرض عليه دوجفنيل رئاسة الدولة، وهو ابن البلد، بينما قبلوا أن يتعاونوا مع ذلك الرجل الغريب عن البلاد. وقام الشيخ تاج بعد ذلك برحلة إلى باريس مستفيداً من دعوته لحضور الحفلة التدشينية لجامع باريس الذي أشرف على بنائه السي قدور بن غبريط، الوزير المراكشي المقيم في باريس بتبرعات جمعها من أثرياء العالم الإسلامي.

وبواسطة صديقه بن غبريط استطاع الشيخ تاج أن يعقد صداقات مع كبار الفرنسيين المسؤولين، وهذا ما جعل له مكانة عالية في نفوسهم، فاستدعي في عام ١٩٢٨ ليتولى رئاسة الحكومة، واستطاع أن يقنع الفرنسيين بقوة حجته بأن تجري انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد. وهو المطلب الأول لرجال «الكتلة الوطنية». وجرت الانتخابات العامة في البلاد، فتقدم إلى المعركة قائمتان: قائمة «الكتلة

الوطنية» وقائمة الحكومة. وبالاتفاق مع الوطنيين كان الشيخ تاج يتزعم القائمتين.. وقيل عنه يومئذ «تاج القائمتين». ونجح الوطنيون بأكثرية كبيرة، ولما وضع الدستور، واعترض عليه المفوض السامي وذيّله بالمادة ١١٦، وبدل وحذف في المواد الست، كما أوضحنا سابقاً دب الخلاف من جديد بين الشيخ تاج والكتلويين، فكان يرى أنه لا بد من التسليم بهذا الأمر الواقع، فالفرنسيون متمسكون بموقفهم.. وأنه يسهل على الرئيس المقبل المنتخب من مجلس الأمة أن يستدرج الفرنسيين في المستقبل القريب إلى إيقاف مفعول هذه المادة.. وأنه بالنسبة إلى ظروف البلاد وانكسار شوكتها بعد الثورة التي أجهضت فلا بد من السير مع التيار، بدلاً من مقاومته والتصدي له.

وكذلك اختلف معهم في أثناء البحث في موضوع رئاسة الجمهورية، فهو يرى أن يرشحه الوطنيون لهذا المنصب حتى لا يشعر الفرنسيون بخوف على كيانهم في سورية. غير أن الوطنيين لم يرضوا فكانوا متفقين على ترشيح الزعيم إبراهيم هنانو، واشتد الخلاف بين الشيخ والوطنيين حتى إنهم في إحدى الجلسات التي عقدتها الجمعية التأسيسية للرد على اعتراضات المفوض السامي المسيو بونسو التي وجهها إلى الدستور أوعزوا إلى عضو «الكتلة الوطنية» فخري البارودي بالهجوم العنيف على الشيخ تاج وسياسته.. فلما فعل.. انسحب الشيخ تاج من الجلسة. وعلى الأثر أصدر المفوض السامي بونسو قراراً بتأجيل اجتماعات الجمعية التأسيسية، ثم أصدر قراراً بإلغائها.. وهكذا انتهت المرحلة الأولى من مراحل الحياة السياسية للشيخ تاج.

وفي عام ١٩٣١ اختلف مع الفرنسيين مما حمله على الاستقالة، واستقال معه جميل الألشي. وجيء ببديع المؤيد، فحلّ مكان الشيخ في رئاسة الحكومة. وعام ١٩٣٢ أجرت هذه الحكومة الانتخابات، وعمدت إلى التزوير لمنع الوطنيين من النجاح فيها. ووفقاً لما سبق لنا ذكره لم يفز إبراهيم هنانو وسعدالله الجابري وإخوانهما، وفاز صبحي بركات والشعباني وأترابهما. والذي حدث أن الانتخابات التي جرت في حماه ودمشق تعرضت لثورة شعبية فحطمت الجماهير صناديق الانتخابات عندما ظهرت بوادر التزوير. ولما أعيدت ـ وكان الفرنسيون اطمأنوا إلى أن الأكثرية أصبحت إلى جانبهم ـ نجح الوطنيون في دمشق وحماه وكان لهم ١٧ نائباً في مجلس النواب، واستطاعوا أن يردوا المعاهدة التي عقدها الفرنسيون مع الشعباني كما سبق ذكره.

ولما كان الشيخ تاج ظاهرة ملحوظة في تاريخ سورية الحديث بالنظر للأدوار التي لعبها، وللأعمال التي قام بها فقد تحدثنا مرات عديدة مع صديقنا المرحوم شمس الدين الحسني النجل الثاني للشيخ تاج، وأحب أولاده إليه. وقد رافق الأحداث السياسية إلى جانب والده عن كثب، لا سيما وأنه يحتفظ بوثائق، وفي ذهنه صور حية عن كل ما رآه.. وسألناه في جملة ما سألناه عن موقف الإنكليز والفرنسيين من تعيينه الأخير رئيساً للجمهورية السورية، وما هي حقيقة الخلاف الذي قام بين الدولتين حول هذا الموضوع.. فأفضى لنا بالمعلومات التاريخية التالية:

عندما أعلنت الحرب العالمية الثانية كان المرحوم والده في باريس، ولما اجتاح الألمان فرنسا في عام ١٩٤٠ وصل الشيخ فجأة إلى دمشق، وكان من الطبيعي أن يسعى إلى السلام عليه إخوانه وأصدقاؤه، وأحدث وصوله المباغت حركة اهتمام بين مختلف العناصر والأوساط في دمشق مما أثار حفيظة الجنرال «دانتز» المفوض السامي التابع لحكومة فيشي، واتصل دانتز بحكومته يسأل عما إذا كانت الحكومة الفرنسية هي التي دعت الشيخ تاج إلى التوجه إلى دمشق، فجاءه الجواب مبنياً على تقرير من المخابرات الفرنسية يذكر

أن الشيخ إنما غادر البلاد الفرنسية بناءً على توجيه من الإنكليز، حلفاء الأمس، وأعداء اليوم، فأصدر الجنرال دانتز أمره بمحاصرة بيت الشيخ تاج في محلة الحلبوني في دمشق ومنع الناس من زيارته، ثم اتضح للجنرال دانتز أن الشيخ تاج هو الذي أقنع صديقه الجنرال كوله بالانضمام إلى قوات الجنرال ديغول والالتحاق بالجيش الإنكليزي في فلسطين.. وهكذا فعل، فقد كانت قوات الجنرال كوله متمركزة في أزرع، فنفذ ما اقترحه عليه الشيخ، وتوجه إلى فلسطين مع قواته وانضم إلى صفوف الحلفاء متخلياً عن العمل تحت سلطة حكومة فيشي المستسلمة للنازية.

وكبر على الجنرال دانتز هذا العمل، وكان دانتز بحكم انتمائه إلى الإلزاس، وهي منطقة كانت ألمانية، وهو نفسه ألماني الأصل، متعصباً للألمان، وعمل بكل قوته من أجل تثبيت الحكم الفيشي في سورية ولبنان. ولذلك أقدم على اعتقال الشيخ تاج مع صديقه خليل معتوق، وأرسلهما مخفورين إلى برمانا ليقيما فيها إقامة جبرية كانتقام مما فعله الشيخ من ضرب حكومة فيشي بتلك الضربة التي فتت في عضدها، بعد إقدام كوله وفرقته على الانضمام إلى صفوف الحلفاء بأسلحتها الكاملة.

ولم ينقطع الإنكليز عن الاتصال مع الشيخ تاج، فكانوا يتصلون به بواسطة المستر إينفرت قنصل أميركا العام في بيروت، وكذلك بواسطة قنصل مصر العام السيد أحمد رمزي، وأبلغوه وهو في برمانا أن الحلفاء قرروا توجيه حملة إلى لبنان لإنقاذه من براثن الحكم النازي بالاشتراك مع قوات فرنسا الحرة، وعلمت المخابرات الإنكليزية أن الجنرال دانتز في حالة إخفاق في مقاومة جيوش الحلفاء وقد يأخذ معه الشيخ تاج كرهينة إلى فرنسا الفيشية، فأوعز الإنكليز إلى الشيخ بالهرب من برمانا والاختفاء. وسرعان ما لبى الطلب فلجأ إلى منزل المطران بولس عقل بالقرب من جبيل. ولما بحث عنه دانتز أسقط في يده وأخفق في برنامجه.. فعندما تفوقت قوات الحلفاء بالاشتراك مع قوات فرنسا الحرة واجتاحت لبنان، طلب دانتز هدنة ليرحل مع قواته بحراً إلى فرنسا، واكتفى بأخذ خليل معتوق معه مما أكد صدق المعلومات التي وصلت إلى المخابرات الإنكليزية. وبعد انهيار الحكم الفيشي في لبنان توجه الشيخ إلى دمشق، وبدأ اتصالاته مع رجال السياسة ومع صديقه الجنرال كوله.

ولما جاء الجنرال ديغول رئيس حكومة فرنسا الحرة إلى دمشق لزيارتها تبادل الزيارة مع الشيخ، وأبلغه أنه بالاتفاق مع الإنكليز سيمنح كلاً من سورية ولبنان استقلالهما التام، وعقد معاهدة معهما تلغي الانتداب وتنظم العلاقة بين فرنسا وبينهما، وقال للشيخ تاج إنه في هذا الظرف الخطير لا يستطيع إجراء انتخابات، لا سيما وأن قوات رومل على الأبواب، ولكنه سيجري اتصالات مباشرة مع رجالات البلاد ليرشحوا له شخصاً يعهد إليه بتأليف الحكومة التي ستبلغ رسمياً وثائق الاستقلال، فعرض عليه الشيخ أن يستدعي من بغداد جميل مردم بك لأنه كان هارباً إليها مع بعض رجال «الكتلة الوطنية» المتهمين باغتيال الزعيم شهبندر، فأوعز الجنرال ديغول إلى الجنرال كاترو بضرورة الاتصال بجميل مردم بك في بغداد ودعوته إلى الحضور إلى دمشق، فلما عاد ذهب إليه الشيخ تاج مهنئاً، وأبلغه أنه هو الذي اقترح على ديغول استدعاءه. ولما رد الزيارة جميل مردم بك للشيخ في منزله، تعاهد الإثنان بحضور الشيخ كامل القصاب الذي كان يمثل حزب الاستقلال وعارف الحمزاوي ومحمد مردم بك شقيق السيد جميل... تعاهدا على أنه في حالة تكليف أحدهما رئاسة الجمهورية، فالآخر هو الذي يصبح رئيساً للوزراء.

وعملاً بالوعد الذي قطعه ديغول على نفسه قام الجنرال كاترو باستشارات استطلاعية في شهر حزيران،

واستقبل في القصر الأبيض في دمشق (١١٢) شخصية من الشخصيات السورية البارزة. وتبين أن الشيخ كامل القصاب والشهبندريين رشحوا الشيخ تاج لرئاسة الدولة، بينما رشح الكتلويون هاشم الأتاسي، وشذ منهم عن ترشيح الأتاسي جميل مردم بك وفائز الخوري، وهما عضوان بارزان في «الكتلة الوطنية». وهذا ما جعل كفة الشيخ هي الراجحة غير أن كلاً من كاترو وديغول لم يقبلا رغبة الأكثرية، ويبدو أنهما كانا يميلان إلى تكليف الأتاسي مدفوعين إلى ذلك من خوفهما الاصطدام مع الوطنيين في تلك الظروف الحرجة الخطيرة، فأرادا تخفيف حدة الأخطار المحدقة بالكيان الفرنسي في الشرق والغرب على السواء، وذلك باختيار الأتاسي لرئاسة الدولة. ووضع القرار بتكليف الأتاسي.. غير أن الشيخ كان عالماً بما يجري في الخفاء ووراء الستار، فاتصل بالجنرال كوله وبالكولونيل غاردنر القنصل البريطاني العام في دمشق، والذي كان يحكم سورية من وراء الستار. كما اتصل في الوقت نفسه بالمستر إينفرت قنصل أميركا في بيروت، وأبلغهم أن الأكثرية رشحته، غير أن كاترو مصمم على تكليف الأتاسي، وأن قرار التكليف عتيد.. فذهب الكولونيل غاردنر إلى كاترو وأبلغه أنه ليس مطلق الحرية في التصرف، فللحكومة البريطانية رأي.. وهي ترى تكليف الشيخ تاج. وقام الجنرال كوله من جهته بمقابلة كاترو، وأبلغه مهدداً أنه سيعود إلى الالتحاق بحكومة فيشي إذا هو أقدم على ترشيح الأتاسي. وأوعز كوله إلى فريق من رفاقه الضباط الكبار فوقفوا الموقف نفسه، وخوفاً من حدوث انشقاق في صفوف فرنسا الحرة، وبينها وبين الإنكليز تفادى كل ذلك، فنزل عند رغبة هؤلاء جميعاً، ورضي بأن يعهد إلى الشيخ تاج برئاسة الجمهورية.

وهنا تجلت حنكة الشيخ تاج السياسية، فلم يقبل أن يصدر قرار بتعيينه رئيساً للجمهورية من قبل المفوض السامي.. لأن مثل هذا القرار يحطّ من قيمته واعتباره، ثم إن قرار التعيين يجر قراراً مناقضاً، فالذي يعين يمكنه أن يعزل. ورأى الشيخ أن يصار إلى تكليفه رئاسة الجمهورية بالطريقة نفسها التي اتبعها الإنكليز عندما كلفوا الملك فيصل بن الحسين القيام بأعباء عرش العراق. وجيء بالنص الإنكليزي لتكليف فيصل.. وترجم إلى اللغة الفرنسية، ثم كانت الصيغة التالية التي أدرجت في كتاب أرسله الجنرال كاترو إلى الشيخ تاج الدين بالنص الآتي:

دمشق في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١

يا صاحب الفخامة:

في البيان الرسمي الذي أذعته في الثامن من حزيران/يونيو الماضي على أهالي سورية ولبنان باسم الجنرال ديغول رئيس الفرنسيين الأحرار، وفي التصريحات السياسية التي أدلى بها الجنرال ديغول نفسه قطعت فرنسا الحرة فوراً على نفسها بالاتفاق مع حليفتها بريطانيا العظمى عهداً بأن تضع حداً للانتداب وأن تمنح سورية نظام دولة مستقلة ذات سيادة وأن تضمن هذا النظام الجديد بمعاهدة.

واليوم ترى فرنسا الحرة أن الوقت قد حان لإنجاز هذا الوعد وتحقيق هذا البرنامج، وأول عمل تقوم به في هذا الظرف هو أن تضع بين يدي شخصية سورية كبرى تتمتع بثقة البلاد مهام وتبعات تنظيم الدولة السورية الجديدة في استقلالها وسيادتها.

ونزولاً عند رغبة الرأي العام الذي قمت باستشارته بدقة، أرى ـ وأنا لا أستهدف إلاّ صالح البلاد العام ـ

أن فخامتكم هي في الظروف الحاضرة أكثر صفة من أي سواها للقيام بتحقيق هذه المهمة الوطنية الكبرى.

لذلك أقترح على فخامتكم أن تتسلموا مقدرات سورية، متخذين لقب رئيس الجمهورية مع المميزات والواجبات المترتبة على هذا اللقب، وأن تؤلفوا بهذه الصفة حكومة الدولة بأسرع ما يمكن من الوقت. وإذا قبلتم هذا الاقتراح، وهذا ما أتمناه، يمكنكم أن تتأكدوا من أن مساعدتي التامة ومؤازرتي لن تعوزكم.

إني أضم إلى هذا الكتاب البيان الرسمي الذي سأذيعه عند تسلمكم مهام الحكم، وهو يتضمن المبادئ التي ستبني عليها فرنسا الحرة سياستها وعلائقها مع سورية المستقلة ذات السيادة.

وتقبلوا يا فخامة الرئيس فائق الاحترام.

التوقيع: الجنرال كاترو

فرد عليه الشيخ تاج برسالة مؤرخة في اليوم نفسه، فشكر للجنرال كاترو ما أبداه من العطف الأكيد على القضية السورية.. وفي رسالته يقول:

«لقد أثبتت فرنسا مرة أخرى صدق نواياها نحو بلادنا العزيزة، وها هي اليوم تحقق ما عاهدتنا عليه في منحنا الاستقلال والسيادة المطلقة اللذين ينشدهما الشعب السوري منذ زمن طويل، فهذا العمل الطيب سيكون دعامة قوية في توثيق عرى الصداقة التي تربط شعبينا منذ أقدم العصور».

ومما يلفت النظر في رد الشيخ تاج الدين على كتاب كاترو أنه خال من كلمة «معاهدة».. هذه المعاهدة التي كانت تحرص فرنسا على جعلها أساساً للعلاقات المقبلة مع سورية. ومن هنا تجد أن الشيخ كان عليماً بما يجري في الخفاء، وأنه بعد اتصالاته مع الإنكليز تأكد أنه لن تجبر سورية على عقد معاهدة مع فرنسا، مهما كلف الأمر، فالمعاهدة تجعل لفرنسا مركزاً ممتازاً في سورية، وتضع إمكاناتها الاستراتيجية تحت تصرف فرنسا، وهذا يعني في المفهوم العام أن فرنسا عندما تخرج من الباب ستعود من النافذة.. ولهذا استبعد الشيخ تاج كلمة المعاهدة التي كانت مرتكزاً مشروطاً للاستقلال الذي تمنحه فرنسا الحرة لسورية، واكتفى بترديد كلمتي الاستقلال والسيادة.. على أنهما هدف ينشده الشعب السوري منذ زمن طويل.

بعد أن تسلم الشيخ مهام الرئاسة الأولى، تحرك العهد المقطوع بينه وبين جميل مردم بك، وكان عليه أن ينفذ العهد باستدعاء مردم وتكليفه تأليف وزارة للعهد الاستقلالي الجديد. ولما همّ باستدعائه وقف في وجهه الجنرال كوله الذي رفض هذا التكليف بكل قوة، ثم إن الشيخ كامل القصاب من جهته تحرك هو الآخر، وقاومه الشهبندريون الذين كانوا يشكلون قوة ضد الكتلويين لأن هؤلاء في نظر أولئك متهمون باغتيال الدكتور شهبندر، وهددوا الشيخ تاج بالثورة عليه ومقاومته إذا هو كلف مردم بك تأليف الوزارة.

وتجاه هذا الموقف اجتمع الشيخ إلى جميل مردم بك وأقنعه بضرورة الابتعاد عن الحكم في الظرف الحاضر، فقبل جميل مردم على مضض هذا المطلب وأحل الشيخ من عهده.

وكان الشهبندريون والشيخ كامل القصاب وجماعته قد رشحوا حسن الحكيم صديق الشهبندر الحميم لرئاسة الوزارة، وبدأ الشيخ يسعى جاهداً لتأليف وزارة قوية، وفي أثناء المشاورات اصطدم بعزوف الحلبين عن الاشتراك في الوزارة، وكان التقليد المتبع هو أن تمثل المحافظات السورية كلها في الوزارة. وعندما

اصطدم بهذا العزوف، استنبط الحل، فاتصل بحكمت الحراكي نائب المعرة وزعيمها، والمعرة جزء من محافظة حلب، والحراكي يعتبر من الوطنيين الكتلويين ومن العاملين في صفوفهم، وقبل الحراكي التكليف. وبعد التوصل إلى هذا الحل صدرت المراسيم الجمهورية بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤١ بتشكيل الوزارة على هذا النحو:

حسن الحكيم لرئاسة الوزارة والمالية، زكي الخطيب للعدلية، فائز الخوري للخارجية، محمد العايش للاقتصاد الوطني، بهيج الخطيب للداخلية بالوكالة، فيضي الأتاسي للمعارف، عبد الغفار الأطرش للدفاع الوطني، منير العباس للأشغال العامة والبرق والبريد والهاتف، حكمت الحراكي للإعاشة والتموين.

ويلاحظ في الوزارة أنها جمعت على صعيدها كلاً من الشهبندريين والكتلويين والمتعاطفين معهما، كما جمعت الحياديين الذين لا ينتمون لأي تكتل حزبي أو سياسي، فحسن الحكيم وزكي الخطيب من الشهبندريين العريقين يتعاطف معهما عبد الغفار الأطرش ومنير العباس، وفائز الخوري وفيضي الأتاسي من صميم «الكتلة الوطنية» يتعاطف معهما حكمت الحراكي ومحمد العايش. ويبقى بهيج الخطيب فهو الحيادي الوحيد في الوزارة وبالوكالة.

ويلاحظ في الوقت نفسه وجود وزيرين يمثلان منطقة العلويين وجبل الدروز، وكانتا منفصلتين عن سورية، وتداران بالحكم الفرنسي المباشر.. وذلك بناءً على وعد من الجنرال كاترو بأن قراراً سيصدر بإلغاء صفتهما الاستقلالية وإعادتهما إلى إطار الوحدة مع الجمهورية السورية.

وبالفعل فقد صدر عن الجنرال كاترو قرار بذلك، وأعلن في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢ إلغاء التجزئة وعودة اللاذقية والسويداء إلى الحظيرة السورية.

وفي ٢٠ منه أقيمت حفلة في السراي ابتهاجاً بهذا القرار، وقد خطب في هذه الحفلة التي دعيت بـ «يوم الوحدة» الشيخ تاج ورئيس الوزراء حسن الحكيم، ثم ألقى الدكتور منير العجلاني مدير غرفة رئيس الجمهورية رسالة الرئيس الأول إلى أبناء منطقتي العلويين وجبل الدروز.

ولدى تسلم فائز الخوري زمام وزارة الخارجية أبرق إلى ممثلي الدول العربية والأجنبية بإعلان استقلال سورية رسمياً في السابع والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤١، وتوالت الاعترافات باستقلال سورية من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن.

وكانت بريطانيا العظمى أسبق الدول الغربية إلى الاعتراف باستقلال سورية، فلم يمض شهر تام على إعلان الاستقلال حتى أرسل جورج السادس الملك الإمبراطور برقية تهنئة تحمل معنى الاعتراف.

وتوالت الاعترافات من قبل اليونان وبلجيكا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وغيرها من دول العالم.

ثم جاء وقت اختلف فيه الشيخ تاج مع رئيس وزرائه حسن الحكيم، ويبدو أنه كان للمزاج دور كبير في هذا الاختلاف. فالمعروف عن حسن الحكيم أنه كثير التحسس بنزاهته وحرصه على سمعته ومكانته. وكان الشيخ لا يفسح المجال لأحد من معاونيه لكي يظهر، فكان يغطي شؤون الدولة كلها، ولا ينظر إلى وزرائه إلاّ نظرة المساعد المأمور. ولما أراد حسن الحكيم كسر الطوق الذي لفه الشيخ حوله من أجل إثبات وجوده كرئيس مسؤول في الوزارة، وجد صعوبة لا يمكن تذليلها، فالوزراء أكثرهم منحازون إلى جانب الشيخ، لأنه الجانب الأقوى. ولما أثار حسن الحكيم فتح ملف قضية الدكتور شهبندر بدافع من

صداقته المتينة للفقيد، وبناءً على إلحاح من نزيه المؤيد العظم شقيق زوجة المرحوم الدكتور شهبندر ومن إخوانه الكثيرين منهم الشيخ كامل القصاب.. رفض الشيخ فتح هذا الملف في تلك الظروف الحرجة حتى لا تواجه البلاد انقساماً خطيراً.

وحينئذ وجد حسن الحكيم نفسه مضطراً إلى الاستقالة فاستقال.

وفي ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٢ أصدر الشيخ تاج مرسوماً بتأليف وزارة حسني البرازي، وكان في حينه محافظاً لمدينة دمشق الممتازة. وجاء تشكيل الوزارة على النحو التالي:

حسني البرازي رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية، الأمير حسن الأطرش وزيراً للدفاع الوطني، حكمت الحراكي وزيراً للإعاشة والتموين، خليل مردم بك وزيراً للمعارف، راغب الكيخيا وزيراً للعدل، فائز الخوري وزيراً للخارجية والمالية، محمد العايش وزيراً للاقتصاد الوطني، منير العباس وزيراً للأشغال العامة.

وبعد ثلاثة أيام أضيفت وزارة جديدة إلى الوزارة هي وزارة الدعاية والشباب وعهد بها إلى الدكتور منير العجلاني مدير غرفة رئيس الجمهورية.

وفي أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٤٢ وصل إلى دمشق الجنرال سبيرس وهو يحمل أوراق اعتماده كأول وزير مفوض لملك بريطانيا العظمى، وقد استقبلته الحكومة بالحفاوة البالغة.

وثمة وثيقة جديرة بالتسجيل التاريخي هي نص التصريح الفرنسي بإعلان استقلال سورية الذي أذيع وأعلن ونشر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، وفيما يلي نص الوثيقة التاريخية.

أيها السوريون:

في اليوم الثامن من حزيران/ يونيو الماضي عند دخول جيوش الحلفاء بلاد الشرق أذعت عليكم باسم فرنسا الحرة ورئيسها الجنرال ديغول بياناً اعترفت فيه لسوريا بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة تضمنها معاهدة تحدد فيها علائقنا المتبادلة.

وفي الوقت نفسه أذاعت الحكومة البريطانية حليفة فرنسا الحرة بالاتفاق معها بياناً اشتركت فيه بهذا العمل السياسي الخطير.

وفي الثامن عشر من الشهر الحالي (أيلول/ سبتمبر ١٩٤١) أكدت بيان ٨ حزيران/ يونيو ١٩٤١ وحولته من مصاف المبادئ المكتسبة إلى حيز المؤسسات والحقائق الراهنة.

وهكذا فقد أتيح لسوريا المستقلة ذات السيادة، العهد الذي تتولى فيه مقدراتها.

لقد قبل فخامة الشيخ تاج الدين أفندي الحسني أن ينظم عهد الاستقلال الجديد، وقد عينه لهذه المهمة السامية ما تحلى به من خبرة في الأعمال ومعرفة صحيحة للضرورات العامة.

وإني أؤكد له وللأمة السورية النبيلة مؤازرتي ومعاونتي المخلصة، وسأقوم بهذه المعاونة مستوحياً المبادئ التالية:

تتمتع الدولة السورية بالحقوق والميزات التي تتمتع بها الدولة المستقلة ذات السيادة، ولا تخضع هذه الحقوق والميزات إلاّ للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد وسلامة الجيوش المتحالفة.

ومن جهة أخرى فإن موقع سوريا في الواقع كحليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى، يستدعي انطباق سيادتها انطباقاً وثيقاً على سياسة الحلفاء.

وحيث إن سوريا قد دخلت في الحياة الدولية فإنها تنتقل إليها طبعاً الحقوق والواجبات المعقودة باسمها، ويحق لسورية أن تعين ممثلين سياسيين لها في البلد الذي ترى أن مصالحها تقضي بهذا التمثيل. أما في سائر البلدان الأخرى فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ومصالحها الهامة وحماية التبعية السورية فيها.

لقد تعهدت بريطانيا العظمى مراراً بأن تعترف باستقلال سوريا. وستتدخل فرنسا الحرة بدون إبطاء لدى سائر الدول الحليفة أو الصديقة لتعترف أيضاً باستقلال الدولة السورية، ويحق للدولة السورية أن تشكل قواتها العسكرية والوطنية وتقدم لها فرنسا الحرة مؤازرتها التامة.

كذلك ترى فرنسا الحرة أن دولة سورية تشكل من الوجهة السياسية والجغرافية وحدة لا تتجزأ، وأنه من الضروري أن تضمن سلامة كيانها من أي تجزئة كانت، ولذلك فهي ستساعد على توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أجزاء الوطن السوري، وبلوغاً لهذه الغاية، سيعدل مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق بطريقة تؤمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استبقاء الاستقلال الإداري والمالي الذي تظهر تمسكها الوثيق به. وهكذا وفق بين مبدأ الوحدة السورية وأماني تلك المناطق الخاصة.

ومن المفهوم أيضاً أن ضمانات الحقوق العامة المسجلة في النصوص الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى ويكون لها كامل مفعولها.

تتعهد فرنسا الحرة بالتوسط لدى سوريا ولبنان لإيجاد وضع أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين، ولإزالة الصعاب التي يجابهها هذا التعاون في الوقت الحاضر. وهذا الاتفاق الضروري بين بلدين أخوين وجارين يجب أن يضمن حقوق الطرفين المشروعة المتبادلة، وأن يثبت العلائق بينهما على أساس الثقة المتبادلة.

ومحافظة على استقلال سوريا وسيادتها وقياماً بمهمة الكفاح المشترك قياماً موفقاً يتحمل الحلفاء في فترة الحرب أعباء الدفاع عن البلاد. ومن أجل ذلك تضع الحكومة السورية تحت تصرف قيادة الحلفاء، لأجل المساهمة في الذود عن أراضي البلاد، القوى الوطنية السورية، كما أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سوريا ومصالحها العمومية، لا سيما طرق المواصلات والمطارات وإنشاءات الشواطئ، وذلك على قدر ما تقتضي به الضرورات العسكرية.

وتقضي مهمة الذود عن البلاد بأن يقوم تعاون وثيق في أي وقت كان بين الجنرال القائد الأعلى المندوب العام ودوائر الدرك والشرطة والأمن في الدولة السورية، إذ إنه من الواجب الدفاع عن سورية في أيام الحرب ليس من أعدائها فحسب، بل من أعدائها في الداخل.

وبالنظر لاندماج سوريا في منطقة الحرب وفي نظام الحلفاء الاقتصادي والمالي يقضي أيضاً أن يقوم أوثق تعاون بين الحكومة السورية والحلفاء لكي تؤمن في فترة الحرب وفي سبيل المصلحة المشتركة موجبات واحترام جميع التدابير المتخذة لتسيير الحرب الاقتصادية في طريق النجاح، وبلوغاً لهذه الغاية يمنح في فترة الحرب أكثر ما يمكن من التسهيلات لتأمين حرية التبادل بأوسع ما يمكن بين سورية والبلاد الداخلة

في كتلة الإسترليني، وسورية التي انضمت إلى الكتلة الإسترلينية تتخذ في الحقل الاقتصادي والمالي لا سيما في ما يتعلق بالقطع (الكمبيو) التدابير اللازمة لتبقى متمشية مع سياسة الكتلة الإسترلينية العامة.

إن الأحكام الواردة أعلاه توفق بين احترام استقلال سورية وسياستها من جهة ومقتضيات الحرب من جهة ثانية. وهي تستوحي فكرة واحدة، هي فكرة ربح الحرب، وتأمين مستقبل حر للشعب السوري عن هذا الطريق، وهي تحل المشكلة الفرنسية ـ السورية حلاً منبثقاً عن عزم فرنسا الحرة على عدم تأخير تحقيق الأماني القومية السورية وتنفيذ وعود الحلفاء بالرغم من الحرب، على أنه من الضروري أن يقوم مقام هذا الحل، حل نهائي بأسرع ما يمكن على شكل معاهدة فرنسية ـ سورية تكرس استقلال البلاد، وتثبت تثبيتاً نهائياً.

لتحي سوريا مستقلة.. ولتحي فرنسا.

دمشق ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١

ذلك هو النص الرسمي الفرنسي الذي أعلن استقلال سوريا، وهو تصريح يحتوي على تناقضات قبلها الشيخ تاج الدين على علاتها، وكأنه كان واثقاً من أن الإنكليز سيقفون في الوقت المناسب الموقف الذي يلغي جميع القيود والتحفظات والرغبات الفرنسية التي وردت في النص المشار إليه.

دخل عام ١٩٤٣ والوزارة البرازية تترنح تحت وطأة الخصومة التي انفجرت بين رئيسها حسني البرازي وأكثر الوزراء وبخاصة وزير الإعاشة والتموين حكمت الحراكي، فهذا الأخير كان من أكبر المزارعين في سوريا، وبحكم وجوده في الوزارة فإنه استطاع أن يبيع محصوله الزراعي الكبير من القمح والشعير والذرة في السوق السوداء. ولم يقدم للميرة التي كان يشرف عليها الإنكليز والفرنسيون سوى كميات قليلة، والباقي باعه بأسعار عالية مما حمل البرازي على أن يطلب من الحراكي إشراكه في الأرباح، مهدداً إياه بإبلاغ الأمر إلى قيادة الحلفاء، فامتنع الحراكي وشكا أمره إلى الرئيس الشيخ تاج، وكان اصطدم الرئيس بالبرازي، فقد فتحت هذه المشكلة الجديدة سجل البرازي وبعض الوزراء وهو مملوء بالتصرفات الشخصية من أبرزها تهريب الحبوب إلى لبنان بحجة القضاء على المجاعة التي انتشرت فيه لفقدان الحبوب بينما كانت سوريا في ذلك الوقت تتمتع بمواسم سخية جداً لم تر البلاد نظيراً له منذ سنوات.

واحتدم الخلاف بين الرئيس الشيخ تاج والبرازي رئيس الوزارة، واغتنم هذا فرصة دعوته إلى حفلة أقامتها نقابة الصحافة بمناسبة تأسيسها، وكانت حفلة ضخمة أقيمت في صالة سينما روكسي، فتكلم البرازي فيها وشن هجوماً حاداً على كل من الشيخ تاج وحكمت الحراكي مما أثار غضب الشيخ وجميع الوزراء فأصدر بالاتفاق معهم مرسوماً بإقالة البرازي. ولما أرسل إليه المرسوم رفض تسلمه، واتصل بالكولونيل غاردنر القنصل البريطاني العام طالباً منه التدخل لإبطال مفعول هذا المرسوم، ولكن غاردنر اعتذر بأنه ليس من صلاحيته التدخل في هذا الشأن الداخلي البحت.

ثم عهد الشيخ تاج الدين إلى جميل الألشي بتأليف الوزارة... فألفها من الوزراء السابقين، ما عدا وزير العدل الذي استبدل بأسعد الكوراني نقيب المحامين في حلب.

وبعد أن أشرف على تأليف الوزارة حتى الصباح، تابع عمله في القصر الجمهوري. ويقول نجله المرحوم شمس الدين الحسني إن والده الشيخ تاج أحس في المساء بانهيار في صحته ألزمه فراشه، فاستدعي كبار الأطباء لمعالجته. ولما ساءت حالته الصحية استدعي من بيروت الطبيبان الكبيران يوسف حتي وإلياس

الخوري، وأشرفا على معالجته فكان يشكو من احتقان في الرئة وتسمم في الدم(!) وفي اليوم التالي ارتفعت درجة التسمم إلى درجة ٣,٥ سنتيغرام.. وبعد يوم آخر عاد الطبيبان الكبيران من بيروت إذ وجدا أنه قضي الأمر، ولم يبق سبيل لمقاومة المرض، وخاصة التسمم.. وقد سأل الدكتور حتي أطباءه المعالجين عن الكمية التي أعطيت له من (الداجنان)، فلما علم بعظم الكمية ضرب جبينه بيده وقال: «لقد قتلتموه». وفي الساعة الواحدة والدقيقة ٤٠ من يوم الأحد ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ لفظ الشيخ نفسه الأخير.

وهكذا مات الشيخ مسموماً، ولكن من هو الذي دس له السم؟ هل هم الإنكليز؟ هل هم الفرنسيون؟ هل هم الذين يحلمون باحتلال مكانه؟ كل هذه الأسئلة بقيت من دون جواب.. فالله وحده يعلم من هو الذي ارتكب هذه الجريمة..

ومما يدل على تشكيك الرأي العام في أسباب وفاة الشيخ تاج الدين، أن تعليقات الصحف في يوم الوفاة كانت تتسم بالتساؤل الممزوج بالشك.

أما وقد انتهى هنا الكلام عن عهد المرحوم الشيخ تاج الدين الحسني، وشخصيته، والأدوار التي قام بها، والمصاعب التي واجهها، لا بد من الإشارة إلى الصراع الخفي بين الدولتين الكبيرتين، إنكلترا وفرنسا، حول استقلال سورية.. هذا الصراع يبدو ملحوظاً في المحادثات والبيانات ووثيقتي الاعتراف البريطانية باستقلال سورية، وبدولة سورية المستقلة.

لقد كانت فرنسا تحرص كل الحرص على إلغاء الانتداب لتحل محله معاهدة تعقد بينها وبين سورية المستقلة، وحاولت جاهدة استدراج الشيخ تاج لتسجيل ذلك في البيانات والوثائق المتبادلة فلم تفلح، لأن الشيخ كان يتجاهل هذه النقطة في جميع المراحل التي اجتازتها المحادثات وتبادل الوثائق، وقد فعل الشيخ ذلك خوفاً من أن تصبح المعاهدة يوماً نسخة ثانية عن الانتداب.. يضاف إلى ذلك أن بريطانيا ترفض ضمناً عقد معاهدة بين سورية وفرنسا، وهي ترغب في أن يأتي هذا الرفض من الجانب السوري مباشرة وليس من جانبها، وهي الدولة الحليفة لفرنسا والتي يهمها أن تبقى العلاقات بينهما حسنة، لا سيما في ظروف حرب عالمية قاسية.

هذا من أمر فرنسا... أما بريطانيا فقد أبدت عطفاً كبيراً على أماني السوريين، وأكدت تأييدها لاستقلال سورية ودعمها للجمهورية السورية المستقلة، وقد جرى ذلك على لسان الجنرال سبيرس خلال تقديمه أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية السورية، وواضح أن كلمته جاءت خلواً من أي إشارة إلى كلمة «معاهدة».

وبريطانيا ترفض وتقاوم عقد معاهدة بين سورية وفرنسا لسببين: الأول: لأن المعاهدة تمنح فرنسا مركزاً ممتازاً في سورية، وهذا من شأنه أن يزيد في نفوذ فرنسا في الشرق الأوسط، وقد يؤثر في النفوذ والمصالح البريطانية في هذه المنطقة.

والسبب الثاني: أن بريطانيا تشعر بوخز الضمير من منحها وعد بلفور المشؤوم لليهود، وهي تحاول أن تقدم للعرب ترضية ما تخفف من هذه النقمة العارمة التي أثارها في نفوس العرب ذلك الوعد، فوجدتها فرصة مؤاتية لتقاوم معاهدة قد تحد من سيادة سورية في عهدها الاستقلالي، وهذا من شأنه أن يرضي سورية خاصة والعرب عامة.

يتضح مما ذكرنا أن الشيخ تاج، رحمه الله، قد عاش فترته الذهبية في رئاسة الجمهورية السورية المستقلة بين نارين.. أو بين مطرقتين: المطرقة الفرنسية لحمله على عقد معاهدة بين سورية وفرنسا.. والمطرقة البريطانية التي تعمل في الخفاء ومن وراء الستار على تحقيق المزيد مما في نفس الشيخ من رفض وإصرار ضد المعاهدة.

تجاه هذا الصراع الذي كان ملحوظاً في موقف الدولتين.. لا نعرف إذا كانت له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأسباب وفاة الشيخ.. والله أعلم.

نقابة لأصحاب الصحف السورية

إن فكرة تأسيس نقابة لأصحاب الصحف السورية تدافع عن حقوق الصحافة وتعمل على تعزيز كيانها، وتسعى للترفيه عن حياة الأسرة الصحافية ليست بنت الأربعينيات، إنما هي فكرة قديمة تعود إلى ما قبل ١٩٣٠، ففي عام ١٩٢٩ تألفت في دمشق نقابة للصحافة، وبين عامي ١٩٣١ و١٩٣٦ تأسس «الاتحاد الصحافي» مرتين اثنتين. وكانت حركة تنظيم الصحافة في كل مرة تصطدم بعقبات وظروف تحول دون استمرارها. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٤٢، عادت فكرة تنظيم الصحافة إلى الظهور، وأعرب أصحاب الصحف للمراجع عن رغبتهم في تأليف نقابة رسمية لهم تستهدف نهضة صحافية تشعر معها الأمة والحكومة بوجود صحافة محترمة تؤدي نصيبها من خدمة المجتمع، عزيزة الجانب، موفورة الكرامة، فأجابت الحكومة أصحاب الصحف إلى هذه الرغبة، ووجهت وزارة الدعاية والشباب دعوة إليهم، فاجتمعوا في بهو الوزارة مساء ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢. وبعد أن تأكدت الوزارة من رغبتهم في تأسيس نقابة لهم دعتهم إلى البحث فقرروا انتخاب لجنة من أربعة أعضاء لوضع قانون للنقابة يعرض على جميع أصحاب الصحف في جلسة مقبلة، وقد انتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري ففاز بأكثرية الأصوات نصوح بابيل، يوسف العيسى، معروف الأرناؤوطي، جورج فارس. وقد انصرفت هذه اللجنة إلى وضع القانون، فأنجزته، ووافقت عليه في جلسة عقدتها في منزل حبيب كحالة مساء يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢، ثم أبلغت وزارة الدعاية والشباب انتهاء القانون، فوجهت الوزارة دعوة ثانية إلى جميع أصحاب الصحف، فلبى الدعوة الأساتذة الآتية أسماؤهم مرتبة على حروف الهجاء:

إيليا شاغوري «الأحد»، أندره كعيعاتي «الماتان»، بسيم مراد «الأخبار»، جورج فارس «له زيكو»، حبيب كحالة «المصور» و«المضحك المبكي»، خيري الصواف «العلمين»، راغب العثماني «السياسة»، عزت حصرية «الاستقلال العربي»، علي الغبرا «الصباح»، محمد الدالاتي «الوطن»، نصوح بابيل «الأيام»، وجيه الحفار «الإنشاء»، هاشم خانكان «لسان الأحرار»، يوسف العيسى «ألف باء».

وقد اجتمع أصحاب الصحف المذكورة في بهو وزارة الدعاية مساء ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢، وبعد أن أطلعتهم اللجنة الرباعية على القانون الذي وضعته أقروه بالإجماع، ثم انتخبوا بالاقتراع السري أعضاء مجلس النقابة وهم: نصوح بابيل، حبيب كحالة، وجيه الحفار، راغب العثماني، بسيم مراد. وانتخب هؤلاء من بينهم نصوح بابيل نقيباً، حبيب كحالة نائب نقيب، جورج فارس أميناً للسر، وجيه الحفار خازناً، وراغب العثماني وبسيم مراد عضوين.

وعلى أثر انتخاب مجلس النقابة أرسل أمين السر إلى وزير الدعاية كتاباً يحيط به علماً بالنتائج التي أسفر عنها الانتخاب بحضور مندوبين من الوزارة، ويطلب تصديقها.

وقد أجاب الوزير على كتاب أمين سر النقابة بكتاب مؤرخ في ١٩٤٢/١٢/٢ تحت رقم ٧٢٧ يبلغه فيه تصديق الوزارة على انتخاب النقابة، ويعرب فيه عن تهانيه لمجلس النقابة، ويذكر أن الوزارة أذاعت بلاغاً ذكرت فيه اعترافها بنقابة الصحافة، وأنها أبلغت النقيب إقرارها وثقتها بأن النقابة ستؤدي رسالتها الكبيرة بروح من التعاون والمضاء.

وكان أول ما انصرف إليه مجلس النقابة طبع نظام النقابة بشكله النهائي وإرسال صورة عنه إلى الوزارات والدوائر ذات العلاقة.

وكان من بين الرسائل المشجعة التي تلقتها النقابة الكتاب الذي أرسله إليها مدير قلم المطبوعات المرحوم رشيد الملوحي من أعلام الصحفيين القدامى، وقال فيه:

«إني قد سلخت شطراً كبيراً من العمر في خدمة صاحبة الجلالة الصحافة لأبتهج في صميم قلبي وقرارة نفسي أن يقوم الأساتذة أصحاب الصحف بتأليف نقابة تشرف على تنظيم مهنة الصحافة ورفع مستواها والأخذ بيدها في ارتقاء معارج الكمال وتنمية روح الإخاء فيما بين رجال الأسرة الصحافية، وترسيخ قواعد الصحافة وتقرير ما لها من مزايا خاصة، وعلائق رسمية وشعبية في حدود الكرامة والواجب».

وعلى أثر تأسيس النقابة أقام النقيب نصوح بابيل في منزله حفلة ساهرة حضرها أعضاء الهيئة العامة لنقابة الصحافة ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية ومديرو المطبوعات ومعاونوهم. وقد تكلم النقيب عن تطور الحركة الصحافية في سورية وضرورة التآزر لرفع مستوى الصحافة، كما تكلم نائب النقيب حبيب كحالة وخازن النقابة وجيه الحفار، ثم تكلم المسيو كونيار مدير قلم المطبوعات الفرنسي والمستر هرغربفس ضابط الارتباط البريطاني في المطبوعات معرباً كل منهما عن أخلص تهانيه لنقابة الصحافة وأبرك تمنياته بتوفيقها ونجاحها.

تأسست نقابة الصحافة بدمشق وهي لا تملك شيئاً مما تملكه نقابات الصحف أو مثيلاتها، ليس في أوروبا وإنما في أقطار الشرق العربي، فلا مال عندها، ولا مقر لديها، فكانت أول ما فكرت فيه تأسيس نادٍ لها يعقد فيه مجلس نقابة الصحافة جلساته الرسمية، ويجتمع فيه أعضاء الأسرة الصحافية، وتستقبل فيه النقابة كل من يرغب في مراجعتها وزيارتها، فتكون مظهراً لائقاً من مظاهر تمثيل الصحافة في العاصمة السورية.

ولم يكن لدى النقابة وهي في مستهل عهد تأسيسها، المال الذي يحقق رغبتها في فتح ناد تفرشه فرشاً معتبراً، لا سيما في ظروف اشتدت فيها وطأة الغلاء، وهي تحرص على أن تفرش ناديها من صندوقها، وأن يأتيها المال من طريق حرة، فأقامت في صالة سينما الروكسي مساء يوم الإثنين في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ حفلة موسيقية أدبية كبرى رُصد ريعها لنقابة الصحافة، وقد حضرها رجال الدولة والسلطات، والكبراء والوجهاء وتجار العاصمة وأعيانها، وتكلم فيها بعض الوزراء وكبار الأدباء والشعراء، وعزف فيها أمير الكمان سامي الشوا، وخطب نقيب الصحافة الأستاذ بابيل معلناً تأسيس نقابة الصحافة، مفتتحاً عهدها، شارحاً الغاية من إيجادها، ذاكراً الأدوار التي مرت بها الصحافة السورية خلال السنين العشر التي سبقت سني الحرب العالمية الثانية، وكيف نهض بها أناس يعطون للوطن أكثر

مما يأخذون منه، ويرون الكرامة فوق المادة، والشرف فوق المنفعة، مؤكداً أن النقابة تستهدف إيجاد صحافة في سورية يحترمها الناس، وتعتمد على نفسها كيلا تكون عالة على غيرها، وتعطي العالم صورة تعتز بها البلاد التي تصدر فيها، والأمة التي تنطق بلسانها.

لقد بلغ ريع هذه الحفلة نيّفاً وأربعة آلاف ليرة سورية مكنت مجلس النقابة من افتتاح نادٍ له فرشه بأثاث حسن، وأخذ يوالي عقد جلساته فيه، ويستقبل وفود المهنئين، فظهرت الصحافة بمظهر جميل وجد معه الصحفيون هيئة تمثلهم، ومقراً يجتمعون فيه، ويتفاخرون به، كما وجد رجال الحكومة والسلطات وكبار الموظفين وأصحاب المؤسسات على اختلافها وكبار القوم لأول مرة في تاريخ الصحافة الحديث مقراً رسمياً للصحافة. وكان من أبرز المظاهر التي دلت على ارتياح الجميع لتأسيس النقابة والاستعداد الكبير لتأييدها في نهضتها الجديدة، كثرة الوفود الرسمية والشعبية، الوطنية والأجنبية التي زارت ناديها إثر افتتاحه معربة عن تهانيها وتمنياتها.

وقد رحبت الصحف في الأقطار العربية الشقيقة المجاورة بالنقابة واعتبرت حركتها فاتحة نهضة جديدة للصحافة السورية، وتلقى مجلس النقابة طائفة كبيرة من برقيات ورسائل التهنئة أجاب عليها في حينها، كما تلقى دعوات كثيرة إلى حفلات تقام على شرف النقابة تكريماً لخطوتها المباركة.

كانت السلطات الفرنسية بالاتفاق مع السلطات الحليفة اعتقلت بمناسبة ظروف الحرب أعداداً كبيرة من المواطنين في سورية ولبنان، ووضعتهم في معتقلات «المية ومية» في جنوب لبنان، وكان من بين المعتقلين عدد من رجال الصحافة منهم نجيب الريّس صاحب «القبس» من دمشق وأحمد قنبر صاحب جريدة «النذير» الحلبية، وعبد القادر الحفار أحد صاحبي جريدة «الجهاد» في حلب، وغيرهم ممن لم تحضرني الذاكرة أسماءهم.

ورأت النقابة من أولى واجباتها السعي لدى مختلف السلطات للإفراج عن الصحافيين المعتقلين، فقدمت عدة مذكرات بهذا المعنى، وقابل النقيب وأعضاء مجلس النقابة المراجع العليا المسؤولة ملتمساً باسم الصحافة إعادة الحرية إلى الزملاء الذين فرضت عليهم الإقامة في المعتقلات. وقد بلغ هؤلاء ما تقوم به النقابة في سبيل الإفراج عنهم، فأرسلوا إلى النقيب برقية تعرب عن شكرهم وتقديرهم.

ولقد كان لمساعي النقابة أثرها، فكان في القافلة الأولى من المعتقلين الذين أفرجت السلطات عنهم نجيب الريس صاحب جريدة «القبس» الذي تلقت النقابة نبأ الإفراج عنه بسرور كثير، وارتياح كبير، ورأت من واجبها أن تعرب عن هذا السرور بحفلة كبرى أقامتها على شرفه في فندق «أوريان بالاس» مساء يوم الأحد ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٣ دعت إليها وزراء الدولة والكبراء والأعيان، وتكلم فيها نقيب الصحافة معلناً ابتهاج العائلة الصحافية بعودة الحرية إلى زميل كريم وركن من أركان الصحافة في سورية، وتكلم المحتفى به الأستاذ الريّس فشكر لنقابة الصحافة ما بذلته من المجهودات للإفراج عن الصحافيين المعتقلين، وأطرى عمل النقابة الذي يستهدف خدمة الصحافة ورفع مستواها.

ثم تكلم الأمير مصطفى الشهابي باسم الحكومة مشاركاً النقابة في شعورها، ذاكراً أعمالها الطيبة، متمنياً أن تظل مدرسة الصحافة عالية المنار، وأن يظل أصحابها خير أساتذة لأبناء هذا الشعب.

وقد اتخذ مجلس النقابة قراراً باعتبار الأستاذ نجيب الريس صاحب «القبس» عضواً من أعضاء مجلسها

وممثلاً للنقابة لدى الحكومة، وأبلغت هذا القرار للمراجع الرسمية في حينه، وبذلك تمّ نصاب مجلس النقابة وأصبح مؤلفاً من سبعة أعضاء كما نص نظامه الداخلي.

وبعد أن أصبح الأستاذ نجيب الريّس نائباً عن دمشق في مجلس النواب، أعرب له زملاؤه عن تهانيهم، لا سيما وأن الصحافة تمثل لأول مرة في المجالس النيابية السورية، وها هو صوت الصحافة اليوم ليسمع تحت قبة المجلس فتفاخر الصحافة وتعتز بذلك، وهي التي تنقل كل يوم آمال الشعب السوري إلى العالم من منبرها اليومي، الذي تضيف إليه الآن منبراً جديداً.

وتوالت قوافل المعتقلين الذين أفرج عنهم، وبينهم بعض الصحافيين الذي سبقت الإشارة إلى أسمائهم، وأعربت النقابة للسلطات المسؤولة عن شكرها لإطلاق سراحهم، وتمنت عليها الإفراج عن البقية لتزيد في شكرها ولتضاعف امتنانها.

وبعد مدة يسيرة استجابت السلطات إلى طلب النقابة فأفرجت عن جميع المعتقلين الذين يعملون في صناعة الفكر والقلم.

وكان من أهم الأمور التي أعارتها النقابة الكثير من اهتمامها تنظيف الصحافة من العناصر التي تشوه اسمها وتسيء إليها بما تقوم به من أعمال الابتزاز باسم الصحافة، وقد فتح مجلس النقابة تحقيقاً مع أكثر من واحد من الذين تلقت النقابة بحقهم شكاوى من بعض التجار في دمشق وحماه وبيروت، واستعانت النقابة في إحدى المرات بالشرطة لإحضارهم، وكان من نتائج التحقيق أن ثبت أن بعضهم تناول من بعض التجار مبالغ متفاوتة مقابل اشتراكهم في صحف لم يصل إليهم منها نسخة واحدة، فاستردت النقابة المال منهم وأعادته إلى أصحابه الذين أعربوا لمجلس النقابة عن شكرهم وتقديرهم. ثم أصدر مجلس النقابة بحق الذين ثبت احتيالهم بعض التدابير الرادعة.

وكان للموقف الذي وقفته النقابة من كل عمل مماثل أثره الطيب لدى مختلف الأوساط، وحدّ كثيراً من عمل «الشانتاج» ورفع من قدر الصحافة واحترامها.

استقبلت السلطات الحاكمة خطوة الصحافة بالارتياح، ووجدت فيها مرجعاً مسؤولاً يوفر عليها بعض المتاعب التي تعانيها من بعض الصحفيين، وقد توافد على زيارة مقرها الوزراء وكبار المسؤولين. وكان في مقدمهم رئيس الحكومة السيد عطا الأيوبي الذي يتمتع باحترام الجميع، فاستقبله النقيب الأستاذ بابيل وأعضاء مجلس النقابة بترحيب كبير، وقضى الأيوبي بين أعضاء الأسرة الصحافية ساعة وبعض الساعة تناول الحديث خلالها شتى الموضوعات والشؤون لا سيما منها ما يتعلق بالموقف الانتخابي وموقف الحكومة والصحافة منه، فتجلت رغبة الفريقين في التعاون على كل ما يساعد على ضمان حرية الانتخاب في حدود القانون، وإلقاء الطمأنينة في نفس الشعب ليمارس انتخاباته في جو من الثقة الشاملة.

وواصلت النقابة مساعيها لدى السلطات المسؤولة للإفراج عن بقية الصحفيين المعتقلين، وعرف هؤلاء ما تبذله النقابة من جهود في سبيل إعادة حرياتهم إليهم، فأرسلوا إلى النقيب ومجلس النقابة كتاب شكر وقّعه كل من أحمد قنبر، عبد القادر حفار، أشرف الكاتب ومحمد فهمي الحفار.

وقد رد النقيب عليهم معتبراً ما تقوم به النقابة واجباً مفروضاً.

وقد تجلى التضامن بين أعضاء الأسرة الصحافية السورية بأجلى مظاهره، فقام وفد من أصحاب الصحف

الحلبية بزيارة نقابة الصحف بدمشق مؤلفاً من نقولا جانجي نقيب صحافة حلب، وحسين الشعباني صاحب «الحوادث»، وسامي الكيالي صاحب «الحديث». وقد أعرب الوفد عن تهانيه الصادقة للخطوة المباركة التي خطتها نقابة الصحافة معلنين تأييدهم المطلق لها. وقد أقام على شرف هذا الوفد الأستاذ نصوح بابيل مأدبة فاخرة في فندق أميّة حضرها أكبر عدد من رجال الصحافة، كما أقام نجيب الريّس صاحب «القبس»، مأدبة فاخرة في منزله على شرف الزملاء الحلبيين وتبودلت في الحفلتين أحاديث ودية ومفيدة تتعلق بشؤون الصحافة.

وكان الانطباع الذي تركته حركة النقابة لدى مكاتب الإعلام الأجنبية لا يقل عنها جمالاً لدى المؤسسات الإعلامية الوطنية، وراح كل مكتب منها يباري الآخر في تكريم الصحافة، فأقام مكتب الأنباء الأميركي في فندق «أوريان بالاس» مأدبة ضمت جميع أصحاب الصحف والمجلات ورؤساء التحرير وأعضاء الوفد الصحافي الحلبي الذين ذكرنا أسماءهم آنفاً. وعلى المائدة تكلم المستر برنت مدير المكتب العام في بيروت مشيراً إلى الغاية من تأسيس مكاتب الأنباء في كل من بيروت ودمشق وحلب، وتكلم عن مدينة دمشق وأثرها منذ القديم، وردّ نقيب الصحافة بكلمة أعرب فيها عن الوقع الجميل الذي تركته كلمة المستر برنت اللطيفة في نفوس أعضاء المجموعة الصحافية. وأضاف: «إن الصحف السورية على اختلاف نزعاتها وميولها تنشد لبلادها شيئاً واحداً هو الاستقلال والحرية».

وفي الوقت نفسه الذي كانت الحفلات التكريمية تستمر.. كان مسلسل الزيارات للنقابة لا يتوقف، وبالإضافة إلى الحفلة التي أقامها مدير عام قلم المطبوعات الفرنسي المسيو بلوزه قام شخصياً بزيارة نقابة الصحافة يرافقه ميشال أبو راشد مترجم الصحف لدى القلم المذكور. ودار الحديث بينه وبين أركان النقابة عن دور الصحافة في هذه الظروف ـ ظروف الحرب ـ وما يترتب عليها من مسؤوليات. وقد لمس الصحافيون في المسيو بلوزه روح التجرد والإخلاص والحرص على كل ما من شأنه النهوض بالصحافة، ورفع مستواها.

وهكذا استطاعت النقابة على الصعيد الصحافي السوري أن تبدّل نظرة الناس إليها، فراحوا يرمقونها بنظرات التقدير والاحترام. وانصرفت بعد ذلك إلى تنظيم وتوثيق علاقاتها مع الصحافة العربية الشقيقة.

حكومة عطا الأيوبي

في أعقاب وفاة المرحوم الشيخ تاج الدين الحسني استحوذ على الموقف السياسي العام في البلاد، جو مشحون بالوجوم والاكتئاب، وراح الناس يتساءلون عما يمكن حدوثه، وماذا تعدّ السلطات للبلاد التي وعدتها بالاستقلال. وبينما الجميع في غمرة التساؤل هذه.. يفاجأون بإعلان حدث سياسي كبير في لبنان يلخص بأن الجنرال كاترو أصدر عدة قرارات عيّن بموجبها أيوب بك ثابت رئيساً للدولة وللحكومة اللبنانيتين للإشراف على انتخابات جديدة، وقد تولى أيوب ثابت بالإضافة إلى رئاسة الدولة وزارات الداخلية والعدلية والتموين، وعهد إلى جواد بولس بوزارات البرق والبريد والصحة. وألقى الجنرال كاترو من «راديو الشرق» ـ راديو لبنان اليوم ـ خطاباً أعلن فيه الحدث الجديد.

وقد توارى عنصر المفاجأة لدى السوريين عندما واجههم الجنرال كاترو بعد يومين بحدث مماثل تقريباً، فقد اجتمع أصحاب الصحف الدمشقية في مكتب مدير المطبوعات في المندوبية بناءً على الدعوة التي تلقوها. وبعد أن رحب المدير بهم قال:

«إن فخامة الجنرال كاترو أصدر ثلاثة قرارات تتعلق بإعادة الحياة الدستورية إلى سورية، وإن فخامته كان يرغب في إصدارها قبل هذا الوقت، لولا أن مشاغله الكثيرة في أفريقيا الشمالية حالت دون ذلك»، ثم سلّم إلى كل واحد من أصحاب الصحف نسخة من القرارات الثلاثة.

أما القرار الأول فهو يقضي بإعادة دستور ١٤ أيار ١٩٣٠، والثاني يقضي بتنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية، والثالث يقضي بأن يمارس عطا الأيوبي سلطات رئيس الدولة ورئيس حكومة الجمهورية السورية.

لقد جاء إعلان هذه القرارات الثلاثة بعد إنهاء خدمة حكومة جميل الألشي التي استمرت في الحكم بعد وفاة الشيخ تاج الدين شهرين وثمانية أيام.

وكما فعل الجنرال كاترو في لبنان، عمل في سورية، فقط خاطب السوريين في بيان شرح فيه القرارات الثلاثة ومبرراتها. وفي اليوم نفسه الذي أذاع الجنرال كاترو بيانه الموجّه إلى السوريين كان الجنرال كوله يقوم بزيارة رئيس الحكومة جميل الألشي في مكتبه ويسلمه كتاب شكر من الجنرال كاترو.

وأذاعت حكومة جميل الألشي بياناً أشارت فيه إلى الأعمال التي قامت بها، والظروف القاسية التي واجهتها، وقالت: «أخذنا من رجال فرنسة المقاتلة الوعد الصريح بإطلاق الحريات الدستورية في جميع أنحاء البلاد وتأمين قوت الشعب بالاتفاق الكامل معنا...».

وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه الجنرال كاترو قراراته الثلاثة ـ ٢٥ آذار/ مارس سنة ١٩٤٣ ـ تسلم رئيسها عطا الأيوبي زمام الحكومة الحيادية.

هنا لا بد لي من القول إن عطا الأيوبي شخصية كريمة تتمتع باحترام مختلف الهيئات والأوساط لما عرف عن صاحبها من صفات حميدة ومزايا رفيعة من أبرزها دماثة الخلق والحكمة والاتزان والاعتدال، وهو واقعي في خلقه وتصرفاته، يكره التطرف الغوغائي، ويجنح دائماً إلى جانب الحق، ويسمي الأشياء بأسمائها.

لهذا لا غرابة إذا سمع الجميع الجنرال كاترو يشيد في بيانه بشخصية الأيوبي فيقول إنها شخصية معروفة بوطنيتها وتنزهها واستقامتها وتجردها.

إنها للمحة خاطفة قد لا تفيه حقه من الوصف والتعريف.

في صباح يوم الخامس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٣ استقبل رئيس الحكومة عطا الأيوبي والوزيران الأمير مصطفى الشهابي ونعيم الأنطاكي في بهو الرئاسة في دار الحكومة بدمشق وفود المهنئين ثم وصل الجنرال كوله بموكبه الرسمي، فزار الرئيس وأعضاء الحكومة مهنئاً.

وقد طلبت الوفود من الرئيس أن يلقي كلمة، فكلف الأمير مصطفى الشهابي بإلقائها، فقال:

«إن الحكومة التي استلمت زمام الأمور في هذه الظروف العصيبة هي على وفاق تام مع السلطات الحليفة على أن تعود الحياة النيابية للبلاد ليكون للشعب ممثلون يسهرون على جميع حقوقه، وقد أخذت على عاتقها أن تؤمن قبل كل شيء القوت والخبز اللازمين للشعب، فكونوا على ثقة أننا متفقون على أن شعبنا يجب أن لا يجوع ولن يجوع.. فباسم الحكومة أشكر لكم حسن عواطفكم ونطلب إليكم أن تعودوا لأعمالكم هادئين، وكونوا على ثقة أن الخبز والقوت والاستقلال وعودة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين في رأس برنامج أعمال هذه الحكومة».

وقد وجّه رئيس الدولة والحكومة عطا الأيوبي إلى رجال الصحافة دعوة إلى مكتبه الرسمي، فلبوا الدعوة، وهم جمهرة من أصحاب الصحف والمحررين والمراسلين الأجانب، وقد استهل الرئيس الأيوبي حديثه ذاكراً أن الجلسة هي جلسة تعارف بين الحكومة والصحافة، وعرض لمهمة الحكومة وسياستها وأغراضها منوّهاً بخطة النزاهة والحياد التي ستسير عليها الحكومة، وطلب إلى الصحافة مساندة الحكومة في خدمة الأغراض العامة، لأن للصحافة قيمتها في المجتمع الداخلي والخارجي، ولأنها مدرسة الشعب، فإذا كانت الحكومة في جانب، والصحافة في جانب، والشعب في جانب فكيف يمكن تأمين المصلحة العامة.

ودعا الرئيس الأيوبي عناصر الشعب كلها للاتحاد. وقال:

«إني أحب النزاهة وأتمنى أن أكون نزيهاً، ولكنني شديد التعصب لحيادي، ولا أستند إلى حزب معين، بل إلى جميع الأحزاب، وأتمنى أن تكون جميع الأحزاب متفقة على خدمة المصلحة العامة، فالأشخاص زائلون والحكومة ثابتة، وعلينا أن نعمل لنكوّن للحكومة قوّتها».

وقد أجاب نقيب الصحافة على كلام الرئيس الأيوبي بقوله:

«يسرنا أن نسمع هذه التصريحات من دولة الرئيس، وأن الصحافة لا تنشد إلاّ غرضاً واحداً هو خير البلاد وتحقيق أمنيتها في الحرية والاستقلال، وكل ما نرجوه ونتمناه أن تأتي الأعمال مؤيدة الأقوال».

وتكلم نجيب الريّس مؤيداً شخصية الرئيس ذاكراً أن قبوله الحكم في هذه المدة الانتقالية يعتبر تضحية صحيحة.

وتكلم وجيه الحفار طالباً إطلاق حرية القول والرأي في ظروف الانتخابات وتخفيف وطأة المراقبة عليها.

ثم انتهى الاجتماع، وودع رجال الصحافة الرئيس.

.. هذا من أمر الحدث السياسي الكبير الذي أعلنه الجنرال كاترو في كل من سورية ولبنان باسم فرنسة الحرة، أما موقف بريطانيا منه فهو موقف المهنّئ والمتحدث، فقد وصل إلى دمشق بعد يومين من إعلان الحدث، الجنرال سبيرس يرافقه رجال حاشيته، فاستقبلهم وزير الخارجية ورئيس ديوان الوزارة. ومكث الجنرال سبيرس وصحبه في مكتب الوزير زهاء نصف ساعة ثم انتقلوا إلى قصر الحكومة حيث قدمت للجنرال سيارة رسمية من سيارات الدولة تحمل رقم (٢) يرفرف على مقدمتها العلم السوري. وعند وصول موكبه إلى السراي استقبله الوزير مصطفى الشهابي وقائد الدرك العام ومدير الشرطة العام والأمير كاظم الجزائري مدير غرفة الرئاسة الذين رافقوه إلى مكتب رئيس الحكومة، فمكثوا نحواً من ساعة، تحدث خلالها الجنرال مع الرئيس السوري والوزراء معرباً عن الأماني التي تكنها بريطانيا للعرب عامة، ولسورية خاصة، وعن رغبتها في تحقيق أمانيها القومية والوطنية، كما تحدث عن اهتمام فرنسة وبريطانيا والحلفاء بقضية الخبز اهتماماً خاصاً تقتضيه الحالة التي وصل إليها الخبز في الآونة الأخيرة، وستبدو تباشير هذا الاهتمام في الأيام المقبلة، وأشار الوزير البريطاني أيضاً إلى أنه ستبذل العناية التامة بشكل خاص في سبيل تحسين خبز الفقير والترفيه عن الضعفاء والبؤساء والعمال.. وختم حديثه بقوله إن هذه الزيارة زيارة تهنئة وتعارف.. علماً أن كلامه، كما لوحظ في حينه، عن الخبز قد احتل الشطر الأكبر من حديثه.

مارست حكومة الأيوبي مهام الحكم في وسط أجواء زاخرة بالقلق بسبب أزمة الخبز التي كانت تستأثر

باهتمام الجميع، فالمحتكرون ناشطون في احتكار كميات كبيرة وصغيرة من الحبوب يبيعونها في السوق الحرة بأسعار فاحشة، والخبازون أصحاب الأفران يخلطون الدقيق بمواد غريبة، والفقير لا يحصل من الخبز على الكمية التي تحتاج إليها عائلته، وإذا حصل عليها فهي من النوع المغشوش الرديء. وقد نشأت عن هذا كله نقمة عارمة شملت الأكثرية الكاثرة من الشعب الذي أظهر سخطه بمظاهرات احتجاجية تارة وبإقفال المتاجر والأسواق تارة أخرى مما حمل السلطات المحلية والحليفة على اتباع سياسة الحكمة والشدة معاً، مثال ذلك البيان الذي وجهه الجنرال كوله إلى الشعب في العاشر من شباط ١٩٤٣، وقد جاء فيه:

«إن حكومة الجمهورية السورية المدركة كل الإدراك لمسؤولياتها وواجباتها حيال الأمة رأت أخيراً نفسها مرغمة على إصدار بعض المراسيم التي من شأنها حماية مصالح الخزينة وإيجاد المساواة بالوقت ذاته بين الأعباء التي يتحملها المواطنون. ولقد اضطرت الحكومة خاصة إلى تعديل سعر خبز الطبقة المتوسطة في دمشق لتجعله مساوياً للسعر الذي يباع به الخبز منذ زمن طويل في بقية المدن السورية..».

«.. وثمة منكم بعض العناصر التي تخدعكم وتؤملكم أنه يكفيكم التظاهر بالاستياء لإلغاء هذه التدابير والكف عن النظر فيها ـ غير أن هذه الأمور ليست إلاّ مناورات مجرمة..».

«.. إن السلطات الفرنسية والبريطانية العازمة على حفظ سلامة قواتها المسلحة لن تتسامح بأكثر من ذلك مع بعض المحركين الذين جعلوا مهنتهم تعكير النظام العام، ولا هدف لهم إلاّ أن يكتسبوا بسهولة شعبية زائفة، وذلك بإثارتهم الرأي العام لتعكير النظام الذي لن يتحمل في النتيجة وطأة أعبائه إلاّ الأهلون جميعاً.. وإني لأعلم سكان دمشق أنه على أثر الاضطراب الحالي قد قررت السلطة الفرنسية بالاتفاق التام مع السلطات الحليفة ما يلي:

١ ـ اعتقال عدد من المحرضين المعروفة أسماؤهم منذ الآن والذي لا يشفع بهم ماضيهم، وإبعادهم حالاً ليكون مصيرهم شبيهاً بمصير الذين أدينوا لقيامهم بمعارضة مصلحة الميرة.

٢ ـ اعتقال المحركين الآخرين الذين تشير إليهم مصالح الأمن واقتيادهم إلى أحد معسكرات الاعتقال.

٣ ـ أن يعامل بالشدة نفسها الطلاب المشاغبون الذين يدفعون رفاقهم للتظاهر وهم يتحملون كل مسؤولية في مقتل أحدهم..

وقد بذلت حكومة عطا الأيوبي، وقبلها حكومة جميل الألشي بالاشتراك مع السلطتين الفرنسية والبريطانية مجهودات كبيرة لتطويق أزمة الخبز خوفاً من تفاقمها، فعلى الصعيد الإعلامي قام جميل الألشي يرافقه عدد من أعضاء وزارته وكبار موظفي الميرة بزيارة نقابة الصحافة فاستقبلهم النقيب وأعضاء مجلس النقابة بالترحيب، واستمعوا إلى بيانات المسؤولين حول أزمة الخبز الحادة فاتضح أن خزانة الدولة خسرت خلال ستة أشهر سبعة ملايين ليرة سورية دفعتها تغطية لثمن خبز الفقير الذي يتناول الخبز بأسعار مخفضة. كما اتضح أن مدينة دمشق كانت تستهلك في سنة ١٩٤٢ أربعين طناً من الحبوب كل يوم بينما ارتفعت كمية الاستهلاك اليومي في سنة ١٩٤٣ إلى مئة وسبعة عشر طناً. وإن هذا الفرق الكبير ناشئ على الأكثر والغالب عن نشاط المحتكرين.

وقد اشترك في هذا الاجتماع بالإضافة إلى رئيس الوزراء وبعض أعضاء الوزارة كل من القومندان فالوي مدير مصلحة الميرة والمسيو كلوت مدير فرع النشر ومعاونه الأستاذ مالك، وتجلت رغبة الجميع في التعاون الوثيق على مكافحة أزمة الخبز، وأعربت الصحافة عن استعدادها التام لمؤازرة المسؤولين في كل

تدبير يتخذونه ضد الاحتكار والمحتكرين. وبالفعل فقد لعبت الصحافة دوراً بارزاً في تخفيف حدة الأزمة، وكان من عناصر هذا الدور نشر أسماء المحتكرين والغشاشين الذين يثبت احتكارهم للحبوب وغشهم للخبز وتصوير الصحافة لهم كأنهم أعداء الشعب كله بصورة عامة، وأعداء الفقير من أبنائه بصورة خاصة. فكان ذلك وسيلة ناجعة ألقت في نفوس ذوي الأطماع الخسيسة الرعب والفزع من أن يُشهَّر بهم على صفحات الصحف، فيرميهم الشعب بنظرات السخط والنقمة.

أما التدابير الناجعة الأخرى التي اتخذها المسؤولون فقد كان من أبرزها الاستعانة بسلطان باشا الأطرش بالنظر لما يتمتع به من نفوذ واحترام في سورية كلها، وفي جبل الدروز وحوران بصورة خاصة، وقد قام سلطان باشا بزيارة دمشق أكثر من مرة خلال الأشهر الثلاثة شباط/ فبراير وآذار/ مارس ونيسان/ أبريل، وفي المرة الأولى استقبل الجنرال كاترو سلطان الأطرش قائد الثورة السورية الكبرى التي حاربت فرنسة عامين كاملين. وقد رحب كاترو بقائد الثورة ترحيباً حاراً، واستغرق اجتماع الرجلين خمساً وأربعين دقيقة، وتخلل حديثهما موضوع الخبز، وأعرب الجنرال كاترو عن أمله بأن تجد السلطات الحليفة والحكومة الوطنية المحلية في سلطان الأطرش، الشخصية الوطنية الصادقة، كل ما من شأنه أن يساعد على تفريج الأزمة الحادة التي تواجهها البلاد والتي تهدد بحالة أشبه ما تكون بشبح المجاعة.

وقد ردّ سلطان باشا بأن العمل للتغلب على الأزمة واجب مفروض على كل مواطن سوري، وأن أمله الكبير بأن تضافر جهود الجميع سيؤدي إلى إنهاء الأزمة عاجلاً.

وقد قام رئيس الحكومة والوزراء وكبار الرسميين بزيارة سلطان باشا، كما قامت الشخصيات والهيئات الوطنية الشعبية بزيارته، وكان من بين من زاره مرحباً مهنئاً وفد من أركان الهيئة الشعبية إخوان الفقيد الدكتور شهبندر الذي كانت تربطه بسلطان باشا رابطة صداقة وثيقة حميمة. وقد احتفلت الهيئة به وأقامت على شرفه عدة مآدب وحفلات منها المأدبة التي أقامها الأمين العام للهيئة الشعبية نصوح بابيل، وحفلة الشاي التي أقامها المجاهد المرحوم نزيه المؤيد العظم، وقد حضرها نصوحي البخاري، وحسن الحكيم، وزكي الخطيب، والحاج عثمان الشراباتي، ونزيه المؤيد العظم، وزيد الأطرش شقيق المحتفى به، وعقلة القطامي، والدكتور عبد القادر زهراء، وأحمد فؤاد القضماني، والدكتور أحمد راتب، وعبد الغني حمزة، وسامي كبارة، وجورج فارس، وعلي بوظو، والدكتور حمدي الكيال، وإليان شويري، وبشير الحاج فاضل، وحمدي بابيل.

خلال جميع الحفلات واللقاءات والاجتماعات التي كان يحضرها سلطان باشا كانت قضية الحبوب تحتل المقام الأول من الأحاديث، ويعرب الجميع عن الآمال التي يعلقها المواطنون على ما سيبذله سلطان وإخوانه من الجهود في هذا السبيل.

وغادر سلطان باشا وصحبه دمشق إلى الجبل. وفور وصوله إلى «القريا» مسقط رأسه وجّه دعوة إلى عدد كبير من زعماء حوران وجبل الدروز، فاستجاب هؤلاء إلى الدعوة، وتنادوا إلى الاجتماع الذي عقد في دار سلطان باشا برئاسته، وافتتح الكلام شارحاً ما تعانيه دمشق خاصة والمدن السورية عامة من أزمة الحبوب، داعياً إلى نجدة الأهل والإخوان الذين يهددهم شبح المجاعة، وحمل على المحتكرين حملة شديدة وطالبهم بالكف عن عملهم، والإسراع إلى إخراج الكميات المخزونة من الحبوب لديهم وتقديمها إلى الجهات المسؤولة بالأسعار المعقولة ليكفروا بذلك عن عملهم الذميم، وليؤدوا واجباً مفروضاً عليهم

حيال إخوانهم. وختم كلامه بقوله: «ما دام إخواننا في شدة، فنحن نضحي بكل شيء في سبيلهم ومن أجلهم».

وهنا أعلن المجتمعون الذين يمثلون الجبل وحوران تأييدهم المطلق لكل ما دعا إليه سلطان باشا في كلمته.

وبالفعل .. منذ صباح اليوم الثاني أخذت القاطرات والسيارات تنقل كميات كبيرة من الحبوب إلى دمشق، وبذلك انفرج القسم الأكبر من الأزمة، وتنفس الصعداء الشعب عامة، والفقراء خاصة.

نعود إلى الحديث عن حكومة عطا الأيوبي التي واجهت أزمة عسيرة تفرض عليها الإعداد لإجراء انتخابات حيادية حرة، في الوقت الذي لا يفكر فيه الشعب إلاّ في تأمين الرغيف النظيف، فالكل يجرون وراء الحصول على قوت يشبعهم، حتى إذا تحقق لهم ذلك، انصرفوا إلى الاهتمام بالانتخابات، مقدماتها وذيولها.

حيال هذه الحقيقة استقبلت حكومة الأيوبي هذا الواقع بأعصاب هادئة، وراحت تسعى لتذليل كل عقبة تقوم في طريق أعمالها، واستعانت بالصحافة لتقف إلى جانبها، فقام رئيسها وأعضاؤها بزيارة نقابة الصحافة أكثر من مرة، وعقدوا فيها مؤتمرات صحافية عديدة، وأسفر هذا التقارب بين الحكومة والصحافة عن نتائج إيجابية سهلت تنفيذ وتطبيق التدابير التي اتخذتها الحكومة تجاه الانتخابات وأزمة الخبز معاً.

عهد شكري القوتلي الأول

خلال المدة التي قضتها حكومة عطا الأيوبي في الحكم وهي أربعة أشهر و٢٥ يوماً أخذت الهيئات والجماعات والمنظمات الحزبية تستعد لخوض المعركة الانتخابية، وكان التنظيم الحزبي الصحيح ضعيفاً بصورة عامة، و«الكتلة الوطنية» لم يعد لها كيانها السابق ولا نفوذها العارم، بل تمزق صفها، وتفرق رجالها، بعد أن أضعفتها الأخطاء التي ارتكبتها الوزارة الكتلوية في الحكم، وزاد في إضعافها اغتيال الزعيم شهبندر وما قيل عن أسبابه والدوافع إليه.

وجرت محاولات عديدة لإعادة «الكتلة الوطنية» إلى سابق عهدها، لكنها منيت كلها بالفشل، يدل على ذلك البيان الموجز الذي أرسله في الثامن عشر من أيار/ مايو ١٩٤٣ إلى صحف حلب رشدي كيخيا الزعيم الوطني والعضو البارز في «الكتلة الوطنية» وهذا نصه:

> «.. لقد كانت محادثاتي وإخواني مع معالي السيد شكري القوتلي مقتصرة فقط على معالجة الخلافات المحلية الناشئة عن الظرف الحاضر حرصاً على مصلحة البلد، ولم نتفق على العودة إلى الكتلة أو الانتظام بهيئة سياسية أخرى. أما الموضوع الانتخابي فلا نستطيع أن نبدي رأينا فيه قبل أن نقرر الاشتراك في الانتخابات والسلام».

وقد دل هذا البيان الموجز على أن المحادثات بين القادة كانت تجري مع شكري القوتلي، وأن اسم «الكتلة الوطنية» قد غاب عن ساحة المفاوضات بسبب اختلاف أعضائها وانقسامهم على أنفسهم. ومن هنا يبدأ دور شكري القوتلي وهو ما نوضحه فيما يلي:

بعد اغتيال الدكتور شهبندر ووفاة الشيخ تاج الدين الحسني خلت الساحة السياسية من قطبين كبيرين: الشهبندر كزعيم شعبي مكتسح، والشيخ تاج كخصم سياسي منافس لرجال «الكتلة الوطنية»، وكان لا بد من ظهور شخصية تملأ هذا الفراغ، فكانت هذه الشخصية: شكري القوتلي. أما كيف تمّ ذلك فهو

ما نقله لي الصحافي المرحوم حسن عبد العال على لسان السياسي الوطني المعروف ميخائيل إليان نائب حلب وعضو «الكتلة الوطنية» الذي يقول:

«في أعقاب تفرق شمل الكتلة تقدم الصفوف شكري القوتلي وتعاهد مع إخوانه، وأكثرهم من رجال الكتلة السابقين، على أن يختاروه رئيساً للجمهورية بعد انتخابات عامة في البلاد، وكان لا بد له من الحصول على رضى الفرنسيين والإنكليز معاً.. فمن الجهة الإنكليزية، تولى هذا الأمر كل من الأمير عبد الإله ونوري السعيد، وقد أقنعهما بذلك أي باختيار القوتلي لمنصب الرئاسة الأولى في سورية، أنا نفسي، أي ميخائيل إليان بالذات بحكم ما كان بيني وبين رجال الحكم في العراق من صلات الصداقة الوثيقة. وقد سافر في حينه إلى لندن كل من الأمير عبد الإله ونوري السعيد رئيس الوزارة العراقية. فضمنا موافقة الإنكليز على اختيار القوتلي رئيساً».

أما من الجهة الفرنسية فقد حدثني المرحوم شمس الدين الحسني نجل المرحوم الشيخ تاج الدين الحسني بأن القوتلي في تلك الفترة وخلال قيام حكومة عطا الأيوبي التي جاءت لتشرف على الانتخابات العامة اجتمع في «الشقيف» ـ لبنان بالقرب من بحمدون، شكري القوتلي إلى الجنرال كوله بحضور المرحوم الحاج أديب خير، والمرحوم بهيج الخطيب مدير الداخلية العام والمعروف بصداقته للفرنسيين، وتبادل الرجلان، القوتلي وكوله، الأحاديث بصراحة.. ثم تعهد القوتلي لكوله بأنه سينفذ الوعد بعقد معاهدة مع فرنسا تضمن لها حقوقها «التقليدية»، وتعهد بهيج الخطيب للقوتلي بإدارة دفة الانتخابات، بوصفه مديراً عاماً لوزارة الداخلية، لصالح القوتلي.. بينما أكد القوتلي للخطيب أن يكون صديقاً له يرعى وده ويحفظ وفاءه.

يتضح مما قاله ميخائيل إليان وشمس الدين الحسني أن القوتلي لعب لعبة ازدواجية، فمن جهة أكّد لحكّام العراق بواسطة ميخائيل إليان أنه لن يعقد معاهدة مع فرنسة.. ومن جهة أخرى تعهد للجنرال كوله بأنه سينفذ الوعد بعقد معاهدة مع فرنسة تضمن لها حقوقها «التقليدية».

وهكذا تمت الانتخابات في سورية عام ١٩٤٣، وكانت الأكثرية في مجلس النواب لإخوان القوتلي الذي اختير رئيساً للجمهورية بأكثرية قريبة من الإجماع.

ومما يلفت النظر أنه لما تألفت أول وزارة في العهد الجديد برئاسة سعد الله الجابري، كان أول عمل لها، أنها أصدرت مرسوماً بصرف بهيج الخطيب من الخدمة!

كان كل ما في الساحة الانتخابية قبل انتخاب القوتلي رئيساً يدل على توجيه واضح لقائمته الانتخابية بصرف النظر عن ألوان وميول المرشحين الذين تحمل القائمة القوتلية أسماءهم.

وقد كان في الساحة ثلاثة فرقاء:

١ ـ القوتلي والكتلويون المرشحون. ٢ ـ الهيئة الشعبية التي كان يرأسها الزعيم شهبندر. ٣ ـ عصبة العمل القومي.

وكان هناك مرشحون مستقلون، وأعداد من التكتلات الصغيرة. فوقف القوتلي منها موقفاً يتلخص بأن رغبته منصبة على تشكيل قائمته من أربعة عناصر يمثلون:

أولاً: إخوانه الوطنيين القدامى.

ثانياً: الهيئة الشعبية.

ثالثاً: عصبة العمل القومي.

رابعاً: العناصر المستقلة.

وقد سهل عليه الاتفاق مع عصبة العمل القومي والمستقلين، وتعثر الاتفاق مع الهيئة الشعبية بسبب ما يأتي:

خلال فترة الإعداد لخوض المعركة الانتخابية أرسل إليَّ شكري القوتلي من يخبرني أنه يرغب في الاجتماع بي وبالدكتور المرحوم عبد القادر زهراء عضو «الهيئة الشعبية»، وقد حدد موعد اللقاء إذا كان يناسبني، فوافقت عليه، وفي اليوم الثاني وفي الموعد المحدد ذهبت والدكتور زهراء إلى منزل والدة القوتلي رحمها الله، فاستقبلنا استقبالاً ودياً، ووجدنا عنده صبري العسلي، وبدأ القوتلي الحديث عن ضرورة وحدة الصف في هذا الظرف الخطير الذي تواجهه البلاد، وعما ينتظر سورية من تحقيق أمانيها التي دفعت في سبيل بلوغها الغالي والرخيص.

ثم انتقل إلى موضوع الانتخابات فقال:

«إن قائمة واحدة تضم أسماء مرشحين موثوقين من الأمة وتمثل جميع العناصر الوطنية الصادقة خير من مئة قائمة هزيلة، وتحقيقاً لهذه الرغبة رأيت دعوتكما لأخبركما أنني أخترتكما من «الهيئة الشعبية» لوضع اسميكما في القائمة التي أعددتها، مؤملاً أن أسمع منكما ما يشجعني على المضي في طريق وحدة الصف ووحدة القائمة».

كان جوابي باسمي واسم صديقي الدكتور زهراء أن شكرت القوتلي ثقته بشخصينا، وأعربت له عن بالغ تقديرنا لخطوته المباركة في سبيل وحدة الصف التي هي هدف جميع العاملين الصادقين، وأضفت:

«تعلمون أننا ننتمي إلى هيئة سياسية يفرض علينا نظامها العودة إليها بهذا الأمر حتى إذا وافقت على الاختيار المشكور، أو على شخصين آخرين غيرنا من أركان الهيئة، حملنا إليكم الجواب مرفقاً بمشاعر المحبة والاحترام».

قال: «إنني درست موقف «الهيئة الشعبية» دراسة كافية، فوجدت أن كل ما أستطيع عمله حيالها أن أختاركما أنتما دون سواكما عضوين في القائمة، ولهذا أتمنى أن يكون جوابكما بالموافقة نهائياً وحاسماً».

قلت: «لو كنت مكاننا، وفي مثل هذا الموقف.. ماذا كنت تفعل؟».

قال: «أوافق دون تردد».

قلت: «وهل هذا من الأخلاق الحزبية في شيء؟».

قال: «أعرف جميع إخوانك، ومع احترامي وتقديري لهم جميعاً أرى أن المصلحة العامة تقضي بموافقتكم حرصاً على سلامة الموقف العام».

قلت: «النيابة يا شكري بك حلوة جميلة.. لكنها لا تساوي أن يقول الناس فيَّ غداً: لقد باع جماعته في سبيل نيابته».

واستأذنت والدكتور زهراء بالانصراف، فودعنا القوتلي وهو يقول: «مع ذلك بقائمة وبدون قائمة نبقى إخواناً أصدقاء».

فكررنا شكرنا له على ثقته وحسن ظنه بنا.. وانصرفنا.

ودارت الأيام، ومضت بضعة عشر شهراً على تلك المقابلة، حين دعاني صبري العسلي وشقيقي حمدي بابيل إلى تمضية أمسية في منزله في حي المهاجرين، واتفقنا على الموعد، فذهبنا شقيقي وأنا إليه، فوجدنا عنده أبا أمين القباني أحد زعماء الأحياء في دمشق، فرحبا بنا، وجلسنا نتبادل الأحاديث المختلفة إلى أن تناول الحديث المقابلة المذكورة، فذكرت لصبري العسلي ما كان انطباعي عن شكري القوتلي في حينها وقلت:

«إن إصراره على موافقتنا، الدكتور زهراء وأنا، في الاجتماع نفسه يدل على أنه لم يكن جاداً في عرضه، ولعله كان يحاول إحراجنا فإخراجنا».

انتفض صبري العسلي، وقال لي:

«لا.. لا.. لا تظلم الرجل.. فقد كان صادقاً كل الصدق في عرضه، وأتمنى لو وافقتما عليه في حينه. ولو فعلتما ذلك أنت والدكتور زهراء في حينه، لكنتما الآن في عداد أعضاء مجلس النواب».

وأضاف العسلي:

«غير أنني سأقول لك الآن قولاً قد يثير نقمتك ضدي وسخطك عليَّ.. لكنني أقوله في سبيل إنصاف شكري بك. عندما رأيتك تصرّ على تعليق ما عرضه عليك وعلى الدكتور عبد القادر زهراء على الرجوع إلى هيئتكم الشعبية للبتّ فيه، وأنا أعلم ما يدور من مناقشات حادة بين شكري وبعض إخوانه حول دخولك في القائمة أنت شخصياً، فهم يعارضون دخولك فيها بقوة، متأثرين بمواقفك منهم في قضية الشهبندر، وخفتُ أن توافق على عرض شكري بك وتتفق معه، فيؤدي ذلك حتماً إلى تفاقم الخلاف بين شكري بك والمعارضين لدخولك، وفي ذلك ما فيه من خطر قد يهدد تشكيل القائمة بالتعثر والإخفاق.. حيال ذلك.. وتجاه تعليقك الموضوع أكثر من مرة على رجوعك إلى إخوانك أعضاء الهيئة.. لم أرَ بداً من أن أشير إلى شكري بك بحاجبي ليتوقف عن الحديث، وقد حدث ذلك لأنني كنت أجلس إلى يسارك ومن ورائك فلا يمكن أن تلتفت إلى الإشارة التي أبديتها لشكري بك. فتوقف عن الحديث بعد أن قال لك كل ما يمكن قوله بحقك وحق زميلك الزهراء.. أما لماذا فعلت ذلك.. فهو لحرصي على إنهاء عملية تشكيل القائمة دون أن يكون هناك ما يعرقل تشكيلها.. إذن فشكري بك كان صادقاً كل الصدق في عرضه عليك وعلى الدكتور زهراء.. أقول هذا اعترافاً بالحقيقة المجردة.. وأظنك بالنظر لما بيننا من محبة وصداقة بل وإخاء تطوي هذا الموضوع برمته.. وبالنسبة لي تتجاوز وتصفح، وأنت المعروف بنبلك وكرمك..».

قلت للعسلي بعد أن سمعت كل ذلك منه:

«أما الموضوع بالذات فتأكد أنني طويته منذ اللحظة التي ودعتكما شكري بك وأنت، علماً مني بأن شكري بك كان في موقف حرج مع إخوانه بسبب رغبته في إدخال اسمي في قائمته.. وليس المهم أن أكون أنا أو يكون غيري في القائمة وإنما المهم أن تضم عناصر وطنية صادقة تتميز بالإخلاص والكفاءة والإقدام.. أما بالنسبة لك.. فقد عفا الله عما مضى.. ويسرني أنك كشفت عن حقيقة مكتومة ما كان لها أن تعرف لولا أن هزك جرحها فبادرت في هذه الجلسة اللطيفة إلى كشف الغطاء عنها..».

هذا من أمر الهيئة الشعبية بالنسبة إلى قائمة القوتلي، أما عصبة العمل القومي، فقد جرت محادثات بين القوتلي وكبار أعضائها استهدفت إدخال اسمي اثنين منهم في قائمة القوتلي، فاجتمع المسؤولون فيها،

وبحثوا الموضوع فاختلفت حوله الآراء والاقتراحات، فهناك من عارض مبدأ الاشتراك في القائمة، ومنهم من قبل به على أساس أن تعين العصبة نفسها اسمي العنصرين اللذين تختارهما لدخول القائمة، مما حمل صبري العسلي وأحمد الشراباتي على تقديم استقالتيهما من العصبة والانضمام إلى قائمة القوتلي، وقد تمّ ذلك بإيعاز من القوتلي كما قيل في حينه.

واختار القوتلي من المستقلين نصوحي البخاري من رؤساء الوزراء السابقين، ومن ذوي الأخلاق الحميدة والسمعة الحسنة، وكان ممن خدموا في الجيش العثماني برتبة عالية، ثم عيّن في عهدي الاحتلال والاستقلال رئيساً للوزارة ووزيراً.. كما اختار القوتلي من المستقلين كلاً من سعيد الغزي وخالد العظم.. أما بقية أعضاء القائمة فكلهم من رجال الكتلة سابقاً.

وقبل أن يعلن القوتلي وبقية الكتل والأفراد من المرشحين أسماء قوائمهم، نشطت دور الإعلام والنشر في استفتاء كبار المرشحين عن برامجهم ومبادئهم واتجاهاتهم. وقد وجهت «إدارة المرشد للدعاية والطبع والنشر» ستة أسئلة إلى كل واحد من المرشحين الذين ذكرنا، وأصدرت كتيباً ضمنته أجوبة المرشحين الذين وجهت إليهم الأسئلة منهم الأستاذ نصوح بابيل الذي جاء في جوابه بعد المقدمة ما ملخصه:

«.. إن برنامج المرشح في رأيي هو عمله لا وعده، فإن كانت وطنيته في مختلف أدوار حياته واضحة منسجمة لا زيغ فيها ولا عوج فإن مقعد النيابة لا يزيد هذا اللون من الوطنية إلاّ وضوحاً وإشراقاً.

إن منبر الصحافة أرسخ قدما من منبر النيابة، وإن صوت الصحيفة السيارة أقرب إلى آذان الناس من صوت الناس، وإن الجريدة التي تصدر كل صباح أو كل مساء تكشف عن حقيقة كاتبها ومقياس وطنيته وخطوط عمله، وحقيقة أهدافه أكثر مما يكشف عنها موقف يقفه، أو قول يقوله في دورة البرلمان أو في دورتيه.

إن برنامجي واضح معروف منذ عشرات السنين، وقد كتبته بعصارة الفكر والقلب، وصنته ما استطعت من تيارات التهويل، فأنا لست من المؤمنين بسياسة الوعود على إطلاقها، بل أرى الخير كل الخير، في قول يحقق، ووعد ينفذ، وليس مفيداً أن نقول للأمة: سنأتيك بالعشرة كاملة، ونحن أعجز من أن نأتيها بالواحد كاملاً..

إن من أقدس واجبات المرشح أن تكون الصراحة رائدة، فلا يغذي الأمة بالخيال الكاذب والأمل الخادع ولا يقطع لها عهوداً أو وعوداً لا قدرة له على تحقيقها، بل من الخير أن يصارحها بما هو قادر على تنفيذه حتى لا يطالب إلاّ بما صدر عنه ولا يُسأل إلاّ عما وعد به، وإلاّ فالخطر إذا اقتصد، وكل الخطر إذا أسرف بوعود لا يؤمن بصحتها بغية الظفر بتأييد موقت أو خطوة عارضة مهما كان الربح منهما كبيراً، فهو لا يساوي جزءاً من خسارة رد الفعل الذي يقع عندما يكشف الواقع عن نفسه، وتقول الحقيقة كلمتها، وليس عاراً أن نعترف بالعجز عن تحقيق ما لا نستطيع تحقيقه، وإنما العار أن ندعي القدرة على تحقيق الشيء، ثم تأتي الحقائق فتكذب قولنا، وتفضح عجزنا. إن قولي للأمة وللناخبين هو أن عملي تحت قبة البرلمان لن يختلف عنه تحت قبة السماء، فخطتي واحدة، وهدفي واحد في الصحافة والنيابة على منبر الشارع وعلى منبر البرلمان، وهي أن أجلب خيراً وأدفع ضرراً، والنجاح غاية أمنيتي، والاخفاق لا يقعدني عن واجبي مادمت أحرص كل الحرص على ألا أكون مصدره، أو عاملاً من عوامله.

إن الأمة لا تريد نواباً من صف الملائكة ولا من زمرة الشياطين.. بل تريد نواباً أمناء، شعارهم أن لا

يكون وطنهم عبئاً على غيره، ولا غيره عبئاً عليه. يتحرر من القيود لينعم بالحرية، يقف على قدميه بين الأمم محترماً عزيزاً يؤدي قسطه في حدود قدرته من خدمة الإنسانية، يأخذ بالمفيد من الجديد، ويطرح العقيم من القديم، تنفق أمواله على سعادة المجموع لا على سعادة الأفراد، تستثمر ثروته ومرافقه لخير أبنائه، لا لمصلحة الغير، يبدع ويبتكر ليكون وطناً منتجاً لا عقيماً، يفيض كل مرفق من مرافق الحياة فيه بالإنتاج الخير، والنشاط المثمر، يهيئ للمستقبل جيلاً قوي الثقافة، رياضي البنية، وطني النزعة، يستلهم وحي عمله من أمجاد الماضي وتجارب الحاضر وأمل المستقبل.

على ضوء هذا.. اسمح لي يا صاحب المرشد أن أقول لك: هذا هو البرنامج الذي أبشر به وأدعو إليه منذ اليوم الذي وضعت فيه قدمي في عتبة العمل العام. ولئن كان الماضي مرآة المستقبل، كما يقولون، فالأمة واجدة للّه الحمد في كل ما سجله لي، كما سجله لغيري تاريخ الوطن الحديث، صورة صادقة عن هذه الخطوط الواضحة التي تألفت منها دعوتنا الصريحة وعملنا القومي ونضالنا المستمر.

إن المجلس النيابي وسيلة مشروعة يتذرع به الوطنيون المؤمنون لبلوغ أهدافهم الوطنية وتحقيق غاياتهم المثلى، فإذا شرفتني الأمة بثقتها وقدر لي أن أكون نائباً من نوابها في المجلس القادم فلا أجد قولاً يملأ نفسي ويحقق وعدي، وأطالع به أبناء قومي أصدق من قول زعيم مصر الخالد مصطفى كامل، فقد كان يردد بلسانه وقلبه: «بلادي.. بلادي لك حبي وفؤادي.. لك حياتي ووجودي.. لك دمي ونفسي.. لك عقلي ولساني.. لك لبي وجناني.. فأنتِ أنت الحياة.. ولا حياة إلاّ بك.. يا «سورية».

... وبعد .. فقد ثارت الزوبعة الانتخابية، وكثرت التكتلات بين المرشحين، وطرح هؤلاء في الساحة مئات البيانات، وكلها تحمل أحلى الوعود، وأجمل العهود، وكانت هناك قوائم كاملة، وهي قليلة، وأنصاف وأرباع قوائم.. ومنها ما يحمل ثلاثة أسماء أو اسمين اثنين أو اسماً واحداً.. وكلها تستدر عطف الناخب الثانوي ـ كانت الانتخابات على درجتين ـ وتمنيه بالكلمات المعسولة.

أما «الهيئة الشعبية» فقد قررت أن تترك لمرشيحها حرية النزول إلى الساحة الانتخابية مستقلين على مبادئ الهيئة وأهدافها، وأن يختار كل واحد منهم البقاء مستقلاً، أو التضامن في قائمة واحدة مع مرشحين حياديين ممن عرفوا بصدق الوطنية وسلامة المبدأ، وطيب الأحدوثة والقدرة على القيام بأعباء النيابة.

وقد أذاعت الهيئة ذلك ببيان قالت فيه:

«إن الهيئة الشعبية» لم تتخذ هذا القرار إلاّ لتثبت للناخب الثانوي أنها أبعد ما تكون عن الحزبية المستأثرة في هذه الفترة التي يدعو فيها الواجب القومي أن نكون جميعاً للوطن لا للأحزاب.. وللأمة لا للأشخاص.. وأن نتجنب دعوة الناخب إلى قائمة محدودة يتقيد بها في ظرف تنبه فيه الوعي الوطني في نفس الأمة وتطورت الأفكار وأصبح الشعور بمسؤولية المستقبل شاملاً جميع أبناء الوطن..».

وكان التسابق إلى استمالة الناخبين الثانويين في الأيام التي سبقت عملية التصويت واضحاً ملموساً. وكان وجود المراقبة على الصحف بسبب الحرب يحول دون نشر العديد من الحوادث التي تجرح حرية الانتخاب.. وكان الناخب الثانوي بالنسبة إلى أكثر المرشحين هو الهدف المقصود والأمل المنشود. ومن طريف ما قيل في هذا الموضوع في تلك الفترة بالذات ما نشرته جريدة «الإصلاح» الحلبية عن دلال ودلع الناخب الثانوي، إذ قالت تحت عنوان: (يا حلو.. يا ناخب)..

كل الأماني فيك يهفو لها الطالب

حـرنـا .. بمـا يـرضـيـك يـا حـلـو .. يـا نـاخـب

* * *

تـشـيـر بـالإيمـاء لـلـمـورد الـعـذب
وتـنـشـر الأقـذاء فـي أكـؤس الـشـراب
لـو أنـك المسـتـاء فـي زهـوة الحب
كـنـا عـذرنـا فـيـك دلالـك الـصـاخـب
حـرنـا بمـا يـرضـيـك يـا حـلـو .. يـا نـاخـب

* * *

فـي الـوصـل والـصـد مـرت لـيـالـينا
والـشـك يـسـتـعـدي ألحاظ واشـينا
كـم نمـت عـن عـهـد نـشـوان مـفـتـونـا
لـولا هـوانـا فـيـك مـا عـاتـب الـعـاتـب
حـرنـا بمـا يـرضـيـك يـا حـلـو .. يـا نـاخـب

* * *

لا تـدفـن الأسـرار أنـا بـهـا أدرى
(مـراقـبـة.. مـراقـبـة) حـلـت لـك (مـراقـبـة)
أهـكـذا تـنـهـار أحـلامـنـا قـسـراً
ويمـتـلـي نـاديـك بـالـشـامـت الـغـالـب
بـعـض الجفـا يـكـفـيـك يـا حـلـو .. يـا نـاخـب

وواضح من كلمات «مراقبة» أن الرقيب قد حذف بعض الكلمات منها.. علماً بأن الحذف يكون دائماً لمصلحة الحكومة والسلطات الرسمية.

وهكذا سارت العملية الانتخابية إلى أن أوشكت على نهايتها.. وحين دعا شكري القوتلي إلى اجتماع عقد في جامع دنكز في دمشق أعلن فيه أسماء المرشحين الذين ضمتهم قائمته الانتخابية، فاستقبلها بالارتياح والابتهاج كل من الكتلويين لأنهم وجدوا أكثر من في القائمة من رجالهم، كما ارتاحت إليها السلطات الحليفة القابضة على ناحية الأمن في البلاد، وكذلك حكومة عطا الأيوبي المشرفة على الانتخابات. أما بقية العناصر من مختلف الهيئات والأوساط، فقد وجدوا في طابعها الحزبي ما أثار انتقاداتهم وقلقهم، فراحوا يرمونها بسهام النقد لأنها جاءت مخالفة لروح التصريحات التي طالما أدلى بها القوتلي مبدياً فيها حرصه الشديد على وحدة الصفوف ونبذ الخلافات والابتعاد عن كل عمل حزبي يحول دون وحدة الكلمة.

غير أن جميع المظاهر كانت تشير إلى احتمال فوز قائمة القوتلي لاعتبارات وأسباب عديدة منها: شخصية شكري القوتلي التي ليس في ماضيها الوطني ما يشين.. وتعاطف السلطات الحليفة إنكليزية وإفرنسية مع القوتلي.. وإيجابية الحكومة الحيادية.. كل هذه المظاهر والاعتبارات كانت كافية لتضمن الفوز للقائمة القوتلية.

وهكذا كان.. فقد جرى الاقتراع في يوم السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٤٣، وفازت قائمة القوتلي في دمشق، أما في بقية المدن السورية فقد فازت أكثر القوائم المستقلة، وهي تضم نواباً وطنيين عرفوا بصدق وطنيتهم، وجزيل خدماتهم للوطن، ولم ير هؤلاء ما يحول دون تعاونهم مع القوتلي فأيدوه وساروا معه.

يمكن القول إن عهد شكري القوتلي بدأ من السابع عشر من شهر آب/ أغسطس سنة ١٩٤٣، وهو اليوم الذي عقد فيه مجلس النواب المنتخب جلسته الافتتاحية بموجب مرسوم الدعوة لدورة استثنائية تنحصر فيها أبحاث المجلس في انتخاب رئيس ومكتب المجلس وانتخاب رئيس الجمهورية والنظر في صحة الانتخابات والمداولة في الشؤون التي يرى المجلس المداولة فيها ضرورية. وكان عدد النواب الحاضرين (١٢٠) نائباً.

وقد انتخب فارس الخوري رئيساً لمجلس النواب، وشكري القوتلي رئيساً للجمهورية.

وكان انتخاب القوتلي بأكثرية تشبه الاجماع، فقد نال ١١٨ صوتاً من أصل ١٢٠ صوتاً.

وألقى الرئيس القوتلي إثر إعلان فوزه خطاباً تاريخياً حول نهجه السياسي الذي سيعمل وفقه.

وقد كثرت التعليقات على خطاب الرئيس القوتلي، واختلفت باختلاف آراء وميول واتجاهات أصحابها، لكنها اتفقت على أن الخطاب تضمن ما يأتي:

١ ـ شعور الرئيس القوتلي بعظم التبعة التي ألقتها الأمة على عاتقه.

٢ ـ تصميمه على أن لا يفرق بين أحد من أبناء الأمة وأن يكون للجميع، فلا يفضل واحداً على آخر إلاّ بالحق والمزايا والكفاءة.

٣ ـ دعوة رجال البلاد إلى الاتحاد والتضامن ليساعدوه على تحقيق الأماني القومية التي يدّعي السعي إليها والغيرة عليها كل واحد منهم.

٤ ـ التهيؤ لاستقبال العام الجديد لنثبت وجودنا فيه كأمة لها حق الحياة الحرة.

٥ ـ تذكير حلفائنا بتحقيق ما قطعوه لنا من عهود ليجدوا منا أمة تساهم في بناء الحرية وتعترف بالجميل.

٦ ـ تحية التعاون للحلفاء جميعاً، وتحية الإخاء للأقطار العربية الشقيقة التي تجمعنا بها جامعة الآلام والآمال.

٧ ـ تقدير التضحية والمروءة والشرف والكرامة والزهد بعرض الدنيا في شخص هاشم الأتاسي ودعوة الجميع إلى التحلي بمزاياه.

٨ ـ تأسيس حكومة للشعب على أفضل القواعد لتكون بحقٍ للشعب لا للأفراد، وللأمة لا للجماعات.

واضح أن الرئيس القوتلي قد استهدف من قوله إنه لا يفرق بين أحد من أبناء الأمة، وإنه سيكون

للجميع، الرد على الألسن التي انطلقت في القول: إن قائمة القوتلي الانتخابية كانت حزبية بنسبة سبعين بالمئة.. وإن الوزارة الجديدة ستكون من لون القائمة.. فوضع في رده حداً لما قيل في هذا الموضوع. وواضح أيضاً من قوله إنه يستهدف تأسيس حكومة للشعب على أفضل القواعد لتكون بحق للشعب لا للأفراد، وللأمة لا للجماعات.. واضح أنه أراد من قوله هذا تبديد المخاوف من أن تسيطر السياسة الحزبية على مرافق ومؤسسات الدولة. كما كانت الحال في عهد الحكومة الكتلوية السابقة. والواقع أن القوتلي جنح جنوحاً ملحوظاً نحو السياسة اللاحزبية متوخياً من وراء ذلك إرضاء عناصر كبيرة من الشعب ومتوخياً في الوقت نفسه استقطاب أكثر أو جميع رجال السياسة حول شخصه.. ويؤكد ذلك أن رجال الحكم في عهده قد تأثروا بتوجيهاته، وعملوا بوحي منه. وكان هذا حال أول وزارة تأسست في عهد القوتلي وهي مؤلفة من سعد الله الجابري رئيساً لمجلس الوزراء وجميل مردم بك للخارجية، ولطفي الحفار للداخلية ونصوح البخاري للدفاع والمعارف، وخالد العظم للمالية، ومظهر رسلان للأشغال العامة والإعاشة والتموين، وعبد الرحمن الكيالي للعدلية، وتوفيق شامية للزراعة والتجارة.

لقد استهل رئيس الوزراء سعد الله الجابري أعمال حكومته ببيان أيّد فيه كل التأييد تمسك حكومته وحرصها على تنفيذ السياسة التي رسم خطوطها الرئيس القوتلي، ولا سيما ما يتصل بها بوحدة صف الأمة، حتى إن البيان تضمن عبارات تكاد تكون منقولة بالحرف عما جاء في خطاب الرئيس القوتلي الذي وجهه إلى النواب في أعقاب انتخابه رئيساً.

وعقّب الجابري على بيانه بتصريح أدلى به لرجال الصحافة جاء فيه ما خلاصته:

«.. إن سياسة الوزارة الجديدة مستمدة من سياسة فخامة رئيس الجمهورية، فلا حزبية، ولا خصومة، بل صفحة جديدة لسياسة جديدة ترمي إلى خدمة الأمة كلها والانتفاع من جميع عناصرها وأفرادها ليكون العمل واحداً والتوجيه واحداً.. وإن من الخير أن تطوى صفحات الماضي، وأن ننظر جميعاً إلى صفحة العهد الجديد فنعمل جادين مخلصين متكاتفين متضامنين على كل ما يرفع من شأن الوطن وكرامته ويحقق له أمانيه، وكل إنسان بعد اليوم مسؤول عما يفعل، فالمحسن عن إحسانه، والمسيء عن إساءته».

كان لما أكده الرئيسان، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في بيانيهما بأن عهد القوتلي، هو لجميع أبناء الأمة، وليس لفئة معينة، ولا لحزب من الأحزاب، ولا لكتلة من الكتل.. وأن لا حزبية ولا خصومة بعد اليوم ـ كان لذلك صداه البعيد الحسن، فانهالت برقيات التهاني على الرئيس القوتلي من كل حدب وصوب، وأقيمت في دمشق سلسلة من الحفلات الفخمة: منها حفلة التجار التي أقيمت في خان أسعد باشا في البزورية.. ومنها حفلات الأحياء كل حيّ بدوره.

وقد أقبلت الوفود من مختلف المحافظات والمدن السورية على دمشق للإعراب للرئيس القوتلي عن تهانيها.

هذا على الصعيد الداخلي السوري، أما على الصعيد العربي فقد كان الترحيب بعهد القوتلي حاراً كبيراً. وتلقى الرئيس القوتلي برقيات ورسائل تهنئة من الملك عبد العزيز آل سعود والملك فاروق والأمير فيصل آل سعود ومصطفى النحاس باشا ونوري السعيد وألفرد نقاش وإميل إده والبطريرك إغناطيوس أفرام بطريرك أنطاكية وسائر المشرق ومحمد توفيق خالد مفتي لبنان وغيرهم من كبار الشخصيات السياسية والفكرية في البلدان العربية.

كما تلقت نقابة الصحافة مئات البرقيات يعرب أصحابها عن تهانيهم للرئيس القوتلي.

وتوالت اعترافات الدول العربية والأجنبية بالجمهورية السورية، وكان العراق أول دولة اعترف بها، ورفع تمثيله الدبلوماسي في العاصمة السورية من قنصلية إلى مفوضية.

محادثات الوحدة العربية

مع بزوغ فجر العهد الجديد في سورية تحركت مصر عربياً نحو الوحدة العربية، فقد تلقى سعد الله الجابري رئيس الوزراء دعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية لزيارة مصر للتباحث بشأن الوحدة العربية، فردّ الجابري مرحباً ومؤكداً أنه سيلبي الدعوة حالما تسمح له ظروف العمل.

وفي الوقت نفسه أدلى النحاس باشا في القاهرة لرجال الصحافة بتصريحات عن الخطوات التي اتخذت بشأن محادثات الوحدة العربية، فقال:

١ ـ لقد فرغت من المشاورات مع فخامة توفيق باشا أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن.

٢ ـ أبرقت إلى دولة سعد الله بك الجابري رئيس الوزارة في عهدها الدستوري الجديد برغبتي إليه بالحضور إلى مصر إذا سمحت له الظروف مع من يرى من إخوانه أعضاء الحكومة، وأني أرجو إيفاد من يمثل الحكومة السورية.

٣ ـ كتبت إلى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية شارحاً له الخطوات التي اجتزناها والمسائل التي كانت موضوع المباحثات لكي أستطلع رأيه فيها من جهة، ولكي يكون على بيّنة من هذه المباحثات من جهة أخرى.

٤ ـ جاءتني برقية من جلالة الإمام يحيى ملك اليمن رداً على برقية كنت بعثت بها إليه، أطلب فيها من جلالته إيفاد مندوب عنه لاستطلاع آرائه، فتلقيت جواباً من جلالته يسأل فيه عن بعض التفصيلات فأجبته على ما سأل وكررت الطلب بإيفاد مندوب يمثل جلالته.

في تلك الفترة التي كانت الحكومة السورية تستكمل اعترافات الدول بها، كانت عجلة المحادثات في موضوع الوحدة العربية تدور في القاهرة، وتتقدم خطوة فخطوة وتنمو فكرة الوحدة يوماً بعد يوم، وآخر تقدم سجلته حتى العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٤٣ يلخص بما يلي:

١ ـ صدر بلاغ رسمي في القاهرة عن المهمة التي قام بها علي كمال حبيشة السكرتير العام لمجلس الوزراء المصري، وعبد الحميد منير بك القائم بأعمال المفوضية المصرية في جدة لدى الملك ابن سعود جاء فيه أن جلالة الملك أرسل كتاباً إلى رفعة النحاس باشا، وقرر إيفاد مندوب إلى مصر للاشتراك في محادثات الوحدة العربية، هو الشيخ يوسف ياسين، وقد غادر جدة إلى القاهرة لهذه الغاية.

٢ ـ كان البيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة رياض الصلح إلى المجلس النيابي اللبناني صريحاً كل الصراحة في تمسك لبنان بالفكرة العربية والتعاون مع الأقطار العربية.

٣ ـ أدلى الأمير فيصل السعود في أثناء وجوده في واشنطن ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ ـ بحديث قال فيه: «إنه يؤمل أن تتألف ولايات عربية متحدة تضم مصر والعراق وفلسطين وسورية والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية». كما قال إنه لا يرى سبباً إلى العدول عن المفاوضة في

سبيل هذه الوحدة قبل نهاية الحرب، وقد أبدت وزارة الخارجية الأميركية عطفاً كبيراً على هذا الاقتراح.

٤ ـ لا يزال رئيس الوزارة السورية ووزير خارجيتها يعدان العدة للسفر إلى مصر لمقابلة النحاس باشا والاشتراك في محادثات الوحدة العربية ولتقول سورية كلمتها في هذه الوحدة قريباً.

وجاء من الإسكندرية أنه عقد الاجتماع الثالث لمداولات الوحدة العربية بين مصر والمملكة العربية السعودية حضره من الجانب المصري رفعة النحاس باشا ونجيب الهلالي باشا وزير المعارف والدكتور محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية، وحضره من الجانب السعودي: الشيخ يوسف ياسين الممثل الخاص للملك عبد العزيز آل السعود ومبعوث جلالته لمفاوضات الوحدة العربية، وخير الدين بك الزركلي مستشار المفوضية السعودية في القاهرة.

وصدر عن القاهرة في أعقاب الاجتماع الرابع البلاغ الرسمي التالي: «أجلت المحادثات حول الوحدة العربية إلى موعد آخر، ولقد كان الاتفاق تاماً حول المبادئ العامة، ولكن لما كان لا بد من عرض بعض التفاصيل على جلالة الملك ابن السعود فقد تقرر اعتبار هذه المحادثات قد توقفت ولم تنته بعد على أن تستأنف في ميعاد آخر عندما يبدي الملك السعودي وجهة نظره ويعرب عنها»

سافر الوفد السوري إلى القاهرة، وكان مؤلفاً من سعد الله الجابري رئيس مجلس الوزراء وجميل مردم بك وزير الخارجية ونجيب الأرمنازي أمين السر العام لرئاسة الجمهورية وصبري العسلي نائب مدينة دمشق وحيدر الركابي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، فاستقبل استقبالاً ودياً حاراً، وأحيط بحفاوة بالغة من جميع السلطات المصرية.

وأقام الوفد السوري في القاهرة ثلاثة أيام اجتمع خلالها بالملك فاروق والنحاس باشا وكبار المسؤولين المصريين وممثلي حكام العرب وكبار العلماء من رجال الدين وعدد من المطارنة ووكلاء البطريركيات.

وأقيمت عدة مآدب فخمة تكريماً للوفد السوري، ثم سافر الوفد إلى الإسكندرية حيث تقرر أن تجري هناك مشاورات الوحدة العربية في قصر أنطونياس. وفي مساء ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣، بدأت مشاورات الوحدة بين النحاس باشا والوفد السوري، واستمرت حتى ظهر يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، واختتمت بالبلاغ المشترك الرسمي التالي:

«تمت اليوم المشاورات التي بدأت يوم الثلاثاء في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرية وبين صاحب الدولة سعد الله الجابري رئيس الوزارة السورية وجميل مردم بك وزير خارجيتها بشأن الوحدة العربية والتعاون بين بلاد العرب.

وقد عقدت الهيئة أربع جلسات درست فيها هذا الموضوع من جميع نواحيه في جو من المحبة الصادقة، ومشاعر الود التي تربط القطرين الشقيقين. وقد سادت مباحثات الجانبين روح الإخلاص نحو الميول المتبادلة لربط البلاد العربية ببعضها والعمل لخيرها، وخير العالم بأسره، ونرجو الله المسؤول أن يكلل هذا العمل بالنجاح، وهو ولي التوفيق».

وفي أثناء وداع الوفد السوري قال النحاس باشا: «إن مشاورات الوحدة العربية قد عملت على توثيق عرى المودة بين زعماء العرب».

وعاد الوفد إلى دمشق، وصرح الرئيس الجابري لرجال الصحافة بأن رحلة الوفد كانت موفقة وناجحة كل النجاح.

وقد لعبت الصحافة العربية بصورة عامة، والصحافة في مصر وسورية خاصة في موضوع مفاوضات الوحدة العربية دوراً رئيسياً، فقد باركتها بمقالاتها الرئيسية، وأثنت على المهتمين بها والساعين إليها من حكام العرب، وقام محمود أبو الفتح نقيب الصحافة المصرية وعضو مجلس الشيوخ المصري بزيارة لكل من دمشق وبيروت واجتمع فيهما إلى كل من نقيبي الصحافة في البلدين، وكبار الصحافيين السوريين واللبنانيين وبحث معهم موضوع الوحدة العربية وما يترتب على الصحافة عمله حيال أخطر موضوع وأقدس أمنية، وخرجوا من اجتماعاتهم متفقين على الدعوة الواحدة لبلوغ الهدف الواحد.

وقد عزز اتفاق صحافة البلدين، مصر وسورية، دعوة وفد صحافي من سورية إلى القاهرة لحضور افتتاح المهرجان الوفدي في القاهرة لمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الوفد المصري «اليوبيل الفضي» وقد خطب فيه النحاس باشا خطاباً استغرق ساعتين رحب فيه بوفود الصحافة العربية، وأتى على ذكر مشاورات الوحدة العربية، فقال: «إن مصر لا تقصر همها على نفسها فحسب، بل إنها تعمل في سبيل جميع البلاد العربية»، وذكر كيف توسط لإعادة الحياة الدستورية إلى سورية ولبنان.

وقد حققت لقاءات الصحافيين العرب في القاهرة نجاحاً كبيراً.

العلاقة بين سورية ولبنان

خلال فترة زمنية واحدة استقبلت سورية عهدها الدستوري الجديد كما استقبل لبنان في الفترة نفسها عهده الدستوري وجرت فيه انتخابات نيابية أسفرت عن انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية وصبري حمادة رئيساً لمجلس النواب ورياض الصلح رئيساً للوزارة المؤلفة من رياض الصلح للرئاسة والمالية، حبيب أبو شهلا لنيابة الرئاسة والعدلية والتربية الوطنية، سليم تقلا للخارجية والأشغال العامة، كميل شمعون للداخلية والبرق والبريد، عادل عسيران للتموين والتجارة والصناعة والاقتصاد الوطني، الأمير مجيد إرسلان للدفاع الوطني والزراعة والصحة.

وكان أول عمل قام به كل من رياض الصلح وعبد الحميد كرامي نائب طرابلس وزعيمها أنهما زارا دمشق، وأعربا للرئيس القوتلي عن تهانيهما وتهاني لبنان له بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية السورية.

وتلت هذه الزيارة عدة زيارات قام بها رياض الصلح كان يصحبه في كل مرة سليم تقلا وزير الخارجية، وعُرف أن المباحثات بين الجانبين اللبناني والسوري تدور حول موضوع الوحدة العربية، وأن فريقاً من اللبنانيين يعارض أموراً عديدة تتصل بموضوع الوحدة، وأن رياض الصلح الذي يسير على الخط القومي نفسه الذي يسير عليه حكام دمشق يواجه موقفاً حرجاً في لبنان مما حمل الرئيس السوري ورجال حكومته على دعم رياض الصلح في مواقفه من موضوع الوحدة العربية.

وقد شاع في حينه أن بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية على خلاف مع رئيس حكومته رياض الصلح في موضوع الوحدة، مما حمل بشارة الخوري على وضع النقاط على الحروف في تصريح جاء فيه:

«كان يتهمني البعض من أبناء هذه البلاد علناً بأنني أعطيت وعداً أنه في حالة انتخابي رئيساً للجمهورية سأسعى إلى تحقيق الوحدة العربية كأنها شر مستطير، وأنني وإن كنت لم أقم بأيِّ عمل في هذا الصدد،

إلاّ أنني أتمنى للفكرة كل نجاح وتوفيق على أن يبقى لبنان مستقلاً، ويكفي لتحقيق هذه الفكرة أن نتعاون اقتصادياً وثقافياً، ويترك لكل شعب كيانه السياسي حيث هو، حتى يشعر الجميع بأن لهم صفة عالمية».

أما رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية فقد صرح بما يلي:

«أؤكد أن علائق لبنان بالبلدان الشقيقة المجاورة ستعرض في البيان بصراحة ووضوح، ولهذا ينتظر أن يفرد في البيان الوزاري باب خاص للسياسة اللبنانية العربية، ويجزم الجميع بأن هذه السياسة التعاونية القومية لن تقوم إلاّ ضمن دائرة احترام استقلال لبنان وسيادته ـ وسلامة أراضيه الحالية ـ فيكون لبنان على قدم المساواة في التعامل والاحترام المتبادل بين البلدان العربية كلها دون استثناء».

أما البطريرك الماروني فقد ألقى خطاباً مهماً في أثناء زيارة رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزارة رياض الصلح لغبطته جاء فيه قوله:

«.. من خصوص علاقات لبنان مع الدول المجاورة يجب أن تكون ودّية، والمنافع متبادلة، وقد كنا نحب أن تكون وحدة تامة بين لبنان والدول العربية لولا بعض ظروف خاصة..».

وضعت حكومة رياض الصلح تعديلاً لطائفة من مواد الدستور اللبناني يتنافى وجودها مع السيادة القومية، وقدمت مشروع التعديل إلى مجلس النواب اللبناني لإقراره، فأثار ذلك حفيظة لجنة التحرير الوطني الفرنسي التي أذاعت بلاغاً قالت فيه: «بما أنه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن مواجهات دولية تعهدت بها فرنسة وهي لا تزال نافذة إلاّ بموافقة ممثل فرنسة قد توصلت لجنة التحرير الوطني الفرنسية إلى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة».

وبعد أن اطّلعت الحكومة اللبنانية على البلاغ الفرنسي أصدرت بلاغاً رسمياً أصرت فيه على موقفها، وأكدت أن تعديل الدستور هو من صلاحيات السلطات الدستورية اللبنانية.

وتوترت العلاقات والمواقف بين فرنسة والحكومة اللبنانية، وخرجت مظاهرات كبيرة إلى شوارع بيروت تعلن تأييدها لموقف الحكومة من تعديل الدستور، وقد وقعت خلال ذلك بعض الاضطرابات، فأذاعت المندوبية العامة الفرنسية بلاغاً ضمنته تكذيباً قاطعاً لما ورد في دعايات الأعداء من أن اضطرابات وقعت في مدن لبنانية وأن الجنود الزنوج قاموا بأعمال العنف. ويتضمن البيان أن شراذم من الأحداث والنساء قامت في بيروت بمظاهرة فرقت حالاً.

أما في دمشق فقد قامت مظاهرات هادئة رفعت أعلاماً عربية وقصدت إلى دور القنصليات العربية والأجنبية تهتف بحياة لبنان وسورية والأقطار العربية.

وصدر في الجزائر بيان عن اللجنة الفرنسية التحريرية تضمن أن الجنرال كاترو سيذهب قريباً إلى بيروت مزوداً بالصلاحيات الكاملة التي تخوله اتخاذ جميع التدابير التي يتطلبها الموقف.

وأعلن من لندن أن المستر كيزي وزير الدولة البريطانية في الشرق الأوسط غادر القاهرة إلى بيروت للتحدث مع الجنرال سبيرس الوزير البريطاني المفوض في سورية ولبنان.. وقد تحادث المستر كيزي فور وصوله مع الجنرال سبيرس عن تطورات الحالة في لبنان ثم عاد إلى القاهرة.

وقد وصل الجنرال كاترو إلى القاهرة في طريقه إلى بيروت، وقد تحادث فور وصوله إلى المستر كيزي قبل سفره إلى لبنان، كما تحدث قبل مغادرته الجزائر مع المستر مكميلان الوزير البريطاني في الجزائر.

وتجددت مظاهرات الأحياء والطلاب في دمشق التي أعربت عن شعورها نحو شقيقها لبنان.

وفي هذه الغمرة من مظاهرات الشعب الضخمة عقد مجلس النواب السوري جلسة، تميزت عن غيرها من الجلسات بما تضمنته من حماسة بالغة في ندوة النيابة وشرفات المستمعين.

وقد افتتح رئيس المجلس الجلسة بكلمة تناول فيها ما جرى في لبنان من تعطيل الحياة النيابية وحلّ المجلس وخلع الحكومة الشرعية واعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس وزرائه ووزرائه وأحد النواب البارزين ونصب رئيس دولة وما تبع ذلك من أعمال العنف والشدة. وقال:

«ولما كانت سورية مرتبطة بجارتها لبنان بروابط العنصرية والجوار والوحدة القومية والمصالح الاقتصادية، فإننا نود أن نسأل رجال حكومتنا الرشيدة عن الموقف الحازم الذي اتخذته حيال هذه الكارثة الأليمة في الوقت الذي نحن فيه لسنا مرتابين من موقفها، ونطلب إليها أيضاً أن تطلع مجلسنا على إجراءاتها السابقة، والخطة التي تنوي انتهاجها في هذه القضية الخطيرة».

وهنا قال الرئيس:

«هل يريد أحد من النواب أن يسأل عن شيء، قبل أن تُسأل الوزارة؟».

وبلغ عدد النواب الذين طلبوا الكلام عشرين نائباً، وهذا بعض ما قالوه:

قال نسيب البكري:

«إن عصبة الأمم قد ألغيت، لذلك فقد سقط حق فرنسة من الانتداب على سورية ولبنان، والساقط لا يعود».

وقال بدوي الجبل:

«إني لا أريد أن أرى في شرفات المستمعين من إخواننا النواب اللبنانيين، بل أريد أن أراهم بيننا ما دامت الآمال واحدة والآلام واحدة».

وقال الدكتور عدنان الأتاسي:

«إن من حق سورية ولبنان أن تعيشا حرتين لا منّة لأحد عليهما».

وقال أحمد الشراباتي:

«إن لبنان ليس يتيماً، وإن الوحدة العربية صائرة إلى حقيقة لا محالة. ولقد صبرنا ونصبر ولكن ليس على ضيم.. وإن حقنا في الاستقلال صريح ما دمنا دفعنا ثمنه دماً زكياً».

وقال عبد الحميد الطباع:

«إن بلاد العرب بمثابة الجسم الواحد، فإذا تألم عضو تأثر سائر الأعضاء.. وإن ما أصاب لبنان أصاب العرب جميعاً».

وتكلم الدكتور إلياس عبيد متسائلاً عما جرى في لبنان بأسى ولوعة، وقال:

«أعطوا ما لقيصر لقيصر.. وما لله لله»..

ثم أعرب عن رجائه بأن تلجأ الحكومة السورية إلى ما تراه مناسباً، وطلب من بعضهم «أن لا يحرجوا موقفها».

وقال ميخائيل إليان:

«إن ما جرى في لبنان هو عمل بشع... وإذا كانوا يريدو أن نعترف بحقوقهم بالقوة.. فلماذا لا يعترفون لحقنا بشيء من القوة أيضاً؟».

وقال أكرم الحوراني:

«إن كارثة لبنان هي كارثتنا، ونحن شركاء في المصيبة، وليعلم اللبنانيون أن أرض العرب هي أرضهم».

وتكلم بعده جوزيف إليان وبديع سعادة ورئيف الملقي مستنكرين الحادث أشد الاستنكار.

وتكلم نسيب الكيلاني.. وبعده غالب العظم وطلب الأول إرسال احتجاج، واقترح الثاني إلغاء المادة ١١٦ ـ مادة التحفظات المعروفة.

وبعد أن انتهيا من كلامهما لفت الرئيس أنظار النواب إلى ضرورة إبداء عواطفهم بالشكل الذي يريدون، ولكن بالابتعاد عن الألفاظ النابية، والهتافات البعيدة عن الواقع.

ومن ثم أعلن أن الكلام لعبد الحكيم الدعاس، فطلب إلى الحكومة أن تتدبر الموقف بحكمتها.

وقال طراد الملحم إن إخوانه كفوه مؤونة الكلام، وهو يؤيدهم باسمه واسم رفقائه نواب العشائر.

وقال حلمي الأتاسي:

«إن لبنان وسورية جسم واحد يبدأ في العراق، وينتهي في اليمن.. ويبدأ بسورية وينتهي في مصر».

وقال ناظم القدسي:

«سنواصل جهدنا حتى يصل لبنان إلى حقه، وعلينا أن نرفع الغشاوة عن عيوننا لأن ما جرى في لبنان هو المقصود في سورية، وإذا سألنا سائل متكهناً عن المستقبل نجيبه أن في الماضي ما ينبئك عن المستقبل».

وبعد أن تكلم علي هارون بالمعنى نفسه، صعد المنبر فخري البارودي وألقى كلمة طريفة حيا بها رجال لبنان وقال:

«لا حاجة للصخب والضجيج مادامت حكومتكم تعمل بما أوحيتم لها من ثقة، وسنسمع كلام الحكومة».

واعتذر عن الكلام السيد رشدي كيخيا، وبذا أصبح عدد الخطباء الذين تكلموا ١٩ نائباً.

وبعد استراحة ١٥ دقيقة، ألقى وزير الخارجية باسم الحكومة خطاباً جاء فيه:

«إن الحكومة منذ شعرت ببوادر الأزمة رأت أنه من الواجب عليها أن توجه أنظار ممثلي فرنسة إلى ما قد ينجم عن تطور الحوادث وتعقده لا سيما إذا أدى ذلك إلى استعمال العنف الذي لا يجدي نفعاً.

«.. كان أسف الحكومة شديداً عندما تلقت أنباء تلك الصدمة التي تعرضت لها أماني لبنان وآماله، وكانت مغايرة للمناهج السليمة التي ينبغي أن تسود علائق الشعوب والأمم».

«.. وطبيعي أن تسرع الحكومة إلى القيام بواجبها بعد وقوع الحوادث كما كانت تصنع من قبل، فأعربت عن شعور الأمة وألمها من أساليب العنف والإكراه بمذكرة احتجاج أرسلتها إلى المراجع المختصة، فقابلت الوضع الجديد الذي أقيم في لبنان بالتحفظ الذي يقتضيه الموقف».

«.. إن لبنان أصبح مستوفياً شروط الاستقلال من الوجهة الداخلية ومن الوجهة الخارجية.. أما الأوضاع التي أصبحت نظرية أكثر منها حقيقية فهي في منزلة من الضعف إذا أردنا أن نأخذ بمدلول الشرائع، وبروحها وبمنطقها بحيث لا ترى مسوغاً للاحتجاج بها في القضاء على الاستقلال.. وذلك فضلاً عن

أن الأساليب التي اتخذت في سبيل تحقيق هذه الغاية تنافي مبادئ الأمم المتحدة وتناقض التقاليد الحرة التي تقوم على احترام حقوق الشعوب كبيرة كانت أم صغيرة، والحكومة اللبنانية التي كانت تنشد الانسجام بين الخصائص التي تتمتع بها دولة مستقلة وبين الواجبات التي يتحتم عليها أن تضطلع بأعبائها حتى يزول الاضطراب والتناقض الذي ينشأ من اشتباك المسؤوليات لا يجوز أن يقابل عملها بتعطيل الدستور وسائر الحريات العامة التي ينبغي أن تكون بمنجاة من الانقلابات السريعة التي تنزع الثقة في أوضاع الدولة ومنشآتها، كما أنها تضع من مكانته وتفقد الأمة شعور الإذعان لسلطان الأحكام وسلطة الحكام إذا كانت تجد القوانين الأساسية غير مصونة تعبث بها الحوادث والتقلبات على حين أن لها حرمة مقدسة تستعين بها الأمم في المحافظة على الثبات والاستقرار في أنظمة الدولة وفي أوضاعها وفي ما تقرره من حقوقها وواجباتها، أما اعتقال الرؤساء والوزراء والنواب اللبنانيين فهو مما يأباه الشعور الإنساني وتأباه المجاملة وغيرها من القواعد التي يعتمد عليها في تقرير العلائق الدولية».

«إننا استنكرنا العمل، كما استنكره الغير، ولكن يجب أن نقدر الحالة بما تستوجبه الحكمة، لذلك فإن الوضع يستدعي الهدوء والخلود إلى السكينة، فكل عمل يخل بالأمن هو ضربة في صميم استقلال البلاد».

ثم جرى التصويت على اقتراح فخري البارودي، وهذا نصه:

«إن المجلس النيابي بعدما سمع خطب نوابه الذين أعربوا عن شعور الأمة تجاه الأحداث التي أصيب بها لبنان الشقيق، وبعدما سمع بيانات وزير الخارجية يعلن مشاركته للشعب اللبناني بآلامه وآماله متمنياً أن تعود إليه حياته النيابية، وأن تعود حكومته المشروعة، وهو يحتج على كل الإجراءات التي اتخذت لتهديم دعائم الدستور وامتهان استقلاله وسيادته».

وقد وافق النواب بالإجماع على اقتراح البارودي.

أما الجنرال كاترو فمنذ ساعة وصوله إلى بيروت أبدى نشاطاً كبيراً في محاولات مكثفة لتطويق الأزمة وإنهائها فقد والى اتصالاته أولاً بالسلطات الحليفة المسؤولة وفي مقدمتها الجنرال سبيرس، وبالتالي قام بسلسلة من الزيارات لطائفة من الشخصيات اللبنانية المرموقة، سياسية ودينية واجتماعية، وبعد أن أنهى دراسته للأزمة خلال يومين أطّلع خلالهما على وجهة نظر الحكومة السورية في الأزمة اللبنانية، أرسل إلى لجنة التحرير الفرنسية في الجزائر تقارير ضمنها اقتراحاته لتفريج الأزمة، فاجتمعت اللجنة الفرنسية برئاسة الجنرال ديغول، واطلعت على آخر التقارير والمقترحات التي تقدم بها الجنرال كاترو والمتعلقة في تسوية حادث لبنان، وقررت العمل باقتراحه الرامي إلى إعادة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية إلى منصبه، وكلفت مفوض الدولة المكلف بمهمة بأن يفاوض بالتدابير اللازمة لأجل إعادة الحياة الدستورية إلى لبنان عاجلاً. كما قررت اللجنة إطلاق الوزراء اللبنانيين المعتقلين الذين كانوا في الحكم في ٨ تشرين الثاني.. وقد أكدت اللجنة عزمها على فتح المفاوضات اللازمة مع الحكومة السورية من أجل انسجام انتداب فرنسة مع العهد الاستقلالي الموعود به لدول الشرق وفقاً لتصريحات ١٩٤١ وحال عودة الحياة الدستورية في لبنان ستجري مفاوضات مماثلة مع حكومة بيروت.

وقد أحدثت هذه القرارات ارتياحاً عاماً في لبنان خاصة والأقطار والدول العربية بشكل عام.

وأصدر المسيو شاتينو المندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسة بالوكالة قراراً ألغى بموجبه المواد ٢ و٣ و٤

و٥ و٦ من القرار رقم ٤٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٢/١٠ والمعدل بالقرار ٤٧٠ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر القاضي بتعليق دستور لبنان وحلّ مجلس النواب اللبناني.

وقد ألغي أيضاً القرار ٤٦٥ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر القاضي بتعيين رئيس حكومة للجمهورية اللبنانية بصورة موقتة.

وما ذاع نبأ الإفراج عن الرئيس بشارة الخوري ورياض الصلح ورفقائهما المعتقلين حتى عمت الفرحة والابتهاج مدينة بيروت وسائر أنحاء لبنان.

وعادت وزارة الصلح إلى السراي، وتسلمت مقاليد الأمور فيها وعادت الحال إلى ما كانت عليه.

وكانت باكورة أعمال الوزارة الصلحية أن ألغت جميع المراسيم التي صدرت في المدة التي سلخها إميل إده في الحكم، وأحالت على الاستيداع عدداً من كبار الموظفين.

وشمل الارتياح سورية وبقية الأقطار العربية، فأبرق شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية، إلى الشيخ بشارة الخوري رئيس الوزارة اللبنانية معرباً عن أصدق التهاني بتحقيق الأماني.

وعمَّ مصر الارتياح الكبير بمناسبة حل الأزمة اللبنانية، واغتبط المصريون لعودة رئيس الجمهورية ورفاقه، وأرسل النحاس باشا برقية تهنئة إلى الرئيس اللبناني الأول ورفاقه.

وأعربت الصحف العراقية عن ارتياحها لتسوية الأزمة اللبنانية.

وقبل أن يعود الجنرال كاترو إلى الجزائر بعد أن نجح في إنهاء الأزمة اللبنانية، قام بزيارة لدمشق، زار فور وصوله إليها رئيس الجمهورية شكري القوتلي. وعقد المندوب الكولونيل أوليفا روجيه اجتماعاً اجتمع خلاله الجنرال كاترو إلى كبار الموظفين الفرنسيين وجرت بعض المحادثات الخاصة في ما يتعلق بالوضع الشرعي الجديد في سورية. وفي المساء عاد كاترو إلى بيروت حيث وجّه منها إلى اللبنانيين بياناً عاطفياً حول دوره في إنهاء الأزمة بين لبنان وفرنسا اختتمه بالقول:

« ..والآن، فإن فرنسة قد وصلت إلى ما كان قد انفصم، وهي باقية على وعودها وعهودها وواجباتها.. فثقوا إذن بأنها تحترم حقوقكم وحرياتكم كما تثق أيضاً بأنكم تحترمون تراثها الأدبي ومركزها في بلادكم.. وعاش لبنان».

وفي اليوم الثاني من توجيهه هذا البيان برح بيروت إلى الجزائر لتقديم تقديره إلى اللجنة الوطنية الفرنسية.

وأعلن رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية أن محادثات جديدة ستبدأ في القريب بين لبنان وفرنسة لعقد معاهدة على أساس الاستقلال وإلغاء الانتداب، وأضاف: «إن التعديل الذي أدخل على الدستور اللبناني يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر لا يزال نافذاً».

وفد صحافي سوري في القاهرة

سبق مني القول إن أعضاء أسرة الصحافة العربية قد نشطوا إلى توثيق عرى التفاهم والتعاون بينهم، وقد صادف احتفال الوفد المصري بيوبيله الفضي بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيسه ـ صادف مع الأزمة اللبنانية، وقد التقى على صعيد مصر ممثلو الصحافة العربية الذين جاؤوا إليها بدعوة من حكومة النحاس باشا لمشاركة الوفد المصري في مهرجانه الكبير. وكان وفد الصحافة السورية مؤلفاً من نصوح بابيل نقيب الصحافة وصاحب جريدة «الأيام» ومعروف الأرناؤوط عضو المجمع العلمي العربي وصاحب

جريدة «فتى العرب» ونجيب الريّس نائب دمشق وصاحب جريدة «القبس» ووجيه الحفار صاحب جريدة «الإنشاء» ويوسف العيسى صاحب «ألف باء» الذي تخلف في فلسطين.

وقد استقبل هذا الوفد استقبالاً حافلاً، ففي المساء دعي إلى حفلة الشاي التي أقامها الوفد المصري في حديقة الأزبكية بمناسبة «عيد الجهاد» وقد حضرها مصطفى النحاس باشا وكبار رجال مصر وممثلو الهيئات الدبلوماسية، وقد رحّب النحاس باشا بالوفد الصحافي السوري، وبوفود الصحافة العربية.

وفي اليوم الثاني دعا محمود أبو الفتح نقيب الصحافة المصرية وعضو مجلس الشيوخ ممثلي الصحافة العربية إلى مأدبة غداء فخمة، ثم توالت المآدب والحفلات، فمن مأدبة غداء أقامتها نقابة الصحافة المصرية.. إلى مأدبة وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين، إلى مأدبة إبراهيم وردة من كبار رجال الاقتصاد السوريين في مصر.. إلى حفلة عشاء أقامها حمدي وفهمي وشفيق الحلبوني.. إلى مأدبة وزير الزراعة.. إلى حفلة عشاء أقامها خالد الشوربجي القائم بأعمال المفوضية العراقية.. إلى مأدبة غداء أقامها الفنان الكبير الأستاذ محمد عبد الوهاب في داره بطريق الأهرام.. إلى حفلة ساهرة أقامها الوجيه السوري فوزي البكري في داره بمصر الجديدة.

وتتابعت الحفلات والمآدب، فأقام أنطون جميل رئيس تحرير «الأهرام» مأدبة غداء حضرها كبار رجال الأدب في مصر وفي مقدمتهم الشاعر الكبير الأستاذ خليل مطران، كما أقامت نور الهدى الفنانة السورية بطلة فيلم «جوهرة» مأدبة عشاء في دارها.. وأقيمت على شرف الوفد الصحافي السوري مآدب أخرى منها حفلة في ستوديو مصر، وعند شفيق الحسامي التاجر السوري، والأديب الكبير بشر فارس والدكتور يوسف الكحيل، وحفلة جمعية الوحدة العربية وغيرها.

وقد حققت اللقاءات بين أعضاء الأسرة الصحفية في القاهرة مزيداً من التعاون الوثيق، وكانت الخطب التي ألقيت في جميع الحفلات والمآدب تدور أكثر ما تدور حول فكرة الوحدة العربية، حتى أصبح المصريون مثل إخوانهم السوريين حماسة لها، واندفاعاً وراء الدعوة إليها، والعمل على تحقيقها.. كما كانت أزمة لبنان موضع اهتمام الجميع.

وقد مثّل الوفد الصحافي السوري صحافة بلاده أحسن تمثيل، وكان محاطاً بحفاوة الحكومة والأوساط الأدبية والصحافية، والجالية السورية، وأكرمت حكومة النحاس باشا الوفد بضروب الرعاية والتكريم، يشهد بذلك البرنامج الحافل الذي وضع لضيافته.

ومما هو جدير بالذكر أن حفلة الشاي التي أقامتها جمعية الوحدة العربية تكريماً للوفد الصحافي السوري في النادي الشرقي قد ضمت عدداً كبيراً من المدعوين نيّف على الثلاثمائة مدعو بينهم فريق من عظماء المصريين وأفراد الجاليتين السورية واللبنانية.

وافتتح الحفلة أسعد داغر الصحافي العربي الكبير وسكرتير جمعية الوحدة العربية بخطاب رحب فيه بالضيوف العرب، وتحدث عن أهداف الجمعية، وكانت خطبته قوية بما اشتملت عليه من المعاني العامة. وتكلم في الحفلة كل من عبد المجيد فهمي باشا، ومحمد علي علوية باشا من الوزراء المصريين السابقين.. وألقى عبد الرحمن عزام الوزير السابق ورئيس جمعية الوحدة العربية خطاباً ذكر فيه أن الفكرة العربية نشأت في ديار الشام فاحتضنتها ونمت في ظل رجالها، وحث الصحافيين السوريين على أن يكونوا منار الهداية لهذه الفكرة، وخطب خليل ثابت صاحب جريدة «المقطم» وسامي السراج، الأديب السوري

المعروف، وألقى بعض الأدباء قصائد شعرية رائعة من نظمهم، وكانت الخطب والقصائد بمجموعها تتحدث في موضوع الوحدة العربية، وفي قضية لبنان العزيز.

وقد تكلم نجيب الريّس رداً على الخطباء، ومما قاله:

«إن الوحدة العربية واقعة لا محالة مهما كانت العقبات في سبيلها».

كما تكلم نصوح بابيل، فوجّه كلامه إلى عزام باشا رئيس الجمعية قائلاً:

«لبيك.. لبيك.. إن الصحافة التي حملت مشعل القضية العربية في الشام ستبقى حاملة هذا المشعل، قائمة بواجبها، مؤدية رسالتها الوطنية والقومية.. وإن هؤلاء الرجال من إخواننا المصريين الذين تكلموا في هذه الحفلة كانوا دعامة الفكرة العربية في مصر في السنين الماضية، إلى أن أصبحت هذه الفكرة شائعة في جميع الأوساط، يرعاها رفعة مصطفى النحاس باشا.. فلا غرو إذا أثمرت الثمر المرتجى وغدت هدف الجميع».

وفي طريق عودة الوفد الصحافي السوري إلى دمشق أبرق من القنطرة ثلاث برقيات: الأولى إلى كبير الأمناء في قصر عابدين في القاهرة والثانية إلى مصطفى النحاس باشا، والثالثة إلى محمود بك أبو الفتح نقيب الصحافيين. وقد أعرب في كل واحدة منها عن جزيل شكره وعظيم امتنانه على ما أحيط به خلال وجوده في مصر من حفاوة وإكرام.

بعد وصول الوفد الصحافي السوري من القاهرة، قام بزيارة رئيس الجمهورية شكري القوتلي، ونقل إليه تحيات وعواطف وتهاني الجاليتين السورية واللبنانية في وادي النيل، فتقبلها شاكراً، وأثنى على وطنية السوريين واللبنانيين في مصر، مقدراً الجهود التي بذلوها ويبذلونها في سبيل سورية ولبنان ومجموعة الأقطار العربية. كما أثنى على الوفد الصحافي السوري الذي قام خلال وجوده في القاهرة بواجبه الوطني والقومي خير قيام.

وتوجه الوفد في اليوم الثاني إلى بيروت وكان مؤلفاً من معروف الأرناؤوط عضو المجمع العلمي وصاحب «فتى العرب» ونجيب الريّس نائب دمشق وصاحب «القبس» ووجيه الحفار صاحب «الإنشاء» ونصوح بابيل نقيب الصحافة وصاحب «الأيام». وقام الوفد بزيارة رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري ورياض الصلح رئيس الوزارة، وحمل إليهما رسالة شفوية من الجاليتين السورية واللبنانية في وادي النيل بالتعبير عن عواطف الجاليتين وتهانيهما الصادقة وتمنياتهما الطيبة للبنان العربي العزيز.

وقد قابل الرئيسان اللبنانيان هذه العواطف بالشكر، وبالغا في الحفاوة بالوفد الصحافي، فأقام دولة رئيس الوزارة على شرف الوفد مأدبة غداء فاخرة في فندق النورماندي، تبادل خلالها الرئيس الصلح الأحاديث المختلفة مع أعضاء الوفد، وتناول الحديث موقف مصر ملكاً وشعباً وحكومة من حوادث لبنان، وقد أطرى موقف الأقطار العربية كلها، وأثنى على الصحافة العربية في هذه الأقطار وعلى ما تؤديه من خدمات مشكورة، فقابله الوفد على هذا الشعور بالامتنان.

وبعد انتهاء المأدبة اجتمع أقطاب الصحافة اللبنانية إلى زملائهم أعضاء الوفد الصحافي السوري، وأعربوا عن تقديرهم للتمثيل اللائق الذي ظهر به الوفد الصحافي السوري في أثناء زيارته لمصر. ثم عاد الوفد في المساء إلى دمشق.

هذا وقد أقام رئيس الوزارة السورية سعد الله الجابري مأدبة فخمة في فندق «أوريان بالاس» على شرف

الوفد الصحافي العائد من الديار المصرية، وقد حضرها عدد من النواب والوزراء ومدير المطبوعات والإذاعة الدكتور شكيب الجابري، وأصحاب الصحف ورؤساء التحرير.

وتحدث رئيس الوزارة إلى أعضاء الوفد عن زيارتهم لمصر وأثرها في نفوسهم، وتكلم هؤلاء عن أطوار زيارتهم وتفاصيل ما شاهدوه. وكان إعجاب الجميع عظيماً بنهضة مصر وعطفها على مشروع الوحدة العربية.

واتصل مندوب «الوكالة العربية» بنصوح بابيل، وسأله عما تركته زيارة الوفد الصحافي السوري للقاهرة من أثر في نفسه، فأدلى بتصريح مسهب جاء فيه قوله:

«.. لئن تركت الحفاوة البالغة بأعضاء وفود الصحافة العربية أثراً عظيماً في نفوسهم، فإن ما رأوه ولمسوه في مصر من حدب على الأقطار العربية، وحماسة كبيرة لتحقيق مشروع الوحدة العربية، كان أثره أعظم ووقعه أجمل، ولا أغلو إذا قلت إن مصر اليوم هي كعبة الوحدة العربية ومناط آمال العرب.. فالجميع يعيرون موضوع الوحدة العربية قسطاً كبيراً من اهتمامهم، ويتعهدونه بالبحث والملاحقة إلى أن يصبح حقيقة ملموسة تقر بها العيون، وتطمئن لها النفوس. وقد تجلى لوفود الصحافة العربية هذا الشعور الممتاز في كل وسط من أوساط الشعب لا سيما في مهرجان اليوبيل الفضي للوفد المصري، فقد تكلم فيه رفعت النحاس باشا وأربعون خطيباً من أقطاب الوفد لم يخلُ خطاب واحد منهم من الفكرة العربية.. وقد شهد هذا اليوبيل في جلسة افتتاحه مئة ألف نسمة جلس (٦٥) ألفاً منهم على (٦٥) ألف مقعد والـ (٣٥) ألفاً اضطروا أن يشهدوا المهرجان وقوفاً.. ولا ننسى تلك الظاهرة الرائعة ساعة وصلنا مع إخواننا أعضاء وفود الصحافة العربية إلى مكان الاحتفال فاستقبلتنا الجموع الزاخرة بالتصفيق والهتاف للوحدة العربية وللصحافة العربية، ولا ننسى أيضاً ما سمعناه في الحفلات التي أقيمت على شرف وفود الصحافة، وتكلم فيها غير واحد من أقطاب مصر والبلاد العربية أمثال علوية باشا وعبد الرحمن عزام بك وعبد السلام فهمي باشا وغيرهم.. فقد كانت الوحدة العربية أمنية الجميع، لا يدعون إليها، لأن زمن الدعوة قد مضى.. بل يحرصون على تحقيقها وتنفيذها. أما المظاهرات التي شهدناها في شوارع القاهرة، وقد عمت أنحاء القطر المصري، فقد كانت دليلاً صريحاً على أن فكرة الوحدة العربية أصبحت هدفاً للثمانية عشر مليوناً في وادي النيل. ولهذا تجدنا نحن أعضاء الوفد الصحافي السوري بعد أن عدنا إلى الوطن العزيز لا يسيطر علينا شعور الواجب بترديد الشكر على ما أحاطتنا به مصر حكومة وشعباً وصحافة فحسب.. بل تغمرنا موجة من الارتياح والسرور مردها إلى هذا الظفر الذي أحرزته الفكرة العربية بعد أن تبنتها مصر وحملت رايتها، ونادت بتحقيقها».

صلاحيات فرنسا في سورية ولبنان

بعد أن انتهت الأزمة اللبنانية إلى ما يرضي لبنان والعرب، واستقرت الأوضاع الدستورية، بدا التعاون المشترك بين حكومتي سورية ولبنان واضحاً قوياً، فالحكومتان اشتركتا في مطالبة الفرنسيين بتسليم الصلاحيات التي يمارسونها إلى حكومتي البلدين المستقلين، وقد بلغ التعاون بينهما حداً عقد معه مجلسا النواب في البلدين جلسة خطب فيهما رئيسا الوزارتين، وانتهت الجلسة إلى إصدار بيان مشترك وقّعه ممثلو الحكومتين، ولما كانت هذه الجلسة تاريخية، نوجز ما جرى فيها بما يلي:

كان يوم الخميس ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ يوماً مشهوداً في تاريخ سورية ولبنان، فقد عقد فيه مجلسا البلدين جلستين خطيرتين حضرهما ممثلو السلطات الأجنبية وسفراء الدول ووجوه البلاد. فتكلم

في مجلس سورية رئيس الوزارة السورية سعد الله الجابري، كما تكلم في مجلس لبنان رئيس الوزارة اللبنانية رياض الصلح، وقد ألقى كل منهما بياناً مستفيضاً عن استلام الصلاحيات التي كان يمارسها الفرنسيون، فكان لهذين البيانين وقع استحسان عظيم في البلدين، وقد ازدانت الدوائر والأسواق ابتهاجاً بما حصلت عليه البلاد بعد طول جهاد.

وقد شرح سعد الله الجابري في بيانه الذي ألقاه في مجلس النواب السوري بإسهاب تفاصيل المفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان وفرنسا، والتي أدت إلى الاتفاق على أن تتسلم حكومتا سورية ولبنان من فرنسا الصلاحيات التي كانت تمارسها بوصفها دولة منتدبة.

وقال الجابري:

«بصريح العبارة وبجملة مختصرة، نقلت الصلاحيات جميعها إليكم، والمصالح المشتركة إليكم بلا قيد ولا شرط».

وتكلم الجابري عن تلك المصالح، فقال:

«إنها تنقسم إلى قسمين: القسم الأول ما يسمى «المصالح المشتركة»، وهذه المصالح المشتركة نفسها تنقسم إلى قسمين منها ما هو مشترك بيننا وبين لبنان، ومنها ما هو بيد الجانب الإفرنسي باسم الجانبين والطرفين. المصالح المشتركة العائدة للدول وهي: مراقبة الشركات ذوات الامتياز، فمن هذه الشركات ما هو موجود في سورية.. ومنها ما هو في لبنان.. وإني لأقرأ عليكم أسماء هذه الشركات كلها لتطلعوا على ما تمّ بشأن سورية ولبنان معاً.. مع العلم أن هذا لا يكون سبباً للاشتراك في العمل والإدارة: شركة مياه بيروت، شركة كهرباء وترام بيروت، شركة الفنارات، شركة المياه والكهرباء والترام في حلب، شركة الكهرباء والترام في دمشق، شركة الكهرباء في حمص وحماة، مصلحة البارود والمفرقعات ورخص الصيد ورخص حمل السلاح، ومراقبة السيارات والكوشوك، ومراقبة البحث عن المعادن.. ثم تأتي المصالح ذات الصيغة المالية وهي: الريجي، معاملات الخزانة، الجمارك، المصالح الاقتصادية، وما يتعلق بها من شؤون مالية، الأشغال العامة التي كانت تدار باسم المصالح المشتركة، البريد الذي كان بيد الجانب الفرنسي، رخص التحري عن المعادن، المصالح التشريعية والأدبية والإدارية العائدة لذلك التي كانت بمجموعها بيد الجانب الإفرنسي يديرها، فقسم منها سيبقى بيننا وبين لبنان، وقسم آخر كل من لبنان وسورية مستقلاً به لوجوده في بلده. وهناك الصلاحيات التي تتعلق بممارسة الدولة لسيادتها وهي: الأمن العام والجوازات وإدارة العشائر ومراقبة الأجانب، والسهر على الحدود والجيش السيّار ثم الجيش».

«إن جميع الصلاحيات ستنقل إليكم في أول يوم من عام ١٩٤٤ ـ بعد تسعة أيام ـ نقلاً لا يقيدها بقيد، وستصبح جميعها المنفرد للقسم السوري اللبناني كل واحد على حدة، والمشترك للمؤسسة المشتركة التي سنقيمها نحن ولبنان، وسنبدأ الدرس مع الفرنسيين لكل مسألة.. لتقرير كيفية نقلها، وأعتقد أن هذه الأمور لن تستغرق أكثر من عشرة أيام تتم خلالها كل الأمور، لأن عملية الإتمام بعد هذا الاتفاق توجب علينا نحن الجانب السوري والجانب اللبناني كل واحد على حدة ومشتركين أيضاً أن نهيئ ما يقتضي من جهاز لتسلم هذه المصالح والإدارات. وإني أقول أيضاً إننا منذ أسبوع قد باشرنا بتهيئة هذا الجهاز للتمكن من تسلم هذه المصالح وما يهمنا تسلمه من صلاحيات».

وانتهى السيد الجابري إلى القول:

«والآن أيها السادة قبل أن أختم كلامي أريد أن أقرأ عليكم نص الاتفاق باللغتين العربية والفرنسية إذا

أردتم، وهذه أول مرة يوضع فيها عقد سياسي رسمي باللغة العربية، ويوقعه الفرقاء الثلاثة وهذه صورته:

البيان المشترك: «تمّ الاتفاق بتاريخ هذا اليوم بين فخامة قائد الجيش الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة.. وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمهما، وستنقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير القادم. والأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات ستكون موضوع اتفاقات خاصة.

دمشق في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٣

التواقيع: خالد العظم، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، سليم تقلا، رياض الصلح، ج. كاترو

وتابع الجابري كلامه قائلاً:

«كان المجتمعون للمباحثة والتفاوض من الجهة الإفرنسية الجنرال كاترو والوزير المفوض الكونت استرووغ، وممثل فرنسا في سورية الكولونيل أوليفا روجه والخبير الاقتصادي المسيو لودوك. ومن الجانب اللبناني دولة رياض بك الصلح رئيس الوزراء ومعالي وزير خارجيته سليم بك تقلا، والخبير المالي الأمير جميل شهاب.. ومن الجانب السوري أنا وجميل مردم بك وخالد العظم.

إذا أردتم ولم يكن من مانع فسأتلو عليكم النص الإفرنسي».

فرفض النواب ذلك معتبرين تلاوة النص العربي كافية. فتابع الجابري الكلام قائلاً:

«هذا ما لديَّ عرضته على مجلسكم الكريم بصورة سريعة، وإني أعتبر نفسي سعيداً أنا وزملائي إذ تمكنا من تقديم هذا إليكم، وفي الجلسة القادمة أقدم صورة الاتفاق بين سورية ولبنان وما يتبعه من النظم لتتمكن الإدارة المشتركة بصورة مستعجلة من تسلم ما كان عائداً إلينا، وما كان مشتركاً بيننا وبين لبنان كي نتمكن من ممارسته..».

وبعد بيان الجابري، ألقى رئيس مجلس النواب فارس الخوري كلمة جاء فيها:

«لا بد أنكم لاحظتم أن الاستقلال التام الناجز قد تمّ لهذه الأمة باستلام هذه النواقص التي كانت جهود الأمة من ربع قرن وإلى الآن متجهة إلى هذه الأمور التي سمعتموها اليوم وهي النتيجة الحاسمة النهائية التي توصلنا إلى هذا الاستقلال الذي جاهدنا في سبيله، وتحملنا من المشقات والضحايا الشيء الكثير، وتعلمون أن الاستقلال ليس غاية، بل هو واسطة لتأمين رفاهية الشعب وتنمية موارده، واستثمار مواهبه الاقتصادية والثقافية والحقوقية والإدارية..».

في أعقاب ما تمّ الاتفاق عليه ونشر البلاغ المشترك، سافر الجنرال كاترو إلى الجزائر لإطلاع اللجنة التحريرية على هذه النتائج. بينما سافر كل من جميل مردم بك وخالد العظم وحسن جبارة مدير المالية العام للمداولة مع الحكومة اللبنانية بشأن كيفية استلام المصالح المشتركة، وسارت عملية استلام المصالح المشتركة، وسارت عملية استلام الصلاحيات سيراً موفقاً.

هذا وقد عمّت الأفراح والتهاني كلاً من سورية ولبنان، فانهالت برقيات التهاني على رئيسي جمهوريتي البلدين، وعلى حكومتيهما من مختلف الحكومات العربية ومن كبار الشخصيات، وفي مقدمتها برقيات الرئيس هاشم الأتاسي وسلطان باشا الأطرش والنحاس باشا.

وهرعت وفود المهنئين من مختلف المدن والأنحاء السورية إلى دمشق لتعرب للرئيس الأول ولرئيس

أعضاء حكومته عن تهانيها باستلام الصلاحيات. وقام وفد كبير يمثل مجلس النواب السوري بزيارة رئيس الجمهورية معرباً له عن مشاعر الإعجاب والتقدير.

وقد راجت شائعات مختلفة عن الجيش، فمن قائل إن الفرنسيين لن يتخلوا عنه وسيحتفظون به، ومن مؤكد أنهم سيسلمونه إلى الحكومة السورية.

حيال ذلك أوفدت جريدة «الأيام» مندوبها إلى وزير الدفاع نصوحي البخاري ليسأله عن مدى هذه الشائعات من الصحة، فأجاب:

«إني أقول لك كي تبلغ الناس ، إنه لا صحة للشائعات المنتشرة بأن الجيش سوف يبقى بيد الفرنسيين. بل إننا سنستلمه في القريب. ونحن الآن في مفاوضات مع السلطات صاحبة العلاقة بشأن استلامه.

وأما سؤالك عن نفقات الجيش فهو في الواقع «بيت القصيد»، بل هو من أهم الأمور الرئيسية التي نعمل على معالجتها وسرعة البت فيها. وسوف نعمد إلى جميع الوسائل المؤدية إلى إيجاد هذه النفقات، فليطمئن الشعب الكريم إلى هذه الناحية، وليتأكد أن الحكومة تعرف جيداً أن الاستقلال لن يكون استقلالاً إذا لم يدعمه الجيش ويؤيده».

وختم وزير الدفاع تصريحه بقوله: «الاستقلال يا بني لا يتم إلاّ بتسلم الجيش ونحن سائرون».

أما صدى الاتفاق على تسلم الصلاحيات على الصعيد الخارجي، فقد جاء من واشنطن أن الشيخ كلود بيو عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي أصدر بياناً عن الاتفاق الذي حولت بمقتضاه اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن إدارة المصالح المشتركة في لبنان وسوريا إلى الحكومتين اللبنانية والسورية جاء فيه:

«مما يهيج الأميركيين إلى أقصى درجة أن يقرأوا ما فعله الجنرال كاترو، إذ أمضى الاتفاق مع الحكومتين السورية واللبنانية».

أما موقف بريطانيا فقد عبرت عنه جريدة «التايمز» بقولها:

«إن قرار الجنرال كاترو بالتخلي عن جميع السلطات التي يضطلع بها الفرنسيون حتى الآن، ولا سيما ما يتعلق منها بتسليم إدارة بعض المصالح المشتركة بين البلدين كالجمارك، كان قراراً حكيماً جاء في أوانه. فإن اللجنة باعترافها بتسليم جميع المصالح المشتركة بين سورية ولبنان تنوه بالرغبة الطيبة المتزايدة في توثيق عرى التعاون السياسي والاقتصادي الذي يحرك الأمم العربية في الشرق الأوسط يساعد حكومتي سورية ولبنان على اتخاذ التدابير التي تؤدي في النهاية إلى توسيع الاتحاد العربي الأكبر الذي يعد هدفاً من أهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط..».

وسارت الحكومتان السورية واللبنانية على خط واحد في إنجاز عملية استلام المصالح المشتركة من الجانب الفرنسي، فكانت الاجتماعات تعقد تارة في دمشق، وتارة في بيروت ويحضرها ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية وممثلو فرنسا، وقد وصل إلى دمشق في الرابع عشر من آذار/ مارس ١٩٤٤ الجنرال بينيه المندوب العام مطلق الصلاحية للجنة التحرير الوطني الفرنسية، وزار رئيس مجلس الوزراء بوصفه كذلك وزيراً للخارجية بالوكالة، ثم زار رئيس مجلس النواب، ثم حظي بمقابلة رئيس الجمهورية في قصر الرئاسة.. وقد قدم إلى الرئيس كتاباً من الجنرال ديغول. كما قدم إلى رئيس الجمهورية اللبنانية كتاباً

مماثلاً يذكر الرئيس الفرنسي فيه تعيين الجنرال بينيه مندوباً مطلق الصلاحية للجنة التحرير الوطني الفرنسية في سورية ولبنان.

وجاء بينيه للمساهمة في الإشراف على تسليم الجيش للحكومتين السورية واللبنانية، لا سيما بعد أن طالب النواب في مجلسي البلدين باستلام الجيش فوراً، وقامت مظاهرات شعبية في سورية تطالب بذلك.

وخلال المحادثات التي دارت حول استلام الجيش زادت الحكومة السورية ملاك الدرك السوري ألفاً من الدركيين الجدد.

استمرار محادثات الوحدة العربية

بينما كانت تجري عملية تسلم المصالح المشتركة وغيرها، كانت عجلة المشاورات في موضوع الوحدة العربية تدور باستمرار ونشاط، وهي تستهدف استكمالها مع بقية الدول العربية، ومنها العراق ولبنان والأردن والسعودية. وقد سافر إلى العراق وفد سوري رسمي برئاسة وزير الخارجية جميل مردم بك، وجرت المحادثات بين حكومتي البلدين، واستغرقت أياماً، وانتهت إلى بيان مشترك أذيع في دمشق وبغداد في وقت واحد، قال إن المحادثات جرت حول موضوع الوحدة العربية على أساس مشاورات الوحدة في القاهرة، وأسفرت عن اتفاق تام بين وجهات نظر الفريقين.

وقام الوفد فور عودته إلى دمشق بزيارة رئيس الجمهورية، وشرح له المحادثات التي أجراها مع الحكومة العراقية بشأن الوحدة العربية، وأن نتائجها كانت مشجعة. وفي ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٤ غادر دمشق وفد سوري رسمي في زيارة للعراق والمملكة العربية السعودية، وعند وصوله إلى بغداد اتصل برجال الحكومة العراقية، وأجرى عدة مباحثات في الشؤون المشتركة بين البلدين، ثم غادر بغداد إلى البصرة فالرياض حيث اجتمع إلى الملك عبد العزيز آل سعود عدة اجتماعات بحث فيها القضايا الحيوية التي تهم سورية والمملكة العربية السعودية، ثم عاد الوفد إلى البصرة عن طريق الكويت.

وعندما مرّ الوفد ببغداد التقى الأمير عبد الإله الوصي على العرش، ولي العهد، كما التقى كبار رجال الدولة، وأجرى معهم مباحثات أعربت عن اتفاق في وجهات نظر المتباحثين. ولما عاد الوفد إلى دمشق، اجتمع في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٤ رجال الصحافة الدمشقية ومراسلو الصحف ووكالات الأنباء في بهو وزير الخارجية، فاستقبلهم وزير الخارجية، وتحدث إليهم عن زيارة الوفد ونتائجها، ومما قاله:

«إن العلاقات بين سائر الأقطار العربية هي علاقات وثيقة تقوم على تبادل الود والإخاء وتعتمد على التضامن التام في سبيل رفع شأنها ودفع كل أذى يمكن أن ينزل بأحد أجزائها، وإن تضافر البلدان العربية الذي بدأ أثناء حوادث لبنان وفلسطين لأكبر دليل على متانة هذه الروابط الوشيجة.. أما سياستنا الخارجية التي تقوم على ربط الأقطار العربية بعضها ببعض بأوثق العرى وإنشاء وحدة تامة في الأهداف والأماني المشتركة بين مختلف الأقطار فهي تلقى كل نجاح وتوفيق، لأنها تستهدف في مراميها تحقيق الرغبات القومية التي يتطلع إليها العالم العربي».

وتحدث وزير الخارجية عن الأوضاع الداخلية، مشيراً إلى أن تسلم الصلاحيات من فرنسا يتم تدريجياً، ونوّه بازدياد الوعي القومي، وختم حديثه بشكر الصحافة التي كان لها فضل كبير في تسهيل هذه

المهمة، وأن وزارة الخارجية تأمل أن تكون الصحافة خير عون للحكومة بغية تأمين الانسجام بين السياستين الداخلية والخارجية.

ووصل بعد أيام إلى دمشق نوري السعيد وقام برد الزيارات للشخصيات والهيئات الرسمية، وأقيمت على شرفه عدة مآدب وحفلات، ولما سأله الصحافيون عن مشاورات الوحدة العربية قال:

ـ إن مشاورات ومداولات الوحدة العربية قد قطعت شوطاً بعيداً، وينتج عنها عقد مؤتمر رسمي للبلاد العربية، ومعنى هذا أن الاتفاق تام شامل على الأسس، أما تسميتها وحدة أو تعاوناً أو اتحاداً، فذلك ما سيأتي الوقت للاتفاق عليه.

وأما في ما يختص بسورية وفلسطين وشرق الأردن الخ.. فإن الوحدة أو التعاون بين هذه الأجزاء متروك لمشيئتها.. وقد وجدت في فلسطين أن عرب هذه البلاد متفقون بالإجماع على كل هذه الاتجاهات، ولا خلاف بينهم البتة، وقد تأكدت من ذلك عندما كنت في فلسطين مؤخراً.

وسئل عما قيل من أن وفد اليمن سيكون آخر من يشترك في مشاورات الوحدة العربية أجاب:

ـ لا يوجد وفد أول وأخير.. وما سيُعمل من حيث الوحدة فهو للجميع والباب مفتوح لكل قطر عربي.

وخلال الفترة التي قضاها نوري السعيد في دمشق عقد مع الرئيس القوتلي ثلاثة اجتماعات، وحضر الاجتماع الرابع والأخير كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد استمر هذا الاجتماع أربع ساعات.

وعاد نوري السعيد إلى بغداد بعد غياب دام أربعة أسابيع قضى ثلاثة منها مستشفياً في فلسطين والأسبوع الرابع في سورية ولبنان.

وفي الوقت نفسه الذي كان الجانب السوري ينجز مفاوضاته مع حكومة العراق في دمشق وبغداد، كانت مصر تستقبل الوفد الرسمي اللبناني برئاسة رياض الصلح استقبالاً حاراً وتبالغ في الحفاوة به، وتقف منه موقفاً مماثلاً لموقفها من الوفد السوري حين زار القاهرة.

وجرت المفاوضات الخاصة بالوحدة العربية في وزارة الخارجية بين الوفد اللبناني والحكومة المصرية في جو من الود الصحيح والتقدير المتبادل بين العالم العربي كله.

وعلى ذكر الوحدة العربية، حرصت شخصية عربية مقيمة في القاهرة على أنه حالما تنتهي مشاورات الوحدة العربية بين الوفد اللبناني ـ الذي كان لم يغادر بعد القاهرة ـ والحكومة المصرية فإن دعوة رسمية ستوجه إلى فلسطين العربية للاشتراك رسمياً في المباحثات.. وإن الوفد الفلسطيني يكاد يتم تشكيله برئاسة زعيم معروف.

أما المؤتمر العربي العام المنوي عقده في القاهرة بدعوة من رفعت النحاس باشا إلى رؤساء الأمم العربية جميعاً فسيكون موعده في شهر نيسان/ أبريل المقبل.

وتمهيداً لعقد المؤتمر المذكور استكمل النحاس باشا مشاوراته مع بقية الدول العربية، فقد قام توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة الأردنية بزيارة القاهرة أكثر من مرة. وكان الاتفاق سائداً في جميع مراحل المشاورات، كما وصل إلى القاهرة حسين الكبسي موفد الإمام يحيى يرافقه محمد القاسم المهدي سكرتيره في المشاورات العربية.

وقد بدأت المشاورات بين الوفد اليمني والنحاس باشا ومعاونيه من ممثلي الجانب المصري في وزارة

الخارجية، وقد صدر بلاغ رسمي عقب هذا الاجتماع بما دار فيه من المشاورات الرامية إلى تعزيز الوحدة بين البلدان العربية.

ونعود إلى قضية فلسطين، لنقول إن المشاورات العربية لم تسقط من حسابها في لحظة من اللحظات قضية فلسطين التي كانت تحتل مقاماً رئيسياً من المشاورات العربية، فقد بعث النحاس باشا برسالة إلى الماريشال سمطيس رئيس وزارة جنوبي أفريقيا تناول فيها التصريحات التي أدلى بها الماريشال بشأن الوطن اليهودي في فلسطين، وكان الماريشال قد أبدى تأييده لفكرة الوطن القومي اليهودي. وتعالت في القاهرة عدة صرخات ارتفعت من الأوساط العربية في وادي النيل تشجب حركة الوطن القومي اليهودي في فلسطين العربية. فقد كتب محمد علي علوبة باشا مقالاً نشرته «الأهرام» عارض فيه تصريح الماريشال سمطيس بأسانيد وحجج تاريخية تنفي وجود حق لليهود في فلسطين.. وبعث فؤاد أباظة باشا رئيس الاتحاد العربي في القاهرة برسالة إلى الماريشال سمطيس والسفير البريطاني ووزير أميركا المفوض في مصر والنحاس باشا، وبصورة عنها لممثلي البلاد العربية والأجنبية أشار فيها إلى الكتاب الأبيض وما ورد فيه من اعتراف بحق العرب الصريح، ويلفت النظر إلى ما يترتب على هذه التصريحات وأمثالها من مشكلات لبريطانيا وحلفائها.

وأرسلت هدى شعراوي إلى وزير أميركا المفوض في القاهرة كتاباً ينطوي على احتجاج نساء العرب بشأن قضية فلسطين.

كما أرسل جميل بك المدفعي رئيس مجلس الشيوخ العراقي رسالة إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي ناشد فيه المجلس بسحب قراره الذي دعا فيه إلى رفع قيود الهجرة اليهودية إلى فلسطين قائلاً:

«إنني واثق من أن كل زيادة في الهجرة اليهودية إلى فلسطين لا تساعد على هناء اليهود في تلك البلاد ولا هناء العرب...».

ورد السنانور واكنر عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، وصاحب الاقتراح الخاص بالوطن القومي لليهود على جميل بك المدفعي رئيس مجلس الشيوخ العراقي ومحمد رضا بك الشبيبي رئيس مجلس النواب العراقي، وكان قد تلقى منهما احتجاجاً طالبا فيه أن يسحب اقتراحه المعروض الآن على مجلس الشيوخ للحصول على موافقة من حكومة الولايات المتحدة بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود. وقد أشار السيناتور واكنر في رده إلى أن اقتراحه لا يعدو أن يكون اثباتاً للعطف التقليدي الذي تبديه أميركا حيال مطامح اليهود الوطنية ثم قال:

«ومن المحقق أن هذا يتفق مع مبادئ الوثيقة العظيمة التي أشرتم إليها - أي ميثاق الأطلنطي - وذكر السيناتور واكنر في رده أنه أعار رسالتيهما «عناية صادقة» معرباً عما يكنه الشعب الأميركي من عواطف الصداقة للبلاد العربية».

وقد أصدرت الحكومة العراقية بياناً رسمياً بشأن الاحتجاجات التي قدمتها حكومات مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وسورية ولبنان على البيانات التي أدلى بها مجلس الكونغرس الأميركي عن رفع القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين.

وجاء في ذلك البيان أن هذه الاحتجاجات أدت إلى نتائج مرضية. وفي الوقت نفسه ترى الدوائر العراقية

أن تعاون البلاد العربية وتكاتف شعوبها في سبيل الوصول إلى حل عادل لقضية فلسطين سيكون لهما أثر كبير في المستقبل القريب، كما نعتقد أن الحكومة البريطانية لن تحيد عما جاء في الكتاب الأبيض الذي صدر في عام ١٩٣٩ وأن المناقشات التي أثيرت في مجلس الكونغرس لا يقرها الأميركيون الذين يناضلون في سبيل تحقيق المبادئ التي احتوتها وثيقة الأطلنطي.

وأذيع من واشنطن أن لندن كذّبت الشائعات التي تقول إن الولايات المتحدة تفكر رسمياً في خلق دولة يهودية في فلسطين. وقد أذاع محمد حسن بك وزير مصر المفوض في واشنطن أن تدبيراً كهذا مخالف لمصالح المسيحيين والمسلمين واليهود في فلسطين على السواء.

وجاء من القاهرة أن السلطات المصرية تستعد من الآن لعقد المؤتمر العام للوحدة العربية. والمفهوم أن ممثلين عن العراق وسورية ولبنان وشرق الأردن واليمن والمملكة العربية السعودية سيشتركون فيه، كما قد ترسل دعوة إلى ممثلي فلسطين إليه.

وتعقيباً على الاحتجاجات التي أرسلها رجال الحكم في العراق إلى المصادر الأميركية المسؤولة عما أدلى به الكونغرس الأميركي من أجل قضية فلسطين، علم أن احتجاجات رجالات العراق تضمنت أن الصهيونية وأهدافها في فلسطين مناقضة لأهداف ميثاق الأطلنطي وتصريح الأمم المتحدة، وأن مسؤولية الصهيونية هي مسألة سياسية أكثر منها لحماية اللاجئين اليهود الذين هم موضع عطف العرب، إذ إن حماية اللاجئين المنكوبين عمل إنساني بحت.

وجاء في هذه الاحتجاجات أن الكتاب الأبيض الذي صدر بعد دراسة طويلة وتحقيق متواصل من جانب هيئات موثوق بها قد أوضح الوضع الصحيح لفلسطين وعدم إمكان زيادة عدد اللاجئين اليهود إليها.

وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت احتجاجاً للحكومة الأميركية على التصريحات التي أُدلي بها في مجلس الشيوخ الأميركي بصدد إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وأثبتنا أيضاً الاحتجاج الذي قدمته المملكة العراقية ورجال الجمهورية السورية بالمعنى نفسه.

وقد استقبل الوزير المصري في واشنطن في وزارة الدولة، وأجيب جواباً شفوياً بشأن الاحتجاج الذي قدمته مصر على مشاريع الكونغرس الأميركي الصهيوني.

وقد اتصلت الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية لإطلاق بعض الزعماء السياسيين في فلسطين المعتقلين منذ بدء الحرب، وقامت الحكومة المصرية بهذا المسعى عقب رفض الأحزاب السياسية بفلسطين لما عُرض عليها حول إرسال بعثات لمناقشة القضية العربية.

وقال المراسل الدبلوماسي لجريدة «الصنداي تايمز» أنه قد ظهر أن مشاورات الوحدة العربية التي دارت في القاهرة وصلت إلى درجة من الاتفاق والتفاهم أكبر مما كان منتظراً، ولعل مشروع نوري باشا السعيد هو أشد المشروعات طموحاً، فقد اقترح تأليف حلقة داخلية، وأخرى خارجية تتألف الأولى من سورية الكبرى بما فيها فلسطين، وتتألف الثانية من العراق والمملكة العربية السعودية ومصر، وتكون الحلقة الداخلية وحدة متماسكة الأجزاء ودولة على أساس النظام الاتحادي على أن يكون لها نظام واحد في ما يختص بالعملة والدفاع والضرائب الجمركية والتمثيل الدبلوماسي في الخارج، وتكون الحلقة الخارجية اتحاداً دولياً لا تكون الصلة التي بين أجزائه قوية مثل الصلة التي بين أجزاء الحلقة الداخلية، على أن تكون

متحدة في مثلها العليا وسياستها، وتتبادل المساعدة في ما بينها.. وينص المشروع على وضع مواد خاصة بشأن الأقليات. وبهذا يكون ليهود فلسطين نوع من شبه الاستقلال الإداري الذاتي. ويتناول هذا المشروع من الناحية المادية مسألة يهود فلسطين.. ومع ذلك فإنه ليس محتماً أن يكون هذا بصفة ضارة لهم بالرغم من أنه قد لا يرون هذا الرأي.

في تلك الفترة كانت العلاقات تزداد توثقاً بين الممالك والدول العربية. وقد اتخذ مجلس وزراء شرق الأردن إقراراً بالموافقة على الاعتراف باستقلال جمهوريتي سورية ولبنان، وصدرت إرادة سنية من المقر الأميري العالي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء.

وقد توالت زيارات الوفود الرسمية العربية إلى العواصم العربية مستهدفة الاتفاق على القواعد السليمة التي يقوم عليها المؤتمر الذي ستسفر عنه المشاورات العربية، وكان وفدا سورية ولبنان أكثر تحركاً ونشاطاً في سبيل تحقيق انعقاد المؤتمر المذكور.

في غمرة النشاط الذي كان يبديه مصطفى النحاس في مشاورات الوحدة العربية فوجئ الجميع بنبأ استقالة وزارته وأن الدكتور أحمد ماهر باشا قد أتمّ تشكيل وزارة جديدة.

استقبل الدكتور أحمد ماهر باشا نوري السعيد ومعالي تحسين العسكري بك وزير العراق المفوض في مصر، وقد أفضى ماهر باشا بعد هذه المقابلة بحديث جاء فيه:

«إن الوحدة العربية قضية قومية لا قضية حزبية. بدليل أنني كنت عضواً في وزارة محمد محمود باشا التي أوفدت ممثلين عن مصر إلى إنكلترا لحضور مؤتمر فلسطين، وليست الوحدة العربية خاصة بسياسة وزارة معينة، ومن الواجب على الجميع العمل على زيادة توثيق الروابط مع الأقطار الشقيقة والبلاد العربية وتدعيمها والوصول بها إلى أبعد ما يمكن الوصول إليه من التوفيق والنجاح».

وقد لوحظ في حينه، وفي أعقاب استقالة وزارة النحاس باشا أن أكثر الوزارات العربية قدمت استقالاتها. ففي سورية استقالت وزارة سعد الله الجابري، وحلت محلها وزارة فارس الخوري، وفي لبنان استقالت وزارة رياض الصلح وحلت محلها وزارة عبد الحميد كرامي، وفي العراق استقالت وزارة نوري السعيد وحلّت محلها وزارة حمدي الباجه جي، وفي شرق الأردن استقالت وزارة توفيق أبو الهدى وحلّت محلها وزارة سمير الرفاعي.

غير أن تغيير هذه الوزارات لم يغير شيئاً من سياسة الوزارات السابقة المستقيلة على الصعيدين العربي والدولي ولا سيما ما يتعلق بمشاورات الوحدة العربية.

وقد أسفرت اجتماعات المشاورات العربية عن اتفاق جميع الدول العربية على عقد مؤتمر تنتخب فيه لجنة تحضيرية مهمتها اختيار لجنة أساسية تعمل على وضع نظام لجامعة الدول العربية، واجتمع مؤتمر اللجنة التحضيرية في القاهرة، ومثلت فيه الدول العربية بوزراء خارجيتها، واتخذ عدة قرارات منها تشكيل لجان فرعية منبثقة عن اللجنة الأساسية على أن تعنى اللجان المذكورة بوضع الأسس اللازمة للوحدة الثقافية والشؤون المالية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والمواصلات والطيران والملاحة والسكك الحديدية والبريد والبرق، وتنتخب كل حكومة لهذه اللجان موظفين مختصين يجتمعون إلى بعضهم بعضاً في القاهرة لوضع الأسس المذكورة تمهيداً لعرضها على المؤتمر العام.

أما تنظيم السلك الدبلوماسي، فالجهود مبذولة لتعيين وزراء مفوضين لعدد من عواصم الدول الكبرى في العالم.

شكري القوتلي يلتقي تشرشل

خلال شهر شباط/ ١٩٤٥ قام رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي بزيارة كل من مصر والحجاز، ولم يعرف الغرض من هذه الزيارة إلاّ عندما أعلنت محطات القاهرة ولندن وواشنطن ونيويورك والشرق الأدنى فيضاً عن اجتماع الرئيس روزفلت والمستر تشرشل وملوك العرب ورئيس جمهورية سورية والأمبراطور هيلا سلاسي في القاهرة والإسكندرية والبحر الأحمر، وهو ما نسرده فيما يلي:

في اليومين اللذين سبقا وصول المستر تشرشل إلى القاهرة قادماً من أثينا، وصل إلى «البحيرة المرة» في قناة السويس المستر روزفلت يرافقه وزير خارجيته وبعض رجال حاشيته في طريق عودتهم من اجتماع القرم. واستقبل على الأثر الإمبراطور هيلا سلاسي على ظهر نسافة آميركية.

وفي اليوم الثاني اجتمع الرئيس روزفلت إلى الملك فاروق والملك عبد العزيز بن سعود.

وعلى الأثر كان المستر تشرشل وصل إلى القاهرة، فقصد بطريق الجو الإسكندرية لوداع الرئيس روزفلت الذي كان قد بلغها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن روزفلت وتشرشل اجتمعا في الإسكندرية بعد مؤتمر يالطا لأنه لم يكن بالاستطاعة بحث موضوع الحرب ضد اليابان في القرم بالنظر لحياد روسيا السوفياتية حيال اليابان.

وعلى أثر إتمام المباحثات شخص الرئيس روزفلت إلى واشنطن، وقفل المستر تشرشل عائداً إلى القاهرة، وفي صباح اليوم التالي اجتمع المستر تشرشل في فندق بحيرة قارون التي تبعد ثمانين كيلومتراً عن القاهرة في منطقة الفيوم إلى الملك عبد العزيز بن سعود والملك فاروق والإمبراطور هيلا سلاسي وشكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية بحضور المستر إيدن. وقال راديو لندن إن المباحثات جرت بين الأقطاب المذكورين حول موضوع الوحدة العربية. وبعد ظهر اليوم نفسه قابل الرئيس البريطاني الملك فاروق ورئيس الجمهورية السورية، وقد حضر المستر إيدن جميع هذه المقابلات.

وصدر عن الدونينغ ستريت بلاغ بريطاني رسمي يقول إن الرئيسين روزفلت وتشرشل اجتمعا في مصر بالشخصيات الآتية:

الملك فاروق، الملك ابن سعود، الرئيس السوري، الإمبراطور هيلا سلاسي. وقد تمت مقابلة تشرشل لهذه الشخصيات في ١٦ و١٧ شباط/ فبراير بحضور إيدن وكريغ، والسفير البريطاني في القاهرة.

تركت أنباء اجتماعات الأقطاب في القاهرة أصداءً بعيدة من الارتياح في سورية خاصة، وفي العالم العربي بصورة عامة، وبات الجميع في سورية ينتظرون عودة الرئيس الأول شكري القوتلي ليطالعهم بالمزيد مما بحثه الأقطاب في مؤتمرهم التاريخي ومما اتفقوا عليه، وراح الأمل يدغدغ نفوس السوريين والعرب بانتظار مستقبل زاهر باهر يحقق ما يصبون إليه من آمال.

بعد غيبة استمرت عشرة أيام عاد الرئيس شكري القوتلي إلى دمشق، فاستقبله الشعب ورجال الدولة وممثلو جميع الطبقات والهيئات استقبالاً رائعاً على طول الطريق وجانبيه من المطار إلى دار الحكومة

حيث استقبل وفود المهنئين بسلامة عودته، وكانت الجماهير قد ملأت الساحات والشوارع المحيطة بالسراي، وكلها تهتف للحرية والاستقلال وبحياة الرئيس الأول وكل مخلص صادق من أبناء البلاد.

وارتفعت الأصوات من كل جانب طالبة من الرئيس كلاماً، فأطل عليها من شرفة السراي، وردَّ لها التحية بمثلها، ودنا من مكبر الصوت، وألقى خطاباً خطياً، وأعقبه بخطاب ارتجالي جاء فيه قوله:

«إنه لينبغي لي أن أفضي إليكم بكل صراحة بأنه قد تحقق لديَّ في رحلتي هذه أن استقلالكم مضمون ومحترم، وأن سيادتكم مؤمنة ومدعومة ليس فقط من ملوك العرب وزعمائهم وإنما من الدول الكبرى ورجالاتها. ولقد وثقت من ذلك الوثوق كله في محادثاتي مع الشخصيات العظيمة التي اجتمعت إليها وتحدثت معها..».

أما ما جرى في ذلك الاجتماع بين تشرشل وشكري القوتلي فقد بقي مجهولاً بالنسبة إليَّ حتى سنة ١٩٥٧ حين أفضى الرئيس القوتلي لي وللصديق رياض العابد بوقائع مقابلتين له مع تشرشل، الأولى في شباط ١٩٤٣ في «رضوى» السعودية، والثانية التي تمت في مصر.

في إحدى ليالي عام ١٩٥٧ دعانا الرئيس شكري القوتلي ـ رياض العابد وأنا ـ لقضاء سهرة معاً في داره. وكثيراً ما كان يدعونا تارة في الصباح وتارة في المساء.

وقد استعرضنا في تلك السهرة شؤون الساعة آنذاك. ومن ثم دار الحديث عن الثورة السورية الكبرى، ثورة عام ١٩٢٥ ورجالاتها وأبطالها، والمعارك الكبرى التي خاضها الثوار في المدن السورية، وفي الغوطتين وفي جبل الدروز وحوران وفي داخل مدينة دمشق بصورة خاصة، وقد أفاض الرئيس القوتلي في تفاصيل بعض هذه المعارك، وعدد كثيراً من أسماء الشهداء الذين قدموا أرواحهم فداء استقلال هذا الوطن، وثمن حريته وسيادته وتحرره من ربقة الاستعمار الفرنسي البغيض.

ومما قاله الرئيس القوتلي على ما نذكر:

١ ـ لقد بذل الشعب السوري بكل فئاته ومدنه وقراه وباديه دماً زكياً سخياً، وأبدى من ضروب الشجاعة والبذل بالروح والمال والممتلكات ما يعجز الإنسان عن وصفه.

٢ ـ لم تنل سورية استقلالها منحة من الدول الاستعمارية أو نتيجة لمقررات المؤتمرات الدولية التي عقدت إثر الحرب العالمية الثانية، كما يظن بعض الجاهلين بحقائق الأمور، بل إن الاستقلال قد كلف سورية منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٦ مئة ألف شهيد ومئات بل ألوف الملايين من الليرات.

٣ ـ لقد قاتل الشعب السوري قتالاً باسلاً ومريراً، ووقف في سائر المناسبات القومية والوطنية وقفة الرجل الواحد متسامياً ومترفعاً عن العصبيات والأهواء والمطامع، ولم يكن لهذا الشعب الحيوي من غاية أو هدف سوى التحرير وبناء الدولة العربية السورية على قيام دولة الوحدة العربية الكبرى.

٤ ـ لقد كان الشعب السوري كله، دون تفريق أو تنظيم كتلة وطنية واحدة موحدة إذا دعا داعي العمل الوطني في أية جهة أو ركن من أرض هذا الوطن تجاوبت معه وبشكل عفوي سائر الجهات، ولبت نداءه كل الفئات، وتسابقت للبذل في هذا السبيل كل الطبقات، لا غني ولا فقير ولا رجل ولا امرأة، ولا حاضر، ولا باديّ، كل مواطن مهما كان مكانه وموضعه مسؤول، وكل مواطن ثائر في وجه المستعمر، وكل مواطن له دوره وله خطره وأثره.

ثم صمت الرئيس قليلاً وقال:

«مثلاً ... أنا أقول وبكل تواضع، ولكن بكل اعتزاز أيضاً.. أنا واحد ممن أنفقوا كل ما يملك في سبيل قضية هذا الاستقلال الذي ننعم الآن والحمد لله في ظله. نعم أنا أنفقت نصف مليون ليرة على قضايانا الوطنية».

فقال له رياض العابد: «نصف مليون ليرة سورية يا سيادة الرئيس؟».

فأجاب:

«لا .. نصف مليون ليرة ذهبية.. ذهب. ذهب. ذهب». ثم أضاف: «وغيري.. وغيري.. وغيري أنفق، وكل الناس بذلوا وأعطوا وأنفقوا بكل شهامة وسخاء. إن جيلنا كله كان جيل التضحية والبذل، والعطاء، وأرجو الله أن يكون الجيل القادم خيراً من جيلنا بذلاً وعطاء ومثالية في وطنيته، لأن مهمة البناء شاقة.. وسورية تحمل رسالة قومية عظيمة، والشعب السوري هو المسؤول الأول عن تحقيق الوحدة العربية بحكم ماضيه وتاريخه البعيد والقريب، وبحكم معطيات شعبه وخصائصه، ولأن كل مولود في سورية يرضع من لبن أمه الوطنية والعروبة ومبدأ الوحدة العربية الشاملة الكاملة».

وضرب مثلاً قريباً آنذاك بـ «أسبوع التسلح» و«أسابيع الجزائر» والوحدة الوطنية الكاملة التي تجلت بأروع صورها وبحماسة مذهلة في هاتين المناسبتين الوطنيتين والقوميتين الهامتين.

ثم قال الرئيس: وإني للتاريخ أحب الآن أن أثبت لكما أن الاستقلال التام الناجز المبرأ من كل التزام أو قيد أو شرط أو معاهدة أو اتفاق لم يكن هبة أو صدقة أو منحة دولية أو نتيجة المؤتمرات الدولية التي عقدها أقطاب الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أولاً: مؤتمر أو كما سموه اجتماع (رضوى) الذي تمَّ في مخيم صغير في أراضي المملكة العربية السعودية أقيم بالقرب من جبل رضوى التقيت فيه بتشرشل وبحضور المغفور له جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله، فطلب مني تشرشل بعد مقدمة مطولة وحديث مسهب عن جهود الحلفاء في هذه الحرب التي مازال أوارها مستعراً ومتاعبه هو شخصياً ومسؤولياته الجسيمة وخاصة من معاناته من فرنسا، وتحمله ما لا يحتمل من الجنرال ديغول شخصياً، والسياسة التي يتبعها معه ومع قيادة الحلفاء. ثم قال لي: إن مصلحة الحلفاء وضرورات الحرب تقتضي منكم أن تتفقوا مع فرنسا، ونطمئن إلى الهدوء والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة جداً من العالم.

قلت له: نحن نقدر مسؤولياتنا في هذه الظروف، وإني لم أفهم مقصدك من طلب الاتفاق مع فرنسا التي نعتبرها جسماً غريباً في المنطقة، وشوكة في جسم بلدنا وشعبنا..

فقاطعني، وقد علا صوته قائلاً: يجب أن تتفقوا مع فرنسا، وإني أحذر سورية بشكل خاص من مغبة مواقفها السلبية والمتهورة خصوصاً في مثل هذه الأيام التاريخية العصيبة التي لا تحتمل أي شكل من أشكال السلبية والتعنت والأساليب التي يمكن التسامح في قبولها في الظروف العادية.. ثم صاح بأعلى صوته:

ـ العالم كله مهدد بالدمار، والشعوب كلها مهددة بالموت والفناء.. لقد تغيرت أمور كثيرة جداً، وسوف نبني عالماً جديداً حراً يحفظ كرامة الإنسان والشعوب، ولن يكون فيه للأفكار البالية أي مجال.

ولكن نحن الآن في حرب عالمية رهيبة وعلينا أن نعمل كل ما في وسعنا لتحقيق النصر، ولن نرحم أي إنسان أو شعب مهما كان شأنه أن يقف في سبيل تحقيق هذه الغاية المقدسة، التاريخية المصيرية الحاسمة.

وتابع الرئيس القوتلي كلامه، فقال: عندما نهضت وصحت أنا بأعلى صوتي أيضاً: لن أعترف بفرنسا.. ولن أمد لها يداً.. ولن أتفق معها مهما كانت الأسباب والظروف.. ومهما كانت الأخطار.. ماذا جنت سورية وشعبها المناضل.. وما ذنبها حتى ترغموها على هذا البلاء؟

والله ثم والله لن أرتكب هذه الجريمة بحق وطني، ولن أرضخ لأي ضغط.. لن يرهبنا التهديد والوعيد.. لقد كتب الله علينا أن نعيش ثائرين مقاتلين مضحين.. وسنبقى كذلك.. ولن نستكين.. ولن نلين.

ثم وقفت وأشرت بيدي إلى جلالة الملك عبد العزيز طيّب الله ثراه، وقلت لتشرشل: إن هذا الرجل هو أغلى رجل عندي في هذه الدنيا.. والله ثم والله لو أراد إجباري على الاتفاق مع فرنسا لقاتلته.. نعم: هذا عبد العزيز لو طلب عيني لقلعتها بإصبعي وقدمتها إليه دون تردد.. ولكن لو حاول إرغامي على ما تطلبه أنت مني لأعلنت عليه الحرب ولقاتلته بالسلاح.

وهنا التفتّ إلى جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله فوجدته (يتناوم). وقد انتهى اجتماعنا دون أن يحقق تشرشل غايته الأولى والأخيرة.

ثانياً: مؤتمر «البحيرات المرة» دعيت لحضوره وكان يضم كما تعلمون أقطاب الحلفاء وقادة الحرب. وقد كرر تشرشل معي بالطريقة والأسلوب نفسيهما التي شرحهما لي في اجتماع (رضوى)، ولكن في هذه المرة أضاف شيئين جديدين على ما طلبه مني قبلاً.

الأول: قال بكل وضوح وصراحة: يجب أن تعقدوا معاهدة مع فرنسا. وقال إن فرنسا مصرّة على هذا الطلب، وإن الحلفاء يثبتون هذا الطلب، ويحملون سورية مسؤولية رفض هذا الطلب، لأن دور فرنسا في المنطقة دور حيوي ومؤثر، وقادة الجيوش الحليفة يحسبون في استراتيجية نتائج الحرب في المنطقة لدور البلاد العربية حسابه. وسورية تلعب دوراً بارزاً في العالم العربي، فلا مندوحة من عقد معاهدة مع فرنسا.

ثانياً: قال أيضاً بعبارة صريحة واضحة إن لفرنسا مصالح حيوية هامة جداً في بلادكم كما لها دور تاريخي في الشرق، وخاصة في سورية ولبنان.

وهنا قلت له وبكل هدوء وثقة أيضاً إن هذا الموضوع بحثناه وأنتم تعرفون رأي الشعب السوري الذي بلغته لكم قبلاً، وقلت لكم إن تاريخنا مع فرنسا مملوء بالثورات والقتال والدمار والدماء، وإن فرنسا منذ أن دخلت بلادنا واحتلتها بالقوة إثر الحرب العالمية الأولى وحتى الآن لم تنم مستريحة ليلة واحدة. لقد رفضنا انتدابها، ولم ندع وسيلة من وسائل الاحتجاج والرفض والاستنكار إلاّ وسلكناها. وعندما أعياها الأمر، ولم تجد الطرق القانونية والدبلوماسية، ولم تجد في العالم الذي يسمي نفسه العالم الحر أذناً صاغية.. التجأنا إلى السلاح فثرنا.. وقاتلنا.. ومازال شعبنا يقاتل.. وسوف يقاتل حتى ينال استقلاله.. وينعم بحريته، وسيادته وكرامته. ولن يقبل شعبنا أن يبرم معاهدة مع فرنسا، ويكبل وطنه بقيد العبودية، والذل، والاستعمار. ولو أبيد عن بكرة أبيه..

والتفتّ إلى البحر وقلت:

ـ ولو أيضاً أصبحت مياه هذا البحر الزرقاء حمراء قانية..

وهنا .. وما كدت ألفظ جملة أصبحت أو اصطبغت مياه البحر الزرقاء فأصبحت حمراء حتى نهض تشرشل وسألني: ماذا تقصد؟

قلت: إني أقصد لو سالت دماؤنا، وملأت البحر حتى أصبح ماؤه أحمر، لن نعقد معاهدة مع فرنسا.

وهنا مشى تشرشل نحوي بانفعال حتى كاد يلاصق وجهه وجهي، وأخذ يحدق إليَّ بقسوة حتى خلت أن عينيه كادتا تخرجان من وجهه، ثم أخذ يصيح ويزمجر كالذئب الجريح، ويردد: أتهددني..؟ أتهددني.. أتهددني..؟ أنت لا تعرف مع من تتكلم.. أنت تتكلم مع قائد جيوش الحلفاء.. أنا لا أسمح في العالم كله أن يتحداني، أو يهددني..

واستمر يرغي ويزبد، ويصيح ويتوعد، وأنا صامت والمجلس كله صامت وكأن على رؤوسنا الطير.

وهنا ضحك شكري بك رحمه الله وقال لنا ـ العابد وبابيل: والله خفت منه، وخشيت أن يطبق بيديه على عنقي.. لقد انقلب من إنسان غاضب إلى إنسان رهيب، ولكنني في هذه المرة لم أقابل انفعاله بانفعال مماثل، بل أجبته بكل هدوء: لا يا مستر تشرشل.. أنا لا أهددك إطلاقاً.. وأنا أعرف من أنت.. لذلك ليس من المعقول أن أتحداك أو أهددك ولكني لو أجبتك لما تطلبه مني لحكمت على نفسي من قبل شعبي بالإعدام.. وإن الشعب السوري سيقتلني إذا خنت قضيته الوطنية المقدسة، ولن يرضخ للأمر الواقع.. وسيكون مصير هذه المعاهدة مصير كل المعاهدات السابقة التي فرضت أو بالأحرى جرت محاولات لفرضها على سورية. أنت ولا شك قرأت التاريخ، والشعوب لا تطلب صداقتها بالعسف والظلم.. والتهديد.. والإكراه.. والشعب السوري الذي بذل وضحى بشبابه وماله وممتلكاته، وقاتل فرنسا أكثر من ربع قرن دون أن يستريح أو يريح يوماً واحداً يأمل من الحلفاء أن يضموه إلى قائمة أنصار الحرية في العالم الحر الذي تضعون أسسه الآن.

إن سورية تستحق احترام الحلفاء وتقدير زعماء العالم الحر ومساعدتهم وتأييدهم لأنها تدين بالمبادئ السامية التي قامت هذه الحرب دفاعاً عن قدسيتها ونشراً لرسالتها وترسيخاً لقيمها ومثلها العالية الرفيعة.

نعم إن سورية تستحق تأييدكم لموقفها الشجاع، لأنها تدافع عن شرفها وتطلب حريتها وتحقيق استقلالها التام الناجز وسيادتها الكاملة لدولة حديثة تريد أن تساهم في بناء العالم الجديد، وتلعب دورها التاريخي في تشييد الحضارة الإنسانية المثلى القائمة على الحرية والكرامة والعدل واحترام حقوق الإنسان وحقه في الحياة التي تصل الأرض برسالات السماء.

وهنا لمحت الرضى في وجه تشرشل، ثم أخذ وجهه المحتقن يعود إلى طبيعته ويصفو، ثم انفرجت أساريره وابتسم والتفت إلي وخاطبني بلهجة فيها هدوء وود قائلاً:

ـ أيها الرئيس القوتلي.. لقد قلت لك إن لفرنسا مصالح في بلادكم فاعملوا معها معاهدة ثقافية، وأنا كفيلها بكل شيء تطلبون.

فأجبته بهدوء وابتسام أيضاً: إن فرنسا ليس لها أي علاقة بنا، وليس لها مصالح عندنا، ونحن منذ أول يوم احتلت فيه بلادنا وحتى الآن لم نتعامل معها، ولم ندع لها حجة علينا في مثل هذه المصالح المزعومة.

قال: لها أملاك عندكم.. ومدارس.

قلت له: ليس لها أملاك سوى دار واحدة في الصالحية بمنطقة الجسر الأبيض، وأنا مستعد أن أشتريها منها وأسكنها لأني لا أملك الآن داراً للسكن في دمشق بعد أن أحرقت فرنسا داري ودار أجدادي وآبائي كما دمرت الحي الدمشقي الرائع بكامله الذي كان بيتنا فيه، والذي كان هذا الحي يعتبر بما فيه

من كنوز وآثار وتحف وتراث وفن معماري وأثاث ورياش، الحي الفريد من نوعه في العالم كله.. لقد دمرته فرنسا وأحرقته بعد أن نهبته واعتدت على سكانه الآمنين اعتداء وحشياً قاسياً لم يسبق له مثيل. ولم تدمر هذا الحي فقط، ولكن تاريخها في بلادنا كله تخريب ودمار وقتل وسفك دماء، وقصف المدن السورية بالطائرات والمدافع وتسليط المرتزقة وشذاذ الآفاق على المدنيين العزل والأسواق والأحياء السكنية والمدارس ودور العبادة والمقدسات، لم تسلم مدينة أو قرية في سورية كلها من جرائمهم واعتداءاتهم. أما المدارس فليس لهم إلاّ مدرسة واحدة أيضاً في دمشق، وربما كان لهم في حلب مدرسة أخرى مثلها، ونحن على استعداد أن ندفع لهم ثمن هذه المدرسة.

ثم قلت وقد لمحت على وجهه القبول والرضى: يا مستر تشرشل، ماذا تريد فرنسا منا؟ لماذا لا تفكر في تحرير بلادها، قبل أن تفكر في استعمار الشعوب المحبة للحرية؟ لماذا لا تحارب عدوها الذي احتل بلادها وداس كرامتها، ودنس وطنها قبل أن تحاول الاعتداء على الشعوب التي دفعت ثمن استقلالها ومستعدة للدفع دائماً أغلى وأثمن ما تملك في هذه الحياة؟ ألم تشعر بوطأة الاحتلال والذل والانكسار؟ ألم تحس الهوان وجيش الغزاة جاثم على صدر شعبها المقهور؟

يا مستر تشرشل.. إن شعبنا أصيل، له تاريخه العريق، وله حضارته، ويأبى أن يعود إلى الظلام، نريد النور، نريد الحرية، نريد الاستقلال والسيادة والكرامة وحياة العزة والشرف والتقدم.

وهنا وقبل أن أسترسل، لم أشعر إلاّ وقد نهض إليَّ مسرعاً، ولكنه في هذه المرة مبتهجاً متهللاً. ومدّ يده إليَّ، فنهضت وصافحته بحرارة. ومما أذكر أنه قال لي وهو يهز يدي بعنف: أهنئك.. أهنئك.. وأهنئ الشعب السوري بك. إن الشعب السوري شعب عظيم، وأنت جدير برئاسته وزعامته.. اتفقنا.. اتفقنا كما تريد.. لا معاهدات ولا اتفاقات، ولكني أريد هدوءاً واستقراراً. أريد أن لا أسمع بحركة تخل بأمن المنطقة. لن نضغط عليكم ولن نزعجكم بأمور لا تريدونها. ولن نكرهكم على شيء ترفضونه بإصرار..

نحن على أبواب النصر.. النصر أقرب مما تظن.. أريدكم أن تتحلوا بالصبر والحكمة وسعة الصدر، وأكرر لك وللشعب السوري التهنئة من صميم قلبي.

وختم القوتلي كلامه: وهكذا انتهى هذا الاجتماع والحمد لله إلى نتيجة أعتبرها نصراً لسورية وقضيتها الوطنية المقدسة.

وذكر لي بعد أيام الصديق الأخ رياض العابد أنه نقل هذا الحديث بتفاصيله إلى المرحوم خالد العظم، فقال بعد أن أطرق طويلا: ...عظيم.. والله إن شكري القوتلي رجل عظيم، وزعيم وطني نادر المثال، ولا أعتقد أن رجلاً آخر غير شكري القوتلي يستطيع أن يصمد هذا الصمود، ويقف هذا الموقف التاريخي الشجاع.

قلت له: «ولا أنت؟».

قال: «ولا أنا، ولا غيري ممن عرفت خلال حياتي السياسية وتجاربي وتعاملي مع كثير من السياسيين والزعماء».

لقد قال خالد العظم هذا القول علماً بأن العلاقات آنذاك كانت على غاية من التوتر بين الرجلين: شكري القوتلي وخالد العظم.

يوم أنشأ العرب جامعتهم الكبرى

استمر رؤساء ووزراء خارجية الدول العربية في بذل الجهود لإنجاز ميثاق جامعة الدول العربية إلى أن كان يوم الخميس في ٢٢ آذار/ مارس سنة ١٩٤٥، فقد كان يوماً مشهوداً من أيام العرب وحدثاً عظيماً في تاريخهم الحديث في زمن يطل معه العالم كله على دنيا الحرية الجديدة.

ففي قصر الزعفران في القاهرة تضافرت قلوب العرب على توقيع ميثاق يجمع شملهم ويوحد كلمتهم، ويعمل من راياتهم المتعانقة راية تخفق بين رايات الأمم الحرة، تنادي بإعلاء شأن الحق والحرية والمساواة.

وقصر الزعفران شهد اجتماعات تاريخية عظمى وقد بدت جبهة القصر تحمل الراية المصرية وتكتنفها رايات الدول العربية الست، يداعبها نسيم نيروز العليل، وتخلع عليها شمس مصر الدافئة ألواناً من ضيائها، فكانت الرايات العربية في تعانقها وتناسق ألوانها كطاقة من الأزهار والرياحين ندية فاتنة.

وفي داخل القصر جلس في البهو الكبير إلى مائدة مستطيلة ممثلو هذه الدول، وصفّت المقاعد للمدعوين حول المائدة. وكان في مقدمهم رئيس مجلس النواب المصري وأعضاء الهيئة السياسية والوزراء وشيخ جامع الأزهر ووكيل الجامع الأزهر ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتي الديار المصرية ورجال القصر الملكي وكثير من أعضاء الجاليات العربية والشرقية وأعضاء الجمعية المشتغلة بالقضية العربية. وتصدر محمود النقراشي باشا المائدة.

وأعدت محطة مصر للإذاعة اللاسلكية المعدات اللازمة لإذاعة كل ما يلقى في الحفلة من خطب مع وصف دقيق لحفلة المؤتمر، ووقف رجال الموسيقى الحرس الملكي بجوار القصر، فعزفوا الأناشيد الجميلة في أثناء الاحتفال، كما رابطت فرقة من رجال المدفعية الملكية لإطلاق المدافع عقب توقيع ميثاق الجامعة.

ولما دقت الساعة الرابعة تماماً خرج النقراشي باشا، ودعا الأعضاء إلى الاجتماع. وعلى الأثر أعلن رجال الإذاعة في المكرفون أن النقراشي باشا رئيس المؤتمر يلقي كلمة الافتتاح.

وتعاقب بعده الخطباء، فألقى كل منهم كلمة باسم بلاده، وهم فارس الخوري رئيس وزراء سورية وسمير الرفاعي باشا رئيس وزراء شرق الأردن، وأرشد العمري وزير خارجية العراق، والشيخ يوسف ياسين نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وعبد الحميد كرامي رئيس وزراء لبنان. وكانت كلمات رؤساء الوفود تقاطع بالتصفيق.

وأخيراً وقف عبد الرحمن عزام (الأمين العام) لجامعة الدول العربية، وهو اللقب الجديد الذي أطلق على منصبه في ميثاق الجامعة، فألقى كلمة الجامعة.

وقد كانت كلمات الخطباء تنوه بعظمة العمل الذي قام به ممثلو الدول العربية.

وعلى أثر انتهاء الخطباء من الكلام قدم عبد المنعم مصطفى قنصل مصر في القدس ورئيس هيئة السكرتيرية يحمل الميثاق، وهو كبير الحجم، ومجلد تجليداً فاخراً وعليه بدا الشعار الملكي المذهب اللون، وقد كتب كما كتب على بقية الملحقات المرفقة به بخط جميل، وختمت صفحاته بخاتم الدولة البارز، ثم قدمه مفتوح الصفحات إلى رئيس المؤتمر لتوقيعه، فوقع أربعة توقيعات: على الميثاق وعلى الملحقات الثلاثة.

وعند ذلك بدأت المدافع تطلق إيذاناً بتوقيع الميثاق، ثم دار رئيس السكرتيرية بالميثاق على ممثلي الدول المنضمة إليه، فوقعوه تباعاً حسب ترتيب الحروف الأبجدية لأسماء بلادهم، وكان قد تقرر وفقاً للتقاليد المرعية في مثل هذه المؤتمرات تأليف لجنة من جميل مردم بك وزير خارجية سورية وعبد الحميد بدوي باشا وزير خارجية مصر وحنا سابا المحامي الأول بقسم قضايا وزارة الخارجية لفحص الوثائق بتفويض كل عضو من أعضاء المؤتمر. وقد وجدت اللجنة أن هذه الوثائق صحيحة ومستوفاة كل الشروط.

وعلى إثر ذلك وزعت صور مطبوعة من الميثاق على المدعوين، كما وزعت صور أخرى منه مجلدة تجليداً فاخراً على أعضاء المؤتمر، وأذيعت في الوقت نفسه ترجمة للميثاق باللغة الإفرنسية على ممثلي الصحف الأجنبية.

وعقب ذلك أعلن انفضاض المؤتمر، وأقبل الجميع يهنئون النقراشي باشا وأعضاء المؤتمر بهذا التوفيق.

وقد تقرر إرسال صورة من الميثاق إلى اليمن لتوقيعها وإعادتها إلى مصر لحفظها في المقر المختص لذلك في وزارة الخارجية.

كما تقرر إرسال صورتين من الميثاق إلى كل دولة لحفظهما لديها. وتلقى النقراشي باشا في أثناء انعقاد المؤتمر برقية من الحكومة اليمنية تتضمن موافقتها على الميثاق وتأييدها للقرارات التي يصدرها المؤتمر.

لقد اختلفت الأقوال في مجلس جامعة الدول العربية وأعماله، فمن قائل إنه لم يفعل شيئاً، ومن قائل إن حسناته أكثر من سيئاته. والواقع أنه مهما قيل فيه، فمن الظلم القول إنه لم يفعل شيئاً.. أو إنه أساء أكثر مما أحسن. وحسبه أنه أبرز الشخصية العربية على الصعيد العالمي، ورفع من شأن العرب، وأعلى قدرهم بين الدول والأمم.. بالإضافة إلى تذليله وإزالته البعض أو الكثير من المشاكل والخلافات التي كانت تقوم بين العرب أنفسهم. وبكلمة مجملة: إن من مصلحة العرب أجمعين أن يزيدوا جامعتهم قوة ودعماً وتأييداً لتزيدهم عطاء ونشاطاً واندفاعاً في خدمة قضاياهم وانطلاقاً نحو الأفضل والأحسن.

الفصل الخامس

ثمن الاستقلال

وقف المفاوضات مع فرنسا

بينما كان جميع حكّام العرب ملوكاً ورؤساء يعملون من أجل ترسيخ القواعد المتينة اللازمة لبناء جامعة الدول العربية، كان الحكّام السوريون واللبنانيون في الوقت نفسه يخوضون معركة محادثات عسيرة مع فرنسا التي تستهدف، من وراء كل ما قالت وأعلنت عن منح سورية ولبنان الاستقلال والسيادة الكاملتين، الوصول إلى عقد معاهدة مع سورية ومثلها مع لبنان تمنح فرنسا بموجبهما امتيازات خاصة في البلدين. وقد تأزم الموقف بين الجانبين وأدى إلى توقف المفاوضات نتيجة لتعنت الجانب الفرنسي ودعوته إلى سياسة التلويح باستخدام القوة، ويتضح وجه الخلاف من المذكرتين المتبادلتين بين فرنسا من جهة وبين سورية ولبنان من جهة أخرى، فالمذكرة الفرنسية المؤرخة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٤٥ طالبت بما أسمته «صيانة مصالحها الجوهرية» في البلدين، وهي مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية، وأما المصالح الاستراتيجية فتتضمن إنشاء قواعد تكفل لفرنسا حماية طرق مواصلاتها وممتلكاتها في ما وراء البحار مع الاحتفاظ بالجيشين السوري واللبناني تحت القيادة الفرنسية، بينما تضمنت المذكرة السورية المؤرخة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٤٥ رفضاً للطلبات الفرنسية التي رأت أنها تنم عن روح لا تتفق واستقلال سورية وسيادتها، واحتجت المذكرة السورية على وصول قوات فرنسية جديدة إلى أراضيها من دون موافقة من الحكومة السورية، وطالبت بانسحابها.

وفي ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٥ عقد ممثلو سورية ولبنان اجتماعاً في شتورا ـ لبنان، بحثوا فيه الموقف السياسي الناشئ عن الطلبات الفرنسية وإرسالها المزيد من القوات، ووضعوا مذكرة مشتركة أعلنوا فيها اتفاق الجانبين السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضة مع فرنسا وتوحيد جهود البلدين للدفاع عن سيادتهما واستقلالهما.

ما إن علم الشعب السوري بأمر هذه المذكرات وبتوقف المفاوضات حتى هبَّ عن بكرة أبيه شعباً ومجلساً، رئيساً وحكومة، هيئات وجماعات ليواجه التحدي بالتحدي، والعنف بمثله، والتهديد بأقوى منه، فأضربت سورية إضراباً عاماً شاملاً من دانيها إلى قاصيها، وعمت المظاهرات مدنها وقراها، حواضرها وباديها، معلنة استنكارها لتنكر فرنسا للمطالب والحقوق السورية، وقد كثرت الاشتباكات

الدامية بين الجنود الفرنسيين وجماهير الشعب الساخط، ولعبت الصحافة دوراً رئيسياً، فقد دعت الشعب إلى الاستعداد والتأهب لخوض معركة فاصلة حاسمة مع فرنسا تحفظ لسورية استقلالها التام الناجز وسيادتها المطلقة، كذلك كان شأن النواب في المجلس النيابي، فقد تعالت تحت قبته صيحات الوطنية والجهاد، والدعوة إلى وقوف الشعب صفاً واحداً تجاه التنكر الفرنسي، وارتدى النواب لباس الجندية، وحذا حذوهم الآلاف من رجال وشباب الشعب. وفتحت مكاتب التطوع أبوابها للوافدين إليها، واشتركت المرأة السورية في إسعاف المصابين والمصابات برصاص العدو الغاشم الذي سخّر جنوده للاعتداء على المواطنين حيثما وجدوهم وصادفوهم، مما حمل أبناء الشعب على مقابلة الاعتداءات بمثلها وعلى الاستبسال في ضرب العدو ضربات موجعة ليس في مدينة واحدة بل في جميع المدن السورية حيث كانت الإحصاءات تسجل عشرات المعارك في كل يوم. نضرب على ذلك مثلاً واحداً من مئات الأمثلة:

حدث في مدينة حلب بعد عصر يوم الجمعة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٥ أن اشتباكاً نارياً وقع بين أهالي قسطل الحرامي والجنود ـ المليشيا في الثكنة القريبة من هذا الحي واستخدمت الرشاشات والقذائف اليدوية بكثرة وأسفر عن سقوط عشرة قتلى من أهالي الحي، بينهم شرطي أصيب بطلق ناري في أثناء مروره من مكان الحادث. أما عدد القتلى من الجنود فلم يعرف بالضبط، لكنه كثير على ما يبدو، وقد غنم الأهلون في أثناء الاشتباك ستة عشر حصاناً من خيول الجند مع كمية من العتاد.. وبعد الغروب أخذت الثكنات العسكرية تطلق نيرانها.

وتحولت الاشتباكات إلى ثورة عارمة اجتاحت جميع الأنحاء السورية، وكان الشعب الثائر يستهدف احتلال الثكنات التي يتحصن فيها جنود العدو، مهما كلفه تحقيق ذلك من ضحايا.

وقد أذاع راديو لندن صباح ٢٦ أيار/ مايو ١٩٤٥ أن الدرك السوري والأهلين قد تمكنوا من احتلال مدن حلب وحماة وحمص وإخراج الفرنسيين منها، وقد شوهد العلم السوري يرفرف على قلعة حلب.

العدوان الفرنسي على دمشق وآثاره

استمرت الحوادث والاشتباكات الدامية في التفاقم في مختلف أنحاء البلاد إلى أن كان اليوم المشؤوم الذي حل بدمشق، يوم المجزرة الرهيبة، الذي تجلت فيه وحشية العدو الفرنسي المحتل وأحقاده بأبشع صورها وألوانها وهو ما نلخصه فيما يلي، مراعين بذلك تسلسل تلك الأحداث التاريخية المحزنة التي لطخت سمعة فرنسا بالخزي والعار:

في الساعة السابعة من مساء الثلاثاء ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٥ دوت في وقت واحد طلقات الرصاص من الحامية الفرنسية في شارع النصر ومن الجنود السنغاليين المرابطين أمام دار المندوبية الفرنسية وتجاه دار البرلمان، وما هي إلا لحظات حتى اشتركت جميع المراكز الفرنسية في العاصمة والمزة بإطلاق الرصاص والقنابل..

وكان مجلس النواب السوري لايزال منعقداً. وفي أثناء انعقاده لوحظ وصول عدد من المصفحات الفرنسية رابطت إلى جانبه، بينما كان جنود الدرك السوري الذين يتولون حراسة البرلمان في استحكاماتهم وراء المتاريس وأكياس الرمل كأنهم يتوقعون شراً مستطيراً يتأهبون لدفعه. وكان جنود السنغال في قبالتهم أمام داري المندوب والقيادة الفرنسية جاثمين وراء رشاشاتهم وبنادقهم. وعندما أطلق

الرصاص كانت الساحة التي تلتقي فيها الشوارع الأربعة أمام دار البرلمان تغص بالجماهير التي تنتظر نتيجة الجلسة، فتدافع الناس يمشي بعضهم فوق بعض، وخرج النواب من قاعة المجلس مذعورين، فوجدوا سداً من النيران توجّهه المصفحات الفرنسية والجنود السنغال إلى دار البرلمان. ولما تعذر على النواب والوزراء الذين يقطنون في جهات الصالحية الوصول إلى بيوتهم انتقلوا جميعاً إلى منزل خالد بك العظم في حي سوقا روجة، ثم اشتد أزيز الرصاص ودوي القنابل، وأقفرت شوارع دمشق من الناس، وأرخى الرصاص سدوله، فكانت ليلة شديدة الذعر كثيرة الاكتئاب، لم يعد يسمع فيها إلاّ الرصاص والانفجار يدوي من كل ناحية حتى خال الكثيرون أن معارك دنكرك وستالينغراد وبرلين قد انتقلت إلى دمشق الوادعة المسالمة.

وراحت المدفعية الفرنسية من قلعة المزة تقذف المدينة بالقنابل، وكانت قلعة دمشق، حيث ترابط فيها طائفة كبيرة من قوى الدرك بما فيها القواد، أكثر الأماكن قصفاً بالقنابل فينتج عن قصفها المتواصل هدم عدد من أبنية السجون، فتداعت فوق السجناء، وقد هلك منهم قسم غير قليل، وظلت جثثهم بضعة أيام تحت الأنقاض، ثم نقلت ودفنت. وقد ساد الذعر القلعة، فأفلت السجناء من سجونهم بعد أن حطموا الأبواب، وغادروا القلعة، فمنهم من حصده الرصاص ومنهم من نجا من الموت وتمكن من الوصول إلى أهله، وظلت قلعة دمشق تحت رحمة القنابل حتى الصباح. ويقال إن عدد القتلى فيها من درك وسجناء زاد على ثلاثمائة قتيل، وقد أصيب في هذه الأثناء بجراح القائد هرانت بك قائد الدرك السوري، كما أصيب القواد: عبد الغني القضماني، وعبد الرزاق قولي وفخري البارودي، وكانت جراحهم بسيطة لم تمنعهم من استئناف عملهم بعد أيام قليلة.

وقد أصيب في الليلة نفسها حي السمانة القريب من دار خالد العظم بقنبلتين هدمتا بعض الدور فوق رؤوس أهلها، فماتوا جميعاً، وتناثر بعض الأشلاء بتأثير ضرب القنابل المرهق. وما كان حي السمانة هو المقصود بالقصف، بل كانت دار خالد العظم هي المقصودة بعد أن علم الفرنسيون أن عدداً من النواب والوزراء قد لجأوا إليها. وقد سقط بعض القنابل في حي العمارة، فكانت أضرارها طفيفة لأن بعضها سقط في التراب، والبعض الآخر سقط في الماء.

وما أصبح صباح الأربعاء ٣٠ أيار/ مايو حتى كان جميع سكان دمشق الذين لم يتذوقوا طعم النوم في حالة قلق شديد، وقيل إن عدد القتلى في المدينة كبير، لكنه لم يعرف بالضبط حتى ولا بالتقدير.

وعرف في ذلك الصباح أن جنود الدرك الذين تولوا الدفاع عن دار البرلمان قد أبدوا من ضروب البسالة ما تنحني أمامه الرؤوس تقديراً وإجلالاً، لكن البندقية لا تقف أمام المصفحة والدبابة، وهكذا فقد قتل منهم أفراد ولم يستسلم سوى قلائل بعد أن نفدت منهم الذخيرة كلها.

والمؤسف أن الجنود الذين دخلوا إلى البرلمان قد أحرقوا جميع ما وجدوا فيه من وثائق وأوراق وأختام.

وذكرت روايات عديدة عن معركة البرلمان، من أبرزها الشجاعة الفائقة التي أبداها محمد طيب شريك برتبة وكيل ضابط في سلك الدرك، وطالب في الصف الأول من معهد الحقوق، وهو من مدينة حمص وله من العمر ٢٢ عاماً فقط.

لقد ظل هذا الضابط يدافع عن البرلمان دفاع الأبطال إلى أن نفدت الذخيرة منه ومن أفراد الدرك المدافعين، فشرع قائده في مفاوضة الفرنسيين للاستسلام، وفي هذه الأثناء نقل إليه خطأ بأن الفرنسيين

قد فتكوا بقائده، فما كان منه إلاّ أن أمر البقية الباقية من الدرك بأن تقاتل بالمسدسات حتى الموت. وهكذا كان.. فقد ناضل مع جنوده بالمسدسات إلى أن نفدت آخر خرطوشة منهم، وتمكن الفرنسيون من دخول البرلمان، وجرى بين غرفه ما جرى. ولم يعرف لهذا الضابط الباسل مصير إلى أن عثر على جثته المشوهة بين خمس وعشرين جثة في حفرة كبيرة في المزة. ولولا أن قميصاً كان استعاره الشهيد من رفيق له، وعلامة بارزة تحت إبطه لما عرف مطلقاً. والمؤلم أن ضابطاً أبدى مثل هذه البسالة عن مجلس الأمة، شيّع جثمانه إلى مقره الأخير في مقبرة بلال الحبشي من دون أن يخرج وراءه أحد من ضباط الدرك أو من الجنود أو من رجال الحكومة والشعب.

ولما عرف بعد ذلك الكثيرون بأمر هذا الضابط الباسل خرجوا إلى قبره يذرفون دموع الحزن وينثرون عليه الورد والزهر. واقترح الكثيرون أن تنقل رفات هذا الضابط الشهيد إلى حديقة البرلمان ليشيد له فيها ضريح ضخم يطلق عليه اسم «بطل البرلمان» رمزاً إلى استشهاه بالدفاع عن مجلس الأمة، وهو أقل ما يقضي به الوفاء ويكافأ عليه هذا الشاب بعد موته، لكن للأسف لم يؤخذ بهذا الاقتراح وقد مضى عليه نيف وأربعون عاماً.

أما جنود الدرك الذين استشهدوا في معركة البرلمان، فلم تعرف أسماء الكثيرين منهم، وقد عرف منهم فقط العريف شحادة الأمير الذي لم تعرف هويته إلاّ من شارة الموسيقى، وكذلك عرف أن مفوض البرلمان سعيد القهوجي والشرطيين مشهور المهايني ومحمد الجبيلي قد قضوا في المعركة، واستمر البحث بين الجثث التي وجدت في حفرة المزة عن هوية الذين استشهدوا من الجنود وغيرهم.

وجرى في اليوم الثالث من نشوب المعركة نقل جثث رجال الدرك والشرطة حامية البرلمان من المزة إلى مقبرتي الدحداح وباب الصغير حيث دفن هؤلاء الشهداء الأبطال بعد معاينة جثثهم وأخذ صور فوتوغرافية للتشويه الفظيع، وللوحشية الفرنسية المتناهية التي مثلت فيهم، وبلغ عدد الجثث المنقولة ٢٣ جثة، بينما استمر التحقيق لمعرفة مكان وجود الباقين.

وقد شوهد بعض هذه الجثث بلا آذان، وبعضها مقطع الأيدي وبعضها مفقوء العينين، كما شوهدت آثار السواطير على أجسامهم بشكل تقشعر له الأبدان.

واستمر إطلاق الرصاص وقذف القنابل طوال يوم الأربعاء وليله، وفي الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة اصطدمت القوى الوطنية الأهلية بالمراكز الفرنسية في الجبخانة وقصر المفوضية وشارع بغداد، فانفجر بركان من نيران المدفعية والرشاشات والدبابات والبنادق، وكأن أفق دمشق خلال ساعة كاملة قد تحول إلى جحيم لا ترى العين معه إلاّ بريق القنابل يلمع في الفضاء، ولا تسمع الأذن إلاّ دويّ الانفجارات يتصاعد من كل مكان.

ولم تنم عين في دمشق في الليلة الثانية، وقد نزح الكثيرون من أهالي الأحياء القديمة عن منازلهم، وخرجوا إلى البساتين والقرى تحت جنح الليل. ومشت أفواج كبيرة تعد بالألوف إلى حي الأكراد وأحياء الصالحية، وهنا تجلت نخوة الأهلين في هذه الأحياء الكريمة، ففتحت البيوت أبوابها للوافدين، وقد دخلوها آمنين، وكان منظر اللاجئين إلى هذه الأحياء مع نسائهم وأطفالهم وما تمكنت أيديهم من حمله يبعث على الأسى ويمزق الأفئدة.

وكان فضل جمعيات الهلال الأحمر على اختلافها والمتطوعين من الشباب كبيراً بل وعظيماً، لم يتركوا مكاناً إلاّ وذهبوا إليه لجمع الجرحى ونقلهم إلى المستشفيات.

والمؤسف كثيراً أن المستشفى الوطني كان عرضة لاعتداءات لئيمة ظهرت من بعض الجنود الذين لا يحملون بين جوانحهم، ولا في نفوسهم أي شعور إنساني، فاعتدوا على المرضى وأخرجوهم من المستشفى. ولهذا تعطلت مهمة هذه المؤسسة أثناء الحوادث، وكانت سيارات الإسعاف والصليب الأحمر البريطانية وغيرها تنقل الجرحى إلى المستشفيات الأهلية وإلى مستشفى ابن النفيس والمستشفى الإيطالي الذي يتولى إدارته البريطانيون والمستشفى الإنكليزي في القصاع، ولما كثر عدد الجرحى جيء بالأسرة والفرش إلى الأندية والبيوت الكبيرة في الأحياء، وجعل الأطباء المتطوعون منها مستشفيات أهلية يعالجون فيها المصابين.

وهكذا فقد تجلت شجاعة وإنسانية شباب العاصمة المثقف وجمعياته النسائية وغيرها بأجلى مظاهرها الجميلة.

وكان من أفظع ما سجله فريق من الجنود السنغاليين والشركس أنهم كانوا في بعض الأماكن يكسرون أقفال الحوانيت، وبعد أن ينهبوا جميع ما فيها يضرمون فيها النار إخفاءً لما ارتكبوا من عار.

وقد نتج عن ذلك عدة حرائق كان أكبرها الحريق الذي شبّ في محل المصور نوفل في شارع رامي، وقد التهم الحريق الجانبين من الشارع وأتى على ما فيه من مكاتب وحوانيت وامتد إلى المرجة فالتهم بعض الحوانيت والمكاتب فيها، كما امتد من ناحية شارع النصر إلى جامع دنكز فأصاب قسماً منه، وشب الحريق أيضاً في زقاق المغسلة وامتد إلى شارع فؤاد الأول فالتهم البيوت والحوانيت الممتدة من بوابة الصالحية إلى ما قبل دار جريدة «الأيام» بقليل، وأصيبت مطابع «الأيام» بشظايا كثيرة من القنابل، فأتلفت قسماً من الحروف، وأحدثت أضراراً بالآلات الطابعة، ولم تترك زجاجاً في المطبعة إلاّ وحطمته تحطيماً كاملاً، وكذلك شبّت النار في العصرونية وسوق الخياطين، فالتهمت عشرات المخازن والحوانيت وجعلتها ركاماً من رماد.

وبسبب توقف الصحف عن الصدور في أثناء الحوادث لم يعد للناس إلاّ أجهزة الراديو يقبلون عليها، وينصتون لما تذيعه عن الحالة في سورية، وكانوا شديدي الاهتمام بمعرفة ما تفعله الأقطار المجاورة وما يجري بين لندن وواشنطن بشأن الحالة، وقد سمعوا أن المجلس النيابي اللبناني عقد جلسة خطيرة تكلم فيها النواب وألقى رئيس الوزارة اللبنانية خطاباً رائعاً، ثم تبرع النواب برواتبهم لعوائل الضحايا في سورية، وأعلنت منظمة الكتائب اللبنانية الإضراب خمسة أيام في لبنان احتجاجاً على ما يجري في سورية.

وجاء من مصر أن الاهتمام بحوادث سورية كان عظيماً جداً، وأن العطف الذي أبدته ملكاً وحكومة وشعباً حيال سورية لا يقدر، وأن بعثتين من الهلال الأحمر المصري شخصتا إلى سورية لإسعاف المصابين والضحايا، وأن موقف البرلمان العراقي كان مشرفاً جداً.. وأن موقف الأمير عبدالله بن الحسين أمام جموع المتظاهرين التي خرجت من عمان إلى قصر زغدان كان من أشرف المواقف وأكثرها صراحة.

وهكذا فإن النفوس ظلت في همّها واكتئابها إلى أن أذاعت محطة الشرق الأولى مساء يوم الخميس نبأ سرى بين الناس كالكهرباء فانطلقت الأسارير بالأمل وهشت النفوس بعد وجوم.

أما النبأ فهو البرقية التي أرسلها الرئيس تشرشل إلى الجنرال ديغول، وهذا نصها:

«بالنظر للحالة الخطيرة التي آل إليها الأمر في سورية ولبنان، وبالنظر للقتال الدامي الذي جرى مؤخراً في سورية فقد أمرنا بالأسف الشديد قائد جيوش الشرق الأوسط بالعمل للحيلولة دون إراقة دماء أخرى».

«لقد اتخذنا هذه الخطوة حرصاً على الأمن في ربوع الشرق الأوسط كله وتحاشياً لأي اصطدام يقع بين القوات الإنكليزية والفرنسية، فنطلب إليكم أن تأمروا الجنود التابعين إليكم بالكف عن إطلاق النار للشروع بمحادثات ثلاثية بين بريطانيا وسورية وفرنسا في لندن».

ومنذ ظهر الخميس ٣١ أيار/ مايو كفت المدفعية والدبابات عن قذف حممها، ووقعت بعض حوادث إفرادية بين الأهالي والجنود سقط فيها بعض القتلى من الجانبين.

وصباح يوم الجمعة ١ حزيران/ يونيو انفرجت الأزمة بعض الشيء، وأشيع أن الفرنسيين تلقوا أمراً بالكف عن إطلاق النار، وبوضع أنفسهم تحت إمرة الجنرال باجيت، وبعد الظهر وصل إلى منزل رئيس الجمهورية كل من المستر آلن شو وزير بريطانيا المفوض في سورية ولبنان والجنرال باجيت قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط ترافقهما أربع مصفحات بريطانية ضخمة، ثم جاء إلى المنزل أعضاء الوزارة السورية وبعض النواب. وبعد البحث تقرر أن تتسلم الحكومة السورية الدوائر الرسمية فركب وزير بريطانيا المفوض والجنرال باجيت يرافقهما سعد الله الجابري رئيس مجلس النواب الذي أنابه رئيس الجمهورية لاستلام الدوائر، وسار الموكب المسلح إلى المرجة رأساً. وبعد إجراء المراسم عاد الموكب نفسه إلى القصر الجمهوري حيث عاد إليه رئيس مجلس النواب، واستمر الوزير المفوض والجنرال في سيرهما إلى دار المفوضية البريطانية، وفي هذه الأثناء وصلت القوات البريطانية من البقاع، وهي عبارة عن أربعمائة قطعة بين سيارة ومصفحة وسيارة جيب ولاسلكي وغيرها من القطع الحربية، فدخلت مدينة دمشق فاستقبلها الأهلون بالهتاف والحماس.

وعلى الأثر خرج الأهلون بمظاهرات رائعة مشت في الشوارع الرئيسية وهم يهتفون للعدل والحرية والاستقلال، وامتطى الشباب سيارات كبيرة مكشوفة، واخترقوا أسواق العاصمة، وهم يلوحون بالأعلام السورية هاتفين بحياة سورية والجهاد.

وقد تجمهرت أمام دار البرلمان جموع غفيرة، ورفعت العلم السوري على مبنى المجلس النيابي، وحدث في هذه الأثناء أن مرَّ نصوح بابيل بسيارته في طريقه إلى دار «الأيام» ليتفقدها بعد أن شاع أن النار قد التهمتها، فأوقفه المتظاهرون وأنزلوه من السيارة وحملوه ومشوا به إلى سلم البرلمان، وأبوا عليه إلاّ الكلام فوقف على سلم المجلس، وألقى كلمة قال فيها:

«أما آن للمستعمر أن يعرف حقيقة هذه الأمة؟؟ تالله إن قوى الحديد والنار لم تبدل فيها عقيدة، ولن تفل عزيمة، ولن تصدها عن هدفها الأسمى، وهو الاستقلال المفدى.. أيمثل هذا يريدون صداقتنا؟ لقد صدعوا هذا البناء، بناء البرلمان، بقنابل الظلم والطغيان. ولكن تأكدوا أن كل حجر من هذه الحجارة المتصدعة سيكون أساساً مكيناً في صرح استقلالكم، وبناء حريتكم، وتأكدوا أن كل قطرة دم أريقت منكم هي وسام شرف في صدر الوطن. لا تقنطوا من رحمة الله ما دام هذا إيمانكم، وما دام تضامنكم تظهرونه في ساعات الخطر صفاً واحداً، وجبهة واحدة، وكلمة واحدة، تستوحي قواها كلها من إرادة

واحدة، هي إرادة الوطن، ومن فوقها إرادة الله. إن هذا العلم ـ مشيراً إلى العلم السوري ـ الذي أعادته سواعدكم خفاقاً فوق هذا البناء قد صبغه آباؤكم قبلكم بنجيعهم الزكي، ولقد أبيتم إلاّ أن تحموه اليوم بنجيعكم أيضاً.. فعشتم للوطن، وعاش الوطن بكم».

ثم تكلم عن عطف الأقطار العربية على سورية في محنتها، ودعا إلى تحيتها، ومد الأيدي إليها ليصافح العرب العرب.

ونامت دمشق مساء الجمعة ١ حزيران/ يونيو من دون أي حادث، باستثناء حادث واحد هو أن الجمهور أحرق سيارتين فرنسيتين وراء دار المندوبية. وفي صباح اليوم السبت ٢ حزيران/ يونيو بلغ هياج الجماهير مبلغاً عظيماً فهاجمت دور الفرنسيين ومكاتبهم، وقتلت ثلاثة منهم في حي الشهداء، فأسرعت القوى البريطانية لحماية المنشآت والمراكز الفرنسية في كل مكان، وأحاطتها بالمصفحات والدبابات، وأعلنت منع التجول حتى صباح الأحد ٣ حزيران/ يونيو. وبذلك سكنت الحالة سكوناً تاماً.

وصدر بعض الصحف بأحجام صغيرة بعد أن احتجبت عن قرائها أسبوعاً كاملاً، وحملت أنباء الحالة بالتفصيل معلقة عليها تعليقات ساخنة فضحت الأعمال الوحشية التي ارتكبها الفرنسيون، لا سيما في معركة احتلال البرلمان التي نقشت على جبين فرنسا عاراً لا يمحى.. وقد كتبت «الأيام» بقلم حمدي بابيل المحرر الرئيسي فيها مقالاً مسهباً نقتطف منه المقاطع الآتية:

«... لقد صبرت دمشق وهي لا تملك من السلاح سوى البندقية العتيقة والمسدس البالي، ولكنها مؤمنة بحقها، عازمة على الوقوف في وجه الطغيان حتى الموت.. فضجّ العالم لما جرى، واستهجن إكراه شعب أبي على توقيع صك عبوديته، وقدّر وأكبر بطولة الأحرار من غطاريف يعرب، وسمعنا من محطة الشرق الأدنى نبأ قصر ليلنا ونفى عنا الكرى، كما قال بشار، فقد صاح تشرشل: لقد كفى.. لقد كفى.. وقد بلغ السيل الزبى!».

«... ماذا دهى فرنسا، وما هي هذه المأساة التي طوحت بسمعتها في دنيا الحرية؟ أهذه هي فرنسا التي حطمت الباستيل في سبيل الحرية، جاءت تحطم ندوة التشريع، وتدك أبراج القلاع في سورية التي ساهم أبناؤها في معارك (بئر حكيم) وقد كانت أول معركة فاخرت فرنسا في إحرازها؟ أهذه هي فرنسا بنت الثورة وربيبة روبسبير ونابليون بونابرت؟ أهذه هي أم الحرية التي ذاقت مرارة الفولاذ الألماني، وقد ساهمت سورية في حدود طاقتها.. حتى نهضت فرنسا من كبوتها؟».

«.. إنني لا أصدق أن المعروف يجزى بمثل هذه الإساءة، فالجنرال ديغول صاحب كتاب «حرب المصفحات» يعلم أن بلاده هزمت لعدة أسباب، وقد سماها الماريشال بيتان: قلة في المال.. وقلة في الأبناء.. وقلة في الأصدقاء.. ولكن الجنرال ديغول عزاها إلى انعدام المصفحات.. أفلا يعلم أن سورية لا تملك من آلة الحرب شيئاً حتى جاءها بما لديه من سلاح يريد إخضاعها وتحطيم كبريائها؟! أجل: إن سورية لا تملك سلاحاً قديماً أو حديثاً، ولكنها تملك كثرة في الأبناء وكثرة في الأصدقاء الأوفياء. لقد مضى ربع قرن على وجود فرنسا في هذه البلاد، وعرفت أن السوريين شعب لا يرضى عن الحرية بديلاً.. فمن معركة ميسلون إلى الثورة السورية، إلى اضطرابات داخلية.. إلى أساليب منوعة في الحكم وغير الحكم، ومع ذلك كله ظلت سورية متمسكة برسالتها تدافع وتنافح في سبيلها، لم تهدأ من نفسها ثورة.. ولم تلن لها شكيمة..».

«.. ولقد كان أولى بفرنسا أن تسلك طريق الحجة والمنطق، وقد اعترفت دول الحلفاء وفرنسا في جملتها

باستقلال بلادنا استقلالاً مطلقاً.. فلِمَ العودة إلى أساليب الاستعمار، وقد نشبت هذه الحرب الضروس لتحطيم مبادئه الغاشمة؟».

«.. فهل نسيت فرنسا أن ما يقوم على الحب يظل خالداً وما يقوم على السيف يحطمه السيف؟».

«.. فأي نوع من الناس يظنوننا؟ هل نحن من العبيد.. أم من مخلوقات بلاد الواق الواق، ثم أيعقل أنهم لا يعلمون أننا لن نكف عن البذل في سبيل استقلالنا بكل ما يملك إيماننا حتى نثبت للعالم أننا أمة جديرة بالحياة الحرة؟..».

وقد حذت بقية الصحف السورية هذا الحذو، منددة بما ارتكبته فرنسا من الأعمال الشائنة والجرائم الكثيرة.

وصلت يوم الأحد وفود كثيرة من الأقطار العربية المجاورة، منها وفد لبنان الذي كانت تقله ما يزيد على ثلاثين سيارة، كما وصل من بيروت عدد كبير من رجال الصحافة، وقد تفقدوا الحالة، وزاروا رئيس الجمهورية معربين عن شعورهم الوطني الصادق حيال سورية.

ووصلت من مصر بعثتان للهلال الأحمر المصري، وساهمتا في أعمال الأسعاف.

واستمر سحب القوات والعائلات الفرنسية ليس من دمشق وحدها بل من جميع المدن السورية تحت إشراف القوات البريطانية. وحتى مساء الأحد لم يبق في دمشق أحد من العائلات والقوات الفرنسية. وقد سحبت كلها إلى الثكنات.

أما المجندون السوريون واللبنانيون في الجيش الفرنسي فقد وضعوا في ثكنة الحميدية خارج دمشق تحت حراسة القوات البريطانية، والمفهوم أن هؤلاء الجنود سيسلمون مع ضباطهم إلى الحكومة السورية للنظر في أمرهم، وكذلك بعض الضباط وفي مقدمتهم قائد المدفعية علاء الدين الإمام، وقد وضعوا في معتقل خاص للتحقيق معهم ومحاكمتهم عما ارتكبوه من جرائم القتل والتدمير والنهب.

وأذاع راديو لندن ما يأتي:

«يجري ترحيل الحاميات الفرنسية من دمشق، ويبلغ عددها ثلاثة آلاف جندي، وتنقل إلى معسكرات خاصة بالقرب من مطار المزة».

«هذا ويحتمل ترحيل المدنيين من جميع أرجاء سورية إلى معسكرات موقتة في بيروت».

«تقوم لجنة بريطانية بالتحقيق في أعمال الإعدام والتهديم التي قام بها الفرنسيون، وحول الأسباب التي أدت إلى قتل ١٩ دركياً ودفنهم بسرعة في قرية المزة».

وأعيد من حصون المزة ودوائر الدرك الفرنسي بعض الرهائن من المدنيين والعسكريين السوريين الذين خطفوا من الشوارع، بينما استمر البحث عن أمكنة بقية الرهائن.. وكذلك نشطت دوريات الدرك والشرطة ومفارز رجال التحري بمصادرة المنهوبات من دور الضباط والمجندين الفرنسيين، وقد فتحت ثلاثة مستودعات كبيرة لوضع المنهوبات المصادرة، وشوهدت سبع سيارات فرنسية كبيرة تحمل أكداساً من المنهوبات، فأخبرت السلطة البريطانية لمطاردتها، وجرى البحث عن الأماكن التي أخفيت فيها المنهوبات.

وقد أخذت الحياة منذ صباح يوم الاثنين ٤ حزيران/ يونيو تعود رويداً رويداً إلى طبيعتها بالرغم من

النداءات التي وجهت إليها لفتح الأسواق فإن الجرح الدامي الذي أصيبت به العاصمة لا يضمد بسهولة، وهذا ما جعل الإجابة على الدعوة إلى الفتح تأخذ شكلاً هادئاً جداً.

وقد أجمعت كلمة تجار العاصمة على فتح حوانيتهم منذ صباح الثلاثاء ٥ حزيران/ يونيو انتظاراً لاجتماع مؤتمر الجامعة العربية الذي كان سيعقد جلسته الأولى مساء الإثنين ٤ حزيران/ يونيو في قصر الزعفران في القاهرة.

لم يشأ أهل دوما أن يفوتهم شرف النضال في هذه المحنة، بل هبوا جميعاً منذ أن ذر قرنها، فحاصروا ثكنة الشراكسة، وضيقوا عليهم الخناق، فجعلوهم يفرون من نقمة الأهلين. وقد اتصل قائد فصيل دوما برئيسهم، فقبل هذا بالاستسلام شريطة أن يكون بمأمن من تعديات الأهلين.

وقد وصل وزير الداخلية إلى دوما ظهراً، وبعث في طلب مستشار الشراكسة ليوقع وثيقة الاستسلام، كما جاءت في أعقاب ذلك سيارات بريطانية كبيرة استقبلها الأهلون بالهتاف، ثم صعد فريق منهم فرفع العلم السوري على الثكنة، أما الجنود فقد حملتهم السيارات إلى دمشق، وقد عثر الأهلون بعد هذا على خمسة من الجنود فساقوهم إلى مخفر الدرك، والذي علمه الأهلون أن صناع الفرنسيين تلقوا الأمر باحتلال دار الحكومة!

ولم يبق من الجنود المرابطين في الثكنات سوى نفر ضئيل، فهناك ثلاثمائة مجند مازالوا في الكسوة، وهم قد قرروا الاستسلام إلاّ أنهم يحاولون الحصول على ضمانات لأرواحهم ومستقبلهم. كما أن أربعمائة من قوى الهجانة احتلوا مخفر أبي الشامات وموقع الضمير، وقد ذهبت المصفحات البريطانية لإخضاعهم، أما الأسرى الذين كانوا في المزة والممرضات اللواتي اقتادوهن من المستشفى الوطني فقد أعادهم الجيش التاسع إلى المدينة وأطلق سراحهم.

وصرح رئيس مجلس الوزراء في اجتماع صحفي أن مديرية الصحة والإسعاف أصدرت تقريراً رسمياً جاء فيه أنه بلغ عدد القتلى بدمشق (٦٠٠) والجرحى الذين أصيبوا بجراح بليغة (٥٠٠) والذين أصيبوا بجراح يمكن معالجتها (١٠٠٠)، وهناك (١٢٠) شخصاً من الدرك يعتبرون بحكم المفقودين. أما الخسائر المادية التي لحقت بمديرية الصحة في شارع رامي فهي تقدر بـ (١٥٠) ألف ليرة سورية.

أثارت الأحداث التي جرت في سورية قلق العالم العربي ملوكاً ورؤساء وشعوباً وحكومات وبرلمانات وصحافة، وجاء من القاهرة أن جمعية الوحدة العربية فيها تلقت ردوداً من الملوك والأمراء العرب، فقد أكد الملك عبد العزيز آل سعود اهتمامه الشديد بمسألة القطرين العربيين، وقال إنه باذل الجهد وإن النتيجة ستكون بحول الله حسنة.

وأكدت الحكومة العراقية أن العراق ملكاً وشعباً وحكومة عازم عزماً صادقاً على الأخذ بنصرة سورية ولبنان بكل ما لديه من قوة.

وجاء في رد وزير خارجية الأردن أن حكومة الإمارة تبذل أكبر جهد مستطاع متعاونة مع البلاد العربية على أساس ميثاق الجامعة.

وجاء من القاهرة أن عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية صرح بأن مجلس الجامعة سيلتئم في الرابع من حزيران/ يونيو المقبل، وأضاف أن من المنتظر أن تطرح مسؤولية سورية ولبنان على بساط البحث، وعلى

الرغم من أن الحالة ساءت في البلدين، فإن مجلس الجامعة يأمل أن يجد طريقاً للأمن والسلم تسوده الحكمة والتعقل.

أما اهتمام مصر بما جرى في سورية ولبنان فقد كان بالغاً، وقدم لفيف من الشيوخ طلباً لمناقشتها، كما أن عدداً من النواب طلب تعيين لجنة خاصة لمناقشة الحالة في سورية ولبنان. وأذيع نص البيان الذي ألقاه النقراشي باشا في مجلس الشيوخ المصري، وقد تضمن خلاصة عن المطالب الفرنسية من سورية، وشرح النقراشي باشا الموقف بين سورية وفرنسا، وحدد موقف مصر من هذا الموضوع بقوله إنه يتماشى تماماً مع بنود ميثاق جامعة الدول العربية. وبعد أن أوضح أنه تحدث مع وزير فرنسا في القاهرة عن خطورة الموقف وما يمكن أن تؤول إليه الحالة قال:

«إن مصر ليسرها أن تتعاون وشقيقتيها سورية ولبنان، لتمسكهما باستقلالهما، وإني لواثق من تضامن دول الجامعة العربية ودفع الاعتداء عن الشقيقتين. إن الحكومة المصرية التي انضمت للأمم المتحدة وبذلت ما بذلت في سبيلها، وصدقت ميثاق الأطلنطيك لا تستطيع أن تلجأ للقوة، وهي حين تعارض هذه السياسة تعتمد على الحكمة والحجة لأنهما الوسيلة الوحيدة للتفاهم بين الشعوب الحرة».

وأعلن في القاهرة أن النقراشي باشا قد استقبل الوزير الفرنسي المفوض، وأطلعه على موقف مصر من الخلاف القائم بين سورية ولبنان من جهة وفرنسا من جهة ثانية وسلمه مذكرة بهذا الموضوع مرفوعة للحكومة الفرنسية، وتحادث رئيس الوزارة المصرية والوزير الفرنسي المفوض مع الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام بك بشأن القضية نفسها.

وجاء من لندن أن مكاتب رويتر في بيروت علمت رسمياً بأن الملك فاروق قد اهتم كثيراً لما يجري في سورية ولبنان، وأنه عزم على إبداء وساطته حول الخلاف الناشب بين سورية ولبنان من جهة وفرنسا من جهة ثانية.

وجاء من باريس أن اجتماعاً عقد بين سفير بريطانيا والجنرال ديغول أعرب فيه الأول عن رغبة حكومته بالتوسط لحسم الخلاف.

وقررت مصر دعوة مجلس جامعة الدول العربية بناء على مذكرات وردتها من سورية ولبنان والعراق، وقامت بهذه الدعوة، وحددت مساء يوم الاثنين ٤ حزيران/ يونيو موعداً لاجتماع أول دورة من اجتماعات مجلس الجامعة. أما دعوة مصر فقد أرسلت إلى فارس الخوري رئيس وزراء سورية، وإبراهيم باشا رئيس وزراء شرق الأردن، والسيد حمدي الباجه جي رئيس وزراء العراق، ويوسف ياسين نائب رئيس وزراء المملكة العربية السعودية، وعبد الحميد كرامي رئيس وزراء لبنان، وعبد الله العمري رئيس وزراء اليمن.

أما ممثلو مصر في الاجتماع فهم النقراشي باشا ومكرم عبيد باشا وحسين هيكل باشا وحافظ رمضان باشا.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه مهما يكن عدد أعضاء كل دولة عربية فإنه لن يكون لها أكثر من صوت واحد.

وفي مساء يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، افتتح مجلس جامعة الدول العربية جلسته الأولى بحضور ممثلي

سورية ولبنان وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر. أما اليمن فلم تستطع إرسال مندوب لها نظراً لبعد الشقة، ولكنها كانت تبلغ بما يدور في المؤتمر بصورة تدريجية.

وقد عقد مجلس جامعة الدول العربية أربع جلسات خصصها لبحث الحالة في سوريا ولبنان، ثم اتخذ عدة قرارات تتلخص:

١ ـ بأن مسؤولية ما جرى في سورية ولبنان تقع على عاتق فرنسا.

٢ ـ وأن بقاء القوات الفرنسية في سورية ولبنان يشكل خطراً على استقلال الدولتين فيجب إجلاؤها عنهما وتسليم القطعات الخاصة مع معداتها لتكون تحت تصرف الدولتين.

٣ ـ وأن مجلس الجامعة العربية يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة بشأن دفع الاعتداء عن البلدين.

٤ ـ وأن مجلس الجامعة لن يدخر وسيلة من وسائل التضحية للقيام بواجبه نحو هذين القطرين.

وانفض مجلس الجامعة، وانصرفت الدول العربية كل واحدة منها إلى تنفيذ وتطبيق مقررات الجامعة.

وكان سعد الله الجابري إبان وجوده في القاهرة قد صرّح بأن رفض فرنسا لتوسط الملك فاروق معناه أنها رفضت شرفاً لا تستحقه، أما سورية فقد قابلت توسط فاروق بأكثر مما يكون من الغبطة والسرور، وهي ليست المرة الأولى التي أبدى فيها فاروق عطفه على سورية والسوريين، فله عليها أيادٍ بيضاء كثيرة.

ومما هو جدير بالذكر، وكإشارة تاريخية، لا بد من القول إن اجتماعين عربيين مهمين قد سبقا انعقاد مجلس جامعة الدول العربية ببضعة أشهر.

الأول هو اجتماع الملك عبد العزيز آل سعود بالملك فاروق في ميناء ينبع في المملكة العربية السعودية، فقد التقى العاهلان في المخيم الكبير الذي أعدّ للملك فاروق في سفوح رضوى، واستمرت المحادثات بينهما حول القضايا العربية المختلفة وكان ذلك يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥.

أما الاجتماع الثاني فهو الذي أطلقت عليه الصحافة في حينه «المؤتمر الهاشمي» الذي انعقد في مشتى «الشونة» الأردنية، بين الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن والأمير عبد الإله، وكان ذلك في أوائل شهر شباط/ فبراير ١٩٤٥.

وكانت التعليقات على فحوى ما كان يدور من المحادثات في الاجتماعين العربيين الكبيرين مختلفة، غير أنه اتضح فيما بعد أن المحادثات في الاجتماعين المذكورين كانت تستهدف أمرين:

الأول: دعم سورية ولبنان في دفاعهما عن استقلالهما التام.

والثاني: تعزيز ما انتهت إليه مشاورات الوحدة العربية وهو تحقيق وتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، والعمل على التعجيل في قيام مجلس الجامعة وممارسة نشاطه.

وعلى الصعيد العربي أيضاً، أدلى كميل شمعون وزير لبنان في لندن يوم ٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥ بتصريح عن سياسة حكومتي سورية ولبنان، فقال إنها ترتكز على المبادئ الآتية:

١ ـ بذل أقصى عون مستطاع للمجهود الحربي الحليف.

٢ ـ استقلال البلد استقلالاً تاماً.

٣ ـ عدم السماح بأي مركز ممتاز لأي قوة أجنبية بذاتها.

٤ ـ توطيد أوثق العلائق مع البلاد العربية.

وأضاف الوزير إلى ذلك أن ليس في وسع سورية أو لبنان منح فرنسا أي مركز ممتاز، وقال إن البلدين يرغبان في الاشتراك في مباحثات السلم، وإن لبنان مقيّد ببروتوكولات الإسكندرية، فيترتب عليه إذن قبل عقد أية معاهدة أن يشاور الدول العربية.

وختم تصريحه بأن سورية ولبنان المستقلتين لا ترضيان بوجود أي جيوش تدين بمبادئ دولة أخرى.

وفي يوم ٢٢ حزيران/ يونية ١٩٤٥ عقد ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية اجتماعاً مشتركاً وافقوا فيه على تنفيذ المقررات التي اتخذها مجلس الجامعة العربية حول قضية سورية ولبنان.

وشرعت الحكومتان في تنفيذ مقررات مجلس الجامعة العربية، ولا سيما ما يتصل منها بجلاء القوات الفرنسية عن الثكنات والمباني التي تحتلها، ففي البوكمال استسلمت حاميتها لرجال الدرك السوري، واستسلمت حامية إدلب بكامل معداتها لقائد درك حماه. وفي الرابع من تموز/ يوليو ١٩٤٥ جلت القوات الفرنسية عن جزيرة أرواد بعد وصول القوات البريطانية إليها. وفي ٢٢ منه استلمت الحكومة السورية ثكنة الحميدية ورفع عليها العلم السوري في احتفال عظيم، وفي ٢٠ منه استلمت الحكومة السورية بعض الثكنات في مختلف المدن السورية وبدئ بترحيل الرعايا الفرنسيين من دمشق وغيرها. وفي اليوم الثاني من آب/ أغسطس تسلمت الحكومة السورية المستشفى العسكري في دمشق. وفي ٤ منه تسلمت الفرقة المدفعية بكامل معداتها، وفي ١٢ منه رفع العلم السوري على سارية نادي الضباط الفرنسيين بعد أن تسلمته السلطات السورية. وتسلمت الحكومة مركز قيادة الأركان الحربية في الصالحية. واستمرت بقية عمليات الاستلام بنجاح تام ولم يحدث ما يعرقل سيرها سوى حوادث طفيفة منها وقوع اشتباكات في مدينة اللاذقية بين الأهلين والفرنسيين أسفرت عن سقوط ثلاثين قتيلاً من الأهلين. واعتدي في الشهباء على إدمون حمصي، إذ ألقيت على منزله قنبلة إثر وصوله إليه ليلاً وقد عرف أن ملقيها كانوا من الجنود الفرنسيين.

وخلال ذلك صدر مرسوم جمهوري يقضي بدعوة البرلمان السوري لدورة استثنائية تبتدئ يوم ١٤ آب/ أغسطس، وقد حدد المرسوم الأمور التي سيتناولها البحث خلال هذه الدورة، وسيكون مكان الاجتماع في مدرج الجامعة السورية بسبب ما أصيب به مبنى مجلس النواب من تهديم وتخريب نتيجة للهجوم الوحشي الذي شنّه الفرنسيون عليه بغية احتلاله.

وفي هذه الأثناء استقالت حكومة عبد الحميد كرامي في لبنان، وشكّلت وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح، وحدث في سورية أيضاً أن قدمت استقالتها وزارة فارس الخوري الذي كلّف بإعادة تشكيلها، وبذلك تمّ تأليف الوزارة الخورية الثالثة من السادة: فارس الخوري، لطفي الحفار، خالد العظم، أحمد الشراباتي، حكمت الحكيم، صبري العسلي، ميخائيل إليان، حسن جبارة. وعقد البرلمان جلسة وتقدمت الوزارة خلالها ببيانها، وقد كانت جلسة حامية الوطيس فازت بنتيجتها بـ ٥٢ صوتاً ضد ٢٩ واستنكاف ستة أصوات، وقد أصبحت وزارة سباعية بعد أن استقال من أعضائها أحمد الشراباتي.

هذا وقد حدث في الوقت الذي كانت تجري فيه عمليات انسحاب الفرنسيين من سورية ولبنان أن أذاعت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً جاء فيه أن تدخل قواتها في سورية ولبنان لا يعني أية رغبة من

جانب بريطانيا في أن تحل محل فرنسا في البلدين، وإنما كان تدخلاً لحفظ الأمن فيهما، وانتهى البيان إلى القول بأن مسؤولية الأمن في البلدين ستقع على عاتق حكومتيهما، وسيحكم العالم على كفاءتيهما ومدى استعدادهما لحفظ هذا النظام.

أما وقد أوضحنا ما كان للأحداث التي وقعت في سورية ولبنان من أثر وتطورات على الصعيدين السوري ـ اللبناني والعربي.. فلنتحدث عن أثر ذلك على الصعيد الدولي ولدى الدول الكبيرة لا سيما الدول الحليفة.

لقد أحدثت البرقية التي أرسلها الرئيس تشرشل إلى الجنرال ديغول والتي توقف بموجبها إطلاق النار في سورية، ردود فعل عنيفة في فرنسا، فعقدت الوزارة الفرنسية اجتماعاً استثنائياً حدثت فيه مشادات كثيرة خاصة بين ديغول ووزير الخارجية المسيو بيدو، ثم صدر عن وزير الاستعلامات بيان جاء فيه أن الحكومة وافقت على التعليمات المرسلة إلى مندوب فرنسا العام في الشرق كي تزال أية حجة لاضطراب جديد بينما تحافظ القوات الفرنسية على المراكز التي تحتلها.

وعقد الجنرال ديغول اجتماعاً صحافياً تحدث فيه عن الحالة في سورية ولبنان مؤكداً أن الشعب الفرنسي ملتف حول حكومته، وأنه على استعداد لدعم مركزها بالقوة، ثم اتهم البريطانيين بإثارة القلاقل بالرغم من اتفاقية ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٤١ مع الكابتن ليتلتون، وعلق على برقية الرئيس البريطاني بقوله: إنها لم تؤثر ولن تؤثر على موقفنا، وقد رأيت من المصلحة المشتركة عدم الرد عليها حذراً من أن يقع اشتباك بين قوى الحلفاء.

ومما قاله، أن سورية ولبنان أفضل من مصر والعراق، وكلاهما مستقل بمعاهدة، وبالرغم من هذا فإن جميع مظاهر الاستقلال منحت لدولتي الشرق، وكل ما تطلبه فرنسا الآن بضع قواعد مشابهة لتلك التي لبريطانيا وأميركا ومعاهدات تسوي المسائل المعلقة كالمسائل الثقافية والاقتصادية، وقد تجنبت فرنسا الحوادث وحاولت جهدها عقد معاهدات، ولكن قيل لمندوب فرنسا إن المفاوضات مستحيلة على أساس النقاط المذكورة، وأعقب ذلك الرفض اعتداءات مسلحة فأجابت القوات الفرنسية بالمثل.

ولم ينس الجنرال ديغول في ختام تصريحاته أن يلوم الحكومة البريطانية لتسرعها وقال إنه من الضروري أن يبحث الموقف دولياً.

وقد أدلى المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني ببيان عن الموقف في سورية ولبنان جاء فيه:

«... عندما تقع حوادث مؤسفة بين الدول التي تقوم في ما بينها علاقات وثيقة وترتبط مصالحها كعلاقات ومصالح بريطانية وفرنسا، يكون من الخير كل الخير عدم التحدث كثيراً عنها، لكني على يقين بأنه ليس من المستحسن ترك بعض التصريحات التي أدلى بها الجنرال ديغول دون جواب من قبل الحكومة البريطانية، وأنا واثق من أن مجلس العموم يتوقع أن يُدلي إليه بمعلومات أكيدة في مثل هذه الحال».

وقال المستر تشرشل:

«... إن معنى خطاب الجنرال ديغول يوحي بأن الاضطرابات في سورية ولبنان قد سببها التدخل البريطاني. وأنا أعتقد أن المستر إيدن قد أوضح كل الإيضاح أنه بدلاً من أن نثير الاضطرابات في دول الشرق كان نفوذنا موجهاً إلى عكس ذلك تماماً. إن الوزير البريطاني في بيروت قد قام بأشق الجهود

وبأعظمها نجاحاً في رأيي ليخلق جواً هادئاً يمكن أن تجري فيه المفاوضات لتسوية المسائل البارزة بين فرنسا من جهة، ودول الشرق من جهة أخرى. وعندما اجتمعت برئيس جمهورية سورية في القاهرة في شهر شباط/ فبراير الماضي بيّنت له بنفسي، على صورة أكيدة، ضرورة الوصول إلى تسوية سلمية. وقد نجحنا في إقناع الحكومتين السورية واللبنانية أن تقوما بمفاوضات مع الجانب الفرنسي بعد أن كانتا ترفضان الشروع في هذا الأمر، وقد ضغطنا عليهما ضغطاً محسوساً، وعندئذٍ سألا الفرنسيين ما هي مقترحاتهم، وكان ذلك في شباط/ فبراير الماضي.

وبينما كان الجنرال بينيه لا يزال في باريس ينتظر التعليمات ذاع في دول الشرق في نيسان/ أبريل أن الفرنسيين ينوون استقدام نجدات. وانزعجت الحكومتان السورية واللبنانية كثيراً بسبب تأخر وصول المقترحات الفرنسية، كما أنهما انزعجتا من إمكان وصول النجدات. وقد كنا أوضحنا للحكومة أن وصول النجدات مهما كانت طفيفة أمر سيساء فهمه كوسيلة في الضغط في أثناء المفاوضات، ولكن إيضاحاتنا لم تفز بنجاح. وفي الرابع من نيسان/ أبريل باقتراح من المستر إيدن وجهت رسالة شخصية ودية إلى الجنرال ديغول الذي كان قد أظهر لسفيرنا اهتمامه بمسألة نياتنا النهائية نحو دول الشرق قلت فيها:

« ..كما كنت قد أوضحت مراراً أن ليست هناك مطامع من أي نوع، إن رغبتنا فقط بأن نعامل كما كان يعامل أي شعب آخر، لسنا نطلب أرضاً، ولا نوعاً من أفضلية لا تمنح من أمم أخرى من العالم. وأوضحت أيضاً أن اعترافنا بمركز خاص لفرنسا في الشرق لا يعني أننا تعهدنا بأن نفرض هذا المركز بالقوة. إننا لن نكون عقبة في سبيل هذا الأمر لا حول مائدة المؤتمر ولا بطريقة أخرى، ولكن تعهداتنا وواجباتنا أيضاً تمتد في الشرق الأوسط كله حيث مهمتنا الرئيسية هي أن نؤمن مواصلات الحلفاء الحربية من العراقيل والاضطرابات، ولذلك لم يكن بوسعنا أن نهمل الحوادث في دول الشرق. إن الحكومة البريطانية ليس لها أغراض ضد الفرنسيين في سورية، وكنت مستعداً كما قلت للجنرال ديغول أن آمر بانسحاب جميع الجنود البريطانيين من سورية ولبنان في الوقت الذي توقع فيه المعاهدة وتصبح سارية المفعول بين الحكومة الفرنسية وحكومتي لبنان وسورية. وبناء على هذا الأساس أدليت برأيي أن من المؤسف أن يؤدي إرسال النجدات إلى إثارة قلق أو ارتفاع في الحرارة».

ومن ثم انتقل المستر تشرشل إلى الحديث عن الجواب الذي تلقاه من الجنرال ديغول، وفيه يصرح رئيس الحكومة الفرنسية أن المندوب الفرنسي العام الجنرال بينيه سيعود إلى دول الشرق ومعه تعليمات ليبدأ المفاوضات من جديد. ولكن لم تكن هناك في جواب الجنرال ديغول إشارة إلى مسألة النجدات.. فلما أرسلت هذه النجدات وقع تماماً ما كنا تنبأنا به، وفي ١٣ نيسان/ أبريل وصل الجنرال بينيه إلى بيروت وبدأ المفاوضات بين الحكومتين اللبنانية والسورية، فأبلغناه أنهما مستعدتان للمفاوضة ولكن شرط أن لا تأتي فرنسا بنجدات، وبالرغم من توسلاتنا، ولست أغالي إذا قلت إننا مع توسلاتنا، أخذت النجدات الفرنسية تصل في ١٧ نيسان/ أبريل.. وبسبب ذلك.. وبسبب أن الحكومتين اللبنانية والسورية اعتبرتا أن المقترحات الفرنسية قد تجاوزت ما كانتا تنتظرانه. قطعت الحكومتان المفاوضات وأصبحت الحالة الداخلية حادة متوترة.

ومن ثم انتقل المستر تشرشل إلى الحديث عن حركة الإضراب التي ابتدأت في دمشق وبيروت وطرابلس، وتطورت إلى حوادث دامية في حلب وحمص وحماه وأدت إلى استعمال المدفعية والطيران في ضرب المدن السورية ومنها العاصمة دمشق نفسها.

وذكر المستر تشرشل كيف أن الحكومة البريطانية كانت تنصح دائماً الطرفين باستعمال الأناة والحكمة، ولكن تطور الموقف بحيث خرج عن طاقة الحكومة السورية، كما اعترف وزير خارجية سورية نفسه، ولم يعد هناك مجال لعدم التدخل، إذ إن مثل هذا الموقف يؤثر على المواصلات لمتابعة الحرب ضد اليابان.

وقال المستر تشرشل: لقد طلبت سورية من إنكلترا تزويد رجال الدرك السوري بالسلاح ليتمكنوا من السيطرة على الحالة في البلاد، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك رفضاً باتاً خشية أن تستخدم هذه الأسلحة ضدهم.

ثم قال: وقد سلمنا الآن للسوريين بعض الأسلحة لتتمكن الحكومة السورية من المحافظة على الأمن.

وعدد المستر تشرشل الضحايا الذين سقطوا أو أصيبوا بجراح خلال الحوادث حسب الإحصائيات الرسمية، فقال إنها بلغت ثمانين قتيلاً من الدرك السوري، وأربعمائة من المدنيين، وخمسمائة أصيبوا بجراح خطيرة وألف مصاب بجراح بسيطة.

ونفى المستر تشرشل نفياً باتاً ما جاء في التلميح الفرنسي من أن الجنرال سبيرس وزير بريطانيا المفوض السابق قد استدعي إرضاءً للجنرال ديغول، بل إن الجنرال سبيرس هو الذي طلب إعفاءه من هذا المنصب ليقوم بواجباته البرلمانية، وأضاف: وأنا الذي اخترت الجنرال سبيرس لمنصبه في سورية لأنه جرح في الحرب العامة خمس مرات حين كان ضابطاً للارتباط بين القوات الفرنسية والبريطانية. والجنرال سبيرس هو الذي ساعد على فرار الجنرال ديغول يوم ١٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠ على طائرته الخاصة، ونقله إلى القيادة البريطانية بسيارته الخاصة.

وانتهى المستر تشرشل إلى القول: لقد أوضح وزير الخارجية أمام المجلس كيف أن هذه الحوادث المؤسفة سبقت اقتراحاتنا لبحث الموقف بحثاً دولياً.

ثم قال: أحب هنا أن أعبر عن أسفي لأن الرسالة إلى الجنرال ديغول التي أعلنت له تدخلنا وصلته متأخرة ثلاثة أرباع الساعة عن الوقت الذي تلاها فيه المستر إيدن أمام المجلس، ويكاد لا يكون من الضروري أن أبين أنني لم أقصد أية إهانة، كما أنني أحب أن أصرح أنه من المؤسف أن الجنرال ديغول لم ير من المناسب أن يعلم الحكومة البريطانية أنه أرسل، كما فهمت من كلامه، تعليمات إلى الجنرال بينيه بأمر الكف عن إطلاق النار في الثلاثين من هذا الشهر. وفي الدقيقة التي اتخذنا فيها قرارنا لم يكن هناك سبب يحملنا على الاعتقاد بأن الجنرال أصدر مثل هذا الأمر. والواقع أن ضرب دمشق استمر في الصباح الواحد والثلاثين من هذا الشهر أيضاً.

وتابع المستر تشرشل كلامه فقال: أرجو أن يتضح من المعلومات التي أدليت بها أمام المجلس، أن ما قيل من أننا حاولنا خلق الشغب ليس صحيحاً، بل العكس هو الصحيح. لقد بذلنا جهدنا لحفظ الهدوء ولمنع سوء التفاهم بين الطرفين. إن وعدي بسحب جميع جنودنا فور تحقيق تسوية تمنع الاضطراب في الشرق كان عملاً كافياً ليزيل تماماً من أذهان الفرنسيين كل ارتياب في أننا نريد سرقة مصالحهم، فنحن لا نريد أن نسرق ممتلكات أحد في هذه الحرب، إلاّ ربما ممتلكات أعدائنا، وذلك ليس من أجل مصلحتنا وحدنا.

لقد وضع موقف الحكومة البريطانية الذي عبّر عنه المستر تشرشل في خطابه حداً يوقف إطلاق النار في سورية ولبنان، وساعد على انسحاب الفرنسيين من البلدين على مراحل إلى أن تمّ كلياً.

وقد وقفت الدول الكبيرة من الحوادث السورية ـ اللبنانية مواقف مشجعة، فقد أرسلت الحكومة السوفياتية مذكرة إلى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين قالت فيها إنها ترى وجوب اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء الأعمال العسكرية في سورية ولبنان، وحلّ النزاع بالوسائل السلمية.

أما اهتمام الحكومة الأميركية فقد تجلى في مذكرتها التي أصدرها المستر جوزيف غرو ناظر الخارجية بالوكالة، وفيها ما يأتي:

«إن التطورات التي حدثت في سورية ولبنان في الأيام الأخيرة سببت قلقاً لحكومة الولايات المتحدة، ونحن الآن نتخذ كل وسيلة لإيجاد حل سلمي والحيلولة دون زيادة سفك الدماء، والمشاورات مع جميع ذوي العلاقة تجري باهتمام شديد».

كما أن وزارة الخارجية أرسلت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تطلب إليها مراجعة سياستها في سورية ولبنان وتقول:

«إنه نشأ انطباع في الولايات المتحدة وغيرها بأن فرنسا تستخدم التهديد بالقوة للحصول على امتيازات من سورية ولبنان، فقد عرف أنه في الوقت الذي قدم فيه المندوب الفرنسي إلى الحكومتين السورية واللبنانية عروضاً تعطي، إذا قبلت، مركزاً خاصاً لفرنسا في هذين البلدين. وفي هذا الوقت بالذات كانت سفينة حربية فرنسية تنزل قوات مسلحة في بيروت».

وبعد أن أشارت المذكرة إلى اعتراف فرنسا والولايات المتحدة باستقلال سورية ولبنان دولتين مستقلتين وعضوين في هيئة الأمم المتحدة قالت:

«من المهم في هذا الوقت الذي يجري فيه إنشاء منظمة الأمن في سان فرنسيسكو أن تمتنع الدول الكبيرة والصغيرة عن أي عمل قد يؤدي إلى ريبة بأن عضواً في المنظمة المقبلة يتبع سياسة لا تطابق الروح والمبادئ التي أسست هذه المنظمة للدفاع عنها».

وقد صرح الرئيس ترومان في اجتماع صحافي بأنه على اتصال مستمر بالمستر تشرشل، وأنه وافق تماماً على إرسال القوات البريطانية إلى سورية.

وقد رافق ذلك تعليقات عالمية مختلفة منها تعليق جريدة «ستار» اللندنية على الموقف، فاقترحت أن يزور الجنرال ديغول لندن، وقالت إنه ما من خطر يهدد أوروبة قدر هبوب ريح عاصفة بين لندن وباريس.

وتعليق من واشنطن أن الشيخ كلود بيير في بحثه الخلاف بين فرنسا وسورية ولبنان قال:

«إن الفريقين المتخاصمين مشتركان الآن مع أعضاء الأمم المتحدة والآخرين في المهمة التاريخية لصوغ ميثاق للأمن العالمي. وعليهما أن يقدما برهاناً حياً على أن الخلافات الدولية يمكن حلها سلمياً دون الالتجاء إلى القوة».

وعلقت جريدة «نيويورك تايمز» بمقال رئيس على نزاع الدولتين الشرقيتين وفرنسا، فقالت:

«إن الحل السريع العادل لهذه المشكلة ضروري قبل أن يتسع الخرق على الراقع.

إن استقلال الدولتين الشرقيتين أمر اعترفت به الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والفرنسيون أنفسهم يقرون به، بينما يحاولون في الوقت عينه استخدام الصعوبة الفنية في رد انتدابهم إلى العصبة الميتة كي ينالوا امتيازات ترفض الدولتان الشرقيتان إعطاءها.

إن شرط الكبر في الدولة أن تكون كبيرة، وفي هذا الصدد يجد الفرنسيون الآن فرصة متاحة لهم كي

يحلوا خلافاً محلياً قبل أن تندلع ألسنته إلى درجة خطيرة..».

وقد اقتبست وكالة أنباء أميركية تصريحاً لجورج غورس عضو الوفد الفرنسي في مؤتمر الأمم المتحدة وعضو الجمعية الاستشارية الفرنسية جاء فيه: «إن فرنسا لم يكن لها حق إعلان استقلال سورية ولبنان، ولكن منظمة الأمن العالمية الجديدة تستطيع إعلان ذلك.

لم يكن لفرنسا قط الحق، كما لم تكن لديها السلطة، لإعلان سورية ولبنان دولتين مستقلتين، ويمكن صدور هذا الإعلان من جمعية الأمم أو من المنظمة العالمية الجديدة التي ستعقبها والتي ستتولى كثيراً من واجبات الجمعية العالمية القديمة والتزاماتها».

واقتبست جريدة «سان فرنسيسكو كرونيكل» تصريحاً للأمير فيصل آل سعود رئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر الأمم المتحدة جاء فيه:

«ليس هناك من شك في أن فرنسا ارتكبت أعمال العدوان في سورية».

أما تصريح فارس الخوري رئيس الوزارة السورية والوفد السوري إلى مؤتمر الأمم المتحدة فقد جاء فيه:

«إن الخطوة التالية متعلقة ببريطانيا والولايات المتحدة إذ إنهما قد اعترفتا باستقلالنا واتفقتا على أن لا تمنح لأية دولة امتيازات خاصة في سورية ولبنان. إن حل الأزمة متوقف على ما هو دائر الآن في لندن وواشنطن وباريس».

الصحافة تواجه الصعاب والاعتداءات

أعود إلى الحديث عن الصحافة لأقول إن الصحافة السورية واجهت في أثناء الحرب العالمية الثانية ظروفاً صعبة قاسية، فالمراقبة قد حدّت كثيراً من حرياتها، وارتفاع سعر ماعون الورق من ليرتين سوريتين إلى مئة ليرة حملها على اختصار عدد صفحاتها، وتصغير أحجامها، وكانت طلبت من الحكومة تخصيص مبلغ في موازنة وزارة الداخلية مساهمة منها في تسديد ثمن الورق، فكان جواب الحكومة أنها خصصت في الميزانية مبلغاً ضئيلاً لا يسمن ولا يغني.. مما حمل الصحافة على الاعتذار عن عدم قبول المساعدة وطلب إلغائها بموجب كتاب رسمي وجهه أصحاب الصحف الدمشقية إلى رئيس مجلس النواب هذا نصه:

حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس النيابي المحترم.

يتشرف أصحاب الصحف بدمشق أن يلفتوا أنظار المجلس النيابي الموقر بمناسبة بحثه فصول الميزانية لعام ١٩٤٥ إلى مخصصات الصحافة الواردة في ميزانية وزارة الداخلية، فهم يتنازلون عنها ويطلبون تحويلها إلى مشروعات خيرية لتنفق في سبيلها طالما أنها لا تؤمّن الغاية التي وضعت في الأصل من أجلها، وهي مساهمة الحكومة في ثمن ورق الصحف، وهو من المواد التي ارتفعت أسعارها زمن الحرب، لا سيما في بلادنا، ارتفاعاً فاحشاً جداً.

إننا مع رجائنا بعرض طلبنا هذا على المجلس النيابي الموقر.

تفضلوا بقبول احتراماتنا

في ٢٣ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٥

التواقيع: صاحب «الكفاح» أمين سعيد. صاحب «المضحك المبكي» حبيب كحالة. صاحب «القبس» نجيب الريّس. صاحب «النصر» وديع صيداوي. صاحب «الاستقلال العربي» عزت حصرية. صاحب

«الأخبار» بسيم مراد. صاحب «الأحد» إيليا شاغوري. صاحب «الإنشاء» وجيه الحفار. صاحب «له زيكو» جورج فارس. صاحب «لوماتان» أندره كعيكاتي. صاحب «الوطن» محمد الدالاتي. صاحب «أصداء» علي الغبرة. صاحب «لسان الأحرار» هاشم خانكان. صاحب «الأيام» نصوح بابيل.

وقد حذا الزملاء أصحاب الصحف في الشهباء حذو إخوانهم في دمشق، فطيروا برقية لرئاستي مجلس النواب والوزراء يعربون فيها عن رغبتهم في حذف الاعتمادات المخصصة التي لم تؤد في وقت من الأوقات الغاية المرصود من أجلها، وترى الصحافة أن وضع هذه الاعتمادات يضر بمصلحتها المادية والمعنوية.

وقد وقّع هذه البرقية أصحاب صحف: «برق الشمال»، و«الوقت»، و«الجهاد»، و«الاتحاد»، و«النذير»، و«النهضة»، والبريد السوري»، و«العرب»، و«الدستور»، و«يابراق»، و«الجامعة الإسلامية»، و«الحوادث».

وبحث مجلس النواب طلب أصحاب الصحف، فاقترح رشدي كيخيا إلغاء المادة الخاصة بنفقات الصحافة في حلب بناء على رغبة أصحاب صحف الشهباء أنفسهم. فوقف نجيب الريّس وقال إنه كان على علم بما سيقوله الأستاذ كيفيا غير أنه لم يطلع على برقية الصحافة الحلبية، وبما أن أصحاب الصحف الدمشقية قد تقدموا بمثل هذا الطلب، فعلى هذا يعتبر طلباً إجماعياً. ولما حاول رئيس الوزراء إبقاء مخصصات الصحافة ولو لم تدفع لأصحابها لإنفاقها في نواحٍ أخرى، عارض الأستاذ الريّس وطالب بإلغائها، عند ذلك وافق المجلس على طي مخصصات الصحافة من موازنة الداخلية بعد أن سجل شكره لرجال الصحافة على عاطفتهم الطيبة!

وخلال ظروف الحرب لم تسلم الصحافة من نقمة أعدائها وحسادها والضائقين ذرعاً بالحقائق التي تنشرها، والفساد الذي تفضحه وتكافحه، مثال ذلك ما حدث لأحمد قنبر صاحب جريدة «النذير» الحلبية وهو ما عبرت عنه برقية نائب حلب رشدي كيخيا، وبرقية نقولا جانجي نقيب الصحافة الحلبية ننشرهما بنصيهما الآتيين بعد أن حذفت المراقبة منهما ما شاء لها الحذف:

دمشق ـ جريدة «الأيام»

لقد أثار حادث الاعتداء على الأستاذ أحمد قنبر بالضرب والجرح نهار البارحة بالقرب من دار الحكومة موجة استياء عامة لدى كافة الأوساط في حلب. إن تكرار هذه الحوادث من قبل زمرة معروفة تتمتع بحماية الحكومة ورعايتها يحدو الناس إلى حماية أنفسهم ومقابلة الشر بمثله. إن دوام هذه الحالة التي طالما شكونا منها يسيء إلى سمعة الحاكم القائم وكفاءته بالمحافظة على حقوق الناس وتأمين حرياتهم التي كفلها الدستور. إن حلب الصاخبة المحتجة تطلب إيقاف هذا الطغيان القبيح ومعاقبة الفاعلين الأصليين.

نائب حلب ـ رشدي كيخيا

دمشق ـ جريدة «الأيام»

اعتدى خمسة أشخاص أمس في الرابعة نهاراً على الزميل الأستاذ صاحب «النذير» فقبض على واحد منهم فقط. هذه هي المرة الثانية التي يعتدى فيها على أصحاب الصحف بحلب في مدة قريبة. نقابة صحافة حلب تستنكر هذه الاعتداءات، وتطالب بالتعمق في التحقيق.

النقيب ـ نقولا جانجي

نذكر هنا أن صدى سيئاً تركه حادث الاعتداء على أحمد قنبر في العاصمة دمشق وفي جميع الأوساط، ولدى أصحاب الصحف وحملة الأقلام الذين أمضّهم هذا الأسلوب البشع، وقد أبرق نقيب الصحافة في العاصمة إلى رئيسي مجلسي النواب والوزراء محتجاً وطالباً الإسراع بمعاقبة المعتدي. كما أن أصحاب الصحف وقعوا برقية أسف واستنكار للاعتداء أرسلوها إلى أحمد قنبر.

أما برقية نقيب الصحافة فهذا نصها:

«تلقت نقابة الصحافة في دمشق نبأ الاعتداء على الأستاذ أحمد قنبر صاحب «النذير» الحلبية بمزيد الدهشة والاستنكار، لا سيما وقد تكررت الاعتداءات خلال برهة وجيزة على أصحاب الصحف بحلب. فنقابة صحافة العاصمة تكرر احتجاجها الشديد على هذا الأسلوب في الاعتداء الذي يسيء إلى سمعة البلاد راجية التذرع السريع بأقسى الشدة والحزم لمعاقبة المعتدين والدافعين منعاً لاستفحال روح الإجرام في وقت أحوج ما تكون فيه البلاد إلى الأمن والنظام».

كما أرسل النقيب في الوقت نفسه إلى أحمد قنبر برقية قال فيها:

«الاعتداء عليكم شرف لكم وسمة عار في جبين المعتدين. نطالب المسؤولين بحفظ هيبة الحكم».

وأبرق زكي الخطيب إلى أحمد قنبر آسفاً ومستنكراً، كما أبرق الحزب العربي إلى رئاسات الجمهورية والمجلس النيابي والوزراء مستنكراً الاعتداء على صاحب «النذير»، ومؤكداً أن تكرار مثل هذه الاعتداءات هو عبث بالحريات التي ضمنها الدستور.

هذا وقد انهالت من حلب برقيات كثيرة على المراجع المسؤولة ودور الصحف في دمشق تحمل تواقيع كثيرة من ذوي التجارة والوجاهة في الشهباء، وتلقت «الأيام» عدة برقيات: الأولى تحمل نيفاً ومئة وخمسة وعشرين توقيعاً من كبار التجار والصناعيين ورؤساء الأحياء، والثانية تحمل نيفاً وأربعين توقيعاً من المحامين في حلب، والثالثة تحمل تواقيع عدد كبير من الأطباء والصيادلة، وهناك برقيات مختلفة تحمل تواقيع من الطبقات المثقفة وغيرها، وكلها تجمع على استنكار حادث الاعتداء وتشير بصراحة إلى فظاعة هذا العمل، وإلى الأثر السيئ الذي تخلفه هذه الاعتداءات وراءها.

وتذكر هذه البرقيات جهاد حلب وتفانيها في سبيل الفكرة الوطنية العامة، وتحذر من السياسة الحزبية أو العائلية وتطلب اتخاذ التدابير الحازمة السريعة بحق المعتدين.

وعلقت الصحف على هذه البرقيات بقولها: إن كل ما ترجوه أن يبرهن المسؤولون عن حرصهم على معاقبة المعتدين بالعقاب الذي لا يدع مجالاً بعد اليوم لتكرار هذه الاعتداءات البغيضة.

وبينما موجة الاستنكار تعم جميع الأوساط، بسبب الاعتداء على أحمد قنبر، فوجئ الجميع بنبأ اعتداء آخر وقع على صاحب جريدة «الحوادث» الحلبية، فأثار ذلك مزيداً من الاستنكار والسخط، عبرت عنهما أول ما عبرت برقيتان تلقتهما نقابة الصحافة في العاصمة دمشق، الأولى من أصحاب صحف الشهباء والثانية من النقيب نقولا جانجي، ونثبت في ما يلي نص البرقيتين بعد أن حذفت منهما المراقبة ما يقرب من ثلثهما:

الدستور السوري وقوانين البلاد تحترم حرية الرأي، والاعتداء على الصحافيين من أجل ما تكتبه صحفهم تهديد لهذه الحرية وانتهاك للحريات العامة، باسم صحافة حلب نحتج للاعتداء على صاحب «الحوادث» من قبل موظف الإعاشة نجم الدين الحمصي، لأن الجريدة نشرت خبراً عن أربع سيارات

تحمل سكراً يتهم هذا الموظف بالاستيلاء عليه وتهريبه عوضاً عن توزيعه. والتحقيق يجري بشأنه. الصحافة ترجو تشديد العقوبة على المعتدي والدافعين للاعتداء كي لا تتكرر حوادث الاعتداءات على الصحافيين.

نقيب صحافة حلب نقولا جانجي

دمشق ـ حضرة نقيب الصحافة الأستاذ نصوح بابيل

اعتدى نجم الدين بحري الحمصي الموظف في الإعاشة على صاحب «الحوادث» في اليوم نفسه الذي نشرت فيه جريدته خبراً عن أربع سيارات محملة سكراً للإعاشة، يجري التحقيق عن الاستيلاء عليها والتصرف بها من قبل المعتدي المذكور. الاعتداء على أصحاب الصحف مصادرة لحرية الرأي، والتهاون في معاقبة المعتدين تشجيع على ذلك. نرجو أن تحول تدابير الحكومة دون فتح أبواب الاعتداءات التي جرّت في السابق ذيولاً مؤلمة. صحافة حلب تستنكر بعث هذه الأعمال لأنها ليست من الاعتداءات العادية وتطلب التحقيق عن الدافعين على الاعتداء.

التواقيع: طاهر سماقية صاحب «الوقت». فاضل أسود صاحب «البريد السوري». فهمي الحفار صاحب «الجهاد». محمود وهبي صاحب «الاتحاد». حسام الدين الخطيب صاحب «الدستور». أحمد قنبر صاحب «النذير». ثابت تاج الدين صاحب «العرب». دير غازاريان صاحب جريدة «يابراق».

وعلق نقيب الصحافة في دمشق على هاتين البرقيتين بمذكرة رفعها للمسؤولين جاء فيها:

«إن هذا الحادث البغيض يعبر بكثير من الوضوح عن فكرة الاعتداء، وإننا لنحار في ما نقول حيال هذا العمل الدنيء. فالاعتداء على حملة الأقلام في جميع بلاد الله، هو اعتداء على الفكر وحرية القول. ولكن إذا كان هناك ادعاء بأن هذا الموظف غير مرتكب فإن في ساحة العدل ما يعيد إليه حقه ويحفظ له كرامته.

أما اللجوء إلى الاعتداء فهو أقرب إلى الدليل على صحة ما نسب إلى المعتدي الذي أراد بهذا العمل أن يروي ما يتأجج في نفسه، وإذا كانت الصحافة في العاصمة وجميع المدن السورية تتضامن في الاحتجاج الصارخ على هذا النوع من الاعتداءات النكراء وهو ما ستسجله نقابة الصحافة في العاصمة بصورة رسمية لدى الحكومة والمجلس، فالمهم أن تجد الصحافة من المسؤولين، وفي مقدمتهم دولة وزير الداخلية موقفاً حازماً يجعل من المعتدين عبرة لكل من تسوّل له نفسه الانتقام مما ينسب إليه عن غير طريق القضاء، مكررين أسفنا لما وقع للزميل صاحب «الحوادث» منتظرين ما تتخذه دوائر حلب المسؤولة حيال هذا الحادث البغيض».

وقد رافقت الاعتداءات التي ذكرنا محاولات قام بها أعداء الصحافة ـ وما أكثرهم ـ تستهدف إلقاء الخلاف بين أعضاء الأسرة الصحافية الواحدة، وبصورة خاصة بين صحافتي دمشق وحلب، مما حمل رجال الصحافة في البلدتين على تحقيق مزيد من التضامن والتعاون بينهم كان من مظاهره قيامهم بالتزاور، وتوحيد كلمتهم ووقوفهم صفاً واحداً تجاه كل ما يحاك ضد الصحافة السورية ـ العربية من دسائس ومؤامرات.

ومن مظاهر التضامن الحفلات التي كانت تقام في كل من دمشق وحلب تكريماً للصحافة في أشخاص أقطابها. نضرب مثلاً على ذلك توجيه دعوة من نقيب صحافة دمشق إلى أحمد قنبر وفهمي الحفار

صاحبي «النذير» و«الجهاد» الحلبيتين، وذلك بمناسبة مغادرتهما المعتقل، فأقام على شرفهما نصوح بابيل مأدبة فخمة في منزله بدمشق ظهر يوم الإثنين ٢٧ كانون الثاني/ يناير، وقد حضر هذه المأدبة أصحاب الصحف في العاصمة وعدد من رجال الفكر والقلم، وقد ساد المأدبة جو جميل من الإخاء الصحافي بين أعضاء الأسرة الواحدة.

واستجابة لدعوة عدد كبير من الزملاء والأصدقاء قام نصوح بابيل بزيارة لمدينة حلب استغرقت أسبوعاً، كان خلالها موضع الحفاوة والتكريم من قبل زملائه وإخوانه الأوفياء، وقد حضر الحفلة التي أقامتها نقابة صحافة حلب في فندق بارون أكثر من مئتي مدعو من وزراء سابقين ووجهاء وتجار وعلماء وأدباء ومحامين وأطباء وزعماء أحياء ومثقفين وشباب وطلاب. وقد ألقى كلمة نقابة صحافة حلب فهمي الحفار صاحب «الجهاد»، فعدّد مزايا المحتفى به قائلاً إن حلب بكاملها تتمثل في حفلة تكريمه، مشيراً إلى أثر الصحافة في خدمة القضية الوطنية يوم لم يبق صوت إلاّ صوت الصحافة ذاكراً تضامن صحف دمشق وحلب تضامناً صادقاً وثيقاً شاء خصوم الصحافة أم أبوا..

وأسهب في الكلام عن مزايا المحتفى به، ومما قاله:

«إن نقابة الصحافة الحلبية تتقدم بعظيم شكرها من هذا الحفل الكريم الذي يمثل وجه حلب الحقيقي بجميع طبقاتها من وجهاء وأشراف وتجار ومحامين وأهل العلم والثقافة والفضل والأدب ورجال الصحافة قاطبة على تلبية دعوتها لتكريم رجل عصامي وكاتب ألمعي نذر نفسه لخدمة أمته وبلاده على طريق الصحافة، وأدى رسالتها حق الأداء، وكان في مقدمة إخوانه رجال الصحافة الذين نهضوا بهذه المهنة الشريفة إلى المستوى الذي رفع مكانتها، ونزه سمعتها.

هذا الرجل الذي نكرمه اليوم لم يفرض نفسه على زملائه فرضاً بل فرض حبه واحترامه عليهم فرفعوه لتواضعه، وأكبروه لأنه عدو التكبر، واحترموه لسمو خلقه وعالي تهذيبه، فاختاروه نقيباً وحبيباً، فاتخذهم عائلة له، محضهم الحب والصدق والإخلاص، ومثلهم أشرف تمثيل ورفع رأس المهنة في سورية، وفي غير سورية.

هذا الرجل المحبب إلى قلب كل من عرفه واتصل به، هو الأستاذ نصوح بابيل نقيب صحافة العاصمة الذي تتمثل حلب بكاملها في حفلة تكريمه، فقد سبقت له على هذه المدينة أياد في معالجة قضاياها بيراعه الجبار في قلب العاصمة.

أيها السادة: أليس من دواعي الفخر أن تبرز قيمة الصحافة في حفلة مثل هذه، حيث تتجلى الروابط المتينة بين مدينة وصحافتها، هذه الروابط التي قامت على كثير من المواقف المشرفة والتضحيات الجريئة.

نعم: إنه لفخر للصحافة، فهي هي التي هيأت الرأي العام ونسقت فكرته ووجهته نحو المثل الوطنية العليا، وهي التي حملت مهمة نشر الرسالة الوطنية، والمبادئ السامية، وعلى كاهلها حملت حركة الدفاع عن حقوق الأمة والبلاد وهي التي كافحت الدعايات الاستعمارية، وقاومت الأوضاع غير الشرعية فتكبدت كثيراً من التضحيات المالية والعقوبات.

وهذه الصحافة يا سادتي هي التي قادت الحركة الوطنية وحدها يوم خلت الساحات من الأحزاب والزعماء السياسيين الذين منهم من تقاعس ولزم الخلوة، ومنهم من تغيب عن وجه المطاردة والملاحقة، فقد برزت إلى الميدان تدعو الشعب إلى التمسك بوحدة صفه ونبذ التفرقة بين بنيه، والاعتصام بالدفاع عن حقوقه وسيادته، ولم يثن رجالها عن عزيمتهم في أداء رسالتهم وعد ولا وعيد ولم يرهبهم حرمان ولا نفي ولا تشريد.

هكذا كانت صحافة البلاد منذ بدء الكفاح الوطني حتى اليوم، وستظل حاملة لواء الكفاح اليوم وغداً وفي كل عهد، لا تعرف إلاّ الحق والصراحة، ولا تدعو إلاّ إلى وحدة الأمة ونبذ المشاحنات الحزبية المقيتة حتى يأذن الله لهذه الأمة باجتياز العقبات الجاثمة في طريقها فتصل إلى ساحل السلامة والاستقرار لتعيش في جو هادئ وتنام بعين قريرة ونفس مطمئنة.

وفي الختام: تحيي نقابة الصحافة الزميل الكريم الأستاذ بابيل وترحب بهذه الزيارة السعيدة لمدينة الشهباء لإتاحته هذه الفرصة المناسبة للتعرف إلى هذه الوجوه المستبشرة الوضاحة راجياً المولى أن ينيل الأمة العربية مبتغاها ويحقق أمانيها، ويوفق رجالاتها إلى خير الأعمال.. إنه سميع مجيب».

وردّ الأستاذ بابيل على كلمة ممثل النقابة بكلمة مرتجلة استهلها بقوله:

«كلما أسعدني الحظ بزيارة هذه المدينة العزيزة أزداد يقيناً بما عرفته عن أهلها من صدق الوطنية، وجلال التضحية، وجمال الأريحية، وحسن الوفادة.

ولئن توجهت بالشكر إلى نقابة الصحافة على هذه الحفلة الرائعة التي تعطيني صورة جديدة من صور العاطفة النبيلة يبديها زملاء أعزاء نحو جندي من جنود الصحافة في هذه البلاد، فإنني لا أنسى أن أتوجه بالشكر أولاً وأخيراً إلى حلب الخيرة، حلب المناضلة، حلب التي أراها كما قال الأخ الزميل الأستاذ الحفار ممثلة في هذه الحفلة بوجهها المشرق، وبثقافتها ووجاهتها وتجارتها وأحيائها، وكأنها لبت دعوة الصحافة في هذا البلد الكريم لتغمرني بعطفها، ولتملأ نفسي بحبها، وأي شرف تطوق به عنقي أعظم من هذا الشرف.. ليس شرف الحفاوة والتكريم، وإنما شرف التلبية والتقدير.

إن هذه الحفلة لا تدل على أن صحافة بلد تحتفل بصحافة بلد آخر، ولا على أن صحافة الشهباء تكرم صحافة العاصمة، بل تدل على معنى أوسع وأجمل، تدل على أن صحافة البلاد متضامنة كل التضامن، متعاونة كل التعاون على أداء رسالتها الوطنية في خدمة الأمة وإعلاء شأن الوطن، وإن اشتراك هذه الطائفة الكبرى من عيون حلب وأعلامها في هذه الحفلة لدليل على أن هذه الأمة الواحدة في كل جزء من أجزاء هذا الوطن العزيز تسعى وراء تحقيق الأماني القومية، وفي مقدمتها أمنية الوحدة الغالية التي انطلقت ألسن السوء إثر الحوادث الأخيرة التي وقعت في هذه المدينة تحاول بالادعاء الغريب، والتجني العجيب أن تشوه جمال هذه الأمنية المقدسة فقالت إن حلب أو قوماً في حلب يطلبون الانفصال أو ينشدون استقلالاً مالياً أو إدارياً.

وأحمد الله على أنني درست الحالة بنفسي دراسة صحافية بحتة فلم أجد فيها إنساناً يقول بالانفصال أو بالاستقلال مالياً كان أم إدارياً، بل وجدت شيئاً واحداً كنت أجده في حلب كل حين.. وجدت استنكاراً عاماً ونقمة شديدة على هذه النغمة المؤذية المنفرة، نغمة الانفصال، وهل يعقل أن أجد غير هذا..؟ بل هل يعقل أن يبتر المرء بنفسه ويده جزءاً سليماً من جسمه..؟ بل هل يعقل أن تطلب حلب الانفصال، وهي المدينة الوطنية التي طالما سفكت دماً طهوراً زكياً، وضحت بالكثير من شبابها الميامين في ميادين النضال الوطني دفاعاً عن أمنية كانت من أكثر الأماني رسوخاً في نفس زعيمها الخالد المغفور له إبراهيم هنانو..؟ وهل ينسى أحد منكم صيحته الداوية المشهورة يوم قال «لا مفاوضة قبل التثبت من الوحدة» فرددت البلاد قاصيها ودانيها نداءه الحار.. وذهبت كلمته رحمه الله دستوراً لا يزال الوطنيون حقاً.. والمخلصون حقاً.. يعضون عليه بالنواجذ، ويفدونه بالمهج والأرواح.

أنا لا أعتقد.. بل لا أتصور أن يقوم في مدينة التاريخ الحافل بأروع صفحات المجد والبطولة منذ عهد سيف الدولة إلى عهد هنانو، بل إلى عهد المتمسكين فعلاً لا قولاً بمبادئ هنانو ورسالة هنانو.. إنسان

يدعو إلى التجزئة.. أو يقول بالانفصال، وإذا قام أحد بمثل هذه الدعوة، فهو ليس من حلب، وليست حلب منه، لأن المدينة التي لا تطالب بالوحدة السورية فحسب بل بالوحدة العربية لا تنبت أرضها ثمراً خبيثاً، ولا تهضم معدتها عنصراً ضاراً.

هذا شأن حلب.. بل هذا شأن البلاد كلها: إجماع على طلب الوحدة.. التي كتب شهداؤنا الأبرار أحرفها على أرض الوطن بدمائهم الزكية إلى جانب الحرية والسيادة والاستقلال، وقد تركوها أمانة غالية في أعناق الأحرار، فكل من يتنكر لها، أو يتآمر عليها تحاسبه الأمة حساباً عسيراً..

أيها السادة: إن من أولى واجباتنا نحن السوريين شعباً وحكومة، مجلساً وصحافة، أن نجمع أمرنا، ونوحد صفنا، ونحكم مسعانا لتحقيق الوحدة الشاملة التي تعيد إلى سورية الأجزاء التي فصلتها القوة والسياسة منذ جلاء الأتراك عنها، وإن الفرصة لمؤاتية.. وإن الجو الدولي لملائم، فإذا أضعنا الفرصة وتجاهلنا هذا الجو ـ جو قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ وانصرفنا عن هذه الأمنية الرئيسية إلى العنعنات المحلية، والخلافات الحزبية، والنزوات الشخصية، جنينا من ذلك كله خيبة مريرة.. وندماً لا حد له».

وتابع الأستاذ بابيل كلامه فقال:

«كلنا مسؤول.. ولكن في حدود مقامه وعمله وقدرته.. فأكبرنا مقاماً أكثرنا مسؤولية.. وهذا ما يحملنا على التوجه إلى من هم أكثر مسؤولية بيننا لنقول لهم:

أيها المسؤولون من رؤساء ووزراء ونواب.. اذكروا دوماً أن مسؤوليتكم أكثر من مسؤولية المحامي والصحافي والطبيب والعالم والمزارع والتاجر والصانع والعامل والفلاح، ورجل الشارع.. واسمعوا هؤلاء الذين يتألف سواد الشعب منهم يقولون لكم: إن أفضل فرصة ينال فيها الضعيف حقه، ويخفف معها القوي من أطماعه، هي البقية الباقية من مدة هذه الحرب، فسورية تناديكم إلى العمل على إعادة الأجزاء التي فصلت عنها، لا طمعاً بأرض جديدة، ولا عدواناً على جار عزيز.. بل حرصاً على أن يعود الحق إلى صاحبه، والبلاد إلى طبيعتها ورغبة في أن تنشئ سورية الناهضة وطناً يتسع أفقه لعبقرية أبنائه ويحفظ استقلاله، ويرفع رايته خفاقة بين رايات الأمم في العالم الجديد».

وختم كلامه بقوله:

«لئن أطلت الكلام عن الوحدة، فلأنني بحكم واجبي ومهنتي أردد رغبات الرأي العام وما يجيش في نفسه.. والوحدة أمنية قرأت صورتها في هذه الأيام القليلة التي قضيتها في مدينتكم العامرة على كل وجه.. وسمعتها من كل لسان.. فاسمحوا لي إذن أن أحيي حلب العربية بأشخاصكم، وأنتم أقطابها ورجالها، تحية العربي للعربي، قبل أن أحييها تحية السوري للسوري أو الدمشقي للحلبي.

أما أنتم أيها الزملاء الأعزاء، فإنني لا أجد ما أعبر به عن شكري الجزيل لكم، وامتناني الفائق لحفاوتكم، إلاّ أن أعترف بأن ما قالته نقابة الصحافة بلسان خطيبها الزميل الأستاذ الحفار في شخصي إن هو إلاّ من أدب الخلق، ونبل النفس، وإنني لأشهد بأن لصحافة حلب ولا سيما في العشر سنوات الأخيرة فضلاً كبيراً على الحركة الوطنية التي ازدهرت فيها نهضتها، فقد جعلت من هذه البقاع المترامية الواسعة في جوار مدينتكم العظيمة حصوناً منيعة من حصون العروبة تتحطم على صخورها كل دعاية مغرضة..

فإليكم أيها الزملاء الأعزاء شكر الوطن وتحية الصحافة».

وغادر النقيب بابيل الشهباء عائداً إلى دمشق. وفي حماه وحمص توقف بعض الوقت، وتحدث مع الزملاء الصحافيين في البلدين المذكورين عن شؤون الصحافة. وبعد وصوله للعاصمة دعا مجلس النقابة

إلى الاجتماع، وبسط لأعضائه مشاهداته وملاحظاته وما تطالب به الصحافة بوجه عام. وفي مقدمة مطالبها وضع حد للاعتداءات التي تقع على بعض رجالها. وقد قرر المجلس أن يرفع إلى وزير الداخلية الاحتجاج الآتي:

«يا صاحب الدولة:

إن مجلس نقابة الصحافة بدمشق بحث في جلسته المنعقدة بعد ظهر يوم الأحد ١٤ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٥ حادث الاعتداء الذي وقع على الأستاذ حسين الشعباني صاحب جريدة «الحوادث» في حلب من قبل السيد نجم الدين الحمصي الموظف في الإعاشة، فوجد أن هذا الأسلوب من الانتقام الشخصي الذي لجأ إليه المعتدي يتنافى مع حرمة القوانين المرعية ويطعن حرية الفكر التي صانها دستور البلاد في الصميم، ويفسح المجال أمام كلُ من توجه إليه الصحافة نقداً مستمداً من الحرص على حقوق الأمة وأموالها إلى التمرد على هيبة الحكومة وتجاهل وجود القضاء وتخطي نظم الدولة وقوانينها نازعاً إلى الانتقام والتشفي بنفسه ويده. ولا يخفى على دولتكم النتائج المحزنة التي تسفر عنها الاعتداءات الشخصية على الحريات، ولا سيما حرية الفكر والكلام، كما لا تجهلون الصورة القبيحة التي تعطيها عن البلاد.

ولهذا قرر مجلس نقابة الصحافة في دمشق أن يشترك مع نقابة الصحافة بحلب في الاحتجاج على الاعتداء الذي وقع على الأستاذ صاحب «الحوادث»، وأن يطلب من دولتكم دفعاً لكل اعتداء من هذا النوع بعد اليوم، وحرصاً على هيبة القانون، ووجود القضاء الذي يجب أن يترك له وحده الفصل في جميع الخلافات التي تقوم بين الناس تحقيق ما يأتي:

١ ـ إحالة الموظف المعتدي على القضاء فوراً لينال جزاءه بسبب تمرده على القانون وعبثه بالأمن، واعتدائه على أقدس نوع من أنواع الحريات في العالم.

٢ ـ إجراء تحقيق نزيه واسع عن كل ما نسبته إليه صحف الشهباء بشأن كميات السكر التي حامت الشبهات حول مصيرها بعد أن أصبحت في استلامه.

٣ ـ السماح لصحف حلب التي أضربت يوماً واحداً احتجاجاً على منعها من نشر هذا الاعتداء بنشر كل المعلومات التي لديها عن قضية السكر التي أثارت حفيظة الموظف المعتدي وأخرجته عن طوره الطبيعي.

وإن مجلس النقابة لا يشك في أن دولتكم تقدرون أثر الحوادث التي من هذا النوع في حياة المجتمع حق التقدير. وتعملون على صون الحريات من اعتداءات الناقمين والحاقدين».

وفي اليوم الثاني استقبل رئيس الوزارة وزير الداخلية في مكتبه الرسمي في دار الحكومة كلاً من نقيب الصحافة نصوح بابيل وأمين سر النقابة وديع صيداوي، وقد سلماه مذكرة الاحتجاج، فقال إن الحكومة اهتمت بالحادث وأمرت بملاحقة المعتدي وإحالته على القضاء. وأعرب عن مشاركته الصحافة في استنكار الاعتداء على حملة الأقلام، واعداً بأن ينظر بما ورد في المذكرة بروح الاهتمام.

وهكذا فقد توالت الاتصالات واللقاءات والمؤتمرات ليس بين أصحاب الصحف ورجال الصحافة في دمشق وحلب فحسب، بل بينهم جميعاً في جميع المدن والمحافظات السورية، وبذلك أثبتوا تضامنهم المتين وتعاونهم الوثيق ووقوفهم صفاً واحداً تجاه جميع المحاولات التي تستهدف الاعتداء على حرياتهم،

والانتقاص من شأنهم كما أثبتوا ترفعهم عن المادة باعتذارهم عن قبول المخصصات التي وضعتها الحكومة في ميزانيتها.

هذا وقد نشطت حركة التزاور فيما بينهم، وكثرت الاجتماعات المهنية التي تعنى بتنظيم شؤون الصحافة ككل.. ووضعوا بهذا كله حداً لمحاولة تدخل بعض السلطات في شؤونهم النقابية، ومثال ذلك أن أحد رؤساء الوزراء حاول مرة أن يتدخل في انتخاب نقيب الصحافة لمصلحة زميل كريم كان مرشحاً لرئاسة النقابة من قبل الحكومة التي حاولت أن تدفعه لترشيح نفسه ضد مرشح آخر هو نصوح بابيل، وقبل الشروع في عملية الانتخاب ببضع دقائق تلقى الدكتور شكيب الجابري الذي كان يشرف على الانتخاب بوصفه مديراً للمطبوعات ورقة صغيرة من رئيس الوزراء المذكور يطلب منه فيها استخدام نفوذه لمصلحة الزميل المذكور، فما كان من الدكتور شكيب بعد أن تلا ما في الورقة إلاّ أن مزقها ورمى بها أرضاً، وباشر عملية الانتخاب التي أسفرت عن فوز بابيل بثمانية عشر صوتاً مقابل صوتين نالهما المرشح المنافس. ولما سئل الدكتور الجابري عن السبب الذي حمله على عدم الأخذ بما طلبه منه رئيس الوزراء أجاب:

«لقد فعلت ذلك حرصاً على نزاهة الانتخاب أولاً.. وبالتالي لمصلحة رئيس الوزراء بالذات.. لأنني لو حاولت الضغط على أي واحد من أصحاب الصحف المجتمعين، لرفض الأخذ بطلبي، لأنه جاء إلى قاعة الانتخاب حاملاً في رأسه اسم المرشح المقتنع بضرورة انتخابه، وفي حالة كهذه ينقلب المجتمعون على شخص رئيس الوزارة اقتناعاً منهم بأنه حاول استعمال نفوذه ومقامه لإفساد ضمائرهم.. وتغيير قناعتهم».

هذا التدخل وأمثاله كان بعض الحكام يقدمون عليه، وقد وضعت له الصحافة حداً بالنسبة لما يتعلق بشؤونها.

سورية في مؤتمر سان فرنسيسكو

بعد أن أقام العرب جامعتهم العربية الكبرى تعزز نفوذ وكيان الدول العربية في مختلف أنحاء العالم، وانطلقت الدول العربية نحو الأفضل والأقوى، وتطلعت إلى مؤتمر سان فرنسيسكو لترى ما إذا كانت تدعى إليه ليكون للعرب فيه طائفة من المقاعد والأصوات. وبذلت الجهود وتوالت المساعي والاتصالات إلى أن تحققت هذه الأمنية حين صرح المستر جوزف غرو وكيل وزارة الخارجية الأميركية في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٥ أن الدول الأربع العظمى الداعية إلى مؤتمر سان فرنسيسكو قد وافقت على دعوة دولتي سورية ولبنان للاشتراك في أعمال المؤتمر، وأن الدولة الأميركية قد وجهت الدعوة إليهما.

وأوضح وكيل الخارجية أن فرنسا أبدت رغبتها في تأييد هذه الخطوة، واقترحت دعوة الدولتين.

وقد أصدر المكتب الأميركي في دمشق بياناً رسمياً أكد فيه تصريح وكيل الخارجية الأميركية. وأضاف أن دولتي سورية ولبنان ستكونان الدولتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين المدعوتين إلى سان فرنسيسكو.

وأدلى المستر تشرشل أمام مجلس العموم أنه لا بد من أن يعاد النظر في مسائل البلاد الواقعة تحت الانتداب بعد أن زالت عصبة الأمم، وهذا لا يعني أن بريطانيا تقيد نفسها بمثل هذه القضية وهذه الظروف.

وعلى أثر التصريح الأميركي الرسمي، تألف الوفد السوري إلى مؤتمر سان فرنسيسكو على الوجه الآتي: فارس الخوري رئيس مجلس الوزراء رئيساً، نعيم الأنطاكي وزير المالية عضواً، الدكتور ناظم القدسي وزير سورية المفوض في واشنطن عضواً، الدكتور فريد زين الدين مستشاراً خبيراً، نور الدين كحالة خبيراً، توفيق الهنيدي ملحقاً.

هذا وقد خلفت المساعي الطيبة التي بذلتها بعض الدول الحليفة في سبيل دعوة سورية إلى مؤتمر سان فرنسيسكو، أطيب الأثر في شعب هذه البلاد وحكومتها، وقد طيّر وزير الخارجية، بعد أن أتت تلك المساعي أكلها، برقيتي شكر، إحداهما للمستر إيدن وزير الشؤون الخارجية الإنكليزية، والثانية للمستر ستانينيوس ناظر الخارجية الأميركية.

في ذلك الوقت صدقت حكومات الدول العربية ومجالسها النيابية وملوك وأمراء العرب ميثاق جامعة الدول العربية، وتبادل رجالات العرب برقيات التهاني لإنجاز هذا الحدث العربي التاريخي الموفق.

وتأهبت الدول العربية لإرسال وفودها إلى مؤتمر سان فرنسيسكو.

وبينما كانت أنظار العالم تتجه إلى مؤتمر سان فرنسيسكو، فوجيء الجميع بنبأ وفاة الرئيس روزفلت، وهو سادس رئيس أميركي يموت في أثناء الرئاسة، لكنه أول رئيس يموت وقت الحرب، وقبل أن يشهد مؤتمر سان فرنسيسكو الذي يعتبر ثمرة كبيرة من ثمرات الكفاح العالمي الذي ساهم فيه روزفلت.

وقد خلفه الرئيس هاري ترومان بموجب المادة الثانية من الدستور الأميركي.

وحزن العالم حزناً عميقاً على الرجل الذي عرف بميوله الطيبة ودفاعه عن حقوق الإنسان.

ومثل الولايات المتحدة الرئيس ترومان لدى مؤتمر سان فرنسيسكو، وافتتح أولى جلساته بحضور ممثلي ٤٦ دولة وألقى خطاباً جامعاً رجا المؤتمر فيه النجاح في أعماله، وأشار بصورة صريحة للمتاعب العظمى التي سيعانيها العالم فيما إذا فشل المؤتمر في نتائجه.. وتكلم عدد كبير من أعضاء المؤتمر.

وقد نشرت الصحافة الأميركية بلاغ الوفود العربية الخاص بميثاق الجامعة العربية، كما أشارت إلى خطاب فارس الخوري رئيس الوفد السوري الذي دعا إلى وجوب تعاون وثيق بين الأمم الكبيرة والصغيرة وضرورة إنشاء محكمة العدل ومجلس الأمن وأنه كلما ازدادت سلطة المحكمة زاد الإيمان بعدالتها.

وبعث فكري أباظة نقيب صحافة مصر برقية من سان فرنسيسكو جاء فيها أن المقامات المطلعة في المؤتمر تعلم أن الخلافات بين الأمم الكبيرة والصغيرة تزداد اتساعاً، فالأمم الصغيرة تريد أن تحد من صلاحيات الأمم الكبيرة وتشترك هي في الأعمال الهامة.

وقال فكري أباظة إن جريدة «نيويورك تايمز» نشرت اقتراحين لليهود بشأن حل قضية فلسطين، وقد جاء في أولهما أن الوكالة اليهودية تطلب التعجيل بإنشاء دولة يهودية في فلسطين على أساس وعد بلفور، وانتداب جامعة الأمم، والاعتراف بالدولة اليهودية العتيدة.

والاقتراح الثاني يرمي إلى المقترحات الآتية:

١ ـ إلغاء الرقابة على هجرة اليهود وحقهم في شراء الأراضي.

٢ ـ منح الوكالة سلطة الإشراف على الهجرة.

٣ ـ منح الوكالة أموالاً تساعدها على تسهيل الهجرة.

٤ ـ منحها الحق في أن تستشير الدول الكبرى في كيفية تطبيق أنظمة فلسطين.

وقال فكري أباظة إن الوفود العربية مطلعة على كل شيء، وهي على استعداد لمقاومة هذه المقترحات.. والمفهوم أن المؤتمر لا ينظر في أمثال هذه المسائل، بل تنظر فيها لجنة الوصاية.

وفي الوقت الذي كان فيه التضامن الوثيق يتجلى بين الوفود العربية في سان فرنسيسكو بصورة عامة وبين وفدي سورية ولبنان بصورة خاصة، كانت حكومة العاصمة السورية دمشق تقيم حفلة كبرى تكريماً لكميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن بسبب ما بذله في العاصمة البريطانية من جهود خيّرة لمصلحة البلدين الشقيقين سورية ولبنان سواء بسواء، وقد حضر الحفلة أربعمائة مدعو منهم رئيس الوزارة اللبنانية عبد الحميد كرامي وعدد من الوزراء والنواب اللبنانيين والسوريين، وقد تكلم باسم الحكومة، صاحب الدعوة، جميل مردم بك وزير الخارجية، ومما قاله:

«أرادت الحكومة السورية أن تقيم هذه الحفلة تكريماً لرسول نبيل مثل هذا البلد ولبنان الذي يقولون عنه إنه صغير، ولكنه كبير بعبقريته ووطنيته وإخلاصه للقضية العربية، ولقد كان هذا الرسول الأمين خير رسول يمثلنا على ضفاف التايمز ويعلن حقوق البلاد العربية بأسرها ويدافع عن سورية ولبنان».

وقد رد كميل شمعون بكلمة جاء فيها:

«.. لما كانت مصلحة البلدين في العمل السياسي واحدة، وكان الضغط يتناول البلدين معاً، فقد بذلت جهودي في خدمتهما دونما تفريق، لا بل لم يكن في مقدوري مثل هذا التفريق لاقتناعي بضرورة التكاتف بيننا والعمل المشترك..».

وكانت كلمة الختام لعبد الحميد كرامي الذي قال:

«الوصول إلى الاستقلال لا يكون بالكلام بل إن العمل الصحيح المثمر هو الذي يدعم هذا الاستقلال..».

خلال الفترة التي اتجهت أنظار العالم إلى سان فرنسيسكو حيث كانت تطبخ في مؤتمرها الكبير «طبخة السلام العالمي» خلال تلك الفترة بالذات، لاحت تباشير الانفراج.. انفراج الحرب العالمية التي دنت من نهايتها.. فقد عمت الانتصارات جميع جبهات القتال لمصلحة الجيوش الحليفة.. ففي الأسبوع الأخير من شهر نيسان/ أبريل وفي الأسبوع الأول من شهر أيار/ مايو ١٩٤٥ وقعت أحداث خطيرة حاسمة في مختلف الجبهات من أهمها تحقيق الاتصال بين جيوش الحلفاء في الشرق والغرب، وقد أعلن ذلك رسمياً في كل من لندن وواشنطن وموسكو في بلاغ رسمي مشترك.

ومنذ أن أذيع البيان الرسمي المشترك، احتلت أخبار الحرب المقام الأول من الصحف السورية والعربية، وأقبلت الجماهير على مطالعتها إقبالاً كبيراً.. يضاف إلى ذلك انصراف الناس في الليل والنهار إلى استماع الأخبار من محطات الإذاعة على اختلاف ألوانها وميولها.

وتوالت انتصارات الحلفاء. وبعد احتلال برلين، وانهيار المقاومة الألمانية في أكثر جبهات القتال.. كان لا بد مما ليس منه بد، فالعرب كغيرهم من الشعوب في العالم ينصرفون إلى استماع الأخبار دقيقة تلو دقيقة وساعة بعد ساعة.. وبينما هم في هذه الحال، فوجئوا مساء يوم الإثنين ٧ أيار/ مايو ١٩٤٥ بنبأ توقف القوات الألمانية عن القتال في جميع الميادين، وبصدور أول تصريح رسمي عن توقيع الهدنة.

وأعلن أن الكولونيل جنرال غوستاف غودل وقع بالنيابة عن الحكومة النازية وثيقة الاستسلام التي أنهت

الحرب رسمياً في أوروبا بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من المجازر والدمار.

وقد تبين أن وثيقة الاستسلام التمهيدية التي وقعها مندوبو القيادة الألمانية تقع في خمس عشرة صفحة، وهي تسجل أعظم استسلام في التاريخ إذ بموجبها يصبح عدد الأسرى الذين سلموا ويسلمون عشرة ملايين رجل..! ووقع مندوبو الحلفاء والألمان على وثيقة الاستسلام الرسمية في برلين يوم الأربعاء ٩ أيار/ مايو ١٩٤٥ الذي اعتبره الاتحاد السوفياتي «يوم النصر».

وقد أعربت حكومات وشعوب العالم عن فرحتها بانتهاء الحرب، وأصغت الدنيا إلى خطب الأقطاب الخمسة: الملك جورج، والرئيس ترومان، والماريشال ستالين، والمستر تشرشل، والجنرال ديغول الذين تكلموا عن مراحل الحرب بدءاً ووسطاً وختاماً.

وهلل الجميع ليوم النصر، وانصرفوا إلى صلوات الشكر ابتهاجاً بالسلام، وأنيرت المآذن، وقرعت أجراس الكنائس فرحاً وسروراً، وحيّت موسكو يوم النصر بثلاثين ألف طلقة مدفع..

واحتفل البلدان الشقيقان، سورية ولبنان، بيوم النصر، فازدانت العاصمتان، دمشق وبيروت بمختلف أنواع الزينة وأقيمت أقواس النصر في الشوارع الرئيسية، وألقى الرئيس شكري القوتلي وبشارة الخوري خطابين مهمين بمناسبة يوم النصر، وما يترتب على العرب عموماً وسورية ولبنان خصوصاً عمله في عهد السلام الذي أطلقت تباشيره بتوقيع الهدنة، وانتهاء الحرب.

وطافت مواكب الدرك والشرطة والكشاف في الشوارع الرئيسية تتقدمها الموسيقى الرسمية والشعبية.

وقد علقت الصحف السورية واللبنانية على أنباء السلام بمقالات مسهبة، وتعليقات مختلفة. وكتبت «الأيام» تحت عنوان «لقد صمت المدفع» ما خلاصته:

«.. صمتت المدافع، وخرس البركان، وماتت الزلزلة، وها هي الإنسانية تستفيق دامية الجبهة، عفراء الوجه، غبراء الثوب، تطيل التحديق بآلات الدمار لكي تطمئن أنها هدأت، ولتستسلم بعد هذا إلى رقاد طويل عميق».

«صمت المدفع.. عسير جداً أن ينقل القلم معاني هذه الرعدة التي تأخذ بالجسم حين تتمتم الشفاه هاتين اللفظتين.. فعلى الأرض من أقاصيها إلى أدانيها جثث وجيف وأشلاء ضاعت معالمها.. وفي الأجواء أسراب طيور.. وفي الكهوف همهمة وحوش أسكرتها رائحة اللحم والدم.. والفلاح الفتى سيمر بحقول القمح وسنابله التي تلطخت بدماء ذويه، وأعزّ الناس لديه، وسيركل هذه الأرض وتلك السنابل بقدميه لأنها كلفته كثيراً».

«ولكن هل تعتبر الإنسانية.. أم يُسرع إلى خاطرها النسيان..؟ هل يصدق هذا الفجر الأحمر أم يكون كاذباً؟ لقد قالوا إن غايتهم السلم.. ولكن السلم ليس ثمرة تسقط من السماء، وإنما هو حصاد شاق.. فليزرعوا العدل إن كانوا فيه من الراغبين.. أما أن الأمم الكبيرة علمت أن أطماعها لا تساوي هذا الثمن الباهظ الذي يسمونه «الحرب».. فإذا كانت تريد السلام فلتزهد في التخمة حتى لا تثور من جديد ثائرة الذين تتدلى ألسنتهم من الجوع.. وتنتصب الظهور المتقوسة تحت أثقال الطغاة وسياطهم..».

معركة الجلاء

بعد هذه اللمحة الخاطفة عن صفحة طويلة طويت من صفحات الحرب العالمية الثانية في أوروبا والشرق الأوسط، وقد تبعتها نهاية الحرب مع اليابان، انصرفت الدول العربية إلى العمل على الصعيدين الدولي

والعربي، وبدت للعالم كمجموعة واحدة متضامنة تمثل جامعة العرب الكبرى، جامعة الدول العربية. وكانت مواقفها وتصريحات أقطابها في مؤتمر سان فرنسيسكو، وفي مختلف الأوساط الدولية تحظى بالتقدير والاحترام.

لقد واجه العرب بعد انتهاء الحرب مشكلتين رئيسيتين الأولى: خلاف فرنسا مع كل من سورية ولبنان، والثانية: مشكلة فلسطين.

أما أسباب الخلاف بين سورية ولبنان من جهة، وفرنسا من جهة أخرى فهي ناشئة عن تشبث فرنسا بعقد معاهدة مع كل واحد من البلدين على حدة. وتحرص فرنسا على أن يكون لها مركز ممتاز في البلدين بموجب المعاهدة التي تنشد عقدها مع كل منهما، بينما يرفض السوريون واللبنانيون ذلك، ويصرون على أن لايكون أي مركز لأية دولة في العالم في بلادهم.

وذهبت الظنون بالمسؤولين الفرنسيين إلى أن بريطانيا تقف من وراء السوريين واللبنانيين لتحرضهم على رفض ما تطلبه فرنسا منهم، وقد صرح الجنرال ديغول في مؤتمر صحافي في باريس: إن المسألة السورية لم يفصل فيها بعد، والحكومة الفرنسية ترى أن هذه القضية يجب أن تسوى مع بريطانيا قبل التوصل إلى اتفاق جازم بشأنها!

وقد جرت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا من أجل الوصول إلى عقد اتفاق لتسوية مسألة سورية ولبنان لا سيما أن هناك تبايناً في وجهات النظر بين الدولتين، فالبريطانيون كانوا يرون أنه لم يعد في مقدور الفرنسيين ترسيخ وجودهم ثانية في سورية سواء من الناحية السياسية أو الناحية العسكرية، ويعدون اقتراحاً بأنه بعد أن تبدأ هيئة الأمم عملها يجب أن تعود كل من بريطانيا وفرنسا إلى التأكيد على اعترافهما باستقلال سورية ولبنان، ثم تسحبان قواتهما منهما، فإذا تعرضت للخطر بعد ذلك مصالح الفرنسيين هناك مثل مدارسهم ومعاهدهم الثقافية العديدة، فإن قوات هيئة الأمم المتحدة يكون لها حق التدخل من دون قوات بريطانية أو فرنسية.

أما موقف الفرنسيين، فهم يتمسكون بحقوق الانتداب التي ظفروا بها من عصبة الأمم القديمة، ويعتبرون أنفسهم في الوقت نفسه حماة المسيحيين، ولا يقبلون بأن يطردوا من الشرق الأوسط بل ويطالبون بإقامة قواعد جوية حربية في الركن الشمالي الشرقي من سورية على مقربة من آبار البترول في الموصل.

بعد أن اتضح مما تقدم موقف الدولتين الحليفتين، إنكلترا وفرنسا، من قضيتي سورية ولبنان، يمكننا الإشارة إلى ما آلت إليه المحادثات التي كانت تدور بين دولتي سورية ولبنان واللجان الفرنسية المسؤولة، فمنذ اليوم الذي وجهت فيه الحكومتان السورية واللبنانية في ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٥ مذكرة مشتركة أعلنت فيها الحكومتان رفضهما الدخول في المفاوضات مع الجانب الفرنسي احتجاجاً على استقدامه قوات فرنسية وإنزالها في الموانئ السورية واللبنانية من دون الحصول على موافقة الحكومتين. منذ ذلك الحين أخذت العلاقات بين الدولتين وفرنسا بالتدهور والانهيار، وقد زاد تعنت الفرنسيين الموقف السوري ـ اللبناني المشترك قوة وتضامناً وتصلباً، فكانت هناك سلسلة من المؤتمرات واللقاءات منها مؤتمر الزبداني ـ المصيف السوري ـ الذي حضره رئيسا الجمهوريتين السوري واللبناني وأعضاء الوزارتين السورية واللبنانية، ومنها اجتماع أركان الدولتين أكثر من مرة في كل من شتورا وبيروت ودمشق، وكانت تؤدي

مرة بعد أخرى إلى تحقيق المزيد من التضامن والتواثق وتحول دون نجاح مساعي الفرنسيين في محاولاتهم العديدة لفصل قضية لبنان عن قضية سورية، وبالعكس.

وقد كان الشعبان السوري واللبناني بمجلسيهما النيابيين وصحافتهما وأحزابهما أكثر تشدداً في مطالبة فرنسا بالجلاء الكامل والسريع عن سورية. وحيال ذلك لم ترَ الحكومتان السورية واللبنانية بدأ من مطالعة الشعبين بحقيقة ما يجري مع الجانب الفرنسي، ففي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ عقد رئيس الوزارة السورية سعد الله الجابري مؤتمراً صحافياً كبيراً قال فيه رداً على سؤال عمن يقوم بدور المفاوضة مع الفرنسيين:

«إن سورية لا تفاوض فرنسا مباشرة، بل هناك لجان تفاوض، وقد استلمت بعض الصلاحيات وتوجد أشياء أخرى لم تتسلمها بعد.. وهذه اللجان تسعى لتحقيق ثلاثة أمور:

١ ـ الجلاء التام.

٢ ـ تسليم المصالح.

٣ ـ جعل التمثيل طبيعياً بمعنى أننا لا نقبل سفيراً مطلقاً، ولن يكون لأي دولة تمثيل سياسي يمتاز عن تمثيل دولة أخرى، كما أننا لن نقبل سفيراً ولا مندوباً عاماً.

أما الجلاء فإننا مصرون كل الإصرار على تحقيقه، والمساعي تبذل في سبيل ذلك، مع العلم أن الانتظار قد طال، والصدور بدأت تضيق.

وهناك أبحاث بين لجان فنية مؤلفة من سوريين ولبنانيين وبريطانيين وتارة تجتمع في شتورا وأخرى في بيروت، كما أنه لا صحة لما أشيع عن قطع المفاوضات، مع العلم أن ليس هناك مفاوضات مباشرة مع فرنسا، لأن المفاوضات المباشرة مع فرنسا لا تتم إلاّ بعد الجلاء التام والتمثيل السياسي يقوم بعدئذٍ على وضع واضح.

أما اللجان الثلاث فهي متضافرة متضامنة في المباحثات، والتضامن بين سورية ولبنان جلي في طلب الجلاء وليس هناك خلاف في وجهات النظر».

وسئل رئيس الوزراء عن حقيقة الشائعة القائلة إن للبنان وجهة نظر غير وجهة النظر السورية، وهل أن طلب الجلاء يجري من فرنسا أم من كل الأجانب؟ فأجاب: نحن لا نطلب الجلاء من الفرنسيين مباشرة، إنما أبحاث الجلاء تتم عن طريق الدول الحليفة التي تتوسط في الأمر، ومن الطبيعي أن نطلب الجلاء من الفرنسيين لأنهم هم الذين يدعون أن لهم حقوقاً وامتيازات في بلادنا ولهم جيوش فيها منذ ٢٥ سنة، كما يدعون أن لهم حقوقاً اكتسبوها في غضون هذه المدة.

أما مع الإنكليز، فلم تكن هنالك حاجة لطلب جلائهم لأنهم أخبرونا أنهم يعدون كل شيء للجلاء، ويجب أن نلاحظ هنا أن القوات البريطانية الموجودة في بلادنا لها الصفة نفسها التي تتمتع فيها في الدول المحررة في أوروبا، إذ إنها ستنسحب منها عقب تحريرها نهائياً.

أما القوات الفرنسية فيجب أن تجلو لأننا نصر على جلائها ويجب أن لا ننسى ما فعلوه في بلادنا منذ ٢٥ سنة حتى حوادث أيار/ مايو الماضي. وليست القوات الأجنبية هي التي دمرت دمشق والمدن السورية، بل القوات الفرنسية وحدها، وهي التي يجب أن تجلو.

ولما سئل عن قوات فرنسية جاءت إلى الحدود أجاب:

«إن هذه الأنباء قد أقلقتنا كما أقلقت الأمة، ولكننا اتخذنا التدابير اللازمة، وأمرت فعلاً بإيقافها، كما أنني فهمت أن ليست هناك قوات جديدة ستأتي، لذلك رفعت التدابير التي كنت أمرت بها. والآن أصبحت الحكومة تخبر مقدماً عن أي قوات فرنسية تأتي لسورية، وسورية هي التي تحقق بنفسها عن دوافع قدوم هذه القوات، كما أن سورية وبريطانيا تشتركان في هذا التحقيق».

في هذه الفترة بالذات كان الاهتمام يستحوذ على أركان الدولتين السورية واللبنانية وجميع الهيئات البرلمانية والصحافية والسياسية في البلدين بكل ما يتصل بالاتفاق الفرنسي ـ البريطاني المتوقع صدوره بين ساعة وأخرى، وقد حامت التكهنات والاستنتاجات حول فحواه. في هذه الفترة أذاعت البرقيات أنباء مهمة مآلها أن كلاً من المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية والمسيو رينيه ماسيغلي سفير فرنسا في لندن قد وقعا صباح يوم الخميس في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٥ في وزارة الخارجية الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي الخاص بتسوية المشاكل المعلقة بين الدولتين بشأن سورية ولبنان وجلاء قواتهما عن هذين البلدين على ما يأتي:

١ ـ التشاور والاتفاق في صدد، وشروط احتشاد القوات الفرنسية والبريطانية المرابطة في سورية وإجلائها عنها.

٢ ـ تنسيق السياسة الفرنسية والبريطانية تنسيقاً تاماً في الشرق الأدنى لتذليل جميع العقبات التي تمس المصالح البريطانية والفرنسية فيه تذليلاً دائماً.

ويقضي الاتفاق العسكري بجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن سورية معاً. وقد اتخذت التدابير لخروج آخر جندي فرنسي وبريطاني في سورية في يوم واحد. أما موعد الجلاء عن سورية وشكله فيتفق عليهما في مباحثات عسكرية بين الفرنسيين والإنكليز. وينص الاتفاق العسكري أيضاً على أن السلامة الدائمة لسورية ولبنان ولجميع بلدان الشرق الأدنى تتعلق في المستقبل بمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة.

ويقضي الاتفاق السياسي بالتشاور بين الدولتين، فقد اتفقتا على أن تتعاونا معاً في جميع الشؤون التي تهم الشرق الأدنى بما فيه مصر وفلسطين وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية والعراق وسورية ولبنان، وقد تعهدت الدولتان بأن لا تمس إحداهما المصالح الثابتة للأخرى.

وقد أعلن المستر بيفن هذا الاتفاق في مجلس العموم، ثم تلا ملخصاً لبلاغ رسمي ذكر أن الحكومتين البريطانية والفرنسية تصدرانه الآن وفي وقت واحد، وهذا نصه:

«تعترف الحكومتان بأن من مصلحتهما معاً العمل على تحقيق رفاهية شعوب الشرق الأوسط وأمنها وطمأنينتها ضمن نطاق التعاون الدولي وتقرران أنهما ملهمتان في اعترافهما هذا بروح الرغبة في أن تزيلا نهائياً جميع وجوه الخلافات السياسية التي قد تؤدي إلى الإضرار بمصالحهما المشتركة وبحسن التفاهم بينهما، وهي الصلات التي ترغبان في زيادة وتوثيق عراها بينهما.

«ولما كانت الدولتان ترغبان في أن تكفلا لسورية ولبنان حقهما الكامل في مباشرة استقلالهما الذي أعلنته فرنسا في سنة ١٩٤١ والذي أصبح مقدساً بدخول الدولتين في زمرة الدول المتحدة، وحيث إنهما تريدان أن تصلا إلى النتيجة الطبيعية الناجمة عن انتهاء الحرب مع ملاحظة تنظيمات الحلفاء العسكرية في سورية ولبنان، فقد قررتا معاً أن تدرسا ملاءمة إعادة النظر في تنسيق القوات العسكرية وسحبها من هذه المنطقة.

«وسيجتمع الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون في ٢١ كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٥ في بيروت لتحقيق هذا الغرض، وسيكون من مهامهم الجوهرية تحديد موعد قريب لاتخاذ أول تدابير الجلاء».

بعد أن توفرت السلطات السورية واللبنانية المسؤولة وأوساط النواب والهيئات السياسية على درس الاتفاق ومناقشته، أجمعت على أن الاتفاق هو رجعة إلى عقلية المستعمرين التي لم يغيرها استشهاد الملايين وكوارث الحروب وويلاتها.

وعقدت الاجتماعات، وسارت المظاهرات الطلابية والشعبية في مختلف الأنحاء السورية. وبدا الاهتمام بالاتفاق ناشطاً في لبنان، كما هي الحال في سورية، وعقد وزراء خارجية البلدين وعدد من الوزراء اللبنانيين والسوريين اجتماعاً في عاليه اتفقوا فيه على الأمور الآتية:

١ ـ إن موقف سورية ولبنان هو موقف واحد في ما يتعلق بالجلاء، فالبلدان يؤكدان عزمهما على أن يكون الجلاء كاملاً، وأن يجري في وقت واحد عن جميع أراضي البلدين.

٢ ـ إن سورية ولبنان لا يقبلان أن تكون أراضيهما مفتوحة أمام قوات بوليس الأمن العالمي إلاّ في حالة وضع هذه القوات تحت تصرف القيادة الوطنية مباشرة في كلا البلدين.

٣ ـ إن سورية لا تعترف بأي اتفاق اقتصادي أو ثقافي إذا لم تدعَ إلى مناقشته والموافقة عليه. وكذلك الحال في لبنان.

٤ ـ إذا وجد البلدان، سورية ولبنان، اتفاق لندن ـ باريس يحتاج إلى تحكيم، فهما يطلبان أن تكون الولايات المتحدة حكماً، وإذا قضت الضرورة فيكون الاتحاد السوفياتي حكماً آخر أيضاً.

٥ ـ إن الاتفاق يجب أن يعرض على جامعة الدول العربية.

وعقد مجلس النواب السوري جلستين صاخبتين في ٢٠ و٢٢ كانون الأول/ ديسمبر هاجم فيهما النواب الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني، وطالبوا الحكومة بتبيان موقفها منه، فوقف رئيس الوزراء سعد الله الجابري يشرح موقف الحكومة من الاتفاق بخطاب مسهب جاء فيه قوله:

«الجلاء هو الغاية والوسيلة في الاستقلال ويجب أن نهتم به مع بقية المسائل، والحكومة معكم لا يقيدها أي قيد، واتفقنا مع لبنان أن نشترك في تأمين الجلاء والدفاع عن حقوقنا.

نحن لم نشترك في أي مذاكرة، ولا نعتبر أنفسنا مقيدين بأي قيد أو اتفاق سبق إن لم نطلع عليه، فنأخذ ما نريد، ولا نسأل عما لا نريد.

ونحن لا نعطي رجحاناً أو امتيازاً لأي دولة، سياسية أو ثقافية، أو اقتصادية، وأكرر ما كان تقرر في هذا المجلس بأننا لا نعطي لأحد امتيازاً أو رجحاناً».

وقبل أن يختم رئيس الوزراء خطابه أعلن أن الحكومة قد تبلغت رسمياً الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، وقد تلاه على النواب بنصوصه الكاملة، ونحن نثبتها لما لها من قيمة تاريخية ذات شأن تتعلق بمصائر بلدين عربيين مرموقين.

البلاغ الرسمي الفرنسي ـ البريطاني:

إن تبادل وجهات النظر المتعلقة بقضايا المشرق والشرق الأدنى الذي جرى بين المستر بيفن والمسيو بيدو في أيلول/ سبتمبر الماضي بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الخمسة قد استمر منذ ذلك الحين بالطرق

الدبلوماسية.. إن هذه المباحثات التي جرت بروح الصداقة والثقة المتبادلة قد أفضت إلى اتفاق على نواح مختلفة للقضايا المبحوثة.

إن الحكومتين تحدوهما الرغبة بأن تزيلا بطريقة دائمة كل اختلاف في السياسة من شأنه أن يضر بمصالح كل منهما، ويسيء إلى حسن التفاهم الذي تنويان زيادة توثيقه، قد اعترفتا بأن من مصلحتهما المشتركة أن تشجعا ضمن التعاون الدولي، الرفاه الاقتصادي والسلامة لشعوب الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك فإن الحكومتين رغبة منهما أيضاً أن تؤمنا لسورية ولبنان ممارستهما التامة للاستقلال الذي أعلنته فرنسا عام ١٩٤١ والذي ثبت بقبول هاتين الدولتين في عداد الأمم المتحدة. ورغبة منهما في استنباط النتائج الطبيعية الناشئة عن انتهاء القتال في ما يتعلق بأوضاع الحلفاء العسكرية في المشرق قد قررتا أن تدرسا معاً الظروف لإعادة ترتيب وسحب قواهما العسكرية من هذه المنطقة بطريقة منظمة ويجتمع لهذه الغاية في بيروت الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ خبراء عسكريون بريطانيون وفرنسيون. وسيكون تحديد الموعد قريباً جداً للتدابير الأولية لجلاء إحدى مهامهم الأساسية.

البيان المتعلق بتماثل الأهداف البريطانية والفرنسية

إن الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية، وحكومة جلالته للمملكة المتحدة بعد أن درستا الوضع في الشرق الأوسط تصرحان بأنهما تحدوهما الغاية الواحدة لأن تقوما بما هو مترتب عليهما للتأكد من أن الاستقلال الذي وعدت به البلاد المبحوث عنها سيكون مؤمناً ومحترماً.

لقد اتفقت الحكومتان على أنه من مصلحتهما المتبادلة أن ينشّطا بالتعاون مع الحكومة الأخرى الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه المنطقة في ظروف من السلم والأمان، وستتبادل الحكومتان حسب الحاجة المعلومات المتعلقة بأحسن الطرق التي يستطاع الوصول بها إلى هذا الغرض.

والحكومتان ترغبان بتبادل معلومات كهذه، أن تتمكنا من تجنب اختلافات في السياسة قد تمس مصالحهما المتبادلة.

تؤكد كل من الحكومتين نيتها بأن لا تعمل شيئاً لأن تحل محل الحكومة الأخرى في مصالحها أو مسؤولياتها في الشرق الأوسط مع الاعتبار التام للوضع السياسي للبلاد المبحوث عنها.

وبهذه الروح ستدرسان أي مقترحات تقدمها مؤسسة الأمم المتحدة حول موضوع السلامة الاجتماعية.

منهاج الجلاء

سيجتمع في بيروت في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ خبراء عسكريون بريطانيون وفرنسيون لوضع تفاصيل برنامج للجلاء على مراحل مع ما يقابل ذلك من إعادة جمع وترتيب القوى.

وسيكون أحد أغراض هذه المباحثات تعيين تاريخ قريب جداً يبدأ فيه الجلاء.

إنه من المفهوم أن الجلاء عن سورية سيجري بنسبة متعادلة بحيث يتم جلاء القوى البريطانية والفرنسية في آن واحد.

سيوضح برنامج الجلاء بشكل يؤمن الاحتفاظ بقوى كافية في المشرق لضمان السلامة إلى الحين الذي تكون مؤسسة الأمم المتحدة قد اتخذت قرارها بشأن تنظيم السلامة الاجتماعية في هذه المنطقة.

وإلى أن تتم هذه الترتيبات تحتفظ الحكومة الفرنسية بقوى معادة الجمع والترتيب في لبنان.

إن حكومة جلالته في المملكة المتحدة والحكومة الفرنسية ستخبران الحكومتين اللبنانية والسورية عن تفاصيل الجلاء، وستدعوان هاتين الحكومتين لأن تعيّنا بأقرب وقت ممكن ممثلين ذوي صلاحية لبحث التدابير التي سيتفق عليها بالاشتراك كنتيجة لهذه المقررات، وستتناول هذه المباحثات أيضاً التدابير التي تتخذ من أجل تمكين الحكومتين السورية واللبنانية من الاضطلاع بواجبهما في حفظ النظام.

أعلنت سورية ولبنان موقفهما من الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي في مذكرة مشتركة مؤرخة في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٥.

وتضمنت المذكرة الإيضاحات الآتية:

١ ـ لما كانت سورية لم تشترك في المحادثات التي أسفرت عن الاتفاقية الآنفة الذكر، فلا يمكن أن تقيد بمقررات اتخذت في غيابها فيما لو كانت تمس حقوقها ومصالحها.

٢ ـ لا يمكن ولن يمكن أن يمس استقلال سورية وسيادتها، وإن سورية وهي العضو في منظمة الأمم المتحدة ستتصرف تجاه هذا الاتفاق التصرف الذي تمليه عليها سيادتها التامة.

٣ ـ سيتم جلاء القوات الأجنبية عن الأراضي السورية في وقت واحد وفاقاً للتأكيدات الحاسمة التي أعطيت مراراً بهذا الصدد والتي كررت للحكومة السورية أخيراً.

٤ ـ تصرح الحكومة أنها لن تقبل عملاً ما، أو تحفظاً من شأنه أن يغير وضعية سورية سواء في داخل مؤسسة هيئة الأمم المتحدة أو بالنسبة إلى جامعة الدول العربية.

٥ ـ إن المحادثات العسكرية الفرنسية ـ الإنكليزية التي بدأت في بيروت هذا اليوم في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر والتي ستعرض نتائجها على الحكومتين السورية واللبنانية سوف تكون موضوع اهتمام الحكومة السورية اهتماماً كلياً بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية.

وتنفيذاً لما ورد في الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني فقد تمّ الاجتماع الأول يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ في بيروت بين المندوبين العسكريين للحكومتين الفرنسية والبريطانية.

واقتصر البحث في هذا الاجتماع كما سيقتصر في الاجتماعات التي تلي فقط على المسائل العسكرية المتعلقة بسحب الجيوش البريطانية والفرنسية من سورية ولبنان التي سيبت بها في أقرب وقت ممكن.

في هذه الأثناء نشأت عقبات أولية في المحادثات البريطانية ـ الفرنسية ـ العسكرية بشأن سحب القوات في سورية ولبنان. وهذه العقبات كانت موضوع رسائل دبلوماسية تبودلت بين لندن وباريس، وقد أجلت المحادثات إلى أن تنتهي المباحثات الرسمية الدائرة بين الدولتين، واعترفت الدوائر الرسمية بوجود مصاعب نشأت خلال المباحثات، غير أنها لم تكشف النقاب عن حدوث سوء تفاهم. وهذه الدوائر تقول إن المصاعب نشأت بسبب تعليمات تلقاها الوفد البريطاني من قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، ومن القاهرة أيضاً. وهذه التعليمات تقضي بسحب القوات البريطانية من سورية إلى لبنان لا إلى فلسطين، وهذا يعني أن عدد القوات البريطانية سيكون أكثر من عدد القوات الفرنسية في لبنان، والفرنسيون يعتبرون ذلك غمطاً لحقوقهم الراهنة في الشرق.

وقد اعترفت الدوائر الفرنسية بوجود عقبة محلية ولو أنها لم تشأ تفسير معنى سوء التفاهم، وإن كانت تنفي وجود توتر خطير بين فرنسا وإنكلترا.

تابع النواب السوريون واللبنانيون مناقشة الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي في وسط أجواء مكهربة وحماسة بالغة، لا سيما في مجلس النواب السوري الذي احتدمت فيه حدة المناقشات بين النواب والحكومة من جهة، وبين النواب أنفسهم، غير أن الجميع كانوا متفقين على شجب الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني.. وتقرر في نهاية الجلسة إحالة الاتفاق المذكور إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، وهي مؤلفة من خالد العظم رئيساً وأكرم الحوراني مقرراً وعفيف الصلح وحامد الخوجه ومحمد العايش أعضاء، فانصرفت اللجنة إلى دراسة الاتفاق. وفي جلسة حامية الوطيس اضطر معها رئيف الملقي نائب حماه إلى إعلان استقالته من المجلس، رفعت اللجنة إلى المجلس اقتراحاً بأن يتخذ القرار التالي رداً على الاتفاق البريطاني الفرنسي:

«إن مجلس النواب السوري بعد اطلاعه على البلاغ والاتفاق المتعلق بتماثل الأهداف البريطانية والفرنسية في الشرق الأوسط ومنهاج الجلاء، وبلاغ الحكومة السورية، وبعد الاستماع لبيان دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وتقرير لجنة الشؤون الخارجية وملاحظات السادة النواب تقرر ما يلي:

أولاً: على الحكومة أن ترفع احتجاجاً إلى منظمة الأمم المتحدة على هذا الاتفاق، وعلى بقاء بعض القوى الأجنبية، وطلب التوسط بإجلائها العاجل التام.

ثانياً: على الحكومة أن تدعو مجلس الجامعة العربية بوجه السرعة للاجتماع لينظر بهذا الاتفاق الذي لا يقتصر على سورية ولبنان بل يشمل كافة البلاد العربية، ليتخذ التدابير التي تؤدي إلى تنفيذ قراره المتعلق بجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان.

ثالثاً: على الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمجابهة كل حالة من شأنها أن تمس سيادة البلاد واستقلالها».

فأقر المجلس بالإجماع الاقتراح بين تصفيق وهتاف النواب والجماهير داخل المجلس وخارجه.

وما أن أعلن قرار المجلس حتى انتظم ألوف الطلاب في دمشق بمواكب رائعة تتقدمها الأعلام واللوحات، وقد كتبت عليها عبارات مختلفة عن استنكار الأمة للاتفاق البريطاني ـ الفرنسي. وشقّت هذه المواكب شوارع العاصمة منذ الصباح الباكر، وشاركتها المدينة بالإضراب العام، فأغلقت الحوانيت في جميع الأسواق والشوارع والأحياء، وكان المتظاهرون يهتفون بإسقاط اتفاق الدولتين، والاستعداد للتضحية في سبيل صون استقلال البلاد ودفع كل خطر أو عدوان عليها، وكانت سيارات الشرطة تجوب الشوارع للمحافظة على النظام، وكانت مظاهرات الطلاب تقابل في جميع الشوارع التي تمر بها بالهتاف والتصفيق.

ولم تكن دمشق المدينة الوحيدة في إضرابها ومظاهراتها بل اشتركت معها جميع المدن السورية، فأضربت وتظاهرت احتجاجاً على الاتفاق.

وأضربت بيروت إضراباً شاملاً، ولم تقم فيها مظاهرات على اعتبار أن الإضراب هو رمزي احتجاجاً على الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي.

حيال كل ما يجري بدأت الحكومة السورية تواجه المصاعب، لا سيما ما يتصل منها بالاتفاق البريطاني ـ الفرنسي الذي رفضته سورية بلسان مجلسها النيابي رفضاً حاسماً، فاجتمع رئيس الوزراء سعد الله الجابري إلى رجال الصحافة والمراسلين. وأفضى إليهم بحديث مستفيض عن الظروف الحاضرة التي تمر

بها البلاد، وأسهب في الموقف الذي تقفه أكثر الصحف، وأشار بصورة خاصة إلى الحرية الواسعة التي ترتع في بحبوحتها الصحافة مما حمل بعضها على التحدث عن أمور تقضي مصلحة البلاد بتجنبها كيلا يأخذ الأجنبي عنا صورة غير لائقة، ويأمل أن يعمل كل في حدوده، وأن يترك للنائب حقه في القول والعمل تحت قبة البرلمان، وأن لا تتخذ بعض الصحف من المناقشات البرلمانية سبيلاً للتعريض بمن أجزلوا للبلاد خدمات لا تنسى.

وبعد أن أشار إلى الصعاب التي تعترض الحاكمين والمتاعب التي تلقاها سورية أكثر من أي قطر عربي آخر، أعرب عن أمله أن تتكاتف البلاد صفاً واحداً، وأن تظهر بمظهر الأمة القوية وأن تضرب بدسائس الكائدين عرض الحائط.

ثم قال إن فارس الخوري رئيس مجلس النواب قد قبل أن يترأس الوفد السوري الذي سيسافر إلى لندن للاشتراك بمؤتمر الأمم المتحدة الذي سينعقد في العاشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦.

وعلى ذكر حوادث سورية ولبنان، أشار رئيس الوزراء إلى حسن التفاهم بين القطرين الذي أدى إلى الاتفاق بينهما، وأن الواجب الأخوي يقضي بأن يسير القطران متفاهمين حتى ولو كان بعض الغبن يلحق بأحدهما.

واستجابة إلى ما قررته سورية بلسان مجلسها النيابي أدلى عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الجامعة ستطلب جلاء جميع القوات الأجنبية من البلاد العربية، بما في ذلك شمال أفريقيا الفرنسية، وأضاف إلى ذلك قوله: «وليعلم العالم أننا لن نعترف بأي مركز استراتيجي قد تتمسك به أية دولة أجنبية في البلدان العربية.

وقد استؤنفت المفاوضات العسكرية في بيروت بين الجانبين البريطاني والفرنسي. وإيضاحاً لما قيل عن تأجيل المحادثات، صرح مصدر بريطاني أن لا حجة للأنباء التي أذيعت عن وقف المفاوضات العسكرية البريطانية ـ الفرنسية في بيروت، وقال هذا المصدر إن المفاوضات لا تزال مستمرة، ولكنها تجري ببطء، ومن المرجح أن تنتهي قبل نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ لعرض النتائج على مجلس الأمم المتحدة بعد اطلاع الحكومتين السورية واللبنانية عليها.

وحيال كل ما تقدم بات الموقف واضحاً كل الوضوح، فالدولتان الحليفتان تعملان على وضع اتفاقهما الفرنسي ـ البريطاني موضع التنفيذ، بينما ترفض حكومتا البلدين ـ سورية ولبنان ـ الاتفاق وتحتجان عليه، وكأن بوادر معركة جديدة بدت بين الفريقين.

في ظروف ملائمة لمصلحة الدول العربية ككل، أذيع رسمياً في القاهرة أن الملك عبد العزيز آل سعود سيقوم بزيارة للقطر المصري تبدأ من يوم الإثنين ٧ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٦ وتنتهي في يوم ٢٢ منه، فاستبشر العرب خيراً بهذه الزيارة وعلقوا عليها آمالاً واسعة. وقد حقق العاهل السعودي زيارته الكريمة في وسط استقبالات رائعة وحفاوة بالغة. وقد أوفدت جريدة «الأيام» إلى القاهرة حمدي بابيل سكرتير تحريرها لموافاتها بأنباء تلك الزيارة.

وخلال تلك الزيارة للقاهرة استقبل الملك عبد العزيز آل سعود عدداً من الصحافيين السوريين، وقد أدلى في تلك المقابلة التي مضى عليها أربعون عاماً بالتصريح الآتي كتبه لـ «الأيام» سكرتير تحريرها حمدي بابيل:

«.. إن سورية اليوم أحوج ما تكون إلى التضامن في صفوف أبنائها، لأن في التضامن قوة ومنعة، وعليكم أن لا تدعوا الشيطان يوسوس لكم أفراداً وجماعات، لأن التفرقة تذهب ريحكم، وتفسح المجال للطامعين في دياركم أن يبلغوا ما يريدون ويشتهون.

«ولقد كان النبي العربي صلى الله عليه وسلم مقدراً كل التقدير قيمة التماسك والتواصل، فقال لأبنائه من بعده: كونوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، فعلى السوريين أن يزدروا حطام الدنيا، ومفاتن الحياة، وعليهم أن لا يأخذوا بدسائس الغير لأنهم أعداؤكم وأعداؤكم وحدكم..».

وانتقل إلى التحدث عن سمعة سورية في الخارج فقال:

« ..لقد كنت أسمع في أذني هذه (وأشار إليها) أن السوريين قوم يقولون كثيراً، ولكنهم لا يجمعون على رأي واحد، ولكني كنت أتجاوز عن هذا القول، لأني مدرك أن دمشق هي مبعث الحركة العربية، وصاحبة فضل كبير في التقريب بين البعيد والقريب، فعليكم أن تتماسكوا، وتهجروا المنافع، فالوقت الآن هو وقت الملمات، وقد لمست هذا في حركتي مع ابن الرشيد، فقد حاربني كثيرون من بني قومي عندما كنت ضعيفاً، والتفّ حولي كثيرون من أعدائي يوم ولّى العداة، وارتفعت رايتي في الرياض وغير الرياض..».

وأضاف العاهل السعودي:

«أما أنا فما هي فائدتي من دخول الجامعة العربية، فلقد عشت خمسة وعشرين عاماً في الفيافي والقفار، ولقيت من شظف العيش ومرارة الحياة شيئاً كثيراً، ونالني من طعنات السيف والسنان ما جعل الحياة في نظري لا تساوي شيئاً مذكوراً بالنسبة لإعلاء كلمة الحق ورفع راية الاستقلال»

(وهنا أشار جلالته إلى إحدى أصابعه المشوهة في بعض المعارك، وكشف عن ساعده الأيسر مشيراً إلى طعنة فيه، وإلى عدة نواحٍ من أنحاء جسمه).

واستطرد فقال:

«لقد أخذت بلادي بالسيف، وأعدت مجد آبائي، وليست لي مطامع في بلادكم. ولقد أوضحت أهدافي إلى الرئيس روزفلت الذي قال لي: «إن أميركا ترغب في نشر المعارف وتنمية الزراعة، وبمساعدة الدولة العربية السعودية على إعداد جيش حديث لها»، فقلت له: «أريد أن تعرف يا حضرة الرئيس أن الذي يكلمك هو عبد العزيز السعود العربي المسلم، وأنا لا أريد من أميركا شيئاً من مساعدتها، فإني أريد السير مطمئناً على مهل.. وأكره الطفرة لبلادي، وليس لي من مطلب عند الأميركان سوى سورية وفلسطين».

وعاد إلى التحدث عن منافع التضامن، ومما قاله:

«.. إننا نحن الملوك والرؤساء لسنا كل شيء في الشعوب، فإننا نعمل ونجد، ولكن على الشعب أن يعمل قبل كل أحد، وأنا إن دعوتكم أيها السوريون، فإنما أدعوكم من أجل بلادكم، وبلادكم وحدها»..

وهنا بدا على جلالته شيء من الحماسة فقال (وقد ضرب بعصاه على الأرض ضرباً خفيفاً):

«ثقوا أنني لا أطمع في حكم سورية، بل أريدها دولة مستقلة استقلالاً تاماً، وليس من أثر لظل الأجنبي في بلادكم.. وقد سبق لي أن اعترفت باستقلالكم عندما أعلنه الحلفاء، وقد أثار هذا الاعتراف عتب بعض رجالكم (وهنا ربت كتف جميل مردم بك قائلاً له: أليس كذلك؟) ولكنني اعترفت بهذا الاستقلال لأنه خطوة أولى في طريق سيادتكم.

«.. إن وصيتي إليكم هي أن تعلموا أنني للعرب عموماً ولسورية خصوصاً، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم، وأنتم الأعلون».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حديث الملك عبد العزيز استقبل بكثير من الاستحسان والارتياح والإعجاب بصراحة ونباهة جلالته، وكان بجملته موضع الترحيب والتقدير في الأوساط السورية خصوصاً، وفي الأوساط العربية بوجه عام.

نعود إلى الحديث عن موقف سورية ولبنان من الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي بعد أن رفضته واستنكرته الحكومتان السورية واللبنانية والشعبان السوري واللبناني بلسان مجلسيهما النيابيين، فقد استمرت مظاهرات الاحتجاج على الاتفاق في جميع المدن السورية، فكانت غضبة الشعب قوية عارمة.. وكان نشاط الحكومتين السورية واللبنانية على الصعيد الدولي ملحوظاً وموفقاً.. فمنذ وصول وفود الدول العربية إلى لندن لتمثيل بلادها في مؤتمر الأمم المتحدة، لوحظ أن نشاطاً كبيراً بدأت تبديه الوفود المذكورة، وتوقعت دوائر لندن أن يثير ممثلو الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة قضايا بلادهم، ولا سيما الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي وقضية فلسطين، يؤيد ذلك الاجتماعات التي عقدت في الأسبوعين الأخيرين في القاهرة، فقد وضعت فيها الخطوط الرئيسية للخطة التي سيسير عليها ممثلو العرب في المنظمة، وأن اجتماعهم الذي سيعقدونه في لندن قبل افتتاح المنظمة سيكون على ضوء الخطوط التي وضعت في القاهرة.

وقد تردد في الدوائر العربية في القاهرة أن مباحثات تدور الآن بين الدول العربية، كلها للتهديد بالخروج من هيئة الأمم المتحدة إذا لم يتوصل مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرارات من شأنها جلاء القوات الأجنبية عن سورية ولبنان والبلاد العربية.

وفي الساعة السادسة بعد ظهر يوم الخميس ١٠ كانون الثاني/ يناير عقدت هيئة الأمم المتحدة اجتماعها الأول في ظلال إحدى وخمسين راية في القاعة المركزية في وستمنستر هول وبالقرب من البرلمان البريطاني.

وقد أعلن الرئيس العام للمجلس افتتاح جلسات المجلس، وتلاه المستر أتلي رئيس الوزارة البريطانية ورئيس الوفد البريطاني فرحب بمندوبي الدول المتحدة الذين يمثلون إحدى وخمسين أمة، وأعرب عن رجاء بريطانيا بنجاح المؤتمر ورغبتها برؤية المؤسسة الجديدة للسلام. ثم شرع في انتخاب أول رئيس للمؤسسة بالاقتراع السري، ففاز المسيو سباك البلجيكي المعروف بمرونته السياسية، ولوحظ أن الجبهة العربية المكونة من خمسة أصوات قد صوتت للرئيس سباك في انتخابات الرئاسة فنال ٢٨ صوتاً ضد ٢٣ لمنافسه.

ورفعت الجلسة على أن تعقد الجلسة الثانية في اليوم التالي. وفي يوم ١١ كانون الثاني/ يناير عقدت الجلسة الثانية، وجرى فيها انتخاب المقاعد الستة عشر غير الدائمة في المجلس.

وأعلن أن فارس الخوري رئيس المجلس النيابي في سورية قد انتخب رئيساً للجنة الشؤون الإدارية لدى هيئة الأمم.

وقد صرح المندوب المصري في المؤتمر قائلاً:

«إن الصفات السياسية التي يتمتع بها فارس بك الخوري ترفعه إلى الدرجة الأولى في صفوف السياسيين العالميين».

بعد أن أيقنت فرنسا أن موضوع الجلاء يسير لمصلحة سورية ولبنان على اختلاف الصعد العربية والدولية، راحت تقيم العقبات وتفرش الأشواك في طريق الجلاء، مثال ذلك أن مديرية المعارف في حلب قد أغلقت أربع مدارس كاثوليكية خلافاً لاتفاق عقد بين الحكومة السورية ووزير سورية المفوض في باريس كما تزعم الحكومة الفرنسية، فأرسلت هذه إلى الحكومة السورية مذكرة احتجاج ترغي فيها وتزبد وتهدد بالتوقف عن الاستمرار في عملية سحب القوات الفرنسية من سورية.

ولما ثبت للحكومة السورية أن ما زعمته فرنسا عن عقد اتفاق بينها وبين وزير سورية المفوض الدكتور عدنان الأتاسي في باريس عار من الصحة ضربت بالتهديدات الفرنسية عرض الحائط، وأجابت على المذكرة الفرنسية بما يفضح الأكاذيب التي وردت فيها.

وقام بعض الضباط والجنود الفرنسيين باعتداءات وتحرشات مختلفة وصفتها الدوائر الفرنسية المسؤولة في حينها أنها حوادث فردية، فقابلتها السلطات السورية بالصبر اعتقاداً منها أن الدافع لتلك الأعمال هو الحقد الذي خلفه انسحاب الفرنسيين من سورية.

في هذا الوقت بالذات كان فارس الخوري رئيس الوفد السوري إلى هيئة الأمم المتحدة، يجتمع بصورة خاصة إلى كل من المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية والمسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية، ويشرح لهما حقيقة الحال في سورية مبدداً كل ما تنشره وتروجه الدعاية المعادية لسورية ولبنان من اختلاقات وأكاذيب.

وأكدت الأنباء الأخيرة الواردة من لندن ـ ١ شباط/ فبراير ١٩٤٦ ـ أن الفرنسيين بدأوا يشعرون بعد تأليف حكومتهم الجديدة برئاسة مسيو غوان، وبعد تلك المناقشة الحامية بشؤون الشرق الأوسط في المجلس الوطني الفرنسي التي استقال على أثرها الجنرال ديغول، بوجوب حل القضية السورية حلاً يتفق وأماني العرب.

وأفادت الأنباء نفسها أن المسيو بونسو العضو الفرنسي في وفد مجلس الأمم المتحدة وممثل فرنسا في مجلس الوصاية، والمعروف لدى السوريين تمام المعرفة لكونه أحد المندوبين السامين في بلادهم في فترة طويلة امتدت سبع سنوات إلاّ قليلاً من أيام الاحتلال الفرنسي، اجتمع مع فارس الخوري رئيس الوفد السوري وذلك على أثر تأليف وزارة غوان الجديدة، وأبلغه بأن الحكومة الفرنسية بعد أن أصبح لها وزير خارجية يعطف على القضية السورية، وكان يخالف الجنرال ديغول برأيه في هذه القضية إذ إن الجنرال في عهد وزارته كان يتدخل في الشؤون الخارجية تدخلاً مباشراً، سيعمل على تأمين رغبة المجلس الوطني وذلك بالاعتراف بحقوق الدولة السورية والتعامل معها على أساس الند للند.

لقد أحدث هذا التصريح ارتياحاً كبيراً في الأوساط العربية في لندن، وشجع الوفود العربية على تحقيق المزيد من العمل متحدة متضامنة تجاه القضية السورية ـ اللبنانية وستخطو الخطوات المناسبة في سبيل إيجاد حل نهائي لهذه القضية العادلة.

في خلال تلك الفترة توالت التباشير معلنة أن معركة الجلاء تسير لمصلحة سورية ولبنان.. منها أن الكونت استوروغ عاد إلى بيروت لمقابلة الجنرال بينيه حاملاً إليه تعليمات جديدة وذلك بعد أن اجتمع إلى المسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية.

ومنها أيضاً أن المفاوضات العسكرية البريطانية ـ الفرنسية بات محتملاً استئنافها بشأن الجلاء عن سورية

ولبنان، وينتظر أن يصل إلى بيروت الجنرال دي لارمينا رئيس الوفد الفرنسي في اللجنة العسكرية، مع الخبير البريطاني. ومنها أيضاً وأيضاً رسالة من فارس الخوري إلى حكومته تقول إن جلاء القوات الأجنبية التام عن سورية سيتم بعد وقت قريب، وأن رجال الوفد السوري لا يزالون يوالون اتصالاتهم بوفود الأمم المتحدة لإيضاح وجهة نظر سورية حيال الاتفاق الأخير خصوصاً وبالمسائل العربية بصورة عامة.

وفي غمرة الارتياح والتفاؤل التي طغت على الدول والأوساط السورية واللبنانية نتيجة للأنباء التي ذكرناها، حدث ما لم يكن في الحسبان. ففي يوم الجمعة ١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٦، اجتمع ممثلو العالم في مجلس الأمن، وقد كانوا جميعاً في نجوة من كل بحث، إلاّ بحث قضيتي سورية ولبنان. ومن المفيد أن نذكر هنا أن محاولات للتفاهم بين سورية ولبنان وفرنسا قد سبقت جلسة مجلس الأمن التي نحن في صددها. فقد جرب الوفد الفرنسي في لندن أن يتفق مع الوفد السوري واللبناني حتى إذا تمّ الاتفاق لم تعد ثمة حاجة إلى عرض قضيتي البلدين على مجلس الأمن، فقام بسلسلة محادثات مع الوفدين اشترك فيها أولاً المسيو بونسو والكونت استروروغ، وبالتالي وزير الخارجية الفرنسية المسيو بيدو نفسه، وقد سارت المحادثات بادئ ذي بدء شوطاً غير يسير، ولكنها اصطدمت في الساعات الأخيرة بما أحبطها، ذلك لأن الوفد الفرنسي اقترح على الوفدين السوري واللبناني وضع بيان مشترك يتلى في مجلس الأمن معلناً السعي إلى اتفاق مباشر يتعلق بتحقيق الجلاء في القريب العاجل، وإلى أن يتم الاتفاق يعلق البحث في قضيتي البلدين لدى مجلس الأمن، وبعد أن تشاور الوفدان واتصلا بحكومتيهما قررا اعتبار مشروع الاقتراح الفرنسي غير مقبول لسببين اثنين: أولاً: لأنه لم يعين موعد الجلاء. ثانياً: لأنه لم يحوِ كلمة «الجلاء التام».

وقالت أنباء واردة من لبنان إن حكومة لبنان قبل أن تعطي جوابها إلى وفدها بلندن اتصلت برئيس الوزارة السورية سعد الله الجابري، وسألته رأي الحكومة السورية، فأجاب: لا بد من عرض القضية على مجلس الأمن إذا لم يذكر الفرنسيون والإنكليز تعيين موعد الجلاء وإضافة كلمة «التام»، ولهذا أيدت حكومة لبنان موقف سورية، وقد قالت محطتا الإذاعة في باريس وبرازافيل إنه لولا تصلب فارس الخوري لقبل لبنان بحل الخلاف من دون عرضه على مجلس الأمن.

وبدأ مجلس الأمن الدولي بحث القضية السورية ـ اللبنانية، وكان أول من تكلم المستر «ماكوين» رئيس المجلس ومندوب أستراليا الذي أثار مسألتين مهمتين، الأولى: دعوة الوفدين السوري واللبناني للاشتراك في المناقشات على أن يكون لهما حق عرض المقترحات من دون التصويت.. والثانية: في ما إذا كانت المشكلة المعروضة مشكلة «نزاع» أو «حالة».

فتكلم مندوب روسيا وقال إن المسألة يجب بحثها على أنها «نزاع»، ثم تكلم بعده مندوب مصر، ثم مندوب هولندا الذي عرض على المجلس اقتراحاً بدعوة مندوبي سورية ولبنان للاشتراك في البحث، فوافق المجلس على الاقتراح.

وبعد أن احتل كل من فارس الخوري وحميد فرنجية مقعده رفعت الجلسة إلى صباح اليوم التالي.

اجتمع المجلس للمرة الثانية صباح اليوم التالي لمتابعة البحث، فدخل إلى قاعة المجلس رئيسا الوفدين السوري واللبناني، وجلسا إلى طرف مائدة المؤتمر، وطلب رئيس المجلس من مندوب لبنان أن يعرض قضية بلاده على مجلس الأمن، فوقف الأستاذ فرنجية وتكلم باللغة الفرنسية فقال:

«إن وجود القوات البريطانية والفرنسية برغم عدم وجود حالة حرب في سورية ولبنان ورغم عدم موافقتهما لا يتفق مع استقلالهما مطلقاً وهو مناقض لروح ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، فنحن نطلب سحب القوات الأجنبية من سورية ولبنان لأن وجودها في دولتين مستقلتين هو سبب دائم للنزاع ولا مبرر له».

ثم تكلم عن الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، فقال عنه إنه انتهاك لحرية وسيادة لبنان. و«نحن لا نعترف بهذا الاتفاق لأننا لم نُدعَ للاشتراك فيه».

ثم دعي فارس الخوري للكلام، فصعد إلى المنبر وتكلم بالإنكليزية، فنوّه بترحيب الشعبين السوري واللبناني بالقوات البريطانية والفرنسية الحرة، عند دخولها إلى سورية ولبنان. ثم قال:

«إن وجود القوات البريطانية والفرنسية في بلادنا كان لطرد الأعداء، وعندما طلبنا منهم الانسحاب بعد أن أتموا مهمتهم، كان طلبنا يقابل بالانتظار، فانتظرنا طويلاً إلى أن فوجئنا باتفاق بين الدولتين لم نكن نحن طرفاً فيه، لذلك نطلب من المجلس أن يقرر سحب القوات الأجنبية من سورية ولبنان، وأن يعين موعداً لهذا الجلاء يتفق مع الضرورات الفنية».

ثم تكلم بعد فارس الخوري، المسيو بيدو فقال:

«إنني كثير الدهشة لعرض هذه القضية على مجلس الأمن، إذ إن بقاء الجيوش الأجنبية هو نتيجة من نتائج الحرب.. وأنا أرى أن الحرب لم تنته(؟!) وأن القوات الأجنبية موجودة في جميع البلاد التي اشتركت بالحرب..».

ثم قال:

«لن يستطيع أحد أن يقول إن وجودنا في المشرق يهدد سلام العالم لأن فرنسا موكول إليها أمر حفظ بموجب انتداب عصبة الأمم».

وقال أيضاً:

«إن التفريق بين بريطانيا وفرنسا هو إهانة لفرنسا.. وأنا أطلب من مجلس الأمن أن يضع ثقته ببريطانيا وفرنسا ويترك لهما حل المشكلة».

ثم تكلم بعده السير ألكسندر كادوغان مندوب بريطانيا الذي ناب عن المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية فقال:

«إن الحكومة البريطانية تدخلت في الاضطرابات التي حدثت في سورية في شهر أيار/ مايو بناء على طلب الحكومة السورية».

ثم تكلم عن الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، فقال:

«إن الاتفاق المعقود بين بريطانيا وفرنسا لم يكن اتفاقاً تاماً.. إنما هو محاولة لإيجاد مخرج لحالة خطرة. إن غايتنا هي الانسحاب في أقرب لحظة ممكنة للتجرد من المسؤوليات الملقاة على عاتقنا في البلدين، لأننا نحن الذين ضمنّا استقلال البلدين».

ثم رفعت الجلسة إلى ما بعد الظهر.

وعندما افتتحت الجلسة بعد ظهر يوم الجمعة، سأل رئيس المجلس المندوب اللبناني عما إذا كان يريد أن

يقول شيئاً للرد على أقوال المسيو بيدو فتكلم فرنجية وقال: «إننا نطلب جلاءً عاجلاً تاماً، وأن يعين المجلس موعداً للجلاء»، وأيده في قوله فارس الخوري.

ثم تكلم كل من مندوبي أميركا ومصر والصين والبرازيل وهولندا فأيدوا سورية ولبنان في شكواهما، واقترحوا أن تحل هذه المسألة بواسطة المفاوضات بين الدول الأربع التي يهمها الأمر، وقالوا إن على مجلس الأمن أن يعين موعداً للجلاء التام العاجل.

ومما قاله المسيو فيشنسكي مندوب روسيا رداً على ما قاله المسيو بيدو (من أن وجود القوات الفرنسية في سورية إنما هو للمحافظة على مصالحها الثقافية والستراتيجية): إن أفضل طريقة لذلك أن يكون هذا الاحتفاظ بالوسائل الثقافية لا بالقوة، أما حماية المراكز الستراتيجية فقد زالت أسبابها بزوال الحرب. وأيّد موقف سورية ولبنان وقال إن الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي هو اعتداء على هاتين الدولتين واستقلالهما.

وبعد مناقشات طويلة في الموضوع، أجل مجلس الأمن البت في هذه القضية إلى صباح «السبت».

واجتمع المجلس ظهر السبت مطولاً وبحث في طلب سورية ولبنان فلم يصل إلى نتيجة فأجل جلسته إلى الساعة الخامسة.

وفي الوقت المعين اجتمع المجلس، وتقدم مندوبو لبنان والمكسيك ومصر وأميركا للكلام، فتكلموا مطولاً، وأنهى كل منهم كلامه باقتراح خطي كحل نهائي للمشكلة.

اقتراح المكسيك:

(١ ـ أن يعتبر طلب سورية ولبنان بشأن تعيين موعد لانسحاب القوات الأجنبية من بلديهما طلباً عادلاً ومحقاً.

٢ ـ إن موعد الجلاء يجب أن يحدد بمفاوضات مباشرة بين الفرقاء المختصين مع العلم بأن هذه المفاوضات يجب أن تنحصر بإعداد الترتيبات الفنية للجلاء مع تحديد وقت نهائي له.

٣ ـ يجب أن يبلغ مجلس الأمن بالموعد النهائي الذي يمكن أن يتم فيه الجلاء التام).

اقتراح لبنان:

(أن يصوت المجلس على أن القوات الأجنبية تنسحب من البلدين في أقرب وقت، وأن المفاوضات بين الفرقاء الأربعة ستكون لسبب واحد لا غير، وهو لوضع الأسس الفنية التي يتم بموجبها الانسحاب على أن تبدأ المفاوضات الآن ويكون المجلس على علم بنتائجها).

اقتراح مصر:

(بعد سماع أقوال الفرقاء الأربعة، وبعد تبادل الرأي في مجلس الأمن، يرى المجلس أن وجود القوات الفرنسية ـ البريطانية في أراضي البلدين مخالف لميثاق الأمم المتحدة، لذا فهو يطلب جلاء هذه القوات عنهما بالحال، وأن يطلب المجلس إلى إنكلترا وفرنسا من جهة، وإلى سورية ولبنان من جهة ثانية الشروع بمفاوضات بأقرب وقت لتقرير خطط الجلاء وتحديد موعده على أن يحاط المجلس علماً بهذه المفاوضات).

اقتراح أميركا:

(إن مجلس الأمن قد أخذ علماً بالبيانات التي أفضى بها كل من مندوبي بريطانيا وفرنسا وسورية ولبنان

وبآراء الأعضاء الآخرين، وهو يعرب عن ثقته بأن القوات البريطانية والفرنسية ستسحب من سورية ولبنان حالما يصير ممكناً.. وتوصلاً لذلك تجري مفاوضات بين الفرقاء دون تأخير، وهو يحث الفرقاء جميعاً على إطلاع المجلس على نتائج المفاوضات).

هذه هي الاقتراحات الأربعة التي قدمت للمجلس، وقد تكلم أصحابها مبررين ما ورد فيها، وأيد فارس الخوري اقتراح لبنان. وردّ المسيو بيدو على بعض ما ورد في أقوال الخطباء باذلاً جهده لحمل المجلس على ترك الموضوع بين الفرقاء الأربعة من دون أن يتخذ قراراً واضحاً في الموضوع.

وبعد أن اشترك في الكلام عدد من المندوبين وفي طليعتهم مندوبو روسيا وبولونيا، كانت الساعة بلغت الثانية عشرة ليلاً، فأعلن الرئيس عزمه على طرح الاقتراحات الثلاثة: من المكسيك، ومصر، وأميركا على التصويت. وأما اقتراح لبنان فلم يطرح على اعتبار أن لبنان طرف في الموضوع المناقش فيه:

وقد طرح الرئيس الاقتراح المكسيكي على التصويت، فنال أربعة أصوات واعتبر ساقطاً، كذلك كان الحال في اقتراح مندوب مصر.

وقبل أن يطرح الاقتراح الأميركي على التصويت طلب مندوب روسيا فيشنسكي إدخال تعديلات على الاقتراح الأميركي والتصويت عليها قبل التصويت على الاقتراح نفسه.

أما التعديلات الروسية فهي:

١ ـ تقول الفقرة الثانية من الاقتراح إن القوات البريطانية والفرنسية يجب أن تنسحب في أقرب وقت. وتعدل كما يلي: يوصي المجلس حكومتي فرنسا وإنكلترا بأن تسحبا قواتهما المقيمة في البلدين.

٢ ـ يجب أن تبدل جملة (حالما يصير ممكناً) بكلمة في «الحال».

٣ ـ يضاف إلى كلمة مفاوضات كلمة «فنية».

ونزولاً عند طلب فيشنسكي فقد عرضت التعديلات الثلاثة على التصويت، فسقطت واحداً إثر واحد. ثم وضع الاقتراح الأميركي على التصويت فنال سبعة أصوات هي: المكسيك ومصر والصين والبرازيل والولايات المتحدة وهولندة وشيلي، ومعنى ذلك أن المكسيك ومصر أيدتا الاقتراح بعد سقوط اقتراحيهما.

وما كادت النتيجة تعلن حتى وقف فيشنسكي قائلاً:

«إن الفقرة ٣ من المادة ٢٧ تنص على أن يكون بين الأعضاء السبعة الذين يصوتون إيجابياً على القرار المتخذ ثلاثة من الأعضاء الدائمين. ولما كان مندوبا فرنسا وبريطانيا قد أعلنا أنهما لن يشتركا بالتصويت لذلك وجب أن يكون الأعضاء الثلاثة الدائمون الآخرون وروسيا من بينهم موافقين على القرار، ولما كنت قد عارضت في الاقتراح لأن التعديلات التي اقترحتها قد رفضت، فأرجو تطبيق القانون وعدم اعتبار الاقتراح الأميركي قراراً متخذاً، وأنا أستعمل حقي برفض المقترحات».

ونهض المسيو بيدو وقال:

«بالرغم من أنني لم أصوت أقول: إن اعتراض فيشنسكي موافق للميثاق، وأنا أوافق باسم فرنسا على اقتراح أميركا وسأبقى على موافقتي». ومن ثم أيده بيفن قائلاً: «إن إنكلترا تقف موقف فرنسا نفسه».

وهنا رجع الرئيس إلى نص الميثاق، فوجد أن المندوب الروسي محق في ما طلب، ولذا تقرر عدم اعتبار

الاقتراح الأميركي قراراً متخذاً على الرغم من أن إنكلترا وفرنسا قد أبدتا استعدادهما للعمل بموجبه.

وأخيراً شكر رئيس المجلس جميع الأعضاء معلناً ختام الدورة الحالية قائلاً إن الدورة المقبلة ستعقد في ٢١ آذار/ مارس في مدينة نيويورك برئاسة مندوب البرازيل، وانفضّ عقد المجتمعين بينما لوحظ أن المستر بيفن يربت كتف فيشنسكي وعلى فمه ابتسامة عريضة!

أما وقد انتهت هذه الدورة التاريخية، فلا بد من القول إن قبول اقتراح أميركا معناه أن المجلس لم يصدر قراراً له قوة القانون الدولي من الوجهة الحقوقية، بل ترك الباب مفتوحاً للمفاوضات بين فرنسا وإنكلترا من جهة، وسورية ولبنان من جهة أخرى، من دون أن تتقيد أية دولة من الدول المذكورة بأي قيد في الوقت الذي ظلت فيه قضية سورية ولبنان في جدول أعمال المجلس، وهو سينظر فيها في دورته المقبلة ليرى أي شوط قطعت أو أي نتيجة بلغت.

بعد أن ختم مجلس الأمن دورته، بقي الوفدان السوري واللبناني بعض الوقت في لندن يواصلان اتصالاتهما ومباحثاتهما مع المقامات والدوائر العليا المسؤولة، وقد عاد الوفد اللبناني إلى بيروت كما عاد الوفد السوري إلى بلده باستثناء رئيسه فارس الخوري الذي بقي في لندن لأسباب عبّر عنها بقوله إنه سيظل في لندن يرقب سير المحادثات التمهيدية التي لا تشترك فيها سورية لأن ذلك ليس ضرورياً، وقد تشترك سورية في مباحثات باريس.

هذا ما أفصحت عنه مصادر فرنسية بقولها: إن مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية وحميد فرنجية رئيس الوفد اللبناني في لجنة الأمم المتحدة سيمثلان حكومتيهما في المحادثات التي ستدور في باريس بشأن جلاء القوات الأجنبية عن البلدين. وقالت المصادر نفسها إن الحكومتين البريطانية والسورية لا تمثلان في هذه المحادثات التمهيدية، ولكن الحكومة الفرنسية ستطلعهما على سيرها ومدى تطورها. وصرح أحد المتحدثين بلسان الدوائر الفرنسية ذات العلاقة أن الحكومة الفرنسية تحرص كل الحرص على أن يتم الجلاء بكل سرعة وفي غير تراخٍ، والمأمول أن تتم المحادثات العسكرية بين فرنسا وبريطانيا في وقت قريب.

وصرح في الوقت نفسه حميد فرنجية بقوله إنه ينتظر أن يسافر إلى باريس في الثماني والأربعين ساعة المقبلة للتشاور مع المسيو بيدو، وستكون المحادثات في أول الأمر قاصرة على بحث التدابير العملية اللازمة لانسحاب القوات الفرنسية، ولا ينتظر أن يشترك فارس الخوري رئيس الوفد السوري في محادثات باريس في هذه المرحلة، ولكن حميد فرنجية أكد أن سورية ولبنان تحتفظان بصلات قوية وتتبادلان الرأي في كل كبيرة وصغيرة في هذا الشأن، والمفهوم أن فارس الخوري قد يشترك في محادثات باريس فيما إذا سارت المحادثات التمهيدية على وجه يبعث على الارتياح، وأنه يرجو أن تؤدي زيارته لباريس إلى نتائج مرضية، ولبريطانيا بالطبع نصيب في محادثات فرنسا مع سورية ولبنان ولكن اشتراكهما مع ذلك ليس إيجابياً، إذ يقال إنه ليست هناك مسألة يقوم عليها خلاف بين بريطانيا والدولتين في هذا الشأن.

وقد حضر إلى لندن المستر هنري وادسورث وزير الولايات المتحدة في سورية ولبنان كمندوب أميركي خاص لدى هيئة الأمم المتحدة للاتصال بالوفود العربية حيث كانت علاقته وثيقة بممثلي سورية ولبنان في لندن خلال الأسابيع الأخيرة.

وفي الوقت الذي أعلنت ونشرت فيه هذه المعلومات والأنباء المهمة حول «المباحثات التمهيدية» كان رئيس الوزراء سعد الله الجابري يدلي في مؤتمر صحافي كبير بتصريح جاء فيه قوله: «علينا أن نرجع أولاً إلى أصل الأمور.. فالوفدان السوري واللبناني عملا ما باستطاعتهما لإحكام العمل بينهما حتى أصبحا بين أمرين اثنين: إما أن تنتهي الأبحاث دون إيصال قضية الجلاء إلى مجلس الأمن، أو إيصالها إلى المجلس المذكور، ويبدو أنه لم يكن بالإمكان إلاّ إيصال القضية إلى مجلس الأمن وهكذا كان.

وعندما ينظر الإنسان إلى الأبحاث التي دارت وما نشأ عنها نراها بمجموعها في مصلحة البلدين، فمن حيث المبدأ لم يحد من أعضاء الوفدين أحد عن طلب الجلاء، وقرار مجلس الأمن لم يكن قانونياً، وعدم وجود قرار قانوني وضع المسألة أمام أمرين: إما تأجيل القضية لدورة المجلس المقبلة، أو الأخذ بقول بريطانيا وفرنسا المدعم بموافقة أكثرية مجلس الأمن، والدولتان حرصتا على تنفيذ قرار الأكثرية في الجلاء، وإذا أخذنا بالأمر الأول فمعنى ذلك التأجيل، وإذا أخذنا بالثاني فمعناه التعجيل.

ويمكنني القول إن الأبحاث التي دارت في لندن استهدفت الوصول إلى أمرين: الأول ـ الدخول لبحث الجلاء وتعجيله، والثاني ـ أن لا تتطرق المباحثات لغير أمر الجلاء، أي أن تكون هذه المباحثات مقيدة فلا تخرج عن نطاق الجلاء، لأن الوفدين لا يقبلان بأي شكل أن يرتبط بحث الجلاء بأبحاث أخرى.

وعليه فليس هنالك مفاوضات بل مباحثات من أجل الجلاء وحده وقد تكون حول نقل الجنود وترحيلهم والوقت الذي يحتاج إليه ذلك من الوجهة الفنية.

والجلاء عن سورية تقرر، وبوشر به فعلاً، وكمية الجنود والمحلات الباقية في سورية معروفة من حيث العدد، لذلك فهي لا تحتاج إلى بحث كثير، ولكن الأمر الجوهري الذي يشغل البال، بل يجب أن تنصب جميع جهودنا عليه هو تأييد الجلاء عن لبنان وعن سورية أيضاً، إذ الأصل في الجلاء أن يكون عن لبنان، لأن ذلك يهم سورية بقدر ما يهم لبنان نفسه، والبلدان متفقان في كل الأمور، ومن الصعب التفريق بينهما.

وهنالك مسائل شكلية قد تبدو مهمة في بعض الأحيان على شاكلة ما أثير حول مسألة دعوتنا للمباحثات، والمسألة الشكلية اليوم هي أين تدور المفاوضات: في لندن أم باريس أم في دمشق أم في بيروت، فالفرنسيون يرغبون في إجراء المفاوضات في باريس، وسورية ولبنان. تريدانها في بيروت أو في لندن على أن مسألة الشكل هذه يبدو أن الإصرار عليها من وجهة اللبنانيين أمر صعب، لأن الأمر خطير، ولسنا بمستطيعين الإصرار الذي ينشأ عن تقرير الجلاء فإذا وافق وفد لبنان على الذهاب إلى باريس فنحن لا نمانع بالنسبة إلى ذهابه إليها لأن الأبحاث التي دارت بين وفد لبنان ووفد فرنسا أدت إلى اتفاقهما مبدئياً على أن الأبحاث لا تخرج عن نطاق الجلاء، وهذا ما أقرته فرنسا بالأساليب الدولية المعروفة».

واستطرد سعد الله الجابري يقول: «والذي يهم سورية هو تأمين الجلاء الذي بوشر في سورية وأن يتم في لبنان دون تأخير... ونحن ننتظر الخبر الأخير من وفدنا الذي ينتهي إليه رأيه فنراه ونبحثه ونفكر فيه».

وقال: «هنالك بحث يجري على ألسن الناس.. وهو: هل المفاوضة أو البحث مع فرنسا ينقض ما قررته الأمة على لسان مجلسها أو حكومتها بأن لا مفاوضة إلاّ بعد الجلاء.. والجواب على ذلك أننا مازلنا عند رأينا، وأن المفاوضات قد تجري في المستقبل، ولا يمكن أن تتم إلاّ بعد تحقيق الأمور الآتية:

١ ـ الجلاء، ٢ ـ استلام المصالح،

٣ ـ التمثيل الطبيعي، أي إعادة التمثيل السياسي بين سورية وفرنسا.. ومعنى ذلك استبدال المندوب المفوض بوزير مفوض.

أما المصالح فقد سلمت والجلاء بوشر به في سورية، وما برح قائماً في لبنان، ولكن شكل التمثيل لم يتبدل، ولهذا لا يمكن الدخول في أي مفاوضة، وعندما تتم هذه الأمور نبدأ المفاوضة مع جميع الدول على قدم المساواة فلا نخرج على القواعد الدولية العامة متماثلين في حق السيادة والاستقلال التام، فلا امتياز ولا رجحان، ولا تخصيص لأي دولة كانت».

وعاد الجابري إلى بحث الجلاء فقال: «إن هذه المسألة من الناحية الشكلية وعلاقتها بسورية (قليلة) جداً.. إذ اتفق في لندن على أن الجلاء عن سورية ليس موضوع بحث، لأن الأمر منته، والفرنسيون أبلغوا الإنكليز واللبنانيين بأن أبحاثهم في المفاوضات لا تتجاوز الأمور العسكرية، وقد سألت عن ذلك، فأخذت جواباً بهذا الشكل».

وفي يوم ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٤٦ غادر وزير الخارجية اللبنانية حميد فرنجية، والرئيس السابق رياض الصلح ووزير الداخلية يوسف سالم لندن إلى باريس. أما الضابطان البريطانيان اللذان سوف يمثلان بريطانيا في محادثات باريس التي ترمي إلى وضع خطة لجلاء مبكر لجميع القوات البريطانية والفرنسية في المشرق فهما الماجور ج. هيستون والبريغادير جنرال د. أبيلو. وبما أن بريطانيا لم تنتدب لهذه المحادثات أي ممثل دبلوماسي أو سياسي فإن الاعتقاد السائد في لندن أن أفق هذه المفاوضات سيقتصر على فنيات الجلاء. وقد غادر هذان الممثلان العسكريان الكبيران لندن إلى باريس، وترى الحكومة البريطانية أن الاتفاق الإنكليزي ـ الفرنسي الخاص بدولتي المشرق أصبح منتهياً بالقرار الذي اتخذته الحكومتان بقبول قرار هيئة الأمم المتحدة الذي قدمه مستر إدوارد.

وقد غادر دمشق إلى بيروت رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية سعد الله الجابري بدعوة من رئيس الجمهورية اللبنانية، وعقد اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس اللبناني حضره الجابري ورئيس الوزارة اللبنانية سامي الصلح حيث بحثت مختلف النواحي السياسية والاقتصادية.

وبعد عودة السيد الجابري من بيروت أدلى بتصريح قال فيه: «لقد استعرضنا عدة أمور هامة، منها أخبار الوفد اللبناني ومفاوضات باريس ومسألة الجلاء، وبحثنا هذه النواحي بحثاً عاماً، كما بحثنا قضية لجنة التحقيق البريطانية ـ الأميركية فتقرر أن ترسل كل من الحكومتين السورية واللبنانية مذكرة مفصلة إلى اللجنة عن وجهة نظرها في المشكلة الفلسطينية، وستوفد كل حكومة ممثلاً عنها للاجتماع إلى اللجنة في القاهرة».

وتلقت وزارة الخارجية السورية برقية من المفوضية السورية في القاهرة هذا نصها: «قابل جميع ممثلي الدول العربية اللجنة البريطانية ـ الأميركية، وقدم الأمين العام مذكرة باسم جميع الدول، فأيدناها بالإجماع، وأعربنا عن رأي حكومتنا برفض كل هجرة يهودية أو إقامة دولة يهودية، أو جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.. وإننا نعتبر فلسطين بلداً عربياً وجزءاً من الوطن العربي».

وبهذه المناسبة نذكر أن عبد الرحمن عزام باشا كان أول شاهد عربي أمام لجنة التحقيق، وقد ارتجل شهادته بالإنكليزية فأوضح أهداف الجامعة العربية ومراميها، وقال إنها تدعو إلى التعاون والسلام مع الجميع، ثم تطرق إلى الصهيونية فقال: «كنا أصدقاء مع اليهود طول حياتنا، واليهود الذين اضطهدوا في

جميع بلاد العالم، لم يضطهدوا في أي بلد عربي.. لقد غادرونا إلى أوروبا، ولكنهم عادوا إلينا اليوم كغربيين تسيطر عليهم أفكار الاستعمار والتسلط مؤيدين بالنفوذ الأميركي والبريطاني». ونوّه بما قاله اللورد هاليفاكس عن عروبة فلسطين قبل أن تكون أميركا قد اكتشفت، ثم نوّه بأن البلاد العربية لا تقبل أن يقودها شعب آخر، وأنها على استعداد للتضحية بكل شيء، ولكن ليس بكيانها وحقوقها، ولا تقبل دولة يهودية يكون فيها العرب أقلية.

وقال عن المقاطعة بأنها سلاح لا يمكن غمده قبل إعلان عروبة فلسطين، وأن المقاطعة هي السلاح الوحيد لمقاومة الصهيونية.

نعود إلى الحديث عن المفاوضات الجارية في باريس بشأن مسألة الجلاء لنذكر أن ناطقاً رسمياً باسم وزارة الخارجية البريطانية صرح بأن الوفدين البريطاني والفرنسي المجتمعين في باريس قد اتفقا على خطة لجلاء القوات البريطانية والفرنسية في وقت واحد عن سورية، على أن يبدأ هذا الجلاء في ١١ آذار/ مارس الحالي وينتهي تماماً في ١٣ نيسان/ أبريل المقبل، ويعكف الوفدان العسكريان البريطاني والفرنسي الآن على وضع خطة لتنظيم الجلاء عن لبنان، وسيصدر بلاغ من وزارة الخارجية الفرنسية مطابق للبلاغ الذي صدر في لندن.

وسئل رئيس الوزارة السورية عن موضوع الجلاء فقال: «إن الوزير البريطاني المفوض أبلغه بعد ظهر أمس بلاغاً رسميا يقول فيه إن جلاء القوات الأجنبية التام سيبدأ في ١١ آذار/ مارس الحالي وينتهي في آخر نيسان/ أبريل. وإني أعتقد أن الجلاء التام يتم قبل نهاية نيسان».

وقد أذاعت الحكومة السورية البلاغ الرسمي التالي:

«أبلغت الحكومة أن الجلاء عن سورية ولبنان يبتدئ في ١١ آذار/ مارس الجاري وينتهي في آخر شهر نيسان/ أبريل المقبل».

يتضح مما تقدم أن هناك تبايناً بين بلاغ الحكومة السورية والبلاغ الرسمي الصادر عن لندن في ما يتعلق بنهاية موعد الجلاء، ولكن تصريح رئيس الوزراء أوضح أن الجلاء ينتهي في آخر نيسان/ أبريل.

وقد باشرت السلطات العسكرية الأجنبية عمليات الجلاء في البقية الباقية من المناطق السورية، وتمَّ إخلاء جميع ثكنات المزة العسكرية، كما تمَّ إخلاء القسم المدني من مطار المزة، وصرح مصدر عسكري بأن عمليات الجلاء التام عن الأراضي السورية ستنتهي في أواخر نيسان/ أبريل المقبل، وسيشرع في تسليم الثكنات إلى الحكومة السورية في الأسبوع المقبل. وتستقبل البلاد السورية اليوم الأول من شهر آذار/ مارس المقبل، وقد خلت حواضرها وبواديها من جميع القوات الأجنبية العسكرية.

وقد تقرر تأليف لجنة من المختصين العسكريين السوريين لمعاينة المخلفات البريطانية، وانتقاء ما تحتاج إليه الحكومة السورية منها.

وتأييداً لما تقدم، فقد تلقى رئيس الجمهورية اللبنانية برقية حميد فرنجية رئيس الوفد اللبناني يطمئنه إلى أن كل شيء سائر سيراً حسناً، وأن الجلاء تقرر نهائياً عن لبنان في حزيران/ يونيو المقبل. وما هو جدير بالذكر أن الفرنسيين سيجلون عن لبنان، والقوات البريطانية تأخذ طريقها إلى فلسطين لتعزيز القوات البريطانية.

في أعقاب اجتماع مشترك عقدته الحكومتان السورية واللبنانية في شتورا يوم الأحد ١٩٤٦/٣/١٠

اطلع فيه الجانبان على سير مباحثات الجلاء في باريس، وأسفر الاجتماع عن صدور بلاغ مشترك أعلن فيه الجانبان اتفاقهما على وجهة نظر واحدة ستبلغها الحكومتان إلى وفديهما في باريس ولندن. في أعقاب ذلك أصدرت الحكومة اللبنانية بلاغين عن سير مفاوضات الجلاء يتلخص أولهما بأن الوفد اللبناني منذ وصوله إلى باريس وهو دائم الاتصال بحكومته يطلعها على سير المفاوضات، وقد اتضح من آخر برقيات الوفد أن خطة فرنسا لجلاء جيوشها تتناول ثلاث مراحل تبدأ في أول نيسان/ أبريل سنة ١٩٤٦وتنتهي في أول نيسان/ أبريل ١٩٤٧. وقد أرسلت الحكومة اللبنانية بعد الاتفاق مع حكومة سورية التعليمات التي يجب أن يسير عليها الوفد في باريس لتحديد مدة قريبة للجلاء وهي موقنة بأن الجانب الفرنسي سيأخذ رغبتها بالاعتبار.

أما البلاغ الثاني فيتحدث عن اجتماع شتورا واتفاق حكومتي البلدين على وجهة نظر واحدة بشأن الجلاء ستبلغانها لوفديهما في باريس ولندن، ويضيف البلاغ أن وزيري المال تناولا في الاجتماع الشؤون الاقتصادية والمالية التي تهم البلدين.

هذا ملخص البلاغين. أما أنباء بيروت فتشير إلى أن الرئيس اللبناني الأول استقبل الجنرال بينيه مدة ساعة كاملة، وأن الكونت (أوستروروغ) صرح للصحافيين بأن جلاء القوات الفرنسية عن لبنان قد تقرر، وستعمل فرنسا بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية لتقريب أمد الجلاء، وأكد أن ليس لفرنسا أي شرط للجلاء ولن تطلب عقد أية معاهدة مع لبنان في المفاوضات الأخيرة، وأنها لن تطلب مثل ذلك في المستقبل. ولمناسبة تصريحات الكونت (وخصوصاً قوله: إننا لم نطلب شيئاً من لبنان)، فإننا نشير هنا إلى تصريحات كان قد أدلى بها الكونت لصحيفة «الأوريان» وقد جاء فيها قوله:

«إن الجلاء يقتضي مهلتين مختلفتين، فالجيوش الفرنسية تقيم في سورية ولبنان منذ خمس وعشرين سنة باسم جمعية الأمم وباسم الانتداب، ولها منشآت وإرث مثقل، بينما الجيوش البريطانية، جيوش متحركة أمت لبنان بسبب الحرب، ولها قواعد قريبة من لبنان، ومما لا ريب فيه أن هذه المنشآت الدائمة هي غير المنشآت المتحركة ومهما يكن من أمر، فإن الأوامر قد صدرت بأن ينفذ الجلاء بسرعة، ويدرس أركان الحرب الفرنسي الآن طرق تقصير مدة الجلاء ما أمكن بالاتفاق مع السلطات العسكرية اللبنانية، وترانا مستعدين أن نتلقى مع الشكر كل تعاون يصدر منها بهذا الشأن».

هذا ما صرح به الكونت أوستروروغ، وأفادت أنباء بيروت أن وفد لبنان في باريس أشعر حكومته بالحالة وهو ينتظر جوابها، فأبرقت حكومة لبنان إليه أن لا يقبل المقترحات الفرنسية ـ البريطانية بصدد تمديد جلاء الفرنسيين حتى سنة.. بل يجب أن يكون جلاء الطرفين معاً في وقت واحد..

يتضح مما تقدم أن فرنسا وإنكلترا اتفقتا مبدئياً على كيفية الجلاء، ولكن لبنان لم يرضَ، فقد صدرت عن لندن برقية جاء فيها: «ينتظر أن تنسحب الجيوش البريطانية والفرنسية في نهاية نيسان/ أبريل، وتقول الأوساط الرسمية في لندن إن جميع الجيوش البريطانية سوف تجلو عن لبنان في نهاية حزيران/ يونيو، وتنوي هذه الأوساط الرسمية اللندنية إنهاء الجلاء عن لبنان، وإن لم تستطع الجيوش الفرنسية استكمال جلائها في المدة نفسها.. وتعتقد السلطات الفرنسية في الوقت الحاضر أنها لا تستطيع أن تجلو جميع جيوشها عن لبنان حتى في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٧».

أما الكونت اوستروروغ الذي اطلع على وجهة نظر لبنان في الأمر فقد غادر بيروت بطريق الجو إلى باريس حاملاً وجهة نظر حكومة لبنان..

وقد علم مكتب «الأيام» في بيروت أن الحكومة اللبنانية أبرقت إلى وفدها في باريس ليبلغ جميع المراجع المختصة هناك أن لبنان يطلب أن يتم جلاء القوات الفرنسية في الوقت نفسه الذي ينتهي فيه جلاء القوات البريطانية، أي بعد أربعة أشهر، فإذا لم تقتنع هذه المراجع بوجهة نظر لبنان العادلة، فعلى الوفد اللبناني أن يستقل الطائرة إلى نيويورك لعرض القضية على مجلس الأمن الدولي في دورته التي تبدأ بعد ثمانية أيام تقريباً.

في هذه الأثناء وردت إلى الحكومة السورية برقية من فارس الخوري من لندن يقول فيها إنه سيغادر العاصمة البريطانية عائداً إلى دمشق بينما كان من المفهوم أنه سيظل في العاصمة البريطانية حتى آخر آذار/ مارس الجاري، فمعنى قدوم فارس الخوري في وقت مبكر فسر آنذاك بأن نتائج مفاوضات باريس قد انتهت إلى شكل واضح لا غموض فيه يتلخص بثلاثة قرارات اتخذها اجتماع شتورا المشترك الأخير وهي:

١ ـ الشروع بالجلاء عن الأراضي اللبنانية حالاً.. أي في الوقت نفسه الذي يجري فيه الجلاء عن سورية.

٢ ـ أن يتم جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن لبنان معاً.

٣ ـ رفض كل محاولة لإبقاء الجيوش الفرنسية في لبنان سنة كاملة.

وأدلى فارس الخوري في مؤتمر صحافي عند مغادرته لندن معلقاً على اتفاق فرنسا وبريطانيا بشأن الجلاء عن لبنان، فأكد استياء الحكومتين السورية واللبنانية من المقترحات البريطانية والفرنسية، وأعلن عن تضامنهما في هذه القضية، وأن ثمة ناحيتين في الخطط البريطانية ـ الفرنسية لا يمكن لسورية ولبنان قبولهما وهما:

أولاً: الموعد الذي حدد لجلاء الفرنسيين عن لبنان وهو أول نيسان/ أبريل ١٩٤٧.

ثانياً: إن التدابير لا تؤمن جلاء القوات البريطانية في وقت واحد لأن الخطة البريطانية تنص على إنهاء جلاء الجيوش البريطانية عن لبنان في نهاية حزيران/ يونيو المقبل.

وقال فارس الخوري:

«إن خطة جلاء البريطانيين قبل الفرنسيين ببضعة أشهر قد تسبب اضطرابات خطيرة، وتؤدي إلى خلافات غير مرغوب فيها، ومن شأنها أن تسيء إلى العلاقات المقبلة بين فرنسا وجمهوريتي المشرق».

كما قال:

«إن كلتا الحكومتين السورية واللبنانية قد أكدتا تأكيداً تاماً بأنهما سوف تبذلان كل ما في وسعهما لضمان جلاء القوات البريطانية والفرنسية في وقت واحد فلا تسبق إحداهما الأخرى.

أما إذا كانت الحكومة الفرنسية لا تستطيع الاقتناع بتقديم موعد الجلاء إلى نهاية حزيران/ يونيو فإنه من المحتمل أن تطلب الحكومة اللبنانية من بريطانيا إرجاء موعد جلاء قواتها.

ويبدو أن الحكومة لم تفاوض بهذا الشأن حتى الآن، وقد صرحت الأوساط البريطانية الرسمية عن عزمها بإنهاء جلاء قواتها عن لبنان في نهاية شهر حزيران المقبل غير مكترثة بما قد يحدث. ولكن إذا تشبثت فرنسا وبريطانيا بهذه الخطط المقترحة فإن دولتي المشرق لن تشعرا بأن في استطاعتهما رفع تقرير إلى مجلس الأمن بنجاح المفاوضات».

وختم كلامه بقوله:

«إن الحكومتين البريطانية والأميركية قد قدمتا إلى فرنسا جميع المساعدات لتقوم بسحب قواتها من لبنان بأسرع ما يمكن من الوقت، ونحن قادرون على الاحتفاظ بالأمن في وطننا، ولن نطلب من فرنسا القيام بهذه المهمة».

وقد أعلن رسمياً في بيروت أن مجلس الوزراء عقد اجتماعاً برئاسة رئيس الجمهورية واطلع على بلاغ الحكومة البريطانية بخصوص جلاء القوات العسكرية الإنكليزية عن أراضي سورية ولبنان، وقد تلقته الحكومة في هذا النهار وخلاصته أنه تمَّ الاتفاق بين الخبراء العسكريين البريطانيين والفرنسيين على الجلاء التام عن جميع الأراضي السورية بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل المقبل، وعلى ترحيل ألف جندي من كل جيش عن أراضي لبنان قبل ٣١ آذار/ مارس الجاري، وأبلغ الفنيون العسكريون البريطانيون زملاءهم الفرنسيين أن القوات البريطانية ستجلو عن الأراضي اللبنانية قبل آخر حزيران/ يونيو المقبل. كما أبلغ الفنيون الفرنسيون زملاءهم البريطانيين أن القوات الفرنسية سيتم جلاؤها عن الأراضي اللبنانية قبل نيسان/ أبريل ١٩٤٧ وأنه يمكن أن تكون المهلة أكثر من ذلك، وعلى هذا قرر مجلس الوزراء منعاً لكل التباس ما يأتي:

أولاً: إن المفاوضات السياسية الجارية في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد اللبناني تنحصر بتقصير مدة الجلاء التي وضعها الخبراء العسكريون ولا تتعدى إلى ما سوى ذلك.

ثانياً: إن الوفد اللبناني متصل بالحكومة اللبنانية بصورة دائمة ويتلقى تعليماته منها، ولم يقبل بتاتاً مهلة السنة التي أشار إليها الفنيون العسكريون الفرنسيون.

وجاء من بيروت أن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اجتمعت لبحث المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية، وقد صرح رئيسها صائب سلام أنه يعتبر المفاوضات بين باريس ولبنان قد فشلت تماماً وأنه سيطالب الحكومة باستدعاء الوفد اللبناني من باريس فوراً، وطلب وزيرنا المفوض من لندن أيضاً إعادة عرض القضية اللبنانية على مجلس الأمن مرة ثانية.

وأذاع المؤتمر الوطني اللبناني بياناً تحدث فيه عن اتفاق الجلاء، فقرر رفضه موضحاً أنه ينطوي على غايات استعمارية أثبت مجلس الأمن بطلانها، ويصر المؤتمر على أن يكون الجلاء واحداً بالنسبة للفرنسيين والبريطانيين في وقت واحد.

على أثر التعليمات التي زوّدت الحكومة اللبنانية وفدها بها، وقد حددت ثلاثة أيام لجواب الفرنسيين عليها، حتى إذا كان سلبياً غادر الوفد باريس إلى نيويورك لعرض الموضوع برمته على مجلس الأمن.

على أثر ذلك أخذ جو المفاوضات بين الفرنسيين والوفد اللبناني يجنح نحو الصفاء.

ثم أذيعت من باريس برقية عن توقيع اتفاقية بين فرنسا ولبنان هذا نصها:

«تمَّ الاتفاق في باريس بين لبنان وفرنسا، ومن المفهوم أن الاتفاقية المبرمة تنص على أن يتم الجلاء عن لبنان في نهاية شهر آب/ أغسطس المقبل، وستقوم لجنة فرنسية مؤلفة من ثلاثين ضابطاً فرنسياً يساعدهم عدد من الفرنسيين يبلغ عددهم المائتين بالإشراف على عمليات الجلاء».

وقد ذكر راديو باريس أن جلاء الجيوش البريطانية عن لبنان سيتم في شهر تموز/ يوليو. أما الجلاء عن

سورية فسيتم في أواخر شهر نيسان/ أبريل المقبل، وقد صرفت الحكومة اللبنانية النظر عن إصدار بلاغ بشأن المفاوضات. وأعلن من بيروت في اليوم نفسه أن ألفاً ومئتي جندي سنغالي سيجلون عن لبنان.

أما عمليات الجلاء في سورية فقد كانت تسير سيرها الطبيعي ومن دون أي إبطاء أو تلكؤ، وقد جاء من حلب الشهباء يوم الثلاثاء ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ أن الجلاء عن المراكز التي كانت تحتلها القوات البريطانية والفرنسية في الشهباء قد تمَّ أو كاد أن يتم، غير أن من المؤكد أن جميع القوات الأجنبية قد انسحبت من مطار النيرب، وتولى قيادته ضباط من الجيش السوري، وعين أحمد المغربي من الجالية المغربية في حلب رئيساً فنياً له.

ولمناسبة الجلاء أقام محافظ حلب في نادي الضباط حفلة على شرف الضباط البريطانيين حضرها جميع العسكريين البريطانيين الذين كانوا في حلب مع عدد كبير من وجوه المدينة وأعيانها وأكابر موظفيها وقد تبودلت فيها الأحاديث الودية التي تنم عن توثق العلاقات بين بريطانيا وسورية.

وعقد في يوم الأربعاء ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ اجتماع في مكتب وزير الداخلية لوضع برنامج الاحتفال بيوم الجلاء، وسيكون من أجمل الاحتفالات التي شهدتها سورية.

وقد تلقت «الأيام» من مكاتبها في حلب هاتفياً يوم السبت ٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ أنه في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم أمس ـ الجمعة ـ تمَّ جلاء آخر قافلة فرنسية عن الشهباء، وفي الساعة الثامنة من صباح يوم ـ السبت ـ احتفل رسمياً برفع العلم السوري على ثكنات الغافقي بدعوة رسمية من محافظ الشهباء، وقد شهد الاحتفال النواب وكبار ضباط الجيش السوري والوزراء السابقون ورجال الصحافة وجمهور كبير من وجوه المدينة وشبابها، واكتظت الطرق والشوارع المحيطة بالثكنات بألوف الأهلين الذي خفوا لمشاهدة هذه الحفلة التاريخية التي انتقلت معها البلاد من عهد إلى عهد حيث أنزلت راية.. وارتفعت راية.

وتلقت الحكومة أنباء تقول إن قوات الجيش السوري تسلمت من السلطات العسكرية البريطانية جميع الثكنات التي أقامتها خلال الحرب، وهي مجهزة بأحدث الوسائل والمعدات، وقد رفعت عليها الأعلام السورية، وهذه الثكنات واقعة في وادي العجم والقنيطرة والديماس والنبك وحمص والزبداني. وأخطرت السلطات البريطانية أصحاب الدور والأماكن المشغولة من قبل البريطانيين أن يراجعوا لتسلمها.

لبى الصحافيون قبل ظهر يوم الاثنين ٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ دعوة رئيس مجلس الوزراء بحضور الأمير مصطفى الشهابي ومدير الداخلية العام ومدير المطبوعات والإذاعة، وبعد أن رحب بهم تحدث عن حرية النشر التي منحت للصحافيين في المدة الأخيرة رغماً عن القوانين التي تستطيع بها الحكومة أن تحد من هذه الحرية. ثم قال: «ولكن اعتباراً من اليوم أو الغد حتى العشرين من الشهر الحالي أرجوكم أن تكفوا عن كل نقد أو هجوم أو تعرض، وأن تكتفوا بتوجيه الناس إلى الابتهاج بعيد جلاء الجيوش الأجنبية عن البلاد، لكي لا يقع أي توتر يشوه جمال هذه الأيام الوحيدة في تاريخ هذه البلاد، فعلينا أن نهمل الأمور الخاصة بنا خلال هذه الأيام التي تعتبر هدنة بين الحكومة والصحافة تنتهي في اليوم العشرين من الشهر الحالي.

ثم تحدث عن عيد الجلاء فقال:

«إننا دعونا الحكومات العربية للاشتراك معنا بهذا الاحتفال وستشترك معنا بعض القطع من جيوشها

وفرقها. وقد تحدد يوم ١٩ من نيسان/ أبريل الحالي كعيد قومي للجلاء، ويأتي اليوم العشرون كتكملة له وستشترك فيه وفود من المحافظات، كما أن مثل هذه الاحتفالات ستقام فيها بنفس اليوم».

ثم أكد رئيس الوزراء بلزوم تنفيذ هذه الهدنة بين الحكومة والصحافة لكي ينصرف الناس إلى الأفراح فقط، وأثنى على جهاد الصحافيين وخدماتهم الوطنية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية التي نورت الرأي العام وخلقت فيه روح المقاومة للأجنبي المستعمر.

ولما سأله أحد الزملاء عن الجلاء عن لبنان، قال:

«إنه سيتم بموجب اتفاق، أما عندنا فلا يوجد اتفاق ولا وثيقة».

لقد استعدت البلاد السورية استعداداً كبيراً للاحتفال بيوم الجلاء، وعملت لجنة الاحتفال على وضع برنامج شامل للمهرجانات. وينتظر أن يتم الجلاء التام عن سورية يوم ١٥ نيسان/ أبريل، وستكون هيئة أركان الحرب البريطانية آخر من يغادر البلاد السورية في هذا التاريخ. وقبل أن تغادر هيئة أركان الحرب دمشق، سيذهب وفد من كبار الضباط البريطانيين على رأسه القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط لزيارة رئيس الجمهورية وتوديعه.

وتلقت «الأيام» برقية من اللاذقية تقول بأن الجلاء عن المحافظة قد تمَّ في الساعة الثامنة من صباح الأحد ٧ نيسان/ أبريل، وقد سلمت الثكنة التي كانت تشغلها القوات البريطانية للجيش السوري باحتفال كبير حضره المحافظ ورفع العلم السوري على الثكنة بين هتاف الجماهير وأناشيدها، ووصفت البرقية أفراح اللاذقية العظيمة بالجلاء، وأشارت إلى أن التضامن بين أبناء الطوائف هو اليوم أقوى منه في كل يوم مضى.

أما البرنامج الذي أعدته الحكومة السورية ليوم الجلاء فيتلخص بما يلي: يعتبر يوم ١٨ نيسان/ أبريل عيداً وطنياً، فتزدان المحلات والمنازل والمؤسسات بالأعلام، وتقام الاحتفالات في المحافظات والأقضية والمفوضيات السورية.. ويقام عرض عسكري بعد ظهر اليوم نفسه، تشترك فيه الجيوش العربية بأعلامها وموسيقاها يحضره فخامة رئيس الجمهورية ومندوبو الدول العربية فتمر قطعات الجيوش من أمام السراي، وتطلق المدافع ٢١ طلقة بينما يكبر المكبرون في المآذن، وتقرع أجراى الكنائس فرحاً وابتهاجاً. وبعد العرض يتوجه فخامة الرئيس إلى المزة ليرفع على قلعتها العلم السوري بيده ويطلق عليها اسم يوسف العظمة وعلى قلعة ثانية اسم سلطان باشا الأطرش، ثم يلقي رئيس الجمهورية وأمين الجامعة العربية خطابين مهمين من شرفة السراي، وفي المساء تقام الاحتفالات والمهرجانات، وتطلق الصواريخ النارية من ساحة المرجة وشارع بغداد، وتطوف قوات الجيش والدرك والشرطة بمشاعلها شوارع المدينة.

ويحتفل في اليوم الثاني للعيد بوضع الحجر الأساسي لنصب ذكرى الجلاء، وتطعم محافظة مدينة دمشق ألفي فقير، كما يطعم الفقراء في جميع المحافظات، ويسمى أحد الشوارع المهمة في كل مدينة باسم أحد الشهداء. وستقيم المحافظة على شرف القوات البريطانية حفلة يمنح فيها الجنرالان باجيت وبوللو لقب مواطن دمشقي. وقد تألفت لجان لتنظيم المهرجانات الشعبية في المدينة.

وأخيراً قررت الحكومة السورية اعتبار عيد الجلاء شاملاً يومي ١٧ و١٨ نيسان/ أبريل الجاري بدلاً من يومي ١٨ و١٩ منه. وستعطل دوائر الحكومة والمعاهد والمدارس في اليومين المذكورين على أن تستأنف الأعمال الرسمية صباح ٢٠ الجاري.

وقد أجرت مديرية البرق والبريد تجارب ليلية على مصلحة الإذاعة الموقتة التي تنوي تأسيسها، فكانت النتيجة حسنة، وقد سمعت بوضوح في الفرات والجزيرة واللاذقية، وفي حلب وحماة وحمص سمعت بتشويش بسيط، وكذلك في حوران وجبل الدروز. وتلقت مديرية البرق والبريد برقيات من القاهرة وبغداد تفيد أن محطة دمشق سمعت بوضوح فيهما، وعلى أثر ذلك أوفد مدير البرق والبريد العام أحد المهندسين المصريين إلى القاهرة لشراء مذياع وآلات تسجيل وآلات أخرى لإذاعة الأسطوانات بواسطة الحكومة المصرية على أن يعود بعد يومين لتركيب المحطة في استوديو موقت، وذلك كي تذاع مهرجانات الجلاء من دمشق وإسماعها على موجات الأثير إلى البلاد السورية خاصة والعربية عامة. وقد اتخذت التدابير اللازمة لافتتاح محطة دمشق يوم ١٧ نيسان/ أبريل، وربما تمكنت مديرية البرق والبريد من تركيب جهاز في حلب للإذاعة أيضاً قبل حلول عيد الجلاء.

واستمرت الاستعدادات للاحتفال بعيد الجلاء وجعله من الأيام الخالدة في تاريخ هذه البلاد، وقد شرع في إقامة أقواس النصر في الشوارع، كما أخذت المؤسسات العامة والنوادي تستعد لهذه المهرجانات الرائعة.

وأبرقت وزارة الخارجية السورية إلى المفوضيات والقنصليات السورية في الخارج لتفتح أبوابها لقبول المهنئين، وإقامة حفلات استقبال بهذه المناسبة.

وبدأت وفود عربية ورسمية بالتوافد إلى دمشق من المملكة العربية السعودية والعراق ومصر وشرق الأردن ولبنان وفلسطين واليمن، كما وصلت إلى دمشق بعثات عسكرية من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن للمشاركة في العرض العسكري. وتقرر أن تقام في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ حفلة في الجامعة السورية تلقى فيها خطب من قبل الوفود الرسمية التي أمت العاصمة السورية، وستسجل هذه الخطب على أشرطة خاصة ثم تذاع في جينها.

وقد تألفت لجنة خاصة مؤلفة من فؤاد الشايب مندوباً عن المطبوعات للاشراف على برنامج الإذاعة، وسيتولى إذاعة الحفلات والمهرجانات في شارع فاروق ثم في السراي ونادي الضباط والمحافظة، نشأت التغلبي، يحيى الشهابي، مظفر كنعان، ضياء الدين الرفاعي، ويذاع من محطة الإذاعة في دمشق كل ما يلقى من الخطب والكلمات وما يوضع من البرنامج احتفاءً بعيد الجلاء منذ الساعة الثامنة من صباح يوم الأربعاء المقبل الواقع في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ وذلك على موجة خمسين متراً. كما أن محطة إذاعة بيروت ستذيع هذه الخطب والبرامج على موجة قصيرة طولها ٧٢ ـ ٣٧ من المتر، وكذلك محطة الشرق الأدنى.

وقد عقد ممثل جامعة الدول العربية وأمينها العام عبد الرحمن عزام باشا مؤتمراً صحفياً بعد وصوله إلى دمشق. وبعد أن رحب الصحافيون بمقدمه، تحدث عن تحرير سورية من كل قيد ومن كل سلطة أجنبية، وقال إن هذا الفوز كان نتيجة طبيعية للعدالة الإلهية، هذه العدالة هي التي جعلت سورية أول بلد عربي متحرر. ثم سئل عن الجنسية العربية، فقال: نحن مسلمون ونصارى وكل منا مخلص لدينه، وطبيعي أن يكون كل منا أيضاً مخلصاً لدولته، وفي الوقت نفسه يجب أن نكون مخلصين للأمة العربية، والأمة العربية هي كل بلد عربي مستعرب يتكلم العربية، وأن الصلات القائمة بيننا تستوجب قيام جميع

الواجبات للوصول بالأمة العربية إلى المكان اللائق بها، وليس من العدل أن تفرض على العربي القيود التي تفرض على الأجنبي».

ثم قال:

«لقد تألفت في الجامعة لجنة لدراسة هذه المشاريع ووضع اتفاقات أو نظم فنية تعرضها على مجلس الجامعة الذي وضع الخطوط الرئيسية، وترك للجان الأعمال الفنية، ولا يعرف ما إذا كانت هذه اللجنة ستطلب إلغاء التأشير على الجواز أو إلغاء الجوازات من أساسها».

وأضاف يقول:

«إن العالم كله كان يعيش قبل ثلاثين سنة دون جوازات، فكانت عملية الجواز الآن بدعة ليست إنسانية. أما فلسطين فسيكون لها نظام خاص لكي لا يسمح لغير العربي باستغلال هذا الموضوع لحسابه، والمعروف أن جميع الدول العربية متفقة على هذه الفكرة».

أما البقية الباقية من الفرنسيين في سورية فكانت تستكمل المرحلة الأخيرة من جلائها عن الأراضي السورية، في الوقت الذي كانت موجة الأفراح تغمر سورية من أدناها إلى أقصاها.

وقد جاء من بيروت في أوائل العشر الثاني من شهر نيسان/ أبريل أن الفرنسيين الذين جلوا عن الأراضي السورية يتجمعون في بيروت وطرابلس، وستصل إلى ميناء بيروت يوم ٢٥ نيسان/ أبريل باخرة فرنسية لتقل ألفاً ومائتي جندي فرنسي، وتصل في أيار/ مايو باخرة أخرى تقل دفعة جديدة منهم، وقد لا يمضي آخر أيار حتى يغادر الفرنسيون أراضي لبنان كلها.

سورية في عهد سيادتها واستقلالها

ما بزغ فجر السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٦ حتى بدت سورية في ثوب عرسها القشيب الزاهي: ثوب الحرية والسيادة والاستقلال، بعد أن نزعت عن جسمها ثوب الذل والعار والاحتلال والاستعمار، وألقت به إلى الهاوية إلى غير رجعة.

لقد بدت دمشق في لياليها شعلة من نور، فأي مكان لا يغمره نور الكهرباء؟ وأي شارع لا تزدحم فيه الخلائق بالآلاف والمئات؟ وأي حي من أحياء العاصمة لا تخرج منه مواكب الرجال والشباب هازجة هاتفة فرحة مرحة؟

لقد زاد في جمال مظهرها مساء ١٧ نيسان/أبريل طواف الجيش بالمشاعل من شارع إلى آخر، ومن حي إلى حي، تتقدمه موسيقاه، وترافقه العراضات الشعبية في تجواله وطوافه حتى يخال المرء أن دمشق انتظمت موكباً واحداً لا يدرك أوله من نهايته.

ومن أروع ما ابتدعته «سرية الدبابات» في الجيش السوري أنها وضعت سيارة بشكل «تمساح» رافق حمَلة المشاعل. وكان يفتح فاه بين الفينة والفينة بحركة ميكانيكية تثير إعجاب الجماهير، كما أن رجال الدرك السوري صنعوا بارجة حربية سيارة مع الموكب العسكري.

أما ساحة المرجة فقد ظلت إلى ساعة متأخرة من الليل تموج بألوف الخلائق يستمعون إلى الخطب والأغاني والأناشيد التي تذاع من محافظة دمشق. وقد وصلت فرق الكشاف إلى أمام دار الحكومة، وقامت بأعمال رياضية جميلة بينما كان الجنود في ثكناتهم يرقصون رقصة «الدبكة» ويهزجون ويهتفون.

وطاف في شوارع العاصمة فرسان من الجيش والدرك، وكان أحد الفرسان يشع بأنوار الكهرباء، فيلفت الأنظار ويثير الانتباه.

أما الزغاريد والأهازيج فحدّث ولا حرج.. وهي صورة ناطقة عن موجة السرور التي تغمر الأمة.

واحتفلت جميع المحافظات والأنحاء السورية بعيد الجلاء احتفالات رائعة، وقد استعرض المحافظون، كل منهم في محافظته، قوى الأمن من درك وشرطة وقوى الجيش في وسط حماسة كبيرة أيّدتها الجماهير، ولبست المحافظات في الليل حلّة من الأنوار الكهربائية، وأطلقت الأسهم النارية في كل مكان.

وكان احتفال حلب الشهباء بعيد الجلاء من أروع ما عرفته في تاريخها من حيث الفخامة والروعة، وقد جرى استعراض الجيش، واحتفل برفع العلم السوري على ثكن الجيوش، وقامت فرق الفتوة والكشاف والرياضة بجولات بالمشاعل، واشتركت معها أحياء حلب كلها تتقدمها الطبول والأعلام، وقد بلغت أجرة الطبل (٢٥) ليرة سورية، وأجرة العلم الواحد خمس ليرات.

وكان من أجمل ما شهدته حلب وصول فريق من رفاق الزعيم الخالد إبراهيم هنانو الذين اشتركوا معه في الثورة ضد الفرنسيين، وكانوا يرتدون ألبسة جميلة ترمز إلى أيام الجهاد، وقد جاؤوا من كفر تخاريم ، واشتركوا في العرض العسكري.

كانت حفلة العرض العسكري التي أقيمت في دمشق في صباح يوم الأربعاء ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ في شارع فاروق الأول من أعظم الحفلات وأكثرها روعة وفخامة، وقد بكّر الناس واحتلوا منذ الساعة الخامسة صباحاً الشرفات والسطوح والأبنية المطلة على طول الشارع ومنعطفاته، واحتشدت جماهير غفيرة على ضفة نهر بردى. ومنها من تسلق الأشجار وأعمدة الكهرباء. وكان مدير الداخلية العام ومحافظ دمشق ومدير الشرطة، وفريق كبير من موظفي وزارة الخارجية يشرفون على النظام.

وأقبلت وفود الدول العربية تباعاً.. ثم وصل موكب رئيس الجمهورية تتقدمه الدراجات النارية للحرس الجمهوري على سيارة مكشوفة، وإلى يساره رئيس مجلس الوزراء، وقد جلس إلى يمينه في السرادق الأمير فيصل بن عبد العزيز، فهاشم الأتاسي، ففارس الخوري، فمسلم باشا العطار رئيس وفد شرق الأردن، وجلس إلى يساره طلعت باشا رئيس الوفد المصري، فسامي بك الصلح رئيس الوفد اللبناني، فنجيب بك الراوي رئيس الوفد العراقي، فعبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية. وجلس البقية من أعضاء الوفود في الصفوف التي تلي الصف الأول. وحضر الوزراء المفوضون لكل من بريطانيا وأميركا وروسيا والعراق والمملكة العربية السعودية وقنصل تركيا وجميع أعضاء الوفد الدبلوماسي.

وبدأ العرض العسكري، فتقدمت موسيقى الدرك تعزف عزفاً جميلاً، ووقفت في قبالة الرئيس الأول. ثم مرت ثلة مؤلفة من سبعة جنود، كل جندي فيها ينتمي إلى إحدى الدول العربية السبع المؤلف منها مجلس الجامعة العربية، وكانوا يحملون سبعة أعلام عربية، فأثار منظرهم الجماهير التي صفقت طويلاً.

وبعد أن تمَّ عرض الدرك، وصلت موسيقى الجيش السوري، ووقفت في قبالة السرادق الرسمي، ثم مرت فصائل جيوش الدول العربية. فصيلة الجيش المصري، ففصيلة لبنان، ففصيلة العراق، ففصيلة المملكة العربية السعودية، ففصيلة شرق الأردن، فطلاب المدرسة الحربية للجيش السوري، فاللواء الأول للجيش يتقدمه الفرسان.

وفي هذه الأثناء حلقت الطائرات العراقية في سماء العاصمة، وألقت على الجماهير الزاخرة نشرات صغيرة تحمل تحيات العراق إلى الشعب السوري، وهذا نص التحية:

«العراق الممثل بوفده المدني ورجال جيشه العربي والجوي ووفده الصحافي يحيي سورية الشقيقة حكومة وشعباً، ويشاركها بأفراحها في عيدها الوطني: عيد العروبة.. عيد الجلاء».

فكان لهذه التحية وقعها الحميد في النفوس.

وكانت تحلق في الجو أيضاً تسع طائرات يقودها النسور المصريون، فكان منظرها جميلاً رائعاً.

وكان الجيش السوري يتابع عرضه، فمرَّ الفوج الثاني، فسرية الطيران، فسرية الإنشاءات، فسرية الصحة، فالفتوة، ففرسان الجيش، فالهجانة، فقوى البادية الآلية، فسلسلة من السيارات العسكرية الكبيرة زاخرة بالجند المسلح، فسرية اللاسلكي، فالمدفعية الثقيلة، فالمدفعية الخفيفة، فمصلحة المخابرات اللاسلكية، وقد أطلقت إحداها عدداً من الحمام الزاجل.

ثم بدأ عرض قوى الشرطة، فتقدمت الدراجات النارية المؤلفة من الشرطة والدرك، فدراجات الحرس الجمهوري، فالمصفحات وقد نقش على كل واحدة منها اسم شهيد من الشهداء الذين قضوا في حوادث عدوان الفرنسيين في شهر أيار/ مايو الماضي. ومرت بعدها المصفحات الآلية وقد كتب على كل واحدة منها: (اقتلوهم حيث ثقفتموهم)، ثم مرت الدبابات فسيارات الجيش، فسيارات الصحة، فسيارة تحمل الرسوم الشمسية لشهداء الدرك في حوادث العدوان.

ثم جاء دور الكشاف السوري، فكان جميلاً رائعاً تتقدمه موسيقاه فالأعلام العربية السبعة، ثم لوحة كبيرة سوداء تمثل سجناء جزيرة أرواد وقد كتب في ذيلها: «.. يا ظلام السجن خيم..»، فلوحة تمثل معاقل الأحرار في راشيا والمية ومية، فلوحة تمثل الفظائع التي ارتكبها الفرنسيون في البرلمان السوري، فلوحة تمثل رئيس الجمهورية وفريقاً من رجال الوطن، ثم مرت سيارة كبيرة بشكل باخرة من تنظيم «الثانوية الجديدة» تحمل أشخاصاً يمثلون الأقطار العربية، وقد أطلق منها عدد من الحمام الزاجل أمام السرادق الذي يجلس فيه الرئيس، ثم تبعتها سيارة تحمل طائفة من التلميذات وأمامهن فتاة تمثل سورية وهي مكبلة بالقيود، ثم فكت أسرها بيديها، وأطلق من السيارة عدد من الحمام الأبيض، ثم تقدمت سيارة زاخرة بالزهور تحمل عدداً من التلميذات ينشدن:

ما راح يفيدنا إلاّ اجتهادنا هي الحرية حياة بلادنا

ثم مرت سيارتان تحملان تلميذات ينثرن الزهور ويحملن لوحات ترمز إلى معانٍ سامية في الجهاد الوطني، وقد صاحت إحداهن طالبة إنقاذ فلسطين.

ثم مرَّ عدد من الفتيات المجندات ينثرن الزهور، وكان كل فريق منهن يلبس لباساً يختلف عن الآخر، وتبعهن فريق من طلاب التجهيز، فأدوا أمام السرادق الرسمي التحية بأسلوب رياضي أثار الإعجاب. وختم العرض كما بدأ، مع طلقات المدافع.

وبعد، فقد شهدت هذا العرض مع من شهده من أبناء وطني العربي، فتأثرت كما تأثر ألوف المشاهدين بما رأوا وسمعوا، فبكيت كما بكى الكثيرون أمثالي، وقد سبق لي القول في هذه المذكرات: إنني بكيت في حياتي ثلاث مرات: الأولى: عندما رأيت الجيش الفرنسي يدخل دمشق بعد انتصاره في ميسلون وكان بكائي في حينه حسرة وحزناً واكتئاباً.. أما بكائي اليوم وهو الثاني فقد كان فرحاً وسروراً وابتهاجاً..

وقد اعتبرت كل ما رأيته وسمعته من أفراح الشعب التي لم تقف عند حد أمراً طبيعياً.. وكيف لا يكون ذلك بعد خمس وعشرين سنة زاخرة بالمآسي والمصائب، والدماء والدموع انتهت اليوم إلى انتصار الإيمان على القوة والحق على الباطل والاستقلال على الاحتلال.

لقد رأينا الكثير الكثير من مباهج الشعب وأفراحه، وهو ما نذكر منه غيضاً من فيض فنقول:

لقد أبى الشعب أن تقتصر أفراحه واحتفالاته بعيد الجلاء على يومي ١٧ و١٨ نيسان/ أبريل، فاستمر في إقامة الحفلات والمهرجانات سبعة أيام كاملة كان خلالها يعرب عن مشاعره بمختلف الصور والأشكال وراح آلاف الشباب والطلاب والطالبات في كل محافظة من المحافظات السورية يقيمون الحفلات وينظمون المظاهرات والعراضات ويرقصون «الدبكة» وغيرها من الرقصات المختلفة، ويسهرون إلى ما بعد منتصف الليل في كل حي من الأحياء حيث تطلق الصواريخ وتقام الحفلات وتلقى الخطب والقصائد والمواويل وما شابه ذلك.

وقد زاد الشعب السوري غبطة وحبوراً وجود وفود الأقطار العربية في دمشق حيث جاءت لتشارك سورية فرحتها. وكان من مظاهر ذلك اللقاء العربي الرائع الذي شهدته الجامعة السورية قبل ظهر يوم ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ فقد ازدانت قاعات الجامعة بالأعلام العربية وجللت شرفات القاعة بالأعلام السورية الكبيرة، وخصصت القاعة الأمامية لوفود البلاد العربية والوزراء وخصصت شرفة للسيدات، وعلى المنصة وضعت مقاعد لرئيس الجمهورية ورؤساء الوفود العربية، وعندما وصلت هذه الوفود استقبلت بالهتاف والترحيب، وجلس إلى يمين رئيس الجمهورية الأميران فيصل ومنصور وهاشم بك الأتاسي وإلى يساره عبد اللطيف طلعت باشا وسامي الصلح ونجيب الراوي ومسلم العطار.

وافتتح عميد الجامعة حسني سبح المهرجان قائلاً:

«باسم الله والوطن أفتتح هذا المهرجان العظيم، ثم أقدم اعتذاراً عن عدم تمكن عزام باشا من إلقاء كلمته لوعكة ألمت به».

ثم ألقى كلمة دمشق نجيب الريّس، وكلمة العراق نجيب الراوي، وكلمة مصر عبد الرحمن حقي بك فالأستاذ سليم الزركلي (قصيدة)، فصالح الشطا كلمة المملكة العربية السعودية، فمسلم باشا العطار كلمة شرق الأردن، فالأستاذ بدر الدين الحامد (قصيدة)، فرياض الصلح، فالأمير عادل إرسلان، فالأستاذ أنور العطار (قصيدة) فالمطران أغناطيوس حريكة، فالأستاذ جبران تويني، فالشيخ صالح العلي، فالأستاذ أكرم زعيتر كلمة فلسطين، فالأستاذ شفيق بك جبري (قصيدة) وهي مسك الختام.

وقد انهالت على رؤساء الجمهورية والحكومة والصحافة مئات البرقيات التي يعرب أصحابها من ملوك وأمراء ورؤساء وشخصيات كبيرة عن أصدق التهاني بعيد الجلاء متمنين لسورية في عهدها الجديد، عهد الاستقلال، مزيداً من القوة والمنعة والازدهار والرفعة.

وأقيمت في الوقت نفسه عشرات الحفلات المختلفة التي أوحت بها الفرحة الكبرى بعيد الجلاء نذكر منها:

- مأدبة الغداء التي أقامها الرئيس القوتلي في مزرعته في قرية (بالا) على شرف الوفود العربية وجمهرة كبيرة من رجال الأعمال.
- مأدبة العشاء التي أقامها عبد اللطيف طلعت باشا رئيس البعثة الملكية المصرية وأعضاؤها.

- الحفلة الساهرة التي أقامها رئيس مجلس الوزراء سعد الله الجابري على شرف الوفود العربية، وقد تخللها عزف موسيقى وأناشيد وطنية قومية.
- حفلة «نادي فيصل» التي تكلم فيها كل من رسلان الملقي وجميل سلطان. وقد ألقى قصيدة المحامي محمد الفاضل الذي ارتجل كلمة كان فيها موفقاً.
- حفلة غداء أقامتها قيادة الجيش السوري على شرف قواد القطعات العسكرية العربية ألقى فيها رؤساء هذه القطعات كلمات جميلة أعربوا فيها عن شعورهم بيوم الجلاء الخالد.
- مهرجان أقامته إدارة المدرسة الثانوية الجديدة بمناسبة عيد الجلاء.
- اجتماع في مكتب الحزب الشيوعي تحدث فيه خالد بكداش عن عيد الجلاء.
- حفلة إدارة نادي الشبيبة الكاثوليكية احتفاءً بعيد الجلاء.

ويلاحظ أن هذه الحفلات وغيرها من الحفلات المماثلة قد أقيمت في يومي ١٧ و١٨ نيسان/ أبريل مما يدل على مدى فرحة الناس بعيد الجلاء.

بدت دمشق في اليوم الثاني لعيد الجلاء ـ الخميس ١٨ نيسان/ أبريل ـ بشكل يعجز القلم عن وصفه، فالأمة برجالها وشبابها وأطفالها، عاصمة وقرية، خرجت إلى الشوارع تعلن المزيد من سرورها، وقد وصلت عراضات كبيرة من قرى غوطة دمشق، ومواكب من قرى لبنان لتشارك سورية في أفراحها، وخرج الحزب العربي وحزب البعث العربي، والشباب القوميون بموكب أطلقوا عليه «موكب الشهداء» تتقدمه سيارة مزدانة بالأعلام العربية واللوحات يحملها الطلاب ويهتفون: نريد اشتراكية عربية. نؤيد مصر في طلب الجلاء.

ثم خرج المجاهدون بموكب جميل يتقدمه الفرسان من شارع بغداد إلى ساحة الشهداء.

وكذلك مشى موكب كبير من حي الميدان في شوارع العاصمة، وكان الجميع يمرون بالبرلمان والشوارع الرئيسية، ويتخلل ذلك إلقاء الخطب والهتاف.

هذا وقد بلغ عدد الوافدين من مدن سورية ولبنان وفلسطين وغيرها من البلاد العربية الأخرى (٧٥) ألف نسمة، وقد خفضت سكة حديد الشام ـ حماة وتمديداتها خمسين في المئة من تعريفاتها بمناسبة الجلاء، وخفضت أيضاً سكة حديد الحجاز أجورها أيضاً.

وقد أمَّ دمشق كثير من الزملاء أصحاب الصحف ومحرريها في الأقطار العربية الشقيقة للاشتراك في مهرجانات الجلاء وموافاة صحفهم بأنبائها، وتألف وفد صحافة مصر من الكاتب الكبير توفيق الحكيم، والآنسة (م .ك. بولاد)، ووفد لبنان من جبران التويني نقيب الصحافة اللبنانية، ومحمد الباقر، وفؤاد قاسم وزهير عسيران وحنا غصن وسعيد فريحة. وتألف وفد محرري صحف لبنان من سليم أبو جمرا، وسعيد سربيه، وفريد طبارة، وجورج بيطار، وتألف وفد العراق من نور الدين داود، ورزوق غنام، وتوفيق سمعاني. وتألف وفد صحافة الشهباء من شكري كنيدر، وحسن توفيق عبد العال، ومحمد طلس.

ووصل من فلسطين عيسى العيسى صاحب جريدة «فلسطين»، ومن عمان الصحافي تيسير الدوجي.

بعد أن تمَّ الاحتفال بالعرض العسكري تقدمت إلى رئيس الجمهورية وفود المحافظات السورية يحمل كل

وفد منها حفنة من تراب المحافظة كان يسلمها إليه دليلاً على ولاء المحافظات للوطن بينما كان مئات من مصوري محطات الإذاعة والصحف يتقدمون ويلتقطون مختلف الصور.

في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر الأربعاء ١٧ نيسان/ أبريل بدأت الوفود العربية تصل إلى دار الحكومة. فكانت الجماهير تستقبلها بالحماسة البالغة والتصفيق الحاد بينما كانت موسيقى الجيش ترتل ألحانها الجميلة، وقبل الساعة الرابعة بقليل أطل موكب رئيس الجمهورية فعزفت الموسيقى النشيد السوري، ثم صعد الرئيس إلى الطابق الثاني من السراي حيث وقف في شرفته وألقى خطاباً تاريخياً رائعاً جامعاً استعرض فيه أدوار الجهاد، ومراحل الكفاح التي مرت بها سورية، استغرق إلقاؤه وقتاً طويلاً، وقد استهله بقوله:

«بني وطني:

هذا يوم تشرق فيه شمس الحرية ساطعة على وطنكم، فلا يخفق فيه إلاّ علمكم، ولا تعلو فيه إلاّ رايتكم.. هذا يوم الحق تدوي فيه كلمته، وهذا يوم الاستقلال تتجلى عزته، يوم يرى الباطل فيه كيف تزول دولته، وكيف تضمحل جولته.. هذا يوم النصر العظيم، والفتح المبين..».

وقد ترك خطاب الرئيس القوتلي أثره الحميد في نفوس الجميع، وعلقت عليه الوفود العربية بالقول إنه خطاب قيم قوي جامع يعتبر موجزاً لتاريخ سورية الحديث ولكفاح الشعب السوري في مختلف مراحل نضاله منذ أوائل القرن الحالي حتى يوم الجلاء الذي يعتبر عيداً قومياً لا يخبو نوره، ولا يمحى أثره على مدى الأيام والسنين.

وبعد أن انتهى الرئيس القوتلي من إلقاء خطابه هرع رؤساء وأعضاء الدول والشعوب العربية إلى الإعراب له عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات راجين لسورية العزيزة في عهدها الجديد، عهد الاستقلال والحرية والسيادة أن تنعم بأفضل ما تنعم به الشعوب المستقلة من حياة حرة وعيش كريم.

وأبت الوفود العربية أن تغادر دمشق قبل أن تبالغ في إقامة الحفلات والمآدب مشاركة سورية فرحتها الكبرى.. كما أبت إلاّ أن تسجل كلمات تاريخية رائعة سيبقى صداها يرن في مسمع الزمن على مدى القرون والعصور.

بعد الانتهاء من الاحتفالات بعيد الجلاء، انصرفت دوائر الدولة إلى معالجة ما لديها من شؤون، كما انصرف الشعب إلى الاهتمام بما لديه، وكان أبرز موضوع واجهته الدوائر العليا في الدولة هو استقالة الوزارة الجابرية من الحكم. وقد اتضح أن البت في موضوع الاستقالة كان مفروضاً أن يتم منذ بعض الوقت لولا أن الاحتفال بعيد الجلاء قد قضى بتأجيله إلى ما بعد الانتهاء من المهرجانات التي عمت البلاد، وهكذا كان، فقد عقد مجلس النواب دورته الجديدة، وألقى رئيس المجلس فارس الخوري في جلسة افتتاح الدورة خطاباً وضع فيه النقاط على الحروف في موضوعات الساعة، واستعرض فيه الجهود التي توجت بالحصول على حق البلاد في ممارسة استقلالها كاملاً، وأشار إلى أن إعلان سورية حالة الحرب على المحور كان سبباً في دعوة سورية إلى حضور مؤتمر سان فرنسيسكو والمساهمة في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، ونوّه بمؤازرة بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وسائر أعضاء مجلس الأمن الذين أجمعوا على صحة مطالب سورية، كما أشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة «صححت الخطأ الذي ارتكبته الأمم الظافرة في الحرب العالمية الأولى».

وفي ختام خطابه قال فارس الخوري:

«والآن عليَّ أن أقول لكم إن فخامة رئيس الجمهورية قد دعاني قبل هذا الاجتماع بساعة واحدة، وأعلمني أن رئيس الوزراء قدم استقالة وزارته، وقد كلفه فخامة الرئيس بالاستمرار في العمل الإداري إلى أن تتألف الوزارة الجديدة».

وقد تمَّ تأليف الوزارة السورية قبل منتصف السبت ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، وصدرت مراسيم تأليفها صباح يوم الأحد ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، فعيّن سعد الله الجابري للرئاسة والخارجية، وخالد العظم للاقتصاد الوطني والعدلية، وصبري العسلي للداخلية، ونبيه العظمة للدفاع الوطني، وإدمون حمصي للمالية، وأحمد الشراباتي للمعارف، وميخائيل إليان للأشغال العامة.

وفور تأليف الوزارة استقبل رئيس الجمهورية معظم الوزراء الموجودين في دمشق. وفي صباح الأحد الباكر تسلم أعضاء الوزارة الجديدة العمل في مكاتب وزاراتهم.

وقد عقد مجلس النواب ثلاث جلسات خصصها لمناقشة البيان الوزاري، ثم منح ثقته للوزارة الجديدة.

في مساء السادس والعشرين من أيار/مايو وجّه الرئيس شكري القوتلي الدعوة إلى طائفة كبيرة من الشخصيات الرسمية والشعبية لتناول الشاي في حدائق القصر الجمهوري، وذلك بمناسبة سفره الوشيك إلى القاهرة لحضور اجتماع ملوك ورؤساء العرب، وقد تحدث إلى المدعوين فقال:

«إنها لخطوة مباركة سعيدة يخطوها العرب نحو هدفهم المنشود الذي سعوا طويلاً إليه وبذلوا كثيراً من أجله وأعني بهذا الهدف الوحدة العربية التي يجتمع ملوكها ورؤساء دولها في مكان واحد لمعالجة مختلف مصالح العرب وقضاياهم».

وقد حضر الرئيس القوتلي اجتماع ملوك ورؤساء العرب الذي عقد في أنشاص في مصر في يومي ٢٨ و٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٦، وهو اجتماع شارك فيه الملك عبد الله والملك فاروق والشيخ بشارة الخوري والأمير سيف الإسلام عبد الله والأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، وأسفر عن بيان تاريخي يؤكد على دعم التعاون بين الدول العربية، ويؤيد قضية فلسطين واستقلال مصر وطرابلس وبرقة.

وقد حقق بيان الملوك والرؤساء مزيداً من التحرك العربي والنشاط السياسي، كما تجلت مظاهر التضامن العربي بأجلى مظاهرها في مختلف المناسبات وعلى جميع الأصعدة.

وخلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٦ شهدت دمشق أياماً تاريخية تجلّى فيها تضامن الدول العربية ووقوفها كتلة متضامنة تحت لواء مجلس الجامعة العربية، وقد اتخذت «بلودان» المصيف السوري الأول مكاناً لاجتماعات ممثلي الدول العربية المشتركة في الجامعة في دورتها غير العادية.

لقد لعبت سورية دوراً رئيسياً في معركة الجلاء التي انتهت إلى نزوح القوات الأجنبية المحتلة عن جميع أراضيها، كما ساهمت إلى حد بعيد في إنشاء جامعة الدول العربية، وفي مؤتمر بلودان التاريخي، وكان من أهدافها الرئيسية توثيق العلاقات بينها وبين الدول العربية عموماً والدول المجاورة خصوصاً. وهناك مظاهر كثيرة تؤيد ذلك.

وتقتضينا المناسبة هنا القول: إن العلاقات بين الدول العربية كثيراً ما يتأثر منها البعض بالآخر، أو الدولة

بالأخرى. مثال ذلك أن سورية بعد أن رأت المغفور له الملك عبد العزيز آل السعود رحمه الله أول حاكم عربي يبادر إلى تهنئة الأردن باستقلاله، حرصت على تحقيق المزيد من التعاطف والتضامن مع الأردن. وكان ذلك نتيجة للعلاقات الوثيقة الطيبة بين سورية والسعودية على اختلاف العهود في البلدين. وقد تركت الصداقة التي تربط الرئيس شكري القوتلي بالملك عبد العزيز خصوصاً وبالأسرة السعودية عموماً أثرها الخير ليس بين السعودية وسورية فحسب، بل بينها وبين الأردن وبعض البلدان الأخرى.

أما العلاقات السورية مع مصر والعراق، فقد كانت صورها جلية واضحة تدل على صفائها ونقائها جميع المواقف والمناسبات. وقد تجلى ذلك أكثر فأكثر في مواقف هاتين الشقيقتين الكبيرتين في اجتماعات الملوك والرؤساء وفي إنشاء جامعة الدول العربية، وفي أعياد الجلاء في سورية وفي مؤتمر بلودان، وفي مختلف الأعمال والمواقف والخطب والتصريحات والتحركات التي قام بها أقطاب هذين البلدين العربيين الكبيرين مسجلين أجمل آيات التعاون الوثيق بين أبناء الأمة الواحدة، مقدرين الأدوار البناءة التي لعبتها سورية، والمواقف التي اتخذتها سلبية كانت أو إيجابية، والتضحيات التي بذلتها في سبيل خير الأمة العربية كلها، وليس في سبيل خيرها وحدها.

أما مظاهر التضامن والتعاون بين سورية ولبنان، فقد كانت أكثر من أن تعد. وقد تجلى ذلك في العديد من المواقف واللقاءات والمباحثات والمناسبات.. وكان من أبرزها لقاءات رئيسي الجمهوريتين، القوتلي، والخوري، في شتورا الحين بعد الحين، وكثيراً ما كانت تنتهي إلى الاتفاق والتضامن والوئام.

أما العلاقات بين سورية وشرق الأردن فقد كانت حسنة بالرغم من العقبات التي كان أعداء التضامن العربي يحاولون فرشها في طريق الاتفاق والوئام، وكانت الحكمة التي يتجلى بها كبار المسؤولين في البلدين تتغلب في النهاية على دسائس المخربين، فالأردن بقي البلد العربي الأبي الندي يفتح ذراعيه لاستقبال أحرار العرب من سوريين وغيرهم من أبناء الأمة العربية، وقد كان للمضطهدين والملاحقين من قبل السلطات الاستعمارية في بلادهم موئلاً وملاذاً.

وكذلك كانت سورية البلد العربي الحريص كل الحرص على أن ينال كل بلد عربي استقلاله وسيادته، ولذا كانت فرحته كبيرة عندما أعلن المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم البريطاني استقلال الأردن واعتباره بلداً مستقلاً له حريته التامة وسيادته الكاملة، فأعربت سورية عن فرحتها بذلك، وتمنت كل تقدم وازدهار للأردن العزيز.

ومما هو جدير بالذكر أن العلاقات بين سورية والسعودية كانت تتميز دائماً بالولاء والصراحة والإخلاص والمساعي المشتركة لتحقيق وحدة العرب.. والوسيلة الكفيلة بتحقيق ذلك هي التضامن العربي الذي يسعى إليه البلدان في مختلف الظروف والأحوال.

والحق يقال، إنه كان للمغفور له الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله دور رئيسي في الدعوة إلى التضامن العربي، فكان في تصريحاته وأحاديثه كلها يضرب على وتر دعوة جميع العرب إلى التكتل والتكاتف والتعاضد ليثبتوا أنهم أمة جديرة بالحياة الحرة الكريمة.

نذكر هنا على سبيل المثال أن جلالته في أواخر سنة ١٩٤٦ استقبل المستر سولز برجر مراسل جريدة «نيويورك تايمز» الذي وصف مقابلته لجلالته بقوله إنها كانت في قرية من الخيام والمضارب أقيمت في أرباض مكة المكرمة، ووصف المراسل رأي جلالته في قضية فلسطين فقال: إن جلالته مقتنع بأن الحل

الوحيد لها هو تحرير هذا البلد المتنازع عليه وجعله دولة عربية مستقلة. ولا يزال تبادل الآراء بينه وبين الرئيس ترومان في هذه المسألة مستمراً.. وأضاف المراسل: وقد تفضل جلالته فأجاب عن الأسئلة التي قد أعددتها قبل أن أحظى بمقابلته، فكان جوابه حين سئل: هل هناك أية مشاكل بشأن الحدود بينه وبين شرق الأردن، وعلى الأخص، لأن الحدود لم تحدد قبل الآن تحديداً رسمياً، قول جلالته:

«نحن العرب أسرة واحدة وأهدافنا واحدة وأمانينا واحدة، ومن الطبيعي أن تظهر بين أفراد الأسرة وجوه خلاف تقتضي التراضي عليها والتفاهم، ونحن نعتقد أن هناك بعض المسائل الثانوية وهذه يمكن أن نسويها بيننا ودياً كما يفعل الأخوة حين يختلفون».

بهذا الروح الطيب، والطوية السليمة، كان جلالته يتحدث عن أمته العربية. وقد جعل من ذلك دستوراً سار عليه من بعده الملوك السعوديون الذين تعاقبوا على العرش السعودي، وبحكم السياسة الرشيدة، سياسة التضامن العربي، التي رسم طريقها جلالة الملك عبد العزيز، قطعت المملكة شوطاً بعيداً في مختلف الميادين والمجالات، حتى أصبحت في عهدها الحالي مملكة عربية إسلامية ناهضة يعتز بها العرب.

أما العلاقات بين سورية واليمن فقد كانت في الماضي حسنة سليمة، وهي اليوم مثلها بالأمس تقوم على الإخاء والولاء مع اليمن بشقيها الشمالي والجنوبي، فهما عضوان في موكب التضامن العربي، لا يتخلفان عن الاستجابة لكل دعوة تتصل بمصلحة العرب.

غير أن كل ما ذكرنا لا ينفي القول إن الخلافات العربية لا تزال في هذه الظروف قائمة وظاهرة بين بعض الدول العربية، ولا أدل على وجودها من التراشق الإعلامي الإذاعي منه والصحافي الحين بعد الحين، وكم يحزن الشعوب العربية أن ترى هذه الخلافات تعيق قافلة الوحدة العربية عن متابعة سيرها نحو الهدف المنشود.

وإذا كانت الخلافات العربية خلال الثلاثين سنة الأخيرة أكثر أو مثل أو أقل منها حدة في الحاضر، فهي كلها مرض يجب استئصاله والشفاء منه.. وإن الدواء الشافي له في رأينا هو الذي وصفه الملك عبد العزيز وأثبتناه آنفاً ونكرره هنا: «نحن العرب أسرة واحدة ومن الطبيعي أن تظهر بين أفراد الأسرة وجوه خلاف تقتضي التراضي عليها والتفاهم، وهذه يمكن أن نسويها بيننا ودياً..»، فهل تأخذ الدول المختلفة هذا الدواء الذي لا بد منه ولا معدى عنه ليكون شافياً حاسماً؟ إننا لنرجو ذلك.

بعد أن أوضحنا ما كانت عليه العلاقات بين سورية وشقيقاتها الدول العربية يسوقنا الحديث إلى عهد الحرية والسيادة والاستقلال.. عهد الرئاسة الأولى لشكري القوتلي:

مما لا شك فيه أن عهد الرئيس شكري القوتلي منذ انتخابه رئيساً للجمهورية السورية كان عهداً مباركاً ميموناً أنعم الله فيه على سورية بنعمة جلاء القوات الأجنبية المحتلة عن جميع أراضيها. وقد تحقق ذلك بمشيئة الله، وبفضل وطنية الشعب السوري وتضحياته، وصمود رئيسه شكري القوتلي الذي كافأه الله على إخلاصه أنه حقق نعمة الجلاء في عهده، وقرنها باسمه، وقد ظفرت سورية بالاستقلال التام، واعترف به دولياً.

حيال تحقيق هذه الأمنية الغالية كان لا بد لسورية حكاماً وشعباً وصحافة من أن تعض عليها بالنواجذ، وتسهر على حمايتها وصونها. ومع انصراف الجميع إلى ذلك واجهوا معركة تختلف عن المعركة التي خاضوها ضد فرنسا، فهذه كانت معركة الهدم والتحطيم. أما معركة اليوم فهي معركة البناء والتعمير،

وقد نشأ بسبب اختلاف نوعية المعركتين وقوع بعض الأخطاء التي لا يسلم منها كل شعب يستقبل عهداً جديداً مماثلاً لأوضاع الشعب السوري آنذاك.

وكان الرئيس القوتلي يشعر بالتبعة الملقاة على عاتقه بصفته صاحب العهد الاستقلالي، فيعمل ما في وسعه على تلافي الأخطاء ومكافحة الفساد أياً كان نوعه. وقد اتضح ذلك في مواقف ومناسبات عديدة، منها الخطاب الذي ألقاه الرئيس القوتلي في اليوم التاسع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ في جمعية الطيران السوري في دار النادي العسكري السوري بدمشق حيث تكلم عدد من الخطباء منهم أحمد الشراباتي وزير الدفاع، وأحمد فؤاد القضماني نقيب المحامين، وعارف اللحام سكرتير جمعية التجار، والدكتور عزت الطباع، ونعيم الأنطاكي، والشيخ معروف الدواليبي.

بعد أن تكلم هؤلاء ألقى الرئيس القوتلي خطاباً قوطع بالتصفيق الحاد عدة مرات وقد تميز بالصراحة والواقعية، فقد استهله بالحمد والشكر لله على نعمته تعالى بتحقيق الاستقلال، وبلمحة واسعة عن جهاد الشعب السوري، وبما قامت به سورية في هذا العهد، عهد الحرية والاستقلال، عهد العزة والمنعة والكرامة، فذكر ما حققته في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، ثم انتقل إلى الحديث عن النظام الجمهوري الذي اعتنقته سورية عن بصيرة وفي يقين. وقد فعلت ذلك لأنها أدركت أن الجمهورية في سورية هي خير ما يلائم طبيعتها الديموقراطية. ثم تكلم عن المرحلة الشائكة، من الانتداب إلى الاستقلال، وانتقل إلى ما حققه العهد الاستقلالي. وقارب بين الماضي والحاضر، وبين العبودية والاستقلال وبين الحرية والأغلال، وبين التحكم والحكم، وتحدث عن حاجتنا للبرامج الإصلاحية، ثم خاطب عدداً من الطبقات كل طبقة بدورها، فقال عن تكتل ذوي النزعات المثقفة إنه يدعو ناصحاً إلى تجنب تعدد الأحزاب، ويود لو تتكاتف النزعات المثقفة والمبادئ المشتركة في فريقين أو ثلاثة كما هو جارٍ في بلاد عريقة بالديموقراطية مثل بريطانيا والولايات المتحدة، ثم خاطب الموظفين الذين سماهم مادة الحكومة، وأوصاهم بالاستقامة والنزاهة ومعاملة الناس بالحسنى.

وانتقل إلى الحديث عن الطلاب ـ وكانت مظاهراتهم قد كثرت ـ فقال:

«وكلمة أوجهها إلى الطلاب الأعزاء وهي كلمة من يحرص كل الحرص على مصلحتهم، فالوطن يتطلب منهم أن يتزودوا بالعلم، وأن يتسلحوا بالعرفان».

إلى أن قال:

«إذا جاز للطالب حين كان الكابوس الاستعماري جاثماً فوق الصدور أن يضرب كلما دعت الحاجة إلى الإضراب، وإذا اقتضى الواجب أن يتقلد السلاح، وأن يستشهد في سبيل الخلاص من العدو والمجتاح، فإن الأجنبي قد زال ونجانا الله من ظلمه وجبروته، وآن للأمة أن تعمل في البناء».

وقال الرئيس القوتلي:

«أحب أن لا يكون حديثي خلواً من الصحافة، فالصحافة هي التي تضرب في السهم الأول في تنوير الرأي العام وتوجيهه، وقد كان لصحافتنا الوطنية نصيبها في هزّ الروح القومية، وكان لها قدم صدق في قراع المستعمر، وفي ما بلغناه من عزة وسيادة.. وواجبها اليوم، ونحن في دور البناء كما أسلفت أن تكون عوناً على البناء لا معاول للهدم، فالنقد النزيه مهما اشتد ضروري ولا غنية عنه، وطبيعة الحياة الديموقراطية تتطلب أن تكون الصحافة مسرحاً حراً لمختلف الآراء. ولكن النقد النزيه والجهر بالحقائق،

والحملة التي تهدف إلى المصلحة العامة شيء، والهدم على غير هدى وبث الفوضى شيء آخر..
والحرية يا سادة مصونة ما دامت لا تهدد النظام ولا تسيء إلى الأخلاق.

إني لعلى يقين أنه سيكون لصحافتنا الوطنية فضلها في البناء وأثرها الحميد في عهد الإنشاء كما كان لها فضلها المشكور في الهدم أيام الاستعمار وحين يستوحي حملة الأقلام المصلحة العامة في ما يكتبون وكان وجه الله هو الذي يبتغون. ومتى علم الكاتب أن ما يكتبه تقرأه السيدة في خدرها والجندي في معسكره والتاجر في متجره والعامل والطالب والمزارع، وأنه مسؤول أمام ضميره الوطني عن كل ما يبثه ويدعو إليه ومتى كان الإنصاف رائده والحقيقة هدفه ومبتغاه جاز لنا أن نترقب رأياً عاماً بصيراً بالحقائق، نفاذاً إلى مواطن الهدى والصواب».

قال الرئيس هذا القول للصحافة في وقت كان فيه عدد من الصحف يخوض معركة مع فريق من أعضاء مجلس النواب.

ثم وجه الرئيس القوتلي تحية إلى الجيش الفتي ضباطاً وجنوداً.

ثم تحدث عن الإنشاء في ظل الاستقرار فقال:

«ليس ممكناً أن يكون إنشاء وأن يكون عمران ما لم يكن في البلاد استقرار، وما لم يكن فيها اطمئنان. والبلاد اليوم في دورها الإنشائي في عهدها الاستقلالي في ظل الأمان ونعمة الاطمئنان أحوج ما تكون إلى الأيدي العاملة وفيها متسع للأعمال ومجال فسيح لاستخدام الأموال».

ثم ختم حديثه عن سورية والعالم العربي فقال إن العالم العربي كله ليتطلع إلى سورية الحرة المستقلة ويرقب أن تؤدي للعروبة رسالة الوحدة والحرية والخلاص، وسورية حكومة وشعباً لا ترضى لفلسطين العزيزة إلاّ ما ترضاه لنفسها.. وإن الدنيا كلها تضع اليوم سورية المستقلة في الميزان.. فلنثق بأنفسنا. ولنعتمد على إرادتنا، بعد اعتمادنا على الله.

وقال المعلقون في حينه إن خطاب الرئيس يجمع بين التوجيه والتحذير، وإنه بصفته المسؤول الأول يرى من واجبه أن يتصدى للأحداث ليحول ما في وسعه دون وقوع السيئ والخطر منها.

خلال الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٤٦ بدا شيء من الوهن والضعف على وزارة سعد الله الجابري، وكان ذلك أمراً طبيعياً بسبب ما واجهته هذه الوزارة في آخر عهدها من متاعب وهجمات يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ مظاهرات الطلاب احتجاجاً على تدابير مدرسية اعتبرها الطلاب ضارة بمصالحهم، فطالبوا بإلغائها. ولما لم تستجب الحكومة لمطالبهم، خرجوا بمظاهرات كبيرة حاول رجال الأمن قمعها بقسوة وعنف فأدى ذلك إلى اعتقال أعداد كبيرة منهم، وإلى إصابة العشرات من الطلاب بجروح، وقد توفي أحدهم متأثراً بجراحه، فألهب ذلك مشاعرهم، واندفعوا في مظاهرات ضخمة أدت إلى معارك متلاحقة استمرت أياماً أصيب خلالها عدد كبير من رجال الشرطة والطلاب بجروح مختلفة، وبقي الجو الطلابي مكفهراً إلى أن اتخذ مجلس الوزراء قراراً يقضي بتوقيف تنفيذ مفعول البرامج والتدابير التي كانت سبباً لكل ما حدث.

٢ ـ الحملة العنيفة التي شنها نواب المعارضة على الحكومة بسبب تعطيلها الصحف استناداً إلى قرار المفوض السامي الفرنسي رقم (٢٦٣٠)، فقد أثارت هذه الحملة زوبعة شديدة في المجلس، وتراشق

نواب المعارضة ووزير الداخلية الممثل للحكومة بعبارات ساخنة، فالنواب يستنكرون استنادها في تعطيل الصحف إلى قرار وضعه العدو يوم كان يحكم البلاد بالحديد والنار، ويطلبون إلغاءه، والحكومة بلسان وزير الداخلية تحاول إيجاد المبررات لاعتمادها على القانون المذكور. وقد بلغ عنف المناقشة حداً ألقى معه وزير الداخلية صبري العسلي خطاباً شديد الحماسة استثار فيه المشاعر مؤيداً مشروعية لجوء الحكومة إلى قرار المفوض السامي، ثم أخرج ثلاث نسخ من الصحف المعطلة، وسرد نبذاً من مقالاتها التي تهاجم النظام الجمهوري والرئيس الأعلى. وبعد أن أعرب عن ضرورة التفاني بالجمهورية وبالرئيس الأعلى قال:

«فأنا أطبق القرار ٢٦٣٠ ـ أي قرار المفوض السامي الصادر عام ١٩٢٤ ـ الذي وضعه الأجنبي لحماية نفسه وأشخاصه، لأحمي به بلادي وجمهوريتي ورئيسي».

وتكلم على الأثر أكرم الحوراني ورئيف الملقي فعددا مزايا الجمهورية وإخلاصهما لها وللرئيس الأعلى، وأنكرا على الوزير عمله واعتباره غير متفق مع حب الجمهورية ورئيسها، وكان الأفضل أن يلجأ إلى إحالة الصحافي المتهم على القضاء لينال العقوبة الأشد والأقوى. وقال الملقي بصوت عال: لقد أساء وزير الداخلية للرئيس الأعلى عندما جعل الدفاع عن الرئيس والجمهورية وسيلة للحكم الكيفي».

وهنا طلب بعض النواب الانتقال لجدول الأعمال، فاحتج الملقي وناظم القدسي والحوراني، وهمّوا بالانسحاب فقال العسلي للملقي: «إما أن تكون قانونياً فتخضع لحكم الأكثرية أو تنسحب من هذا المجلس»، فأجابه الملقي: إن الحكومة التي تخالف الدستور يعرف كيف ينتقم الشعب منها». وأمام هذه الضجة العنيفة رفع الرئيس الجلسة.

وفي الجلسة التي تلت هذه الجلسة العنيفة استؤنفت المناقشة بين نواب المعارضة والحكومة.. وكانت أشد وأعنف من سابقتها. وكان موضوع تعطيل الصحف يحتل المقام الأول من المناقشة، وتكلم في الموضوع عدد من النواب منهم نجيب الريّس، وهو بصفته الصحافية يمثل الصحافة ويعبر عن رأيها بالإضافة إلى رأيه الشخصي، فقال:

«عندما ناقشنا موضوع تعطيل الصحف عام ١٩٤٦ وقفت هنا أمامكم مع عدد من النواب الذين أثاروا القضية، وقلت إن الحكومة تعطل الصحف بالاستناد إلى القرار الذي وضعتموه أنتم بيدها. فإذا أردتم أن ترفعوا ذلك السلاح منها فما عليكم إلاّ أن تسحبوا ذلك القرار وتلغوه، وقد اقترحت حينئذٍ على المجلس الكريم إلغاء مبدأ التعطيل نهائياً، وبينما نحن نناقش الموضوع فوجئنا باتفاق تمّ بين رئيس الوزراء وفريق من النواب ينص على جعل التوقيف شهراً واحداً وهكذا كان..

أما الخلاف الناشب الآن بين الحكومة والنواب فهو أن الحكومة تقول إن التوقيف هو غير التعطيل الذي نص عليه قانون ١٩٤٦ بينما يصر النواب المستجوبون على أن كلا المعنيين واحد.

وأنا بصفتي خبيراً عملياً، وقد طبقت عليّ جميع قرارات وقوانين التعطيل المعروفة، فقد عطلت جريدتي تعطيلاً موقتاً أكثر من خمسين مرة، وتعطيلاً لأجل غير معين أكثر من ثلاثين مرة وحتى هذا القرار نفسه الذي يحمل رقم ٢٦٣٠ قد طبق عليّ أيضاً. وهذا القرار يشترط في إحدى مواده أن يُدعى صاحب الجريدة إلى دار الحكومة، وأن يسأل عما جاء في مقاله المؤاخذ عليه، وقد طلبت مراراً وسئلت مراراً وعطلت جريدتي بسببه مراراً.

لذلك فأنا بحسب اجتهادي وتجاربي العملية أقول إن التوقيف والتعطيل الإداري لأجل غير مسمى يعطيان نتيجة واحدة، ولذلك فإني أقول للحكومة إنها بتدبيرها كانت مخطئة».

٣ ـ استنكار العديد من الهيئات والجماعات والشخصيات الشعبية سياسة الحكومة في إصدارها مراسيم تخول الحكومة ووزير الداخلية سلطات ديكتاتورية، وكان من أبرز وأهم البيانات التي صدرت في تلك الفترة، بيان سلطان باشا الأطرش إلى الشعب، وقد استهله بلمحة عن جهاد سورية انتقل منها إلى القول: « ..إذا كنا نصبر على بعض التصرفات بعض الوقت فما ذلك إلاّ حرصاً منا على وحدة الصفوف ومحافظة على سمعة الوطن تجاه الأغراب.. ولكنا وجدنا أنفسنا اليوم تجاه أعمال وتصرفات لا يجوز السكوت عليها بل يعتبر السكوت عليها من باب الغباوة وإن لم نقل من باب الخيانة. ولذلك نذيع عليك هذا البيان..

بعد أن تحدث البيان عن الآلام والنكبات التي تحملها الشعب السوري في عهد الاحتلال وما نزل به من مصائب أقلها الفقر، والمرض، والتشريد، والجوع والخوف والسجن، والنفي، وخراب البيوت، والموت الزؤام ـ بعد أن أفاض في الحديث عن ذلك كله قال:

«.. وظل الشعب صابراً صبر الكرام حتى تمَّ لهذا الوطن الاستقلال وتسلمت زمام الحكم فئة عرف أفرادها في العهد البائد بأنهم من الذين نادوا بالحرية وطالبوا بها في من طالب، ووعدوا الناس بعمران واسع ونعيم وافر.

«.. ولكن شيئاً من هذا لم يكن، بل كان الأمر على خلاف ذلك، إذ نسيت الحكومة أنها من الشعب وللشعب وراحت تعمل كل شيء إلاّ ما فيه مصلحة الشعب، فالغلاء استحكم في كل مكان، وكذلك الفقر والفوضى وفساد الأخلاق، وارتكابات الموظفين عمت جميع دوائر الحكومة وصارت المحسوبية هي القاعدة الأساسية للتوظيف وامتلأت دوائر الحكومة وثكنات الجيش بأنصار الاستعمار وربيبي دوائر الاستخبارات وأعوان المستشارين، وبقيت البلاد مهملة بلا عمران، ولا مشاريع إنشائية ولا أي أثر يدل على أن الشعب يحكم نفسه بنفسه، وأن حكومته تسهر على مصالحه العامة سهر أعضائها على مصالحهم الخاصة..

«.. وعلت في البلاد صيحات متفرقة لم تأبه لها الحكومة ولا هي امتنعت عن المضي في سياستها هذه إلى أن طلعت على الناس بمراسيم اشتراعية أذهلت الناس وأقلقتهم على مصير حرياتهم المقدسة..

«.. أجل لقد خرجت الحكومة بإصدارها هذه المراسيم وبصورة خاصة المرسوم رقم (٥٠) عن جادة الصواب. وخرجت على إرادة الشعب الذي تحكم باسمه، وخرجت عن النطاق المعقول الذي جعله الدستور حرزاً يحول دون طغيان السلطة التنفيذية واستبدادها بشؤون البلاد، فقد جعل هذا المرسوم من وزير الداخلية ديكتاتوراً حاكماً بأمره ومنحه من السلطات ما لم يتطلبه الحكام العسكريون الأجانب أنفسهم يوم كانوا أصحاب الحول والطول بهذه البلاد، وما لم يجرؤوا على التفكير فيه خوفاً من إثارة شعب عرفوا أنه لا ينام على الضيم ولا يطيق صبراً على الاستبداد، وقد ظهرت نيات الفئة الحاكمة المبيتة ظهوراً لم يدع في النفوس أي شك في أنها تريد أن يكون الشعب آلة بيدها تسيره كيفما تشاء دون أن تترك له حق الاحتجاج أو إبداء الرأي..

«.. ولكن الشعب الذي أدرك مدى الخطر الفظيع المحدق به وبدستوره وبحرياته العامة ما كاد يطلع على المرسوم الاشتراعي الذي أصدرته الوزارة بناء على سلطة اغتصبتها من البرلمان اغتصاباً حتى هبّ للدفاع عن هذا الدستور وهذه الحريات وألف جبهة موحدة هي (جبهة الدفاع عن الدستور والحريات العامة) المكونة من مختلف الأحزاب والرجالات المستقلين ومختلف الهيئات في المدن والأرياف».

وانتهى بيان سلطان باشا إلى القول:

«.. ولما كانت قضية الدستور والحريات العامة تهمنا قبل كل شيء، وفوق كل شيء، ولما كنا نحرص على سمعة شعبنا في الخارج، ونحرص على هذا الاستقلال الذي غذيناه بدماء زكية وأرواح طاهرة، ولما كنا من أنصار الحكم الشعبي الديموقراطي بمعناه الواسع كما يفهمه كل عربي مخلص لتاريخه ومستقبل أمته، لهذا جئنا نعلن استنكارنا الشديد لهذه المراسيم غير الشرعية وخاصة المرسوم رقم (٥٠) منها وتأييدنا لجبهة الدفاع عن الدستور والحريات العامة، طالبين إلى البرلمان الذي يجب أن يتقيد بإرادة الشعب الحقيقية أن يرفض التصديق على هذه المراسيم، وأن يحجب الثقة عن الحكومة إذا بقيت متمسكة بها مصرة عليها محذرين الحكومة من سوء العاقبة إذا هي أجازت لنفسها ممارسة هذه السلطات الديكتاتورية ضد رغبة الشعب وإرادته ومصلحته..

«.. نقول هذا ونحن على معرفة تامة بما يريده الشعب وما يفكر فيه وما يطمح إليه، وما يتألم منه، ذاكرين في هذه الساعة الحرجة من حياة تاريخ أمتنا الحافل بحوادث تدل على أن العرب ما قدسوا شيئاً كالحرية ولا كرهوا شيئاً كالظلم والاستبداد».

٤ ـ ما إن أذيع بيان سلطان باشا الأطرش حتى أحدث ردود فعل عنيفة على مختلف الصعد: فعلى الصعيد الشعبي العام استقبل بالاستحسان والارتياح، ووجدت فيه الهيئات والعناصر المعارضة حافزاً لها على تحقيق المزيد من النشاط والاندفاع في معارضتها لسياسة الحكومة.. وعلى صعيد النواب اشتد ساعد الأقلية المعارضة، واعتبرت البيان سنداً لها، وسلاحاً قوياً بيدها. أما موقف الأكثرية المؤيدة للحكومة من البيان فقد كان ينم عن التهيب والاحتراز.. وأما الصحافة فقد كانت أكثريتها مع البيان، وقد قالت «الأيام» في مقالها الرئيسي بعنوان: (بيان سلطان باشا ـ كلمتنا في أسبابه لا في معانيه):

«إن بيان سلطان الأطرش صرخة في آذان الجميع، فعلى الحكام أن يفهموا أن الإمعان في السياسة التي تمشوا عليها حتى الآن، والنوم على وسادة الغرور، لا تقف إساءته في النهاية عندهم، بل نخشى أن تتناول البلاد كلها، وإنا لنعيذ الوطن من هذا، ونرجو أن ينتبه العقل والضمير معاً بغية أن تسير الأمور على خير ما يكون».

أما على صعيد الدولة ككل، فقد ترك البيان لديها أثره البعيد، يدل على ذلك اهتمام رئيس الجمهورية وحكومته بما انطوى عليه البيان من تنديد وتحذير وتهديد.

وقد وجد الرئيس القوتلي أنه من المفيد أن يوفد خالد العظم وزير العدلية إلى سلطان باشا ابتغاء تنويره بكل ما هو واضح أو غامض من سياسة الدولة وشؤونها، وهكذا كان فقد وصل إلى السويداء صباح الجمعة ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ السيد العظم. وما لبث أن تابع سفره إلى «القرية» بعد أن سبقه إليها الأمير حسن الأطرش المحافظ الممتاز ووافاه إليها نواب الجبل يوسف الأطرش والأمير علي مصطفى الأطرش وعقلة القطامي.

وقد عقد في منزل القائد العام سلطان باشا اجتماع مهم أعلن فيه خالد العظم وزير العدلية أنه موفد من قبل الرئيس الأول للاجتماع بالقائد والبحث معه في الموقف الحاضر والاستماع إلى رأيه في شتى المواضيع، كما أعرب في الوقت عينه عن التقدير الذي يكنه الرئيس وأقطاب الحكومة والشعب السوري بكامله للقائد الكبير الذي أوقف نفسه لخدمة هذا الوطن والذي كان لجهاده ولجهاد رفاقه الأثر البارز بما وصلت إليه البلاد من سيادة قومية واستقلال صحيح.

ثم بسط وزير العدل للقائد العام وجهة نظر الحكومة في الأحداث الطارئة والملاكات التي يراد بها تنظيم جهاز الدولة تنظيماً صحيحاً يقوم على الكفاءات والمسؤوليات، كما وضع أمام القائد الكبير أهداف وسياسة الحكومة العائدة لمصلحة الوطن وخيره، وأعرب عن رغبة الرئيس والحكومة باشتراك عطوفته بمسؤولية العمل والتوجيه العام، كما دعاه للاشتراك في مؤتمر الجامعة العربية الذي يعقد في القاهرة خلال هذا الأسبوع.

ورد سلطان باشا على أقوال السيد العظم بكلمة مطولة استهلها بتوجيه الشكر إلى الرئيس الأول على اهتمامه، كما شكر السيد العظم على زيارته هذه. وقال له إنه لا يطمع بأية مصلحة غير مصلحة الشعب، ولا هدف له إلاّ توفير الحرية والوفاء والعدل لأبناء الوطن جميعهم دون استثناء، وتحقيق هذه الأماني هو كل ما يرنو إليه، ويسعى إليه، وذلك وحده يبعث في النفوس الرضا والاطمئنان.

وقال إنه كسوري من أبناء الوطن لا يقبل أبداً بالتغاضي عن مصلحة الأمة، وهو يعتبر نفسه مسؤولاً عن مصير البلاد ككل فرد منها.

وانتقل سلطان باشا إلى سياسة عدم الاكتراث التي درجت عليها الحكومة حيال عدة قضايا عامة وعدم اتصالها بأحد أو الاستشارة برأي رجال كانوا وما برحوا دعامة رئيسية من دعائم الحكم الوطني، فكانت هذه السياسة تحمل روح تفرد واستئثار صرف.. وهذا ما يخالف روح ومبدأ الديموقراطية.

وقد وضع أمام السيد العظم عدة قضايا رئيسية، وأشار إلى قضية الوسائط التي تقدم إليه فقال إنها في غير محلها، فليس بينه وبين الحكومة ما يحول دون الاتصال والتشاور ولطالما دعا في الاجتماعات العامة والخاصة لمؤازرتها وشد أزرها، والاحتكام إلى القانون، ولكنها هي لم تشأ أن تأخذ بأية نصيحة.

وأراد سلطان باشا أن يضع تفسيراً للبيان الذي أذاعه وتعليقات بعض الصحف فقال إنه لا يؤيد حزباً، ولا ينتمي إلى حزب، وللصحف أن تفسر الغاية من البيان كما تشاء وأن يستغله بعضها كما يشاء بغية توطيد مركزها أو تفسيره تأييداً لمبادئ بعض الهيئات في حين أنه مطمئن لخلوه من أي تأثير حزبي. وقال إنه أعلن في عدة مناسبات أنه لا ينتصر لحزب معين وإنما ينتصر لفكرة واحدة هي الحرية. ولا يسمح لأية هيئة من الهيئات أن تستغل أهدافه وغاياته وفقاً لخطتها.

واعتذر القائد العام للوزير العظم عن اشتراكه في مؤتمر الجامعة لبحث قضية فلسطين لأنه لا يؤمن بنتيجة هذه المقررات، كما طالب بإعلان مقررات بلودان السرية إذا كان فيها ما يفيد قضية عرب فلسطين.

(وللقائد رأي معروف في حل قضية فلسطين لا يتفق وهذه السياسة التي تتبعها دول الجامعة لأنها قضية لا تحل بالمقررات والبلاغات).

وبعد أن بسط سلطان باشا لوزير العدل هذه القضايا وغيرها من القضايا العامة بصورة واضحة انتقل إلى موقف الحكومة من قضايا الجبل ومشاريعه العمرانية، فقال إنه موقف لا يشجع على الرضى مطلقاً ثم تناول قضية التعليم وحاجة مدارس القرى إلى معلمين وقضية المواصلات ومشاريع الري والطرق والصرف الزراعي وملاكات موظفي الجبل.

والواقع أنه كان لهذا الاجتماع أثره وصداه، فقد وقف وزير العدلية على وجهة نظر القائد الكبير ولمس بنفسه أية رسالة قومية يحملها لخير هذا الوطن، وتجرده عن كل عمل يحمل الطابع الحزبي، كما اطلع على حاجات الجبل وشكواه. وقد نقل وزير العدل فور عودته إلى رئيس الجمهورية مدى حرص سلطان

وأبناء الجبل جميعهم على صيانة هذا العهد والدفاع عنه واستنكار كل عمل من شأنه أن يمس استقلال وسيادة الوطن.

كانت هذه الأسباب الأربعة التي ذكرنا من أكبر الأسباب والعوامل التي حملت الوزارة الجابرية على الاستقالة وعلى تأليف وزارة جديدة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

في جو زاخر بالتوتر غادر دمشق إلى القاهرة على متن طائرة أميركية سعد الله الجابري ولطفي الحفار لتمثيل سورية في مجلس الجامعة العربية. أما جميل مردم الذي كلف بالاشتراك في الوفد السوري فقد اعتذر بسبب كثرة مشاغله، كما اعتذر نعيم أنطاكي عن السفر بسبب مرضه!

بعد سفر الجابري والحفار أكثر مجلس الوزراء من اجتماعاته وقد لوحظ أن أمين السر العام في القصر الجمهوري محسن البرازي كان يشهد بعض جلسات مجلس الوزراء ولا يلبث حتى يشخص إلى القصر ثم يعود منه إلى حيث يجتمع الوزراء.

ونظرة عابرة إلى جو الموقف تدل على أن مصدر هذا النشاط الوزاري لا يخرج عن الملاكات وما أحدثته من ضجة، ثم بيان سلطان باشا وما كان له من صدى وما أعقبه من زيارات وتصريحات، ثم مظاهرات الطلاب وما رافقها من تطورات وما تركت وراءها من ذيول.

ومع تأزم الموقف العام ترددت شائعات مختلفة عن استقالة الوزارة. وقد أكد ذلك ما قيل من أن الرئيس الجابري أرسل إلى الرئيس القوتلي كتاباً يعرض فيه رغبته القوية في اعتزال الحكم مراعاة لصحته التي يشعر أنها في حاجة للراحة ويلح مؤكداً ضرورة قبول استقالته.

وهناك من يقول إن الجابري لم يرسل كتاباً، بل أرسل برقية في الموضوع نفسه، وآخرون يقولون إن نعيم الأنطاكي نقل رسالة شفوية إلى فخامة الرئيس الأول بالمعنى نفسه.

وسواء أكان كتاباً أو برقية أو حديثاً شفوياً، فالثابت أن سعد الله الجابري أعرب عن رغبته في الاستقالة. وبعد أن بحث أعضاء الوزارة الحاضرة الموقف مع رئيس الجمهورية أرسل فخامته كتاباً إلى الجابري ينطوي على السؤال عن صحته وليس في الكتاب ـ كما يؤكد البعض ـ ما يشير إلى الجواب عن قبول الاستقالة أو رفضها، والسكوت هنا أقرب بمعناه إلى قبول الاستقالة منه إلى رفضها.

وشعر أعضاء الوزارة الحاضرة بعد إصرار الجابري على الاستقالة بتعذر السير، فأخذ كل واحد منهم يبدي تأففه من العمل ورغبته في الاستقالة. وقيل إن الاجتماع الذي عقد في القصر الجمهوري أسفر عن استقالة الوزارة حتى إن أحد الوزراء عاد إلى مكتبه وطلب الأوراق الموجودة فوقعها كلها، وصرح لأحد أصدقائه أنها آخر ما يوقع من المعاملات والأوراق في وزارته.

وآخر ما قيل إن الرئيس القوتلي طلب إلى أعضاء الوزارة الحالية الاستمرار في العمل إلى أن تنفرج الأزمة.

وقبل أن تسفر الحقيقة عن وجهها في موضوع استقالة الوزارة راحت الألسن تردد أسماء المرشحين لتأليف الوزارة الجديدة وتتحدث عن لونها وميولها وأعضائها.

وفي تلك الأثناء سرت على ما يبدو عدوى الاستقالات إلى صفوف النواب، فقد أعرب النائب فخري البارودي نبأ استقالته من النيابة، ولما طلب من البارودي بإصرار توضيح سبب الاستقالة أجاب: «لقد استقلت لأستريح، وأترك غيري من أصحاب الاختصاصات يساهم في المصلحة الوطنية».

ونائب آخر هو أحمد عودة فقد صرح: «إنني مصمم على تقديم استقالتي من النيابة، ذلك لأن أموراً ذات أهمية كبيرة تعرض على المجلس النيابي فتنال الحكومة التصويت عليها بالأغلبية رغم مخالفتها للدستور، ولهذا أرى واجبي يحملني على إرجاع الأمانة إلى الأمة».

ولما سئل هل يعبر في ذلك عن رأيه الشخصي أم أن هنالك زملاء يشاركونه في هذا العزم، أجاب: «أظن أن أكثر نواب المعارضة سيقفون هذا الموقف».

وقد كان النائب رئيف الملقي قد انسحب في إحدى جلسات المجلس من قاعته معلناً استقالته من النيابة، ولكن رئيس المجلس قد أقنعه بالعودة إلى مقعده في المجلس، فاستجاب إلى رغبة الرئيس فارس الخوري.

من جملة المتاعب التي واجهتها وزارة الجابري في آخر عهدها ما أثير ـ على الصعيد العربي ـ حول مشروع سورية الكبرى، فقد عزي إلى الملك عبد الله عاهل الأردن تصريحات تصدى جلالته في حينها لتصحيحها، وجرت على الصعيد الرسمي مناقشات اشترك فيها بعض الملوك والرؤساء والوزراء. وحرصاً من الجميع على سلامة وحدة الصف العربي فقد اتفقوا على بحث الموضوع في مجلس جامعة الدول العربية، وهكذا كان، فقد ناقشه مجلس الجامعة، واستغرق بحثه عدة جلسات انتهت إلى وضع حد حاسم لهذا الموضوع ببيان وقعه وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة، وهذا نصه:

«أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سورية الكبرى فترتب على ذلك أن اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً ودرسوا الأمر من جميع وجوهه فتبين أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال وسيادة إحدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم القائم فيها.

«وعليه فقد أكدوا أن دولة كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة عاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً».

التواقيع: محمد الشريفي وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية. جميل مردم بك عن وزير خارجية سورية. فاضل الجمالي وزير خارجية العراق. يوسف ياسين وزير خارجية المملكة العربية السعودية بالنيابة. إبراهيم عبد الهادي وزير خارجية المملكة المصرية. فيليب تقلا وزير خارجية لبنان. القاضي محمد العمري مندوب اليمن.

وسئل الدكتور فاضل الجمالي وزير خارجية العراق ورئيس مجلس الجامعة عما إذا كان الجدل الذي حدث يؤثر في العلاقات بين دول الجامعة، فأجاب قائلاً: «إن هذا الجدل كان سبباً في تصفية الجو ودليلاً على أن الدول العربية متفقة في ما بينها في حدود ميثاق الجامعة الذي يدين له الجميع بالحرمة والولاء».

وبقي وضع الوزارة الجابرية معلقاً بانتظار الوقوف على رأي رئيسها سعد الله الجابري الذي بقي في القاهرة بينما عاد منها جميل مردم بك وإدمون حمصي اللذان قصدا رأساً إلى القصر الجمهوري حيث اجتمعا إلى رئيس الجمهورية اجتماعاً طويلاً ثم انتقلا إلى مقر وزارة الخارجية حيث عقد اجتماع وزاري حضره جميع أعضاء الوزارة. وعرف من مردم والحمصي أن الجابري بقي في القاهرة ودخل المستشفى للتداوي.

وعقد مجلس الوزراء أكثر من جلسة برئاسة رئيس الجمهورية بأمل أن يعود الرئيس الجابري إلى مزاولة أعماله في رئاسة الوزارة، لولا أن هذا الأمل قد تبدد عندما تلقت وزارة الخارجية برقية رسمية من

المفوضية السورية في القاهرة تتضمن اشتداد المرض بالرئيس الجابري واضطرار الطبيب المداوي إلى دعوة أربعة أطباء اجتمعوا لفحصه.

وقد أرفقت هذه البرقية ببرقية ثانية من الجابري بالاعتذار نهائياً عن الاستمرار في الحكم نظراً لحالته الصحية، واجتمع على الأثر أعضاء الوزارة وقرروا رفع الاستقالة.

وبينما الأزمة الوزارية تزداد حدة، كانت مناقشات حادة جداً تجري في مجلس النواب ومظاهرات طلابية عنيفة وصاخبة تجتاح الشوارع مطالبة بجعل الانتخابات النيابية في درجة واحدة مؤيدة بذلك نواب المعارضة في مجلس النواب.

وراجت في تلك الفترة شائعات مختلفة حول وجود خلافات بين أعضاء الوزارة الجابرية، وذهب بعضها إلى حد القول إن الخلاف قائم في الخفاء بين القصر ورئيس الوزارة المستقيل الجابري، وأن الكتمان كان يحيط من الجانبين بالخلاف المزعوم الذي ترك أثره في صحة الرئيس المريض.

كل ذلك حفز رئيس الجمهورية على التعجيل في تشكيل وزارة جديدة بعد أن قبل استقالة الوزارة الجابرية، وقد أوفد الأمين العام للقصر معالي حسن الجابري إلى القاهرة للاستفسار بلسان الرئيس عن صحة الجابري، وإبلاغه رسالة جوابية خطية من رئيس الجمهورية يشكر له فيها ما بذله من جهود في سبيل تأمين المصلحة العامة، ويتمنى له الشفاء.

وفي أعقاب استقالة وزارة الجابري التي أعلنت رسمياً يوم ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ نشط رئيس الجمهورية في استشاراته التي انتهت بسرعة إلى تأليف وزارة جديدة برئاسة جميل مردم بك، وصدرت المراسيم بتشكيلها على الوجه التالي:

جميل مردم بك ـ رئيس الوزارة ووزارة الداخلية والصحة والإسعاف.

سعيد الغزي ـ وزارة المالية.

نعيم الأنطاكي ـ وزاة الخارجية.

الأمير عادل إرسلان ـ وزارة المعارف.

أحمد الشراباتي ـ وزارة الدفاع.

عدنان الأتاسي ـ وزارة العدلية والأشغال العامة.

حكمت الحكيم ـ وزارة الاقتصاد.

وبدت الوزارة المردمية الجديدة بمواجهة مسؤولياتها تجاه تيارات عنيفة مختلفة منها تحت قبة البرلمان، ومنها في أوساط الطلاب وغيرها في ساحات الأحزاب والهيئات.

وعقدت الوزارة الجديدة أول اجتماع لها في قصر وزارة الخارجية ناقشت فيه بيانها المنتظر. وقال رئيس الوزارة إن الحكومة رسمت خطة مستوحاة من النواحي الإصلاحية التي يتطلبها الشعب، وهي ستعمل في الحكم ضمن نطاق برنامجها الواسع الشامل، وأضاف: «إن هدفي هو أن تجتمع كلمة هذه الأمة والسعي لتلافي كل ما يمكن أن يؤدي إلى اصطدام مصالح الأهلين ببعضها، ورغبتي في ذلك ملحة، لذلك سأدرس جميع الشكاوى التي يمكن أن ترد إليَّ أو أطلع عليها لأعمل على إعطاء كل ذي حق حقه ومنع طغيان مصلحة على أخرى أو فئة على غيرها، وقد دعوت اليوم جميع النواب ليجتمعوا

عندي، ولأبين لهم خطتي حتى إذا وجدوا فيها ما يحسن أيدوا الحكومة التي أرأسها وإلاّ انتقدوها، وسأكثر من الاجتماع إلى مختلف الطبقات لتفهم حاجاتها والعمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه منها».

وقد واجهت الوزارة في اليوم الثاني مجلس النواب، وأدلى رئيس الوزارة أمامه ببيانها المسهب الذي استغرقت تلاوته خمساً وخمسين دقيقة، وبعد مناقشة متزنة طرحت الثقة على التصويت ففازت الوزارة بـ ٥٨ صوتاً ضد ٣٣ صوتاً.

وبعد أن نالت الوزارة المردمية ثقة المجلس انصرفت إلى مواجهة مسؤولياتها على الصعيدين الخارجي والداخلي، فكان أول ما فعله رئيسها مردم بك أنه دعا رجال الصحافة إلى مؤتمر صحافي كبير استهله بالإشادة بدور الصحافة الوطني الجريء في أيام الاحتلال الفرنسي، وتعاونها المثمر مع الحكومة، وأبدى رغبته في استمرار التعاون مع الصحافة لتوجيه البلاد توجيهاً يصون الاستقلال، ثم قال:

«إنني أتمنى على الصحافة التي تتوجب عليها مهمة إصلاحية وأخلاقية أن تتجنب المهاترات والمخاصمات وتعمل على جمع الشمل وتوحيد الكلمة. أما النقد النزيه ولفت نظر الحكومة إلى ما يحصل في بعض الدوائر فهذا ما أدعو إليه بشدة وقوة، وأرحب به أحسن ترحيب، إذ ليس لدى الحكومة موالٍ أو معارض».

ثم انتقل رئيس الوزراء إلى التكلم عما تواجهه البلاد من مشكلات اقتصادية، وعن عزم الحكومة على القيام بمختلف الإصلاحات، ثم وجّه نصحه لرجال الصحافة مؤملاً أن يسهلوا مهمة الحكومة، وقال:

«غداً ستتبلغون مرسوماً بالإفراج عن جميع الصحف المعطلة والموقفة».

وأجاب عن سؤال بشأن قضية فلسطين فقال:

«إن مجلس الجامعة قرر ثلاثة مبادئ هي:

١ ـ رفض أي مشروع يرمي للتقسيم.

٢ ـ رفض أي مشروع يتضمن إقامة دولة يهودية.

٣ ـ لا يقبل العرب أن يجلسوا على مائدة مع الصهيونيين.

لقد رافق تأليف الوزارة المردمية بعض الأحداث المهمة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ اشتراك سورية والدول العربية في أفراح الجلاء عن لبنان، فقد كان يوم الأربعاء ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ يوماً مشهوداً في تاريخ لبنان الحديث جلا فيه عن أراضيه آخر جندي من جنود الاستعمار الذي رزح على قمم الجبل الأشم ربع قرن أو يزيد، وزال عنه آخر ظل للأجنبي متوارياً في عرض المحيط، ووقف لبنان قطراً عربياً عزيزاً مستقلاً بين مجموعة الدول العربية.

في هذا اليوم التاريخي العظيم احتفظ لبنان بعيد جلاء القوات الأجنبية عن أراضيه، وشاركته في أفراحه شقيقاته العربية فأوفدت وفودها وبعثت بنسورها لتشارك الشعب اللبناني الكريم مباهجه، ولتعرب عن اغتباطها لجلاء ظل المحتل المستعمر عن ربوعه.

٢ ـ ورافق تأليف الوزارة المردمية في سورية أيضاً انعقاد مؤتمر لبحث قضية فلسطين في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، والذي دعت إليه بريطانيا، وشارك فيه وفد يمثل فلسطين، ويتألف من أعضاء في الهيئة العربية العليا. وعيّنت كل دولة عربية من الدول الأعضاء في هيئة الأمم وفدها إلى مؤتمر

فلسطين. واختارت سورية وفدها من اثنين فقط هما فارس الخوري والأمير عادل إرسلان. وبعد جلسات عقدها المؤتمر ومناقشات مكثفة استغرقت بضعة عشر يوماً أعلن وزير الخارجية البريطاني المستر بيفن يوم ١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٧ أن قضية فلسطين ستحال إلى هيئة الأمم المتحدة بعد أن فشلت جميع المساعي التي بذلت في مؤتمر لندن لحل هذه القضية.

أما وقد مني مؤتمر لندن بالفشل، وانفضّ عقده، وتفرق أعضاؤه، وعاد كل واحد منهم إلى بلده، لا بد لنا بهذه المناسبة من القول خدمة للحقيقة والتاريخ إن العلامة فارس الخوري قد أعلى من شأن العرب عامة وسورية خاصة بما أبداه في المحافل الدولية وفي مختلف المحادثات والمناقشات التي خاض غمارها من ضروب الكفاءة والتفوق حتى أصبح موضع الإعجاب والتقدير، وعلماً من أعلام السياسة والفصاحة والعلم والمعرفة يشار إليه بالبنان، نضرب مثلاً واحداً على ذلك المناقشة التاريخية التي جرت بينه وبين المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية في الجلسة الرابعة من جلسات مؤتمر فلسطين في لندن، وحسبنا أن نثبت منها المقاطع الآتية:

عندما شرح فارس الخوري موقف اليهود في فلسطين وقال إن اليهود قابلوا إحسان بريطانيا إليهم بالعقوق، أجاب المستر بيفن قائلاً: « ..ولكن اليهود ليسوا هم وحدهم الذين فعلوا هذا...».

وأضاف: «والغريب أن مشروع الدول العربية يجعل اليهود في فلسطين أقلية إلى الأبد».

وقال مخاطباً الوفود العربية: «إن كل ما تطمع به بريطانيا هو أن توجدوا لها «حلاً وسطاً» يوفق بين مطالب العرب وموقف اليهود في فلسطين».

فارس الخوري: «ولكننا إلى الآن لم نعرف لليهود مطلباً إلاّ أنهم يريدون إنشاء دولة يهودية في فلسطين».

بيفن: «إن اليهود يريدون أن يكونوا أكثرية في فلسطين».

الخوري: «أكثرية دينية أم عنصرية؟».

بيفن: «يريدون الاثنتين..».

الخوري: «ولكن مع وجود هيئة الأمم المتحدة في هذا الزمن لم يعد ما يصح أن يسمى «أقلية دينية» وأنا لا أعرف لماذا يريد اليهود أن يعتبروا الديانة حزباً ولماذا يتركون التنظيم الحزبي السياسي مثلاً ويتمسكون بالحزبية الدينية، فإذا كانوا أقلية في فلسطين عليهم أن يوجدوا لأنفسهم أحزاباً سياسية منظمة أسوة بسائر البشر، إذا كانت برامجهم الحزبية صالحة تعتنقها الأكثرية من أهل البلاد دون النظر إلى أديانهم، كما هي الحال في بريطانيا مثلاً.. فاليهود برغم أنهم أقلية فيها لهم في الدولة أربعة أو خمسة وزراء. أما إذا كانوا يريدونها أكثرية عنصرية فالجواب أنهم ليسوا من نسل إبراهيم ليصح إصرارهم على هذا الطلب، بل هم مزيج من عنصريات شتى وليسوا من عرق واحد، بل هم من عروق مختلفة منها الموغول والتاتار والتشيك وغيرهم. ولهذا أرى أن على اليهود أن يفهموا أن الأحزاب في الدنيا لا تقوم على الديانات والعنصريات.. وأن مشروع الدول العربية قد كان مثال الإنصاف».

بيفن: «إن الحكومة البريطانية تواجه مشروعين: مشروع الدول العربية وهو معروف.. ومشروع اليهود وهو أن تكون فلسطين كلها يهودية.. ثم تنازلوا فقبلوا أن يكون لهم شطر منها، وبريطانيا لم تبدِ رأياً إلى الآن في أحد المشروعين، كما عرضنا على اليهود مشروعكم ـ مشروع العرب ـ لنرى رأيهم فيه. كما عرضنا مشروع اليهود عليكم لنرى رأيكم فيه».

الخوري: «إن العرب يرفضون مشروع التقسيم رفضاً باتاً..».

بيفن: «وبريطانيا الحريصة على تأمين السلام في الشرق والأراضي المقدسة ترغب في إيجاد «حل وسط» يمكن أن تحترم فيه رغبات الجميع، لهذا أقترح تأليف لجنة عربية ـ بريطانية لدرس هذا المشروع».

الخوري: «لا حاجة لتأليف لجنة مادامت الوفود العربية ترى مشروع الدول العربية هو الحد الأدنى لما يتقدم به العرب».

بيفن: «على كل حال إنني أنتظر جوابكم في الجلسة المقبلة سواء أكان هذا الجواب صادراً عن لجنة صغيرة منتخبة أم عن الهيئة العامة كلها».

وفي الجلسة التي تلت ذلك أثيرت قضية إنشاء دولة يهودية في فلسطين، فقال فارس الخوري مخاطباً المستر بيفن: «يزعم البريطانيون أنهم مقيّدون بوعد بلفور، وأن صك الانتداب على فلسطين قضى بإنشاء وطن قومي فيها، وأنهم ملزمون بذلك. ونرى اليهود اليوم يطالبون بمنحهم دولة يهودية، وهذه الدولة في الواقع هي أكثر من الوطن القومي، وقد سبق لبريطانيا أن رفضت إنشاء هذه الدولة يوم أصرّ اليهود على إنشائها عام ١٩٣٩، وأصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذي رفض بصراحة إنشاء دولة يهودية. وقد وافق عليه البرلمان البريطاني وجاء فيه أن إنكلترا لا ترضى بإنشاء دولة يهودية، بل ترضى بوطن قومي تحقيقاً لوعد بلفور الذي تعتبره بريطانيا قد نفذ وانتهى أمره.

ولهذا أرى أن بريطانيا إذا وافقت على تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها فمعنى هذا أنها تريد أن تمنح اليهود أكثر مما هي مكلفة به بموجب وعد بلفور وصك الانتداب، وذلك على نفقة العرب وحسابهم فقط.. ولما كان هذا الموقف لا يتفق مع سمعة الدولة التي تحرص على تحقيق الحق، أرى أن من واجب بريطانيا أن تعلن رفضها الطلب اليهودي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين..».

بيفن: «هذا كلام صحيح، وبريطانيا لم تعلن موافقتها بعد على مطلب اليهود بإنشاء دولة يهودية، بل إننا إذا حاولنا تنفيذ مشروع الدول العربية فإنه يصبح من العسير فرضه على اليهود».

الخوري: « لا أعتقد أنه من العسير فرض المشروع العربي على اليهود إذا نزعت بريطانيا منهم السلاح، وأنا لا أعرف إذا كان صك الانتداب أجاز تسليح اليهود في فلسطين حتى تدعمهم بريطانيا في سلاحهم، ثم تقول إنه من العسير فرض المشروع العربي عليهم. إذا نزعتم السلاح من اليهود تروا أن كل مشروع أصبح من السهل تطبيقه عليهم».

هذه لمحة عن المناقشة التي دارت في الجلسة الرابعة لمؤتمر فلسطين.. بين المستر بيفن وفارس الخوري الذي اعترف أكثر أعضاء الوفود أنه دعامة المؤتمر، وحجته الدامغة، ورايته الخافقة..

وعلى هذا النحو استمرت المناقشات في بقية الجلسات التي عقدها المؤتمر وانتهت ـ كما سبق لنا ذكره ـ إلى الفشل والانفضاض.

ونعود إلى الحديث عن الوزارة المردمية لنقول إنها واجهت عدة أزمات على الصعيد الداخلي، وحسناً فعلت في إكثار رئيسها من الاجتماع إلى رجال الصحافة ومطالعتهم بكل ما تقوم به حكومته من أعمال، وتتخذه من تدابير. وكان الاجتماع الصحافي الذي عقد بدعوة من الرئيس مردم يوم الإثنين في

١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٧ حافلاً بالموضوعات، فقد تحدث فيه عن مشروع سورية الكبرى فقال إن كل ما يقال عن هذا المشروع ليس في حقيقته إلاّ من نسيج الدعايات المغرضة التي يحاول البعض إثارتها وترويجها لتشتيت جهود الدول العربية في القضية الفلسطينية.

وتحدث عن تدابير الغلاء فقال إن الحكومة ماضية في اتخاذها للحد من موجته، كما تكلم عن أسعار المعيشة والنور والترامواي وسكك الحديد فقال إنها ستخفض قريباً. وتناول موضوع الخبز فقال إن الحكومة تتحمل ١٦ مليون ليرة لتأمين خبز الفقير بأرخص الأسعار في العالم، وإن تخفيضاً آخر لخبز الفقير يحتاج إلى موافقة من البرلمان.

وواصل حديثه فقال إن مؤتمراً للمحافظين سيعقد في دمشق قريباً ليبحث الأمور التالية:

١ ـ مكافحة الغلاء.

٢ ـ الإحصاء وقضايا الانتخابات.

٣ ـ قضايا الأمن.

٤ ـ قضايا الحدود.

٥ ـ الحالة العامة في المحافظات.

٦ ـ شؤون العشائر.

٧ ـ مقترحات المحافظين.

وانتقل إلى الكلام عن تهجم بعض الصحف على الوزارات من دون روية وإنصاف، وأعرب عن أسفه لاضطراره إلى تعطيل جريدة تعرضت بشكل شديد للعلاقات الخارجية. أما بقية المهاجمات الصحافية الشخصية فإنها ستحال على القضاء.

وأضاف أن الحكومة تبحث قضية تطهير الدوائر من العناصر غير الصالحة وستوكل مصالح الدولة إلى الموظفين النزيهين.

وهكذا تابعت حكومة مردم بك تنوير الرأي العام بالمعلومات اللازمة بواسطة الاجتماعات الصحافية المتتالية.

العام الثاني بعد الاستقلال

مع حلول اليوم السابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٤٧ احتفلت سورية شعباً ورئيساً وحكومة بهذا اليوم الأغر والذكرى المجيدة، فبدت دمشق وسائر المحافظات والأنحاء السورية شعلة من نور تغمرها فرحة عارمة، وقد كانت في ذكرى عيد الجلاء الثانية مثلها في الأولى فخامة وروعة وجلالاً واعتزازاً. فقد تجلى في مهرجاناتها العظيمة ومواكبها الرسمية والشعبية مبلغ تقديسها لهذا العيد العظيم الذي يأتي في مقدمة الأعياد السورية شأناً وسمواً. ففي حدود برنامج ضخم كبير زارت المواكب والوفود قبور الشهداء، ومقبرة الدحداح حيث يرقد شهداء ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٥ من رجال الدرك والشرطة، وهم حماة البرلمان، وزحف الناس منذ الصباح الباكر إلى الشوارع التي يمر فيها العرض العسكري، كما أنهم احتلوا الساحات والمنعطفات المؤدية إلى ساحة العرض التي نظمت تنظيماً دقيقاً.. وأقيم فيها سرادق كبير لكبار المدعوين، وقد بدأوا بالوصول إلى أماكنهم بالتتابع: عبد الرحمن عزام باشا، رياض الصلح،

سمير باشا الرفاعي، عبد الرحيم كامل وكيل وزارة الخارجية المصرية، الدكتور فاضل الجمالي، يوسف ياسين، علي المؤيد، هنري فرعون، كميل شمعون، المجاهد فوزي القاوقجي، وكلهم يمثلون بلادهم: الجامعة العربية، لبنان، شرق الأردن، مصر، العراق، المملكة العربية السعودية، اليمن، لبنان أيضاً.

وجاء رئيس الجمهورية بموكبه الرسمي، وبعد أن استعرض فصائل الجيش المصطفة على جانبي الطريق، بدأ العرض العسكري بين تصفيق الجماهير القريبة وهتافاتها بحياة سورية المستقلة.

ومن حسن المصادفات أن يكون أعضاء اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في دمشق في أيام عيد الجلاء، وقد أقام رئيس الجمهورية على شرفهم مأدبة غداء دعي إليها كبار المدعوين من ضيوف وغيرهم.

وفي حديقة المجلس النيابي أقامت الحكومة حفلة شاي دعت إليها ألفاً وسبعمائة مدعو، فحضرها ثلاثة آلاف نسمة. وقد ألقى الشاعر الكبير المرحوم الأستاذ بدوي الجبل قصيدة رائعة. ثم ألقى رئيس الوزراء جميل مردم بك خطاباً تحدث فيه عن فرحة سورية والعرب أجمعين في عيد الجلاء.

ثم ألقى الرئيس شكري القوتلي خطاباً مستفيضاً، قال فيه:

«من حقنا في مطلع العام الثاني للحرية والاستقلال، بل من واجبنا أن نسائل أنفسنا هل قطعنا هذه السنة في مضمار التقدم شوطاً؟ وهل بلغنا في المكان الدولي شأواً..؟ وإنه ليقتضينا الحق أن ننصف أنفسنا قبل أن ننشد من غيرها الإنصاف، وأن لا نبخس أنفسنا حقها.. فيبخسنا الناس.. وأن نعلم أن ما تراكم في غضون أجيال من أسواء ومفاسد لا يزول في عام واحد، وأن آثار ربع قرن لا تعفيها سنة واحدة، في مجال الزمن، فالاستقلال حقيقة، لا مجرد وثيقة، فهو يقتضينا التفاني في العمل جهد الطاقة للإصلاح».

ثم أشار الرئيس القوتلي إشارة واسعة إلى ما تحقق في غضون عام واحد من ضروب الإنشاء والعمران، وتحدث عن مواقف سورية في الميدان الدولي، ولا سيما تجاه قضية فلسطين، ثم انتقل إلى الكلام عن جامعة الدول العربية، فنوّه بدورها داعياً إلى التمسك بعروتها الوثقى، ودفع كل سوء عنها.

وختم الرئيس القوتلي خطابه بقوله:

«يا بني وطني.. لا تتطلعوا إلاّ إلى العلاء ولا تسيروا إلاّ إلى الأمام.. ولا تملأوا صدوركم إلاّ بالعزة القومية وأنوفكم إلاّ بالحمية، فأنتم اليوم أحرار.. وأنتم اليوم مستقلون»..

وهكذا استمرت المهرجانات والاحتفالات بذكرى عيد الجلاء في يومي ١٧ و١٨ نيسان/ أبريل أقيمت خلالهما حفلات كثيرة ومواكب عديدة، وبلغ عدد الذين أموا العاصمة دمشق من العراق وشرق الأردن وفلسطين ولبنان وشاركوا سورية فرحتها ثلاثين ألف نسمة، وزعوا على فنادقها. وكانت حفلة العشائر في الليل من الحفلات النادرة الرائعة، وقد أقيمت في المرج الأخضر، تحت المضارب والخيام، وكان الطعام على الطريقة العربية، وحضرها رئيس الجمهورية والوزراء وأعضاء السلك السياسي. وتناول أيضاً عدد من أبناء الشهداء طعام الغداء في القصر الجمهوري، وأشرف الرئيس بنفسه على موائد الطعام، وأمر بإكسائهم جميعاً. وكانت حفلة سلاح الطيران السوري في المزة رائعة حقاً. والمهم أنه لم يقع خلال ذلك كله أي حادث يخل بالأمن، أو يشوه جمال الاحتفال بذكرى هذا اليوم الخالد.

أما وقد انتهت الاحتفالات بذكرى عيد الجلاء، فقد انصرفت الحكومة المردمية إلى معالجة القضايا

والأزمات المحلية التي تواجهها بالإضافة إلى المسائل التي تحدث عنها رئيس الوزارة في أول اجتماع صحافي دعا إليه، وقد أشرنا إليه قبلاً.

كان من أهم هذه المسائل ظهور اختلاسات كبيرة في دوائر الميرة أدى التحقيق فيها إلى تسريح (٨١) موظفاً.. وإحالة (٣٠) موظفاً على القضاء بتهم الاختلاس والتزوير والاحتيال.

وكان من أهمها أيضاً نشوب خلاف عنيف بين حوران وجبل الدروز بسبب اعتداء عدد من أهالي شمسكين (حوران) على الشيخ أحمد الهجري من كبار شيوخ الجبل، وكاد حادث الاعتداء يؤدي إلى إشعال نار فتنة عمياء لولا أن الحكومة من جانب، وزعماء الفريقين وأهل الرأي والنفوذ فيهما من جانب آخر ـ بما بذلوا من جهود كبيرة ساهم فيها سلطان باشا الأطرش ـ شخصياً ـ لولا ذلك لما حيل دون وقوع حوادث خطيرة جداً. وقد اعتقل من المعتدين ثلاثة وعشرون شخصاً. وعززت السلطات المسؤولة قوى الأمن بأعداد كبيرة من الجند رابطت على حدود المنطقتين: الجبل وحوران.

وكان من أبرزها أيضاً إقفال الحدود السورية ـ التركية دفعاً لمرض الطاعون الذي هدد بعض القرى السورية في منطقة الحدود السورية الشمالية. وقد أرسلت وزارة الصحة بعثات طبية مهمتها مكافحة الطاعون وتلقيح الأهلين إنقاذاً لحياتهم.

وكان موضوع الانتخابات والدعوة إلى تعديل القانون لجعلها على درجة واحدة بدلاً من درجتين أكثر القضايا والموضوعات جدلاً ومناقشة وضجيجاً وصخباً، فهناك فريق من الوزراء والنواب يرى بقاء ما كان على ما كان.. أي بقاء انتخاب النواب على درجتين، بينما يرى فريق آخر منهم جعل الانتخاب على درجة واحدة، وقد حظي هذا الفريق بتأييد شامل عارم في أوساط الشعب على اختلاف طبقاته. حتى يمكن القول إن الأيام العشرة الأخيرة من نيسان/ أبريل ١٩٤٧ كانت زاخرة بالمظاهرات الكبيرة، وقد بدأها الطلاب انطلاقاً من معاهدهم ومدارسهم إلى دار الحكومة فالبرلمان، مطالبين بجعل الانتخاب على درجة واحدة، وكانت جماهير الشعب تنضم إلى مظاهرات الطلاب بمظاهرات مماثلة، يضاف إلى ذلك أن المنظمات والنقابات على اختلافها راحت تطالب بالدرجة الواحدة. وحيال هذه الموجة الطاغية من حماسة الجماهير اضطر مجلس الوزراء إلى عقد جلسة خاصة قرر فيها تعديل قانون الانتخابات على أساس جعل الانتخابات النيابية على درجة واحدة، ثم رفع قرار التعديل إلى مجلس النواب، فوافق عليه بأكثرية تشبه الإجماع.

وفي اليوم الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩٤٧ صدر مرسوم جمهوري ينص على إجراء الانتخابات النيابية في جميع أنحاء الجمهورية السورية يوم الإثنين الواقع في ٧ تموز/ يوليو ١٩٤٧.

انطلاقاً من هذا المرسوم انطلقت معركة الاستعداد للمعركة الانتخابية في جو زاخر بالحماسة والنشاط الانتخابي، وبدأت المناقشة في موضوع الانتخابات من خلال الجلسة الختامية لمجلس النواب عندما طلب النائب نصوحي البخاري أن يبحث المجلس قانون الخدمة الإجبارية، فرد رئيس المجلس بأن الوقت لا يسمح لهذا المجلس بدراسة القانون المذكور، إذ بعد شهرين يأتي مجلس النواب الجديد ويدرس القانون. وأيد أكرم الحوراني طلب البخاري، ثم تكلم عن التدخلات والتحزبات وموقف الحكومة، وطلب ضرورة تطبيق الحياد بالمعنى الصحيح. وطلب السباعي تطبيق نظام الهويات عند التصويت، فقال رئيس الوزارة جميل بك إن الحكومة ستطبق ما ورد في قانون الانتخاب، وأضاف أن الحكومة لم تتلق حتى

الآن أية شكوى عن تدخل الموظفين، وأن التعليمات التي أعطيت للمحافظين لا تسمح بتحيز الموظفين لأي شخص، وعندما يجتمع مجلس الوزراء لتحديد المقاعد النيابية سيدرس قضية نقل الموظفين الذين يرى أنهم ليسوا حياديين، لأن الأمة يجب أن لا ترسل إلى هذه الندوة إلاّ نواباً مخلصين، ووعد بدرس جميع المراجعات بشكل يضمن حقوق الجميع.

وطلب الحوراني أن لا يُستغل خبز الفقير في سبيل الدعاية للحكومة، ثم تكلم عن الأموال الأجنبية التي قيل إنها تسربت لصرفها في الانتخابات، وطلب معاقبة الخونة، فرد رئيس الوزارة بأن قوائم خبز الفقير ستبقى على ما هي عليه إلى ما بعد الانتخابات، أما في ما يتعلق بالأموال الأجنبية فإن الحكومة ستسمح للأحزاب الديموقراطية بالعمل، أما الأحزاب التي تقوم على الشغب والتهديم فلن تمنح إجازة.. وهناك أحزاب لها برامج غامضة في بعض النقاط، وهذا ناتج من ارتباطها بالخارج، وهذه لن تمنح إجازة، وأن الحكومة ستحقق بما نشرته الصحف من دخول أموال أجنبية لبعض الأشخاص فإذا وجدته صحيحاً فستطبق على أصحابها قانون حماية الاستقلال. وقال رداً على سؤال لميخائيل إليان: إن الحكومة لم تمنع حرية الاجتماعات. وتكلم ناظم القدسي مطولاً عن الشكاوى الكثيرة الواردة من حلب، وطلب من الحكومة أن تصون حرية الانتخاب، ولو سقطت بها، إذا كانت ترغب في المحافظة على الاستقلال. ثم أشار إلى التدخلات التي تجري في بعض الأقضية، وقال إن الحكومة مسؤولة أمام التاريخ عن نتائج أعمالها، وإن المجلس الذي يتمتع بحقوقه النيابية حتى ٧ آب/ أغسطس يستطيع أن يجتمع عند الطلب لتأييد الحكومة في القوانين اللازمة لتقييد الموظفين وعدم تدخلهم في الانتخابات، وأضاف:

«وإذا لم تطبق الحكومة التدابير المطلوبة فأنا أجزم منذ الآن أن الانتخابات لن تكون حرة، والمجلس القادم لا يمثل الأمة...».

وعندما أشرفت الجلسة على الانتهاء ألقى رئيس الوزارة كلمة الرئيس القوتلي الموجهة إلى المجلس، وهي تعبر عن تقدير ما قام به من أعمال، ثم أعلن رئيس المجلس اختتام هذه الدورة لينصرف الشعب بعدها إلى الانتخابات الجديدة التي تأتي بمجلس جديد.

أجريت الانتخابات النيابية في لبنان قبل الانتخابات السورية بشهر وتسعة أيام، وقد أسفرت نتائج الانتخابات اللبنانية عن فوز القوائم الموالية للحكومة، مما حمل المعارضة على عقد اجتماع في منزل ألفريد نقاش حضره المرشحون المنسحبون من الانتخابات احتجاجاً على التزوير. وقد بعثوا ببرقية إلى جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية يؤكدون له فيها أن الانتخابات في لبنان كانت مزورة.

ولعل من أهم ما حدث أن الوزيرين في وزارة رياض الصلح وهما كميل شمعون وكمال جنبلاط قد وجها إنذاراً للحكومة بضرورة إقالة حسين الجسر محافظ الجبل، ووقف عمليات الفرز وتقديم الجسر للمحاكمة بتهمة مزور للانتخابات، فانصاعت الحكومة للأمر، وأرسلت موظفاً من رئاسة الوزارة ليحل مكان المحافظ الجسر.

وبعد أن اتضح أن هناك تزويراً عاماً استقبل كمال جنبلاط وفداً من الصحافيين وأدلى إليهم بتصريح جاء فيه:

«لقد قدمت استقالتي منذ أسبوع، ولكنهم حاولوا بمختلف الوسائل كتمانها، ومن ثم طلبت أن تصان حرية الناخب فكان التزوير عاماً شاملاً دون استثناء ويا للأسف».

وتنفيذاً لرغبة جنبلاط وشمعون فقد شرعت اللجنة القضائية بدرس محاضر الانتخابات فثبت لها التزوير صريحاً في جميع الجداول.

وعلى الصعيد الصحافي شنت صحف لبنان حملة نارية على تزييف الانتخابات، وراح بعض الصحف ينشر بين يوم وآخر وثائق بالزنكوغراف تثبت التزييف الذي وقع في صناديق الاقتراع.

وقد علق جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية في مؤتمره الصحافي الأسبوعي على نتائج الانتخابات اللبنانية بقوله:

« ..لم تأتنا بعد كل النتائج، ولكن يظهر أنه رغماً عما حشدته الدعايات من وسائل وأغراض أجنبية فقد فازت حتى الآن قوائم رجال العهد الاستقلالي، وقد مني والحمد لله خصوم هذا العهد بالفشل الذريع مما يدل على أن الموارد الأجنبية مهما كان نوعها لن تعيش في هذه البلاد».

وقد أحدث تصريح رئيس الوزارة السورية في أوساط المعارضة اللبنانية تأثيراً سيئاً، فعقد مرشحو المعارضة في بيروت اجتماعاً في منزل الرئيس ألفريد نقاش، بحثوا فيه الموقف فقرروا تطيير برقية إلى رئيس الوزارة السورية بالاحتجاج على تصريحه. وقد أرسل الأمير نهاد إرسلان إلى مردم بك البرقية التالية:

«دولة السيد جميل مردم بك ـ دمشق

تدخلكم بشؤون لبنانية داخلية لا نرضى به، ونأسف لصدوره عن رئيس حكومة بلد شقيق مجاور. صاحب البيت أدرى بالذي فيه. نعذركم إذا كانت تهانيكم لمزوري الانتخابات في لبنان مقدمة للمقابلة بالمثل، فنشفق عندئذٍ لمصير إخواننا السوريين.

أما حديثكم عن الأجنبي فدعوه لسواكم، فالبلاد بلادنا، ونحن أعرف بقضيتنا، أنا الإرسلاني والكتلة الوطنية تمثل جبهة الإخلاص اللبنانية العنيدة، النظيفة الكف، النبيلة المقصد، الوطنية النزعة».

كان لأنباء تزوير الانتخابات اللبنانية صداها البعيد في سورية، لا سيما وقد رافقتها موجات من الصراع العنيف بين أنصار المرشحين أسفر في مختلف المناطق الانتخابية اللبنانية عن سقوط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى.. وكان آخرها ما حدث في مدينة طرابلس، عند ظهور نتائج الانتخابات التكميلية، فقد تطورت الحالة تطوراً خطيراً ينذر بثورة لاهبة عندما حاول عدد من أنصار الزعيم عبد الحميد كرامي ـ والد رشيد كرامي ـ رفع العلم السوري على سراي طرابلس، فتعرض لهم رجال الجيش والدرك، وحصل عراك دموي بين الطرفين أدى إلى مصرع ثلاثة أشخاص، وأصيب عدد كبير بجراح خطيرة. وتفاقمت الحالة في طرابلس، فلعلع الرصاص في أكثر جوانب المدينة، وتقطعت المواصلات بينها وبين الجبل وجميع القرى المحيطة بها.

كل هذه الحوادث والأنباء تركت أثرها في نفوس السوريين، فحملت الحكومة المردمية على جمع السلاح من أيدي الأهلين تفادياً لحدوث اقتتال بين أنصار المرشحين والأحزاب والجماعات التي تنوي خوض المعركة الانتخابية.

وانتشرت المخاوف في النفوس من أن تقع في الانتخابات السورية حالات وحوادث مماثلة لحوادث لبنان، فراح العديد من الأحزاب والمنظمات والمرشحين الحزبيين والمستقلين، وغير الموالين لقائمة الحكومة أو للمرشحين الذين تعطف عليهم الحكومة، راح هؤلاء جميعاً يطالبون بتشكيل حكومة حيادية تشرف على الانتخابات بدلاً من الحكومة المردمية، وأخذت الدعوة إلى تشكيل حكومة حيادية تتسع وتنتشر

على ألسن الخطباء في الحفلات، وعلى إصدار البيانات وتطيير البرقيات. وقد شجع المطالبين بالحكومة الحيادية ما أثبته التحقيق في لبنان عن اكتشاف سبع نيابات مزوّرة.

وكان حزب «الأحرار» الذي يضم طائفة خيّرة من رجال الفكر والوطنية في مقدمة الهيئات والشخصيات التي طالبت بحكومة حيادية، فأبرق إلى الرئيس الأول مناشداً تشكيل حكومة يتصف أعضاؤها بالحياد والتجرد لتجري الانتخابات في جو حر. وفي الموضوع نفسه، موضوع التزوير في انتخابات لبنان وما يتوقع حدوثه في الانتخابات السورية، أذاع حزب البعث العربي في ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٧ بياناً عنيفاً في شدته وهجومه واتهاماته، وجاء فيه:

«إن ما حدث في لبنان لن يكون شيئاً مذكوراً إلى ما يتوقع حدوثه من قبل الفئة الحاكمة في سورية بمناسبة الانتخابات المقبلة القريبة».

وانتقلت الدعوة إلى تأليف حكومة حيادية من دمشق إلى بعض الأنحاء السورية، فكانت الحكومة المردمية تقابل كل ذلك بالتجاهل، وتعلن باستمرار حرصها التام على صون حرية الانتخابات، وأدلى رئيس الوزارة جميل مردم في المؤتمر الصحافي الأسبوعي الذي يتكلم فيه عن موضوعات الساعة بتصريح اعتبر رداً غير مباشر على أقوال المعارضة اللبنانية، وقد جاء فيه قوله:

«... ليس من شأننا أن نتدخل في شؤون لبنان الداخلية، مع أن كل ما يهم لبنان يهمنا.. ونحن حريصون كل الحرص على أن يبقى استقلاله خالياً من كل شائبة، أما موضوع انتخاباته فإن من حق مجلسه النيابي أن يفصل فيها، لأنه من الطبيعي في بلد يتقدم فيه (٥٠٠) مرشح، فلا ينجح سوى خمسين أن تحدث مثل هذه الضجة أو أكثر منها..».

وقام رئيس الجمهورية شكري القوتلي بزيارة للمحافظات الشمالية استغرقت بضعة عشر يوماً، وقد سبقت هذه الزيارة موعد إجراء الانتخابات بأسبوعين اثنين، وكان الرئيس في كل مركز محافظة يخطب مبشراً بحرية الانتخابات، داعياً الجميع إلى تجنب أعمال العنف في أثناء الانتخابات، لتكون معركة تسودها روح رياضية.

وفسرت زيارة الرئيس الأول للمحافظات، فكانت تفسيرات مختلفة في أوساط المرشحين، فمنهم من قال إن الزيارة عبارة عن توجيه الناخبين بصورة غير مباشرة إلى انتخاب المرشحين المعروف عنهم أنهم من مؤيدي العهد ـ عهد القوتلي ـ ومن المتعاطفين معه!

وقال آخرون إن صاحب العهد قد استهدف من زيارته العمل على بذل كل ما في وسعه لتكون الانتخابات ناجحة بوصفه مسؤولاً عن عهده.

وهناك من قال إن الغاية من الزيارة إلقاء الطمأنينة في نفوس الجميع بأن الانتخابات ستكون نزيهة حرة، وإن وجوده على رأس الدولة كفيل بتحقيق ذلك.

وخلال الفترة التي سبقت يوم الاقتراع طغت على الجو الانتخابي موجة عارمة من النشاط والحماسة في دمشق وجميع المحافظات السورية. ورافقت هذه الموجة حوادث مؤسفة في بعض المدن، لا سيما في حلب الشهباء، وكثر عدد المرشحين في جميع المدن، كما كثرت الحفلات الانتخابية التي تلقى فيها الخطب لمصلحة المرشحين، وغصت منازل هؤلاء بوفود الأحياء، واحتج عدد من المرشحين على بعض

التصرفات التي يقوم بها بعض المحافظين وكبار الموظفين المشرفين على العمليات الانتخابية، وهي تتنافى مع الحياد.

ولوحظ أن عدداً غير قليل من الطبقة المثقفة قد رشحوا أنفسهم للنيابة، وفي مقدمة هؤلاء الأساتذة المحامون الذين رشحوا للنيابة نقيبهم أحمد فؤاد القضماني مكافأة له على ما قدمه للمحاماة من جليل الخدمات، وقد أقام الدليل الواضح على ما يتحلى به من صفات ممتازة ومقدرة كبيرة على الابتكار والتجديد والتنظيم.

وكان من بين كبار المرشحين فارس الخوري الذي أرسل من نيويورك برقية إلى محافظ مدينة دمشق الممتازة يعلمه فيها بترشيح نفسه للنيابة عن منطقة دمشق. وقد سجل هذا الطلب البرقي، وأجريت عليه المعاملة اللازمة.

وفي الوقت الذي تحتدم فيه المعركة الانتخابية، وتشرف على نهايتها، يفاجأ الجميع بنبأ فادح مفجع من الشهباء ينعى الفقيد الكبير المرحوم سعد الله الجابري.

كان للنبأ أثره البالغ لدى رئيس الجمهورية الذي حزن حزناً عميقاً، وكذلك الحال في نفس كل من عرف شخصية الجابري العظيمة ولدى الأوساط الشعبية والدوائر الرسمية التي آلمها المصاب كثيراً.

لقد ألمَّ المرض بالجابري في العام الماضي (١٩٤٦) عندما كان يرأس الوفد السوري في اجتماع مجلس الجامعة العربية، فنقل من القاهرة إلى الإسكندرية ودخل مستشفى المواساة لمعالجته فيه، فأقام رحمه الله ردحاً طويلاً في هذا المستشفى، ومنه أرسل إلى الرئيس القوتلي كتاب استقالته من رئاسة الوزارة، وبعد أن مكث الفقيد عدة أشهر في مستشفى المواساة تحسنت صحته قليلاً، فجاء إلى دمشق حيث حلَّ في فندق «أوريان بالاس»، وبقي فيه أكثر من شهرين استقبل خلالهما، وهو في سرير المرض، كلاً من الرئيس القوتلي، ورياض الصلح، وفوزي القاوقجي، واعتذر عن استقبال الجميع بناء على طلب أطبائه. وخلال وجوده الأخير هذا في دمشق جاءت وفود عديدة من حلب وبقية المدن السورية ابتغاء زيارته، فاعتذر عن استقبالها، وأقام لكل وفد منها مأدبة فاخرة شكراً وامتناناً وتقديراً.

وبعد أسبوعين ساءت صحته، فاستدعيت بعثة طبية من مستشفى المواساة برئاسة الدكتور النقيب باشا لمعاينته، كما استدعيت بعثتان أخريان من دمشق وبيروت للغرض نفسه، وأجريت له عملية، كان يظن أنها ناجحة، قد يستطيع بعدها السفر إلى أميركا للاستشفاء.

وفعلاً فقد تحسنت صحته حتى إنه استطاع أن يودع رئيس الجمهورية حين زاره في دار شقيقه في أثناء زيارته لحلب، ثم حضر إلى دمشق شقيقه مجد الدين الجابري، وحجز مقعدين له ولشقيقه في إحدى الطائرات الأميركية الكبيرة التي تسافر إلى الولايات المتحدة يوم ٢ تموز/ يوليو.

ولكن حدث بعد منتصف ليلة ١٩ ـ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ أن ساءت صحته فجأة، وثبت لأطبائه الذين يشرفون على مداواته أن لا أمل في شفائه بعد أن دخل في دور النزع الأخير.

وقد اتضح أن الفقيد ترك وصية كتبها قبل شهرين من وفاته يوصي بها بأن يحافظ السوريون على استقلال بلادهم، وأن يتمسكوا بنظام الحكم الجمهوري، وأن يدفن في المدينة المنورة.

أما المرض الذي قضى به الفقيد فهو تشمع الكبد وبيوسته، وهو من الأمراض الشاذة التي يصعب شفاؤها.

وقد شيّعت الشهباء الفقيد المرحوم بموكب جليل حاشد يتقدمه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والنواب وممثلو الدرك ورؤساء الدول العربية وجماهير غفيرة سارت في موكب التشييع الذي استغرق سيره ساعتين اثنتين.

وبعد أن ووري الفقيد لحده الأخير إلى جانب الزعيم هنانو في مقام إبراهيم بكاه رئيس الجمهورية بكلمة مؤثرة كانت تفيض أسى على افتقاد المرحوم، تناول فيها رفقة جهاده مع الفقيد منذ سني الدراسة حتى وفاته معدداً مناقبه ومزاياه باكياً فيه الخصال الشريفة والمزايا النبيلة.

وبعد أن انتهى الرئيس الأول من كلمته أعقبه رئيس الوزارة مردم بك بكلمة جامعة تناول فيها تاريخ جهاد الفقيد مشيراً إلى أثر جهاده في ما وصلت إليه البلاد من منعة وعزة واستقلال.

وقد اشترك في مأتم التشييع بعثات ملكية تمثل الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود ورؤساء الوزارات في دول الجامعة العربية والوزراء والقناصل وممثلو الهيئات السياسية والأحزاب والهيئات السورية وممثلو الجمعيات والأندية ووجهاء الأحياء، ثم جماهير المشيعين.

أما سورية التي حزَّ بها المصاب فقد قررت تنكيس الأعلام ثلاثة أيام وتعطيل الدوائر الرسمية يوماً واحداً حداداً، وتوقفت محطة الإذاعة يوم تشييع جثمان الفقيد عن البث إلاّ عن تلاوة آي من الذكر الحكيم.

أما ونحن في معرض الحديث عن الفقيد سعد الله الجابري، وقد مضى على وفاته تسعة وأربعون عاماً. فأقول إنصافاً للحقيقة والتاريخ إنني منذ عرفته علماً من أعلام «الكتلة الوطنية» التي كان الشعب السوري، ونحن منه، ينضوي تحت لوائها.. إلى أن وافاه الأجل المحتوم، عرفته رجلاً يتوافر فيه العديد من مزايا الرجال الأفذاذ، وقد تركت شخصيته ككل في نفسي أثراً حميداً لم تغيره الظروف والأحداث على اختلافها، وقد عبّرت عن ذلك في خمسة انطباعات نشرت في كتاب «ذكرى الجابري» الذي أصدرته (مؤسسة طلاس للدراسات والترجمة والنشر) في دمشق، وقد ضمنته كل ما قيل في حفلة أربعين الفقيد من كلمات عدد كبير من رؤساء ووزراء وزعماء وشعراء، تعطي عن الفقيد الجابري صورة صادقة من صور الشهامة والصدق والإباء والوفاء.

وحسبي الاكتفاء هنا بالإشارة إلى انطباعاتي الخمسة عن الفقيد الجابري تاركاً لمن يطمع بمعرفة المزيد عن شخصية الرجل، الرجوع إلى الكتاب المذكور «ذكرى الجابري».

غير أن المناسبة لا تمنعني من القول إن سورية عرفت سعد الله الجابري وطنياً مناضلاً في صفوف الشعب، ورئيساً لمجلس النواب، ورئيساً لمجلس الوزراء، ورئيساً لمجلس الجامعة العربية، ونائباً تحت قبة البرلمان، كما عرفته رجلاً لا تتلون مزاياه، ولا تتغير صفاته، فقد كان يزدري المنافقين، ويكره المتزلفين، ويحترم الخصوم الشرفاء، عنيداً في الدفاع عن حقوق البلاد.

من كفاءته ومزاياه أنه عندما كان رئيساً لمجلس النواب حقق التجانس المطلوب بين الرئاسات الثلاث. وفي رئاسة الوزراء كان مثالاً حياً لرجل الدولة النزيه الواعي. وفي رئاسة الجامعة العربية، أوجد لسورية مركزاً مرموقاً بين أخواتها العربيات. وفي ندوة التشريع كان رجلاً برلمانياً يعي ما يقول، ويعرف ما يعمل، يحمل على خصومه بقوة وأدب، ويتلقى هجماتهم بصبر وصدر رحب لا يتحرج.

رحم الله سعد الله الجابري، فقد عاش رجلاً شريفاً، وقضى وهو في عزلة عن حطام الدنيا، ومغريات الحياة.

وها نحن نذكره بعد أكثر من أربعين عاماً، وقد اكتحلت عيناه بعلم البلاد المفدى يخفق في سماء الوطن ويرمز إلى عزة البلاد وسيادتها.

بعد أن شيّعت البلاد الفقيد المرحوم سعد الله الجابري، تابع الجميع نشاطهم الانتخابي، فبدا الموقف في حلب أكثر منه دقة في بقية المناطق الانتخابية.. من أسباب ذلك وجود أربع قوات رئيسية في الساحة الانتخابية لكل قوة منها نفوذها وأنصارها. يرأس الأولى الزعيم الوطني رشدي كيخيا، ويرأس الثانية المجاهد فاتح المرعشي، ويرأس الثالثة أحمد الرفاعي، ويرأس الرابعة «الحزب الوطني» الذي فقد بوفاة المرحوم سعد الله الجابري ركناً كبيراً من أركانه وقوة انتخابية يحسب حسابها.

حيال هذه الجبهات المتصارعة في الساحة الانتخابية جرت محاولات عديدة من قبل شخصيات محترمة للتوفيق بين القوى المذكورة وإقناعها بتشكيل قائمة موحدة تحفظ وحدة الكلمة والصف، وتحول دون وقوع حوادث واصطدامات تسيء إلى الجميع. وكان من الشخصيات التي قامت بمهمة التوفيق الأستاذ الكبير القاضي مصطفى برمدا الذي كان يشغل أكبر منصب قضائي في سورية. وقد عمل جاهداً على تحقيق رغبته فلم يفلح.

وحاول رئيس الوزارة مردم بك الذي قدم الشهباء بصحبة رئيس الجمهورية في أثناء زيارته للمناطق الشمالية القيام بسلسلة من الزيارات لزعماء الشهباء، وقد سعى سعياً حثيثاً للتوفيق بينهم والاتفاق على تشكيل قائمة موحدة، فلم يوفق إلى تحقيق ذلك أيضاً.

وقد بلغ عدد المرشحين في الشهباء (١٨٧) مرشحاً مما دل على أن المعركة الانتخابية بين هذا العدد الكبير ستكون حامية الوطيس. وهكذا كان، فقد استمرت حالة التوتر في الشهباء ووقعت عدة اصطدامات دامية، وحوادث عنف شديدة في بعض الأحياء منها: أحياء السليمانية والإطفائية والصفة، وقد استعمل أنصار الطرفين المتنافسين نيران المسدسات والمدافع الرشاشة، كما أن رجال الشرطة أطلقوا النار على الطرفين المتخاصمين للحؤول بينهما، ونجم عن هذه الاصطدامات سقوط عدد من الجرحى جراحات بعضهم خطرة، وتكتمت دوائر الشرطة عن ذكر عدد القتلى والجرحى الذين سقطوا منذ بداية المعركة الانتخابية.

وقام رجال المعارضة بزيارة محافظ الشهباء محتجين بشدة على تدخل الحكومة المفضوح إلى جانب الحزب الوطني.

أذكر هنا أن الحزب الوطني تشكل في عام ١٩٤٧ برئاسة نبيه العظمة من أعضاء حزب الاستقلال القدامى، وقد ضم بين أعضائه أكثرية من رجال الكتلة الوطنية بعد أن تفرق شملها. ومن بين هؤلاء الرجال: جميل مردم بك رئيس الوزارة، ولطفي الحفار، وإحسان الجابري، وصبري العسلي، ونسيب البكري، وميخائيل إليان، وعبد الرحمن الكيالي وغيرهم ، وبكلمة مجملة: لقد قام هذا الحزب على أنقاض «الكتلة الوطنية».

وبحكم صفة هؤلاء اعتبرت بقية العناصر الانتخابية أن قائمة الحزب الوطني هي «قائمة الحكومة» لا سيما وأن رئيس الوزارة يتوج باسمه القائمة المذكورة في دمشق. وعلى هذا انحصرت المعركة الانتخابية بين قوائم هذا الحزب من جهة وبين قوائم الهيئات والمستقلين من جهة أخرى.

ولم يكتفِ رشدي كيخيا بالاحتجاج لدى المحافظ، بل اتصل برئيس الجمهورية هاتفياً، وبسط له موقف التحيز الذي وقفته السلطات الحكومية في حلب ضد رجال المعارضة.

وجاء من حلب أيضاً أن الضغط الحكومي قد اشتد لمصلحة قائمة الحزب الوطني، وقد أبرق المجاهد فاتح المرعشي رئيس الجبهة الشعبية في حلب إلى رئيس الوزراء البرقية التالية:

«لئن نوهتم بالحياد في دمشق فما أسمع صوتكم حلب، وما حرية الانتخاب فيها سوى الخيار بين التصويت للحزب الوطني أو التعذيب في سجون الحكومة ونظارتها. مراقبة الاقتراع غدت وقفاً على الحزب الوطني، يرسل إليها من يشاء.. يهدد بأسلحته الناخبين العزل، توالیه ابتسامات الشرطة وقهقهة مديرها، والمحافظ في عزلة اختيارية عن سماع أصواتنا الداوية بالاحتجاج. لن نحاول ضبط الأمن إذا استمرت هذه الحال. وإننا إذ نحتج الآن إلى فخامتكم نحمل حكومتكم كل ما ينجم عن هذا الأمر من مسؤولية».

أما في دمشق وبقية المناطق الانتخابية فالحالة فيها ما كانت أقل سوءاً عنها في حلب وبقية المحافظات، ففي قرى دمشق مُنع مراقبو المرشحين من الدخول إلى مراكز الاقتراع، وفي منطقة حي الشاغور سيطر الإرهاب على الناخبين، فأحجم الكثيرون منهم عن الانتخاب، ونتج عن هذه المحاولات المؤسفة أن قبض رجال الشرطة على عدد من شباب الشاغور بحجة أنهم «مشاغبون».

وفي أحياء أبي جرش والسكة والمهاجرين، حاول الإرهابيون من أنصار الحكومة فرض قائمة الحزب الوطني على الناخبين، مما حمل أكثر هؤلاء على مقاطعة الانتخاب.

وفي مركز صمورة ظهرت أوراق مزورة، فاحتج المرشحون لدى رئيس الوزراء الذي ذهب بنفسه يصحبه عدد من المرشحين إلى المركز المذكور حيث ثبت له التزوير، فأصدر أمراً بتبديل لجنة الاقتراع وفتح تحقيق عن الحادث. وأحجم الكثيرون في مختلف المناطق الانتخابية عن دخول مراكز الاقتراع نتيجة للإرهاب الذي فرضه أنصار الحزب الوطني على الناخبين.

وعقدت اجتماعات كثيرة احتجاجاً على التدخل والتزوير، أهمها الاجتماع الذي عقد في جامع دنكز. وقد أرسل الشيخ كامل القصاب باسم المجتمعين إلى رئيس الجمهورية البرقية التالية:

«إن آلاف الخلائق المحتشدة الآن في جامع دنكز تحتج لفخامتكم على وسائل الضغط التي تستعملها فئة مسلحة في مراكز الاقتراع للتأثير على الناخبين لضمان فوز مرشحي الحكومة، ونرجو فخامتكم أن تأمروا بوقف هذه الانتخابات وإعادتها في جو حر بعد أن ثبت في عدة حوادث ووقائع ما ذكرنا من وسائل الضغط والإكراه، وبعد أن قررت جميع الهيئات من دينية وسياسية مقاطعة الانتخابات والإضراب العام ملقية مسؤولية ما تجره من عواقب على عاتق المسؤولين».

وقد أرسلت نسخة عن هذه البرقية إلى كل من الحاج فاتح المرعشي ـ حلب، وهاشم الأتاسي ـ حمص، وسلطان باشا الأطرش ـ السويداء، وأمين جامعة الدول العربية ـ القاهرة.

وأرسلت برقيات عديدة مماثلة إلى المراجع والشخصيات المذكورة.

ولما ازداد الموقف تأزماً وتوتراً قابل وفد من مرشحي الهيئات المعارضة، والمرشحين المستقلين رئيس الوزارة مردم بك في مكتبه الرسمي، وبسط له الموقف، وطلب بعضهم وقف عملية الانتخاب تحت إشراف حكومة حيادية. وجرت مناقشة حادة بين رئيس الوزارة وكامل القصاب حول هذا الموضوع. وانتهت

المقابلة إلى تأليف لجنة من: عارف حمزة، نصوح بابيل، حنا مالك، علي بوظو، الشيخ عبد الحميد الطباع، رياض الميداني، أحمد الدقر، للتحقيق السريع عن الأمور المشكو منها في مراكز الاقتراع، فطافت اللجنة في عدة مراكز، وقد سجلت بنتيجة طوافها ما يأتي:

١ ـ كان الضغط شديداً من قبل أنصار الحزب الوطني وبعض الموظفين في حي الشاغور على حرية الناخبين، فقد كانوا يضربون بعض الوكلاء، ويفرضون على الناخبين قائمة الحزب الوطني فرضاً بالقوة، وقد أخرج أولاد عودة من جامع الياغوشية بالقوة. وتخلى الوجيه أبو صالح سعد الدين عن حق الانتخاب حيال الضغط الذي حاولوا فرضه عليه، وضرب محمد خير الحلبي مندوب رابطة العلماء من قبل أنصار الحكومة، وادعى علي نادر الفرا أن أحد الإرهابيين من أنصار الحكومة شهر عليه مسدساً ليرغمه على انتخاب قائمة الحزب الوطني. وادعى آخرون أن عدداً من البنادق صوب من مئذنة جامع الياغوشية حيث يجري الاقتراع إرهاباً، وأخرج تيسير عيروط من مراكز الاقتراع لأنه لم يوافق على انتخاب القائمة المفروضة.

٢ ـ كان بعض الكتاب الذين عيّنتهم الحكومة في اللجان يستفيدون من أمية الناخبين، فيكتبون في القوائم أسماء غير الأسماء التي يريدونها.

٣ ـ عندما احتج فريق من الأهلين في حي أبي جرش على ضغط بعض الناس على حرية الناخبين أرغم هذا الفريق على الخروج بالقوة، فسار بمظاهرة إلى دار الحكومة للاحتجاج، وفي أثناء ذلك وقع اصطدام أسفر عن بعض الجرحى الذين نقلوا إلى المستشفى.

٤ ـ اعتقلت الشرطة عدداً من مراقبي الصناديق والناخبين الذين ينتمون للأحزاب والهيئات المعارضة، فعطلت بذلك رقابتهم الانتخابية، وأتاحت الفرصة لخصومهم ليروجوا لمن يريدون.

٥ ـ ظهر أنصار الحزب الوطني مدججين بالسلاح في أكثر مراكز الاقتراع، وبصورة خاصة في الشاغور وأبي جرش حيث كانوا يحملون البنادق إلى جانب المسدسات.

وسمعت اللجنة شكاوى كثيرة نقلتها إلى رئيس الوزارة فوراً، فأصدر أمره بتغيير بعض رؤساء وأعضاء اللجنة، ولكن هذا التدبير عدا أنه لم ينفذ إلاّ القليل منه، فهو لم يغير قليلاً أو كثيراً من الإرهاب الذي يفرضه المسلحون.

هذا غيض من فيض من المخالفات والاعتداءات في اليوم الأول للاقتراع. أما في اليوم الثاني فقد هبطت نسبة الناخبين إلى خمسين بالمئة نتيجة للأثر السيئ الذي تركته أعمال الإرهابيين من أنصار الحكومة.

وراجت شائعات كثيرة عن الصناديق التي ملأها الأنصار بالقوائم بعد أن رأوا جمهور الناخبين يعرض عن الاقتراع كل الإعراض.

وقد لوحظ أنه على الرغم من جميع تدابير الضغط التي اتخذها الإرهابيون المسلحون من جماعة الحزب الوطني في اليومين الأول والثاني، فإن أكثر مناطق الاقتراع، لا سيما منها المراكز في الأحياء القديمة المحافظة، وفي قرى الغوطة، سيطرت عليها قائمة رابطة العلماء سيطرة تامة على صناديق الاقتراع من دون أن تخشى إرهاباً أو إرهابيين، وجاءت نتائج فرز الأصوات في المناطق المذكورة مؤيدة ما توقع لها من فوز.

ولوحظ في حي اليهود أن أنصار الحزب الوطني عرفوا أن صفقتهم فيه خاسرة، فتآمروا على خطف

الصندوق، فأرسلوا عشرين مسلحاً من حي الشاغور إلى مركز الاقتراع، فأحاطوا بالصندوق، وشاهدوا ناخباً يكتب قائمته فقال له أحد هؤلاء الإرهابيين: «على هذا الشكل تنتخبون هنا؟»، فأجابه الناخب: «نعم هكذا ننتخب.. والانتخابات حرة...». فما كان من الإرهابي إلاّ أن استل مديته وطعن الناخب في كتفه، وانقض رفاقه التسعة عشر على الصندوق فخطفوه وألقوه أرضاً فتحطم. ولما رأوه تبعثر بما فيه من أوراق أشعلوا بها النار، فالتهمتها كلها، وبذلك ضاع على المرشحين المعارضين أكثر من ألف صوت.

والغريب أن يحضر رجال الأمن، ويشهدوا هذا الحادث، فيقررون إعادة الانتخاب فوراً، وينتشر كتابهم، وأكثرهم من رجال التحري، فيكتبون مئات القوائم بسرعة ويملأونها بالأسماء التي يريدونها، ثم يعتبرون الانتخاب صحيحاً.. واستئنافه أكثر صحة!

ووقعت حوادث مماثلة في عدد من مراكز الاقتراع، كان أخطرها حادث حي باب السريجة حيث لاحظ الإرهابيون تفوق بعض القوائم على قائمة حزبهم، فدخل اثنان منهم إلى مركز الاقتراع، وأخذوا بإطلاق الرصاص، فهرب الناخبون من المركز، وأصابت رصاصتان الشاب الفقيد عبد الله دياب الذي أبى الرضوخ لمشيئة الإرهابيين الذين حاولوا فرض قائمتهم عليه وعلى غيره، فنقل إلى المستشفى، وما لبث حتى فارق الحياة.

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم الثاني للاقتراع، شُرع في فرز الأصوات، فتمّ الفرز في بعض مراكز الاقتراع عند منتصف الليل والبعض في الصباح، والبعض الآخر، لا سيما القرى، جاءت عمليات الفرز فيها متأخرة.

وبينما الناس ينتظرون معرفة النتائج التي أسفرت عنها عمليات الفرز وقع في حي العمارة بدمشق حادث مؤسف خلاصته أن وفداً من المهنئين بينما كان خارجاً من منزل النائب سعيد الغزي بعد أن هنأه بفوزه بالنيابة، فوجئ بدورية كبيرة من رجال الشرطة طالبة تفتيش أعضائه للتحري عن الأسلحة. وحيث إن الوفد لاحظ أن الشرطة لم تتبع هذه الطريقة مع بقية الوفود، كما أنها لم تفتش أحداً غيرهم، فإنه اعتبر تفتيشه وحده دون غيره تحدياً مقصوداً. وهنا امتنع الناس عن قبول التفتيش وحصلت مشادة بينهم وبين الشرطة أدت إلى عراك عنيف تبعه إطلاق الرصاص، وما هي إلاّ دقائق معدودات حتى سقط الفقيد عبد الرحمن مكي الملقب بأبي مرزوق قتيلاً برصاصة أصابته في رأسه من أحد مسدسات الشرطة، كما أصيب شخصان آخران بجرحين كبيرين، وهناك جراح بسيطة أصيب بها بعض الناس فذهبوا إلى بيوتهم من دون اللجوء إلى الشرطة والمستشفى.

وبعد المعركة تمكن رجال الشرطة من اعتقال بعض الأشخاص. ولما تحرتهم لم تجد معهم سلاحاً سوى بعض المدى.

وقد ترك هذا الحادث أثره السيئ في نفوس الجميع لا سيما وقد سبقته حوادث مماثلة في أثناء المعركة الانتخابية في سورية، الأمر الذي حمل الناس على التساؤل عمن يقف وراء هذه التحرشات والتحديات والاستفزازات التي لا تستهدف إلاّ إشعال نار الفتنة وإثارة الخلافات والخصومات بين السوريين في هذا العهد الاستقلالي الذي لم يحققه السوريون إلاّ بالكثير من الضحايا والغزير من الدماء.

وقد رافقت هذه الحوادث المحزنة التي لم تسلم من حدوثها منطقة انتخابية، شائعات عن أموال مجهولة تصرف في المعركة الانتخابية مما يدل على أن أعداء سورية الذين ساءهم حصولها على استقلالها

وسيادتها، يحاولون من وراء الستار وفي الظلام تشويه سمعة سورية، ووضع العصي والعجلات في سبيل تقدمها ونموها.

لقد كانت الحوادث هذه حافزاً ـ وقد أشرفت الانتخابات على نهايتها ـ على التيقظ والانتباه لكل ما يحيكه لها أعداؤها من دسائس ومؤامرات، وبذلك بدا جنوح الجميع نحو الهدوء الذي اتسمت به الانتخابات التكميلية.

بعد أن انتهت عمليات الفرز، أعلنت محافظة مدينة دمشق الممتازة بصورة رسمية أسماء المرشحين الذين نجحوا بالنيابة عن دمشق، وأسماء الذين يحق لهم دخول الانتخابات التكميلية «بالوتاج»، وأسماء الذين لم يكتب لهم النجاح وخرجوا من المعركة، وقد أصدرت المحافظة قراراً حددت فيه لكل مرشح أن يكون قد نال خمسة آلاف صوت كحد أدنى ليحق له دخول معركة «البالوتاج». وفي ما يلي جميع الأسماء:

نواب دمشق: نوري أيبش، جميل مردم بك، محمد آقبيق، منير العجلاني، زكي الخطيب، سامي كبارة، سعيد الغزي، محمد المبارك، نوري الحكيم، فارس الخوري، فريد إرسلانيان.

المرشحون للبالوتاج (المسلمون): مظهر العظمة، لطفي الحفار، أحمد الشراباتي، صبري العسلي، الشيخ علي الطنطاوي، نصوح بابيل، رياض العابد، عارف الطرقجي، نسيب البكري، حسن الحكيم، علي بوظو، نبيه العظمة، بشير القضماني، عبد الحميد الطباع، سعدي الكيلاني، صبحي الخطيب، خالد بكداش، سعيد حيدر، شفيق سليمان، سهيل المهايني، صبحي العمري.

الأرثوذكس: حبيب كحالة، قسطنطين منسي، ميشيل عفلق، نعيم أنطاكي.

الكاثوليك: جورج صحناوي، جورج شلهوب، إلياس دمر، عزرا أزرق، وحيد مزراحي.

الخارجون من المعركة: صبري القباني، سعيد محاسن، أنور الشلاح، صلاح البيطار، منير المالكي، كامل القصاب، مختار القوتلي، فريد شحلاوي، محمد سالم، فهمي المحايري، نزيه المؤيد، منير الريّس، عبد الرؤوف الأسطواني، نبيه الغزي، يوسف كحلا، أسعد البكري، أحمد الشهابي، أحمد شعبان، بشير البالي، زكي الجابي، سليم مراد، حمدي الكيال، الأمير حسن عبد المالك، كامل البني، عبد الحكيم المنير، تاج الدين الجندي، خالد الخاني، شفيق الركابي، فخري الصاحب، صبري مكي، توفيق القصيباتي، حسن آغا، رشاد عيسى، سليمان الجوخدار، فوزي الشلق، سليم داود الحلبي، محيي الدين الجمال، جبران جلال، حاييم شالوح، روفان معماري، إسماعيل البقاعي، أبو السعود الكزبري، حفظي البيروتي، سعيد الأفندي، محمد عبد الله، حسين عامو، خيرو الجعفري، عمر قطرية.

واستمر في حلب فرز الأصوات حتى الساعة الثالثة صباحاً، وتبين أن المقترعين (٣٨٨٨٤) من أصل (٦٧٦٣٣) فيكون رقم النجاح (١٩٤٤٣) وقد فاز أربعة من قائمة الكيخيا في الجولة الأولى وهم: رشدي كيخيا، ناظم القدسي، مصطفى برمدا، عبد الوهاب حومد، لطيف غنيمة.

لقد دلّت هذه النتائج على تصميم الناخب الحلبي على مدى المقاومة التي أبداها ضد التدخلات العديدة، لا سيما في أحياء اليهود والأرمن وغيرها.

وبعد إعلان النتائج التي أسفرت عنها عمليات الفرز في الدورة الأولى راح كل فريق من المرشحين يبذل أضخم الجهود وأكبر الاستعدادات بغية الفوز في الدورة الثانية (البالوتاج). وذلك في جميع المناطق الانتخابية. وأراني في غير حاجة إلى الدخول في تفصيلات معركة الانتخابات التكميلية عام ١٩٤٧،

فقد يطول كثيراً الحديث عنها. وبكلمة مجملة لقد كانت معركة «البالوتاج» أكثر عنفاً من معركة الدورة الأولى، لكنها أقل عراكاً واقتتالاً بعد أن أدركت الأحزاب كلها، والمرشحون جميعاً أن وراء الأكمة ما وراءها، فهناك كما سبق لي القول، أصابع خفية هدفها إشعال نار الفتن، وزجّ أنصار المرشحين في معارك قد تؤدي إلى أسوأ العواقب، وتطعن عهد الاستقلال في الصميم.

ومما يدل على صحة ذلك أن أعداداً كبيرة من المسلحين ظهرت بالقرب وأمام مراكز الاقتراع في أكثر المناطق، وكانوا يدّعون كذباً أنهم وكلاء زيد وعمرو من المرشحين.. عدا أن هؤلاء وأمثالهم كانوا يزرعون بعض القنابل في أماكن حساسة.. مثال ذلك أن رجال البوليس في حلب اعتقلوا شخصين خلال قيامهما بوضع قنبلة فرنسية الصنع من طراز ٩٤٤، وهي التي تنفجر على موعد معين، بجانب مقهى سيسي الذي تزدحم فيه الكنائس، وقد اعترف أحدهما بأنه يشتغل عاملاً في أحد معامل النسيج.

وهناك أمثلة كثيرة على وجود عناصر دخيلة مسخّرة من جهة أو من جهات ما.. كانت تحاول زرع بذور الفتنة في حقول الانتخابات، لكنها لم تحقق غايتها بفضل سرعة انتباه الشعب ويقظته والحؤول دون وقوع المزيد من الاشتباكات الدامية التي أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى في أكثر المناطق الانتخابية.

وبكلمة مجملة أن انتخابات عام ١٩٤٧ في سورية جاءت إلى المجلس النيابي الجديد بوجوه جديدة تختلف عن وجوه المجلس السابق بمعدل (٥٧) بالمئة. فمن أصحاب الوجوه الجديدة من أثبت وجوده في الساحة النيابية كنائب كفوء جريء، ومنهم من أخفق كنائب مع ما كان له من شهرة قبل وصوله إلى الندوة النيابية.

بعد أن تمّ جلاء الأجنبي المحتل عن سورية، وتحققت بذلك أعلى وأعظم أمنية من أماني السوريين والعرب، انقطعت عن عملي السياسي، وانصرفت كلياً إلى عملي الصحافي، وكان آخر عهدي بالسياسة حين كنت أميناً عاماً لحزب «الهيئة الشعبية» الذي كان يرأسه الزعيم المغفور له الدكتور عبد الرحمن شهبندر.

ومع الاحتفال بعيد الجلاء (١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦) وجدتني مطمئن النفس، مرتاح البال، لكوني عملت في ميدان السياسة إلى جانب عملي في ميدان الصحافة بما يرضي الله والوطن والضمير.

وكانت انتخابات (١٩٤٧)، فوقفت عازفاً عنها، زاهداً بها، كأي عمل سياسي آخر.. لولا أن عدداً كبيراً من الأخوان والأصدقاء الذين جمعني وإياهم العمل السياسي في مراحل وفترات مختلفة أبوا عليّ إلاّ أن أرشح نفسي للنيابة عن مدينة دمشق، فكثر اعتذاري ومبرراتي، وكثر إصرارهم وإلحاحهم، إلى أن رجحت كفة ضغطهم، فرشحت نفسي مستقلاً بعد أن رأيت من صراع القوائم وتطاحن الأحزاب والمرشحين الشيء الكثير.

وخضت المعركة في الدورة الأولى، ولاحظت كما لاحظ الكثيرون من أنصاري وجود مقاومة خفية قوية ضدي، مصدرها خصومات سياسية مختلفة سابقة، وكانت هذه المقاومة تبدو بجلاء في مواقف وحفلات ومناسبات كثيرة منها أن حي مئذنة الشحم أقام حفلة شعبية كبرى ضمت أكثر من ألف وخمسمائة مدعو، وكانت الحفلة تكريماً للوجيه مختار القوتلي المرشح للنيابة.

وقد دعاني وفد من وجوه وشباب الحي إلى حضور هذه الحفلة فاستجبت. وبعد أن تكلم بعض الخطباء

باسم الحي، فوجئت بالدعوة إلى الكلام بناء على رغبة من شباب الحي، فمشيت إلى المنبر، وبدأت كلامي بالقول إنني لست من عداد الخطباء في هذه الحفلة، وإنما فوجئت الآن بالدعوة إلى الخطابة فلا يسعني إلاّ أن أحترم الرغبة التي أبداها هذا الحي الكريم الذي سبق له أن شرفني بحفلة تكريمية قبل أسبوعين، وقد تكلمت فيها، ويسرني أن أتكلم أيضاً في هذه الحفلة التي تقام تكريماً لابن بار من أبناء هذا الحي المجاهد.

وبعد أن تكلمت عن جهاد الشعب والموقف الحاضر قلت: «لقد سميت هذا الأسبوع في حفلة حي القيبة «أسبوع الضغط»، وقلت إن أنواع الضغط ثلاثة: «ضغط المال.. وضغط الدعاية.. وضغط الإرهاب».

وبعد أن تحدثت عن كل نوع من هذه الضغوط، دعوت الناخبين إلى مقاومتها والتحرر من محاولاتها.

وبعد أن أنهيت خطابي وعدت إلى مقعدي، قام من بين جموع المدعوين عدد من المسلحين من حي الشاغور والمعروفين من أنهم من أنصار الحكومة والذين ساءهم خطابي وقد شهروا مسدساتهم.. وهم يقولون: «بلا حفلة.. بلا سما..»، فذعر الناس، ولكن شبان حي مئذنة الشحم حيث تقام الحفلة أسرعوا للإحاطة بالمسلحين، وضربوا حولهم نطاقاً لم يستطيعوا منه فكاكاً.

وبدلاً من أن ينتزع رجال الشرطة من المسلحين مسدساتهم طلبوا منهم إخفاءها. وهكذا أخرج المسلحون من الدار يحيط بهم رجال الحي وشبابه إلى أن أعادوهم إلى حيهم - حي الشاغور.

كان لهذا الحادث في مختلف أنحاء المدينة صداه السيئ. واستنكره الجميع، وتناولته الصحف والمعارضة، وقالت إحداها: «أنصار الحكومة يسددون طعنة إلى صدر الحكومة..».

لقد ضرب هذا الحادث مثلاً عن المقاومة التي كنت ألقاها في أثناء نشاطي الانتخابي، والأمثلة على ذلك عديدة ليس من المفيد الآن العودة إليها لتقليب صفحاتها.. وشرح أخبارها.

والواقع أن كل ما جرى من أعمال العنف والإرهاب خلال الدورة الانتخابية الأولى، قد أعطى الحكومة والمرشحين من أنصارها درساً استفادوا منه في الدورة الثانية للانتخابات التكميلية التي بدا فيها الجميع أكثر هدوءاً، وأقل إرهاباً، وأشد رغبة في التفاهم والإقناع. وقد استعانوا على تعزيز ذلك بوجوه دمشق وأعيانها وكبار تجارها ومزارعيها. وهو ما أذكره في ما يلي:

في أعقاب إعلان نتائج الدورة الأولى للانتخابات زارتني بالتتابع ثلاثة وفود كل وفد منها يتألف من بضعة عشر مواطناً من خيرة المواطنين وجاهة وأخلاقاً ومكانة، وأعربوا لي عن رغبتهم في مناشدتي بسحب ترشيحي من النيابة حرصاً منهم على تجنيب البلد مزيداً من الحوادث المحزنة التي تعرضت لها خلال الدورة الأولى للانتخابات.

«أما الدوافع إلى مناشدتنا إياك.. فهي لأننا نعلم حق العلم أن وكلاءك في مراكز الاقتراع كما شوهدوا في الدورة الأولى مثال الشجاعة والحماسة والاندفاع.. لهذا يخشى بحكم اندفاعهم وإخلاصهم الاشتباك مع الوكلاء الآخرين باصطدامات تزيد الموقف توتراً ودماء. ونحن ما جئنا إليك لنناشدك إلا لعلمنا ويقيننا أنك بحكم وطنيتك الصادقة وخدماتك الجليلة أكثر من غيرك تقديراً للأمور والعواقب وأن النيابة بالنسبة لشخصك لا تزيدك قدراً ورفعة، فأنت من منبر جريدتك الحرة المتفوقة لا تقل عن نائب المجلس أثراً خيراً نافعاً في خدمة الوطن، ترمقك نظرات الجميع بالمحبة والاحترام».

وأضافوا قائلين:

«لا نعتقد أنك تسفهنا وتردنا خائبين. وليس لنا من وراء مسعانا إلاّ خدمة بلدنا وجمع كلمة الرجال الصادقين على صعيد العمل الخيّر الذي يحفظ لسورية استقلالها من أن تعبث فيه دسائس الأعداء ومؤامراتهم.. وتجنب أبناءها جميعاً المنازعات والخلافات التي لا تؤدي إلاّ إلى التخريب والتهديم».

وجاءني في مساء اليوم نفسه الوفد الثاني وقال لي القول الذي سمعته من الوفد الأول. وفي اليوم الثالث زارني الوفد الثالث، وأسمعني ما سمعته من الوفدين الأول والثاني.

بعد أن استمعت إلى كلام من تكلم منهم قلت ما معناه:

«.. لا يسعني إلاّ أن أعرب لكم جميعاً عن جزيل شكري وتقديري لزيارتكم الكريمة. وكم أود أن أستجيب إلى رغبتكم الصادقة النابعة من نفوسكم الطيبة في الحرص على سلامة الوطن، والحؤول دون وقوع المزيد من الحوادث المؤسفة، لولا أن العديد من الإخوان والأصدقاء الأوفياء أمثالكم سبق لهم في مطلع المعركة الانتخابية أن شرفوني المرة تلو المرة بزياراتهم طالبين مني ترشيح نفسي للنيابة عن مدينتنا الحبيبة دمشق، علماً منهم أنني منقطع عن العمل السياسي منذ فترة غير قصيرة من الزمن، فاعتذرت منهم عن الاستجابة إلى تحقيق رغبتهم، غير أنهم أصرّوا وألحوا.. ولما كان لكل واحد منهم ما لكل واحد منكم في نفسي من التقدير والمحبة والاحترام ما هو أثمن من النيابة فقد انصعت إلى طلبهم.

والآن: ماذا يقول أولئك الأخوان إذا ما عرفوا أنني انسحبت من معركة «البالوتاج» وضربت برغبتهم عرض الحائط؟ أظنكم تعذرونني أيها الأخوان إذا ما بقيت مستمراً في المعركة لا إكراماً للنيابة وحرصاً عليها بل إكراماً للعهد والوفاء حيال من عملت وإياهم في الحقل السياسي زمناً طويلاً..».

هنا انبرى أكثر من واحد منهم للكلام، وقالوا: لا نعتقد أنك تؤثر أحداً على إخوانك الذين ذكرت.. فنحن أيضاً إخوانك وأصدقاؤك علماً بأننا نأخذ على عاتقنا مهمة التفاهم معهم، ونحن وإياهم إخوان، تجمعنا جميعاً مصلحة الوطن الواحد.

قلت لهم:

«إذا دعاني الإخوان الذين حملوني على ترشيح نفسي للنيابة للانسحاب بالاتفاق معكم، فإنني عندئذٍ أجد نفسي أمام رغبة جماعية لا يسعني إلاّ احترامها وتنفيذها».

لقد أبدى الجميع ارتياحهم لقولي، وهنأوني على موقفي الذي اعتبروه مشرفاً حقاً. وانصرفوا إلى الاجتماع تلو الاجتماع بالإخوان الذين سبق لهم أن أقنعوني بترشيح نفسي، وبعد أن أجمع الفريقان على ذلك، نقلوا إليّ نبأ اتفاقهم، ووجهوا إليّ الدعوة مع عدد كبير من وجوه وأعيان دمشق لتناول الشاي تكريماً لموقفي المذكور.

وتوجهت إلى دار عبد الهادي الرباط يصحبني عدد من الأصدقاء لتناول الشاي، وما دخلنا المنزل حتى وجدناه غاصاً بجمهرة كبيرة من أعيان ووجوه دمشق يتقدمهم من المرشحين الذين فازوا بالنيابة في معركة الدورة الأولى كل من زكي الخطيب والدكتور منير العجلاني.. ومن المرشحين الذين سقطوا في البالوتاج كل من: صبري العسلي، لطفي الحفار، نسيب البكري، أحمد الشراباتي وعدد غير قليل من المرشحين المستقلين، وطائفة مختارة من كبار رجال الصناعة والتجارة والمحامين والأطباء والصحافيين وزعماء الأحياء. وبعد أن امتلأت الدار بالوافدين وقف مظهر القوتلي نقيب المحامين السابق فرحب باسم صاحب الدار بالمدعوين، ثم تناول موضوع الانتخابات، ومما قاله:

«لقد قال لي صديق: ما هذا الذي نراه ونسمعه من نهش لكرامات رجال ما عرفناهم إلاّ مجاهدين مناضلين.. عرفنا أسماءهم في قوائم المنافي والسجون، وفي ساحات الجهاد قبل أن نطالعها في قوائم الترشيح للنيابة.

لقد كنا نفهم أن تتعرض حياة المجاهد في فترة من الزمن إلى بعض النسيان.. وأنه أشبه بالطبيب الذي يذكر في أيام المرض، وينسى أيام العافية. أما أن يبلغ العقوق حد تجريح كرامته والهجوم على مقدساته فهذا ما لا يجوز الإغضاء عنه، وإطباق العينين عن قائله وناشره ومذيعه».

وبعد أن انتهى الأستاذ القوتلي من كلامه تليَ بيان مذيّل بتواقيع أصحابه، وكلهم من علية القوم، وهذا نصه مع التواقيع:

«بمناسبة قرب موعد الانتخابات التكميلية والموقف الخطير الذي تواجهه الأمة في هذه الفترة الانتخابية، عقد فريق كبير من وجهاء العاصمة وتجارها وشبابها ومزارعيها اجتماعاً في منزل التاجر الوجيه السيد عبد الهادي الرباط بحثوا فيه الموقف الانتخابي من جميع وجوهه وقدروا الاحتمالات المختلفة التي قد تنشأ عن التنافس الانتخابي بين أنصار المرشحين في بعض أحياء العاصمة والقرى، فدفعاً لكل حادث مؤسف بين أبناء البلد الواحد وحرصاً على أن تجري الانتخابات التكميلية في جو يسوده الهدوء، رأى المجتمعون أن يناشدوا بعض المرشحين الأكثر تقديراً لحراجة الموقف الحاضر والأقرب استجابة لنداء المصلحة العامة أن يفسحوا المجال أمام غيرهم من المرشحين الذين لم يختلفوا معهم في جميع مراحل القضية الوطنية غاية وهدفاً، وإن اختلفوا حقبة من الزمن وسيلة وطريقاً، وقد وجدوا في مقدمة هؤلاء المرشحين الوطني الكبير والصحافي القدير الأستاذ نصوح بابيل صاحب، «الأيام» الغراء المرشح عن مدينة دمشق للنيابة، فهو مرشح شعبي له من الأنصار والمؤيدين في مختلف أنحاء العاصمة ما يجعل التنافس بينهم وبين أنصار مؤيدي الحزب الوطني شديد الخطورة، سيئ النتيجة، فألّفوا وفداً منهم زار الأستاذ بابيل في منزله وناشده باسم وطنيته الصادقة وإخلاصه المعروف، الانسحاب من ميدان الترشيح لمصلحة إخوانهم الوطنيين الذين جمعتهم وإياه ميادين النضال في مكافحة المستعمر، ورجوه أن يكون مع إخوانه وأنصاره عوناً على صون الانتخابات من عبث العابثين الذين لا يريدون باستقلال هذه البلاد خيراً..

ويسر أصحاب هذه الفكرة وهم الذين سعوا لتنفيذها، أن يعلنوا أن هذه الدعوة الصادقة قد لقيت من نفس الأستاذ بابيل المشبعة بالوطنية الصادقة والمعروفة بسموها وتجردها التلبية والموافقة فأعلن انسحابه لمصلحة كل مرشح حرّ أبيّ قضى عمره مناضلاً في سبيل استقلال بلاده.

ولهذا يرى السادة الذين قاموا بهذه الوساطة الطيبة.. حقاً عليهم أن يسجلوا للأستاذ بابيل هذا الموقف بالشكر والتقدير.. وليس هو أول موقف يبرهن فيه عن صدق نزعته ونبل طويته، وهو في تلبيته نداء الوطن في أعظم معركة انتخابية تجري لأول مرة في عهد الاستقلال تزداد مكانته المحترمة في نظر الجميع إكباراً وسمواً.

وفّق الله البلاد إلى إجراء انتخاباتها التكميلية في جو لا يسيء إلى استقلالها، ولا يشوّه سمعتها أمام العالم.

أسماء الموقعين:

السادة: توفيق النحلاوي، رفعت الأيتوني، عبد الله القباني، عبد الوهاب الصمادي، عادل الخجا، صادق الغراوي، توفيق الحلاق، جميل الفرا، عبد الحميد دياب، جميل الخانجي، محمد الفرا، أنور دسوقي، ياسين التباع، توفيق القباني، بدر الدين دياب، بشير الرباط، مسلم دياب، حسني الفرا، نصوح

قصاباشي، خالد الشلق، شفيق دياب، عادل الصمادي، مأمون الفرا، فائز الصمادي، حبيب كحالة، ممدوح كوكش، سامي الدسوقي، حمدي الخطيب، حيدر الأيوبي، سعيد دمشقية، عبد اللطيف العسلي، موفق الحفار، أمين دياب، وجيه الصمادي، عبد المغيث السمان، حنين صحناوي، نسيب المنير، ظافر القاسمي، شفيق الخانجي، رفقي المجتهد، عبد الحميد القهوجي، رياض العابد، سهيل المهايني، فائق النحلاوي، هاشم الرباط، عبد المجيد الرباط، هاشم الجلاد، محمد العظم، صبحي النويلاتي، سليم السلطجي، أبو سليمان البرنجكجي، منيب دياب، شفيق الصواف، ممدوح المهايني، بدري المهايني، أحمد عابدون، أبو أكرم شموط، حسني حورانية، أحمد خدام الجامع، رضا الزايد، عزت حورانية، توفيق شمس، سعيد القباني، رفيق النحلاوي، توفيق حورانية، فؤاد الصواف، عبد العزيز الصواف، إبراهيم معتوق..».

ويلي بعد ذلك عدد كبير من تواقيع الشباب والطلاب وزعماء الأحياء. وقد أرسل هذا البيان في حينه إلى الصحف والإذاعة والمناطق الانتخابية، فكان له صداه وأثره في الانتخابات التكميلية.

بعد تلاوة هذا البيان الذي صفق له المجتمعون بحرارة طُلب مني إلقاء كلمة فوقفت وقلت ما ملخصه:

«أيها الأخوان:

عندما دعاني الأخ الكريم السيد عبد الهادي الرباط إلى هذا الاجتماع توقعت أن يكون قاصراً على تناول الشاي.. ولكنني وجدت نفسي في ظاهرة انتخابية مهمة، هي دون شك من القضايا التي تتصل بحياتنا الاستقلالية اتصالاً وثيقاً..

أيها الأخوان:

إن النيابة محببة إلى النفس لكن الأجمل من النيابة والأرحب إلى النفوس الرفيعة أن تكون سبيلاً للنفع العام، لا غاية تسعى وراء النفع الذاتي..

إنني في هذا الوقت الذي تستجيب فيه نفسي إلى رغبة هذه الهيئة الكريمة التي تضم عدداً كبيراً من وجوه وأعيان هذا البلد والتي سمعتم الآن بيانها الذي يسعدني أن أعتبره بالنسبة لشخصي وثيقة وطنية قيمة، في هذا الوقت بالذات لا بد لي من التنويه بالموقف الحاضر الذي تعانيه البلاد حيال خطر الشعوذة والمؤامرات التي تحاك ضد استقلالها مما يهيب بالغيارى عليها، الحريصين على مصيرها، أن يقفوا بالبلاد صفاً واحداً لدفع الأذى، ورد الطغيان».

وبعد أن تحدثت عن الأدوار الماضية والروابط التي جمعت بيني وبين أكثر الحاضرين منوهاً بالتضحيات التي قدمتها الأمة في سبيل حريتها.

وبعد أن أثنيت على الهيئة التي قامت بعملها الوطني النبيل الذي أقنعني بسحب ترشيحي قلت إني أعلن انسحابي ليس لمصلحة حزب معين ولا لمصلحة أي مرشح أسميه وإنما أنسحب لمصلحة كل مرشح وطني أبيّ حرّ شريف يجمع الناخبون على انتخابه.

ووقف على الأثر صبري العسلي، فتحدث عن نتائج الانتخابات في الدورة الأولى وقال إنها لم تعرب عن وجه دمشق الأصيل، وانتقل إلى الحديث عن معركة الانتخابات التكميلية التي تنتظرها البلاد فدعا الناس إلى اختيار من بذلوا في سبيلها المهج، وأرخصوا الثمن لنفوسهم في سبيل عزتها داعياً للإعراض عن الذين يلوحون للسذج من الناس بدعايات باطلة وأكاذيب مفضوحة لأن هؤلاء الداعين هم أعداء ألداء للبلاد ولأبنائها.

وانتقل للتحدث عن موقف «الأستاذ بابيل» في المعركة الانتخابية، فوصفه بأنه كان نسجاً وحده في هذا المعمعان الطاحن، فقد خاض المعركة مستقلاً وحيداً لا ينتمي إلى حزب، ولا يتكل على هيئة. فلم يرد اسمه في قائمة الأحزاب المؤتلفة، ولا في قائمة رابطة العلماء ولا في أي قائمة أخرى.. فاستحصل على الأصوات التي نالها بجده وكده ونشاطه الذي لا يعرف الكلل، وقد كانت أصوات.. لم تصدر عن حي واحد، بل من صميم الشعب كله، وقد أصبح حقاً علينا أن نسميها ملكاً له حصراً وقسراً.

وبعد أن أطرى مزايا «الأستاذ بابيل» وما أدى للبلاد من خدمات، أعرب عن شكره وشكر إخوانه الذين استقبلوا موقف «الأستاذ بابيل» بكثير من التقدير والإعجاب. وختم كلامه بقوله:

«إن العاملين في حقل السياسة الواعين لمصلحة البلاد ليرحبون كل الترحيب بتعاون طويل دائم بينهم وبين الأستاذ بابيل في حقول العمل السياسي ومرافق الدولة جمعاء في داخل البلاد وخارجها».

وألقى لطفي الحفار كلمة تحدث من خلالها عن الذين يتحدون الناس في كراماتهم فحمل عليهم حملة شعواء منددا بمواقفهم محذراً إياهم مغبة التجني على الناس.. إلى أن قال:

«نحن لسنا أعداء الدين، بل من الذين يعتنقون الإسلام في أرفع مبادئه. ونحن أصحاب عقيدة دينية ثابتة ومحبون للدين والأخلاق ولكننا نكره التدجيل باسم الدين ونقاوم الدجاجلة، وننصح إليهم ألا يسخّروا المراكز الدينية لأهوائهم، بل يجعلوها وقفاً على عمل الخير ودعم مكارم الأخلاق».

وبعد أن جال جولة واسعة في هذا النطاق، شكر الأستاذ بابيل على موقفه المشرف، ورجا أن يكون فاتحة عهد طيب الثمرات.

وانتهى الاجتماع، وانصرف المدعوون بعد أن شكروا السيد الرباط على مسعاه المحمود.

حيال كل ما ذكر، كان لا بد لي من توجيه بيان إلى الأمة الكريمة أوضح فيه أسباب انسحابي من معركة «البالوتاج» فأذعت بياناً أقتطف منه ما يأتي:

«.. لم أرشح نفسي للنيابة حرصاً على لقبها، أو طمعاً براتبها، فاللقب لا يزهيني، والراتب لا يغريني، بل رشحت نفسي إتماماً لرسالة دافعت عنها، وتفانيت في سبيلها قرابة عشرين عاماً حافلة بأنواع الكفاح والجهاد، زاخرة بألوان الحرمان والاضطهاد.

«.. لقد أديت رسالتي بأمانة من على منبر الصحافة، فأحببت إتمامها من على منبر النيابة، بعد أن نعمت البلاد ولله الحمد باستقلالها، فنزلت إلى الميدان مستقلاً عن كل لون حزبي أو تكتل انتخابي. لم أعتمد على هيئة ولم أتكل على قائمة حزب أو رابطة، بل ظفرت في وسط هذا الصراع العنيف بين القوائم بقسط غير قليل من تأييد هذه الأمة الكريمة».

إلى أن قلت:

«.. ولئن كان في الأصوات التي نلتها ما يشرفني ويملأ نفسي سروراً.. فلأنها أصوات حرة نقية أخذت مكانها في صناديق الاقتراع غير هيابة جو الضغط والإرهاب..

«.. إنني نزولاً عند رغبة جمهرة كبيرة كريمة من عيون دمشق ووجوهها وأهل الرأي الحصيف فيها، يتقدمهم عدد من إخواني الذين شرفتهم الأمة بثقتها، فرفعتهم إلى أرائك النيابة في هذه الانتخابات.. قررت فسح المجال للمرشحين الباقين الذين عملوا جاهدين في سبيل هذا الوطن، فأدوا للبلاد خدمات تشهد بها صفحات التاريخ إذا ما كتبه المؤرخون بصدق وأمانة.

«.. وبعد .. لا يسعني إلاّ أن أرسلها تحية ملؤها التقدير والشكر والاحترام إلى كل من شرّفني بثقته

ومنحني صوته من الناخبين، وإلى أولئك الشباب الميامين الذين تفانوا أمام صناديق الاقتراع مراقبة وحماية واندفاعاً..».

هذا وخلافاً لما كان متوقعاً، فقد جرت الانتخابات التكميلية ـ البالوتاج ـ في دمشق وبقية الأنحاء السورية في جو أكثر هدوءاً من جو الدورة الأولى، ولوحظ في انتخابات دمشق أن المرشحين أخذوا درساً من الدورة الأولى فعهدوا في مراقبة فرز الأصوات لوكلاء أكثر انضباطية من وكلاء الدورة الأولى، علماً بأن التنافس كان شديداً بين مرشحي الحزب الوطني ورابطة العلماء بصورة خاصة، وبدت الرابطة في جولة «البالوتاج» أقل قوة منها في الدورة الأولى لأسباب عديدة أهمها نفرة الناس من استخدام بعض رجال الدين المآذن والمساجد منابر يكال منها السباب والشتائم إلى خصومهم من المرشحين.. وقد أدى ذلك إلى منع الاجتماع الذي كان في النية عقده في جامع دنكز، المقر الرئيسي للجمعية الغراء.

وعلى ذكر «الجمعية الغراء» نقول إن خلافاً بين فريقين من أركانها قد نشب بسبب اتهام أحدهما الآخر بتبديد أموال هذه الجمعية الدينية في أغراض سياسية، وقد استغرق الخلاف بعض الوقت، ثم انتهى إلى حل هذه الجمعية القديمة التي كان لها أثرها في التوجيه الديني خلال السنين الطويلة التي عاشتها..

وانتهت الانتخابات التكميلية، وأعلنت نتائجها، ولم تسلم من التراشق باتهامات التزوير والإرهاب ـ بين الفرقاء المرشحين ـ وقد فاز بالنيابة عن دمشق مرشحو الحزب الوطني: أحمد الشراباتي، صبري العسلي، لطفي الحفار، نسيب البكري عن المسلمين.. وحبيب كحالة عن الأرثوذكس، جورج صحناوي عن الكاثوليك، وحيد مزراحي عن الإسرائيليين.

هذا في العاصمة، أما في بقية المدن السورية والأقضية فقد كان سير المعركة الانتخابية أشبه ما يكون في دمشق، فكانت المعركة في بعض المناطق أكثر منها عنفاً في غيرها، مثال ذلك إطلاق رصاص الرشاشات على دار وهبي الحريري في حلب، وبرقية جميل الشماط من الزبداني التي يقول فيها إن أنصار منافسه فيصل العسلي قد هاجموا أنصاره في بلودان بالرصاص والقنابل وطردوا أربعمائة ناخب ومنعوهم من التصويت، وبرقية من بصرى الشام بالاحتجاج على التزييف، وبرقية من الحزب الوطني في حلب، ومثلها من رشدي كيخيا وناظم القدسي، وكلتاهما تحتج على الحكومة في حلب.

وفي وسط هذه الزوبعة أسفرت الانتخابات التكميلية في جميع المدن السورية ـ بالإضافة إلى دمشق ـ عن النتائج الآتية:

حلب وأقضيتها:

حلب ـ الحاج وهبي الحريري، أحمد الرفاعي، معروف الدواليبي، أحمد قنبر، يوسف إليان، رزق الله أنطاكي، جبرائيل غزال، ديكران جيراجيان.

إدلب ـ الدكتور حكمت الحكيم، عبد الحكيم الدويدري، غالب العياشي.

أعزاز ـ حسن الجابري، أنور إبراهيم باشا.

حارم ـ رشاد برمدا.

جبل الأكراد ـ عارف الزباري، خليل سيدي ميمة.

الباب ـ أسعد درويش، عبد القادر رحمو.

جبل سمعان ـ عبد العزيز حلاج، محمود البركات، محمد الأسود، حمكي الحمكي.

حماه وأقضيتها ـ الدكتور محمد السراج، الدكتور أديب نصور (أرثوذكس).

مسليمية ـ عبد الله التامر.

محافظة حمص ـ الدكتور عدنان الأتاسي، فرحان الجندلي، فيضي الأتاسي، سامي طيارة، مسلم حداد، عيسى اليونس.

دير الزور وأقضيتها ـ عبد العزيز كعيشيش عن مقعد الفدعان.

الرقة ـ عبد السلام العجيلي، رشيد شواح الأحمد، أبو رسلان خلف الحسان.

محافظة حوران

درعا ـ محمد المفلح، مصطفى الدخان.

قضاء جبلة ـ السيدان عثمان إسبر، عزيز الكنج.

لقد فاز هؤلاء جميعاً في الانتخابات التكميلية وأصبحوا بعد ذلك نواباً.. أما بقية النواب الذين لم تُذكر أسماؤهم هنا.. فهم الذين فازوا بالنيابة منذ الدورة الأولى للانتخابات، وقد أعلنت أسماؤهم في حينه.

ما إن أعلنت أسماء الفائزين من المرشحين بالنيابة في الدورتين الأولى والثانية حتى هرعت الوفود من مختلف أنحاء المناطق السورية إلى منازل النواب الجدد معربة لهم عن تهانيها، مؤملة أن تنعم البلاد في عهد المجلس الجديد بالاستقرار والازدهار، والأمن والطمأنينة، وأن يُثبت للعالم أن في سورية نواباً لهم من إخلاصهم وكفاءاتهم ما يكفل لبلادهم سورية الوقوف بين مختلف الشعوب والدول المستقلة على قدم المساواة سيادة وعزة وكرامة.

وقد علقت الصحف السورية على نتائج الانتخابات تعليقات تختلف باختلاف ميولها واتجاهاتها، لكنها أجمعت على دعوة المجلس الجديد إلى إثبات وجوده في خدمة البلاد.

في غمرة الوفود التي أمت منزلي معربة لي عن تقديرها لسلامة الموقف الذي وقفته شخصياً من الانتخابات التكميلية وقد ساعد على تنقية الجو الانتخابي في دمشق، وحال دون وقوع ما كان متوقعاً من خصومات واصطدامات قد تؤدي إلى ما لا تحمد عواقبه في هذه الغمرة، وفي اليوم الذي أعلنت فيه أسماء الفائزين في الانتخابات التكميلية.. زارني في منزلي من أقطاب المرشحين الفائزين كل من النواب صبري العسلي، لطفي الحفار، أحمد الشراباتي، يرافقهم عدد من وجوه العاصمة وأعيانها، وقد تكلم باسم هذا الوفد صبري العسلي، فخاطبني على مسمع الجميع بقوله:

«.. جئنا لنهنئك قبل أن نتقبل التهاني.. على موقفك المشرف الذي تجلت فيه التضحية وإنكار الذات، والذي ساعد كثيراً على تنقية الجو الانتخابي في أكثر مراكز الاقتراع.. وإن الأمة لمقدرة عملك في سبيل مصلحة البلاد وصون استقلالها، ودفع كل طغيان خبيث عنها، وإننا لنرجو أن يستمر تعاون العناصر الوطنية المخلصة في البلاد على كل ما من شأنه أن يثبت دعائم استقلالها ويحفظ مستقبلها».

وقد تكلم لطفي الحفار مؤيداً كلام صبري العسلي.

وأجبت بما يشير إلى الواجب الذي يفرض على الوطنيين الصادقين التخلي عن كل مصلحة شخصية حينما تطغى على البلاد موجات مريبة. وأضفت مشيراً إلى العوامل التي حملتني على الانسحاب من

ميدان الترشيح لمصلحة كل مرشح صادق حر ودعوت إلى تنظيم جميع مرافق الحياة في البلاد.. وهو التنظيم الذي يفرضه واقع البلاد بعد انتخاباتها الحاضرة، ثم شكرت الوفد على زيارته الكريمة.

وفي مساء اليوم نفسه تفضل بزيارتي في منزلي رئيس الوزراء جميل مردم بك يرافقه عارف بك حمزة، وعدد من آل مردم وغيرهم. وتكلم مردم بك عن هذه الزيارة وضرورة تكاتف العناصر الوطنية في هذه الظروف التي تجتازها البلاد، وتناول الموقف الانتخابي فقال:

«إن الحكومة بذلت ما في وسعها في أثناء هذه الانتخابات لتجعلها بعيدة عن الضغط والتأثير..».

وأضاف:

«إن ما وقع من الحوادث في هذه الانتخابات لا تخلو من مثله كل معركة انتخابية في العالم».

وأعرب عن أمله في أن يكون المجلس الجديد بالتعاون مع الشخصيات والهيئات الوطنية في البلاد أكبر عامل على تعزيز المكانة التي نالتها سورية بعد طول جهد وجهاد.

وبعد أن قضى مردم بك وصحبه بعض الوقت في هذه الزيارة، أعربت له عن جزيل شكري على زيارتي، وودع من قبل الجميع بمجالي الحفاوة اللائقة.

بعد انتهاء الانتخابات بدورتيها الأولى والتكميلية، واجه المسؤولون الحاكمون طائفة من القضايا والأزمات على الصعيدين الداخلي والعربي، فانصرفوا إلى معالجتها بنشاط كبير. وكان في مقدمة الأزمات الداخلية المعقدة التي تعبت الحكومة في إيجاد حل ملائم لها أزمة الانتخابات في جبل الدروز، فقد قام الصراع حولها بين جبهتين: الأولى جبهة آل الأطرش ومن يقف إلى جانبهم من العوائل والأنصار.. والثانية: جبهة «الهيئة الشعبية» ومن أركانها آل أبو عسلي ومن يقف معها من المؤيدين والأنصار.

وقد احتدمت المعركة بين الفريقين، وكثيراً ما كادت تسفر عن سقوط ضحايا كثيرة في الأرواح، لولا أن عقلاء القوم وشيوخ الجبل وأمثالهم من العقلاء كانوا يحولون دون إشعال فتيل البارود الذي لو انفجر برميله لهلكت أرواح المئات من رجال الفريقين. وقد آثر زعماء الجبهتين معالجة الموضوع بالحوار والمناقشة الهادئة البعيدة عن جو الأحقاد والسخائم.

لقد جنح الكثيرون إلى هذا الأسلوب الحكيم، بعد أن توتر الموقف توتراً عنيفاً عقدت خلاله اجتماعات مسلحة عديدة عقدها الفريقان، ففي اجتماع «عربي» الذي ترأسه سلطان باشا الأطرش وحضره عشرة آلاف مسلح وقد لعلع فيه الرصاص، وعلت صيحات التحدي والاستفزاز، ألقى سلطان باشا خطاباً حاراً مطولاً هاجم فيه الحكومة واعتبرها مسؤولة عن كل ما سوف يقف بسبب انحيازها إلى أعداء آل الأطرش.

وبعد أن تكلم سلطان باشا عن التضحيات التي قدمها جبل الدروز، قال:

«.. أجل، الآن وقد أخذ الدم الوطني الغالي يسيل على أقدام هذه الحكومة وأخذت الأرواح البريئة تزهق على مذبح تدخلها غير المشروع وتحيزها غير المبرر، فالصوت الذي رفعناه بالأمس مجلجلاً مدوياً في وجه الأجنبي الغاصب ورفعناه بعدئذٍ عالياً في وجه الحكومة الوطنية السابقة عندما أسكرتها نشوة الحكم وأبطرتها شهوة السيطرة، فاستهانت بأمانة الأمة وكرامة الدستور، نرفعه اليوم أيضاً غير هيابين في وجه

هؤلاء الأخوان الحاكمين طالبين إليهم بإخلاص أن يبرهنوا على حيادهم وتجردهم بإقلاعهم عن التمسك بهذه الكراسي درءاً للفتن ومراعاة للمصلحة العامة، وأن يتخلوا عنها لحكومة يكون رجالها ممن تتوافر فيهم مواهب الحياد المطلق ومزايا التجرد التام..

«وإذا أصر هؤلاء الأخوان على البقاء في دست الحكم فدعوة صريحة مخلصة أتوجه بها إلى أبناء سورية عامة ومحافظة الجبل خاصة، وهي أن يقاطعوا هذه الانتخابات النيابية دفعاً لكوارث أهلية وحقناً لدماء هي أغلى من أن تكون ثمناً لأغراض شخصية وأعراض زائلة تافهة».

وقد تجاهلت الحكومة خطاب سلطان باشا تجنباً للاستفزاز، لكنها في الوقت نفسه عمدت إلى إصدار مرسوم جمهوري يقضي بتثبيت الانتخابات النيابية في سورية، باستثناء انتخابات جبل الدروز، التي صدر بشأنها مرسوم خاص يقضي بمنح الحكومة حق إصدار مرسوم بتثبيت هذه الانتخابات من دون التقيد بموعد محدد. لقد أثار استثناء تثبيت انتخابات الجبل اهتمام الطرشان في جبل الدروز فتنادوا لعقد اجتماع كبير ضم أكثر من ثلاثمائة شخصية برئاسة سلطان باشا الأطرش في مركز «القرية». وبحث المجتمعون الحالة الراهنة واتخذوا مقررات بلغوها للحكومة.

وأبدى الأمير حسن الأطرش محافظ جبل الدروز استغرابه لما يلمسه الطرشان في بعض الدوائر من فتور، وعدم ترك البت بأمر انتخابات الجبل إلى لجنة الطعون، وأسهب بما قدم الجبل للقضية السورية من تضحيات معرباً عن رغبة عائلته بالتخلي عن المناصب في محافظتهم وزهدهم فيها، في ما إذا كان ذلك من مصلحة البلاد.

وتحدث عن الخلاف الداخلي بين أبناء الجبل وقال إن القضايا المختلف عليها ليست خطيرة ولن تؤدي إلى تنابذهم وتقاتلهم، بل هم يدركون أن مصلحة البلاد تقضي بوقوفهم صفاً واحداً ما داموا لا يضمرون لاستقلال البلاد إلاّ أطيب التمنيات.

في زحمة الخلافات بين الفريقين، فوجئ الجميع بزيارة قنصل أميركا في دمشق للجبل يرافقه فؤاد غميان أحد كبار الموظفين في القنصلية البريطانية، وما لبث في السويداء حتى غادرها إلى صلخد للاتصال بأركان «الهيئة الشعبية» والتحدث إليهم عن مطالبهم والأسباب الرئيسية الداعية لإثارة هذه الحركة التي اتسع نطاقها وتعدت قضايا الانتخابات.

واستقبل القنصل الأميركي في صلخد، وتلبية لرغبته في الاطلاع على أسباب الخلاف بسط المحامي سعيد أبو الحسن مراحل الحركة الشعبية وأهدافها موضحاً كل ما يتصل بأسباب هذه الحركة اتصالاً مباشراً خصوصاً قضية الانتخابات.

واستغرق اجتماع القنصل بأركان، «الهيئة الشعبية» ثلاث ساعات ولخص له هؤلاء مطالب «الهيئة الشعبية» في الجبل بالنقاط الآتية:

١ ـ اعتبار محافظة الجبل جزءاً لا ينفصل عن الجمهورية السورية، وأن تطبق فيها جميع النظم والقوانين التي تطبق في جميع المحافظات السورية.

٢ ـ تأييد النظام الجمهوري وتأييد كل حكومة شرعية منبثقة عن المجلس النيابي الممثل الشرعي لإرادة الأمة، واعتبار قضية الجبل الآن قضية شعبية داخلية تحريرية غايتها إنقاذ الشعب من الفوضى وتوزيع العدل بين مختلف الطبقات.

٣ ـ اعتبار الجهاز الإداري القائم غير صالح لتنظيم حالة الجبل وتطبيق نظام الدولة السورية، وضرورة تنظيمه باختيار الموظفين الذين يستمدون سلطاتهم من الدستور ومقررات الحكومة المركزية.

وأعلن هؤلاء جميعهم أن الحركة الشعبية في الجبل ستبقى في طريقها القويم إلى أن يتم تنظيم الجهاز الإداري وفقاً للمقررات التي اتخذت في اجتماعي صلخد والمزرعة مؤكدين تعلقهم بالوطن الأم ومحافظتهم على وحدة الوطن واستقلاله ونظامه الجمهوري، كما نفوا في الوقت نفسه الشائعة القائلة بتأليف حكومة شعبية موقتة لأنهم يعتبرون الحكومة القائمة في العاصمة حكومة شرعية تتمتع بثقة البرلمان وعطف الرئيس الأول الذي يدين له الجبل بأخلص آيات الولاء مع علمهم أن سياسة عدم الاكتراث التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة قد أدت إلى هذه النتائج.

وقد شكر القنصل الأميركي أركان «الهيئة الشعبية» على المعلومات التي أفضوا بها إليه معرباً عن اغتباطه لهذا التمسك بوحدة الوطن السوري والمحافظة على الأمن قائلاً إن سورية وحدة طبيعية لا تتجزأ، وإن الولايات المتحدة اعترفت بها.

ثم انتقل القنصل الأميركي إلى السويداء حيث اجتمع مع الأمير حسن الأطرش محافظ الجبل الممتاز، وبسط الأمير المحافظ وجهة نظره حول الخلاف القائم في الجبل بسطاً وافياً مؤيداً أقواله بالأدلة والبراهين.

وقد لوحظ أن اتصالات القنصل الأميركي ومباحثاته كانت مقتصرة على درس أسباب الخلاف وعوامله، والاستماع إلى آراء الفريقين عن مراحله، والحلول المعروضة له. وقد أثارت زيارة القنصل كثيراً من التساؤل حول أسبابها الرئيسية، وهل هي زيارة رسمية.. أم زيارة خاصة قضت بها رغبة شخصية للاطلاع عن كثب على سير الحركة في الجبل والمدى الذي تصل إليه في حالة تعذر الاتفاق على إيجاد حل؟

وهناك من رجح أن زيارة القنصل كانت بإيعاز من حكومته، رغبة منها في الوقوف على حقيقة الحالة في الجبل.. وهل تستهدف الحكم المركزي في دمشق؟ ما هو مدى خطرها على الحكومة المستقلة الناشئة في سورية؟

أما موقف الحكومة السورية من زيارة القنصل، فقد ساده صمت مطبق، واكتفت بتصريح مقتضب لرئيس الوزراء جميل مردم بك إذ قال:

«.. ليس في الجبل حوادث فوق العادة، والحكومة تدرك أن الجبل قدم تضحيات كثيرة ترجو أن يقدر أهله موقف الحكومة، وأن يتناسوا الأحقاد ويتضامنوا في سبيل المصلحة العامة».

وأضاف:

«إن لجنة الطعون هي وحدها صاحبة الحق في البت بجميع الاعتراضات التي سترد إليها».

وقد توالى وصول وفود عديدة من الجبل تمثل الفريقين المتنازعين لمراجعة المسؤولين بقضية الجبل وبسط الحالة فيه.. علماً أن الموقف في السويداء وصلخد وغيرهما من أنحاء الجبل بات أقل توتراً مما كان عليه. وكان بين الوفود التي أمت العاصمة وفد شيوخ العقل ووجهاء الدروز. وقد صرح الشيخ أحمد جربوع أحد شيوخ العقل الثلاثة في الجبل، بأن آخر مؤتمر عقده سلطان باشا الأطرش في (رساس) كرر فيه توصياته بضرورة تجنب أي اشتباك داخلي بين أبناء الجبل مهما كان الأمر، كما تقرر في هذا المؤتمر إعادة المياه إلى صلخد التي كان قد قطعها عنها أهالي «سهوة الخضر» بالنسبة لحوادث صلخد التي أعقبت

الانتخابات، وكذلك اتخذت في هذا المؤتمر مقررات سرية ستبقى طي الكتمان حتى نهاية المفاوضات والاتصالات التي يقوم بها وفد الجبل الموجود في دمشق.

واختتم الشيخ جربوع حديثه بقوله:

«إن جميع أبناء الجبل وعلى رأسهم سلطان باشا الأطرش متمسكون شديد التمسك بالوضع القائم في سورية والنظام الجمهوري شرط أن تعدل الحكومة موقفها الأخير، وتحسن معاملتهم وتهتم بشؤون محافظتهم والمشاريع الضرورية فيها، وأن لا تقدم على أمر فيه استفزاز كرامتهم».

قضت الوفود أسبوعين في دمشق دون أن تتمكن من الوصول إلى اتفاق حاسم ينهي الأزمة التي طال أمدها.. واستمر التوتر بين «الشعبيين» وأسرة آل الأطرش، وقد وقعت حوادث زادت الموقف بين الفريقين تأزماً وحرجاً، منها أن رصاصة أطلقت من جهة مجهولة على منزل قائد الثورة السورية سلطان باشا الأطرش، فأصابت المصباح الذي كان يضيء الدار في أثناء السهرة فأطفأته، وتحطم المصباح، وهو من النوع المعروف بـ «اللوكس».

وفي اليوم الثاني أطلقت قنبلة يدوية على مقر قائد الجيش في صلخد ممدوح رسلان، وهو القائد الجديد الذي عيّن بدلاً من القائد السابق إبراهيم الأطرش، ولم تلحق القنبلة ضرراً في النفوس، وعلى الأثر اتخذ القائد الجديد احتياطات كبيرة عزّز بها مقره والأماكن التي يرابط بها الجنود.

وقد لوحظ أن محافظ الجبل الأمير حسن الأطرش وبعض أركان آل الأطرش ما زالوا منذ أكثر من أسبوع يقيمون في فندق صوفر الكبير. ويقال إنهم تعمدوا الابتعاد عن الجبل في هذه الظروف تجنباً لسفك الدم.

بعد هذه الحوادث صار واضحاً أن الحالة في الجبل ليست على ما يرام، فالحركات والاستعدادات بين أبناء الجبل الواحد لم تعد خافية على أحد، ولهذا أخذت الحكومة تنظر إلى الأمر بجدية كبيرة.. بينما كان سلطان باشا يوجه الدعوة إلى اجتماع كبير يعقد في قرية «المزرعة» التي شهدت معركة الجنرال ميشو الفرنسي سنة ١٩٢٥، وقد منيت جيوشه في حينها بأكبر هزيمة في تاريخ فرنسا في سورية.

وقد وجد زعماء وشيوخ عقل الدروز في لبنان أن الواجب يحتم عليهم التدخل في هذه القضية وإيجاد تسوية عادلة بين الطرفين، فعقدوا عدة اجتماعات لهذه الغاية، وتزعم نائب البقاع الدرزي شبلي العريان هذه الحركة، فجاء إلى دمشق يرافقه المقدم علي مزهر وأسعد الكنج وعدد كبير من شيوخ العقل ووجهاء الطائفة الدرزية في لبنان.

واتصل هذا الوفد أولاً بعدد من آل الأطرش في فندق «أوريان بالاس»، واطلع على وجهة نظرهم في الخلاف ثم اتصل بأركان «الهيئة الشعبية» في فندق «السنترال» للغاية نفسها. وأسفرت هذه الاتصالات عن شخوص (١٢) شيخاً من شيوخ العقل الذين صحبوا وفد الوساطة إلى القصر الجمهوري حيث اجتمعوا إلى رئيس الجمهورية، ودار البحث حول المهمة التي قدم وفد الوساطة من أجلها. فسمعوا من الرئيس الأول كل تشجيع. ثم ذهب وفد الوساطة إلى السويداء، وبدأ نشاطه فيها وفي غيرها من مدن الجبل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أعضاء الوفد حملوا طعامهم معهم دلالة على أنهم سوف لا يقربون زاد الجبل ولا يتذوقون ملحه قبل إنهاء قضيته.

وفي أعقاب مقابلة وفد شيوخ العقل لرئيس الجمهورية بدا نشاط الحكومة جلياً في محاولة حاسمة لإنهاء الخلاف، فعقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً في مقر وزارة الخارجية حضره خمسة من أعضاء وفد الوساطة، وخمسة من آل الأطرش ودار البحث في الحلول التي تقدم بها وفد الوساطة اللبناني.

أما وفد «الهيئة الشعبية» المؤلف من عز الدين باشا الحلبي وحسين المرشد، وصالح عزيز، وقاسم أبو خيمة وحسين عبد الدين وفاضل العزام، فقد أجرى محادثات مستقلة مع رئيس الوزارة من دون اشتراك آل الأطرش فيها.

وعاد الأعضاء الخمسة من وفد الوساطة إلى السويداء حيث كان ينتظرهم إخوانهم ليطلعوا على نتائج الاجتماعات التي عقدت فيها.. بينما كان رئيس الوزراء يصرح في دمشق أن الحكومة ستتخذ في هذين اليومين التدابير اللازمة لإنجاز قضية الجبل نهائياً، وأثنى على وطنية الجميع راجياً أن يعود الوئام بينهم لتتمكن الحكومة من تحقيق مشروعاتها الإصلاحية في الجبل. غير أنه حدث بعد ذلك أن الحكومة أبلغت سلطان باشا الأطرش جوابها القائل إنها عاجزة عن إيجاد حل حاسم لمشكلة الجبل، وأن على الزعماء والقادة أن يوجدوا الحل المناسب، وهم أدرى به من غيرهم، على اعتبار أن رب الدار أدرى بالذي فيها.

على أثر هذا كله عقد اجتماع كبير في منزل يوسف باشا الأطرش تنادت إليه جماهير غفيرة من جميع أنحاء الجبل، وقد وقف سلطان باشا وأعلن في هذا الاجتماع تخلي آل الأطرش عن جميع مقاعدهم النيابية التي فازوا بها في الانتخابات الأخيرة صوناً لوحدة كلمة الجبل، ورغبة في تفادي الشر بين أبنائه.

أما العوامل التي أدت إلى إعلان سلطان باشا تنازل الأطارشة عن المقاعد النيابية الثلاثة فترجع إلى زيارة «وفد الأجاويد» لسلطان باشا يحمل في برديه الأمل بالوصول إلى حل يقوله الباشا. وبعد أن أبدى الوفد رغبته هذه صرح لهم سلطان باشا بقوله:

« ..باعتباركم تمثلون المذهب الدرزي، وقد أتيتم من جميع أنحاء البلاد إلى هذا المكان، فأنا لا يسعني تجاه هذه الرغبة إلاّ أن أنزل عند رغبتكم. فأرى خير حل للمشكلة وتفادياً لكل محذور أن ينسحب الطرشان من النيابة».

وعلى الأثر وقف الأمير حسن الأطرش محافظ الجبل فأعلن بدوره تخليه عن محافظة جبل الدروز للغاية نفسها التي تكلم عنها سلطان باشا.

وعلى أثر تنازل الأطارشة عن مقاعدهم أعلن طرودي العامر تنازله أيضاً تضامناً مع السادة الطرشان.

وصرح الأمير حسن أنهم لم يبلغوا قرارهم للحكومة، إذ لا حاجة إلى ذلك لأن مرسوم تثبيت النواب لم يصدر من جانب الحكومة ليبلغوها استقالتهم، على أنه عند صدور مرسوم التثبيت يبلغون الحكومة تنازلهم.

وأضاف:

«أما استقالة جميع آل الأطرش من الوظائف فهو موضع بحث جدي.. ولكني شخصياً لا أرى تنفيذ هذا الأمر إطلاقاً بل أرى أن يظل صغار الموظفين من الطرشان في مراكزهم تحت تصرف الحكومة».

كان للقرار الذي أعلنه سلطان باشا بتخلي آل الأطرش عن مقاعدهم النيابية أثره السريع في تنقية جو التوتر الذي ساد أكثر أنحاء الجبل طوال بضعة أشهر، وقد ساعد حكومة العاصمة على تطبيق التدابير التي اتخذتها لحل مشكلة الجبل. وكان أول ما فعلته أن عيّنت للجبل محافظاً بالوكالة هو سليمان نصار.

وقد انصرف في أول الأمر إلى دراسة الحالة الراهنة ووضع تقريراً عنها ضمنه مشاهداته ومقترحاته لإصلاح الجهاز الإداري وتحسين حالة الجبل من الوجهة الزراعية والاقتصادية العامة.

وقابل المحافظ الجديد رئيس مجلس الوزراء بوصفه وزيراً للداخلية وقدم إليه تقريره، فاستجابت الحكومة إلى أكثر مطالبه، وتداركت حاجة الجبل من المؤونة والبذار بسرعة.

ونظر أهالي الجبل إلى المحافظ الجديد نظرة احترام لحياده وبعده عن صراع الفرقاء.

غير أن هذا المحافظ لم يضطلع بأعباء منصبه إلاّ قليلاً، حتى عينت الحكومة عارف النكدي محافظاً أصيلاً للجبل. والأستاذ النكدي شخصية مرموقة من آل معروف، عرف صاحبها بالنزاهة والتجرد والحزم، وشغل منصب الأمين العام لوزارة العدلية السورية ردحاً غير يسير من الزمن، وقد اصطدم بالمستشار الفرنسي في عهد الاحتلال فمنعه من تجاوز صلاحياته. وأدى ذلك إلى ترك منصبه، وهو إلى جانب ذلك عالم فاضل وعضو في المجمع العلمي العربي، وتولى رئاسة تحرير جريدة «الأيام» في أول عهدها، وله مقالات قوية قيّمة ضد المحتلين منها مقاله المعروف الذي وجهه إلى المفوض السامي الفرنسي بعنوان: «المستقبل لله يا مسيو بونسو..».

وبحكم ما يتمتع به من ثقة واحترام فقد تمكن إلى حد بعيد من تهدئة الخواطر في الجبل، وحمل الجميع على الالتفاف حول الحكم الوطني.

وبعد مضي بعض الوقت على تسلم الأستاذ النكدي منصبه في محافظة الجبل، توجه إلى دمشق حيث اجتمع إلى رئيس الوزارة، ثم قفل عائداً إلى الجبل، وقد صرح بأن الحالة في المحافظة أصبحت حسنة والمساعي مبذولة لإعادتها لما كانت عليه من وئام بين الفريقين المتخاصمين، إذ يمكن القول إن هذه المساعي كللت بالنجاح وأن إعلانها بات قريباً.

وبالفعل فقد توالت الاجتماعات في الجبل وانتهت مدة الهدنة التي كان الفريقان اتفقا عليها، إلى الأخذ بالحلول الحاسمة التي اقترحها المحافظ النكدي وهي تحقق الوئام بين الجميع، وأعلن ذلك في حفلة كبرى خفقت في أجوائها رايات التصافي والتضامن، وانصراف جميع أبناء الجبل إلى خوض معركة فلسطين التي احتدم أوارها.

هذا من أمر مشكلة الجبل، وبالإضافة إليها واجهت الحكومة المردمية الثانية طائفة من المشاكل المختلفة أهمها ظهور وباء الكوليرا في بعض الأجزاء السورية، وذلك بعد انتشار هذا الوباء على نطاق واسع في القطر المصري.

لقد استنفرت جميع الأجهزة الصحية في البلاد إلى جانب جمعية الهلال الأحمر السورية ومختلف الهيئات الكشفية والمدرسية للقيام بتلقيح جميع أفراد الشعب وصدرت الأوامر من وزارة الصحة بعزل مدينة درعا عن جميع الأنحاء السورية ومنعت القطارات والسيارات من الذهاب إليها. وأرسل الصليب الأحمر الدولي بعثة تولت الإشراف على عمليات المكافحة في جميع أنحاء سورية، مدنها، وأقضيتها وقراها.

وبفضل التعاون الوثيق بين الجميع فقد تمَّ القضاء خلال بضعة أسابيع على الوباء الخبيث الذي هدد في الوقت نفسه لبنان، فتصدى لمكافحته بكل إمكاناته، وبما تلقاه من المعونات المختلفة الخارجية.

وقد اشتركت طائرات الجيش السوري في عمليات المكافحة، فقامت برش القرى الموبوءة بمادة الـ د.د.ت.

وقام رئيس الجمهورية بأكثر من جولة لمراقبة سير أعمال المكافحة وتفقد ينابيع ومصادر المياه للتأكد من نظافتها.

وكان هناك من يعتقد أن للصهيونية الآثمة يداً في انتشار مرض الكوليرا بحوران، فدعت الحكومة إلى المحافظة على مستودعات المياه.

وصرفت الحكومة المردمية بالإضافة إلى كل ما ذكرنا جهوداً كبيرة للحد من موجة الاحتكار والتلاعب ورفع الأسعار. وضج الناس من أعمال المحتكرين والمتلاعبين، ودعت الصحف الحكومة إلى مكافحة هؤلاء والضرب على أيديهم دون هوادة.

أكبر مؤامرة دولية على العرب

بعد صراع عنيف استمر أياماً وأسابيع في أروقة هيئة الأمم وبين الكواليس بين مندوبي العرب واليهود حول مشروع التقسيم: تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.. عمل العرب جاهدين على حمل الأكثرية في هيئة الأمم المتحدة على رفض المشروع بينما اليهود وأقطاب الصهيونية العالمية يبذلون أقصى الجهد لحمل الأكثرية على إقرار المشروع. وقد حدث قبل الجلسة الأخيرة الحاسمة أن العرب كانوا بحاجة إلى صوتين ليظفروا بأكثرية الأصوات، ولكن الآية بعد أربع وعشرين ساعة قد انقلبت وهو ما نوضحه فيما يلي:

في اليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٤٧ افتتحت هيئة الأمم المتحدة جلستها، وكان مندوب لبنان كميل شمعون أول المتكلمين، وقدم لأعضاء الهيئة مشروعاً لإنشاء دولة اتحادية في فلسطين، لتكون قاعدة للتوسط بين الفريقين. واستنكر الحقيقة الواقعة، وهي أنه خلال دورة هيئة الأمم الحالية لم تحاول الهيئة إيجاد شكل من التوفيق بين العرب واليهود، ثم قال إنه كان يود أن يقدم مشروعاً أكثر تفصيلاً وأكمل وضوحاً، غير أنه لم يكن بالمستطاع تقديم مثل هذا المشروع في الوقت الحاضر، وقال إن مشروع هيئة الأمم المتحدة يوصي بحلول لا يمكن تطبيقها إلاّ بطريق القوة.

ثم اقترح الموافقة على مشروعه الذي يقضي بتأليف حكومة حيادية (فيدرالية) كما هي الحال في سويسرا والولايات المتحدة تضم دولتين عربية ويهودية لهما حكومة مستقلة إدارياً، ثم تدعى البلاد لانتخاب جمعية تأسيسية يمثل فيها جميع السكان. فردَّ عليه مندوب إيسلاندا وهو مقرر لجنة فلسطين قائلاً إن اللجنة بذلت عدة محاولات للتوفيق بين العرب واليهود من دون أن تفلح.. وأكد أن التوفيق بين الطرفين لن يتم إلاّ بعد أن تتخذ هيئة الأمم المتحدة قرارها الحاسم.

وتكلم المستر هرشل جونسن مندوب الولايات المتحدة، فاعترض على المشروع الذي قدمه كميل شمعون وقال:

«إن هذا المشروع وإن كان شرعياً إلاّ أنه غير كافٍ للتوفيق بين الطرفين».

وطلب مندوب إيران تأجيل البت بالمشروع عدة أسابيع، فأيده فارس الخوري مندوب سورية قائلاً:

«إن قضية مثل هذه القضية تنذر بسفك الدماء يجب أن تدرس درساً أدق.. بل يجب أن تترك لها فرصة أطول للنظر فيها بغية إيجاد مشروع خير من مشروع التقسيم».

وأضاف:

«لا خوف على اليهود من إيجاد مشروع آخر، لأنهم في فلسطين يمثلون ثلث السكان.. بينما أقليتهم لا تبلغ سوى واحد من ثلاثين في الولايات المتحدة، ومع ذلك فقد استطاعوا أن يوجدوا لأنفسهم تأثيراً كبيراً امتد أثره إلى هيئة الأمم المتحدة».

ونهض على الأثر الرفيق غروميكو، وطلب الموافقة بسرعة على المشروع. وهنا عرض المشروع على التصويت، فأقرته هيئة الأمم المتحدة وهو يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وقد صوتت (٣٣) دولة إلى جانب التقسيم وإقامة دولتين عربية ويهودية. وعارضت المشروع (١٣) دولة واستنكفت عن التصويت (١٠) دول، ولم يشترك مندوب سيام في التصويت بسبب غيابه. وبهذا أمكن الحصول بسهولة على موافقة أكثرية ثلثي الأعضاء بينما كان يبدو هذا المشروع في اليوم السابق كأنه على كف عفريت.

وفور إعلان نتيجة التصويت أعلن ممثلو الدول العربية وباكستان أنهم غير مرتبطين أبداً بقرار هيئة الأمم لتقسيم فلسطين، ويحتفظون بحقهم في اتخاذ أي عمل يرونه مناسباً.

وبعد التصويت مباشرة انتخبت هيئة الأمم لجنة للإشراف على تنفيذ المشروع مؤلفة من بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك والفيليبين من دون أن يعترض على تأليفها أحد.

ودعي للكلام المندوب البريطاني الذي كان قد امتنع عن التصويت فقال:

«إن هناك عدداً من النقاط في مشروع التقسيم تمس حكومة جلالة الملك، ولذلك أعطيت لي التعليمات بأن أعرب عن أمل الحكومة البريطانية بأن تتصل بهذه اللجنة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لوصولها إلى فلسطين وتنسيق خطط انسحاب الإدارة والقوات البريطانية من فلسطين».

وقبل أن تنتهي هيئة الأمم من أعمالها انسحب المندوبون العرب من قاعة الاجتماع.

أما الدول التي أيدت التقسيم فهي: أميركا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، تشيكوسلوفاكيا، روسيا البيضاء، بلجيكا، بولونيا، الدنمارك، إيسلاندا، لوكسمبورغ، هولندا، النروج، السويد، بوليفيا، البرازيل، إكوادور، كوستاريكا، دومينيك، غواتيمالا، نيكارغوا، باناما، باراغواي، بيرو، أورغواي، فنزويلا، أوستراليا، كندا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا، هايتي، ليبيريا، الفيليبين.

والدول التي عارضت التقسيم هي: مصر، العراق، سورية، اليمن، المملكة العربية السعودية، لبنان، أفغانستان، إيران، تركيا، باكستان، الهند، اليونان، كوبا.

والدول التي استنكفت عن التصويت هي: بريطانيا، الصين، الأرجنتين، شيلي، كولومبيا، سلفادور، هندوراس، المكسيك، يوغسلافيا، الحبشة.

ودولة واحدة تغيبت هي سيام.

على أثر إعلان قرار هيئة الأمم المتحدة صرح الأمير فيصل آل سعود بقوله:

«لقد كنا نأمل أن تحافظ الهيئة على العدل وتتسمك بالسلام والأمن.. لقد كنا نأمل أن تكون هناك أسس للتفاهم.. غير أن قرار اليوم قد أزال هذا الأمل من الأذهان، ومزق ميثاق هيئة الأمم، ولذلك فإن المملكة العربية السعودية تعتبر نفسها غير مرتبطة بهذا القرار، وحرة التصرف باتخاذ ما تراه مناسباً».

وقال الدكتور فاضل الجمالي إن بلاده لن تتقيد بقرار هيئة الأمم، لأن هذا القرار ما هو إلاّ حبر على ورق، والعرب سيقاومونه في جميع الأقطار.

واختتم كلامه بالقول:

«إنني أسجل أن حكومتي لا تعترف بشرعية هذا القرار وهي حرة التصرف في اتخاذ ما تراه مناسباً».

وقال الأمير عادل إرسلان:

«لقد توفي ميثاق هيئة الأمم، بل لقد قتل أشنع قتلة، وإنكم جميعاً تعرفون مقترفي هذه الجريمة».

وقال مندوب باكستان إنه يؤيد العرب في موقفهم، في عدم اعترافهم بشرعية هذا القرار، وفي اتخاذ القرار الذي يرونه مناسباً.

وقال جمال الدين الحسيني: إن قرار التقسيم هو حبر على ورق وتطبيقه لن يتخذ مجراه العادي إلاّ في فلسطين، وآمل أن يمتد بنا العمر لتروا وتسمعوا ما ينتج عنه.

وأعلن في القاهرة أن مجلس جامعة الدول العربية سيعقد سريعاً اجتماعين الأول في القاهرة، والثاني في دمشق، وهذا خاص بموضوع فلسطين.

وعند سماع قرار هيئة الأمم المتحدة قام آلاف من اليهود في تل أبيب والقدس وحيفا بتظاهرات الفرح، ونشر الدكتور سلفر زعيم الوكالة في أميركا بياناً قال فيه: إن هذا القرار يعد صفحة تحول في تاريخ اليهود. وأعرب عن أمله أن يسود الصفاء بين العرب واليهود.

وأذاع بن غوريون بياناً وصف فيه القرار بأنه تاريخي وعادل يعوض على الشعب اليهودي ما كان يتمناه منذ أكثر من (١٨٠٠) سنة.

ما إن انتشر نبأ قرار التقسيم في جميع الأقطار العربية حتى ألهب مشاعر العرب جميعاً، فالعالم العربي شعوباً وحكومات وصحافة وجماهير انتفض غاضباً لهول ما سمع، فراح يصب جام غضبه على الدول الكبيرة، معتبراً قرار التقسيم أبشع وأكبر مؤامرة دولية في العصر الحاضر، تفوق مؤامرة وعد بلفور غدراً وخطراً، ففي سورية السباقة.. وفي دمشق العاصمة، ما عرف الناس بالجريمة النكراء التي اقترفتها هيئة الأمم المتحدة لا بحق العرب وحدهم، ولكن بحق مبادىء الحرية والعدالة والديموقراطية، حتى هبت دمشق برجالها وشبابها وطلابها تعلن على الملأ غضبة العرب لحقهم المغتصب، وعزمهم على الدفاع عنه حتى النهاية مهما غلا الثمن وبلغت التضحية.

وتنادى الطلاب من كل حدب وصوب إلى إعلان الإضراب فإذا هم يد واحدة ترتفع إلى السماء مهددة، وصوت واحد يهتف بعروبة فلسطين، ويدعو إلى الثورة والجهاد المقدس لاستنقاذ فلسطين الأرض المقدسة مما يراد بها من الشر والأذى.

وكان الطلاب يسيرون في مظاهراتهم بنظام بديع وحماسة بالغة وكان قادتهم يهتفون بهم: ماذا تريدون...؟ فتعلو الأصوات منادية: الثورة.. الجهاد.. في سبيل فلسطين.. لمن دماؤكم؟ لفلسطين.. وتتجاوب هذه الهتافات في الفضاء، معلنة للملأ أن الأمة العربية التي نذرت نفسها للجهاد في سبيل الحرية والحق، والتي قدمت على مذابح الجهاد قرابين من أبنائها لا تعد ولا تحصى لن تكون في هذا الميدان أقل سخاء وبذلاً مما كانت في كل ميدان.

وتوافدت المظاهرات من شتى أنحاء المدينة تضم الطلاب والشباب من مختلف المعاهد والمدارس، فالتقت جميعها أمام سراي المرجة يحمل كل منها أعلام الأقطار العربية واللوحات البيضاء التي كتبت عليها العبارات الآتية: (أنقذوا فلسطين العربية) (احملوا السلاح لمقاومة الصهيونية) (اقلبوا مدارسنا ثكنات للتدريب).

وتعاقب الطلاب على إلقاء الخطب النارية التي تدعو إلى الثورة والجهاد وإلى بذل الأرواح والدماء رخيصة في سبيل فلسطين التي يحاول الاستعمار والصهيونية معاً أن يتسللا منها إلى سائر الأقطار العربية. وطلب المتظاهرون من رجال الحكومة أن يتولوا قيادة الشعب والنزول إلى ميادين القتال وأن يلغوا التدريس ويستبدلوا به التدريب العسكري ليلاً ونهاراً حتى تسير الأمة جميعاً إلى الميدان. ثم طلبوا سماع كلمة الحكومة. ولم يكن في السراي إذ ذاك سوى محسن البرازي وزير الداخلية، فخرج إلى الشرفة وألقى في الطلاب كلمة قوية جاء فيها قوله:

«إن الخطر الذي يداهم فلسطين ليس مسدداً لفلسطين وحدها، ولكنه مسدد لكل دولة عربية أياً كانت، وهو يهددها جميعاً في صميم كيانها، لقد سمعتم منذ أيام ما قاله رئيسكم وقائدكم فخامة الرئيس الأول بصدد يوم الجيش، فهو يهب ومن ورائه جيش الشعب للدفاع عن فلسطين».

وهنا، وصل رئيس الوزراء جميل مردم بك، فترجل من سيارته وارتقى سلم السراي، وألقى في جماهير الطلبة والشباب كلمة استهلها بقوله:

«أيها الطلاب.. يا جنود الوطن: إن هذا الشعب قد عاهد الله على الجهاد في سبيل إنقاذ فلسطين، وإنه ماضٍ إلى البر بعهده، وإنكم لترونا حكومة ومجلساً وشعباً نسير جميعاً إلى الجهاد دفاعاً عن أقدس بقعة من الوطن العربي».

ثم التفت إلى الطلبة ليقول لهم:

«لا أريد منكم تصفيقاً وإنما أريد منكم عملاً. إن فلسطين لن ينقذها سوى السلاح والجهاد وبذل الدماء والأرواح».

وقال الدكتور منير العجلاني مخاطباً الطلاب:

«لقد سبق لي أن طلبت إليكم الإخلاد إلى السكينة والانصراف إلى دروسكم لإعداد الأجيال الآتية التي يتم على يدها بناء الوطن. أما الآن، وقد فوجئنا بهذه الكارثة، فأنا أناديكم إلى الجهاد لأنكم جيش الوطن وسياجه وعدته..».

وطلب الوزراء إلى الطلاب أن يطوفوا المدينة ليفهموا الرأي العام مدى الحيف الذي يراد إلحاقه بهم. ثم مشت المظاهرات المؤلفة من عشرات الألوف إلى القصر الجمهوري لسماع كلمة من رئيس الجمهورية.

وما أطل الرئيس الأول على جموع المتظاهرين حتى حيّته بحرارة، وقد ارتجل خطاباً قوياً جاء فيه:

«أيها الشباب:

يحق لكم اليوم أن تتظاهروا وتضربوا وتستنكروا وتعدّوا أنفسكم لبذل أموالكم وأرواحكم في سبيل هذا الحق النير الذي أرادوا أن ينتزعوه منكم.. لكن لا يضيع لو أطبقت عليه شعوب الأرض.. لقد قلت ذلك قبل الآن، وأقوله لكم اليوم: إن فلسطين لن تؤخذ ما دمنا أحياء..

«إن هدفنا هذا لا يتم إلاّ بالنظام، فعليكم بتنظيم أنفسكم وصفوفكم وتوحيد قواكم والانضواء تحت قيادة تنظم وتحشد قواكم الكبيرة في سبيل الذود عن حياض فلسطين والعروبة.. سمعت أصواتاً منكم تقول: نريد التطوع. (أصوات: نعم.. نعم..) فاعلموا إذن أن هذه الأمة تعد أربعة ملايين نسمة (عدد سكان سورية سنة ١٩٤٧) تختار منكم من سمحت له سنّه بالدفاع والجهاد، ومن هم دون السن فليعودوا إلى مدارسهم ومعاهدهم وليقبلوا على دروسهم، وليتقدم الشباب منكم إلى ساحة الشرف، فإذا فني الصف الأول عقبه الصف الثاني فالثالث.. وهكذا نقدم أرواحنا جميعاً في سبيل فلسطين والواجب. ابتداء من هذا اليوم تفتح لكم الحكومة أبواب التطوع ليتقدم منكم من هو صالح، وترى فيه القيادة استعداداً جسدياً للدفاع.. أما من يبقى فليدخر نفسه في مدرسته احتياطاً لأيام الطوارئ والحاجة.

إننا نجاهد في سبيل الحق، ونعمل في سبيل العروبة. غايتنا واحدة: محاربة إقامة دولة صهيونية في فلسطين.. وفي سبيل ذلك لا ندخر وسعاً، نقدم الضحايا الصف تلو الصف حتى لا يبقى عربي واحد إلاّ وقد سجل بدمه سجلاً للفخار والمجد..».

وبينما كان الرئيس القوتلي يلقي خطابه أبلغته سلطات الأمن أن المظاهرات قد عمّت جميع شوارع وأحياء دمشق، وأن المتظاهرين هاجموا بنك زلخا اليهودي فحطموا أبوابه وأثاثه وحاولوا إشعال النار فيه.. ومرت إحدى المظاهرات أمام المفوضية الأميركية وكانت هناك ثلاث سيارات من سياراتها أضرم المتظاهرون النار فيها، وحاولوا الهجوم على عدد من المؤسسات التي تنتمي لبعض الدول التي وافقت على قرار التقسيم في هيئة الأمم لولا أن قوى الأمن الداخلي قد حالت دون وقوع العديد من الاعتداءات. فتابع الرئيس إلقاء خطابه مخاطباً المتظاهرين:

الصهيونية هي الهدف وهي التي نحارب ونكافح، والصهيونية ليس لها في بلادنا مفوضيات ولا قنصليات لنهاجمها ونضربها بالحجارة وننتقم منها. لا تعتدوا على المفوضيات والقناصل، واضربوا الهدف الأساسي.. واعلموا أن الصهيونية إذا استطاعت أن تشتري ضمير بعض الدول، فلكم الفخر أن تعلموا بأن هذه الصهيونية الماكرة قد عجزت عن شراء ضمائر العرب ودوس كرامتهم والحط من معاني الشرف والإباء لديهم، وهذا وحده من أسباب القوة التي يشع بها إيمانكم وتجعلكم من المنتصرين..

إن هدفنا الصهيونية وحدها، فنظموا صفوفكم ووحدوا قواكم وعززوها بالطاعة والنظام، وتقبلوا بسرور قيوداً ضرورية لا بد منها... في سبيل حشد هذه القوى الوطنية واستثمارها أحسن استثمار..».

وبعد أن شرح الرئيس القوتلي فوائد التنظيم شرحاً مستفيضاً خاطب المتظاهرين بقوله:

«إنها لمعركة فاصلة في تاريخ العرب والصهيونية، وستكونون من الظافرين إن شاء الله».

وما إن انتهى رئيس الجمهورية من خطابه، حتى أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ابتداء من صباح الغد قد فتحت أول دار لقبول المتطوعين، وهذه الدار هي دائرة السجل والإحصاء.

ودعت «جمعية تحرير فلسطين» جماهير الشعب إلى الاجتماع في مسجد بني أمية، فتدفقت الآلاف إلى المسجد، وهي تهلل وتكبر وتردد إلى الجهاد.. إلى الجهاد.. وافتتح الكلام منير المالكي أمين سر «جمعية تحرير فلسطين»، وأعقبه الدكتور أمين رويحة، ثم حذا صبحي خنشت المحرر في جريدة «الأيام» حذو زميليه الخطيبين الأول والثاني في الدعوة إلى الجهاد المقدس في سبيل إنقاذ فلسطين.

وكان خنشت لا يزال على المنبر عندما وصل موكب جثمان الشاب الشهيد صلاح الجعفري الذي سقط شهيداً في وسط بحر من المتظاهرين، فاستقبل خنشت موكب الشهيد بكلمة ساخنة حيّا فيها روح

الشهيد الأول الذي يسقط بعد قرار التقسيم. وبعد الصلاة على الجثمان خرج الموكب من المسجد الأموي، وكان النعش ملفوفاً بالعلم السوري ومحمولاً على الأكف من المسجد حتى المقبرة حيث أثّبنه عدد من الخطباء في مقدمتهم وزير المعارف الدكتور منير العجلاني.

وكان شأن كل مدينة وقضاء وقرية في سورية شأن دمشق استنكاراً للتقسيم. وقد قامت المظاهرات الكبيرة فيها مبدية استعداد الجميع للتطوع والانضواء تحت لواء الجهاد المقدس، فقد أضربت مدينتا حمص وحماه إضراباً عاماً شاملاً، وسارت المظاهرات الضخمة في شوارعهما. أما التطوع في المدينتين فقد كان الإقبال عليه كثيراً، وقد عقد الطلاب في حمص اجتماعاً بحثوا فيه موضوع التطوع، وكذلك كانت الحال في مدينة أبي الفداء.

وأغلقت مدينة دير الزور محلاتها، والمدارس أبوابها، وتشكلت مظاهرات عديدة من رؤساء الأديان والوجوه وعشرات الألوف من مختلف الطبقات. ونصبت مكبرات الصوت في ساحة المدينة وقصر الحكومة، ونزلت المظاهرات الصاخبة من التجهيز، وجابت شوارع المدينة حاملة اللوحات المكتوبة ضد الصهيونية والطغيان الأجنبي وأعلام الدول العربية وعلم الثورة، وعند الساحة تتابع الخطباء والشعراء على المنبر وهم إجلال السيد، والشاعر محمد الفرحاني، وعلاء الدين دللو، ومصلح عبد الرزاق.

وكانت ردود الفعل على قرار التقسيم في حلب الشهباء عنيفة جداً، فقد بدأت المظاهرات في سيرها الهادئ، ثم تطورت تطوراً أدى إلى انتشار بعض الغوغاء بين صفوف الطلاب المتظاهرين مما أدى إلى انتهاك حرمة المعابد اليهودية، فأحرقوا أثاثاتها كما أحرقوا الأندية وبعض المدارس اليهودية والحوانيت التي تحوي بضائع صهيونية، وكانت ألسنة اللهب تندفع من محلتي اليهود في بحسيتة والجميلية اللتين يقطنهما الكثير من اليهود، وقد أثار هذا العمل ثائرة العقلاء والطلاب، فأخذوا بحماية هذه المحلات وتفريق المتظاهرين، وقام المحافظ بالطواف على الأماكن المحروقة. واستمع إلى أقوال أصحابها، وأعطى أوامره المشددة بالتحقيق مع المتجاسرين، وأذاع بياناً دعا فيه الناس إلى الهدوء كما أذاع الطلاب بياناً طالبوا المتظاهرين بالكف عن هذه الأعمال التي تعود بأفدح الخسائر.

ووصل إلى حلب وزير الداخلية يصحبه قائد الدرك العام للإشراف على الحالة. غير أن هذا كله لم يمنع الغوغائيين من محاولة إعادة تمثيل المأساة في اليوم الثاني، لكن الحكومة، التي تمكنت من فرض حمايتها على الرعايا اليهود باعتبارهم يهوداً عرباً سوريين وليسوا صهيونيين، قد حالت دون وقوع أي اعتداء عليهم.

وكان من جراء ما حدث أن سقط بعض الجرحى من الأهلين، ثم انصاعت الجماهير أخيراً إلى نصح الحكومة فكفت عن أي عمل تخريبي.

وقد كتبت الصحف السورية مقالات رئيسية أعربت فيها بحماسة كبيرة عن استنكارها مشروع التقسيم، ودعت القادة العرب إلى مواجهة مسؤولياتهم في تنظيم حركة النضال المقدس، كما دعت جامعة الدول العربية إلى دعوة حكام العرب إلى الاجتماع لاتخاذ موقف حاسم من المؤامرة الدولية الخسيسة.

أما في الأقطار العربية فقد بلغ الهياج ذروته نقمة واستنكاراً، وجرت مظاهرات وإضرابات ومؤتمرات واجتماعات في فلسطين ومصر والعراق والأردن ولبنان.

وقد شمل الإقبال على التطوع جميع البلدان العربية، ولوحظ أن زعماء الجهاد كانوا في المقدمة، ففي سورية انهالت البرقيات على القصر الجمهوري حيث أعلن أصحابها الانضواء تحت لواء التطوع، ومن هذه البرقيات برقية من إخوان الزعيم خالد إبراهيم هنانو ورفاقه في الجهاد وقد وقعها كامل هنانو، جميل درويش كيالي، عبد الرحمن العاقل، جميل الفرحان، أشرف كيالي... وبرقيات كثيرة من حلب وسائر المدن والأنحاء السورية.

أما في دمشق فقد تقدم خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلت الإعلان عن افتتاح أول مركز للتطوع مئات الرجال والشباب والطلاب والطالبات من مختلف الطبقات.

وتوالت قوافل المتطوعين والمتطوعات في جميع المدن والأنحاء السورية على مراكز التطوع.. والكل يتأججون حماسة واندفاعاً. وكذلك كانت الحال في جميع الأقطار العربية حيث تجاوز عدد المتطوعين عشرات الألوف.

وعقد مجلس النواب السوري جلسة تاريخية بحث فيها موضوع التقسيم، فكانت جلسة ملتهبة ثارت معها مشاعر النواب، فألقوا خطباً نارية استهدفت كلها دعوة جميع العرب إلى إحباط مشروع التقسيم بكل ما يملكون من الإمكانات والوسائل، وإن لم يفعلوا فعلى فلسطين السلام!

وأثارت الأنباء الواردة من فلسطين عن اتساع رقعة الاقتتال بين العرب واليهود وما يتخللها من حرائق كبيرة وأعمال تخريبية.. أثارت بركاناً من الغضب في سورية وجميع الأقطار العربية. ففي دمشق عقد اجتماع في القصر الجمهوري حضره رئيس وأعضاء الوزارة وأكثر من ثمانين نائباً.. وقد اتخذت في هذا الاجتماع تدابير وقرارات خطيرة منها:

١ ـ أن تتقدم الحكومة حالاً بمشروع قانون للتجنيد الإجباري إلى المجلس النيابي.

٢ ـ الإبراق إلى جميع رؤساء الدول العربية والأمين العام للجامعة لاستئناف اجتماعات الجامعة العربية.

٣ ـ فتح أبواب التطوع في الجيش السوري وتأليف قطعة عسكرية كبيرة تسمى «فرقة اليرموك» وتسند قيادتها إلى البطل فوزي القاوقجي.

وبعد أن انفض اجتماع القصر عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة رئيس الجمهورية تخللته اتصالات هاتفية مع العواصم العربية. وقد صدر في أعقاب ذلك بلاغ رسمي يبين استعداد سورية حكومة وشعباً للعمل في سبيل صيانة عروبة فلسطين والدفاع عن حقوقها المقدسة.

وقد استنكرت النقابات والمنظمات قرار التقسيم، وأعلنت كل واحدة الاضراب ليوم واحد احتجاجاً.

وتجددت المظاهرات في كل من بغداد والقاهرة ولبنان وعمان وغيرها.

وانصرفت كل دولة من الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية إلى إعداد عدتها لخوض معركة حاسمة في فلسطين تبدو بوادرها واضحة جلية يوماً بعد يوم، بل ساعة تلو الأخرى.. فالاقتتال بين العرب واليهود يزداد ضراوة وعنفاً.. والدول العربية المجاورة لفلسطين تعزز قواتها العسكرية على الحدود، وتعمل جاهدة على مساعدة عرب فلسطين بكل وسيلة ممكنة. ففي سورية تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب بمشروع قانون الخدمة الإجبارية فأقره المجلس بالإجماع، وكان لقراره هذا أثره الطيب وصداه

الحسن، واستقبلته الصحافة بالتقدير والترحيب، واعتبرته السلاح العملي لردع الطغيان، وصون الاستقلال.

وكان من الأمور المتفق عليها بين رؤساء الدول العربية أن يجتمعوا في القاهرة يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، لكن عزام باشا أعلن أن تطور الحالة وخطورتها في فلسطين أهاب به بوصفه أميناً للجامعة العربية لأن يدعو رؤساء الوفود العربية إلى الاجتماع في القاهرة في ٨ كانون الأول ١٩٤٧، وتحقيقاً لهذه الغاية فقد اتصل تلفونياً بكل من صالح جبر الموجود في عمان، وجميل مردم بك، ورياض الصلح، وأبلغهم موعد الاجتماع يوم الاثنين المقبل.

وصرح عزام باشا بأن الغرض من هذا الاجتماع السريع هو تبادل الرأي في مسائل الدفاع عن فلسطين والحيلولة بكل الوسائل الممكنة دون تقسيمها، ثم لدراسة المقررات السرية.

وعقد مجلس الجامعة العربية سلسلة من الاجتماعات استغرقت بضعة عشر يوماً في القاهرة، وعلى أثر الاجتماع الأخير صدر بيان لم يوضح، على خلاف ما توقعته بعض الأوساط، الموقف.. إذ لم يكشف عن طبيعة العمل المشترك الذي ستتخذه الدول العربية في مسألة فلسطين، وقد تناول البيان عرضاً لتاريخ فلسطين منذ عهد الانتداب عليها إلى يومنا هذا، وانتقد عمل الدول المنتدبة، واستنكر بشدة قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين، وقال إنها بعملها هذا قد وضعت نصف مليون من العرب مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف إرهابهم، وهم أنفسهم لا يتجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة.

وجاء في ختام البيان: إن العالم سيرى استحالة أخذ العرب بالعنف وإخضاعهم للقوة أياً كان مصدرها.

كان بيان مجلس الجامعة العربية والقرارات ـ غير السرية ـ التي اتخذها موضع تعليقات مختلفة في جميع أوساط القاهرة والبلدان العربية، إذ كان القوم يتوقعون أن تكون أكثر قوة، وأوضح غاية، وأسرع تنفيذاً، ولكن أوساط الجامعة تؤكد أن العبرة ليست في ما أعلن على الناس وإنما العبرة في القرارات السبعة عشر التي لا يجوز إعلانها في حال من الأحوال، وأن قوتها في كتمانها وتنفيذها.

ووجد هذا التعليل تأييداً كبيراً من أوساط ومقامات لها شأنها، وإن كان رجل الشارع لم يذهب بتقديره إلى ما ذهب إليه القادة المسؤولون، والزعماء المضطلعون بأعباء العمل.. وكل همه أن يقال له: ها هو السلاح.. فامض إلى الجبهة لإنقاذ فلسطين.

وقد سجل المراقبون خلال فترة اجتماعات مجلس الجامعة العربية طائفة من الملاحظات أبرزها وأهمها ما يأتي:

١ ـ كانت التصريحات التي أدلى بها نوري باشا السعيد والمقترحات التي قدمها موضع مناقشة بين رؤساء الدول العربية.. وقد انتهت المناقشة بعد أن اشتدت.. إلى التفاهم التام بين الجميع.

٢ ـ كان متوقعاً أن يسافر الأمير فيصل آل سعود قبل أن تنتهي اجتماعات رؤساء الدول العربية ليشرح لوالده الحالة ويأخذ رأيه وملاحظاته. ولكنه اكتفى بالاتصال به لاسلكياً.. وعلى كل حال فإن رأي العاهل السعودي، في كل ما اشتمل عليه البحث، معروف.

٣ ـ في أثناء انعقاد مجلس رؤساء الدول، طلب الملك عبد الله تلفونياً سمير باشا الرفاعي رئيس وزارته،

وحادثه ملياً، وأبدى ملاحظاته، ولقنه تعليماته التي يجب أن يتبعها، وهي لا تخرج عن السير في نطاق الجامعة ما دامت متفقة مع مصلحة العرب العليا.

٤ ـ كان أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر يواصل اجتماعه إلى رؤساء الدول العربية، ويبادلهم الرأي ووجهات النظر. ومما يجدر ذكره أن رياض الصلح صرح بأن وجود المفتي إلى جانب مجلس الجامعة في هذه الآونة له فوائده العديدة لأنه كثيراً ما يرجع إليه للاستنارة برأيه.

٥ ـ بسط النقراشي باشا لزملائه الوزراء المصريين بعد الاجتماع الأخير الذي عقده رؤساء الدول العربية، كل ما وصل إليه بحث الرؤساء، فأبدى الجميع ارتياحهم للنتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الدول العربية.

بيان مجلس الجامعة العربية على ما انطوى عليه من رصانة واعتدال.. لم يزد نفوس العرب في مختلف أقطارهم إلاّ تأججاً وانفعالاً، كما أنه لم يزد الاقتتال بين العرب واليهود في فلسطين إلاّ ضراماً واشتعالاً. ففي كل يوم تحمل أنباء فلسطين مزيداً من الحوادث الدامية والمعارك الضارية، وهناك ساحات عديدة فوق الأرض الفلسطينية تشهد اشتباكات مسلحة عنيفة يسقط فيها أعداد غير قليلة من القتلى والجرحى، مثال ذلك أن العرب هاجموا القطارات التي تحمل المؤن الغذائية والسلاح ابتغاء عدم وصولها إلى اليهود، وكان ذلك رداً على هجوم الصهاينة على النساء والأطفال العرب، والفتك بهم.

وكانت ميادين القتال عديدة في فلسطين حتى أصبحت جميع المدن والقرى مسرحاً للكر والفر.. وكان القتال أكثر عنفاً في دائرة نصف قطرها يمتد من تل أبيب حتى جنوب بحيرة طبريا.

أما على الصعيد العربي فالحكومات والشعوب العربية تقف وراء الحالة في فلسطين مراقبة وسهراً واهتماماً، فالجيوش العربية ترابط في مناطق الحدود من دون أن تدخل الأراضي الفلسطينية، ومهمتها مساندة عرب فلسطين بكل ما هو بالإمكان.

ولم يصرف سورية حكومة وشعباً عن قيامها بهذه المهمة مكافحتها وباء الكوليرا الذي سبقت الإشارة إليه.

ومن أبرز مظاهر التأييد العربي لعرب فلسطين ما عرضه الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية بواسطة الشيخ يوسف ياسين على مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، وهو أن تسلم المملكة جميع الأسلحة الموجودة لديها كالمدفعية والسيارات المصفحة والطائرات التي خلفها الأميركيون واشترتها المملكة العربية. وقد قبل المفتي هذا العرض مقدماً وشاكراً.

وقد أذيع في القاهرة أن جيوشاً مصرية وسورية ولبنانية ترابط على حدود فلسطين، وأن قوات عراقية هي في طريقها إلى فلسطين لترابط في الأماكن التي أعدت لها.

ومن المؤكد تماماً أن هذه القوات ستحمي ظهور عرب فلسطين ولن تسمح لأية قوة يهودية أن تطأ أرض فلسطين لتحقيق حلم يهودي قديم.. ولمنع أي مدد خارجي قد يصل إلى اليهود.

وصرح متحدث بلسان الجامعة العربية قائلاً: إن اجتماعات رؤساء الدول العربية وممثليها محاطة بالكتمان، إلاّ أنه يمكن القول إن العرب يأخذون عدتهم للقتال، وكل رجل لا يؤمن بهذا القول يعد رجل خيال بعيداً عن الحقيقة.

وأجمعت مصادر الأخبار على أن فلسطين تعيش في جو ساخن من الإرهاب، وأن وكالات الأنباء لا تعطي صورة كاملة وصادقة عن كل ما يجري في فلسطين، مما اضطر مندوبو الصحف السورية إلى تسقط الأخبار من مختلف المصادر، لا سيما من أفواه القادمين من فلسطين إلى سورية، ومما قاله مندوب جريدة «الأيام»:

شاهدت بين القادمين من فلسطين شاباً يقود سيارة من سيارات التاكسي في حيفا، رقمها (٨٩٥٩)، وقد تمكن من اجتياز الحدود بعد أن مرَّ بمناطق خطرة كانت حياته فيها معرّضة للخطر، وقد سألته وصفاً للحالة في فلسطين فقال:

- ماذا أقول لك عن الحالة عندنا، ففلسطين الآن شعلة من نار، ونحن ننتظر من زعماء العرب أن يبادروا لإنقاذ فلسطين التي لا أبالغ إذا قلت لك إن جثث الموتى في شوارعها قد مضى عليها أربع وعشرون ساعة دون أن يجرؤ أحد على أخذها!

- إن الاصطدامات متتالية، والعرب يقومون في الليل بهجمات منظمة مسلحة ويخطفون الزعماء اليهود.. وحيفا الآن أكثر من فلسطين قتالاً ونزالاً.. فالمخازن مقفلة، والأعمال معطلة، والحرائق هائلة، وأما قول الجرائد عندكم أن القتلى ثلاثة والجرحى عشرة أو أكثر، فإنني أؤكد أن نسبة القتلى والجرحى تفوق ما تنشره هذه الصحف أربعين مرة.

- لقد لجأ اليهود مؤخراً إلى خطف العمال العرب ووضعهم كرهائن لديهم للإفراج عن الزعماء المخطوفين من اليهود. وعمليات الخطف كثيرة جداً. والشيء المهم أن العرب قد أخمدوا أنفاس الجمعيات الإرهابية اليهودية حتى لم تعد تذكر في فلسطين بعد أن كان اسمها يملأ السهل والجبل.

ولما سألته عن سبب قدومه إلى دمشق أجاب:

- لقد جئت إليها ناقلاً على سيارتي أسرة عريقة دمشقية تقيم في حيفا.. وقد غادرت شوارع حيفا ماراً بين أزيز الرصاص وجثث الضحايا المبعثرة في شوارعها.

وصرح أحمد الشراباتي المدعو إلى القاهرة من قبل مجلس الجامعة العربية خلال اجتماعاته الأخيرة، ليقدم إليه بعض المعلومات المتعلقة بالموقف العسكري السوري.. صرح قائلاً:

«إن الجيوش الشعبية هي أكثر استعداداً وكفاءة من الصهيونيين».

ثم أضاف:

«إن هذه الحركة مكتوب لها النجاح لأنها مشمولة برعاية ملوك العرب ورؤسائهم. ونحن مستعدون كل الاستعداد للمعركة الفاصلة بين الحق والباطل، وسنحارب أعداءنا إلى أن يكتب لنا النصر والنجاح».

وقد كان استخدام الجيوش العربية لإنقاذ فلسطين موضع بحث طويل في اجتماعات رؤساء الدول العربية من دون أن ينتهي البحث في هذا الموضوع إلى نتيجة حاسمة.

وكان الخبراء العسكريون العرب يرون أن حرب العصابات كافية في الوقت الحاضر، وأن تدخل العصابات المنظمة في القتال سيجعل قيام الدولة الصهيونية مستحيلاً لأن ذلك سيدعو إلى انقسام اليهود في فلسطين إلى قسمين: أحدهما يتولى أمر المقاومة والدفاع.. والثاني أمر الإنتاج. وفي حالة كهذه لا

يستطيع القسم الثاني تأمين جميع حاجات اليهود المدنية، وغير المدنية، وبالأخص كلما ضاقت حالة الضغط العربي على اليهود.

وخلال الفترة التي كان يعقد فيها مجلس الجامعة العربية اجتماعاته في القاهرة، اكتشف البوليس المصري السري عصابة تآمر أفرادها على قتل زعماء جامعة الدول العربية، ونسف مبنى الأمانة العامة للجامعة.

وبدأ البوليس المصري تحرياته إثر ما اتصل به عن وجود جمعية تألفت حديثاً في القاهرة، وهي تدين بمبدأ الصهيونية، فما إن أتم رجال القسم السياسي في البوليس المصري جمع التحريات حتى قاموا بحملة حُشد لها عدد كبير من البوليس السري والعلني تحت قيادة عشرة من كبار ضباط البوليس النشيط، وقد دهمت بيوت أعضاء الجمعية وتمكنت من اعتقال أركانهم.. وقد بلغ عددهم اثني عشر شاباً أكثرهم من اليهود المواطنين الذين يتمتعون بالرعوية المصرية.

وقد اتضح أن لهذه الجمعية فروعاً أطلقت عليها أسماء مختلفة وعرف فيما بعد من بعض التقارير التي وصلت إلى ولاة الأمور أن هذه الجمعية وفروعها تمد الصهيونيين في فلسطين بالمساعدات المالية والأدبية والإجرامية.. من ذلك أنها تجمع لهم التبرعات التي تأتي من المتاجر اليهودية.. وكذلك يقوم هؤلاء المجرمون بالدعاية للصهيونية بين الشباب وحديثي العهد بالحركات الثورية والمبادئ الهدامة بنشر الأفكار الصهيونية مضافة إلى المبادئ الشيوعية حتى تجد من هذه المبادئ مسوغاً لهضمها.

كما اتضح أن لهذه الجمعية تشكيلات شبه عسكرية تشترك فيها بعض الفتيات اللواتي يقمن بحملة منظمة من الإغراء لنصب شراك.. لأكبر عدد من الشباب المصري، على أمل أن يبهره الجمال الصهيوني الحقير الرخيص.

إلى جانب السبعة عشر قراراً سرياً التي اتخذها مجلس الجامعة، كان النشاط العربي على الصعيد الدولي واضحاً جلياً. وقد لوحظ أن بقاء رؤساء الدول العربية في القاهرة بعد اختتام مؤتمرهم له صلة مباشرة بالاتصالات العربية على الصعيد الدولي. ويعتقد بعض المصادر المطلعة أن تأخر فارس الخوري في نيويورك من جهة ووصول كميل شمعون إلى لندن له علاقة وثيقة بتطورات مهمة طرأت على موقف أميركا من قضية فلسطين بعد الضجة الكبرى التي سادت الأوساط العربية إثر إعلان قرار التقسيم.

وقد وردت رسالة خاصة من فارس الخوري جاء فيها أنه يرى أن تأخيره في أميركا إن لم يأت بنتائج طيبة فإنه ما برح يعتقد أن الأوساط الرسمية في أميركا لا بد لها من العودة إلى استنكار مشروع التقسيم على الرغم من الضغط الذي يبذله الصهيونيون في أميركا، وهم القابضون على عنق الحياة الاقتصادية فيها.

وكان هناك في الدوائر العربية من يتوقع من الجانب الأميركي عرض حل جديد يتناول البحث مجدداً بمشروع «الدولة المتحدة» الذي يرى فيه بعض المعتدلين الأميركيين حلاً وسطاً بين مشروع التقسيم والدولة الديموقراطية.

ولكن الذي يمكن قوله أن رؤساء الوفود العربية قد أقروا مقرراتهم الأخيرة، وسوف يمضي العرب في الطريق التي رسموها لأنفسهم ولأحفادهم من بعدهم وهو: «اطلب الموت تعط لك الحياة..» ولن

يستكين العرب بعد اليوم إلى قرار ذليل مهين كالذي فرضته عليهم الهيئة التي أنشأها المنتصرون باسم الدفاع عن الإنسانية.

بعد أن اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراته وعاد رؤساء الحكومات إلى بلادهم، أدلى جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية في مؤتمر صحافي بتصريح جاء فيه قوله:

«نحن وإن كنا لا نعلق كل آمالنا على مجلس الأمن، إلاّ أننا نرى أن الواجب يقتضينا أن لا نقصر في أي ميدان حتى لا يجد أحد سبيلاً إلى مؤاخذتنا.

وقد درست اللجنة السياسية مسألة مراجعة المحكمة الدولية إذا قضت الحاجة..

وإن في وسعي أن أؤكد لكم أن التدابير العملية سائرة وفق الخطة المقررة والمتفق عليها، وإن الظرف الذي نجتازه اليوم يفرض علينا أن نتجنب الدعوات الفارغة التي لا تجدي، والانصراف إلى العمل الهادئ المنظم.. والمهم أن ينظم إخواننا عرب فلسطين جهودهم ويوحدوا صفوفهم لمجابهة الأحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها في هذا البلد المقدس».

أما الحالة في ميادين القتال في فلسطين حتى آخر كانون الأول ١٩٤٧ فيمكن القول إنها في أكثر المناطق تتطور لمصلحة العرب، فاليهود بدأوا يشعرون بوطأة الموقف ومعاناة المشاق من جراء الهجرة التي جعلتها الدعاية الصهيونية محور نشاطاتهم، واعترفت الصحف اليهودية بأن عدداً من كبار تجار اليهود في القدس بدأوا ينزحون إلى تل أبيب والمناطق اليهودية الأخرى، وأن فريقاً منهم بعث بمذكرة إلى الوكالة اليهودية يقول فيها إنه إذا استمر الحال على هذا النحو ولم تتمكن «الهاغانا» من حماية المصالح اليهودية فسوف يضطر التجار في القدس إلى الرحيل، وقد بدت بوادر هذا الفزع في إقبال جموع كبيرة من اليهود على الهجرة والرحيل، وفي اعتراف اليهود بعجز البلاد عن استيعاب المهاجرين القادمين.

وكتب معلق عسكري يهودي يقول:

«إن اليهود في فلسطين سيتعرضون حتماً لأعمال العصابات العربية المسلحة ما دام البريطانيون في البلاد.. ويخشى أن ترهق هذه العصابات اليهود، وتكون أشد ضرراً عليهم من الجيوش النظامية، ومن واجب اليهود أن يثيروا العالم كله عليها... وينظموا صفوفهم للقيام بضربات قوية مفاجئة قبل أن يتيسر للعرب، وهم على ما هم عليه من قوة وبأس جمع قواهم وتنظيمها».

وحذر المعلق من الأنباء التي تنشرها الصحف اليهودية عن وجود فتن وخلافات بين العرب، وأكد أن هذه الفتن قد تكون بين الحكام، ولكن لا أثر لها ولا وجود بين الشعوب العربية.

وأصدرت حكومة فلسطين بياناً جاء فيه أنه منذ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، أي خلال ٢٣ يوماً قتل في فلسطين (٢٥٠) شخصاً بينهم ١٢٨ من العرب و١٠٩ من اليهود و٩ من البريطانيين وأربعة آخرون. إلاّ أن المصادر العربية واليهودية غير الرسمية تقدر عدد القتلى بـ(٣٠٦) أشخاص يتوزعون بالتساوي بين الطائفتين تقريباً.

واستمرت المعارك بين العرب واليهود في مختلف أنحاء فلسطين، وازدادت يوماً بعد يوم شدة وضراوة، وأكدت المصادر المسؤولة في القدس أن المستعمرات اليهودية الواقعة في منطقة الخليل أصبحت معزولة عن سائر أنحاء البلاد الفلسطينية.

وصرح ناطق بلسان الحكومة الفلسطينية أن الحكومة عازمة عزماً أكيداً على ضمانة سلامة الطرقات بين

القدس ويافا وتل أبيب، وأكد أن الحكومة تعترض على استخدام مطار كلانديا القريب من القدس لتسيير خط جوي بين القدس وتل أبيب.

وأسف المتحدث لأعمال الثأر التي تجري في البلاد، «إن مثل هذه الانتقامات ليس من شأنها إلاّ أن تجر إلى العودة لأخذ الثأر بالمقابل فينتج ذلك فوضى جديدة وضحايا جديدة».

وجاء من القدس أن قوات عربية مزودة بأحدث أنواع الأسلحة الحديثة الأوتوماتيكية والرشاشة قدر معظمها في طريق القدس ـ يافا ـ تل أبيب لمنع كل اتصال بتل أبيب وعزل المستعمرات في داخل فلسطين عن المستعمرات الساحلية.

وقد ازدادت حركات المجاهدين العرب واتسع نطاقها حتى شملت بعض المناطق التي لم يتسرب إليها القتال بعد، ومنها طبريا، فقد نشبت فيها معارك حامية أسفرت عن وقوع عدد من القتلى والجرحى.

وجاء من القدس أن مدينة نابلس العربية هبّت لنجدة قضاء طولكرم عندما وصلت إشارة هاتفية بأن اليهود هاجموا قرية «قلنسوة» العربية الواقعة في السهل الساحلي إلى الغرب من طولكرم.

فقد هبت جموع المسلمين العرب بالسيارات إلى طولكرم يتقدمها سليمان طوقان رئيس البلدية تتبعها سيارات الإسعاف النسوية وأطباء المدينة، ولما وصلوا إلى طولكرم انضمت إليهم جماهير كبيرة من مجاهدي البلدة وسار الجميع بين أهازيج النساء وزغاريدهن إلى قرية قلنسوة حيث اصطدموا بأعداد كبيرة من الهاغانا والعصابات اليهودية الأخرى، ودارت المعركة منذ الصباح حتى الظهر، وآنذاك ولّى اليهود الأدبار بعد أن فقدوا ثلاثين من القتلى وعدداً كبيراً من الجرحى بينما خسر المجاهدون العرب اثني عشر قتيلاً.. وقد لحق المجاهدون العرب الأشاوس باليهود المنهزمين إلى مستعمرة (عين خونيس) التي حاولوا اللجوء إليها فدهمها العرب وأحرقوا الكثير من بيوتها كما استولوا على سيارتي شحن وسيارة صغيرة.. وقد استنجد اليهود بالجيش البريطاني، فهرعت لمساعدتهم وحدات كثيرة طلبت من العرب التوقف عن الهجوم.

وبينما كانت معركة طولكرم تدور رحاها كانت جماعة من البدو تهاجم قافلة من السيارات اليهودية عند بلدة رفح قرب الحدود المصرية، وأسفر الاشتباك عن سقوط عشرة قتلى من اليهود وخمسة عشر جريحاً كما قتل نحو عشرة من البدو وبضعة عشر جريحاً.

عندما أدرك الصهيونيون أن الإيمان العربي لا يقف في وجهه السلاح الصهيوني مهما كان ماضياً بتاراً.. لجأوا إلى حرب الأوبئة والشائعات الكاذبة.

أما الأوبئة فقد سبق لليهود خلال الحرب العالمية الثانية أن لوحوا بأن ألمانيا النازية تلجأ في ساعات الضيق إلى تسميم المياه.. وبث الجرذان والفئران لنشر الجراثيم في مناطق الأعداء، ولكن هتلر لم يفقد ضميره الحي، فحارب في ساحات الشرف حتى سقط صريعاً، ومن ورائه ثمانون مليون ألماني لم يفكر واحد منهم في استعمال الجراثيم حتى ولا الغاز الخانق.

ولكن الصهيونيين الذين أرادوا أن يقحموا هتلر في هذا الإجرام الدنيء كانوا يمهدون لأنفسهم القيام بعمل لا يقدم عليه سواهم. وها هو سيد ألمانيا بالأمس يرقد في مكان ما من العالم قد آثر الموت لنفسه، والهزيمة لشعبه على أن يقال إن ألمانيا انتصرت في ساحة غير شريفة، ألا وهي بث الجراثيم وقتل الأطفال والآمنين.

نقول هذا بمناسبة انتشار وباء الكوليرا في مصر أولاً .. وبالتالي في سورية.. في الوقت نفسه الذي يخوض فيه عرب فلسطين معارك واشتباكات دامية مع اليهود.. مما حفز المسؤولين العرب في كل من مصر وسورية على ملاحقة الدوافع والأسباب التي أدت إلى انتشار هذا الوباء الخبيث في البلدين اللذين انفقا على مكافحته أموالاً طائلة وجهوداً ضخمة، عدا عن الوقت الطويل الذي استغرقته أعمال المكافحة، وقد تجاوزت الأشهر والأسابيع.

لقد دلت التحقيقات السورية على أن عناصر مشبوهة دست أوبئة خبيثة في ينابيع ومجاري المياه.. وقد أقدموا على فعلتهم الشنيعة بدءاً من حوران، فالكوليرا ظهرت في قرية «المحجة» نتيجة ليد أثيمة امتدت إلى مياهها، وانتشر وباؤها في بقية القرى بالطريقة نفسها، وقد قبض على أحدهم وهو يلقي بقارورة في مياه القنيطرة. وتلقت وزارة الداخلية السورية من قائمقام قطنا أن أحد أفراد شرطة الجيش قد تسلم يهوديين فلسطينيين وسلمهما بدوره إلى دائرة الأمن العام في دمشق بعد أن اعتقلا في مفرق قطنا.

وجاء من قرية «الطيع» في حوران أيضاً أن أهالي القرية اشتبهوا برجل يطوف حول مستودع الماء في قريتهم فاعتقلوه بعد أن رابهم أمره، ثم سلموه إلى دائرة الشرطة في درعا. واعتقل أهالي قرية «انخل» شخصاً يهودياً بينما كان يتسلق سلم مستودع الماء في قريتهم. وبعد أن تحروه بدقة ضبطوا منه كمية من مسحوق لم يعرفوه فوضعوا قليلاً منه في كأس من الماء وسقوه لكلب شارد فمات لساعته. وقد سلم الأهلون الشخص المذكور إلى رجال الدرك الذين ساقوه إلى المراجع المختصة في دمشق.

وقد اعتقل سكان قصبة درعا نفسها شخصاً من يهود اليمن مختفياً في زاوية من زوايا القصبة، وبعد أن عرفوا أنه جاء إلى درعا لغاية مبيتة في نفسه سلموه إلى شرطة المدينة.

واتضح للسلطات السورية أن أراضي حوران المتاخمة للحدود الفلسطينية لا شك أنها أصبحت عرضة لتسلل الصهيونيين تحت جنح الظلام للقيام بما انطوت عليه نفوسهم الوضيعة.

وانصرف أهالي حوران بدعم من السلطات المسؤولة إلى أعمال المكافحة والإسعافات في مختلف القرى الحورانية. وبفضل الجهود المشتركة التي بذلها المسؤولون والمواطنون فقد طهرت حوران من الوباء خلال أسبوعين.

وقد تنادى الحورانيون إلى اجتماع كبير قرروا فيه تأليف عدة فرق من الشباب أطلقوا عليها «فرق الشباب الحوراني» مهمتها صيانة الحدود من عبور الأغيار والاستعداد لحملة الإنقاذ الكبرى.

وانصرف الجميع حكومة وشعباً إلى مكافحة الوباء الصهيوني في جميع أنحاء سورية إلى أن تمَّ القضاء عليه، وخذل الصهيونيون أصحاب الأيدي الأثيمة.

إن بذر بذور الخلاف بين العرب هدف رئيسي من أهداف الصهيونية، وهي تعتمد على هذا السلاح الإعلامي الفتاك قبل اعتمادها على السلاح العسكري. وقد أزعجها قيام الجامعة العربية، وتضامن العرب فراحت تنشر الشائعات الكاذبة التي تستهدف إلقاء بذور الشك والخلاف بين أقطاب العرب.

مثال ذلك أنها استغلت تصريحاً بريئاً أدلى به الملك عبد الله عاهل الأردن لإحدى الصحف الفلسطينية، فراحت تشوه معانيه، وتزعم أن ملك الأردن يطمع بتحقيق مشروع سورية الكبرى التي شغل الحديث عنها ملوك ورؤساء الدول العربية بضعة أشهر، وقد انتهى إلى دحض المزاعم الصهيونية، وتفاهم زعماء

العرب، واجتماعهم حول مائدة ملك الأردن في عمان، وقد خرجوا من هذا الاجتماع صفاً واحداً وكلمة واحدة.

كل ذلك فعلته الصهيونية خلال فترة الاقتتال الدائر بين العرب واليهود فوق الأرض المقدسة، وأضافت إلى ذلك ترويج شائعة تقول إن خلافاً نشب بين حكام العرب ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني حول ما يجب أن يكون عليه الوضع في فلسطين، مما حمل أعضاء مجلس الجامعة العربية على عقد اجتماع مهم يوم ١٩٤٧/١٢/٢٨ استمر أكثر من ثلاث ساعات، وقد حضره كل من النقراشي باشا، والحاج أمين الحسيني، وعزام باشا أمين الجامعة وبقية الأعضاء.

وبعد خروج المفتي من دار الأمانة صرح لرجال الصحافة بأن الأنباء القائلة إنه على خلاف مع الدول أعضاء الجامعة العربية بشأن إنشاء حكومة عربية في فلسطين لا تمت إلى الحقيقة بصلة. وأضاف: «إن العرب حكومات وشعوباً لم يكونوا يوماً متفقين على أمورهم كما هم اليوم».

وقد ألقم هذا التصريح الأكاذيب الصهيونية حجراً.

وقد شددت السلطات السورية والمواطنون السوريون الرقابة على التسلل الصهيوني عبر الحدود وفي كل مكان، فالمتطوعون في معسكر قطنا اشتبهوا باثنين من الشباب الفلسطيني اللذين وصلا إلى دمشق للانخراط في سلك التدريب. ولدى التحقيق معهما ثبت أنهما صهيونيان، وقد تمكنا من التسلل مع المتطوعين العرب من الوصول إلى معسكرات التدريب. وبعد أن شدد التحقيق عليهما اعترفا أنهم خمسة أشخاص، ثلاثة منهم قد فروا عندما شعروا بأن الشبهات أخذت تحوم حولهم. وقد سيق الصهيونيان المذكوران إلى التوقيف لاستكمال التحقيق معهما ولمعرفة كيفية وصولهما إلى المعسكرات السورية، ثم البحث عن زملائهم الثلاثة الفارين.

وفي حلب اعتقل رجال الأمن شخصين أثبت التحقيق أنهما من الصهيونيين، يحملان جوازي سفر مع أوراق تثبت أن حكومة لبنان سبق لها أن سمحت لهما بالإقامة في أراضيها، وقد حاولا السفر من لبنان إلى تركيا بطريق سورية، وعند بلوغهما الحدود ردتهما السلطات التركية، ولم تسمح لهما بالدخول إلى أراضيها.. وعند وصولهما إلى حلب استرعى أمرهما انتباه رجال الأمن فقبضوا عليهما، وفتحوا تحقيقاً واسعاً معهما، فأثبت التحقيق أن لهذين الصهيونيين أعواناً في لبنان، فأوفدت مديرية الشرطة العامة في دمشق إلى بيروت عبد المالك الأسطواني لفتح تحقيق مع ذوي العلاقة بهذين الصهيونيين، وذلك بالتعاون مع مديرية الشرطة في لبنان.

في الشهر الأول من سنة ١٩٤٨ شدد الصهيونيون في فلسطين هجماتهم على العرب، فهدموا مباني الهيئة العربية العليا في يافا والقدس، وأقدم إرهابيو منظمة «أرغون زفاي» على وضع المتفجرات عند مركز اللجنة القومية العربية بالقرب من بنك «باركلس» في يافا فانفجرت البناية ومركز البوليس، كما تخرب بفعل الانفجار ١٥ حانوتاً وبناء بنك باركلس، وبلغ عدد ضحايا هذا الحادث ٢٤ قتيلاً وأربعين جريحاً. لكن الدوائر العربية قالت إن عدد المصابين يفوق هذا الرقم بكثير، وإن عدداً كبيراً من جرحى العرب قد نقلوا إلى دورهم وإن فريقاً آخر لا يزال تحت الأنقاض.. والمفهوم أن أكثر الضحايا من العرب، الذين لجأوا إلى يافا من منطقة حدود تل أبيب وغيرها.

ووقع في الوقت نفسه حادث إجرامي آخر في مدينة القدس لا يقل فظاعة عن الحادث الأول، فقد وضع

الإرهابيون المتفجرات في فندق سميراميس الذي يعد (مركز قيادة الشباب العربي) والذي اعتاد كبار زعماء العرب الذين يزورون القدس، النزول فيه، وقد انفجرت وأحدثت دوياً هائلاً استيقظ معه جميع السكان مذعورين، وبعث القلق في نفوسهم.

وقد خفت فرق الإنقاذ، وعملت على إخراج جثث الضحايا التي بلغت العشرات، عدا عن الجرحى الذين تجاوز عددهم السبعين. وقد اعترفت الهاغانا بجريمتها النكراء هذه وأخذت على عاتقها مسؤولية نسف الفنادق والحوانيت.

بالإضافة إلى هذين الحادثين، شن اليهود سلسلة من الهجمات على العرب، فقلق هؤلاء، وراحوا يتساءلون: متى تتحرك الجيوش العربية لإنقاذهم؟

ولقد وُجه هذا السؤال إلى الدكتور حسين الخالدي سكرتير الهيئة العربية العليا فقال:

«إن العرب لا يريدون الخوض الآن في معركة فاصلة.. فهم يريدون أولاً، أن يتريثوا حتى يرحل البريطانيون عن البلاد.. ثم يشرعوا في مقاتلة اليهود.. وهم يفضلون ثانياً تأجيل القيام بأعمالهم الثورية على نطاق واسع حتى نهاية الشتاء».

وأضاف:

«ولا يظهر أن ثمة إجراءات أخرى غير الاقتتال يمكن عرضها للدرس والتمحيص ما دام مشروع التقسيم قائماً».

في أعقاب هذه الحوادث النكراء قررت الهيئة العربية العليا أن يقوم جمال الحسيني بجولة في عواصم الدول العربية لحث حكوماتها على تزويد مجاهدي فلسطين بما يلزمهم من ذخيرة وعتاد لمواصلة كفاحهم ضد الصهيونية وضد مشروع التقسيم. وأذاعت اللجان القومية في نابلس وطول كرم وجنين البرقية التي قررت إرسالها إلى الحكومات العربية ولجان إنقاذ فلسطين والهيئة العربية العليا والأمانة العامة للجامعة العربية وهذا نصها:

(.. سمعتم أنباء صناديق المتفجرات وشحنات الموت والدمار من بلاد نصرت اليهود ومنعت بيع السلاح للعرب.. وسمعتم أنباء جريمتي يافا والقدس الغادرتين الفاجعتين.. فهبوا إلى مساعدة العرب بالنجدة والعون، إذ إننا نخشى ألا تستطيعوا بعد اليوم نجدتنا إلاّ بأكاليل الزهور في مواكب الشهداء بعد أن تصبح كل مدينة خراباً ودماراً، ويصبح كل بيت مأتماً.. أفلا يحرك نوازع النجدة العربية، صراخ أطفالنا تحت أنقاض الدمار؟ لهذا... نقول فإلى متى؟).

كان لهذا النداء أثره العميق وصداه المحزن لدى العرب شعوباً وحكومات، لا سيما وقد أمعن الصهيونيون في ارتكاب الجرائم المماثلة لجريمتي يافا والقدس، فقد ألقوا من سيارة مصفحة مسروقة قنبلة في باب الخليل بالقدس كانت محشوة بالشظايا القاتلة فسقطت بين الجماهير المحتشدة في هذا المكان، ويمكن للمرء أن يتصور فظاعة ما أدى إليه هذا العمل الإجرامي من تقتيل وتخريب بشكل يبعث الألم ويفتت الأكباد من منظر الأشلاء التي تطايرت هنا وهناك. وقد تابعت السيارة سيرها الجنوني وألقيَ من مؤخرتها قنبلة ثانية أحدثت أضراراً بالأرواح والأبنية لا تقل عما أحدثته القنبلة الأولى، ثم حاولت أن تأخذ طريقها نحو منعطف يقع في يمين شارع مأمن الله. وهناك اعترض سبيلها بعض أفراد البوليس البريطاني إذ أطلقوا النار على سائقها فصرع فوراً، واختل توازن السيارة من جراء إصابتها بشظية من القنبلة التي

ألقتها، فاصطدمت بجدار إحدى المقابر الإسلامية وتوقفت عن السير، وهنا قفز خمسة إرهابيين من داخلها محاولين الفرار عن طريق المقبرة غير أن نيران البوليس سبقتهم، فصرعت ثلاثة منهم، واستسلم الآخران بعد أن أصيبا بجراح.

وعند تفتيش السيارة عثر في داخلها على قبعة من قبعات البوليس البريطاني مما دل على أن الإرهابيين كانوا ينوون الظهور بمظهر البوليس البريطاني عند إتمام فعلتهم النكراء.

وقد بلغ عدد ضحايا الانفجارين ١٥ قتيلاً بينهم بوليس عربي و٤١ جريحاً بينهم اثنان من رجال البوليس البريطاني.

بعد أن تطورت الحوادث على النحو الذي شهده العالم، فقد رؤي أن يعقد اجتماع عاجل في شتورا بين رئيسي الجمهوريتين السورية واللبنانية وأركان حكومتيهما. وتنفيذاً لهذه الرغبة اجتمع في شتورا الرئيس شكري القوتلي يصحبه جميل مردم بك رئيس الوزارة ووزير الخارجية ومحسن البرازي وزير الداخلية لمعالجة بعض القضايا وفي مقدمتها ما بلغته الحال في فلسطين، وكان ذلك بحضور رئيس الوزارة في الدولتين.

وكان من نتائج اجتماع الرئيسين السوري واللبناني أن انتظم المتطوعون في معسكر قطنا الذي يبعد بضعة وعشرين كيلومتراً عن دمشق في تشكيلات هجومية، ثم بدأوا يزحفون نحو الحدود ـ بطريق لبنان ـ في فصائل صغيرة يتقدمها الخبراء في نزع الألغام وقطع الأسلاك الشائكة، وكانت أول منطقة دخلتها القوات العربية المجاهدة في فلسطين هي قرية عربية خفّ سكانها لاستقبال طلائع النجدة بالتهليل والتكبير.

أما الكتيبة الثانية من المتطوعين فقد زحفت نحو حدود فلسطين من منطقة مرجعيون، ثم عبرت الحدود في ساعة مبكرة من الصباح، وهي ترتدي الألبسة العسكرية، ومزوّدة بالأسلحة الأوتوماتيكية والرشاشة ومدافع الهاون.

وما إن دخلت طلائع جيش التحرير أراضي فلسطين حتى أخذت الأنباء تتوارد عن زحفها في الصباح الباكر واحتلالها بعض المستعمرات اليهودية الواقعة على الحدود، واصطدمت بقوات الهاغانا والقوات البريطانية.

وأثار زحف جيش التحرير العربي نحو الحدود مشاعر المجاهدين العرب، وزاد حماستهم فاستعدوا لحصر المستعمرات اليهودية على الحدود ووضعها بين نارين ابتغاء عزلها عن بقية أنحاء فلسطين، ولتمهيد الطريق أمام فصائل جيش التحرير للدخول إلى قلب الأراضي المقدسة، وإنزال أشد الضربات بالصهيونيين ومستعمراتهم.

وجاءت الأنباء من الحدود تقول إن كتيبة اليرموك التي يقودها النائب أكرم الحوراني والقائد أديب الشيشكلي، قد تخطت الحدود أيضاً واشتركت في معركة كبيرة.

ومن الأنباء الواردة من الحدود السورية أن الجنود العرب قطعوا الحدود وهاجموا قريتين يهوديتين هما، «كفر سولد» و«دان آن غاليل». وكانت أنباء القدس قد أفادت أن العرب يتجمعون في شمال فلسطين وبينهم خبراء ألمان، وتنتظر القدس هجوماً عربياً على نطاق واسع، وهذا يتفق والشائعات القائلة إن «فرقة الحسين» المؤلفة من ثمانمائة شخص وصلت إلى شمال فلسطين بالقرب من صفد.

وقد أرسلت المستعمرتان اليهوديتان نداءات الإغاثة إلى الهاغانا من مستعمرة ثالثة غير أن قوات الهاغانا وقعت في الكمين الذي نصبه لها العرب، وصُدت بعد أن قتل من أفرادها خمسة وجرح ثلاثة بجراح بليغة.

وجاء من القدس أن السيارات العسكرية البريطانية المصفحة شرعت في نقل الأغذية والأطعمة إلى اليهود المحصورين في منطقة القدس القديمة بعد أن كاد الجوع يقضي عليهم!

أما أنباء المعارك في داخل فلسطين نفسها فهي تتلخص بأن انفجاراً عنيفاً وقع في بيت دجن، كما وقع انفجار آخر في منطقة حدود يافا ـ تل أبيب.

وفي صباح الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ قام أكثر من ألف مجاهد عربي بالهجوم على أربع مستعمرات يهودية تقع بين القدس والخليل، ودارت رحى القتال بين المجاهدين العرب وسكان المستعمرات الأربع بعنف شديد.

وقالت المصادر الرسمية إن القوات العربية التي اشتركت في هذه المعركة هي أكبر قوة اشتركت منهم حتى الآن في معارك فلسطين.

وفي يوم ١٥ كانون الثاني/يناير بالذات وصل إلى مكان ما من جبال نابلس المجاهد العربي عبد القادر الحسيني يصحبه فريق كبير من المجاهدين بأرديتهم الحربية وأسلحتهم الكاملة، ووجّه على الأثر الدعوة إلى رؤساء فصائل المجاهدين للاجتماع إليه في مكان عيّنه بالجبال، وفي الموعد المضروب اجتمع نحو ألف من المجاهدين ورؤساء الفصائل، واتخذت عدة قرارات سرية.

وأرسلت الوكالة اليهودية في القدس برقية استغاثة إلى مجلس الأغذية الدولي تصف فيها أزمة الطعام التي يعانيها اليهود بسبب المقاطعة القاسية التي تشنها الدول العربية في الخارج وعرب فلسطين في الداخل، وناشدت المجلس الإسراع في إغاثتهم بالأغذية.

وقتل خمسون يهودياً من رجال الهاغانا في مهاجمة قرى: وبر أبانة، وبيت نتيف، وزكريا العربية على مقربة من الطريق الممتد إلى بيت جبرين.. وكانت هذه القرى قد اشتركت في معركة (سوربن) وكان هجوم رجال الهاغانا مباغتاً للقرية الأولى. وعلى الأثر سارعت النجدات من القرى المجاورة، وقد اشتد تبادل النيران، واستمرت المعركة بضع ساعات وأسفرت عن إصابة قوات الهاغانا بخسارة فادحة إذ قتل منهم خمسون... وجرح عدد كبير... بينما قتل سبعة من العرب، وهرعت قوات الجيش البريطاني إلى مكان المعركة لإعادة النظام، ولكن إطلاق النار ظل مستمراً على فترات متقطعة إلى الغسق.

وقام نحو خمسمائة يهودي من الهاغانا بهجوم مفاجئ على قرية سلمى العربية، وتمكنوا من نسف منزلين عربيين.

بينما كانت المعارك تحتدم في جميع أنحاء فلسطين بين العرب واليهود، نشطت حركة جمع التبرعات لفلسطين في مختلف الأنحاء السورية، وقد ساهم في التبرع المواطنون على اختلاف طبقاتهم بدءاً من رئيس الجمهورية، وانتهاء إلى صغار المواطنين.

وقد استقبل رئيس الجمهورية مصطفى برمدا ونوري الفتيح وشفيق دياب ومنير المالكي وعبد الهادي الرباط ومصطفى السباعي من أعضاء لجنة جمع التبرعات لفلسطين، وتحدث إليهم طويلاً في موضوع التبرعات لفلسطين، وما إلى ذلك من شؤون هذه القضية الكبرى. ثم سلمهم حوالة وردت باسمه تبرعاً

لفلسطين من الجالية العربية في بومباي بمبلغ سبعين ألف ليرة سورية، وهي التي جمعت بواسطة الوجيه عبد الله العجل.

وبعد ذلك أبلغهم بوصفهم أعضاء في لجنة التبرعات بأنه قد تبرع برواتبه لمدة ثلاثة أشهر، وهي كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٤٨، وسلّم هؤلاء الأعضاء راتب كانون الثاني.

وقد شكر أعضاء لجنة التبرع الرئيس على هذه المساعدة الكريمة التي هي إحدى المساعدات الكثيرة التي يقدمها، لا من ماله الخاص فحسب، بل من جهده أيضاً.. كما تبرع فارس الخوري برواتبه لمدة تسعة أشهر. وحذا الكثيرون حذو الرئيس الأول، وفي مقدمهم الوزراء والنواب وكبار رجال الدولة الذين ساهموا في التبرع لفلسطين.

بالإضافة إلى ما ذكرنا عن تلويث اليهود للمياه في بعض المناطق السورية مما أدى إلى انتشار وباء الكوليرا في كل من مصر وسورية، فقد عمدوا من نواح أخر إلى إنشاء خلايا عديدة مهمتها التجسس والتخريب، ففي ضهور الشوير (لبنان) اكتشفت دوائر الأمن اللبناني وجود خلية يهودية لها ارتباطها بشبكة جاسوسية رئيسية في فلسطين.. فاعتقل جميع أفرادها.

وفي صيدا (جنوب لبنان) أرسل السكان إلى محافظ الجنوب رسالة موقعة من أكثرية الشعب يطلبون فيها إبعاد اليهود الموجودين في عاصمة الجنوب لاتصالهم بالصهيونيين الإرهابيين الذين كثرت مؤامراتهم، فاهتمت الدوائر المختصة واستجابت إلى طلب الأهلين.

وفي بيروت صرح مدير الأمن العام أنه بعد أن تقرر إخراج كل اليهود الأجانب من لبنان أياً كانت جنسيتهم، فإن هذا القرار يشمل الطلاب اليهود، وأبلغ ذلك القرار إلى الجامعتين الأميركية والفرنسية «لأن التجارب علمتنا أن الصهيونية تجمع أنشط عملائها في صفوف الطلاب».

وأضاف مدير الأمن قائلاً: وتقرر أخيراً التوقف عن منح تأشيرات الدخول إلى اليهود والأجانب حتى ولو كان على سبيل (المرور).

وقد طافت دوريات كثيرة من رجال الأمن في بيروت بحثاً عن الأشخاص الغرباء والمشبوهين بالنظر لما اتصل بمديرية الأمن عن تسرب بعض عملاء اليهود وجواسيسهم لأداء بعض المهمات لحساب الصهيونيين.

وعلى أثر اكتشاف عدة خلايا صهيونية في سورية ولبنان اجتمع رئيسا الجمهورية في البلدين، وبحثا موضوع اليهود ككل، وما يقومون به من أعمال تجسسية وتخريبية. وقد أسفر الاجتماع عن اتخاذ تدابير زاجرة لا سيما بعد اكتشاف عدة أوكار للصهيونيين تضم أفراداً من اليهود المواطنين يقدمون خدمات ومعلومات للصهيونيين بواسطة المخابرات الهاتفية والآلات اللاسلكية التي يستعملونها طي الخفاء.

وأذاعت وزارة الداخلية السورية بلاغاً طلبت فيه من الأهلين وجوب حمل تذاكر هوياتهم تسهيلاً لأعمال موظفي الأمن العام، كما أنه لا يجوز لأحد من اليهود السوريين واللبنانيين التنقل بين البلدين إلاّ بموجب ترخيص من دائرة الأمن العام المختصة.

وبهذه المناسبة نذكر أن رؤساء الطائفة الإسرائيلية في سورية قد هالهم ما كشف التحقيق عنه، فأعلنوا استنكارهم لاتصال بعض اليهود السوريين واللبنانيين بالمنظمات الصهيونية، وأبدوا استعدادهم لتأييد

العرب في قضية فلسطين. وفي مقدمة ما ينوون القيام به في هذا السبيل، تقديم الأموال بغزارة والاشتراك في كل عمل صالح مفيد يوكل إليهم أمر القيام به.

وفي الوقت نفسه أذاع المجلس الملي الإسرائيلي في بيروت بياناً استنكر فيه إقدام أحد أبناء الطائفة في بيروت على إخفاء أسلحة ممنوعة في منزله، كما ثبت ذلك في تحقيق الشرطة، واختتم المجلس الملي بيانه مشيداً بالحياة الهنيئة التي يحياها اليهود في لبنان. وقد بلغ عدد اليهود الذين اعتقلوا في بيروت بتهمة اقتناء الأسلحة التي اكتشفت أخيراً ستة أشخاص بينهم امرأة.

وقد ضاعفت الحكومة اللبنانية دوريات البوليس في الحي اليهودي محافظة على الأمن، غير أن ذلك لم يمنع مجهولين من قذف منزل يهودي يقع وراء فندق «النورماندي».

وجاء من جبلة في سورية أن مجهولاً ظهر في هضابها، وكان يظهر حيناً ويتوارى أحياناً، وقد عاد إلى التجول في أثناء الليل لتنفيذ المؤامرة الدنيئة التي انتدب لها. وقد شاهده العامل مصطفى حميدان مرتين بالقرب من بستان طيب زكريا، وعلى مقربة من أحد مجاري المياه.

وقد اتصل العامل بالقائمقام، وأنبأه بأمره. وبعد جهود ضخمة استغرقت بعض الوقت قبض عليه، واعترف بأمور خطيرة تخريبية. وقبض في درعا (حوران) على رجل مشبوه اسمه سعيد مصطفى الملاعبي من بيروت ـ المصطيبة. وضبطت في حوزته خمس وستون هوية سورية لم يعرف بالضبط كيف توصل للحصول عليها، ولا الغاية من احتفاظه بها.

وقد نقله رجال الأمن إلى دمشق. وعندما بلغت به السيارة بساتين المدينة قذف بنفسه منها وأطلق ساقيه للريح وتغلغل بين الأشجار وتوارى عن الأنظار. وراح رجال الأمن يطاردونه، ولكنه أفلت منهم.

وبعد ليلتين كان أحد الحراس الليليين يتفقد المنازل من ناحيتها المطلة على البساتين، إذ برجل يدهمه ويحاول القضاء عليه، وجرى بين الرجلين عراك شديد انتهى إلى أن الحارس تغلب على الرجل وهوى على أم رأسه ضرباً بمؤخرة مسدسه حتى أفقده الوعي، ثم نفخ بصفارته فبادر رجال الشرطة والحراس الليليون الذين أقبلوا لنجدته، فقبضوا على المعتدي ونقلوه إلى مقر الشرطة ثم إلى المستشفى حيث اتضح أن هذا الشخص هو الرجل نفسه الذي فرَّ من أيدي رجال الأمن.

وفي صباح اليوم الثاني خف إلى المستشفى النائب العام والمستنطق والطبيب الشرعي للتحقيق في هذه الحادثة التي تحيط بها شبهات كثيرة تستدعي من المسؤولين مبالغة في الحيطة والحذر.

وانتهى التحقيق بعد بضعة أيام وأسفر عن معرفة الرجل وهو من عملاء الصهيونيين المرتبط مباشرة بمنظمة يهودية تخريبية في فلسطين.

ولم يقف الإجرام الصهيوني عند حد التجسس والتخريب وتلويث المياه وغير ذلك، بل تجاوزه إلى التزييف: تزييف النقد السوري.. وتفصيل ذلك أن وزارة المالية السورية وجهت تحذيراً إلى الأهلين عن ظهور أوراق مالية مزيفة من فئة المئة ليرة سورية مصدرها فلسطين.

وبينما كانت إحدى الدوريات تقوم بالمهام الموكلة إليها، اشتبهت بامرأة قادمة من لبنان في إحدى سيارات الأجرة، فطلبت منها ومن جميع ركاب السيارة إبراز هوياتهم، فأبرزوها باستثناء المرأة التي عراها الارتباك، وقامت بحركات تدل على أن أنها تخفي شيئاً في ثيابها، ففتش رجال الدورية ثوبها الخارجي، فعثروا معها على كمية من أوراق النقد السوري من فئة المئة ليرة سورية. وفي الحال أوقفوها، ونقلوها إلى

نقطة الحدود حيث شرع في التحقيق معها، وقد اتضح أن الأوراق المالية التي صودرت منها هي من الأوراق المزيفة المطبوعة في فلسطين كانت المرأة المعتقلة تحاول نقلها إلى بعض يهود دمشق لتساعدهم على الهرب إلى فلسطين.

وقد نقلت بعد التحقيق الأولي إلى دمشق حيث شرعت الدوائر المختصة في التحقيق لمعرفة شركائها وكيفية تسرب الدراهم المزيفة من فلسطين إلى لبنان.

والمهم في الأمر أن هذه المرأة اليهودية كانت تلتزم جانب الصمت في كل مرة تُسأل فيها لمعرفة ما إذا كانت قادمة إلى دمشق من لبنان أم من فلسطين.

كما قبض رجال شرطة الجيش على المدعو محمود حسن جبيل لاشتباههم بتصرفاته وبقيام بعض العلاقات المريبة بينه وبين بعض الجهات المشبوهة أيضاً. وقد تبيّن من التحقيق معه أنه فلسطيني من صفد سبق أن حكم بالسجن سنتين قضى ردحاً منهما في سجن عكا، ثم تسنى له الفرار منه عندما هوجم السجن المذكور قبل بضعة أشهر.

واعترف هذا الرجل بأنه يعمل لحساب الهاغانا، وأنه قد اتصل بهذه المنظمة الصهيونية بواسطة رجل مقيم في فلسطين اسمه عيسى الكردي، وقد هيأ له هذا سبيل العمل مع هذه المنظمة بصفة جاسوس على العرب يتسقط أخبارهم وينقلها للهاغانا، وقد اعترف بأنه قد أدى جانباً من مهمته الخسيسة في مناسبات مختلفة، وتناول عليها أجراً باهظاً، كما أنه كان يرافق الإرهابيين الصهيونيين في كثير من هجماتهم، واعترف بأن رؤساءه من الصهيونيين كانوا يرغمونه على مرافقتهم في هذه الهجمات للتثبت من صحة الأخبار التي كان يوافيهم بها، وضماناً للانتقام منه في حالة ما إن ثبت لهم غشه أو مخاتلته.

ويضاف إلى ذلك أن التحقيق قد كشف عن شبكة للتجسس واسعة النطاق تعمل لحساب الصهيونيين في الأقطار العربية، وتبث العيون والأرصاد على المؤسسات العربية ومراكز التطوع.

ومن الأسلحة التي كانت الصهيونية تحارب بها العرب: نشر الأخبار المؤذية التي تستهدف تحريض الدول التي أيدت قرار التقسيم ضد العرب، مثال ذلك ما أذاعته محطة لندن يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ فقد قالت:

«تمكنت الحكومة السورية من شراء شحنة من الأسلحة قيمتها نصف مليون جنيه، وسيتم شحنها من تشيكوسلوفاكيا قريباً لتجهيز الجيش السوري بها، وهي مكونة من (١٠) آلاف بندقية و(٥٠٠) مدفع رشاش و(١٠٠) غدارة أوتوماتيكية (توميكان) ونصف مليون رصاصة».

لقد علقت الصحف السورية على إذاعة هذا الخبر بالاستغراب، فقالت «الأيام»:

«لا يسعنا إلاّ أن نبدي استغرابنا لإذاعة المحطات الأجنبية مثل هذه الأخبار التي لها علاقة وثيقة بالسلامة العامة.. ومن المفيد أن نسترعي الانظار إلى أن هذه الأنباء التي ينفرد راديو لندن بإذاعتها تدعو إلى كثير من الريبة والشك.. ولعل المسؤولين يولونها ما تستحق من العناية، ويتداركون أمرها بما يحول بينها وبين ما قد يترتب عليها من سوء النتائج».

ومن أكاذيب الصهيونية ما أذاعته في مختلف أنحاء العالم عن معركة كبيرة نشبت بين الهاغانا وكتيبتين عراقيتين أسفرت ـ على حد قول إسرائيل والإذاعات الموالية لها ـ عن إبادة الكتيبتين العراقيتين عن بكرة أبيهما. وما سمع طلاب العراق هذا النبأ المختلق في الأصل حتى ثارت ثائرتهم، فخرجوا إلى الشوارع

بمظاهرات ضخمة تتأجج حماسة، وقد استمرت أياماً.. كانت نتيجتها في اليوم الأول استشهاد ستة طلاب وجرح ٢٠.

أما حصيلتها في اليوم الثالث والرابع فقد بلغت سبعين شهيداً وإصابة مئة طالب.

وأسفرت المظاهرات في الوقت نفسه عن حمل حكومة صالح جبر على الاستقالة، وحلّت محلها وزارة جديدة برئاسة محمد الصدر، واعتبرت في حينه أقوى وزارة عرفها العراق جيء بها لمواجهة الموقف المتوتر.

استقبل الشعب العراقي تأليف الوزارة الجديدة بمظاهر الابتهاج والفرح، وبات ينتظر منها تعديل المعاهدة العراقية الجديدة التي وقعتها حكومة صالح جبر قبل أسبوع.

وهكذا كانت أكذوبة إسرائيل الشرارة التي أشعلت النار، وبات الشعب العراقي كله يطالب بـ:

١ ـ الزحف على فلسطين لإنقاذها من الصهاينة..

٢ ـ تعديل المعاهدة الجديدة ولما يمض على توقيعها إلاّ القليل.

وقد كثرت الشكاوى من أعمال حاملي الهويات المختلفة الذين يستخدمهم الصهاينة في أعمال التجسس والتخريب. وقد حدث بالإضافة إلى ما ذكرنا عن أعمال هؤلاء الجواسيس أن المدعو ذكي حيمون دمشقي الأصل نزح مع أسرته إلى فلسطين منذ مدة وقد اضطر إلى مغادرتها على أثر الحوادث والعودة إلى موطنه الأصلي دمشق. ويظهر أنه قبل مغادرته فلسطين، كان قد سلم رجلاً كان يدعي أنه من حوران مبلغاً من المال يزيد على الخمسة آلاف ليرة سورية ليحملها إلى قريب له في دمشق، ولكن الرسول سولت له نفسه أن يستأثر بالأمانة، ويتصرف بها، ففعل ولم يحفل بما يخبئ له القدر. وقد صادفه بعد حين في دمشق، فأخذ بتلابيبه، وطالبه برد المبلغ، فما كان من هذا الرسول إلاّ أن شهر عليه مسدساً وهدده بالقتل، واستنجد الرجل برجال الأمن فبادروا إلى نجدته وقبضوا على السارق، وشرعوا في التحقيق معه، وقد تبين أنه يحمل هوية سورية باسم محمد زيدان، وأخرى فلسطينية باسم «موشه هود»، وثالثة أردنية، ورابعة فلسطينية باسم الحاج أحمد المغربي، ولما سُئل عن هذه الهويات ومصدرها والغاية من حيازته إياها اعتصم بالإنكار ولكن المحققين والوا مهمة التحقيق مع هذا الرجل الذي أشارت الدلائل كلها إلى أنه ليس بالمجرم العادي، وأنه واحد من عمال الصهيونيين وجواسيسهم.

وحادث آخر يتلخص بما يلي:

صرح أحد القادمين من يافا بأن المجاهدين اعتقلوا شاباً يحمل هوية سورية، حيث اشتبه بأمره، ولدى التحقيق معه تبين أنه يهودي من لبنان ومن عصابات الهاغانا، وقد قرر المجاهدون تسليمه إلى حكومة لبنان.

هذه طائفة من أنباء الجواسيس الذين كانوا يعملون في تلك المرحلة لمصلحة الصهيونية العالمية، وهي غيض من فيض، إذ لو شئنا أن نسجل كل الأنباء للحوادث المماثلة، لضاق بنا الحديث عنها، وقد حدثت، كما هو واضح، قبل عشرات السنين، ومما هو جدير بالذكر أن أعمال الجواسيس تستهدف محاربة العرب بمختلف أنواع الأسلحة وعلى جميع الصعد، وكما دلّت على ذلك نتائج التحقيق معهم، وإذا كانت هذه أساليب الصهيونية التي استخدمتها ضد العرب قبل أربعة عقود، فكيف بها اليوم بعد أن تطورت أنواع الإجرام في العالم، وتعددت أساليبه، وكثرت ضحاياه؟

إن التضامن العربي وحده هو الكفيل بالحد من مؤامرات وجرائم الصهيونية.. وليس من سلاح أمضى من سلاح التضامن بأيدي العرب. وكم يؤسفنا حين نرى هذا التضامن كان أفضل حالاً وأقوى صفاً منه الآن.

ماذا أصاب العرب في هذه الفترة من تاريخهم؟ وعلام هذه الفرقة المحزنة.. وهذا التنابذ المؤلم؟

إن حل قضية فلسطين رهن بالتضامن العربي الذي يجمع حكام العرب على صعيد المحبة والإخاء ووحدة الصف والهدف، وإن آمال الشعوب العربية معلقة على تحقيق هذه الأمنية الغالية.

في أوائل شهر شباط/فبراير ١٩٤٨ بلغت حدة الاقتتال بين العرب واليهود في فلسطين ذروتها.. وكان يقابل ذلك نشاط عربي سياسي كبير مقره القصر الجمهوري في دمشق، حيث تجري اللقاءات والمباحثات بين الرئيس السوري، وكل من له علاقة من رجالات العرب بقضية فلسطين، وكان صاحب القصر يوفد مندوبين عنه إلى العواصم العربية للتفاهم والاتفاق على التنسيق والتخطيط.

وفي تلك الفترة عاد من الرياض والقاهرة وزير الداخلية محسن البرازي الموفد من قبل رئيس الجمهورية إلى العاصمتين المذكورتين، وقد هبط أولاً بالطائرة التي تقله في مطار بيروت، وفور وصوله إلى العاصمة اللبنانية اجتمع بكل من رئيس الجمهورية اللبنانية السيد بشارة الخوري، والسيد رياض الصلح رئيس الوزارة، وأفضى إليهما بنتائج المهمة التي سافر من أجلها إلى الرياض والقاهرة، ثم غادر بيروت إلى دمشق فاجتمع أولاً إلى رئيس الجمهورية، اجتماعاً مطولاً، وبالتالي إلى رئيس الوزارة السورية، ونقل إليهما نتائج ما كلّف به.

وفي أعقاب ذلك عقد اجتماع في القصر الجمهوري وصف في حينه بأنه أخطر اجتماع عربي اتخذت فيه مقررات مهمة، وقد ضم كلاً من الرئيس القوتلي ورئيس وأعضاء الحكومة، والحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، وعدداً من كبار العسكريين العرب، وآخر من كبار الشخصيات العربية الفلسطينية.

وقد علم أن جميع القضايا التي اختلفت فيها وجهات النظر قد سويت في هذا الاجتماع نهائياً.

وكان في مقدمة القرارات التي اتخذت الموافقة على قرار الجامعة العربية القائل بتعيين الجنرال إسماعيل صفوت قائداً عاماً لجيش التحرير العربي، وإسناد مهمة تفتيش هذه الجيوش للفريق طه باشا الهاشمي، على أن يتولى القائد فوزي القاوقجي قيادة كتيبة اليرموك والتي تضم تحت جناحيها جميع أعمال العصابات غير النظامية.

ومن الأمور المسلّم بها أن مفتي فلسطين وأركان الهيئة العربية قد أقروا هذه الإجراءات ووافقوا عليها.

وقد وافق القادة العسكريون العرب على تقسيم مناطق القتال في فلسطين أربع مناطق حربية يرأس كل واحدة منها قائد عام يرتبط بالقائد الأعلى لجيش التحرير، ولكن بعض الصلاحيات الداخلية منحت للقادة العرب في منطقة بيت المقدس.

في تلك الأيام الحرجة الدقيقة قام الأمير نهاد إرسلان شقيق الأمير مجيد إرسلان بحركة مريبة استهدفت أعمالاً تخريبية من شأنها أن تزرع بذور الفوضى والعصيان، وقد أدت إلى سقوط عدد ضئيل من الضحايا.. وسيرت الحكومة اللبنانية قوى كبيرة من الدرك اللبناني لمواجهة هذه الحركة المشبوهة، والقضاء عليها، فضربت هذه القوى حصاراً على المكان الذي لجأت إليه عصابة الأمير نهاد، وبعد

معركة عنيفة تمزق شمل العصاة بعد أن قتل منهم من قتل.. وفرّ من فرّ، وكان في مقدمة الفارين الأمير نهاد الذي اجتاز الحدود إلى جهة مجهولة.

اجتمعت في اليوم العاشر من شباط/فبراير ١٩٤٨ اللجنة السياسية المؤلفة من رؤساء الدول العربية مدة ثلاث ساعات، وقد حضر معظم هذه الجلسة اللواء إسماعيل صفوت باشا رئيس اللجنة العسكرية العربية وقدم للجنة تقريراً ضافياً عن الأعمال العسكرية في فلسطين.

وبحثت اللجنة في جلستها تطورات حركة المقاومة العربية في فلسطين، وما تمّ إنجازه، وما يجب عمله في المستقبل بشأن قضية فلسطين.

وصرح اللواء محمد حيدر باشا وزير الدفاع المصري بأن بعثة حكومية أرسلت إلى براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا لشراء الأسلحة وقال إن جميع الخطوات قد اتخذت لتقوية الجيش المصري، وقد زوّد الجيش بعدد من مصانع إنتاج الذخيرة والسلاح.

وقد طرأ تحسن ملحوظ على الموقف العسكري العربي في جبهات القتال في فلسطين، فالمعركة التي شهدتها القدس يوم ١٩٤٨/٢/٩ والتي اشتركت فيها القوات البريطانية والمجاهدون العرب واليهود، تعد من أعنف المعارك التي شهدتها فلسطين منذ إعلان قرار التقسيم.. وقيل إن عدد المجاهدين العرب الذين عبروا الحدود الفلسطينية قد تجاوز خمسة عشر ألفاً.. غير أن الهاغانا اعتبرت هذه الأقوال مبالغاً فيها، وتؤكد أن عدد المجاهدين العرب لا يتجاوز الخمسة آلاف.

وظلت أنظار العرب، كل العرب، معلقة بنتائج الدورة الحالية التي تعقدها جامعة الدول العربية. وبعد سلسلة من الاجتماعات عقدتها اللجنة السياسية واستمرت من ٧ إلى ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٤٨، عقد مجلس الجامعة بكامل هيئاته جلسة عامة صرح في أعقابها مصدر مسؤول بقوله:

«إن الدول العربية اتخذت قرارها وهو يتلخص في دخول القوات المرابطة على الحدود للحيلولة دون فرض التقسيم».

وقد سبق الجلسة الختامية لدورة الجامعة اجتماعات هامشية منها اجتماع عقد في دار المفوضية السورية في القاهرة شهده جميل مردم بك ورياض الصلح ومفتي فلسطين الأكبر الحاج أمين الحسيني والشيخ يوسف ياسين وعبد الرحمن عزام باشا، ووالى في الوقت نفسه الجنرال إسماعيل صفوت باشا قائد جيش التحرير الوطني اتصالاته برجال الجامعة العربية لإطلاعهم بصورة مستمرة على الوضع الراهن في فلسطين.

والى مجلس الجامعة اجتماعاته لمتابعة البحث في قضية فلسطين التي لا تزال في طليعة المسائل التي يهتم بها المجلس فضلاً عن اهتمام الدول العربية منفردة ومجتمعة.. فهي ترى أن التطورات التي طرأت على هذه القضية في الدوائر الدولية، وما يبذل من المساعي في أوساط مجلس الأمن لتطبيق قرار التقسيم بالقوة، تستدعي زيادة في الاهتمام للحؤول دون تطبيق هذا المشروع الاستعماري الظالم.

ويرى مجلس الجامعة أن كل ذلك يدعو إلى اتخاذ الدول العربية جميع الوسائل التي تعدها لمواجهة كل احتمال ودفع كل اعتداء قد يقع عليها أو يهدد سلامتها.

وقد قدم الجنرال إسماعيل صفوت باشا إلى اللجنة السياسية في مجلس الجامعة العربية، وإلى مجلس الجامعة نفسه اقتراحاته بصدد الاستعدادات العسكرية التي يجب أن تتخذها الدول العربية للدفاع عنها،

فأقرت اللجنة السياسية ومجلس الجامعة هذه المقترحات التي تشتمل على أمور مهمة تضمن للعرب التفوق حتى ولو أقر مجلس الأمن تطبيق مشروع التقسيم بالقوة.

وقد رأت اللجنة السياسية أن تظل هذه المقترحات مكتومة مخافة أن يفيد منها الأعداء بما يضر بمصلحة العرب.

وصرح عزام باشا عقب ارفضاض اللجنة السياسية بقوله:

«لقد خطونا خطوات واسعة في إقرار قضايا هامة سياسية وعسكرية ومالية تتعلق جميعها بفلسطين».

وأنهى مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاته بعد أن اتخذ عشرة قرارات سرية خاصة بفلسطين، أما اللجنة السياسية فقد اتخذت قراراً بإنشاء مجلس استشاري أعلى يتولى الإشراف على عمليات إنقاذ فلسطين تساعده لجان فرعية تتولى كل واحدة منها معالجة ناحية خاصة من عمليات الإنقاذ، وانتهى رأي اللجنة إلى الموافقة على تعيين الجنرال إسماعيل صفوت باشا قائداً عاماً لجيش التحرير العربي، والفريق طه باشا الهاشمي قائداً عاماً للحركات غير النظامية يعاونه بعض القواد الآخرين.

أما قضية فلسطين على الصعيد الدولي، فقد طرح قرار التقسيم للمناقشة والبحث في مجلس الأمن الذي عقد سلسلة من الجلسات التي كانت تتأرجح بين العاطفة العمياء وبين العدل والقانون.

وكانت الجلسة التي عقدها المجلس يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٨ من أهم وأعنف الجلسات، وكان العالم يرهف آذانه لسماع مناقشات المجلس والقرار الذي ينتهي إلى اتخاذه.

وقد دعا مجلس الأمن رئيس لجنة فلسطين الدولية ومندوبي حكومتي لبنان ومصر وممثلي الوكالة اليهودية للاشتراك في مناقشات القضية من دون أن يكون لهم حق التصويت، وإذا طلبت الهيئة العربية العليا الاشتراك في هذه المناقشات فإن مجلس الأمن سيدرس طلبها بالشروط نفسها التي وضعها للممثلين المشار إليهم.

وافتتح الجلسة ماك نوتون رئيس الدورة الحالية للمجلس ومندوب كندا فقال: إن النظر في هذه المشكلة يثير انفعالات متضاربة، وطلب من أعضاء مجلس الأمن تحرير أنفسهم من أية عاطفة في مواجهة هذه القضية وألا يقولوا ما يكون من شأنه أن يثير الاضطراب. وقال: إننا نتحمل مسؤولية خطيرة في أعمالنا لا تجاه شعب فلسطين وحده، بل تجاه هيئة الأمم المتحدة أيضاً.

ثم بدأ الكلام.. وكان أول المتكلمين المستر ليشكي رئيس لجنة فلسطين الدولية، وتكلم بعده مندوب الولايات المتحدة الأميركية، وتبعه مندوب بريطانيا.

وكان فارس الخوري مندوب سورية لدى مجلس الأمن أول من تكلم في جلسة بعد الظهر، وظل يتكلم مدة ساعة ونصف الساعة بطلاقة ورصانة، فتحدى شرعية قرار التقسيم الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة، وأصر على القول إن هذا القرار يناقض ويخالف ميثاق هيئة الأمم، وأكد أن القرار المشار إليه الذي صوتت عليه أغلبية مصطنعة «بوسع مجلس الأمن تعديله» وقال إن العرب لم يرتكبوا أعمالاً عدوانية بل كانوا يدافعون عن أنفسهم أمام هجمات الصهيونيين، واستطرد يقول: إن لجنة فلسطين الخماسية التي كونتها هيئة الأمم هي لجنة غير شرعية، لأن الهيئة ليست حكومة عالمية يمكنها أن تخول بعض اللجان سلطات لا تملكها هي نفسها.

وكان رأي فارس الخوري في القضية المطروحة ينحصر في أمرين:

١ ـ إن توصيات الجمعية العمومية ليست ضرورية للتنفيذ إلزاماً، ولم توافق بريطانيا عليها هي وأعضاء المنظمة الآخرين.

٢ ـ إن لجنة فلسطين قد أنشئت لاستغلال سلطة الجمعية العمومية، وهي لم تنتخب انتخاباً قانونياً بل عينت من قبل رئيس الجمعية.

وطلب النظر في هذين الأمرين قبل الخوض في أية مناقشة في تقرير لجنة فلسطين، ثم استطرد يقول إن تسوية قضية فلسطين لا تتوقف على تنفيذ مشروع التقسيم، وإنما تتوقف على إيجاد تسوية عادلة ومنصفة. ووصف المسألة الفلسطينية بأنها اختيار بين العاطفة العمياء وبين العدل والقانون.. وأن الحالة متوقفة على اختيار المجلس للسير إما في طريق القانون والعدالة، أو اللجوء إلى سياسة القوة.

وقال:

«إن العودة إلى الصواب خير من التمادي في الباطل.. والعدل في نظرنا هو إنشاء دولة متحدة لحل مشكلة فلسطين حتى ولو مرت هذه البلاد بعهد من الوصاية الموقتة بعد جلاء البريطانيين عنها».

ثم أكد أن الصهيونيين خدعوا الجمعية العمومية حينما قالوا إن العرب سيقبلون التوصية التي تضعها الجمعية، وقد أثبتت الحوادث عكس ذلك. وقال:

«إن العرب يفضلون الاستشهاد في ساحات الشرف على البقاء في وضع كله خزي وعار».

وأنهى كلامه قائلاً:

«إن التقسيم سابقة خطيرة، وإن تعديله ممكن، وهو يوصي به المجلس، وإن ذلك لا ينتقص من مكانة هيئة الأمم.. وأكد أنه بحث في نصوص ميثاق هيئة الأمم، فلم يجد فيه ما يبرر استعمال القوة المسلحة لتهدئة الحالة الداخلية في أي بلد من البلدان، وأخيراً رفض دولته الاعتراف بما طلبته لجنة فلسطين في تقريرها من إيفاد قوة دولية إلى فلسطين».

وتكلم مندوب مصر الدكتور محمود فوزي بك فقال إن مصر مخلصة كل الإخلاص لهيئة الأمم المتحدة، ونفى التهم التي ألصقت بالدول العربية بشأن فلسطين مؤكداً أنها لم تتدخل في النزاع، ثم كرر ما قاله فارس الخوري من عدم قابلية توصيات الجمعية العمومية للتنفيذ، وأوضح أن الدول العربية ترى نفسها مضطرة إلى مساعدة عرب فلسطين لحمايتهم من الهزيمة والانسحاب من بلادهم.

وقد ارفض الاجتماع وتلاه اجتماع المجلس بعد الظهر وتكلم كل من المندوب البلجيكي ومندوب كولومبيا وموسى شرتوك مندوب الوكالة اليهودية الذي قال إن مشروع التقسيم هو الحل الأخير الذي ترضى به الوكالة اليهودية.

وتوالت جلسات مجلس الأمن، وظهر بوضوح أن سورية تقف على رأس المعارضة العربية في المجلس، أما الدول الأربع وهي بريطانيا والصين والأرجنتين وكولومبيا، فقد أعلنت أنها تمتنع عن التصويت في حالة إجرائه.

وكان الزعماء العرب يفكرون في عرقلة كل مجهود يبذل للتصويت على قرار التقسيم في مجلس الأمن، ويرجون التوصل إلى إحالة القضية من جديد إلى دورة استثنائية للجمعية العمومية واستبعاد مشروع التقسيم واستبداله بحل وسط مستوحى من النظام الاتحادي.

والواقع أن المأزق الذي كان مجلس الأمن يتخبط فيه صار واضحاً، وربما أدت حراجة موقفه إلى طرح القضية المطروحة عليه على دورة خاصة للجمعية العمومية.. إلاّ أن المعروف أن جميع الوسائل سوف تستخدم قبل أن تحمل الأمم المتحدة على العدول عن التقسيم، ولكن النتائج تكتنفها الريبة بالنظر إلى طبيعة العلاقات بين العرب واليهود في ذلك الوقت.

وتلقت الدوائر العربية في القاهرة من فارس الخوري برقية ضمنها رأيه في مستقبل مشروع التقسيم على ضوء ما وصلت إليه مناقشات مجلس الأمن، وقد وصف المشروع بأنه أشرف على الفشل، كما أنه بعث إلى حكومته وسائر الحكومات العربية ببرقيات بهذا المعنى.

أما في واشنطن فقد بعث الرئيس ترومان برسالة خاصة إلى فارس الخوري يرجوه فيها أن يستخدم نفوذه في سبيل وضع حد لحالة الاضطرابات القائمة في الشرق الأوسط، وقد حمل هذه الرسالة رسول خاص.

وعقدت الهيئة العربية العليا اجتماعاً مهماً برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني وحضور عدد من الرجالات العاملين لقضية فلسطين.

وقد قررت الهيئة في اجتماعها نزولاً عند الرغبة التي اتضحت في تقارير فارس الخوري تأليف وفد من الهيئة العربية يسافر بالطائرة من دمشق إلى نيويورك لمراقبة التطورات الأخيرة التي تمر بها قضية فلسطين في منظمة هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن.

بعد سلسلة من الاجتماعات عقدها مجلس الأمن يمكن القول إن مشروع التقسيم قد مني حينذاك بالفشل، وحلّت محله عدة اقتراحات أهمها:

أولاً: عقد هدنة بين العرب واليهود،

ثانياً: تقرير المبادئ التي بموجبها تختار الأمم التي تؤيد تنفيذ الوصاية بالقوة.

وتكلم مندوب فرنسا فقال:

«إن فكرة الوصاية تتطلب النظر في ثلاثة أمور:

١ ـ أن تضمن هيئة الأمم المتحدة أن لا يتعرض قرارها الجديد الذي توافق عليه أكثرية الثلثين إلى خطر عدم التنفيذ.

٢ ـ أن تصل هيئة الأمم المتحدة إلى اتفاق سريع مع العرب واليهود حول موضوع الهجرة حسماً للمنازعات القائمة حوله.

٣ ـ أن لا يعهد بمسؤولية حفظ الأمن والنظام في فلسطين إلى الحاكم العام الذي تعيّنه لجنة الوصاية وحده».

وأضاف المندوب الفرنسي أن هذه المشكلات الثلاث إذا لم تعالج بطريقة دقيقة فمن المحتمل أن يتطور القتال في فلسطين إلى مذابح بعد ١٥ أيار/ مايو ـ موعد انسحاب البريطانيين من فلسطين ـ ولهذا فإن هيئة الأمم لا تستطيع أن تتنصل من مسؤولياتها.

بينما كان الصراع يدور في مجلس الأمن حول قرار التقسيم وقضية فلسطين، كان القتال يجري عنيفاً فوق الأرض الفلسطينية المقدسة لمصلحة العرب، فالمجاهدون المتطوعون الذين تدفقوا بالآلاف على مناطق

القتال كان لهم أثرهم الواضح في تطوير المعارك، وإنزال ضربات موجعة بالمستعمرات اليهودية، وقوات الهاغانا.

وفي أوائل آذار/مارس ١٩٤٨ أعلن عن وصول القائد فوزي القاوقجي إلى ميدان القتال، فتوافدت الجماهير من المدن والقرى البعيدة والقريبة على الرغم من البرد الشديد والأمطار الغزيرة للسلام على القائد الكبير فوزي القاوقجي والترحيب به، وقد تكلم في وفود القادمين فقال:

«.. إنني أعرف الكثيرين منكم، وإن كانت ملامحكم قد غيّرتها السنون والويلات، ولكني على أتمّ اليقين أن شيئاً واحداً لم يتغير ولن يتغير، وهو العزم الأكيد على الاحتفاظ بعروبة فلسطين وتطهيرها من الصهيونية، إن إيماننا بعدالة قضيتنا لن يتزعزع ولن يتحول..».

وأدلى القاوقجي بحديث خاص فقال:

«إن الهدف الذي نعمل له معروف، وما جئنا إلى أرض فلسطين العزيزة إلاّ لتحقيقه، فليست قضية فلسطين قضية عرب فلسطين وحدهم ولكنها قضية كل عربي وكل مسلم».

واستطرد القائد يقول:

«إن لدى اليهود أسلحتهم.. ولدينا نحن أيضاً أسلحتنا.. لقد جئنا هنا لنتعاون مع الذين يحملون العبء منذ البداية، ويحاربون عدونا المشترك الذي يجب أن نقضي عليه..».

واشتدت المعارك على جميع الجبهات، ففي منطقة يافا قبض المجاهدون العرب على زمام الأمر، وحاولت عصابة من اليهود مهاجمتهم، ولكنها وقعت في شباكهم، وارتدّت خاسرة إلى تل أبيب تحت وابل من نيران المجاهدين.

وفي منطقة القدس وقع انفجار عنيف جداً في دار الوكالة اليهودية الواقعة في شارع الملك جورج في القدس، وأسفر عن تهديم القسم الذي يشغله المجلس اليهودي المعروف باسم (فادي ليومي) والقسم الذي يشغله صندوق المال اليهودي المعروف باسم (كبره هايسودن).

ودلّت الأرقام غير الرسمية على أن عدد المفقودين يقارب الأربعين شخصاً، وأن عملية رفع الأنقاض جارية على قدم وساق.

وقد تبين أن انفجارين وقعا بعد أن قدمت سيارة إلى دار الوكالة ووضعت صندوقين في داخل البناية.

في تلك الفترة اجتاز مئات من المجاهدين المتطوعين حدود لبنان في طريقهم إلى حيفا لتعزيز القوات المجاهدة فيها، وهذا التحرك هو جزء من الخطة العسكرية التي قررها فوزي القاوقجي. وقد اتخذ إلى جانب الخطة التي أعدها لتعزيز حاميات الدفاع في القرى العربية.. تدبيراً آخر من شأنه ربط مراكز الدفاع جميعها بمركز القيادة بشبكة لاسلكية.

وعلم أن القائد القاوقجي سيعلن الأحكام العرفية في فلسطين ابتداء من يوم ١٦ أيار/ مايو ١٩٤٨ أي بعد انتهاء حكم الانتداب في فلسطين بأربع وعشرين ساعة.

طغى موضوع فلسطين على أي موضوع آخر، واستأثر باهتمام حكّام العرب وشعوبهم، واتجهت أنظار العرب والعالم إلى مسارح القتال في فلسطين حيث تشتد وطأة الحرب بين العرب واليهود وتزداد ضراوة يوماً بعد يوم وساعة تلو ساعة، وقد مضى على هذه الحرب نيف وستة شهور منذ اليوم الذي أعلن فيه

قرار التقسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ حتى أوائل أيار/ مايو ١٩٤٨ سفكت خلالها دماء غزيرة، وزهقت أرواح كثيرة من الجانبين العربي واليهودي، ونسفت مئات المباني ومات تحت أنقاضها مئات الرجال والنساء والأطفال.

وتطور القتال في الشهرين الخامس والسادس على مختلف جبهات القتال لمصلحة العرب، نتيجة لصمود عرب فلسطين أولاً، وبالتالي للنجدات العربية المؤلفة من قوات التحرير العربية والمتطوعين المنضوية تحت لواء القائد فوزي القاوقجي الذي خاض معارك ضارية في قلب المستعمرات الصهيونية. وقد أذاق أهلها والمدافعين عنها مرارة الهزائم المتتالية، وكانت معركة (مشمارها يحميك) المستعمرة الصهيونية المنيعة من أشد المعارك عنفاً، فقد هاجمتها القوات العربية بقيادة القاوقجي وبعد أن احتلتها وعزلتها عن بقية المستعمرات اليهودية دكت حصونها وأبراجها بمدافع الميدان السريعة الطلقات. وقد كانت الوحدات الميكانيكية في الطليعة تمهد لفرق المشاة العربية. ويقول بلاغ القاوقجي عن هذه المعركة إن مقاومة اليهود كانت فيها تافهة لا تذكر لشدة ما استولى عليهم من الرعب والذعر من المفاجأة المرتقبة، ولم يسلم من سكان المستعمرة سوى الذين فروا إلى السراديب الخفية المسلحة بالإسمنت التي لا تؤثر القنابل فيها، وأضاف البلاغ أن القيادة بعد أن أنجزت مهمتها قررت الانسحاب.

وفي أثناء الهجوم على مستعمرة (مشمار هايحميك) كانت وحدات من جيش التحرير تهاجم مستعمرة العفولة وغيرها من المستعمرات المجاورة.

وأخذت البرقيات الواردة من فلسطين تشير إلى تطور الموقف في القسطل إلى صالح العرب، ثم أذيع في الوقت نفسه نبأ مصرع القائد الشهيد عبد القادر الحسيني كما أذيع نبأ استيلاء القوات العربية على قرية القسطل وطرد قوات الهاغانا منها بعد معركة رهيبة استمرت ثلاثة أيام. غير أن المعركة عادت بعد يوم واحد أشد عنفاً، فقد راح اليهود يشنون هجماتهم على قرية القسطل التي تشكل أهم نقطة استراتيجية في طريق يافا ـ القدس والتي تعتبر في نظر الصهيونيين نقطة الخطر التي تهدد حياة مئة ألف يهودي في منطقة القدس، وقد تمكنوا من استعادتها بعد معركة عنيفة استبسل فيها المجاهدون أمام سيل كبير من قوات الهاغانا وشترن والأرغون زفاي ليومي.. وقد استعمل الفريقان في هذه المعركة مدافع الهاون والمدفعية الثقيلة، ووقعت عدة التحامات بالسلاح الأبيض واستمرت هذه المعركة الرهيبة أسبوعاً زاخراً بالفواجع والضحايا.

وقد كشف النقاب لأول مرة عن أن منظمتي «الأرغون زفاي ليومي» و«شترن» قد اشتركتا في الهجوم الأخير على قرية القسطل، وتمكن أفراد العصابتين أيضاً من احتلال قرية (دير) المجاورة للقسطل.

وفي مؤتمر صحافي سري ادعى ناطق بلسان «الأرغون» أن الإرهابيين في هجومهم على قرية دير ياسين قد قتلوا (٢٠٠) من العرب، ونصف هذا العدد من النساء والأطفال.. وبالإضافة إلى ذلك فقد أخذوا عدداً من رجال القرية كرهائن، حيث عرضوهم في سيارات الشحن في المنطقة اليهودية بالقدس.

وأذيع من القدس أن العرب أخلوا قرية القسطل التي احتلوها وفق خطة مرسومة بعد أن ضغطت عليهم مدفعية اليهود الثقيلة ضغطاً شديداً.

أما في منطقة «مشمار هايحميك» فقد ظلت القوات العربية بقيادة القاوقجي تطوق المستعمرة بعد أن

مددت المهلة أربعاً وعشرين ساعة أخرى لتتمكن المستعمرة من الاتصال بالوكالة اليهودية لاستشارتها في قبول شروط التسليم التي وضعتها القيادة العربية.

وضج العالم العربي استنكاراً للجريمة الوحشية النكراء التي ارتكبها اليهود في قرية دير ياسين، ففي دمشق والعواصم العربية سارت المظاهرات الغاضبة مطالبة الحكومات العربية بإرسال جيوشها إلى فلسطين لإنقاذ أبنائها من وحشية الصهيونيين، وللثأر لدم الأطفال والنساء والشيوخ الذين عملت فيهم الأيدي الأثيمة ذبحاً وقتلاً وتمثيلاً وتشهيراً.

لقد وصف الدكتور حسين فخري الخالدي أمين سر الهيئة العربية العليا في مؤتمر صحافي عقد في القدس الجريمة الصهيونية الغادرة بقوله:

«لقد انقض اليهود فجأة على القرية وأعملوا بالسكان قتلاً وذبحاً على حين غرة، ولم ينج إلاّ الشبان الذين استطاعوا الخلاص بعد أن لجأوا إلى ذخيرتهم وقد نفدت هذه الذخيرة منهم، لقد قتل اليهود (٢٥٠) شخصاً من أهل القرية ومثلوا بهم أفظع تمثيل، ونثروا أشلاءهم على الأرض نثراً، ثم جمع اليهود من تبقى منهم على قيد الحياة، وبلغ عددهم (١٥٠) بين امرأة وطفل، وأركبوهم في السيارات الكبيرة، وطافوا بهم في الأحياء اليهودية ليذلوا كرامتهم وليعرضوهم إلى الإهانة والشتائم ورشق الحجارة.. وهكذا حتى أوصلوهم إلى أطراف الحدود اليهودية حيث أنزلوهم من السيارات وأخذوا يطلقون الرصاص فوق رؤوسهم إرهاباً وتشفياً..».

وختم الدكتور الخالدي حديثه بقوله:

«لقد حدثنا من نجا من هذه المجزرة بأن من بين الضحايا (٢٥) امرأة حاملاً، و(٥٢) أماً مرضعة، و(٦٠) امرأة وفتاة... وهؤلاء جميعاً ذبحوا ذبح النعاج».

وأضاف أنه أخبر الملك عبد الله بن الحسين بتفصيلات الحادث، وسيخبر ملوك ورؤساء العالم العربي والمسيحي، وهؤلاء هم الذين يقررون الجواب على هذا العمل الإجرامي.

وهكذا فقد مضى عشرات السنين على تلك المجزرة، فهل أعطى العرب جوابهم عليها؟

الجواب في اللاجواب.

تجديد انتخاب القوتلي

في تلك الفترة التي غمرت حوادث فلسطين نفوس العرب اهتماماً وقلقاً، وقبل أن تشترك الجيوش العربية عملياً في المعركة الحاسمة، واجهت سورية رئيساً وحكومة ومجلساً وصحافة عدة موضوعات لم تصرفها معالجة كل موضوع منها بما يستحق من العناية والاهتمام عن قضية فلسطين التي تظل في مكان الصدارة من الاهتمام العربي.

من أبرز هذه الموضوعات:

١ ـ الاحتفال بالذكرى الثالثة لتأسيس جامعة الدول العربية.

٢ ـ تعديل الدستور وتجديد انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية العربية السورية للمرة الثانية.

٣ ـ تنظيم الصحافة بين الحكومة والمجلس ونقابة الصحافة.

ولعل الحفلة التي شهدتها دمشق احتفالاً بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية من أروع الحفلات التي

شهدتها في تاريخها. ذلك أن الاحتفال لم يقتصر على الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة، ولا على ما أعدته الحكومة في مجالي الزينة ومظاهر الابتهاج، ولكنه تعدى كل ذلك ليرتدي طابع الاحتفالات الشعبية والمهرجانات التي يأخذ كل فرد من أفراد الأمة نصيبه منها.

وشاركت في الاحتفال وفود رسمية تمثل الدول العربية، مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن والأردن، كما شارك وفد يمثل جامعة الدول العربية.

ومما نحب أن نشير إليه أن هذه الحفلة قد تميزت بهذا العدد الضخم من رجالات العرب الذين اشتركوا فيها. ولعلها هذه هي المرة الأولى التي يحتفل فيها أقطاب العرب بعيد الجامعة العربية بعيداً عن مقرها في القاهرة.

وإنه لما يبعث في نفوس أهل الشام التيه والزهو أن تكون دمشق عاصمة العروبة، وقلبها النابض مسرحاً لمثل هذا المهرجان القومي الرائع الذي يقيم الدليل على أن أمة العرب لن تقف بعد اليوم، ولن تتلكأ في الطريق الذي رسمته لنفسها والذي سوف ينتهي بها ولا شك إلى تحقيق ما تريد من المجد والكرامة.

وقد دعتني الإذاعة السورية إلى التحدث عن عيد الجامعة العربية، فاستجبت إلى دعوتها وألقيت في الساعة السابعة من مساء يوم الأحد ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٨ كلمة مستفيضة جاء فيها قولي:

«.. في الثاني والعشرين من شهر آذار/مارس لثلاث سنوات خلت، تأسست جامعة الدول العربية... فكان هذا الحدث التاريخي فاصلاً بين ماضٍ حافل بالآلام، وبين مستقبل زاخر بالآمال.

لقد عاش العرب قروناً في الظلام محكومين للغالب القاهر، راضخين لمشيئته، خاضعين لسلطانه، ومضى ردح طويل من الدهر، وليس لهم ما يفاخرون به إلاّ أمجاد الماضي، يرددونها ويباهون بها كلما غمز من قناتهم غامز، أو شمت بأحوالهم شامت..

وفي أوائل القرن الحاضر، تنبه الشعور القومي في أكثر الأقطار».

ثم تحدثت عن دور سورية في الجامعة العربية فقلت:

«إن سورية التي أنعم الله عليها بالاستقلال قد سلكت سبيله، وأحسنت ممارسته، وأتقنت تمثيله، ولم تشأ أن تجعل مزاياه حصراً عليها، بل جعلته أداة خيرة لمصلحة العرب جميعاً، وها هي سورية التي كان لأحرارها شرف الشهادة الأولى في سبيل الوحدة العربية يراها العالم تضع حصاد جهادها الطويل في خدمة العرب بواسطة جامعتهم وفاء لشهدائها، وسعياً وراء تحقيق رسالتها حتى أصبح شعور الاعتزاز يغمر نفس كل سوري حينما يرى بلاده في الصف الأول من خطوط الدفاع عن كل قطر عربي..».

وختمت كلمتي بما يلي:

أيها السوريون: لقد أصبح اسم بلادكم الصغيرة بنفوسها، الكبيرة بآمالها ملء الأسماع في الدنيا.. فلنقدر حق التقدير قيمة الاستقلال الذي ننعم به، ولنتوفر بكل جهودنا ووسائلنا على تركيزه وتعزيزه حيث إذا داهمتنا الطوارئ كان لسورية مع شقيقاتها الدول العربية من مناعة استقلالها وقوة اتحادها ما يكفل لها الصمود والسلامة...».

في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من آذار/ مارس ١٩٤٨ لاحت في أوساط النواب السوريين فكرة ترمي إلى تجديد انتخاب الرئيس القوتلي رئيساً للجمهورية للمرة الثانية، وما لبثت هذه الفكرة حتى شملت جميع النواب الذين تنادوا إلى عقد العديد من الاجتماعات لبحث موضوع التجديد، وقد خرجوا منها متفقين

على تجديد البيعة لشخص الرئيس القوتلي، لكنهم اختلفوا على طريقة انتخابه، وانقسموا إلى فريقين أحدهما يقول بانتخابه من قبل الشعب مباشرة، وآخر يرى أن يكون انتخابه من مجلس النواب على غرار انتخابه في المرة الأولى. وقد رجحت كفة الفريق الأول القائل بالانتخاب المباشر على كفة الفريق الثاني، فانتخب مجلس النواب لجنة مهمتها درس تعديل الدستور السوري، وقد انتهت اللجنة إلى مشروع تعديل بضع مواد في الدستور أبرزها المادة (٦٨) المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة ثانية. وشكل الخلاف بين الفريقين على طريقة الانتخاب عقبة في سبيل لجنة تعديل الدستور مما حمل جميع النواب على القيام بزيارة رئيس الجمهورية للوقوف على رأيه في طريقة انتخابه حتى إذا أعلن رأيه وافق عليه الفريقان من دون أي اعتراض أو تردد.

وفي مساء الخميس في ١٨ آذار/ مارس ١٩٤٨ هرع النواب بشتى كتلهم إلى القصر الجمهوري حيث التمسوا من الرئيس أن يرعى هذه النزعة المباركة نحو تحقيق الإجماع وأن يتكرم فيوسع رحابه لرغبة النواب الملحة في أن يكون لهم وهم يمثلون الأمة تمثيلاً شرعياً شرف انتخابه.

فأعلن الرئيس القوتلي أنه بالرغم من إيثاره طريقة التصويت الشعبي المباشر وانتخاب الرئيس، لما يجد فيها من إبراز إرادة الأمة المباشرة ومن رفع مستوى التربية السامية للشعب، لا يسعه إلاّ أن يلبي كل ما من شأنه تحقيق الإجماع، وتمنى للنواب الاتفاق على توحيد رأيهم واجتهادهم.

وإثر ذلك اجتمعت لجنة الدستور، ورفعت جلستها إلى اليوم الثاني ليتسنى للنواب الاتفاق على الصيغة التي تجمع عليها كلمتهم.

وفي مساء يوم الجمعة ١٩ آذار/مارس ١٩٤٨ استقبل الرئيس القوتلي في القصر الجمهوري أصحاب الصحف وتحدث إليهم في موضوع تعديل الدستور ملخصاً التطور الأخير في طريقة انتخاب رئيس الجمهورية فقال إنه كان يؤثر طريقة التصويت العام التي تبنتها الحكومة والكثرة من النواب، وأيّدتها الصحافة، إلاّ أن حرصه على تلبية الرغبة الملحة التي أعربت له عنها وفود النواب على مختلف نزعاتهم والتي ترمي إلى تحقيق الإجماع على طريقة الانتخاب بعد أن تمَّ إجماعهم على سائر نقاط التعديل جعله ينزل عند هذه الأمنية الصادقة.

وبوصفي نقيباً للصحافة تكلمت معرباً له عن أن الصحافة التي أيّدت مبدأ التصويت الشعبي لانتخاب رئيس الجمهورية عن قناعة صادقة لا يسعها إلاّ أن تقدر موقفه من التماس النواب، وهو الموقف الذي تجلى فيه الحرص التام على وحدة صف الأمة.

وفي أعقاب ذلك اجتمعت لجنة الدستور في اليوم نفسه، واستمر اجتماعها حتى ساعة متأخرة من الليل، ثم اتخذت بالإجماع القرار التالي:

«.. اجتمعت لجنة الدستور برئاسة السيد هاني السباعي وحضور المقرر السيد محمد السراج والأعضاء السادة: صبري العسلي، لطفي الحفار، محمد أقبيق، لطيف غنيمة، عادل العجلاني، عدنان الأتاسي، عبد الوهاب حومد، فرزت المملوك، دهام الهادي، إبراهيم طيغور، رزق الله أنطاكي، جهاد الهواش.. وحضور السيد محسن البرازي وزير الداخلية ممثلاً عن الحكومة. وبعد الاطلاع على محضر جلسة مجلس النواب المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، والمتضمنة بعض الملاحظات على شكل تقديم الرغبة تقرر بالإجماع الانتقال من بحث أساس موضوع التعديل، وبعد البحث والمناقشة تقرر تعديل المادة (٦٨) من الدستور على الوجه الآتي:

«ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة، ويكتفى بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثانية، وتدوم رئاسته خمس سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلاّ بعد مرور خمس سنوات لانقضاء مدة رئاسته الثانية، ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية إلاّ إذا كان حائزاً الشروط التي تؤهله للنيابة، وكان قد أتمّ الخامسة والثلاثين من عمره».

وعدلت اللجنة المادة الخامسة والثمانين من الدستور على الوجه الآتي:

«قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وأربعة أشهر على الأكثر يُجمع مجلس النواب بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد، وإذا لم يدع المجلس لهذه الغاية فيجري الاجتماع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس».

وعدلت اللجنة المادة (٨٩) على الشكل الآتي:

«لا يزيد عدد الوزراء عن الاثني عشر، ويمكن اختيارهم من غير النواب».

وألغت اللجنة المادة ١١٥ من الدستور، وجاء في ختام القرار:

- رئيس الوزراء مكلف بتنفيذ هذا القانون.

وانتقل قرار لجنة تعديل الدستور إلى مجلس النواب، فعقد جلسة تاريخية شهدها أعضاء السلك السياسي الخارجي وممثلو الدول الأجنبية والعربية الذين جاءوا ليقيموا أنفسهم شهوداً على ما سطرته سورية في تاريخها من صفحات المجد والفخار.

افتتحت الجلسة، وبعد تلاوة محضر الجلسة السابقة تلا أحد أميني السر مقدمة تقرير لجنة الدستور، ثم انتقل إلى تلاوة المواد المعدلة مادة مادة فأقرها النواب بالإجماع.

وتلي تقرير اللجنة في مجموعه، وأراد الرئيس أن يدعو إلى التصويت عليه مجملاً لولا أن بعض النواب طلب إفساح المجال أمام المتكلمين أولاً.. ثم طرح المشروع على التصويت فوافق المجلس على ذلك.

كان أول المتكلمين أحمد قنبر، فقد أعلن باسم الكتلة النيابية الدستورية تأييدها الإجماعي لتعديل الدستور، وشعورها بخطورة هذا القرار وما يترتب عليه من نتائج في حياة البلاد الداخلية والخارجية، وتمنى أن يتم للبلاد الاستقرار الداخلي على يد الرئيس القوتلي الذي هو ضمانة لسلامة وضع البلاد الدولي والعربي والداخلي.

وتعاقب على الكلام كل من النواب نوري الفتيح ولطفي الحفار وبدوي الجبل وحبيب كحالة وأديب نصور والدكتور عبد السلام العجيلي وصبري العسلي والدكتور منير العجلاني، وبعض النواب الآخرين.

ثم شرع في التصويت على مجموع مشروع التعديل بالمناداة بالأسماء. فأقر بإجماع المئة وستة وعشرين نائباً الذين حضروا الجلسة وقد غاب عن الجلسة دولة فارس الخوري، والأمير عادل إرسلان وهما مكلفان بمهمات سياسية، وأكرم الحوراني وهو في ميدان الجهاد بفلسطين، وسامي كبارة وزكي الخطيب.

وألقى بعد ذلك رئيس الوزراء جميل مردم بك كلمة قال فيها:

«ليست هذه الجلسة جلسة تعديل الدستور، ولكنها جلسة إيمان وولاء لفخامة الرئيس شكري القوتلي الذي جاهد في سبيل هذه الأمة طيلة أربعين عاماً فعرفنا فيه خير من يتولى قيادة هذه الأمة».

ووجه رئيس المجلس محمد العايش كلمة شكر للمجلس، واقترح النائب فخري البارود أن يقف جميع من في المجلس لإنشاد النشيد السوري، فوقفوا، ودوّت القاعة بمئات الأصوات مرددة: «حماة الديار»، وكانت أمواج الأثير تهتز ناقلة إلى العالم نبأ هذا الحدث العظيم.

بعد ذلك دعي مجلس النواب إلى الاجتماع، فعقد جلسة شهدتها جماهير كبيرة من أبناء الشعب، وأعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة وقال: «إن هذه الجلسة مخصصة لانتخاب فخامة الرئيس عملاً بأحكام المادة (٨٥) من الدستور».

وبعد أن تمَّ الاقتراع، عدت الأصوات، فإذا هي (١٢٥) ورقة لغياب فارس الخوري، عادل إرسلان، فيضي الأتاسي الموفدين بمهمات سياسية خاصة خارج البلاد وأكرم حوراني في ميادين القتال بفلسطين، والشيخ شواخ الأحمد البورسان بسبب مرضه، وسامي كبارة، وأسفر الاقتراع عن (١٢٣) صوتاً للرئيس القوتلي وورقتين بيضاوين.

وأعلن رئيس المجلس هذه النتيجة في عاصفة من التصفيق الحاد.

وألقى الرئيس محمد العايش كلمة جاء فيها:

«إنه لحدث سعيد أن نجتمع في اليوم الثاني من أعياد الجلاء لانتخاب رئيس الجمهورية، وإنه لحدث أعظم وأجل أن يعطي النواب الأمثولة الصالحة على ثقتهم بالرجل الذي عمل جاهداً لإسعاد أمته وخدمة وطنه، فتجدد البيعة له بإجماع الرأي ليتولى قيادة البلاد».

ورفعت الجلسة ربع ساعة لإبلاغ الرئيس القوتلي بنتيجة الانتخاب.

وهنا كانت المدافع ترسل في الفضاء دوي الطلقات الواحدة والعشرين التي أعلنت للشعب البشرى السارة بإعادة انتخاب الرئيس القوتلي.

وعادت الأجراس تقرع مؤذنة باستئناف جلسة مجلس النواب. وبعد قليل أقبل موكب الرئيس القوتلي. فاستقبله عند مدخل المجلس رئيس الوزراء والوزراء ورئيس المجلس وعدد من النواب، ثم دخل القاعة فاستقبله الجميع وقوفاً في وسط عاصفة من التصفيق وهو في طريقه إلى المنبر حيث ألقى خطاباً قوياً مؤثراً جاء في بعض مقاطعه قوله:

«إن هذا التصويت اليوم لدليل جديد على تمسك البلاد بنظامها الجمهوري ومظهر رائع لإرادة الأمة التي هي مصدر كل سلطان.

أما تجديد الثقة بشخصي فأعتبره مظهراً للإفصاح عن رضائها عما سطرت الأمة في السنين الخمس المنقضية من غر الصحائف في سبيل العزة والمجد..».

وبعد أن تحدث الرئيس القوتلي في خطابه عن الأعمال التي تحققت في عهد رئاسته الأولى التي بدأت من السابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٣ ختم كلامه بقوله:

«وإني لأرجو الله أن يتولى الأمة برعايته، وأن يمدني بعونه وتأييده لأكون عند حسن ظن نواب الأمة فأحقق ثقتهم بالنهوض بالأعباء الجسام التي يفرضها عليَّ أداء الرسالة السامية التي لا تعدو إقامة العدل وبذل الجهد والنفس لعز ديار الشام ومجد العروبة وخدمة السلام».

وبعد أن انتهى الرئيس القوتلي من إلقاء خطابه صفق له النواب طويلاً، وأنشدوا النشيد السوري إعلاناً لختام هذه الجلسة التاريخية في حياة سورية البرلمانية.

من جميل المصادفات أن تحل الذكرى الثالثة لعيد الجلاء في الوقت نفسه، بل في اليوم الثاني من الاحتفال بهذه الذكرى الجليلة، وقد لبست البلاد قاصيها ودانيها لباس الزينة، وغمرت مدنها وقراها أنوار الكهرباء ومختلف أنواع الزينات.. واعتبرت جماهير الشعب هاتين المناسبتين عيدين اثنين انطلقت إلى تمجيدهما والإعراب عن الفرحة الكبيرة بهما.

وفي اليوم السابع عشر من نيسان/أبريل ـ عيد الذكرى الثالثة للجلاء ـ أخذت طائرات الجيش السوري الباسل تحلق في سماء دمشق، وفوق مكان الاحتفال، وتقوم بألعاب جميلة تثير السرور والإعجاب.

ووصل موكب رئيس الجمهورية إلى مكان العرض، فاستعرض قطعات من الجيش، ثم عاد إلى السرادق الخاص به، وفي هذه الأثناء أخذت المدفعية تطلق ٢١ طلقة تحية لهذا العيد الوطني وإجلالاً لذكراه. ثم بدأ العرض العسكري تتقدمه فرق الكشفية والفتوة بموسيقاها وأعلامها وألبستها الجميلة، ثم مرت فرق الأندية الرياضية، فسيارات مواكب الجلاء، وكانت تتألف من سيارة على شكل قلعة نصب في أعلاها مدفع رشاش يرفرف فوقه علم سوري، وربض وراءه جندي سوري، كما كانت تحيط بجوانب القلعة فتيات صغيرات يرتدين ملابس الكشاف وينشدن أناشيد وطنية جميلة، وتبعتها سيارة ثانية تحمل فوقها نموذجاً مصغراً للمجلس النيابي السوري تحيط به كوكبة من الأطفال الذين ارتدوا ألبسة الحرس الجمهوري المزركشة... وسيارة ثالثة تمثل قلعة في نصفها برج. وقد وقف على جانبيها أطفال يمثلون جنود الجيش، ونصب على طرفيها مدفعان، ووضعت فوق برجها لوحة كتب عليها (الجامعة العربية).. وسيارة رابعة نصب فوقها رسم عليه تمثال نصفي لفخامة الرئيس.. وسيارة خامسة تمثل فلسطين العربية وقد وضعت عليها لوحة تضمنت فقرات من خطاب الرئيس عن فلسطين ورسم تحتها مجاهد عربي يطعن صهيونياً غادراً كما رسمت عليها قبة الصخرة المشرفة.. وتبع ذلك كله مواكب الشرطة والدرك بموسيقاه.. ومرت بعد ذلك موسيقى الجيش السوري بألبستها الجميلة فعلم الكلية الحربية فقائد الكلية فطلابها بنظامهم البديع.. فأفواج المشاة تتقدمها أعلامها الخاصة التي ترمز للجهاد والبطولة، وكان أفرادها يحملون البنادق العادية وبنادق التومي والرشاشات الصغيرة، فكتائب الإسعاف وقد وضع أفرادها على سواعدهم شارات الهلال الأحمر.

ثم مرت كتائب حرس الصحراء من الهجانة يمتطي أفرادها ظهور النوق، ويحدون بنغمات بدوية جميلة.. فخيالة الجيش السوري يمتطون صهوات خيولهم الزرقاء والبيضاء والشقراء تتقدمها موسيقاها وبدأ بعد ذلك استعراض الفرق الآلية.

ومما هو جدير بالذكر أن عرض الجيش أثار بدقة نظامه وحسن هندامه إعجاب الجميع. وقد تولى قيادة العرض العقيد عبد الوهاب الحكيم المعروف بواسع خبرته ووافر نشاطه.

هذا وقد وجه فخامة الرئيس القوتلي بمناسبة الذكرى الثالثة لعيد الجلاء رسالة مؤثرة استهلها بقوله:

«إن هذا اليوم التاريخي الذي نحتفل فيه بالذكرى الثالثة لجلاء الأجنبي عن أرض الوطن فنعيد في كل عام ذكره، ونحيط بالتكريم والتجلة اسمه، لهو يوم خالد بين الأيام، وصفحة مجيدة من صفحات الزمان..».

إلى أن قال:

«إن سورية مهد الفكرة العربية، ومشرق المجد العربي أزهى عصور التاريخ لنعتز بأن تكون أمجادها الطريفة

مثل أمجادها التليدة قبساً من روح العروبة، وشعلة من وحيها، وبعثاً لأسمى تقاليدها، وأعزّ أمانيها.. وإنكم إذ تحتفلون بذكرى جلاء الأجنبي عن أرض الوطن، وتقيمون لذلك الزينات، وترفعون الأقواس، لتشعرون شعور الواثق بالله، القوي بإيمانه، أن استقلال بلادكم هو دعامة كل حركة استقلالية ينهض بأعبائها العرب في مشارق الأرض ومغاربها».

وختم الرئيس القوتلي رسالته بالقول:

«إن احتفالنا بذكرى السابع عشر من نيسان/أبريل كل عام تذكير لنا بالأمانة الغالية في أعناقنا نؤديها، وبالرسالة العربية بين أيدينا نبلغها للملأ ونحن أوثق ما نكون عاماً بعد عام إيماناً بعدل الله، وأوفر ما نكون استبشاراً بالمستقبل العظيم».

واستقبلت الصحافة السورية الذكرى الثالثة لعيد الجلاء بالترحيب والتكريم والابتهاج، فعلقت عليها بمقالات رئيسية ضافية، وقد كتبت في «الأيام» مقالاً افتتاحياً طويته على تمجيد وتخليد هذه الذكرى وكان عنوانه (يوم الجلاء: يوم ظافر زاهر باركه الله، وهتفت له أرواح الشهداء في السماء).

وكان ختامه قولي:

«.. يا يوم الجلاء: لقد أشرقت بهجتك، وراقت نضارتك، ففيك تحتفل سورية بحصاد جهادها، وفيك تتحفز للكرة الحاسمة على الذين استباحوا الحمى، ودنسوا الأرض المقدسة، وشوهوا الأخلاق، ولم يقاتلوا قتال الرجال للرجال، بل قاتلوا قتال الرعاديد الأنذال..

اللهم اجعله عيداً خالداً مباركاً، وفاتحة نصر جديد يدركه العرب في فلسطين، وفي كل قطر عربي لا يزال فيه أثر للاحتلال، ليجعله العرب يوماً واحداً، هو يوم الجلاء العام، بل هو عيد العرب تحت كل سماء».

مطلبان للصحافة

نعمت الصحافة السورية في عهد الرئيس شكري القوتلي برئاستيه الأولى والثانية بحرية واسعة تجاوزت حدها المنطقي والمعقول بالنسبة لبعض الصحف الدخيلة على الصحافة. فقد أسرفت هذه الصحف بالإساءة إلى نفسها، وإلى الصحافة بوجه عام، وإلى المجتمع كله بما كانت تكيله من السباب والشتائم إلى بعض الناس، وهو ما تترفع عنه الصحف التي تحترم نفسها وقراءها.

وإلى جانب هذا الموضوع، موضوع الصحف المنحرفة، واجهت نقابة الصحافة موضوعين آخرين..

الأول: انحياز بعض النواب إلى جانب الصحف المذكورة..

والثاني: شكوى الصحافة من الاستمرار في «التعطيل الإداري».

وهناك موضوع رابع: هو الكره الشديد الذي يحمله بعض المسؤولين من وزراء ونواب للصحافة ككل.

كان لا بد لنقابة الصحافة من الاستعانة بالحكومة وبمجلس النواب لتطهير جهاز الصحافة من الأدران العالقة به، فراحت النقابة تطالب الحكومة والمجلس بإنجاز قانون الصحافة الذي يضع حداً للانحرافات المشكو منها.

وقد اجتمع أصحاب الصحف الرئيسية في دار النقابة ووضعوا مذكرة ضافية رفعوها إلى رئاسة مجلس النواب وإلى الحكومة وقد جاء فيها ما يمكن تلخيصه في ما يلي:

«إن الصحف السورية أصبحت في وضع مؤسف، ساقتها إليه عوامل كثيرة، أبرزها وجود عنصر في الصحافة لا يفقه رسالتها، ولا يقدر مسؤولياتها، فرضه الأجنبي الغاصب عليها في عهد احتلاله، وجعلها مطية لأغراضه، فنمت في عهده، وعاشت في كنفه، واستظلت في حماه، بينما كانت الصحف الوطنية الحرة التي رفعت راية الجهاد، وحفظت عهد البلاد تتلوى تحت نار نقمته وجوره، وتمنى بالتعطيل إثر التعطيل، وتعيش في جحيم الطغيان، وتكابد أنواع الحرمان، وظلت على عهدها للفكرة الوطنية إلى أن حقق الله للبلاد أمنيتها، فنالت استقلالها، وتسلمت مقدراتها، وسارت سيرها الوئيد بين الأمم المستقلة، وهي الآن تمشي وعيون العالم تنظر إليها، فإذا ما تفقدت عيوبها لتمحوها، وفتشت عن أخطائها لتتجنبها، وجد خصومها مجالاً للحط من قدرها، والنيل من كفاءتها، وهو ما يجب أن تقف منه السلطات المسؤولة في سورية موقف الحذر النابه، فتعمل ما وسعها العمل على إنقاذ المجتمع من المفاسد التي نشرها الأجنبي فيه، وخلفها بعد جلائه، وهو ما يعبر عنه الإصلاح الاجتماعي الذي تنشده سورية في عهد الاستقلال.

إن الصحافة، وهي برلمان الأمة الثاني، والسلطة الرابعة في الدولة، وصورة الأمة ولسانها وعنوانها تأتي في الصف الأول من العناصر التي تتطلب الإصلاح، بعد أن أصبحت في عددها كثرة مزعجة منفرة، وفي مستواها منحطة متأخرة، وفي سمعتها مطعونة مشوهة، وفي سيرها مضطربة متلجلجة، ولم تعد بجملتها الصحافة التي تساير التطور العام، وتؤدي رسالتها في دور البناء كما أدته في عهد النضال، لا سيما بعد أن جعلها الدخلاء عليها ميداناً للشتم، وسلاحاً للتهديد، ووسيلة للابتزاز، فاختلط الصالح بالطالح، والتبس على الناس حقيقة الصحافي الأصيل من الصحافي الدخيل، وصارت الصحافة في نظر الجميع سواء، ينظر إليها نظرة انكماش وازدراء.

إن هذه الحقيقة التي يواجهها مجلس النواب كما تواجهها الأمة على اختلاف طبقاتها حملتنا نحن أصحاب الصحف الرئيسية في البلاد على أن نتوجه إلى مجلسكم الكريم بهذه المذكرة باسطين فيها حالة الصحف بإيجاز، داعين نواب الأمة الذين يملكون وحدهم ناصية السلطة التشريعية إلى وضع قانون الصحافة في هذه الدورة موضع المناقشة والبحث ليسفر البحث عن إقرار قانون يتفق بروحه ونصوصه مع وضع الاستقلال الحاضر، ويكفل للصحافة تصفية عادلة تُبقي على الصحف الجديرة بالبقاء لمصلحة البلاد وتلغي الصحف التي تسيء ولا تحسن، وتضر ولا تنفع، على أن ينال أصحابها لقاء حملهم على إبطال امتيازات صحفهم تعويضاً مادياً لا يفقدهم حقوقهم المكتسبة من الصحافة التي مارسوها زمناً يختلف أمده باختلاف التاريخ الذي انتسبوا فيه إليها..».

وبعد أن شرحت المذكرة فوائد التصفية المطلوبة انتهت إلى القول مخاطبة أعضاء النواب:

«ليس فيكم من يجهل أثر الصحافة في الدنيا، فنناشدكم أن تمارسوا مسؤولياتكم في هذه الدورة بجعل صحافة سورية المستقلة في المستوى الذي يتفق مع شرف جهادها، وحرمة استقلالها، حتى إذا نظرت الأمم إلى مرآتكم، وهي الصحافة، وجدت فيها الصورة النقية المحببة التي تفاخر بها بلادكم وتعتز.

وختاماً إن أملنا عظيم بأن تجد دعوتنا من مجلسكم الكريم الاهتمام الذي يكفل البت في قانون الصحافة قبل انتهاء هذه الدورة راجين من ندوة التشريع أن تكون كما عهدناها ملبية داعي الإصلاح، مجيبة نداء الحق».

وقد وقّع تلك المذكرة كل من يوسف العيسى صاحب «ألف باء»، نجيب الريّس صاحب «القبس»، وجيه الحفار صاحب «الإنشاء»، وديع صيداوي صاحب «النصر»، منير الريّس صاحب «بردى»، إيليا شاغوري

صاحب «البلد»، سعيد تلاوي صاحب «الفيحاء»، بشير العوف صاحب «المنار»، حبيب كحالة صاحب «المضحك المبكي»، نصوح بابيل صاحب «الأيام».

وفي أول جلسة عقدها مجلس النواب بعد أن رفعت مذكرة الصحافة إلى رئاسة المجلس بحث النواب موضوع قانون الصحافة وما ورد في مذكرة أصحاب الصحف، فكان أول المتكلمين أحمد قنبر نائب حلب وصاحب جريدة «النذير» الحلبية فقال: إن المجلس النيابي قد طالب بوضع قانون للصحافة، وإن المشروع الذي وضع قد سحبته الحكومات المتعاقبة ثلاث مرات، وطالب الحكومة الحاضرة بالإسراع بوضع مشروع قانون للصحافة ينظم أمرها وفقاً لما نصت عليه أحكام الدستور، لاسيما أن الصحافة نفسها تقدمت الآن بطلب تصفيتها.

وتكلم بعد ذلك نوري الفتيح فقال:

«على الحكومة أن تنقذ الشعب والصحافة من هذا الوضع الشاذ الذي لا يجوز استمراره».

وطلب السباعي أن لا تكون المذكرة من أصحاب الصحف أساساً لوضع قانون المطبوعات، وإنما يجب على الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون تراعي فيه وضع الصحافة والمصلحة العامة.

وأعرب النائب حبيب كحالة عن أسفه في أن تهمل شؤون الصحافة وأن تبقى شؤونها سائرة حسب قرارات المفوض السامي، وطلب من الحكومة أن تسرع بتقديم قانون للصحافة إلى المجلس، لتحتل الصحافة مكانتها اللائقة وليتسنى لها تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، ثم التمس من الرئيس تلاوة المذكرة المقدمة من أصحاب الصحف.

وأيّد النائب رشاد برمدا طلب تصفية الصحف، وأعلن أنه سيتقدم مع زملائه بمشروع قانون للصحافة.

وحمل الدكتور عدنان الأتاسي على الطرق التي يلجأ إليها بعض الصحف لابتزاز الأموال وعلى تهجمها على بعض التجار وغير التجار والموظفين وتهديدها إياهم بالتشهير.

أما جوزيف إليان فقد أشار إلى أن أصحاب الصحف ذات المكانة، هم الذين طلبوا التصفية، فعلامَ تتردد الحكومة في تصفيتها.

وعقبه زكي الخطيب فقال:

«إن الصحف باتت كالولد وعلى الحكومة ألا تسمح بامتهانها إلاّ لمن تتوافر فيهم الكفاءة العلمية والخلقية».

ولم تكن حملة الدكتور حكمت الحكيم على الشانتاج الذي يلجأ إليه بعض رجال الصحافة بأقل من حملة النواب الباقين.

واشترك النائب جمال علي أديب بالمناقشة فقال:

«هذه هي المرة الأولى التي تتفق فيها كلمة الصحافة على المطالبة بتصفيتها وفي ذلك فرصة مؤاتية للتخلص من المهاترات بوضع مشروع قانون للصحافة ينظم أمرها ويضعها في نصابها».

وتكلم أديب نصور فقال:

«إن الرأي العام كان في وسعه أن يقضي على العناصر الخبيثة في الصحافة بالإعراض عنها، أما وأن الرأي

العام لم يفعل، فقد بات الأمر منوطاً بالمجلس وبالحكومة وعليهما أن يضعا قانوناً يضع حداً لهذه الحالة المرتبكة».

ثم تليت مذكرة أصحاب الصحف، ووقف بعدها وزير الداخلية محسن البرازي، ورد على أقوال النواب الذين لاموا الحكومة وقال إن اقتراح القوانين ليس من حق الحكومة وحدها، ورحب بأن يكون هناك من يهيئ مشروع قانون الصحافة من النواب.

ثم تحدث عن إساءة بعض الصحف استعمال الحريات الممنوحة لها وعن أثر ذلك في الرأي العام، وأسف أن يكون التشريع الجزائي في سورية خالياً من نص يعاقب على الشانتاج. وأضاف إلى ذلك أن سوء حال الصحافة بلغ درجة أصبح أصحاب الصحف أنفسهم يشكون منها، حتى قال بعضهم اقتلوني ومالكاً.. تخلصاً من بعض عناصر السوء في الصحافة.

ثم تابع كلامه قائلاً:

«وقد وصل الأمر بأصحاب الصحف أنهم أنفسهم سطا بعضهم على بعض حتى سمعنا هذه الشكوى الفريدة..».

إلى أن قال:

«.. إن الحكومات المتتابعة كان أعضاؤها نواباً في هذا المجلس، وقد تسنموا مناصب وزارية.. وكانوا حين تسنمهم هذه المناصب، كأنهم أقدموا على ارتكاب جرم.. لأن الصحف تهاجمهم حالاً في سبيل ابتزاز مال أو نوال مآرب يبتغونه.. وكانت النتيجة لذلك هذه الحال التي وصلنا إليها..».

هذا ما قاله وزير الخارجية، كما نقل من ضبط الجلسة الرسمي في مجلس النواب، وقد أثار قوله هذا الذي شمل جميع الصحف من دون استثناء غضب الصحف التي رفع أصحابها مذكرتهم إلى مجلس النواب، فردوا على أقوال الوزير بعنف وقسوة.

ومما قالته «الأيام»:

«إن أقل ما يقال في هذا الكلام أنه اتهام ظالم كل الظلم للصحف «إطلاقاً» وإهانة بالغة كان من واجب معاليه قبل أن يتحرك لسانه بها.. أو يرسلها من فيه.. أن يفكر قليلاً في صحف عاشت عشرات السنين في الاضطهاد والحرمان في سبيل دفاعها عن كرامة الوطن وحريته واستقلاله.. وأن يذكر أن أصحاب هذه الصحف لو شاؤوا أن يسايروا الأجنبي بأقل.. وبأقل.. مما سايره غيرهم... لكانوا اليوم من ذوي الثروات والعقارات والقصور.

ولو ذكر معاليه أن أصحاب هذه الصحف كانوا حطب الموقدة طيلة عهد الأجنبي.. بل كانوا دوماً في فوهة المدفع، لأنهم أبوا الانصياع إلى سلطانه، والاستسلام لمغرياته.. والانحناء أمام ممثليه..

لو ذكر ذلك لتردد طويلاً في قول ما قال، ولوجد في أبسط قواعد الإنصاف ما يمنعه من جرح الصحف كلها بما فيها التي تؤلف من تاريخ هذا الوطن جزءاً غير يسير..».

إلى أن قالت:

«قل لنا يا معالي الوزير: من هي الصحف التي لا تدع الوزراء يتسنمون مناصبهم حتى تهجم عليهم في سبيل ابتزاز مال أو نوال مآرب؟

أهي الصحف التي تتحدى كل حكومة تربعت على مقاعد الحكم منذ عشرين عاماً إلى الآن أن تذكر

لها ولو مرة واحدة أنها طلبت من رئيس من رؤسائها أو وزير من وزرائها، أو موظف كبير أو صغير من موظفيها في جميع دوائرها وفي مختلف أنحاء البلاد أن يشترك في عدد واحد من أعدادها، أو يعين موظفاً واحداً لحسابها..

إننا نسأل معالي وزير الداخلية: من هي الصحف التي وجّه إليها هذه الطعنة، ونحن أبعد الناس عن الادعاء والتبجح إلاّ إذا وجدنا في قول رجل مسؤول ما يتناول كرامة وسمعة الصحف التي إذا طمعت بشيء في مثل هذا الموقف، فإنما تطمع «بحساب عادل» يتناولها ويتناول كل رجل مسؤول سواء بسواء ليتضح للجميع الخيط الأبيض من الخيط الأسود.. وليعرف كل إنسان نصيبه من الحساب..

إننا، ونحن نستنكر كل الاستنكار العبارات التي جرت على لسان وزير الداخلية في مجلس النواب بحق الصحف «كلها» كم نتمنى أن يكون ما قاله الوزير عثرة لسان، أو كبوة جواد، لتجد الصحف المعتدى عليها مبرراً ـ ولا مبرر ـ لمن قال.. لا لما قيل.. ولعل معالي الوزير نفسه يعطي في موقف برلماني آخر، تفسيراً عن هذا.. وإلاّ فالصحافة معذورة إذا ما غضبت لكرامتها ودافعت عن تاريخها وجهادها وسمعتها».

وقد وقفت صحافة حلب موقف المؤيد لنقابة صحف دمشق في دعوتها الحكومة لتنظيم أمر الصحافة وتصفيتها، فأبرقت نقابة حلب إلى مجلس النواب والحكومة ونقابة دمشق معلنة تأييدها التام لكل ما ورد في مذكرة صحف دمشق الرئيسية، وقد عقدت مقالات رئيسية في هذا الموضوع، وكتب حسن عبد العال صاحب جريدة «الإصلاح» في جريدته مقالاً افتتاحياً قال فيه:

«الواقع أن الصحافة السورية وصلت إلى درجة تستحق عناية المسؤولين، فهناك عدد كبير من الصحف تضيق بكثرتها البلاد، ويتحمل منها القراء ما لا يطاق، ومع أن رجال الحكومة أنفسهم تزعجهم هذه الكثرة من الصحف، وتعرقل أعمالهم اتجاهاتها المختلفة المضطربة لم نجد من أعضائها واحداً يفكر تفكيراً جدياً بحل هذه الأزمة، وإنقاذ المجتمع من هذه الآفات التي تفتك بالآراء والأفكار، وتحدث فيها آثاراً سيئة. وعلى العكس فقد رأينا الحكومة تعالج قضية الصحافة معالجة شريرة بعد أن استقر رأيها على فكرة خاطئة وهي محاربة الصحف بالصحف واتباع قانون العرض والطلب في معالجة هذه الأزمة العاصية، وقصدها من ذلك عرض الصحف بكثرة لتقل أهميتها وتأثيرها، وقد يكون هذا الاتجاه صحيحاً فيما لو كانت العداوة بين الصحافة والحكومة تستلزم هذه السياسة الانتقامية، ولكن الحكومة وهي تشرف على مقدرات البلاد، تحتاج لتركيز دعائم النهضة إلى صحافة قوية تؤثر تأثيراً مباشراً في الرأي العام وتوجيهه وجهة صحيحة، وتوصله إلى غير هذه النتيجة التي نشاهدها في اتجاهات الرأي العام المتناقضة.

وقد شعرت الحكومة السابقة بالأثر السيئ الذي تحدثه الصحافة الضعيفة المتأثرة بنتائج كثرة عدد الصحف، ووجدت حلاً للمشكلة في المرسوم رقم (٥٠) ولكن المرسوم لم يصدق، وذهبت هذه المحاولة الحسنة سدى، ولم تجد من يفكر بها من جديد لينقذ الصحافة والثقافة، وليدرأ عن المجتمع هذه الآثار السيئة التي برزت فيه بشكل واضح.

ولئن كانت الحكومة تعتقد أن التزاحم بين الصحف سينتهي إلى الحل الذي تمليه الوقائع، فقد أخطأت لأن اقتباس هذه الفكرة عن حالة الصحف في العالم ليس صحيحاً، فإذا كان في العالم الراقي صحافة راقية، صحافة قوية غنية بمواردها وغنية بأقلامها، فلم تصل إلى هذه الدرجة من الرقي عن طريق التزاحم.. أو عن طريق النشوء والارتقاء، والبقاء للأصلح..

وإذا رجعنا إلى تاريخ الصحافة الغربية وقارنا بين حالتها في القرن التاسع عشر وبين حالة صحافتنا في هذا

العصر لوجدنا هناك حالة واحدة، وأزمة متشابهة، ولكن حكومات ذلك الزمن هي التي حلّت المشكلة، فتبنت صحفاً وخصصت لها رؤوس أموال ساعدتها على اجتياح ما تبقى من الصحف الضعيفة، وبذلك وصلت الصحافة إلى هذه الدرجة من الرقي. ونحن بحاجة إلى مثل هذه الخطة، لأننا نريد صحافة قوية... صحافة نفتخر بها.. ونثق بها.. ونعتمد عليها في التوجيه الصحيح، لنظفر بالنتيجة برأي عام موزون، ولن يتيسر لنا الحصول على هذا الرأي العام الصالح بصحافة ترتجل الرأي ارتجالاً، وتنقل الأخبار نقلاً معيباً، وتفتح صفحاتها لكتاب ناشئين لم تختمر آراؤهم فيسممون المجتمع بالآراء السخيفة، والأخبار التافهة. ولا أدري لماذا تحجم الحكومة عن الاعتقاد بأن إصلاح الصحافة ضرورة وطنية وخطة قويمة تبني عليها ما تنشده من استقرار في الرأي العام وتوسيع مفهوم الرأي العام بشكل يقدر الظروف والمناسبات، ولا تأخذه التيارات كل مأخذ..

وأين ذلك الوزير الذي يؤمن بأنه إذا أصلح الصحافة وضع الدعامة الكبرى لنهضة بلاده، وأحدث لنفسه الذكر الحسن، والصيت البعيد».

كان التعطيل الإداري للصحف من مخلفات عهد الاحتلال الفرنسي البغيض. فقد ذاقت منه الصحف السورية الأمرّين، ولطالما سعت جاهدة لإلغائه، فلم تفلح، لأنه كان سلاحاً فتاكاً في يد السلطات الفرنسية الحاكمة، وكان مفروضاً في عهد الاستقلال أن يبادر لإلغائه، وأن يجعل القضاء المرجع الأول والأخير لقضايا الصحف، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث مما حمل نقابة الصحافة على توجيه العديد من المذكرات إلى السلطات المسؤولة مطالبة فيها بإلغاء التعطيل الإداري. وفي اليوم السابع من آذار/ مارس ١٩٤٨، قابل وفد مؤلف من نقيب وأعضاء نقابة الصحافة بدمشق رئيس الوزارة في قصر وزارة الخارجية وقدم إليه مذكرة مطولة طواها على ما تشكو منه الصحف، لا سيما في الآونة الأخيرة، من تعطيل الصحف الواحدة تلو الأخرى في فترات متقاربة، الأمر الذي يرى معه مجلس النقابة أن الاستمرار في تعطيل الصحف ـ إدارياً ـ عدا عن أنه يسجل على الحكومات التي تجعله سلاحاً بيدها، مآخذ لا تقرها النظم ـ الديموقراطية ـ فهو ليس بالوسيلة الناجعة في معاقبة الصحف التي تأخذ عليها الحكومة بعض المخالفات.

ومما قالته المذكرة:

«لقد سبق لنقابة الصحافة أن طلبت من الحكومات التي تعاقبت على إدارة الحكم في سورية أن تجعل القضاء المرجع الوحيد للبت في قضايا الصحف ومخالفاتها، ومجلس نقابة الصحافة يرى من واجبه اليوم أن يؤكد لدولتكم هذا الطلب، مؤملاً التوقف عن تطبيق أسلوب التعطيل الإداري، والإسراع في وضع قانون للصحافة يجعل القضاء وحده صاحب السلطان في تعطيل الصحف ومجازاتها، وبذلك تصان سمعة السلطات الإدارية من كل تشويه يلحق بها من جراء إقدامها على تعطيل الصحف حيناً بعد حين، وترضي الصحافة بما يفرضه عليها القضاء من أحكام ضامنة لمصلحة الدولة والمجتمع والحريات في آن واحد..».

وخُتمت المذكرة بالقول الآتي:

«إن أمل الصحافة لكبير، في أن يقدم مشروع قانون الصحافة إلى مجلس النواب في دورته المقبلة، بعد أخذ رأي أصحاب الشأن».

وبعد أن تلا رئيس الوزراء المذكرة تحدث إلى وفد النقابة مطولاً حول وضع الصحافة واعداً بأن تعالج الحكومة ما ورد في مذكرة النقابة بروح الاهتمام.

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الصحافة، بقي كل من قانون الصحافة والتعطيل الإداري يتعثران، بما كان يصادفهما في طريقهما من مصاعب وعقبات وعصي بين العجلات يضعها أولئك الذين يكرهون الصحافة ويخافون انتقاداتها، ويسرهم ما كانت تضفره الصحف السفيهة على هاماتهم من أكاليل المديح والثناء مقابل حمايتهم لها والدفاع عنها والإبقاء عليها.. وهكذا ظل قانون الصحافة يتأرجح في أرجوحة المطل والتسويف شهوراً وأعواماً.

وما دمنا مع مشوار الصحافة أقول إن العلاقات قد تأزمت بعض الوقت بين حكومتي سورية ولبنان بسبب عدد من القضايا الاقتصادية والمالية القائمة بين الحكومتين، لكنها بقيت حسنة بين صحافتي البلدين، وكان جو التفاهم والتعاون سائداً بينهما، يتجلى في مختلف المواقف والمناسبات، نذكر منها مناسبة تجديد البيعة للرئيس القوتلي، فقد استقبلته الصحف اللبنانية بالترحيب والسرور. وما أذيع نبأ التجديد حتى هرع وفد يمثل صحافة لبنان إلى دمشق ليعرب للرئيس القوتلي عن تهانيه، وكان الوفد مؤلفاً من إسكندر الرياشي نقيب الصحافة اللبنانية وصاحب «الصحافي التائه» وغسان تويني صاحب «النهار» وكامل مروة صاحب «الحياة» وسمعان فرح سيف صاحب «رقيب الأحوال» وفاضل عقل رئيس تحرير «البيرق» وروبير أبيللا نقيب المراسلين الأجانب.

وقد قصد الجميع إلى القصر الجمهوري يرافقهم من نقابة صحافة دمشق نجيب الريّس صاحب «القبس» ووديع صيداوي صاحب «النصر».

وأعرب الوفد للرئيس عن تهاني الصحافة اللبنانية بتجديد البيعة له، فتقبل هذه العاطفة من الصحافة اللبنانية بالشكر والتقدير، وتحدث فخامته إلى الوفد عن خدمات الصحافة بصورة عامة، وعن مجهود الصحافة اللبنانية في خدمة الصالح العام.

وبعد أن غادر الوفد القصر الجمهوري قصد إلى دار جريدة «الأيام» حيث كان مجتمعاً فيها نقيب صحافة دمشق نصوح بابيل وعدد من أعضاء نقابة دمشق، فكانت زيارة ودية للغاية تبادل خلالها الزملاء أحاديث الود والإخاء.

فلسطين بين الحديد والنار

شهدت الساحة العربية خلال الأسبوعين الثاني والأخير من شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨ والأسبوعين الأول والثاني من شهر أيار/ مايو أكبر نشاط سياسي وعسكري، فالاتصالات واللقاءات والمحادثات كانت تجري باستمرار بين ملوك ورؤساء العرب لاتخاذ القرار الحاسم والأخير، والموقف النهائي من الزحف على فلسطين التي تعيش أحلك لياليها بين النار والحديد.

وقد صرح جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية رداً على سؤال وجه إليه عن موقف الجيش البريطاني في حالة زحف الجيوش العربية على فلسطين، بأن الجيوش العربية لن تدخل أرضاً أجنبية بل تدخل بلادها، وبالإضافة إلى ذلك فإن بريطانيا لن تعود مسؤولة عن فلسطين بعد يوم ١٥ أيار/ مايو، وستقوم الجيوش العربية بعمل مشترك لإنقاذ فلسطين.

وعندما سئل عن حقيقة ما أذيع من أن أميركا ضغطت على الدول العربية لمنع دخول قواتها إلى فلسطين، أجاب:

«إن العرب سيقاتلون حتى آخر رجل منهم للمحافظة على شرفهم».

وفي ضوء الانتصارات المتتالية التي أحرزها العرب في قتالهم مع اليهود على الساحة الفلسطينية عقد في عمان في اليوم الأول من أيار/ مايو ١٩٤٨ اجتماع برئاسة الملك عبد الله عاهل الأردن وبحضور الأمير عبد الإله وجميل مردم بك ورياض الصلح وعزام باشا ووزيري الدفاع في سورية ولبنان وبعض وزراء المملكتين الأردنية والعراقية، وبعد أن استغرق هذا الاجتماع ساعات طويلة انتهى إلى اتفاق سري قيل في حينه إنه يبشر بالخير.

لقد عاد المجتمعون إلى بلادهم في اليوم نفسه الذي كان فيه رؤساء أركان حرب الجيوش العربية يوالون اجتماعاتهم في عمان، وكان قد وصل إليها وانضم إلى المجتمعين أحد كبار قادة الجيش المصري للاشتراك في المباحثات.

وتقرر نهائياً أن تكون عمان مقراً للجنة العسكرية لجيوش الدول العربية، وخلال ذلك كان مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني يواصل اجتماعاته برئيس الجمهورية السورية ويبحث معه تطورات الأحداث في فلسطين.

وفي اليوم الأول من شهر أيار/مايو ١٩٤٨ كتبت جريدة «أخبار اليوم» تقول إن الملك عبد العزيز آل سعود أمر بأن تشترك قوات الجيش السعودي في فلسطين، وأن تكون تحت قيادة مصر.

وجاء من عمان أن إحدى فرق الجيش العراقي وصلت إلى داخل الأراضي الأردنية، وأن قسماً منها دخل فلسطين فعلاً.

وفي صباح اليوم الرابع من أيار/مايو وصل إلى دمشق كل من عزام باشا وفوزي باشا الملقي وزير خارجية الأردن، وقد عُقد فور وصولهما اجتماع في القصر الجمهوري ترأسه الرئيس القوتلي وحضره رئيسا الوزارتين السورية واللبنانية، ووزيرا الدفاع في البلدين ووزير الدفاع العراقي.

وأعلن في عمان أن الملك عبد الله استقبل المستر كرك برايد الوزير البريطاني المفوض، وقد أبلغه الوزير أن حكومته ـ بريطانيا ـ تتعهد في حالة عدم هجوم الجيوش العربية على فلسطين قبل ١٥ أيار/ مايو أن تقوم بحماية الأماكن المقدسة ويافا.

وعقد على الأثر اجتماع مهم في قصر رغدان برئاسة الملك عبد الله حضره عزام باشا ووزير الخارجية الأردنية وتقي الدين الصلح الذي حضر من بيروت خصيصاً بمهمة رسمية، ويُظن أن البحث تناول ضرورة الإسراع بتنفيذ مقررات عمان الأخيرة لإنقاذ فلسطين.

وقد اجتمع الجنرال كلوب باشا بعزام باشا مدة طويلة دار البحث فيها حول عدم زحف الجيوش العربية قبل ١٥ أيار/ مايو، ولم يشأ عزام باشا أن يبت بهذا الموضوع قبل عرضه على الدول العربية.

وقد كثرت التكهنات عن أسباب هبوط كلوب باشا فجأة في عمان بعد أن كان مقرراً ألاّ يعود إليها إلاّ بعد أن تنتهي الجيوش العربية من احتلال فلسطين.

وأعلن الجنرال ماكملان القائد العام للجيش البريطاني أن القوات البريطانية ستقاوم غزو الجيوش العربية لفلسطين إذا ما تمَّ قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

وجاء من إيك ساكيس مقر هيئة الأمم المتحدة أن مصادر موثوقة أفادت بأن الدول العربية قد أبلغت بصورة واضحة كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا أنها لن تدخل الأراضي المقدسة قبل

الخامس عشر من أيار، وأنها ستقوم بالزحف على الأراضي المقدسة إذا لم تجد الأمم المتحدة حلاً موفقاً للقضية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ.

توالت الاجتماعات في القصر الجمهوري بدمشق برئاسة الرئيس القوتلي وحضور رئيسي الوزارتين السورية واللبنانية ووزراء الدفاع في كل من العراق وسورية والأردن ولبنان ووزير خارجية الأردن ومفتي فلسطين، والفريق إسماعيل صفوت باشا عن لجنة فلسطين، وعزام باشا وبعض الخبراء العسكريين العرب.

وجرت في هذه الأثناء اتصالات هاتفية ولاسلكية بين القصر الجمهوري وبين بيروت وعمان والقاهرة والرياض وبغداد.. ووردت برقية (شيفرة) من فارس الخوري تتضمن أموراً وصفت بأنها مهمة بالنسبة إلى قضية فلسطين، وقد كانت موضع البحث في اجتماعات القصر.

وصرح رئيس الوزراء مردم بك بأن قضية فلسطين هي الآن شغل العرب الشاغل وليس هناك أهم منها، والدول العربية تعالج الموضوع وفق الخطة التي رسمتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لحفظ عروبة فلسطين ودرء الخطر عن الأراضي المقدسة.

وقد علم أن اجتماعات القصر أسفرت عن وضع خطة جديدة، بالإضافة إلى مقررات عمان والقاهرة، ستوضع موضع التنفيذ بعد تبليغها للحكومات العربية.

وأسفرت اجتماعات القصر أيضاً عن قيام وفد عربي بالسفر إلى الرياض، وهو يتألف من جميل مردم بك ورياض الصلح ومحمد العايش والأمير مجيد إرسلان وعبد الله اليافي وحسين العويني وكاظم عكاري ووليد ماجد وصبحي العظم وفوزي تللو. وقد برح هذا الوفد دمشق إلى الرياض صباح السابع من أيار/ مايو على طائرة من سلاح الطيران السعودي.

كما غادر دمشق في اليوم نفسه إلى عمان كل من عزام باشا وفوزي الملقي باشا، وأرشد العمري إلى بغداد.

وكانت مهمة هؤلاء نقل القرارات النهائية التي أسفرت عنها اجتماعات القصر الجمهوري بدمشق إلى كل من الرياض وعمان وبغداد.

بينما كان ملوك ورؤساء ورجالات العرب منهمكين بإعداد العدة واتخاذ جميع الوسائل والتدابير التي تكفل لجيوشهم زحفاً موفقاً على الأرض الفلسطينية حيث يجري القتال على أشده، كان فارس الخوري يجول ويصول على منبر مجلس الأمن وفي المحافل الدولية مثبتاً حق العرب، فاضحاً باطل اليهود. ولعل أروع بيان ألقاه أمام مجلس الأمن هو الذي أدلى به خلال الأسبوع الأخير من شهر نيسان/ أبريل أي قبل زحف الجيوش العربية على فلسطين بأسبوعين ـ ١٥ أيار/ ١٩٤٨.

كان البيان مطولاً، ونقتطف منه نقاطاً رئيسية وردت فيه نظراً لما لها من قيمة سياسية وفكرية وتاريخية.

قال فارس الخوري:

«لقد أعلن المندوبون العرب في أثناء المناقشات التي جرت في الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة وفي اللجنة الخاصة ببحث قضية فلسطين رفضهم البات لقيام دولة يهودية ذات سيادة في فلسطين، كما أعلنوا رفضهم البات أيضاً لاستمرار الهجرة اليهودية التي قد تمكن الصهيونيين من تحقيق حلمهم السياسي.

ولقد قلنا إن العرب عازمون على المقاومة، وإنهم يعتبرون هذه الهجرة غزواً عدوانياً وتجاوزاً على

حقوقهم، وتهديداً لكيانهم السياسي والاقتصادي، وإنهم لا يعترفون للجمعية العمومية بحق اتخاذ مثل هذه التدابير التي تدعو إلى اتخاذها.

ولقد أوضحنا أن صك الانتداب عندما نص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.. كان مناقضاً لميثاق جمعية الأمم، وبالتالي كان لاغياً وباطلاً.. كما كان لاغياً وباطلاً كل ما يترتب عليه من النتائج.

ولقد دللنا على أن مشروع التقسيم مخالف لنص ميثاق المنظمة ومتجاوز على حقوق العرب الأساسية.. كما أننا أنذرنا من العواقب العظيمة التي تؤدي إليها هذه التدابير من تهديد للسلام في الشرق الأوسط، وإساءة إلى المثل العليا والمبادئ الكريمة التي قامت هذه المنظمة على أساسها.

ولقد قلنا: إن هذه المنظمة ليست لها صفة الحكومة العالمية التي تخولها حق التشريع وفرض مقررات على الدول تقرر بها مصيرها. وطالبنا بالاستعانة برأي حقوقي من محكمة العدل الدولية حول هذه الناحية.

قلنا ذلك منذ البدء وما زلنا نقوله حتى الآن.. مؤيدين قولنا بالوقائع والحجج الدامغة.

أما الآن .. وقد اتضحت الحقيقة، وحسر الصهيونيون النقاب عن مطامعهم غير المحدودة، فقد صار يقيناً أن برنامج الصهيونيين غير قابل للتحقيق مادام السبعون مليون عربي عاقدين العزم على الدفاع عن بلادهم، ومادام اليهود يتمسكون بإقامة دولة ذات سيادة في فلسطين، وبأنهم أصحاب فلسطين الشرعيون، ومادامو ساعين إلى تحقيق هدفهم بطريق الغزو، فلن يكون هناك أي أمل في الوصول إلى اتفاق بين العرب وبينهم. وإن العرب لن يترددوا في القتال لإحباط هذا المشروع الذي يمقته العرب ويقاومونه بكل قواهم».

وقال فارس الخوري أيضاً:

«لقد تعهدت الدول العربية الست الممثلة في هذه المنظمة بأن تظل أمينة لمبادئ هذه المنظمة، وفية لها، وأن العرب ليفخرون بأمانتهم ووفائهم، ويعلنون أنهم بين جميع أعضاء هذه المنظمة أعرف الناس بأحوال الشرق الأوسط، وعلى الأخص ما يتصل منها بقضية فلسطين. ولقد عرضنا خدماتنا بأمانة وإخلاص، ونحن نرجو أن تعير الدول قولنا ما يستحق من العناية والاهتمام بدلاً من أن تعرض عنه.

والعرب لا يقاومون اليهود من حيث إنهم يهود، ولكنهم يقاتلونهم اليوم لأنهم جاؤوهم غزاة عادين، وقد وطدوا العزم على اغتصاب بلاد العرب بالقوة وإجلائهم عنها.

وإنّا لنتساءل: ترى أي شعب متمدين أو غير متمدين يقبل بمثل هذا العدوان ولا ينقض عليه..؟ إن الحيوانات نفسها تدافع عن جحورها، وتستميت في سبيل حياتها والذود عنها.

إن العرب ليشعرون مع اليهود بما لاقوه من سوء المعاملة في أوروبا كما أنهم يستنكرون كل اضطهاد يقوم على أساس ديني أو عنصري في أي بلد من بلاد الله، ولقد ساهموا وهم يساهمون في إيواء اللاجئين الذين لا يريدون شراً بأحد ولا يطلبون إلاّ مأوى».

وبعد أن تكلم عن مشروع التقسيم وما جرّه من ويلات لسكان البلاد قال:

«نحن هنا لتسوية كل نزاع بالطرق السلمية وفي حدود ما ينص عليه ميثاق المنظمة، فهل يبيح هذا الميثاق الذي تعلق عليه الأمم الضعيفة كل أملها، أن يحشر في بلاد آهلة، هذا العدد من اللاجئين على الرغم من إرادة سكانها؟ هل يتفق مع هذا الميثاق أن نقيم لهؤلاء اللاجئين دولة ذات سيادة في هذه البلاد، وأن تستخدم في سبيل هذه الغاية قوات دولية مسلحة ترغم سكان البلاد عن التخلي عن حقوقهم وأراضيهم؟».

وأضاف يقول:

«وبعد فإنه ليس من حق مجلس الأمن أن يستخدم القوة إلاّ ضد أولئك الذين يعتدون على حقوق الآخرين.. أفنعتبر العرب غزاة لأنهم يدافعون عن بلادهم وأراضيهم؟ أيكون في التاريخ مثل لهذه البدعة الجديدة التي تحاول المنظمة فرضها على فلسطين؟ لا.. لن نجد مثيلاً لهذه البدعة حتى في العصور الوسطى والقديمة..».

وانتقل فارس الخوري في بيانه إلى مناقشة البرنامج الصهيوني فقال إنه فاسد في أساسه. «وما دمنا نعالج هذه القضية على غير هذا الضوء فإن جهودنا جميعاً تذهب سدى، ويسبح الشرق الأوسط في بركة من الدماء».

وقال عن قضية فلسطين إنها ليست تسوية الحال لشهر من الزمن، ولكنها قضية أعوام وأجيال، والجرح إذا ندب قبل شفائه، فذلك لا يعني أنه التأم، بل لا بد له من أن ينكأ من جديد.

وتحدث عن يقظة الشرق فقال إن الشرق سواء في أفريقيا أو في آسيا قد تيقظ إلى حياة جديدة وأنه لن يسمح بعد الآن للدول الاستعمارية غربية كانت أو شرقية أن تعدو عليه وتستعبده.

وتكلم عن الأسس الدينية فقال:

«إنّا لنتساءل إن كان من مصلحة منظمة الأمم أن تقيم الدول على الأسس الدينية، إن ميثاقنا ينص على احترام المعتقدات الدينية ويشجب كل تفريق بين المذاهب، فكيف يمكننا أن نتخذ ذلك أساساً في تفريق القومية..؟ ألا ترون في هذا خطراً على حرية المعتقد والعبادة؟

إننا إذا أخذنا بمبدأ قيام القومية على أساس الدين نشكل سابقة خطرة تفسح المجال أمام أتباع كل دين في كل بلد ليطالبوا بإنشاء دولة ذات سيادة يستقلون بإدارتها..».

إلى أن قال:

«إن النساء والأطفال في فلسطين يتطلعون إليكم ويناشدونكم أن تحولوا دون تمادي هؤلاء الغزاة في غزوهم، وأن تضعوا حداً لما يرتكبونه من الفظائع بقتل المدنيين وقذف القطارات المشحونة بالنساء والأطفال، إنهم يطالبونكم بإخراج هؤلاء الغزاة الذين يحاولون إجلاءهم عن مواطنهم ويقدمون على التقتيل والتذبيح في غير ما رحمة ولا شفقة. إن الشعب العربي في تلك البلاد يطلب منكم عدلاً، ولا يسألكم رحمة..».

وتكلم عن الأماكن المقدسة فقال:

«إن العرب يحترمون هذه الأمكنة أكثر من أي شعب آخر.. ففي فلسطين اليوم ـ آخر نيسان/ أبريل ١٩٤٨ ـ عدد من الإرساليات المسيحية من أوروبا وأميركا وكلهم يعرفون للعرب فضلهم وحسن معاملتهم».

وختم بيانه مناشداً أعضاء هذه المنظمة أن يتمسكوا بمبادئ العدل والحق ويبقوا على وحدة فلسطين ويطلبوا إلى أهلها العيش معاً في وئام ووفاق.

لم يشهد العالم العربي في تاريخه الحديث نشاطاً سياسياً وعسكرياً كالذي شهده خلال العشرة أيام التي سبقت زحف الجيوش العربية على فلسطين يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ وكانت دمشق وعمان نقطة الانطلاق لتحرك رجالات العرب، ففي اليوم التاسع من أيار/ مايو عاد من الرياض الوفدان السوري

واللبناني برئاسة جميل مردم بك ورياض الصلح مروراً بالعاصمة العراقية بغداد حيث اجتمعا فور وصولهما إلى الوصي على العرش وأبلغاه رسالة خاصة من عاهل المملكة العربية السعودية مفادها أن القوات السعودية النظامية ستشترك اشتراكاً فعلياً في معارك تحرير فلسطين.

وعقد على الأثر اجتماع وزاري في القصر الملكي ببغداد برئاسة سمو الوصي استمع فيه أعضاء الوزارة العراقية إلى التقرير الذي رفعه رئيسا وزارتي سورية ولبنان إلى الوصي. وفي المساء عقد اجتماع وزاري آخر في القصر الملكي حضره كبار ضباط الجيش العراقي.

بعد أن عاد الوفدان السوري واللبناني من الرياض وبغداد عقدت في القصر الجمهوري بدمشق سلسلة من الاجتماعات امتد بعضها حتى الصباح، وقد حضرها أعضاء الوفدين وعزام باشا وأمير اللواء عبد القادر باشا الجندي ونور الدين محمود والقائمقامان حافظ بكري وعبد الحميد غالب من أركان حرب الجيش المصري وحميد فرنجية وزير خارجية لبنان.

وقد تناول البحث في الاجتماع الأول النتائج التي أسفرت عنها رحلة الرئيسين مردم والصلح إلى الرياض وبغداد، وتقرر أن تعرض هذه النتائج على الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، والملك عبد الله.

وصرح الحاكم البريطاني أن مدينة يافا ستخلى من السكان بعد رحيل آخر جندي بريطاني في أواخر الأسبوع الذي ينتهي في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

وأكد بن غوريون من جديد قيام الدولة اليهودية يوم ١٦ أيار/ مايو، وقال إن عملاً كهذا لن يكون له أثر فعال إذا لم يسنده عمل قوي.

وفي الأسبوعين الأول والثاني من شهر أيار/مايو ازداد القتال عنفاً في جميع مناطق القتال، وكانت معركة صفد من أكثر المعارك شراسة، واستمرت بضعة عشر يوماً حيث دفع اليهود أكثر من خمسمائة قتيل وثمانمائة جريح ثمناً لاحتلالها. وقد أجلي الشيوخ والأطفال والنساء عن صفد قبل إخلاء القوات العربية لها، وغادروا مدينتهم تحت الأمطار الغزيرة وبحالة يرثى لها، وقد اضطروا لقطع مسافة أربعين كيلومتراً مشياً على الأقدام قبل أن يصلوا إلى بنت جبيل في الحدود اللبنانية.

وكان لسقوط صفد في أيدي اليهود ردود فعل عنيفة لدى جميع الدول والأوساط العربية، وبدا اهتمام الجميع في الجلسة السرية التي عقدها مجلس النواب السوري واستمع خلالها لتصريح رئيس الوزارة عن المعركة المذكورة. وفي الوقت نفسه عقد مجلس النواب اللبناني جلسة مماثلة احتدمت فيها المناقشة بين النواب والحكومة حول موضوع صفد. واتضح في نهاية المناقشات أن إخلاء صفد من القوات العربية كان نتيجة لخطة مرسومة وفّرت على العرب كثيراً من الضحايا، بينما ألحقت باليهود خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد لا سيما في الحي اليهودي الذي كانت العصابات الصهيونية تعتصم في كهوفه ومغاوره. وقد بقيت صفد في قبضة الصهيونيين إلى أن حررها العرب منهم عند زحف الجيوش العربية على فلسطين.

وكان القتال في بقية المناطق يحتدم بعنف، ولا سيما في منطقة باب الواد حيث اشتبكت القوات العربية في معركة ساخنة مع أربعة آلاف صهيوني، وكانت بلاغات القيادة العربية تذاع بين يوم وآخر عن سير القتال وتطوراته، وكان أكثرها في مصلحة المجاهدين العرب.

ويمكن تلخيص أهم ما حدث خلال الأيام الأربعة التي سبقت زحف الجيوش العربية على فلسطين بما يلي:

- عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ظهر يوم ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٨ بهيئتيها الدبلوماسية والعسكرية اجتماعاً مهماً في دمشق كان الأخير من نوعه، إذ تقرر فيه الهجوم المسلح على فلسطين.
- أسندت قيادة معركة فلسطين إلى اللواء العراقي المعروف نور الدين محمود بدلاً من اللواء إسماعيل صفوت باشا المستقيل.
- أعلنت الدول العربية المحيطة بفلسطين حالة الطوارئ وفرضت الرقابة على الصحف، وأرجئت الامتحانات في الجامعة وغيرها من المدارس إلى أجل غير مسمى.
- أذاع الملك عبد الله عاهل الأردن بياناً تضمن حل قوات جيش التحرير العربي المؤلف من المتطوعين، وأن القوات العربية النظامية ستحل محله في إنقاذ فلسطين.
- أدلى الملك فاروق بأول تصريح قال فيه: إن مصر لن تقبل بإقامة دولة يهودية على حدودها.. وإن العرب يكلمون الصهيونية بلغة السلاح لأنه الأسلوب الوحيد الذي تفهمه.
- قال عبد القادر باشا الجندي قائد قوات الجيش الأردني العام إن الانتصارات المبدئية التي أحرزتها الصهيونية لن تكون إلاّ بوادر هزيمة شنعاء عامة شاملة لليهود إثر المعركة الكبرى التي ستخوضها القوى العربية لتحقيق النصر الكامل إن شاء الله.
- وافق مجلس الشيوخ المصري على بيان الحكومة بشأن سياستها نحو فلسطين، كما وافق على فتح قرض عام لتغطية نفقات الجيش المصري المرابط على الحدود المصرية.
- أحرزت القوات العربية صباح ١٣ أيار/ مايو نصراً ساحقاً في معركة باب الواد، والتي بدأت صباح ١٠ أيار، وأسفرت عن دحر هجوم مزدوج شنته العصابات اليهودية من الشرق والغرب.

واستطاعت القوات العربية أسر أعداد كبيرة من رجال الهاغانا، وغنمت ٣٠٠ بندقية وست مصفحات وجهازين لاسلكيين وسيارات خاصة مجهزة بآلات فتح الطرق، أما خسائر العدو البشرية فقد بلغت أكثر من ٣٠٠ قتيل بينهم قائد الهاغانا.

- صدر عن القدس بلاغ رسمي جاء فيه:

«ينتهي الانتداب قانونياً في فلسطين بعد منتصف ليلة ١٤ ـ ١٥ أيار/ مايو الحالي وسيغادر المندوب السامي القدس إلى حيفا في الرابع عشر من أيار ويبحر منها عند منتصف الليل على إحدى سفن الأسطول البريطاني الملكي، وسيبدأ جلاء القوات البريطانية عن القدس وبقية أنحاء فلسطين في الرابع عشر من أيار الحالي».

- وقّع الملك فاروق مرسوماً يقضي بإعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي المصرية، وبذلك أصبح النقراشي باشا الحاكم العسكري العام في البلاد المصرية.
- قامت القوات الأردنية والعراقية بمناورات مشتركة على حدود فلسطين.
- نشرت ليل ١٤ ـ ١٥ أيار/ مايو في القدس شروط الهدنة التي أرسلت للعرب واليهود للموافقة

عليها وهي تتلخص: بوقف أعمال العنف ضمن منطقة تنظيم مدينة القدس، وعدم السماح بحمل السلاح داخل المدينة. والسماح بنقل المواد الغذائية واستيرادها على أن تكون هذه المواد خاضعة للتفتيش وفتح طريق واحدة لنقل المواد الضرورية وعدم السماح بالهجرة الواسعة إلى المدينة. ولم تتسلم حكومة القدس رداً على هذه الشروط سواء من العرب أو اليهود.

- سافر ليل ١٤ ـ ١٥ أيار/ مايو المندوب السامي البريطاني، وبسفره انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين بعد أن استمر واحداً وثلاثين عاماً.

وكان ليل ١٥ ـ ١٦ أيار.. فبدأت الجيوش العربية زحفها على فلسطين.. وقد أذاع النقراشي باشا في مصر أن التعليمات صدرت للجيش المصري بدخول فلسطين لإعادة الأمن والنظام فيها وإيقاف المذابح التي اقترفتها العصابات ضد العرب والإنسانية.

وبينما كان الأمر الذي أصدره رئيس الوزارة المصرية ينقل على موجات الأثير، كانت جحافل الجيش المصري قد اخترقت الحدود عند الساعة الثانية عشرة والدقيقة الواحدة تماماً على جبهة عرضها ٢٥ كيلومتراً فتعمقت خمسة وثلاثين ميلاً داخل الحدود واحتلت قرية «عوجا الحفير».

وفي الوقت نفسه عبر طابوران من الجيش المصري الحدود باتجاه بئر السبع بقيادة اللواء الهواري باشا الذي أمر الملك فاروق بترقيته إلى رتبة أمير لواء بعد أن كان أميرالاي.

واشتملت القوات المصرية أيضاً على دبابات ثقيلة أرسلتها المملكة العربية السعودية للاشتراك في القتال.

وفي الوقت نفسه عبرت قوات الجيش السوري بكامل معداتها الحديثة الحدود السورية ـ الفلسطينية واحتلت مراكزها المعينة حيث بدأت زحفها نحو الداخل، وهو ما أعلنه رئيس الوزارة السورية في جلسة مجلس النواب.

ووردت من ميدان القتال ظهر يوم ١٦ أيار/مايو أنباء رسمية تقول إن الجيش السوري يهاجم سلسلة من المستعمرات اليهودية تمتد على طول الحدود من بانياس حتى الحمة. وهو في الوقت نفسه يشترك مع الجيش اللبناني في مهاجمة المستعمرات اليهودية في منطقة الساحل.

وكانت أعنف معركة يخوضها الجيش السوري في اليوم نفسه هي معركة سمخ، فقد قامت في طريقه إليها مقاومة عنيفة من مستعمرتين يهوديتين ولكن المدفعية السورية دكتهما بقنابلها دكاً.. وواصل الجيش زحفه إلى سمخ، فدخلها واشتبك بمعركة عنيفة مع الهاغانا في شوارع سمخ التي حوّل اليهود كل بناية فيها إلى حصن يلفظ ناراً. وقام سرب من سلاح الطيران السوري بقصف عدد من المستعمرات في منطقة سمخ، كما قام بمساعدة الرتل اللبناني.

وقامت القوات العراقية باحتلال رأس جسر عند نهر الأردن واستولت على مشروع روتمبرغ الذي يمون شمال فلسطين بالكهرباء، وأسرت أربعين شخصاً. وقصفت المدفعية والطائرات العراقية إحدى المستعمرات اليهودية ومدينة بيسان قصفاً مؤثراً، وألقت المناشير على المدن والمستعمرات تتضمن الدعوة إلى الهدوء والسكينة وأن كل مدينة يجب أن تحافظ على الهدوء وعدم المقاومة.

أما القيادة الأردنية فقد أصدرت بلاغاً قالت فيه إن قوات الجيش العربي دخلت إلى فلسطين تلبية لدعوة سكانها، ولم يتضمن البلاغ أية تفصيلات أخرى.

كان للانتصارات التي حققتها الجيوش العربية في اليوم الأول من زحفها على فلسطين صداه البعيد من الارتياح والابتهاج مما حمل كلاً من رئيسي سورية ولبنان وعاهل الأردن على أن يوجه كل واحد منهم تحية خاصة إلى جيشه وشعبه.

لقد رافق زحف الجيوش العربية على فلسطين تضامن وثيق تجلى بأجلى مظاهره بين السلطات السورية على اختلافها. فالنواب طلبوا أن يبقى المجلس النيابي قائماً إلى جانب الحكومة في السهر على الموقف في فلسطين والأقطار العربية.

واستبعدت في الوقت نفسه الفكرة القائلة بتأليف وزارة قومية تشترك فيها جميع الهيئات والكتل البرلمانية، وتقرر أن تبقى الوزارة الحاضرة على رأس الحكم في الظرف الحاضر على أن تدعمها الكتل البرلمانية والأحزاب كلها في قضية فلسطين على اعتبار أن الضرورة القومية تقضي بأن تتجند جميع القوى الوطنية في سبيل فلسطين.

وتجلى تضامن الشعب مع الحكومة والمجلس في استقبال ألوف الوافدين من أبناء فلسطين إلى سورية، فقد تبارى السوريون في احتضان إخوانهم اللاجئين والعناية بهم، وتوفير المأوى والطعام والمستشفيات لهم، وقد نشطت لجان الهلال الأحمر لإسعاف المرضى منهم، ووزعت الحكومة اللاجئين على القرى ومراكز الأقضية، وعيّنت لهم أطباء يطوفون عليهم للسهر على صحتهم، وتقرر استبدال الطعام الذي يوزع عليهم يومياً بتعويضات نقدية تعطى إلى اللاجئين الفقراء بحسب أفراد العائلة، وجمع أطفال اللاجئين واليتامى من الأولاد في دور كبيرة سلمت إلى جمعية الإسعاف النسائية. وأنيطت إدارة ذلك بالسيدة النبيلة سنية الأيوبي ورفيقاتها.

وأعدت أماكن جديدة على سبيل الاحتياط لقبول لاجئين جدد. وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية حتى يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ بواحد وثلاثين ألف لاجئ بين رجل وامرأة وطفل منهم (٣٢٥٠) لاجئاً في مدينة حمص، وقد استوعبت دمشق وحوران أكبر عدد منهم.

وتوالت بعد ذلك أفواج اللاجئين من مختلف مناطق القتال في فلسطين، وكانت سورية تستقبلهم جميعاً أهلاً بأهل وإخواناً بإخوان.

ومن مظاهر التضامن أيضاً وأيضاً الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ١٥ أيار/ مايو، واستجاب فيها إلى طلب الحكومة بموافقته الفورية على أربعة قوانين مستعجلة هي الآتية:

١ ـ مشروع قانون يتعلق بإعلان الأحكام العرفية في أنحاء الجمهورية السورية، وتخويل الحكومة حق ممارسة السلطات الاستثنائية التي يقتضيها إعلان هذه الأحكام لتأمين سلامة الجيش والأهلين خلال قيام البلاد بتأدية واجبها القومي حيال فلسطين.

٢ ـ مشروع قانون بفتح اعتماد بعشرة ملايين ليرة سورية لإنفاقها على الأعمال العسكرية.

٣ ـ مشروع قانون بإضافة اعتمادات قدرها خمسة ملايين وسبعمائة ألف ليرة سورية لتأمين نفقات التجنيد الإجباري.

٤ ـ مشروع قانون ينص على منح تعويضات وترقيات للعسكريين الذين يستشهدون أو يجرحون في ساحات القتال في أثناء قيامهم بواجبهم العسكري.

ومن صور التعاون والتضامن، الاجتماعات الشعبية التي عقدت في الأحياء والمساجد والداعية إلى إنقاذ فلسطين ودعم الجيوش العربية في زحفها عليها.

وكان أكبر تلك الاجتماعات، الاجتماع الشعبي الكبير الذي عقد في مسجد بني أمية بدعوة من السادة العلماء وكان ذلك بعد أداء صلاة الجمعة حيث احتشد أكثر من ثلاثين ألفاً من المصلين، وتناوب عدد من السادة العلماء عى منبر المسجد، فكانت كلماتهم تدور حول التأخر الديني والتفكك الاجتماعي، والانحلال الخلقي الذي أصبح عليه المسلمون في الأيام الأخيرة، ثم انتقلوا إلى بحث الحالة في فلسطين وما يعانيه العرب والمسلمون فيها من ظلم اليهود وتعسفهم.. وأن اللّه قد سلّط على المسلمين هذه الشرذمة الباغية ليكون لهم من عملها مرداً إلى الله وتذكيراً لهم بالواجبات الدينية المقدسة.

ثم انتقلوا إلى بحث الدعايات السيئة التي يبثها دعاة السوء في صفوف الأهلين حول إضراب مزعوم سيشمل سورية قاطبة، فنفوا هذه الأخبار الكاذبة، وأوضحوا أن المقصود منها العمل على تشويش الخطوط الخلفية للجيوش المقاتلة في فلسطين.

وقد قام رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي يرافقه وزير الدفاع والداخلية بتفقد القوات السورية في مواقعها، فأبدى ارتياحه لضباط الجيش لما شاهده فيهم من حماسة. وقضى بينهم عدة ساعات كان لها وقعها الحسن في نفوس الضباط والجنود.

وقد وجّه إليهم كلمة قال فيها:

«أيها الجنود: من نِعَم الله عليكم أن أجدكم في هذا الموقف المشرف.. الذي تقفونه اليوم للدفاع عن أرض العروبة في فلسطين، وأن لكم الشرف العظيم أن تسند إليكم هذه الأمانة الكبرى.. إنها أمانة عزيزة وغالية فحافظوا عليها واعلموا أن الأمة العربية جمعاء تنظر إليكم وترقب أعمالكم أنتم أبطال المعركة الأولى».

وشرع رئيس الوزراء جميل مردم بك في ممارسة صلاحياته، بوصفه حاكماً عسكرياً. وكان أول ما فعله أنه أصدر أمراً إلى مديرية الأمن العام بأن لا تسمح بسفر أحد إلى خارج الحدود السورية قبل أن يطلع هو شخصياً على اسم وهوية صاحب الجواز ويقف على أسباب سفره. ثم أوضح في مؤتمر صحافي أسباب دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وقال: إنه سلم إلى ممثلي الدول العربية والأجنبية نص مذكرة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية.

ثم وزع على رجال الصحافة نص مذكرة اللجنة السياسية والبيان الذي ألقته الطائرات السورية على المستعمرات اليهودية.

ولفت نظر رجال الصحافة إلى ضرورة التقيد بالقوانين التي أقرها المجلس النيابي في جلسته الأخيرة، وقال إن هذه التدابير لا ترمي إلا للمصلحة العامة فقط.. وأنا أثق بوطنية الصحافيين السوريين وحسن تقديرهم للأمور، غير أنني مستعد إلى السير بهذه التدابير إلى النهاية في سبيل المصلحة الوطنية ثم قال: أنا أعرف أن هناك أموالاً صهيونية تبذل ودسائس تحاك، وأنا لا أسمح أن تضر هذه الأموال والمغريات التي يربحها شخص بالمصلحة الوطنية العامة.

وكان ردي بوصفي نقيباً للصحافة على أقواله بالنسبة للصحافة:

«إن الصحافة التي ساهمت في جميع الظروف والأدوار في خدمة قضية البلاد وأدت واجبها على الوجه

الأكمل، لها من وطنيتها وتجردها ما يجعلها في نجوة من كل إغراء، وهي تشارك دولتكم الحرص على قضية فلسطين، ولا تدّخر وسعاً في سبيل الدفاع عنها بأمانة كما هو شأنها دوماً..».

إلى أن قلت:

«إن المراقبة على الأخبار العسكرية ستغني الحكومة عن اتخاذ التدابير الاستثنائية.. وإن الصحافة في كل حال لن تكون إلاّ مع المصلحة العامة».

واصلت الجيوش العربية زحفها على فلسطين، وأصدرت القيادات بلاغات رسمية عن سير المعارك.

وجاء في بلاغ عسكري مصري أن القوات المصرية دخلت مدينة غزة بعد أن اجتازت ٩٥ كيلومتراً وقامت فوراً بتنظيم خطوط المواصلات وساعدت على تسيير الشؤون الإدارية، وعادت الحياة إلى طبيعتها بعد أن اطمأن الأهلون إلى زوال الخطر الصهيوني.

وأكدت الأنباء الواردة إلى القاهرة يوم ١٨ أيار/مايو أن القوات الآلية الخفيفة احتلت بمساندة القوات السعودية مدينة «بئر السبع»، وشرعت في أعمال التطهير ضد المقاومة التي يبديها بعض العناصر الصهيونية المتفرقة وشرعت الطائرات المصرية باستخدام الطرابيد ضد السفن التي تقترب من السواحل الفلسطينية. كما شرعت الطائرات المصرية باستخدام أربع طائرات سعودية كبيرة من طراز داكوتا في نقل العتاد والجنود إلى فلسطين.

وقد فهم أن وحدات الجيش السعودي اشتركت مع الجيش المصري في احتلال بئر السبع، كما تقوم البواخر السعودية بنقل العتاد والجنود إلى فلسطين.

ولم يرفع العلم المصري على غزة وخان يونس والبلاد التي احتلتها القوات المصرية لأنها دخلت هذه البلاد باسم الجامعة العربية. وقد أقامت السلطات العسكرية إدارة خاصة في المناطق التي احتلتها، ويشرف على الحالة العامة فيها البوليس الحربي المصري.

أما البلاغ السوري رقم «٣» فقد تضمن التالي:

هاجمت قوى الإنقاذ كميناً نصبه العدو قرب الحدود اللبنانية فدمرمته.. هرب العدو تاركاً ما يربو على ٣٢ جثة.. اعتصم الصهيونيون في القناة المسماة «قناة تشرشل» التي تربط المستعمرات المحيطة بسمخ فقصفتهم مدفعيتنا قصفاً شديداً، وتابعت نيرانها على تحشيدات العدو وقوافل تموينه، وأنزلت بها خسائر فادحة.. أبدى العدو ضراوة في الدفاع عن أماكنه.. أسقطت طائراتنا طائرة معادية فوق بحيرة طبريا.. أغار سرب من سلاح الجو السوري على مستعمرة «كعوج» قرب جسر بنات يعقوب وسجل إصابات مباشرة سببت حرائق شوهدت عن بعد عشرة أميال.. قصفت طائراتنا مدينة طبريا بنجاح وأغرقت مركبين للعدو.. أغارت طائراتنا على مستعمرة «برامات تفتالي» جنوبي النبي موسى فدمرت قسماً منها.. تجري الحركات العسكرية بالتعاون بين الجيشين العراقي والسوري حسب الخطة المرسومة.

وأعلنت القيادة العامة للجيوش العراقية مساء ١٧ أيار/مايو أن طائراتها قصفت قصفاً مؤثراً بالقنابل الثقيلة قرى كيشر وبيت يوسف الصهيونية، كما هاجمت قواتها تعززها المصفحات والمدفعية مستعمرة كيشر واحتلت القرية ومحطتها، وقد تحصن العدو بعد احتلال القرية في القلعة الحجرية فيها، فقصفتها المدفعية، وأصابتها بأضرار شديدة.

أما الوضع العسكري على الجبهة الشرقية فلا تزال القدس مسرحاً لمعارك ضارية مريرة، وقد استمرت

المعارك حتى صباح يوم ١٨ أيار/ مايو، وقد نجحت قوات المناضلين في صد الهجوم المعاكس الشديد الذي شنه اليهود واحتلوا مراكز استراتيجية مهمة.. هذا وقد بلغ استهتار اليهود بالأنظمة الدولية حداً كبيراً، فقد أنزلوا راية الصليب الأحمر الدولي التي رفعت على مستشفى الحكومة والمستشفى الفرنسي ومزقوها.

واستسلم الألف يهودي المحاصرون في القدس القديمة بينهم عدد كبير من رجال «الأرغون زفاي ليومي وشتيرن».

وواصلت مدفعية المناضلين العرب قذف قنابلنا على الأحياء اليهودية، وقد عزز المناضلون مراكزهم في شارع «مأمن الله» ويحاول الصهيونيون فك الحصار عن أحياء اليهود في القدس القديمة، مستخدمين دبابات ثقيلة ومصفحات كثيرة ولكن من دون جدوى.

وبدأت قوات المناضلين العرب تضرب جموع الصهيونيين خارج مدينة القدس، وقد دخلت بعض فصائل الجيش العربي الأردني إلى القدس، وتسللت في مختلف القطاعات.

ومازال الجيش العراقي مستمراً في زحفه نحو طبريا والمستعمرات اليهودية المحيطة بها، وتلقي الطائرات العراقية قنابلها باستمرار على المناطق اليهودية الحصينة.

واحتل الجيش الأردني منطقة عمقها عشرون كيلومتراً داخل حدود فلسطين، وقد احتل مستعمرات «نوريم بيسون» و«ريغو ريدين» و«سكاريا».

وعلى أثر مقابلة القائد فوزي القاوقجي لرئاسة أركان حرب الجيش العربي تقرر توحيد قيادة جيش التحرير مع القيادة العربية. وشرع رجال القبائل في عبور حدود الأردن لمعاونة الجيش.

وأنعم الملك عبد الله على القائد فوزي القاوقجي بلقب «باشا» تقديراً لإخلاصه ونضاله وكفاءته.

وجاء في البلاغ الرسمي السوري رقم (٤):

«إن القوات السورية احتلت سمخ والحصون المحيطة بها صباح ١٨ أيار/ مايو وواصلت زحفها ومطاردة فلول العدو المنهزم. وغنمنا مصفّحتين وسيارات مشحونة بالعتاد والرشاشات والمدافع. ترك العدو (١٧٢) قتيلاً وعدداً كبيراً من الجرحى نقلوا إلى مستشفياتنا. خسائرنا طفيفة. أسقطت الطائرات السورية طائرة معادية فوق الخطوط العراقية».

وجاء في البلاغ السوري رقم (٥):

«إن العدو قام بهجوم معاكس في منتصف ليل ١٨ ـ ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٨ على المراكز الأمامية فصدته القوات السورية، وطاردته مكبدة إياه عشرات القتلى. كما دكت المدفعية السورية صباح ١٩٤٨/٥/١٩ تحصينات ومنشآت مستعمرتي (شعار جولان) و(ماسادا) واحتلتهما القوات السورية. خسائر العدو في هذه المعركة تربو على الثلاثين قتيلاً منهم ضابط برتبة ميجر. الخسائر السورية طفيفة جداً. وحطم سلاح الجيش السوري طائرتين للعدو بالقرب من مستعمرة (يازمل) وأسقط طائرة كانت تحلق فوق مستعمرة (انتيف)».

ومما هو جدير بالذكر أن معركة سمخ كانت من أشد المعارك التي خاضها الجيش السوري، وقد أبدت المراكز اليهودية في سمخ مقاومة شديدة ولكن الجيش السوري بفضل بسالته تمكن من دك المعاقل

اليهودية إلى الحضيض، وبعد أن تمّ احتلالها سمح الجيش السوري لليهود بالتفتيش عن جثث قتلاهم، والتقطت لهم رسوم وهم يقومون بعمليات التفتيش ونشرتها الصحف السورية في يومها.

وفي يوم ٢٠ أيار/ مايو «أطبقت القوات السورية والعراقية على مدينة بيسان بشكل مروحة، وينتظر سقوطها بين ساعة وأخرى.. كما ترزح مدينة صفد تحت وابل نيران المدفعية السورية القوية، وتتجه نحو المدينة قوات كبيرة لمهاجمتها بعد أن احتلت سمخ وطهرت المستعمرات اليهودية الكثيرة المحيطة بها من الهاغانا». وأصدرت وزارة الدفاع الوطني الأردنية بلاغاً جاء فيه أن سريتين من الجيش الأردني العربي «دخلتا الحي اليهودي في البلدة القديمة، واحتلتا أماكنهما المخصصة فيها، وتحركت قوات أردنية إلى الحدود الشمالية لمدينة القدس، وركّزت مدفعيتها على الأماكن المشرفة على المدينة حيث تقصف الأحياء قصفاً مريعاً بينما كانت القوات العربية لا تزال تلاحق فلول الصهيونيين المنهزمين داخل مدينة القدس القديمة، وقد أصبحت دور الأحياء اليهودية خرائب وأطلالاً. ويولي سكانها الإدبار في الأزقة والشوارع لا يلوون على شيء. وأكد المراسلون الأجانب أن الجيش العربي ومن يقاتل معه من المناضلين قد تمكن من احتلال أكثر من نصف الحي اليهودي».

وقال مراسل رويتر إن اليهود طلبوا من الجيش العربي شروط الاستسلام، ولكن قيادة الجيش لم تأبه لطلبهم بعد أن نقضوا شروط الاستسلام أكثر من مرة. و«هناك أكثر من خمسمائة يهودي تحاصرهم القوات العربية في إحدى ضواحي الحي اليهودي».

وقد تأكد نبأ احتلال حي الشيخ جراح بأكمله، وقد أيّد اليهود انسحابهم من هذا الحي، وقال بلاغ يهودي إن الجيش العربي باستيلائه على حي الشيخ جراح وزحفه نحو باب العامود، قد أتمّ عزل الجامعة العبرية ومستشفى هاداسا عزلاً تاماً، وفتح الباب أمام المناضلين العرب.

واستأنفت مدفعية الجيش العربي قصف الأحياء اليهودية وخطوط العدو ومراكز احتشاده والأوكار التي يقاتل فيها قصفاً مجلجلاً.. وتابعت المصفحات والجنود المشاة التوغل في صميم الأحياء اليهودية في وجه مقاومة عنيدة وقتال مرير كان ينتهي دوماً بالتغلب على فلول العدو المنهزم.

وقد حاولت السلطات اليهودية في تل أبيب إرسال المساعدات إلى يهود القدس المحاصرين، مستخدمة في ذلك المدرعات الثقيلة، وقامت وحدات يهودية كبيرة بمحاولة لفتح الطريق الممتدة من تل أبيب إلى القدس، ولكن حماة باب الواد تصدوا لها ودمروها تدميراً كلياً، وخلف اليهود المنهزمون وراءهم كل ما يحملون من غذاء وذخيرة.

ووصلت يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨ إلى دمشق ثمانون سيارة شحن تحمل غنائم الجيش السوري والمجاهدين العرب من العتاد اليهودي الوفير، وقد رافقها من ميادين القتال إلى دمشق عدد من حرس الإنقاذ العربي الذي يرأسه القائد الباسل فوزي القاوقجي.

وقد عرف أن أول شرط من شروط الجيش العربي لاستسلام يهود القدس هو أن يصبح جميع اليهود المقاتلين أسرى حرب.. أما بقية الشروط فلم يعرف شيء منها لضرورات سياسية وعسكرية كما قيل في حينه.

كانت الدول والشعوب العربية تستقبل أنباء الانتصارات التي تحرزها الجيوش العربية في مختلف مناطق

القتال في فلسطين بكثير من الارتياح والابتهاج والطمأنينة. فتزداد اهتماماً وسهراً على مراقبة سير القتال من جهة، وعلى ردود الفعل التي تحدثها الانتصارات العربية على الصعيدين العربي والدولي.

أما على الصعيد السياسي العربي فكانت الاتصالات بين ملوك ورؤساء العرب وحكوماتهم مستمرة ليلاً ونهاراً، وكانت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية توالي اجتماعاتها، وتبحث كل ما يجد في الساحة العربية.

ولعل أهم اجتماع عربي عقد بعد ستة أيام من زحف الجيوش العربية على فلسطين هو الاجتماع الرباعي الذي ضمَّ كلاً من الملك عبد الله عاهل الأردن والرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية والرئيس بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق.

وقد أعلن في حينه أن الاجتماع المذكور يعقد في ناحية ما من الأرض العربية، ولكن عرف فيما بعد أنه عقد في ضاحية مدينة درعا السورية، واستقبله الجميع بالتفاؤل والسرور، وعلقوا عليه آمالاً جميلة وصدر في أعقاب الاجتماع بلاغ رسمي.

بعد انقضاء ستة أيام على زحف الجيوش العربية إلى فلسطين أمكن إعطاء صورة صادقة موجزة عن أوضاعها وتحركاتها وما حققته من انتصارات خلال هذه الأيام القليلة في ما يلي:

الجيش السوري:

زحف الجيش السوري على جبهة طويلة تمتد من (بانياس) شمالاً، إلى (الحمة) جنوباً، وهو «يتساند في الشمال مع الجيش اللبناني في ضرب سلسلة من المستعمرات اليهودية الممتدة من (دان) و(المنصورة) و(المطلة) حتى مدينة صفد».

«ويتساند في الجنوب مع الجيش العراقي الذي بدأ زحفه من جسر المجامع في اتجاه طبريا، وقد أحرز الجيش السوري في هذا الميدان نصراً مبيناً، فقد طهر جميع المستعمرات القائمة في طريقه إلى سمخ التي دخلها قبل يومين بعد أن قضى على أعشاش المقاومة فيها، وهو الآن يشدد ضغطه على طبريا والمستعمرات التي تحيط بها حتى إذا تمَّ له احتلالها وقضى على مقاومة المستعمرات المجاورة لها، أخذ طريقه منها إلى مدينة الناصرة غرباً.. وإلى طريق صفد شمالاً.. للالتقاء بالقوى السورية واللبنانية القادمة من الحدود اللبنانية كبنت جبيل ورميش، ومن الحدود السورية الممتدة من بانياس إلى جسر بنات يعقوب. وتعد هذه المنطقة بجملتها من أكثر المناطق الحافلة بالمستعمرات اليهودية القوية».

الجيش العراقي:

لقد بدأ زحفه من أراضي الأردن فاخترق جسر المجامع الذي سبق لليهود أن هدموه، واتجه اتجاهين: الاتجاه الأول إلى بيسان، وقد حقق تقدماً مذكوراً في هذا الخط، فقد واجه عدة مستعمرات في طريقه فحطم عناصر المقاومة فيها، وكان أعظم انتصار له مستعمرة (كوكب الهوا) التي احتلها مساء ١٧ أيار/ مايو بسيطرته على مرتفعاتها إذ أصبح في موقف يساعده على التقدم إلى بيسان التي لم يفصل بينه وبينها سوى مستعمرتين يهوديتين..

أما الاتجاه الثاني فهو التساند مع الجيش السوري في تطهير المستعمرات الممتدة من جسر المجامع شمالاً حتى سمخ.

وعند سقوط بيسان بيد الجيش العراقي أصبح مسيطراً على شبكة من الطرقات منها خط السكة الحديد من بيسان إلى العفولة فحيفا، وطريق بيسان العفولة، جنين، نابلس، القدس.

الجيش الأردني:

بدأ زحفه من جسر اللنبي في الحدود الأردنية إلى أريحا فالقدس حيث «تحتدم بينه وبين القوات اليهودية معركة عنيفة جداً.. وبعد أن تمَّ له احتلال بيت لحم وجبل الطور، وقسم من مداخل المدينة وأحيائها، أصبح في موقف يساعده على تحرير القدس من القوى اليهودية الكبيرة التي تحاصر فيها وتبدي من ضروب المقاومة أشدها.. وفي حالة سقوط القدس في قبضة الجيش الأردني يتطور الموقف الحربي لمصلحة العرب في فلسطين إلى حد كبير إذ تستطيع جيوشهم الاستيلاء على أهم عقدة للمواصلات فيها.. وتمكن الجيش المصري والأردني بصورة خاصة من الالتقاء من طريقين: الأول ـ طريق القدس ـ بئر السبع، والثاني طريق القدس ـ يافا وغزة ـ يافا.

وقد تجاوز قسم من الجيش الأردني مدينة القدس ومضى في طريقه إلى يافا، بعد أن حلَّ محل قوى تحرير الانقاذ العربية التي كانت تحتل أكثر جوانب الطريق من القدس إلى الرملة ـ يافا، وعندما يتم احتلال القدس تصبح مؤخرته أمينة في زحفه إلى يافا ـ تل أبيب».

الجيش المصري:

بدأ زحفه من العريش في الأراضي المصرية واتجه اتجاهين: الأول في الطريق الساحلية إلى غزة فاحتلها.. وتابع زحفه إلى المجدل فاحتلها.. أيضاً.. ومضى في اتجاه يافا ـ تل أبيب، وأكدت أكثر المصادر أنه «بات على عشرين ميلاً من العاصمة اليهودية من طريق الساحل».

أما الاتجاه الثاني للجيش المصري فقد بدأ بعد احتلال غزة، إذ سار قسم من قواته إلى بئر السبع في الوسط الجنوبي من فلسطين، وبعد أن احتلها بسط سيطرته على الطريق المؤدية منها إلى القدس.. ولما كانت بئر السبع محاطة ببضع مستعمرات لا بد من تنظيفها فقد أخذ في قصفها لتطهيرها حتى لا يطرأ على زحفه في الطريقين طريق غزة ـ تل أبيب، وطريق بئر السبع ـ القدس خطر يحسب له حساب.

الجيش اللبناني:

«يحارب في جبهتين: الأولى جبهة الساحل، وقد بدأ زحفه من رأس الناقورة إلى النفق في اتجاه عكا، ولقي مقاومة شديدة في هذه الجبهة يساعده الطيران السوري، وهو ماضٍ إليها حتى إذا بلغ عكا واحتلها قبض على طريق عكا ـ صفد إلى الداخل من فلسطين، وقبض على ناحية الطريق الساحلية إلى حيفا.

والجبهة الثانية تبدأ من المطلة شمالاً إلى بنت جبيل جنوباً، والقوى اللبنانية في هذه الجبهة تتساند مع القوى السورية في تحطيم مقاومة المستعمرات اليهودية القائمة في طريق زحف الجيشين إلى صفد».

الجيش السعودي:

أما الجيش السعودي «فهو يساهم في العمل الحربي مع الجيش المصري جنباً إلى جنب، بناء على رغبة الملك عبد العزيز آل السعود، وهو ما سبقت الإشارة إليه.

ولما سئل الملك عبد الله عن سقوط القدس قال إن سقوطها متوقع بين ساعة وأخرى لأن الصهيونيين أصبحوا بلا ماء ولا غذاء بعد أن اندحرت قافلة إمدادهم بالغذاء والأعتدة في باب الواد ومزقت شرّ ممزق».

وقد استُمع في عمان إلى إذاعة أرسلها يهود القدس يطلبون من الوكالة اليهودية إمدادهم بالغذاء والأعتدة وإلاّ اضطروا إلى التسليم من دون قيد أو شرط.

وقد وجّه الجيش العربي إنذاراً إلى اليهود المحاصرين في القدس بواسطة مكبرات الصوت يدعوهم إلى الاستسلام بعد أن فشلت محاولة تموينهم إثر القضاء على القافلة اليهودية عند باب الواد وقتل (٨٠٠) شخص من أفرادها ووقع ألف أسير في قبضة العرب.

«ولا تزال المعارك في القدس القديمة مستمرة، وتعمل فرقة التدمير العربية على نسف البيوت اليهودية وتدميرها للوصول إلى الكهوف والأنقاض التي يختبئ فيها اليهود».

ولأول مرة استطاعت سيارات الجيش العربي أن تجوب شوارع القدس القديمة منذ أن بدأ النضال في فلسطين حتى الآن مما يبين بوضوح مدى سيطرة العرب على القدس القديمة.

بعد أن فقد اليهود الأمل بإمدادات قواتهم المحاصرة عن طريق باب الواد أصبحوا لا يتمكنون من مدها بالمعدات إلاّ عن طريق الممرات الجبلية الوعرة.

وقد تنبهت القوات العربية لهذه الناحية، ففرضت حراسة شديدة على هذه الممرات، وهكذا فإن يهود القدس قد فقدوا كل أمل لهم بالإمداد ولم يبق أمامهم سوى الاستسلام. و«تعمل القوات المصرية والأردنية في منطقة تل بيوت ويتوقع أن تسقط هذه الضاحية بين يوم وآخر بعد أن سلط الجيشان نيران مدافعهما الحامية عليها».

وجاء من القدس أن

«اليهود المحاصرين في المدينة القديمة حاولوا يوم ٢٦ أيار/ مايو فك الحصار عنهم، فمنيت محاولتهم الجديدة بالفشل التام بعد ساعة من قتال مرير، وقد استماتوا في اختراق باب صهيون، أو باب النبي داوود، وكانت نيران المدافع تطلق بشدة من الداخل لحمايتهم، وكذلك من خارج أسوار المدينة. وقد قامت مدفعيات الجيش العربي بدور كبير في إحباط هذه المحاولة الشديدة بإطلاقها المدافع على القوات اليهودية القريبة من الباب وعلى حامية المدينة القديمة».

في وسط أنباء مثيرة تحدثت عن انتصارات سريعة حققتها الجيوش العربية منذ اليوم الأول من زحفها على فلسطين اهتزت الأوساط الدولية، ودعي مجلس الأمن إلى جلسة سريعة عقدها في اليوم السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨ ـ أي اليوم الثاني من الزحف العربي ـ ونظر في مذكرة الحكومة المصرية عن أسباب دخول القوات المصرية إلى فلسطين كما بحث الشكوى اليهودية ضد دخول القوات العربية، وقد نفى مندوب بريطانيا ما زعمته الوكالة اليهودية من إخلال بريطانيا بسحب قوات الجيش العربي قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وقال إنه تمّ سحب الجيش العربي.. غير أن المستعمرات اليهودية اعتدت على القوات العربية عند عودتها إلى بلادها فاضطرت هذه بدورها إلى الدفاع عن نفسها.

وقال محمود فوزي مندوب مصر: إن مصر ليس بإمكانها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى النيران المتأججة في فلسطين تهدد بلادها، وقال إن الجيوش المصرية دخلت البلاد الفلسطينية بناء على رغبة أكثرية السكان من دون أن يكون لها هدف أو مطمع سوى دفع العدوان عن العرب.

وتكلم عيسى نخلة مندوب الهيئة العربية فنفى أن تكون الجيوش العربية قامت بأي عمل عدواني، بل

إنها دخلت فلسطين بناء على طلب الهيئة العربية العليا التي تمثل أغلبية السكان وأن عرب فلسطين الذين يعتبرون أنهم مستقلون يعدون عمل الأقلية ضد الأكثرية عدواناً يجب سحقه بالقوة.

وطلب ممثل الوكالة اليهودية من مجلس الأمن الإيعاز إلى الدول العربية بوقف الزحف، وأن يتخذ خطوات سريعة للمحافظة على الأمن والسلام!

وقبل أن يرفع مجلس الأمن اجتماعه إلى اليوم الثاني حمل مندوب الصين على أميركا لاعترافها بالدولة اليهودية وطلب سحب الممثل الأميركي من لجنة الهدنة في فلسطين.

وفي مساء اليوم نفسه ـ ١٧ أيار/ مايو ـ اجتمع مجلس الأمن، وقد طلب اليهود السماح لهم بالانخراط في هيئة الأمم وقبول دولة إسرائيل التي أقاموها، في عداد الأمم المتحدة، وطلبوا إلى مجلس الأمن أيضاً أن يتخذ حالاً إجراءات سريعة لوقف تدخل الجيش المصري في فلسطين، وأشار ممثل الوكالة اليهودية إلى ضرب تل أبيب من الجو ونشاط القوات المصرية في جنوب فلسطين.

وقالت الدوائر المطلعة في مجلس الأمن إنه من المستبعد جداً أن يتخذ المجلس إجراءً عاجلاً بشأن انضمام الدولة اليهودية لعدة أسباب أهمها:

١ ـ لأن جمعية الأمم المتحدة قد أنهت دورتها منذ أيام، ومن المستبعد أن تعقد جلسة خاصة لهذه الغاية.

٢ ـ من المستبعد جداً أن يقدم مجلس الأمن توصية بهذا الموضوع في الوقت الحاضر.

وقد أبرقت الجامعة العربية إلى سكرتارية هيئة الأمم بأن القوات العربية اضطرت للتدخل في فلسطين لإعادة الأمن والنظام.. وأبرق الملك عبد الله إلى مجلس الأمن برقية برّر فيها دخول الجيش العربي إلى فلسطين للمحافظة على الأمن.

عقد مجلس الأمن جلسة مساء ١٨ أيار/ مايو ١٩٤٨ تابع فيها النظر في القضية الفلسطينية، وقد طلب مندوب أميركا أن يوعز مجلس الأمن إلى الدول العربية بإيقاف القتال في فلسطين خلال ست وثلاثين ساعة، ثم تقدم من المجلس بقائمة الأسئلة التي طلب توجيهها للعرب واليهود.

وطلب الرفيق غروميكو الأخذ بالاقتراح الأميركي لوقف القتال والإعراض عن توجيه الأسئلة التي لا جدوى منها وأيّد مندوب بولونيا الطلب الروسي وزاد على ذلك أن الحالة في فلسطين تشكل خطراً على العالم.

وقد دلّت الظواهر الأولى على أن أكثرية الأعضاء لم تبدِ استعداداً لمناقشة الاقتراح الأميركي وظهر أنه سيواجه مصاعب جمة بالرغم من موافقة الروس عليه.

وحمل فارس الخوري على الاقتراح الأميركي بشدة، وطلب إجراء محادثات مفصّلة لجميع القضايا قبل أن يتخذ المجلس قراره بوقف القتال... وقال إن إعلان اليهود لدولتهم المزعومة عمل غير شرعي، ونوّه بأن الولايات المتحدة لا تملك في الواقع حق الاعتراف بالدولة اليهودية بعد إعلانها بدقيقتين لأنها بذلك العمل قد ارتكبت خطأً تاريخياً.. ثم طلب من الحكومة الأميركية أن تذكر الأسباب المبررة التي حملتها على الاعتراف بدولة إسرائيل، وأنه في حالة عدم إجابته على سؤاله مستعد لإثارة هذه القضية أمام محكمة العدل الدولية.

وقال المندوب الأميركي المستر أرن أوستن إنه ليس هناك لأحد الحق في أن يعترض على قرار اتخذته الولايات المتحدة، وعلى شرعية هذا القرار، وإن ما اعترفت به أميركا تغيير وقع فعلاً في فلسطين.

فردّ شارل مالك مندوب لبنان فوراً على أقوال المندوب الأميركي بقوله:

«إذا كانت أميركا تعترض على التعرض لسيادتها، فلا يليق بها أن تعطي لنفسها الحق بأن تسأل الدول العربية عما اتفقت عليه بشأن فلسطين، وهو تدخل صريح بأمور هذه الدول».

ورفعت الجلسة بعد ذلك على أن تعقد مرة أخرى...

وفي ساعة متأخرة من الليل واصل مجلس الأمن اجتماعه ووافق على استبدال اسم «الدولة اليهودية» باسم «السلطات اليهودية» كما وافق على الصيغة النهائية للأسئلة التي سترتسل إلى الحكومات العربية والسلطات اليهودية والهيئة العربية في فلسطين وطلب الرد على هذه الأسئلة حتى يوم الجمعة المقبل.

أما هذه الأسئلة كما وافق عليها مجلس الأمن بعد مناقشة حادة فهي ما يأتي:

الأسئلة الموجهة للدول العربية:

١ ـ هل الوحدات المسلحة التابعة لقواتكم النظامية القائمة بأعمال عسكرية في فلسطين وفي المناطق التي أكثريتها من اليهود.. هل هي تقوم بهذه الأعمال تحت إشراف حكوماتكم؟

٢ ـ إذا كان الجواب إيجاباً فأين تقيم الآن هذه القوات وبقيادة من تعمل؟ وما هي أهدافها العسكرية؟

٣ ـ على أي أساس يقوم الزعم القائل إن لهذه القوات حقاً في الدخول أولاً إلى فلسطين، وثانياً إلى مناطق (مدن أو قرى أو أنحاء) تقيم فيها أكثرية يهودية لإجراء أعمال عسكرية هناك؟

٤ ـ من هو المسؤول الآن عن ممارسة الأعمال السياسية في مناطق من فلسطين تقيم فيها أكثرية عربية؟

٥ ـ هل هذه السلطة تفاوض الآن السلطات اليهودية على حل سياسي في فلسطين؟

٦ ـ هل اخترقت قوات يهودية حدودكم؟

الأسئلة الموجهة إلى الهيئة العربية؟

١ ـ هل اللجنة العربية العليا تمارس سلطة سياسية في فلسطين؟

٢ ـ أية تدابير حكومية اتخذت لحفظ النظام العام وإدارة الأمور في الأماكن التي تقيم فيها أكثرية عربية في فلسطين؟

٣ ـ هل طلب عرب فلسطين المعونة من حكومات خارج فلسطين؟

٤ ـ إن كان الجواب إيجاباً فبأية حكومات استعانوا ولأي غرض؟

٥ ـ هل اتخذتم قرارات لمعاونة لجنة الهدنة المنبثقة عن مجلس الأمن لتحقيق الهدنة التي دعا المجلس إليها؟

٦ ـ هل دخلت القوات اليهودية إلى المناطق التي تدّعون السلطة عليها؟

الأسئلة الموجهة إلى السلطات اليهودية:

١ ـ على أية مناطق من فلسطين تمارسون سيطرتكم في الوقت الحاضر؟

٢ ـ هل القوات اليهودية المسلحة عاملة الآن في مناطق تقيم فيها أكثرية عربية؟

٣ ـ إن كان الجواب إيجاباً فعلى أي أساس تبررون هذه الأعمال؟
٤ ـ هل اتخذتم تدابير لإدخال رجال في السن العسكرية قريباً إلى فلسطين من خارج فلسطين؟
٥ ـ هل تفاوضون السلطات العربية في شأن هدنة أو حل سياسي في فلسطين؟
٦ ـ هل عيّنتم ممثلين يعالجون مع لجنة مهادنة مجلس الأمن لإقرار الهدنة المطلوبة؟
٧ ـ هل توافقون على هدنة فورية من دون قيد ولا شرط لأورشليم والأماكن المقدسة؟
٨ ـ هل دخلت القوات العربية المسلحة الإقليم الذي تدّعون السيطرة عليه؟

أرسلت الدول العربية ردودها إلى مجلس الأمن على أسئلته فكانت جميعها متشابهة، وهي كما يلي:

أولاً: إن الدول العربية قامت بعملياتها الحربية من قبل جيوشها في فلسطين من دون تفريق بين المناطق التي للعرب أو اليهود فيها أغلبية، ذلك أن الحكومات العربية تعتبر فلسطين دولة واحدة.

ثانياً: ليست العمليات الحربية موجهة ضد اليهود في فلسطين بل موجهة لقمع الثورة المسلحة التي يقوم بها الإرهابيون الصهيونيون.

ثالثاً: دخلت القوات العربية فلسطين على أساس أن فلسطين بلد أغلبيته من العرب وتربطه بالبلاد العربية المجاورة روابط كثيرة هامة.

رابعاً: إن القوات العسكرية تقوم بمساعدة السلطات المحلية في مهامها السياسية في المنطقة التي يشرف عليها العرب.

(وقد اختلفت أجوبة مندوب لبنان حول هذه النقطة، فقد قال في جوابه على هذه النقطة: « ...إن الجامعة العربية مسؤولة مباشرة عن المهام السياسية في سائر فلسطين»..).

خامساً: لا سبيل إلى إجراء مفاوضات سياسية مع سلطات اليهود في فلسطين بنية الوصول إلى تسوية سياسية مادام اليهود يصرون على أن تكون لهم دولة قائمة بذاتها.

سادساً: اعتدت القوات اليهودية على حدود سورية ولبنان بأن نسفت جسوراً، ولكنها دحرت بقوات البلدين.

سابعاً: إن الدول العربية المجاورة لفلسطين، وهي أعضاء في الجامعة العربية، ترى نفسها مسؤولة عن المحافظة على النظام وإقرار الأمن في فلسطين طبقاً لميثاق الجامعة العربية.

وقدم جمال الحسيني نائب رئيس الهيئة العربية العليا إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة أجوبة الهيئة عن الأسئلة التي وجهها مجلس الأمن إليها. وقد جاء رداً على السؤال المتضمن ما إن كانت الهيئة العربية تمارس السلطة السياسية في فلسطين قولها: إن الهيئة العربية تمارس السلطة السياسية على أغلبية سكان فلسطين، وأنها بحد ذاتها مؤلفة من عضوية عدة أحزاب عربية سياسية، وتمثلها في المقاطعات وسائر بلدان فلسطين لجان قومية محلية.

وجاء رداً على السؤال المتضمن ما إن كانت الترتيبات الحكومية قد اتخذت لحفظ الأمن ما يلي:

«.. إنه عندما بدأت بريطانيا بالجلاء التدريجي عن فلسطين طلبت الهيئة العربية من كل الموظفين العرب العاملين في الإدارة الحكومية البقاء في مناصبهم، وإنه عندما دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين أنيط بها أمر المحافظة على الأمن، وعهد إليها بالإشراف على المرافق الحكومية في مختلف المناطق التي احتلتها،

ووضعت اللجان القومية المحلية نفسها تحت تصرفها. هذا وقد وجدت الهيئة العربية نفسها إزاء تمرد الأقلية الصهيونية بعد انتهاء الانتداب مضطرة لطلب مساعدات الحكومات العربية لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد».

وأكد السيد جمال الحسيني أن العرب يطالبون بالإشراف على أراضي فلسطين جملة لأنها من حقهم الشرعي.

أما اليهود فقد تلخصت أجوبتهم بأنهم يستولون الآن على جميع مناطق التقسيم ما عدا أقساماً من منطقة النقب استولى عليها الجيش المصري، وأنهم استولوا على بعض المناطق العربية لأغراض حربية تقتضيها حالة الدفاع عن الدولة اليهودية (كذا).

وقد عرف أن شرق الأردن لم تجب عن هذه الأسئلة مطلقاً.

وفي اليوم التاسع عشر من أيار/مايو ١٩٤٨ كتب المستر ليتل المراسل الخاص لوكالة الأنباء العربية من نيويورك يقول إن فارس الخوري مندوب سورية أدلى إليه بتصريح جاء فيه:

«... لتفعل الدول الكبرى ما تشاء فإن الدول العربية ستقاتل إلى النهاية».

وكان بهذا القول يشير إلى ما تقوم به أميركا في مجلس الأمن لكي تجد في ميثاق الأمم المتحدة ما تستطيع فيه اتهام العرب بالعدوان، وأضاف قائلاً:

«إذا أرادوا أن ينشئوا هذه الدولة اليهودية بالقوة فسوف يمرون فوق جثث العرب. ونحن نفضل أن نموت في ميدان الشرف على أن نسلم ونذعن لهذه المهانة».

وقد كذب فارس الخوري الشائعات القائلة إن الدول العربية تنوي الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة، كما سأله مراسل وكالة الصحافة الفرنسية عما ورد في جريدة «البلاغ» المصرية حول هذا الموضوع فقال فارس الخوري:

«.. لا يمكن القول إن الأمم المتحدة تقف موقفاً غير ودي من الدول العربية، بل إن بوادر بعض البلدان كالولايات المتحدة خاصة تعتبر غير ودية باعترافها بدولة إسرائيل».

عمت الانتصارات العربية جميع مناطق القتال، وتأكد اليهود أن استمرار القتال يلحق بهم هزيمة ساحقة، فضاعفوا نشاطهم لدى مجلس الأمن بواسطة حليفتهم أميركا التي أسفر رئيسها ترومان عن وجهه في دعم «الدولة اليهودية» المزعومة، فراح يمدها بالمال والنفوذ ومختلف المساعدات، وانتهى مجلس الأمن بعد مناقشات حادة إلى الاتفاق على طلب وقف إطلاق النار من الفريقين العرب واليهود.

لقد اتخذ مجلس الأمن قراراً بذلك في جلسته المنعقدة مساء ٢٢ أيار/مايو القاضي بتوجيه دعوة إلى الدول العربية والسلطات الصهيونية في فلسطين بتوقيف إطلاق النار خلال ست وثلاثين ساعة ولا سيما في منطقة القدس التي طلب اليهود فيها القبول بالهدنة من دون قيد ولا شرط.

وتلقى رئيس الوزارة السورية بوصفه وزيراً للخارجية برقية من سكرتير مجلس الأمن تنطوي على القرار الذي اتخذه المجلس، ولم يشأ أن يعلق رئيس الوزارة على هذه البرقية الموجهة في الوقت نفسه إلى جميع الدول العربية بشيء لأنها ستكون موضع درس تشترك فيه اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. وقد جرت اتصالات لاسلكية بين هذه الدول ليكون الجواب واحداً.

واتفقت الدول العربية على أن تطلب من مجلس الأمن تمديد المدة المحددة لإعطاء جوابها مدة ٤٨

ساعة. وقد جاء هذا الطلب على لسان فارس الخوري مندوب سورية لدى هيئة الأمم المتحدة وممثلها الدائم في مجلس الأمن باسم الدول العربية.. وأعلن أن وزراء خارجية الدول العربية سيجتمعون اليوم في عمان لوضع صيغة الرد الذي سيبعثون به إلى المجلس.. وأوضح أن هذا الرد لا يمكن أن يصل إلاّ بعد ظهر الأربعاء ـ ٢٦ أيار/ مايو.

وعندما عرض طلب الدول العربية على التصويت وافق عليه المجلس بالإجماع.

وأعلن في عمان أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عقدت اجتماعاً برئاسة الملك عبد الله.

وكان من المقرر أن يسافر رئيس الوزارة السورية إلى عمان، لولا أن أعمالاً كبيرة اضطرته للبقاء في دمشق فانتدب لهذه المهمة وزير الداخلية محسن البرازي. وبينما كان وزراء الخارجية العرب يبحثون طلب مجلس الأمن في عمان، كان القصر الجمهوري في دمشق يشهد نشاطاً كبيراً، فالرئيس القوتلي يعقد الاجتماع تلو الآخر بحضور كبار الضباط العسكريين وعدد من كبار المسؤولين، ويستمر الاتصال بين دمشق وعمان، وقد أسفر ذلك كله عن اتفاق الدول العربية على أن تطبع ردودها على نداء مجلس الأمن على غرار الرد الذي وضعته الحكومة المصرية، وهو ينطوي على عدم قبول الأخذ بمبدأ وقف إطلاق النار قبل أن يلقي اليهود سلاحهم، ويقبلوا بأن تكون السيادة في فلسطين لأهلها العرب.

عقد مجلس الأمن مساء ٢٧ أيار/مايو جلسة تابع فيها النظر في قضية فلسطين فتبين له من الردود التي تلقاها أن الدول العربية رفضت في أجوبتها نداء المجلس، وأوضحت أنها لا تستطيع الموافقة على هذا النداء إلاّ إذا امتنع اليهود عن التدخل في شؤون فلسطين، وتوقف إرسال الأسلحة إليهم، وامتنع بعض البلدان الأجنبية عن تأييده لهم.

وتكلم محمود فوزي بك باسم مصر مبرراً رفض مصر والدول العربية نداء مجلس الأمن.

وتلاه مندوب العراق الدكتور ناجي الأصيل فتلا جواب الجامعة العربية الذي ذكّر بقرار الهيئة والذي ووفق عليه في ١٧ نيسان/ أبريل المنصرم المتعلق بالهدنة في مدينة القدس، وأوضح أن اليهود هم الذين خرقوا تلك الهدنة وأنهم انتهزوا أواخر أيام الانتداب للاستيلاء على يافا وحيفا وطبريا وعطا وعملوا على ذبح السكان العرب وإجبار ربع مليون عربي على الالتجاء إلى البلدان العربية المجاورة.

ثم تكلم مندوب الوكالة اليهودية فأعلن موافقة وكالته على وقف إطلاق النار بلا قيد أو شرط، ونوّه بأن اليهود لن يتخلوا عن الدفاع عن أرضهم!

وصرّح معظم المندوبين بأن الموقف أصبح خطيراً جداً، وأن لا بد لهم من مشاورة حكوماتهم.

وهكذا أجّلت الجلسة أربعاً وعشرين ساعة.

بينما كان مجلس الأمن يحاول جاهداً الوصول إلى مشروع هدنة جديد يوافق عليه المجلس ويقبل به العرب واليهود ـ بينما كان يفعل ذلك، كانت الأنباء الواردة من ميادين القتال تشير إلى انتصارات رائعة أحرزتها الجيوش العربية في مختلف جبهات القتال، وكان من أبرزها سقوط مدينة القدس القديمة بيد الجيش العربي، وقد تحقق ذلك بعد أحد عشر يوماً من نضال قاس مرير انتهى إلى رفع يهود القدس صباح اليوم الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩٤٨ العلم الأبيض على آخر معقل من معاقل دفاعهم في القدس القديمة، وبعد قليل تقدم مختار اليهود واثنان من ضباط الهاغانا نحو أقرب مركز للجيش العربي وأعلنا استسلام اليهود وقبولهم بالشروط التي يضعها قادة الجيش.

وقد عرضت عليهم الشروط الرئيسية للاستسلام وهي:

أولاً: أن يسلم جميع اليهود القادرين على حمل السلاح من دون قيد أو شرط.

ثانياً: أن تسلم جميع الأسلحة والمواد الحربية والمتفجرة.

ثالثاً: يسلم إلى بعثة الصليب الأحمر جميع الشيوخ والأطفال والنساء غير المحاربات.

وقد قبل اليهود بهذه الشروط، وتمَّ حتى المساء تجريد (٣٥٠) مقاتلاً يهودياً من سلاحهم، وسلّم ألفا امرأة وشيخ وطفل إلى بعثة الصليب الأحمر الدولية.

وبعد أن تمَّ احتلال القدس القديمة تقدمت فصائل الجيش العربي نحو طولكرم وقلقيلية.

بعد احتلال القدس القديمة قام الملك عبد الله بزيارة مناطق القتال في القدس ونابلس وباب الواد. وفور وصوله إلى القدس زار المسجد الأقصى حيث صلى ركعتين شكراً لله، وتكلم أكثر من مرة استجابة لرغبة الجماهير في كل من القدس ورام الله ونابلس وباب الواد التي ازدانت كلها بالأعلام العربية وأقواس النصر والمصابيح ابتهاجاً وترحيباً.

وعندما عزم على العودة إلى عمان ودّع الجماهير التي اجتمعت لوداعه وأبت عليه إلاّ الكلام.. فقال: «لا كلام عندنا.. المدفع يتكلم.. وحسبنا ذلك».

أما في بقية الميادين في هذه الفترة بالذات فيمكن الإشارة إليها بما يلي:

- هجمات الهاغانا المتتالية في الرملة تتحطم أمام كرات المجاهدين العرب.
- الرئيس القوتلي يزور القوات السورية في جبهة القتال ويهنئها على الانتصارات الكبيرة التي أحرزتها.

المدفعية العربية تصب حممها على القدس الجديدة فتندلع نار الحرائق إلى السماء.

- تجريد اليهود من سلاحهم يستمر في القدس القديمة.
- معركة اللطرون مضى عليها ثلاثة أيام وقد بلغت ذروتها وهي تسير لمصلحة العرب.
- طلائع الفرق الآلية العراقية الخفيفة بلغت (ناتانيا) المستعمرة الصهيونية القوية ذات المركز الحربي المهم في الساحل.
- المثلثات العربية الثلاثة أطبقت على تل أبيب التي أصبح الهجوم عليها وشيكاً.
- الجيش العراقي يشطر مملكة إسرائيل المزعومة إلى شطرين.
- الجيوش العربية تحطم المستعمرات القائمة على أبواب تل أبيب تمهيداً للهجوم عليها.
- القوات العراقية تقطع طريق تل أبيب ـ حيفا بهجوم صاعق.
- الفوضى تضرب أطنابها في تل أبيب بعد أن أحدقت بها القوات العربية.
- الجيش العراقي يحتل «الطيرة».
- الجيش العربي يقصف الجامعة العبرية انتقاماً من هجوم اليهود على حي الشيخ جراح.
- ثلاثة آلاف هاغاني قاموا بهجوم على الرملة فمزقتهم المدفعية العربية.

- قوات عربية كبيرة تعبر شرق الأردن في طريقها إلى ميادين القتال.
- المدفعية العربية تقصف تل أبيب منذ منتصف الليل ـ ليل ٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٨ ـ فتصيب القنابل قلبها وتشيع الذعر فيها.
- قسم كبير من سكانها يفرون إلى يافا والآخرون يسكنون الملاجئ.
- الهلع والذعر يسيطران على سكان تل أبيب فيغادرونها بالزوارق إلى حيفا وعكا.
- هزيمة الصهيونيين في جنين تسفر عن (١٥٨٠) قتيلاً وجريحاً وأسر عدة مئات.
- الهاغانا فقدت خيرة رجالها في معركة جنين وجثث اليهود مبعثرة هنا وهناك.
- القوات العربية تهدد خطوط الدفاع الأمامية عن تل أبيب.
- ألوية النصر عقدت للعرب في جنين وأسدود.
- وصول قوات الجيش السعودي إلى ميادين القتال وهي مجهزة بأحدث السلاح وأحسنه وفيها مدفعية ثقيلة، وستقاتل إلى جانب قوات الجيش المصري.
- هجوم الجيش السوري الأخير في الجبهة الشمالية وتحطيمه خط دفاع أنشأه البريطانيون خلال الحرب قد أثار إعجاب العسكريين.
- كبير ضباط الجيش المصري في بيت لحم يقول: نحن هنا للإنقاذ لا للاحتلال.
- ٧٧ شهيداً من أبناء نجد والحجاز قضوا في معارك فلسطين الأخيرة كراماً خالدين. والجيش يبلغ المفوضية السعودية أسماءهم.
- الهجوم السوري ـ اللبناني على المالكية.
- الصهيونيون يفرون كالأرانب أمام القوى الباسلة وجيش الإنقاذ.
- استئناف القتال في ضواحي جنين بضراوة بعد أن تلقت القوات العربية إمدادات كبيرة.
- شوارع تل أبيب تتحول إلى أكوام من الأنقاض بفعل قنابل الطائرات المصرية.
- المدفعية المصرية والأردنية دكّت مباني الوكالة اليهودية في القدس الجديد.

يتضح من هذه العبارات أو العناوين الموجزة جداً أن المعارك في جميع جبهات القتال كانت تسير لمصلحة العرب، وأنهم كانوا يحاربون ويتكلمون من موقع القوة والتفوق والانتصار، وأن الانتصارات التي أحرزوها لم تقتصر على ميادين القتال وحدها؛ بل من حسن الحظ أنها شملت الميدان الدولي، وكان ذلك يوم ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٨ عندما انتخب مجلس الأمن ـ للمرة الثانية ـ فارس الخوري رئيساً له.

نعود إلى الانتصارات التي حققها العرب في الميدانين القتالي والدولي، لنقول إنه في هذا الوقت بالذات اتخذ مجلس الأمن قراراً بدعوة العرب واليهود إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع.

في أعقاب هذه الدعوة عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً في عمان حضره الكونت برنادوت الوسيط الدولي الذي عيّنته هيئة الأمم للعمل على حل القضية الفلسطينية، وقد أسفر الاجتماع عن قبول العرب بدعوة مجلس الأمن.

وأعلن فارس الخوري مندوب سورية لدى هيئة الأمم ورئيس مجلس الأمن لدورة شهر حزيران/ يونيو أن العرب قبلوا باقتراح الهدنة.

وأكد شارل مالك مندوب لبنان ما أعلنه فارس الخوري.

وأعلن اليهود أنهم قبلوا باقتراح وقف القتال، وأرسلوا ردهم قبل الوقت المحدد بثماني ساعات، وأعلنوا أنهم أمروا قواتهم بالتوقف عن إطلاق النار عند الساعة الواحدة من ليل الثلاثاء ـ الأربعاء ٢ حزيران/ يونيو... والله يشهد أنهم لكاذبون.

ومما يدل على كذبهم أنهم قصفوا بقنابل الطائرات مدينة عمان في الوقت نفسه الذي كانت فيه اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تعقد اجتماعها وتبحث دعوة مجلس الأمن.. كما كان موجوداً فيها الكونت برنادوت الوسيط الدولي.

وقد صرح مصدر عسكري عربي رسمي بأن من الصعب إعطاء زمام المهادنة ـ في الأمور العسكرية بعد الانتصارات الأخيرة ـ إلى أيدي اليهود، لأن ذلك سيتيح لهم فرصة راحة كبيرة.

وأطلق مجلس الأمن يد الكونت برنادوت في معالجة موضوع الهدنة وتحديد موعد تنفيذ وقف إطلاق النار، فانطلق من عاصمة إلى عاصمة يقابل الملوك والرؤساء وممثلي الدول العربية واليهود ويبحث معهم الموضوع، وقد صرّح أن أعماله مقتصرة على شؤون الهدنة فقط، وأنه لم يبحث مع أحد الطرفين مسألة مستقبل فلسطين.

وفي اليوم العاشر من حزيران/ يونيو ١٩٤٨ عقد الكونت برنادوت مؤتمراً صحافياً في القاهرة أعلن فيه موافقة الدول العربية والسلطات اليهودية على قبول اقتراح وقف القتال في فلسطين لمدة أربعة أسابيع من دون قيد أو شرط... على أن يبدأ وقف القتال في الساعة الثامنة (بتوقيت القاهرة) من صباح يوم الجمعة ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٨.

ثم تلا برنادوت برقية السلطات اليهودية بالموافقة على اقتراحه ورسالة النقراشي باشا التي أعلن فيها قبول هذه المقترحات بالنيابة عن كل من مصر والمملكة العربية السعودية وجمهوريتي سورية ولبنان، وقال إنه تلقى رسائل من سيف الإسلام عبد الله وأحمد باشا الراوي، وبهاء الدين طوقان يعلنون فيها باسم حكوماتهم وهي اليمن والعراق وشرق الأردن قبول اقتراح وقف القتال.

وأعلن برنادوت أن مؤتمراً سلمياً سيعقد قريباً في جزيرة رودس التي قرر اتخاذها مقراً لأعماله، سيدعى إلى حضوره العرب واليهود لبحث الحل اللازم لفلسطين.

وقد وردت في مذكرة الدول العربية التي أجابوا بها عن مذكرة برنادوت ملاحظتان هما:

١ ـ إيقاف الهجرة.

٢ ـ عدم الاستفادة من الهدنة للاستعداد والتهيؤ.

وقد أثارت موافقة العرب واليهود على وقف إطلاق النار والقبول بالهدنة الموقتة ارتياحاً عميقاً في أوساط وفود الأمم المتحدة، وأبدى الناطقون بلسان الوفدين الفرنسي والأميركي ارتياحهم إلى ما ورد في تقرير برنادوت.

أما الأوساط الشعبية العربية والهيئات السياسية وأكثر الصحف العربية فقد استقبلت موافقة الدول العربية

على وقف إطلاق النار بكثير من التحفظ، وقد زادهم تحفظاً وقلقاً خرق اليهود للهدنة منذ ساعاتها الأولى في أكثر مناطق القتال، وقد أصدرت الحكومة السورية في اليوم الثاني للهدنة بلاغاً رسمياً مفصلاً، وصفت فيه خرق اليهود للهدنة وبعثت بشكاوى متعددة إلى الكونت برنادوت، فأرسل عدداً من المراقبين للتحقيق، فثبت لهؤلاء صحة الشكاوى السورية، وجرى ذلك على لسان برنادوت بالذات.

ولعل أخطر ما قيل في موضوع التحفظ، التصريح الذي أدلى به رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية يوم ١٢ حزيران/ يونيو، فقد عقد مؤتمراً صحافياً قال فيه إنه لم يكن متحمساً لوقف القتال، وأنه في دهشة من موافقة العرب عليه.. ومع الهدنة شبيهة بالكينا مُرّة المذاق... فهي عظيمة الفائدة.. وأكد أن الحكومات العربية لن تقبل بقيام دولة صهيونية ولن توافق على التقسيم في شتى صوره، وأنها على استعداد لاستئناف القتال إذا لم تحقق الهدنة ما يطالب به العرب من إقامة دولة عربية موحدة في فلسطين.

وقد وصل يوم ١٤ حزيران/يونيو ١٩٤٨ الكونت برنادوت إلى رودس للإشراف على تأسيس مركزه الذي ستعقد فيه مفاوضات السلام بين العرب واليهود.

وراح الوسيط الدولي يمارس نشاطه منطلقاً من مركز عمله فيجتمع إلى ممثلي العرب واليهود في عواصم بلادهم.. وخلال زيارته للقاهرة يوم ١٧ حزيران/ يونيو اعترف صراحة بخرق اليهود للهدنة مثنياً على الموقف الحكيم الذي اتخذه العرب، داعياً إياهم إلى مساعدته في اجتياز المرحلة الثانية من مهمته بعد أن ساعدوه في المرحلة الأولى.

قال عزام باشا عقب إعلان الهدنة وتوقف إطلاق النار في فلسطين ما خلاصته:

> إن الحكومات العربية لم توافق على الهدنة إلاّ وهي قابضة على الموقف في فلسطين بكلتا يديها.. وكان في استطاعتنا أن نقول لمجلس الأمن وللكونت برنادوت: لا... بدلاً من: نعم.. ولكن والحالة هذه والهدنة لا ترهبنا، ولا تخيفنا، فقد رضينا بها حتى نبيّن للعالم بما فيه هيئة الأمم ومجلس الأمن أن العرب إذا قالوا فعلوا.. وإذا وعدوا صدقوا...

وفي مؤتمر صحافي عقده الزعيم اللبناني كميل شمعون حمل على الهدنة واعتبرها من حيث النتيجة في مصلحة اليهود، وقال:

> «إن الهدنة تكسب اليهود اعترافاً دولياً باعتبار أنهم يتمتعون بكيان يوازي كيان الدول العربية المستقلة، وهذا يدلنا على أن الجو الدولي لا يزال مؤيداً للتقسيم وأن ابتكار «الوسيط الدولي» هو في حقيقته نوع من التخدير، بل خطوة أولى في طريق التقسيم لا سيما وأن الدول الثلاث المشرفة على مراقبة الهدنة هي من الدول المتحمسة للتقسيم. كما أن أغلبية المراقبين التسعة الذين أوفدهم أمين سر هيئة الأمم المتحدة هم من الموظفين التابعين للسكرتارية التي كان قد أوكل إليها تنفيذ التقسيم وإنشاء الدولة اليهودية».

وأضاف السيد شمعون قائلاً:

> «.. وإني أترك للأيام القريبة لنرى ما إذا كنا ساعدنا بأيدينا على تأسيس الدولة اليهودية وقيامها على عتبة الشرق العربي».

تمادى اليهود في خرق الهدنة في أكثر جبهات القتال، ووصلت القوافل اليهودية إلى القدس تحمل

لسكانها اليهود المحاصرين منذ شهرين المؤن والعتاد.. وأنزلت في ميناء حيفا زوارق حربية وأجهزة لاسلكية وسيارات جيب أرسلت إلى اليهود في مختلف المناطق.

حيال ذلك ازداد تشاؤم الرأي العام العربي، وعبّرت عنه الصحافة العربية بمقالات لاذعة تبدي مخاوف الشعوب العربية من نتائج هذه الهدنة المريبة.

وكمثال على ذلك قالت «الأيام» في أحد مقالاتها الرئيسية ما خلاصته:

«... يؤكد بعض الخبراء أن اليهود في القدس الجديدة كادت تبلغ أرواحهم الحناجر قبل إعلان الهدنة.. وأن استسلامهم بات وشيكاً لا يعدو يومين أو ثلاثة لولا أن المدفع قد توقف عن القذف والقصف، فتنفسوا الصعداء وتوقعوا وصول النجدات إليهم تحمل الماء والغذاء بعد أن فتك بهم الجوع وغمرهم الشقاء..

وها هو الوسيط برنادوت قد مكّن تل أبيب من أن ترسل إليهم أمس باسم الإنسانية والسلام، وفي ظل حماية الهدنة «المقدسة» قافلة كبيرة جداً، تحمل إليهم الغذاء والحاجات ـ وربما حملت إليهم غير الغذاء وغير الحاجات أيضاً ـ وما بلغت هذه القافلة القدس حتى استقبلوها بالسرور الشامل والفرح العام..

وها هو برنادوت يتوسط لدى السلطات العربية في القدس لإعادة مضخة المياه التي نزعها العرب في رأس العين، لتزويد المدينة التي كاد العطش إما أن يقضي على المئة ألف يهودي فيها أو يحملهم على الاستسلام.. وإن وساطة برنادوت التي نجحت في وقف القتال وإمداد اليهود المحصورين بالغذاء ستنجح، ولا شك، بتوفير الماء.

وبعد هذا .. إذا كان استسلام اليهود في القدس الجديدة قبل تنفيذ الهدنة مرتقباً بين يوم ويوم.. فليس غريباً إذا ما عاد القتال عاجلاً أم آجلاً أن يتكبد العرب في حملهم اليهود على الاستسلام جهداً أضخم، وعناء أكبر.. وأن يبلغوا منهم في شهر ما كان ميسوراً لهم أن يبلغوه في ليل أو نهار.

يجري كل هذا .. وغير هذا .. في سبيل تزويد اليهود المحصورين وغير المحصورين في فلسطين.. بينما نسمع رئيس دولتهم المزعومة بن غوريون يصرح بلهجة التأكيد أن كل مفاوضة لا تقوم على أساس الاعتراف بالدولة اليهودية والتقسيم يضرب بها اليهود وجه الأفق، ولا يتعرفون إليها..

هذا ما يقوله بن غوريون.. بينما يتغنى بعض أقطاب العرب بـ «تقدير» الرأي العام العالمي لموقف البلاد العربية.

اللهم حقق حسن ظن الدول العربية في ما تثق فيه، وتعول عليه.. ولا تحمل ـ الرأي العام العالمي ـ في النهاية على القول:

ـ مساكين أيها العرب .. «ما أطيب قلوبكم ..».

وصل إلى رودس خبراء الجامعة العربية الذين سيشكلون حلقة الاتصال لدى الكونت برنادوت، كما وصل إليها في اليوم نفسه الخبراء اليهود، وقد عقد برنادوت اجتماعاً مع الخبراء العرب استمر ساعتين. وصرح بعد ذلك بأنه يأمل الوصول إلى اقتراحات لتسوية قضية فلسطين. وأنه يدوّن اقتراحاته هذا الأسبوع.

ولوحظ أن برنادوت كان يمهد لطلب تمديد الهدنة، فحذرت الصحف السورية من ذلك، واعتبرت طلب تمديد الهدنة فخاً ينصبه برنادوت للعرب، وقالت إن الوقت يجري لمصلحة اليهود أكثر مما هو في مصلحة العرب وأضافت: إن العرب إذا قبلوا بتمديد الهدنة فإن العالم سيحكم عليهم بالجهل والغباء

والعقم، ويقول إن هؤلاء القوم قد لدغوا أنفسهم مرتين.. بل حفروا قبورهم بأيديهم.. فحذار.. حذار أيها العرب!

وقد جاء من رودس أن الخبراء العرب الذين وصلوا إليها هم عبد المنعم مصطفى بك مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية المصرية وعبد الرحمن الفلاحي من كبار موظفي وزارة الخارجية العراقية وأحمد الشقيري وهنري كتن وهما من فلسطين، وهؤلاء الأربعة هم الخبراء الذين اختارتهم اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لمعاونة الكونت برنادوت في محادثات السلام.

وكما هو معروف، فإن هدف المحادثات التي سيجريها برنادوت وأعضاء هيئته مع هؤلاء الخبراء العرب واليهود هو إيضاح النقاط الفنية واستجلاء بعض الحقائق والمعلومات، ولم يخول خبراء الطرفين صلاحية القيام بمحادثات على أسس سياسية عليا تتطلب مفاوضين من مصاف الساسة.

وكم كان يحزن العرب أن يروا قوافل التموين ليهود القدس تستمر.. فقد أذاع الراديو اليهودي يوم ٢٢ حزيران/ يونيو أن ثلاث قوافل أخرى.. غادرت تل أبيب في طريقها إلى القدس، وهي تتألف من ١١٥ سيارة محملة بالأغذية والمؤن والأدوات الطبية وغيرها.

وقد تعثرت مهمة الكونت برنادوت كثيراً خلال أسابيع الهدنة الأربعة التي أوشكت على الانتهاء، بسبب تمسك الفريقين، العرب واليهود، بمطالبهما، مما حمل برنادوت على طلب تمديد مدة الهدنة، فاقترح على مجلس الأمن أن يطلب من الفريقين التوقف عن القتال والتسليم بتمديد الهدنة إلى فترة أخرى.

لقد استجاب مجلس الأمن إلى طلب الوسيط الدولي، فعقد جلسة بحث فيها الاقتراح البريطاني الداعي إلى تمديد أجل الهدنة. وبعد مناقشته عرض على التصويت، فأسفر عن إقراره بأكثرية ثمانية أصوات: (الأرجنتين، وبريطانيا وفرنسا وأميركا والصين وكولومبيا وكندا والبلجيك) وامتناع مندوبين عن التصويت.

لم يأخذ العرب بقرار مجلس الأمن، بل استأنفوا القتال في الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة ٩ تموز/ يوليو ١٩٤٨، وهو اليوم الذي انتهت فيه هدنة الأربعة أسابيع.

وقررت دول الجامعة العربية رفض طلب الكونت برنادوت بتمديد أجل الهدنة فترة أخرى، واتفقت على استئناف القتال صباح الجمعة.

وأحرزت الجيوش العربية انتصارات سريعة وكبيرة كان لها صداها البعيد في مجلس الأمن، وقد عبّر عن ذلك فارس الخوري ببرقية أرسلها للدوائر العربية في القاهرة قال فيها إن الموقف أخذ يتطور بعد النصر الذي أحرزته الجيوش العربية في فلسطين، وأن الحماسة بشأن إعلان الهدنة التي بدأت شديدة في الأسبوع الماضي أخذت تتضاءل بعد تطور الموقف لصالح العرب.. ورأى فارس الخوري أن تستمر الجيوش العربية في نضالها مهما كانت النتائج.

وأبرق محمود فوزي بك مندوب مصر الدائم في هيئة الأمم أن نجاح الجيوش العربية في زحفها كان له أبلغ الأثر في أوساط مجلس الأمن.

وفي غضون ذلك، اجتمع مجلس الأمن، واستمع إلى تقرير برنادوت الذي يتألف من ٢١ صفحة،

ويتضمن ٣٦ نقطة. وقد أشار فيه إلى خطورة الحالة في فلسطين، وعزم العرب على المقاومة.. مؤكداً صعوبة الوصول إلى اتفاق إذا لم يلق الطرفان سلاحهما للتفاوض معاً.

واعترف برنادوت في تقريره بأن اليهود أفادوا من هدنة الأربعة أسابيع فعززوا مراكزهم الدفاعية وجهازهم العسكري، وقد كانت وضعيتهم دفاعية بحتة. وأضاف أن الهدنة قد حدّت من اندفاع الهجوم العربي، واغتنم اليهود هذه الفرصة لتعزيز مراكزهم العسكرية، وأن العرب كانوا يعرفون ذلك معرفة تامة، ولذلك كان موقفهم السلبي يعزى إلى هذا الأمر بصورة خاصة.

وعقد مجلس الأمن في الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٤٨ جلسته الثانية، وتقدم مندوب أميركا باقتراح لوقف القتال في فلسطين وقد جاء فيه:

١ ـ على مجلس الأمن أن يعتبر الحالة في فلسطين تهديداً للسلام وتدخل ضمن نطاق المادة ٣٩ من ميثاق هيئة الأمم.

٢ ـ أن يأمر المجلس الدول العربية بالتوقف عن استئناف القتال من دون قيد أو شرط فور الموافقة على الاقتراح.

٣ ـ أن يأمر المجلس بإيقاف القتال حالاً وبدون قيد أو شرط في مدينة القدس خلال ٢٤ ساعة تلي الموافقة على الاقتراح المذكور، ويأمر لجنة الهدنة باتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ الأمر.

٤ ـ أن يظل الإيقاف سارياً حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية.

٥ ـ في حالة رفض الطرفين أو أحدهما لقرار مجلس الأمن، فعلى المجلس أن يتخذ أي إجراء آخر طبقاً للبند السابع من الميثاق.

وقد جاء في الاقتراح الأميركي أن حكومة ما يسمونه بدولة إسرائيل قد وافقت مبدئياً على تمديد أجل الهدنة في فلسطين بينما رفضت دول الجامعة العربية جميع النداءات التي وجهت إليها لوقف القتال.

وقال المندوب الأميركي: إن على مجلس الأمن أن يوجه إنذاراً إلى الطرف الآخر ـ الدول العربية ـ الذي رفض نداءه بإيقاف القتال وأن يتخذ ما يراه مناسباً بحسب الصلاحيات المخولة له.

واعترض فارس الخوري مندوب سورية بشدة على استعمال الاقتراح الأميركي لكلمة (أمر) وقال:

«ليس من حق المجلس أن يأمر أية دولة، بل إن عليه أن يهيب بها أو يقدم إليها توصيات معينة».

ومضى يقول:

«إن الولايات المتحدة من تأييدها المستمر للصهيونية تريد أن تنشئ دولة يهودية في فلسطين رغم أنف الأكثرية العربية، لتتخذ منها رأس جسر لبسط نفوذها على الشرق».

ثم تساءل:

«ماذا يكون موقف الحكومة الأميركية لو قام الهنود الحمر وطالبوا بإنشاء دولة لهم ضمن الدولة الأميركية؟».

وطلب أن يحذف المقطع الوارد في الاقتراح الأميركي بأن العرب رفضوا الهدنة بينما قبلها اليهود، وشرح الأضرار التي لحقت بالعرب أثناء الهدنة.

وقدم بعد ذلك اقتراحاً طلب فيه إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية لمعرفة رأيها في شرعية الدولة اليهودية، والتحديد القانوني لكلمة «المعتدي».

وفي جلسة لاحقة عقدها مجلس الأمن عرض على التصويت الاقتراحان الأميركي والسوري، ففاز الأول وسقط الثاني.

بعد كل ما حدث.. اشتدت الضغوط الدولية على الدول العربية مجتمعة ومنفردة لحملها على وقف إطلاق النار.

وقد أبرق الكونت برنادوت إلى عزام باشا يطلب وقف النار في مدينة القدس، وكان ذلك يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٤٨.

وأجاب عزام باشا بأن هذا الطلب يجب أن يوجه إلى كل من الدول العربية بمفردها؟!

(كان هذا الجواب في حينه موضع التساؤل: لماذا لم يوجه هذا الطلب إلى الجامعة العربية التي تمثل مجموعة الدول العربية الأعضاء فيها... بدلاً من أن يوجه إلى كل دولة منها منفردة وعلى حدة).

وكان برنادوت وجّه بهذا المعنى مذكرة إلى الدول العربية فتلقى، كما يقول، من الدول المشار إليها تأكيداً إجماعياً يفيد بأنها على استعداد لوقف إطلاق النار في مدينة القدس القديمة للحؤول دون تدمير الأماكن المقدسة، وأما المدينة الجديدة فلا يمكن أن يتناولها هذا الطلب لأنها تضم ١٢٠ ألف صهيوني من بينهم ٥٠ ألف محارب.

كانت مفاجأة غير منتظرة... ساعة أعلنت محطات الإذاعة صباح يوم الإثنين ١٩ تموز/ يوليو ١٩٤٨ أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قررت وقف القتال في القدس.. فقابل الجميع هذا النبأ بالوجوم والألم بعد أن احتلت القوات العربية نصف مدينة ـ القدس الجديدة ـ خلال ست عشرة ساعة فقط.

وراح رجل الشارع يردد: إذا كانت الحجة في اتخاذ هذا القرار حرمة الأماكن المقدسة.. فنرجو ألاّ يقف القتال بعد الآن في منطقة من مناطق فلسطين..

وتأكيداً لنبأ وقف إطلاق النار أعلن في القدس أن اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية المجتمعة الآن في مكان ما من لبنان قررت استجابة لنداء مجلس الأمن إيقاف القتال في مدينة القدس.

وبالفعل فقد توقف القتال منذ الصباح الباكر بعد أن قام الجيش العربي والمناضلون العرب باحتلال أكبر قسم من القدس الجديدة.

والمعروف أن الهجوم العربي الخاطف على مدينة القدس الجديدة كانت الغاية منه إحباط الدعاية اليهودية التي تقول إن اليهود سيستولون على القدس القديمة لوضع مجلس الأمن أمام الأمر الواقع.

عقد مجلس الأمن اجتماعاً لمناقشة الاقتراح الأميركي ـ بعد تعديله ـ الذي يعتبر الحالة في فلسطين تهديداً للسلام، ويطلب من العرب واليهود إيقاف القتال في جميع أنحاء فلسطين بعد ثلاثة أيام من الموافقة على الاقتراح ـ أي مساء الأحد ١٨ تموز/ يوليو ـ أو عندما تتيح الفرصة للوسيط في حملهما على ذلك.

وقبل التصويت على الاقتراح الأميركي قدم فارس الخوري تعديلاً كتابياً على الاقتراح فلم يفز بنتيجة التصويت.

كما تكلم في الموضوع محمود فوزي مندوب مصر، وناشد هيئة الأمم المتحدة أن تتصف بالعدل كي لا يصبح هذا القرار وصمة في تاريخها.

وبعد أن تكلم المندوب الأميركي ومندوب بريطانيا طرح الاقتراح الأميركي على التصويت، فجرت الموافقة عليه بأكثرية سبعة أصوات ومعارضة سورية، واستنكاف الأرجنتين وروسيا وأوكرانيا عن التصويت.

وقد بعث الكونت برنادوت بمذكرات إلى الدول العربية جاء فيها أنها إذا لم تعمل على إيقاف القتال في فلسطين قبل مساء يوم الأحد ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨ فإنها تتعرض لفرض العقوبات الاقتصادية وربما إلى استخدام الأمم المتحدة القوة ضدها. وجاء في المذكرة أيضاً أنه يجب على الفريقين العرب واليهود الاستمرار في وقف القتال في القدس.

أما اليهود فقد أعلنوا أنهم يوافقون على وقف إطلاق النار إذا وافق العرب على قرار مجلس الأمن.

أحدث قرار مجلس الأمن ردود فعل عنيفة في العواصم العربية، ففي دمشق دعا الرئيس القوتلي كلاً من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء إلى اجتماع بحث فيه تطور الموقف بعد قرار مجلس الأمن، وتقرر فيه ما يجب اتخاذه من الإجراءات والتدابير.

وفي أعقاب هذا الاجتماع، وفي اليوم نفسه، عقد اجتماع آخر دعا إليه رئيس الوزراء عدداً كبيراً من النواب الذين اجتمعوا في الندوة النيابية. وقد تكلم رئيس الوزراء في موضوع الساعة شارحاً لهم التطورات التي طرأت على الموقف، ودعاهم إلى إبداء آرائهم: فتكلم عدد منهم.. ومما قالوه، أن الحكومة في الأصل أخذت على عاتقها معالجة قضية فلسطين، فعليها أن تتحمل وحدها مسؤولية إنهاء هذه القضية على الشكل الذي تراه مناسباً، وأضافوا قائلين إن النواب المجتمعين لا يستطيعون إبداء آرائهم لأن اجتماعهم غير رسمي. وأبلغوا رئيس الوزراء أنهم يحتفظون بإبداء آرائهم ريثما يعقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس النواب قريباً.

وعندما سمع رئيس الوزراء أقوالهم، قرر أن تأخذ الحكومة على عاتقها المسؤولية لأنه لا يستطيع الانتظار حتى يجتمع المجلس.

وقد غادر دمشق إلى لبنان فور انفضاض الاجتماع لحضور اجتماع اللجنة السياسية الأخير الذي ستقرر فيه صيغة الرد النهائي الذي ستبعث به إلى مجلس الأمن.

وقد أسفرت اجتماعات اللجنة السياسية التي عقدتها في لبنان عن وضع بيان وردّ: الأول موجه إلى الأمة العربية.. والثاني أبلغ إلى مجلس الأمن وقد وقعه عزام باشا باسم الدول العربية.

أما البيان فقد شرح للعرب ما قامت به اللجنة السياسية من أعمال في سبيل فلسطين منذ تلقت قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٤٨ بشأن وقف إطلاق النار في القدس وسائر فلسطين حتى يوجد حل سلمي لقضيتها.

ثم تحدث البيان عن قرار مجلس الأمن الأخير، فقال: إن اللجنة السياسية لتدرك تماماً ما في هذا القرار من مرارة، وما يكلف الأمة العربية من احتمال وصبر، ولكنها واثقة أن ذلك لا ينال من إيمانها بالنصر النهائي.

أما الرد الذي وضعته اللجنة السياسية فقد جاء فيه: إن الحكومات العربية دهشت من موقف مجلس الأمن من الدول العربية واعتبار الحالة في فلسطين مهددة للسلام العالمي.

وشرح البيان أسباب تدخل الدول العربية في موضوع فلسطين، وأشار إلى انحياز الدول الكبيرة إلى جانب اليهود... وتحدث عن الإجرام الصهيوني وما ارتكبه من فظائع النهب والتدمير والاعتداء على النساء والأطفال والشيوخ بلا تمييز ولا رحمة.. ثم انتقل إلى التحدث عن خيبة الأمل التي أصيب بها العرب من تنكر الدول الكبيرة لمطالبهم العادلة، بينما هي تنظر وتسمع كيف خرق اليهود الهدنة الأولى ـ هدنة الأربعة أسابيع ـ وهو ما لفتت إليه الدول العربية المرة تلو المرة أنظار مجلس الأمن وبصورة خاصة أنظار الدول الكبيرة دون جدوى، فأسفر ذلك عن تشجيع الصهيونيين على ارتكاب المزيد من الجرائم والغدر ونقض العهود.

وانتهى الرد إلى القول:

«.. وإزاء إصرار مجلس الأمن على اعتبار الموقف تهديداً للسلم الدولي ومدعاة لفرض العقوبات في حالة رفض الدول العربية وقف القتال، لا يسع الحكومات العربية ـ حتى لا يسوء الموقف الدولي في الظروف الدقيقة الراهنة التي يجتازها العالم ـ إلاّ أن توافق على قرار المجلس، معلنة أن وقف القتال لا يعني إعادة السلام الحقيقي إلى تلك الربوع، وستظل النفوس قلقة والشعوب متحفزة إلى أن يوجد الحل العادل الدائم للقضية».

أثار قبول الدول العربية وقف القتال استياء ونقمة الشعوب العربية، وزادها غضباً إقدام اليهود كل يوم على خرق شروط الهدنة ومواصلة القتال دون أن يبدي مجلس الأمن أي اهتمام من شأنه أن يضع حداً لتمرد اليهود واسترسالهم في القتال والتخريب والإجرام.

فعلى الصعيد العربي السوري طالب النواب السوريون بدعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية خلال العشرة أيام الأولى من شهر آب/ أغسطس ١٩٤٨، والصحافة السورية شنت حملات قاسية على موافقة الدول العربية على وقف إطلاق النار، ومن الصحف من أطلق على قرار مجلس الأمن «قرار مجلس الظلم» وجاء في عناوين المقالات الرئيسية لعدد من الصحف الرئيسية العناوين الآتية:

- قرار مجلس الظلم.. لن يزيد العرب إلاّ عزماً على القتال.. فرضوا عقوباتهم.. فلنفرض احترامنا.. هذه العقوبات هي السبيل لتصفية قضية فلسطين.
- الدول العربية وحدها مسؤولة عن نتائج قرارها بقبول الهدنة، لأنها تعرف مبلغ قواها وتقدر مدى إمكاناتها.. وقع القرار في الرأي العام العربي..
- لقد كشف الغطاء واتضح البلاء.. العرب مدعوون إلى حياة جديدة تجهزهم بأحدث السلاح وتجعلهم أمة عسكرية.
- الانقلاب الذي ندعو إليه يهدف إلى وحدة عسكرية حربية يحسب حسابها ويرهب جانبها.. جامعة الدول العربية مدعوة إلى تحقيقها حتى إذا واجهت الخطر قالت: «لا» ولا تقول: «نعم».

هذه طائفة من عناوين الصحف في تلك الأيام.. وكم نحن العرب في حاجة إلى تحقيق ما كانت تدعو إليه في أيامنا هذه.. لا سيما وأن الدول العربية اليوم غيرها بالأمس من حيث عددها وعدتها، ولا ينقصها إلاّ التضامن والعزم والإقدام.

عهد الولاية الثانية لشكري القوتلي

كان المسؤولون في سورية منصرفين كلياً إلى معالجة موضوع فلسطين وما تركه قبول الدول العربية بوقف القتال من أثر في نفوس العرب جميعاً، صادف ذلك يوم ١٧ آب/ أغسطس ١٩٤٨، وهو اليوم الذي يبدأ فيه عهد الولاية الثانية لرئيس الجمهورية شكري القوتلي لخمس سنوات جديدة. وعلى الرغم من أن الرئيس القوتلي أصدر أوامره بإلغاء الاحتفالات حزناً على شهداء العرب في فلسطين، فإن البلاد أبت إلاّ أن تبدي شعورها حيال هذه الذكرى البهيجة، وقد تجلى ذلك في ازدحام الجماهير منذ الصباح الباكر على طول الطريق من المهاجرين إلى دار مجلس النواب حيث يحلف الرئيس القوتلي اليمين الدستورية.

عندما وصل الرئيس بموكبه الرسمي إلى الندوة النيابية استقبلته الموسيقى بالنشيد السوري، وحينما دخل إلى قاعة المجلس استقبله النواب والمدعوون وقوفاً بعاصفة من التصفيق.

وأعلن رئيس المجلس النيابي بالوكالة محمد العايش افتتاح الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية والمخصصة لأداء رئيس الجمهورية اليمين الدستورية.

ثم اعتلى الرئيس القوتلي سدة الرئاسة حيث ألقى بيانه التاريخي، وقد أثار بجملته الحماسة في نفوس النواب وكل من يسمعه من أجهزة الراديو..

وقد استهله بقوله:

«أرى وأنا مدعو باسم الدستور إلى أداء القسم العظيم، بعد أن جددت هذه الأمة ممثلة في دار ندوتها رئاستي للجمهورية السورية، أن أمهد للقسم العظيم ببيان أعرض فيه لمحات من الحديث عن السنين الخمس التي اضطلعت في أثنائها بالرئاسة الأولى..».

وراح الرئيس القوتلي يشرح الأعمال التي قامت بها الدولة خلال السنوات الخمس الماضية على الصعد الثلاثة السورية والعربية والدولية، وتكلم عن الجهاد المتواصل الذي خاض ويخوض غمراته الشعب السوري، وانتقل إلى الحديث عن الجامعة العربية ودور سورية في تأسيسها وأعمالها، وعن الدور الإنشائي الذي قامت به سورية.. وتطرق إلى جهد سورية في الميدان السياسي، وإلى رفع مستوى الأمة وتقوية الأواصر مع الدول العربية، وتحدث عن فلسطين فقال «إن المعركة لم تنته بعد، وهي حالياً تجتاز مرحلتها الخطرة، وليس فينا من يزعم أنها انتهت، فإذا وجد، فهو انعزالي، مزعزع العقيدة، ضعيف الإيمان».

وخاطب النواب والشعب بقوله: «علينا أن لا نتقاعس»، واغرورقت عيناه بالدموع، وبدا عليه التأثر وهو يحلف اليمين.

بعد أن أقسم الرئيس القوتلي اليمين الدستورية وفي ضوء ما آلت إليه الأمور في فلسطين، راحت الألسن تردد الدعوة إلى تأليف وزارة جديدة قوية ترافق عهد الولاية الثانية لرئيس الجمهورية وتمثل فيها جميع الهيئات النيابية والأحزاب، وتجابه الأحداث التي تشهدها فلسطين.

وكان الحزب الوطني الذي يرأسه نبيه العظمة، ويضم عدداً كبيراً من السياسيين القدامى الذين كانوا أعضاء في «الكتلة الوطنية» المنحلة.. كان هذا الحزب من أكثر الهيئات والأحزاب حماسة في الدعوة إلى تأليف «وزارة قوية». وقد عقد أركان الحزب المذكور مؤتمراً في ضهور الشوير (لبنان) قرروا فيه

المطالبة بتأليف وزارة جديدة، وجرت محادثات عديدة بين الهيئات البرلمانية والحزب الوطني بغية الاتفاق على تأليف وزارة يشترك فيها الجميع.. لولا أن السعي لتحقيق ذلك قد تعثر بسبب تعدد الاتجاهات، وانتهى الأمر إلى تشكيل وزارة مؤلفة من أعضاء الوزارة السابقة وثلاثة من الحزب الوطني واثنين من المستقلين.

وقد أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً يقضي بتشكيل الوزارة على الشكل التالي:

جميل مردم بك: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني.

لطفي الحفار: وزيراً للدولة ونائباً لرئيس مجلس الوزراء.

سعيد الغزي: وزيراً للعدلية.

محسن البرازي: وزيراً للشؤون الخارجية.

محمد العايش: وزيراً للدولة ووزيراً للزراعة بالوكالة.

صبري العسلي: وزيراً للداخلية.

ميخائيل إليان: وزيراً للاقتصاد الوطني.

الأمير عادل إرسلان: وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية.

أحمد الرفاعي: وزيراً للأشغال العامة.

وهبي الحريري: وزيراً للمالية.

منير العجلاني: وزيراً للمعارف.

وكان أول ما فعلته الوزارة الجديدة، أن دعا رئيسها مردم بك رجال الصحافة إلى مؤتمر صحافي تحدث فيه عن سياسة الوزارة وأهدافها وأنها مستوحاة من خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه في الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية والتي حلف فيها اليمين الدستورية.

ثم واجهت الوزارة مجلس النواب في جلسته الأولى من الدورة الاستثنائية، وقد عقدها في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨، وبعد أن ألقى رئيس الوزراء البيان الوزاري انهالت عليه أسئلة عديدة من النواب منها أربعة أسئلة وجهها النائب السيد فيصل العسلي إلى الحكومة وهي:

١ ـ سبب تأخير عقد الدورة الاستثنائية.

٢ ـ سبب استقالة أحمد الشراباتي وزير الدفاع.

٣ ـ سبب قبول الهدنتين الأولى والثانية.

٤ ـ تدابير الحكومة لحماية حدود الوطن من خرق الهدنة وحماية المدن والأحياء الغاصة بالسكان من القصف الجوي.

هنا اتجه نحو المنبر أحمد الشراباتي ليشرح للمجلس أسباب استقالته من منصبه كوزير دفاع، وقد ألقى بياناً مطولاً نفى فيه الشائعات المريبة المختلفة التي روّجها المغرضون، ولما سأله النائب نسيب البكري عن أسباب امتناع وزارة الدفاع عن شراء معمل للسلاح كان عرض عليها، وكان من الضروري شراؤه،

حاول الشراباتي الإجابة عن هذا السؤال غير أن رئيس المجلس طلب عدم الخوض في هذا الموضوع بسبب كثرة عدد الخطباء.

ثم تكلم من النواب كل من خليل جرجس، عبد السلام العجيلي، عبد الرحمن العظم، عبد الباقي نظام الدين، أديب نصور، وأحمد قنبر.

وهنا نهض صبري العسلي وزير الداخلية، فرد على أقوال وأسئلة النواب لا سيما ما يتصل منها بإخفاق محاولة الحكم المؤتلف، ومما قاله بهذا الصدد:

«أرجو أن تتقبلوا مني هذه الكلمة بحسن نية وطهر وبراءة، ذلك أنكم كنتم سبباً مباشراً في أن لا يتم الحكم المؤتلف الذي رغبنا في أن يكون مرآة صادقة تنعكس عليها رغبات هذا المجلس وإرادة عامة تكتلاته، وإذا كان ذلك كذلك فإني أعتبره خطأ محضاً ولكنه ليس خطأ الحزب الوطني الذي كان يسعى جاهداً لأداء خدمة عامة وفي ظل حكم مشترك، وتحت رعاية هذا الرئيس ـ رئيس الجمهورية».

وبعد أن انتهى وزير الداخلية صبري العسلي من كلامه تكلم محمد المبارك وزكي الخطيب، فردّدا ما قاله أحمد قنبر، وطالبا بحل المجلس النيابي وإجراء استفتاء جديد للأمة. ثم تكلم لطفي الحفار مؤيداً أقوال وزير الداخلية وتكلم بعده أكرم الحوراني فألقى خطاباً مطولاً وأعقبه رشدي كيخيا ففنّد بيان الحكومة، وأشار إلى أسباب تخلف حزب الشعب عن حضور جلسة اليمين، ثم تكلم فخري البارودي فدعا إلى تجنب المجادلات وتوحيد الصفوف، وبعد ذلك طرحت الثقة بالوزارة على التصويت، فنالتها بأكثرية ٧٢ صوتاً ضد ٣٢، واستنكف خمسة نواب عن التصويت، كما غادر القاعة في أثناء التصويت ثلاثة نواب.

خلال الشهر الأول من عهد الولاية الثانية للرئيس القوتلي، وفي عهد الوزارة المردمية الجديدة نشطت اجتماعات ولقاءات المسؤولين العرب، وشهدت العواصم العربية، ونخص بالذكر منها دمشق والقاهرة وعمان وإربد وبيروت، مؤتمرات واجتماعات عديدة كانت الغاية منها الوصول إلى اتفاق عام على خطة عسكرية موحدة تجابه العدوان الصهيوني المستمر، وقد ازدادت الرغبة في تحقيق ذلك بعد أن أعلن في كل من عمان وبغداد توحيد قيادة الجيشين الأردني والعراقي.

وبينما البحث يدور حول ما ذكرنا، فوجئ الجميع في مساء ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ بنبأ اغتيال الكونت برنادوت وسيط هيئة الأمم المتحدة في فلسطين والكولونيل سيرو الفرنسي كبير مراقبي الهدنة بفلسطين.

أحدث نبأ مصرع برنادوت صدمة عالمية بالنظر لمكانة الفقيد في العالم، فهو ابن عم الملك غوستاف ملك السويد وأقرب المقربين إليه، وكان رئيساً لجمعية الصليب الأحمر السويدية. ولمع اسمه في الأوساط العالمية عام ١٩٤٥ حين قام بدور الوسيط بين ألمانيا والحلفاء في أواخر الحرب العالمية الثانية، ويعد من الأدباء المعروفين في السويد، ويبلغ الثالثة والخمسين من عمره.

وأرسل زعماء العالم برقيات التعازي إلى الملك غوستاف وعائلة الفقيد، أما في العالم العربي، فقد أعرب الحكام والزعماء العرب عن أسفهم واستنكارهم للجريمة النكراء.

أما في الأوساط اليهودية فقد دعي مجلس وزراء ما يسمونه بدولة إسرائيل إلى اجتماع أبدى فيه شرتوك استنكاره للحادث، وأعلن أن المساعي مبذولة لاعتقال القتلة وتسليمهم لهيئة الأمم!!

وقد اعترف ناطق بلسان عصابة «شترن» باغتيال الكونت برنادوت وقال: «إنه سعيد به وراضٍ عنه».

أما مجلس الأمن فقد عقد أكثر من اجتماع، وأعرب بشدة عن استنكاره للجريمة الشنعاء، واستمرت حماسته ضد القتلة بضعة أيام، ثم أخذت بالتضاؤل والتبخر إلى أن خمدت كما خمدت أنفاس برنادوت الذي كان موفد مجلس الأمن وممثله. وكان المفروض في هذا المجلس أن يثأر لكرامته من اليهود القتلة الذين اعترفوا على رؤوس الأشهاد بارتكاب جريمتهم، لكنه لم يفعل شيئاً من ذلك، مما حمل الصحف العربية على انتقاد موقفه بشدة، وقد قالت إحدى صحف دمشق في مقال رئيسي لها:

«.. ليهنأ مجلس الأمن بهذه اللطمة الشديدة يكيلها له شذاذ الخلق الذين أراد أن يجعلهم بشراً سوياً، وليفاخر بعصابات الشر التي حاول أن يقيم منها دولة ذات شأن، فإذا بهذه المخلوقات تأبى إلاّ أن تبرهن على أنها تظل عند فطرتها وطبيعتها عاقة، غادرة، شريرة خبيثة.. فهل يمضي مجلس الأمن بعد هذا كله في تأييدها..؟».

وفي مؤتمر صحافي عقده رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك تحدث عن مصرع برنادوت وشعور الاحترام الذي تكنه الحكومة السورية للفقيد لما يتمتع به من صفات إنسانية حميدة نادرة بصرف النظر عن كل اختلاف أو تباعد في وجهات النظر السياسية.. ثم قال:

«إن مصرع برنادوت سيترك أثراً رجعياً ضد الدولة المزعومة آجلاً إن لم يكن عاجلاً..» وأضاف: «إن هذا العمل الإجرامي الذي أقدمت عليه العصابات اليهودية بالإضافة إلى مذابح دير ياسين وغيرها من المناطق الفلسطينية، حملت الحكومة السورية على أن تضع طلباً سترفعه إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم تطلب فيه اعتبار الصهيونيين مجرمي حرب لأن إجرامهم يفوق إجرام الزعماء النازيين».

وسئل فارس الخوري: لماذا لم يحدث مصرع برنادوت الأثر الذي كان متوقعاً في هيئة الأمم؟ فأجاب مبتسماً:

«.. إن اليهود في الأوساط العالمية (كالفرفور.. ذنبه مغفور) ولو كان العرب قد اغتالوه ولو عن غير تصميم وقصد لأطبق العالم عليهم غاضباً.. فجريمة الغني مغفورة.. وجريمة الفقير ذنب ما بعده ذنب».

هذا ما قاله فارس الخوري لمندوب «الأيام» في قصر شابو في باريس حيث كانت منظمة الأمم المتحدة تعقد جلساتها.

ومما يؤكد قوله هذا أن اليهود بعد مصرع برنادوت، وقد اشتد ساعدهم، وكثر تمردهم على الصعيدين القتالي في فلسطين، والسياسي الدولي في أوساط هيئة الأمم، وقد زادتهم غروراً وشططاً قرارات مجلس الأمن التي تأتي دائماً في مصلحتهم، مثال ذلك القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ في دعوة العرب واليهود إلى التوقف عن القتال في منطقة النقب وغيرها. فقد كان مثالاً للتجاهل والانحياز، ودليلاً جديداً على تآمر مجلس الأمن مع الدول التي أضحت مطية للذهب الصهيوني، على حق العرب في فلسطين. والمؤسف أن يمسح اليهود بقرارات مجلس الأمن وجه الأرض، بينما الدول العربية تزداد تطرفاً في اللباقة والليونة حيال السياسة الدولية.

عقد أعضاء الوفود العربية المجتمعة في القاهرة المجتمعة في القاهرة اجتماعاً توفروا خلاله على دراسة تقرير الكونت برنادوت الذي وضعه قبل وفاته ليرفعه إلى مجلس الأمن، وهو يتألف من (٣٥) ألف كلمة.

وقد تبين لأعضاء الوفود أن التقرير الجديد يشبه كثيراً السابق الذي وضعه برنادوت ورفضه مجلس الجامعة العربية.

وأجمعت الأوساط السياسية العربية على رفض التقرير، وقال عزام باشا إن ما جاء في التقرير ليس غريباً عليه فقد توقعه من الوسيط.. وأضاف: «إن موقفنا لم يتغير، فإننا نرفض ما جاء فيه جملة وتفصيلاً، ولا نقبل ما اقترحه الكونت قبل مصرعه.. وموقف الدول العربية كلها لم يتغير أيضاً وهي متضامنة في الخطوات التي ستتبعها إزاء كل ضرر يراد بفلسطين العربية».

وفي تلك الأثناء عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ اجتماعاً في غزة أعلنوا فيه استقلال فلسطين كلها، التي يحدها شمالاً سورية ولبنان وشرقاً سورية وشرق الأردن وغرباً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة مستقلة ديموقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي، وخدمة الحضارة الإنسانية مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد.

وفي أعقاب ذلك قامت حكومة فلسطينية أطلق عليها اسم «حكومة عموم فلسطين» وعين أحمد حلمي باشا رئيساً لها، وجمال الحسيني وزيراً للخارجية.

وقد وافقت الدول العربية على هذا الإجراء باستثناء الملك عبد الله عاهل الأردن الذي أبدى بعض التحفظات، وكان ذلك موضع بحث ومناقشة بين العاهل الأردني والدول العربية استغرق بعض الوقت، وكاد يؤدي إلى خلاف لولا أن تغلبت مصلحة العرب العليا على التشبث بالآراء والاختلاف في النظريات وسويت الأمور ولو بصورة موقتة.

وكان أول ما فعلته حكومة عموم فلسطين أنها توفرت على دراسة الموقف الحربي، وانتهت دراستها إلى اتخاذ قرار باعتبار جميع الفلسطينيين من سن الثامنة عشرة إلى الأربعين مجندين في حكومة عموم فلسطين.

إلى جانب الصراع الدائر بين الدول العربية ومجلس الأمن على الصعيد الدولي، وإلى جانب الاقتتال القائم بين العرب واليهود على الصعيد الحربي، كان هناك موضوع اللاجئين الذي استأثر بالكثير من قلق العرب واهتمامهم، ففي سورية بلغ عدد اللاجئين إليها حتى أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ مئة واثنين وعشرين ألفاً..

وأعلن في القاهرة أن المستر رفائيل سلنتو المشرف على شؤون اللاجئين العرب ورئيس لجنة اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة قد صرّح بأن الدول العربية قد قدمت إلى اللاجئين الفلسطينيين أكثر مما قدمته جميع أمم العالم مجتمعة.

وقد تحدث الدكتور بانش الذي حلّ محل الكونت برنادوت بالوكالة عن مساعدة اللاجئين فقال: إن كمية من الخيام تسع لإيواء ثمانين ألف لاجئ قد توقفت وهي في طريقها إلى أماكن اللاجئين وإن ٢٤ أمة قدمت كميات كبيرة من الأغذية.

لقد ناقش مجلس الأمن بعد جلسات متتالية الاقتراح الكندي الذي أيّدته فرنسا وبلجيكا وهو يدعو إلى إقامة «هدنة دائمة» في جميع أنحاء فلسطين.

ودارت مناقشات حادة حول هذا الاقتراح الذي رفضه مندوبو العرب، وقام بينهم وبين مندوبي الدول

المؤيدة له صراع حاد تجلى فيه المنطق العربي السليم، والحجة الدامغة، والحق الأبلج، ولكن ليس هناك من يريد أن يعي أو يسمع، وقد أبت المؤامرات الدولية إلاّ أن تفرض قرارها بقوة التآمر الخسيس، والوجدان الرخيص، فعرضت المشروع على التصويت في جلسة عقدها مجلس الأمن يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، فأيدته ثماني دول، وصوّتت سورية ضده، واستنكفت روسيا وأوكرانيا.

لقد أصيب مندوبو العرب لدى هيئة الأمم بصدمة عنيفة عبّر عنها فارس الخوري بقوله:

«... لقد ربح اليهود الجولة الأولى، ولكنهم لن يربحوا جميع الجولات، والزمن طويل.. وسيثبت هذا...».

ومما يذكر أن فؤاد عمّون ممثل لبنان خرج من الجلسة وهو يردد: «نية سيئة.. نية سيئة..».

أما وقع القرار في العالم العربي فقد عبّر عنه الهياج الذي ساد الشعوب والحكومات العربية التي اعتبرت «الهدنة الدائمة» مناهضة لمصلحة العرب، فأعربت الجماهير العربية عن غضبتها العارمة بالمظاهرات التي قامت بها في مختلف العواصم والمدن العربية. ففي دمشق والمدن السورية استمرت المظاهرات بضعة أيام، وكانت تزداد عنفاً يوماً بعد يوم بسبب مرور عام واحد على قرار التقسيم الذي اتخذته منظمة الأمم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧.

وقد جرت معارك عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن في شوارع دمشق الرئيسية، وكانت كل معركة بين الفريقين تسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وتحطيم حافلات الترام وبعض السيارات التابعة للدول المعادية للعرب.

وكان يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ حافلاً بالاشتباكات الدامية التي أسفرت عن قتل وجرح عدد من الطلاب والشباب، وكان سلاح هؤلاء الحجارة يرمون بها قوى الدرك والشرطة، فتقابلهم بالرصاص القاتل.

ومن طريف ما حدث في دمشق أن جمهوراً من المتظاهرين جاء من شارع الدرويشية إلى شارع السنجقدار، وهم يحملون جنازة ويهللون وراءها، ولما منعهم رجال الشرطة والدرك من مواصلة السير نحو المرجة حيث توجد دار الحكومة، وضع المتظاهرون الجنازة على الأرض، وقد كشفوا عن الصندوق الموضوعة فيه الجثة، فإذا هو مملوء بالحجارة التي تناولها المتظاهرون وأخذوا يرشقون بها رجال الأمن ليفسحوا لهم الطريق.

ومما يدل على عنف الاشتباكات أن عدداً كبيراً من المتظاهرين الجرحى قد نقل في يوم واحد إلى المستشفى الوطني، فمات منهم من مات وأسعف منهم من أسعف.

وفي غمرة هذه الأحداث الدامية تعرضت وزارة جميل مردم بك إلى هجمات من داخل مجلس النواب وخارجه، وشقّت الدعوة إلى تأليف وزارة قومية طريقها إلى صفوف الشعب والنواب، فاهتزت أركان الحكم، وتوفر الرئيس القوتلي على معالجة الموقف بنشاط واهتمام، ودعا إلى العديد من الاجتماعات التي عقدت برئاسته في القصر الجمهوري. وبعد أن اتضح له أن أكثرية النواب والشخصيات السياسية والشعبية مجمعة على طلب تأليف وزارة قومية، وبعد أن ازداد الموقف العام حرجاً نتيجة لتفاقم المظاهرات والاشتباكات، بعد هذا كله دعا الرئيس القوتلي نواب البلاد جميعاً إلى القصر الجمهوري وطفق يحدثهم عن الحالة الحاضرة وضرورة الالتفاف حول عمل موحّد معرباً عن أسفه الشديد

للحوادث التي مرت خلال الأيام الأخيرة، وأعلن لهم أن الحكومة الحاضرة قدمت له استقالتها، وعليهم أن يباشروا عملاً قومياً على أساس الدعوة التي سبق له أن دعاهم إليها عند افتتاح الدورة النيابية.

واستقبل الرئيس القوتلي بعدئذٍ أصحاب الصحف، فتحدث إليهم عن واجبات المواطن السوري في هذه الظروف، وواجبات رجال القلم والفكر في الدرجة الأولى الذين يجب أن يعملوا لمصلحة البلاد العليا المجردة عن كل اعتبار خاص أو محدود، وشرح لهم أدوار دعوته إلى القيام بعمل قومي، فقال ما خلاصته:

«.. قبل افتتاح المجلس وفي يوم ١٢تشرين الثاني/نوفمبر دعوت بعضاً من ممثلي الأحزاب في مجلس النواب لمذاكرة معهم في وضع البلاد الحاضر فلبى الدعوة قسم منهم، وتخلف بعضهم لوجوده خارج دمشق..

«.. وقبل افتتاح المجلس النيابي بيوم واحد وجهت دعوة ثانية إلى (١٦) شخصاً من ممثلي الأحزاب في المجلس بمن فيهم المستقلون فحضروا جميعاً، وتحدثت عن وضع البلاد الداخلي والخارجي. وشرحت لهم مختلف النواحي المتعلقة بسياستنا العامة، وما طرأ على المشكلة الفلسطينية من تطور مما يدعو لانتهاج سياسة قومية في مختلف نواحي الحياة.

«.. وطلبت أن يكون الحكم قومياً وأن تكون مباحثات المجلس قومية أيضاً وصحافتنا قومية وتوجيهها قومياً، فأعربوا عن ارتياحهم لهذه الرغبة.. وفي اليوم الثالث وجهت دعوة إلى جميع النواب لاجتماع عقد هنا وألححت عليهم بوجوب المبادرة إلى تحقيق ما دعوت إليه في الاجتماع السابق من جمع الكلمة وتوحيد الصف والالتفاف حول عمل قومي مشترك..».

وبعد أن أشار في حديثه إلى الرسالة الملقاة على عاتق النواب ومسؤولياتهم في الظروف الحالية تكلم عن الحالة العامة وأعرب عن أسفه الشديد لما حدث خلال المظاهرات في الأيام الأخيرة وقال: « ..إنني متأثر لما حدث.. وكنت أفضل أن يسفك دم ابني على أن يصاب أقل فرد من أبناء هذه الأمة بأقل أذى..».

واستطرد إلى القول:

«.. دعونا اليوم النواب لتأكيد الدعوة السابقة إليهم بوجوب القيام بعمل قومي على أساس وحدة الصف وجمع الكلمة.. وقد أعلمتهم أن الحكومة قد قدمت لي استقالتها، وطلبت إليهم التشاور في ما بينهم للاتفاق من أجل الوصول إلى وزارة قومية، وإبلاغي نتيجة مساعيهم في هذا السبيل».

ووجه الكلام إلى رجال الصحافة فقال:

«.. إن سورية التي بذلت كل جهد في سبيل فلسطين، ولا تزال تبذل، ستمضي قدماً في هذا النهج القويم، وأعتقد أن النهاية لنا وسوف لا نغلب بحول الله، والله لا يريد السوء بأمة اتحدت كلمتها».

وفي اليوم الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، رفع جميل مردم بك رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية استقالة حكومته، فقبلها، وطلب منها المثابرة على تصريف الأمور ريثما تتألف وزارة جديدة.

انصرفت المساعي والاستشارات لتأليف وزارة قومية، فالأحزاب والكتل في داخل البرلمان وخارجه تنادت إلى الاجتماع في محاولات كثيفة لتأليف وزارة تمثل فيها جميع الأحزاب. وقد تقاربت وجهات النظر في ما بينها حول الاتفاق على التعاون جميعاً في وزارة قومية واحدة.

ولكن النقطة التي استمر البحث حولها طويلاً من دون أن يتوصل الجميع إلى الاتفاق عليها هي الشخصية الحيادية التي يجب أن ترأس الوزارة القومية الجديدة، فقد عرضت أسماء عدة شخصيات لم يتفق على واحدة منها، واقترح حزب الشعب أن يرشح لهذا المنصب الرئيس هاشم الأتاسي، فقبل رئيس الجمهورية هذا الاقتراح، وزوّد الوفد الذي كلّف بالسفر إلى حمص ليعرض على الرئيس الأتاسي هذا الاقتراح بكتاب خاص يدعوه فيه إلى تأليف الوزارة، وهذا الوفد مؤلف من: رشدي كيخيا، عدنان الأتاسي، فيضي الأتاسي. وقد سافر الوفد إلى حمص حيث اجتمع إلى الرئيس الأتاسي، وظل مجتمعاً إليه حتى منتصف الليل، وصرح بعد الاجتماع أنه اعتذر عن قبول تأليف الوزارة لأنه معتزل السياسة، ولا يريد أن يتحمل مسؤولية الموقف الحاضر بعد أن بلغت الحال ما بلغته.

بعد أن اعتذر الرئيس الأتاسي عن تأليف وزارة قومية في الظروف الحاضرة، تابع الرئيس القوتلي استشاراته مع عدد من الشخصيات، وقد استغرق ذلك أكثر من أسبوعين لم يتمكن خلالهما من حل الأزمة المستعصية إلى أن تحدث عنها الرئيس القوتلي لرجال الصحافة شارحاً الأدوار التي مرت بها، وقد ألقى بذلك ضوءاً على المصاعب التي واجهها في أثناء الاستشارات التي انتهت بالاتفاق على تكليف خالد العظم بتأليف الوزارة.

وبعد أن أشار الرئيس إلى قوة العناصر التي ستتألف منها الوزارة الجديدة، أعرب عن أمله بأن يتحقق على يدها الكثير من الإصلاحات المنشودة لمصلحة الشعب. ثم وجّه الرئيس إلى الصحافة كلمة جاء فيها:

«إني أشكر الصحافة على موقفها الرزين من عرض مراحل هذه الأزمة، ولم يثنها اهتمامها بها عن قيامها بواجبها حيال المسائل الأخرى التي تهم البلاد العربية، وتدعو إلى اهتمام كل فرد من أفراد هذه الأمة فأولتها عنايتها وأدت الواجب على الوجه الأكمل.

«وإني أدعو رجال الصحافة أن يكون كل واحد منهم رقيب نفسه، وأن يكون الموجه الوطني، والمرشد الصالح للرأي العام مستوحياً بالدرجة الأولى مصلحة البلاد العليا، ومضيئاً للناس نبراس السبيل القويم، مسجلاً لهم موقفهم المشرف من قضايا البلاد».

وفي يوم السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ استقبل رئيس الجمهورية خالد العظم وعهد إليه بتأليف الوزارة فقبل المهمة الرفيعة، شاكراً ثقته الغالية.

وفي المساء عرض على الرئيس أسماء الوزراء فصدرت المراسيم بتأليف الوزارة على الوجه التالي:

خالد العظم:	رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع الوطني.
محمد البرازي:	وزيراً للمعارف.
محمد العايش:	وزيراً للزراعة.
أحمد الرفاعي:	وزيراً للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية.
حنين صحناوي:	وزيراً للاقتصاد الوطني.
حسن جبارة:	وزيراً للمالية.
مجد الدين الجابري:	وزيراً للأشغال العامة.
عادل العظمة:	وزيراً للداخلية.

وقد لوحظ أن هذه الوزارة ليست قومية وإنما هي حيادية فرضتها حراجة الظروف، واختلاف الأحزاب والكتل البرلمانية وغيرها حول من يكون رئيساً للوزارة القومية، واعتبر المواطنون تشكيل الوزارة العظمية الجديدة مخرجاً لجأ إليه رئيس الجمهورية بغية إنهاء الأزمة الوزارية.

وقد عقد مجلس الوزراء أول اجتماع له في القصر الجمهوري حيث عكف على وضع البيان الوزاري الذي ستتقدم به الوزارة أمام مجلس النواب.

وأدلى رئيس الوزارة العظم بأول تصريح له بمناسبة استلامه مهام الحكم في البلاد فقال:

«.. إن البلاد تجتاز في الظروف الحاضرة أصعب المراحل وأدقّها. وستكون خطتنا الصراحة المتناهية في القول والعمل ليكون المواطن السوري على اطلاع على كل شيء.. وعندئذٍ يشارك أبناء الأمة حكومتهم في السراء والضراء».

وختم تصريحه بقوله:

«.. إنني رجل حيادي لا أنتسب لأي حزب من الأحزاب، ولي صداقة وأخوة مع معظم رجال الأحزاب والكتل، وأرجو أن يوفقنا الله لما فيه مصلحة الأمة والوطن».

وفي اليوم الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ مثّلت حكومة خالد العظم أمام مجلس النواب في أول جلسة عقدها منذ نشوء الأزمة الوزارية، وقد سأل رئيس المجلس عن الوقت الذي ستتقدم به الحكومة ببيانها فأجاب العظم بأنه سيقدمه في جلسة خاصة يوم الخميس المقبل أو في أي يوم يعينه المجلس.

وتكلم عدد من النواب فطالبوا الحكومة بالإفراج عن المعتقلين الذين سيقوا إلى السجون في عهد الوزارة السابقة بسبب احتجاجهم على التصرفات التي حصلت ضد إخواننا عرب فلسطين، وأيّدت أكثرية النواب هذا الطلب مما حمل رئيس الوزارة العظم على أن يعلن الإفراج عن الموقوفين، وأن تشكل لجنة للتحقيق في الأسباب التي قضت باعتقالهم حتى إذا كان هناك من استغل المظاهرات الشعبية البريئة لدوافع مشبوهة أو لأغراض خاصة أحيل على القضاء لينال العقاب الذي يستحق.

وبعد ظهر يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ عقد مجلس النواب جلسة استمع خلالها إلى البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس الوزارة خالد العظم، وقد طرح للمناقشة فتكلم من النواب بالتتابع كل من: مصطفى العلي، زكي الخطيب، فيصل العسلي، سامي كبارة، فرزت المملوك، محمد آقبيق، السيد العياشي، لطفي الحاج حسين، معروف الدواليبي، بدوي الجبل، أنور إبراهيم باشا، رزق الله أنطاكي، عبد الوهاب حومد، جمال علي أديب، فيضي الأتاسي، رشدي كيخيا، فخري البارودي، منير العجلاني، أحمد قنبر، محمد الفتيح، عبد السلام العجيلي.

وقد تكلم الحزبيون من هؤلاء باسم أحزابهم، كما تكلم المستقلون بأسمائهم الشخصية.

ورد رئيس الوزراء على كلمات النواب، واستغرقت المناقشة ثماني ساعات متتالية طرح رئيس المجلس في نهايتها الثقة على التصويت، فأحرزت الوزارة الثقة بـ ٧٣ صوتاً ضد ٣٥ صوتاً.

خلال الفترة التي تألفت فيها وزارة خالد العظم في سورية، وفي الوقت الذي تفاقمت فيه أعمال اليهود في فلسطين، وبينما كان يدور الصراع على أشده في مجلس الأمن والساحة الدولية بين مندوبي الدول العربية ومندوبي الدول الكبيرة المتآمرة على تهويد فلسطين، بينما يجري كل ذلك أذيع من القدس أن

المؤتمر الفلسطيني الثاني لبحث قضية فلسطين قد افتتح في أريحا، وقد حضرته وفود كثيرة من داخل فلسطين وخارجها كما حضره عبد الله باشا مطر الحاكم العسكري العام لمنطقة أريحا، وحكام القدس وأريحا ورام الله العسكريون وغيرهم من أعضاء اللجان البلدية والمحلية. وتقرر فيه قبول اتحاد شرقي الأردن وفلسطين بالنظر لعدة أسباب تاريخية وجغرافية، على أن تعرف باسم المملكة العربية الهاشمية وتوضع تحت حكم جلالة الملك عبد الله.

واتخذ المؤتمر بعد ذلك سبعة مقررات مهمة جاء فيها:

١ ـ سحب الثقة من الهيئة العربية العليا وإبلاغ الجامعة العربية بذلك.

٢ ـ انتخاب هيئة عربية عليا جديدة بدلاً من الهيئة القائمة الآن.

٣ ـ عدم الاعتراف بحكومة غزة وأنها لا تمثل عرب فلسطين.

٤ ـ الطلب إلى الحكومة الأردنية أن تغير اسمها بحيث تصبح (المملكة العربية الهاشمية) مع إزالة الحدود بين البلدين.

٥ ـ مبايعة جلالة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين وشرقي الأردن.

٦ ـ تعيين يوم خاص لإجراء هذه البيعة.

٧ ـ إضافة بعض الأعضاء الفلسطينيين إلى المجلس التشريعي الأردني.

وقد اقترح المؤتمر كذلك تفويض جلالة الملك عبد الله تفويضاً تاماً لتسوية مشكلة فلسطين، وإبلاغ ذلك إلى هيئة الأمم بسرعة، كما اقترح أيضاً شكر الدول العربية على ما بذلته من تضحيات، وأن يطلب منها متابعة القتال في سبيل إنقاذ فلسطين، وأن يطلب إليها إعادة اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم.

وقد بحثت الحكومة الأردنية المقررات السبعة لمؤتمر أريحا الثاني، ورحبت بها، وأعلنت أنها ستتخذ الإجراءات الدستورية والدولية اللازمة لتنفيذها في الوقت المناسب.

وكانت ردود الفعل لدى الدول العربية متفقة تقريباً على شجب قرارات مؤتمر أريحا الثاني، وكان أول رد عليها البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة غزة، وقد أعلنت فيه أن تنفيذ هذا المشروع هو التقسيم بعينه، الأمر الذي تعهدت الدول العربية بما فيها شرقي الأردن بمحاربته.

وقال البلاغ:

«إن الجيوش العربية لم تدخل فلسطين إلاّ لإنقاذها من الخطر الذي يهددها دون أن يكون لها مطامع إقليمية».

ثم انتقل البلاغ إلى كيفية تأليف حكومة غزة، وكيف أن جميع الدول العربية قد اعترفت بها ما عدا حكومة شرقي الأردن بحجة أن فلسطين لم تزل مهددة بالخطر، وأن تأليف هذه الحكومة لم يأت في الوقت المناسب.

وأشار البلاغ بعد ذلك إلى أن قرار مؤتمر أريحا لا يمثل رأي أغلبية سكان فلسطين، وأن عمل شرقي الأردن الأخير يعد افتئاتاً على الجامعة العربية.

وقال عزام باشا في تصريح له بالقاهرة:

«إنني واثق أن جلالة الملك عبد الله لن يقوم بعمل يفرق بينه وبين الدول العربية في هذه الظروف لأن ذلك ليس في مصلحته».

ووصف مؤتمر أريحا بأنه مؤتمر لا يمثل الرأي العام الفلسطيني.

ووجهت الحكومة السورية يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ رسالة، وصفت في حينه بأنها خطيرة، إلى حكومة شرق الأردن تعرب فيها عن رأيها في مقررات أريحا، مناشدة المسؤولين في الأردن ألا يقدموا على أي تدبير مخالف لوجهة النظر العربية المشتركة، وذلك حرصاً على وحدة الصف واجتماع الكلمة، وصيانة موقف العرب في فلسطين.

وقد قرر اللاجئون في سورية توقيع عرائض باستنكار مقررات مؤتمر أريحا وعدم الاعتراف بها.

وبعث الملك عبد العزيز آل سعود برسالة إلى الملك عبد الله يعارض فيها خطة إعلان عاهل الأردن ملكاً على فلسطين وشرق الأردن، ووصفت الرسالة قرار مؤتمر أريحا بتوحيد فلسطين والأردن تحت عرش واحد بأنه قرار لاغٍ وضعه عدد من الفلسطينيين.

وأبلغت الحكومة اللبنانية وزير الأردن المفوض في لبنان مذكرة أعلنت فيها أنها لا توافق على مقررات مؤتمر أريحا.

وعقد مجلس الأمة الأردني يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ اجتماعاً شهده أعضاء الحكومة ورجال السلك الدبلوماسي وبعض رجال فلسطين. وعند افتتاح الجلسة تكلم عدد من الخطباء مؤيدين قرارات مجلس الوزراء بشأن مقررات مؤتمر أريحا، وقد جرت الموافقة على قرارات الحكومة بالإجماع، ثم انتخبت لجنة خاصة لوضع نص القرار الذي يعبّر عن رأي مجلس الأمة ومجلس الوزراء، فاجتمعت، واتخذت عدة قرارات أهمها إعلان توحيد فلسطين والأردن وإعلان بيعة الملك عبد الله ملكاً عليهما معاً.

وفي ضوء كل ما حدث قامت وساطات وجرت اتصالات ومحادثات عربية عديدة استهدفت صون الصف العربي من التصدع.. وكان أكثرها حماسة مساعي ملك اليمن الإمام أحمد الذي أرسل وفداً إلى العواصم العربية ليساهم في جهود الوفاق.

وبعد أن قام الوفد بزيارة عدد من العواصم العربية، سافر إلى عمان حيث قابل الملك عبد الله.

ولما عاد الوفد اليمني من العواصم العربية التي زارها إلى القاهرة، أصدر القاضي السيد محمد العمري مندوب اليمن ورئيس مجلس الجامعة العربية لاحقاً، بياناً حول موقف الملك عبد الله من مؤتمر أريحا جاء فيه:

«.. إن المعلومات التي تلقاها مجلس الجامعة العربية عن وجهة نظر عاهل الأردن بخصوص الدعوة التي وجهها إليه مؤتمر أريحا قد هدّأت من خاطر المجلس وجعلته يطمئن إلى سلامة الاتحاد بين الحكومات العربية وعاهل الأردن».

وقال أيضاً:

«إن الملك عبد الله قد وافق على طرح هذه المسألة بكاملها على بساط البحث أمام اللجنة السياسية عند اجتماعها».

وأضاف إلى ذلك أن الملك عبد الله لا يزال عند رأيه الأول وهو أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره واختيار الحكومة التي يريدها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العواصم العربية التي زارها الوفد اليمني قد استقبلت مهمته بالارتياح والتقدير، لا سيما بعد أن أصابت نجاحاً ملحوظاً بموافقة الملك عبد الله على طرح الموضوع بكامله أمام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية.

أما حكومة عموم فلسطين فقد مارست أعمالها في نطاق محدود، وقد أذيع نبأ من عمان يقول إن كلاً من عوني عبد الهادي، وأكرم زعيتر الوزيرين في الحكومة المذكورة قد استقالا من منصبيهما.

والملحوظ أن أسباب استقالة الوزيرين المشار إليهما ترجع إلى اعتقادهما بأن دول الجامعة العربية لم تدعم حكومة فلسطين دعماً كافياً من الوجهتين المادية والتعاونية دعماً يكفل لها القيام بمهمتها على الوجه الذي يرضاه العرب لبقائهم في فلسطين أحراراً.

مع انتهاء عام ١٩٤٨ وحلول عام ١٩٤٩ مارست وزارة خالد العظم مسؤولياتها في جو مشحون بالغيوم، نتيجة للنكسات التي أصيب بها العرب، وقد كان من أبرزها ما أجمع تقريباً عليه مندوبو الدول في قصر شايو حيث كان تعقد هيئة الأمم دورتها. إذ صرّح في حينه عدد من هؤلاء أن الأغلاط التي ارتكبها العرب والتي نسجلها هنا كحقائق مرة تتلخص بما يلي:

١ ـ لو أن الدول العربية أنذرت العالم قبل ١٥ أيار/مايو الماضي ـ اليوم الذي زحفت فيه الجيوش العربية على فلسطين، بأن كل دولة تعترف بحكومة إسرائيل تقطع الدول العربية كل صلة بها سياسية كانت أم اقتصادية فوراً.. لكان هذا الإنذار كافياً للحؤول دون الاعتراف بإسرائيل.

٢ ـ لو أن الدول العربية أعلنت حكومة فلسطين في اليوم الذي دخلت فيه الجيوش العربية إلى الأرض الفلسطينية، لما تعرضت قضية فلسطين إلى المشكلات التي تعرضت لها بعد إعلان حكومة غزة.

٣ ـ لو أن الدول العربية لم تقبل بالهدنة الأولى لخفقت الأعلام العربية على تل أبيب منذ بضعة أشهر، ولسلمت هيئة الأمم فوراً وبلا تردد بالاقتراح العربي القائل بتأسيس وإيجاد حكومة واحدة في فلسطين لليهود فيها حقوق الأقلية.

٤ ـ يعتقد الكثيرون من مندوبي الدول أن أكبر خطيئة ارتكبتها الدول العربية بالإضافة إلى ما تقدم انصياعها للضغط البريطاني الذي أعلنه مندوب بريطانيا صراحة أمام اللجنة السياسية.

لقد أبدى عدد من مندوبي الدول هذه الملاحظات المؤلمة علماً بأنهم أضافوا إليها قولهم: إن وفود الدول العربية قد عملت في الميدان الدولي ما في وسعها، وإن فارس الخوري وحده كان في شخصه جبهة قوية من الحق والمنطق والسياسة والقانون، وإن هذه الجبهة قد خدمت وجهة النظر العربية خدمة كبيرة لا تعرف قيمتها إلاّ إذا افترض العرب خلو مجلس هيئة الأمم واللجنة السياسية ومجلس الأمن من شخصية كشخصية فارس الخوري.

إلى جانب هذه النكسة على الصعيدين الدولي والحربي واجهت حكومة خالد العظم نكسات أخرى منها تغيير الوزارات في الدول العربية خلال أيام متلاحقة، وقد تأثرت جامعة الدول العربية بذلك نظراً لما يتركه اختلاف العقليات والأمزجة والأساليب بين الأعضاء السابقين واللاحقين، وإن كانت الأهداف واحدة.

يضاف إلى ذلك موضوع الملك عبد الله عاهل الأردن وحكومة عموم فلسطين، الذي شغل الجامعة العربية وقتاً غير يسير.

وحدث خلال تلك الفترة بالذات أن اغتيل محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزارة المصرية، فاهتزت لمصرعه الدول العربية التي استنكرت بشدة قتل الرجل الذي كانت له يد طولى في تأسيس جامعة الدول العربية، وأبرق ملوك ورؤساء العرب معزين مستنكرين، وقال الرئيس القوتلي في برقيته إلى الملك فاروق: لقد كان أسفي عظيماً للاغتيال الأثيم الذي أودى بحياة المغفور له دولة النقراشي باشا فحرم مصر من أكبر رجال دولتها، والعروبة من ركن من أركانها المخلصين.

انصرفت حكومة السيد خالد العظم إلى مواجهة هذه الحوادث والنكسات بصبر ونشاط ملحوظ، وكانت على اتصال دائم بالقصر الجمهوري والكتل النيابية تتعاون وإياها تخطيطاً وتوجيهاً.. وعملاً وتنفيذاً.

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب تكلم الرئيس العظم، فشارك المجلس في أسفه على الفقيد النقراشي. ثم طلب عدد من النواب من الحكومة العظمية أن تبذل أقصى جهدها، وتسعى السعي الحثيث لدى الدول العربية لتسارع إلى الاشتراك مع الجيش المصري في القضاء على العدوان الصهيوني الأثيم.

وطلب ناظم القدسي وزكي الخطيب وأكرم حوراني عقد جلسة سرية لبحث موضوع فلسطين، فشكر رئيس الوزراء لهم شعورهم، وقال إنه يشاركهم هذا الشعور، ولكنه لا يستطيع في الوقت الحاضر بحث هذا الموضوع؟!

وقد عرض هذا الطلب على التصويت، فقبل بالإجماع، وتقرر إبلاغه إلى الحكومة للعمل بموجبه.

بعد أن أمضى فارس الخوري عامين وبعض العام في المحافل والندوات الدولية مدافعاً عن حقوق العرب، قرر العودة إلى وطنه فكان يوم ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ يوماً مشهوداً استقبلت فيه دمشق فارسها المجلي أجمل استقبال وحيته سورية من أدناها إلى أقصاها أبرك تحية، ففي ضحوة ذلك اليوم صحا الناس في دمشق، فخرجوا من بيوتهم متسابقين إلى استقبال فارس الخوري العائد من باريس بعد أن عرفه المواطنون العرب في بلاد يعرب، وعرفه العالم في بلاد الأمم قاطبة، عرفوه، وعرفوا القضية العربية من لسانه وفكره وقلبه.

لقد حطت الطائرة في مطار المزّة المدني وكان غاصاً بالجماهير، يتقدمها رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء وعدد كبير من النواب والشخصيات الرسمية والشعبية، وما أطل دولة القادم الكبير من الطائرة حتى دوّى التصفيق الحاد من كل مكان في المطار، وما وقعت عينا الأستاذ الخوري على فخامة الرئيس القوتلي حتى تعانق الرجلان وتبادلا قبلات الأخوة، فكان المشهد مؤثراً.

أما الصحافة فقد أجمعت الصحف على تحية فارس الخوري والترحيب بعودته، وتقدير مواقفه في الساحة الدولية، وقد نشرت صورته في صفحاتها الأولى وعلقت على عودته إلى الوطن بمقالات رئيسية، وقد قالت «الأيام» في مقالها الافتتاحي:

«ما كان فارس الخوري مندوب سورية وحدها لدى المجالس والمؤتمرات الدولية خلال العامين والنصف اللذين قضاهما بعيداً عن الوطن والأهل، بل كان مندوب الدول العربية كلها، بل مندوب كل أمة تنشد الحق وتكره العدوان، وتسعى إلى التحرر من الظلم، وقد وجد فيه ممثلو الأربع والخمسين دولة مثال

الرجل الأمين على تأدية رسالته الوطنية الإنسانية، فاحترمه منهم الظالمون، وأحبه وأجله المظلومون.. وخرج من كل معركة خاضها في ميدان السياسة الدولية مطمئن النفس، مرفوع الرأس، ترميه نظرات الجميع بالإكبار والإعجاب».

«.. إننا نعتقد جازمين أن عدداً غير قليل من الدول تمنت كل واحدة منها لو كان فارس الخوري مندوبها لدى منظمة الأمم بعد أن رأت عبقريته، وسحر بيانه، وقوة حجته، وسلامة منطقه، وبراعة أسلوبه، وجمال اتزانه، وصدق لهجته، ووقار شخصيته، وسعة اطلاعه، ما يغني الدولة التي يمثلها عن طائفة كبيرة من رجال السلك السياسي، وعن مثلها من الحقوقيين والعلماء عدا عن الصورة التي يتركها في الوسط الذي يتكلم فيه، أو يناقش أو يخطب بلسان الأمة التي يمثلها، فهي صورة رائعة تزدحم فيها خطوط الفهم والثقافة، والصدق والصراحة، وليس فيها إلاّ ما يدعو إلى الاعتزاز والفخر».

وقد جاء في ختام مقال «الأيام» قولها:

«.. مرحباً أبا سهيل.. لقد قرأت في عيون القوم اليوم أنك بلغت من نفوسهم أرفع ما يبلغه وطني خدم وطنه من التقدير والإجلال والمحبة والاحترام، فاهناً بالقلوب التي ملكتها، وهي قلوب الملايين من العرب، وغير العرب. ومن ملك القلوب، كان له من سعادة الدنيا أكبر قسط، ومن هناء النفس أوفى نصيب».

ومما يذكر في أثناء الاستقبال الذي جرى لفارس الخوري أن شاعرية الأستاذ نوفل إلياس أوحت إليه ارتجال الأبيات الآتية:

لئن قام في أرض الفرنجة فارس — فقد قام في أرض العروبة فارس

وإن كان للأخلاق والعلم حارس — فأنت على الأخلاق والعلم حارس

يئسنا ولكن بعد أن عدت سالماً — إلينا بحمد اللّه لم يبق يائس

عسانا وقد جار الزمان وطرفنا — على الرغم مما حلّ في العرب ناعس

نهب نحيي ما أمتنا من المنى — فيفرح محزون ويسعد بائس

ومما يذكر أيضاً أنه من المعروف عن فارس الخوري أن النكتة الطريفة ترافق أحاديثه دوماً.. وقد حدث في أثناء استقباله حادثان رافق كل منهما نكتة طريفة ضحك لها الجمهور:

١ ـ عندما نزل من الطائرة كان حاسر الرأس، فسأل نجله سهيل الخوري أين الطربوش يا سهيل..؟ ألم أطلب منك من عشرة أيام أن تأتيني به إلى هنا؟

وكان الأستاذ العالم الشيخ بهجت البيطار قريباً منه، فأخذ عمامته بين يديه وأعطاها له، فتناولها ووضعها على رأسه.. وهنا أخذت موجات التصفيق والضحك تتجاوب في جميع أنحاء المطار.

٢ ـ عندما قدم وفد سيدات الهلال الأحمر، تقدمت إحداهن من فارس الخوري، وكانت قد تعرفت إليه في أميركا وأعجبت به، وقالت له: لو لم أكن في موقف رسمي لقبلتك بين عينيك.. فضحك الجمهور وضحك هو، وأجابها على الفور: «في أميركا لم تقبليني، فكيف هنا؟».

وعاد الأستاذ الخوري إلى مجلس النواب بوصفه رئيسه الأصيل، بعد أن غاب عنه قرابة عامين ونصف وكان يشغله بالوكالة النائب محمد العايش، وعندما أطل الخوري على قاعة المجلس استقبله النواب بعاصفة مدوية من التصفيق.

ثم جلس على كرسي الرئاسة وارتجل كلمة شكر فيها النواب على ثقتهم به وانتخابهم له رئيساً للمجلس على الرغم من غيابه، ثم أشار إلى الظروف التي اضطرته إلى القيام بعمل وطني آخر في خارج البلاد.

وتطرق إلى ذكر الأحداث الأليمة التي وقعت في فلسطين، والتي كانت من أبرز الدلائل على ضعف الوجدان العالمي الذي لم يعد يسمع صوت الحق، ومضى يقول إن هذه المحنة التي طرأت بقدر من الله لم يكن بالإمكان تجنبها، وإذا ما خسرنا الجولة الأولى فيجب علينا أن لا نتقاعس لنربح الجولات الأخرى.

وقال:

«يجب أن نتحد حكومات وشعوباً تجاه هذه القضية التي رمتنا بها الأقدار. وكنت أود أن أدلي ببيان خاص حول نتائج مشاهداتي في المنظمات الدولية، ولكن أود أن أعين لذلك جلسة خاصة لأدلي فيها ببيان مفصل أبسط فيه مراحل القضية الفلسطينية وتطوراتها لنتمكن من إعادة النظر في البرنامج الذي سرنا عليه وتقوية نقاط ضعفه، وسوف لا أطيل الكلام الآن لنتمكن من إقرار الموازنة».

وهنا نهض نوري الفتيح وألقى كلمة رحّب فيها بفارس الخوري الذي رفع رأس البلاد عالياً بدفاعه عن حقوق العرب منذ عهد العثمانيين حتى الآن.

وتلاه لطفي الحفار بكلمة ذكر فيها أعمال فارس الخوري المجيدة وقال إنه نبراس الأمة السورية المضيء ودماغها المفكر.

ثم تعاقب على الكلام كل من ناظم القدسي، وغالب العياشي، ورئيس الوزراء خالد العظم الذي أشاد بأعمال الخوري وقال: بما أنني كنت عضواً في الوفد السوري الذي تشرف برسالة دولتكم لا يسعني إلاّ أن أعلن أمام السادة النواب إعجابي وتقديري لشخصكم لأنكم في الحقيقة قد استحققتم تقدير البلاد.

وقد تلقى فارس الخوري مئات البرقيات التي يعرب أصحابها عن تقديرهم للمواطن الكبير والعالم الجليل، وكانت من بينها برقية سلطان الأطرش التي وصفه فيها بأنه ابن العروبة البار الذي رفع اسم البلاد عالياً بين الأمم، والأستاذ الأوحد الذي لقن العالم دروساً في الإنسانية، والمرشد الأكبر الذي نرجو منه إصلاح ما فسد وهداية من ضل.

معركة عنيفة بين الصحافة وأعدائها

يأبى أعداء الصحافة في كل عهد من العهود إلاّ أن يسيئوا إليها، وينفثوا أحقادهم عليها. وكان هذا شأنهم في عهد حكومة خالد العظم أيضاً، فقد انبرى لمهاجمتها عدد من أعضاء مجلس النواب وبعض الوزراء، ورموها باتهامات بغيضة شاملة اضطرت الصحافة معها للدفاع عن كرامتها وسمعتها، فكتبت الصحف مقالات رئيسية ضد من يتجنى على الصحافة ويحاول إذلالها.. وقد كتبت في جملة من كتب من إخواني وزملائي أصحاب الصحف في هذا الموضوع، فقلت في جريدتي «الأيام» ما يأتي:

«عرفت الصحافة، وذقت حلوها ومرّها، فوجدتها «صاحبة الجلالة» حقاً إذا ما أصلح الحكّام المسؤولون أمرها، وصانوا رسالتها وساعدوها على رفع مستواها.

«.. إن الكثيرين ينظرون إلى الصحافة نظرة سوداء.. يحملهم عليها ما يرونه أحياناً في سلوك بعض الصحافيين من شذوذ وانحراف.. وليس الذنب في ذلك ذنب الصحافة، وإنما هو ذنب الماضي القريب الذي مرّت به صحافة هذه البلاد.. فقد كان فيها أجنبي مستعمر حاول جاهداً أن يفسد أخلاق الأمة بما فيها الصحافة ـ وهي أداة قوية تعول عليها الحكومات والسلطات في مختلف العهود والأدوار ـ فكانت

كلما حاولت النهوض أقعدها ببطشه، وكلما نزعت إلى إصلاح أفسدها بدسائسه وتفرقته، وليست الصحافة وحدها هي التي ترك حكم المستعمرين فيها أثره، إنما بدا هذا الأثر في أخلاق الأمة كلها.. وليس ما تعانيه حكومات الاستقلال في هذا العهد إلاّ نتيجة طبيعية لما خلفه طغيان الإدارة الاستعمارية على جميع مرافق الحياة.

«لقد جرفت مفاسد المستعمر بتيارها بعض القادة والساسة ورجال الإدارة والصحافة وغيرهم فأفسدت الكثير من نزعاتهم، ولكنها عجزت عن إفساد نزعة واحدة هي النزعة الاستقلالية الوطنية.

«ظلت هذه النزعة صخرة جبارة في الصحافة السورية تحطمت عليها محاولات المستعمرين، وبقيت صحافتنا والحمد لله سليمة من هذه الناحية، فاستطاعت أن تساير الحركة الوطنية في جميع مراحلها، وأن تغذيها دوماً بالدعوة الصادقة، والتوجيه الخيّر. وكانت في عهد الاحتلال كما هي الآن في عهد الاستقلال، صوت الجهاد الوطني الداوي، وعنوانه السامي، ومرآته الجميلة.. إلى جانب ذلك تبقى الصحافة هي الصحافة، وصاحبة الجلالة في بلاطها، تصنع الزعماء والقادة، وتساهم إلى حد بعيد في تكوين شخصياتهم، وإيصالهم إلى مقاعد الحكم ، وتحرق نفسها كالشمعة تنير السبيل لغيرها، وتجعل نفسها سلّماً لطلاب الكراسي، ووسيلة لطلاب الشهرة، على أمل أن تجد من هؤلاء جميعاً خدمة صادقة للوطن، فيصدق أملها حيناً، ويخيب أحياناً.. وحسبها أن تحسن الظن، وتحرص على تنمية المواهب، وتشجيع الكفاءات، وتقدير الخدمات.. ولكن حظها ـ ياللأسف ـ من أكثر هؤلاء هو حظ عاثر، وجزاؤها منهم جزاء سنمار.

«إن هفوة واحدة منها تذهب بألوف الحسنات، ويكفي أن يقع واحد من جنودها في سقطة حتى تشمل «النظرة السوداء» الصحافة كلها.. والصحافيين جميعاً.. ومرد ذلك في ما أعتقد، أن الذين يخافون الصحافة ويحسدونها كثيرون... فالذين صنعتهم يخشون أن تصنع غيرهم.. والذين في قلوبهم زيغ وفي نفوسهم مرض، تزعجهم رقابتها مخافة أن تكشف عن عوراتهم، وتفضح مخازيهم، والذين لا تساير أهواءهم بالحق وبالباطل، ينقمون عليها ويضمرون السوء لها.

«وهكذا عاشت صحافتنا ردحاً غير يسير من الزمن في جو لم يساعدها على النهوض الذي تبغيه، ولا على الإصلاح الذي تنشده، ولكي تتحرر من مفاسد الماضي لتصبح صحافة محبوبة لا مرهوبة، ومحترمة لا مبتذلة، تستثمر الدولة والبلاد قوتها للخير العام، يجب أن تتحرر حكوماتنا الاستقلالية من عدوى الحكومات السابقة، فلا تنظر إلى الصحافة نظرة كره واستخفاف، بل نظرة عطف واحترام، وتعمل جادة لا هازلة على إصلاح الصحافة الذي لا يكلفها سوى:

١ ـ قانون للصحافة عادل حازم يحدد لجنودها ما لهم وما عليهم.

٢ ـ إيجاد مرجع عالٍ يضطلع بمسؤولية تنظيم الدعاية العامة لسورية، وتكون فيه منظمات للدعاية وفي مقدمتها الصحافة.

«لعل المسؤولين يأخذون بما نقول ما داموا يعرفون ما للصحافة من قوة الأثر، وجلال الخدمة، وقد سمعت مسؤولاً كبيراً في الدولة قبل أيام يقول: «إن الصحافة إذا تجاهلت برلمان البلاد فإن ما يجري فيه لا يسمع به أحد».

«هذا هو الواقع، وقد قال نابليون مرة: «إنني أخشى ثلاث صحف أكثر مما أخشى مئة ألف بندقية».

«وهناك أقوال كثيرة صرفها الحكّام بهذا المعنى وكلها تدلنا على أن «في بلاط صاحبة الجلالة» ما ينفع وما يضر.

«فليجرب حكّامنا إذن أن يجعلوه بلاطاً نافعاً ينشر الفضيلة والخير، ويكافح الرذيلة والشر.. وحسبي هذا القدر الآن من الموضوعات الكثيرة الزاخرة في بلاط «صاحبة الجلالة».

هذا مقال من عشرات المقالات الرئيسية المماثلة التي كتبتها الصحف في الدفاع عن نفسها.

وقد احتدمت المعركة بين الصحافة وعدد من النواب مما حفز نقابة الصحافة على اتخاذ قرار يقضي بتوقف جميع الصحف عن نشر وقائع مجلس النواب، فكان لهذا القرار أثره العميق وصداه البعيد لدى المسؤولين في الدولة وفي أوساط المجلس النيابي والهيئات السياسية والثقافية في جميع أنحاء سورية.

وتدخلت الحكومة والمجلس في شخصيْ رئيسيهما في الموضوع، وجرت اتصالات ولقاءات بينهما وبين نقابة الصحافة أسفرت عن تفاهم واتفاق عبرت عنهما رسالة وجهها فارس الخوري رئيس المجلس النيابي إلى الصحافة. كما عبّر عنها لقاء بين رئيس الوزراء خالد العظم وممثلي الصحافة، يضاف إلى ذلك بيان أصدرته نقابة الصحافة.

أما الرسالة التي بعث بها فارس الخوري رئيس مجلس النواب إلى نقيب الصحافة في الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٤٩ فهي الآتية:

«حضرة الأستاذ نصوح بابيل نقيب الصحافة المحترم

في أثناء المناقشة في مجلس النواب للاعتمادات الخاصة وأساليب إنفاقها أشار بعض النواب إلى ما كان يجري في السنين الماضية من إساءة الاستعمال في توزيع هذه الاعتمادات بإعطائها أحياناً إلى غير مستحقيها استجراراً لمؤازرة شخصية لا تمت بصلة ما للمصلحة العامة، والنواب الأربعة الذين تكلموا بهذا الموضوع لم يطلقوا كلامهم ليتناولوا الصحافة بل عالجوا الموضوع بشكل عام.

وقد أخطأ الصحافيون بذهابهم إلى أن العبارات القاسية التي جاءت في خطب النواب الأربعة تتناول جميع أرباب الأقلام في سورية، فالنواب جميعهم يعرفون للصحافة مكانتها المرموقة وخدماتها البارزة في الأزمات التي مرت بها هذه البلاد. ويقدرون لها التضحيات الكلية والجهود الجبارة التي قام بها الصحافيون في الكفاح القومي والتثقيف العام. ومادام النقد الواقع انحصر في العناصر التي يمكن أن تكون اشتركت في تناول النفقات الخاصة للغاية التي أشار الخطباء إلى استنكارها فلا عجب لعتب الصحافيين الذين لم يشتركوا في تلك السيئة على النواب الذين سكتوا عن الجواب فحزموا جميع نواب الأمة بحبل واحد، وهبّوا لمقاتلتهم صفاً واحداً.

نحن أمام حريتين يجب علينا احترامهما: حرية الصحافة وحرية النواب، فقد نص دستورنا على أن الصحافة حرة ضمن حدود القانون مادة (١٧) وأن لا يجوز مؤاخذة أعضاء مجلس النواب لما يبدونه من الآراء والأفكار في المجلس مادة (٥٨)، فالحملة الشديدة التي أثارها الصحافيون بمجموعهم على مجلس النواب لا تبررها الأسباب التي تذرعوا بها لتبريرها.

فأرجو من السادة الصحافيين أن يكتفوا بما نشر ويعودوا إلى التعاون مع المجلس على ما فيه الخير والصلاح لاجتياز هذه المراحل العسيرة التي أوصلتنا إليها عوامل الظلم والعدوان الغاشم. ومن خطل الرأي أن نضيف بأيدينا معولاً داخلياً إلى المعاول الهدامة التي تنتابنا من الخارج، وتوجب شماتة العدو وتضعضع قوة البناء في داخل البلاد.

فيحسن بنا أن ندعو برلمان الصحافة إلى التآزر مع برلمان الأمة لما في تعاونهما من الخير وعقد الآمال الطيبة على النجاة من المآزق الضيقة التي نحن مفتقرون إلى جمع كل قوى الأمة في جبهة موحدة

للخلاص منها، وأنا واثق أن دعوتي هذه المتواضعة تلاقي تلبية وقبولاً من إخواننا ورفاقنا في الجهاد رجال الصحافة أصحاب النية الحسنة والخدمات المنتجة».

واهتمت الحكومة بشخص رئيسها خالد العظم بالموقف الذي اتخذته الصحافة من مجلس النواب، وقد حظي بتأييد عام من صحف المحافظات السورية، فاجتمع في مكتبه الرسمي إلى وفد مؤلف من نقيب الصحافة وأمين سرها وبعض أعضائها، وأعرب الرئيس العظم عن أمله الكبير في تسوية الموقف بين الصحافة والمجلس لا سيما بعد أن تكلم عدد من النواب، وأكدوا احترامهم للصحافة، وفسروا ما قالوه تفسيراً يصون كرامة الصحافة. وقد أجاب وفد النقابة مؤكداً حرص الصحافة على أن يظل التعاون قائماً بين الصحافة والمجلس لا سيما في هذه الظروف الدقيقة، ولكن الصحافة معذورة إذا تمسكت بموقفها إلى أن تبدو من مجلس النواب بادرة واضحة تعتبرها كافية لمحو الوصمة التي حاول أن يلحقها بعض النواب، فوعد رئيس الوزراء بالعمل على تحقيق ذلك.

وبالفعل فقد بدت البادرة المطلوبة في رسالة رئيس مجلس النواب إلى نقيب الصحافة، وفي الكلمات التي ألقاها عدد من نواب المجلس وأعربوا فيها عن احترام المجلس للصحافة وتقدير جهادها.

لقد كان هذا كله حافزاً لنقابة الصحافة على إنهاء الموقف بالبيان الآتي:

«عقدت الهيئة العامة لنقابة الصحافة في الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٩ جلسة في مكتب نقيب الصحافة شرح فيها النقيب ما أبداه بعض المراجع العليا في الحكومة ومجلس النواب من رغبة حارة في تنقية الجو ووضع حد للخلاف الذي قام بين الصحافة والمجلس على أثر القرار الذي اتخذته النقابة رداً على الحملة التي شنّها بعض النواب على الصحافة، وذكر أن دولة رئيس الوزراء استقبل يوم أمس وفداً من رجال الصحافة في مكتبه بوزارة الخارجية وقد أعرب دولته عن رغبته في أن توقف الصحف حملاتها القاسية على بعض النواب مؤكداً أن الذين تكلموا في موضوع الصحافة لم يقصدوا إهانتها أو النيل من كرامتها. كما ذكر النقيب أن دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ فارس الخوري استقبل في مكتبه الرسمي في المجلس أعضاء مجلس النقابة الأساتذة: نصوح بابيل، وديع الصيداوي، منير الريّس، وأن دولته سلّم مجلس النقابة رسالة يشرح فيها حقيقة ما وقع في مجلس النواب حول هذا الموضوع.

وقد تليت الرسالة على أعضاء النقابة فقدروا الغاية النبيلة التي أهابت بدولة الأستاذ فارس الخوري لاتخاذ هذا الموقف والتدخل بما له من مكانة واحترام في نفوس الجميع لإنهاء هذا الخلاف مهما تكن أسبابه ودواعيه معتبرين أن مصلحة البلاد التي يقدرونها حق قدرها والتي كانت رائدهم، وستكون غايتهم القصوى تقضي عليهم باستجابة هذه الدعوة الكريمة.

واستجابة لهذا الموقف تقرر النقابة إلغاء قرارها الأخير المتعلق بنشر وقائع جلسات المجلس وتدعو الصحف إلى التعاون مع المجلس في حدود المصلحة الوطنية التي كانت الصحافة السورية ولا تزال تضعها فوق كل اعتبار.

١١ شباط/فبراير ١٩٤٩ أمين السر النقيب

وديع صيداوي نصوح بابيل

وفي أعقاب ذلك تحسنت العلاقات بين الصحافة ومجلس النواب والحكومة، يدل على ذلك ما ذكره فارس الخوري في أول جلسة عقدها مجلس النواب، فقد قال إن رئاسة المجلس تلقت من الأساتذة

أصحاب الصحف كتاباً يطلبون فيه إشراك الصحافة في الاطلاع على قانون الصحافة الجديد قبل عرضه على المجلس ليبدوا آراءهم فيه وملاحظاتهم عليه وقال: «إن هذا الطلب معقول، وهو من حق الصحافة، ولهذا سنرسل إلى نقابة الصحافة نسخة من القانون لتطلع عليه، وتبدي ملاحظاتها بشأنه قبل عرضه على المجلس».

وقد أكد فارس الخوري ذلك لأعضاء مجلس نقابة الصحافة خلال اجتماعه إليهم في مكتب مجلس النواب، فشكر له أعضاء مجلس النقابة اهتمامه بهذا الموضوع وتلبيته طلب الصحافة.

انقلاب حسني الزعيم

لم تعمر حكومة خالد العظم طويلاً، فهي لم تكمل شهرها الرابع في الحكم حتى انقضّ عليها انقلاب حسني الزعيم فأزالها من الوجود وقلب أوضاع الحكم رأساً على عقب.

وإذا تجاوزنا الحديث عن القضايا التي تركتها في ساحة الحكم بعد إطاحتها، كقضية المفاوضات بين سورية وإسرائيل بواسطة الوسيط الدكتور بانش، وقضية اتفاقية التابلاين التي أدخلت عليها حكومة العظم بعض التعديلات، وموضوع قانون الصحافة الذي استأثر باهتمام الحكومة والنواب، وغير ذلك من الأمور والشؤون.

إذا تجاوزنا هذا كله، فإن البلاد وجدت نفسها تجاه انقلاب عسكري اختلفت في حينه الآراء والأقوال في أسبابه والدوافع إليه.

غير أن الأسباب الظاهرة التي أدت إلى ما أدت إليه وقد رأيتها ولمستها شخصياً قبل وقوع الانقلاب بأيام قليلة تتلخص بما يأتي:

١ ـ في الخامس عشر من شباط/فبراير ١٩٤٩ قام رئيس الجمهورية شكري القوتلي وبرفقته خالد العظم وزير الدفاع يتفقد أحد مستودعات الجيش فوجدا أن بعض المواد المسلمة من قبل المتعهدين مشبوهة بجودتها، فصدر الأمر بأخذ نماذج منها ليجري تحليلها كيميائياً، فكانت النتيجة دالة على وجود الغش فيها.. مما يدل على أن ثمة تلاعباً فيما بين المتعهدين والموظفين المكلفين بالشراء والاستلام.

وعقب ذلك أصدر وزير الدفاع الوطني خالد العظم أمره بإجراء التحقيق الواسع على جميع هذه التلاعبات وبكف يد الموظفين المسؤولين وإحالتهم على المحكمة وبتوقيف المتعهدين الذين تجاسروا على تقديم مواد مغشوشة للجيش، وبتوقيف مديري المخبر الكيماوي الذين أعطوا تقارير كاذبة بهذا الشأن وبإحالة الجميع على القضاء العسكري.

وعلى أثر ذلك صدر أمر وزير الدفاع الوطني بكف يد العقيد أنطون البستاني مدير شؤون الدفاع، وهو المشرف على أعمال مناقصات الجيش ريثما ينتهي التحقيق.

وصدرت الأوامر في الوقت نفسه بالقبض على متعهدي السمن وهم ثلاثة من المدنيين الذين سلموا السمن مغشوشاً، وكفت يد المحللين الكيميائيين اللذين أعطيا تحاليل كاذبة بالسمن المغشوش، وكفت أيضاً أيدي ضابطين هما عضوان في لجنة استلام السمن، وأحيلوا جميعاً على القضاء العسكري ما عدا العقيد البستاني الذي اكتفي بكف يده ريثما ينتهي التحقيق.

لقد أحدثت هذه التدابير ضجة كبيرة في مختلف الأوساط، لا سيما في أوساط الجيش.

وتأثرت قيادة الجيش بما قيل وكتب ونشر عن هذه القضية، واعتبرت ذلك تشهيراً بالجيش بصورة عامة.

٢ ـ في مطلع العشر الثالث من شهر آذار/ مارس كنت في زيارة للمقدم بهيج الكلاس من أكبر معاوني قائد الجيش حسني الزعيم، وجرى الحديث بيننا حول ما قيل ويقال في موضوع السمن المغشوش، فانتفض غضباً، وقال: «لقد تمادوا في التشهير بالجيش.. لكن الجيش لن يسكت بعد الآن».

٣ ـ في تلك الفترة بالذات كنت ذاهباً إلى مقر وزارة الخارجية لزيارة الأمين العام في الوزارة، وما دخلت مبنى الوزارة حتى طالعني حسني الزعيم في المدخل يذرعه مشياً ذهاباً وإياباً وعلامات الغضب بادية على وجهه وفي عينيه، فتبادلت وإياه المصافحة والتحية، وسألته عن أسباب وقوفه هنا قريباً من غرفة الوزير خالد العظم الذي كان يؤثر الجلوس في وزارة الخارجية بدلاً من مكتبيه في رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع.

قال لي: «أنتظر أمر هذا الوزير (المحترم) ليأذن لي بالدخول عليه».

ولاحظت أنه مضى على وقوفه أكثر من خمس دقائق، فقلت له: «وهل هو على علم بأنك هنا؟».

ـ «نعم.. نعم.. لقد أخبرته أنني هنا، لكنه يتسامر مع صديقيه المهرجين) فلان.. وفلان» أحدهما صحافي والآخر نائب وقد عرف كل منهما بإطلاق النكتة وممارستها.

حاولت أن أخفف من غضبه، لكنني قرأت في عينيه التوعد والانزعاج.

٤ ـ خلال العشر الأخير من آذار/مارس أيضاً وأيضاً دعاني خالد العظم إلى تناول طعام الغداء إلى مائدته في داره في حي سوقا روجه، كما دعا كلاً من نجيب الريّس وفخري البارودي، رحمهما اللّه، والنائب فيصل العسلي واثنين آخرين لم تسعفني الذاكرة باسميهما. ولما دخلنا إلى قاعة الطعام وجلسنا حول المائدة وباشرنا بتناول المقبلات، دخل خادم المنزل وقال لخالد العظم: «سيدي: لقد حضر حسني بك الزعيم وبرفقته عدد من الضباط يريدون مقابلتك..».

قال خالد العظم للخادم: «قل لهم أن يجلسوا ريثما ننتهي من تناول الطعام..».

قلنا لخالد العظم إن من الأفضل أن تخرج إليهم وتدعوهم إلى مشاركتنا في تناول الطعام حتى إذا اعتذروا كان انتظارهم معقولاً..

لم يأخذ بقولنا أكثر من مرة، وقال: «فلينتظروا .. فلينتظروا».

لقد استغرق وقت الطعام أكثر من نصف ساعة خرجنا بعدها جميعاً إلى قاعة الجلوس حيث وجدنا الضباط جالسين.. وحسني الزعيم واقفاً.

قال خالد العظم مخاطباً حسني الزعيم: «أهلاً وسهلاً»، فلم يرد التحية بمثلها.. بل قال له: «إن هؤلاء الضباط بعثة ذاهبة إلى فرنسا للتخصص.. فبصفتك وزيراً للدفاع جاءوا ليتلقوا منك التوجيهات اللازمة».

وانصرف خالد العظم إلى التحدث مع الضباط بينما بقينا واقفين، وكان فخري البارودي يتحدث مع فيصل العسلي في موضوع الجيش والانتقادات التي وجهها العسلي في مجلس النواب حول بعض الأخطاء. وكان حسني الزعيم في هذه الأثناء يرهف أذنيه عن قرب لحديثهما. ولما ارتفع صوت العسلي

في مناقشته للبارودي دنا حسني الزعيم منه وقال له ما معناه: إسمع يا فيصل، إن من يتصدى للجيش سيدفع الثمن غالياً.

وحاول العسلي الرد عليه لولا أن جميع الواقفين حالوا دون ذلك خشية أن تتفاقم المناقشة بينهما.

حدث كل ما ذكرت في العشر الأخير من آذار/مارس ١٩٤٩، وقد أوجست خيفة بعد كل ما رأيت وسمعت من أن يقع حادث ما، وكنت أفضي بذلك إلى إخواني وأصدقائي من مسؤولين وغيرهم إلى أن انفجر برميل البارود، وحدث ما يأتي:

في ساعة مبكرة من صباح يوم الأربعاء ٣٠ آذار/مارس دق جرس الهاتف في منزلي، فتساءلت في نفسي عمن يكون المتكلم في هذا الوقت المبكر. وتناولت سماعة الهاتف، فإذا بالمتكلم هو عادل عبد العال من أعضاء أسرة «الأيام» ومن محرريها البارزين.

قال: «هل بلغك نبأ الانقلاب؟».

ـ «انقلاب ..؟ أي انقلاب .. ماذا تقول.. ؟».

قال: «انقلاب لم تعرف هويته حتى الآن.. ولا بد أن يعرف بعد قليل».

ـ «أرجو أن توافيني بكل ما يتصل بك من أخباره».

وبعد مضي ساعة سمعت ضوضاء بعض الصبية في الشارع، يصيحون: «لا.. لا.. موهون بيت نصوح بابيل».

سمعت عائلتي كما سمعت، فخرجت إلى شرفة المنزل لأرى ماذا في الشارع، فوجدت ثلاثة جنود يسألون عن منزلي وأولاد الجيران ينفون معرفتهم به.

خاطبت الجنود بصوت عال: «يا سادة.. ماذا تريدون؟».

قالوا: «نريد منزل نصوح بابيل..».

قلت: «أنا نصوح بابيل فماذا تريدون مني؟».

ـ «نريد أن ترافقنا إلى الأركان (أركان الجيش)».

ـ «لماذا؟».

ـ «لا نعرف .. هذا هو الأمر الذي تلقيناه».

ـ «إذن .. أرجو أن تصعدوا إلى الطابق الثالث حيث أسكن لتتناولوا القهوة وخلال ذلك أتمكن من ارتداء ثيابي...».

وبعد أن تشاوروا بينهم صعد اثنان منهم، وبقي الثالث في أسفل السلم.

رحبت بهما، ودعوتهما إلى الجلوس في غرفة الاستقبال، ثم كررت السؤال: «هل لي أن أعرف المرجع الذي كلفكم القيام بهذه المهمة؟».

ـ «لا نعرف .. بل سمعنا أن عطوفة الزعيم حسني الزعيم هو الراغب في ذهابكم إليه».

قلت: «إذن اسمحوا لي أن أتصل بالأركان».

فتبادلا نظرات التردد لحظات.. ثم قال لي أحدهما: «كما تريد».

اتصلت بالأركان هاتفياً، وطلبت الزعيم، فسألني مخاطبي بإلحاح: «من أنت وماذا تريد منه..؟».
قلت: «أرجو أن تقول له إن فلاناً على الهاتف يريد التحدث إليك».
ما هي إلاّ لحظات حتى كلمني الزعيم بالذات، وبادرني القول: «أين أنت..؟ أريد حضورك الآن».
قلت: «هل أحضر موقوفاً.. أم ماذا؟».
قال: «كلا .. كلا .. غير موقوف..».
قلت: «عندي ثلاثة جنود أرجو أن يفهموا ذلك».
قال: «أعطني واحداً منهم».
أعطيت السماعة لأحدهم. وما انتهى من كلامه مع الزعيم حتى نهض واقفاً وأدى لي تحية عسكرية، وقال: «نحن تحت تصرفك».
قلت لهم: «اذهبوا بسيارتكم.. وأنا بعد قليل سأحضر بسيارتي إلى الأركان».
قالوا: ولكن التدابير المتخذة لا تسمح للسيارات بالوصول إلى الأركان..».
قلت: «إذن اركبوا سيارتكم.. وأنا أركب سيارتي.. ولتكن المسافة بينهما قريبة، وإذا ما اعترضني أحد توليتم منعه».
فوافقوا على ذلك. وانطلقنا إلى الأركان التي كانت تعج بالضباط والجنود المسلحين، وصعدت إلى مكتب الزعيم، فوجدت نذير فنصه، وهو صديق عزيز، في أعلى السلم، فقلت له: «ما هذا؟».
قال: «كما ترى.. ».

وأخبر الزعيم بوصولي، وكان مكتبه يغص بكبار الضباط، فخرج إلى باب المكتب وقال لي: «أريد أن أعقد مؤتمراً صحافياً وبعد ساعتين على الأكثر، فبصفتك نقيب الصحافة يمكنك دعوة جميع أصحاب الصحف للحضور إلى هنا».
وأضاف قائلاً: «أمامكم أنت ونذير جميع التسهيلات لتحقيق ذلك».

استجابة لهذه الرغبة توفرنا على دعوة أصحاب الصحف إلى الحضور وقد لقينا بعض المصاعب الناشئة عن خوف الصحافيين من أن تكون هناك عملية استدراج لاعتقالهم، فكنا نطمئنهم إلى أن الأمر طبيعي وما خرج عن كونه أول مؤتمر صحافي يعقد في العهد الجديد. فاستجاب أكثر أصحاب الصحف إلى الدعوة، كما جاء من لبنان عدد من الصحافيين اللبنانيين والأجانب ليقفوا على حقيقة الانقلاب وأسبابه وأهدافه.

واجتمع هؤلاء جميعاً في مكتب الزعيم في وزارة الدفاع الوطني وأدلى إليهم بتصريح مستفيض جاء فيه ما يأتي:

«إن الأسباب التي دعتنا لهذا العمل ترتكز على العوامل الآتية:

أولاً: الهجمات المتكررة على الجيش في مجلس النواب.

ثانياً: إظهار الجيش في مختلف المناسبات بمظهر غير لائق بسمعته كجيش عربي فتي، وآخر تهمة وجهت إليه هي اتهام فريق من رجاله بالسارقين وما إلى ذلك.

ثالثاً: ما لمسناه من الشعب عامة وهو عدم رضاه عن الحالة في البلاد بوضعها الحاضر.. وضرب القائد العام مثالاً على ذلك بعض الضباط الذين زجوهم في السجون بتهمة السرقة بيد أن التحقيق أظهر براءتهم، واتضح أنهم مهملون لواجباتهم الرسمية فقط.

أما في ما يتعلق بفؤاد مردم بك فإن جرمه يختلف عن هؤلاء الذين أشرت إليهم، وهو سيساق إلى المحكمة العسكرية ليحاكم أمامها بالتهمة المعزوة إليه. وليس هناك أي تعديل أو إجراء سيطرأ على جريان محاكمته، بل سيبقى في وضعه السابق..».

وانتقل إلى الكلام عن الموقف الحاضر فقال:

«لقد اضطررنا لاحتجاز حرية بعض الشخصيات الرسمية موقتاً.

أما الآن فإننا ندرس الموقف ونعمل على تشكيل حكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب وستكون هذه الحكومة دستورية، وقد يكون أعضاؤها من المجلس أو من خارج المجلس كلهم أو بعضهم، على أن هذا لن يمنع الحكومة المقبلة من إجراء انتخابات تستفتي فيها الأمة لتعرب عن إرادتها إذا رأت ذلك ضرورياً».

وأجاب الزعيم عن حركته هذه بأنها حركة داخلية محضة وقال:

«نحن جماعة عرب مؤمنون، وإننا لنعلن بأن كل دولة عربية كانت أم أجنبية تفكر في الاعتداء على حدودنا، فإننا سنقاومها بقوة السلاح، كما أن ليس هنالك أي اتصال بهذا الشأن أو غيره مع الحكومات الأجنبية».

وانتقل إلى التحدث عن المفاوضات الجارية مع ممثلي الدكتور بانش وغيره، فقال: «إن المفاوضات الجارية حالياً ستستأنفها الحكومة المقبلة حال تأليفها..».

وختم الزعيم تصريحه بقوله: «لقد نبهنا المسؤولين إلى مغبة التشهير بالجيش والتنكيل بسمعته ولكنهم لم يستمعوا إلى نصائحنا..». وأضاف:

«إن هذا العمل هو عمل موقت وليس دكتاتورياً بأي وجه من الوجوه».

وقبل أن ينفض المؤتمر طلبت باسم جميع إخواني رجال الصحافة إطلاق سراح وجيه الحفار صاحب جريدة «الإنشاء». واشترك الزملاء جميعاً معي في هذا الطلب، فوعد الزعيم قائد الجيش بالنظر فيه بعين الاهتمام في أقرب وقت ممكن.

وتجدر بي الإشارة هنا إلى إيضاح بعض النقاط والعبارات الواردة في تصريح الزعيم فأقول:

- كان المقصود من قوله: الهجمات المتكررة على الجيش في مجلس النواب هم عدد من أعضاء المجلس الذين هاجموا وانتقدوا بعض أجهزة الجيش.
- وأما السبب الثاني الوارد في تصريحه، فهو يعني قضية السمن المغشوش التي سبق التحدث عنها.
- وأما الذين أشار الزعيم في السبب الثالث إلى زجهم في السجون وقد اتضحت براءتهم فيما بعد، فهم من العسكريين الملازم الأول ميشيل سابا والوكيل نصر زاهد، وهما عضوان في لجنة استلام السمن المغشوش، ومن المدنيين: رفعت الأيتوني وحامد الصفدي، وعدنان بحرة، وهم متعهدو السمن، يضاف إلى ذلك كف يد المحللين الكيميائيين.

وأما ما ورد في تصريح الزعيم عن محاكمة المقدم فؤاد مردم بك فهو يتعلق بقضية شحنة الأسلحة التي ضاعت على سورية وهي مؤلفة من ثمانية آلاف بندقية وستة ملايين خرطوشة، وكان المقدم مردم

مسؤولاً عن شرائها وشحنها، فأحيل على القضاء العسكري لمحاكمته، وكان مقرراً أن تصدر المحكمة العسكرية حكمها عليه يوم ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، لولا أن الانقلاب حدث في اليوم نفسه، فتأجلت محاكمته إلى وقت قريب على حد قول رئيس المحكمة العسكرية العقيد فوزي سلو.

وأما بعض الشخصيات الرسمية التي قال الزعيم إنه اضطر إلى اعتقالها موقتاً فهم شكري القوتلي رئيس الجمهورية وخالد العظم رئيس الوزارة ومحسن البرازي وزير الداخلية والمعارف، وبعد أن اعتقلوا في منازلهم بعد منتصف الليل نقلوا إلى المستشفى العسكري في المزة حيث خصصت لهم خمس غرف في الطابق العلوي من المستشفى. وقد سئل الرئيس القوتلي عما إذا كان يرغب في شيء، فطلب إحضار بعض الكتب الأدبية إليه مع العلاج الخاص الذي يستعمله في منزله، ولم يزد على ذلك شيئاً، وقد أمنت قيادة الجيش إرسالها إليه، كما سهلت إرسال جميع الحوائج التي طلبها كل من خالد العظم ومحسن البرازي.

وقد شملت موجة الاعتقالات في اليوم نفسه كلاً من أحمد اللحام الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، والنائب فيصل العسلي مع عدد من أعضاء حزبه، والعقيد محمود الهندي مدير الشرطة والأمن العام، ووجيه الحفار صاحب جريدة «الإنشاء» وفؤاد الشايب مدير محطة الإذاعة في دمشق الذي اعتقل بسبب رفضه إذاعة البلاغ العسكري الأول عن الانقلاب.

وبعد مضي أربع وعشرين ساعة على حدوث الانقلاب، أطلقت السلطات العسكرية سراح محسن البرازي وزير الداخلية والمعارف، وقد غادر المستشفى العسكري إلى منزله، كما أطلقت سراح فؤاد الشايب مدير الإذاعة. وقيل في حينه إنه أطلق سراح حسن جبارة وزير المالية الذي كان معتقلاً أيضاً ولكن ثبت أن نبأ اعتقاله غير صحيح.

وقد أصدرت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة في اليوم الأول للانقلاب ستة بلاغات تحدثت في البلاغ الأول عن أسباب الانقلاب بما لا يختلف عما قاله الزعيم في المؤتمر الصحافي.

ودعت في بلاغها الثاني الشعب إلى الهدوء والسكينة، محذرة كل من يتجول حاملاً أسلحة مهما كان نوعها بالإعدام فوراً.

وأعلنت في بلاغها الثالث منع التجول إلى إشعار آخر..

وحذرت في بلاغها الرابع أصحاب الأفران وتجار المواد الغذائية من رفع الأسعار واحتكار هذه المواد أو القيام بأي عمل من هذا النوع بغرض من تسول له نفسه مخالفة هذا البلاغ إلى أقصى العقوبات.

وشرحت في بلاغها الخامس للشعب أسباب الانقلاب، ودعته إلى التآزر مع السلطات الحاكمة وكررت تحذيرها من حمل الأسلحة لأن عقاب كل من يعثر معه على سلاح من أي نوع كان هو الإعدام فوراً.

وأعلنت في بلاغها السادس أنه ابتداء من صباح اليوم الثلاثين من شهر آذار/مارس ١٩٤٩ تسلمت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة زمام الحكم في البلاد موقتاً رغبة منها في تهيئة البلاد لحكم ديموقراطي صحيح. وبعد أن تحدث البلاغ عن التضحيات الكبيرة التي قدمها الجيش السوري في سبيل حماية حدود البلاد قال إنه لا يمكن أن يقبل بأي شكل من الأشكال بأن يتعرض إلى المعاملة السيئة التي كان يلقاها.

ورافق إذاعة البلاغات الستة نشاط ملحوظ استهدف إلقاء الطمأنينة في نفوس الناس إلى أن العهد

الجديد قام من أجل حرية الشعب وتأمين مصالحه، وقد قام بالتبشير بذلك عدد من الضباط منهم الملازم القصيباتي الذي اجتمع إلى رجال الأحياء موضحاً لهم حقيقة الموقف، وأن الحكومة الجديدة ستتألف خلال ساعات معدودات بشكل دستوري يحفظ للبلاد حريتها واستقلالها.

كما رافق ذلك بعض التعديلات والتبديلات في الوظائف الحساسة. فقد عهدت قيادة الجيش بمديرية الشرطة والأمن العام إلى المقدم علي ناصر الدين الذي تسلم عمله منذ منتصف الليل، وأشرف على تصريف الأمور يساعده الملازم عبد الإله رسلان. كما عهدت القيادة في الوقت نفسه إلى نشأت التغلبي بالإشراف على محطة الإذاعة بدمشق، وقد مارس عمله فيها.

وكانت الحالة في جميع المحافظات السورية مثلها في العاصمة دمشق، فالجيش قد سيطر على جميع الأعمال، وطلب القائد حسني الزعيم من المحافظين أن يصرّفوا الأعمال الرسمية كالعادة، وأن الجيش مكلف بقمع كل حركة تقوم في محافظاتهم ضد النظام والأمن العام. وقد حلّقت طائرات الجيش فوق المحافظات، وألقت عليها البلاغات التي أثبتنا خلاصة عنها آنفاً.

وقبل ظهر اليوم الثاني ٣١ آذار/مارس بدأت دمشق تفتح حوانيتها وتعود إلى طبيعتها. وطاف فريق من مراقبي الجيش على أفران المدينة يراقبون حركة توزيع الخبز على الأهلين، فوجدوا أن التوزيع يجري بشكل طبيعي.

وقامت في اليوم نفسه مظاهرات عدائية مؤلفة من عناصر مختلفة راحت تهتف ضد العهد السابق وتؤيد العهد الجديد، واتجهت مظاهرات طلابية عديدة إلى مقر حسني الزعيم لتعرب للجيش عن ولائها وتأييدها، فاستقبلها بادئ ذي بدء المقدم بهيج الكلاس، واستمع إلى أقوالها.

وقد طرق مسامع الزعيم أن عناصر غريبة عن الطلاب قد اندست بين صفوفهم، وراحت تهتف ضد رجال العهد السابق.

وبعد أن استمع الزعيم إلى خطيب الطلاب الذي تكلم باسم إخوانه معرباً عن شعور الارتياح الذي سيطر على نفوس الطلاب من جراء الانقلاب الذي قام به الجيش.. تكلم الزعيم قائلاً:

«إن القيادة تسمح للطلاب بأن يعربوا عن عواطفهم ومشاعرهم بمظاهرات لا تلبس طابع التهجم على أحد أو النيل من كرامة أحد، وإن في مقدور ممثلي الطلاب أن يبلغوا إخوانهم ذلك، وأن يتحاشوا جميعاً دخول العناصر الهدامة بينهم كي لا تشوه مظاهراتهم أو تحرجهم حيال التدابير المتخذة من قبل الجيش».

بذل فارس الخوري رئيس مجلس النواب جهوداً كبيرة في سبيل تسوية الموقف وفتح صفحة جديدة من التفاهم واتفاق بين الجيش ومجلس النواب فلم يفلح، وقد تلقى من زعيم الانقلاب كتاباً يذكر فيه الأسباب الموجبة التي حملته على حل مجلس النواب وهي لا تخرج عن كل ما ذكره الزعيم في تصريحاته السابقة، وقد أرفق الكتاب بنص المرسوم رقم (٢) والصادر عن القائد العام للجيش والقوات المسلحة المؤرخ في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٤٩ القاضي بحل مجلس النواب. وهو يتألف من المواد الأربع الآتية:

مادة ١ ـ يحل المجلس النيابي السوري وتؤلف لجنة دستورية لوضع مشروع دستور للبلاد وقانون للانتخابات النيابية العامة بالسرعة الممكنة.

مادة ٢ ـ تعين اللجنة الدستورية المذكورة في المادة السابقة بمرسوم يصدر عن قيادة الجيش والقوى المسلحة.

مادة ٣ ـ يعين موعد الانتخابات النيابية فور انتهاء اللجنة الدستورية من مهمتها المبينة في المادة الأولى من هذا المرسوم.

مادة ٤ ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ لمن يلزم.

بعد صدور هذا المرسوم القاضي بحل مجلس النواب شرع أكثر النواب في مغادرة العاصمة إلى محافظاتهم.

ودعي رجال الصحافة إلى مؤتمر صحافي، تحدث إليهم فيه الزعيم حسني الزعيم فقال:

«لقد أعلنت مساء أمس حلّ مجلس النواب تلبية لرغبة الأمة وأماني الشعب الذي لم يكن راضياً عن هذا المجلس وتصرفاته وشطط فريق من نوابه، وسيتم قريباً تأليف لجنة تشريعية لسن دستور جديد يتلاءم مع أهداف الأمة وأمانيها وما بلغته في سلم التقدم من درجة رفيعة..».

وأعلن أن حل مجلس الأمناء العامين سيقوم بالأعمال الإدارية في الوزارات متولياً صلاحيات مجلس الوزراء، ويبت في مختلف الشؤون، ثم تحدث عن السياسة الخارجية لحكومة الانقلاب، وأشار إلى أن حكومة الانقلاب ستدرس فوراً قضيتي اتفاقيتي التصفية النقدية والتابلاين على ضوء المصلحة الوطنية.

وتحدث عن الصحافة فقال:

«ابتداء من هذه الساعة لقد رفعت المراقبة عن الصحف، على أن يراقب أصحاب الصحف جميع صحفهم حتى إذا ظهرت دسيسة في صحيفة من الصحف تغلق إلى أجل غير مسمى ويساق صاحبها إلى السجن».

ودعا الصحافيين إلى عدم التعرض للجيش على اعتبار أن له قدسية يجب أن لا تمس.

وختم حديثه بالقول:

«إن تحديد نظام منع التجول أصبح منذ هذا اليوم ـ السبت ٣ نيسان/ أبريل ـ حتى الساعة العاشرة ليلاً وسيلغى بصورة تدريجية».

في الأيام الأولى للانقلاب شنت طائفة من الصحف اللبنانية حملة على الانقلاب السوري مما حمل حسني الزعيم قائد الانقلاب على أن يوجّه إلى الرجال المسؤولين في لبنان رسالة هاتفية تقول إن السلطات السورية ترى في الحملة التي تشنها صحف لبنانية معروفة باتصالها بحكومة رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية على الحركة الانقلابية في سورية، ترى فيها بادرة عداء نحو سورية إذا لم يضع رياض الصلح لها حداً حاسماً بسرعة، فليس لدى السلطات السورية جواب عليها إلاّ قطع كل اتصال وتعاون بين الحكومة السورية وحكومة لبنان التي يرأسها الصلح.

لقد أحدثت هذه الرسالة الهاتفية اهتماماً بالغاً في المقامات اللبنانية العليا لا سيما بعد أن دلّل زعيم الجيش السوري في حديثه الهاتفي على العراقيل التي كانت تخلقها السلطات اللبنانية في سبيل المواصلات بين سورية ولبنان، وهي بالإضافة إلى حملة الصحف المذكورة تعتبر عداء صريحاً للوضع الجديد في سورية.

ولقد كان جراء الاهتمام الذي أبداه مجلس الوزراء اللبناني حيال التهديد الصريح الذي أرسله الزعيم في رسالته الهاتفية أن كلفت مقامات لبنانية رسمية بإقناع الزعيم القائد أن حرص حكومة لبنان الحالية على استمرار التعاون مع السلطات السورية لم يطرأ عليه أي تبديل، وقد جرت عدة اتصالات هاتفية بين المقامات المذكورة والزعيم قائد الجيش السوري أسفرت عن أن الزعيم وعد بإبقاء كل ما كان على ما كان بين البلدين انتظاراً لعودة الرسول الذي قرر إيفاده إلى بيروت حاملاً من القائد إلى رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري، رسالة خاصة تشرح وجهة نظر قائد الجيش في هذا الموضوع.

وبالفعل فقد أوفد الزعيم القائد مرافقه الخاص إلى بيروت وقد قابل فور وصوله الرئيس اللبناني الأول وسلمه رسالة من حسني الزعيم، فتكلم الرئيس اللبناني عن روابط الود والإخاء التي تربط لبنان بسورية، وطلب إلى الرسول أن يحمل إلى الزعيم أجمل المشاعر وأصدق العواطف يعرب عنها اللبناني الأول باسم الجمهورية اللبنانية، وقال إنه سيوفد في هذين اليومين رسولاً خاصاً يحمل إلى الزعيم رسالة جوابية.

وعاد رسول الزعيم في اليوم نفسه إلى دمشق ونقل إلى الزعيم ما لقيه من الرئيس اللبناني وأعضاء حكومته من بالغ الحفاوة والإكرام.. وقد رافق وجود رسول الزعيم في بيروت عدد من الاتصالات الهاتفية بين كبار المسؤولين في البلدين، وقد تأكد للزعيم من هذه الاتصالات كلها تمسك السلطات المسؤولة في لبنان بتقوية أواصر الود والإخاء والتعاون مع السلطة المسؤولة الحاضرة في سورية. ولهذا جاء كلام الزعيم في بيانه الذي ألقاه من محطة إذاعة دمشق عن موقفه من لبنان صورة واضحة عن الجو الحسن الذي ساد علاقات الحكومتين.

وبعد يومين من عودة رسول الزعيم إلى دمشق وفد إليها من بيروت العقيد سالم رئيس أركان حرب الجيش اللبناني حاملاً رسالة جوابية من رئيس الجمهورية اللبنانية إلى الزعيم تؤكد أن المسؤولين اللبنانيين يعتبرون الانقلاب الذي حدث في سورية مسألة داخلية بحتة.

وفي هذه الأثناء عقد رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية مؤتمراً صحافياً في بيروت دعا فيه الصحافة اللبنانية إلى الاعتدال في كل ما تكتب عن الانقلاب السوري، والكف عن الإساءة إلى الدول المجاورة وبصورة خاصة سورية.

وفي يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٩ عقد الزعيم حسني الزعيم مؤتمراً صحافياً في مكتبه الرسمي في دار الحكومة، وقد استهل كلامه بالتحدث عن التسريحات التي أجراها في قيادة الدرك السوري فقال:

«لقد سرحنا اليوم (١٢) ضابطاً وأبقينا زعيماً واحداً وعقيداً واحداً وثمانية مقدمين و(١٥) رئيساً، وسنعمد إلى إرسال بعثات من رجال الدرك إلى أوروبا وربما إلى سويسرا للتدريب والتثقف بالثقافة العسكرية اللازمة..».

ثم تابع الزعيم كلامه فقال:

«هناك نبأ مهم هو أن رئيس الجمهورية قدم استقالته، وتفصيل ذلك أن السيد شكري القوتلي استدعى إليه يوم أمس الضابط الخفير وطلب إليه ورقة وقلماً لأنه يريد أن يقدم استقالته فلباه الخفير فكتب الرسالة الآتية بخط يده..».

وهنا تلاها على رجال الصحافة وأطلعهم على توقيع القوتلي، وقال: إننا سنحفر هذه الاستقالة بالزنكوغراف وهذا نص الرسالة:

«أقدم للشعب السوري الكريم استقالتي من رئاسة الجمهورية السورية، راجياً له العزة والمجد».

في ٦ نيسان ١٩٤٩ التوقيع

شكري القوتلي

وقال الزعيم: وكذلك فإن السيد خالد العظم قدم هذا اليوم استقالته خطياً، وهذا نصها:

«أعلن استقالتي من رئاسة الحكومة السورية».

في ٧ نيسان ١٩٤٩ التوقيع: خالد العظم

ثم انتقل إلى الكلام عن المفاوضات بين الحكومة السورية وسلطات إسرائيل بواسطة الدكتور بانش الوسيط الدولي، فشرح مناورات اليهود وانصرافهم إلى حرب الأعصاب، وقال إن المفاوضات حتى الآن أسفرت عن أن اليهود قد عادوا عن أحد المرتفعات في الجبهة وكانوا قد احتلوه قبلاً.

وأضاف قائلاً: «لقد أبلغت الدكتور بانش أننا نقبل الاستمرار في المفاوضات على أساس أن لا يكون هناك أي ضغط أو حرب أعصاب».

ثم قال: «لقد ألفنا لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخاب برئاسة السيد أسعد الكوراني وعضوية السادة: جورج جبارة، حسن الزين، عبد الجواد السرميني، عبد الوهاب حومد، سامي الميداني، يوسف عبجي».

ثم أعلن أن الحكومة أسست ديواناً باسم «ديوان المظالم» للنظر في شكاوى الأهلين.

وتابع كلامه، فتحدث عن عزم الحكومة على تخفيض عدد الموظفين إلى حد يتفق مع عدد سكان البلاد وحاجتها على ألا يزيد ذلك على ما كان عليه عدد موظفي الدولة في عام ١٩٤٣ وقال: «لقد بدأنا بالشرطة والدرك وسنتبعها بالأشغال العامة والخارجية وبقية دوائر الدولة».

ثم تكلم عن الموظفين الذين يتأخرون عن الدوام فقال إن كل موظف يثبت تأخره مرتين يسرح فوراً.

لقد رافقت نشاط الزعيم في المجال الإعلامي موجة من المراسيم والتعيينات والتسريحات، منها تعيين نذير فنصة عديل الزعيم سكرتيراً خاصاً له، وتعيين عبد الوهاب الحكيم مديراً للتجنيد العام في الجيش السوري، وتعيين أكرم حوراني نائب حماه السابق مديراً لشؤون الصحافة والمراقبة في وزارة الدفاع، وتعيين عارف النكدي نائباً للحاكم العسكري في السويداء، وتعيينات كثيرة غيرها.

وصدرت مراسيم عديدة تقضي بتأليف لجنة خاصة للتحقيق في قضايا سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ والإثراء، وتألفت اللجنة من خليل رفعت رئيساً، عبد الوهاب الطيب، المقدم عزيز عبد الكريم، أكرم الحوراني، ورزق الله أنطاكي أعضاء.

وتحقق هذه اللجنة في ما قام به ـ على حد قول المرسوم ـ أحمد الشراباتي من سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ وما ينتج عنه من أثر غير شرعي خلال وجوده في وزارات المعارف والاقتصاد الوطني والدفاع الوطني منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨.

وتمت تسريحات كثيرة كانت تستهدف إقصاء العناصر الموالية للعهد السابق عن أجهزة الحكم.

أما موقف الدول العربية من حكومة الانقلاب فقد كان في الأيام الأولى من حدوثه موقفاً تجلى فيه التريث والحذر إلى أن استقر الوضع ودارت عجلة الحكم الجديد فراحت تعترف به واحدة بعد أخرى.

وكذلك الموقف الدولي، فقد اعترفت دول عديدة بالانقلاب واعتبرته حدثاً داخلياً.

لا بد لي هنا من القول إن الصحف والمجلات العربية والأجنبية قد كتبت ونشرت الكثير الكثير عن انقلاب حسني الزعيم خلال المدة التي انقضت على مصرع صاحب الانقلاب وقد أربت على الخمسة والثلاثين عاماً.

وقد قيل في كل ما كُتب روايات وأحاديث مختلفة في انقلاب الزعيم: أسبابه، قيامه، مصرع صاحبه.. لعل أقربها إلى الواقع والحقيقة ما أورده صديقنا نذير فنصة في كتابه: «أيام حسني الزعيم». ولا عجب في ذلك، فالأستاذ فنصة عديل الزعيم وسكرتيره الخاص، كان له اطلاع واسع، وإحاطة شاملة بسياسة الزعيم، وتصرفاته واتجاهاته.

ولكثرة ما كتب ونشر عن انقلاب الزعيم صار أمراً معروفاً مواقفه من الدول العربية والأجنبية لا سيما في المرحلة الأولى من الانقلاب حين كان يتأرجح بين المحورين العربيين: محور مصر والرياض، ومحور بغداد وعمان.. إلى أي من المحورين يمد يده ويجد مصلحته؟ فكان المحور الأول هو الراجح لديه.

في ضوء ما ذكرت تجدني أتجاوز الحديث عن مواقف الدول العربية والأجنبية من انقلاب الزعيم لأقصر الكلام على بعض الجوانب التي تتصل بي.. بصفتي الشخصية والصحافية فأذكر منها ما كان محزناً طريفاً ومضحكاً سخيفاً.

أعلن الزعيم في البلاغات التي أذيعت في يوم الانقلاب الأول أن كل من يحمل سلاحاً أياً كان نوعه يعدم فوراً.

ومن سوء المصادفات أن مطيع النونو من أعضاء أسرة «الأيام» في حينه كان يقوم بمهمة صحافية انتدب للقيام بها في بعض المحافظات السورية، وقد لاحظ بعض أفراد الجيش أن النونو يحمل مسدساً فصادروه منه واعتقلوه وساقوه من حمص إلى القيادة العامة في دمشق بحراسة جندي مسلح.

وفي طريقهما إلى دمشق طلب النونو من الجندي أن يعرجا معاً على جريدة «الأيام» ليخبر صاحبها بما حدث له، وكان الجندي «ابن حلال» كما يقولون فاستجاب إلى طلبه، وطرق باب مكتبي، وما فتح الباب حتى فوجئت بالنونو وإلى جانبه جندي يحمل رشيشاً بيده.

قلت: «ما هذا؟».

قال الجندي: «أُمرت أن أرافقه من حمص إلى دمشق ليسلم إلى السلطة المختصة، وقد طلب مني المرور بالجريدة ليخبركم بما حدث له».

قلت: «ما هو سبب اعتقاله؟».

قال: «لأنه يحمل مسدساً صودر منه».

وأيد النونو أقوال الجندي، وانصرفا إلى المزة حيث سلّم للسلطات المختصة.

أقلقني الحادث وساورني الخوف من أن يقتلوه تنفيذاً لما جاء في البلاغات، وحاولت الاتصال هاتفياً بالزعيم فلم أنجح، لأنه كان غارقاً مع معاونيه كبار الضباط في تركيز قواعد الحكم الجديد.

واجتمعت بالأستاذ فنصة فتأثر فعلاً للحادث، وأقسم لي أنه لم ير الزعيم خلال اليومين الأخيرين بسبب

انهماكه في أعمال عديدة، ومع ذلك سيعمل ما في وسعه للاتصال بالزعيم ومحاولة اقناعه بالإفراج عن النونو.

وسألت نذيراً: «هل تعتقد يا نذير أن الزعيم ينفذ ما قاله في بلاغاته؟».

قال: «والله لا أعرف».

وتردد لحظات ثم قال: «قد يفعلها».

فزادني جوابه قلقاً كتمته في نفسي.

وقضى النونو ليلته في المزة من دون أن يعرف أحد مكانه. وفي الصباح الباكر لليوم الثاني جاءت عائلة النونو وبعض أقربائه إلى منزلي ليسألوني عما جرى.

قلت لهم: «لا تخافوا.. سيفرج عنه اليوم أو غداً إن شاء الله». وقد دعوتهم للجلوس في غرفة بعيدة عن الغرفة التي فيها جهاز الهاتف خشية أن أتلقى نبأ مزعجاً ـ لا سمح الله ـ يحزنهم سماعه.

ورحت أحاول المرة تلو المرة الاتصال بالزعيم.. في منزله.. في مكتبه في الأركان.. في مكتبه في دار الحكومة من دون جدوى.

وشاء ربك أن ينقذنا من القلق الذي نحن فيه، فتوجهت إلى جهاز التليفون في محاولة أخيرة للاتصال بالزعيم، فإذا برنين الهاتف يسبقني، فرفعت السماعة لأسمع صوتاً يقول: «أنا حسني»، ولم يخطر في بالي أن يكون حسني الزعيم الذي أبحث عنه ليلاً ونهاراً هو المتكلم، ولما أدرك أنني لم أعرف صوته.. قال: «أنا حسني الزعيم»، وأردف يقول: «هل سمعت الراديو؟ لقد اعترفت بريطانيا بنا اليوم.. فأرني ماذا ستكتب «الأيام» بهذا الموضوع».

قلت بسرعة: «منذ يومين وأنا أحاول عبثاً الاتصال بكم لأرجوك الإفراج عن مطيع النونو. إن أهله بقلق شديد».

قال: «حتى الآن لم يأخذوا جثته؟ ليذهبوا لأخذها».

وأنهى المكالمة.

وقع جوابه في نفسي وقعاً أليماً لم أعرف كيف أفسره. وخشيت أن يلاحظ أهله اضطرابي، فتظاهرت بالهدوء، وقلت لهم: «كما قلت لكم بالأمس سيفرج عنه خلال هذين اليومين»، فاطمأنوا وانصرفوا.

غادرت المنزل وذهبت إلى مكتبي في الجريدة، وأنا شديد الاضطراب أتناول القهوة تلو القهوة وأدخن السيجارة تلو السيجارة.

وبينما أنا في هذه الحال، وكانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة ظهراً طُرق باب مكتبي فقلت للطارق: «ادخل»، فإذا هو مطيع النونو!

انفجرت مني صيحة من الفرح الممزوج بالألم وقلت له: «ماذا دهاك يا مطيع.. حتى تحمل مسدساً؟».

قال: «نصيب! هذا الذي كان..».

قلت: «ليته ما كان. والحمد لله على السلامة فاذهب إلى أهلك إنهم في قلق شديد عليك».

فذهب إليهم، وكانت فرحتهم كبيرة، وكذلك إخوانه أعضاء أسرة «الأيام» فالفرحة شملتهم جميعاً.

وكان تعليقي مع نفسي على هذه القصة أن الزعيم قائد الانقلاب كان بارعاً في تمثيلها.

في السابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٤٩ عقد الزعيم عدة اجتماعات مع عدد من الشخصيات التي عرف أصحابها بحيادهم وعدم انتمائهم إلى أي حزب من الأحزاب، وقد أسفرت الاجتماعات المذكورة عن تأليف أول وزارة في عهد الزعيم على الشكل الآتي:

الزعيم حسني الزعيم لرئاسة مجلس الوزراء ووزارتي الداخلية والدفاع، الأمير عادل إرسلان لنيابة رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، فيضي الأتاسي للمعارف والشؤون الاجتماعية، حسن جبارة لوزارة المالية، فتح الله الصقال لوزارة الاقتصاد الوطني، أسعد الكوراني لوزارتي العدل والأشغال العامة، نوري الأيبش لوزارة الزراعة.

وبعد مضي بضعة أيام أسندت وزارة المعارف والشؤون الاجتماعية إلى خليل مردم بك بدلاً من فيضي الأتاسي الذي اعتذر عن الاشتراك في الحكم وقد غادر دمشق إلى حمص.

بعد أن رسخ الحكم الانقلابي أقدامه في الحكم أخذت برقيات التهنئة والتأييد تنهال على الزعيم، وكذلك وفود المهنئين من جميع الأنحاء السورية والأقطار العربية قد جاءت إلى دمشق للتهنئة والتأييد، وكان الزعيم يدعو أكثر الوفود إلى زيارة الجبهة فتعود منها مطمئنة إلى سلامة الحدود، فرحة بقوة الجيش السوري.

وراح مجلس الوزراء يمارس نشاطه برئاسة الزعيم ووحيه فيصدر القرارات والمراسيم، ويتخذ التدابير القاضية بتسريح مئات الموظفين المشتبه بانتمائهم وتأييدهم للعهد السابق، وكان الزعيم في الأيام الأولى من عهده قد حلّ الأحزاب وأغلق النوادي، وكان عدد الأحزاب الباقية في ساحة العمل السياسي في تلك الفترة لا يتجاوز السبعة أحزاب منها حزب الشعب برئاسة رشدي كيخيا، وحزب البعث برئاسة ميشيل عفلق، والحزب الوطني برئاسة نبيه العظمة، وحزب التعاون الاشتراكي برئاسة فيصل العسلي، والحزب الشيوعي برئاسة خالد بكداش، وحزب «الإخوان المسلمين» برئاسة قيادته في القاهرة، وكان من أبرز أعضائه المشرفين عليه في سورية مصطفى السباعي، ومحمد المبارك، وكانت هناك تكتلات سياسية حزبية ليست في مستوى الأحزاب المذكورة.

إن حل الأحزاب بالإضافة إلى مخاوف الهيئات الاقتصادية من الحكم الجديد، وتسريح آلاف الموظفين، قد خلق جواً من النقمة على صاحب الانقلاب ومؤيديه.

غير أن هذه النقمة لم تثن حسني الزعيم عن عزمه على تحقيق حلمه الأكبر، فمضى في طريقه إلى منصب رئاسة الجمهورية تدفعه إليه حثيثاً شهوة الحكم الكامنة في نفسه منذ أن كان بعيداً عن المناصب العالية في الجيش، أي كان حين يجلس مع رفقائه في المقهى يدخنون النرجيلة فيقول لهم المرة تلو المرة: «.. الله يحكمني بهذا البلد ـ سورية ـ ولو لأربع وعشرين ساعة..».

وشاء القدر أن يستجيب الله إلى ندائه، فحكم سورية نيفاً وأربعة أشهر، وكان سبيله إلى تحقيق ذلك الإفراج عن جميع المعتقلين تقريباً، وكان في مقدمة من أفرج عنهم ميشيل عفلق رئيس حزب البعث الذي أرسل من السجن كتاباً إلى الزعيم كتبه على كره منه تحت طائلة تهديده بالموت. وبعد أن تسلم الزعيم كتاب عفلق أمر بإطلاق سراحه، وقام عفلق بعد خروجه من السجن بزيارة الزعيم في مكتبه،

فاستقبله استقبالاً ودياً، وشرح عفلق للزعيم أن حزبه ليس ضد الانقلاب. وفي أعقاب ذلك أفرج عن جميع المعتقلين من حزب البعث، كما أفرج عن العديد من المعتقلين الآخرين.

وانصرف معاونو الزعيم إلى تقريب العلماء ورجال الأحياء من الزعيم تمهيداً لانتخابه رئيساً للجمهورية، وكانت وفودهم تدعى إلى زيارة الجبهة حيث يشاهدون مناعة الخطوط الدفاعة والمعنويات العالية التي يتحلى بها الضباط والجنود فيزدادون اندفاعاً في تأييد الزعيم.

في مساء يوم الأحد التاسع عشر من حزيران/يونيو انتهت المدة التي حددت لقبول الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية دون أن يتقدم أحد لترشيح نفسه.

وفي اليوم الثاني ـ الاثنين ٢٠ حزيران/ يونيو ـ قدم الزعيم حسني الزعيم ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية.

وفي يوم السبت ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٩ جرت عمليات الانتخاب في دمشق وجميع المحافظات السورية، واستقبلت مراكز الاقتراع وفود الناخبين، ووصلت مواكب الناخبين السوريين في لبنان، وكانت مؤلفة من أكثر من مئة سيارة تزينت بالأعلام السورية وأغصان الأشجار، وصور الزعيم ولافتات كتب عليها (السوريون في لبنان يرحبون بانتخاب دولة الزعيم رئيساً للجمهورية).

وأسفرت الانتخابات عن فوز حسني الزعيم بمنصب الرئاسة الأولى.

وبينت محاضر انتخابات رئيس الجمهورية المقدمة من قبل وزارة الداخلية أن عدد الناخبين بلغ ٨١٦٣٢١ صوتاً، وأن عدد الذين اشتركوا فعلاً في الانتخابات بلغ ٧٣٠٧٣١ صوتاً، وأن مجموع الأصوات التي حازها حسني الزعيم بلغت ٧٢٦١١٦ صوتاً، وكان هذا العدد يتجاوز الأكثرية المطلقة للناخبين.

واجتمع مجلس الوزراء، واتخذ قراراً بتصديق انتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية السورية.

وفي أعقاب ذلك قدم الأمير عادل إرسلان نائب رئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة عملاً بالتقاليد الدستورية، وعهد رئيس الجمهورية إلى الدكتور محسن البرازي بتأليف وزارة جديدة، وكان الزعيم يركن إلى البرازي ويمحضه ثقته، ويعتمده في مهمات عديدة. وقد تألفت الوزارة الجديدة على الشكل الآتي:

الدكتور محسن البرازي رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للخارجية والداخلية، الأمير مصطفى الشهابي وزيراً للعدل، خليل مردم بك وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف العام، حسن جبارة وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني، نوري الأيبش وزيراً للزراعة، فتح الله صقال وزيراً للأشغال العامة، اللواء عبد الله عطفة وزيراً للدفاع.

مارست هذه الوزارة أعمالها بتوجيه الزعيم وإشرافه، وكان جواب رئيسها الدكتور محسن البرازي على كتاب رئيس الجمهورية الذي سماه فيه رئيساً للوزارة أشبه ببرنامج وزاري مختصر للأعمال التي يهدف إلى تحقيقها، فهو عازم على إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد في حدود المبادئ الديموقراطية، كما هو عازم على صون هيبة الحكم وإنقاذ البلاد من سياسة التمييع ـ على حد قوله ـ التي ذهبت بالكثير من مشروعات الإصلاح.

وفي تلك الفترة استقبل رئيس الجمهورية وفود المحافظات السورية التي جاءت للتهنئة فكان الرئيس يخاطب كل وفد منها بما يعود على المحافظة أو الجهة التي يمثلها بالخير والنفع.

أما وفود الدول العربية فقد كان أسبقها إلى التهنئة الوفد الذي أرسله الملك فاروق عاهل مصر، وكان الوفد الثاني الوفد العربي السعودي، وتوالت وفود وبرقيات التهنئة من الدول العربية منها برقية الرئيس اللبناني بشارة الخوري، والذي أرسل أيضاً إلى دمشق وفداً رسمياً ليقدم لرئيس الجمهورية تهاني لبنان رئيساً وشعباً وحكومة.

ولوحظ أن العراق لم يبرق مهنئاً، كما أنه لم يرسل وفداً للتهنئة، وسبب ذلك الفتور الذي ساد العلاقات الرسمية السورية العراقية، وقد اتضح ذلك من الحديث الذي أدلى به الزعيم لمراسل جريدة «غازيت دو لوزان» في دمشق حول موقف سورية من الدول العربية والأجنبية، وتحدث فيه عن العراق، فقال:

«أما العراق فأذكر أن السيد نوري السعيد قدم لتهنئتي بعد حركة انقلاب، ولا شك أنه كان يظن أنه سيظفر مني بضم سورية إلى العراق في ظل العرش الذي يتولى الوصاية عليه سمو الأمير عبد الإله، وقد اتضح له أنني أعارض وسأظل أعارض مشروع سورية الكبرى.. ثم ظن السيد نوري السعيد أنه يخيفني بمحاولته حشد الجيوش على حدود سورية، ولكنه اضطر فيما بعد إلى سحبها بعد أن لمس صلابة موقفنا، وإذا استمر في تحديه لمشاعرنا، فسنتحداه نحن أيضاً، وهو يعلم تماماً أن شعور الشعب العراقي مع سورية لا مع حكومته».

وتكلم عن موقف سورية من الدول الكبرى فقال: «إن علاقاتنا ودية مع كل من فرنسا والولايات المتحدة». وهنا سأل المراسل: «هل دعيت سورية للانضمام إلى الدول التي تنتفع بمشروع مارشال؟». فأجاب: «نحن لم نتقدم بطلب للانتفاع بمشروع مارشال، ولا شك إذا كانت الولايات المتحدة تريد اشتراكنا فيه فسنقبل ذلك بكل ترحيب».

ثم انتقل إلى الحديث عن علاقات سورية ببريطانيا فقال: «أما علاقاتنا ببريطانيا فهي حسنة، ولا بد لبريطانيا من أن تسلك نحونا مسلكاً يدل على حسن الطوية، ويجب علينا أن نصارحها أننا لا نقبل مشروع سورية الكبرى، كما نقاوم مشروع الهلال الخصيب».

وتحدث أيضاً عن علاقات سورية بالاتحاد السوفياتي، فقال: «.. إن علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي حسنة، وإن حركة مقاومة الشيوعية في سورية ليست موجهة ضد الاتحاد السوفياتي في أي حال» واستطرد يقول: «إننا سنقمع كل حركة شيوعية تظهر في البلاد في الوقت الذي سنحافظ فيه على صلاتنا الحسنة مع الاتحاد السوفياتي».

إن هذا الحديث الذي حدد فيه زعيم الانقلاب موقف سورية من أكثر الدول العربية والأجنبية لم يذكر فيه شرقي الأردن، إذ كان السبب نفسه الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الحكم الانقلابي وحكومة العراق هو الذي أدى إلى موقف مماثل مع الحكم في الأردن.

في الثامن والعشرين من ظهر يوم ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٩ غادر الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السابق دمشق تصحبه عائلته إلى سويسرا للاستشفاء، وقد كان في وداعه في المطار العقيد بهيج الكلاس الذي اشترك في وداعه باسم رئيس الجمهورية المشير حسني الزعيم، كما كان في وداعه

أيضاً الدكتور محسن البرازي رئيس الوزراء وفارس الخوري، ولطفي الحفار وخالد العظم، وصبري العسلي، وميخائيل إليان وعدد كبير من الوزراء والنواب السابقين ورجال الصحافة.

وقد لوحظ أن الرئيس شكري القوتلي غادر دمشق بعد مضي يومين اثنين على انتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية.

وبالمناسبة نذكر أن حسني الزعيم بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية واستتب له الأمر، أفرج عن أكثر أو عن كل المعتقلين الذين قبض عليهم في بدء حركته الانقلابية، وأعطيت لخالد العظم حرية التنقل والتجول والتزاور بعد أن كان خاضعاً لإقامة إجبارية في منزله.

وإذا كان هذا كله يدل على شيء، فإنما يدل على أن حسني الزعيم اطمأن إلى سلامة حكمه، وفرض سلطته، فراح ناشطاً يبشر بعزمه على صنع «سورية الحديثة» دون أن يخامره أي شك في ولاء إخوانه في قيادات الجيش لشخصه.

رافق العهد الانقلابي في سورية انقسام بين الدول العربية، أحزن الشعوب العربية وفي طليعتها الطبقات المثقفة، وكان من أكثر الناس حزناً بين الشخصيات العربية الأستاذ العلامة فارس الخوري الذي رفع رأس العرب عالياً في المقامات والأوساط الدولية، وقد أصبح ذلك واضحاً معروفاً.

لقد وجّه فارس الخوري إلى ملوك ورؤساء وأمراء العرب نداء حاراً ناشدهم فيه نبذ الخلافات والانضواء بتضامن وإخلاص تحت لواء جامعة الدول العربية، وكان لندائه أثره العميق في نفوس الشعوب والجماهير العربية، لكنه للأسف لم يغير شيئاً من الخلاف القائم بين حكام العرب.. يدل على ذلك ما ورد في تصريح أدلى به فارس الخوري لمراسل «الأهرام» في سورية حمدي بابيل، وقد جاء فيه رداً على سؤال وجهه إليه لمراسل حول المساعي التي يبذلها اليهود لعقد معاهدات منفصلة مع بعض الدول العربية قوله:

«هذه محاولة ولا شك جانحة على العرب، ولا يجوز بعد اليوم للدول العربية أن تقف حيال اليهود إلاّ صفاً واحداً.. وقد أخطأ العرب في الماضي بقبولهم المفاوضة بعقد الهدنة الدائمة منفردين، وأرجو أن لا يعودوا إلى هذا الخطأ في المراحل المقبلة».

وسئل عن الخلاف الذي حصل بين مصر والعراق ثم بين سورية والعراق، وما هي أسبابه ودوافعه، فقال:

«لا ينكر أنه يوجد شيء من الخلاف بين مصر والعراق، ولكني لا أعرف له سبباً معقولاً يستطيع أي الطرفين أن يبرره، على أن وقوف القوى العراقية موقف المتفرج في حوادث النقب أساء إلى مصر وزجها في موقف حرج خرجت منه ظافرة مرفوعة الرأس ولله الحمد، غير أن هذه السيئة يجب التجاوز عنها الآن واغتفارها حرصاً على وحدة الصف بين الدول العربية أمام ما ينتظرها من الكوارث الآتية.. فالعرب في الخلاف القائم بين بعض دولهم يفتحون لأعدائهم ثغرة واسعة تحول دون الوصول إلى ثأرهم وتعود بنكبة أخرى بعد خسارة الجولة الأولى».

وأضاف الأستاذ الخوري قائلاً:

«من المعلوم أن اليهود عازمون على التوسع وتكبير الرقعة التي استولوا عليها بالقوة الغاشمة، ولا تفيد المؤتمرات والمقررات الدولية في ردعهم عن هذا الطغيان بدون القوة القاهرة، وهذه القوة لا تنتظر إلاّ من العرب أنفسهم، والذي أراه أن العرب لا يستطيعون كبح جماح اليهود إلاّ متحدين غير منفردين، ومجتمعين بكل ما عندهم من القوى بل عليهم أن يستعدوا ليكون لهم من السلاح ما يضمن لهم ربح

الجولة الثانية، فلا مسوّغ لهذا التنابذ والتنافر بينهم، وأنا أعرف جيداً أن الشعوب العربية في جميع أقطارها متفقة ومتحدة من هذه الناحية، فعلى القائمين في الحكم أن يعملوا بموجب ما تشتهيه وتتوق إليه شعوبهم وأن ينبذوا الأنانيات والنفعيات الفردية جانباً».

وسئل عن الشائعة القائلة بأن هنالك معسكراً من دول الجامعة ينوي الارتباط بحلف عسكري فقال:

«أنا لا أعرف شيئاً عما يشاع بهذا الصدد، ولم يتصل بعلمي شيء عن ذلك، ولكن ما زلت عند رأيي الذي رددته مراراً، وهو أن ليس للعرب إلاّ أن يتقيدوا بنصوص ميثاق جامعة الدول العربية، وأن يضيفوا إليها حلفاً عسكرياً يجعلهم قوة واحدة، وجامعة الدول العربية هي حصن العرب المنيع والدافع عنهم لكل غائلة».

وسئل عن رأيه بالفكرة القائلة بمنح اللاجئين الفلسطينيين جنسيات الدول العربية التي يقيمون في أراضيها فقال:

«من الواضح جلياً أن نزوح مليون عربي عن فلسطين قد أنزل بالعرب ضرراً لا يوصف، ولذا فإني أرى أن لا يصار إلى هذا التدبير قبل أن يبت في عودة اللاجئين إلى بلادهم، فبعد أن يفسح لهم الطريق بالرجوع إلى بلادهم آمنين، ينظر فيمن لا يستطيع العودة أو يفضل البقاء في ملجئه الحالي، فيتخذ مثل هذا التدبير لمن يتعذر عليه الرجوع إلى بلده».

هذا ما قاله فارس الخوري في تموز/يوليو ١٩٤٩، ولو نظرنا اليوم إلى أوضاع العالم العربي، وموقف العرب من إسرائيل لما وجدنا قولاً ينطبق على واقعنا نحن العرب أصدق مما قاله رجل العلم والسياسة قبل ستة وثلاثين عاماً، فقد عرف الداء ووصف الدواء.. فهل نأخذ برأيه، ولو فعلنا ذلك متأخرين؟

بناء على قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ الذي يدعو أصحاب العلاقة (مصر، سورية، شرق الأردن، لبنان، اليهود) إلى عقد هدنة تشمل كل فلسطين، فقد نفذ بالتوقيع على الاتفاق الرابع الذي يعقد بين فلسطين والدول المجاورة، وكان ذلك يوم الأربعاء في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٤٩.

وقد مثل الجانب السوري الزعيم فوزي سلو، والعقيد ناصر، والرئيس بزري بحضور الدكتور صلاح الطرزي، ومثل الجانب اليهودي الكولونيل ماكيف رئيس الوفد وروتين وبيلمان، وترأس الاجتماع المسيو فيجيه بحضور الجنرال رايلي وهيئة السكرتارية. وبعد أن جرت مراسم التوقيع من قبل رئيسي الوفدين ومن قبل كل عضو من الأعضاء ألقى المسيو فيجيه ممثل الدكتور بانش الوسيط الدولي خطاباً شكر فيه للفريقين تعاونهما وصبرهما الطويل خلال المحادثات التي استغرقت ثلاثة أشهر ونصف الشهر، ثم نوّه بالجهود التي بذلها الدكتور بانش والجنرال رايلي وأضاف قائلاً: إن هذا الاتفاق بالغ الأهمية وهو لا يتعدى الحقل العسكري.

كانت سورية آخر دولة عربية وقعت اتفاقية «الهدنة الدائمة»... تلك الهدنة المشؤومة التي مكنت اليهود من تحقيق المزيد والمزيد من التزود والاستعداد الحربي والعسكري، وما كان للدول العربية المعنية أن ترتكب هذا الخطأ لو أنها بقيت متحدة متماسكة كما كان موقفها من «مشروع التقسيم». لكن للأسف قد وافقت كل دولة منها متفردة، الواحدة تلو الأخرى على اتفاقية الهدنة المذكورة مما حمل فارس الخوري الرجل الذي مثل سورية والعرب لدى المقامات الدولية أفضل تمثيل على القول: «لقد أخطأ

العرب بقبولهم المفاوضة بعقد (الهدنة الدائمة) منفردين.. وأرجو أن لا يعودوا إلى هذا الخطأ في المراحل المقبلة».

ومما هو جدير بالذكر أن الدول العربية التي وقعت اتفاقية «الهدنة الدائمة» كانت الأولى منها مصر، والثانية لبنان، والثالثة شرق الأردن، والرابعة والأخيرة سورية.. وكانت لكل واحدة منها حدود مع الأراضي الفلسطينية التي يحتلها اليهود.

أما الأثر الذي تركه توقيع الهدنة في نفوس الشعوب العربية والصحافة فقد كان سيئاً جداً، واستقبله الجميع بالقلق والاحتراز، وعبرت عن ذلك الصحف السورية في مقالاتها وتعليقاتها، وأجمعت على دعوة الدول العربية إلى اعتبار توقيع الهدنة الدائمة فاتحة نضال جديد، بل فاتحة عهد جديد في معركة فلسطين، عهد التحفز والاستعداد، والبذل لمحو لطخة العار من وجه العروبة المشرق في فلسطين.

بسبب الاختلافات التي قامت بين بعض الدول العربية استحوذ جمود وانكماش على اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وقد تأجل اجتماعها المرة تلو المرة، وكان آخر موعد حدد لاجتماعها يوم ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٤٩، غير أن هذا الاجتماع لم يعقد بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به أركان قيادة الجيش السوري ضد حكم حسني الزعيم.

الصحافة في عهد حسني الزعيم

حين قام حسني الزعيم بانقلابه كان عدد الصحف السورية كبيراً، فأوقف الصحف الأقل انتشاراً مقابل تعويض لكل واحد من أصحابها، وأبقى على خمس صحف في دمشق وأربع في كل من حمص وحماة وحلب وواحدة في اللاذقية.

إن طبيعة الحكم الديكتاتوري تفرض على الصحف تأييده، لهذا كانت جميع الصحف السورية في عهد الانقلاب تؤيد العهد وتختلف نسبة تأييدها، فمنها المعتدلة المتزنة ومنها المتطرفة في التأييد. وكان حسني الزعيم يطمع بالمزيد من تأييد الصحافة لعهده، فظفر بالكثير منه، وأذكر أنه أرسل مرة في طلبي إلى مقره في الأركان، ودفع لي مقالاً طلب مني نشره في «الأيام»، فعدت إلى مكتبي وقرأت المقال فوجدته عبارة عن مجموعة ألفاظ بذيئة وعبارات نابية وكمية من الشتائم يصبها كاتب المقال على رأس أحمد الشراباتي الذي شغل بعض الوقت منصب وزارة الدفاع، وقد استقال من منصبه هذا في العهد السابق، ولغطت الألسن في أسباب الاستقالة، وراح يدافع عن نفسه أمام مجلس النواب السابق الذي حلّه حسني الزعيم، ويطلب من المجلس تأليف لجنة برلمانية تحقق في كل ما عزي إليه، وكان الزعيم يكره الشراباتي ويحقد عليه بسبب معارضته لتعيينه قائداً للجيش.

بعد أن تلوت المقال صممت على عدم نشره، ليس من أجل الشراباتي، بل لأنه لا يتفق في أية حال وخطة «الأيام» وأسلوبها المترفع عن نشر هذا النوع وأمثاله من الكلام، ولو كلفني ذلك ما يكلفني من شتى الاحتمالات، وقدرت أن حسني الزعيم سيلاحقني بطلب نشر المقال، فتواريت عن مكتبي في الجريدة، وتظاهرت بأنني مسافر لجهة لا يعرفها القائمون على الجريدة خلال غيابي عنها، وضاق صدر الزعيم بهذا الجواب فطلب من سكرتيره نذير فنصة البحث عن مكان وجودي، وعن مصير المقال الذي سلمني إياه لنشره في «الأيام». ولما كان فنصة صديقاً وفياً أطمئن إلى صداقته الناشئة عن تعاونه معنا في «الأيام» في أول عهده في الصحافة، وقبل أن يصبح رئيساً لتحرير جريدة «ألف باء» فقد أرشدته إلى

المكان الذي أنا فيه بعدما بلغني أنه يسأل عني، فكان بيننا لقاء أطلعته خلاله على المقال والأسباب المبررة لعدم نشره، وبعد أن تلاه سلّم معي بأنه لا يصلح للنشر، واتفقنا على أن أبقى متوارياً إلى أن تهدأ أعصاب الزعيم فتصبح المناقشة معه بشأن المقال معقولة. ومضت أيام قليلة أرسل بعدها الأستاذ فنصة يخبرني أن في مقدوري العودة إلى مكتبي لأن الزعيم لم يعد يهمه كثيراً أمر المقال.

وعرف الزعيم أنني عدت من سفري المزعوم، فأرسل في طلبي، ولما دخلت عليه بادرني بقوله وهو يبتسم «الحمد لله على السلامة.. إلى أين كان سفرك؟».

ولما وجدته منشرحاً قلت له: «الحقيقة يا عطوفة الزعيم أنني لم أكن مسافراً.. بل هارباً من نشر المقال».

وعقبت على ذلك بقولي:

«إن كاتب المقال لم يحسن إليك.. لأن كرهك لأحمد الشراباتي معروف فلو نشر المقال لأدرك الناس أنه صادر عنك أو بوحي منك.. وهذا لا يليق برئيس دولة ينحدر إلى مستوى المقال المشحون بالسباب والشتائم، علماً أن الكتابة صنعتنا فلماذا لم تكلف أحد أصحاب الصحف كتابة مقال يعبر عن أفكارك نحو الآخرين بالأسلوب الذي تعتمده الصحافة المحترمة في كل ما تكتب بدلاً من أن تكلف شتّاماً يسيء إليك إساءة بالغة».

بعد أن سمع كلامي صمت قليلاً، ثم قال: «طيب يا سيدي.. كن أنت الشخص الذي اعتمده لكتابة المقال الذي أريد».

قلت: «إذن زودني بالأخطاء التي ارتكبت في وزارة الدفاع عندما كان أحمد الشراباتي وزيراً».

وافقني على ما قلت، وطلب من معاونه بهيج الكلاس تحقيق ما طلبت.

وصدر في اليوم الثاني مقال في «الأيام» شارحاً الأغلاط التي وقعت في وزارة الدفاع من دون التعرض للأشخاص، بمن فيهم أحمد الشراباتي، وقد اقتصر المقال على الحقائق والأرقام.. وكان الانتقاد منصباً على الوزارة ككل، وهذا يشمل الوزير بالطبع بصفته المسؤول الأول عن أعمال الوزارة.

لقد اطلع حسني الزعيم على المقال، فلم يرق له لأنه كان يريد أن يتناول الشراباتي بالذات.

وذكر لي الصديق فنصة في حينه أن الزعيم قال له: «هل قرأت المقال..؟ إن صاحبك يضحك علينا».

أجابه فنصة: «حاشا أن يكون هذا ضحكاً علينا.. لكن خلق كاتبه وأسلوب جريدته لا يسمحان بتجاوز الحد الذي ذهب إليه كل ما ورد في المقال».

وانتهى الأمر مع حسني الزعيم إلى هذا الحد. غير أن قصة المقال كان لها جانب آخر، هو أن المرحوم الحاج عثمان الشراباتي والد الوزير أحمد الشراباتي، وكان صديقي وجاري حيث أسكن.. ومن العاملين القدامى في الحقل الوطني ـ وكان إلى جانب الزعيم شهبندر في مواقف وطنية عديدة ـ بعد أن اطلع على المقال في «الأيام» ثارت غضبته فأرسل إليَّ رسولاً يقول: إن الحاج عثمان متأثر كثيراً وقد أوفدني لأقول لك بلسانه إنه ما كان يأمل منك أن تكتب ما كتبت عن وزارة الدفاع في عهد نجله وهو عاتب عليك إلى حد بعيد.

قلت للرسول: «قل للحاج عثمان إن جوابي على غضبته وعتابه يتلخص بكلمتين هما: إما أن يتفضل

بزيارتي في مكتبي لتناول القهوة.. أو أن أزوره في منزله لنفس الغرض». وقد حددت لذلك موعداً الساعة العاشرة قبل ظهر اليوم الثاني.

في الموعد الذي حددته دخل عليَّ في مكتبي الصديق الحاج عثمان، فرحبت به ترحيباً حاراً لم يقابلني عليه بمثله ولا بأقل منه.. بل كان عبوساً مقطب الحاجبين، فتجاهلت ذلك وقلت له: «قبل أن نتناول القهوة أرجو تلاوة هذا المقال»، ودفعت إليه المقال الذي طلب حسني الزعيم مني نشره.

شرع في تلاوته، وكان كلما توغل بين سطوره وصفحاته تبدو على وجهه علامات الدهشة والانزعاج إلى أن أتى على آخره.. فقال لي: «ما هذا؟».

قلت: «هذا هو المقال الذي كان مفروضاً علينا نشره.. وقد افتديناه بالمقال الذي قرأته في «الأيام» فما هو رأيك؟».

ما إن سمع كلامي حتى احتقن وجهه، واغرورقت عيناه بالدموع، فنهض من مكانه.. وأقبل عليَّ معانقاً ومقبلاً.. وهو يقول: «ما خاب ظني يوماً في إخلاصك ومحبتك ومروءتك يا نصوح..».

إنها لقصة واحدة من قصص عديدة عن دور الصحافة في عهد حسني الزعيم لو شئت سردها لوجد كل من يقرأها في كل واحدة منها أمراً عجباً.

وتقودني المناسبة هنا إلى القول إن الوزير الشراباتي كان في مصر عندما قام حسني الزعيم بانقلابه، وبقي فيها أياماً كانت العلاقات خلالها قد توثقت بين مصر وسورية، مما حمل السلطات المصرية على أن تطلب من أحمد الشراباتي مغادرة أراضيها خلال ثلاثة أيام فانصاع للطلب وغادر مصر إلى جهة غير معروفة.

كان المرحوم وجيه الحفار صاحب جريدة «الإنشاء» واحداً من ثلاثة يحقد زعيم الانقلاب عليهم أكثر من حقده على الآخرين غيرهم من المعتقلين والملاحقين. أما حقده على الشراباتي فلأن هذا قد عارض عندما كان وزيراً للدفاع تعيينه رئيساً لأركان الجيش. وأما حقده على فيصل العسلي فلأنه هاجمه في مجلس النواب السوري. وأما حقده على وجيه الحفار فلأنه سبق أن انتقد بشدة وبصورة متتالية مديرية الشرطة والأمن عندما كان الزعيم مديراً عاماً لها وقبل أن يقوم بانقلابه.

وبحكم صفتي الصحافية كنقيب للصحافة كنت أرى من واجبي السعي للإفراج عن زميل معتقل، ففي أول مؤتمر صحافي عقده الزعيم التمست منه باسم الصحافة وباسمي الإفراج عن لطفي الحفار، وهو ما سبقت مني الإشارة إليه، فوعد الزعيم في حينه بالنظر في موضوع الحفار بعين الاهتمام.

وكان الزعيم حريصاً على الإكثار من المؤتمرات الصحافية، لا سيما في فترة الانقلاب الأولى. وكنت أغتنم الفرصة في كل مؤتمر لأكرر طلب الإفراج عن الحفار.. إلى أن كان المؤتمر الرابع الذي أعلن الزعيم فيه استقالة شكري القوتلي وخالد العظم، وقد حضره أكثر من ستين صحافياً من عرب وأجانب، ولما انتهى المؤتمر وراح الجميع يصافحون الزعيم مودعين، إلى أن جاء دوري في الوداع فمددت يدي إليه.. فقال لي: «نصوح.. إبق لا تذهب فأنا بحاجة إليك». ولما لم يبق أحد في المكان قال لي بلهجة حازمة: «أستبقيك لأقول لك: هذه هي المرة الرابعة التي تطلب مني في كل مؤتمر صحافي الإفراج عن الحفار.. إلى هنا وكفى. لا أريد منك بعد اليوم أن تذكر لي اسمه لا في مؤتمر صحافي ولا في غيره وألاّ تضطرني لأضعك في جانبه».

قلت ضاحكاً: «قد تفعلها .. طيب .. طيب .. خاطرك».

ابتسم ابتسامة خفيفة، وقال: «لا أريد أن أكرر ما قلته كما لا أريد أن أسمع اسمه».

ومضت أسابيع زارت خلالها دمشق وفود صحافية عديدة من مختلف الأقطار العربية والأجنبية لتشاهد وتدرس عهد الانقلاب، وكان بينها وفد الصحافة اللبنانية الذي يتألف من محيي الدين النصولي نقيب الصحافة، وسعيد فريحة صاحب «دار الصياد»، وعبد الله المشنوق. ودعانا الزعيم بواسطة سكرتيره إلى مرافقته إلى الجبهة مع الوفد الصحافي اللبناني، وكنا ثلاثة أيضاً: نجيب الريّس، وديع صيداوي، نصوح بابيل.

وفي السيارة.. في طريقنا إلى الجبهة تحدثنا مع الزملاء اللبنانيين في موضوع الإفراج عن وجيه الحفار فقلت لهم: «لقد قلت للزعيم ما فيه الكفاية.. فليسمع من غيري».

فقال الزملاء اللبنانيون: «نحن نتحدث معه».

قلت: «لا يسعنا إلاّ أن نشكركم سلفاً شريطة أن لا يعرف الزعيم أنني تحدثت معكم في الأمر، أو أن لي علماً بما تطلبون».

وفي أثناء الغداء تكلم النصولي نقيب الصحافة في الموضوع، وأعرب عن التماس الصحافة اللبنانية من الزعيم الإفراج عن زميل لهم مهما كان أمره فإن في رحابة صدر الزعيم ونبله متسعاً للصفح والتسامح..

نظر الزعيم إليَّ كما توقعت، وأدركت معنى نظرته، فقلت له: «هذا ليس من عندي وإنما هو من وحي نفوس الزملاء الكرام».

وهنا أكد النصولي للزعيم أن طلبهم ناشئ عن عاطفتهم وواجبهم فقط.

أجاب الزعيم أنه يقدر الصحافة وسيهتم بطلبها إن شاء الله.

وبعد مضي بضعة عشر يوماً أفرج عن الحفار، وقد غادر سجن المزة إلى منزله يوم ١٣ حزيران/ يونيو أي بعد أن قضى في السجن شهرين ونصف.

وقد أفرج في الوقت نفسه عن عدد كبير من المعتقلين ليس في العاصمة دمشق وحدها، بل في جميع المحافظات السورية.

انقلاب سامي الحناوي

في الساعة الرابعة والنصف عند انبثاق الفجر من يوم الأحد ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩ راجت شائعة تقول إن انقلاباً عسكرياً وقع، وقد ذهب بحياة حسني الزعيم ورئيس حكومته محسن البرازي، وسرعان ما انتشر هذا النبأ بين الناس، فأخذوا يتوافدون في دمشق نحو ساحة الشهداء التي كانت محاطة بالجند لاستجلاء حقيقة ما وقع.

وعندما أعلنت محطة إذاعة دمشق البلاغات الرسمية وقف الناس منها على حقيقة الحركة الانقلابية الجديدة، وقد كانت هذه البلاغات كافية لوضع حد للبلبلة التي ساورت أفكار الناس بضع ساعات.

وعرف مما نشر وأذيع أن قوة من الجيش والمصفحات اتجهت إلى دار حسني الزعيم، ولما دنت منها حاول حراسها الكثيرون المقاومة، وقد جرى تبادل النار بينهم وبين القوة، وأفاق حسني الزعيم على أصوات

الرصاص. وقد اختلفت في حينه الأقوال والروايات في كيفية اعتقاله، فهناك قول إنه قاوم بنفسه وألقى قنبلة يدوية كما أنه أطلق النار من مسدسه، وهناك قول آخر أن لم يبد مقاومة وقد استسلم للقوة بعد أن شددت الحصار على داره، ولكن المؤكد أن معركة نشبت حول الدار وانتهت إلى تغلب قوة الجيش على رجال الحرس واعتقال حسني الزعيم الذي اقتيد إلى قيادة أركان الجيش ومنها إلى المزة.

وكذلك كانت قوة أخرى تداهم دار محسن البرازي رئيس الوزارة في حي المهاجرين فتقتاده من منزله وتسوقه إلى المزة حيث وضع إلى جانب حسني الزعيم.

وفي المزة التأمت المحكمة العسكرية برئاسة الزعيم سامي الحناوي القائد العام للجيش والقوى المسلحة، وشرعت في محاكمة كل من حسني الزعيم ومحسن البرازي بتهمة الخيانة وتبديد أموال الدولة، والحنث بالعهود التي قطعها حسني الزعيم على نفسه عند قيامه بحركته الانقلابية، ثم لفظت حكمها بإعدامهما رمياً بالرصاص، ونفذ الحكم فور صدوره في المزة.

وقد اعتقل في الليلة نفسها كل من نذير فنصة السكرتير الخاص لحسني الزعيم، والضابط إبراهيم الحسيني رئيس الشعبة الثانية، والضابط عبد الإله رسلان. ويقول نذير فنصة في كتابه «أيام حسني الزعيم» إنه كان في النية إعدامه لولا أنه أوهم سامي الحناوي بأن لديه وثائق وأموالاً يفيد منها الانقلاب الجديد، فانطلت هذه الحيلة على الحناوي الذي أمر بالإبقاء على حياة فنصة، وراح يسأله فيما بعد عن الوثائق والأموال المزعومة، فصارحه فنصه أن المقصود مما قاله كان لإنقاذ نفسه من الإعدام.

وبعد مضي أربعة شهور وعشرين يوماً على إعدام حسني الزعيم نقلت السلطات العسكرية المختصة جثمانه من المكان الذي دفن فيه يوم إعدامه في «أم الشراطيط» إلى المستشفى العسكري في المزة حيث جرى تسليمه إلى آل الفقيد الذين جاءوا على رتل من السيارات إلى المستشفى العسكري، وقبل أن يسلم إليهم كشف عليه فوجد أن الجسم أصيب بـ(١٧٦) رصاصة، وبعد ذلك لفّ النعش وحمله فريق من الجند إلى خارج المستشفى حيث أدت له التحية ثلة من شرطة الجيش، ثم سلّم إلى ذويه.

وقد صلّي على الجثمان في جامع شارع بغداد ـ تجاه معهد اللاييك ـ ثم ووري في القبر الخاص الذي شيّد له في مقبرة الشهداء السوريين الذين صرعوا في حوادث العدوان الفرنسي وذلك بحضور أفراد عائلته وبعض أصدقائهم.

في اليوم الأول للانقلاب أذاع الزعيم سامي الحناوي ستة بلاغات عسكرية شرح في الأول منها أسباب الانقلاب والدوافع إليه، وجاء في الثاني تعيين سامي الحناوي رئيساً لمجلس الحرب الأعلى وعضوية كل من العقيد بهيج الكلاس والعقيد علم الدين قواص، والمقدم أمين أبو عساف، والرئيس محمد معروف، والرئيس عصام مريود، والرئيس خالد جادا، والرئيس محمود الرفاعي، والرئيس محمد دياب، والرئيس حسين الحكيم.. لمحاكمة حسني الزعيم رئيس الجمهورية المزيف، ومحسن البرازي رئيس وزرائه. وبعد إجراء المحاكمة القانونية حكم عليهما بالإعدام رمياً بالرصاص ونفّذ صباح يوم ١٩٤٩/٨/١٤ فوراً في قلعة المزة.

وجاء في البلاغ الرابع دعوة الأهلين إلى عدم القيام بمظاهرات حرصاً على الهدوء والسكينة.

وجاء في البلاغ الخامس نداء موجه إلى السوريين استهل بالقول: بحمد الله العلي العظيم تمَّ الانقلاب الحقيقي ونجت البلاد من طاغيتها المجرم الباغي.

وجاء في البلاغ السادس دعوة جميع موظفي الدولة إلى أن يثابروا على أعمالهم كالمعتاد.

لم يشأ الزعيم سامي الحناوي أن يؤجل عمل اليوم إلى الغد، دفعاً للمطل والتسويف، ففي صباح الرابع عشر من آب قام بحركته الانقلابية، وفي مساء اليوم نفسه ألف وزارة جديدة عهد إليها بإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد.

وقد أذاع في اليوم نفسه سامي الحناوي بوصفه القائد العام للجيش والقوى المسلحة بلاغاً يحمل رقم (٨) هذا نصه:

«إن القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة قد استدعت على جناح السرعة طائفة من أحرار البلاد وأولي الأمر فيها، وقد حضر من أمكن الاتصال بهم هذا الصباح الباكر متوافدين من مختلف المدن السورية وما يزال بعضهم الآخر منتظراً حتى الآن، وقد عقد اجتماع تمهيدي في تمام الساعة العاشرة في الأركان، ثم رفع الاجتماع على أن يستأنف في تمام الساعة السابعة مساء بصورة أشمل وأوسع حتى اكتمل عقد المدعوين.

وفي هذا الاجتماع التمهيدي بسطت القيادة العامة للحاضرين الأسباب التي أفضت إلى الحركة الانقلابية الأخيرة وأكدت لهم ثانية أن مهمة الجيش سوف تكون مقصورة على حفظ الأمن، وأن الهدف العاجل الذي ترمي إليه هو تسليم الأمور بأسرع ما يمكن إلى حكومة مدنية تمثل الشعب وتطمئنه وتكفل رغائبه وتعيد له عزته وكرامته وتمضي قدماً في سبيل إقرار الأمور في نصابها الدستوري المشروع.

هذا وقد شكر الحاضرون للقيادة نبل مقاصدها، وارفضّوا على أن يستأنف الاجتماع في الموعد المعين».

وفي الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه عقد اجتماع في دار الأركان برئاسة الزعيم سامي الحناوي لبحث الموقف، والوقوف على رأي الأحزاب ووجهة نظرها في تأليف الحكومة الجديدة، وقد حضر هذا الاجتماع: فارس الخوري، هاشم الأتاسي، مصطفى برمدا، فيضي الأتاسي، رشدي كيخيا، ناظم القدسي، لطيف غنيمة، منير العجلاني، سامي كبارة، زكي الخطيب، الأمير حسن الأطرش، محمد المفلح، الأمير فاعور، محمد محمود دياب، ميشيل عفلق، فريد أرسلانيان، معروف الدواليبي، محمد السراج، أكرم الحوراني، عبد القادر الأسود، هاني السباعي، عيسى السرياني، حسن الحكيم، عبد الرحمن العظم، محمود الشقفة، أحمد قنبر، عبد الوهاب حومد، صبحي العمري، صلاح البيطار، فهمي المحايري.

وقد حضر أكثر هؤلاء بطريق الجو بواسطة طائرات أرسلتها القيادة العامة للجيش، ودار البحث في هذا الاجتماع حول إعادة الأوضاع الدستورية إلى البلاد، فأخبر الزعيم الحناوي المجتمعين أن الجيش لن يتدخل في الشؤون السياسية، وليس له أي شرط في تأليف الوزارة سوى العمل على ضمان مصلحة البلاد. وقال اللواء عبد الله عطفة: «إن لنا شرطاً واحداً هو أننا نريد أشخاصاً مخلصين يعيدون الطمأنينة إلى نفوس الشعب».

وقد طال البحث كثيراً، ثم تقرر تأليف لجنة تتولى دراسة الموقف من جميع نواحيه، وتضع تقريراً عن الخطة التي تقترحها لعودة الوضع الدستوري، واختيرت هذه اللجنة من هاشم الأتاسي، فارس الخوري، رشدي كيخيا، ناظم القدسي، مصطفى برمدا، سامي كبارة، أكرم الحوراني، نبيه العظمة، فيضي الأتاسي، الأمير حسن الأطرش، ميشيل عفلق.

واستقر رأي أعضاء اللجنة على تأليف وزارة موقتة برئاسة هاشم الأتاسي تعمل على إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد.

وبعد أن أتمَّ الأتاسي استشاراته مع الأحزاب والهيئات انتهى إلى تأليف الوزارة من اثني عشر وزيراً على الشكل الآتي:

هاشم الأتاسي للرئاسة، خالد العظم للمالية، عادل العظمة وزير دولة، فيضي الأتاسي للاقتصاد، أكرم الحوراني للزراعة، سامي كبارة للعدلية، رشدي كيخيا للداخلية، ناظم القدسي للخارجية، ميشيل عفلق للمعارف، عبد الله عطفة للدفاع الوطني، فتح الله آسيون وزير دولة، مجد الدين الجابري للأشغال العامة.

ورافق تأليف الوزارة مراسيم بالجملة أصدرتها القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة منها إعادة الدكتور أسعد طلس إلى ملاك وزارة الخارجية، ويتولى الأمانة العامة فيها. والدكتور أسعد طلس عديل الزعيم سامي الحناوي، وكان الدكتور محسن البرازي رئيس الوزارة في عهد حسني الزعيم قد أعفاه من جميع الوظائف التي كان يشغلها، فحقد طلس حقداً كبيراً على البرازي وحسني الزعيم معاً.. وقد عمل مع عديله الحناوي على إطاحة حكم الزعيم وكانت لطلس اليد الطولى في الحركة الانقلابية الحناوية.

ومن المراسيم التي أصدرتها قيادة الجيش تعيين عبد الوهاب الأبيض مديراً للمطبوعات العامة والإذاعة والنشر.

ومنها الإفراج عن الصحف التي عطلت في عهد الزعيم حسني الزعيم والتوقف عن منح أي امتياز بإصدار صحف أو مجلات من أي نوع غير التي تصدر بتاريخ اليوم ريثما يصدر قانون المطبوعات.

ومنها تعيين أمين الجعفري أميناً عاماً لوزارة الداخلية وإنهاء خدمة فؤاد المحاسني.

منذ صباح الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩ مارست الوزارة الجديدة أعمالها، فأفرجت عن الموقوفين في عهد حسني الزعيم من سجن المزة، وأصدرت مرسوماً بمنح الزعيم سامي الحناوي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة بناء على اقتراح وزير الداخلية.

كان أول عمل قامت به الحكومة الجديدة أنها وجهت بياناً إلى الشعب السوري شرحت له فيه ما كان منذ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩ وهو اليوم الذي قام به حسني الزعيم بانقلابه، إلى اليوم الرابع عشر من آب/ أغسطس وهو اليوم الذي قام به الزعيم الحناوي بحركته الانقلابية، وأن رئيس وأعضاء الحكومة لم يقدموا على تحمل مسؤولية الحكم في هذه الظروف العصيبة إلاّ بعد أن اقتنعوا بصدق نيات القادة العسكريين، واتجاهاتهم الحسنة نحو إعادة البلاد إلى حياتها الدستورية.. إلى أن قال البيان:

«... وهي إذ تتقدم اليوم إلى الأمة مزودة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية لتعلن أنها حكومة موقتة مهمتها أن تعد العدة اللازمة لإقامة أوضاع دستورية مشروعة في البلاد وذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتعهد في غضون هذه الفترة الانتقالية تصريف شؤون الدولة ومصالح الشعب مع تحكيم القانون في جميع الأمور دون الوساوس والأهواء.

«وفي سبيل إقامة الأوضاع الدستورية المنشودة سوف تعمد هذه الحكومة إلى دعوة الأمة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد في جو من الحريات العامة يكفل إخراج شرعة البلاد الأساسية على ما فيه خيرها وازدهارها مع السلامة من خطيئات الماضي وزلاته».

كان موقف بعض الدول العربية من انقلاب الحناوي وتأليف حكومة برئاسة الأتاسي إيجابياً، فالعراق والأردن كانا أسبق الدول العربية إلى التهنئة والاعتراف بالوضع السوري الجديد، ثم توالت اعترافات المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان.

ولوحظ أن كلاً من بريطانيا وأميركا وفرنسا وبلجيكا قد اعترفت كل واحدة منها بالوضع السوري الجديد في أعقاب اعتراف مصر والمملكة العربية السعودية به.

سارت أعمال الحكومة الأتاسية سيراً طبيعياً نحو الحياة الدستورية، فدعت الشعب إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، فجرت الانتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ وكانت النتائج التي أسفرت عنها هدفاً للاحتجاجات وانتقادات كثيرة، أهمها احتجاج بعض المرشحين المستقلين الذين لم يفز منهم أحد في حلب، بينما فازت قائمة حزب الشعب بكاملها.. ومنها استقالة رئيس حزب البعث ميشيل عفلق من وزارة المعارف، وقد علّل أسباب استقالته بالتزوير وفقدان التنظيم الانتخابي اللذين تحدث عنهما لجريدة «النهار» اللبنانية.

وقد عقد كل من أكرم الحوراني وميشيل عفلق مؤتمراً صحافياً وجّه الحوراني فيه اللوم إلى سلطات حماة لأنها لم تقم بواجبها خلال المعركة الانتخابية، وقال عفلق إنه لم يشترك في الحكم إلاّ بعد أن اشترط أن يكون الانقلاب الثاني تصحيحاً للانقلاب الأول.

بعد انتهاء الانتخابات ألغت حكومة الأتاسي التدابير التي اتخذت سابقاً والتي كانت تحول دون السماح لشكري القوتلي، وجميل مردم بك، وأحمد الشراباتي بدخول سورية، وقد أبلغتهم ذلك.

وبالمناسبة نذكر أن المحامي محمد فاضل طلس قام بزيارة القوتلي في منزله في الإسكندرية، وتحدث إليه حديثاً مستفيضاً أثنى القوتلي من خلاله ثناء عاطراً على اللواء سامي الحناوي، وقال إنه يحمل له ذكريات من نور في الدفاع عن عروبة فلسطين المنكوبة.. وقال عنه إنه بطل كريم أوقف البلاد بحركته المباركة عند حد من الهاوية كانت تتردى فيها.. ورجا لسورية العزة والعلاء بتفاني رجالها وتماسك أبنائها.

ومن تدابير الحكومة الأتاسية أنها أصدرت مرسوماً يقضي بتسمية اللواء محمد سامي حلمي الحناوي رئيساً للأركان العامة للجيش بعد أن كان يدير هذا المنصب بالوكالة.

ومن تدابيرها أيضاً تعديل قانون المطبوعات الجديد، وإطلاق الحرية في إصدار الصحف، وترك مجال المنافسة الحرة بينها ليبقى الأنسب.

وأصدر مجلس الوزراء مرسوماً جاء فيه أنه بمقتضى الانتخابات العامة يسمى المرشحون الفائزون نواباً في الجمعية التأسيسية وعددهم (١١٤) نائباً، (٩١) عن المسلمين و(١٤) من غير المسلمين و(٩) عن العشائر.

وقد عقدت الجمعية التأسيسية جلستها الأولى في اليوم الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، وانتخبت رشدي الكيخيا رئيساً لها تقديراً لجهوده في خدمة البلاد.

وفي الجلسة الرابعة التي عقدتها الجمعية التأسيسية ثارت مناقشة بين النواب حول انتخاب رئيس الدولة، وقد أسفرت عن انتخاب الرئيس هاشم الأتاسي رئيساً موقتاً للدولة السورية بأكثرية (٨٩) صوتاً من أصل (١٠٨) أصوات.

وتكلم رئيس الجمعية السيد كيخيا قائلاً:

«إنه اعتباراً من هذه الساعة التاريخية يعتبر فخامة الرئيس الجليل السيد هاشم الأتاسي رئيساً موقتاً للدولة السورية، وإنني أرفع لفخامته التهاني باسم المجلس كما أرجو لعهده السعيد التوفيق والفلاح وهو الذي كان منذ عهد المغفور له جلالة فيصل الأول حتى الساعة يجاهد في سبيل تحقيق الاستقلال والهناء والرفاهية لأمته.

وأعلن أنني فور انتهاء الجلسة سأتوجه إلى داره يرافقني أعضاء المكتب لحمل هذه النتيجة إلى فخامته وتهنئته باسم المجلس الكريم».

وفي الجلسة الخامسة التي عقدتها الجمعية التأسيسية تلا أمين السر صيغة اليمين الدستورية كما وضعتها لجنة القسم المؤلفة من حسني البرازي، حسن الحكيم، زكي الخطيب، وهذا نصها:

«أقسم بالله العظيم أنني أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون أموال الدولة، وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية».

وما تلي القسم حتى ثارت مناقشة مطولة وعنيفة حول الفقرة الأخيرة الواردة فيه وهي: «وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية».

وقد اشترك في المناقشة من الجانبين، الجانب المعترض على بقاء الفقرة والجانب المؤيد لها كل من النواب: أكرم الحوراني، عبد الوهاب حومد، مصطفى السباعي، سامي كبارة، محمد عاشوري، هاني السباعي، راتب الحسامي، منير العجلاني، حسني البرازي، زكي الخطيب، رشدي كيخيا رئيس المجلس، رزق الله أنطاكي، عارف الطرفجي، حامد الخوجة، سعيد حيدر، عصام المحايري، جلال السيد، أحمد قنبر، رئيف الملقي.

وكانت حجة الجانب المعارض أن الفقرة المتعلقة بالوحدة العربية هي لمصلحة الملوك أصحاب العروش ومخالفة لتمسك البلاد بالنظام الجمهوري.

أما الجانب المؤيد فكانت حجته أن العمل على تحقيق الوحدة العربية لا علاقة له بالنظام الجمهوري وأنه لا يجوز الخلط بين القسم ونظام الحكم في سورية. وأن الجميع متمسكون بالنظام الجمهوري، كما أنهم حريصون على تحقيق الوحدة العربية.

وانتهت المناقشة الحادة بين الفريقين إلى عرض صيغة القسم على التصويت، فتلي للمرة الثانية، وطلب رئيس الجمعية من الموافقين على نصه أن يشيروا برفع الأيدي، وعند إحصائهم بلغ عددهم (٦٣) نائباً من أصل (١٠٦) نواب.

الحياة السياسية بعد إقصاء الحناوي

لم يمض أقل من أربع وعشرين ساعة على جلسة الجمعية التأسيسية التي وافقت الأكثرية من أعضائها على نص القسم حتى فوجئ الجميع ببلاغ عسكري هذا نصه:

«بلاغ رقم (١)

إلى الشعب السوري الأبي:

ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني

السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد، ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية.

وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته، وقد حاولوا بشتى الطرق بالإقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام المؤامرة، وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا، فاضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد، وحفظاً على نظامها الجمهوري أن يقصي هؤلاء المتآمرين، وليست للجيش أية غاية أخرى، وإنه ليعلن أنه يترك أمر البلاد في أيدي رجالها الشرعيين، ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية اللهم إلاّ إذا كانت سلامة البلاد وكيانها تستدعيان ذلك».

التوقيع: العقيد أديب شيشكلي

أما كيف احتجز سامي الحناوي وعديله أسعد طلس فهو كالآتي:

حوالى الساعة الخامسة صباحاً من يوم الاثنين ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ توجهت قوة من جنود اللواء الأول وعلى رأسها عدد من الضباط إلى دار اللواء سامي الحناوي، وبعد أن قرعوا عليه الباب، خرج إلى مقابلتهم، وعندما طمأنوه على سلامته استسلم إليهم.

وفي الوقت نفسه توجهت قوة أخرى إلى دار الدكتور أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية واحتجزوه أيضاً.. كما ذهبت قوة أخرى من الجيش إلى دور بعض الضباط الذين اشتركوا في الانقلاب الثاني فوجدوهم قد تواروا عن الأنظار.

وفي الساعة السادسة صباحاً ذهبت مفارز من اللواء الأول ورابطت في مداخل المرجة ومنعت أي موظف أو شخص من دخول الدوائر الرسمية.

وفي الساعة السابعة رابطت قوات من الجيش أمام البنك السوري ومحطة الإذاعة لمنع أحد من الدخول إليهما، بينما كان بعض المصفحات يطوف شوارع المدينة.

وفي الساعة السابعة والدقيقة ٤٨ أذاعت محطة دمشق بلاغ العقيد أديب الشيشكلي الذي أثبتناه آنفاً.

واستمرت المحطة في إذاعتها حتى الساعة العاشرة قبل الظهر وكانت تذيع بعض المعزوفات العسكرية، وبين الفترة والأخرى تعيد نشر البلاغ المذكور.

ومرت الحركة الجديدة دون وقوع أي حادث وسيطرت قوات الجيش بقيادة العقيد الشيشكلي على الموقف.

وقد قيل إن اللواء الحناوي سيقدم طلباً بإحالته على التقاعد بعد أن بلغ السن القانونية.

وصرح مصدر مسؤول بأن حركة الجيش لا تمس الحالة الشرعية القائمة في البلاد، وهي تعتبر حركة داخلية بحتة في الجيش، أما الوضع الشرعي فهو قائم ولم يطرأ عليه ما يمسه.

وفسرت حركة الجيش أنها قامت بالتفاهم والاتفاق مع النواب الذين اعترضوا على العبارة الأخيرة في القسم، غير أن هؤلاء نفوا هذا التفسير، وأكدوا أن حركة الجيش داخلية بحتة.

أما ردود الفعل على حركة الجيش، لا سيما لدى النواب في الجمعية التأسيسية، فقد اختلفت باختلاف ميول النواب واتجاهاتهم، فمنهم من ارتاح إليها لأنها جاءت متفقة مع رغباتهم، ومنهم من استقبلها بالانكماش والحذر.

وعقد في اليوم نفسه اجتماع في منزل الرئيس هاشم الأتاسي حضره رشدي كيخيا رئيس الجمعية التأسيسية وعدد من النواب، ثم انتقل الجميع إلى القصر الجمهوري حيث اجتمع عدد كبير من النواب، وفي أثناء الاجتماع وصل إلى القصر ثلاثة من كبار ضباط الجيش واجتمعوا إلى الرئيس الأتاسي على انفراد مدة خمس عشرة دقيقة.

وقد أفضى العقيد الشيشكلي بأول تصريح قال فيه إن حركة الجيش لم تكن انقلاباً بالمعنى المفهوم، بل كانت خطوة اتخذت لإقصاء الخطر الذي كان يهدد استقلال البلاد ونظام الجمهورية فيها، والجيش السوري ليس راغباً في التدخل بالقضايا السياسية، وهو يتركها لممثلي البلاد الشرعيين.

في ضوء كل ما حدث كلف رئيس الدولة خالد العظم بتأليف الوزارة الجديدة، فانصرف إلى الاتصال بالنواب لاستمزاجهم، والوقوف على آرائهم وانتهت مساعيه إلى الفشل، فاعتذر عن تأليفها.

وبعد اعتذار العظم كلّف رئيس الدولة فارس الخوري بتأليف الوزارة الجديدة، فشكر الخوري له هذه الثقة، وأعرب عن اعتذاره عن القيام بهذه المهمة في الظروف الحاضرة.

وقد استدعي إلى القصر في هذه الأثناء عدد من أعضاء الجمعية التأسيسية وصل منهم عبد الباقي نظام الدين، أكرم الحوراني، الشيخ مصطفى السباعي، وعدد من النواب الآخرين، وجرى الحديث حول الشخصية التي ستكلف بتشكيل الوزارة بعد أن اعتذر عن تأليفها كل من خالد العظم وفارس الخوري.

وكلّف رئيس الدولة بعد ذلك الدكتور ناظم القدسي بتأليف الوزارة، فأمضى يومين بالمقابلات والمشاورات مع جميع الكتل البرلمانية وانتهى إلى الاعتذار عن تأليفها.

غير أن رئيس الدولة الأتاسي عاد للمرة الثانية فكلف الدكتور القدسي بتأليف الوزارة فبذل مجهودات كبيرة في هذا السبيل وانتهى إلى تشكيل الوزارة على الشكل التالي:

الدكتور ناظم القدسي للرئاسة والخارجية، فيضي الأتاسي للدفاع والاقتصاد الوطني، زكي الخطيب للعدلية، هاني السباعي للمعارف، أحمد قنبر للداخلية، محمد المبارك للأشغال العامة، شاكر العاص للمالية، محمود العظم للزراعة، الدكتور جورج شلهوب للصحة والإسعاف العام.

وقد صدر مرسومان الأول بتسمية القدسي رئيساً للوزارة، والثاني بتسمية أعضاء الوزارة.

لم تعقد هذه الوزارة خلال الأربع والعشرين ساعة من تأليفها سوى جلستين اثنتين، قدمت بعدهما استقالتها.

أما أسباب الاستقالة، فالملحوظ أن الوزارة القدسية لم تستطع تذليل العقبات التي صادفتها فآثر رئيسها الاستقالة على المضي في مهمة صعبة فقدمت استقالتها. وقد صرح أحد أعضائها بقوله: «إن وزارة لا تملك الصلاحيات الكافية وتواجه قيوداً صعبة لا يمكنها المضي في مهمتها أبداً».

وقد رافق استقالة الوزارة انقطاع رئيس الدولة هاشم الأتاسي عن الحضور إلى القصر، واعتكاف الدكتور القدسي في غرفته في الفندق الذي يحل فيه، وعبثاً حاول النواب إقناعه بالعدول عن الاستقالة لكنه بقي مصراً عليها.

وفي أعقاب الاعتذارات المتتالية عن تأليف الوزارة قدم الرئيس هاشم الأتاسي استقالته من رئاسة الدولة، غير أن النواب أصروا عليه بالعودة عن الاستقالة، فذهب وفد منهم لمقابلة رئيس الدولة ومحاولة إقناعه

بسحب استقالته، وإذا أصرَّ عليها بعرض كتاب الاستقالة على الجمعية التأسيسية عند أول اجتماع تعقده. واجتمعت الجمعية التأسيسية وتلي على أعضائها كتاب استقالة الرئيس الأتاسي، فقال رئيس الجمعية «إن كتاباً ورد من الرئيس هاشم الأتاسي يعلن فيه استقالته من رئاسة الدولة، ومن دواعي الأسف أن أعلن هذه الاستقالة عليكم في وقت تستدعي فيه الظروف السياسية بقاء فخامته في سدة الرئاسة لما هو معروف عنه من إخلاص وتضحية ورعاية للحركة الوطنية منذ بزوغ فجرها حتى الآن. وبما أن مجلسكم الكريم كان قد أجمع على انتخاب فخامته لسدة الرئاسة، أعتقد أنه لا يزال حريصاً على بقاء فخامته في المنصب الذي خلق له كي يتمكن من الإشراف بنفسه على معالجة الأمور السياسية القائمة الآن ريثما يتم وضع الدستور. لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يرفض هذه الاستقالة بالإجماع ولا يوافق عليها». وتكلم في الموضوع عدد من النواب منهم: مصطفى السباعي، وحسني البرازي الذي دعا إلى رفض استقالة الأتاسي وإلى دعوته إلى تلاوة القسم في جلسة القسم.

وسأل رئيس المجلس عما إذا كان الأعضاء يوافقون على رفض الاستقالة بالإجماع فوافق الجميع برفع الأيدي. وهنا أعلن رئيس الجمعية أنه سيتوجه إلى دار الرئيس الأتاسي ويبلغه قرار المجلس.

بعد أن عاد الرئيس الأتاسي عن استقالته كلف للمرة الثانية خالد العظم بتأليف الوزارة فانصرف إلى تأليفها، وكان حريصاً على أن تشترك فيها جميع الكتل النيابية، فوفق إلى ذلك، إذ تألفت الوزارة على الشكل التالي: خالد العظم للرئاسة والخارجية، فيضي الأتاسي للعدلية، فتح الله أسيون للصحة والإسعاف العام، سامي كبارة الداخلية، أكرم الحوراني للدفاع الوطني، هاني السباعي للمعارف، محمد المبارك للأشغال العامة، عبد الباقي نظام الدين للزراعة، معروف الدواليبي للاقتصاد الوطني، عبد الرحمن العظم للمالية.

كان مجلس الحرب الأعلى للجيش أول من هنأ الوزارة بتأليفها، فقد استقبل رئيسها في مكتبه الرسمي أعضاء المجلس المذكور وهم السادة: الزعيم أنور محمود رئيس أركان حرب الجيش السوري، والزعيم فوزي سلو، والعقداء عزيز عبد الكريم، وتوفيق نظام الدين، وأمين أبو عساف، والمقدم جميل فيصل، وأعربوا له عن تهانيهم.

وقد فسرت هذه التهنئة في حينها، على أن قادة الجيش مرتاحون لتشكيل الوزارة العظمية، وأن العناصر المؤلفة منها تعتبر ضمانة للحفاظ على النظام الجمهوري.

لقد رافق تشكيل الوزارة العظمية بيان أذاعته رئاسة أركان الجيش في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ شرحت فيه الأسباب التي حملت قادة الجيش على إقصاء سامي الحناوي عن مناصبه، وبعد مقدمة طويلة، قال البيان ما يأتي:

«.. لقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة الأركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش بطريقة مباشرة وغير مباشرة للموافقة على إعلان اتحاد يطيح باستقلال سورية ونظامها الجمهوري مبيناً أن القيام بهذا العمل يجب أن يكون بصورة فجائية تجعل حسب زعمه الرأي العام العالمي والسوري أمام الأمر الواقع، وكان يؤكد في أحاديثه أنه متفق على هذه الخطة مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رأيه في وجوب الإسراع بهذا الأمر عن طريق الجيش منعاً للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيها إذا عرض الأمر بصورة طبيعية على أعضائها.

«.. وقد لفت كبار الضباط أنظار اللواء سامي الحناوي مراراً وتكراراً بعد أن تكشفت النوايا إلى الويلات

التي يجرها على البلاد السورية خصوصاً والعربية عموماً هذا الاتجاه الذي سيؤدي إلى انشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية، كما أنهم لفتوا أنظار بعض كبار رجال السياسة إلى ذلك غير أن كل هذه المساعي باءت بالفشل.

«.. وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم إلى اللواء سامي الحناوي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله أسعد طلس باسم الجيش، وكذلك بعض القادة السياسيين لقسم من النواب لحملهم على تحقيق أغراضهم.

«.. وفي الأيام التي سبقت إقصاء اللواء سامي الحناوي نقل إلى بعض الضباط من مصادر موثوقة أن بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي اعتقال عدد من كبار الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية، ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر، على إقرار المشروع الاستعماري فوراً.

«.. وبعد نقل هذا الخبر بأقل من ثلاثة أيام أي مساء يوم الجمعة الواقع في ١٩٤٩/١٢/١٦ استدعى اللواء حناوي ليلاً إلى منزله خمسة من كبار الضباط بعد أن هيأ الوسائل اللازمة لاعتقالهم، ولكن عندما علم أن سر الاعتقال قد ذاع بين أوساط الجيش واتخذت التدابير المعاكسة له تراجع عن تنفيذه، ولكنه في اليوم التالي أمر بإجراء بعض التنقلات في قيادات القطعات، وفي صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩/ ١٩٤٩/١٢ أمر اللواء الحناوي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من إجراء الاعتقالات التي قررها، ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية اللواء سامي عملوا فوراً على إقصائه عن القيادة.

«... وقد ذهب وفد من كبار الضباط إلى منزل فخامة رئيس الدولة وعرضوا له أسباب التدابير التي اتخذت، وصرحوا له بصورة قاطعة أنهم لن يتدخلوا بأي عمل سياسي، وأن كل رغبتهم هي أن يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤوليته دون أي ضغط أو إكراه».

وختم بيان رئاسة الأركان بما يأتي:

«أيها الشعب الكريم:

إن الجيش السوري بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها. وإن الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد يبعد تحديد الوحدة المنشودة.

«.. إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية، لأنه من أبناء الشعب يتحسس بشعوره، وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها.

«.. كان يود الجيش بعد أن أقصي اللواء سامي ألاّ يذيع أي بيان على الرأي العام سوى أن الدعايات المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الأجنبي دعته لإطلاع الجمهور على بعض خفايا الأمور».

وقد أصدر قائدا المنطقتين الشمالية والوسطى بيانين مماثلين لبيان رئاسة الأركان.

أما الاتحاد الذي أشار إليه بيان رئاسة الأركان فهو «اتحاد سورية والعراق»..

وأما العرش الجديد الذي أشار إليه البيان أيضاً فهو اتحاد البلدين، سورية والعراق، تحت عرش واحد شاع في حينه أن المرشح له هو الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، وأن اللواء سامي الحناوي كان يعمل على تحقيق ذلك.

عقدت الجمعية التأسيسية جلستها المخصصة لمناقشة البيان الوزاري. وبعد تلاوة المحضر أعلن رئيس

الجمعية أن الرئيس الأتاسي قادم إلى المجلس لتأدية اليمين الدستورية، وما هي إلاّ لحظات حتى دخل الرئيس القاعة يحيط به أعضاء الوزارة ومراقبو المجلس، فسار تواً إلى منصة الخطابة، وأقسم اليمين الدستورية وهذا نصها:

«أقسم بالله العظيم أنني أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون أموال الدولة وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية».

ومما يذكر أن هذا القسم الذي أقرته الجمعية التأسيسية يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر المنصرم بأكثرية (٦٣) صوتاً ظل كما هو ولم يُدخل عليه أي تعديل.

وبعد أن فرغ الرئيس الأتاسي من تلاوة القسم ألقى كلمة صغيرة مكتوبة خاطب فيها النواب بقوله:

«لقد دعيتم إلى وضع دستور للبلاد هو الثالث بعد انفصالها عن الدولة العثمانية، فعسى أن تجد فيه الأمة طلبها وتحقق رغبتها لا سيما وأنها تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها السياسي، تتجاذبها تيارات متنافرة، وتتقاذفها قوى متحفزة. فأسأل الله تعالى أن يوفقكم لوضع دستور يتفق وحاجات الزمن ومقتضيات الظروف المحيطة بالبلاد».

وبعد ذلك افتتحت الجلسة وجرت مناقشة حول ما جاء في البيان الوزاري اشترك فيها ثلاثة عشر خطيباً. ومما قاله النائب جلال السيد أنه: لمن العجب، وليس الإعجاب، أن نرى في هذه الوزارة أشخاصاً هم من أقصى اليمين.. وآخرين زعموا أنهم من أقصى اليسار، وهؤلاء السادة كم عاب عليَّ بعضهم لأنني كنت أجلس مع فريق منهم لأنه ملكي مع أن الملكية مذهب من مذاهب الحكم في أرقى الأمم. وهذا ما يحملني على القول بأن دولة السيد خالد العظم الذي وصفوه بأنه من أهل الخبرة والكفاءة هو بالوقت نفسه من أهل الذكاء والحصافة، وهذا ما يدعوني للتساؤل: هل تراه يملك عصا موسى أم كيف تسنى له الجمع بين الماء والنار؟.. إلى أن قال: إن الذين اشتركوا في هذه الوزارة من أعضاء حزب الشعب قد اشتركوا فيها مستقلين بعيدين عن حزبيتهم، وأنا لا أؤمن بالمستقلين أفراداً لأنهم بعيدون عن الأهداف والغايات الحزبية الواضحة ولهذا أحجب ثقتي عن الوزارة، وغادر المكان.

وبعد أن انتهى النواب من الكلام رد رئيس الوزراء خالد العظم على أقوالهم، ثم شرع في الاقتراع على الثقة بالوزارة، فنالت الثقة بـ (٩٢) صوتاً وحجبها عنها جلال السيد وحسن الحكيم ودهام الدندل وصبحي العمري وعبد العزيز الحروبل وعلي الدندشي.

وسأل رئيس المجلس رشدي كيخيا النواب عما إذا كان المجلس يوافق على أن يقسم النواب جميعاً، فوافق النواب على ذلك، وهنا تلا أمين السر القسم بينما وقف جميع النواب وأخذوا يرددونه.

وسأل الرئيس النواب إذا كانوا يوافقون على رفع الجلسة إلى مدة شهر كامل، فوافقوا على ذلك، ورفعت الجلسة على أن تجتمع الجمعية بعد شهر كامل.

وخلال هذه الفترة سافر العقيد أديب الشيشكلي إلى القاهرة فثارت حول سفره شائعات مختلفة منها أنه يستهدف من سفره تحقيق مزيد من توثيق العلاقات بين سورية ومصر، وإقامة محور مؤلف من مصر والسعودية وسورية ضد محور عمان ـ بغداد. غير أن الشيشكلي أذاع خلال وجوده في القاهرة بياناً رسمياً عن مهمته في القاهرة قال فيه:

«لقد جئنا إلى مصر لأمور تتعلق بالضمان الجماعي.. ولهذا الضمان ناحية عسكرية وأخرى سياسية..

وفي ما يختص بالناحية العسكرية التي تدخل ضمن نطاق عملنا، رأينا من المناسب الاتصال بذوي الشأن من رجال مصر لنقوم ببعض الدراسات حول مشروع الضمان الجماعي الذي توليه الحكومة السورية تأييدها التام كأداة صالحة للدفاع عن كيان العالم العربي».

ونفياً للشائعة القائلة إن السلطات السورية دعت شكري القوتلي إلى سورية أدلى العقيد شقير بتصريح نفى فيه صحة الدعوة المذكورة.

ظلت الدعوة إلى قيام اتحاد بين سورية والعراق تجري على الألسن، وتستأثر باهتمام مختلف الكتل والأحزاب والأفراد في داخل الجمعية التأسيسية وفي خارجها. فحزب الشعب الذي يملك أكثرية نيابية في الجمعية التأسيسية كان تعاطفه مع الدعوة إلى اتحاد القطرين واضحاً. وقد تجلى ذلك في بيانات الحزب وتصريحات رئيسه وأعضائه، وكان تأييده للدعوة من حيث المبدأ جلياً في حدود شروط لا تمس استقلال سورية وسيادتها وسلامة كيانها ويكون الاتحاد بين سورية والعراق خطوة أولى في الطريق إلى وحدة عربية شاملة.

أما الحزب الوطني الذي ليس له نواب في الجمعية التأسيسية بسبب مقاطعته للانتخابات التي أسفرت عنها الجمعية المذكورة، فقد عقد عدة اجتماعات بحث خلالها مشروع الاتحاد، وأسفر البحث عن تأييد فكرة اتحاد القطرين على أساس الند للند وفي إطار الحفاظ على استقلال وسيادة كل منهما.

أما حزب البعث فقد أصدر بياناً شرح فيه رأيه في قضية الاتحاد مع العراق، وقال: «إن تحقيق الاتحاد لا يؤتي الفائدة المرجوة حالياً إلاّ بتوفير ضمانتين:

١ ـ ضمانة قومية وهي أن يطمئن الشعب إلى أن الاتحاد لن يفقده السيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية والعسكرية لمصلحة دولة أجنبية. لذلك فالحزب يشترط تعديل المعاهدة البريطانية ـ العراقية بشكل يستكمل فيه العراق أسباب الاستقلال وأن يقتصر مفعولها على العراق وحده. وأن لا يؤدي التعاون العسكري إلى تهديد استقلال الجيش السوري وسلامته.

٢ ـ ضمانة تقدمية، وهي أن يطمئن الشعب إلى أن الاتحاد لن يكون وسيلة لاستثماره وإخضاعه لسيطرة الطبقات الرجعية والإقطاعية، لذلك فالحزب يشترط ضمان بقاء النظام الجمهوري في سورية بشكل نهائي ثابت لا أن يكون مرحلة موقتة للوصول إلى ملكية، وهذا يستتبع أن تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين سورية والعراق».

وأما المستقلون ومنهم حسن الحكيم الذي عبر في كلمته التي ألقاها في الجلسة الأخيرة للجمعية التأسيسية عن رأي العديد منهم. فقد جاء فيها قوله:

«إن الطغيان الصهيوني لا يصده إلاّ وحدة عربية كاملة شاملة، وإذ تعذر تحقيق هذه الأمنية الغالية في الظرف الحاضر، فلا بد من اتحاد استقلالي كلي عاجل يشمل وحدة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية بين سائر الأقطار العربية، أو اتحاد فردي يترك فيه الباب مفتوحاً، ويضم على الأقل الأقطار التي تجاورت في حدودها، وتشابكت في مصالحها، وأصبحت اليوم معرضة للخطر أكثر من غيرها، كالعراق وشرق الأردن وسورية ولبنان، ولا أعلم كيف يعود هذا الاتحاد علينا بالضرر إذا بني على أساس احتفاظ كل دولة بكيانها وبنظام الحكم الدائم فيها وبسيادتها الداخلية والخارجية إلاّ ما اختص به الاتحاد نفسه وكانت الشؤون التي تضمها معاهدة الاتحاد تدار من قبل مجلس أعلى تنتدب أعضاءه الدول المشتركة فيه وتكون أصواتهم متساوية، والرئاسة بينهم بالمناوبة».

واتضح فيما بعد أن العقيد الشيشكلي ومن صحبه من كبار الضباط بعد زيارتهم للقاهرة، قاموا بزيارة للرياض.

وفور عودة الشيشكلي إلى دمشق يصحبه زميلاه قاموا بزيارة رئيس الوزارة خالد العظم في مكتبه بوزارة الخارجية، وبسطوا له نتائج المباحثات التي دارت بينهم وبين المقامات الرسمية في المملكتين المصرية والسعودية.

ولم يقف تحرك البعثة العسكرية السورية عند زيارتها للقاهرة ومكة المكرمة، بل شمل العاصمة اللبنانية بيروت، إذ قامت البعثة المؤلفة من العقداء الثلاثة: أديب الشيشكلي، شوكت شقير، عزيز عبد الكريم بزيارة لبنان.

وقد وجّه الصحافيون إلى الرئيس الصلح عدة أسئلة عن أسباب هذه الزيارة، فاعتذر عن الإجابة مكتفياً بالقول إنها زيارة ود وصداقة.

وتوجه الصحافيون بالأسئلة نفسها إلى العقيد شقير، فلم يشأ الإجابة، وكرروا السؤال على العقيد الشيشكلي، فأجاب أن الزيارة هي زيارة مجاملة رأينا من الضروري القيام بها لنؤكد من جديد حرصنا على استمرار العلاقات الودية بين القطرين الشقيقين، وقال إن الحديث تناول مشروع الضمان الجماعي بصورة عامة، وأبدى للصحافيين ارتياحه لزيارة الرياض والقاهرة. وسئل عما إذا كان ينوي زيارة بغداد، فأجاب قائلاً: «لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن..».

وعلقت الدوائر السياسية اللبنانية أهمية خاصة على هذه الزيارة بالنظر للشائعات التي رافقت الحركة السورية الأخيرة، ورأت أن هذه الزيارة التي جاءت بعد زيارة القاهرة والرياض ذات مغزى خاص، وأن العلاقات بين البلدين سوف تعود حتماً إلى سابق عهدها من التعاون الوثيق.

وراح بعض الصحف اللبنانية وألسن الكثيرين تقول إن ما أبدته وتبديه البعثة العسكرية من نشاط في تنقلاتها من عاصمة إلى أخرى من العواصم العربية ليست الغاية منها بحث الضمان من الوجهة العسكرية فحسب، وإنما هناك غاية أبعد.. هي محاولة استقطاب الدول العربية حول الوضع السوري في حالته الراهنة.

وكان تأليف الحكومة العظمية من عناصر تمثل جميع الكتل والأحزاب البرلمانية «صمام أمن» يحول دون استمرار الحديث والمناقشة في موضوع الاتحاد بين سورية والعراق. وقد التزم الفريقان ـ (الجمهوري والملكي) ـ جانب الصمت حيال هذا المشروع، وجاء قرار لجنة الدستور القائل بأن تكون سورية جمهورية مستقلة حاسماً.. إذ إنه وضع حداً لكل مناقشة تدور حوله.

وإلى جانب ذلك بدا حرص ملحوظ من الجميع على تجنب الخلافات الشخصية والحزبية في داخل الجمعية التأسيسية وفي خارجها، حتى إن رئيس الدولة السيد هاشم الأتاسي أدلى بتصريح لجريدة «المصري» القاهرية في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ نفى فيه وجود أي خلاف بينه وبين الحكومة السورية.. وأضاف: إننا نتعاون جميعاً للسير بالوطن إلى شاطئ الاستقرار.

وعلى ذكر مشروع الاتحاد بين سورية والعراق، فقد حددت أميركا موقفها منه. إذ صدر في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ عن واشنطن بيان يقول: إن وزارة الخارجية الأميركية أصدرت تعليماتها إلى ممثليها

الدبلوماسيين في الشرق الأوسط تدعوهم فيه إلى اتباع سياسة التجرد والحياد بين حكومات الشرق الأوسط في ما يتعلق بالاتحاد المقترح بين سورية والعراق.

ويعتقد المطلعون على الشؤون الدبلوماسية في واشنطن بأن الرغبة في الاتحاد هي أقوى ما تكون عليه في العراق، لكنها تلقى معارضة كبيرة في سورية.

وهكذا فقد طوي الحديث عن موضوع الاتحاد بين القطرين السوري والعراقي، وانصرفت وزارة خالد العظم عنه إلى معالجة قضايا أخرى لكل واحدة منها أهميتها وشأنها.

وكان اهتمام الوزارة العظمية بالقضايا الاقتصادية واضحاً جلياً. وقد أعارت موضوع القرض السعودي لسورية قسطاً كبيراً من نشاطها واهتمامها، ونجحت في الحصول عليه، وقدره ستة ملايين دولار.

منذ أن تسلمت حكومة خالد العظم زمام الحكم تابعت محادثاتها مع حكومة لبنان، مقتفية بذلك أثر الوزارات السابقة في مفاوضاتها الاقتصادية مع المسؤولين اللبنانيين، وقد صادفت العقبات نفسها التي لم تتمكن الوزارات السابقة من إزالتها بسبب تصلب الجانب اللبناني في موقفه.

وفي أحد الاجتماعات التي عقدها الجانبان السوري واللبناني في شتورا ـ لبنان، سأل الصحافيون خالد العظم رئيس الوزارة السورية: كيف يرى العلاقات اللبنانية ـ السورية في الوقت الحاضر؟ فأجاب بقوله:

«.. إن هذه الحالة القلقة التي تمر بها العلائق اللبنانية ـ السورية لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه من تأرجح.. فإما أن تكون بين البلدين وحدة اقتصادية تامة، وإما أن يكون انفصال تام، وأعني بالوحدة الاقتصادية التي تهدف إليها هذه الوحدة التي ترتكز على أسس اقتصادية صحيحة نوحد بواسطتها سياسة الاستيراد والتصدير، ونضع بالاتفاق رسوماً جمركية واحدة، ونفرض على التجار والصناعيين والمزارعين في البلدين ضرائب واحدة».

ولما سئل: هل قدمتم مشروعاً بهذا الشأن؟ أجاب:

«... كنا قدمنا منذ سنوات مشروعاً بهذا الصدد، واقترحنا إلغاء المجلس الأعلى للمصالح المشتركة الذي لم يعطِ نتائج حسنة، والاستعاضة عنه بتعيين أمين عام يشرف على الجمارك في البلدين على أن يتولى مجلسا الوزراء في البلدين توجيه السياسة الاقتصادية».

وعندما سئل: ولِمَ لم تتقدموا بمثل هذا المشروع من جديد وتعقدوا اجتماعات لمناقشته؟ أجاب:

«يجب أن يمهد لهذا المشروع بادئ ذي بدء باجتماعات يعقدها التجار وأرباب الصناعات والمزارعون في لبنان وسورية ويتشاورون فيما بينهم، فإما أن يخرجوا من هذه الاجتماعات متفقين على الوحدة الاقتصادية التامة الشاملة، وإما أن يتفقوا على الانفصال، ثم تتولى الحكومتان وضع أسس الوحدة أو الانفصال على ضوء مقررات من يعنيهم الأمر، أي التجار وأرباب الصناعات والمزارعون».

ولما سئل عما إذا كان صحيحاً ما نشر في الصحف بأنه يحبذ القطيعة الاقتصادية بين البلدين؟ أجاب:

«... أنا أحترم الصحافة، ولكن الجرائد تعبر في معظم الأحيان عن رأي فئة معينة، وليس في ماضيّ ومواقفي السابقة ما يبرر هذا التفسير الذي ذهبوا فيه كل مذهب.. ولكني أقول وأكرر القول إن القطيعة خير من هذه الحالة المشوشة التي تسود علاقات البلدين الاقتصادية».

وأضاف يقول:

«... تذكرون أن الحكومة اللبنانية قدمت إلينا مذكرة تبحث فيها قضايا معينة كالقمح، والنقد السوري

المجمد لدى بنك سورية ولبنان والسمة.. فأجبنا الحكومة اللبنانية أن مثل هذه القضايا المعلقة لا تحل بالمذكرات، بل بالاتصالات الشخصية والبحوث العلمية، فأسفر ذلك عن اجتماع وزيري المالية في البلدين دون جدوى».

استمرت المباحثات بين حكومتي سورية ولبنان في سلسلة من اللقاءات والمحاولات الرامية إلى التفاهم والاتفاق، فكان كل ذلك يمنى بالإخفاق.. وضاقت الحكومتان ذرعاً بما وصلت إليه المحادثات، فأرسلت الحكومة السورية إلى حكومة لبنان مذكرة دعتها فيها إلى إرسال جوابها الأخير على المقترحات السورية، وزعمت حكومة لبنان أن المذكرة السورية وصلت إليها متأخرة، فاعتبرت الحكومة السورية ذلك مزيداً من التسويف.

وعقد مجلس الوزراء السوري اجتماعين يوم الثلاثاء ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٠ الأول قبل الظهر والثاني بعده استأنف فيهما أعماله وأبحاثه وقراراته حول موضوع العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان، واستمر اجتماعه الثاني حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وقد اتخذ في هذا الاجتماع طائفة من القرارات التي تعتبر تشريعاً كاملاً للوحدة الاقتصادية السورية بعد أن تمَّ الانفصال عن سورية، وفي هذا الاجتماع أذاعت الحكومة السورية بواسطة محطة الإذاعة السورية بياناً جاء فيه ما يأتي:

١ ـ كانت الحكومة السورية قد أرسلت إلى الحكومة اللبنانية مذكرة أبدت فيها أشد الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية مع لبنان الشقيق وتوطيدها على أسس ثابتة وعادلة، وتتلخص المذكرة بأن الحكومة السورية بعد أن درست الوضع الراهن دراسة عميقة رأت أن إبقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الحاضر مع وجود ثغرات واسعة فيها ناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية ونقدية موحدة لن يكون في صالح أحد من الفريقين.

وقد أوضحت الحكومة السورية أن الأسلوب الوحيد الذي يحقق توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على أسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما هو إقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الرسوم، كل ذلك على أسس عادلة تضمن فوائدها المتبادلة على أن تدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ.

٢ ـ أجابت الحكومة اللبنانية على المقترحات السورية بمذكرة رفضت فيها الاقتراح السوري بمبدأ الوحدة الاقتصادية التامة، كما رفضت الاقتراح السوري بشأن الوحدة النقدية وقالت بأنه لا فائدة من إيجاد هذه الوحدة النقدية بين البلدين، إذ على سورية نفسها أن تثبت نقدها بالوسائل التي تراها.

ومعنى هذا أن الحكومة اللبنانية قد تراجعت حتى عن الأسس التي سبق أن قبلت بها في اتفاق شتورا المعقود بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٩ ولا سيما المادة ١١ منه التي تنص على تعهد كل من الحكومتين باتخاذ تدابير مشتركة وفعالة لإزالة الفروق الموجودة حالياً بين النقدين.

٣ ـ وعلى أثر رفض الحكومة اللبنانية المقترحات السورية درست الحكومة الموقف بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي الراهن على ضوء التجارب الماضية خلال وجود المصالح المشتركة، ورأت أن مصلحة البلاد لا تجيز الاستمرار على الوضع الراهن على ما فيه من خلل ومن إجحاف بحقوق سورية

وإضرار بمصالحها، ولذلك وجدت الحكومة أنه لا بد من أن تستعيد سورية كامل حريتها لكي تتمكن من معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفقاً للسياسة التي تتفق مع مصلحة البلاد.

٤ ـ ودفاعاً عن مصالح سورية الاقتصادية والنقدية رأت الحكومة أن تتخذ بعض التدابير الانتقالية الموقتة ريثما توضع الأنظمة النهائية موضع التطبيق وستعلن هذه الأنظمة النهائية في القريب العاجل.

وأما التدابير الانتقالية التي أقرها مجلس الوزراء على أن تطبق اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٠ فهي تتناول:

أولاً: تطبيق أنظمة القطع على العمليات الجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين إلى لبنان أو القادمين منه أن يخرجوا أو يدخلوا مبلغاً من الأوراق النقدية السورية يتجاوز خمسين ليرة سورية.

ثانياً: منع نقل البضائع من لبنان إلى سورية باستثناء البضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسوم الجمرك والمحروقات.

ثالثاً: إقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود بالإضافة إلى المراكز الحالية لقمع كل تهريب يمكن حصوله بأقصى الشدة.

رابعاً: منع سفر السوريين إلى لبنان إلاّ بإجازة تعطى عند الضرورة.

ما إن أذيع قرار القطيعة الاقتصادية الذي اتخذته الحكومة السورية حتى أحدث رجة كبيرة في الأسواق اللبنانية على اختلافها، وتنادى التجار إلى عقد اجتماعات عديدة لبحث الموقف الذي نجم عن قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وارتفعت أسعار المواد التي تستورد عادة من سورية ارتفاعاً ملحوظاً ولا سيما المواد الغذائية.

وقابل وفد من منظمة الاقتصاد اللبنانية رياض الصلح، وأهاب به أن يعمل على منع انفصام العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان.

وقد ردّ قائلاً: إن كل قرار تتخذه سورية بخصوص علاقات البلدين المتأزمة وتكون معظم أسبابه راجعة إلى التهييج الوطني يجب أن تكون سورية مسؤولة عنه.

وكان لإعلان الانفصال الاقتصادي صداه البعيد في مدينة طرابلس التي قالت منذ حين إنها ستطلب الانفصال عن لبنان إذا تمّت القطيعة، وقام الطرابلسيون بمظاهرة كبرى يؤيدون فيها الوحدة الاقتصادية التي اقترحتها سورية ورفضها لبنان، وهتفوا للوحدة السورية، واحتجوا لدى محافظ المدينة، وأعلنت الأسواق التجارية الإضراب.

واستأثر قرار القطيعة السوري باهتمام جميع الأوساط في البلدين، فكثرت الاجتماعات والتصريحات التي تجري على ألسن الوزراء والنواب وممثلي الهيئات الاقتصادية، وراح الجانبان السوري واللبناني يتبادلان المناقشات حول من تقع عليه مسؤولية الأزمة الناشئة عن الخلاف بين حكومتي البلدين.. فقد قال وزير الاقتصاد السوري: «نحن ضحينا.. ولبنان أبى إلاّ أن يتعنت»، وقال رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية إنه يأسف للعمل الذي اتخذته سورية في فصم عرى الوحدة الاقتصادية والجمركية، وإن لبنان لا يقبل بتوحيد الشؤون الاقتصادية والجمركية ولكنه مستعد للتفاهم مع سورية حول هذا الأمر

وإبداء بعض التسهيلات، وأضاف أن لبنان لم يقم بعمل مماثل للقرار السوري حرصاً على الوحدة القومية.

وقال الرئيس سامي الصلح زعيم المعارضة في لبنان إن تصريح رياض الصلح مليء بالمغالطات، وإنه تجاهل في تصريحاته عشرات الإفلاسات التي ستبدأ نتيجة لموقف الحكومة اللبنانية من المحادثات السورية ـ اللبنانية.

ونشرت الحكومة اللبنانية نصوص المذكرات التي تبودلت بينها وبين الحكومة السورية مما اضطر رئيس الوزراء السوري خالد العظم للرد على ما جاء فيها من إغفال للحقائق، وشرح مراحل المحادثات التي جرت بين الحكومتين.

واجتمعت الجمعية التأسيسية وناقشت الاستقلال الاقتصادي الذي أعلنته الحكومة، فعارضه بعضهم وأيده الآخرون، ودافعت الحكومة بلسان رئيسها عن صواب التدابير التي اتخذتها، وقالت إن قرار الانفصال الاقتصادي كان أمراً لا بد منه، وإن الحكومة لم تقدم عليه إلاّ بعد الاتفاق مع جميع الوزراء والرجوع إلى آراء الهيئات الاقتصادية والمالية والتجارية في البلاد.

وفي نهاية المناقشات وافقت الجمعية التأسيسية على قرار الحكومة وتدابيرها. وألفت لجنة من أعضاء الجمعية مهمتها تزويد الحكومة بالتوصيات التي تراها لازمة وفي مصلحة البلاد.

من حسن حظ الصحافة السورية أن نقابة الصحافة كانت تلاحق الحكومة باستمرار لحملها على وضع قانون المطبوعات بعد التعديلات التي أدخلت عليه لمصلحة الصحافة موضع التنفيذ، وكان قد مضى على هذه الملاحقة في عهود الوزارات السابقة وفي عهد وزارة خالد العظم سنين وأشهر لم تلق النقابة خلالها سوى المطل والتسويف.. إلى أن واجهت حكومة العظم أزمة الانفصال الاقتصادي عن لبنان، وشاءت المصادفة أن يكون اليوم الأول الذي نفذت فيه الحكومة السورية قرار القطيعة الاقتصادية هو اليوم نفسه الذي أضربت فيه جميع الصحف عن الصدور تنفيذاً لقرار سابق أصدرته النقابة احتجاجاً على سياسة التردد التي تتبعها الحكومة في تنفيذ قانون المطبوعات.

وشعرت الحكومة بالحاجة الملحة للصحف ابتغاء الدفاع عن وجهة النظر السورية في موضوع الانفصال الاقتصادي.. بينما كانت الصحف اللبنانية تندفع وراء تأييد وجهة النظر اللبنانية.

حيال ذلك اتصل رئيس الوزراء العظم برئيس وأعضاء مجلس النقابة، فاجتمعوا إليه، وأوضحوا له الأسباب التي حملت الصحف على الإضراب، وأضافوا: إن الواجب الوطني يحفز أصحاب الصحف على إثبات وجود الصحافة السورية خلال هذه الفترة الدقيقة لولا أن قرار الإضراب كان قد اتخذ قبل قرار القطيعة مع لبنان، ثم أعربوا لرئيس الوزراء عن كامل استعدادهم لإلغاء الإضراب فوراً في حالة استعداد الحكومة تنفيذ قانون المطبوعات.

لقد اقتنع رئيس الوزراء بأقوالهم، ووعدهم بتحقيق ما طلبوا. وبالفعل ففي اليوم الثاني أعلنت الحكومة أن مجلس الوزراء قد أقرّ قانون المطبوعات مع التعديلات التي أدخلت عليه، وأن المرسوم الذي صدر بذلك قد أرسل إلى الجريدة الرسمية لينشر فيها.

لقد قدرت النقابة سرعة الاستجابة التي بدت من الحكومة فأصدرت بياناً دعت فيه جميع الصحف إلى

الصدور بعد أن شرحت لهم ما دار بينهم وبين رئيس الوزراء من أحاديث، وفي صباح اليوم الثاني استأنفت الصحف صدورها.

وهكذا .. فقد ظفرت الصحافة السورية بتحقيق ما سعت إليه منذ أعوام وشهور، ورفع عنها كابوس التعطيل الإداري الذي ظل جاثماً على صدرها زمناً طويلاً، وأصبح القضاء السوري وحده صاحب الأمر في المخالفات الصحافية.

وقامت الصحف السورية بدورها في معركة القطيعة الاقتصادية مع لبنان، وكتبت ما كتبت بحكم قناعتها لا بتأثير من أحد، وهذا ما حمل خالد العظم رئيس الوزراء في جوابه على أحد النواب في الجمعية التأسيسية على القول:

« ..أما ما قيل من أنني منعت الصحف اللبنانية من الدخول إلى سورية فهذا أمر لا علم لي به، مع العلم بأن عدداً كبيراً من الصحف السورية منع من الدخول إلى لبنان».

وانتقل إلى الرد عما قيل بأن الصحف السورية تشن حملة منظمة على حكومة لبنان فقال:

«إن الحكومة لا سلطة لها على الصحافة، لأن حرية الصحافة في سورية مصونة، كما أرجو ألا يقاس ما يكتب في صحف دمشق عن المسؤولين اللبنانيين بما يكتب في صحف لبنان ضد المسؤولين السوريين».

مضت حكومة خالد العظم في اتخاذ التدابير الناشئة عن إعلانها القطيعة الاقتصادية مع لبنان. وانهالت عليها برقيات التهنئة من الهيئات والمنظمات الاقتصادية والتجارية والصناعية.. في مختلف الأنحاء والمدن السورية. وكثرت الوساطات لتقريب وجهات النظر بين حكومتي سورية ولبنان، واشتركت فيها كل من الحكومة المصرية والمملكة العربية السعودية والجاليات العربية في الأقطار العربية والمهاجر وشخصيات لبنانية وعربية، ونشأ عن ذلك كله مخاوف استحوذت على الحكومات العربية من أن يؤثر الخلاف الاقتصادي بين سورية ولبنان على علاقات البلدين السياسية والقومية. وقيل في جملة ما قيل إن الخلاف في الأصل هو خلاف شخصي بين رئيسي وزارتي البلدين.. خالد العظم ورياض الصلح.

وقد حفز هذا القول خالد العظم على نفي هذا الزعم مؤكداً احترامه وتقديره لوطنية الصلح، ولماضيه الناصع، وأظهر استعداده للاجتماع إليه في أي وقت يحدده، فكان جواب الصلح أن وجّه الدعوة إلى العظم لزيارة العاصمة اللبنانية في يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٠، فاستجاب العظم وصرح بأنه ذاهب، وزار العاصمة اللبنانية حيث حضر اجتماعاً عقد برئاسة رئيس الجمهورية اللبنانية وبحضور رياض الصلح، وبحثت خلاله الخطوات المقبلة للمباحثات بين البلدين.

وقد أدلى خالد العظم لرجال الصحافة في بيروت بأن سورية ماضية في سياستها الاقتصادية، وأنها لا تستهدف الإضرار بلبنان، وقال إن سورية لم تغلق الباب في وجه لبنان، فإذا أراد استئناف البحث على أساس الوحدة الاقتصادية كان له ما أراد، وأشار إلى أن الوفد السوري مستعد لبحث هذه القضية مع وفد لبنان خلال اجتماعات مجلس الجامعة العربية والتي ستعقد بعد أسابيع.

وقد ترأس خالد العظم الوفد الذي مثّل سورية في الدورة الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية والتي عقدت في القاهرة.

وكان أهم ما حقق في تلك الدورة هو توقيع رؤساء الوفود العربية في يوم الثالث عشر من شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٠ على النص الكامل لمعاهدة الضمان الجماعي العربي والملحق العسكري بالأحرف الأولى

فقط، على أن يرجع كل وفد إلى حكومته لإقرار المعاهدة نهائياً وإرسال مفوضين لتوقيعها بالكامل، أن ويجتمع هؤلاء للتوقيع في القاهرة في موعد لا يتجاوز اليوم الرابع من شهر أيار/ مايو ١٩٥٠.

نعود إلى موضوع الخلاف السوري ـ اللبناني لنقول إن السيد خالد العظم رئيس الوزراء السوري قد بحث هذا الموضوع مع عدد من الشخصيات العربية التي أبدى أصحابها رغبتهم في التوسط لوضع حد حاسم للخلاف بين حكومتي البلدين. وكان الأمير فيصل آل سعود في مقدمة الذين أبدوا رغبتهم في إنهاء الخلاف المذكور، وقد أعرب لخالد العظم عن رغبة والده الملك عبد العزيز آل سعود في أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً حتى لا تتأثر العلاقات بين البلدين.

وقد شرح العظم للأمير فيصل مراحل الخلاف مؤكداً له أن علاقات البلدين السياسية لا تشوبها شائبة.

وكذلك فعل النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية، فقد تحدث إلى العظم عن الخلاف المذكور، ولما وقف على أسباب الخلاف الاقتصادي بين سورية ولبنان أظهر سروره لبقاء العلاقات السياسية والقومية بين البلدين سليمة.

ومن طريف ما يذكر أن الوزير اللبناني حبيب أبو شهلا كان من جملة الذين اشتركوا إلى جانب رياض الصلح في المحادثات المتعلقة بالخلاف الاقتصادي. وقد بدا أبو شهلا في إحدى الليالي متعباً.. ولما سئل عن أسباب تعبه قال إنه كان سيد «التطبيق» لكنه فشل في «تطبيق» دولة خالد العظم للمرة الأولى في حياته.. وإنه استطاع تطبيق حكومات لها علاقات بالتابلاين، لكن لم يستطع أن يطبق رجلاً اسمه خالد العظم..؟!

بقيت صحافة لبنان وسورية خلال أزمة الخلاف الاقتصادي بين حكومتي سورية ولبنان في معزل عن جو التوتر الذي ساد الموقف بصورة عامة، وكانت الصحافة في البلدين تدعو إلى حسم الخلاف بالتي هي أحسن، وبدت مظاهر التعاون بينهما واضحة جلية.. من أبرزها المأدبة الفاخرة التي دعا إليها صحافة البلدين رجل الاقتصاد وصديق الصحافة إميل البستاني، وكان ذلك في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٠، فقد اجتمع في رياض دمر الغنّاء وعلى ضفاف بردى أصحاب الصحف اليومية في بيروت ودمشق.. فالذين حضروا من بيروت هم: محيي الدين النصولي نقيب الصحافة وصاحب جريدة «بيروت»، كميل شمعون «صوت الأحرار»، غسان تويني «النهار»، كامل مروة ورشاد بربير «الحياة»، كسروان لبكي «كومبا»، سعيد فريحة «الصياد»، زهير عسيران «الهدف»، محمد شقير «النداء»، روبير أبيلا «الزمان»، نسيب المتني «التلغراف»، ديكران توسباط «لو سوار»، أنطون المنيني «الديار»، جوزيف عارج سعادة «البيرق».

ولبى الدعوة من الزملاء الدمشقيين وأصحاب الصحف: «القبس» نجيب الريّس، «النصر» وديع صيداوي، «الإنشاء» وجيه الحفار، «البلد» إيليا شاغوري، «بردى» منير الريّس، «المنار الجديد» بشير العوف، «الفيحاء» سعيد تلاوي، «العلم» عزت حصرية، «ألف باء» يوسف العيسى، «الأيام» ونقيب الصحافة نصوح بابيل.

وبعد أن تناول الجميع الطعام دار الحديث بين رجال الصحافتين حول الانفصال الاقتصادي بين القطرين الشقيقين والاجتماع المزمع عقده بين الرئيسين الصلح والعظم.

ثم ألقى نصوح بابيل كلمة رحب فيها بالزملاء اللبنانيين وشكر صاحب الدعوة على مأدبته التي أتاحت

لرجال الصحافة هذا الاجتماع العائلي، وتحدث عن علاقات البلدين، وأعرب عن أمله في أن يزول الجفاء الذي يخيم عليها في هذه الفترة العابرة، وتعود إلى ما كانت عليه على أسس جديدة تصون مصلحتيهما معاً، ورجا أن تكون الصحافة خير معبر عن تطلع البلدين إلى تعاون أوثق يعود عليهما بأحسن الفوائد وأوفر الخيرات.

ثم تكلم محيي الدين النصولي نقيب الصحافة اللبنانية، فتحدث عن وحدة الشعبين وقوتهما ونوّه بالأضرار التي سببتها القطيعة ورجا أن يوصل ما انقطع من أواصر بين البلدين الشقيقين ليتعاونا في المستقبل تعاوناً أجدى وأنفع لما فيه خير البلدين وازدهارهما.

وتكلم نجيب الريّس صاحب «القبس» فقال: «إن الانفصال الذي وقع هو تجربة وليس قراراً نهائياً». ثم قال: «ليست هناك قوة تستطيع أن تمزق وحدة البلدين»، ورجا أن تنقشع هذه السحابة التي سموها «قطيعة» وأن يتفق البلدان والحكومتان على ما يؤمن صالحهما ويعود عليهما بأجزل الفوائد وأعمها.

ثم وضع أصحاب الصحف السورية واللبنانية البرقية التالية، وطيّروها إلى المقامات المسؤولة في البلدين:

«الصحافيون اللبنانيون والسوريون المجتمعون اليوم في دمشق يباركون الاجتماع المقرر عقده بين الحكومتين، ويرجون أن يسفر عن تحقيق رغبات الشعبين لاستئناف العلاقات الاقتصادية على ضوء مصلحة البلدين الشقيقين».

ووقع هذه البرقية جميع الزملاء اللبنانيين والسوريين.

وهكذا كان موقف صحافة البلدين اتجاهاً واحداً، وشعوراً واحداً.. ولو كان الأمر على العكس لاتخذت الأزمة شكلاً أكثر حدة، بل أكثر خطراً على العلاقات العامة بين القطرين الجارين والشقيقين.

أحرزت حكومة خالد العظم تأييداً شعبياً كبيراً في سورية، نتيجة للموقف الصلب الذي اتخذته في محادثاتها الاقتصادية مع حكومة لبنان.

كما أنها حققت تعاطفاً ملحوظاً مع الدول العربية نتيجة للمحادثات التي أجراها السيد العظم مع رؤساء الدول العربية في أثناء اجتماعات مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية عشرة، بما في ذلك سفر العظم إلى الرياض واجتماعه بالملك عبد العزيز آل السعود، وقد بسط خلال اجتماعاته المذكورة وجهة النظر السورية في موضوع الانفصال الاقتصادي عن لبنان، فأصاب بذلك نجاحاً واضحاً.

لقد أثار ارتفاع أسهم الحكومة العظمية مشاعر الطامعين بالمقاعد الوزارية، فراحوا يضعون العصي بين عجلات الحكومة المذكورة، وخلال المدة التي قضاها العظم في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة نشطت حركة الأحزاب والكتل والهيئات في الجمعية التأسيسية، وراحت تدعو إلى تأليف وزارة جديدة تشترك فيها جميع الأحزاب والكتل البرلمانية.

ولما عاد العظم من القاهرة واجه العديد من المناورات التي تستهدف إطاحة وزارته ابتغاء تشكيل وزارة جديدة تحل محلها، وجرت اتصالات مختلفة بين الكتل البرلمانية رافقتها استقالة عدد من أعضاء الوزارة العظمية الواحد تلو الآخر، وكان أكرم الحوراني وزير الدفاع الوطني أول من قدّم استقالته من دون أن يذكر أسباب الاستقالة، وقد اكتفى بالقول إنه استقال بسبب عدم الانسجام بين الوزراء.

ورفع فيضي الأتاسي وزير العدلية استقالته إلى رئيس الوزراء في أثناء غيابه في القاهرة، وكان كتاب استقالته عبارة عن قطعة من الأدب السياسي الرفيع قال فيه:

«التجانس في الوزارات من الأمور التي تدل عليها أعمال الوزراء وأقوالهم. إذا صح هذا فإن الدولة أخذت منذ حين تزدحم وتتضافر لتعلن أن التجانس في الوزارة مفقود، إذ ليس في ما يصدر عن رئيسها وأعضائها ما يدل على أنه صورة عن نهج مدروس ومتفق عليه في مجلس الوزراء، فربّ شأن يعود لسياسة الدولة واتجاه الحكومة يعلن ويبشر به على متون الصحف قبل أن يؤتى على ذكره ولو تلميحاً في مجلس الوزراء. ورب شأن يتفاوت الوزراء بالعلم به مع أنهم في المسؤولية سواء، وربّ شأن ثالث أردتموه أنتم فوافق عليه مجلس الوزراء، ثم تأتينا الأخبار عن استعدادكم لنقضه منفردين. إلى غير ذلك من الأمور الآخذة بالتفاقم والازدياد بينما ظروف البلاد في الداخل والخارج تستلزم مواجهتها بغير هذا الوضع الحكومي. تبعاً لذلك أتقدم بكتاب استقالتي هذا، ولو في غيابكم، لجهلي متى تنتهي بكم الروحات والدلج وركوبكم متون الأجواء واللجج، وأودع هذا الكتاب رئاسة ديوان مقامكم بانتظار إيابكم بالسلامة».

ولوح بعض الوزراء باحتمال تقديم استقالاتهم مما حمل رئيس الدولة هاشم الأتاسي على معالجة الموقف بنفسه، فاستدعى إلى القصر بصورة متتالية رؤساء وممثلي الأحزاب والكتل البرلمانية، وبحث معهم، وبصورة خاصة مع الرئيس العظم وأعضاء حكومته الوضع الوزاري في محاولة للإبقاء على الوزارة العظمية إذا عاد الوزيران الحوراني والأتاسي عن استقالتيهما.

وفي هذه الأثناء بدت رغبة من الرئيسين، الأتاسي والعظم، وآخرين من النواب في تكليف النائب عبد الباقي نظام الدين الاتصال بالوزيرين المستقيلين ومحاولة إقناعهما بالرجوع عن الاستقالة والاتصال أيضاً ببعض الكتل والأحزاب في الجمعية التأسيسية في محاولة للتوفيق بينها.

أما اختيار عبد الباقي نظام الدين للقيام بهذه المهمة، فهو يعود لأسباب واعتبارات عديدة منها أن نظام الدين برلماني عريق، احتل مقعده النيابي أربع مرات لسنوات خلت. فقد فاز بالنيابة عن منطقته ـ القامشلي ـ في انتخابات سني ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٤٩ و١٩٥٤. وبحكم ذلك أصبحت له صداقات كثيرة مع النواب.

ومنها أن نظام الدين شخصية عربية نقية، تحلى صاحبها بالوطنية والنزاهة والصدق والصراحة، وقد أكسبته هذه المزايا تقدير واحترام الجميع.

ومنها أن نظام الدين رئيس كتلة الأحرار الجمهوريين في الجمعية التأسيسية التي تتألف من (٤١) نائباً، وأن لهذه الكتلة ثقلها ووزنها البرلماني.

انصرف نظام الدين إلى العمل بكل ما في وسعه لتفريج الأزمة، وإقناع المستقيلين من الوزارة بالعودة عنها، وقد عقد مع الكتلة التي يرأسها عدة اجتماعات، أبدت هذه الكتلة خلالها استعداداً طيباً للمساهمة في تأليف الوزارة الجديدة بعد أن اتضح أن بقاء الوزارة العظمية في الحكم أصبح أمراً متعذراً.

وحمل نظام الدين إلى الرئيسين، الأتاسي والعظم، نتيجة مساعيه وجهوده التي لم تؤد إلى تحقيق الغاية المرجوة، وأعرب للرئيسين عن استقالته من منصبه الوزاري في وزارتي الزراعة والأشغال.

وبعد هذه الاستقالة أصبحت وزارة خالد العظم شبه مشلولة مما حمل رئيسها وبقية أعضائها على تقديم استقالة الوزارة بكاملها إلى رئيس الدولة الذي طلب منهم الاستمرار في تصريف الأعمال ريثما تشكل الوزارة الجديدة.

بعد أن استقالت الوزارة العظمية، كلّف رئيس الدولة خالد العظم تشكيل الوزارة الجديدة، ولما اعتذر مرتين، كلّف رئيس الدولة الدكتور ناظم القدسي تشكيلها، فعقد هذا مؤتمراً صحافياً قال فيه:

«كلّفني فخامة الرئيس مهمة تأليف الوزارة، فقبلت الاضطلاع بهذه المهمة على الرغم مما فيها من مسؤولية وما يكتنفها من مصاعب، على أني اشترطت أن تكون الوزارة موقتة، وأن تكون مهمتها انتقالية ريثما يتم تقرير مشروع الدستور الجديد، وإن طبيعة الظروف الحاضرة جعلتني أقتنع بأن الوزارة التي يراد تأليفها يجب أن تحصر عملها في تسيير دفة الأعمال، وأن لا تبت في شأن من الشؤون السياسية إلاّ في الحالات التي لا يمكن فيها التأجيل أبداً.

وليس من الممكن أن تستهدف الوزارة أيضاً تحقيق ضروب الإصلاح الأساسي في الوضع الحكومي، لأن مثل هذا الأمر لا بد له من وجود دستور قائم.. وإلى وقت يتسنى فيه للحكومة القيام بدراسة مشاريع الإصلاح ووسائل تنفيذها، وإلى مجلس يتفرغ للتشريع. والجمعية التأسيسية كما نعلم، انتخبت لإدراك هدف أساسي وهو إيجاد شرعة دستورية، وأعتقد أن ليس من المستحسن إرهاقها بأمور تشريعية تعيق مهمتها الأساسية، أو تؤخرها عن بلوغ الهدف الأول. وفي رأيي أنه يجب أن لا يطرح على الجمعية التأسيسية من الأمور التشريعية إلاّ الضروري العاجل الذي لا يمكن أن يؤخر أو يؤجل، وبذلك نمكنها من القيام بمهمتها، ونسهل عليها عملها الدستوري الذي تنتظره البلاد، لا لأنه دستور فحسب، بل للضرورة القصوى التي تفرضها علينا الرغبة في الإصلاح العميق في جميع نواحي حياتنا القومية».

وبعد أن أنهى الدكتور القدسي تصريحه في المؤتمر الصحافي، أعلن في اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة برئاسته على الشكل التالي:

الدكتور ناظم القدسي: للرئاسة والخارجية، السيد زكي الخطيب: للعدلية، شاكر العاص للاقتصاد والزراعة، رشاد برمدا للداخلية، حسن جبارة للمالية، الزعيم فوزي سلو للدفاع الوطني، الدكتور جورج شلهوب للأشغال العامة، الدكتور فرحان الجندي للمعارف والصحة.

واجتمعت الوزارة لأول مرة، وقررت تقديم البيان الوزاري إلى الجمعية التأسيسية في أول جلسة تعقدها، وهكذا كان، فقد ألقى الدكتور القدسي أمام الجمعية البيان الوزاري وطلب طرحه للمناقشة، لكن الأكثرية من أعضاء المجلس ارتأت تأجيل المناقشة إلى جلسة مقبلة.

وعقدت الجمعية التأسيسية جلستها المخصصة لمناقشة البيان الوزاري وكان عدد الغائبين (١٧) نائباً من أصل (١٠٤) نواب، وكان أول المتكلمين نائب حمص عبد الحسيب رسلان الذي قال إن البيان الوزاري جاء خلواً من الإشارة إلى موقف الوزارة الجديدة من القطيعة الاقتصادية مع لبنان الشقيق.

وتكلم نائب دير الزور جلال السيد فقال إن البيان الوزاري جاء ضعيفاً من ناحية القضايا العربية، وأعلن أنه آمن بعد الله بثلاث: بالوحدة العربية وبالاشتراكية وبالحرية، وأن كل حكومة يكون بيانها خالياً منها يحجب الثقة عنها.

وتكلم نائب صافيتا عبد اللطيف اليونس فقال إن الكتلة الجمهورية بعد أن درست البيان وجدت المصلحة العامة تقضي بمنح الوزارة الثقة.

وتكلم نائب حماة رئيف الملقي ومما قاله: «لقد قيل إن استقالة أحد الوزراء السابقين كانت لعدم التجانس، ولأمور أبعد من ذلك.. فما هي هذه الأمور؟».

ورد عليه أكرم حوراني فقال إن أسباب استقالته من وزارة الدفاع في عهد حكومة العظم قد شرحها لرئيس الدولة في حينها، أما أن الوزارة السابقة كانت مؤيدة من الكتل النيابية فهو غير صحيح، لأن كتلة الجمهوريين كانت ضد الوزارة، وكان كذلك موقف البعثيين والمستقلين، فهؤلاء جميعاً كانوا ضد الوزارة العظمية.

ومما قاله الدكتور منير العجلاني: «إن الوزارة الحزبية أفضل من غير الحزبية، ولكن هذه الوزارة وإن كانت من حزب الشعب فإنها لا تحمل من مبادئ حزب الشعب شيئاً».

ووقف رئيس مجلس الوزراء يعقب على خطب النواب فقال ما خلاصته:

- إن تعلقنا بالنظام الجمهوري أمر طبيعي، وإن ذكره في البيان الوزاري من نافلة القول، وإن جاء في بيانات الوزارات الأخرى.

- أرجو أن نفرق بين الانفصال الجمركي وإنهاء المصالح المشتركة وبين القطيعة والحرب الاقتصادية. إن المجلس أيّد الحكومة السابقة في سياستها، ونحن سنسير على غرارها.

- أما أن الوزارة لم تأتِ على ذكر القضايا العربية في بيانها، فهذا صحيح.. نحن تعمدنا هذا الأمر لأن البيان الثلاثي الدولي يشغل جميع الدول العربية، فيجب أن نتصل بها حتى يكون موقفنا واحداً وجوابنا واحداً وهذا ما دعانا إلى أن نسكت عنه عمداً.

- إن الوزارة ترى وجوب الإسراع في إنجاز الدستور الذي سنمشي في ظله إلى حياتنا الجديدة، فيجب أن نبادر إلى إنجازه بما أمكن من السرعة.

وتكلم النائب حسني البرازي فقال: إنني أعتقد أن هنالك أموراً مبيتة ستظهر قريباً.. بعد أن بدت الوزارة بشكلها الحالي.

واستطرد في أقواله إلى بعض الشؤون المتعلقة بالموقف العام، ثم أخذ يتحدث عن النظام الجمهوري واستغلال الكتلة الجمهورية هذا النظام استغلال قميص عثمان.

وهنا ضج الحوراني وأخذ يقاطعه، وحدث هرج ومرج، ولكنه استمر في كلامه بعد أن طلب إليه رئيس الجمعية عدم التعرض للنظام الجمهوري.

وتابع البرازي كلامه فقال: إني ألفت نظر رئيس الوزارة إلى كلمة قالها وزير المال السيد حسن جبارة: «إن لبنان سينهار خلال ثلاثة أسابيع من إعلان القطيعة»، ولكن ويا للأسف كان الأمر بعكس ما قاله تماماً، فإن سورية هي التي أوشكت على الانهيار وليس لبنان.

وتكلم النائب أحمد قنبر فقال ما خلاصته: جئنا إلى هذه الجمعية ومهمتنا الأساسية سن الدستور، فكنا نصم آذاننا ونغض أبصارنا عن الكثير حتى نتحاشى ما يجر إلى أزمة تتنافى مع مصلحة البلاد. إننا نعرف أن البلاد تمر بظروف غير طبيعية، وقد اعترضت الجمعية التأسيسية أزمات.. وكان من الواجب أن تتحد الجهود وتتفق الكلمة. لكن بعض المواقف حالت دون ذلك..

وتحدث قنبر عن الانقلاب الأول وأعمال زعيمه فصفق له نواب حزب الشعب، فاعترض البرازي على منعه من الحديث عن الجمهورية وترك قنبر يصول ويجول.

وانتقد رئيف الملقي موقف الرئاسة، وطالب الرئيس باستعمال صلاحياته بالعدل بين الجميع، وطلب تسجيل كلمته بالضبط، فرد شاكر العاص وهو في مقعده عليه بقوله: إخرس.

فصاح الملقي: أنا أخرس .. يا ..

ونشبت مشادة عنيفة، واضطرب الأعضاء، ومرج الأمر، وانسحب المستقلون والملقي، وعاد متحدياً إذا كان بإمكان أحد إخراجه بالقوة. وما لبث الأمر أن عاد إلى الهدوء إثر انتهاء قنبر من كلمته.

وتكلم النائب هاني السباعي فرد على أقوال البرازي وغيره عن الجو الذي تألفت فيه الوزارة وقال: إن الوزارة تألفت بقرار من حزب الشعب الصريح وهو أن رئيس الوزارة لن يقبل بأي ضغط مهما كان نوعه.

وعاد النائب رئيف الملقي إلى الكلام، فتحدث عن الثقة، فعارضه أكرم حوراني، وتعالت الأصوات، وكثر التشاد والألفاظ النابية، وحمل بعض النواب الملقي إلى خارج القاعة، وانقسم النواب إلى فريقين كل منهما يتحزب إلى فريق، وتوقفت الجلسة واستدعى رئيس الجمعية رجال الشرطة، وانسحب أكثر النواب من الجلسة.

وبعد ربع ساعة هدأت خلالها النفوس وبردت الأعصاب افتتحت الجلسة من جديد، فألقى رئيس الوزراء كلمة جاء فيها:

«لقد جئنا لنضع دستوراً للبلاد بعد انقلاب عسكري.. وإني لا أريد أن أبرر ما إذا كان الجو حراً أو غير حر، ولكني أقول بأنه جو وطني.. فالأبحاث في مثل هذه الأمور لا تجدي فتيلاً.. والذي يفيد البلاد هو أن نحقق الاستقرار.. وإن ماضيَّ يثبت أنني لم أشتغل في جو غير حر.. وبودي أن ندرك حقيقة أن وضع الدستور كان ثمرة انقلاب عسكري، وأن الحكومة التي تألفت بعد الانقلاب الثاني تألفت بمرسوم عسكري.. فهل تعتبرون ذلك تدخلاً؟ أناشدكم مخلصاً العمل على وضع الدستور، وعندما تفرغون منه يصبح لكل حادث حديث».

وطلب النواب عبد الوهاب سكر والشيخ مصطفى السباعي وحكمة الحراكي وإبراهيم طيفور اقتراح إقفال المناقشة فوافق المجلس.

ثم جرى التصويت على الثقة فأحرزت الوزارة (٧٨) صوتاً، وحجبها النائبان حسني البرازي وجلال السيد، واستنكف سبعة نواب هم: حسن الحكيم، رئيف الملقي، عبد الحسيب رسلان، عبد الرحمن العظم، فريد مرهج، منير العجلاني، سعيد حيدر.

ورفعت الجلسة إلى الثاني عشر من حزيران/يونيو.

وقد رافق تشكيل الوزارة الجديدة ونيلها الثقة تصريحان: الأول أدلى به خالد العظم رئيس الوزارة المستقيلة رداً على سؤال إذا كان صحيحاً ما يقال عن عزمه على السفر إلى باريس، فقال: «لن أسافر إلى فرنسا، ولا إلى غيرها، وسأصطاف في دمر، وأظل مقيماً في سورية..».

وأما التصريح الثاني فقد جرى على لسان العقيد أديب الشيشكلي رداً على أسئلة الصحافيين اللبنانيين في بيروت حيث كان يزورها فقال:

«إن الحالة في سورية هي طبيعية، وكل شيء فيها على ما يرام، والمسؤولون فيها جادون في تهيئة المستقبل الزاهر لسورية».

ولما سئل عن صحة الشائعات التي تقول إن الجيش يتدخل في كل شيء من أمور الدولة، أجاب: «إن الشائعات كثيرة.. والمغرضون أكثر، وإن الجيش لا يتدخل مطلقاً بسياسة الدولة وأمورها، لا سيما القضايا السياسية فإنها متروكة لرجال الحكم».

واعتبر هذا التصريح في حينه بمثابة رد على أقوال بعض النواب في الجمعية التأسيسية الذين أشاروا إلى أن تشكيل وزارة القدسي قد جرى في جو غير حر.

بالإضافة إلى تصريح العقيد الشيشكلي أذاع الزعيم أنور بنود رئيس أركان الجيش السوري في العاشر من شهر آب/ أغسطس ١٩٥٠ البلاغ الآتي:

«إن رئاسة الأركان العامة للجيش السوري بعد أن رأت أن إقرار الدستور أصبح وشيكاً، وأن البلاد ستقبل على عهد استقرار وأمن من شأنه إنهاض الوطن وإعزازه، تعلن أن الجيش السوري ستقتصر رسالته على الدفاع عن حياض الوطن في ظل الدستور والقوانين، وأنه أداة صالحة لكل حكومة منبثقة عن السلطة التشريعية الممثلة للأمة.

فقد حذّرت رئاسة الأركان العامة كافة العسكريين من التدخل في أي شأن من شؤون البلاد العامة تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية.

كما أنها ترى وجوب تذكير المواطنين بأن قانون العقوبات العسكري الجديد ينص صراحة في مادتيه ١٤٩ و١٥٠ على ملاحقة كل مدني يرغّب أحد العسكريين في الانضمام إلى حزب أو جمعية أو مؤسسة ذات هدف سياسي أو الأشخاص المسؤولين عن إدارتها فيما إذا قيل بين الأعضاء شخص عسكري، على أن تسحب نهائياً رخصة الحزب أو الجمعية أو المؤسسة التي تقبل شخصاً عسكرياً وتغلق مكاتبها وأماكن اجتماعها.. وهي ترجو الله أن يرعى هذه الأمة ويدرأ عنها الأذى ويكف عنها الدسائس ويسدد خطى العاملين من أبنائها».

ولم يمض على تشكيل الوزارة سوى أيام قليلة حتى دعيت وفود الدول العربية إلى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، فسافر إليها الوفد السوري برئاسة الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزارة.

وفي أثناء غياب الوفد في القاهرة أسندت رئاسة الوزارة بالوكالة إلى الأستاذ زكي الخطيب وزير العدلية، وأسندت وزارة الخارجية بالوكالة إلى السيد شاكر العاص وزير الاقتصاد.

وقد أتاح وجود وفود الدول العربية في القاهرة فرصة لبحث طائفة من القضايا والشؤون بين الوفود، وكان اجتماع الوفدين السوري واللبناني أمراً ملحوظاً.. فقد أثير بين الوفدين موضوع الانفصال الاقتصادي بين سورية ولبنان، في محاولة من الجانب اللبناني لبحث الموضوع على قواعد جديدة، وقد أبرق رياض الصلح إلى الحكومة اللبنانية يقول إنه اتفق مع الدكتور ناظم القدسي على البدء بالمفاوضات بين لبنان وسورية فور عودتهما إلى دمشق وبيروت، وأبدت الدوائر الرسمية اللبنانية تكتماً شديداً بصدد هذه البرقية.

في اليوم الأخير من شهر تموز/يوليو ١٩٥٠ وقع حادث خطير أثار اهتمام جميع السلطات العسكرية والمدنية في سورية. فقد أذاعت وزارة الدفاع الوطني صباح الثلاثاء ١٩٥٠/٨/١ البلاغ التالي:

«حوالى الساعة العاشرة والنصف من مساء الاثنين الواقع في ١٩٥٠/٧/٣١ وقع اعتداء أثيم ذهب ضحيته آمر سلاح الجو السوري العقيد محمد ناصر، إذ هاجمه مجهولون يمتطون سيارة، وأطلقوا عليه عيارات نارية وذلك بالقرب من مخفر كيوان.

«وقد نقل إلى المستشفى حيث أجريت له عملية جراحية توفي على أثرها في الساعة السادسة والنصف من صباح الثلاثاء ١٩٥٠/٨/١.

«وقد تولى القضاء العسكري التحقيق في هذه الجريمة وسيشيّع جثمان الفقيد من المستشفى العسكري في المزة في الساعة الثانية عشرة من هذا اليوم».

واحتفل بتشييع جثمان الفقيد في موكب مهيب اشتركت فيه القيادات العسكرية والمدنية وممثل رئيس الدولة وكبار الشخصيات الرسمية ورئيس الجمعية التأسيسية ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من النواب والوزراء وغيرهم. ونقل الجثمان إلى حمص فعين شقاق باللاذقية حيث احتفل بدفنه.

وفي أول جلسة عقدتها الجمعية التأسيسية أثار النائب عبد اللطيف اليونس حادث اغتيال العقيد ناصر، وأعطى لمحة عن حياته وكفاءاته ومزاياه ونضاله في فلسطين. وتكلم النائب راتب الحسامي في الموضوع فقال: إننا لم نعرف الحادث على حقيقته.. وبما أن الحكومة غير موجودة في هذه الجلسة لنفهم منها عوامل القضية، فإنه يقترح تأجيل البحث إلى جلسة مقبلة تكون معها الحكومة موجودة.

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية التأسيسية قبل ظهر الخميس ١٩٥٠/٨/٣ افتتح الكلام الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزراء فألقى بياناً عن حادث اغتيال العقيد محمد ناصر آمر سلاح الجو السوري.. قال:

«مساء يوم ٣١ تموز/يوليو الماضي طاردت سيارة مجهولة في جادة كيوان سيارة العقيد محمد ناصر، وكان يمتطيها عدة أشخاص فقتل السائق، وأصيب العقيد بجراحات خطرة، ونقل إلى المستشفى الفرنسي فأجريت له جراحة سريعة، ولكنه توفي على أثرها. وجاء وزير الدفاع وهيئة التحقيق وكبار الضباط فحضروا العملية التي توفاه الله بعدها إلى رحمته.. واستطاع الفقيد أن يسجل اسم شخصين اعتقلا وسيقا للسجن، وقد طلب وزير الدفاع الوطني الزعيم سلو إلى مدير العدلية في وزارة الدفاع السيد عبد الوهاب الأزرق القيام بواجبه بكل حياد.. والتحقيق يسير بكل دقة ونشاط، والحكومة تعلن أسفها الشديد لمصرع ضابط باسل قام بواجبه خير قيام في السلم والحرب.

ولا بد من الإشارة إلى أن سير التحقيق يستدعي الكتمان وعدم البوح بشيء عنه، والحكومة ستعلن التفاصيل للمجلس فور انتهاء التحقيق».

وقد قررت الجمعية التأسيسية تعليم أبناء الفقيد على نفقة الدولة، ومنح عائلته راتبه كاملاً. وقررت رئاسة الأركان تسمية ثكنة المطار باسم: «ثكنة العقيد محمد ناصر».

انتهى التحقيق في حادث اغتيال العقيد ناصر إلى صدور مرسوم جمهوري رقمه (١٣٠٥) يقضي بملاحقة قتلة المرحوم العقيد ناصر، وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية في جلستها الأخيرة..

وقد جاء في المرسوم المذكور بعد الحيثيات ما يأتي:

المادة الأولى: يلاحق المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت من ضباط الشعبة الثانية مع أربعة أشخاص مجهولي الهوية الآن بجرم قتل المغدورين العقيد محمد ناصر والمدني عبد الوهاب عاروض عمداً مع سبق الترصد والإصرار المنطبق على أحكام المادة (٥٣٥) من قانون العقوبات وجرم محاولة القتل عمداً للمرأة جاندارك، وموفق الجراح وشقيقة أحمد ناصر المنطبق على أحكام المادة (٥٣٥) بدلالة المادة (١٩٩) من قانون العقوبات كما يلاحق كل من الرقيب الأول ماجد شاكر

والرقيب أحمد عابدين من مرتبات فوج الشرطة العسكرية والمدني أنور بيازيد بجرم التدخل بالجرائم الآنفة الذكر المنطبق على أحكام المادة (٥٣٥) بدلالة المادتين (١٩٩) و(٢١٧) من قانون العقوبات.

وأدلى مقام مسؤول في القضاء العسكري أنه بعد صدور المرسوم (١٣٠٥) بملاحقة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت وغيرهما بتهمة قتل العقيد ناصر، يشرع الآن بتعيين قاضٍ مدني للتحقيق مع المتهمين وسيشرف على التحقيق الجديد مدير العدلية العسكرية عبد الوهاب الأزرق. وإن الأدلة الأولية التي أوجبت وضع المتهمين موضع الملاحقة تستند إلى الإفادة الخطية التي كتبها العقيد الفقيد.

وعلى ضوء قرار قاضي التحقيق يتوقف أمر إحالة المتهمين على القضاء، فإذا تمت الإحالة سترى المحكمة التي يرأسها القاضي إسماعيل قولي القضية. وقد تمَّ نقل المتهمين إلى سجن القلعة.

وفي يوم الأربعاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أصدر قاضي التحقيق العسكري الخاص عبد الحميد الخليل قراره النهائي بقضية العقيد محمد ناصر، وهو يشتمل على (٤٦) صفحة، وقد رفعه إلى مديرية العدلية العسكرية لإجراء الترتيبات اللازمة لتقديم المتهمين إلى المحكمة العسكرية، وهذا القرار ينص على اتهام المقدم السيد إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت والرقيب أحمد عابدين بجناية القتل عمداً ولزوم محاكمتهم بجنحة جرح الامرأة جانداركْ، ولزوم محاكمة ماجد شاكر بجنحة إساءة استعمال الوظيفة، ومنع محاكمة أنور بيازيد وفرج الله شبيب.

عقدت المحكمة العسكرية جلستها الأولى قبل ظهر الخميس في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ برئاسة القاضي اسماعيل قولي وعضوية المقدمين حسين غنام ومنير الصباغ وممثل النيابة العامة المقدم محمد الرفاعي.

وجيء بكل من الحسيني وقنوت من السجن، وحضر وكلاء الدفاع عنهما.. منهم سامي الصلح، وإميل لحود، وجميل الجابي، وخليل الكلاس وغيرهم.

ولم يلاحظ عند افتتاح الجلسة حضور أحد من المحامين عن ورثة المرحوم العقيد ناصر.

وسأل أحد الصحافيين المقدم إبراهيم الحسيني عن شعوره فقال إنه واثق كل الثقة بنتيجة المحاكمة وأن ضميره مستريح، وأن القضاء سيظهر الحقائق ناصعة واضحة.

ثم أعلن رئيس المحكمة أنه نظراً لعدم إمكان تبليغ الرقيب ماجد شاكر مذكرة الجلب لأنه في إجازة، رأت المحكمة أن تقطع مأذونيته وأن يدعى لحضور الجلسة المقبلة التي ستعقد في صباح السبت في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري على أن تستمر الجلسة إلى يوم الأحد في ١٩ منه، وستخصص لسماع إفادات الموقوفين، وجلسة يوم الأحد لسماع أقوال الشهود.

وتابعت المحكمة العسكرية جلستيها الثانية والثالثة بصورة سرية وفقاً لقرار المحكمة، وفي الجلسة الثالثة استمعت إلى نحو من عشرين شاهداً.

تابعت المحكمة العسكرية النظر في دعوى مقتل المرحوم العقيد محمد ناصر، وبعد أن ناقشت تقرير الدكتور شارل طبيب المستشفى الفرنسي الذي أجريت فيه العملية للعقيد ناصر وتقارير الهيئة الطبية استمعت إلى مطالعة النيابة العامة التي استغرق إلقاؤها ساعتين فنّد فيها النائب العام مراحل هذه القضية،

ونظراً لسرية الجلسة فقد اكتفي بالتنويه أن المطالعة تضمنت طلب براءة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم عبد الغني قنوت وبقية المتهمين في هذا الحادث.

وستستمع المحكمة في الجلسة المقبلة إلى مرافعات إميل لحود، وفوزي برودويل، ومحمد عطورة، وجميل الجابي، وخليل كلاس.

بعد ظهر الخميس ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ عقدت المحكمة العسكرية جلستها لإعلان قرارها في قضية محمد ناصر، وقد كانت الجلسة علنية حضرها الكثيرون من كبار الضباط وعوائل الموقوفين والنظارة. وقد شرع رئيس المحكمة في تلاوة قرار الحكم الذي تناول مراحل الجناية، فأقوال شهود الحادث، ثم أعلن في نهاية القرار براءة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت والرقيب ماجد شاكر والرقيب عابدين من تهمة قتل المرحومين العقيد محمد ناصر، وعبد الوهاب عاروض، وقد أطلق سراحهم فوراً وخرجوا من باحة المحكمة حيث هنأهم الكثيرون من أصدقائهم.

خلال الفترة التي وقع فيها حادث اغتيال العقيد محمد ناصر، وقع حادث آخر كشف عنه بلاغ عسكري رسمي أذيع يوم الخميس ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠ وهو ما يأتي:

«حوالى الساعة الواحدة من صباح الخميس ١٩٥٠/١٠/١٢ تصدى مجهولون لسيارة عسكرية كانت في طريق عودتها إلى دمشق بالقرب من دمر، وأطلقوا عليها الرصاص فأصيب أحد الضباط بجراح خفيفة، وقد استلم القضاء العسكري التحقيق في الحادث».

في أعقاب هذا البلاغ استقبل رئيس الوزراء مدير العدلية العسكرية عبد الوهاب الأزرق الذي أطلعه على الأسباب التي حملت العدلية العسكرية على اعتقال بعض الشخصيات، منهم الدكتور عجلاني، وأحمد الشراباتي والدكتور أمين رويحة.

وكان التحقيق لا يزال دائراً بشأن إطلاق النار على السيارة العسكرية في طريق دمر، وقبض على بعض المشتبه بهم إثر وقوع الحادث وفي مقدمهم حسين توفيق وفؤاد جمعة من التابعية المصرية والمتهمين باغتيال الوزير المصري أمين عثمان باشا، وبعد أن تمَّ اعتقالهما أطلق سراحهما ثم أعيد اعتقالهما في اليوم نفسه.

وفي صباح الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ نشر النص الكامل لمطالعة قاضي التحقيق العسكري الأستاذ نجاتي الحلبي، وقد تضمنت المطالعة شرحاً واسعاً عن التهم الموجهة إلى الموقوفين، وعددت دور كل واحد منهم في الاتصالات التي جرت في دمشق وبيروت وعمان، ونصت المطالعة على أن المحكمة العسكرية هي ذات الصلاحية للنظر في هذه القضية، وقررت محاكمة الموقوفين رشيد الطلاس ومحيي الدين مراد بموجب المواد ٢٦٤ و٢٦٧ و٢٩٣ من قانون العقوبات، وهي تنص على الاعتقال المؤبد أو الإعدام.

والعقيد بهيج الكلاس، والدكتور منير العجلاني، والملازم بهيج الكلاس، والشيخ علي أديب، ويوسف تقلا، وشكيب وهاب، والعريف نور الدين قلم، والملازم رأفت عرنوق بموجب المادتين ٢٦٧ و٢٩٣ من القانون المذكور بالاعتقال الموقت خمس سنوات على الأقل أو الاعتقال المؤبد.

والمقدم حسن الخير بموجب المادة ٢٩٣ من القانون المذكور، وتنص على الاعتقال الموقت خمس سنوات على الأقل.

وفي أول جلسة عقدها مجلس النواب بعد نشر النص الكامل لمطالعة قاضي التحقيق العسكري تلي على المجلس كتاب ورد من الدكتور منير العجلاني موجهاً إلى رئيس مجلس النواب جاء فيه:

«إن قضيته تكشفت من فضيحتين: فضيحة التوقيف، وفضيحة التحقيقات، وقال إن الثانية ستظهر خلال المحاكمة.. أما الأولى فيجب على المجلس ـ مجلس النواب ـ أن يبحث بها حالاً. وقال إنها بسيطة، وإن المخالفة بحقه ليست قضية خلاف بالاجتهاد الحقوقي، بل هي أبسط من ذلك لأنه لم يوقف بمذكرة قانونية، وإنما أودع السجن بمذكرة توقيف صادرة عن النائب العام العسكري مع أن المرجع المختص بإصدار مذكرة التوقيف هو قاضي التحقيق لا النائب العام لأن القانون لم يعط النائب حق التوقيف».

وقال إنه ليس موقوفاً بل محجوز الحرية وطلب إحالة كتابه إلى لجنة الدستور.

وطالب النائب الدكتور عبد الوهاب حومد بإطلاق سراح الدكتور العجلاني، وأن يسارع القضاء العسكري بالمحاكمة، ويطلق سراح الزميل إلى أن تجري محاكمته.

وجرت مناقشة بين النواب حول ما إذا كان توقيف العجلاني النائب يتنافى مع حصانته النيابية، وتألفت لجنة من النواب برئاسة النائب فيضي الأتاسي توفرت على درس هذا الموضوع، وعادت إلى المجلس لتقول إن اعتقال العجلاني قانوني.. لأنه وقع خلال الفترة التي كان مجلس النواب غير منعقد.

قبل ظهر يوم الأحد ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ عقدت المحكمة العسكرية جلستها الأولى للنظر في قضية التآمر على سلامة الدولة، وكانت هذه القضية من أكبر القضايا التي واجهها القضاء السوري في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١. وتألفت المحكمة من الرئيس إسماعيل قولي ومن العضوين الزعيم جميل البرهاني والعقيد أمين أبو عساف والنائب العام المقدم محمد الرافعي.

وجرت المحاكمة في قاعة نادي الضباط التي غصت بجمهور النظارة الذين سمح لهم بمشاهدة هذه المحاكمة بموجب بطاقات من النيابة العامة، وقد جيء من سجن المزة بالموقوفين وجلسوا في أماكن أعدت لهم، كما حضر المحامون وهم أحمد فؤاد القضماني، سيف الدين المأمون، ظافر القاسمي، مختار العجلاني (عن الدكتور منير العجلاني) وخليل الكلاس (عن العقيد بهيج الكلام) وأنيس الحلبي، محمد القاضي، جميل عبد الله، محسن الخير (عن المقدم حسن الخير) والسيدة ملك كبارة، إسماعيل حمادة، فؤاد القضماني (عن الملازم أول بهيج الكلاس ونجله رشيد) ومحسن الخير، الدكتور فاضل (عن يوسف تقلا) وإليان شويري (عن شكيب وهاب) وأنيس الحلبي، نور الدين المفلح، فخري عبد اللطيف (عن محيي الدين مراد) ووحيد الحكيم، هاني البيطار، ماجد صفية، عبد الله المحمود، إسماعيل حمادة (عن الشيخ علي أديب).

وبعد أن استكملت المحكمة بعض المعاملات القانونية مع الموقوفين رفعت الجلسة إلى يوم الأربعاء المقبل.

وبدا اهتمام الشعب على اختلاف طبقاته وصحافته بهذه القضية، فأقبل الجميع على الصحف إقبالاً كبيراً ليطالعوا فيها أنباء المحاكمة. وفي الجلسة الثانية التي عقدتها المحكمة يوم الأربعاء شرح الدكتور العجلاني أقوال النائب العام أمام اللجنة البرلمانية، فلما أنكرها النائب العام استحلفه العجلاني بشرفه عن صحة ما قاله.. وقررت المحكمة منع الصحف من نشر أسماء الدولة الأجنبية والشخصيات الرسمية الواردة في أوراق التحقيق والمحاكمة.

واستغرقت هذه الجلسة أربع ساعات، أعلن رئيس المحكمة رفعها لمدة خمس عشرة دقيقة، ثم عادت

للانعقاد، وشرعت المحكمة في مناقشة التهم مع المتهمين، وأعطت اللجنة الطبية التي زارت الدكتور رويحة في المستشفى قرارها أن ليس هنالك ما يمنع حضوره جلسة المحاكمة.

وقد جيء بالموقوفين وهم الدكتور أمين رويحة، وأحمد الشراباتي، وحسين توفيق، وعبد القادر عامر، وعباس الخرسان، وزهير اليوسف، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، وجودت ضاحي، وبهجت العبلي، وعبد الحسيب العلي، وفتحي الكتكاني، وإسماعيل كامل، وعبد الرحمن الشرقاوي، ونشأة شيخ الأرض.

وقد تولى الدفاع عن هؤلاء أربعون محامياً من سورية ومصر والعراق ولبنان.

وفي الجلسة الرابعة التي عقدتها المحكمة قال المتهم رشيد الكلاس إن العجلاني بريء ومظلوم، وقال العقيد كلاس إن حضوره أحد الاجتماعات المشبوهة كان قاصراً على قدح ويسكي وأكلة كشكة!

وقد استمرت هذه الجلسة تسع ساعات استمعت المحكمة خلالها إلى أقوال المتهمين.

وتابعت المحكمة في جلساتها المتتالية النظر في هذه القضية، فاستمعت إلى شهادات عدد كبير من الشهود بينهم حسن الحكيم والعقيد شقير، والمقدم إبراهيم الحسيني الذي شرح للمحكمة مهام مخبري الشعبة الثانية. وخلال ذلك راح المحامون يناقشون الشهود، ويمطرونهم بفيض من الأسئلة المختلفة. ورفض العجلاني شهادة محمد المبارك، وألقى على أكرم الحوراني طائفة من الأسئلة أجابه عنها. ونفى الدكتور أمين رويحة نفياً تاماً أية علاقة أو علم له في حادث إطلاق النار على سيارة العقيد أديب الشيشكلي. واستمعت المحكمة إلى أقوال الشاب الموقوف جهاد ضاحي الذي بدا في أقواله وأجوبته وسرده للوقائع أمام المحكمة صريحاً وجريئاً.

وشهدت المحكمة في جلستها الثامنة مجادلات فقهية حادة بين وكلاء الدفاع والادعاء، وجال الفريقان جولات حقوقية ووطنية واسعة.

وفي الجلسة التاسعة استمعت المحكمة إلى أقوال أربعة من المتهمين، وأخرجت الشهود من القاعة وجلّهم من اليهود.

وفي الجلسة العاشرة استمعت المحكمة إلى ما رواه المتهمون عن معاملتهم في سجن المزة، وكان ذلك موضع استجواب واسع وأسئلة كثيرة انهالت عليهم من الرئاسة والنيابة والمحامين.

وفي الجلسة الحادية عشرة شرح الدكتور رويحة للمحكمة مراحل حياته واعتقاله وموقفه من التهم الموجهة إليه، وقال إنه يشك في سلامة عقل حسين توفيق. واعترف رويحة بشرائه السلاح لاستخدامه في أغراض قومية ضد إسرائيل، ونفى علاقته بحادث السيارة العسكرية في طريق دمر، وأعرب عن تقديره للشيشكلي وأنه يعتبره أخاه في السلاح.

وفي الجلسة الثانية عشرة قال أحمد الشراباتي إنه عدو للإرهاب، وأكد غيابه عن سورية خلافاً لما رماه به الاتهام. ونفى رويحة أن حديثاً دار بينه وبين عامر حول اغتيال الملك عبد الله، وقال عباس الخرفان: «لسنا نحن كتائب الفداء.. بل كبش الفداء».

وفي الجلسة الثالثة عشرة سرد حسين توفيق كيفية تعرفه إلى الشراباتي، وكيف كان يساعد رفاقه

المصريين.. وفي هذه الجلسة طلب الشراباتي ورويحة السماح لذويهما بزيارتهما بعد أن انتهت الاستجوابات.

وفي الجلسة الرابعة عشرة لفظت المحكمة العسكرية قرارها بحق الدكتور منير العجلاني وآخرين من الموقوفين، فبرأت كلاً من الدكتور عجلاني والعقيد بهيج الكلاس والمقدم حسن الخير والأستاذ يوسف تقلا والشيخ علي أديب ونور الدين قلم وشكيب وهاب، وأبلغت إدارة سجن المزة ذلك للإفراج عنهم.

أما الذين أصدرت المحكمة بحقهم أحكاماً مختلفة فهم الملازم بهيج الكلاس وقد حكم بالسجن سنتين ونصف السنة، فرشيد الكلاس وقد حكم بالسجن خمس سنوات والإبعاد مثلها.. فمحيى الدين مراد وقد حكم بالسجن خمس سنوات أيضاً والنفي مثلها.

وهذه الأحكام قابلة للتمييز.

بعد أن انتهت المحكمة العسكرية من محاكمة القافلة الأولى من المتهمين، تابعت النظر في قضية الاعتداء على السيارة العسكرية في طريق دمر وفي غيرها من الحوادث المخلة بالأمن، وقد استغرقت محاكمة القافلة الثانية بضع عشرة جلسة كانت كل جلسة منها تستغرق بين الثلاث والتسع ساعات. وكان الحادث الرئيسي بين الحوادث التي بحثت حادث إطلاق النار على سيارة العقيد أديب الشيشكلي، وقد شرح الشاهد محمد وليد أوستر سائق سيارة العقيد الشيشكلي للمحكمة تفصيلات هذا الحادث الذي يلخص بأن السائق المذكور أوصل العقيد إلى مقهى الأمير سعيد الجزائري في دمر، وأن العقيد سمح له بالغياب ساعة ونصف للعشاء عاد في أثنائها إلى دمشق، وعندما عاد السائق إلى مقهى الأمير سعيد بقي داخل السيارة، فلمح شخصاً يدخل إلى الحديقة، ولم يتأكد من وجهه بسبب ضآلة النور، وعندما نزل العقيد ورفاقه الضباط للعودة إلى دمشق وامتطوا السيارة، وكانت الساعة قد بلغت الثانية ليلاً انهمر عليهم الرصاص من الجانب الأيمن للطريق، فأسرع ـ الكلام للسائق ـ بالرجوع إلى الوراء بالسيارة، بينما شهر العقيد ورفاقه سلاحهم وراحوا يطلقون النار، واندفعنا إلى الأمام، فشاهدت سيارة جيب مسرعة جداً ولوحتها الخلفية مكسورة، ثم اختفت في المنعطف.

ثم ذكر السائق كيف ركبوا سيارة شحن كانت مارة، وأوصلتهم إلى مستشفى المزة.

واستمعت المحكمة إلى أقوال بقية الشهود، ووالت جلساتها إلى أن عقدت الجلسة الأخيرة التي صدرت فيها الأحكام، وكان ذلك في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥١. ففي جو من السكون التام شرع رئيس المحكمة في تلاوة قرار الحكم الذي يقع في أكثر من مائة صفحة، وقد استغرقت تلاوته ساعتين وأربعين دقيقة.

وقد نص قرار المحكمة على الحكم بالإعدام على أربعة من المتهمين هم: حسين توفيق، وعامر، وزهير اليوسف، وعباس الخرسان، كما نص على تبرئة عدد من المتهمين، وعلى البقية منهم بأحكام تتراوح بين سنة واحدة بالسجن وخمس سنوات.

وبعد أن انتهى رئيس المحكمة من تلاوة قرار الحكم التفت إلى المتهمين وخاطبهم بقوله: إن هذا الحكم خاضع للتمييز خلال ثمانية أيام من هذا التاريخ، ثم وجّه كلمته إلى المتهمين الأربعة الذين حكم عليهم بالإعدام وقال لهم مطمئناً بعض الشيء: إن أمامكم التمييز، وهناك لجنة العفو التي ستنظر بقضيتكم، ولكن المتهمين لم يجيبوا بشيء وكانوا واجمين.

وهكذا طويت صفحة هذه المحاكمة التي شغلت الرأي العام بضعة شهور.

خلال عشرة شهور بدأت من حزيران/يونيو ١٩٥٠ وانتهت في آذار/ مارس ١٩٥١ ألّف الدكتور ناظم القدسي الوزارة مرتين متتاليتين ووقعت خلالها طائفة من الأحداث، نكتفي بالإشارة إلى البارز منها وهي:

١ ـ إنجاز وضع الدستور السوري المؤلف من (١٦٦) مادة وتصديقه ونشره.

٢ ـ قلب الجمعية التأسيسية إلى مجلس النواب.

٣ ـ انتخاب رئيس الدولة هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية السورية.

٤ ـ تقوية الروابط بين الدول العربية وسورية.

٥ ـ تبديد الكثير من غيوم الخلاف بين حكومتي سورية ولبنان، على أساس الاحتفاظ بالقواعد الاقتصادية التي وضعتها حكومة خالد العظم.

أقول هذا كحقيقة تاريخية لا تنفي القول: إن الصحافة السورية عانت في عهد وزارتي القدسي الكثير من المتاعب، فالدعاوى كانت تقام على الصحف بالجملة، والعديد من الاعتداءات تقع على فريق من أصحابها، والبعض من رجالها يساق إلى السجون.

في أوائل شهر آذار/مارس ١٩٥١ واجهت وزارة الدكتور القدسي انتقادات مختلفة حادة اضطر معها الرئيس القدسي لمطالعة مجلس النواب ببيان مفصل شرح فيه الأعمال التي قامت بها وزارته خلال المدة التي قضتها في الحكم. وقد أحدث البيان ضجة في داخل المجلس وخارجه، ولوحظ أن هناك مضايقات تطوق وزارة القدسي لم يُفصح القدسي عنها وقد حمله ذلك على الشخوص إلى القصر الجمهوري حيث رفع استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية الذي رفض قبولها، غير أن وزارة القدسي بكامل، رئيسها وأعضائها، ظلت مصممة على الاستقالة ولم تتراجع عنها، وعرف في الوقت نفسه أن الرئيس القدسي قد ألغى سفره إلى القاهرة لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية.

حيال ذلك كله لم ير رئيس الجمهورية بدأً من قبول استقالة الوزارة، واستدعى عدداً من الشخصيات النيابية المستقلة والحزبية عرف منهم حسن الحكيم، منير العجلاني، عبد الباقي نظام الدين، سامي كبارة، الشيخ مصطفى السباعي، وغيرهم.

ومع تكتم رئيس وأعضاء الوزارة حول أسباب الاستقالة بدت للمراقبين بعض الملاحظات منها:

١ ـ قيام العقيد أديب الشيشكلي بزيارة وزير الداخلية رشاد برمدا في مكتبه في الوزارة، وقد استمرت الزيارة بعض الوقت وأحيط ما جرى فيها بالكتمان، ولما سئل الشيشكلي عن الغاية من الزيارة أجاب: إن العسكريين كانوا أصدروا بلاغاً بأنهم لا يتدخلون في الشؤون السياسية، وإن بقاء الوزارة في الحكم أو استقالتها أمر يعود إلى مجلس الوزراء وحده.

٢ ـ ولما سئل الأستاذ برمدا وزير الداخلية عن أسباب الزيارة أجاب: إنها عادية لا دخل لها بقضية استقالة الوزارة.

٣ ـ عقد في الوقت نفسه اجتماع مهم في منزل خالد العظم استمر ساعتين ونصف الساعة، وقد حضره عدد من الشخصيات الرسمية.

وظل رئيس الجمهورية الأتاسي عند موقفه من استقالة الوزارة، فهو لم يقبلها بعد بصورة رسمية حرصاً

منه على تجنيب البلاد رجات سياسية في هذه الظروف العصيبة. وهو يتريث حتى يتأكد أن المحاولات المبذولة مع الوزارة المستقيلة لم تعد مجدية، وأن استرجاع كتاب استقالتها بات أمراً مستحيلاً.

لقد مرَّ أسبوع، والأزمة الوزارية تراوح مكانها، فالأحزاب والتكتلات البرلمانية من اجتماع إلى آخر، ومن لقاء إلى لقاء دون التوصل إلى إيجاد مخرج للأزمة.

وفي غمرة التخبط التي تجتازها الأزمة، أطلّ اسم خالد العظم على الساحة كمرشح حيادي ينقذ الموقف لولا أن حزب الشعب الذي يؤلف مع أنصاره من النواب الأكثرية البرلمانية يصر على أن تكون الشخصية التي تدعى إلى تأليف الوزارة من داخل المجلس وليس من خارجه.

وحرصاً على تذليل كل عقبة تقوم في طريق تأليف الوزارة اتجه العظم إلى الدعوة لتأليف وزارة قومية ائتلافية تضم جميع الأحزاب التي في مجلس النواب وخارجه لما في ذلك من فائدة للبلاد.

في ضوء هذه الفكرة اجتمع العظم برؤساء وممثلي الأحزاب والكتل والهيئات في داخل المجلس وخارجه، وقد أكثر من الاجتماع إلى رشدي كيخيا رئيس مجلس النواب ورئيس حزب الشعب. كما اجتمع من خارج المجلس إلى صبري العسلي الأمين العام للحزب الوطني، ودعا الجميع إلى الاشتراك في تأليف وزارة قومية، فاختلفت الأجوبة، وكان جواب الحزب الوطني أنه لا يشترك في الحكم إلاّ على أساس انتخابات جديدة.

أما حزب الشعب فقد كان جوابه أنه يرحب بفكرة الوزارة القومية، ويقبل الاشتراك فيها إذا تحقق له شرطان، الأول: أن تتمثل جميع الأحزاب من المجلس وخارجه في الوزارة. والثاني: أن تكون الوزارة ذات منهاج قوي يتفق عليه بين ممثلي الأحزاب التي تتألف منها الوزارة.

واستمر العظم في اتصالاته واجتماعاته، فاجتمع بالكتلة الجمهورية والمستقلين، فكان جواب الفريقين أنهما لا يشتركان في وزارة يؤلفها أحد أعضاء حزب الشعب.

واتضح جلياً أن هناك جولات ومناورات عديدة تقوم بها الأحزاب والكتل البرلمانية يستهدف كل حزب أو كتلة منها تحقيق المصلحة التي ينشدها.

وهكذا بعد مضي بضعة عشر يوماً على نشوب الأزمة الوزارية أقدم رئيس الجمهورية على محاولة جديدة بتكليفه ناظم القدسي تأليف الوزارة، فقام القدسي بنشاط ملحوظ يمكنه من النجاح في مهمته العسيرة فأخفق للأسباب نفسها التي أدت إلى إخفاق العظم.

ولما فشل الدكتور القدسي نهائياً قصد القصر الجمهوري ورفع اعتذاره رسمياً لرئيس الجمهورية. وصرح القدسي بعد عودته من القصر بأنه اعتذر رسمياً عن تأليف الوزارة ولم يعد يفكر في العودة إلى الحكم.

وعاد رئيس الجمهورية إلى خالد العظم فدعاه إلى القصر وكلفه بتأليف الوزارة، فشرع العظم في الاجتماع إلى جميع الأحزاب والكتل لمعرفة استعدادها للاشتراك بالوزارة، فواجه المصاعب والعقبات نفسها التي واجهها في تكليفه الأول.. وترك التخبط في الأزمة انطباعاً سيئاً لدى الشعب على اختلاف طبقاته، وعالجت الصحف الموضوع بانتقادات لاذعة، ووصفت إحدى الصحف في سردها الأخبار عن الأزمة الوزارية أنها «شوربا» وأن كل عنصر من النواب يحاول «جر النار لقرصه»... وكتبت صحيفة أخرى مقالاً رئيسياً تحت عنوان: «ـ أراجيح ومناورات سئمها الشعب من هذا المجلس ـ» وحذت الصحف كلها تقريباً هذا الحذو في معالجتها هذا الموضوع.

وكمحاولة أخيرة، تألفت لجنة من الأحزاب والكتل لدراسة الموقف الوزاري ووضع الحلول الملائمة. وقد عقد العظم سلسلة من الاجتماعات مع أعضاء هذه اللجنة، وبعد جهود مضنية تمّ الاتفاق بين العظم واللجنة على تشكيل الوزارة الجديدة على الشكل الآتي:

خالد العظم رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، الدكتور سامي كبارة وزيراً للداخلية، السيد عبد الباقي نظام الدين وزيراً للزراعة ووزيراً للعدلية بالوكالة، السيد عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية، الزعيم فوزي سلو وزيراً للدفاع الوطني، رئيف الملقي وزيراً للمعارف ووزيراً للاقتصاد الوطني بالوكالة، سامي طيارة وزيراً للصحة والإسعاف العام ووزيراً للأشغال العامة والمواصلات بالوكالة.

وقصد أعضاء الوزارة الجديدة إلى القصر الجمهوري حيث قدمهم رئيس الوزارة إلى رئيس الجمهورية، ثم عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بإشراف الرئيس الأول بحثت فيه الخطوط الأولى للبيان الوزاري.

سبق لي القول أنني بكيت في حياتي ثلاث مرات: الأولى عندما رأيت الجيش الفرنسي يدخل دمشق، فتألمت وحزنت وبكيت، والثانية: عندما احتفلت سورية لأول مرة بعيد الجلاء ـ جلاء الغاصب المحتل عن بلادي ـ فتأثرت وفرحت وبكيت. والثالثة: يوم الثلاثاء ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥١ الذي انتقلت فيه والدتي الحبيبة إلى الملأ الأعلى فأرمضتني الفاجعة الأليمة بفقدها وبكيت.. وبكت معي دمشق وجميع الأصدقاء في الوطن العربي. فقد تجلت عواطفهم النبيلة في تعازيهم الشخصية والبرقية والبريدية. وكان في مقدمة الوافدين للتعزية في دمشق الدكتور خالد شاتيلا الأمين العام للقصر الجمهوري موفداً من فخامة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي للتعزية، خالد العظم رئيس الوزراء الذي حضر للتعزية بشخصه رغم مشاغله الكثيرة، والدكتور سامي كبارة وزير الداخلية، وعبد الرحمن العظم وزير المالية وفوزي سلو وزير الدفاع الوطني. كما حضر للتعزية عدد كبير من أصحاب الدولة والمعالي رؤساء الوزارات والوزراء السابقين، وعدد من كبار ضباط الجيش ورؤساء وأعضاء الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية في مجلس النواب وأصحاب الفضيلة نقيب الأشراف والقضاة والعلماء وأصحاب السيادة رجال الإكليروس ومديري المصارف والشركات الوطنية والأجنبية والأمناء العامين ورئيس وأعضاء الجامعة السورية ومجلس إدارة الهلال الأحمر، وكبار رجال القانون والمحاماة والأطباء ورجال الفكر والأدب ورجال الصحافة الزملاء الأعزاء ووفود الطلاب والشباب وزعماء الأحياء ووجوهها ونقابات العمال وغيرهم من مختلف الطبقات.

كما كان في مقدمة الوافدين للتعزية عدد من الوزراء المفوضين للحكومات العربية، وعدد كبير من موظفي السلك السياسي العربي والأجنبي من مختلف المفوضيات عدا رسائل التعزية المؤثرة التي أرسلتها إليَّ وإلى إخوتي المفوضيات التركية والإيطالية والإسبانية ودائرة الملحق الصحافي البريطاني، وكلها تنم عن عاطفة خيّرة وشعور نبيل.

أما في المحافظات السورية وفي لبنان، فلم يسمع الكثيرون من محطة الإذاعة في دمشق النبأ المحزن، حتى أسرع الأصدقاء منهم إلى إرسال سيْل من برقيات التعزية إلى أنجال الفقيدة: علي وجودت، رحمهما الله، ونصوح وحمدي بابيل مراسل «الأهرام» ومحطة الشرق الأدنى في حينه.

وقد غمرني بصورة خاصة نقباء الصحافة العربية وأكثر أصحاب الصحف في لبنان ومصر ببرقيات ورسائل التعزية.

وكان الرئيس شكري القوتلي لا يزال مقيماً في الإسكندرية، فما طرق مسامعه النبأ المحزن حتى أبرق لي معزياً ومعرباً عن تأثره العميق.

وبقيت برقيات ورسائل التعزية تنهال عليَّ وعلى إخوتي نيفاً وثلاثة أسابيع، فكانت بجملتها عوامل مخففة للحزن، وبلسماً لتضميد الجراح.

رحم الله الفقيدة، فقد أبكتني يوم وفاتها، وأبكتني وأنا أكتب هذه السطور القليلة في يوم ذكراها.

افتتح خالد العظم عهد وزارته الجديدة بالاجتماع إلى رجال الصحافة الذين جاؤوا مهنئين، وقد استقبلهم بمجالي الترحيب واللياقة، وجرى بينه وبينهم حديث عام استهله بقوله:

«إنني والحكومة لا نريد أن ندخل مع الصحافة الكريمة في نزاع عدلي، وسوف لا نقيم أية دعوى لا أنا ولا إخواني الوزراء على أية صحيفة كانت، ولنا ضمانة في وطنية رجال الصحافة وغيرتهم على القضية العامة التي يقدرونها حق قدرها.. وفوق الصحافة، وفوق الحكومة، شعب ورأي عام هو الحكم في كل شيء. فإذا كانت ما تكتبه الصحافة يتوخى المصلحة العامة فإن الرأي العام يقدر ذلك ولا شك.. وإذا كانت هنالك كتابات مغلوطة فسنصححها.. وعلى كل فإن للصحافة أهمية كبرى في التوجه العام، وهي مسؤولة أدبياً عنه، وإننا سنحرص على إعارة ملاحظاتها العناية اللازمة لنأخذ منها المفيد الناجع. وإنني أرجو أن تتجنب الصحافة أسلوب المهاترات وأن تكون خطتها تستهدف خير البلاد وشؤونها، وإذا كتبت عن أحد، فأرجو أن تكون كتاباتها ضمن حدود المجاملة، وبعيدة عن القضايا الشخصية لأن الصحافة مشعل ونور.. يهتدي به الرأي العام والحكومة أيضاً فهي خير من يخدم وطنه»..

لقد شكره رجال الصحافة على هذا التقدير الكريم، لخدمات الصحافة وجهودها، كما ذكّروا دولته بالأحكام الصادرة على بعض الأساتذة أصحاب الصحف، فاهتم بها كل الاهتمام بدليل أن مجلس الوزراء أعد مشروع قانون بالعفو عن المخالفات الصحافية والأحكام التي صدرت بحق بعض الأساتذة أصحاب الصحف بموجب قانون المطبوعات في عهد الحكومة السابقة، ليعرض على مجلس النواب للمصادقة عليه.

كان هذا الموقف الذي وقفته وزارة خالد العظم من الصحافة بوجه عام، ومن الأحكام الصادرة بحق فريق من أصحابها بوجه خاص بمثابة رد على تدابير الوزارة السابقة بحق الصحافة، وهو ما سبق لنا أن أشرنا إليه، وقد ربحت حكومة العظم بذلك عطف الصحافة منذ أول يوم من عهدها.

مثلت وزارة العظم أمام مجلس النواب، وفازت بالثقة بأكثرية (٥١) صوتاً.

وطلب رئيس المجلس بالوكالة الأستاذ سعيد حيدر من السيد رشدي كيخيا أن يعود لتسلم الرئاسة لأن المجلس برمته غير موافق على استقالته التي سبق للسيد كيخيا أن قدمها للمجلس قبل بعض الوقت لأسباب اعتبرها ماسة بالحياة الدستورية ومخالفة للقواعد البرلمانية.

وتكلم رئيس الوزارة خالد العظم بصفته الشخصية وباسم زملائه أعضاء الحكومة طالباً من كيخيا العودة إلى مقام الرئاسة الذي تولاه بجدارة واستحقاق، ورجاه أن يلبي هذا الطلب الصادر عن عقيدة ومحبة، فرد كيخيا شاكراً رئيس الوزراء والزملاء النواب وقال:

«... إن الموضوع يتعلق بصميم الحياة النيابية في هذه البلاد، لذلك أرجو من إخواني ومن مقام الرئاسة أن يعطوني فترة قصيرة من الوقت حتى إذا تمكنت من الوصول إلى نتيجة مرضية تضمن المصلحة العامة

وتحقق أحكام الدستور يسعدني آنئذٍ أن أكون رئيساً أو عضواً في هذا المجلس بل موظفاً من أصغر موظفيه. أما إذا لم أتمكن من الوصول إلى نتيجة مرضية فسلام على الرئاسة والنيابة والحياة النيابية في هذه البلاد».

وهكذا انتهت جلسة المجلس، وبقي رشدي كيخيا عند استقالته من رئاسته.

في الوقت الذي تألفت فيه وزارة خالد العظم، كانت إسرائيل تشن العدوان تلو العدوان على الحولة والمناطق السورية في الحدود، وقد صدَّ الجيش السوري الباسل جميع هجماتها وكبّدها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

وكان لأنباء العدوان اليهودي على سورية، وصمود القوات السورية صداه البعيد في جميع أنحاء البلاد وفي الأقطار العربية، فقامت المظاهرات في دمشق والمدن السورية تطالب بالتجنيد وإعلان الاستنفار العام، وأرسل مجلس النواب وفداً من أعضائه إلى خطوط النار أعرب بلسان الشعب للجيش المنتصر عن تقديره البالغ لما أبداه من ضروب البسالة والبطولة وصد العدوان.

وأعربت الدول العربية للحكومة السورية رسمياً عن استعدادها للوقوف إلى جانب سورية، ودعمها بكل ما تطلبه من أنواع التضحية بالأرواح والأموال.

وفي هذه الأثناء لوحظ أن العقيد الشيشكلي بدأ نشاطاً ملحوظاً استهله بزيارة رئيس الوزراء خالد العظم في مكتبه الرسمي، واستغرق اجتماع الرجلين أربعين دقيقة خرج الشيشكلي بعده ليصرح أن الهدوء في الوقت الحاضر يشمل الحدود السورية ـ اليهودية. كما أن المباحثات بين الجانبين السوري واليهودي متوقفة الآن، وأن المساعي مبذولة لمتابعة هذه المباحثات بين الطرفين، وأعرب عن أمله بأن تنتهي هذه المباحثات لخير الجانب السوري.

في اليوم الثاني ـ الاثنين ١٩٥١/٤/٩ غادر دمشق إلى القاهرة العقيد أديب الشيشكلي على رأس وفد عسكري. وقد علقت الأوساط العربية بكثير من الاهتمام على هذه الزيارة التي جاءت في هذه الظروف التي ظهرت فيها الاعتداءات الإسرائيلية على حدود سورية الجنوبية.

وقيل إن المحادثات التي يجريها الوفد السوري العسكري في القاهرة تتناول قضية تطبيق ميثاق الضمان الجماعي الذي يربط الدول الأعضاء السبع في الجامعة العربية بحلف عسكري.

وبعد أن قضى الوفد أياماً في القاهرة، فهم أن مهمته أصابت نجاحاً كبيراً حيث وافقت مصر على مساعدة سورية فنياً وتزويدها بالخبراء العسكريين... وفهم أن العقيد الشيشكلي قد بحث مع الأمير فيصل آل السعود قضية القرض السعودي وبعض الشؤون الأخرى.

عاد الشيشكلي وصحبه أعضاء الوفد العسكري إلى دمشق، وعقد مؤتمراً صحافياً في نادي الضباط حضره من رجال الصحافة أكثر من خمسة وثلاثين صحافياً، وبدأ العقيد الشيشكلي تصريحه المسهب بقوله:

«إني لسعيد باجتماعي إلى رجال الصحافة. وقد قال الأخ نصوح بابيل إن جيش القلم جاء ليسمع كلمة جيش السلاح، وأنا أقول: إنني أعتبر جيش السلاح وجيش القلم والصحافة والشعب والحكومة والمجلس جيشاً واحداً هو جيش سورية».

وراح يسرد أسباب سفره إلى مصر، وموقف الأقطار العربية من سورية، منوهاً بنجاح مهمته. وأشار إلى

أنه اغتنم فرصة وجوده في القاهرة ليصحح بعض وجهات النظر الخاطئة عن الوضع في سورية، وقال:

«لقد أوضحت بشكل قاطع أنه لم يقع في سورية سوى انقلاب واحد هو الانقلاب الأول الذي قام به الجيش بكامله والشعب السوري من ورائه. وأن الانقلاب الأول هو نتيجة طبيعية لسوء الإدارة التي أدت إلى كارثة فلسطين.

لقد كان يعتقد أنه لا يوجد في سورية استقرار، وأن من يملك عشر بنادق في مقدوره أن يحدث انقلاباً.. وأن الجيش السوري قد قام بثلاثة انقلابات... وقد يكون هناك انقلاب خامس وسادس..!

أما ما سمي بالانقلاب الثاني والثالث فهو عبارة عن تقويم الأخطاء التي ارتكبت في الانقلاب الأول الذي لم نهدف منه إلى حكم سورية عسكرياً، ولا إلى إيجاد ديكتاتورية عسكرية.. بل هنا يحسن القول إن رجال السياسة السوريين هم الذين حملوا المرحوم حسني الزعيم على أن يفكر في دكتاتورية عسكرية».

وتابع يقول:

«وبما أن الغاية من الانقلاب الأول هي إيجاد حكم صالح جيد في سورية، وكانت الديكتاتورية العسكرية لا تتلاءم مع ما نريد.. لذلك أصلح الجيش الوضع.. فقتل حسني الزعيم، كما عاد وأبعد في المرة الثالثة المرحوم سامي الحناوي، وكانت الغاية من ذلك تثبيت استقلال سورية ونظامها الجمهوري وإعادة السلطات إلى ممثلي الأمة الشرعيين».

وأضاف يقول إنه في مصر أوضح بشكل لا يقبل الجدل أن الجيش السوري هو أداة طيعة في يد كل حكومة سورية تنبثق عن ممثلي الأمة الشرعيين... وإذا كنا نتدخل في بعض الشؤون العامة فهو تدخل الخبراء الموجودين في مختلف الوزارات، نبدي رأينا عندما يطلب إلينا ذلك من الوجهة الفنية التي يبديها أي خبير في أي وزارة أخرى.

وراح يخاطب رجال الصحافة بقوله: إنني بمناسبة اجتماعنا هذا أريد أن أؤكد لكم أن تدخلنا في قضية بلادنا لا يختلف بشكل من الأشكال عن تدخل أي ضابط أميركي أو فرنسي أو إنكليزي في شؤون بلاده..

ونفى الشيشكلي أن يكون هناك أي خلاف بين سورية والمملكة العربية السعودية وأنه أوضح ذلك للأمير فيصل آل سعود في القاهرة.

ثم شرح في حديثه خلاف سورية مع إسرائيل، والأعمال التي ارتكبتها إسرائيل في جنوب سورية، وكيف أحبطها جيشها.

وتطرق العقيد الشيشكلي في حديثه إلى موضوع الأمن فقال إن وزارة الداخلية مسؤولة عن الأمن الداخلي، وفي حالة تزعزع هذا الأمن وعجز قوى الأمن الداخلي عن ضبط الأمور تضطر الحكومة للاستعانة بالجيش.. فإذا كان هذا يعتبر تدخلاً في السياسة من قبل الجيش، فإننا نرحب بهذا التدخل.

وقال في موضوع الانتخابات النيابية في سورية:

«إن ما نشرته الصحف المصرية عن لسانه عن موضوع الانتخابات كان محرفاً، وإذا أردت أن أبدي رأياً في هذا الموضوع فإنني أبديه كمواطن.

«لقد قلت إن الانتخابات عادة تحدث هزة قوية، ولكن مهما بلغت هذه الهزة من العنف فلا يمكن

تجنبها. لا سيما أن هنالك هيئات لها أثرها ورأيها لم تشترك في الانتخابات التي أسفرت عن المجلس الحالي، وأن المصلحة تقضي باشتراكها في الانتخابات المقبلة فيكون المجلس ممثلاً حق التمثيل لإرادة الشعب بكاملها».

واختلفت التعليقات على هذا التصريح المسهب، فمن قائل إنه فاتحة مرحلة جديدة تستهدف تدخلاً وئيداً في أمور الدولة.. ومن قائل إن نشاط الشيشكلي منحصر في النواحي العسكرية البحتة. وقال آخرون إن الشيشكلي خلع على نشاطه وتصريحاته وتنقلاته ثوباً عسكرياً ليكون تغطية لما في نفسه من طموحات وأطماع بمزيد من السيطرة والسلطان.

لقد بدا الانسجام واضحاً بين حكومة خالد العظم وقيادة الجيش، وتجلى ذلك بأجلى مظاهره في الحفلة التي أقامها رئيس الوزراء العظم في نادي الضباط يوم ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥١ تكريماً للعقيد السيد أديب الشيشكلي لمناسبة تسنمه منصبه الجديد (رئيس الأركان العامة للجيش) فقد حضرها عدد كبير من الوزراء ورجال الدولة وقادة الجيش والصحافة، وقد ألقى الرئيس خالد العظم خطاباً أشاد فيه بمزايا المحتفى به الشيشكلي وإخلاصه وتفانيه في خدمة وطنه، وتلاه العقيد توفيق نظام الدين فألقى كلمة قيمة باسم الجيش تناول فيها المهمة الملقاة على عاتق الجيش وتحدث عن شخصية الشيشكلي ومزاياه وصفاته العسكرية الممتازة، ثم أعرب لخالد العظم عن شكر الجيش له على هذه الحفلة التكريمية التي تجلى فيها تقدير المسؤولين في الدولة للرجل الذي أولته الحكومة منصب قيادة جيشها.

وكانت كلمة الختام للمحتفى به أديب الشيشكلي الذي ألقى كلمة تفيض بمشاعر الوطنية والحماسة، وقد ختمها مخاطباً إخوان ورفاق السلاح بقوله:

«لقد كنت بين صفوفكم، وسرت طويلاً معكم، وبعد أن أولتني الحكومة شرف قيادتكم ومنحتموني ثقتكم الغالية أعاهدكم، وأشهد الله، أنني سأعمل على تحقيق أنبل مبادئكم وأسمى أهدافكم لنقطع الشوط الأخير، ونحقق غايتنا المنشودة، ولنا من الحكومة خير سند لتعزيز هذا الجيش الفتي بالحديد والنار، فالرجال على استعداد والدماء رخيصة، والنفوس أبية لا تنام على ضيم..».

وفي اليوم الثاني أقام اتحاد مراسلي وكالات الأنباء والصحافة العالمية مأدبة عشاء كبرى في فندق أمية دعي إليها رئيس وأعضاء مجلس الوزراء والعقيد أديب الشيشكلي وفريق من رجال الدولة والصحافة.

وقد افتتح الحفلة رئيس اتحاد المراسلين فرحب بالمدعوين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش، وقال: لقد اقترنت بوجودهما الحكمة بالقوة متمثلين بالتكاتف الوثيق بين الحكومة والجيش.

ثم تكلم العقيد أديب الشيشكلي رئيس أركان الجيش فقال: «لقد أراد ممثلو السلطة الرابعة بالدولة تكريمي وهم جديرون بالتكريم فشكراً لهم».

وتوجه إلى الصحافيين بقوله:

«إذا كنا نحن المناضلين ببنادقنا وسيوفنا عند الحدود، فأنتم المناضلون في البلاد بأقلامكم.. وإذا كان لي أن أتوجه إليكم بنصح جميل فهو أن تتوجهوا إلى ضمائركم في كل ما تكتبون.. إن شعبنا في حاجة إلى توجيه، وهذا العبء الثقيل يقع على كواهلكم، وإني لعظيم الثقة بأن حكومتنا الرشيدة سترعاكم والسلام عليكم».

ثم تكلم رئيس الوزراء خالد العظم. ومما قاله:

«إن التفاهم الوثيق المتين بين العناصر القائمة على قيادة الجيش وبين أفراد الحكومة جعلها تعمل لهدف واحد هو تقوية الجيش وحفظ سيادة الشعب، وإن الأمل لقوي بأن الأمور تسير في المستقبل وفقاً لهذا البرنامج السريع الخطى».

وبعد أن تكلم عن مهمة الصحافة ودورها الكبير في مستقبل البلاد رحب بالمعارضة النزيهة وبقيام علاقات وثيقة بين الحكومة والصحافة.

وبعد أن فرغ رئيس الوزراء من كلمته، قال أحد الوزراء: إن الحاضرين استمعوا إلى أقوال الوزارة والجيش واتحاد المراسلين، وبات علينا أن نستمع إلى كلمة الصحافة.

وبصفتي نقيب الصحافة فقد اتجهت الأنظار نحوي، فنهضت وألقيت كلمة قلت فيها:

«إذا كان يسرني أن أدعى للكلام في هذه الحفلة الكريمة، فإن سروري، بل سرور الصحافة بوجه عام، يعبر عنه هذا اللقاء بين الصحافة وأصدقائها من رجال الحكومة والجيش».

وبعد أن أوضحت الخير الكثير الذي يحققه التعاون الصادق بين الدولة والصحافة، علقت على كلمتي رئيس الوزارة ورئيس أركان الجيش في حفلة الأمس في نادي الضباط وفي حفلة اليوم، فقلت:

«لقد دلت كل كلمة منها على تفهم صحيح لرسالة الصحافة، وهذا ما يفسح في مجال الأمل أن تجد الصحافة بعد اليوم من المسؤولين العناية التي تضعها في المركز الذي تفهم فيه ما لها وما عليها».

ثم انتقلت إلى الدعاية وحاجة سورية والأقطار العربية إليها، وضربت على ذلك مثلاً ما شاهدته في معرض باري العالمي في إيطاليا.. فقد شهدت ستاً وعشرين راية تخفق في المعرض، ولم أرَ بينها راية واحدة لدولة من الدول العربية.

وختمت كلمتي بالقول:

«إن الصحافة التي يثلج صدرها أن ترى الحكومة والجيش شيئاً واحداً وقوة واحدة تقطع على نفسها عهداً أنها لن تكون إلاّ الأداة الخيّرة لكل عمل يستهدف تضامن الجميع في سبيل عزة الوطن».

ولوحظ أن العقيد الشيشكلي يقوم بزيارات مختلفة تستهدف تكوين مكانة شعبية لشخصه، منها زيارته لمعامل الشركة الصناعية التجارية المتحدة، ترافقه نخبة من ضباط الجيش، وقد طافوا في مختلف أقسام المعمل لمدة ساعة ونصف، وخاطب العقيد عمال المعامل بقوله: «لقد زرت اليوم معملكم فرأيت شباباً تتدفق القوة من بين يديه يعمل عملاً مباركاً ينسج لنا ولذارينا راية الاستقلال الاقتصادي راسخة الأصل، سامية الفرع في السماء».

هذا من أمر حكومة خالد العظم والجيش، فهما يعملان كأنهما شخص واحد، وأما على صعيد مجلس النواب، فقد بقي رشدي الكيخيا رئيس مجلس النواب مصراً على استقالته من رئاسة المجلس على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إقناعه بالعودة عنها.

وحيال ذلك أبدت الكتل والأحزاب البرلمانية نشاطاً كبيراً، فتعددت اجتماعاتها ومباحثاتها للاتفاق على شخصية الرئيس الذي يحل محل الكيخيا.. إلى أن كانت الجلسة التي عقدها مجلس النواب في يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥١ برئاسة سعيد حيدر، فقد جرى فيها التصويت على انتخاب رئيس جديد للمجلس، ففاز الدكتور معروف الدواليبي بـ ٥٧ صوتاً، ونال عبد الباقي نظام الدين ٣٨ صوتاً، وحسني البرازي صوتاً واحداً، وظهرت خمس أوراق بيضاء.

وعندما استؤنفت الجلسة جلس الدكتور معروف الدواليبي في منصة الرئاسة وألقى كلمة شكر فيها النواب على الثقة التي أولوه إياها ووعد أن يقوم بأعباء الرئاسة بإخلاص.

خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ ازدادت العلاقات بين مصر وبريطانيا توتراً وتأزماً مما أدى إلى قيام مظاهرات عنيفة واصطدامات كبيرة دامية في جميع أنحاء القطر المصري ضد البريطانيين، وقد هبت جميع الأقطار العربية إلى تأييد مصر المناضلة في سبيل حقها وسيادتها، وكانت سورية في مقدمة الجميع حماسة واندفاعاً في تأييد مصر ونصرتها. وبمناسبة عيد الجهاد الوطني في أرض الكنانة شاء الشعب العربي في مختلف أقطاره وأمصاره أن يعرب عن حقيقة شعوره القومي نحو الشقيقة الكبرى مصر، فكان هذا اليوم يوماً أغر خرجت فيه المظاهرات الضخمة إلى الشوارع وهي تهتف «لبيك مصر.. دماؤنا لحريتك، والموت للغاصبين» ففي العاصمة دمشق تقدم المظاهرات الوزراء والنواب والزعماء والقادة ورؤساء النقابات.. وفي حلب الشهباء سارت مظاهرة مؤلفة من مئة ألف نسمة، تهتف بحياة مصر وتأييدها في كفاحها ضد العدو، وحذت جميع المحافظات والمدن السورية هذا الحذو.

ولم يقف تأييد سورية عند هذا الحد، بل أرسلت الأحزاب والهيئات والمؤسسات المختلفة برقيات التأييد إلى زعيم مصر ورئيس وزرائها مصطفى النحاس باشا، وكانت في مقدمة البرقيات برقية مجلس النواب السوري المؤيدة لموقف مصر في إلغاء المعاهدة.

وأذاعت نقابة الصحافة بمناسبة هذا اليوم بياناً قالت فيه ما خلاصته:

«لقد كانت صحافة سورية دائماً تقف إلى جانب الحركات القومية ضد الاستعمار أياً كان شكله ومصدره، وهي بالنسبة إلى مصر تشعر شعوراً مزدوجاً خالصاً، شعور الأخوة الصادقة التي تهيب بها إلى المساندة الكاملة في مواقف الشدة واللين على السواء، وشعور الاعتراف بالجميل يوم هبّت مصر ملكاً وحكومة وشعباً للدفاع عن أماني سورية وتأييد كفاحها في سبيل الاستقلال والحرية.

والصحافة السورية تعتقد أن حرية مصر هي مفتاح الحرية لكل قطر عربي لم يستكمل بعد عناصر استقلاله وحريته، وهي بهذه العقيدة الراسخة تعالج قضية مصر وتؤيدها وتدعمها بكل ما تملك من قوة، وستكون إلى جانبها حتى النهاية الموفقة الظافرة».

وتجددت المظاهرات ولما بلغت مبنى البرلمان، وقفت تهتف بحياة مصر المناضلة، فخرج إليها رئيس مجلس النواب الدكتور معروف الدواليبي، وعدد من أعضاء المجلس.

وتكلم الرئيس الدواليبي منوهاً بتضامن الشعوب العربية، ومؤكداً أن الاستعمار قد انتهى، ويجب أن يرحل بسرعة من كل مكان، وأن يترك للشعوب حق تقرير مصيرها. ولما بلغت المظاهرة دار المفوضية المصرية استقبلها وزير مصر المفوض حسين عزيز بك، وألقى كلمة جاء فيها قوله:

«إن الصيحة الكبرى التي تطلقها سورية اليوم مدوية تملأ سمع العالم وبصره يمجدها الأحرار، ويدونها التاريخ، وتعتز بها مصر».

كان لهذا التأييد العارم الذي أبدته سورية نحو شقيقتها مصر أثره العميق وصداه الحسن والبعيد في نفوس جميع الأخوة المصريين، فأرسلوا إلى القادة السوريين برقيات عديدة يعربون فيها عن شكر مصر واعتزازها بموقف سورية المشرف من القضية المصرية.

وترك اندفاع الصحافة السورية في تأييد مصر أثره الحميد وقد عبر عنه وزير مصر المفوض في دمشق حسين عزيز بك في زيارته لي في مكتبي بصفتي نقيباً للصحافة، فقد شكر لي موقف الصحافة السورية النبيل من القضية المصرية، كما أطرى جميل عاطفتها الأخوية، وطلب أن يعتبر هذا الشكر موجهاً بشخص النقيب إلى كل رجال الصحافة السوريين فرداً فرداً مع التحية والاحترام.

فقلت للوزير:

«إن الصحافة السورية لم تقم إلاّ بواجبها وبما يمليه عليها شعورها القومي، فقضية مصر هي قضية العرب أجمعين»، وتمنيت لها «الظفر الكامل في نيل حقوقها المشروعة التي تناضل دونها ببسالة وعقيدة يؤيدها في ذلك كل بلد عربي».

خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥١ وقع حادثان خطيران كانت لهما ردود فعل عنيفة في كل من لبنان والأردن وسورية وبقية الأقطار العربية.

وكخطفة تاريخية، أرى أنه لا بد من الإشارة إلى الحادثين وردود الفعل، وهي في ظني تهم أكثر من تهم الجيل الصاعد الذي لم يعاصر تلك الفترة من الزمن، ولم يعرف إلاّ القليل من أحداثها البارزة.

في ضوء ذلك أعطي القارئ صورة خاطفة عن الحادثين المذكورين فيما يلي:

في يوم الاثنين السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥١ فوجيء العالم العربي بنبأ اغتيال رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق والزعيم العربي الكبير في عمان، فقد وقع حادث الاغتيال بينما كان الفقيد في طريقه من مدينة عمان إلى مطارها للسفر إلى بيروت بعد أن انتهت زيارته للملك عبد الله.

أما حادث الاغتيال فملخصه بأن سيارة الفقيد غادرت فندق «فيلادلفيا» في الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والأربعين من بعد الظهر وهي سيارة ملكية خاصة، وقد رافقه فيها طبيبه الخاص نسيب البربير، والرئيس بكر أحد ضباط الحرس الملكي ومرافقه الخاص عبد الرزاق، وتبعت سيارته سيارات أخرى فيها بعض الصحافيين اللبنانيين والمودعين.

وما إن وصل الموكب إلى محطة السكة الحديد حتى جاءت سيارة خضراء اللون من نوع «هدسون» تحمل الرقم (١٧٩٧) تسير بسرعة واقتربت من سيارة رياض الصلح، وأخذت تسير بجانبها، وتحاول إرغامها على الانحراف والتدهور في الوادي الذي يقع على غربي الطريق، وهو واد سحيق تقع فيه مستودعات السكة الحديد ومعسكر الجيش العربي، وكادت السيارة تنحدر إلى الوادي لولا أن الرئيس بكر أمسك بعجلتها وحولها إلى الطريق الثانية، وهنا أطلق ركاب السيارة الخضراء النار من مسدسات أوتوماتيكية على الفقيد قائلين: «خذها يا رياض من يد سعادة» ـ المقصود من قول القتلة، «خذها يا رياض من يد سعادة» هو أنطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي الذي سلّمه حسني الزعيم إلى السلطات اللبنانية عندما كان لاجئاً إلى سورية عام ١٩٤٩، فقد طمأنه الزعيم وأهدى له مسدسه وأكد له أنه ما دام في سورية فهو في منجاة من كل سوء.

غير أن حسني الزعيم ما لبث حتى نكل بعهده، ومسح وعده، فاستجاب إلى طلب حكومة رياض الصلح وسلمها سعادة، وقد أجريت له محاكمة سريعة في بيروت وحكمت المحكمة عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم فوراً. لقد أثارت عملية تسليم سعادة وما انتهت إليه نقمة الجميع على حسني الزعيم بسبب مخالفتها للأخلاق والتقاليد العربية ومنافاتها للشرف والمروءة وعهد الرجل للرجل.

لقد أدى غدر حسني الزعيم بأنطون سعادة إلى مصرع زعيمين عربيين لكل واحد منهما وزنه وثقله في خدمة العروبة، فالخسارة بفقدهما كانت خسارة الوطن العربي قبل أن تكون خسارة الأهل والأقرباء، وقد أصيب رياض الصلح برصاصة في قلبه وأخرى في فكه، وثلاث رصاصات في رجليه، كما أصيب الدكتور بربير برصاصة في عموده الفقري، وأخرى في كتفه.

وعلى الأثر نزل الرئيس بكر من السيارة وانبطح على الأرض وأخذ يطلق الرصاص على سيارة الجناة فأصاب أحدهم، ولكن السيارة تمكنت من الإفلات، وسارت في طريق الزرقاء فلحق بها رجال الجيش والشرطة وإحدى سيارات الجيب التابعة لمعسكر الجيش العربي الذي وقع الحدث بالقرب منه، واستمروا في مطاردتها، فسلكت طريقاً مهجورة تقع على الشرق من الطريق الجديدة بين الجبال وتوغلت فيها ولكنها غاصت في الرمال، فغادرها الجناة وحاولوا التغلغل في التلال القريبة من الطريق، ولكن رجال الجيش والشرطة أدركوهم وتبادلوا معهم العيارات النارية فتمكنوا من إصابة أحدهم وهو ميخائيل الديك من طرابلس (أسكلة) فقتل فوراً، أما رفيقه أحمد عبد اللطيف الصلاح فقد أطلق على نفسه ثلاثة عيارات نارية فأصيب بصدره وبطنه ونقل إلى المستشفى بحالة خطرة، وهو لا يستطيع النطق، أما سائق السيارة فقد لاذ بالفرار، ولكن رجال الشرطة والجيش جدّوا في مطاردته، وقد حوصرت جميع الطرق المتفرعة من هذه الطريق ومنع السفر والنقل بين الضفتين، وأقفلت الحدود إلى أن يتم اعتقال السائق.

أما الفقيد الصلح فقد نقل فور إصابته إلى المستشفى الإيطالي، وكان لا يزال حياً، وبعد وصوله إلى المستشفى بعشر دقائق فارق الحياة، وعلى الأثر حفظ الجثمان لنقله إلى بيروت، ولكن الملك عبد الله أمر بنقل الجثمان إلى الديوان الملكي لتشييعه تشييعاً رسمياً.

أما الجناة الثلاثة فهم: ميخائيل الديك من مدينة طرابلس لبنان، وعمره ٣٠ عاماً، وقد خدم سابقاً في الجمارك ثم سرح.. وهو يسكن في درعا واشترك في انتزاع قلعتها من يد الفرنسيين عام ١٩٤٥، ويبدو أنه سافر إلى عمان خصيصاً لاغتيال الفقيد.

والثاني: اسمه أحمد أديب عبد اللطيف الصلاحي من حيفا وهو يعمل في الجيش الأردني برتبة ملازم أول، وقد ألحق بالجيش الأردني منذ سنتين، وقد أصبح عاجزاً عن النطق بعد أن أطلق النار على نفسه.

والثالث: وهو السائق.. فاسمه سبيرو وديع حداد وهو لبناني الأصل ويحمل الجنسية الأردنية، وقد أقام في حيفا قبل خمس سنوات ويعمل على سيارته العمومية في الأردن. والمعروف أن الحزب السوري القومي الذي ينتمي إليه القتلة أسس له فرعاً في المملكة الأردنية الهاشمية، وهو يضم عدداً من الشباب المثقف.

وما كاد العالم العربي يمسح دموع الحزن على الفقيد رياض الصلح حتى فوجيء بنبأ اغتيال آخر أمرّ وأدهى. لقد اغتيل الملك عبد الله بن الحسين عاهل الأردن.. هذا هو النبأ الذي أذاعته محطات الإذاعة العربية والعالمية. فانتفضت العواصم والبلدان العربية انتفاضة الألم لهذا الاغتيال الجديد، وراحت تتحرى عن حقيقة الخبر، حتى إذا ما استمع الجميع إلى محطات الإذاعة وهي تذيع تفصيلات الحادث المفجع، عرفوا أن النبأ ليس في منزلة الشك إنما هو في منزلة اليقين، فأمضّهم المصاب الجلل وهزتهم الفجيعة، وهالهم الاغتيال يقع إثر الاغتيال.. واتضح أن ما حدث قبل الاعتداء وفي أثنائه وبعده يلخص بما يأتي:

أشارت أنباء القدس إلى الحالة النفسية التي كان عليها الملك عبد الله وإلى الساعات التي مرت قبل

اغتياله، فقالت إنه استقبل مساء يوم ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥١ في القدس أحد الوزراء المفوضين الأجانب، ونبّه إلى ضرورة اتخاذ الحيطة لنفسه خشية أن لا يقع له ما وقع لرياض الصلح، فأجاب الملك عبد الله بقوله:

« ..إن شعبي يعلم مدى إخلاصي له، وحرصي على استعادته، فليس فيه من يفكر في إيذائي».

وفي صباح اليوم الثاني ـ الجمعة ـ وقبل وقوع حادث الاغتيال بساعتين اثنتين استقبل الملك عبد الله وفوداً كثيرة من أعيان القدس ووجوه فلسطين، وكان بين الذين استقبلهم شيخ وقور كان الملك يأنس به. وفي أثناء الحديث، وقبل أن يحين موعد صلاة الجمعة سأل الملك هذا الشيخ بقوله: «أتظن يا فلان... أن أحداً يتعرض لنا هذا اليوم..».

فأجاب الشيخ: «حاشا يا سيدي، أنتم في حراسة اللّه، تكلأكم عنايته».

وصمت الملك، وانصرف إلى ناحية أخرى في الحديث إلى أن حان وقت الصلاة، فغادر المكان بموكب رسمي، ولما بلغ المسجد كان رجال الحرس يحيطون بجلالته شاكّي السلاح، وقبل أن يبلغ باب الحرم التفت إلى رئيس الحرس وقال له:

«ليس من اللائق أن يرافقني رجال الحرس إلى باب الحرم بأحذيتهم التي يحدث وقعها على الأرض صوتاً غير مستحب في بيوت اللّه، والأوفق أن يعودوا ويخلعوا أحذيتهم».

فصدع رئيس الحرس للأمر، وابتعد مع جنوده عن الملك تنفيذاً لرغبته، وكان الملك قد بلغ باب الحرم، فخلع حذاءه، وما خطا خطوتين، حتى رأى القاتل يباغته بطلق ناري، فارتد خطوة إلى الوراء والتفت إلى يساره وكأنه يريد أن يقول: أين الحرس؟ ولكن القاتل كان أطلق العيار الثاني من مسدسه، فأصابه في صدره، بينما أصابه الطلق الأول تحت عينه اليمنى، وعلى صوت الطلقين الأول والثاني ذعر حرس الملك وانقسموا فريقين: أحدهما لاحق القاتل في وسط المسجد، فتبادل معه النار واستقرت في أقل من لحظة ثماني رصاصات في جسمه لم يسقط على الأرض إلاّ بعد هنيهة من استقرارها. والفريق الآخر من الحرس انحنى على الملك بأمل إنقاذه، ولكنه أسلم الروح بعد إصابته بدقيقتين.. وهكذا أبى القدر إلاّ أن ينفذ إرادته ولا رادّ لما يريده الله ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾.

وأذاعت الحكومة الأردنية بلاغاً يقول:

«دلت المعلومات الأولية في التحقيق الفوري الذي تولته السلطات المسؤولة بمجرد وقوع الحادث الأليم الذي أدى إلى وفاة المغفور له حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين على أن الجاني الذي صرع فوراً برصاص الحرس الملكي يدعى مصطفى شكري عشو من أهالي القدس وعمره حوالى ٢١ سنة ومهنته خياط في سوق الدباغة في المدينة المقدسة، وقد أظهر التحقيق حتى الآن أن هذا الجاني الأثيم ينتمي إلى ما كان يسمى بـ «فرقة التدمير للجهاد المقدس»، ويعتقد أن له شركاء في الجريمة، وقد عثر في منزل الجاني عند تفتيشه على قنابل يدوية من نوع «ملز» وعدد من الطلقات النارية».

أما عن سير حركة الاعتقالات في أعقاب الحادث المفجع فقد أفادت الأنباء أن سلطات الجيش والأمن توالي حملة التفتيش والاعتقال، ولا سيما في القدس القديمة، ويقال إن عدد المعتقلين بلغ أكثر من ألف شخص. وقد اعتقل ستون منهم على الحدود السورية ـ الأردنية عندما حاولوا اللجوء إلى سورية، وساد البلاد الأردنية جو من الوجوم والرهبة بعد جريمة الاغتيال وموجة الاعتقالات التي تلتها.

وفي صباح السبت السابع عشر من شهر آب ١٩٥١ عقدت المحكمة العسكرية التي شكلت لمحاكمة المتهمين بمقتل الملك عبد اللّه وهي مؤلفة برئاسة الفريق عبد القادر باشا الجندي مساعد رئيس أركان الجيش العربي وعضوية القائمقام حابس بك المجالي والقائمقام علي بك الحباري، ووليد صلاح رئيس النيابات العامة والمشاور العدلي للجيش ممثل الاتهام.

وجيء بالمتهمين العشرة إلى قاعة المحكمة تحت حراسة شديدة ووضعوا في المكان المخصص لهم يحف بهم الجنود. ومثل الدفاع المحامون يحيى حمودة، وحنا عطا الله، وجبرة الأنقر عن المتهمين السيدين الدكتور موسى عبد الله الحسيني، والخوري إبراهيم عياد. وعمر الوعري ورفيق الحسيني عن المتهمين توفيق صالح الحسيني، والدكتور صالح الحسيني وكامل الطالون. أما المتهمون الثلاثة الباقون وهم عبد محمود عكة، وزكريا محمود عكة، وعبد القادر فرحات الملقب بـ «الدمير» فقد عيّنت المحكمة محامين للدفاع عنهم.

وعلم أن قرار الاتهام يقع في ثلاث صفحات من حجم الفولسكاب، أما قرار الإحالة فيقع في ثماني صفحات. وأما عدد شهود النيابة في القضية فبلغ (٣٥) شخصاً منهم عدد من السيدات إحداهن والدة القاتل مصطفى شكري عشو، وعدد من ضباط الشرطة وبعض كبار الموظفين.

ولم تسمح السلطات إلاّ لمئة وعشرين شخصاً بحضور المحاكمة منهم زهاء (٣٠) صحافياً يمثلون الصحف العربية والأجنبية ووكالات الأنباء والإذاعات، وعشرون شخصاً يمثلون مختلف المفوضيات العربية والأجنبية.. وكانت هذه السلطات قد تلقّت أكثر من ألف طلب لحضور هذه المحاكمة التي تعتبر من المحاكمات الكبرى في العالم بالنظر للظروف التي وقعت فيها والنتائج التي قد تسفر عنها.

في هذه الأثناء استقبل رئيس الوزارة الأردنية توفيق أبو الهدى أحمد فراج بك وزير مصر المفوض في عمان، وقد سلمه صورة عن التحقيق الذي دار حول مصرع الملك عبد الله مطالباً بتسليم المتهمين عبد الله التل وموسى الأيوبي الموجودين في مصر.

وعرف فيما بعد أن الحكومة المصرية اعتذرت عن عدم تسليمهما، لأن ليس بين مصر والأردن معاهدة تنص على تسليم الملاحقين في البلدين.

وقبل البدء بالمحاكمة وقفت هيئة المحكمة بالذات، وأقسمت اليمين على أنها ستلتزم جانب العدل في هذه القضية، ثم بوشر باتخاذ الإجراءات العادية، وسارت المحاكمة سيراً هادئاً.

واستمرت المحكمة في عقد جلساتها، واهتم الرأي العام الأردني خاصة والعربي عامة بأنباء المحاكمة وراح يتتبع سيرها جلسة تلو جلسة ومرحلة إثر مرحلة.

وكان المحامون السوريون وهم أحمد فؤاد القضماني نقيب المحامين، وسيف الدين المأمون، وهاني البيطار الذين اشتركوا في الدفاع عن المتهمين من آل الحسيني شديدي التتبع لأقوال الشهود، لاسيما شهادة العنتبلي التي حسرت القناع عن نواح مهمة من نواحي مؤامرة الاغتيال والتي اتهم فيها صراحة أربعة من المعتقلين الذين حاولوا دفعه للاشتراك في هذه المؤامرة.

وتابعت المحكمة جلساتها التي أربى عددها على التسع جلسات كل جلسة منها استغرقت وقتاً طويلاً، إلى أن كانت جلسة صدور الأحكام، فاجتمعت المحكمة، وأصدرت حكم الإعدام بحق ستة من المتهمين، وبرأت أربعة منهم.

أما المحكومون بالإعدام فهم: الكولونيل عبد الله التل حاكم القدس العسكري سابقاً، وموسى أحمد الأيوبي تاجر خضار في القدس سابقاً. وقد صدر الحكم عليهما غيابياً لوجودهما خارج البلاد. والدكتور موسى عبد الله الحسيني الذي اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم في لجنة مراقبة الهدنة، وعبد محمود عكة تاجر الأغنام في القدس وشقيقه زكريا محمود عكة القصاب وتاجر الأغنام أيضاً، وعبد القادر فرحات الملقب بـ (الدمير) وهو صاحب مقهى في القدس.

أما الذين برأتهم المحكمة فهم الدكتور داود الحسيني طبيب الأسنان الذي اشترك في تنظيم حركة الجهاد المقدس لفلسطين، والأب إبراهيم عياد عضو لجنة الدفاع عن فلسطين سابقاً، وتوفيق صالح الحسيني شقيق الدكتور داود الحسيني ومدير الحرم الشريف، وكامل الكالوثي.

وقد بدأت محاكمة المتهمين منذ الثامن عشر من شهر آب/ أغسطس ١٩٥١ في المعسكر العبدلي في عمان. أما الملك فقد اغتيل برصاص مصطفى شكري عشو في القدس يوم ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١.

وقد استغرقت تلاوة الحكم ساعتين، وعقب انتهاء تلاوته وقف وكلاء الدفاع وطلبوا تخفيف الحكم والرأفة بحق موكليهم والتوصية بإرجاء تنفيذ الحكم ريثما يصبح قانون العقوبات الجديد نافذ المفعول.

وقد رفع القرار عن طريق مجلس الوزراء إلى الأمير نايف الوصي على العرش للنظر فيه.. فإما أن يأمر بتخفيف الأحكام أو يصدق القرار كما ورد. وقيل في حينه إن السلطات المسؤولة تنوي تنفيذ الحكم وإعدام المتهمين قبل نهاية الشهر الحالي ـ آب/ أغسطس ١٩٥١ ـ أي قبل مرور أربعين يوماً على اغتيال الملك عبد الله.

وهكذا كان، فقد نفذ حكم الإعدام بالمحكومين في يوم الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥١، وأعلنت السلطات ذلك، ففي الساعات المبكرة من اليوم المذكور نفذ حكم الإعدام شنقاً في سجن عمان المركزي بكل من الدكتور موسى عبد اللّه الحسيني، وعيد عكة وأخيه زكريا عكة وعبد القادر فرحات الملقب بالدمير الذين كانت المحكمة العسكرية في عمان قد أدانتهم يوم الأربعاء وحكمت عليهم بالإعدام لثبوت اشتراكهم في تدبير اغتيال المغفور له جلالة الملك عبد الله. وكان الأمير نايف الوصي على العرش الأردني قد صدّق الحكم بإعدامهم في الثاني من الشهر الحالي.

نعود إلى حكومة خالد العظم لنقول إنها واجهت في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٥١ متاعب عديدة، منها مطالبة عدد كبير من النواب بتأليف وزارة ائتلافية تمثل فيها جميع الأحزاب والكتل البرلمانية.

ومنها إضراب موظفي الدولة احتجاجاً على موقف بعض النواب من قضاياهم، وأصروا على البت في مشروع قانون الترفيه عن الموظفين.

واضطرت وزارة العظم حيال ذلك، إلى الاستقالة مما أدى إلى نشوب أزمة وزارية استمرت بضعة أسابيع، جرت خلالها محاولات كثيرة لتفريج الأزمة، واشترك في هذه المحاولات إلى جانب رئيس الجمهورية الدكتور معروف الدواليبي رئيس مجلس النواب، وأخذت الأزمة بالتأزم أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، فكلف الرئيس الأول بتشكيل وزارة جديدة فارس الخوري، فاعتذر عن تأليفها بعد أن واجه صعوبة كبيرة في مهمته.

وتحت ضغط الأزمة انقطع رئيس الجمهورية عن عمله الرسمي بضع عشر ساعة، واعتكف فارس الخوري في منزله في بلودان، وخالد العظم في داره الصيفية في دمر.

وبعد أن أخفق كل من كلف بتأليف الوزارة، انتهى الأمر إلى تكليف حسن الحكيم بتأليفها بصفته شخصية حيادية يحترمها الجميع، وانصرف الحكيم إلى الاتصالات والاستشارات التي استغرقت أكثر من أسبوع، وقد أسفرت عن تشكيل الوزارة على الشكل الآتي:

حسن الحكيم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية، فتح الله آسيون وزيراً للصحة والإسعاف، فيضي الأتاسي وزيراً للخارجية، شاكر العاص وزيراً للاقتصاد الوطني ووزيراً للزراعة بالوكالة، فوزي سلو وزيراً للدفاع الوطني، رشاد برمدا وزيراً للداخلية، حامد الخوجة وزيراً للأشغال العامة والمواصلات، عبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف، عبد العزيز حسن بك وزيراً للعدل.

ومثلت وزارة حسن الحكيم أمام المجلس فناقش النواب بيانها الوزاري، وتمنى الذين تكلموا على وزارة الحكيم أن تكون عند مسؤولياتها الدستورية وأن تتجنب ازدواجية الحكم، فلا يكون هناك حكومة في قلب حكومة، بل حكومة واحدة تستمد سلطاتها من صلب الدستور، وكانوا في كلامهم هذا يغمزون من قناة الوزارات السابقة وبصورة خاصة وزارة خالد العظم التي كانت تتأثر ـ كما كانوا يزعمون ـ بتوجيهات الجيش، الأمر الذي وضع العصي بين عجلات الحكومة والمجلس، ومما قاله حسني البرازي نائب حماة في البيان الوزاري أنه بيان موظفين مأمورين.. لا حاكمين. وهاجم رجال الحكم بأنهم لا يستطيعون تحريك موظف أو دركي أو شرطي من مكانه، وهم عالمون بكل ذلك.

ثم قرّع النواب لموقفهم الضعيف وقال: «إذا كان بيننا من يحتاج للراتب فليتوظف.. وإن البرلمان منذ سنتين وهو عاجز عن إعلان إرادة الأمة».

وذكر البرازي أن هناك بياناً آخر «لابن عمته» ـ وهو يعني بذلك العقيد أديب الشيشكلي ابن عمة المتكلم البرازي ـ ومضى يقول عن البيانين ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾؟ وطالب أن يقف بعض الجهات في حدوده المسؤول عنها، وأنه سبق أن ألمح إلى الحكيم بوجود محطة واحدة، وأن الوزارة لن تؤلف قبل العودة منها. وأن هنالك أسماء وزراء استبعدت بالقلم الأحمر.. وأسماء أخرى جاء أصحابها من دون علم! وقال يجب أن يكون مجلسنا مجلساً يمارس سلطاته. فاعطوا ما لقيصر لقيصر.. وما لله لله.

ثم طالب البرازي بأن يصبح النواب أسياد أنفسهم مستعدين للدفاع عن كرامة الوطن وقواه، وأن يستطيعوا إسقاط الوزارات وتشكيلها دون استدعاء أحد، وألا يكونوا مع الريح السائد يتجهون باتجاهه، وأنه لا يقبل بحكم مزدوج لا أساس له. ولا يعرف فيه الموجِّه من الموجَّه. وشجب القول بأن إسقاط الوزارات وتشكيلها دليل على الحيوية لأنه يعرف كيف جرى الإسقاط والتشكيل.

وبعد أن تكلم عدد كبير من النواب طرح رئيس المجلس الثقة بالحكومة على التصويت ففازت بها بأكثرية (٨٤) صوتاً.

وكان الشيشكلي خلال تلك الفترة الحافلة بالأزمات يعمل جاهداً على توثيق العلاقات السورية العامة من جهة، وعلاقاته الشخصية من جهة أخرى بالأقطار والدول العربية لتكون لوطنه ولشخصه دعماً وسنداً. وكان يستهدف بصورة خاصة تقوية الروابط مع المملكة العربية السعودية أولاً، وبالتالي مع مصر.

وذلك جرياً على هذا الخط القومي الذي سار عليه قبله رؤساء الوزارات السابقة التي تعاقبت على

كراسي الحكم بعد إجلاء الأجنبي عن سورية، نذكر منهم سعد الله الجابري وجميل مردم بك وفارس الخوري وخالد العظم وناظم القدسي.

إن كل واحد من هؤلاء بذل ما بذل من جهود في سبيل تحقيق التضامن العربي بين الدول العربية وشعوبها، وسعى إلى ذلك ما استطاع سبيلاً.

لقد غادر الشيشكلي دمشق على متن طائرة عسكرية خاصة في يوم الخامس من آب/ أغسطس ١٩٥١ إلى الطائف حيث اجتمع إلى الملك عبد العزيز آل سعود والأمير فيصل وزير الخارجية، وقضى يومين دارت خلالهما مباحثات مختلفة تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وبالعلاقات العامة بين الدول العربية.

وعاد الشيشكلي من زيارته للعاهل السعودي فرحاً مسروراً. وقد أعرب عن ذلك في أكثر من تصريح أدلى به للصحف ووكالات الأنباء.

وقال في صدد ما وقع في الأردن إنه لا ينكر أن «حديثاً دار بيننا ـ الملك عبد العزيز والشيشكلي ـ حول هذا الموضوع الخطير الذي لا يمس الأردن والعراق وحدهما وإنما يمس كيان البلاد العربية كلها وبخاصة سورية والمملكة العربية السعودية، وقد كان الملك عبد العزيز من رأيي في أن مصير الأردن لا يقرره إلاّ شعب الأردن نفسه في استفتاء حر يجري تحت إشراف هيئة محايدة من دول الجامعة العربية أو هيئة الأمم المتحدة، ولن يكون ذلك الاستفتاء صحيحاً قبل إجراء انتخابات نيابية حرة في تلك البلاد، يأتي نوابها معبرين حق التعبير عن مطالب شعبها».

وقال رداً على سؤال عما إذا كان الجيش يتدخل في أمور الدولة:

«نحن لا نطمع في شيء أكثر من أن تستقر الأمور في هذا الوطن العزيز، وأن يحافظ على النظام الجمهوري فيه، ونعمل على استقرار الحياة الديموقراطية النيابية.. أما ما نرى من تغيير وزارة بوزارة أو عهد بعهد فليس إلاّ دليلاً على حيوية هذا الشعب الكريم، ولا خير في شعب انعدمت الحيوية فيه، فالبرلمان حر يمنح ثقته من يشاء، ويسحبها ممن يشاء متى تراءى له أنه حاد عن جادة الصواب في حكمه.. ونحن لا نتدخل في شيء من هذه الأمور لأن مهمة الجيش تنحصر في المحافظة على استقلال هذه البلاد والحرص على سلامتها وأمنها من كل اعتداء خارجي».

ولوحظ أن الشيشكلي راح يكثف في تصريحاته الكثيرة وخطبه العديدة في مختلف الحفلات والمناسبات على أمرين اثنين..

الأول: محاولة تبديد الشائعات القائلة بأن الجيش يتدخل في أمور الدولة.

والثاني: الدعوة إلى تحقيق المزيد من التضامن العربي، وتوثيق العلاقات أكثر فأكثر بين الدول العربية وسورية، وبصورة خاصة بينها وبين مصر والسعودية. وقد نشأ عن ذلك تبادل الزيارات بين هذين القطرين والقطر السوري، وكثرت زيارات البعثات والوفود من مصر لسورية، كما قامت شخصيات مرموقة من الأمراء السعوديين بزيارة سورية كان من أبرزها الزيارة التي قام بها لسورية الأمير فهد نجل الملك عبد العزيز وكان ذلك في أواخر العشر الثاني من شهر آب ١٩٥١.

وفي الأيام الأولى من شهر أيلول ١٩٥١ حلَّ في لبنان الأمير سلطان أمير الرياض والأمير عبد الرحمن شقيقه للاستشفاء، فرحبت بهما سورية ولبنان، ووجّه رئيس الجمهورية السورية إليهما دعوة رسمية

لزيارة دمشق، فأستأذنا الملك عبد العزيز آل سعود والدهما، فأذن لهما بتلبية الدعوة وزيارة عاصمة العرب الأولى عندما تسمح لهما صحتهما بذلك.

وقد استقبلت دمشق الأميرين بحفاوة بالغة، وأحاطتهما بترحيب كبير.

إن هذا التعاطف القوي الذي تجلى بأجلى مظاهره وصوره بين سورية والسعودية ما كان له أن يتحقق على هذا النطاق الواسع لولا أن هناك أكثر من سبب زاده قوة وانطلاقاً. فهناك رغبة البلدين في التفاهم والتعاون أولاً، وبالتالي ليس لأحد البلدين أطماع بالآخر. يضاف إلى ذلك المساعي الخيرة والجهود الكبيرة التي بذلها الغيارى من رجال البلدين في سبيل تعاونهما. ويأتي في مقدمة هؤلاء المرحوم الشيخ عبد العزيز زيد سفير المملكة العربية في سورية ولبنان، فقد كان بحكم مواهبه وكفاءاته وخبرته وبُعد نظره ودقته في معالجة الأمور خير رسول للسعودية في سورية كما كان في الوقت نفسه خير رسول لسورية في السعودية.

نقول هذا خدمة للحقيقة والتاريخ، فالجميع ممن عرفوه اتفقت كلمتهم على أنه من أكثر الوزراء المفوضين نجاحاً في تصريف المهام والأعمال الملقاة على عاتقه. وإن جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله حين اختار عبد العزيز زيد وزيراً مفوضاً له في سورية، البلد العربي الحساس، عرف من يختار من رجاله من هو أكثر حنكة وذكاء وتجربة. والمهم أن العلاقات بين البلدين بقيت من بعده ثابتة متينة في عهود جميع الوزراء والسفراء الذين تعاقبوا على كرسي السفارة السعودية في دمشق.

نعود إلى الحديث عن مجلس النواب وما قاله ويقوله فريق من أعضائه تلميحاً يغني عن التصريح حول تدخل الجيش في شؤون الدولة، وبالإضافة إلى ما قيل في الجلسات السابقة في هذا الموضوع فقد انتخب المجلس بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة الدكتور ناظم القدسي رئيساً.

وعلّق حسني البرازي على كلمة رشدي كيخيا التي ألقاها في الجلسة السابقة، وتناول البرازي في كلمته موقف بعض النواب واتهمهم بالعبودية والذل، وقد اعتبر أكرم الحوراني ما قاله البرازي ماساً بالشهامة والكرامة فردّ عليه بقوله: «إن الشعب بعد أن مرت عليه ظروف عديدة امتحن وجرب الأشخاص وحكم عليهم وهو يعرف العبيد من الأحرار»، ثم قال: «إننا لن نكون مهدمين مستغلين».

وحاول البرازي الرد على الحوراني فحدثت مشادة بينهما تبادلا خلالها ألفاظاً نابية، وثارت ضوضاء في المجلس مما حمل الرئيس على رفع الجلسة، وتأجيل اجتماع المجلس إلى يوم آخر.

أما الكلمة التي أثارت عاصفة من التوتر، فهي كلمة رشدي كيخيا التي ألقاها في جلسة المجلس المنعقدة يوم الأربعاء في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ وقد جاء فيها قوله:

«إن السياسة الخارجية تفرض فرضاً دون مراعاة أهدافنا القومية والعربية، ولقد سكتنا طوال هذه المدة أملاً في أن تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي وتستقيم الأوضاع، وينفذ الدستور الذي سنّه المجلس وأقسمنا اليمين على تنفيذه روحاً ونصاً، ولقد تريثنا في الأمر ولم نفسح المجال لأمثال هذه المناقشات رغبة منا في أن تحل هذه القضايا بما يتفق مع رغبات الأمة».

إلى أن قال:

«إن الانقلابات قد أدت إلى تداخل السلطات بعضها ببعض، وقد تسامحنا أمداً من الزمن مسايرة لآراء من زملائنا النواب أن تحل هذه القضايا دون الإشارة إليها أو إثارتها في هذا المجلس، ولكن الوقت حان

لأن توضع النقاط على الحروف. فنحن نطلب من الحكومة بإلحاح أن تضع الأمور في نصابها لأننا نسير من سيئ إلى أسوأ.. ونحن نعلن ذلك على الملأ ونقولها قولة حق دون ما خوف أو وجل، وسوف ننتظر برهة وجيزة من الزمن، وبعدها سنكون جميعاً صفاً واحداً بالخروج من هذا المجلس إذا لم نستطع تحقيق رغبات الأمة كاملة غير منقوصة...».

وهنا تكهرب الجو، وساد القاعة سكون عميق فنهض حسني البرازي وألقى كلمة مطولة جاء فيها قوله:

«إنني في فترات متقطعة أثرت هذا البحث وطلبت من دولة الأخ رشدي بك كيخيا، وناشدت وطنيته وقوميته أن يتقدمنا جميعاً بصرف النظر عن الأشخاص الذين كانوا يحملون المسؤولية.. طلبت منه أن يتقدمنا ونحن معه في السراء والضراء.. قلتها في مناسبات عديدة ولكنه رأى ورأى إخوانه غير ذلك، أملاً بتحسين الحالة.. تلك الحالة الشاذة التي نعانيها منذ بدأنا.

لقد ضربنا في عقائدنا.. وأهينت كرامة هذه الأمة في أشخاصنا لأننا نمثلها.. لقد كنت مستعجلاً بالأمر، ويقال: ـ من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه ـ إلاّ أنني ويا للأسف كنت أعرف هذه النتيجة البائسة، وكنت أقول: إذا كنا سكتنا على الضربات والصدمات واللكمات، فستتوالى واحدة تلو أخرى.. أن العمل في بادئ الأمر كان واجباً وطنياً وفريضة قومية محتمة.

إن الأمة كما قلت في مناسبات عديدة أصبحت تعلم حالنا ولكننا في الحقيقة كالنعامة تخفي رأسها وتظن أن العيون لا تراها.. أنا أعد كرامة كل زميل أخاً لكرامتي.. إننا سنقوم كما دعانا دولة الأخ رشدي بك، ما يسيء لأحدنا يسيء إلى الآخر، ويسيء إلى الأمة.. لقد أصبحنا بحالة يرثى لها أمام الدول العربية والأجنبية وأمام كل فرد في البلاد».

واستطرد يقول:

«كلنا أقسمنا بالإخلاص للدستور، وحنثنا بيميننا.. لا مجلسنا يستطيع ولا استطاع ممارسة صلاحياته، ولا حكوماتنا استطاعت أن تحفظ كرامتها، وأصبحت ألاعيب.

إنني على اتفاق مع دولة الأخ الكيخيا، وموافق على ما قاله الزميل جلال السيد، ولكنني لست متفائلاً، ولا أنتظر من هذه الحكومة التي أعرف رئيسها وأعضاءها وأحترمهم، ولكن لا يخطر لي ببال أنها تجابه هذه الأوضاع والأحوال إذا لم نكن نحن أمامها، وننزل إلى الشارع بصدورنا.. ليس لدينا سلاح ولا مصفحة ولا دبابة.. ننزل برجولتنا وإخلاصنا وصدورنا إذا كنا ندعي أننا رجال، على أن نكون في صف واحد لا يتخلى أحدنا عن أحد، ونكون جميعاً في هذا المركب المقدس.

لقد اقترح البعض إرسال النواب إلى البلاد العربية، فبأي حال نرسل النواب إلى هناك.. إن الدول العربية تعرف عن أحوالنا ما نعرف وما لا نعرف من حالات عسكرية وداخلية وخارجية.. إن التوجيهات الخارجية تأتي رغم أنوفنا وأنوف حكّامنا.. ولكنني أخشى أن لا نظفر بشيء في القريب ولا البعيد.. كفانا إمهالاً.. كل دقيقة تمضي بهذا الوضع هي إضاعة للوقت ولقضايا الأمة».

وساد التوتر المجلس.. واضطر رئيسه الدكتور الدواليبي إلى رفع الجلسة.

أحدثت خطب النواب الذين تكلموا في موضوع تدخل الجيش في أمور الدولة وفي مقدمتهم رشدي كيخيا وجلال السيد وحسني البرازي ضجة في الرأي العام الذي راح يراقب تطورات الموقف باهتمام بالغ.

وقد نشطت مع هذه الضجة الأحزاب والكتل في داخل المجلس وخارجه، وكثرت الاجتماعات

والخطب والتصريحات وكان من أكثر الأحزاب نشاطاً الحزب الوطني، المنافس الأول لحزب الشعب على الصعيد الشعبي ووريث «الكتلة الوطنية». فقد توالت اجتماعاته في العاصمة وسائر المحافظات والمدن التي له فروع فيها، وكانت أكثر اجتماعات الحزب في دمشق تعقد في منزل صبحي القضماني العضو في اللجنة المركزية للحزب الوطني، وكان قادة هذا الحزب يعبرون عن آرائهم في ما وصلت إليه الحال بسبب تضارب السلطات وازدواجية الحكم في العلن والخفاء.

وقد أعرب صبري العسلي الأمين العام للحزب الوطني عن رأي الحزب في التحول ـ على حد قوله ـ الذي طرأ على موقف حزب الشعب بمناسبة الكلمة التي ألقاها رئيسه رشدي كيخيا في مجلس النواب من أن المجلس سينهج نهجاً جديداً بعد الآن في المحافظة على كرامته وعلى الدستور، وسيكون له موقف حاسم في السياستين الداخلية والخارجية إلى آخر ما قاله الكيخيا.. فقال العسلي:

« ..نحن الآن وغداً وفي المستقبل سنظل نقول إن الدستور غير منفذ، وغير ممارس صلاحياته المخولة في صلبه، كما أن الحكومات التي تأتي في ظله لا تملك من الأمر شيئاً. بل إنها تسقط وتؤلف بإرادات وسلطات من خارج هذا المجلس، كما قال الأستاذ جلال السيد في كلمته المذكورة..

«.. ولكن على الرغم من أن حزب الشعب مسؤول إلى حد كبير عن استمرار هذه الأوضاع وتقبله لها والتي أخذ يشكو منها الآن، فإننا نؤيد السيد رشدي كيخيا في موقفه ونسانده في ما عزم عليه، ونرجو أن يكون حزب الشعب في هذه المرة جاداً وحاسماً لأن حالة البلاد الداخلية وسمعتها في الخارج تفرض على المخلصين من أي حزب كانوا أن يقفوا صفاً واحداً في مقاومة هذه السياسة الخطرة، وفي الاتفاق على خطة شريفة حازمة واحدة».

أما موقف حزب البعث فقد عبّر عنه النائب الأستاذ جلال السيد في كلمته التي ألقاها أمام مجلس النواب وقد جاء فيها:

« ..إن هناك مصادر ثلاثة فرضت عليّ أن أعود إلى الندوة.. أولاً: الحزب الذي أتشرف بالانتماء إليه.. ثانياً: مجلسكم الكريم.. ثالثاً: مصدر عال أحترمه جداً رغب إليّ بالعودة إلى الندوة النيابية..

«... أما بخصوص الحزب فقد أراد أن يرتفع بالندوة صوت العروبة والاشتراكية غير المصطنعة ولا المستغلة، وهو ما حمل حزب البعث على أن يطلب إليّ العودة، وكذلك فإن ما أبداه زعماء هذا المجلس من المشاكل المعقدة يجب أن تحل بطول الأناة والصبر إلى أن يهيئ الله للأمة الجو الملائم لكي تصفي مشاكلها، وإنني إذ ألبي رغبات هذه المصادر العزيزة، يؤسفني أن أبوح أمام زملائي وأقول بصراحة إن الأوضاع ما زالت في غير نصابها، وما زال المجلس مشلولاً ومعطلة صلاحياته، فالحكومات لا تأتي برضاه ولا تذهب بغضبه، وهناك سلطان فوق سلطان المجلس يأتي بالحكومات ويذهب بها، وإني أرى أن هذا المجلس والحكومات التي تعاقبت عليه وما وراء المجلس والحكومات يسيرون جميعاً باتجاه معاكس لمصلحتنا القومية، وليس في أسلوبنا ولا في سياساتنا إلاّ ما يأتي مؤتلفاً مع مصلحة إسرائيل عدوة العروبة.. وإذا كان لسورية أن تفخر في الماضي بأنها كانت دوماً تقود الحركة العربية فإنها الآن مع الأسف أصبحت في حالة انكماش ومحاولات للعزلة والتفرقة والتباعد عن الأقطار العربية، وكل ذلك يؤكد أن سلوكنا العام لا يحقق مصلحتنا القومية.. وأنا أطلب من الزملاء أن يعيدوا النظر في ما صنعوا، وفي ما سيصنعون في المستقبل للمحافظة على الكيان».

واشتد الصراع تارة في العلن وحيناً في الخفاء بين الأكثرية في مجلس النواب، وبين قادة الجيش، فالمجلس

يطالب بالكف عن التدخل في أعمال الدولة واحترام الدستور، والجيش بلسان العقيد أديب الشيشكلي ينفي بإصرار القول بأن الجيش يتدخل في شؤون الحكم.

وقد نشأ عن ذلك أن حكومة حسن الحكيم أصبحت في موقف حرج لم تجد معه بداً من تقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية، ورفعت نسخة من كتاب الاستقالة إلى رئيس مجلس النواب وأرفقته ببيان شرحت فيه الأعمال التي قامت بها حكومته مع الأسباب التي حملتها على الاستقالة.

بعد استقالة وزارة حسن الحكيم واعتذار مرشحي حزب الشعب عن الاشتراك في الوزارة ـ وحزب الشعب مع أنصاره من النواب في المجلس يشكلون الأكثرية كما سبق لنا القول ـ وتمشياً مع الأعراف البرلمانية التي تقضي بتكليف الكتلة النيابية التي تلي حزب الشعب قوة في المجلس كلف رئيس الجمهورية عبد الباقي نظام الدين رئيس الكتلة الجمهورية في المجلس بتأليف الوزارة.

وانصرف عبد الباقي نظام الدين إلى الاجتماع بمختلف الأحزاب والكتل النيابية للوقوف على رأي كل منها في الاشتراك بالوزارة المنوي تأليفها، فواجه مواقف مختلفة صرح معها بأن وزارته لن تكون مهمتها محصورة في حل مجلس النواب.. وإنما تهدف إلى مواجهة المجلس لحل الأزمات التي استعصى حلها حتى الآن.

ولما سئل عن مدى تمسك الكتلة الجمهورية بقرارها السابق في ما يتعلق بالدستور.. أجاب:

«إننا جميعاً أقسمنا اليمين على احترام الدستور وتطبيق مواده ونحن مقيدون بتنفيذها سواء اتخذنا قراراً أو لم نتخذ».

وكان نظام الدين صرح لجميع الكتل بأن قبوله تأليف الوزارة ما هو إلاّ لإنقاذ الحياة النيابية في البلاد، كما طلب إلى ناظم القدسي أن يكون موقف حزب الشعب متمشياً مع هذه الحقيقة، وإذا كانت هناك مطالب دستورية للأحزاب والكتل، فإن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يتم بدون وجود وزارة.

هذا وقد اتضح أن العقبات التي كانت توضع في طريق تأليف الوزارة قد حملت نظام الدين على الاعتذار.

بعد أن اعتذر نظام الدين، وخلال يومين اثنين، ازداد الموقف الوزاري تأزماً وتعقيداً. فقد عقد المكتب التنفيذي لحزب الشعب اجتماعاً تمّ فيه التفاهم مع كتلة المستقلين والجبهة الاشتراكية الإسلامية على رئيس وأعضاء الوزارة المنوي تشكيلها. وعلى الأثر قام الدكتور معروف الدواليبي وهاني السباعي بزيارة رئيس الجمهورية في القصر، وعرض الدواليبي على الرئيس الموقف بتفصيلاته، فما كان من الرئيس إلاّ أن كلّف الدواليبي بتشكيل الوزارة، فاستجاب الدواليبي إلى رغبة الرئيس، وخلال ساعات قدم إليه لائحة بأسماء من اختارهم. فأقر الرئيس هذه اللائحة، وتبعاً لذلك فقد تألفت الوزارة على الوجه الآتي:

الدكتور معروف الدوليبي رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني، الدكتور منير العجلاني وزيراً للعدل، هاني السباعي وزيراً للمعارف، أحمد قنبر وزيراً للداخلية، محمد المبارك وزيراً للزراعة، شاكر العاص وزيراً للخارجية، عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية، علي بوظو وزيراً للاقتصاد الوطني، محمد الشواف وزيراً للصحة والإسعاف العام، جورج شاهين وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.

بعد أن صدرت المراسيم بتأليف الوزارة برئاسة الدكتور معروف الدوليبي وصدر البلاغ الرسمي عن القصر الجمهوري بتأليفها، اجتمع رئيس أركان الجيش أديب الشيشكلي إلى رئيس الجمهورية بحضور

رئيس الوزارة معروف الدواليبي، وأبدى ملاحظات تتصل بصميم الوضع الوزاري وعلاقته بالأوضاع العامة في البلاد، واعتبر بعض التصرفات بتأليف الوزارة تحدياً للجيش، وطالب بإلغائها، فكانت مناقشة حول النقاط التي أثير بحثها لم تنته إلى أي تفاهم بين رئيس الأركان والدواليبي. وقد حاول الرئيس الأول تلطيف الجو، ودعا الفريقين إلى التفاهم والاتفاق، ولكن دون جدوى. وغادر الدواليبي ورئيس الأركان مقام الرئيس الأول غير متفقين على شيء. وذكر في حينه أن رئيس الأركان الشيشكلي قبل أن ينفض الاجتماع حذّر من مغبة الاستمرار في تأليف الوزارة بالشكل الذي تمّ عليه والذي يعتبره الجيش تحدياً له، ولا يراه يتفق مع مصلحة البلاد العامة في هذه الظروف.

لقد سرت أنباء هذا الاجتماع وما جرى فيه إلى الأوساط السياسية والحزبية في العاصمة، واحتلت المقام الأول من أحاديث الليل، وقدّر الجميع خطورة الموقف بعد أن بلغت الحال ما بلغت من التأزم.. وراح الكثيرون يتوقعون أن يفاجأ الناس في الصباح بشيء جديد.. بينما الآخرون لم يتوقعوا شيئاً من هذا.. واستبعدوا أن يقع شيء مما ذهبت إليه الظنون، وانتظروا أن تتسلم الوزارة أعمالها في الصباح حتى كاد الحديث أن يتجاوز نطاق الاستنتاج والتخمين ليدخل في حلقة الجزم والرهان.

ونامت دمشق، ونام رئيس وأعضاء الوزارة الجديدة والنواب من مختلف الأحزاب والكتل والسياسيون و«المتراهنون»، وكل من هؤلاء يداعب جفنيه حلم يختلف عن الآخر.. إلى أن انبثق فجر اليوم ـ الخميس ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ ـ ولاح صباحه، فإذا هو يطالعهم بما كانوا يتوقعونه.

انقلاب الشيشكلي

شاهد الناس منذ الصباح الباكر دوريات كبيرة من الجيش ترابط في الميادين الرئيسية ومفترقات الطرق المؤدية إلى الدور والمباني الرسمية، وكانت مهمتها مراقبة الموقف والحؤول دون أي تجمع، كما رابطت في بعض الأماكن طائفة من المصفحات، وكانت هذه الاحتياطات كافية ليلاحظ معها الجميع أن في الجو شيئاً.. فانصرف الكل إلى أجهزة الراديو لعلهم يسمعون الجديد الذي يتوقعونه؟ وقد صدق حدسهم، إذ إن مذيع محطة دمشق بعد تلاوة القرآن الكريم نبّه المستمعين إلى بلاغ مهم سيذاع بعد لحظات، فأرهف الجميع آذانهم حتى إذا ما حان وقت إذاعة الأخبار، قال المذيع ما نصه:

بلاغ رقم (١)

تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري الكريم علماً أن الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد، وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة وتسهيل مهمة الجيش، ومتابعة أعمالهم دون قلق أو اضطراب، كما وتنذر من تسوّل له نفسه الإخلال بالأمن بأشد الاجراءات.

رئيس الأركان العامة

دمشق في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ العقيد أديب الشيشكلي

في أعقاب تلاوة هذا البلاغ، تلا المذيع بياناً موجهاً من رئيس أركان الجيش إلى الشعب، وهو بيان مسهب استهدف بجملته وتفصيلاته الهجوم على حزب الشعب واتهامه بالتهديم وعمله على الإطاحة باستقلال سورية وتحطيم جيشها وخلق عرش جديد فيها. وكان اللواء سامي الحناوي يؤكد في أحاديثه أنه متفق مع حزب الشعب على إعلان الاتحاد الذي كاد أن يذهب بالاستقلال.. وقد آثر رجال الجيش

إثر حركتهم الثالثة وبعد إقصاء الحناوي أن يتريثوا مع جماعة حزب الشعب تجنباً للفضائح وعدم تعطيل الحياة النيابية والدستورية.

واستطرد يقول: عندما وجدوا أن حلمهم لم يتحقق وأن مشروعهم باء بالفشل تابعوا تهويلهم وثابروا على أعمال التهديم بوزارة السيد خالد العظم لقتل ثقة الأمة بنفسها.. ولم يكادوا يتسلمون زمام الحكم في عهد حكومة الدكتور ناظم القدسي حتى سخروا الحكم لخدمة مآربهم الشخصية وأهدافهم الحزبية فعمدوا إلى إجراء تنقلات وتعيينات وأعمال آلت إلى خرق الدستور الذي يتظاهرون باحترامه.

وبعد أن استمر البيان في سوق المزاعم والاتهامات المختلفة إلى حزب الشعب قال: وبعد أن أعيتهم الحيل في الوصول إلى أهدافهم لم يجدوا أفضل من أن يخلقوا الأزمة الوزارية المصطنعة في أشد الظروف وأحرج المناسبات.. في هذا الوقت الذي يتطلب معالجة القضايا الخارجية المعلقة والتي تحتاج إلى قرار حاسم حفظاً لاستقلالنا، ولكنهم أهملوا كافة تلك القضايا وتناسوها، وتعلقوا بتسلم قوى الأمن لا لرد عدوان أو دفع مكروه عن البلاد، بل لخدمة مآربهم الحزبية وأغراضهم الشخصية في انتخابات مقبلة، وغرضهم من كل ذلك إضعاف الجيش وإظهاره بمظهر المستبد بالسلطات حتى تتاح لهم الفرصة لتحقيق ما حلموا به وما هدفوا إليه.

وختم الشيشكلي بيانه إلى الشعب بكلمة مطولة قال فيها:

«إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية والأهواء الحزبية والمطامع الشخصية لأنه من أبناء الشعب يتحسس بشعورهم وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها، وإن الجيش السوري يرى أن حزب الشعب، وهو الفئة التي لا تمثلكم التمثيل الصحيح، أهم أهدافه هي مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد فيها.

إن الجيش الذي وثقت به الأمة وأوكلت إليه حماية استقلالها، والذي نذر نفسه للموت دون حماها، يعرض لك الواقع لتكون على بيّنة ويترك الأمر والحكم لك».

وبعد أن سمع الناس البلاغ رقم (١) وبيان رئيس الأركان تساءلوا عن أمر الوزارة الجديدة ومصيرها، فعرف أنه في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل اعتقل رئيسها الدكتور معروف الدواليبي مع فريق من إخوانه أعضاء حزب الشعب. وقد قيل إن اعتقالهم هو تدبير موقت ريثما يصفى الموقف بين رئيس الجمهورية والسلطات ذات العلاقة على شكل جديد.

وقد مارس الرئيس هاشم الأتاسي أعماله كالمعتاد.. وفي الساعة العاشرة والنصف استقبل رئيس الأركان أديب الشيشكلي الذي جاء ليباحثه في اتخاذ الموقف الدستوري اللازم الذي يُخرج البلاد من المأزق الحالي.

وأبدت الكتل النيابية اهتماماً كبيراً بالموقف، وعقدت كل واحدة منها سلسلة من الاجتماعات في محاولة لإيجاد حل ينقذ الوضع المضطرب، وأسفر ذلك عن تأليف لجنة سميت في حينها بـ «لجنة الوساطة» قوامها النواب مصطفى السباعي، سعيد إسحاق، قاسم الهنيدي. وقامت هذه اللجنة بمقابلة الدواليبي ورفاقه المعتقلين ثلاث مرات للوصول إلى إيجاد مخرج من الوضع الراهن على أساس استقالة وزارة الدواليبي وحل مجلس النواب. غير أن جميع المساعي التي صرفت لإقناع الدواليبي بتقديم استقالة وزارته لم تفلح، وآخر ما انتهت إليه الجهود التي بذلت في هذا السبيل أن الدواليبي أبدى استعداده

لوضع استقالة وزارته تحت تصرف الرئيس الأتاسي، وقد نفذ ذلك فعلاً، فأرسل إلى الجيش كتاباً يقول فيه إنه يضع استقالة وزارته تحت تصرفه، وإن تقدير قبول هذه الاستقالة عائد إلى الرئيس الأول حتى إذا قبلها اتجهت النية إلى تأليف وزارة سداسية مهمتها حل مجلس النواب.

وهكذا كان: فقد قبل رئيس الجمهورية استقالة وزارة الدواليبي، كمحاولة أخيرة من فخامته لإنهاء الأزمة، وكلف حامد الخوجا بتأليف الوزارة الجديدة وكاد ينجح في تأليفها مرتين، لولا أن عقبات ومفاجآت عديدة كانت تقوم في الساعة الأخيرة في طريق تأليفها مما اضطره إلى الاعتذار عن متابعة مهمته.

بعد مضي أربعة أيام على الأزمة الوزارية فوجئ الجميع بالأمر العسكري رقم (٢) والقائل بأن المجلس العسكري الأعلى: بناء على ضرورة تنظيم السلطات العامة تنظيماً موقتاً ريثما تعود الحياة النيابية إلى البلاد يأمر بما يلي:

١ ـ يتولى الزعيم فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية ويمارس سلطات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني.

٢ ـ يؤازر رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء في ممارسة السلطة التنفيذية الأمناء العامون للإدارات العامة والوزارات ويتولى كل منهم سلطات واختصاصات الوزير في إدارة الشؤون التابعة لوزارته.

وجد هاشم الأتاسي نفسه مضطراً إلى الاستقالة من منصب رئاسة الجمهورية حيال ما جرى ويجري، فاستدعى سعيد إسحاق نائب رئيس مجلس النواب، وسلّمه كتاب استقالته من منصبه، وأبلغه عزمه على السفر إلى حمص، وعلى الأثر زار سعيد إسحاق وزارة الدفاع وقابل رئيس الأركان العامة ونقل إليه خبر استقالة الرئيس، وقد بذلت مساع كثيرة لحمل الرئيس على العدول عن الاستقالة، ولكنه أصرّ عليها، وغادر العاصمة إلى حمص يرافقه أفراد عائلته.

وفي يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ أي في اليوم نفسه الذي استقال فيه الرئيس الأتاسي أصدر رئيس المجلس العسكري الأعلى طائفة من الأوامر والبلاغات والمراسيم وفي مقدمتها البلاغ رقم (٢) المتعلق باستقالة رئيس الجمهورية، فقد عزا هذا البلاغ أسباب الاستقالة ـ على حد زعمه ـ إلى إصرار حزب الشعب نواباً وأعضاء على إقامة الصعاب في طريق أي حل دستوري حاول رئيس الجمهورية إيجاده للخروج من المأزق الذي خلفه هذا الحزب. فقد استقال رئيس الجمهورية من منصبه بعد أن بذل كل الجهود الحكيمة لإقناع رؤساء حزب الشعب بضرورة تجنيب البلاد أوضاع عدم الاستقرار.

وبعد أن استرسل البلاغ تنديداً بحزب الشعب قال:

«.. ولهذا فإن رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري يأسف لحرمان البلاد في هذا الظرف الدقيق من حكمة وحنكة فخامة الرئيس هاشم الأتاسي ويسجل له بأسمى التقدير تنزهه في تسيير دفة الحكم في البلاد عن كل هوى أو غرض».

وأصدر رئيس المجلس العسكري أمراً عسكرياً تحت رقم (١) يقول: بناء على استقالة رئيس الجمهورية السورية وعدم وجود حكومة في البلاد يتولى رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية. وتصدر المراسيم اعتباراً من ٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥١ عن رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأعلى.

وأصدر رئيس المجلس العسكري الأعلى مرسوماً يقضي بحل مجلس النواب اعتباراً من اليوم الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ نظراً لعجزه عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم.

وأذاعت رئاسة الأركان العامة بياناً موجهاً إلى الشعب السوري، سردت فيه الأسباب والدوافع التي أدت إلى ما أدت إليه من قيام الجيش بحركته الرامية إلى حفظ استقلال البلاد من الأخطار التي تهددها.

وتحدث البيان بإسهاب عن أعمال الفئة الي سماها «الفئة المتآمرة»، وقال إنها هي نفسها حالت دون تنفيذ ما ينص عليه الدستور، وكادت تجر البلاد إلى تناحر طبقي يشتت قوى الأمن ويعطل فعاليتها.

وفي يوم الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ دعا العقيد أديب الشيشكلي إلى مؤتمر صحافي كبير عقد في نادي الضباط بدمشق وقد استهله بالترحيب برجال الصحافة، ثم راح يشرح الأحداث الأخيرة بإسهاب استغرق من أعمدة الصحف اليومية الصادرة في ذلك اليوم حجماً كبيراً.

لقد بدأ حديثه عن موقف سورية في الظروف الحاضرة على الصعيدين الدولي والعربي، وضرورة مواجهتها الأحداث الخارجية بتضامن وثيق يلف في إطاره المتين جميع أبنائها.

وانتقل إلى الحديث عن الانقلاب الأول الذي قام به المرحوم حسني الزعيم، ومما قاله: بعد أن تمَّ الانقلاب الأول حاول حسني الزعيم إيجاد حكم مدني دستوري في البلاد، وقد اتصلنا من أجل تحقيق ذلك أنا وبعض إخواني الضباط في ذلك الحين بأكثر الهيئات السياسية وأخص بالذكر منها حزب الشعب فجبنت عن تسلم الحكم، الأمر الذي شجع حسني الزعيم على إعلان دكتاتوريته العسكرية التي ما رمينا إليها قط في انقلابنا المذكور.

وقال: إن هذه الدكتاتورية اضطرت الجيش إلى القيام مرة أخرى بانقلاب آخر لإزاحة دكتاتورية حسني الزعيم.

واستطرد يقول: إن زعيم الانقلاب الثاني المرحوم سامي الحناوي قد أحاط نفسه بطبقة معينة من السياسيين ضعفاء الإيمان الذين لا يشعرون أن بلادهم قادرة على أخذ مكانها كدولة مستقلة وكانوا يدعون بأن سورية لا تتمكن وحدها من مجابهة الأخطار الخارجية وخاصة الخطر الصهيوني.. وأخذوا يعملون على تشجيع قائد ذلك الانقلاب على العمل لضم سورية إلى العراق، وإنني كجميع السوريين وككل ضابط في الجيش السوري لسنا دعاة عزلة، بل إننا كرّسنا ونكرس من جهادنا وجهودنا كل ما نستطيع لتحقيق أي عمل من شأنه تحقيق وحدة العرب التي نشعر بضرورتها.. غير أننا لا نريد أن نخضع في سبيل هذه الوحدة من جديد لتاج أجنبي... وكلكم يعلم أن العراق القطر الشقيق لا يزال غير متحرر تحرراً تاماً وأنه مرتبط بمعاهدات تقيد من حريته.

ثم انتقل إلى القول: لقد حرض أولئك السياسيون المرحوم سامي الحناوي ودفعوه إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق غاياتهم وأرادوا بذلك أن يضعونا أمام الأمر الواقع، وقد اتخذت إجراءات كادت أن تؤدي إلى اعتقال قسم كبير من كبار قادة الجيش، إلاّ إننا كنا بالمرصاد فقد حلنا في اللحظة الحاسمة دون ذلك، واضطررنا إلى إزاحة سامي الحناوي لإنقاذ النظام الجمهوري.. ولقد حاولنا بحركتنا أن نجتنب العنف الشديد فاكتفينا من التدابير العسكرية بإبعاد سامي الحناوي واعتقال أعوانه العسكريين، وتركنا السياسيين طلقاء تجنباً لإثارة فضائح أملاً في أن تكون حركتنا كافية لإعادتهم إلى الطريق القويم في حفظ استقلال البلاد.

وبعد أن أسهب في الكلام عن الأزمات التي افتعلها السياسيون (الذين يتحدث عنهم) خلال الأشهر الأخيرة تحدث عن الأزمة الأخيرة فقال: إن الأزمة الأخيرة كما تعلمون بدأت إثر خلاف وقع بين دولة رئيس الوزراء حسن الحكيم، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية على شؤون خارجية بحتة، وبينما كانت الأزمة تأخذ شكلها الخارجي أثار حزب الشعب في هذه المناسبة قضايا داخلية لا أهمية لها، وليس الآن وقت بحثها. أذكر منها ضم الدرك إلى وزارة الداخلية، وجعل وزير الدفاع مدنياً لا عسكرياً، كأن الجيش ليس جيش البلاد، وكأن وزارة الدفاع ليست من وزارات الدولة..

إلى أن قال:

لقد حاول فخامة رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي بكل ما أوتي من قوة وحكمة ووطنية حل الأزمة الوزارية، فكلف عدة شخصيات بتأليف الوزارة ولكن هؤلاء السياسيين حالوا دون بلوغ مساعيه أية نتيجة إيجابية، وأخيراً اضطروه اضطراراً وبالتهديد والوعيد إلى أن يكلف الشيخ معروف الدواليبي بتأليف الوزارة فألفها على أسس فرضها عليه حزب الشعب متجاهلاً رأي العسكريين الذين يجب في هذه الظروف الاستثنائية الراهنة أن يؤخذ رأيهم نظراً لأن بلادنا لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل أوقفتها الهدنة، وكان من نتيجة ذلك أن اضطررنا مكرهين إلى وضع حد لتصرفات حزب الشعب فاعتقلنا رئيس الوزارة مع القسم الأكبر من وزرائه وبعض النواب الموجهين لهذه الأفكار السيئة.

وبعد أن شرح أهداف الحكم الجديد، ألقى عليه الصحافيون أسئلة عديدة كان يجيب عليها بصراحة، ولما سألوه عما إذا كان في النية إطلاق سراح المعتقلين أجاب بقوله: أرجو أن تسألوا الحكومة الجديدة، وأعتقد أن من الواجب محاكمتهم..

وختم حديثه الشامل بقوله: لي ملء الأمل أن تعود البلاد في أقرب وقت ممكن إلى حياتها النيابية التي سينبثق عنها الحكم المقبل، ثم أثنى على الزعيم سلو وأطرى مزاياه وكفاءاته وتجاربه.

بعد أن أطبقت القبضة العسكرية على ناحية الحكم في البلاد من ألفه إلى يائه أدلى الزعيم سلو رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء بتصريح لمراسل الصحافة الفرنسية في دمشق جاء في قوله:

«.. نحن نمثل جيلاً يدرك شأن التبعات الملقاة على عاتقه وننظر إلى الأمور نظرات صادقة، وإلى جانب ذلك فقد عقدنا العزم على مواجهة الحقائق بعقلية العصر الذي نعيش فيه، أعني بالسرعة التي لا تعرف التردد والتواني».

أما كيف استقبل الشعب على اختلاف طبقاته هذه الحركة التي نقلت الحكم في البلاد خلال بضعة أيام من حال إلى حال ومن شكل إلى آخر.. فهذا ما عبّرت عنه مظاهر الشعب التي كانت توحي بالحذر والوجوم والانكماش.

لقد انطلقت الأقوال والتعليقات، واختلفت باختلاف ميول واتجاهات أصحابها، فالمتعاطفون من النواب مع حركة الجيش، وهم قلة في المجلس النيابي، بدت عليهم مظاهر السرور والارتياح، وقد قيل إنهم كانوا على علم بكل ما كان يعده الجيش للقيام بحركته التي وصفت بأنها «انقلاب أبيض».

وأما الكثرة من نواب المجلس وأكثر الأحزاب والكتل في داخل المجلس وخارجه فقد استقبلته بالنفور والاستياء، وقد راح قائد الانقلاب العقيد أديب الشيشكلي يشرح في خطبه وتصريحاته وبياناته أسباب

الحركة ملقياً التبعة على عاتق حزب الشعب، متهماً إياه بالعمل على نسف النظام الجمهوري في سورية ليحل محله عرش جديد مستورد من العراق.

غير أن حزب الشعب وأنصاره من نواب وغيرهم ما كانوا في وضع يمكن الحزب المذكور من أن يقول كلمته ويدافع عن نفسه، ففريق من أبرز أعضائه في السجن، والآخرون تحت المراقبة المشددة. وكل ما عرف عن رأي الحزب في الاتهامات الموجهة إليه أنها باطلة، وكان هذا يجري على ألسن أركانه وأعضائه.. فمنهم من يقول مؤكداً أنه لم يُطرح على بساط البحث في حزب الشعب ما يسمونه مشروع الاتحاد بين سورية والعراق أبداً ومطلقاً.

وكأنهم يريدون القول إن الاتهام الموجه إليهم لا يقصد منه إلاّ التغطية على شهوة الحكم التي ساقت العقيد الشيشكلي إلى السلطة.. يدل على ذلك أن الشيشكلي بقي منذ إطاحة حكم سامي الحناوي، يردد ويؤكد بمناسبة وبلا مناسبة عدم تدخل الجيش في شؤون الحكم إلى أن كانت الحركة الأخيرة التي فضحت مناورته، وكذّبت مزاعمه.

وقد لوحظ في حينه أن من جملة الأسباب التي عجلت في حل مجلس النواب أن المجلس بأكثرية أعضائه كاد يستجيب للدعوة التي وجهت إليه في كلمته التي ألقاها رشدي كيخيا رئيس مجلس النواب المستقيل ورئيس حزب الشعب أمام المجلس، وهي أن يترك النواب المجلس احتجاجاً على انتهاك حرمة الأوضاع والأعراف الدستورية من قبل سلطات أخرى.

وكان الشيشكلي ورفاقه قادة الجيش بالمرصاد لكل ما يجري في المجلس، فكانوا أسرع إلى حله قبل أن يحله أعضاؤه.

وهكذا مضت حكومة الشيشكلي ـ سلو في أعمالها فأبلغت الدول الأجنبية والعربية أن الوضع الجديد داخلي بحت، فاعترف العديد من الدول به.

بعد أن سيطر الجيش على جميع أجهزة الحكم راح يعمل فيها تعييناً وتسريحاً.. تنسيقاً وتنظيماً.. وقد بدت على الحكم الجديد مظاهر النشاط والحيوية، واتسم بسرعة البت والإنجاز. وبعد مضي ثلاثة أشهر على تسلمه زمام الحكم أصدر رئيس الدولة الزعيم فوزي سلو مرسوماً تشريعياً ينطوي على تسع مواد أهمها تسمية رئيس الدولة (رئيس مجلس الوزراء)، وبحكم ما جاء في هذا المرسوم أصبح الزعيم فوزي سلو رئيساً أول لمجلس الوزراء بالإضافة إلى منصب رئاسة الدولة.

وواضح من أحكام هذا المرسوم أن تأليف وزارة سورية جديدة أصبح منوطاً بالرئيس سلو، وهذا ما حدث بعد يوم واحد من صدور المرسوم المذكور، فقد تألفت وزارة جديدة على الشكل الآتي: الزعيم فوزي سلو رئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني والداخلية.. الدكتور سامي طيارة وزيراً للمعارف، الدكتور مرشد خاطر وزيراً للصحة والإسعاف العام، الدكتور ظافر الرفاعي وزيراً للخارجية، سعيد الزعيم وزيراً للمالية، منير دياب وزيراً للاقتصاد الوطني، عبد الرحمن الهنيدي وزيراً للزراعة، منير غنام وزيراً للعدل، توفيق هارون وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.

وضعت هذه الوزارة بيانها الوزاري وناقشه مجلس الوزراء ووافق عليه، وأذاعه رئيس الوزراء الزعيم سلو من محطة الإذاعة وقد وجهه إلى الشعب مباشرة بسبب عدم وجود مجلس نواب.

وبعد مضي ستة أشهر أذاع أيضاً بياناً سرد فيه ما قام به العهد من أعمال، وما حققه من إنجازات.

وانطلقت عجلة الحكم الجديد تجري على جميع الخطوط، فكان لذلك أثره في نفوس المواطنين. وقد رافق النشاط في العمل، نشاط في الإعلام، فكان الشيشكلي وسلو لا يدعان فرصة تفوتهما لإظهار مزايا الحكم وأعماله البناءة على جميع الصعد، فمن حفلة إلى حفلة.. ومن مناسبة إلى أخرى، كانا يلقيان فيضاً من الخطب والتصريحات والبيانات التي يشرحان فيها ما حققه ويحققه العهد من إنجازات تتفق مع أماني الشعب.

ولكثرة ما قاله الشيشكلي.. محدثاً وموجهاً وخطيباً.. اقترح بعضهم ـ مازحاً ـ أن يكون وزير إعلام بدلاً من زعيم انقلاب.

لقد سلط عهد الشيشكلي اهتمامه في جملة القضايا والأمور التي اهتم بها على الناحية الاقتصادية، فوجهت الحكومة السورية دعوة إلى الدكتور شاخت الخبير الاقتصادي الألماني لزيارة سورية ودرس أوضاعها الاقتصادية وتزويدها بالتوجيهات اللازمة ابتغاء تحقيق وضع اقتصادي أفضل.

وقد استجاب الدكتور شاخت إلى هذه الدعوة فقام بزيارة سورية، ووضعت السلطات السورية تحت تصرفه جميع الوسائل والإمكانات التي تسهل مهمته. فزار المحافظات السورية ودرس أوضاعها الاقتصادية واستغرقت زياراته بضعة عشر يوماً، وعندما أنجز مهمته، عقد يوم سفره مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن نتائج زيارته مجيباً عن عدة أسئلة وجهها إليه رجال الصحافة نذكر منها هنا ما يفيد سورية حاضراً ومستقبلاً بالرغم من مضي عشرات السنين على تلك الزيارة.

مما قاله شاخت:

«إن سورية متقدمة بوجه الإجمال على غيرها من البلدان في بعض الحقول، كما أنها أقل تقدماً من سواها في بعض الحقول الأخرى، ومما هو أكيد أن سورية بلد مليء بالإمكانات والآمال الطيبة والذي يدعو إلى التقدير أن هذا البلد الناشئ قد واجه مشاكل متعددة دفعة واحدة، وهو ساع إلى حلها جميعاً».

وبعد أن تحدث عن تقدم بعض الصناعات في سورية كصناعة النسيج التي تطورت تطوراً حسناً قال:

« ..إن أهم المشاكل التي تواجهها البلاد هي مسألة الري، وإن سورية مدعوة إلى توجيه اهتمامها الأول إلى الزراعة، وأن تركز جهودها في هذا الحقل بصورة خاصة».

وأضاف قائلاً:

«.. إن بإمكان سورية أن تضاعف محصولاتها مضاعفة كبيرة إذا ما قامت بتوسيع شبكة الري، ووفرت النقل وشبكات الطرق، واعتنت بصورة عامة بكل ما يتعلق بتنشيط الزراعة».

وبعد أن تكلم عن حقل النقد قال:

«إني أصرح بأن النقد والسياسة النقدية في البلاد يجب أن يكونا بأيدي السوريين وحدهم، وتحت إشراف الحكومة المباشر، كما يجب أن يكون لسورية مصرف مركزي وطني شأن كل بلد استكمل سيادته واستقلاله».

ولما سئل هل يعتقد أن الاقتصاد السوري يستطيع أن يعتمد على نفسه في سبيل ازدهار البلاد وتقدمها من دون اعتماد على القروض والمساعدات الخارجية قال:

« ..إن الإجابة عن هذا السؤال يتعلق بظروف البلاد.. والشيء الأساسي الذي يجب مراعاته في هذا

الأمر هو ضرورة زيادة رؤوس الأموال السورية وضمان توافرها، إذ إن رؤوس الأموال ضرورية لتنفيذ كل مشروع، وتحقيق كل تقدم اقتصادي..».

«إن أمام سورية خطتين، فإذا أحبت الإسراع في تقدمها كان عليها أن تلجأ إلى القروض الخارجية، أما إذا آثرت الانتظار فيمكن الاعتماد على وسائلها الخاصة».

وختم حديثه بقوله:

«.. إني أنصح أن تبذل سورية جهودها وثروتها المادية والمعنوية في هذا السبيل، وأن تذكر دائماً أن الركن الأساسي في الاقتصاد السوري هو الزراعة.. وأن من الواجب أن توجه القوى نحوها».

كان من أبرز القرارات والتدابير التي اتخذها العهد الجديد، حلّ جميع الأحزاب والهيئات السياسية لتحل محلها حركة جديدة أطلق عليها: «حركة التحرير العربي» وهي من صنع العقيد الشيشكلي بالذات ووليدة رغبته، وقد أسس لها فروعاً في جميع المحافظات السورية، وراح يحتفل بافتتاح الفروع واحداً بعد آخر، ومحافظة تلو محافظة، وكانت السلطات المختصة تبذل كل ما في وسعها لتعد له استقبالات ضخمة في كل محافظة يؤمها للاحتفال بفتح فرع فيها.

وقرر العهد الجديد اعتبار اليوم الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ الذي تسلم الجيش فيه مقاليد الحكم عيداً قومياً، يحتفل فيه باستعراض الجيش على مرأى من الشعب.

وبمناسبة مضي عام على حركته الانقلابية احتفل يوم ٣ كانون الأول ١٩٥٢ الذي تسلم الجيش فيه مقاليد الحكم عيداً قومياً، وقد دعيت إلى المشاركة في الاحتفال به وفود عسكرية تمثل جيوش الدول العربية.

وفي العامين الأول والثاني ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ من عهد الشيشكلي وقعت ثلاثة أحداث مهمة في كل من مصر وعمان ولبنان، ففي الأولى قام الضباط الأحرار بزعامة اللواء محمد نجيب بحركة انقلابية أطاحت عرش الملك فاروق وذهبت به إلى خارج القطر المصري، وحلّ محل النظام الملكي نظام حكم جديد.

وفي عمان نودي بالأمير حسين ـ عاهل الأردن حالياً ـ ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية، وبقي الملك طلال خارج الأردن قيد الاستشفاء.

وفي لبنان استقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية.

حيال هذه الأحداث الثلاثة وجد عهد الشيشكلي نفسه مدعواً إلى تنظيم علاقاته مع حكومات الأقطار الثلاثة المذكورة فأبدى نشاطاً ملحوظاً في سبيل ذلك، وقام الشيشكلي بسلسلة من الزيارات للعواصم العربية وفي مقدمها مصر حيث استقبل من اللواء محمد نجيب وحكومته، وقضى الشيشكلي أياماً في القاهرة رسمت خلالها الخيوط الرئيسية للتعاون المصري ـ السوري، وعاد الشيشكلي إلى دمشق.

ووطد عهد الشيشكلي علاقاته مع كل من الأردن ولبنان، فزار عمان وبيروت مهنئاً الملك الجديد والرئيس الجديد، وقامت وفود ولجان عديدة بتبادل الزيارات، وعقد عدد من الاتفاقات الاقتصادية وغيرها بين سورية والبلدين الشقيقين الأردن ولبنان.

وقد سبق هذه الزيارات كلها قيام الشيشكلي بأكثر من زيارة للمملكة العربية السعودية حيث قابل الملك عبد العزيز آل سعود، ووجد منه استعداداً لدعم كل تعاون عربي يقوم بين الدول العربية، وفي مقدمها سورية.

أما العلاقات بين سورية والعراق فقد سارت سيراً حسناً، لا سيما بعد أن رحبت الصحف العراقية بلقاء الشيشكلي ومحمد نجيب وباركت هذه الخطوة الطيبة في طريق التضامن العربي.

ولقد وثقت هذه الاتصالات العلاقات بين سورية والأقطار العربية الشقيقة، ونشأ عنها تبادل الزيارات الرسمية والودية بينها.

أما سياسة العهد الجديد على الصعيد الخارجي، فقد كانت منسجمة كل الانسجام مع سياسة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكانت سورية جزءاً من جسم الجامعة يتأثر بكل ما يصيب الجامعة من خير وشر، وبقيت قضية فلسطين تحتل المقام الأول من اهتمام الحكم الجديد في سورية، ولم يطرأ أي تغيير على موقف سورية من هذه القضية، وثابرت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية على اجتماعاتها ونشاطها على الصعيدين العربي والدولي.

خسائر حقيقية وأرباح وهمية

في الوقت الذي كانت فيه نقابة الصحافة السورية تعالج مع حكومة سلو ـ الشيشكلي أزمة كثرة الصحف، وغيرها من القضايا التي تهم الصحافة وتتصل بمستقبلها ومصيرها، كان الأستاذ المرحوم نجيب الريّس يقوم بدور رئيسي في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة، تقره الحكومة والصحافة معاً ويتفق مع ما يراه الفريقان.

في ذاك الوقت بالذات، وفي صباح التاسع من يوم شباط/فبراير ١٩٥٢ فوجئت الصحافة والأمة بثلاث نعوات، الأولى من نقابة الصحافة، والثانية من الحزب الوطني، والثالثة من آل الريّس تعلن النبأ المفزع: نبأ وفاة الكاتب الصحافي الكبير والمناضل الوطني الجريء الأستاذ نجيب الريّس صاحب «القبس» الغرّاء من دون أن يكون قد أمضى من العمر غير اثنين وخمسين عاماً أنفق معظمها في منافي المستعمرين وسجون الغاصبين، وذاق التشريد والشقاء في كل سجن، وكل معتقل، ولكنه بقي وفياً لوطنه، مخلصاً في الدفاع عنه.

واهتزت دمشق والمحافظات السورية والصحافة العربية حزناً وألماً، وفي صباح اليوم الثاني ـ الأحد ـ هرعت وفود المشيّعين من مختلف طبقات الأمة وهيئاتها الرسمية والشعبية إلى دار الفقيد للاشتراك في تشييع الجثمان الطاهر، وما حان الموعد حتى كانت دمشق وسورية بمختلف محافظاتها وأقضيتها قد اجتمعت بوفودها الكثيرة لتودع الراحل الكريم وداع الوفاء والحسرة.

ومشى الموكب الخاشع تتقدمه أكاليل الزعيم الرئيس فوزي سلو والعقيد أديب الشيشكلي رئيس الأركان العامة للجيش، والأمناء العامين ورؤساء الوزراء والوزراء السابقين والحزب الوطني ونقابة صحافة دمشق، ونقابة صحافة لبنان، ونقابة صحافة حلب، والصحف كل واحدة باسمها، وكل صاحب جريدة باسمه، وأكاليل الهيئات الوطنية والعلمية والجمعيات والنقابات العمالية وغيرها.

وقد لفّ نعش الفقيد بالعلم السوري وسار وراءه مباشرة نجلا الفقيد وأقاربه، ثم الأمين العام للقصر الجمهوري ممثلاً للرئيس الزعيم سلو، فالرئيس هشام الميداني ممثلاً للعقيد الشيشكلي، فالأمناء العامون، ورجال السلك السياسي العربي والأجنبي وكبار الشخصيات ووفود الصحافة التي قدمت من بيروت وحلب واللاذقية وحمص وحماة، والأعيان وشباب الأحياء والطلاب والكشاف وغيرهم.

وعند مرور الموكب في سوق الحميدية في طريقه إلى الجامع الأموي تسابق تجار السوق إلى حمل النعش على الأكف، وأغلقوا حوانيتهم وانضموا للموكب، وبعد أن صلّي على الجثمان في مسجد بني أمية تابع الموكب سيره إلى مقبرة الدحداح حيث أخذ السيد كامل البني من أسرة «الأيام» ومن أعضاء نقابة المحررين بتقديم الخطباء الذين أخذوا بكلمات مؤثرة بليغة.

وقد أبّن الفقيد عدد من الخطباء والشعراء، فتعاقب على الكلام كل من المرحوم ظافر القاسمي باسم الحزب الوطني، وكميل شمعون نقيب الصحافة اللبنانية باسم الصحافة، ومحمد القنواتي الذي ألقى أبياتاً مؤثرة من الشعر، فالزعيم الوطني فخري البارودي الذي ألقى قصيدة تعرب عن شعوره المليء بالحزن والحسرة.

وكانت الكلمة الأخيرة لي باسم الصحافة السورية، وقد جاء فيها:

«.. وإذا كان الشهداء هم الذين يقضون في ميادين الشهادة وساعات الشرف في سبيل الله والوطن، فاللهم أشهد أنك قد قضيت شهيداً حقاً.. ولا أدل على ذلك من صفحات حياتك التي تشهد أنك ملأت رحاب العمل جهداً وجهاداً، فقد كنت وطنياً مؤمناً عشت في غمرات النضال ولقيت في سبيل عقيدتك الكثير من ضروب الأذى وصنوف الاضطهاد.

«.. لقد عرفتك المنافي والسجون فتى وشاباً ورجلاً حللت بها أول ما حللت في أرواد مع فريق من أصحاب السابقة الأولى في تاريخ الجهاد الوطني يوم كنت أصغرهم سناً، ومثلهم يقيناً، وقد امتحنتك الخطوب مرات ومرات، فكانت كلما زادتك ظلماً وجوراً، زدتها ثباتاً وصموداً.

يا أبا رياض:

«.. إذا بكتك اليوم الصحافة السورية خاصة والعربية عامة صحافياً عربياً من الطراز الأول تخلو منك الساحة في الظرف الذي تشتد الحاجة إلى من كان بمثل جرأتك، وقوة عقيدتك، ومضاء يراعتك، فإن المصاب بفقدك ليس بمصاب الصحافة التي انهار بغيابك عنها ركن من أقوى أركانها، وليس بمصاب عائلتك المفجوعة، وأولادك الملتاعين فحسب.. وإنما هو مصاب الأمة التي فقدت ابناً من أنجب أبنائها، ومصاب العقيدة والجرأة التي فجعت بفارس من أبسل فرسانها، ومصاب الأقلام العربية الحرة التي رزئت بكاتب من أمجد كتّابها..

«.. بلل الله ثراك: لقد عرفتك زميل مهنة، ورفيق جهاد، وأنفقنا معاً زهرة الشباب في مقارعة الاستعمار وسعياً وراء الاستقلال إلى أن ظفر الوطن بهذه الأمنية الغالية التي غذاها جهاد الأمة وسقاها دم الشهداء، وكان لها نصيب من عصارة قلبك ونجيع أعصابك. وكما كنت في عهد الأجنبي المحتل، الكاتب الجبار، والمنافح المغوار، لا ترهب السجون، ولا تحفل بالخطوب.. كنت في عهد الاستقلال النائب الموفّق، والخطيب المفوّه، والموجه الصادق، والحارس الأمين لثمرة الحرية والسيادة التي تعهدتها الأمة بجهادها الطويل.

«.. وإنني لأشهد، وأنت تستقبل الساعة وجه ربك، أنك كنت بوطنك باراً وفياً، خدمته بقلب كقلب الطفل براءة، وبصراحة كضياء الشمس وضوحاً، وبمبدأ كالطود رسوخاً، وبحماسة كالشعلة ناراً ونوراً.

«.. رحمك الله أيها النجيب الحبيب، لقد منحت وطنك أكثر مما أخذت منه، وعشت لأمتك أكثر مما عشت لنفسك، وليست هذه الوفود والزحوف التي أفزعها نبأ نعيك فهرعت من سورية وجوارها ومن

مدنها وأريافها إلى دمشق لتزدحم في موكب تشييعك الأخير ـ ليست سوى ظاهرة الحزن الشامل الذي عرا القوم بهذا المصاب الجلل والرزء الفادح.

«.. إن الصحافة السورية وهي تتوجه بالشكر إلى جميع الذين شاطروها الحزن على فقيدها الغالي، تضرع إلى الله أن يسبغ على عائلة الفقيد وأنجاله جميل الصبر، وتنحني إجلالاً أمام جثمان الراحل الكبير الذي جاء إلى هذه الدنيا ورحل عنها، وقد عمل عملاً مذكوراً وجاهد جهاداً مشكوراً، وخلف صفحة مشرقة يطالع فيها الناس جليل جهاده وحسن بلائه.

«.. اللهم أجزل ثوابه، وعوض على الوطن بأمثاله من قادة التوجيه القومي الذين تزخر نفوسهم بمثل ما كانت تزخر به نفس فقيدنا الكبير من خصال الشرفاء الصادقين، ونزعات الأحرار المجاهدين».

وختم الكلام المرحوم بدر الدين الحامد شقيق الفقيد بكلمة استدرت العبرات، ومما قاله: يا نجيب لقد وهبت دمشق قلبك وقلمك فأعطتك وفاءها ودموعها.. ثم تقدم باسم أسرة الفقيد شاكراً للحكومة جميل مواساتها، كما شكر الصحافة والحزب الوطني، وجميع أبناء دمشق والذين أبرقوا معزين بالفقيد.

وانهمر على نقابة الصحافة وآل الفقيد سيل من برقيات التعازي منها برقية الرئيس شكري القوتلي من الإسكندرية وبرقيات نقابتي الصحافة في مصر ولبنان وبرقيات كثيرة من المدن والمحافظات السورية.

واحتجبت الصحف السورية يوماً واحداً عن الصدور حداداً .. واستجابة لقرار نقابة الصحافة في دمشق.

ونشرت الصحف عشرات المقالات عن حياة الفقيد ومزاياه ونضاله.

في الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس ١٩٥٣ وصل إلى دمشق قادماً من القاهرة الصحافي المعروف محمود العزب موسى موفداً من نقابة الصحافيين المصريين لدعوة وفد من الصحافيين السوريين إلى حضور المؤتمر الصحافي العربي الذي سيعقد في العاصمة المصرية يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٥٣ بدعوة من نقابة الصحفيين المصريين.

وقد زار العزب العقيد أديب الشيشكلي، وأطلعه على فكرة المؤتمر وأهدافه الرامية لرفع مستوى الصحافة وتوثيق عرى التعاون بينها ووضع مشروع بطاقة للصحافيين العرب ودراسة الامتيازات التي يتمتع بها حاملو هذه البطاقة، ووضع ميثاق للصحافة العربية ينظم المبادئ الأساسية والقواعد المرعية في صحافة العالم العربي.

وقد أبدى العقيد الشيشكلي إعجابه بهذه الفكرة وارتياحه لها وأثنى على الداعين لعقد المؤتمر وتمنى له النجاح.

واجتمع العزب إلى كل من نقيب وأعضاء مجلس نقابة الصحافة، وبسط لهم الفكرة، فوجد منهم كل تأييد لها. وأقيمت حفلة كبيرة ترحيباً بموفد الصحافة المصرية دعا إليها مدير المكتب الصحافي لرئاسة الأركان العامة في نادي الضباط..

وقد تكلم العزب عن فكرة المؤتمر الرامية إلى تنظيم الصحافة العربية عن طريق إنشاء اتحاد عام للصحافة العربية يحدد المؤتمر أهدافه، وينتخب لجنته التنفيذية الدائمة، وأن المؤتمر سيعقد جلساته من ٣١ آذار/ مارس حتى ٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٣.

وذكر العزب أنه لمس من العقيد الشيشكلي كل ترحيب وتشجيع لعقد هذا المؤتمر، وأبلغه أن سورية

ستكون في مقدمة الدول الموافقة على كل ما من شأنه أن يخدم الصحافة العربية الحرة العاملة في سبيل الحق والعروبة.

وعلى الأثر وقف نصوح بابيل نقيب الصحافة، فشكر للعزب إيضاحاته، ورحب بفكرة المؤتمر، ونوّه بأنها ليست بالفكرة الجديدة، فقد سبق للمرحوم عبد القادر المازني أن حملها إلى سورية وأطلع عليها نقابة الصحافة، غير أن ظروفاً عديدة حالت دون تحقيق فكرة المؤتمر في ذلك الحين، ثم قال:

«أما الآن فقد حان الوقت لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ وإن الصحافة السورية تعتبر تحقيق هذه الفكرة أمنية من أمانيها بسبب حاجة الصحافة العربية إلى التفاهم على العديد من النواحي القومية والمسلكية».

وأشار إلى أن موقف الصحافة السورية من فكرة المؤتمر سيكون التلبية والترحيب.

وبعد أيام تلقى نصوح بابيل وسعيد التلاوي وعباس الحامض برقية من نقيب الصحافيين في مصر الأستاذ حسين أبو الفتح ومن السكرتير العام للنقابة مصطفى القشاشي برقية تقول:

«إنه تقرر انعقاد مؤتمر الصحافة رسمياً صباح الجمعة ١٠ نيسان/ أبريل وستجتمع اللجنة التحضيرية الخميس ٩ نيسان/ أبريل. نرجو لقاءكم بالقاهرة نهار الخميس حيث ترحب النقابة بضيافتكم».

وقد سجل الراغبون في الاشتراك بالمؤتمر من الصحافيين أسماءهم لدى النقيب بابيل إجابة لبيان محمود العزب موسى.

وفي اليوم الثامن من نيسان/ أبريل أبرق مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في القاهرة يقول إن المؤتمر سيفتتح في العاشر من الشهر الحالي، وسيرأس اللواء محمد نجيب رئيس الوزارة المصرية حفلة التدشين، وسيصبح هذا المؤتمر دورياً فيتاح له الانعقاذ كل سنة في إحدى العواصم العربية. ومن بين الذين وضعوا مشروع هذا المؤتمر محمود أبو الفتح صاحب جريدة «المصري» الموجود حالياً في جنيف حيث يشترك كمندوب لمصر في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان. وأضاف المراسل: إن المؤتمرين سيبحثون مسألة إنشاء اتحاد الصحافيين العرب في الشرق الأوسط حيث يكون له مكتب دائم وفروع في كل من عواصم الدول العربية. وسيبحثون أيضاً مسألة تنقل الصحافيين ضمن البلاد العربية وإعطائهم جوازات سفر وسمات للدخول خاصة، وسيشترك في هذا المؤتمر جميع الصحافيين النظاميين المسجلين في بلاد الشرق الأوسط، وسيرأس الوفد المصري فكري أباظة، وسيدوم انعقاد هذا المؤتمر أربعة أيام.

وغادر الوفد الصحافي السوري إلى القاهرة بعد ظهر يوم الأربعاء ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٣ برئاسة النقيب نصوح بابيل وعضوية كل من سعيد التلاوي، عصام المحايري، بشير العوف، بسيم مراد، عباس الحامض، عبد الغني العطري، عادل عبد العال، محمد الريّس، نصوح الدوجي.

وعند وصول الوفد إلى مطار القاهرة، كان في استقباله وفد يمثل نقابة الصحافة، وعدد من الأصدقاء.

وفي المساء أقامت نقابة الصحافة المصرية حفلة في دارها دعت إليها جميع الصحافيين الذين وفدوا من مختلف أنحاء العالم العربي للاشتراك في المؤتمر، وقد تمَّ في هذه الحفلة التعارف بين الجميع.

وقد تأجل افتتاح المؤتمر مرتين بسبب تأخر وصول بعض المشتركين، فقد كان مقرراً عقده يوم ٣١ آذار/ مارس ثم أرجئ إلى ١٠نيسان/ أبريل ثم أرجئ إلى ١١ نيسان/ أبريل للسبب نفسه.

وأقيمت في صباح اليوم الثاني حفلت الافتتاح في دار الأوبرا تحت رعاية اللواء محمد نجيب بحضوره

شخصياً، وبحضور الوزراء وضباط القيادة العامة وممثلي الدول العربية الدبلوماسيين ومندوبي الصحافة العربية وكبار الشخصيات المصرية والعربية.

لقد افتتح محمود أبو الفتح الكلام مرحباً بالجميع، وخص بالذكر منهم اللواء محمد نجيب، فشكره على رعايته هذا المؤتمر مما يدل على اهتمامه بالصحافة وتقديره لرسالتها، وهو ما تقابله الصحافة العربية بامتنان بالغ.

ثم أعطى أبو الفتح الكلام لنصوح بابيل رئيس الوفد السوري إلى المؤتمر ونقيب الصحافة السورية، فوقفت وألقيت كلمة ضافية حسبي أن أثبت منها هنا بعض المقاطع، وقد استهليتها بالقول:

«إنه ليوم أغرّ تجتمع فيه لأول مرة الصحافة العربية في مؤتمر صحافي عربي، طالما سعى الصحافيون العرب إلى عقده، فكانت الظروف المختلفة تحول دون تحقيق هذه الأمنية التي ظلت زمناً غير يسير تجيش في النفوس وتطوف في الرؤوس إلى أن أذن الله بتحقيقها في هذا اليوم على يد الصحافة المصرية التي كان ولا يزال لها فضل السبق والسعي لجمع شمل حملة الأقلام العربية، وتنظيم شؤونهم، وتأدية رسالتهم في حدود ما تفرضه عليهم واجبات الصحافة في الميدانين القومي والمسلكي».

وبعد أن شكرت اللواء محمد نجيب على افتتاحه المؤتمر بشخصه وإحاطته بعطفه، قلت:

«ليست العبرة بالخطب التي ستلقى في هذا المؤتمر ولا بالمقترحات والآراء التي ستناقش، ولا بالمقررات التي ينتظر أن تصدر عنه، وإنما العبرة كل العبرة بالإرادة الصادقة التي تكفل تضامن أعضائه، وتنفيذ قراراته».

ثم قلت:

«ولئن اختلفت أوضاع الصحافة العربية باختلاف الأوضاع السياسية في الأقطار العربية، وتعددت أمراضها، وتباينت شكاواها، فالثابت أن رسالتها واحدة، وآمالها واحدة، وأهدافها واحدة، وأن واقع العرب اليوم يفرض على الصحافة العربية المجتمعة في هذا المؤتمر أن تضع لأسرتها ميثاقاً.. وتنشئ لجنودها برلماناً..

أما الميثاق فهو «ميثاق الصحافة العربية» الذي نرجو أن يكتبه الصحافيون العرب في مؤتمرهم هذا بمداد الإيمان والاخلاص، وأن يتعاهدوا على التقيد بأحكامه، وتنفيذ بنوده التي تهدف أول ما تهدف إلى تحقيق الأماني القومية الغالية. ومن أبرزها إنقاذ فلسطين وغسل عارها، ومحو وصمتها من جبين العرب، وتحرير الأقطار العربية التي لم تستكمل عناصر سيادتها واستقلالها من قيود الاحتلال ونفوذ الاستعمار».

إلى أن قلت:

«أما البرلمان فهو «برلمان الصحافة العربية» الذي ينتظر أن ينبثق عن هذا المؤتمر ليكفل للصحافة العربية وحدة في التشريع، وانسجاماً في التوجه، وتعزيزاً للروابط، وتنسيقاً للخطط، وتنظيماً للعلاقات بين الصحافتين العربية والأجنبية، وسعياً يضمن اشتراك وتمثيل الصحافة العربية في المؤتمرات والمنظمات الصحافية الدولية، وتعاوناً خيراً مثمراً بين «السلطة الرابعة في الدولة» وبين السلطات التي يتمثل فيها سلطان الدولة يقوم على تفاهم صريح بين الصحافيين والحاكمين يحدد لكل فريق منهما ما له وما عليه.. فلا استبداد ولا طغيان من السلطات الحاكمة على حرية الصحافة والصحافيين، ولا شطط ولا تجنٍ من الصحافة على السلطات المسؤولة والمسؤولين..».

وقلت في ختام كلمتي:

«إن مطالب الصحافة عديدة، وأوجاعها كثيرة، وهو ما ستتوفر اللجان المختصة في هذا المؤتمر على بحثه ومعالجته، فحسبنا ما دعونا إليه.. بل حسبنا أن نبارك هذه الإشراقة الجميلة تطل من سماء النيل مبشرة الصحافة العربية بمستقبل يزيد في إعلاء شأنها، ورفع مستواها، وتوطيد سلطانها، والصحافة كما تعلمون سلاح ذو حدين، وقوة إذا أحسن أصحابها استخدامها كانت لهم ولأوطانهم خيراً كبيراً، وسراجاً منيراً.. وإن انحرفوا عن طريقها، وعبثوا في رسالتها كانت لهم ولأوطانهم جحيماً وسعيراً، وشراً مستطيراً.

إنها لأمانة مقدسة بين أيدينا، نرجو أن نرعاها بضمائرنا ووجداناتنا، وأن نحيطها بالمبادئ الرفيعة والأغراض النبيلة لنظفر ببغيتنا في إيجاد صحافة عربية أفضل، تؤدي رسالتها، وتعتز بها بلادها، ويجمع العالم على احترامها».

وتكلم اللواء محمد نجيب رئيس الوزارة المصرية فقال: «إن الحكومة المصرية تعمل في الوقت الحاضر على إزالة القيود الخاصة بتأشيرات السفر بين البلاد العربية» وإنه يود من صميم قلبه أن يرى الدول العربية بين غمضة عين وانتباهها قد صارت ولايات عربية متحدة.

واستطرد يقول:

«إن مهمة الصحافة الآن هي مكافحة الاستعمار وتعبئة الأمة العربية بأسرها لمقاومته وللعمل على توحيد أواصر الصداقة والإخاء بينهم».

وتحدث عن القيود المفروضة على الصحافة الآن، فقال إن حكومته تعمل في الوقت الحاضر على تحقيقها، وطلب من المؤتمر الابتعاد عن الأنباء الضارة التي تؤثر في حياة الشعوب ولا سيما السياسة المالية والاقتصادية.

وختم اللواء محمد نجيب كلمته مهنئاً الدول العربية بالمؤتمر وداعياً للاتحاد والعمل لخير العرب.

وتعاقب خطباء الوفود على الكلام فقال محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومي المصري إن الصحافة طليعة الحرية في الشرق العربي فعليها تكوين هذا الشرق تكويناً سليماً قوياً متحداً.

ودعا سليمان الصفواني رئيس وفد العراق إلى تعديل قوانين المطبوعات في البلاد العربية بما يحقق الحرية التامة. وطالب صبحي زيد الكيلاني رئيس وفد الصحافة الأردنية بأن يتضمن ميثاق الصحافة العربية تحقيق الأماني القومية وإنقاذ فلسطين. وتكلم أحمد يوسف هاشم عن السودان فقال: إن صحافة السودان هي امتداد لصحافة مصر. وطالب زهير عسيران رئيس الوفد اللبناني بإلغاء تأشيرات السفر للصحافيين بين البلاد العربية.

وبعد انتهاء الحفلة توجه الجميع إلى دار نقابة الصحافة حيث احتفل بإزاحة الستار عن تمثال الزعيم الصحافي الأول في مصر مصطفى كامل الذي أقيم في مدخل مبنى نقابة الصحافيين، وقد قام اللواء محمد نجيب بإزاحة الستار وسط تصفيق شديد.

وعقد المؤتمر جلساته في دار نقابة الصحفيين المصريين في القاهرة، وفي الجلسة الأولى أعلن نصوح بابيل رئيس الوفد السوري لدى المؤتمر أنه تلقى برقية من الزعيم أديب الشيشكلي يحيي فيها المؤتمر ويقول إن مهمة الصحافة مهمة نبيلة، والصحف العربية مدعوة إلى أن تقوم بدور أساسي في النهضة القومية

للأقطار العربية.. وهو يرجو التوفيق للمؤتمر في أداء رسالته المقدسة، ويرحب بعقد الدورة المقبلة لمؤتمر الصحافة العربية في مدينة دمشق.

وقد استقبل الجميع برقية الزعيم الشيشكلي بالابتهاج والتصفيق، ووقف محمود أبو الفتح صاحب جريدة «المصري» ورئيس المؤتمر، فرجا نقيب الصحافيين السوريين أن ينقل إلى الزعيم الشيشكلي تحيات المؤتمر وشكره وتقديره وترحيبه بالدعوة الكريمة التي وجهها لعقد الدورة المقبلة للمؤتمر في دمشق، ثم اتخذ المؤتمر قراراً بقبول الدعوة وإرسال برقية شكر إلى الزعيم الشيشكلي، كما قرر المؤتمر إرسال تحية شكر وتقدير إلى اللواء محمد نجيب وقد حملها إليه رئيس المؤتمر.

ـ وهنا تجدر الإشارة إلى أن مظاهر الارتياح قد بدت في جميع الأوساط الصحافية للدعم الذي لقيه المؤتمر من رئيسي بلدين عربيين وهو يبشر بنجاح أعمال المؤتمر.

وقد عقد المؤتمر سلسلة من الجلسات دار البحث فيها حول الأهداف الآتية:

١ ـ إنشاء اتحاد عام للصحافة العربية.

٢ ـ وضع ميثاق لتنظيمها.

٣ ـ إقرار عهد الشرف الصحافي العالمي.

٤ ـ تنظيم العلاقات والتبادل بين صحافة البلاد العربية بعضها ببعض وبينها وبين صحافة العالم الخارجي وخاصة الصحافة العربية في الولايات المتحدة الأميركية.

٥ ـ العمل على توحيد القوانين الصحافية وحقوق الصحافيين.

٦ ـ تنظيم أسباب التعاون.

٧ ـ إقرار حرية الأقلام.

٨ ـ وضع مشروع بطاقة صحافية ودراسة الامتيازات الصحافية لحاملي هذه البطاقة.

وقد ناقش المؤتمر في جلساته المتتالية الأهداف المذكورة، وأشبعها درساً وبحثاً، وانتهى إلى الموافقة على أكثرها، وكان من أهم الأهداف التي وافق المؤتمر عليها، ميثاق الشرف الدولي، كما اتفق على أن يقوم اتحاد الصحافة العربية بالدعوة إلى مؤتمر دولي لوضع هذا الميثاق بصيغته النهائية... ووافق المؤتمر أيضاً على مشروع البطاقة الصحافية الموحدة للأقطار العربية. وقرر أن يكون مكتب دائم لاتحاد الصحافة العربية يتولى تصريف الأعمال.

وانفضّ عقد المؤتمر، وعادت الوفود إلى بلادها.. وكان الأمل معقوداً على أن يكتب لمقررات وتوصيات المؤتمر التحقيق والتنفيذ لولا أن الظروف السياسية وتغير أوضاع الحكم في البلدين حالت دون ذلك للأسف.

في حفلة أقامها نادي الضباط في مدينة حماه على شرف أديب الشيشكلي ودعي إليها وجوه وأعيان المدينة ورجال الصحافة السورية، وفي البهو الكبير للنادي أمسك الشيشكلي بيدي، ومشينا معاً إلى إحدى زوايا المكان حيث جلسنا، وبادرني القول: «ألا تسلم معي بأن عدد الصحف كبير ويفيض عن حاجة القراء؟».

قلت: «أما أن عدد الصحف كبير فهذا صحيح.. وأما أنه يفيض عن حاجة القراء فلا أظن ذلك، لأن لكل صحيفة ولكل مجلة قراءها».

قال: «ما هو رأيك في مشروع الاندماج، أي أن تندمج صحيفة بأخرى فتصبحان جريدة واحدة بدلاً من جريدتين، وبذلك يتم اختصار عدد الصحف؟».

قلت: «مشروع الاندماج، في حالة تحقيقه، محكوم عليه بالفشل سلفاً.. وقد تضطر الحكومة إلى إقامة مخفر على باب كل جريدة لتحول دون الخصام بين الصحافيين الشريكين!».

قال: إلى هذا الحد؟».

قلت: «تقريباً.. لأن الشراكة قد تصلح لمهن وصناعات عديدة إلاّ الصحافة، فلا يجوز فيها دمج رأي بآخر واتجاه بغيره».

قال: «وهل يعجبك بقاء هذا العدد الكبير من الصحف في الساحة؟».

قلت: «مهما بلغ عدد الصحف، فالصحيفة الهزيلة تموت من نفسها والبقاء دائماً للأنسب..».

وانتهى الحديث، ولاحظت أنه لم يقتنع بأقوالي، لأنه مشبع بفكرة الاندماج، فهناك من زيّن له محاسنه ومزاياه ـ على حد تفكيرهم.

ومضى الشيشكلي في تطبيق مشروع الاندماج، ففرض على أصحاب الصحف أن يختار كل واحد منهم زميلاً له ليكونا شريكين في إصدار جريدة واحدة يتفقان على اسمها وموعد صدورها.

وانصرف أصحاب الصحف ـ على مضض ـ إلى تطبيق المشروع، فاختلفوا منذ اليوم الأول على اسم الجريدة، فكل واحد منهم يصر على الاحتفاظ باسم جريدته، وراحت الصحيفة الضعيفة تأبى إلاّ أن تكون على قدم المساواة مع الجريدة القوية التي تندمج معها، ناهيك عن اختلاف الشريكين المندمجين على ما يجب وما لا يجب نشره من الأخبار والتعليقات.. ودبت الفوضى، واستمرت بضعة عشر يوماً انتهت إلى اتفاق جميع أصحاب الصحف في دمشق على تأسيس شركة صحافية تصدر أربع صحف يومية فقط، ويشترك جميع أصحاب الصحف في الشركة ويتناولون الأرباح والموارد التي تحققها الشركة على حد سواء.

واجتمع مؤسسو الشركة واتفقوا على اسم الشركة ورأس مالها البالغ مئتين وستين ألف ليرة سورية، وأذاعت الشركة البيان الآتي:

«إن أصحاب الصحف اليومية: نصوح بابيل، الدكتور سامي كبارة، عصام المحايري، وجيه الحفار، سعيد تلاوي، منير الريّس، فهمي المحايري، بشير العوف، عزت حصرية، بسيم مراد، نصوح الدوجي، (صالح المسالخي بالوكالة عن ورثة المرحوم نجيب الريّس)، (إلياس العيسى بالوكالة عن ورثة المرحوم يوسف العيسى) قد أسسوا شركة للصحافة عنوانها: «شركة الصحافة اليومية المحدودة مركزها الرئيسي مدينة دمشق».

وشرح البيان أهداف الشركة ثم قال إن الهيئة العامة بكامل أعضائها قد اجتمعت مساء يوم الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وانتخبت أعضاء مجلس الإدارة لعام الشركة الأول ١٩٥٤ ففاز:

نصوح بابيل: رئيساً لمجلس الإدارة، بشير العوف: أميناً للسر، وجيه الحفار: خازناً، سعيد التلاوي: عضواً، منير الريّس: عضواً.

وأعلنت الشركة للرأي العام أنها ستستهل عملها بإصدار أربع صحف يومية كبرى تباشر الصدور في مطلع العام الجديد بالأسماء التالية: (الشام، ألف باء، الأيام، القبس).

وفي أول جلسة عقدها مجلس الإدارة اتخذ القرار الآتي:

١ ـ تسمية عصام المحايري مديراً مسؤولاً ورئيساً لتحرير «الشام».

٢ ـ تسمية سعيد التلاوي مديراً مسؤولاً ورئيساً لتحرير «ألف باء».

٣ ـ تسمية نصوح بابيل مديراً مسؤولاً ورئيساً لتحرير «الأيام».

٤ ـ تسمية عزت حصرية مديراً مسؤولاً ورئيساً لتحرير «القبس».

واتخذ مجلس الإدارة عدداً من القرارات المتصلة بتنظيم شركة الصحافة المذكورة.

وصدرت الصحف المذكورة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، ولم تلبث إلاّ أياماً قليلة حتى انفرط عقدها وتفرق شملها نتيجة لعدم الانسجام بين أصحابها، وقد عاد بعد ذلك كل صاحب جريدة إلى جريدته.

عهد الشيشكلي ونهايته

سبق لنا القول إن الزعيم الشيشكلي كان يتظاهر بعزوفه عن شهوة الحكم، لكنه في حقيقته وواقعه كان شديد الرغبة في الوصول إلى كرسي رئاسة الجمهورية، وقد سخر لتحقيق ذلك كل وسائل الحكم إلى أن ظفر بتحقيق ما يريد، فانتخب في أوائل شهر تموز/ يوليو ١٩٥٣ رئيساً للجمهورية، واستمر رئيساً حتى أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٥٤ أي أنه بقي رئيساً سبعة أشهر وبضعة عشر يوماً، كان عهده خلالها يسير من ضعف إلى ضعف لأسباب عديدة منها تذمر فريق من ضباط الجيش من دكتاتوريته.. ومنها قصفه جبل الدروز بالمدافع نتيجة لخلافه مع زعمائه حول بعض المطالب المحلية.. ومنها فتور العلاقات بين حكومتي سورية والعراق.. ومنها اتساع رقعة الخلاف بين سورية ولبنان وغير ذلك من الأسباب التي شكلت بمجموعها خطراً على عهده، وكان من أهمها ما أقدمت عليه سلطات الأمن يوم الأربعاء في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ وهو اعتقال طائفة من رجال السياسة والأحزاب المنحلة وهم السادة: صبري العسلي، عبد الرحمن الكيالي، إحسان الجابري (من الحزب الوطني المنحل) ورشدي كيخيا، وعدنان الأتاسي، وشاكر العاص وعلي بوظو (من حزب الشعب المنحل)، وأكرم الحوراني وميشيل عفلق، وصلاح البيطار (من الحزب العربي الاشتراكي المنحل). وفرضت الإقامة الجبرية على هاشم الأتاسي وسلطان الأطرش، الأول في حمص، والثاني في جبل الدروز، واعتقل عدد من المستقلين، منهم الأمير حسن الأطرش وبعض كبار الموظفين.

وقد أوضحت الدوائر المأذون لها أسباب الاعتقال فقالت إنها ترجع لممارسة المعتقلين أعمال السياسة رغم حل أحزابهم القديمة قانوناً، وعدم حصولهم على ترخيص بتأليف أحزاب جديدة بموجب قانون الأحزاب الجديد.

وأضافت المراجع نفسها بأن التهمة الموجهة للمعتقلين هي تحريضهم طلاب الجامعة على الإضراب

والتظاهر مما أدى إلى تعطيل الحياة الدراسية وإثارة أعمال الشغب والفوضى في صفوف الأهلين.

واعتقل رجال الأمن أيضاً فيضي الأتاسي من حمص، وليون زمريا من حلب، وأمر رئيس الجمهورية بنقل المعتقلين إلى مستشفى المزة وتوفير أسباب الراحة لهم!

وقد زادت التدابير التي اتخذتها حكومة الشيشكلي ضد كل عنصر تشتبه بعدائه لها الموقف توتراً، وكانت الحالة في جبل الدروز قد بلغت حداً حفز الشيشكلي على إيفاد بعض وزرائه برئاسة عبد الرحمن الهنيدي وزير الداخلية إلى كل من مصر وعمان وبغداد ولبنان ليؤكد لحكوماتها سلامة الوضع في سورية، غير أن اعتقال كبار السياسيين والإمعان في قصف جبل الدروز بالمدافع، وبقنابل الطائرات، وهو ما حاولت سلطات الشيشكلي تكذيبه في سلسلة من التصريحات والبلاغات لم يقنع أحداً لا في عواصم الدول العربية ولا في سورية بالذات بأن الوضع طبيعي فيها.

وحدث في يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٤ أن محطة بغداد قد أذاعت نقلاً عن الإذاعة الأردنية نبأ أعلنت فيه رسمياً أن سلطان الأطرش و٣٥ شخصاً من رجاله اجتازوا الحدود السورية ـ الأردنية، وطلبوا من السلطات الأردنية السماح لهم بالإقامة في الأردن، وقد قررت الحكومة الأردنية احتجاز هؤلاء الأشخاص ريثما يتم اتخاذ قرار نهائي بحقهم.

وقد صرح مرجع مطلع في عمان بأن الحكومة الأردنية حريصة على عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين سورية والأردن.

وقد دعا فوزي الملقي رئيس الوزراء الأردني شخصية سورية مسؤولة لزيارة عمان، فجاء عبد الرحمن الهنيدي وزير الداخلية السورية، واجتمع برئيس الوزارة الأردنية أكثر من مرة، ودار الحديث حول سلطان الأطرش وجماعته.

وفي الوقت نفسه جرى اتصال هاتفي بين الملك حسين والزعيم أديب الشيشكلي بشأن التجاء سلطان باشا الأطرش إلى الأردن. وعرض فوزي الملقي رئيس الوزراء على مجلس الوزراء الأردني تفاصيل الاتصالات التي دارت مع وزير الداخلية السورية حول التجاء سلطان الأطرش وبعض السوريين إلى الأراضي الأردنية.

وأضاف قائلاً:

«إن الحكومة الأردنية مقتنعة بأن سلطان الأطرش يعتبر لاجئاً سياسياً، ولهذا فإنها لا تميل إلى تسليمه للسلطات السورية، أما بالنسبة للاجئين الآخرين فإنها بانتظار ورود مذكرة من سورية عن الاتهامات الموجهة إليهم، فإن وجدت أنها تقع ضمن نطاق الاتفاقية القضائية المعقودة بين البلدين فإنها ستسلمهم، وإلاّ اعتبرتهم لاجئين سياسيين».

وقد أدلى الأمير مصطفى الشهابي سفير سورية في مصر بتصريح تحدث فيه عن الأنباء القائلة بأن سورية طلبت من حكومة الأردن تسليمها سلطان الأطرش فقال:

«إذا اعتبر سلطان الأطرش وأنصاره لاجئين سياسيين فالعرف الدولي يقضي بمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي يسيء إلى العلاقات بين الدولتين».

فوجئ الناس في الساعات الأولى من صباح يوم الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٤ بإذاعة بيان من محطة حلب الإضافية تلاه الرئيس مصطفى حمدون، وأعلن فيه أن قيادات الجيش في المحافظات

الشمالية والشرقية والغربية وهي حلب، دير الزور، القامشلي، اللاذقية، قد أعلنت انفصالها عن دمشق، وطلبت إلى الزعيم أديب الشيشكلي أن يتخلى عن منصبه ويغادر البلاد حالاً حقناً لدماء أبناء الوطن الواحد. وناشد الرئيس حمدون قطاعات الجيش في المقاطعات الجنوبية والوسطى تأييد الحركة التي قامت بها قيادات الجيش في المحافظات الشمالية. وأوضح أن هدف الحركة الجديدة إنقاذ البلاد من الوضع الذي قادها إليه الزعيم أديب الشيشكلي والعودة بها إلى الأوضاع الدستورية الصحيحة.

وحوالى الظهر عادت محطة إذاعة حلب فذكرت أن قيادتي الجيش في المنطقة الوسطى (حمص، حماه) قد انضمتا إلى الحركة التي قامت بها القيادات الشمالية.

وبعد ذلك تلي بيان مسهب استعرض فيه ما اتصف به عهد الشيشكلي منذ عامين وشهرين تقريباً من ضغط على الحريات العامة وبسط النفوذ على جميع دوائر الدولة ومرافقها العامة وتدخل في كل صغيرة وكبيرة وانتهاك لقدسيتها وحل الأحزاب وزجّ زعمائها وأحرار البلاد في السجون.

ثم أسهب البيان في ذكر الدور الذي قام به أديب الشيشكلي وغايته من إنشاء حركة التحرير وهي التمهيد لتوليه رئاسة الجمهورية، وكيف جعل نفسه في البدء رئيساً للأركان، ثم رئيساً لمجلس الوزراء ثم استلم رئاسة الجمهورية باستفتاء كاذب تهريجي، وليدعم أفعاله الظاهرية أجرى انتخابات مزيّفة لم يساهم فيها الشعب.. حيث قال الشعب كلمته الصريحة فيها (لا) وعندما قال الشعب كلمة (لا) انعقد مؤتمر في حمص حضره زعماء الأحزاب ورجال السياسة في البلاد، وقدموا نصحهم وإرشاداتهم إليه، فاعتبرهم صبياناً في السياسة وزج بهم في المعتقلات، وتناول البيان كثيراً من الأعمال التي وقعت في عهد الزعيم أديب الشيشكلي، وقد عددها البيان واحدة بعد واحدة، منها الأعمال التي قام بها أخوه، وقد أتى عليها البيان كلها ومنها قرية «الشيحة» التي أنشأها لنفسه في حماه.

ثم عادت محطة حلب في المساء فحملت حملة قاسية على الزعيم أديب الشيشكلي وعلى مجلس النواب السوري الحالي، وذكرت أن وحدات الجيش في بعض المناطق الجنوبية قد انضمت إلى الحركة الجديدة.

أما بقية محطات الإذاعة فقد نشرت روايات مختلفة عن الحركة الجديدة في سورية، وقالت إحداها إن الأوضاع الدستورية قد أعيدت للبلاد بإعادة هاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية.

وعادت محطة حلب تذيع بين الفينة والفينة برقيات التأييد التي انهالت على مركز الحركة من المحافظات الشمالية والوسطى.

أما الزعيم أديب الشيشكلي فقد بحث الموقف بادئ ذي بدء مع أركان الجيش الذين أظهروا جميعاً حرصهم على وحدة الجيش السوري.

وحيال هذا الموقف لم يرَ بداً من احترام وحدة الجيش والتصميم على الاستقالة، فاستدعى إلى منزله رئيس مجلس النواب وبعض أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس وبعض الوزراء وأبلغهم ما انتهى إليه رأيه وهو الاستقالة من رئاسة الجمهورية.

وفي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر أذاعت محطة دمشق ما يأتي:

تقدم فخامة رئيس الجمهورية الزعيم أديب الشيشكلي بكتاب إلى رئاسة المجلس النيابي يحيطها به علماً بتقديم استقالته، وقد جاء في هذه الاستقالة ما يلي:

أيها الشعب الكريم

حقناً لدماء الشعب الذي أحبه والجيش الذي أفتديه والوطن العربي الذي أردت أن أخدمه بتجرد وإخلاص أقدم استقالتي من رئاسة الجمهورية إلى الشعب السوري العزيز الذي انتخبني ومنحني ثقته الغالية، راجياً أن يكون في ذلك خدمة لبلادي، سائلاً الله أن يقيها كل مكروه، وأن يحقق وحدتها ومنعتها وأن يأخذ بيدها إلى قمة المجد والرفعة».

ثم أعلن الزعيم الركن شوكت شقير رئيس الأركان العامة أنه بعد أن تمت استقالة الزعيم الشيشكلي غادر سورية في الساعة التاسعة من ليل الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٤٥، ولم تذكر الجهة التي سافر إليها.

لجأ الشيشكلي إلى المفوضية السعودية في بيروت، طالباً السماح له بالسفر إلى المملكة واعتباره لاجئاً سياسياً، ولبث ينتظر جواب الملك سعود بالموافقة على سفره، وبعد يوم وليلة ورد جواب الملك السعودي بالموافقة، ونقله إلى المملكة على متن طائرة سعودية.

ومن دمشق إلى بيروت رافقه سبعة ضباط ووزير الداخلية عبد الرحمن الهنيدي، أما قرينته وأولاده فقد وصلوا في اليوم الثاني إلى بيروت.

وعرف أن مئة شخص من أنصار الشيشكلي قد لجأوا إلى لبنان وتفرقوا بين شتورا وبيروت وبعض أنحاء الجبل.

وأقام الشيشكلي في المملكة العربية السعودية وقتاً غير يسير كلاجئ سياسي، وحصل على جواز سفر سعودي تمكن بواسطته من السفر إلى أوروبا، فأقام في فرنسا بعض الوقت. وكان يتنقل بين عدد من العواصم الأوروبية ثم سافر إلى الأرجنتين حيث لقي مصرعه على يد شاب من آل معروف، وكان ذلك انتقاماً من الشيشكلي وثأراً لدماء الذين حصدتهم مدافع الجيش السوري في جبل الدروز عندما كان الشيشكلي في سدة الحكم.

وهكذا انتهى عهد الشيشكلي وشخصه، بسبب نهجه الدكتاتوري في الحكم، وتجاهله جميع الأحزاب والهيئات السياسية في البلاد، وزجّه بكبار الشخصيات العاملة في الحقل الوطني في السجون، فتألبت عليه جميع القوى السياسية والشعبية وكبار ضباط الجيش ومن بين هؤلاء من انقلب عليه بعد أن كانوا من أصدقائه الموالين، نذكر منهم العقيد محمود شوكت قائد القوات في سورية الوسطى (حمص وحماه). وقد سأله الشيشكلي هاتفياً ماذا ينصح إليه أن يفعل؟..

فأجابه يقول: «أنصح إليك أن تحزم حقائبك حالاً وتغادر البلاد..».

هذا من أمر الشيشكلي كحاكم، انتزع سلطة الحكم بقوة الجيش! أما الشيشكلي كمواطن فهو وطني صادق، يشهد بوطنيته كل من عرفه، وقد سمعت النائب والوزير السابق عبد الباقي نظام الدين في معرض حديثه عن بعض الرؤساء الذين تولوا رئاسة الجمهورية في سورية يقول: « ..أعجبت بثلاثة: ذكاء الشيخ تاج الدين الحسني... وصلابة هاشم الأتاسي... ووطنية أديب الشيشكلي...».

كما سمعت من الدكتور عبد الوهاب حومد النائب والوزير السابق قوله: «إن الشيشكلي كان في معاملته وتصرفاته مع المعتقلين السياسيين إنساناً مهذباً.. وقد زارنا أكثر من مرة وكان يجلس معنا بعض الوقت، ونتبادل وإياه أطراف الحديث، عدا عن المعاملة اللائقة التي كنا نعامل بها بطلب منه».

عودة الحكم الشرعي

ما إن أعلنت محطة الإذاعة نبأ استقالة أديب الشيشكلي حتى أضربت دمشق وجميع المحافظات السورية وخرجت المظاهرات إلى الشوارع والساحات تهتف بسقوط الدكتاتورية.

وخرج المحامون في دمشق، وهم يرتدون أثواب المحاماة، بمظاهرة كبيرة تطالب بالإفراج عن المحامين المعتقلين، والتقت مظاهرة المحامين بمظاهرة الطلاب وخطب الخطباء من الفريقين، واستفحل خطر المظاهرات في المساء، وواصل البعض أعمال التخريب والتدمير فحطم بالحجارة زجاج نوافذ قصر الحكومة ومحافظة دمشق الممتازة حتى خشي أولو الأمر من انتشار الفوضى، فأنذرت قوات الشرطة والدرك المتظاهرين بالتفرق والانسحاب. واصطدم البعض برجال الدرك والشرطة فأطلقت العيارات النارية والقنابل المسيلة للدموع فسقط عدد قليل من الجرحى الذين نقلوا إلى المستشفى الوطني والمستشفيات الأخرى للإسعاف، وقد تمَّ تفريق المتظاهرين... غير أن المظاهرات ما لبثت حتى تجددت فاضطرت رئاسة أركان الجيش إلى إعلان منع التجول في دمشق من الساعة الثامنة مساء حتى الخامسة صباحاً. واضطرت أيضاً إلى إذاعة بلاغ دعت فيه الأهلين إلى الكف عن القيام بالمظاهرات خشية أن تستغلها عناصر الشغب.

وبعد أن أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين، تنادى هؤلاء، وهم يمثلون جميع الأحزاب، إلى عقد مؤتمر برئاسة هاشم الأتاسي. وجرى اتصال هاتفي بين الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة للجيش السوري، وأعضاء المؤتمر، أدى إلى سفر الزعيم شقير إلى حمص للاجتماع برئيس وأعضاء المؤتمر، وقد تمَّ خلال هذا الاجتماع الاتفاق على تنسيق ورسم الخطوات التي يجب اتباعها وفي مقدمها عودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى تسلم أعماله في منصب رئاسة الجمهورية. وقد وضعت الدوائر المختصة برنامجاً خاصاً لاستقبال الرئيس الأتاسي بموكب رسمي شعبي من حمص إلى القصر الجمهوري في دمشق.

غير أن الرئيس الأتاسي لم يشأ الذهاب إلى دمشق قبل أن يتم تأليف الوزارة في حمص، وهكذا كان فقد تألفت الوزارة على الشكل الآتي بعد قبول استقالة وزارة الدكتور معروف الدواليبي:

صبري العسلي رئيساً لمجلس الوزراء، الدكتور السيد معروف الدواليبي وزيراً للدفاع الوطني، فيضي الأتاسي وزيراً للخارجية، الدكتور منير العجلاني وزيراً للمعارف، حسن الأطرش وزيراً للزراعة، عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية، علي بوظو وزيراً للداخلية، عفيف الصلح، وزيراً للدولة، أحمد سليمان الأحمد وزيراً للصحة والإسعاف العام، الدكتور السيد فاخر الكيالي وزيراً للاقتصاد الوطني، رشاد جبري للأشغال العامة والمواصلات.

وقد رافق تأليف الوزارة وفي أعقاب تشكيلها مباشرة صدور عدد من البيانات السياسية منها «بيان المؤتمر الوطني في حمص»، وقد وقعه مؤتمر الأحزاب المؤتلفة المنعقد في مدينة حمص، بارك حركة الجيش ودعا فلول الدكتاتورية بدمشق إلى ترك جانب المكابرة والعناد وأن لا يكونوا السبب في سفك دماء بريئة.

ومنها رسالة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إلى الشعب السوري وقد جاء فيها قوله:

« ..إذا كان لا بد من الخروج بدرس وعبرة من تجارب العامين الماضيين، فالعبرة أن الشعب السوري العزيز يأبى أن يساس بحكم الفرد وأن يسلس القياد إلى الدكتاتورية، وأن جيشنا العزيز مؤمن بعد الاختبار أن

تمام كرامته ومهابته وحرمته إنما تكون بتحقيق مبدأ تبعية السلطات وفقاً لنصوص الدستور وروحه».

ومن بين الدعوات والبيانات أيضاً الدعوة التي وجهها العقيد فيصل الأتاسي من محطة إذاعة حلب إلى القوات المسلحة في المنطقة الجنوبية وقد قال فيها:

« ..فإلى ضباط الجيش ونقبائه وأفراده نتوجه لكي نبرهن للملأ وللشعب أن الجيش السوري لم يكن حرباً على أمته، وإنما كان وسيبقى إلى الأبد مستعداً لبذل دمائه فداءً لها».

ودعا في الوقت نفسه كلاً من الدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب الذي تولى نيابة رئاسة الجمهورية، والوزراء والنواب إلى التخلي عن الحكم، فكان جواب الدكتور الكزبري أن أصدر بياناً موجهاً إلى الشعب قال فيه:

«كنت إثر استقالة رئيس الجمهورية الزعيم أديب الشيشكلي وجدت من واجبي أن أواصل مع السادة الوزراء ممارسة السلطة التنفيذية بصورة موقتة من أجل تصريف الأمور وحتى يتسنى لرجالات البلاد وزعمائها السياسيين إيجاد الحل الملائم، وقد توجهت منذ اللحظة الأولى بنداء مخلص إلى جميع المواطنين من مدنيين وعسكريين وناشدتهم باسم الوطن والعروبة أن يقدروا دقة الظروف، وينبذوا الأحقاد ويطرحوا الاحقاد ويقفوا صفاً واحداً ويداً واحدة لما فيه خير الوطن. وقد قمت فوراً بالاتصال مع السادة الوزراء ومع رئاسة الأركان العامة لتهيئة الجو الملائم من أجل تحقيق الغرض الذي دعاني إلى المثابرة على ممارسة السلطة التنفيذية.

«..وقد ارتاحت رئاسة الأركان لهذه الخطوات، وكان اتصالي المستمر الوثيق معها هو الذي أدى إلى تهيئة الجو المناسب لحل البرلمان والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وتفادي كل انشقاق في صفوف الجيش، وبالتالي إفساح المجال لرجالات البلاد للاتفاق على حل الأزمة على أحسن وجه، وبالشكل الذي يحقق مصلحة الوطن العليا.

«...أما وقد تحقق هذا الأمر ووصلنا إلى الأمنية التي كنا نسعى إليها، فإنني وإخواني الوزراء نترك الحكم وضميرنا مرتاح أن البلاد قد اجتازت الأزمة وتهيأت لعودة الجيش إلى ثكناته وتسلم رجالات البلاد مسؤوليات الحكم، وإنني أرى من واجبي تقديم خالص الشكر لكل من ساهم معي في حل الأزمة وبالأخص للسادة الوزراء ورئاسة الأركان العامة، ولكل من السادة النواب الذين تفهموا الوضع وتقدموا بطلب حل المجلس.. وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير البلاد».

واستقبلت كثرة الشعب نبأ تأليف الوزارة بالارتياح باستثناء حزب البعث العربي الاشتراكي الذي لم يشترك في الوزارة لأسباب شرحها في حلب عبد الفتاح الزلط، ومما قاله في بيانه أن حزب البعث العربي الاشتراكي قد بذل أقصى جهوده مع الهيئات السياسية الأخرى للعمل على تشكيل حكومة قومية ائتلافية تتوفر فيها الضمانات الكافية للقيام بأعباء الحكم في مثل هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها البلاد وتوحي للشعب بالاطمئان على مقدرتها في تحقيق مطالبه التي ناضل من أجلها، ولكن حزبنا لما رأى رغم مساعيه أن هذا الاتجاه الشعبي لم يشترك في تشكيل الوزارة، ولم تؤخذ عن القائمين على الأمر الملاحظات التي أبداها بعين الاعتبار، كذلك نعلن بأن الحزب لا يؤيد هذه الوزارة ولا أية وزارة لا يجد فيها الضمان الكافي لتحقيق رغبات الشعب.

وحدث خلال الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة أن قامت مظاهرات شعبية ضخمة في دمشق وحلب

وبقية المحافظات السورية أسفرت عن سقوط بعض القتلى ومئات من الجرحى.. واضطرت دوريات الجيش إلى الطواف في الشوارع بالإضافة إلى قوات الدرك والشرطة.

وقامت مظاهرات كبيرة في مدينة حماة سارت في الشوارع معربة عن ابتهاجها، وقد استقبل المقدم بكري قوطرش قائد موقع حماة جماهير المهنئين وشكرهم على عواطفهم وحذرهم من إطلاق الرصاص، غير أنه حدث أن المتظاهرين عندما وصلوا قرب منزل ابن عم الزعيم أديب الشيشكلي خرج ابن عمه فائز بن سالم آغا الشيشكلي وتشاجر مع المتظاهرين، وتبادل إطلاق الرصاص فقتل ثلاثة من الحزب الاشتراكي، كما قتل فائز بن سالم آغا الشيشكلي صاحب المنزل.

وغادر أنصار الشيشكلي البلاد إلى جهات مختلفة، وأكثرهم غادروها إلى لبنان. وصرح مصدر لبناني مسؤول أنه سيسمح لضباط الجيش والمدنيين السوريين بالإقامة في لبنان كلاجئين سياسيين ثلاثة منهم من آل الشيشكلي. ومن المدنيين عبد الرحمن الهنيدي وزير الداخلية السابق، وأسعد محفل أمين عام القصر الجمهوري السابق، والضباط الستة الذين عادوا إلى بيروت بعد أن رافقوا الزعيم أديب الشيشكلي من لبنان إلى المملكة العربية السعودية.

وغادر دمشق في الوقت نفسه حسين حدة رئيس فوج المصفحات، وعبد الحق شحادة رئيس الشرطة العسكرية في عهد الشيشكلي بعد أن حصلا على جوازي سفر إلى فرنسا، وبسفر هذين الضابطين اللذين كان لهما دور بارز في الدفاع عن الشيشكلي حتى اللحظات الأخيرة من عهده حلت آخر عقدة من الأزمة التي كانت قائمة بين أركان الجيش في الشمال والجنوب.

هذا وقد تلقت السفارة العربية السعودية في دمشق من وزارة الخارجية السعودية بجدة البيان التالي: وصل السيد أديب الشيشكلي إلى الرياض ـ المملكة العربية السعودية وقد قبله جلالة الملك سعود المعظم طبقاً للتقاليد العربية التي دُرج عليها والتي يعرفها الناس، وبهذه المناسبة يرغب جلالته أن يبيّن موقفه تجاه سورية والبلدان العربية الأخرى، وهو أنه موقف الصديق الشقيق تجاه صديقه وشقيقه، ويؤكد بأن جلَّ مقصد جلالته أن تكون سورية والبلدان العربية متمتعة بالسيادة والاستقلال، ولا ينظر جلالته في هذا السبيل إلى منافع الأفراد، بل يرعى مصلحة البلاد العامة».

وبهذه المناسبة سئل رئيس الوزارة السورية صبري العسلي عما إذا كان صحيحاً ما أشيع من أن الحكومة السورية تفكر في الاتصال بجلالة اللك سعود لتلتمس منه إقصاء الشيشكلي عن المملكة العربية، فأجاب بقوله: «إن الحكومة السورية لم تفكر في هذا، والمهم أن يكون الشيشكلي خارج الأراضي السورية».

بعد ظهر يوم الاثنين في ١ آذار/مارس ١٩٥٤ تحرك موكب رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي من حمص إلى دمشق، وكان يستقبل على طول الطريق بالهتاف والتصفيق، وعند بلوغ الموكب مدخل العاصمة استعرض حرس الشرف الذي اصطف لتحيته، وكانت مئات السيارات التي خرجت لاستقباله من موقع أبي الشامات انضمت إلى الموكب الذي ما بلغ «جسر تورا» حتى كانت ألوف الخلائق تهتف بحياة سورية الحرة، ولما بلغ القصر الجمهوري استقبل رئيس وأعضاء الوزارة، وتدفقت وفود المهنئين إلى القصر واستمر تدفقها مدة طويلة.

وتسلمت وزارة صبري العسلي زمام الحكم، وصرح رئيسها بقوله:

«.. إن مهمة حكومتنا موقتة لا تتعدى الحدود التي أوضحناها في بياننا أمس، وهي إعداد العدة لإجراء

انتخابات حرة نزيهة بعيدة عن كل تأثير منزهة عن كل هوى حتى يتم حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب.. ونحن عازمون أن نهيئ للشعب سبل التمتع بجميع حرياته، ومصممون على ذلك، ولا نريد أن يكون الحكم علينا بالنوايا الحسنة التي نحملها، بل بما ننتج من أعمال وبما نحقق من أهداف قطعنا على أنفسنا العهد بتحقيقها».

«.. ويسرني أن أعلن للشعب الكريم باسم الحكومة أننا نقيم كيان الدولة وجهاز الحكم على دعامتين أساسيتين: فالأولى هي الحرية الكاملة ضمن حدود القانون.. والثانية هي سيادة القانون واحترامه من قبل الحاكم والمحكوم على السواء».

بعد أن اعتبر الدستور الذي وضع في عهد الشيشكلي لاغياً والعودة إلى الدستور ١٩٥٠ الذي أسفرت عنه انتخابات ١٩٤٩ دعي مجلس النواب الأسبق إلى الاجتماع، فعقد جلسته الأولى بعد ظهر يوم ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٠، وافتتحها رئيسه الدكتور ناظم القدسي بقوله:

«باسم الله العلي القدير الذي يمهل ولا يهمل، باسم الشعب السوري العربي الذي ثار على البغي، وهد جبروت الغي، وكافح في سبيل طمأنينته، نستأنف جلسات مجلس النواب التي حال دونها عدوان على الدستور استمر منذ يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ إلى اليوم الذي انتصر فيه شعبنا الأبي، واستجاب له جيشنا الباسل».

وبعد أن شرح الدكتور القدسي المراحل الأخيرة التي اجتازتها البلاد، أعطى الكلمة للحكومة لتلاوة بيانها الوزاري، فوقف رئيس الوزارة صبري العسلي، وتلا البيان الذي استعرضت الحكومة فيه حياة سورية الدستورية بدءاً من انتخاب الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ وما تلاها من أزمات ومصاعب ونضال ضد الدكتاتورية، وقد برهن الشعب خلالها على تمسكه بأهداب الحياة الدستورية. ثم أشار إلى مهمة الحكومة وأهدافها وهي تتلخص في إجراء انتخابات حرة نزيه في ظل دستور عام ١٩٥٠ بعد تعديله على وجه يكفل توازن سلطان الدولة وحسن قيامها بواجباتها الدستورية، ثم تكلم عن بقية الأهداف التي تعمل الحكومة على تحقيقها منها: إصلاح التشريع، والاتفاق الاقتصادي مع لبنان، ومعاقبة الذين كانوا عوناً للباغي في شروره وآثامه، ومواصلة العمل في سبيل قضية فلسطين.

وختم البيان بقوله:

«.. فإذا أنجزت الحكومة مهمتها الانتقالية واطمأنت البلاد إلى قيام مجلس النواب العتيد، قدمت استقالتها وفقاً للتقاليد الدستورية المعروفة».

ناقش النواب بيان الحكومة، وكان جلال السيد أول الخطباء الذين ناقشوه ومما قاله:

«كنت أخشى وأنا في سجن المزة عدم اتفاق الأحزاب بعد خروج رجالها من المعتقل، وقد تحققت مخاوفي..».

وتحدث جلال السيد عن قصة لقاسم أمين عنوانها «قتلناها» فقال:

«إنني أبحث وأتلفت، وأسأل من الذي قتل الأفعى؟ إنني أرى وجوهاً لا أشك في أنها ساهمت في قتل الأفعى «الشيشكلي» وأن رئيس الأركان الزعيم شقير جاء إلى المعتقل يخبرنا بنهاية الطاغية وعودة الجيش إلى ثكناته، بشرط اتفاق كلمتكم أيها الساسة».

وتحدث عن اشتراك حزب البعث العربي الاشتراكي في الوزارة وعدمه وقال:

« ..إن أية قوة لا تستطيع القيام بانقلاب ما لم تعرف نفسية الشعب، وتعلم أنه غير راض عن الحكم الحاضر، أما إذا كان هناك تضامن وتفاهم بين الشعب وساسته، فلن يستطيع أحد القيام بأي انقلاب».

وقال:

«كان يجب على المجلس أن يجتمع في المواعيد التي حددها الدستور، رغم حله، ولو أدى ذلك بنا إلى السجون والمعتقلات».

وأعلن بأنه يحجب الثقة عن الوزارة.

ثم تكلم أكرم الحوراني، فاستعرض المحن والكوارث التي مرت بالوطن وأسبابها في نظره، وخلص من ذلك إلى الحديث عن انتخابات الشيشكلي المزورة، وسمى البرلمان المنحل، برلمان الشارع، واستنكر أن يساق المواطنون إلى صناديق الانتخابات بالتهديد والقوة، والتعذيب، وأنه عندما يتحرر هؤلاء المواطنون، يكون الحكم ديموقراطياً.

وبعد أن تبسط في الحديث عن استعمال القوة والسلطة في الانتخابات أيّد أقوال جلال السيد وجزم بأن الانتخابات المقبلة لن تكون حرة نزيهة لأن الوزارة لم يشترك فيها جميع من حاربوا الطغيان، ورفع عن نفسه وعن حزبه أية مسؤولية في الحكم طالما استغل الموقف الحزبان الكبيران (الوطني والشعب) اللذان حالا دون اشتراكه فيه.

ثم تعاقب على الكلام كل من النواب بديع إسماعيل، وحسين مريود، ومحمد المبارك، والدكتور منير العجلاني، وإلياس دمر، وإحسان حصني، وحسني البرازي الذي استهل خطابه بقول الشاعر:

قالت الضفدع قولاً فسَّرته الحكماء

في فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء؟

لم أكن أرغب في الكلام في هذه الجلسة التاريخية، وقد شهد لي هذا المنبر مواقف كثيرة وقد نلت شرف الكلام عليه، وكنت المعول الأول والوحيد في هدم بنيان الطغيان رغم صلة الرحم ـ تصفيق حاد ـ باعتبار أن عمته والدة الزعيم الشيشكلي ـ وقد كنت قاسياً كل القسوة برغم هذه الصلة، وما اعتبرتها يوماً مانعاً لإبداء قناعتي في مثل ذلك العهد وأساليبه..

وأضاف قائلاً: وما كنت أريد أن أتكلم منذ خرج ـ ابن عمتي الطاغية ـ ولم أكن أرغب بفراره ومغادرته البلاد، بل كنت أرغب في بقائه ومحاكمته مع المتعاونين معه.

ثم تكلم عبد اللطيف اليونس فقال: لا أشك بوطنية أحد من إخواني فكلهم رائدهم الحق، ولكن الاختلاف في وجهات النظر بسيط يجب علينا أن نزيله، ولا نبقي مثل هذه الثغرة في صف التضامن.

وألقى السيد أحمد قنبر كلمة حزب الشعب وقد جاء فيها: إن حزب الشعب يأمل أن تحقق الحكومة ما جاء في الميثاق الوطني والبيان الوزاري.

ووقف صبري العسلي رئيس الوزارة، ورد على أقوال الخطباء وبصورة خاصة منهم: جلال السيد وأكرم الحوراني وإحسان الحصني، وشرح مراحل الأحداث التي وقعت منذ انعقاد مؤتمر حمص، وما كان بين الأحزاب بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي من تفاهم واتفاق على تشكيل حكومة قومية من الأحزاب الثلاثة (الوطني والشعب والبعث) وبعض المستقلين على أن ينتخب كل حزب ممثلين اثنين

ليشتركا في الحكومة لتكون الحكومة متفقة ومتوافقة في تقاريرها ومشاريعها، فكان الحزبان الشعب والوطني متفقين على تأليف الحكومة القومية، ولكن ميشيل عفلق قال: إننا مع رغبتنا الصادقة في أن تمر البلاد في هذه الفترة العصيبة بخير وسلام نعتذر عن الاشتراك في الحكم لأن أوضاعنا وعواملنا تقتضينا أن لا نكون في هذه الوزارة.

وعلق العسلي على موقف حزب البعث من تشكيل الوزارة القومية بأنه كان سلبياً بعد أن عاهد المجلس على أن تعمل حكومته على تحقيق كل ما جاء في بيانها.

ثم طرح منح الثقة للوزارة على التصويت فنالتها بـ ٨٥ صوتاً ضد خمسة أصوات واستنكاف واحد.

أما النواب الذين أقسموا يمين الولاء للدستورين: دستور عام ١٩٥٠ ودستور الشيشكلي المنحل، فقد عقدت لجنة الدستور في مجلس النواب اجتماعاً برئاسة سعيد حيدر لبحث قضيتهم، واشتركوا مع اللجنة في بحث مصيرهم، فاتجهت النية إلى أن يتقدم هؤلاء النواب إفرادياً إلى الدكتور ناظم القدسي رئيس مجلس النواب بالاستقالة من تلقاء أنفسهم وهكذا كان.

أما النواب الموظفون وهم راتب الحسامي مدير الإذاعة، وقدري المفتي القاضي، وجاد الله عز الدين مدير الزراعة في السويداء فقد خيروا بين أن يستقيلوا من وظائفهم ويشتركوا في اجتماعات مجلس النواب، أو أن يتخلوا عن النيابة ويبقوا في وظائفهم، فاختاروا الشق الثاني.

وكان أول التدابير التي اتخذتها حكومة العسلي إغلاقها مكاتب هيئة التحرير وختمها بالشمع الأحمر، وهي الهيئة التي أنشأها الزعيم الشيشكلي، وحاول أن يقيمها على أنقاض الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة.

ومن تدابيرها أيضاً قيامها بحملة تسريحات واسعة في دوائر الشرطة، وتنظيم إجازات السفر إلى لبنان، وتسريح كل من مدير الشرطة والأمن العام ومدير الإذاعة السورية، وأعضاء اللجنة الثلاثية التي أشرفت على وضع دستور العهد السابق والأمين العام لوزارة الداخلية.

وأعادت وزارة الدفاع الوطني خمسة من كبار ضباط الجيش الذين سرحوا في عهد أديب الشيشكلي إلى الخدمة في الجيش السوري، وهم العقيد توفيق نظام الدين الذي عيّن معاوناً لرئيس الأركان العامة، والمقدم عدنان المالكي، والمقدم هشام سمان، والمقدم نوفل شحم، والمقدم زياد أتاسي، وقد ارتدوا ألبستهم العسكرية ومارسوا أعمالهم.

وأقرَّ مجلس النواب ربط الدرك السوري بوزارة الداخلية علماً بأن هذا الموضوع كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت الزعيم أديب الشيشكلي إلى القيام بحركته، إذ كان شديد التمسك ببقاء الدرك مرتبطاً بوزارة الدفاع الوطني.

اعتبرت الحكومة قانون الأحزاب الذي وضعه الشيشكلي باطلاً. كما اعتبرت الأحزاب السابقة لا تزال قائمة.

ما إن علمت السلطات الأردنية والهيئات الشعبية في الأردن بعزم سلطان باشا على العودة إلى سورية حتى هبّت لتكريمه، فأعدت له قطاراً خاصاً أقله من منطقة معان إلى عمان العاصمة الأردنية. وبعد أن قضى في عمان بضعة أيام توجه إلى بلدته «القرية» في جبل الدروز وقد استقبل فيها استقبالاً رائعاً واشترك في استقباله جميع وجوه الجبل الذين وفدوا من مختلف مقارنه وأنحائه، كما اشترك في

الاستقبال وفد رسمي باسم الحكومة برئاسة الأمير حسن الأطرش، وأرسل المجاهد الكبير نزيه المؤيد العظم إلى رفيقه في الجهاد سلطان باشا الأطرش برقية مؤثرة يعتذر فيها عن عدم تمكنه من استقباله شخصياً بسبب مرضه ويرحب بعودته إلى وطنه الذي يعتز بقيادته وبما قدمه له من تضحيات. وحذا حذو المجاهد نزيه المؤيد جميع المجاهدين الذين اشتركوا مع سلطان باشا في مكافحة المستعمر، وكان لهم الفضل في تحرير سورية وتحقيق الاستقلال.

وقد أوفد رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي وفداً باسمه يحمل رسالة إلى سلطان باشا يعبّر له فيها عن مشاعر التهنئة الصادقة بعودته إلى بلده، وكان الوفد برئاسة وزير الداخلية علي بوظو وبعض الوزراء والنواب.

ووصل إلى السويداء وفد كبير من دروز لبنان يضم نحواً من ألفي شخص يتقدمهم الأمير مجيد إرسلان وزير الدفاع الوطني اللبناني، كمال جنبلاط، والشيخ محمد أبو شقرا شيخ العقل في لبنان.

في ضحى اليوم الثاني والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٤ وصل إلى «القرية» بلدة سلطان باشا وفد مؤلف من أحمد فؤاد القضماني من كبار المشتغلين بالحركة الوطنية ونقيب المحامين فيما بعد، وحمدي بابيل سكرتير تحرير «الأيام» ومراسل «الأهرام» من سورية، وإلياس الشويري من أصدقاء آل الأطرش. وزار الوفد فور وصوله سلطان باشا وسط أهازيج الوفود التي قدّر عددها بأربعين ألفاً. وأبلغ الوفد سلطان باشا رسالة شفوية من الرئيس شكري القوتلي أعرب فيها عن تهنئته الخالصة لسلطان باشا وإخوانه زعماء الجبل على خلاصهم من المحنة التي تعرضوا لها، وقد زالت بحمد الله، وعاد للجبل أمنه وسلامته.

وقد استقبل سلطان باشا هذه العاطفة من الرئيس القوتلي بكثير من الشكر والتقدير، وقال:

«إن صلتنا بالأخ شكري بك صلة ترقى لعهد الجهاد القديم ضد الاستعمار، ولكم تحملنا من بأسه وقاومنا طغيانه.. فلا غرو إذا ما اهتم فخامته بمصائر إخوانه الذين حاول البعض رميهم بتهم شهد الله أنها باطلة».

أما وقد طويت صفحة أديب الشيشكلي، فإننا نثبت في ما يلي ما كتبته «الأيام» في عددها الصادر صباح الأحد في ٢١ آذار/ مارس ١٩٥٤. قالت «الأيام»: قيل إن الشيشكلي قد اغتيل في الرياض، وقيل إنه اختفى من المملكة العربية السعودية في طريقه إلى أوروبا للإقامة فيها نهائياً، ولكن الحقيقة كما تبدو، وكما أذيع في الرياض، أن الرجل لا يزال في الرياض لاجئاً سياسياً.

وقد ورد في الأنباء الأخيرة أن الشيشكلي عندما وصل إلى جدة صافح المستقبلين في صمت ووجوم، وكان شعر ذقنه لم يحلق منذ أيام وهالات التعب بادية حول عينيه مما يدل على الأرق والقلق.. وحين وصوله إلى جدة، خلع ثيابه ولبس مناشف الإحرام وذهب إلى مكة ليلاً فطاف بالكعبة وسعى بين الصفا والمروة، ثم عاد إلى جدة صباحاً ليستقل الطائرة إلى الرياض حيث كتب له أن يبدأ صفحة جديدة في حياته.

وقد روى الذين رافقوا الشيشكلي أنه بكى طويلاً عند الكعبة الشريفة، وأجهش بالبكاء بضع دقائق، وعاد من مكة إلى جدة صامتاً لم يفه بكلمة.

وأضافت الجريدة تقول:

«.. إن الشيشكلي الذي حكم سورية حيناً من الدهر قد انقاد لرأي زمرة لم تكن مخلصة له، ولا للوطن

الذي أنبتهم وأطعمهم، حتى عادت الأمور إلى نصابها، وآثر الشيشكلي أن يخلو إلى نفسه، وقد دفن ماضيه في رمال الصحراء».

في ٢٠ آذار/ مارس عام ١٩٥٤ عاد من جدة إلى الرياض جميل مردم بك فسأله مراسل «الأيام» في القاهرة رأيه في الأوضاع العربية عامة، والسورية بوجه خاص، فابتسم، وقد كان يرتدي الكوفية والعقال وأجاب:

« ...لقد أثبتت الأحداث التي وقعت في البلاد العربية بعد نكبة فلسطين، أن الشرق العربي في حاجة إلى استقرار، ولكي نضمن هذا الاستقرار علينا أن نتعظ بالتجارب القاسية التي مرت بنا، ونضع أساس الحكم على مبدأ واحد هو: حرية بلا فوضى، ونظام بلا استبداد».

وختم كلامه قائلاً:

«ويجب أن لا ننسى أن أهم مشكلة تعانيها البلاد العربية في الوقت الحاضر، هي: (غرور الحاكمين، ونفاق المحكومين) وهذه المشكلة يجب أن تعالج بسرعة ويبحث لها عن حل».

مضت وزارة العسلي في ممارسة أعمالها ومهامها، وعلى الرغم من اشتراك الحزبين الكبيرين، الحزب الوطني، وحزب الشعب، والمستقلين فيها، فإن حزب البعث العربي الاشتراكي ظل معارضاً لها لأسباب شرحها رؤساء الحزب وممثلوه في داخل مجلس النواب وفي خارجه، ومن أبرزها اعتراضه على توزيع الحقائب الوزارية بشكل يتعارض مع الغاية من تأليف الوزارة القومية. وكان إصرار الحزب على تسلم وزارة الداخلية التي لها اتصالها المباشر بعملية الانتخابات النيابية شرطاً رئيسياً لم يتخل عنه برغم الجهود التي بذلت، والوساطات التي صرفت في سبيل التوفيق بين الأحزاب المشتركة في الوزارة وبين الحزب المذكور.

وفي الوقت الذي كانت فيه الوزارة تواصل أعمالها كان الحديث في صفوف النواب والوزراء يدور حول تأليف وزارة جديدة تحل محل وزارة العسلي وتتوافر فيها شروط الوزارة القومية أو الوزارة الحيادية، وأن تنحصر مهمتها بإجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة.

وسعى رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي سعياً حثيثاً ـ وشاركه في ذلك سلطان باشا الأطرش الذي كان في دمشق حيث اشترك في احتفالات عيد الجلاء ـ لتأليف وزارة قومية تنال موافقة الجميع، فلم يفلح، مما اضطره للعمل على تأليف وزارة حيادية ليس بين أعضائها من هو عرضة للاعتراض، وبعد مضي أربعة أسابيع تقريباً انتهى رئيس الجمهورية إلى تأليف وزارة حيادية فاستدعى سعيد الغزي من رؤساء الوزراء السابقين، وعهد إليه بتأليف وزارة حيادية، فشكر للرئيس ثقته به، وانصرف عقب ذلك إلى القيام بالاستشارات المقتضبة إنجازاً للمهمة المسندة إليه، وفي يوم التاسع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٤ قصد سعيد الغزي إلى قصر الرئاسة حيث قابل الرئيس وأطلعه على نتيجة مساعيه، ثم قدم إليه لائحة بأسماء من اختارهم لمؤازرته في الاضطلاع بمهام الحكم، وقد أقرها، وتبعاً لذلك فقد تألفت الوزارة على الوجه الآتي:

سعيد الغزي رئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني، عزت الصقال وزيراً للخارجية والمالية، أسعد الكوراني وزيراً للعدل والاقتصاد الوطني، نهاد القاسم وزيراً للمعارف والزراعة، إسماعيل قولي وزيراً للداخلية، نبيه العزي وزيراً للصحة والإسعاف العام والأشغال العامة.

وقد وقع الرئيس خلال هذه المقابلة مرسوماً بقبول استقالة الوزارة التي يرأسها صبري العسلي، والمرسومين القاضيين بتسمية سعيد الغزي رئيساً لمجلس الوزراء، وبتسمية أعضاء الوزارة الجديدة.

وقد عكفت الوزارة الجديدة على تصريف أعمالها والاستعداد لتهيئة أجواء هادئة لإجراء الانتخابات، وانتظرت تصديق مجلس النواب قانون الانتخابات لتتمكن من تحديد موعدها، وناقش المجلس القانون المذكور في جو حار صاخب.. وطرح القانون برمته بعد تعديله على المجلس فأقره، وخالف ستة نواب هم إحسان الحصني، وأكرم الحوراني، وتامر الملحم، ودحام الدندل وميزر العبد المحسن، وهايل السرور.

وأعلن رئيس الوزارة أن حكومته حيادية لن تخرج عن إطار الحياد الذي يكفل إجراء انتخابات حرة نزيهة، غير أن المتاعب واجهتها، والعقبات قامت في طريقها، فالحزبان الكبيران، الوطني والشعب، لم يتمكنا من الاتفاق على موقف حاسم من دخول الانتخابات أو مقاطعتها، فنشأ عن ذلك ارتباك وبلبلة في الموقف الانتخابي، وزاد الموقف توتراً الاصطدامات التي وقعت بين الاشتراكيين والإخوان المسلمين في حلب والمعرة وغيرهما في المناطق الشمالية، وقد أسفر بعضها عن سقوط قتلى وجرحى، وكانت الحكومة حددت يوم ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات. فلم يطلّ اليوم الأول من آب/ أغسطس حتى اتضح موقف الأحزاب والمستقلين من المرشحين، فالحزب الوطني أعلن اشتراكه في الانتخابات، وحزب الشعب أعلن عزوفه عنها ومقاطعتها، وكل منهما أصدر بياناً شرح فيه الأسباب التي حملته على اتخاذ موقفه الذي يعتبره صواباً. أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد كان موقفه منذ السابق سلبياً، وقد أوضح أقطابه وأركانه في أكثر من بيان وتصريح العوامل التي تحمله على ذلك.

أما الإخوان المسلمون فقد أعلنوا أنهم لا يرشحون أنفسهم للانتخابات.

وقبل أسبوعين من موعد الانتخابات أطل خالد العظم على ساحة المعركة الانتخابية، وراح يستقبل جموع الوافدين إلى داره للإعراب عن تأييدها لترشيح دولته.

وتقودني المناسبة هنا إلى القول إن خالد العظم في تلك الفترة بالذات أوفد لي النائب جميل الشماط ليقول لي إن خالد بك يدعوك غداً لتناول طعام الصباح في منزله في دمر، فاستجبت لهذه الدعوة. وذهبت في صباح اليوم الثاني إلى منزله فوجدته في انتظاري، وقبل تناول الطعام أخرج من جيبه ورقة وسألني عن رأيي في الأشخاص الذين تحمل أسماءهم ومن بينها اسمي، فقلت له:

«إذا استثنيت اسمي فالكل من خيرة العناصر وأكرمها».

قال:

«أريد أن تقدم ترشيحك لتكون مع أصحاب هذه الأسماء في قائمة واحدة».

قلت:

«يسعدني أن تمنحني ثقتك الغالية، وكم يسرني أن أكون مرشحاً في قائمة تتوجها دولتك لولا أنني لم أفكر في ترشيح نفسي لأسباب تتلخص بأن عهد الشيشكلي فرض على صحف دمشق اليومية أن تصدر بست صفحات... وبما أنني لا أجد في الصحف ذات الست صفحات ما يرضيني وقد لا يرضي القارئ أيضاً، فقد أصدرت جريدتي بثماني صفحات، وكانت هذه العملية مغامرة مني كبر عليَّ التراجع عنها، فقررت الاستمرار.. مهما كلفني ذلك من جهد ومال.. وقد فكرت في ترشيح نفسي فوجدتني غير قادر على حمل بطيختين بيد واحدة، كما يقول المثل العامي، لهذا أكرر شكري لدولتك، وأنا آسف أن يضطرني موقفي هذا للاعتذار».

ودعاني إلى العودة للمدينة فتابعنا الحديث في سيارته التي كان يقودها بنفسه.. وقال لي: «لست من رأيك.. ولكن إذا كنت مصراً فلك ما تريد».

وانتهى الحديث بيننا، فقد ذهب إلى منزله في سوق ساروجة، وذهبت إلى مكتب جريدتي.

وبينما الناس في غمرة الاستعداد ليستقبلوا موعد الانتخابات يوم ٢٠ آب/ أغسطس إذا هم يفاجأون ببيان وزاري أذاعته محطة الإذاعة السورية يوم ٧ آب تعلن الحكومة فيه تأجيل موعد الانتخابات إلى الرابع والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر.

وعزت الحكومة أسباب التأجيل إلى أن طائفة من الإجراءات التي تتوقف عليها سلامة الانتخابات من الناحية القانونية لم تنجز في مواعيدها المقررة في القانون لأسباب خارجة عن طوق الحكومة، فترتب على ذلك عدم إمكان إجراء الانتخابات في موعدها الذي كان مقرراً تحديده يوم ٢٠ آب/ أغسطس، وعلى ذلك افتضت المصلحة العامة تأجيل هذا الموعد وميعاد الترشيح إلى موعد آخر.

وقد صدرت المراسيم المتعلقة بذلك، ووجد الطامعون بترشيح أنفسهم فرصة تمكنهم من تحقيق ما به يطمعون.

منذ اليوم الذي انتهى فيه عهد الزعيم أديب الشيشكلي وعادت الحياة الدستورية إلى البلاد، اتجهت أنظار السوريين إلى الإسكندرية حيث يقيم الرئيس شكري القوتلي الذي مضى على إقامته فيها خمس سنوات.

وبدافع من حب الشعب وتقديره لجهاد الزعيم القوتلي الذي اقترن اسمه بعيد الجلاء أرسلت إليه مئات البرقيات التي تحمل ألوف التواقيع من مختلف طبقات الشعب وأحزابه وهيئاته وزعمائه ووزرائه ونوابه وقادته ونقاباته، تدعوه إلى العودة لوطنه الذي يكنّ له بالغ الحب والإجلال والتقدير، ولم تقف هذه الدعوة عند حد مئات البرقيات، بل شملت عشرات الوفود والشخصيات والوفود السورية والعربية التي سافرت إلى الإسكندرية وأعربت للرئيس القوتلي عن رغبة الشعب في طلب عودته إلى الوطن الذي لا ينسى خدماته وتضحياته في سبيل حريته واستقلاله، وسيادته وسعادته.

وعلى مدى ثلاثة أشهر بقي سيل البرقيات والوفود يتدفق على الرئيس القوتلي حتى إن أحد الوفود لم تتسع ثلاث طائرات كبيرة لركوب أعضائه، فاضطرت البقية إلى الالتحاق بحراً بركاب الطائرة. وكان الرئيس القوتلي يرحب كل الترحيب بالوافدين، ويشكر المبرقين من دون أن يحدد لهم موعداً لعودته كيلا يثقل عليهم بمشقة الاستقبال بعد أن علم أن وفوداً عديدة تستعد للحضور إلى الإسكندرية ابتغاء مرافقته منها إلى دمشق. وقد حرص على أن يكون موعد عودته مجهولاً للأسباب التي ذكرنا.. لولا أن بعض محطات الإذاعة أذاعت نبأ مغادرته الإسكندرية إلى دمشق، فأخذ الناس يبشر بعضهم بعضاً، وسرعان ما عمَّ النبأ المدن السورية كما عمَّ دمشق، فأخذت الوفود تتدفق على العاصمة منذ الصباح الباكر، وحملت الطائرات السورية وفد حلب الشهباء وضواحيها، كما أن رتلاً طويلاً من السيارات يقل وفود حمص وحماه واللاذقية وصل إلى ميناء دمشق الدولي، ووصلت في الوقت نفسه وفود حوران وجبل الدروز والسلمية.

وقد تعلقت أنظار الجموع الحاشدة في السماء تترقب وصول الطائرة. وما كادت تبدو حتى تدفقت الجماهير إلى ساحة المطار، وقد حملت عدة من الفتيات باقات الزهر يستقبلن بها أبا حسان.

وتوقفت الطائرة فأحاط الجمهور المتحمس بها إحاطة السوار بالمعصم وتعالت الهتافات ودوى التصفيق. وصعد إلى الطائرة الدكتور خالد شاتيلا مندوب رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، ورئيس مجلس الوزراء والزعيم شوكت شقير، كما صعد إليها الأستاذ صبري العسلي ومعالي السيد ميخائيل إليان لتقديم تهانيهم.

ولما أطل الرئيس القوتلي على الجماهير اشتد الهتاف والتصفيق، ولما حاول أن يشق طريقه بين الجماهير تلقته مناكب الشباب حتى بلغت به سيارة الرئاسة التي وضعت تحت تصرفه.

وبعد أن استراح في بهو المطار شق له رجال الشرطة بصعوبة الطريق إلى سيارة الرئاسة وتبعه رتل من السيارات التي قدر عددها بخمسمائة سيارة.

وأمام منزله ذبحت عند وصوله عشرة أكباش فداء حيث وزعت صدقة على الفقراء والمعوزين.

وأخذ الرئيس القوتلي يستقبل وفود المهنئين في منزله منذ وصوله حتى منتصف الليل، وظل واقفاً ساعات وهو يستقبل المهنئين.

وحيال ما أبداه الشعب السوري نحوه وجّه إليه كلمة مؤثرة استهلها بالتحدث عن المراحل التي اجتازها الشعب السوري وقد سماها «امتحان الصبر على المكاره» قال:

«لقد شعرت خلال فترة الانقلابات بعطف الأمة عليَّ وإخلاصها لي، ولمست حبها من برقيات رجالاتها وزيارات وفودها، ودعوات أهل الرأي فيها لي بالعودة، وإنني إذ أذكر ذلك بالفخر والاعتزاز أجد نفسي عاجزاً عن إيفائها حقها من الشكر على ما طوقت به عنقي من منّة».

كان أول عمل قام به الرئيس القوتلي أن قصد يحف به آل القوتلي وآل الدالاتي ضريح السيدة الجليلة والدته التي توفيت إلى رحمة الله بعد الانقلاب الأول بأيام قليلة، ومنع يومئذٍ من تشييع جثمانها، فوضع أكاليل الزهر على الضريح وذرف دمعات سخية.

وزارته في اليوم الأول من وصوله وفود الأحزاب: الحزب الوطني، حزب الشعب، الحزب القومي الاجتماعي، عصبة العمل القومي، واتحادات نقابات العمال والغرف، وغيرها.

وقد رحبت الصحف السورية بعودة الرئيس القوتلي على اختلاف نزعاتها وميولها، ومنها من كتبت مقالات رئيسية في صدر صفحاتها الأولى تحدثت فيها عن جهاد الرئيس القوتلي وخدماته وإخلاصه ومزاياه.

خلال السنوات الخمس التي قضاها الرئيس القوتلي في الإسكندرية كان موضع حفاوة واحترام الجميع، وكانت الشخصيات المصرية الرسمية والشعبية تقوم بزيارته الحين بعد الحين، وكان في مقدمة الذين زاروه اللواء محمد نجيب والرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك كانت الشخصيات العربية الوافدة إلى القطر المصري تغتنم وجودها فيه فتزور الرئيس القوتلي زيارات ود وتقدير واحترام.

وعندما عزم على العودة إلى سورية قام بهذه المناسبة بزيارة اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر مودعاً.. وأعرب لهما في الوقت نفسه عن تهانيه باتفاق الجلاء الذي سيكون حجر الزاوية في حل القضايا العربية الكبرى، وشكر لهما ما لاقاه خلال إقامته في القطر المصري من كريم الوفادة، وحسن الرعاية، وأنه يودع مصر قادتها وشعبها حاملاً بين جنباته أكرم الذكريات.

وقد تأثر الرئيس جمال عبد الناصر وقال للقوتلي:

«.. إن ما قامت به الحكومة المصرية والشعب المصري نحوه يقاس بجهاده الصادق في سبيل مجد وعزة الدول العربية وسورية خاصة، وإن مصر يسعدها أن ترى المجموعة العربية وقد توحدت كلمتها واتفقت أهدافها».

واستقبل القوتلي منذ وصوله إلى البلاد موجة عارمة من الخلافات بين المرشحين الحزبيين وغيرهم، فكان همه أن يوجه إلى الجميع دعوات ملحة إلى التفاهم والتعاضد والاتفاق على قوائم ائتلافية تنضوي تحت لوائها العناصر المعروفة بإخلاصها وكفاءاتها، ليعطي مجلس النواب المقبل عن بلاده صورة رائعة وصفحة صادقة.

وفي سبيل الوصول إلى تحقيق دعوته هذه، عقد عشرات الاجتماعات التي كانت تضم رؤساء وممثلي الأحزاب والهيئات وكبار المرشحين، بغية حملهم على الاتفاق.

وبهذه المناسبة الانتخابية أصدر عدة بيانات وألقى الكثير من التصريحات جاداً ساعياً وراء تحقيق التضامن الانتخابي، فكانت كلما دنت جهوده من النجاح ظهرت في اللحظات الأخيرة عقبات تحول دون ما يريد. ولو شاء أن يقف إلى جانب فريق دون فريق آخر لكانت الأكثرية إلى جانبه، ولكنه كان ينشد الإجماع، ولما تعذر تحقيق ذلك مضى في دعوته إلى الوئام والسلام.

وحدث في أثناء ذلك، وبعد انتهاء الجولة الأولى للانتخابات أن وقع في الانتخابات التكميلية (بالوتاج) عدد من كبار المرشحين في مقدمتهم رجل النزاهة والتجرد والأخلاق حسن الحكيم فكبر عليه أن لا ينجح في الجولة الأولى، فآثر الانسحاب، وأصدر بياناً أذاعه على الناس وقد ضمنه الأسباب التي حملته على الانسحاب وهي تتلخص بأن التطاحن الانتخابي أخذ أشكالاً مؤسفة تدل على الصَّغار.

وبقي حسن الحكيم مصراً على الانسحاب رغم المحاولات الكثيرة لإقناعه. وحذا حذوه في الانسحاب من الانتخابات التكميلية كل من سعيد حيدر ونوري الأيبش وأمثالهما من المرشحين المرموقين.

انتهت الانتخابات بجولتيها، وأعلنت الحكومة الغزية أسماء الفائزين الذين أصبحوا نواباً، وهم ١٤٢ نائباً، ومنهم تألف المجلس الجديد، وقد بدا اللون اليساري أكثر وضوحاً ووجوداً منه في المجلس السابق، فالنواب الذين يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي كان عددهم في المجلس السابق خمسة نواب بينما بلغ عددهم في المجلس الجديد اثني عشر نائباً.

وقد أحدث فوز خالد بكداش رئيس الحزب الشيوعي السوري بالنيابة عن دمشق ضجة تجلت أكثر ما تجلت في الأوساط والصحف الخارجية. وقد علقت على فوز بكداش بما يشير إلى المخاوف التي ساورت الدوائر السياسية العربية عامة والأميركية خاصة.. فقالت جريدة «نيوز ويك» تحت عنوان: «إصبع حمراء في مجلس النواب السوري»: «لقد أوصلت نتائج الانتخابات التي جرت في الأسبوع الماضي في سورية لأول مرة ـ بعد سقوط دكتاتورية أديب الشيشكلي ـ زعيم الشيوعيين في العالم العربي خالد بكداش إلى مجلس النواب».

وأضافت تقول:

«.. إن وجود أشخاص موالين للشيوعية يتمتعون بالحصانة البرلمانية في كل ما يطلقونه من قذائف الدعاية قد يصبح خطراً يهدد المصالح الغربية».

وكتبت «تايم» في الموضوع نفسه، ومما قالته:

« ...لأول مرة في التاريخ ينتخب شيوعي ليجلس تحت قبة برلمان عربي.. ففي الانتخابات السورية منحت دمشق، البلد المحافظ، أصواتها لخالد بكداش النشيط القوي الحجة والذي أدى فريضة الحج إلى موسكو في السنة الماضية، حدثاً في تاريخ الشرق الأوسط بحملته الصريحة القومية التي قامت في أكثرها على مناوأة الأميركيين ومهاجمتهم»..

ثم قالت:

«بيد أن أكثرية أعضاء المجلس البرلماني البالغ عدد نوابه (١٤٢) ما زالوا من السياسيين العرب من الطراز القديم المحافظ، ولكن كثيرين من هؤلاء أيضاً معادون للغرب ولأميركا بوجه خاص لتأييدها لإسرائيل».

«..ولا يتيسر لخالد بكداش والمتعاطفين معه من النواب اليساريين أن يربحوا الشيء الكثير من البرلمان ضد هذه الكثرة، ولكن ما أصابوه من نجاح كان صدمة وإشارة خطر للغرب».

وقد علق أحد الدبلوماسيين الأميركيين على هذه الانتخابات فقال: «لقد كانت نتائج الانتخابات السورية مضرة قطعاً لمصالحنا.. ومن بين الذين أبهجتهم نتائج هذه الانتخابات اللاجئون الفلسطينيون الذين طال الزمن على عدم استقرارهم».

وقد أوضح أحد العرب هذا الشعور فقال: «إنهم ليسوا هائمين بحب الشيوعية ولكنهم في حالة حرب مع الغرب».

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فإن خالد بكداش فور إعلان فوزه في الجولة الأولى من الانتخابات ألقى خطاباً في جمهور من أنصاره ومؤيديه جاء فيه قوله:

«إن معنى هذا الانتصار هو أن دمشق، وعندما نقول دمشق نقول سورية بأسرها، لم تكن مستعمرة للأميركيين ولا للإنكليز.. لقد بذلوا كثيراً من الجهود.. واعترفت المصادر الرسمية بأن المستعمرين الأميركيين قد تدخلوا لكي يمنعوا ترشيحنا بكل الوسائل، ولكن التفاف الشعب حولنا أحبط كل ذلك.. وكانت النتيجة أن شعب دمشق لا يتلقى أوامره من أحد ولا يقبل أوامر من واشنطن ولندن وأنقرة... إن شعب دمشق يتلقى أوامره من شعب دمشق فقط.».

يذكرني الحديث عن فوز خالد بكداش بالنيابة عن مدينة دمشق، وعن النشاط اليساري في مختلف أنحاء العالم بما سمعته من المرحوم خالد العظم حين كلفني بترشيح نفسي في انتخابات عام ١٩٥٤ بالذات لأكون في عداد أعضاء قائمته الانتخابية، فاعتذرت إليه في حينه لأسباب شرحتها سابقاً..

لقد قادنا الحديث ـ خالد العظم وأنا ـ إلى استعراض أسماء عدد من المرشحين، من بينهم خالد بكداش فسألته عما إذا كان صحيحاً أن قائمته ـ قائمة العظم ـ ستحمل اسم بكداش بين الذين تضع أسماءهم من المرشحين.

قال: «وهل من مانع يمنع ذلك؟».

قلت: «مجرد سؤال».

قال: «اسمع يا نصوح: العاقل إذا رأى التيار سائراً فعليه أن يسبقه لا أن يمشي إلى جانبه».

وأضاف قوله: «إن التيار العالمي يسير نحو اليسار، وهذه حقيقة لا يجوز تجاهلها».

لقد كان تعاطف خالد العظم مع الأحزاب والعناصر السياسية اليسارية واضحاً، حتى إن منافسيه في الحقل السياسي أطلقوا عليه بعد سفره إلى موسكو لقب «المليونير الأحمر» ظناً منهم أنه غني كبير ورث عن أبيه فوزي باشا العظم ثروة كبيرة خلافاً للواقع الذي يؤكد أنه ما كان يملك الثروة التي يتخيلها بعض الناس، وإذا كانت للرجل ثروة فقد ضاعت في فلسطين حيث كانت له فيها بعض العقارات والأملاك وبصورة خاصة في حيفا كما كانوا يقولون.

وجدير بالقول أن تعاطف خالد العظم مع اليساريين ما كان ليحول دون تعاونه مع جميع الأحزاب والشخصيات على اختلاف ميول أصحابها، وكان بحكم ثقافته وواقعيته من الحكام الأكثر نجاحاً في ممارسته مقاليد الأمور.

قدمت وزارة سعيد الغزي استقالتها إلى رئيس الجمهورية بعد أن أدت مهمتها في الإشراف على الانتخابات، وعقد مجلس النواب الجديد جلسته الأولى في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، وأقسم النواب اليمين الدستورية، ثم ألقى سعيد الغزي كلمة تحدث فيها عن الأعمال التي قامت بها وزارته بالإشراف على الانتخابات وقد أنجزتها وضميرها مرتاح.

وفي يوم الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ استدعى رئيس الجمهورية السيد خالد العظم وعهد إليه بمهمة تأليف الوزارة الجديدة، فباشر مشاوراته، فاعتذر الحزبان الوطني والشعب عن الاشتراك في الوزارة، ومضى العظم ساعياً وراء تأليف وزارة يشترك فيها جميع الفرقاء في مجلس النواب لكنه لم يفلح، مما اضطره للاعتذار عن متابعة مهمته.

واستدعى رئيس الجمهورية بعد ذلك فارس الخوري وكلفه بتأليف الوزارة، فعمل جاهداً على تأليفها لكنه اصطدم بعقبات عديدة، وقد بلغت جهوده حدها الأقصى حين وافقت جميع الأحزاب والكتل النيابية على الاشتراك فيها باستثناء كل من حزب البعث العربي الاشتراكي والكتلة الديموقراطية النيابية التي يرأسها خالد العظم.

وبينما الجميع يتحدثون عن الأزمة الوزارية واختلاف وجهات النظر حولها، كان فارس الخوري يقابل رئيس الجمهورية ويقدم إليه لائحة بأسماء الوزراء الذين انتهى إلى الاتفاق معهم على تشكيل الوزارة الجديدة. فحظيت بموافقة الرئيس الأول، وصدرت المراسيم بتشكيلها من عشرة وزراء خمسة منهم من حزب الشعب، وثلاثة من الحزب الوطني واثنان من المستقلين، وهم: فارس الخوري رئيساً لمجلس الوزراء، فيضي الأتاسي وزيراً للخارجية، الدكتور منير العجلاني وزيراً للمعارف، مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات، رشاد برمدا وزيراً للدفاع الوطني، على بوظو وزيراً للعدل، أحمد سليمان الأحمد وزيراً للصحة والإسعاف العام، الدكتور فاخر الكيالي وزيراً للاقتصاد الوطني، الدكتور رزق أنطاكي وزيراً للمالية، عبد الصمد الفتيح وزيراً للزراعة.

واجتمع مجلس النواب بعد ظهر يوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، واستمع إلى البيان الوزاري الذي ألقاه الخوري، واستعرض فيه المراحل والأدوار التي مرت بها الحياة الدستورية، وتكلم عن الدستور وواجبات الوزارة، ثم تحدث عن كارثة فلسطين وسياسة سورية العربية والدفاعية والداخلية والاقتصادية والزراعية والصحية والمالية والعدلية والعمرانية وشؤون الدعاية والموظفين وتطبيق أحكام الدستور. وختم البيان بقوله:

«... ليس الحكم عندنا متعة، لكنه تبعة، ولقد أقدمنا عليه في ظروف تقدرون دقتها استجابة لنداء الواجب وإنهاءً لأزمة طالت أكثر مما ينبغي لها أن تطول».

وسأل رئيس المجلس عما إذا كان يود أحد من النواب مناقشة البيان، أم أنهم يفضلون إرجاء مناقشته، ولما لم يتقدم أحد بطلب الكلام، رفع الجلسة إلى بعد ظهر بعد غد ـ الأربعاء ـ لمناقشة البيان الوزاري بعد درسه.

وفي هذا الموعد اجتمع المجلس، وناقش أعضاؤه بيان الوزارة فكانوا بين مؤيدين ومعارضين.. وكانت معركة كلامية بين الفريقين تخللها الكثير من التهديدات والكلمات اللاذعة، واشتد هجوم النواب اليساريين على الوزارة وأعلنوا حجبهم الثقة عنها. واستمرت الجلسة بضع ساعات، تكلم خلالها بالتسلسل والتتابع كل من النواب السادة: أكرم الحوراني، محمد المبارك، لطفي الحاج حسين، عبد الكريم عدي، رئيف الملقي الذي هبَّ من مقعده، وكان شديد الحماسة والانفعال، وأخذ يصيح بصوت عالٍ ويضرب بيده على المنضدة، ولوحظ أن خالد العظم كان يضرب على المنضدة أيضاً، كما لوحظ من الجهة المقابلة أن فريقاً من النواب أخذوا بالضرب على مناضدهم وبتأييد الملقي الذي قال: جاءنا خبر أن الجنود يطلقون النار على الطلاب خارج المجلس بينما نحن هنا نناقش البيان الذي قدمته الحكومة فنطلب توقيف الأشخاص المسببين حالاً.

وطلب الكثيرون أن تقول الوزارة كلمتها في إطلاق الرصاص على الطلاب، فقال فارس الخوري: «إننا هنا ما خرجنا ولا دخلنا».

فقال الملقي: «كلا .. إن قنبر خرج وأعطى أمره بضرب الطلاب».

وعلى الأثر وقف أحمد قنبر وزير الداخلية وقال:

«إنني فوجئت بكلمة رئيف الملقي مفاجأة أذهلتني.. لقد رأيتم أن فريقاً من الشبان تجمهر أمام مجلس النواب، وسمعتم الكثير من العبارات التي لا يجوز أن تعرف خارج المجلس، وقد طلبت من مدير الشرطة أن يمنع أمثال هذه المظاهرات، وأن يأتي بقوة كبيرة لتفريق الطلاب، وعندما فوجئت بقول الملقي خرجت وسألت فقيل لي إنه لم يطلق أية رصاصة على أحد، وإننا لا نبغي إلاّ المحافظة على الأمن لأن الحكومة التي لا تحفظ إلا خارج المجلس لا تستطيع أن تحفظ الأمن في البلاد».

وهنا صعد فارس الخوري رئيس الوزارة إلى المنبر وقال:

«إنني أصرح من على هذا المنبر أنني لم أكن أرغب في المجيء إلى هذه الوزارة، بل أكرهت عليها، وإن لي من ماضيّ ما يشرف صفحتي، ويسوءني أن أسمع كلمة «خائنين»، وإنني لا أجيب الذين وقفوا بشكل غير طبيعي وبصورة مواربة يطلبون بيان الواقع... فهؤلاء لو وضعنا القمر في يمينهم، والشمس في يسارهم.. لما آمنوا لأنهم متعنتون».

وبعد أن أفاض في الرد على أقوال المنتقدين قال:

«إن بيان الوزارة واضح.. فالثقة ستطرح عليكم، إن شئتم امنحوها.. وإن شئتم احجبوها، فأكون لكم من الشاكرين».

وتجددت المناقشة بين قنبر والملقي.. وتابع النواب الكلام.

وبعدئذٍ طرح رئيس المجلس الثقة بالوزارة للتصويت بالأسماء، فنالت الثقة بـ ٨٤ صوتاً وعارضها ٤٨، واستنكف خالد بكداش وحده، وكان عدد النواب الحاضرين (١٣٣) نائباً.

وبعد إعلان فوز الوزارة بالثقة ألقى فارس الخوري كلمة شكر فيها المجلس على تكريمه بمنح الثقة وقال:

«ذكر كثيرون وجوب وجود رئيس من بين النواب، وأنا لست نائباً، ولست غريباً عن النواب، وكنت أفضل أن يؤلفها نائب من المجلس، وما قبلت إلاّ بشرط أن تأتلف أحزاب المجلس وكتله، وأن ينسوا ما بينهم ويسيروا لتحقيق أهداف الأمة. إذا نجحنا وتمكنا من تأليف أحزاب المجلس وكتله، فأستمر في الحكم، وإلاّ فستأستقيل، وقد ضربت موعداً لذلك يوم ٢١ آذار/ مارس المقبل».

في الجلسة التي تلت جلسة الفوز بالثقة بدأت العناصر النيابية المعارضة لوزارة الخوري بإحراجها ومهاجمتها، فقد أثار خالد العظم موضوع زيارة سامي الصلح رئيس الوزارة اللبنانية، دمشق على رأس وفد لبناني لتهنئة وزارة الخوري، وقال العظم:

«علمت بأن المقصد من هذه الزيارة هو البحث مع الحكومة السورية في ناحيتين اقتصادية وسياسية.. أما الاقتصادية فالأمر الأول هو تعيين موعد لاستئناف المباحثات بين سورية ولبنان بالشؤون الاقتصادية. والأمر الثاني هو بحث الطريق الدولي المقترح إنشاؤه بين بيروت ودمشق وبغداد حتى الكويت، وهذا الاقتراح كان تقدم به أحد الإنكليز، ونشره بكراس طبع منه عدد كبير ببعض اللغات الأجنبية والعربية ووزع في سورية، وقد رحب اللبنانيون بهذا الاقتراح وعبروا عن رغبتهم في جعله وسيلة لتسهيل التبادل التجاري بين هذه البلاد العربية على أن يعتبر هذا الطريق منطقة جمركية حرة تسير عليها الشاحنات دون أن تكون خاضعة للأنظمة الجمركية.. ولا تخفى على أحد الأضرار التي تنجم عن ذلك الأسلوب الذي يسهل التهريب على مقياس واسع، ولا تستطيع أية سلطة حكومية الوقوف تجاهه بسبب طول المسافة عدا أن هذا الطريق لا يقصد منه في الحقيقة جعله طريقاً استراتيجياً يدخل في جملة وسائل الدفاع المشترك عن الشرق التي يفكر بها ساسة الغرب».

وتحدث خالد بكداش عن الطريق الدولية فقال:

«إن ما ذكره خالد العظم مهم جداً.. لأن الأوتوستراد الدولي الذي يراد فرضه يقال إنه للدفاع عن الشرق الأوسط، وهذا غير صحيح، لأن هذا الطريق هو العدوان على الشرق الأوسط، ولا أعتقد أن الحكومة عند بحثها العلاقات الاقتصادية مع لبنان تقبل مثل هذا المشروع وتحويل البلاد لقاعدة استراتيجية للمستعمرين مما يتنافى وتصريح رئيس الوزارة عن عدم الدخول في أية أحلاف أجنبية».

وفي اليوم الثاني وصل الوفد اللبناني إلى دمشق برئاسة سامي الصلح وعضوية عدد من الوزراء اللبنانيين.

وأدلى فارس الخوري بتصريح حول زيارة الوفد اللبناني، وأنها للتهنئة بمناسبة عودة الحكم الشرعي إلى سورية وتأليف حكومة دستورية، وقال: «ليس لدى سورية أي عرض، ولكن إذا سأل الوفد اللبناني عن أي موضوع فعلينا أن نجيبه».

وعاد الوفد اللبناني الرسمي إلى لبنان من دون أن يجري بينه وبين الجانب السوري الرسمي أي حديث عن مشروع الطريق الدولية التي أثارها خالد العظم وخالد بكداش على نحو ما ذكرنا آنفاً..

ومن المتاعب التي واجهتها حكومة فارس الخوري، ما طرأ على العلاقات السورية ـ المصرية من فتور قوي نشأ عن أكثر من سبب:

الأول: قيام عدد من أقطاب الإخوان المسلمين الذين لجأوا إلى سورية بعد أن جرّدتهم الحكومة المصرية من جنسيتهم، بنشاط معادٍ للحكم المصري..

الثاني: الحملات التي شنّها بعض الصحف السورية ضد السلطات الحاكمة في مصر..

الثالث: قيام بعض المظاهرات في مختلف المدن السورية ومجاهرتها بالعداء للحاكمين في مصر.

لقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى حمل الحكومة المصرية على سحب سفيرها من سورية اللواء علي نجيب الذي أدلى يوم مغادرته دمشق إلى القاهرة بتصريح قال فيه إن الحملات الصحافية والمظاهرات الصاخبة ضد مصر وحكومتها لغير ما سبب كان له أسوأ الأثر لدى الحكومة المصرية إذ اعتبرته بمثابة تدخل في الشؤون المصرية الداخلية.

وقد فسرت الأوساط السياسية استدعاء السفير المصري بأنه مقدمة لقطع العلاقات بين البلدين.

وعقد اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس هاشم الأتاسي وحضور رئيس الوزارة فارس الخوري، ووزير الخارجية فيضي الأتاسي، وبحثوا الخطوات اللازم اتخاذها لرتق الفتق قبل اتساعه.

وأعلن وزير العدلية علي بوظو في اجتماع دعا إليه أصحاب الصحف، أن الشقيقة مصر غاضبة بسبب حملات بعض الصحف السورية على النظام الحاكم في مصر، وناشدهم باسم المصلحة القومية أن يراعوا شعور الإخوان في مصر والأقطار العربية إطلاقاً.

وكان الفتور الذي ساد العلاقات المصرية ـ السورية كافياً لحمل الحكومة السورية على اتخاذ بعض التدابير التي تعيد العلاقات إلى سابق عهدها بين البلدين، فألزمت اللاجئين من الإخوان المسلمين بأن يمتنعوا امتناعاً تاماً عن القيام بأي نشاط أو تنظيم الاجتماعات وإلقاء الخطب، وقد تعهد هؤلاء بقبول الالتزامات المفروضة عليهم والعمل بموجبها.

وصرح مصدر سوري مسؤول بأن هذه الإجراءات كفيلة بأن تدرأ أية شكوى من هذا الشأن.

في تلك الفترة بالذات، وبالتحديد في صباح اليوم الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ اتخذ مجلس قيادة الثورة في مصر قراراً بإعفاء اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية من جميع المهام المسندة إليه، كما قرر المجلس إبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغراً.

وأفادت الأنباء أن عبد الناصر باشر إدارة الأعمال التي كانت منوطة باللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية على أثر إعفائه من مهام منصبه. وقد نزعت صوره من جميع الدوائر والأماكن المعلقة فيها.

نعود إلى الحديث عن فتور العلاقات بين حكومتي مصر وسورية لنقول إن حكومة السيد فارس الخوري بحثت هذا الموضوع في ضوء التطورات الخطيرة التي حدثت في مصر، وانتهى البحث السريع إلى إرسال مذكرة ضافية إلى الحكومة المصرية في شخص وزير خارجيتها الدكتور محمود فوزي، وقد حمل المذكرة الدكتور إبراهيم الأسطواني الأمين العام لوزارة الخارجية السورية الذي سافر إلى القاهرة، وسلم المذكرة إلى وزير الخارجية المصرية، وبحث مع المسؤولين المصريين الوسائل الكفيلة بتصفية الجو بين سورية ومصر وتوطيد أواصر الود بينهما. وقد عاد الأسطواني إلى دمشق حاملاً معه مذكرة جوابية مماثلة.

وفي اعقاب ما حدث، أخذت الغيوم تنقشع من سماء العلاقات بين سورية ومصر رويداً رويداً إلى أن عادت الأجواء إلى صفائها ونقائها على اختلاف التطورات الداخلية التي تحدث في البلدين.

ونفى القائمقام جمال حماد الملحق العسكري المصري في السفارة المصرية بدمشق وصول بعض ضباط الأمن العام في مصر إلى دمشق لمراقبة النشاط السري للإخوان المسلمين لأن الحكومة المصرية تعتمد في ذلك على أجهزة الأمن في كل دولة عربية.

بعد أن أمضى الرئيس شكري القوتلي خمسة أشهر في دمشق غادرها إلى القاهرة والإسكندرية لأعمال خاصة تستغرق أسبوعين.

وفي أثناء وجوده في القاهرة والإسكندرية رحبت به السلطات المصرية ترحيباً كبيراً، واجتمع إلى البكباشي جمال عبد الناصر اجتماعاً مطولاً علقت عليه بعض الصحف بأنه لخير البلدين مصر وسورية.

وصادفت زيارة القوتلي لمصر، اجتماع رؤساء الدول العربية فيها، وقد أموها بدعوة من الحكومة المصرية لبحث الموقف الذي يجب أن تتخذه الدول العربية من الاتفاق المقترح عقده بين تركيا والعراق، وهو ينص على عقد حلف دفاعي مشترك بين الدولتين، فأحدث ذلك ضجة كبيرة في الأوساط العربية، وحفز الحكومة المصرية على شجبه بقوة لما فيه من مخاطر تهدد الكيان العربي كله، واضطرها لدعوة رؤساء الحكومات العربية إلى القاهرة لبحث هذا الموضوع، فاستجابت للدعوة، وأرسلت وفودها إلى القاهرة، وهي تمثل سورية ولبنان والأردن والسعودية ومصر.

وقد مثل سورية فارس الخوري رئيس وزرائها، وفيضي الأتاسي وزير خارجيتها، والدكتور نجيب الأرمنازي سفير سورية في مصر.

وعقدت الوفود العربية أول جلسة لها وسط أنباء وتصريحات تبشر بنتائج حسنة تسفر عنها أعمال المؤتمر، وقرر المجتمعون أن يبرق سامي الصلح رئيس الوزارة اللبنانية إلى نوري السعيد يعرب له نيابة عن رؤساء الوزراء العرب المجتمعين في القاهرة عن أملهم بشفائه العاجل، ودعوته إلى الحضور للاشتراك في اجتماعهم.

ووردت برقية جوابية من نوري السعيد أنه لايزال وفقاً لأوامر الطبيب بحاجة إلى ملازمة الفراش. ولكنه يأمل أن يسمح له الطبيب بالسفر خلال الأيام القلائل ليشارك في اجتماعاتهم. وحمل سفير العراق في مصر إلى محمود فوزي وزير الخارجية المصرية رسالة من نوري السعيد يذكر فيها أنه لا يمكن أن يحدد موعد وصوله إلى مصر لأن ذلك رهن بنتيجة معاودة فحص الأطباء له.

وفي اليوم الثاني جاء من بغداد أن الأطباء الذين يشرفون على معالجة نوري السعيد قرروا أن حالته لا تسمح له بحضور مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، وأن الأوامر صدرت إلى أحمد مختار بابان نائب رئيس الوزارة العراقية والدكتور فاضل الجمالي بالتوجه إلى القاهرة وتمثيل نوري السعيد في المؤتمر.

وخلال الفترة التي قضاها المؤتمر في انتظار وفد العراق كان يتابع عقد جلساته، وقد اتخذ قراراً بتوحيد قيادات الجيوش العربية.

ثم تابع المؤتمر جلساته بحضور وفد العراق الذي شرح للمؤتمر نصوص الاتفاق التركي العراقي المزمع عقده، وأنه بجملته عبارة عن تبادل معلومات عسكرية.

وبعد جلسات عديدة عقدها مؤتمر الرؤساء اتضح أن التوفيق بين وجهات النظر المصرية ـ العراقية بات متعذراً، ولهذا وجد المؤتمر من المفيد إرسال وفد من أعضائه إلى بغداد ليبحث مع نوري السعيد بالذات وكبار المسؤولين العراقيين نقاط الخلاف ومحاولة تسويتها. وقد تألف الوفد من سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني، ووليد صلاح الدين وزير الخارجية الأردنية، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية السورية، وغادر الوفد القاهرة إلى بغداد.. وتوقف أعضاؤه في مطار بيروت حيث قابلوا الرئيس كميل شمعون وعرضوا عليه نتائج اجتماعات القاهرة، ثم تابعوا سفرهم إلى بغداد، وبدأوا فور وصولهم المحادثات مع نوري السعيد في منزله بحضور توفيق السويدي وصالح جبر وفاضل الجمالي من رؤساء الوزارة السابقين، وأحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء وبرهان الدين باش أعيان وزير الخارجية بالنيابة ويوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية.

واستغرق الاجتماع أربع ساعات وتأجلت المباحثات إلى ما بعد الظهر.

واستؤنفت المباحثات في المساء، وعبثاً حاولت مصر إقناع العراق بوجهة نظرها والعكس بالعكس.

وأخفق وفد مؤتمر الرؤساء في مهمته التي لخصها فارس الخوري بكلمتين هما: إما أن نقنع العراق.. أو نقنع مصر بالأمر الواقع.

ولما لم يتمكن مؤتمر الرؤساء إقناع الفريقين بالتفاهم، اقترح كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية عقد اجتماع في بيروت يضم البكباشي جمال عبدالناصر ونوري السعيد، فوافق عبد الناصر على الحضور إلى بيروت شريطة أن يؤجل العراق التوقيع على الميثاق التركي ـ العراقي، ويقبل بالقرار الذي تتخذه الدول العربية حول هذا الموضوع. غير أن نوري السعيد ظل متمسكاً بموقفه بشأن الاجتماع بعبد الناصر، فهو يوافق عليه شريطة أن لا يكون مقيداً بأية شروط.

وعقد مجلس النواب العراقي جلسة استغرقت ست ساعات تكلم فيها نوري السعيد الذي استغرق إلقاء خطابه ساعتين، كما تكلم الدكتور فاضل الجمالي وأكثر من عشرين نائباً، وانتهت الجلسة إلى تأييد سياسة السعيد بإجماع النواب الذين حضروا الجلسة وعددهم (٩٦) نائباً.

وكان لإخفاق مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ردود فعل مختلفة لدى الدول العربية التي اشتركت في المؤتمر.

أما سورية فقد أذاع فيضي الأتاسي وزير الخارجية بياناً عن اجتماع مؤتمر الرؤساء في القاهرة جاء فيه قوله:

«لقد كانت خطتنا في المؤتمر المنعقد أخيراً في القاهرة مستمدة من نقطتين رئيسيتين هما أساس سياستنا الخارجية المتفق عليها حكومياً ومجلسياً وهما: عدم الانضمام إلى أي حلف... وعدم التزام جانب من الجانبين العربيين، كما ورد صراحة في بياننا الوزاري».

وفي اليوم الرابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٥ وقع في بغداد الحلف التركي ـ العراقي على نسختين باللغة العربية والثانية باللغة التركية، وقد وقّع عن العراق نوري السعيد وبرهان باش أعيان، وعن تركيا عدنان مندريس وكوبرولو، وقد وافق مجلسا النواب في تركيا والعراق في وقت واحد على الحلف المذكور. وقد جرى التصويت في مجلس نواب العراق على الميثاق بتعيين الأسماء، فكان عدد الموافقين

١١٦ نائباً والمخالفين ٤ نواب وهم صادق البصام وحسن عبد الرحمن الوزيران السابقان، وإسماعيل الغانم وجميل كبة النائبان.

وجرى التصويت في مجلس الأعيان أيضاً على الميثاق بطريقة تعيين الأسماء، فكان عدد الموافقين ٢٦ عيناً والمخالفين واحداً. وأعلن في بغداد أن الملك فيصل الثاني ملك العراق صدّق على الحلف التركي ـ العراقي ولما يمضِ أربع وعشرون ساعة على إبرامه في مجلسي النواب والأعيان.

أحدث نبأ توقيع الميثاق ضجة كبرى في العالم العربي، وطغت موجة من التطير على الحكومات العربية ومجالسها النيابية، وأثار النبأ استياء الجماهير فخرجت المظاهرات في سورية إلى الشوارع معلنة استنكارها، وأدت في بعض المدن والمناطق إلى سقوط قتلى وجرحى، واعتقال الكثيرين.

ونشطت مصر نشاطاً كبيراً في استقطاب أكبر قدر ممكن من التأييد العربي، وقد تجلى هذا النشاط في تنقلات الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري من عاصمة إلى أخرى من عواصم الدول العربية، وكانت دمشق أول عاصمة عربية استهدفها النشاط المصري، فقد زارها صلاح سالم، فاستقبل فيها استقبالاً رائعاً دلّ على تجاوب سورية مع دعوة جمال عبد الناصر إلى الوقوف ضد الحلف التركي ـ العراقي. وقد أسفرت محادثاته مع المسؤولين السوريين عن قيام كل من صلاح سالم وخالد العظم وزير الخارجية السورية بزيارة إلى الأردن والمملكة العربية السعودية حيث جرت بينهما وبين المسؤولين في هذين البلدين مباحثات انتهت إلى اتفاق كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية على ميثاق عربي جديد وضعت قواعده وبنوده الحكومة المصرية، وقد دعيت بقية الدول العربية إلى الانضمام إليه والتوقيع عليه، لكن هذه الدعوة لم تحظ بالإجماع المطلوب، باستثناء حكومة اليمن التي انضمت إليه، فأصبح رباعياً بعد أن كان ثلاثياً.

وبدت خلال هذه الفترة من لبنان والأردن رغبة ملحة في دعوة الدول العربية بما فيها العراق إلى التفاهم والاتفاق على كل ما يعيد إلى الصف العربي وحدته، واتفاقه. وحرصاً على تحقيق هذه الأمنية، فقد قام وفد رسمي سوري برئاسة خالد العظم وزير الخارجية السورية بزيارة بغداد، وأجرى مباحثات استغرقت أياماً مع المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية الذي شرح للوفد أهداف الميثاق التركي ـ العراقي، وانتهت المباحثات إلى صدور بيان مشترك عبّر عن الجو الودي الذي خيّم على المحادثات التي أجراها الوفد السوري مع حكومة العراق، ومن دون أن يذكر النقاط التي اتفق عليها، ولما سئل أحد أعضاء الوفد السوري عنها أجاب: «إن النتائج لا تعلن قبل عرضها على مجلس الوزراء السوري».

وبعد أن عاد الوفد السوري من العراق، وحرصاً من رئيسه خالد العظم على متابعة مهمته الرامية إلى تنقية الجو العربي، سافر إلى القاهرة على رأس وفد يضم الدكتور فاخر الكيالي وزير الاقتصاد الوطني والزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة للجيش السوري. وقضى الوفد في القاهرة أربعة أيام أخرى أجرى خلالها محادثات مكثّفة مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي سمع من العظم تفصيلات مهمته في بغداد. ولما عاد الوفد السوري إلى دمشق قال العظم لمندوبي الصحف الذين اشتركوا في استقباله في المطار: «إن الأمور والحمد لله تسير سيرها الطبيعي، وإذا كنت لا أستطيع أن أدلي إليكم الآن بأي

تصريح قبل أن أطلع مجلس الوزراء على نتيجة المباحثات، ففي الأيام القريبة سأطلعكم على كل ما تريدون».

ووقف مجلس الوزراء من العظم على مراحل مهمته التي قام بها في القاهرة، وكان متوقعاً أن يعلن موقفه الصريح من الحلف الرباعي (مصر، سورية، المملكة العربية، اليمن) غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، واتضح أن هناك عقبات غامضة تحول دون إقدام هذه الدول على توقيع الميثاق الرباعي. وأن هذه العقبات نفسها هي التي حملت خالد العظم على تأجيل عودته إلى القاهرة.. وبهذا ظل التوقيع على الميثاق الرباعي معلقاً إلى ما بعد مؤتمر باندونغ الذي سينعقد في أواخر شهر نيسان/ أبريل، بدليل أن مقامات سورية مسؤولة قد صرحت بأن وجود الأمير فيصل آل سعود ورئيس وزرائها وعبد الناصر رئيس الوزارة المصرية، وخالد العظم رئيس الوفد السوري ووزير الخارجية السورية في باندونغ، سيكون فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر في قضايا الحلف العربي الجديد (الرباعي) وفي الميثاق التركي ـ العراقي، والاتفاق اللبناني ـ التركي ـ وهو الاتفاق الثالث ـ الذي أبرمه يوم الثلاثاء في الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٥٥ رئيسا الجمهوريتين اللبنانية والتركية ورئيسا وزارتيهما في أنقرة وأذيع بشأنه بلاغ مشترك في كل من أنقرة وبيروت.

وقد أحدث البيان اللبناني ـ التركي نفوراً عربياً عاماً ولا سيما في مصر التي شنت صحافتها حملة عنيفة على الرئيس شمعون وحكومته مما اضطر لبنان للاحتجاج رسمياً على مصر.

وهكذا انتقلت المباحثات حول الأحلاف الثلاثة من القاهرة ودمشق وبقية العواصم العربية إلى باندونغ حيث التقى رؤساء الحكومات المعنية في رحاب المؤتمر الأفريقي ـ الآسيوي.

بعد ارفضاض مؤتمر باندونغ عقد اجتماع مهم اشترك فيه كل من جمال عبد الناصر وصلاح سالم والأمير فيصل آل سعود وخالد العظم وفاخر الكيالي، وقد بحث هؤلاء في اجتماعهم الميثاق العربي الجديد ـ ميثاق مصر، السعودية، سورية واليمن.

وقال خالد العظم إن نجاح المؤتمر فاق ما كان متوقعاً، فقد أظهر أن أكثر من نصف سكان العالم يؤيدون تأييداً إجماعياً قضية السلام العالمي، ومع أن الدول المشتركة في المؤتمر مختلفة الميول السياسية فقد وجدت أساساً للاتفاق حول المشاكل الإقليمية والدولية.

وقد سئل السفير المصري في دمشق عما تمَّ بخصوص مشروع الحلف العربي الرباعي فقال:

«لقد جرى بحث هذا المشروع في مؤتمر باندونغ، ونوقشت خطوطه الأولى وسيستأنف البحث فور عودة الوفود العربية المختصة إلى بلادها من زيارتها للأقطار الآسيوية. ولم يكن الوفد السوري مفوضاً من قبل الحكومة بالتوقيع على مشروع الحلف الرباعي خلال انعقاد مؤتمر باندونغ، وأعتقد أن استئناف البحث في مشروع هذا الحلف سيكون في القاهرة، ولم يحدد بعد موعد هذا الاجتماع».

ومضت أسابيع، بل أشهر، دون أن توقع سورية على الميثاق الرباعي، بدليل أن وزير الخارجية خالد العظم استقبل في الخامس من شهر آب/ أغسطس ١٩٥٥ الأميرالاي محمود رياض سفير مصر في سورية، ثم استقبل الشيخ عبد العزيز بن زيد سفير المملكة العربية السعودية في سورية الذي شرح لوزير الخارجية السوري ألم حكومته من موقف سورية المتبلبل الرجراج من الميثاق الرباعي العربي، وطلب إلى وزير

الخارجية أن تعلن الحكومة السورية موقفها النهائي الصريح بوضوح، فإما أن تكون راغبة حقيقة في إتمام الميثاق والتوقيع عليه، أو أنها أصبحت غير راغبة فيه، والانتهاء من هذا الموضوع سريعاً.

وقد أجاب وزير الخارجية السوري بأن الحكومة السورية سائرة بتحقيق هذا الميثاق وهي مؤمنة به، ولكن معركة انتخاب رئيس الجمهورية وانصراف النواب والوزراء إليها حمل الحكومة على أن تؤجل إتمام بحثه إلى ما بعد الانتخاب.

كانت أمواج البحر تداعب صخور الشاطئ برقة وهوادة حين اجتمعت إلى الرئيس البكباشي جمال عبد الناصر في منزله بالإسكندرية ظهر يوم ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٥٥ (يوم وقفة عبد الأضحى)، وبعد أن استقبلني بتحية جذابة في شرفة منزله المتواضع المطلة على البحر، بدأنا الحديث حول الأوضاع العامة في العالم العربي ورأيه فيها، فسرح الطرف قليلاً في الخضم الكبير، وأرسل نظرة عميقة إلى الأفق البعيد.. واستهل الحديث بقوله:

«يؤلمني أن أرى موجة من التبلبل تطغى على الرأي العام العربي، لا أعرف لها سبباً إلاّ ما أصاب أكثر الشعوب العربية من خيبة أمل بفريق من قادتها وزعمائها، حتى باتت هذه الشعوب تعاني أزمة ثقة، لا بد من التغلب عليها بأمرين: بتجرد القادة المسؤولين في الأقطار العربية.. وبالتخلص من أعوان المستعمرين في كل بلد عربي.. إذ إن هؤلاء أشد خطراً على العالم العربي من المستعمر نفسه.. وإنني لا أعرف لماذا يوجد في العرب أناس، نجدهم أكثر إخلاصاً لواشنطن ولندن وباريس منهم للقاهرة ودمشق وبغداد، فلا يطيب لهم إلاّ أن يجعلوا الأجنبي مرجعهم، يتجهون إليه، ويأخذون عنه، ويحرصون على خدمته ابتغاء مرضاته!

إننا هنا في مصر، ماضون في مكافحة هؤلاء، ولسنا بيائسين من تحرير البلاد منهم، ونرجو أن تحذو بقية الأقطار العربية هذا الحذو حتى لا يبقى بين العرب أعوان للمستعمرين يعرقلون سير القافلة العربية، ويفسدون على العرب نهضتهم الرامية إلى تحقيق ما ينشدون من عزة وقوة، وسيادة ووحدة».

وسألت الرئيس عن رأيه في سورية، فقال:

«تمر سورية في هذه الآونة بأدق فترة من فترات تاريخها، وكل ما أرجوه أن لا يهدم أبناؤها بعضهم بعضاً، فالأقلام والألسن إذا لم تكف عن المهاترة والشتيمة، فسورية لا تحصد من هذا الأسلوب إلاّ الهباء. ويخشى أن يأتي يوم لا يسلم أحد من رجالها من الطعن والتشويه والتجريح، فيؤول الأمر في النهاية إلى هدم الجميع، ولا يبقى أحد موضع ثقة وطمأنينة، وإنني لأعيذ العرب في مختلف ديارهم أن يستخدموا معاول الشتيمة ضد أنفسهم وأوطانهم كما يجري الآن، ويا للأسف في السودان».

وتطرق بنا الحديث، هنا، إلى انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية السورية وقد أصبح وشيكاً، فأثنى على الرئيس شكري القوتلي، وأطرى مزاياه، وسألني رأيي فيما إذا كان يقدر له النجاح، وأضاف قائلاً: «أخشى أن يغلبوه».

قلت: «إن كل الدلائل ومعلوماتي الخاصة تشير إلى أن فوزه محقق بإذن الله».

وانتقل بنا الحديث إلى أعمال حكومة الثورة، فسألت عبد الناصر عن الأسباب التي حملتها على التفكير في العودة إلى انتخاب مجلس نواب جديد في الشهر الأول من السنة المقبلة ١٩٥٦، فأجاب:

«كثيرون من الناس ينصحون إلينا بالعدول عن إجراء انتخابات تسفر عن مجلس نواب، ويفضلون أن تستمر حكومة الثورة على عملها المنتج الذي يدل على نفسه من نفسه، حتى إن عدداً من أقطاب

المحامين في مصر قالوا لي هذا القول، ووجهوا إلى هذا النصح.. وقد حدث لي مثل هذا حين عزمت على السفر إلى باندونغ.. إذ اقترح عليَّ الكثيرون أن أوفد من ينوب عني إلى مؤتمرها التاريخي الكبير، ولكنني كنت مقتنعاً بأن المصلحة تقتضي وجودي شخصياً في المؤتمر فمضيت في تنفيذ ما عزمت عليه، وكانت النتائج مباركة عادت على مصر والأقطار العربية بربح كبير.

والآن أجدني عازماً على إجراء انتخابات لمجلس نواب يتبنى مبادئ الثورة ويمضي في تطبيقها، وليس في نية حكومة الثورة العودة عن هذا العزم برغم الملاحظات العديدة التي يبديها الكثيرون ولا سيما أهالي الأرياف الذين يخافون من أن تُجدد الانتخابات ما كان بينهم من خصومات وأحقاد طوى عهد الثورة صفحتها وجعل أهل الدائرة الواحدة يعيشون في ظل الألفة والإخاء كأنهم عائلة واحدة في بيت واحد.

غير أن الأسباب التي تحملنا على انتخاب مجلس نواب، هي أسمى وأهم من هذه الملاحظات والاعتبارات، فأعضاء مجلس الثورة الذين يحكمون مصر الآن لا يريدون استئثاراً بالحكم، وهم زائلون ككل كائن حي. والمبادئ وحدها هي التي يجب أن تبقى وتسود، ولهذا يهمنا أن تتغلغل مبادئ الثورة في نفوس المصريين حتى إذا أسفرت الانتخابات عن مجلس نواب يحمل أعضاؤه مبادئ الثورة، ويشتركون في تحقيق أهدافها، كان ذلك إيذاناً بحكم نيابي سليم المبادئ ومدعاة للطمأنينة إلى أن الأشخاص إذا زالوا فإن مبادئ الثورة تبقى خالدة يستمد الحكام في مصر سلطانهم منها، ويرعاها المصريون جيلاً بعد جيل».

وهنا.. حانت مني التفاتة نحو البحر حيث كان يقف جنديان مسلحان في أسفل المبنى الذي يسكنه جمال عبد الناصر.. فتوقف عن متابعة حديثنا ليقول لي:

«إنهما من حرس المنزل الذي اقتضت وجوده هنا أنباء تقول إن في نية الإخوان المسلمين خطف أولادي أحدهم أو كلهم..».

وعدنا إلى الحديث فسألت الرئيس جمال عبد الناصر:

«كيف السبيل إلى إيجاد مجلس يؤمن جميع أعضائه بمبادئ الثورة، وإلى تجنب الخصومات والأحقاد الانتخابية التي يخشاها أهل الأرياف..؟».

أجاب عبد الناصر:

«لا يخامرني شك في أن مبادئ الثورة قد عمت نفوس المصريين ولا سيما بعدما رأوا ما حققته وتحققه لهم من أعمال ومشروعات تعتبر الحلقة الأولى من سلسلة برامج الإنتاج الواسعة التي تعتزم حكومة الثورة تنفيذها. وهذا ما يحملني على الاعتقاد بأن الشعب المصري سيمنح أصواته للذين يرشحون أنفسهم على مبادئ الثورة مع العلم بأننا سنكفل حرية الانتخابات على أوسع نطاق ليشهد العالم إرادة الشعب المصري وتطوره.

أما تجنيب المواطنين الخصومات الانتخابية ولا سيما في الأرياف فهو ما نحرص عليه، ولا نزال نفكر في الطريقة الأفضل والأجدى لنأخذ بها، وقد نعمد إلى جعل الانتخابات في الأرياف على أساس المديرية عوضاً عن الدائرة، وبكلمة أوضح، إن المديرية الواحدة تتألف من بعض دوائر تخرج بمجموعها عشرة نواب، فبدلاً من أن يكون انتخاب مرشحي كل دائرة حصراً عليها تشترك جميع الدوائر بانتخاب مرشحي المديرية فيخف بذلك التنافس المحلي بين مرشحي الدائرة الواحدة وينصرف الناخبون في مختلف دوائر المديرية إلى انتخاب المرشحين الأكثر شعبية وتأييداً بالنسبة لدوائر المديرية كلها، وعلى كل حال فإن هذه الطريقة وغيرها لا تزال موضع الدرس».

وسألت الرئيس عن رأيه في وضع إسرائيل الحالي فأجاب:

«إن حزب «مناحيم بيغن» القائل بامتداد مملكة إسرائيل من الفرات إلى النيل قد فاز في الانتخابات الأخيرة بالستة عشر مقعداً، ولم يكن له في المجلس السابق سوى ستة مقاعد. وإن هذه الزيادة وحدها بادرة سيئة من شأنها أن تزيد الشعوب والدول العربية يقظة وسهراً واستعداداً».

ونظرت إلى الساعة فوجدتها قد سجلت (٥٥) دقيقة استغرقها الحديث مع الرئيس عبد الناصر فاستأذنته بالانصراف وأعربت له عن شكري العميق على حديثه الممتع الذي استغرقه وقته الثمين.

عهد الرئاسة الثالثة لشكري القوتلي

بعد أن أمضى الرئيس شكري القوتلي بعض الوقت في زيارته الثانية للإسكندرية، غادرها يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٥ إلى القاهرة في طريقه إلى دمشق، وقد اجتمع فور وصوله إلى القاهرة بالرئيس جمال عبد الناصر رئيس الوزارة المصرية وحضر الاجتماع الصاغ صلاح سالم، وتناول البحث في هذه المقابلة قضايا الساعة التي تهم العالم العربي.

ولما سئل عقب المقابلة عما إذا كان ينوي ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في الانتخابات التي ستجري في السابع عشر من شهر آب/ أغسطس المقبل، أجاب بقوله إنه لا حاجة لأي شخص أن يرشح نفسه للرئاسة، لأن المجلس النيابي هو الذي ينتخب الرئيس الأول للبلاد كما ينص على ذلك الدستور السوري.

وفي يوم السادس عشر من شهر تموز/ يوليو ١٩٥٥ عاد شكري القوتلي إلى دمشق حيث كانت في استقباله جماهير غفيرة من مختلف طبقات الشعب يتقدمها الوزراء وكبار الشخصيات الرسمية والشعبية. وقام الرئيس هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السورية بزيارة الرئيس القوتلي في منزله مهنئاً بسلامة عودته، وتبادلا الأحاديث عن موضوعات الساعة.

وظلت الوفود تتدفق على منزل الرئيس القوتلي أياماً عديدة مقدمة له تهانيها.

وقبل أن تنتهي فترة التهاني، وخلالها، وبعدها انصرف الوزراء والنواب على اختلاف أحزابهم وكتلهم وتجمعاتهم إلى الحديث عن انتخابات الرئاسة الأولى، ومن هو الشخص الذي تتفق كلمة الأكثرية من النواب على انتخابه ليكون رئيس الجمهورية السورية القادم.

كثرت الاجتماعات، وتعددت التصريحات، وترددت على الألسن أسماء ثلاثة أشخاص هم: شكري القوتلي، خالد العظم، لطفي الحفار.

وراح كل فريق من النواب يدعو إلى انتخاب الشخص الذي وقع الاختيار عليه.

وأعلن لطفي الحفار أنه غير راغب أبداً ومطلقاً في أن يكون مرشحاً لانتخابه رئيساً للجمهورية، ويعلن تأييده المطلق لانتخاب القوتلي دون غيره لمنصب الرئاسة الأولى.

وبقي في الساحة اسمان .. هما: شكري القوتلي، وخالد العظم.

زخرت الأيام القليلة التي سبقت موعد انتخاب رئيس الجمهورية بمختلف ألوان النشاط على الصعد النيابية والحزبية والوزارية والشعبية. وكثرت الشائعات عن موقف بعض السلطات من انتخاب الرئيس

الجديد، مما حمل رئاسة أركان الجيش على إصدار بيان نفت فيه أن يكون للجيش مرشح تدعمه، وأن موقف الجيش من هذا الموضوع هو الحياد التام.

وأقيمت خلال هذه الفترة سلسلة من الحفلات تكريماً للرئيس القوتلي، كان من أبرزها حفلة العشاء الفخمة التي أقامها تجار دمشق مساء يوم العاشر من شهر آب/ أغسطس، وتكلم فيها الرئيس القوتلي موضحاً خطته في العهد الجديد، ذاكراً ما يتطلبه عهد الاستقرار من تكاتف وتضامن جميع أبناء الوطن الواحد، وقال إنه موقن ومؤمن بأن الرياح مواتية والفرص سانحة لكي نبعث من جديد وحدة الأمة، وتحدث عن السياسة فقال: «إن السياسة في نظري لا تكون جديرة بهذا الاسم إذا انقادت لحقد أو موجدة».

وبعد أن أسهب في الكلام عن دور سورية في المجموعة العربية، قال:

«زارني عدد غير قليل من حضرات النواب، وراجعتني وفود عديدة من مختلف المدن السورية. وطلب إليَّ هؤلاء جميعاً أن أتقدم بترشيح نفسي لمقام رئاسة الجمهورية. فكنت أجيب الجميع أن أمر انتخاب الرئيس هو حق من حقوق الشعب الذي يمثله النواب المحترمون، وأنني لست راغباً في رئاسة الجمهورية، بل إنني منصرف عنها لا أريد ترشيح نفسي إليها، وها أنا أعيد هذا الجواب على ملأ منكم، وأتوجه إلى حضرات النواب الذين يشرفونني بحسن ظنهم ويضعون ثقتهم بي ألا يتحملوا عناء وضع اسمي في قائمة المرشحين لمنصب الرئاسة الأولى».

وقد أحدث إعلان الرئيس القوتلي عزوفه عن الرئاسة الأولى هزة في مختلف الأوساط، وبات حديث الجميع، وزارته في منزله وفود عديدة بينها عدد كبير من النواب الذين صرحوا للرئيس القوتلي بأن انتخاب الرئيس الأول ملك للنواب الذين يمثلون الشعب، وسواء عزف القوتلي عن الرئاسة، أو لم يعزف، فالنواب لا يتقيدون بعدم رغبته في الرئاسة، وهم ينظرون إلى مصلحة البلاد قبل النظر إلى الشخص، فليس هناك ما يمنعهم من انتخابه رئيساً، ولو أعلن زهده بها.

ولم يقتصر أثر المفاجأة على سورية وحدها، بل شمل الأقطار العربية كلها، وبادر كبار المسؤولين العرب إلى الاتصال بالرئيس القوتلي مستفسرين منه باستغراب عن أسباب عزوفه، لا سيما وأن المقامات العربية كانت تعلق على نجاحه بانتخابات الرئاسة آمالاً واسعة بالنسبة إلى وضع سورية الداخلي وللعلاقات بينها وبين شقيقاتها العربية.

وعلقت شخصية برلمانية على هذا الموضوع بقولها:

«إن السبب في ما أقدم عليه القوتلي يعود إلى أنه لا يريد أن يبلغ منصب الرئاسة بأكثرية نسبية ويؤثر في هذا الموقف أن يترك لمجلس النواب تقديره والعمل على إنقاذ سمعة البلاد وكرامة الرئيس المقبل ليتمكن من تطبيق برامجه الإصلاحية على أساس قويم، وأن ما أعلنه القوتلي عن عزوفه لا يعد ملزماً لأحد، وأن القوتلي وكل وطني مخلص ينزل عند إرادة ممثلي الأمة عند اللزوم. وليس منتظراً أن يرفض القوتلي قبول الرئاسة في حالة فوزه بالإجماع أو بأكثرية كبيرة».

ورجحت هذه الشخصية أن يعمد حزب الشعب إلى الاتصال بالقوتلي ثانية للتفاهم معه على تأييده استناداً إلى ما لدى حزب الشعب من بعد نظر وعمق، لأن كل محاولة ولو كان منها اشتراك حزب الشعب في معركة الرئاسة، لا تؤدي إلى النتائج التي تحفظ لهذا الحزب قوته وكرامته ومكانته مثل ما يحفظها له تفاهمه مع القوتلي.

وكان نشاط الأحزاب والكتل البرلمانية يزداد أكثر وأكثر كلما اقترب موعد انتخاب الرئيس المقبل، وراح كل حزب وكل تكتل نيابي يدرس الموضوع مع نفسه، وبالتالي مع الأحزاب والكتل والنواب المستقلين الذين يتعاطفون ويتجاوبون مع مبادئه وأهدافه واتجاهاته.

وسارت الحال على هذا المنوال إلى أن حلّ موعد انتخاب الرئيس القادم، فدعي مجلس النواب إلى اجتماع، وأعلن رئيسه الدكتور ناظم القدسي أن هذه الجلسة التي عقدت يوم ١٨ آب/ أغسطس ١٩٥٥ خصصت لانتخاب رئيس الجمهورية، ولا يسمح فيها بالكلام إلاّ حول النظام الداخلي، وتلا مواد من الدستور عن كيفية الانتخاب وعن صفات رئيس الجمهورية ومزاياه، وهي المواد التي تنص على انتخاب الرئيس بالتصويت السري، وعلى أن يفوز بأكثرية ثلثي مجموع النواب، فإن لم تحصل أعيد الانتخاب ويكتفى بالأكثرية المطلقة، فإن لم تحصل أعيد ثالثة ويكتفي بالأكثرية النسبية.

وأعلن الرئيس أنه سيكون بين كل دورة ودورة من الانتخاب نصف ساعة ترفع فيها الجلسة.

ودعا الرئيس للمباشرة بالانتخاب، وأعلن أن أكثرية الثلثين في هذه الدورة الأولى (٩٤) صوتاً.

ووضع صندوقان زجاجيان على منبر المجلس، واصطف المراقبون الستة من ورائهما، وأخذ أمين السر عادل كيخيا ينادي النواب بأسمائهم، فيضع كل نائب المغلف الذي يشتمل على ورقة الانتخاب في أحد الصندوقين.

ولما جاء دور النائب خالد بكداش قال له الرئيس:

يا سيد خالد .. صندوق اليسار هذا.

ولما جاء دور فرزت المملوك قال:

أين صندوق اليسار لأضع فيه مغلفي؟

وجرت عملية فرز الأصوات فوجدت «١٣٩» مغلفاً، وهي مطابقة للعدد تماماً، وأعلن رئيس المجلس النتائج فقال:

«مجموع الأوراق (١٣٩)

٢: باطلتان

٦: بيضاء

٤٢: خالد العظم

٨٩: شكري القوتلي»

وأعلن رئيس المجلس أن أكثرية الثلثين لم تحصل، لهذا فهو يرفع الجلسة نصف ساعة استعداداً للجولة الثانية، ورفعت الجلسة.

وافتتح رئيس المجلس الدورة الثانية بقوله: «نتابع أعمال الجلسة في الجولة الثانية، والأكثرية المطلوبة في هذه الجولة «٧١» صوتاً، هي الأكثرية المطلقة، ويرجى من النواب أن يكتبوا اسم المنتخب موضحاً مع الكنية، فلا يكتفى بالاسم فقط»، وكان كل ما في جو الجلسة ينبئ بأن الرئيس هو شكري القوتلي، وأن رشدي كيخيا عميد حزب الشعب برغم مرضه حضر الجلسة ليعطي صوته له.

وبعد إجراء عمليات التصويت وعدّ الأوراق وفرزها أعلن رئيس المجلس النتائج التالية:

١٣٩	المقترعون
٩١	الرئيس شكري القوتلي
٤١	خالد العظم
٤	بيضاء
٣	باطلة

وقد اشتملت الأوراق الباطلة على ورقة باسم «أبي حسان» وثانية باسم «قيس بن الملوح مجنون ليلى» والثالثة باسم نوري السعيد.

وأعلن رئيس المجلس فوز شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية ابتداء من يوم ١٨ محرم الحرام عام ١٣٧٥هـ - ٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٥ ميلادية.

وفي هذا اليوم الذي فاز فيه الرئيس شكري القوتلي بانتخابه رئيساً للجمهورية كان منزله منذ الصباح الباكر يغص بالوفود التي ترقبت فوزه بثقة كبرى، وكان كل بيت من البيوت المجاورة لمنزل الرئيس القوتلي يصغي أصحابه إلى محطة الإذاعة السورية التي تنقل على الهواء أنباء انتخاب الرئيس الجديد في جلسة مجلس النواب، وكان الجميع يعدون الأصوات التي يعلنها المذيع حتى إذا بلغ في الجولة الثانية رقم (٧١) وهو رقم الفوز، ارتفع من المسجد المجاور صوت المؤذن يعلن أذان الظهر بقوله «الله أكبر»، فصاح كل من في المنزل: الله أكبر.. الله أكبر..

وكانت مصادفة مباركة اعتبرها الجميع فألاً خيراً حسناً، وكان الموقف مؤثراً جداً، اغرورقت معه عينا الرئيس تأثراً بذكر الله فشكره على رضائه وسأله التوفيق لما فيه خير البلاد وأهلها.

وهرعت الوفود والجماعات إلى منزل الرئيس القوتلي معربة له عن تهانيها.

وفي غمرة التهاني لوحظ أن ترحيب الرئيس القوتلي بوفد نواب حزب الشعب كان كبيراً وحاراً. وقد أعرب لهم عن تقديره للشعور الكريم الذي أبداه نواب حزب الشعب حياله، وأكد للوفد أن الواحد وتسعين نائباً الذين عملوا يداً واحدة وقلباً واحداً في معركة الرئاسة سيكونون إن شاء الله في المستقبل القريب (١٤٢) نائباً ليتسنى للأمة أن تشق طريقها من جديد في موكب الحضارة والتقدم ولتكون صفاً واحداً نواباً وشعباً وحكومة لتمضي في تأدية رسالتها، وهذا ليس من المستحيل تحقيقه... وختم كلامه مؤكداً أنه سيكون عند حسن ظن النواب الذين انتخبوه، والخادم الأمين لقضايا الأمة وشؤونها.

ولم يستغرب المطلعون على تطورات معركة انتخاب رئيس الجمهورية، هذا التعاطف بين حزب الشعب والرئيس القوتلي، وذلك لأن حزب الشعب كان له موقف محمود من انتخاب الرئيس القوتلي، فقد وقف إلى جانبه وأيد انتخابه بصراحة ووضوح، برغم المغريات التي عرضتها عليه الجهات التي كانت تعارض وتقاوم انتخاب القوتلي، منها أن يختار الحزب من يشاء من أعضائه ليكون الرئيس الأول القادم، وأن يكف عن تأييد القوتلي، لكن حزب الشعب رفض كل ذلك وبقي عند موقفه وقراره.

وبديهي أن يقابل القوتلي موقف الحزب هذا ببالغ التقدير.

ما إن فاز الرئيس القوتلي بانتخابه رئيساً للجمهورية حتى بدت على وزارة صبري العسلي بوادر التزعزع،

فقد بعث خالد العظم إلى الرئيس هاشم الأتاسي كتاباً يعلن فيه استقالته من وزارتي الخارجية والدفاع الوطني، فرد رئيس الجمهورية كتاب الاستقالة إلى العظم لنقص فيها.

وصرح الدكتور وهيب غانم وزير الصحة والإسعاف:

«إن الاستقالة أصبحت ضرورية لأن انتخاب رئاسة الجمهورية أسفر عن ظهور تطور عميق في المجلس النيابي واتجاهاته السياسية، فهذا التطور أشعر بعض الوزراء بأنهم لم يعودوا يتمتعون بثقة أكثرية نواب هذا المجلس وأصبح من المحتم على هؤلاء الوزراء أن يتخلوا عن مسؤولياتهم السياسية».

وأيد هذا التصريح حامد الخوجة وزير الزراعة، أما صبري العسلي رئيس الوزراء فقد صرّح أنه ليس في نيته أن يقدم استقالة حكومته، وأنه يعتزم أن يوكل إلى الوزراء الحاليين تصريف أمور الدولة وشؤونها بانتظار اليوم السادس من شهر أيلول/ سبتمبر حيث يرفع عندئذٍ استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية الجديد.

أما الرئيس القوتلي فقد طلب إلى بعض الشخصيات الحزبية والنيابية التي زارته أن تتوفر على دراسة الموقف سريعاً للعمل على تأليف الوزارة الجديدة في يوم تسلمه سلطاته الدستورية. وكان الرئيس القوتلي راغباً كل الرغبة في تأليف وزارة اتحاد وطني يتعاون فيها كل ذي مزية على خدمة الوطن وأداء واجبه، وستكون السياسة العربية التي يحرص الرئيس القوتلي على انتهاجها موضع بحث ودراسة بين الجميع، للسير على غرارها لتكون سورية جامعة كلمة العرب ووحدة شملهم.

كان يوم ٦ تموز/ يوليو عام ١٩٥٥ يوماً تاريخياً انبثق فيه فجر عهد جديد استهله الرئيس القوتلي بتسلمه سلطاته الدستورية في أول يوم من أيام رئاسته الثالثة.

وكانت جلسة القسم، وحفل انتقال السلطات الدستورية مظاهرة عربية، بل ومظاهرة شرقية شوهدت فيها وجوه عربية كريمة مصرية وسعودية وعراقية وأردنية ولبنانية ومغربية، كما شوهدت وجوه شرقية كريمة باكستانية وهندية وإيرانية وإندونيسية وغيرها.

وبعد أن أتم الرئيس القوتلي القسم الدستوري ألقى خطابه القومي الوطني الذي قوطع بالتصفيق، ولا سيما عندما أشار إلى وجود التضامن العربي، ودعا إلى نصرة المغرب العربي، وعندما حيّا الجيش السوري ويقظته لحماية الثغور، وصون الحدود.

وقد أعرب في خاتمة خطابه عن أسفه لمرض خالد العظم وعدم حضوره هذه الجلسة، وقال: إن المنافسة الشريفة هي من أسس الديموقراطية ـ مشيراً بذلك إلى التنافس الذي كان بينهما على منصب الرئاسة الأولى.

خلال الفترة التي سبقت تسلم الرئيس القوتلي صلاحياته الدستورية بدا نشاطه ملحوظاً في محاولة جمع كلمة الأحزاب والكتل النيابية واتفاقها على تأليف وزارة قومية يشترك فيها المؤيدون والمعارضون والحياديون، وكان يجتمع إلى كل حزب سياسي أو تكتل نيابي على حدة للوقوف على آراء واتجاهات الجميع.

في ضوء هذه الرغبة دعا يوم الثلاثاء في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٥٥ كلاً من ميشيل عفلق وأكرم الحوراني وصلاح البيطار ممثلي حزب البعث إلى منزله في محلة العفيف، واستمروا مجتمعين إليه وقتاً طويلاً أعرب لهم خلاله عن رغبته في تأليف وزارة قومية يساهم فيها جميع أبناء الوطن على اختلاف

ميولهم وأحزابهم معارضين كانوا أم مؤيدين لتكون سورية قادرة على مواجهة الأحداث ومعالجة المشكلات.

وقد ترك الرئيس القوتلي لهم الوقت الكافي لدرس هذه الرغبة واتخاذ الموقف الذي يرونه متفقاً مع المصلحة الوطنية العليا في أمر الاشتراك في وزارة الاتحاد الوطني التي يود أن يكون طابع الوزارة الجديدة.

وعقد قادة حزب البعث اجتماعاً في مساء اليوم نفسه وبسط عفلق والحوراني والبيطار لزملائهم ما دار بينهم وبين الرئيس القوتلي بشأن الاشتراك في وزارة الاتحاد الوطني، وقيل في حينه إن الحزب سيتخذ قراره ويبلغه إلى الرئيس القوتلي، وربما أصدر بياناً في هذا الشأن.

وبالفعل، فقد أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في اليوم الثاني بياناً أعلن فيه رأيه برفض الاشتراك في وزارة قومية. وقد استهل الحزب بيانه بلمحة عن الأزمات الدستورية التي واجهتها سورية خلال السنوات العشر الأخيرة، وانتقل إلى موضوع الأحلاف العسكرية، والحلف العراقي ـ التركي ومحاولة جرّ الأقطار العربية إليه، مما حمل الحزب على تشكيل ائتلاف مع بعض الأحزاب والكتل والاتفاق مع مصر والسعودية على عقد الاتفاق الثلاثي ـ الذي أصبح بعد انضمام اليمن إليه رباعياً ـ وعندما تمّ الاتفاق على جميع نقاطه وأعد للتوقيع أصرّ الحزب الوطني أحد أطراف الائتلاف على عدم توقيعه.

وأشار البيان إلى أن مقام الرئاسة الأولى كان غير مقتنع بالسياسة الخارجية التي قامت حكومة الائتلاف على أساسها، وفي هذا الظرف جرت معركة الرئاسة ورافقتها ملابسات ومفاجآت أسفرت عن تكتل جديد للعناصر المحافظة ذات المصالح الكبرى إلى أن كان من أمر الرئاسة ما كان.

ثم يمضي البيان فيقول:

«إن الحزب ينظر إلى الأشخاص المسؤولين والسياسيين من خلال الاتجاه الذي ينحازون إليه والقوى التي تدعمهم لا من خلال صفاتهم الشخصية ونياتهم لأن الأوضاع في مرحلتنا لها التأثير الأكبر، ولا حيلة للأشخاص في التغلب عليها، إلاّ إذا انفصلوا عنها وانضموا إلى القوى الشعبية...».

وانتهى البيان إلى القول بأن الحزب يرى من واجبه تكليفه للشعب العربي أن يقف موقف التأهب للدفاع عن استقلال سورية والوطن العربي، وهو بذلك يشكل المراقبة الشعبية والبرلمانية التي تحول دون تكرر الأخطاء السابقة والتخاذل أمام القوى الاستعمارية.

وقد رافق بيان الحزب إبلاغ الرئيس القوتلي اعتذار الحزب عن الاشتراك في وزارة قومية.

بعد أن رفض حزب البعث العربي الاشتراكي الاشتراك في الوزارة القومية وجهت الدعوة إلى ممثلي الأحزاب السياسية والكتل النيابية للاجتماع في منزل الرئيس القوتلي، فاستجاب الجميع إلى الدعوة، ولم يتخلف عن تلبيتها غير ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد اشترك في هذا الاجتماع:

- رشدي الكيخيا وعلي بوظو عن حزب الشعب.
- مجد الدين الجابري وميخائيل إليان عن الحزب الوطني.
- الدكتور منير العجلاني ونوري بن مهيد وسهيل الخوري عن الكتلة الدستورية.
- عبد الباقي نظام الدين والدكتور جورج شلهوب عن الكتلة الديموقراطية.
- سعيد الغزي والحاج محمد العايش وأسعد هارون عن المستقلين.

رحب الرئيس القوتلي بهؤلاء، وشرح لهم موضوع تأليف وزارة قومية والأسباب والاعتبارات التي تفرض تأليفها في هذه الظروف التي تواجهها سورية، وطلب من الجميع أن يبدوا آراءهم في موقفهم منها، فتكلم كل واحد باسم الحزب الذي يمثله، فأقروا بالإجماع موافقتهم على تأليف وزارة قومية يشتركون جميعهم فيها.

وبعد أن تناول الجميع طعام الغداء على مائدة الرئيس القوتلي استأنفوا الاجتماع، وبحثوا موضوع الشخص الذي يكلف بتأليفها، فاقترح البعض الدكتور ناظم القدسي فوافق الجميع، لكن الرئيس القدسي اعتذر ملحاً.

ومضت أيام انصرف خلالها الجميع إلى الاحتفال بتسلم الرئيس القوتلي صلاحياته الدستورية، وعادوا إلى البحث عن الشخص الذي يجب أن يكلف بتأليفها، ونقل ناظم القدسي إلى الرئيس القوتلي نتائج اتصالاته الرامية إلى إقناع الجميع بتأليف وزارة قومية، ومن بين الذين اتصل بهم قادة حزب البعث الذين أصروا للمرة الثانية على رفضهم الاشتراك في تأليف وزارة قومية، وعلى هذا لم يبق هناك بد من أن يتخذ رئيس الجمهورية موقفاً حاسماً.

وكان هذا الموقف: فرئيس الجمهورية وقع اختياره على سعيد الغزي، فكلّفه بتأليفها، فقام الغزي باتصالات واسعة بالكتل النيابية لاستمزاجها، فأبلغه البعثيون أنهم لا يشتركون في الحكم. أما بقية الأحزاب والكتل فقد استمهلته بالجواب. وقامت عقبات عديدة في طريق الغزي اضطرته إلى الاعتذار.

بعد أن اعتذر سعيد الغزي عن استكمال مهمته بتأليف وزارة قومية، كثرت الاجتماعات وتعددت اللقاءات، واشتدت الخلافات حول توزيع الحقائب الوزارية ونصيب كل حزب وتكتل منها.. وعقد اجتماع موسع في القصر الجمهوري حضره ممثلو الأحزاب والكتل البرلمانية باستثناء ممثلي الحزب الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي، وأسفر الاجتماع عن تكليف سعيد الغزي للمرة الثانية بتأليف الوزارة الجديدة، فانصرف الغزي إلى القيام بمهمته التي انتهت إلى تأليف الوزارة على الوجه الآتي:

سعيد الغزي رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، الدكتور منير العجلاني وزيراً للعدلية، حسن الأطرش وزير دولة، عبد الباقي نظام الدين وزيراً للأشغال العامة والمواصلات، رشاد برمدا وزيراً للدفاع الوطني، علي بوظو وزيراً للداخلية، الدكتور عبد الوهاب حومد وزيراً للمالية، محمد سليمان الأحمد وزيراً للدعاية والأنباء، الدكتور رزق الله أنطاكي وزيراً للاقتصاد الوطني، الدكتور مأمون الكزبري وزيراً للمعارف، أسعد هارون وزير دولة، الدكتور بدري عبود وزيراً للصحة والإسعاف العام، مصطفى ميرزا وزيراً للزراعة.

وقد وقع الرئيس القوتلي مراسيم الوزارة الجديدة، والمراسيم القاضية بقبول استقالة وزارة صبري العسلي مقدراً الخدمات التي قامت بها.

وعقدت الوزارة الجديدة أول اجتماع لها برئاسة رئيس الجمهورية صباح يوم السبت ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

وصرح الأستاذ صلاح البيطار بأن حزب البعث العربي الاشتراكي سيعارض الوزارة ولن يمنحها الثقة، وصرح أحد أعضاء الحزب الوطني أنه من المرجح أن يقرر الحزب حجب الثقة عن الوزارة.

خلال الأيام الأولى التي انصرفت فيها وزارة سعيد الغزي إلى وضع بيانها الوزاري وصلت مساء الأربعاء

١٤ أيلول/ سبتمبر مطربة الشرق المرحومة أم كلثوم، إلى ميناء دمشق الجوي، وكنت على علم بقدومها فأعددت لها في حديقة المطار حفلة كبرى ضمت فريقاً كبيراً من عيون القوم يتقدمهم فريق من الوزراء والزعيم الوطني فخري البارودي ونقيب المحامين ومحافظا العاصمة ومدير الشرطة ونخبة من رجال الصناعة والتجارة، وأعضاء أسرة الصحافة وأركان الجمعيات النسائية في دمشق وفريق كبير من الطلاب الجامعيين وغيرهم من الشباب المثقف.. وبعد أن حيت المدعوين جميعاً والتقطت لها معهم عشرات الصور، التف الجميع حول مائدة عامرة تناولوا منها الحلويات والفاكهة والمرطبات ثم غادرت المكان إلى فندق سميراميس مع أعضاء حاشيتها. وقد رافقتها مع عدد من الأصدقاء إلى الفندق تكريماً وإعجاباً.

أما معرفتي بأم كلثوم فهي تعود إلى أول مرة زارت فيها دمشق عام ١٩٣١ حين جاءت إليها لتحيي في حديقة المنشية حفلة كبرى.

وقد حدث عند وصولها إلى باب الحديقة أن رماها بعض المشايخ المتزمتين بكمية من ماء الفضة، فاحترق جانب صغير من ذيل ثوبها، وقد فعلوا ذلك استنكاراً منهم واحتجاجاً على قدومها دمشق بدافع من تعصبهم الأعمى، وعقليتهم المتخلفة، وكاد الجمهور الذي شهد الحادث يفتك بالمعتدين لولا أن رجال الأمن قبضوا عليهم وأنقذوهم من بين الأيدي الغاضبة.

وعزي إلى المعتدين أنهم من أنصار وأتباع رئيس الحكومة المرحوم الشيخ تاج الدين الحسني.. وأنه لولا وجوده على رأس الحكومة لما تجرأ هؤلاء على الإقدام على ما أقدموا عليه.

وكنت في حينه مراسلاً لجريدة «الأحرار» اللبنانية من دمشق، فحملت فيها حملة قاسية على رئيس الحكومة الذي يشجع المعتدين وأمثالهم على ارتكاب مثل هذه الأعمال الخسيسة التي تشوه سمعة سورية، وطالبته، إذا كان بريئاً من هذا الاعتداء الشائن، أن ينزل بالمعتدين العقوبة اللازمة التي يستحقونها.

وما إن اطلعت أم كلثوم في اليوم الثاني على ما كتبت حتى أوفدت إليَّ أحمد الجاك متعهد حفلاتها مع فريق من معاونيه يحملون إليَّ تحية أم كلثوم وشكرها، وأنه يسعدها أن أزورها في فندق أمية حيث تحل لتبلغني شكرها بنفسها، فاستجبت إلى رغبتها وذهبت يصحبني الجاك وجماعته إلى الفندق فاستقبلتني ببشاشة، وقالت إنها قرأت ما كتبت في «الأحرار» ولا يسعها حيال ذلك إلاّ أن تعرب لي عن خالص شكرها وتقديرها، وتدليلاً على ذلك قدمت لي صورة من صورها ذيّلتها بكلمة إهداء جميلة. ووجدتها فرصة صحافية للتحدث إليها عن نشأتها وحياتها فتقبلت ذلك بارتياح.. وكانت الأسئلة والأجوبة حديثاً ممتعاً نشر في حينه في «الأحرار».

وتمنت في ختام حديثها أن أقوم بزيارتها في القاهرة كلما سنحت لي الفرصة بذلك...

وهكذا كان، فقد زرتها أكثر من مرة في القاهرة تارة بحضور زوجها الدكتور حفناوي، وأخرى بحضور شاعرها المفضل الأستاذ أحمد رامي.

وأعود إلى وصول أم كلثوم إلى دمشق في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ لأذكر أن عدداً من الحفلات والمآدب أقيمت على شرفها خلال الأيام المقبلة التي أمضتها فيها.

وكانت حقاً في كل ما غنته خلال وجودها في دمشق بلبل العرب، وغريدة السرور، وكنار الطرب.

في الحفلة الغنائية الكبرى التي أقامتها في دمشق قال لها الدكتور ناظم القدسي:

ـ أحسن الله إليك بقدر ما أحسنت إلى الإسلام والعرب..

وقال عبد الباقي نظام الدين:

ـ أقترح أن تكون زيارة أم كلثوم للأقطار العربية مادة شرطية من مواد الميثاق العربي الثلاثي لأن كل زيارة من زياراتها تعتبر ربحاً جديداً للميثاق.

ونعود إلى حديث الوزارة الغزية لنذكر أنها تقدمت إلى مجلس النواب ببيانها الوزاري الذي استغرقت مناقشته أكثر من جلسة عقدها المجلس على التوالي، إلى أن كانت الجلسة الأخيرة التي استغرقت بشقيها سبع ساعات ونصف.. ثلاث منها قبل الظهر.. وأربع ساعات ونصف بعد الظهر، فقد نالت فيها الثقة بـ ٨٨ صوتاً ضد ٣١ صوتاً هي أصوات الحزب الوطني وحزب البعث وعدد ضئيل من المستقلين، واستنكف ٣ نواب عن منح أصواتهم في هذه الجلسة.. وكان عدد الخطباء الذين تكلموا ١٣ خطيباً سجلوا أسماءهم رسمياً للكلام، وتكلم غيرهم من الذين لم يسجلوا أسماءهم، وكان هجوم المعارضة مركزاً على غموض البيان الوزاري بالنسبة إلى «الميثاق الثلاثي» الذي وقعته مصر والسعودية ووافقت عليه سورية شفهياً وترددت في توقيعه ـ كما كانت الحملة شديدة وعنيفة على الحلف التركي ـ العراقي، وكان حرص بعض الخطباء شديداً على إظهار عطفهم على الفلاحين والعمال والدعوة إلى توزيع الأراضي عليهم، وإيجاد ما يمكن من وسائل الترفيه عنهم.. وبرغم طابع الشدة الذي اتسم بها أسلوب أكثر الخطباء.. فالجميل أن الجميع أخذوا بدعوة الصحافة إلى المخاطبة بالتي هي أحسن.. ولهذا كان جو جلسة الثقة برلمانياً صحيحاً لا أثر للغة الشارع فيه.

وبعد أن نالت الوزارة الثقة وقف رئيسها سعيد الغزي وألقى خطاباً شكر فيه النواب الذين أيدوا البيان الوزاري أو الذين انتقدوه. ونفى ما قيل بأن الوزراء كانوا على خلاف حول ما جاء في البيان الوزاري عن الميثاق الثلاثي، وأكد أن الجميع كانوا متفقين تماماً عليه.

لقد باشرت الوزارة أعمالها، وكان موضوع «الميثاق الثلاثي» هو العقبة الكبيرة التي واجهتها في طريقها، فالسعودية ومصر تطالبان سورية بالتوقيع على «الميثاق الثلاثي» الذي سبق أن اتفقت عليه كل من سورية ومصر والسعودية ليكون ميثاقاً عربياً بحتاً ضد الميثاق التركي ـ العراقي، غير أن سورية في عهدي الوزارتين السابقتين: وزارة خالد العظم ووزارة صبري العسلي لم تتمكنا من إقناع مجلس الوزراء السوري بالتوقيع على الميثاق المذكور، لاعتبارات وأسباب مختلفة. وقد استغرقت المناقشة في هذا الموضوع بضعة أشهر من دون جدوى.

في ضوء هذا الواقع عالجت وزارة الغزي الموضوع مع مصر والسعودية، وانتهت المحادثات التي سادتها الصراحة التامة إلى عقد اتفاق ثنائي دفاعي بين مصر وسورية استقبلته الأوساط السياسية السورية والمصرية بالابتهاج والارتياح.

وقد أذيع في دمشق بلاغ مصري ـ سوري عن توقيع الميثاق جاء فيه ما نصه:

«بحمد الله تمَّ في دمشق توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية السورية وجمهورية مصر في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٥ وقد وقّع على الاتفاقية المذكورة معالي رشاد برمدا وزير الدفاع السوري، وسيادة الأميرالاي محمود رياض سفير مصر في سورية بوصفهما مفوضين من قبل حكومتيهما».

وصدرت تعليقات كثيرة تعرب عن الارتياح والسرور لهذا الاتفاق العسكري الذي يؤمن على أكمل وجه الأغراض الدفاعية العسكرية بين مصر وسورية ويقيم جهازاً عسكرياً موحداً يسهر على سلامة القطرين الشقيقين إزاء ما يتهددهما من أخطار مشتركة، ويستتبع هذا الجهاز بطبيعة الحال وحدة في القيادة للتدريب وتنسيق الخطط العسكرية وإقامة المنشآت الدفاعية وتمويلها.

وقد نص الاتفاق على أن أحكامه لا تعارض التزامات سورية الدولية أو العربية وإنما تؤيدها وتعززها.. وعرض الميثاق على مجلس النواب السوري فأقره بالإجماع ثم رفع إلى رئيس الجمهورية فوقّع عليه.

وفي تلك الفترة بالذات قام وفد سوري برئاسة سعيد الغزي رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء الداخلية والدولة والدعاية ومفتي الجمهورية السورية، وأمين القصر الجمهوري بزيارة للمملكة العربية السعودية، وقد سلّم رئيس الوفد رسالة من الرئيس القوتلي إلى عاهل المملكة العربية السعودية الملك سعود، وجرت محادثات بين الوفد السوري وكبار المسؤولين في المملكة.

وقد عاد الوفد السوري الرسمي من المملكة فرحاً بما حققه من تعاون واتفاق بين سورية والمملكة العربية السعودية على مختلف الصعد والمجالات لا سيما التوقيع على اتفاق اقتصادي تجاري بين سورية والمملكة.

ولم يقتصر النشاط السوري الرسمي على مصر والمملكة العربية السعودية فحسب، بل شمل أكثر العواصم العربية، وكان ذلك بتوجيه من الرئيس القوتلي لحكومته.. فقد قام رئيس الوزارة سعيد الغزي بسلسلة من الاتصالات والزيارات لبيروت وعمان وبغداد استهدفت توثيق العلاقات بين سورية وشقيقاتها.

ففي بغداد استدعى وزير الخارجية السيد برهان باش أعيان، رجاء العظم القائم بأعمال المفوضية السورية وأبلغه أن الحكومة العراقية على استعداد لعقد ميثاق عسكري ثنائي مع سورية، أو ميثاق ثلاثي يضم العراق وسورية ولبنان.

وبالاضافة إلى ذلك أبلغ عبد الجليل الراوي وزير العراق المفوض في دمشق في اجتماعه إلى رئيس الوزارة السورية أن العراق يرحب باستقبال الوفد السوري الاقتصادي لعقد اتفاق بين البلدين. وسلم الوزير العراقي رئيس الوزراء السوري مذكرة الحكومة العراقية القائلة بأنها تفضل التمسك بميثاق الضمان الجماعي العربي.

وقام الوزير العراقي بنشاط ملحوظ فطلب من الرئيس الغزي تزويده بنسخة من الميثاق العسكري بعد أن تمّ تصديقه وتوقيعه لإرسالها إلى الحكومة العراقية بغية اطلاعها على نصوصه، فاستجاب الرئيس الغزي إلى رغبته وسلمه نسخة من الميثاق.

وكان الوزير الراوي قد زار أيضاً وزير الدفاع السوري وبحثا معاً الميثاق العسكري الثنائي ورغبة العراق عقد ميثاق مثله مع سورية.

أما المحادثات بين حكومتي سورية والأردن حول الاتفاق العسكري الثنائي، فقد عبّر عنها الرئيس سعيد الغزي وأسعد هارون وزير الدولة بعد عودتهما من عمان بأنها كانت محادثات ناجحة جداً، وأن موقف الملك حسين وحكومته كان نبيلاً ومشجعاً، وقد عززت ذلك الرسالة التي بعث بها الرئيس القوتلي إلى الملك حسين، وحملها إليه رئيس الوزارة السورية سعيد الغزي، فردّ العاهل الأردني عليها برسالة مماثلة

حملها إلى الرئيس القوتلي بهجة التلهوني وزير البلاط الملكي رئيس الديوان، وقد انطوت الرسالتان على تأكيد التعاون القومي الوثيق والدفاع الأخوي المشترك ضد كل عدوان أثيم يشن على أي بلد عربي.

أما موقف لبنان من اتفاق ثنائي يعقد بين البلدين فقد صرح النائب أديب الفرزلي أن الرئيس كميل شمعون لا يرى ضرورة لتوقيع الميثاق بين لبنان وسورية قبل أن يتضح موقف العراق نهائياً لكي لا يجري الأمر بمعزل عنه.

وأضاف النائب الفرزلي أن أحاديثه مع رئيس الوزراء رشيد كرامي دلّت على أن الأخير مصرّ على ضرورة توقيع الميثاق الثنائي بين سورية ولبنان، ولكنه يواجه نصيحة من الرئيس الأول كميل شمعون بعدم الإسراع في عقد هذا الحلف.

ويعتقد بعض الأوساط النيابية اللبنانية أنه لا بد من حل هذه المشكلة باتصالات مباشرة بين لبنان وسورية تجري على المستوى العالي، وفي نطاق هذا الاعتقاد لا يستبعد أن يجري اتصال شخصي بين الرئيسين القوتلي وشمعون في هذا السبيل.

واقترح فريق من النواب عقد جلسة سرّية لمناقشة الاتفاق العسكري بين سورية ولبنان، وطلب حزب الهيئة الوطنية الإسراع بتوقيع الاتفاق المذكور.

وعقد الجانبان السوري واللبناني سلسلة اجتماعات في شتورا وبلودان لم تسفر عن الغاية المرجوة منها.

كانت سياسة الأحلاف الثنائية بين الدول العربية ما تحقق منها وما لم يتحقق مجدية بصورة عامة، فقد زادت الروابط بينها قوة وتوثقاً، وكان للسفراء والوزراء المفوضين دور رئيسي في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية التي يمثلونها، ولا أبخس حق كل واحد منهم من الكفاءة والنشاط إذا ضربت مثلاً بواحد منهم هو كبيرهم وعميدهم الشيخ عبد العزيز بن زيد سفير المملكة العربية السعودية لدى حكومتي سورية ولبنان، رحمه الله.

لقد كان للسفراء والوزراء العرب أمثال ابن زيد دور رئيسي في التخفيف من حدة الخلافات التي كانت كثيراً ما تنشب بين الدول العربية، ولولا ذلك لكان شأنها أكبر، وخطرها أعظم.

وفي جملة ما كان يعتمد عليه ويسعى إليه ابن زيد وأمثاله من السفراء والوزراء العرب تنشيط حركة التزاور بين كبار الشخصيات المسؤولة العربية، فهذا التزاور ذلل العديد من العقبات، وفرّج بعض الأزمات، وجعل المستحيل ممكناً والعسير يسيراً.

وكان التزاور بجملته بين المسؤولين من رؤساء ووزراء ونواب وأمثالهم مجدياً، لكنه كان يضيق ويتسع بالنسبة لأحجام الخلافات كبيرها وصغيرها، فالتزاور ـ مثلاً ـ بين كبار المسؤولين في مصر وسورية، وفي مصر والمملكة العربية السعودية أكثر منه شمولاً في غيرهما من الأقطار العربية، وقد ذكرنا في فصل سابق ما كان لتبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية من أثر مفيد، وتحرك رشيد.

وعلى ذكر التزاور واللقاءات لا تفوتني الإشارة هنا إلى أن الدكتور مأمون الكزبري الذي كان في حينه وزيراً للمعارف السورية قد وجّه دعوة إلى الأمير فهد بن عبد العزيز وزير المعارف في المملكة العربية السعودية ـ الملك فهد الحالي ـ لزيارة سورية، فلبى الدعوة في يوم السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، وأمضى في زيارة دمشق أربعة أيام كان خلالها محاطاً بالحفاوة البالغة.

وفي إطار سياسة التزاور كان اللواء عبد الحكيم عامر خلال الفترة التي كان الأمير فهد يزور فيها سورية يقوم بزيارات متتالية لكل من لبنان سورية والأردن يبحث من خلالها الأوضاع العسكرية في البلدان الثلاثة ويتشاور مع المسؤولين العسكريين في كل ما يدفع أي عدوان تشنه إسرائيل على الأراضي العربية.

أسبوع التسلح

منذ تسلم الرئيس القوتلي مقاليد الأمور في عهد رئاسته الثالثة أبدى الكثير من اهتمامه بشؤون الجيش السوري، والعمل على كل ما يزيد من قوته، ويرفع من شأنه، ويعزز مكانته، وفي جملة المشروعات التي دعا الشعب السوري إليها، مشروع «أسبوع التسلح» الذي برهن فيه الشعب عن أصالته الوطنية، وتضحياته الغالية.

ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ دعاني الرئيس القوتلي لمقابلته في القصر الجمهوري. فذهبت إليه. وبعد أن تبادلنا التحية ربت على كتفي وقال لي:

«سأضع على كتفيك عبئاً ثقيلاً يفرضه واجبنا الوطني، وأنا واثق بحكم ما أعرفه عن إخلاصك ووطنيتك ونشاطك، أنك قادر على النهوض به بإذن الله».

وأردف يقول:

«أما هذا العبء، وهو ليس بعبء، وإنما هو خدمة جليلة نقدمها لجيشنا المفدى.. إنه «أسبوع التسلح» الذي نريده أسبوعاً ناجحاً بعونه وقدرته.. لقد تكلمت مع وزير الدفاع الأستاذ رشاد برمدا في هذا الموضوع ما فيه الكفاية، فما عليك إلاّ أن تجتمع إليه للتعاون على وضع الأسس اللازمة للمشروع، والقيام به».

شكرت له ثقته بشخصي، واختياره لي للقيام بهذه المهمة، وهي على ما فيها من تضحية بالجهد والوقت، فإنني أقابلها بالسرور والارتياح والانطلاق التام نحو النتائج التي ستسفر عن القيام بها.

ودّعت الرئيس القوتلي، وانصرفت إلى الاجتماع بوزير الدفاع برمدا بحضور رئيس الأركان جمال فيصل، واتفقنا على دعوة عدد من الشخصيات الشعبية والرسمية، ووجهنا إليهم الدعوة فاستجابوا جميعاً، وعقد الاجتماع الأول في مكتب الوزير وبرئاسته، وانتخبنا «لجنة تحضيرية» لتضع القواعد اللازمة للعمل، وقررت اللجنة ما يأتي:

١ ـ أن يكون الرئيس القوتلي رئيساً فخرياً لمشروع «أسبوع التسلح» وتحت رعايته.

٢ ـ أن يكون رشاد برمدا وزير الدفاع الوطني رئيساً للمشروع.

٣ ـ أن يكون نصوح بابيل أميناً عاماً لمشروع «أسبوع التسلح».

٤ ـ أن يكون مسلم دياب خازناً للمشروع.

٥ ـ أن تعين كل محافظة لجنة يطلق عليها لجنة أسبوع التسلح وأن يكون مرجعها اللجنة الرئيسية في دمشق.

بعد أن تمّ تشكيل اللجان في جميع المحافظات قام كل من رشاد برمدا ونوري الأيبش ونصوح بابيل بزيارة الرئيس القوتلي ورفعوا له نتائج الأعمال التي قامت بها اللجنة التحضيرية، وقدمت إليه أسماء

اللجان في جميع المحافظات بعد أن تمَّ تشكيلها، فأبدى الرئيس الأول توجيهاته في هذا الموضوع الوطني الجليل.

وتألفت لجنة مدينة دمشق من السادة: رشاد برمدا وزير الدفاع الوطني، وأبو اليسر عابدين مفتي الجمهورية السورية، نصوح بابيل، إسماعيل المالكي، رياض العابد، إحسان القوتلي، بدر الدين دياب، بطرس مقنص، بدر الدين الشلاح، الرئيس حامد الشماط، حنين صحناوي، صياح البغدادي، صالح الشامي، عادل الخوجة، عادل الصفدي، عبد الهادي الرباط، فخري البارودي، لطفي الحفار، مختار دياب، مسلم دياب، محمد مردم بك، نوري الأيبش، واصف كمال.

وقد دعت هذه اللجنة طائفة كبيرة من وجهاء دمشق إلى اجتماع عقد في بهو محافظة مدينة دمشق في السادس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وترأس الاجتماع رئيس اللجنة وزير الدفاع رشاد برمدا الذي رحب بالجميع. ثم ترك لي الكلام لألقي باسم لجنة مدينة دمشق كلمتها بوصفي الأمين العام للمكتب التنفيذي للجان أسبوع التسلح فقلت:

«باسم لجنة مدينة دمشق لأسبوع التسلح أحييكم وأرحب بكم وأرجو أن يكون اجتماعكم ميمون الطالع، طيب الثمرات. لقد دعوناكم، وأنتم صفوة مختارة من رجال هذه المدينة لنتحدث إليكم قليلاً، ولنبدأ معكم عملاً صامتاً ننشد معه لجيشنا القوة والمنعة في عالم لا حياة فيه إلاّ للقوي، ولا رهبة ولا حق إلاّ له.

نريد أن نؤلف معكم النواة الخصبة الخضراء لأسبوع التسلح الذي وجه إليه فخامة رئيس الجمهورية.. وهيأت لكم وسائله وأسبابه اللجنة التحضيرية ولجنة مدينة دمشق».

وبعد أن شرحت الغاية من أسبوع التسلح قلت:

«نرجو أن تعدوا أنفسكم لهذا اليوم الذي لا يسيطر فيه على المتبرع أي عامل من عوامل الفرض والضغط والإكراه، فالتبرع متروك لعقول المواطنين وضمائرهم ووطنيتهم ومراتب إمكاناتهم، ومدى تقديرهم خطر العدو الرابض في جوارهم».

ثم تعاقب على الكلام كل من فخري البارودي، وأبو اليسر عابدين مفتي الجمهورية، ولطفي الحفار، والشيخ أحمد كفتارو وهاني الجلاد.

وختم الاجتماع رشاد برمدا رئيس اللجنة، وقال:

«إن التبرعات هي واجب، وليست استجداء ولا صدقة».

وتوالت الاجتماعات التمهيدية التي تسبق حفلة افتتاح أسبوع التسلح، وكان الجزم بنجاح الأسبوع أو بإخفاقه رجماً بالغيب.. ووجدتني مسؤولاً إلى حد كبير عن النتائج التي سيسفر عنها الأسبوع لسببين:

الأول: لأن رئيس الجمهورية هو اختارني وكلفني بالقيام بهذه المهمة.

الثاني: لأن الذين اختاروني أميناً عاماً للأسبوع يصابون ـ في حالة الإخفاق لا سمح الله ـ بخيبة أمل.

حيال هذين السببين انصرفت إلى التفكير في الوسائل التي تكفل النجاح للمشروع. ولما كنت عضواً في مجلس إدارة الإسمنت ـ من أكبر الشركات الوطنية وأكثرها نجاحاً ـ فقد اغتنمت فرصة الاجتماع الأسبوعي الذي يعقده مجلس الإدارة، وأثرت موضوع التبرع لأسبوع التسلح، ودعوت المجلس إلى التبرع بمبلغ حسن ولائق.. فقال رئيس مجلس الإدارة أمين دياب، الذي عرف بشدة حرصه على أموال

الشركة ومصالحها: «الشركة تتبرع بمبلغ مماثل للمبلغ الذي دفعته لأسبوع التسلح في عهد أديب الشيشكلي» وجيء بمحاسب الشركة ليطلع مجلس الإدارة على ما دفعته الشركة في العهد المذكور فقال: «لقد دفعت الشركة ثلاثين ألف ليرة سورية». ودارت مناقشة بين الأعضاء حول تحديد المبلغ، ووجدت من المفيد إغلاق باب المناقشة، فاقترحت تأجيل البحث للأسبوع المقبل، فوافق الجميع على ذلك.

وبعد انتهاء الاجتماع توجهت إلى القصر الجمهوري، وكنت في طريقي إلى القصر بالسيارة قد كتبت على ورقة صغيرة أسماء بضعة عشر شخصاً من مديري الشركات الوطنية ومن المرموقين في ميادين الصناعة والتجارة والمال.

ولما بلغت القصر استقبلني الرئيس وسألني عما أحمل قلت: «إن فخامتكم تحرصون ولا شك على نجاح «أسبوع التسلح».. فمساهمة من شخص فخامتكم أرجو أن تساعدني بأمر بسيط هو أن تستدعي أصحاب هذه الأسماء، كل واحد منهم على حدة وتوصيهم خيراً بأسبوع التسلح».

أخذ الورقة من يدي. وبعد أن قرأ الأسماء، رفع يده إلى رأسه، وقال: «على رأسي.. وماذا تطلب أيضاً..؟».

قلت: «نطلب رضاك».

قال: «سأحقق لك ما طلبت خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة».

شكرته.. وانصرفت

ولما كان ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة شركة الإسمنت بين المكتوبة أسماؤهم في القائمة، ومنهم رئيس المجلس، فقد تبدل في الاجتماع التالي موقفهم من موضوع التبرع، وطلب رئيس المجلس من الأعضاء سرعة إنجاز الموضوعات الواردة في جدول الأعمال للتفرغ إلى بحث موضوع مهم..

ولما انتهى المجلس من بحث ما لديه قال أمين دياب مخاطباً الأعضاء: «الموضوع الذي أريد بحثه هو موضوع التبرع لأسبوع التسلح. فقد استدعاني فخامة الرئيس وطلب مني مزيداً من الاهتمام بموضوع التبرع لأسبوع التسلح».

وأضاف قائلاً: «كان الأخ نصوح على حق في طلبه الأسبوع الفائت من الشركة أن تتبرع بمبلغ حسن لأسبوع التسلح.. فقرروا الآن ما شئتم وأنا موافق على المبلغ الذي تقررونه».

قال عضو آخر: «وأنا أيضاً قد استدعاني الرئيس وطلب مني الشيء نفسه..».

وقال العضو الثالث: «وأنا أيضاً حظيت بمقابلة الرئيس فوجدته كثير الاهتمام بموضوع التبرع لأسبوع التسلح».

وجرت مناقشة حول المبلغ، فاقترح أحدهم أن يكون خمسين ألف ليرة سورية، وقال آخر أن يكون خمسة وسبعين ألفاً، ومنهم من طلب زيادته ليصبح مئة ألف ليرة، وكان أكبر رقم اقترحه أحد الأعضاء مئة وخمسة وعشرين ألفاً، وكنت حتى هذا الرقم مستمعاً لا متكلماً مما حمل الرئيس دياب على مخاطبتي بقوله: «أنت.. أنت.. لماذا لا تتكلم..؟».

قلت: «أخشى إذا تكلمت أن يكون في قولي ما يزعج البعض».

قال: «تكلم يا أخي..».

قلت: «المبلغ المعقول الذي يرضي الله والضمير والناس يحسن أن يكون مئتي ألف ليرة».

وعقبت بقولي: «إن شركة الإسمنت عنوان نجاح الشركات الوطنية، وهي إمام الشركات، فالمبلغ الذي تتبرع به سيكون قدوة للشركات المماثلة، ويتأثر به ما دونها من الشركات».

فنظر الأعضاء إلى بعضهم بعضاً وقال العضو فخري البارودي «أنا مع الأخ نصوح.. فالحمد لله أن شركتنا تربح، ولا نعرف بحسنة من تنجح وتربح..؟ وهذا المال في كل حال يذهب إلى جيشنا وأبنائنا الرابضين في الحدود لحمايتنا والدفاع عنا.. فيجب أن لا نبخل في هذا السبيل».

وهنا وافق رئيس وأعضاء المجلس أن أن تتبرع الشركة لأسبوع التسلح بمبلغ مئتي ألف ليرة.

وكانت الشركات الأخرى تنتظر قرار شركة الإسمنت بتحديد المبلغ، فلما علمت به، حذت حذوها.

وانطلاقاً من هذه النقطة ارتفعت نسبة التبرعات من المتبرعين على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم.

ومن طريف ما حدث قبل افتتاح «أسبوع التسلح» أن اجتماعاً عقدته اللجنة التحضيرية للأسبوع في مكتب رئيسها وزير الدفاع الوطني رشاد برمدا نوقشت فيه حصيلة التبرعات.. وما هو مقدر لها أن تكون، فمن قائل إنها ثلاثة ملايين ليرة، وآخر يقول إنها أربعة ملايين، وأقصى ما اجتمعت عليه كلمة المجتمعين خمسة ملايين.

وسألني الوزير برمدا رأيي في الموضوع، فقلت: «إذا كانت تقديراتنا للحصيلة لا تتجاوز الخمسة ملايين، فالأفضل أن لا يكون هناك أسبوع تسلح!».

قال أحدهم: «إن حصيلة أسبوع التسلح في عهد الشيشكلي لم تتجاوز المليون ليرة سورية».

قلت: «عهد الشيشكلي شيء.. والعهد الحالي شيء آخر... عهد الشيشكلي دكتاتوري جمعت حصيلته بالترهيب والتهديد.. والعهد الحاضر وطني ديموقراطي برلماني يتبرع فيه الشعب بدافع من وطنيته وقناعته..».

سألني الوزير برمدا: «إذن ما هي تقديراتك للحصيلة..؟».

قلت: «يجب أن لا تقل عن العشرة ملايين ليرة...».

قال: «يا أستاذ نصوح.. أنت الأمين العام للأسبوع ونحن معك في كل ما يؤدي إلى تحقيق تقديراتك. ولكن تأكد إذا صحت تقديراتك فإننا نصنع لك تمثالاً من ذهب».

ضحك الجميع.. وقلت: «لا أريد تمثالاً من ذهب ولا من غيره، بل كل ما أطمع به أن نثبت للعالم أن الشعب الذي ضحى بدماء وأرواح أبنائه في ثوراته المتتابعة مستعد أيضاً للتضحية بأمواله في سبيل عزته وسيادته وكرامته..».

وانصرفنا جميعاً إلى العمل، وتجاوب معنا الشعب بجميع طبقاته وهيئاته.. ومضت على افتتاح أسبوع التسلح أسابيع وشهور انتهت إلى حصيلة مشرفة رائعة زادت على خمسة وعشرين مليون ليرة نقداً في المصارف وعلى تبرعات عينية في مستودعات الجيش يقدر ثمنها بأكثر من مليون ليرة...

وكان البديل للتمثال الذهب الذي وعد به الوزير برمدا وسام الاستحقاق السوري، الذي قلدني إياه الرئيس القوتلي بحضور رئيس وأعضاء مجلس الوزراء في القصر الجمهوري، وهو من الدرجة الأولى،

كما قلده في الوقت نفسه للأستاذ الصديق رياض العابد عضو لجنة دمشق لأسبوع التسلح، وقد كان له في ميادين الأسبوعين: أسبوع التسلح السوري، وأسبوع التسلح الجزائري عمل يذكر، ومجهودات تشكر.

وحدث قبل افتتاح أسبوع التسلح أيضاً وأيضاً أن فريقاً من إخوان وأصدقاء الرئيس القوتلي نصحوا إليه أن لا يحضر بشخصه حفلة الافتتاح وأن ينيب عنه غيره من رجال الدولة، وحجتهم في ذلك أن بين الموجودين في الحفلة أناساً قد يتبرعون لأسبوع التسلح بمبالغ قد لا تشكل بمجموعها مبلغاً لائقاً وهذا لا يتفق مع كرامة الرئيس الذي يرعى الحفلة بشخصه.

وخلال المناقشة التي دارت في القصر الجمهوري حول هذا الموضوع: موضوع هل يحضر الرئيس أو لا يحضر؟ أرسل الرئيس القوتلي بطلبي هاتفياً، فشخصت إلى القصر ودخلت على الرئيس فوجدت المناقشة دائرة بين المجتمعين، وما رآني الرئيس حتى بادرني القول: «تعال.. اسمع ما يقترحه بعض الإخوان.. ثم أسمعنا رأيك».

تكلم لطفي الحفار، فقال: «إننا نخشى أن تأتي التبرعات في حفلة الافتتاح هزيلة، وهذا ليس لائقاً في حفلة يرعاها رئيس البلاد..».

قلت:

«إن كرامة الرئيس هي كرامة البلاد.. وكلنا نحرص على كرامة فخامته.. أما القول بأن ينيب غيره عنه في حفلة الافتتاح، فهذا ليس من رأيي مطلقاً، لأن غيابه شخصياً عن الحفلة يضعفها.. وبالعكس فإن وجوده فيها يقويها، وإذا كنت لا أستطيع القول سلفاً في التبرعات: هل تأتي هزيلة أم مليئة؟ فإن الدلائل والمؤشرات المتوفرة لديَّ، تشير إلى أن الحفلة ستكون ناجحة بإذن الله».

وأضفت قائلاً: «هذا هو رأيي.. والقول الفصل هو قول فخامته في كل حال..».

ساد الصمت لحظات بددها الرئيس، وهو يداعب حبات السبحة بين أصابع يده، بقوله: «قررت حضور الحفلة إن شاء الله».

هنا ودعت الجميع، وغادرت المكان، ودعوت لجنة أسبوع التسلح لمدينة دمشق إلى اجتماع قررنا فيه إقامة حفلة الافتتاح بعد ظهر اليوم العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ على مدرج الجامعة السورية، ولكي أفوت على المتشائمين والمثبطين سوء قولهم، فقد تلوت التبرعات في حفلة الافتتاح وقد بلغت ما يقرب من مليوني ليرة سورية، وهو أضخم مبلغ من التبرعات تحققه حفلة واحدة في تاريخ سورية الحديث.

والكلام عن أسبوع التسلح يطول كثيراً لو شئت أن أعطيه قليلاً، وليس كثيراً، من حقه، وحسبي أن أعرض لمحات خاطفة وصوراً عابرة عنه، أذكر منها حفلة الافتتاح التي كانت مظاهرة وطنية ضخمة جمعت في رحابها ألوف الخلائق التي احتشدت على مدرج الجامعة السورية وفي مداخلها والطرقات المؤدية إليها حتى لم يبق في داخلها مكان لجالس ولا لواقف.

لقد رعى الحفلة بشخصه رئيس الجمهورية شكري القوتلي، فجلس في مقعد يظلله العلم السوري وإلى يمينه رئيس الوزراء السوري سعيد الغزي فلطفي الحفار، فالوزير نوري أيبش، وإلى يساره وزير الدفاع

الوطني رشاد برمدا فرئيس أركان الجيش العقيد شوكت شقير، فنصوح بابيل الأمين العام للجان أسبوع التسلح.

وفي جو عاصف بالحماسة وهتاف الطلاب والشباب المثقف، أعلن رياض العابد عضو لجنة التسلح لمدينة دمشق افتتاح الحفلة بآي من الذكر الحكيم تيمناً من المقرئ الكبير الشيخ مصطفى إسماعيل.

وكانت مديرية الدعاية والأنباء تبث من محطة الإذاعة السورية على الهواء مباشرة كل ما يقال ويجري في الحفلة، فيسمعها الجميع في جميع أنحاء سورية وجوارها.

وبعد انتهاء التلاوة المباركة نهض الرئيس القوتلي، وألقى خطاباً قومياً شرح فيه أوضاع البلاد والأخطار التي تحيق بالأمة العربية ومما قاله: «كيف ينعم بخيرات الوطن من لم يبق له وطن..؟».

وتلاه وزير الدفاع رشاد برمدا فألقى كلمة ممتعة قال فيها: «يجب أن نعمل من جديد لنعيد للعرب كرامتهم».

وجاء دوري للكلام بصفتي أميناً عاماً للجان أسبوع التسلح فشرحت أهداف أسبوع التسلح ومما قلته: «يجب أن نجعل من كل سوري وسورية جندياً وجندية».

وتكلم مفتي الجمهورية السورية الدكتور أبو اليسر عابدين، فقال: «لقد دعيت هذه البلاد مرات إلى العطاء فما توانت، ولا بخلت».

وألقى الدكتور مصطفى البارودي كلمة قيمة قال فيها: «كفاني أن أقول لكم إنكم عرب فابذلوا بسخاء وأثبتوا أصولكم في التاريخ».

وألقى مطران حماة أغناطيوس حريكة خطاباً جاء فيه قوله: «سئل نابليون... إلام تحتاج الحرب؟ فقال إلى ثلاثة: المال، المال، المال».

وتكلمت وداد حجار باسم الاتحاد النسائي، فقالت: «كل قرش تدفعه سينقلب رصاصة تقتل واحداً من الغزاة».

وألقى فضيلة الشيخ علي الطنطاوي خطاباً قيماً جاء فيه قوله: «الجهاد بالمال كالجهاد بالنفس، فقولوا يا رب: هذا ندفعه لأجلك وفي سبيل مرضاتك».

وعلى ذكر الطنطاوي أقول: كان لفضيلته نشاط كبير في أسبوع التسلح فقد ألقى أكثر من خطاب من محطة الإذاعة السورية، ومن إذاعة أسبوع التسلح في مبنى بلدية دمشق القديمة، وقد تركت خطبه وأقواله أثرها الحميد في نفوس المتبرعين.

بعد أن انتهى الخطباء من إلقاء خطبهم التي كانت الإذاعة تنقلها إلى مسامع الجميع في مختلف أنحاء البلاد جاء دور الحديث عن التبرعات في حفلة الافتتاح، فوقفت وقلت: «إن فخامة الرئيس شكري القوتلي قد افتتح التبرعات بمبلغ قدره عشرة آلاف ليرة سورية».

فدوت القاعة بالتصفيق الحاد.. وتابعت الكلام فقلت: «وتبرعت شركة الإسمنت الوطنية بمبلغ مئتي ألف ليرة سورية، والشركة الخماسية بمئتي ألف ليرة، وشركة صنع السكر والمنتجات الزراعية بمئتي ألف ليرة، وشركة المغازل والمناسج بستين ألف ليرة، وشركة صنع الزجاج بثلاثين ألفاً، والبنك السوري بمئة وخمسين ألفاً، وبنك مصر ـ سورية ـ لبنان بأربعين ألفاً».

وتوالت التبرعات من داخل مدرج الجامعة ومن مختلف أنحاء دمشق، وكان كلما ذكر اسم المتبرع ومقدار تبرعه يصفق له الجميع استحساناً وثناء.

وخلال إعلان أسماء المتبرعين ومقدار تبرع كل واحد منهم حدثت مفاجآت أثارت إعجاب الجميع أذكر منها:

أولاً: قام رجل من بين صفوف الجالسين في مدرج الجامعة، ورفع إصبعه طالباً الكلام، فلم أنتبه إليه بسبب كثرة الإزدحام، وشدة التصفيق، فطلب الرئيس القوتلي مني أن أعطي الكلام للرجل الرافع إصبعه ففعلت... وقلت له: «تفضل».

قال: «مع تحياتي وتقديري للقائمين على أسبوع التسلح أرجو أن يسجلوا اسمي في قائمة المتبرعين بمبلغ مئتين وخمسين ألف ليرة سورية (ربع مليون ليرة)».

فدوّى المكان بالتصفيق، واشرأبت الأعناق لمعرفة الرجل الذي دفعته وطنيته للتبرع بهذا المبلغ الكبير، فعرفه الكثيرون. إنه عبد الحميد شومان رئيس مجلس إدارة البنك العربي، ولما أعلنت اسمه وأثنيت عليه ازداد الجمهور حماسة لتقدير عمله وإطراء تبرعه.

ثانياً: كانت أجهزة الهاتف أمامي لا ينقطع رنينها.. طلباً لتسجيل التبرعات الآخذ بعضها برقاب بعض، ومن بينها طلب فريد كحالة، وهو دمشقي أمضى المراحل الأولى من حياته في الديار الأميركية، ولما ظفرت سورية بالاستقلال آثر العودة إلى بلاده على أن يبقى في بلاد غيرها.

بعد أن حياني هاتفياً قال: «أكلمك من سرير المرض وكم كنت أتمنى لو قدر لي أن أشترك في هذه الحفلة الوطنية الكبرى.. أما وأن ذلك لم يتحقق فأرجو قبول تبرعي لأسبوع الكرامة والمجد بمبلغ ثلاثين ألف ليرة سورية».

وتوالت التبرعات من كل جانب تحمل صوراً رائعة عن وطنية الشعب وحماسة الجماهير.

وتلاحقت المفاجآت، فنهض شاب اسمه إحسان حجار من مؤخرة مدرج الجامعة، وتقدم نحو المنبر مستأذناً بالسماح له بإلقاء كلمة، ولما أذنت له قال: «لقد جمعت مبلغاً بسيطاً لأشتري به دواء لابنتي الصغيرة المريضة... ولكنني الآن أفضل أن أتبرع به للتسلح.. ولئن ماتت ابنتي أفضل بكثير من أن تموت أمتي».

ثم أخرج من جيبه خمس ليرات سورية، وقدمها إلى اللجنة، وألهبت أريحية هذا المواطن المشاهدين، فاندفعوا نحو اللجنة يقدمون إليها تبرعاتهم.

وتقدم طفل لا يتجاوز الثامنة من عمره من الرئيس القوتلي وبيده حصالة نقوده، وأعلن أنه يتبرع بما فيها في سبيل التسلح، فعانقه الرئيس وقبله في جبهته.

وبين الجموع المحتشدة المتدافعة تقدم المرضى من المستشفى المجاور لمدرج الجامعة. وقد كانوا يسمعون أخبار التبرعات من جهاز الإذاعة فهبوا بلباسهم العادي وهم في حالة المرض بأربطتهم وأضمدتهم، وتبرع كل منهم بخمس ليرات سورية، وأقسموا أنهم لا يملكون غيرها.

وتدافعت النسوة إلى منصة التبرع متحمسات، فمنهن من خلعت حليها من يديها وأذنيها وأصابعها،

ومنهن من أخرجت ما في حافظتها من حلي أمها أو أختها أو قريبة لها، وإحداهن تبرعت بحافظة نقودها كاملة.

وفي خضم هذه الحملة الوطنية الكبرى كانت الإذاعة السورية تتلقى التبرعات بالهاتف من لبنان ومصر والأردن، فالطالب اللبناني مكرم غلمية تبرع بمبلغ خمس وعشرين ليرة لبنانية، ورئيس بلدية غزة بمئة ليرة سورية، وجاء رمضان أديب بطل دمشق في سباق الدراجات فتبرع بدراجته، وتبرع أبو سعيد بائع الحلاوة بغلّة يومه وقد بلغت عشرين ليرة سورية.

وجاءت طالبات التمريض في الجامعة السورية، فتبرعت كل واحدة منهن بعشر ليرات سورية، وجاء طالب تونسي فتبرع بخمس وعشرين ليرة سورية، وطالب عراقي بخمس عشرة ليرة، وأعلن خالد عمر باشا أحد موظفي وزارة الداخلية تبرعه بـ ١٥ بالمئة من راتبه لمدة سنة.

أما الأطفال، أبطال المستقبل وحماة الوطن، فقد انطلقوا يعبرون عن مشاعرهم الطيبة بالتبرع بمعاشهم اليومي وصناديق التوفير لديهم. ولو شئنا أن نعدد أسماء السيدات والآنسات اللواتي تبرّعن بحليهن لضاق بنا المجال، وحسبنا أن نذكر منهن أسماء كل من: رباب الكيلاني، وحرم الرئيس هشام العظم وشقيقته وحرم موسى غناجة، وحرم فوزي الخيمي، وحرم عبد الوهاب المنير، وجمعية يقظة المرأة الشامية؛ والسيدة والدة غالب الطويل، والآنسة ثروت اغريبوز، ودلال مفتاح، وفاطمة فرحان، وهدية هاشم، وأم رشيد العمري، ورشيقة المصري، ويسرى الأيوبي وغيرهن كثيرات.

كما تقدمت إليَّ شقيقتان لم تصرحا باسميهما، وسلمتاني أوراق التمليك لدار لهما في الدرويشية تبرعتا بها لأسبوع التسلح.. فصفق لهما الجميع.

وكانت المفاجأة الأكبر عندما خاطبت الجمهور بقولي: «مواطن دمشقي فاجأني صباح هذا اليوم بما سأفاجئكم به الآن.. ونعم المفاجأة.. ونعم المفاجأة.. قال لي يا صديقي: أتريد أن أقوم بواجبي بمناسبة أسبوع التسلح..؟ وذلك بتقديم مبلغ كم كنت أتمنى لو أن الحال تساعدني على أكبر منه لما ترددت... غير أن تقديم هذا المبلغ يتوقف على شرطين: الأول ـ أن تكتم اسمي، وأن تقسم لي على ذلك بالله العظيم. والثاني ـ أن تضع الإيصال الذي يؤخذ من لجنة التسلح بالمبلغ في مغلف تحكم إغلاقه وتبقيه لديك حتى إذا كان عمرك أطول من عمري سلمته بشخصك إلى ورثتي أو أن توصي ورثتك بأن يسلموه إلى ورثتي.. وليس لي من وراء ذلك إلاّ أن نترك لأبنائنا أثراً طيباً يقتفونه.. وعملاً صالحاً يجرون على غراره.

تأثرت لقوله.. وقلت: حفظك الله وأطال عمرك، دعني من القسم، وأنا أعاهدك على أنني لا أصرح باسمك، فأبى إلاّ أن أقسم.. ولما لم أجد بداً من القسم، أقسمت بالله العظيم على أن أكتم اسمه.. والآن أعلن ـ وأنا أخاطب الجمهور ـ أنني عند قسمي بالله العظيم وعونه.

سلمني مغلفاً كبيراً ينطوي على مبلغ خمسين ألف ليرة سورية، وقال لي: أرجو أن يسلم هذا المبلغ باسم «متبرع مجهول».

حملت المبلغ فوراً إلى البنك العربي وأودعته أمانة باسمي، وغداً سأحوله إلى لجنة التسلم لأستلم منها إيصالاً به أضعه في مغلف مختوم تنفيذاً لما أوصاني به على الوجه الأكمل».

وعلقت على هذا العمل بقولي: «أيها السادة: إنه لحادث يعلق على نفسه بنفسه.. وحسبي القول أنه

يدل على سمو في التجرد يعتبر مثالياً.. وإذا كان بين الجنود الذين يضحون بأرواحهم في ميادين الشرف، جندي تعتز به الأمم والشعوب وتفاخر به وتكرمه.. فكم يصح أن يكرم هذا الرجل المثالي «متبرع مجهول» كما يكرم «الجندي المجهول» سواء بسواء..

حياك الله أيها «المتبرع المجهول» وأحسن إليك بقدر ما أحسنت إلى وطنك وجيشك وسمعة بلادك».

ولما سمع الرئيس القوتلي ما قلت قال مخاطباً الجماهير التي وقفت تحييه عند مغادرته مدرج الجامعة: « ..إن شعباً يضم رجلاً يتبرع بخمسين ألف ليرة ويكتم اسمه لهو شعب لا يقهر..».

بقيت محافظاً على عهدي للرجل، فقد كتمت اسمه سنين طويلة، إلى أن وافاه الأجل المحتوم، فأصبحت في حل من قسمي، فأعلنت اسمه: إنه الفقيد المرحوم السيد عبد الهادي الرباط من وجوه دمشق ومن أكثر أبنائها خلقاً ونبلاً وكرماً.

لقد جرى كل ما ذكرت في حفلة افتتاح أسبوع التسلح التي كان مقدراً لها أن تستمر أربع ساعات: من الرابعة إلى الثامنة مساء، ولكنها تجاوزت هذا الحد واستمرت حتى منتصف الليل بسب طغيان الحماسة وتدفق التبرعات، وهنا أعلنت ختام الحفلة ببيان رسمي صدر عن المكتب التنفيذي للجان أسبوع التسلح، وقد جاء فيه أن مجموع التبرعات في هذه الحفلة فقط بلغ (١,٨١٠,٦٣٠) مليوناً وثمانمائة وعشرة آلاف وستمائة وثلاثين ليرة سورية عدا التبرعات العينية التي أرسلت لمستودعات الجيش.

وكانت الأيام التي تلت حفلة افتتاح أسبوع التسلح أيام مجد وبطولة أظهر فيها الشعب ألواناً من المجد والفخار بما أظهره من اندفاع، وبما قدمه من تبرعات.

وحيال تدفق التبرعات قرر المكتب التنفيذي للجان أسبوع التسلح تنظيم «حملات في حفلات» تقام يومياً في بهو المحافظة القديم في ساحة الشهداء في الساعة الخامسة من مساء كل يوم خلال أيام أسبوع التسلح وتنقل الإذاعة السورية تفصيلات هذه الحفلات وتذيع أسماء المتبرعين.

وقد أثارت أنباء أسبوع التسلح الناجحة قلق إسرائيل وفزعها، فلجأت إلى أعمال الجبن والغدر، فشنت عدواناً غادراً على موقع للجيش السوري في الحدود السورية كان من نتيجته أن استشهد من ضباطنا وجنودنا البواسل بضعة عشر شهيداً، فكان عملها اللئيم هذا حافزاً جديداً للشعب السوري على بذل المزيد من التبرعات لأسبوع التسلح.

وصادف حدوث العدوان الإسرائيلي الغادر قبل يوم واحد من افتتاح «الحملة الإذاعية» التي قررها المكتب التنفيذي للجان أسبوع التسلح.. ولهذا افتتحت هذه الحملة بقولي: «سادتي وإخواني: قبل أن أفتتح هذه الإذاعة أتوجه إلى كل عربي وعربية، ومستمع ومستمعة بالدعوة إلى الوقوف جميعاً دقيقة واحدة حداداً على الأبطال الشهداء من إخوانكم وأبنائكم ضباط وجنود الجيش السوري الذين قضوا صباح الأمس في ميدان الواجب والشرف وذهبوا ضحية عدوان غادر لئيم شنّه عدو جبان بأساليب التسلل والغدر.

سادتي وإخواني: من قصر بلدية دمشق القديم المطل على ساحة الشهداء... من هذا القصر الذي ضم ذكريات دمشق العزيزة، وأحداث دمشق الضخمة، ومواقف دمشق الجبارة أفتتح باسم الله العلي القدير، وباسم اللجنة التنفيذية لأسبوع التسلح «إذاعة أسبوع التسلح» التي تعلن لجماهير الشعب الكريم أنباء المتبرعين الذين يسخون بأموالهم ويجودون بذخائرهم وبما اكتنزوه في حيواتهم في سبيل هذا الوطن

الغالي، وحماية حريته، وصون بيئته، فالجيش حصن الوطن، ودرعه.. به يتقي العدو الغادر، ويدرأ الخطب النازل».

وبعد أن تحدثت عن ضروب السخاء التي أبداها الشعب في تبرعاته، تركت الكلام للمذيع ليعلن أسماء المتبرعين، ومقدار المبالغ التي تبرعوا بها.

وراحت «إذاعة أسبوع التسلح» تعلن كل يوم أسماء المتبرعين ومقدار تبرعاتهم من جميع أنحاء سورية تحمل معها صوراً زاخرة بمعاني الوطنية والفداء منها ـ مثلاً ـ تبرع عشيرة الحديديين كل بيت من بيوتها الرحل والمقيمين برأس من الغنم، وقد فعلت العشيرة ذلك بسبب قلة الدراهم بين أيدي أفرادها، فوافقت لجنة التسلح على تدبيرها.

ومن الأمثلة أيضاً أن طالباً من طلاب مدرسة طارق بن زياد تقدم ـ في أثناء جمع التبرعات من الطلاب ـ إلى مدير المدرسة قائلاً: «إنني ما زلت صغيراً ولا أستطيع أن أثأر لأبي الشهيد سليم القنواتي الذي استشهد في فلسطين، وإنما أملك في علبة التوفير إحدى وخمسين ليرة سورية أقدمها الآن لأسبوع التسلح، وبالقريب العاجل سوف أحمل السلاح لأثأر بنفسي لوالدي».

ومن الأمثلة الرائعة، أن شخصاً اسمه «أبو شام» عمل حمالاً في مدينة حمص، أربعين عاماً جمع خلالها من عرق جبينه أربعين ألف ليرة سورية، تقدم إلى لجنة التسلح في مدينة خالد بن الوليد ودفع المبلغ المذكور بكامله إلى اللجنة تبرعاً منه لأسبوع التسلح.

وهناك رجل فوق السبعين يحمل وسيلة رزقه على ظهره ـ وهي آلة تجليخ ـ تقدم إلى اثنتين من أعضاء الاتحاد النسائي، وقدم إليهما حصيلة يومه تبرعاً لأسبوع التسلح.

ولو نشاء لضربنا مئات الأمثلة من هذا النوع وهي تدل جملة وتفصيلاً على وطنية مخلصة، وحماسة نقية لا تصنّع فيها ولا تزويق.

وافتتح أسبوع التسلح في المحافظات الشمالية (حلب، واللاذقية، والفرات والجزيرة) يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وقد وجه الرئيس القوتلي إلى أبناء هذه المحافظات خطاباً من الإذاعة تحدث فيه عن أصالة الشعب السوري الذي أبدى من آيات الحمية والحماسة والأريحية ما يعجز اللسان عن وصفه.

كما ألقى رشاد برمدا وزير الدفاع الوطني خطاباً حيّا فيه الشعب السوري في مدنه ومحافظاته وحواضره وباديه وقراه، ودعا الشعب في شمال البلاد إلى أن يحذو حذو إخوانهم في الجنوب، وهو لا يشك في أنهم سيكونون مثلهم بذلاً وعطاء وحماسة وأريحية وإقداماً.

وحذر في ختام كلمته الشعب من دعاة السوء والتضليل.

واستمرت حركة التبرعات في المحافظات الشمالية فكانت مثلها في اليوم الأول حماسة ونشاطاً. ففي محافظة حلب سجل المواطنون والمواطنات تبرعات سخية كان أبرزها ما سجل في اجتماع التجار ورجال الصناعة والاقتصاد في دار الحكومة. فقد أكد محافظ حلب رئيس لجنة أسبوع التسلح فيها أن التبرعات في هذا الاجتماع وحده بلغت نحواً من مليون ليرة سورية.

وفي اليوم الثاني ارتفعت أرقام التبرعات فبلغت مليوناً ونصف مليون ليرة سورية عدا الأشياء العينية التي جاد بها المواطنون والمواطنات من حلي ومجوهرات وغيرها، وقد قفزت التبرعات إلى المليوني ليرة في

اليوم الثالث والرابع وقفزت إلى الثلاثة ملايين ليرة في اليوم الخامس، أما في بقية المحافظات فقد فاقت مبالغ التبرعات الحد الذي كان مقدراً لها، وكلها تدعو إلى الثناء والإعجاب.

وقد كانت حماسة أعضاء مجلس النواب السوري للتبرعات مثل حماسة الشعب تأججاً، ففقرروا أن يتبرع كل واحد منهم براتب شهر لأسبوع التسلح، وقد جاء ذلك في الكتاب الذي وجهه إليَّ الدكتور ناظم القدسي رئيس المجلس النيابي، وقد جاء فيه ما نصه:

«سعادة الأمين العام للجنة التنفيذية لأسبوع التسلح بدمشق

إن مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٣ اتخذ قراراً بأن يساهم حضرات النواب المحترمين في أسبوع التسلح بتعويضهم النيابي عن شهر كانون الثاني/ يناير للعام المقبل ١٩٥٦ والبالغ ألف ليرة سورية كحد أدنى.

وقد رغب إليَّ بعض حضرات النواب إبلاغكم أنهم يرغبون تسجيل تبرعهم هذا في مناطقهم الانتخابية، وستقوم محاسبة مجلس النواب بدفع مبلغ خمسمائة ليرة من تعويض كل نائب في بدء شهر كانون الثاني لعام ١٩٥٦ والمبلغ المتبقي من التبرع تدفعه محاسبة المجلس النيابي للجنتكم مقسطاً على خمسة أشهر، وبذلك تستطيعون الإيعاز إلى اللجان الفرعية للتسلح سواء في المدن أو في المحافظات أو الأقضية بأن تسجل تبرع كل نائب بمبلغ ألف ليرة سورية ويذكر إلى جانب اسمه أن المبلغ سيدفع من محاسبة مجلس النواب ويتم التسديد على النحو المذكور أعلاه.

على أنه يبقى للنائب الذي يرغب بأن يتبرع بالزيادة عن مبلغ الألف ليرة الحق بالتبرع وتقبض منه الزيادة فوراً.. لذا أرجو إبلاغ لجان التسلح الفرعية في المدن والمحافظات والأقضية محتوى هذا الكتاب..».

وتفضلوا بقبول الاحترام

دمشق ١٩٥٥/١٢/١٨ رئيس مجلس النواب ـ ناظم القدسي

وقد أبلغت الأمانة العامة برقياً جميع اللجان في المحافظات والأقضية فحوى هذا الكتاب.

وكانت الأمانة العامة لأسبوع التسلح تذيع كل يوم أكثر من بلاغ عن سير التبرعات فتثير في نفوس المواطنين مزيداً من مشاعر الحماسة والاندفاع، وتدفعهم إلى زيادة التبرعات، وكانت أعمدة الصحف اليومية تضيق بأخبار المتبرعين والمتبرعات فتعلق عليها بالكثير من الإعجاب والإطراء ولا يفوتها إعطاء كل ذي حق حقه من التقدير.

وفي غمرة الإقبال الكبير على التبرع، وفي اليوم السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ قام كل من رئيس وأعضاء لجنة أسبوع التسلح لمدينة دمشق الممتازة وعددهم (٢٥) عضواً بزيارة الرئيس القوتلي وأبدوا له بعض الملاحظات المتصلة بحياة البلاد ومستقبلها بوصفهم مواطنين انطبعت في نفوسهم خلال أسبوع التسلح صور عديدة عن وطنية الشعب السوري وآماله وأمانيه.

ولما فرغوا من إبداء آرائهم تكلم الرئيس القوتلي.. وقد استغرق كلامه ساعة ونصف الساعة استهله بشكر رئيس وأعضاء اللجنة الذين صرفوا وقتهم ووفروا جهدهم على خدمة مشروع أسبوع التسلح الذي نجح ولله الحمد نجاحاً لا يسعنا حياله إلاّ أن نشكر الله عزَّ وجلّ على عونه وتوفيقه.

وتناول وطنية الشعب السوري فقال: «لقد أثبت هذا الشعب الذي نال استقلاله بدمه.. أثبت ثقته بجيشه وحقق على أكمل وجه الغاية التي توخيناها من أسبوع التسلح، وهي أن يشعر المدني والعسكري

من أبناء هذا الوطن أن كليهما للآخر سند وظهير حتى صار كل جندي يسير من حدود الحمة إلى ديريك يشعر أنه بين أهله وإخوته وقومه يبادلونه حباً بحب، وشعوراً بشعور ويقولون له: إذا كنت تسفك دمك على الحدود في سبيل الوطن فنحن معك وإلى جانبك نسفك دماءنا، ونبذل أموالنا في هذا السبيل».

وقد شمل حديث الرئيس القوتلي الكثير من موضوعات الساعة، وقال عن المتخلفين عن واجبهم الوطني، وهم قلائل والحمد لله، إنهم سيلحقون بركب الكرامة شاؤوا أم أبوا، لأن موكب الجماعة سيفرض عليهم اللحاق به دون أي ضغط أو إكراه.

وقد مضينا في استكمال وإنجاز الأعمال والتدابير التي يتطلبها أسبوع التسلح، فكانت في اليوم الأخير مثلها في اليوم الأول حماسة ونشاطاً، وشملت أعمال الأسبوع الجاليات السورية في مختلف البلدان وقد ساهمت في التبرعات بمبالغ سخية. ففي المملكة العربية السعودية والأردن ومصر ولبنان والمهجر وتركيا وغيرها تبارت الجاليات السورية في تسجيل تبرعاتها عن طريق المصارف عدا تبرعات الأفراد السوريين، إلى أن بلغ أسبوع التسلح مرحلته الأخيرة، وعندئذٍ طلبت بصفتي الأمين العام للمكتب التنفيذي لأسبوع التسلح من الرئيس القوتلي تحديد موعد لاستقبال رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي ابتغاء تقديمهم له الحصيلة العامة لتبرعات أسبوع التسلح. فحدد الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم السبت ٢٩ شوال ١٣٧٥ المصادف ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ موعداً لاستقبالنا في القصر الجمهوري.

ذهبنا إلى القصر في الموعد المذكور فوجدنا رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ـ وزارة العسلي ـ ينتظرون قدومنا استجابة لرغبة الرئيس، وكان وفدنا مؤلفاً من رشاد برمدا وزير الدفاع الوطني، ونصوح بابيل الأمين العام لأسبوع التسلح، وأعضاء المكتب التنفيذي للأسبوع رياض العابد، حسين مريود، أحمد الفتيح، عدلة الجزائري، عبد الرحمن الطباع، الرئيس حامد الشماط، نصوح الدقاق، الدكتور إسماعيل عزت، كامل الروماني رئيس اللجنة الإدارية للمكتب التنفيذي، الدكتور إبراهيم العدلي رئيس اللجنة المالية لأسبوع التسلح.

وبعد أن رحب رئيس الجمهورية بنا، ألقى رشاد برمدا رئيس المكتب التنفيذي ووزير الدفاع كلمة جاء فيها قوله: إن أعضاء المكتب التنفيذي لأسبوع التسلح الذين كان لهم شرف القيام بمشروع وطني عظيم انصرفوا إليه بناء على رغبتكم الصادقة وتوجيهكم الرشيد، جاؤوا ليقدموا إلى فخامتكم اليوم ثمرته الطيبة، وهي مجموع المبالغ التي تجمعت حتى هذا اليوم في المصارف وخزانة الدولة لأسبوع التسلح وقد بلغت عشرين مليوناً وثلاثمائة وعشرين ألف ليرة سورية، ولا تزال هناك مبالغ قيد التصفية تتألف من السندات التي لم يحن بعد موعد استحقاقها، ولا ينتظر أن يتم تسديدها قبل شهر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، ومن الحلي والمجوهرات التي لا يزال قسم منها معروضاً للبيع في المزاد العلني حتى إذا أتم المكتب التنفيذي كل ذلك في حينه قدم إلى فخامتكم الرصيد النهائي لحصيلة أسبوع التسلح. ولا يسعنا يا صاحب الفخامة في هذا الموقف إلاّ أن نعرب عن حقيقة مشرفة تملأ النفس اعتزازاً هي أن الشعب السوري قد أقبل على مؤازرة جيشه بملء اختياره ومطلق رغبته يدفعه إلى ذلك سببان: الأول تقديره حقيقة موقف البلاد وشعوره بواجبه نحو وطنه وجيشه، والثاني ثقته بفخامتكم وبالأشخاص الذين ساعدوكم في تحقيق هذا المشروع الكبير.

ولهذا أرى حقاً عليَّ أن أتوجه باسم المكتب التنفيذي بالتحية والشكر إلى الشعب السوري الذي له أن يثق بأن المبالغ التي دفعها قد أودعت في أيد أمينة، وستصبح سلاحاً قوياً يحقق للشعب طمأنينته وسلامته.

كما أرى حقاً عليَّ أن أشكر هؤلاء الإخوان أعضاء المكتب التنفيذي الذين كان لكل واحد منهم جهد كريم نبيل قاموا به لوجه الله والوطن، واسمحوا لي أن أقدم إليكم مجموع هذه المبالغ.

وهنا دنوت من الرئيس وقدمت إليه تسعة شيكات وكتاباً إلى وزارة المال بمبلغ عشرين مليون وثلاثمائة وعشرين ألف ليرة سورية.

وبعد أن تسلمها وجّه كلامه إلى رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي قائلاً:

«لا يسعني إلاّ أن أحيي وأشكر رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لأسبوع التسلح على ما قاموا به من جهد كريم، كما أشكر جميع الذين ساهموا في أعمال هذا الأسبوع من مختلف طبقات الشعب سواء بالعمل الشخصي أو بالكتابة أو بالجهود المختلفة، وإنني متأكد بأن نجاح أسبوع التسلح كان بفضل الثقة المتبادلة بين ثلاثة عناصر: بين الذين قاموا بجمع المال، وبين الذين تولوا دفعه، وبين الذين يشرفون على إنفاقه.

ويسرني أن أرى الارتياح عاماً لنجاح أسبوع التسلح، وأن تبدو ثقة الشعب جماعية بأن المال الذي جمع يصرف في طريقه المقررة له، كما يسرني أن أرى هذا المال يتحول إلى سلاح نضعه تحت تصرف جيش البلاد الذي أصبحنا اليوم نعتز بما لديه من سلاح، فقد كان القلق يساورنا في الماضي القريب بسبب نقص الأسلحة، أما في هذا اليوم الذي أستقبل فيه أعضاء المكتب التنفيذي لأسبوع التسلح، فإنني أكثر من كل يوم مضى طمأنينة إلى قوة جيشنا، فسورية بلد مسلح تعتز بنفسها وتعتمد على وطنية شعبها وبسالة جيشها وتعاونها الوثيق المطلق مع حليفاتها الدول العربية، هذا التعاون الذي أرست قواعده وعززت قواه التحالفات الأخيرة التي تجعل القوى العربية تجاه العدو صفاً واحداً كالبنيان المرصوص حتى إذا ما انطلقت طلقة واحدة من أية نقطة في خط الهدنة التهب لها هذا الخط من أدناه إلى أقصاه».

وختم رئيس الجمهورية كلامه بقوله: «أرجو أن ينوب المكتب التنفيذي عني بتحية الشعب السوري على اختلاف طبقاته وهيئاته، فقد كان أسبوع التسلح عنواناً من عناوين وطنيته المثالية وأمجاده الخالدة.

ثم نظّم محضر رسمي بهذا الاجتماع، وانصرف رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي شاكرين للرئيس ما سمعوه من عبارات التشجيع والتقدير، وقد حوّل الرئيس القوتلي مجموع الحصيلة إلى الخزينة باسم وزارة الدفاع.

بعد هذه الحصيلة الضخمة التي انتهى إليها أسبوع التسلح، قلت للرئيس القوتلي: «لقد وعدني الأخ رشاد برمدا وزير الدفاع بأن يصنع لي تمثالاً من ذهب فيما إذا بلغت حصيلة أسبوع التسلح عشرة ملايين ليرة سورية.. أما وقد تجاوزت العشرين مليوناً، فما هو رأي فخامتكم؟».

ابتسم رحمه الله وقال: «الوسام هو البديل».

وبالفعل فقد دعيت بعد بضعة أيام، كما دعي في الوقت نفسه الصديق الأستاذ رياض العابد الذي كان له نشاط ملحوظ في أعمال أسبوع التسلح، إلى القصر الجمهوري حيث قلّدني فخامة الرئيس بحضور عدد من الوزراء كما قلّد الأستاذ العابد وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى، وقد اقترن ذلك بعبارات تنطوي على الثناء والتقدير.

في ١٩٥٦/٦/١٦ قمت وحامد الشماط الرئيس في الجيش السوري وعضو المكتب التنفيذي لأسبوع التسلح بزيارة السفارة المصرية في دمشق فاستقبلنا الأميرالاي محمود رياض سفير الجمهورية المصرية، فأعربنا له باسم المكتب التنفيذي لأسبوع التسلح عن بالغ الشكر والتقدير لتبرع الحكومة المصرية بنصف مليون جنيه وتبرع سيادة الرئيس عبد الناصر براتب شهر كامل لتسليح الجيش السوري، وقدمنا إلى السفير المصري كتابين، الأول موجه إلى الرئيس عبد الناصر، والثاني موجه إلى الحكومة المصرية في شخص سفيرها في دمشق، وانطوى الكتاب الأول على إيصال بالمبلغ الذي تبرع به عبد الناصر، كما انطوى الثاني على إيصال بتسلم مبلغ الخمسمائة ألف جنيه الذي تبرعت به الحكومة المصرية. كما أبلغنا السفير قرار المكتب التنفيذي بتقديم هدية رمزية إلى القطر الشقيق هي عقاب من البرونز يعتبر شعاراً تذكارياً لأسبوع التسلح في سورية ويدل على تجاوب القطرين في خدمة المبادئ القومية السامية.

سياسة القوتلي في عهد رئاسته الثالثة

كان واضحاً جلياً اهتمام الرئيس شكري القوتلي بالقضايا العربية عامة في رئاسته الثالثة، ففي ظل توجيهاته مارست وزارة سعيد الغزي أعمالها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وحالف النجاح هذه السياسة في العديد من المواقف والطوارئ، وقد بدا التعاون صادقاً بوضوح بين القصر والحكومة. وتعود أسباب ذلك إلى أن الرئيس القوتلي كان يحرص على تأليف الوزارات من العناصر البعيدة عن الخلافات والصراعات الحزبية والشخصية، وكان يجد في شخص سعيد الغزي رغبته المنشودة، فهو شخصية حيادية لا ينتمي صاحبها إلى حزب أو كتلة من الأحزاب والكتل في داخل مجلس النواب وخارجه، وقد اتصف بحسن الخلق والنزاهة واللباقة، ويتمتع بشعبية انتخابية كبيرة، وهو في الأصل من كبار المحامين ومن عائلة الغزي العريقة بوجاهتها.

لقد دعاه الرئيس القوتلي إلى تأليف وزارته بعد أزمة حادة استعصى معها تشكيل وزارة تحظى بتأييد جميع أو أكثرية النواب على نحو ما أوضحنا ذلك قبلاً.

لقد سارت سفينة الحكم في عهد الوزارة الغزية سيراً وئيداً موفقاً، برغم ما صادفته من عقبات تمكنت من تجاوزها لا بسبب الدعم الذي كان يوليه إياها رئيس الجمهورية فحسب، بل لاعتبارات عديدة أخرى، منها أنها كانت تحافظ على توازن كفتي الصراع بين الأحزاب والعناصر الطامعة بالمقاعد الوزارية.

لقد واجهت حكومة الغزي في الأسابيع الأولى من عام ١٩٥٦ مظاهرات خطيرة في الأردن، اشتبكت مع قوى الأمن والجيش باصطدامات عنيفة سقط فيها عشرات القتلى ومئات الجرحى، واستمرت بضعة عشر يوماً امتدت خلالها إلى الأراضي السورية، فقامت في حوران مظاهرات اضطرت معها سلطات الأمن لمجابهتها والعمل على تفريقها.

أما المظاهرات التي قامت في الأردن فهي تطالب بتحقيق ما يأتي:

١ ـ عدم انضمام الأردن لحلف بغداد.

٢ ـ الحؤول دون عقد أي صلح مع إسرائيل.

٣ ـ السعي لحل قضية فلسطين وإعادة اللاجئين إلى ديارهم.

٥ ـ حل مجلس النواب واستفتاء الشعب لانتخاب ممثليه.

لقد تفاقمت المظاهرات وعمت مدن وأنحاء الضفتين، وأقفلت الحدود بعض الوقت بين سورية والأردن، وأثارت حوادث الأردن اهتمام الدول والشعوب العربية، ووجهت كل من مصر وسورية والسعودية مذكرة إلى الملك حسين عاهل الأردن تدعوه للاجتماع بكل من الملك سعود والرئيسين القوتلي وعبد الناصر، وقد تركوا له اختيار الزمان والمكان لعقد الاجتماع الذي يستهدف تقديم معونة مالية للأردن تحل محل المساعدة البريطانية.

غير أن حكومة الأردن نفت وصول المذكرة إليها، ودارت حولها شائعات وأقوال كثيرة اضطر معها الملك حسين إلى إيفاد كل من سمير الرفاعي رئيس الوزارة وبهجت التلهوني وزير البلاط إلى العواصم العربية للاجتماع بالملوك والرؤساء، فقام الموفدان بسلسلة من الزيارات شملت كلاً من دمشق وبيروت والقاهرة والرياض وبغداد وكانت نتائجها إيجابية ومشجعة.

وجاءت جولة الرفاعي والتلهوني هذه في أعقاب مظاهرات عنيفة وأزمات حادة أخفقت في حلها ثلاث وزارات تألفت ابتغاء السيطرة على الموقف، ولكن دون جدوى، وكان تأليف الوزارة الرابعة برئاسة سمير الرفاعي أوفر حظاً في التغلب على المصاعب والأزمات.

وبدا التجاوب بين القوتلي والحسين تاماً عبرت عنه البرقيات التي تبادلها العاهل الأردني والرئيس السوري ونشأ عن ذلك استمرار المفاوضات بين حكومة الأردن وحكومات سورية ومصر والسعودية حول المساعدة العربية التي اقترح أن تحل محل المساعدة المالية البريطانية.

وقد كان مقرراً أن يقوم الرئيس القوتلي بزيارة للقاهرة، أعدت لها السلطات المصرية استقبالاً فخماً، لولا أن الرئيس القوتلي قد أجّل الزيارة إلى موعد آخر بسبب مرضه.. وهناك من قال في حينه إنه تمارض وليس مرضاً.. وقد اقتضت ذلك رغبة القوتلي في ترك فرصة كافية لنفسه تمكنه من الاتفاق أولاً مع الرئيس جمال عبد الناصر وبالتالي مع الملك سعود على إقناع الملك حسين بالتخلي عن المساعدة المالية البريطانية والاستعاضة عنها بالمساعدات العربية المقترحة.

في ضوء هذه الرغبة استمر مرض القوتلي بعض الوقت، غادر بعده دمشق إلى أسوان في زيارة خلود للراحة والاستجمام وإقامة هادئة.

خلال وجود القوتلي في أسوان عقد اجتماع ثلاثي في الأقصر ضم كلاً من الملك سعود وعبد الناصر وشكري القوتلي، ثم انتقل الأقطاب الثلاثة إلى القاهرة حيث عقدوا فيها تسعة اجتماعات في الفترة ما بين ٦ آذار/ مارس و١٢ آذار ١٩٥٦، تدارسوا خلالها في الوضع العام في الشرق الأوسط، وقد انتهت اجتماعاتهم المذكورة إلى بيان مشترك أذيع في وقت واحد في كل من القاهرة ودمشق والرياض، وأبرز ما فيه القرارات التي اتخذها الأقطاب الثلاثة، وهي تتألف من أحد عشر قراراً تنص بجملتها على القول إنه قد تمَّ وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة العربية والدفاع عنها ضد أخطار العدوان الصهيوني والسيطرة الأجنبية التي تحول دون استتباب السلام والاستقرار في تلك المنطقة وتخلق حالة من التهديد والتوتر.. كما تمَّ وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي، ومواجهة بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها للخدمة العسكرية في القوات الإسرائيلية.. وتمّ الاتفاق على مواجهة الموقف الذي يقتضيه أمن الدول العربية تجاه إمداد إسرائيل بالأسلحة.

وتمَّ وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق بغداد للضغط على البلاد العربية وتعريض

الأمن العربي للخطر وتفرقة الصف العربي، كما تمّ الاتفاق على التأييد الكامل للأردن ومساندته ضد أي ضغط أجنبي أو أي عدوان صهيوني بما يكفل للشعب الأردني تحقيق غاياته.

ووضع المؤتمر خطة لتوثيق روابط الكيان العربي وبحث وسائل تحقيق الوحدة العربية التي يؤمن الرؤساء الثلاثة إيماناً لا يتزعزع بأنها السياج المنيع للبلاد العربية الذي يضمن استقلالها.. كما وضع المؤتمر خطة شاملة لتنسيق السياسة السعودية ـ السورية المصرية من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

ووضع المؤتمر خطة لمواجهة مشكلة الاحتلال البريطاني لواحة البريمي وإمارة عمان. ورأى المؤتمر بعد بحث مستفيض للوضع الراهن في شمال أفريقيا أن السياسة الفرنسية التي تمعن في انتهاك حقوق شعوب شمال أفريقيا في الاستقلال تهدد السلم في تلك المنطقة تهديداً خطيراً، وعلى فرنسة أن تعترف بحقوق شعوب شمال أفريقيا طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

في أعقاب البيان الذي أسفر عنه مؤتمر الأقطاب الثلاثة في القاهرة، ازدادت العلاقات بين الدول الثلاث: مصر، سورية والمملكة العربية السعودية توثقاً وقوة. وخيّل للكثيرين أن الدول المذكورة تعمل معاً وكأنها دولة واحدة.

كما أن كل دولة منها عززت صلاتها بالمملكة الأردنية الهاشمية، وعقدت معها أفضل العلاقات الودية.

ومن الزاوية السورية ـ الأردنية خيّم جو من التفاهم والتعاون على العلاقات بين البلدين وتبادل الرئيس القوتلي والملك حسين برقيات ورسائل الإخاء والولاء. وطمعاً في تحقيق المزيد من التعاون عيّنت سورية أحمد فؤاد القضماني، المشهود له بالكفاءة والواقعية والحرص على أن تبقى العلاقات بين سورية والأردن حسنة خيرة، وزيراً مفوضاً لها في المملكة الأردنية، وقد قام بدور إيجابي خلال المدة التي قضاها في منصبه.

في تلك الفترة بالذات ازداد تقدير وإعجاب العالم العربي بالملك الشاب حسين بن طلال حين أقدم على خطوته الشجاعة التي أطاحت الفريق جون باغوت غلوب رئيس أركان حرب الجيش الأردني فأقصته عن منصبه مع بعض أعوانه وأنصاره من الضباط البريطانيين والأردنيين.. وقد فوجئ الناس في الأردن بهذا النبأ السعيد صباح يوم الجمعة الثاني من آذار/ مارس ١٩٥٦ فاهتزت له دنيا العرب واستقبلته بسرور شامل وارتياح تام.

أما سورية بالذات فقد غمرتها الأفراح فراحت تعبر عنها بمظاهرات شعبية ضخمة، وبألسن رئيسها ونوابها وأعضاء حكومتها وصحافتها وهيئاتها المختلفة.

أما الابتهاج في الأقطار العربية فقد شمل حكّامها وشعوبها وقامت فيها مظاهرات مماثلة.

وقد نقل عن لسان الرئيس جمال عبد الناصر قوله: «إن تنحية غلوب عن منصبه لا تقل أهمية عن تأميم قناة السويس».

ونتيجة لما أسفر عنه مؤتمر الأقطاب الثلاثة في القاهرة... وتقديراً لخطوة الحسين المباركة ـ بإقصائه غلوب عن منصبه.. وابتهاجاً بنشر الدستور المصري الذي نص على أن مصر جزء من الأمة العربية ـ نتيجة لكل ذلك تبادلت وفود عديدة نيابية وصحافية وقضائية واقتصادية وثقافية الزيارات للعواصم العربية: دمشق، القاهرة، جدة والرياض، عمان، وبغداد والكويت. وكانت هذه الزيارات تستهدف التعرف إلى وجوه

النهضة في كل بلد من البلدان الأربعة تمهيداً لزيارات قومية سياسية تتطلع إلى بلوغ الهدف الأسمى: هدف تحقيق الوحدة العربية أو الاتحاد العربي.

وعلى ذكر الزيارات التي أشرنا إليها نقول إن مصر احتفلت في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ بإعلان الدستور الجديد. وقد دعيت إلى الاشتراك في هذا اليوم الذي اعتبرته مصر عيداً قومياً وفود رسمية وصحافية من مختلف البلدان العربية.

وقد اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر إلى وفود الصحافة العربية ومن بينها الوفد الصحافي السوري ووفد الإذاعة السورية وبقية الوفود الصحافية العربية، وتحدث إليهم شارحاً مزايا الدستور الجديد، ومما قاله: إن اعتبار مصر جزءاً من الأمة العربية هو في مصلحة مصر أولاً وبالتالي في مصلحة العرب جميعاً.

وكان عبد الناصر في اجتماعه بالصحافيين العرب هاشاً تبدو عليه أمارات الاهتمام والسرور، وقد التقطت لهم معه بعض الصور، إذ عرف عن عبد الناصر عنايته بالناحية الإعلامية أكثر من غيره من حكام العرب.

عاد الرئيس القوتلي يوم الأحد في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٦ إلى دمشق عائداً من أسوان والأقصر والقاهرة، وتوفر منذ وصوله على معالجة الموقف الوزاري وأزمة الوزارة القومية التي اتفقت الأحزاب والكتل البرلمانية على أعضائها، واختلفت على من يكون رئيساً لها، فرأى كل من الرئيس القوتلي والدكتور القدسي رئيس مجلس النواب، وسعيد الغزي رئيس الوزارة من المفيد التريث في موضوع الوزارة إلى ما بعد عودة الوفد النيابي السوري الذي يقوم بزيارة كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق.

ولوحظ أن الرئيس القوتلي بعد عودته من مؤتمر الأقطاب الثلاثة الذي عقد في القاهرة بدا شديد الاهتمام بكل ما يتصل بالحالة في الأردن بعد تنحية الفريق غلوب.

وقد أكدت مظاهر الاهتمام السوري بالمملكة الأردنية الهاشمية الزيارة التاريخية التي قام بها الملك حسين عاهل الأردن للعاصمة السورية بدعوة رسمية من رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٦.

لقد أمضى الحسين ثلاثة أيام في دمشق قام خلالها بسلسلة من الجولات والزيارات لعدد من المنشآت والمصانع والمؤسسات، فأبدى إعجابه بكل ما رأى، وكان الشعب يستقبله في كل مكان بمظاهرات حماسية وهتافات مدوية مكبراً عمله البطولي بإقصائه غلوب عنوان الاستعمار.

وخلال الأيام التي قضاها الحسين في دمشق أدى والرئيس القوتلي صلاة الجمعة في جامع بني أمية، وبعد مغادرة الجامع وسط تظاهرات شعبية كبيرة قصد جلالة الملك وفخامة الرئيس إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي حيث وقفا خشوعاً أمام مقام القائد العربي الأكبر الذي تفاخر دمشق باحتضان ضريحه الطاهر.

وفي جو ملؤه الرهبة والخشوع، وبعد تبادل الأحاديث بين الملك والرئيس حول تاريخ العرب الحافل بالأمجاد وعلى الأخص في عهد صلاح الدين الأيوبي، تكلم الرئيس القوتلي بصوت واضح لافظاً صيغة العهد التالية:

«إن جلالة الملك حسين وأنا، نعاهد الله وصلاح الدين أن ندافع عن الأماكن المقدسة وعن الوطن العربي والأمة العربية بكل ما يمكننا من قوة وعزم.. والفاتحة على هذه النية».

ثم تلا الملك والرئيس الفاتحة على نية هذا العهد وتحقيقه، وتصافحا بحرارة بينما الجمهور الذي استمع إلى تلاوة هذا العهد يهتف: «الله أكبر والمجد للعرب». وقد اغرورقت العيون بالدموع وبدت الحماسة والتأثر على وجوه الجميع.

إن في هذه الذكرى الجليلة ما يحملني على القول: أما وقد مضى ثلاثون عاماً على هذا العهد من دون أن تكتحل عينا أحد صاحبيه المرحوم الرئيس شكري القوتلي بتنفيذه، فكم أتمنى على الله أن يمد في عمر أخيه الحسين، وفي أعمار العاملين الصادقين من ملوك ورؤساء العرب ليستمروا صفاً واحداً وقلباً واحداً في البذل والعطاء والجهد والجهاد في سبيل رعايته والعمل على تحقيقه، حتى إذا فعلوا ذلك سجل لهم التاريخ صفحة مشرقة بنور النصر المبين، كما كتب مثلها من قبل لصلاح الدين.

استمرت الزيارة الرسمية للعاهل الأردني ثلاثة أيام انتهت إلى بلاغ مشترك اتفق عليه الفريقان، وقد أذيع في دمشق وعمان في وقت واحد. وتحدث البيان عن المباحثات التي جرت بين القوتلي والحسين وانتهت بما يأتي:

١ ـ اعتبار الدول العربية وحدها صاحبة الحق في الدفاع عن نفسها وصد العدوان عن أراضيها.

٢ ـ يؤكد الطرفان سياستهما المبنية على عدم الانضمام إلى أية أحلاف أجنبية.

٣ ـ يعمل الفريقان على تنمية التعاون الوثيق بين البلدين في المجال الاقتصادي والثقافي تحقيقاً للهدف المشترك وهو الوحدة العربية الشاملة.

وقد وجّه الملك حسين دعوة إلى الرئيس القوتلي لزيارة المملكة الأردنية الهاشمية زيارة رسمية، فتقبلها شاكراً وواعداً بتحقيقها قريباً.

وأكدت في حينه مصادر أردنية موثوقة أن الملك حسين لن يواصل زيارته للعواصم العربية كما كان مقرراً وأنه اكتفى بزيارة دمشق لأن الرئيس القوتلي تحدث إليه باسمه وباسم الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر.

يمكن القول إن الاحتفالات بعيد الجلاء في السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٥٦ حيث يصادف الذكرى الحادية عشرة لهذا العيد القومي السوري العظيم من أعظم وأروع ما شهدته أعياد الجلاء العشرة السابقة، وقد رعى الاحتفال بهذا العيد الرجل الذي تحققت على يديه أمنية الجلاء الغالية. فقد انطلقت المواكب الشعبية في سورية من أقصاها إلى أقصاها تهلل فرحاً وسروراً. وبدا الاهتمام بهذا العيد آية في روعته، فاستعرضت فيه قوات كبيرة من الجيش مع أسلحتها الحديثة، واشترك في الاحتفال المجاهدون يتقدمهم شيخهم سلطان باشا الأطرش الذي جلس في حفلة العرض العسكري إلى يسار الرئيس القوتلي بينما جلس إلى يمين قائد المجاهدين رئيس الوزارة السورية سعيد الغزي، وقد ألقى الرئيس القوتلي خطاباً وجهه إلى أبناء الشعب ومما قاله: «نحتفل معكم بالعيد القومي الخالد، ونقف في محراب الذكرى المقدسة العزيزة على كل قلب لنستعرض معاً في هذا التاريخ القريب أحداثاً جساماً مرت بالبلاد». وراح يعدد مراحل ومعارك النضال التي خاضها الشعب ضد الاستعمار، فتحدث عن حركة التجمع العربي والأحداث الداخلية ومؤتمر القاهرة وأهدافه، ودعوة لبنان إلى عدم التخلف، وانتقل إلى الكلام عن

الفكرة العربية فقال: «لقد مضى زمن الجزئيات الوطنية، وإن الوحدة العربية ليست في دستورنا كلاماً وقسماً وإنما هي سعي ونضال».

ومما قاله أيضاً: «ليس لنا سوى صرخة طارق بن زياد للتخلص من العدو الجاثم في قلب العروبة كالسرطان ويتغذى من سمومه لينتشر في الأجزاء العربية».

وقد كشف القوتلي في خطابه الدعوة إلى تهادن حزبي للتآزر في تنفيذ ميثاق قومي وأضاف: «إن البيان الثلاثي المشترك الذي صدر عن مؤتمر القاهرة (مؤتمر الأقطاب الثلاثة) خطوة أولى في سبيل عمل عربي جماعي شامل».

انصرف الرئيس القوتلي بعد انتهاء أعياد الجلاء إلى معالجة موضوع الوزارة القومية، فدعا لجنة الميثاق القومي التي تألفت استجابة للدعوة التي وجهها قبل سفره إلى أسوان إلى جميع النواب، فاجتمعت في أثناء غيابه لجنة الميثاق ووضعت ميثاقاً وافق عليه جميع النواب. وكان مقرراً أن ينبثق عنه تأليف وزارة قومية تمثل جميع الكتل والأحزاب، لولا أن خلافاً قام بين أعضاء لجنة الميثاق حول الشخصية التي ترأس الوزارة القومية، فمنهم من طالب بأن يكون رئيس الوزارة من داخل المجلس، ومنهم من قال من خارجه.

لقد دعا رئيس الجمهورية هذه اللجنة للاجتماع إليه فبسطت له المراحل التي مرَّ بها تأليف لجنة الميثاق ووضع ميثاق وافق عليه الجميع، وشرحوا له الأسباب التي حالت دون تشكيل الوزارة القومية. وحيال ما سمعه الرئيس من اللجنة قرر متابعة المساعي لحل الأزمة الوزارية.

وعقدت لجنة الميثاق سلسلة من الاجتماعات المشحونة بالمناقشات بغية الوصول إلى تهادن بين الجميع يمكنهم من إيجاد حل للأزمة، فلم تسفر كلها عن حل إيجابي.

وكان أبرز ما حدث في الاجتماع الذي عقدته لجنة الميثاق برئاسة الرئيس القوتلي يوم السبت ٢١ نيسان/ أبريل أن ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي في لجنة الميثاق قد أعربوا عن استعداد الحزب للاشتراك في أية وزارة تتبنى الفكرة الجديدة التي ينادي بها وهي الاتحاد بين سورية ومصر والسير فيها من دون إبطاء.

ما إن سمع الرئيس القوتلي هذا القول حتى أعرب عن بهجته وترحيبه وأنه يود من كل قلبه أن تتحد سورية ومصر والبلاد العربية، وهذا ما يطلبه كل عربي مؤمن بعروبته، وأن الأمر في هذا الشأن متروك للأحزاب والكتل النيابية نفسها ولمجلس النواب. ولهذا فإنه كرر وجوب تهادن الأحزاب والكتل، وأن تعود اللجنة إلى الأحزاب والكتل للاجتماع لبحث ما يرونه في سبيل تحقيق هذه الهدنة.

ومما هو جدير بالقول، أن فكرة الاتحاد بين مصر وسورية تطرح لأول مرة في هذا الاجتماع، وقد كان جواب رئيس الجمهورية عليه إيجابياً، كما هو واضح من أقواله.

وتوالت اجتماعات لجنة الميثاق من غير جدوى، وصرح مسؤول في القصر الجمهوري أن الرئيس القوتلي عندما وجّه رسالته إلى مجلس النواب داعياً إلى تهادن حزبي كان يستهدف وضع الأحزاب أمام مسؤولياتها التاريخية.

لقد منيت لجنة الميثاق بالفشل، فالاجتماعات العديدة التي عقدتها لم تسفر عن نتيجة، والخلاف لا يزال مستحكماً بين ممثلي الأحزاب والكتل، وقد عزا كل فريق أسباب الفشل إلى الآخرين، واتضح أن الوصول إلى اتفاق يشمل الجميع يكاد يكون مستحيلاً.

وأدلى عدد من النواب بتصريحات مختلفة عن أسباب الفشل، وتكلم بهذا الموضوع كل من صبري العسلي وعلي بوظو وأحمد قنبر وإحسان الجابري ومحمد العايش، وعبد الباقي نظام الدين الذي قال:

« ..كنت ولا أزال أقول إن لجنة الميثاق فاشلة في عملها منذ اليوم الأول الذي تألفت فيه، بسبب عدم إمكان اتفاق الكتل والأحزاب النيابية، ولهذا فإنني لم أستغرب فشل اللجنة لأن هذا الأمر كان مكتوباً له الفشل ما لم تبدأ اللجنة في ذلك الحين بموضوع الوزارة وتأليفها، أي بدءاً من هذه العقدة التي اصطدمت بها الآن. وفي كل حال أن الحكومة ستجتمع إلى فخامة الرئيس لبحث وضعها، وما يجب عليها القيام به».

ثم توالت الاجتماعات والمناقشات بين الأحزاب والكتل النيابية من دون أن تسفر عن أي اتفاق.

في يوم الاثنين ٢٨ أيار/مايو ١٩٥٦ بدأت زيارة الرئيس شكري القوتلي للأردن استجابة لدعوة الملك حسين.

وخلال الأيام الثلاثة التي قضاها الرئيس القوتلي في زيارته للأردن جرت مباحثات شاملة بين الفريقين السوري والأردني حول العديد من القضايا التي تتصل بمصلحة البلدين، وكانت المباحثات عسكرية واقتصادية استهدفت تعاوناً عسكرياً وثيقاً ضد إسرائيل، وشملت القضايا الاقتصادية وما يتفرع عنها كإلغاء القيود الجمركية وتأشيرات السفر وتسهيل النقل بالترانزيت، وعلى الصعيد السياسي اتفق الجانبان على توحيد جهود البلدين في كل أمر يتعلق بالقضية الفلسطينية وعلى تبادل المعلومات وتوحيد جهود الجيشين وتنسيق أعمالهما وتحركاتهما. وقد أصابت المباحثات نجاحاً كبيراً. أما النتائج التي أسفرت عنها الزيارة فقد شرحها البيان الرسمي المشترك، وهي أن الفريقين اتفقا على:

١ ـ إقرار اتفاقية عسكرية لمواجهة الخطر الجاثم على الحدود باعتبار أن هذا الأمر أهم ما يقلق أفكار المسؤولين، وهي تتضمن التوحيد الفعلي للجهود الحربية بين الجيشين الشقيقين عن طريق مجلس حربي وهيئة عمليات مشتركة دائمة.

٢ ـ رفع درجة التمثيل السياسي بين البلدين إلى مرتبة سفارة.

٣ ـ إلغاء إجراءات السفر بين البلدين بالجوازات والاكتفاء بالوثائق التي تثبت الشخصية.

٤ ـ حل قضية الترانزيت ولا سيما تسهيل نقل الفوسفات على ضوء المصلحة القومية العامة من دون النظر للأمور المادية.

٥ ـ البت في أمر تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن مساهمة سورية بمشروع البوتاس والتوقيع على عقده التأسيسي.

٦ ـ إقرار مبدأ الوحدة الاقتصادية والوحدة الجمركية بين البلدين برفع الحواجز الجمركية بينهما والاتفاق على دراسة هذه الأمور من قبل لجنة فنية مشتركة تجتمع على الفور لوضع الأسس اللازمة لتنفيذ هذا المبدأ.

٧ ـ إعادة لجنة اليرموك لمتابعة مهمتها.

٨ ـ التوسع في إفساح المجال أمام الطلبة الأردنيين للانتساب إلى مختلف كليات الجامعة السورية.

ما إن عاد الرئيس القوتلي من زيارته للأردن حتى واجه أزمة وزارية تتخبط فيها وزارة سعيد الغزي، فقد

استقال من أعضائها الدكتور منير العجلاني، وتبعه بعد بعض الوقت أسعد هارون من أعضاء الوزارة الغزية، واستعيض عن الوزيرين المستقيلين بإسناد وزارتيهما بالوكالة إلى اثنين من أعضاء الوزارة، لكن هذا التدبير قد أضعف الوزارة لا سيما وقد دارت حولها المتاعب والإحراجات، وعادت نغمة الوزارة القومية إلى الساحة مما حمل رئيس الجمهورية على الدعوة إلى جلسة برئاسته عقدها مجلس الوزراء في القصر الجمهوري واستمرت ثلاث ساعات كان البحث طوالها وقفاً على الوضع الوزاري، وعرف بعد انتهاء الجلسة أن رئيس وأعضاء الوزارة أعربوا للرئيس الأول عن رغبتهم في الاستقالة فطلب إليهم المثابرة على أعمالهم كالمعتاد إلى أن ينظر في أمر الاستقالة.

وانصرف الرئيس القوتلي إلى معالجة الموقف الوزاري مع رؤساء وممثلي الأحزاب والكتل النيابية، ولما استعصى إيجاد حل للأزمة استدعى إليه كلاً من رشدي كيخيا، إحسان الجابري، سعيد الغزي، منير العجلاني، عبد الباقي نظام الدين، مأمون الكزبري، صبري العسلي، بدوي الجبل، فيصل العسلي، أكرم الحوراني وصلاح البيطار.

وهؤلاء يمثلون جميع الأحزاب والكتل النيابية، وقد صارحهم الرئيس بقوله إن وضع البلاد لا يسمح بأن يطول أمد تأليف الوزارة الجديدة، ولهذا فإنه يترك للأحزاب والكتل مهلة يومين آخرين حتى إذا اتفقت على تأليف وزارة قومية أو ائتلافية فبها ونعمت.. وإلاّ فإنه سيضطر إلى استخدام صلاحياته الدستورية التي تخوله أن يختار شخصية يعهد إليها تشكيل الوزارة وكفى الله المؤمنين القتال.

وحدث خلال اليومين اللذين حددهما الرئيس أن اتفقت أكثرية الأحزاب والكتل على تأييد لطفي الحفار كمرشح لتأليف الوزارة الجديدة، وتجاوباً مع هذا الاتفاق كلف رئيس الجمهورية الحفار بتشكيل الوزارة، فأعلن الحفار أنه سيبذل جهده للاجتماع إلى ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي للوقوف على آرائهم وليعرب لهم عن رغبته التامة بالتعاون مع الجميع.

غير أن حزب البعث أصدر بياناً أعلن فيه عدم اشتراكه في وزارة يرأسها الحفار، وفي أعقاب ذلك عادت الأزمة الوزارية للتعقيد والتأزم، وقام الخلاف على توزيع الحقائب الوزارية مما حمل الحفار على الاعتذار عن عدم المضي في استشاراته الوزارية.

وفي محاولة أخيرة لتشكيل وزارة قومية اتفق النواب على أن يكون صبري العسلي رئيساً للوزارة لكنهم اختلفوا على من يكون وزيراً للداخلية إلى أن اتفقوا بعد ذلك على توزيع جميع المقاعد الوزارية، ورفعوا كل ذلك إلى رئيس الجمورية الذي رحب باتفاق الجميع. وقد صدر عن القصر الجمهوري بلاغ رسمي يقول إن صبري العسلي أطلع الرئيس على لائحة بأسماء من اختارهم لمؤازرته، فأقرها، وتبعاً لذلك فقد تألفت الوزارة على الوجه التالي:

صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية، محمد العايش وزير دولة، مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات، عبد الباقي نظام الدين وزيراً للصحة والإسعاف العام، أحمد قنبر وزيراً للداخلية، عبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف، رشاد جبري وزيراً للزراعة، صلاح البيطار وزيراً للخارجية، خليل الطلاس وزيراً للاقتصاد الوطني، عبد الحسيب رسلان وزيراً للدفاع الوطني.

وقد وقّع رئيس الجمهورية المراسيم القاضية بقبول استقالة سعيد الغزي، وتسمية رئيس وأعضاء الوزارة الجديدة وكان ذلك يوم ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٦.

ونشر في اليوم نفسه الكتاب الذي رفعه سعيد الغزي إلى رئيس الجمهورية باستقالة حكومته، وقد طواه على ذكر الأعمال التي قامت بها وزارته خلال الأشهر العشرة التي قضتها في الحكم كان من أبرزها عقد الاتفاق العسكري الثنائي مع مصر، وعقد اتفاقات عسكرية وإدارية وثقافية مع الأردن وغيرها من المشروعات والأعمال.

وواجهت وزارة صبري العسلي مجلس النواب ببيانها الوزاري في الجلسة التي عقدها المجلس يوم الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٥٦.

وقد استغرقت مناقشة البيان سبع ساعات كاملة انتهت إلى التصويت على الثقة، وجرى التصويت بالنداء، فنالت الوزارة مائة وعشرة أصوات من أصل ١١١ نائباً مجموع الموجودين في الجلسة... وكان النائب المخالف دحام الدندل.

ازدادت العلاقات الودية بين كل من مصر والسعودية وسورية توثقاً وقوة ورسوخاً في أعقاب المؤتمر الثلاثي الذي عقده الأقطاب الثلاثة: عبد الناصر، شكري القوتلي، الملك سعود في القاهرة، وهو ما سبق لنا شرحه.

وكان من مظاهر التحالف الجميل بين الأقطار الثلاثة تبادل الزيارات على نطاق واسع بين المسؤولين في هذه البلدان، فأول عمل قامت به وزارة العسلي على الصعيد العربي ولما يمضي على تأليفها بضعة أيام كان إيفاد بعثة سورية إلى القاهرة لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بتوليه منصب رئاسة الجمهورية، وقد تألفت هذه البعثة من رئيس الوزراء العسلي، ومحمد العايش وزير الدولة وصلاح البيطار وزير الخارجية وعبد الله الخاني مدير المراسم في القصر الجمهوري.

وفي الوقت نفسه كان وفد عسكري سوري يزور الخطوط الأمامية المصرية في جبهة غزة.

وقد أدلى العقيد نوفل شحم أحد أعضاء الوفد بحديث قال فيه: «إننا نسير اليوم نحو الاتحاد التام مع مصر. وسيتحقق الاتحاد بين مصر وسورية قريباً» وأكد أن سورية ستهب فوراً لمساعدة مصر إذا وقع عليها أي اعتداء.

وكانت البعثة العسكرية السورية تتألف من العقيد سهيل العشا والمقدم بشير الطباع، والرئيس أول أحمد هنيدي والرئيس أحمد عسر.

وفي أعقاب عودة الوفد من القاهرة والتصريحات التي أدلى بها رئيسه وأعضاؤه راح حديث الاتحاد بين سورية ومصر يجري على كل لسان، وقد تحمس الناس على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم لحديث الاتحاد وأعربوا عن ارتياحهم وتفاؤلهم بالمستقبل. وكان مجلس النواب السوري في مقدمة الجميع ترحيباً بمشروع الاتحاد، فقد عقد بعد ظهر يوم الخميس ٥ تموز/ يوليو ١٩٥٦ جلسة تاريخية تكلم فيها صبري العسلي رئيس الوزراء معلناً أن حكومته اتخذت قراراً بتفويض وزير الخارجية بإجراء مفاوضات حول الاتحاد الفيدرالي بينها وبين مصر، وقال:

«نرجو أن يوفقنا الله في هذه الخطوة حتى إذا جرت هذه المفاوضات أمكننا إقرار المشروع... وهذا ما كان يدور في أخيلتنا ليصبح حقيقة ماثلة للاتحاد بين البلدين الشقيقين، وإن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة».

لقد صفق النواب لما سمعوه من رئيس الوزراء، فقال رشاد برمدا باسم «حزب الشعب» إن الشعب

السوري وضع نصب عينيه الوحدة العربية الشاملة، وإن «حزب الشعب» يهنئ الحكومة بهذه الخطوة المباركة نحو إقامة دعائم الوحدة العربية، ونرجو أن توفق الحكومة في هذه المهمة التي يؤيدها فيها الشعب السوري بأجمعه.

وقال خالد العظم: الذي يهمني أن القرار صدر عن حكومة قومية تمثل جميع الأحزاب. والذي نريده بعد ذلك أن نكون في سياستنا الخارجية متحدين، وأن نكون بجيشنا واقتصادنا متحدين مع مصر وسائر الدول العربية التي يجمعنا بها الرأي في الوقت الحاضر، فيجب أن نترك الأنانيات، ونرجو للحكومة التوفيق والنجاح.

وقال عبد اللطيف اليونس: إن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء قرار تاريخي.

وهلل النواب للاتحاد بين سورية ومصر، وأجمعوا على ذلك، وتكلم بالتتابع كل من أحمد الحاج يونس، الدكتور مأمون الكزبري باسم حركة التحرير العربي، الدكتور فاخر الكيالي، الدكتور مظهر الشربجي، حسين مريود، هاني السباعي، خالد بكداش، إحسان الجابري، غالب العياشي، عبد الرؤوف أبو طوق، عبد الحليم القدور، الدكتور عدنان الأتاسي، الدكتور منير العجلاني، رئيف الملقي، نوفل إلياس، هايل سرور، فيصل العسلي، فيضي الأتاسي.

وقبل أن يختم الدكتور ناظم القدسي الجلسة قدم الدكتور مظهر الشربجي اقتراحاً ليوافق عليه المجلس، ولكن الدكتور القدسي اقترح نصاً مستوحى من نصوص الدستور فأقره المجلس بالإجماع وهذا نصه:

«إن مجلس النواب السوري تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التي تنص أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة والذي نصه: إنني أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتخذت قراراً بإجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع الشقيقة مصر توصلاً لتحقيق اتحاد فيدرالي بين قطرينا، على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية المتحررة الأخرى، وإني لأرجو الله أن يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى إذا تمَّ الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعه إلى مجلسكم الموقر لإقراره.

«ويتمنى المجلس أن توفق الحكومة للسير في هذا الطريق المقدس وأن تأتينا بالقريب العاجل بالنتيجة التي تنتظرها الشعوب العربية في جميع أقطارها».

وقد علق الرئيس جمال عبد الناصر على القرار بتصريح لمندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط جاء فيه قوله:

«لقد تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس النواب السوري مساء اليوم ـ ٥ تموز/ يوليو ١٩٥٦ ـ لإقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسورية. ففي تحقيق هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو إليها قلب كل عربي مؤمن بالقضية العربية، وقيام اتحاد بين سورية ومصر إنما هو تحقيق للمادة الأولى من الدستور المصري الذي ينص على أن مصر جمهورية عربية مستقلة، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، وقد وافق الشعب المصري على هذا الدستور بالإجماع، ولا شك في أن قيام اتحاد بين مصر وسورية يعتبر خطوة أساسية في هذا السبيل».

ورجا الله أن يهدي الشعوب العربية لقيام وحدة عربية تضم الدول العربية جمعاء لتكون لها قوتها الفعالة في الميدان الدولي.

بينما كان الاهتمام بموضوع اتحاد مصر وسورية سائداً الجميع، حدث على الصعيد العسكري السوري

أن أحيل الزعيم شوكت شقير رئيس أركان الجيش على التقاعد وقد صدر بلاغ رسمي يقول إن مجلس الوزراء عقد جلسة في سراي الحكومة برئاسة صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء، وقد درس القضايا المدرجة في جدول الأعمال ومن بينها الاستقالة المقدمة من قبل الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة. وقد قرر مجلس الوزراء قبول الاستقالة بناءً على طلب صاحبها، وقرر في الجلسة نفسها تعيين الزعيم توفيق نظام الدين رئيساً للأركان العامة.

وقد اختلفت الأقوال في حينه حول أسباب الاستقالة، ولكن أقربها إلى الصحة الخلاف الذي نشب بين وزير الدفاع عبد الحسيب رسلان، والزعيم شوكت شقير الذي كان يصر على السفر إلى القاهرة لحضور أعياد الجلاء وحيداً من دون وزير الدفاع بينما الوزير أصرَّ على السفر وحده لأن الدعوة موجهة إليه وهكذا كان.

«من هو رئيس الأركان الجديد؟» .. تحت هذا العنوان علقت جريدة «الأيام» في عددها الصادر صباح الأحد في ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٦ على تعيين نظام الدين فقالت:

«أما الزعيم توفيق نظام الدين فإنه ينتمي إلى أرومة من أشرف الأرومات العربية في الجزيرة، ولآل نظام أثر بارز في النهضة الوطنية، وفي مقاومة الانتداب، وكان لنفوذه الواسع أثره في الوقوف في وجه الذين كانوا يسايرون الانتداب، وفي إذكاء الروح الوطنية، ونجاح كل حركة تقوم بها «الكتلة الوطنية».

وقد دخل الزعيم نظام الدين المدرسة العسكرية وتخرج منها وتولى أكثر مناصب الجيش السوري منذ الجلاء، وظل معروفاً بين رجال الجيش بخلقه القويم ووطنيته المتأججة، واهتمامه بكل ما يعود على الجيش بالخير، ودمائته وتهذيبه الوافر. وكان آخر منصب تولاه نيابة رئاسة الأركان العامة، وها هو يتولى رئاسة الأركان بما عرف فيه من كفاءة وإخلاص. فنرجو الله أن يكون التوفيق رائده والنجاح قائده».

وفي جو من الشائعات الكاذبة التي تروجها الإذاعة الإسرائيلية عن وجود خلاف بين الجيش والحكومة أدلى الزعيم توفيق نظام الدين بحديث عما أذاعته محطة إسرائيل عن خلاف مجلس الوزراء مع بعض الضباط حول الاتحاد مع مصر فقال:

«إن الجيش السوري كان وما زال كتلة واحدة متراصة في أداء واجب الدفاع المقدس عن أرض الوطن والذود عن حياضه في وجه الأخطار أياً كان نوعها وشكلها، وإن قرار الجيش ليصدر دائماً عن رأي واحد، وهو رأي الشعب السوري الذي يشكل الجيش القسم العامل منه في ميدان الشرف بينما يمده الشعب بالقوى التي هي عماد الوطن وقت الشدائد وفي أوقات الرخاء معاً».

وأضاف الزعيم نظام الدين:

«إن كل ما أذيع عن الخلاف المزعوم حول الاتحاد مع مصر جزء لا يتجزأ من المؤامرات الأجنبية التي تحاك ضد سورية والعرب، وإنني أكرر التأكيد بأن مثل هذه الأنباء المختلقة لن تؤثر في عزيمة السوريين شعباً وجيشاً وحكومة على السير صفّاً واحداً حتى بلوغ أماني العرب أجمعين».

وختم الزعيم نظام الدين حديثة بقوله إنه «لا يمكن أن يقع أي خلاف بين الجيش والحكومة التي تمثل السلطة التنفيذية والحائزة ثقة السلطة التشريعية وآمل من الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خدمة بلادنا وخدمة العروبة جمعاء».

وقد قام كل من وزير الدفاع عبد الحسيب رسلان، والزعيم نظام الدين بزيارة الرئيس القوتلي أولاً،

وبالتالي بزيارة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء في دار الحكومة، ثم قصدا رئاسة الأركان حيث استقبلا كبار ضباط الجيش الذين قدموا لتهنئة رئيس الأركان الجديد الذي تحدث إليهم طالباً منهم التعاون في سبيل صيانة حرية البلاد والمحافظة على استقلالها وسيادتها وحفظ حدودها من أي اعتداء يقع عليها.

استقبلت الدول والشعوب والصحافة العربية أنباء الاتحاد بين مصر وسورية بترحيب كبير، وقد ملأت تصريحات كبار المسؤولين العرب صفحات الصحف التي عبرت عن تفاؤلها العظيم بمستقبل زاهر للعرب، واعتبرت الاتحاد بين مصر وسورية خطوة موفقة في طريق الوحدة العربية.

ولوحظ بوضوح نشاط كبير كان يبدو من كبار المسؤولين في البلدين، مصر وسورية، ابتغاء الشروع في المباحثات الرامية إلى تحقيق الاتحاد بينهما، فكثرت الزيارات واللقاءات بين سفير مصر في دمشق محمود رياض وبين الرئيس القوتلي، ورئيس الوزراء العسلي، وقد صرح مصدر سوري مسؤول أن وفد المفاوضات لبحث موضوع الاتحاد قد تأجلت تسميته إلى ما بعد انقضاء فرصة عيد الأضحى الذي أصبح حلوله وشيكاً.

وكان من مظاهر التضامن الثلاثي، مصر، السعودية، سورية، أن الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية قد أهدى إلى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية طائرتين سعوديتين من نوع داكوتا.

وما كان التضامن العربي الوثيق قصراً على سورية ومصر والسعودية فحسب بل كانت الاتصالات والزيارات الودية تجري باستمرار بين مختلف الدول العربية، وكان من أبرزها التعاون مع الأردن وفقاً لمقررات مؤتمر الأقطاب الثلاثة في القاهرة. ففي اليوم السادس عشر من شهر تموز/ يوليو ١٩٥٦ حطمت سورية والأردن الحدود المصطنعة التي أقامها الاستعمار منذ ٣٥ عاماً، وقد جرى ذلك وسط مهرجان ضخم في منطقة الحدود السورية ـ الأردنية حيث وصل إليها وفدان رسميان سوري وأردني.

وإن من أجمل ما حصل أثناء المهرجان تحطيم السوريين والأردنيين معاً معالم الحدود الفاصلة بين القطرين الشقيقين وإزالة كل حاجز بين سورية والأردن.

ولقد استحوذ الاهتمام على المسؤولين السوريين بمشروع الاتحاد بين مصر وسورية، فانصرف مجلس الوزراء إلى بحث هذا الموضوع، وصرح صبري العسلي رئيس الوزارة أنه تقرر أن يتألف الوفد السوري المسافر إلى مصر للقيام بالمباحثات مع المسؤولين المصريين في مشروع الاتحاد السوري ـ المصري من أحمد قنبر وصلاح الدين البيطار برئاسة صبري العسلي رئيس الوزراء بعد أن يقوم هذا الوفد بإعداد مشروع الاتحاد الذي سيقدم إلى الجانب المصري.

وأذيع يوم ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٦ من القاهرة أن السلطات المصرية أبلغت السلطات السورية ترحيبها بالقرار الذي اتخذه مجلس النواب السوري بتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين القطرين الشقيقين، وقد حمل السفير المصري الأميرالاي محمود رياض إلى الرئيس شكري القوتلي ترحيب مصر حكومة وشعباً بالقرار الذي اتخذته الحكومة السورية بشأن الاتحاد مع مصر واستعدادها للدخول في مفاوضات مع سورية لتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين البلدين.

في مساء اليوم السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٦ فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الناس جميعاً بقنبلة هزت العالم العربي بصورة خاصة، والعالم بجميع أجزائه بصورة عامة.

لقد أعلن في خطاب ألقاه في ميدان التحرير في الإسكندرية واستغرق إلقاؤه ساعتين ونصف الساعة،

تأميم قناة السويس وجعلها شركة مساهمة مصرية.. وذكر في خطابه أن مصر اشترت السلاح من روسيا لا من تشيكوسلوفاكيا، ومما قاله:

«لقد خلقوا إسرائيل.. ليحولونا إلى جماعة من اللاجئين. ولكننا سندافع عن قوميتنا وسنعمل حتى يمتد الوطن العربي من الأطلنطي إلى الخليج..

«إننا نعرف من هم أعداؤنا ومن هم أصدقاؤنا.. وأنا أتجه اليوم إلى إخوان لكم في سورية العزيزة.. سورية الشقيقة.. سورية التي قرر أبناؤها أن يتحدوا معكم لندعم معاً مبادئ العزة والكرامة ولنرسي الوحدة العربية..».

أحدثت قنبلة الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس هزة عنيفة في العالم، ولا سيما في إنكلترا وفرنسة وأميركا، وغرقت الصحافة العالمية بأنباء تأميم القناة، وبالتعليقات الكثيرة المختلفة على شخصية عبد الناصر، وعقدت صحيفة «فرانس سوار» الفرنسية مقالاً وصفته بأنه هتلر الشرق.

وفي العالم العربي هللت شعوبه وحكوماته ارتياحاً وتأييداً لعملية عبد الناصر الشجاعة.

أما في سورية فقد عقد مجلس النواب السوري جلسة كانت من أروع الجلسات القومية التي أبرزت صورة التجاوب القومي بين الأقطار العربية.

وألقى صبري العسلي رئيس الوزراء خطاباً تحدث فيه عن قرار التأميم وقال إنه ليسر الحكومة أن تعلن تأييدها القومي المطلق وتأييد الشعب العربي في سورية لهذا التدبير الذي جاء في وقته المناسب يحرر الشقيقة العزيزة مصر من ربقة أعظم غل من أغلال الاستعمار الاقتصادي.

إلى أن قال:

«.. ونحن الذين نرى أن سلامتنا وسلامة مصر قائمة على اتحادنا العربي الذي نعمل له جادين، نريد أن يعلم كل إنسان في هذه الدنيا أننا سنقف إلى جانب شقيقتنا الكبرى في سرائها وضرائها وسنضع جميع إمكاناتنا في سبيل رد الأذى عنها..».

وتعاقب النواب على الكلام فقالوا إن تأميم القناة عمل تاريخي مجيد لا في حياة مصر وحدها بل في حياة العرب أجمعين، وأجمعوا على أن يبرق مجلس النواب إلى الرئيس جمال عبد الناصر مباركاً خطوته الجبارة.

وأبرق كل من رئيس الجمهورية شكري القوتلي، ورئيس الوزراء صبري العسلي إلى أن الرئيس عبد الناصر يهنئانه بحرارة على عمله التاريخي العظيم.

وأُرسلت من سورية إلى الرئيس عبد الناصر مئات البرقيات المماثلة التي تعبر عن مشاعر السوريين بمختلف أحزابهم وهيئاتهم ومنظماتهم ونقاباتهم نحو خطوته المباركة.

وأعلن صلاح الدين البيطار وزير الخارجية السورية أنه أبلغ السفراء والوزراء المفوضين للدول العربية قرار مجلس النواب السوري بالوقوف إلى جانب مصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في خطوتها الاستقلالية الجديدة، وما يترتب عليها من خطوات.

أما على الصعيد العسكري فقد عقد مجلس مجلس الوزراء اجتماعاً خطيراً دعي إليه اللواء توفيق نظام الدين رئيس الأركان العامة واللواء عزيز عبد الكريم معاون رئيس الأركان، فعرضا على المجلس ما تمَّ من الاستعداد لقيام سورية بتعهداتها بموجب الاتفاق العسكري الثنائي.

وقد صرح عبد الحسيب رسلان وزير الدفاع بأن مجلس الوزراء بحث مواجهة كل الاحتمالات التي قد تنشأ عن تأميم قناة السويس بصفتنا دولة عربية، ودولة ترتبط بمصر بميثاق عسكري، ونحن مستعدون لكل حادث، وأن بيان الحكومة في مجلس النواب اقترن بخطط عملية من قبل قيادة الجيش، وأصبحت سورية ومصر كتلة واحدة مع الشقيقات العربيات في الدفاع عن حق العرب في القناة لأن قضية مصر قضية كل العرب.

وبحث مجلس الوزراء أيضاً مشروع الاتحاد السوري ـ المصري. وقد أعلن وزير الخارجية أن اللجنة الوزارية الثلاثية ستجتمع عاجلاً لبحث أسس الاتحاد مع الشقيقة مصر وتحديد موعد سفر الوفد السوري إلى القاهرة لبدء المحادثات سريعاً.

وكان الاهتمام العالمي بقرار تأميم القناة يزداد يوماً بعد يوم بل ساعة بعد ساعة. ففي بريطانيا عقد مجلس العموم في الثلاثين من تموز/ يوليو جلسة ألقى فيها رئيس وزراء بريطانيا بياناً قال فيه إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقبل أية ترتيبات تترك الإشراف على القناة في يد دولة واحدة. وأضاف قائلاً: إن الموقف لا يسمح له الآن بالإعلان عن المحادثات التي تجري بين وزيري خارجيتي بريطانيا وفرنسا ووكيل وزارة الخارجية الأميركية، ولكنه يأمل في تقديم هذا البيان غداً أو بعد غد على أبعد تقدير.

وأعلن المستر إيدن رداً على سؤال لنائب عمالي أن بريطانيا أوقفت تصدير جميع المواد العربية إلى مصر.

وفي باريس قال رئيس وزراء فرنسا إن حكومته مصممة على أن ترد رداً صارماً فعالاً على تأميم قناة السويس، وإن هذا الرد سيكون بشكل عمل مشترك تقوم به الدول الغربية.

وأضاف: إن ممثلي أميركا وبريطانيا وفرنسا يواصلون مباحثاتهم في لندن، وإن غاية ما أسفر عنه اجتماع الوزراء هو الاتفاق على توجيه إنذار فوري إلى مصر ضد عرقلة الملاحة في قناة السويس، وإن الدول الثلاث الغربية ستنظر بعد توجيه الإنذار في دعوة الدول البحرية المعنية بالأمر لبحث إنشاء مجلس وصاية عالمي على قناة السويس.

وفي الواحد والثلاثين من تموز/ يوليو حذر خروتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي دول الغرب اتخاذ أية إجراءات عسكرية غير حكيمة بعد أن اتخذت مصر قرارها بتأميم قناة السويس. وأضاف: إن لمصر الحق الكامل في اتخاذ هذا القرار الذي أثار ضجة كبرى بين الدول الغربية وارتفعت حوله أصوات في بعض الدول تطالب بإجراءات عسكرية. وقال: إن على زعماء فرنسا وبريطانيا أن يتصفوا بالتجرد والحزم السياسي ويتفهموا هذا القرار التاريخي ويخرجوا منه بنتائج صحيحة.

أما موقف أميركا فقد بعث الرئيس أيزنهاور بمستر دالاس وزير الخارجية الأميركية إلى لندن للاشتراك بالمباحثات الثلاثية، فغادر دالاس ومعاونوه واشنطن إلى العاصمة البريطانية.

وصرح الرئيس أيزنهاور في مؤتمره الصحافي بأن مسألة تأميم قناة السويس مسألة خطيرة تهم كل بلد عربي، بل وتهم الدول جمعاء بعدل وعناية. وأضاف: إن القناة يجب أن تبقى ممراً مائياً دولياً حرة تستعمله سائر الدول سواء في حالة الحرب أو السلم، وأن المشكلة الكبرى في الوقت الحاضر هي أن القناة يجب أن تستمر في حالة من الكفاية كطريق مائي بحري ضخم، وأن أهمية القناة لا تنحصر في نطاق الدول الأوروبية والدول المجاورة فحسب، بل هي أمر حيوي كذلك بالنسبة إلى اقتصاد الولايات المتحدة.

وأسفرت مباحثات لندن عن بيان مؤلف من خمس مواد تنكر حق مصر في قرارها بتأميم القناة. ويقضي البيان بتوجيه دعوة من الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي في السادس عشر من شهر آب/ أغسطس ١٩٥٦ في لندن لبحث موضوع تأميم القناة وتشترك فيه فرنسا والولايات والمتحدة الأميركية.

وحدث بعد ذلك أن تألفت لجنة دولية مؤلفة من خمسة أعضاء برئاسة مستر منزيس رئيس وزراء أستراليا مهمتها مقابلة الرئيس عبد الناصر وإجراء مباحثات معه تستهدف التوفيق بين حقوق مصر في القناة وبين مشروع الدول الثماني عشرة من دول مؤتمر لندن الخاص بالقناة.

وكانت اللجنة الخماسية تتألف من المستر منزيس رئيس وزراء أستراليا رئيساً ومن عضوية مندوبين عن دول أميركا والسويد والحبشة وإيران، واستمرت مباحثاتها مع عبدالناصر بين الثالث والتاسع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، وانتهت إلى بيان يعلن فشلها في مهمتها.

وقد أصدر مستر دالاس وزير الخارجية الأميركية بياناً قال فيه إنه أصيب بخيبة أمل عميقة من جراء رفض الرئيس عبد الناصر المقترحات التي قدمتها الدول الثماني عشرة في مؤتمر لندن.

وراحت بريطانيا وفرنسا تلوحان باستخدام القوة ضد مصر بعد الفشل الذي منيت به الدولتان الحليفتان في جميع محاولاتهما.

وحذر المارشال بولغانين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي كلاً من بريطانيا وفرنسا من استخدام القوة لحل مشكلة القناة، ونصح الحكومتين بالتزام التعقل والحكمة. وقال إن استخدام القوة في مثل هذا الوقت أمر غير مقبول في هذا العصر، وقد أوصى بولغانين بأن القيام بأي إجراء عنيف في الشرق قد يؤدي إلى حرب لا يعرف أحد مداها.

كان رد عبد الناصر على التلويح باستعمال القوة ضد مصر حاداً عنيفاً، وقد تجلى ذلك في خطبه وتصريحاته العديدة لا سيما منها الخطاب الذي ألقاه في حفلة تخريج فوج جديد من الطيارين في كلية الطيران الحربي في «بلبيس»، فقد جاء فيه قوله:

«... وفي مثل هذه الأيام الحاسمة من تاريخ العالم التي يسمع فيها صليل السيوف: سيوف إنكلترا وفرنسا ضد مصر... أعلن باسم الشعب المصري: أننا جميعاً سنحافظ على سيادتنا وكرامتنا وسندافع عنها، ولن ترهبنا الدول الكبرى والمؤامرات والوعيد.. سنحارب حرباً نضالية شاملة... ومن يعتدي على مصر فإنما يعتدي على العرب جميعاً».

وكان موقف العالم العربي بشعوبه وحكوماته، من تأييده الشامل والواضح والقوي لمصر يزيد الرئيس عبد الناصر اندفاعاً في مقاومة التهديد، وكانت الدول العربية تقف صفاً واحداً من دون استثناء إلى جانب مصر، وقد زال كل فتور سابق كان بين دولة وأخرى منها، وبصورة خاصة ما كان بين العراق ومصر، فقد أكد ذلك قول عبد الناصر في أحد تصريحاته: «إن تأييد العراق أكسبنا قوة معنوية كبيرة.. لقد طوينا صفحة الماضي، وعلينا أن نستقبل المستقبل بقوة».

وقد قامت كل دولة عربية بدورها بإحاطة المقامات الدولية الكبرى، وجميع الدول علماً بأنها تؤيد مصر وتقف إلى جانبها وقفة لا رجوع عنها.

فسورية ولبنان بعثتا بمذكرة مشتركة إلى مجلس الأمن بالاحتجاج على نزول قوات فرنسية في جزيرة قبرص.

وعقد المؤتمر العربي الشعبي اجتماعاته في قاعة مجلس النواب السوري بدمشق واتخذ قرارات مهمة تنص على توفير السلاح وإعلان التعبئة الشعبية العربية، وانتخب لجنة اتصال لمتابعة مقررات المؤتمر والعمل على تنفيذها من قبل المسؤولين العرب في الدول العربية.

واستقبل الرئيس عبد الناصر في تلك الحقبة وزراء خارجية الدول العربية وأكدوا له وحدة العرب وتضامنهم ضد أي اعتداء على مصر.

وفوّضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية بأن يبلغ القرارات التي اتخذتها إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وقامت مظاهرات في قطر تأييداً لمصر، وأنزل المتظاهرون العلم البريطاني ورفعوا العلم المصري.

واستقبل الملك حسين عاهل الأردن عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردنية الذي وصل إلى عمان قادماً من القاهرة وهو يحمل رسالة شفوية من الرئيس عبد الناصر إلى العاهل الأردني.

إن كل ما حدث حول موضوع تأميم القناة على الصعيدين الدولي والعربي قد حفز الأقطاب الثلاثة: عبد الناصر، والقوتلي وسعود على الاجتماع في مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية. وقد بدأوا مباحثاتهم فيها، ثم انتقلوا منها إلى الرياض حيث عقدوا مؤتمرهم الذي أطلق عليه في حينه «مؤتمر الرياض».

لقد كان لهذا المؤتمر صداه البعيد في جميع الأقطار العربية وفي المحافل الدولية، وجاء البلاغ الرسمي المشترك الذي أسفرت عنه مباحثات المؤتمر دليلاً جديداً على التضامن الوثيق في ما بين الأقطاب الثلاثة وعلى التفاهم التام على جميع المسائل التي يعالجونها، فقطعوا بذلك دابر الشائعات التي جعلت ألسنة الدعاية الغربية تروّج لها، وتزعم أن بين الدول العربية خلافاً في الرأي والقصد، وغرضها الواضح من ذلك إثارة الشكوك في النفوس وتقويض دعائم التضامن بين العرب وإبعادهم عن تأييد مصر في الظروف التي تجتازها.

أصيبت محاولات ومناورات الدولتين الحليفتين بريطانيا وفرنسا في الميدان الدولي بإخفاق كبير، وأثار تلويحهما باستخدام القوة ضد مصر استياء ونقمة أكثر دول العالم، بينما كانت مصر تسجل كل يوم كسباً جديداً وعطفاً كبيراً.

وكان من نتائج الفشل الذي منيت به الدولتان أن حقدهما دفعهما إلى تدبير المؤامرات ضد مصر بصورة خاصة وضد العرب بصورة عامة، فراحتا تروّجان الشائعات الكاذبة المختلقة التي تستهدف زعزعة التضامن العربي العملاق الذي وقف إلى جانب مصر وقفة واحدة مشرفة.

وكان تحريك إسرائيل للتحرش بالقوات العربية المرابطة على الحدود في مقدمة الأهداف التي تسعى الدولتان إلى بلوغها.

وانصاعت إسرائيل لرغبة الدولتين فقامت بسلسلة من الاعتداءات على الحدود بينها وبين العرب، وكانت معركة قلقيلية التي ألحق فيها الجيش العربي الأردني بالقوات الصهيونية المهاجمة شر هزيمة وكانت التعليقات على نتائج هذه المعركة شهادة مشرّفة بما أحرزه الجيش الأردني من انتصارات باهرة. ومما قاله توفيق نظام الدين رئيس أركان الجيش السوري في معرض حديثه عن المعركة المذكورة أن الجيش الأردني لقن إسرائيل درساً لن تنساه.

وفي أعقاب هذه المعركة وغيرها هبّت الدول العربية إلى نجدة الأردن والوقوف في جانبه، وكانت سورية أول دولة عربية أسرعت إلى إرسال كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة إلى الأردن مع شيك بمبلغ تسعمائة ألف ليرة سورية سلّمه اللواء توفيق نظام الدين إلى الملك حسين الذي قابل ذلك بكثير من الشكر والتقدير. وكان هذا المبلغ نصيب سورية من المساعدات المالية التي قرر مؤتمر الرياض العسكري تقديمها للحرس الوطني.

وقد حذت كل من مصر والمملكة العربية السعودية حذو سورية، فقدمتا إلى الأردن دعماً مالياً وعسكرياً بينما كانت هناك مباحثات تجري بين العراق والأردن تستهدف عوناً عراقياً يقدم إلى الأردن الصامد على خطوط النار.

وفي جو زاخر بالقلق والحذر كان قد نشأ عن الصراع العنيف بين عبد الناصر ومن ورائه جميع العرب وبين الدولتين الحليفتين فرنسا وبريطانيا.. في هذا الجو وصل إلى تونس قادماً من الرباط سيدي محمد ابن يوسف سلطان مراكش في زيارة رسمية تستغرق أسبوعاً بدعوة من محمد المنصف باي تونس، وكان من أبرز أغراض هذه الزيارة بحث موضوع الثورة الجزائرية التي مضى على اندلاعها عامان، ووضع خطة تستهدف إيجاد حل لها.

وبهذه المناسبة وجهت الحكومة التونسية الدعوة إلى عدد من كبار الصحافيين العرب والأجانب الذين شهدوا الحفاوة البالغة بسلطان مراكش وما تلاها من مفاجآت وأحداث.

وكنت وصلت إلى تونس مع عدد من الزملاء العرب أذكر منهم المرحوم الأستاذ قاسم جودة نقيب الصحافة المصرية وغيره، قبل وصول السلطان إليها بأربع وعشرين ساعة فشهدنا المظاهرات الكبيرة التي شقت شوارع تونس وهي تهتف بحياة الجزائر واستقلالها وبحياة تونس ومراكش، وصدرت الصحف تحتل في صدر صفحاتها الأولى صورة الضيف، وعقدت الفصول والمقالات حول زيارته وما ينتظره العرب في شمال أفريقية خاصة، وفي العالم العربي بصورة عامة من هذه الزيارة التي ترمي إلى التفاوض مع فرنسا لإيجاد حل حاسم لقضية الجزائر يستهدف تحقيق سيادتها واستقلالها وأن يشترك في وضع أسس المفاوضات ملكا تونس ومراكش وحكومتا البلدين وممثلو الثورة في الجزائر الزعيم بن بلّه، وأربعة من إخوانه أقطاب حركة التحرير في البلد المجاهد.

وعرف في جميع الأوساط أن هؤلاء الخمسة ودعوا سلطان مراكش في الرباط بعد أن قابلوه وتحدثوا إليه فيها حول ثورة الجزائر، وما يجب عمله في هذا السبيل، وأنهم قادمون إلى تونس في اليوم نفسه على طائرة ثانية ينتظر وصولها مساء.

وقد باتت تونس ليلتها في جو مشبع بالآمال والسرور. ونام الجميع.. ولكن عيون المسؤولين لم تنم.. فسلطان مراكش، وباي تونس، والحبيب بورقيبة، ورجال الحكومة ظلوا يرقبون وصول الطائرة التي تقل زعماء الثورة الخمسة حتى منتصف الليل، وقد أقلقهم تأخرها.. إلى أن وقع ما ليس في الحسبان. فجاء النبأ المشؤوم يقول إن السلطات الفرنسية في الجزائر أرغمت الطائرة التي تحمل زعماء الثورة الخمسة على الهبوط في مطار الجزائر بدلاً من مطار تونس، فانصاعت للقوة.. وقد اعتقلت السلطات الغاشمة الزعماء الأحرار.

انقض النبأ على الرؤوس انقضاض الصاعقة، وذهل المسؤولون لهذا الحادث الذي تجسم فيه الغدر

والخيانة وكل صورة من صور المؤامرات الخسيسة، لا سيما إذا عرفنا أن سلطان مراكش يعتبر زعماء الثورة الخمسة ضيوفه، وقد دعاهم إلى بلاده بعد أن اتفق مع الحكومة التونسية على الاتصال بهم، ومباحثتهم لإيجاد حلول ملائمة لثورة الجزائر.. وحكومة تونس تعتبرهم مدعوين إلى تونس بعد أن اتفقت مع سلطان مراكش على أن يشتركوا في وضع أسس المفاوضات، وقد أحاطت حكومة تونس فرنسا علماً بذلك.

وفوجئ الناس في صباح الثلاثاء ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ بالنبأ المحزن، فانقلب شعور الابتهاج والأمل إلى شعور الموجدة والنقمة على فرنسا الغادرة، وأضربت تونس إضراباً أكد الجميع أنها لم تعرف له مثيلاً من قبل، وسارت المظاهرات الشعبية العنيفة من جميع أنحاء المدينة، وهاجمت المؤسسات الفرنسية وحطمت قسماً كبيراً منها وكان في نيتها تحطيم السفارة الفرنسية لولا أن الحكومة اتخذت تدابير قوية جداً لحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فضربت حول السفارة والقنصلية الفرنسية نطاقاً قوياً من الجند، وأصدر الحزب الدستوري بياناً دعا فيه الشعب إلى الإضراب أربعاً وعشرين ساعة احتجاجاً واستنكاراً لفعلة فرنسا الشنيعة باعتقالها زعماء ثورة الجزائر.

أما سلطان مراكش محمد بن يوسف فقد بدا أثر الصدمة في نفسه قوياً جداً فقال ما معناه:

ـ ليتهم اعتقلوا ولدي ولم يعتقلوهم!

وقرر السلطان إلغاء برنامج زيارته لتونس وجميع الحفلات والمآدب التي كان مقررا إقامتها بمناسبة زيارة جلالته لتونس.. ومما قاله:

ـ لا يعقل أن نقيم المآدب ونأكل ونبتهج وإخواننا زعماء الثورة رهن الاعتقال والسجن.

وغادرت تونس الوفود والشخصيات التي كانت مدعوة إليها عائدة إلى بلادها، وكانت نيتي منصرفة إلى زيارة القاهرة في طريق عودتي إلى دمشق، ولهذا سلكت الطريق الجوي من تونس إلى بنغازي فالقاهرة فدمشق.

وكان بين ركاب الطائرة التي تقلنا إلى القاهرة عدد من الصحافيين العرب والأجانب، وليس بينهم من سورية سواي وتاج الدين الخياط الموفد من جريدة «القبس» لصاحبها نجيب الريّس.

وما إن هبطنا في مطار بنغازي حتى فوجئنا بنبأ يقول: إن مطار القاهرة مقفل في وجه جميع الطائرات المتوجهة إليه. ولما سألنا عن السبب قيل لنا: لأن طائرات بريطانية أغارت اليوم على مصر وقصفت كلاً من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد بالقنابل وأن السلطات المصرية تصدت لها ببسالة وصمود. والواقع أن مصر اعتبرت من ساعتها في حالة حرب، وليس إقفال مطار القاهرة سوى تدبير تفرضه ضرورات الحرب.

لقد أذهلتنا المفاجأة على الرغم من أنها كانت متوقعة وهي الثانية بعد المفاجأة الأولى التي دهمتنا في تونس باختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة.

لقد أحاطتنا السلطات الليبية في بنغازي بعناية ملحوظة مشكورة، فأعدت للصحافيين منزلاً أشبه ما يكون بدار الضيافة، أمضينا فيه يومين كان لا شاغل لنا خلالهما إلاّ الاستماع إلى أخبار الحرب التي دارت رحاها في مصر، وكان سبيلنا إلى ذلك الالتفاف باستمرار حول جهاز الراديو للاستماع منه إلى نشرات الأخبار.

عندما غدا السفر جواً إلى دمشق بطريق القاهرة أمراً مستحيلاً، غادرنا بنغازي إلى طرابلس ومنها إلى روما فبيروت فدمشق.

ولما بلغنا دمشق وجدناها تتأجج غضباً واستنكاراً لحادث القرصنة الذي أقدمت عليه فرنسا بخطفها الزعماء الجزائريين الخمسة. وقد شملت موجة النقمة سورية بجميع حواضرها وأريافها، وشعبها وحكومتها ومجلسها وأحزابها، وهيئاتها وطلابها، وسارت المظاهرات الضخمة في جميع المدن السورية معلنة غضب العرب واحتجاجهم على خطف الزعماء الجزائريين. ففي دمشق، طافت المظاهرات في شوارعها الرئيسية ولما بلغت مبنى مجلس النواب كان أول من حيّا المتظاهرين وخطب فيهم عبد الحميد المهري مدير مكتب الجزائر في دمشق، فشرح لصوصية السلطات الفرنسية وجريمتها في اختطاف الزعماء الجزائريين.

ثم ألقى الدكتور ناظم القدسي رئيس مجلس النواب كلمة عنيفة عبّر فيها عن استنكار سورية لحادث القرصنة الفرنسية وأكد وقوف سورية والأقطار العربية إلى جانب الجزائر حتى النصر الحاسم والأخير.

وعندما مرَّ المتظاهرون بجانب السفارة الفرنسية هتفوا هتافات معادية ضد فرنسا الغادرة.

وقامت مظاهرات متفرقة في مختلف أنحاء وأحياء دمشق استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل.

وقامت المظاهرات في جميع المدن السورية، وكانت أكثرها عنفاً المظاهرات التي طافت في مدينة حلب حيث أدى عنفها إلى اصطدامات دامية نقل أخبارها محافظ حلب هاتفياً إلى رئيس الوزراء صبري العسلي فأصدرت الحكومة على الفور بلاغاً قالت فيه:

«في أثناء قيام المظاهرات في مدينة حلب إعراباً عن الشعور القومي وتأييداً لنضال الجزائر واحتجاجاً على اعتقال قادتها، استغل بعض الهدامين هذا اليوم القومي بالقيام بأعمال شاذة بقصد الأذى والإخلال بالأمن والتخريب، وقد عمدت الحكومة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوطيد الأمن وحماية النظام، فأعلنت حالة الطوارئ وأناطت بمحكمة عسكرية مقاضاة الفاعلين من مباشرين ومسببين للحوادث المؤسفة وعينت السيد سعيد السيد محافظاً لمحافظة حلب ونائباً للحاكم العسكري».

وأعلن الحاكم العسكري الأحكام العرفية في سورية ابتداء من اليوم الثلاثين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.

وقضى المرسوم الذي أعلنت بموجبه الأحكام العرفية بتسمية رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً.

كان أول ما فعله الحاكم العسكري أن أصدر بلاغاً منع بموجبه التظاهرات والتجمعات من أي نوع كان، وأن كل ما من شأنه أن يخل بالأمن سيقمع بمنتهى الشدة.

وقد رافق هذا البيان الإعلان عن إغلاق المطارات السورية من صباح يوم الثلاثاء الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر حتى إشعار آخر.

ودارت مناقشة حول حوادث حلب في مجلس النواب السوري، فطالب رشدي كيخيا باتخاذ تدابير جازرة تضع حداً حاسماً لكل ما يجري، فوعدت الحكومة بلسان رئيسها صبري العسلي باتخاذ مزيد من التدابير المطلوبة. وبالفعل فقد سيطرت قوى الأمن على الموقف وعاد السكون فاستحوذ على عاصمة الشمال.

وكانت الحوادث التي وقعت في حلب، على خطورتها، عبارة عن موجة محلية عابرة لم تصرف

السلطات السورية عن متابعة الاهتمام بما يحدث في مصر والجزائر. فراحت سورية تمارس دورها التاريخي في دعوة الأقطار العربية إلى مجابهة الأحداث الخطيرة بصف واحد وجبهة واحدة لا يعرف التخاذل والتراجع إليهما سبيلاً، ونشطت اتصالاتها مع الدول العربية، وأجمع الملوك والرؤساء والحكام العرب على مجابهة العدوان البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر بكل الإمكانات العسكرية والسياسية العربية عامة، فأعلنت الدول العربية التعبئة العامة في بلادها، وكانت أنباء الانتصارات التي يحققها الجيش المصري في صد المعتدين عن المياه والأراضي المصرية، تزيد حماسة الشعب المصري والشعوب العربية كلها تأججاً واشتعالاً، ولا سيما أنباء النصر الساحق الذي أحرزته مصر في معارك بورسعيد والإسماعيلية، فقد سجلت صفحات بطولية استحوذت على تقدير العالم وإعجابه.

حيال هذا التأييد العربي العارم لمصر، تنادى ملوك ورؤساء وحكام العرب إلى مؤتمر عقدوه في العاصمة اللبنانية بيروت في الثالث عشر والرابع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، وقد مهدت لعقده الاتصالات والمحادثات المكثفة، وافتتح المؤتمر في قصر اليونسكو، بعد أن عقد اجتماعه التمهيدي في القصر الجمهوري، وتكلم فيه مرحباً الرئيس اللبناني السيد كميل شمعون. استغرقت اجتماعات المؤتمر يومين وقد أجمع المجتمعون على ما يلي:

أولاً: ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكورة أعلاه، وإذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتهما من الأراضي المصرية فوراً وبدون قيد ولا شرط، وكذلك إذا خالفت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولا شرط، أو إذا تسبب عن موقف أي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تأزم جديد من شأنه أن يؤدي إلى استئناف الأعمال العسكرية اعتبرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مسؤولة بالتضامن، عن استمرار الاعتداء، وحينئذٍ تباشر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر فوراً في ما خصها وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس تطبيق أحكام المادة الحادية والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها أقصى إمكاناتها وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي.

ثانياً: الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها والعمل على حلها حلاً يتفق مع مقتضيات سيادة مصر وكرامتها وذلك في نطاق الأمم المتحدة وبمفاوضات تجري بين الفرقاء المعنيين بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الضغط والتدخل أو الإكراه وعلى أساس معاهدة ١٨٨٨ والمبادئ الستة التي أقرّها مجلس الأمن ي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.

ثالثاً: تأييد مطالب الشعب الجزائري في نضاله حتى تحقيق أمانيه القومية في الاستقلال والسيادة.

«.. وإن المجتمعين يتوجهون بتحية الأخوة الصادقة والتقدير والإعجاب إلى سيادة رئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر وإلى القوات المصرية المسلحة، وإلى شعب مصر مكبرين وطنيتهم وتفانيهم بالدفاع عن سلامة مصر وسيادتها وعن القومية العربية وكرامة شعوبها وعزتها».

وقد اعتبرت الأوساط العربية المحيطة بأقطاب المؤتمر أن اتفاق كلمة الملوك والرؤساء وممثلي الدول العربية على وجهات النظر إزاء القضايا العربية يعتبر نصراً جديداً يسجله العرب في صفحة تاريخهم الحديث.

هذا ما كان على الصعيد العربي.. أما على الصعيد الدولي فقد كانت كفة النصر تميل لمصلحة العرب بشكل واضح أكثر فأكثر ويوماً بعد يوم، وكان صمود مصر ضد العدوان يزيد في عدد الدول التي تؤيد نضالها المجيد، ونشطت الدبلوماسية العربية في الأوساط الدولية، ولدى الدول الصديقة، وقد توّج هذا النشاط سفر الرئيس شكري القوتلي إلى موسكو حيث اجتمع إلى الأقطاب المسؤولين، وجرت بين الفريقين: السوري والسوفياتي محادثات مهمة انتهت إلى بيان مشترك أذيع في موسكو ودمشق بوقت واحد.. وجاء فيه أن الاتفاق في وجهات النظر حول القضايا التي تهم الجانبين كان تاماً.

وأعلن الجانبان السوفياتي والسوري سخطهما واستنكارهما للتدخل المسلح الذي تشنه دول أجنبية على مصر، وسجلا أن مصر قد غدت ضحية لاعتداء سافر لا مبرر له من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وطالبا بانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية.

وكانت الأنباء تتلاحق عن مواقف الدول الصديقة للعرب، وكلها تنطوي على الدعم والتأييد لمصر والعرب، وقد وجّه شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي إلى رئيس مجلس الأمن رسالة مستعجلة جاء فيها ما يلي:

«تعرضت مصر للعدوان من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وتقوم الطائرات البريطانية والفرنسية بشن غارات بربرية ضد المدنيين الآمنين في مصر، وقد بدأت اليوم ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عملية إنزال قوات المعتدين في الأراضي المصرية.

«ويزداد عدد الضحايا من المدنيين الآمنين وتهدم القيم المعنوية والروحية، وبالرغم من الجلسة الطارئة التي عقدتها الجمعية العمومية واتخذت فيها قراراً بإيقاف إطلاق النار وسحب قوات المعتدين ـ تشتد الحرب العدوانية ضد مصر».

ومضت الرسالة تقول:

«ولما كانت حكومة الاتحاد السوفياتي نصيرة للشعوب المكافحة فإنها تطلب عقد جلسة لمجلس الأمن في الحال بسبب عدم تنفيذ بريطانيا وفرنسا لقرارات الدورة الخاصة للجمعية العمومية في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر.. وبغية اتخاذ التدابير العاجلة الفعالة تتقدم حكومة الاتحاد السوفياتي بمشروع القرار التالي: «إن مجلس الأمن أخذاً بعين الاعتبار أن القرار الصادر عن الجمعية العمومية في دورتها الاستثنائية في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر والذي يوصي حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل أن توقف على الفور العمليات العربية وتسحب قواتها من مصر، لم ينفذ من قبل الدول المشار إليها وأن العمليات الحربية ضد مصر ما تزال مستمرة، ونظراً لضرورة اتخاذ تدابير عاجلة ضد العدوان، يطلب من حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل أن توقف العدوان على مصر في مدة اثنتي عشرة ساعة وأن تسحب قواتها من الأراضي المصرية في مدى ثلاثة أيام، وإلاّ فإنه يصبح بموجب المادة الثالثة من ميثاق الأمم لزاماً على جميع الدول الأعضاء وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن إرسال أساطيل بحرية وجوية قوية لتقدم إلى ضحية العدوان مساعدات مستعجلة بما في ذلك المتطوعون الحربيون والعتاد الحربي وغير ذلك من المساعدات، وإذا لم تنفذ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هذا القرار فإن الحكومة السوفياتية مستعدة من جهتها للمساهمة في الدفاع عن ضحية العدوان وإرسال ما يلزم من القوات البحرية والجوية إلى مصر».

وكانت للإنذار الروسي أصداؤه البعيدة، فالدول العربية والدول الصديقة والحيادية استقبلته بالارتياح.

وقد أبرقت الحكومة السورية بلسان رئيس وزارتها صبري العسلي إلى الرئيس بولغانين يشكره على الموقف الحار المشرف الذي تجلى فيه الانتصار للحق ضد العدوان.

وقد أرسل ملوك ورؤساء العرب إلى بولغانين برقيات شكر بالغ.

وبينما الأنباء تتحدث عن تضافر جهود حكام العرب حول الموقف العام والسعي والنضال في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود، منها تسليم بريطانيا مذكرة سورية بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.. ومنها تبادل البرقيات بين عبد الناصر والملك حسين، وبين الحسين والرئيس الأميركي أيزنهاور، وبين الملوك والرؤساء العرب جميعاً.. ومنها مظاهرات كبيرة في بغداد تأييداً لمصر.. بينما تتحدث الأنباء عن كل هذا يعلن في نيويورك نبأ خطير!

أما هذا النبأ الخطير فهو أن بريطانيا أبلغت همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة رسمياً أن القوات الفرنسية والبريطانية ستتوقف عن القتال في الشرق الأوسط اعتباراً من منتصف ليلة ٥ ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد أعلن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر صحافي. وقال إن الحكومتين أمرتا قواتهما بوقف النار في منتصف الليلة إلاّ إذا هوجمت قواتهما وأن بريطانيا وفرنسا تعتبران إزالة العراقيل من قناة السويس عملاً غير عسكري، وأن قواتهما تصحب معها من الخبراء والفنيين ما يساعدها على القيام بهذه المهمة فوراً.

وأضاف همرشولد أن مصر وافقت على وقف النار طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وهذه القرارات تنص على ما يلي:

١ ـ وقف إطلاق النار فوراً.

٢ ـ سحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية.

٣ ـ انسحاب القوات المصرية واليهودية إلى ما وراء خطوط الهدنة.

٤ ـ منع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربي للشرق الأوسط.

٥ ـ عودة الملاحة إلى قناة السويس وتأمينها.

وعقدت الجمعية العمومية جلسة استثنائية، وبدأ همرشولد الحديث فقال إن الأمر يحتاج إلى إطالة الكلام.. وإن قيادة الأمم المتحدة بدأت التفاوض مع السلطات البريطانية والفرنسية لوضع قوة دولية في الشرق الأوسط رشح لقيادتها الجنرال بيرنز الذي قام باتصالات مع قبرص والقاهرة. وأضاف: إن مصر وافقت على قبول عشرة مراقبين دوليين في القاهرة فوراً.

وتكلم عمر لطفي مندوب مصر فقال إن مصر عقدت العزم على مواصلة القتال ما لم تسحب القوات البريطانية ـ الفرنسية ـ اليهودية من أراضيها فوراً.

وتحدث عن وحشية الغارات الجوية المعتدية وما خلفته من ضحايا ودمار، وأن الهلال الأحمر المصري دعا المراسلين الأجانب لزيارة الأماكن المخربة ليروا مدى فظاعة العدوان مشبهاً أعمال المعتدين بأنها شبيهة إلى حد كبير بجرائم الحرب الألمانية، وأن المرء لا يستطيع أن يفرق بين مجرمي الحرب الذين حوكموا في محاكم نورمبورغ وبين المجرمين الفرنسيين والبريطانيين وأذنابهم اليهود.

وحيال التلكؤ في انسحاب القوات المعتدية وإصرار إسرائيل على عدم سحب قواتها إلى خلف خطوط الهدنة صرح همرشولد بأن سحب القوات البريطانية والفرنسية عن الأراضي المصرية سيتم حتماً وفوراً.

وظلت المعارك مستمرة خلال فترة الانسحاب، والأنباء عن نذير حرب شاملة تملأ صفحات الصحف، وتشغل محطات الإذاعات في العالم، منها أن الصين أنذرت إنكلترا وفرنسا بالانسحاب السريع، وأن مئة سفينة حربية بريطانية وفرنسية تهاجم المياه المصرية.. وأن وزير خارجية فرنسا صرح بأن عدداً من طائرات ميغ ١٧ الروسية قد تمَّ وصولها فعلاً إلى سورية.. وأن الخبراء العالميين يقدرون أن عشرين سفينة غرقت للعدو في المياه المصرية.. وأن إنذاراً جديداً وجهته روسيا إلى الثالوث المعتدي.. وأن ضابطين بحارين سوريين اشتركا في إغراق الباخرة «جان بارت».. وأن مراكز للتدريب العسكري أنشئت في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.. وأن إصلاح قناة السويس يستغرق أربعة أشهر.. وأن برلمان ألمانيا الغربية قرر وقف التعويضات لليهود.. وأن طيارين إنكليز وفرنسيين يعملون مع قوات إسرائيل.. وأن أميركا تحتج على استخدام أسلحة حلف الأطلسي ضد مصر.. وأن اليهود يقترفون مجازر رهيبة في غزة.. وأن بولغانين وجّه إنذاراً ثالثاً لفرنسا وبريطانية وإسرائيل.. وأن روسيا أيدت طلب مصر في أن ترابط القوة الدولية على الحدود.. وأن خروشوف يصف العدوان على مصر بأنه حلف لصوصية من بريطانيا وفرنسا.. وأن بولغانين في إنذاره الثالث هدد العالم بحرب لا تبقي ولا تذر.. وأن أيزنهاور أكد تعهد أميركا بحل مشكلة الشرق الأوسط سلمياً.. وأن خروشوف يهاجم المستعمرين الغربيين ويقول لهم: التاريخ يميل لصالحنا وسننزلكم إلى القبر.. وأن مذكرة مصرية لهيئة الأمم تطالب بسحب القوات المعتدية فوراً.. وأن مصر تطلب متطوعين إذا استؤنف القتال وتنفي مزاعم إيدن وتثني على أميركا.. وأن أميركا لن تزود أوروبة بالبترول حتى تنسحب قوات العدوان عن مصر، وأن الثورة في بور سعيد تتوقعها القوات المعتدية بعد اشتداد أعمال الفدائيين المصريين.. وأن أعمالاً إجرامية للهاغانا في رفح.. وإن ستة آلاف يمني سلّحتهم السعودية للسفر إلى مصر.. وأنه ثبت رسمياً اشتراك إنكلترا وفرنسا بمعركة سيناء وغزة إلى جانب اليهود.. وأن اللواء عبد الحكيم عامر قد نعى رسمياً البطل السوري الشهيد الملازم البحار ـ جول جمال ـ في رسالة مؤثرة أرسلها إلى اللواء توفيق نظام الدين القائد العام للجيش السوري والقوى المسلحة، ويقول فيها إن الشهيد استشهد في معركة بحرية أدت إلى إغراق الدارعة الفرنسية «جان بارت» أكبر وحدات الأسطول الفرنسي.. وأن إيدن يعاني مرضاً سياسياً قد يقصيه عن الحكم.. وأن حشداً غير عادي على طول خطوط الهدنة يتألف من قوات إنكليزية وفرنسية وإسرائيلية.. وأن مندوب سورية فاجأ هيئة الأمم بالحشد وطلب بحثه فوراً.. القوات المعتدية تتأهل للرحيل.. مظاهرات الاستنكار والسخط في موسكو ضد العدوان على مصر.. محمود فوزي يطالب باستخدام القوة إذا لم ينسحب المعتدون من مصر.. أعضاء هيئة الأمم يخامرهم الشك في انسحاب القوات المعتدية.. محاولة خطيرة لجر أميركا إلى حظيرة الدول المعتدية الثلاث.. مصر تطلب تحقيقاً في جرائم الدول الثلاث.. المتظاهرون في العراق يحملون الأعلام السورية والمصرية.. تعطيل البرلمان العراقي وسحب القوات العراقية من الأردن بسبب تأزم الحالة في بغداد.. دالاس يؤكد أن خطر الحرب خفّ في الشرق الأوسط.. إلى ما هنالك من أنباء.

وحسبي القول هنا أنني تعمدت هذا الإيجاز الخاطف بالإشارة لأهم الأحداث والتدابير التي رافقت فترة

التلكؤ في انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية تجنباً للتطويل والتفصيل.. وقد حرصت على إعطاء القارئ صورة موجزة تعبر عن هوية وأنواع التدابير والحوادث التي وقعت خلال تلك الأيام.

وبعد جولات حادة على الصعيد الدولي حول انسحاب القوات المعتدية على الأراضي المصرية.. وفي وسط صيحات السخرية في مجلس العموم البريطاني أعلن مستر لويد وزير الخارجية البريطانية أن كلاً من بريطانيا وفرنسا قررتا سحب قواتهما من مصر من دون تأخير، وأضاف أن الحكومتين أصدرتا تعليماتهما إلى الجنرال كيتلي القائد العام للقوات المعتدية بأن يسعى للوصول إلى اتفاق مع الجنرال بيرنز قائد قوة الطوارئ الدولية بشأن مواعيد الانسحاب الكامل مع مراعاة المشاكل العملية والحربية المتعلقة بذلك. وأن الحكومتين قد توصلتا إلى قرار نهائي بأن أصبح بالإمكان الآن تنفيذ انسحاب قواتهما من بور سعيد بدون أي تأخير.

وفي اليوم الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ صعد إلى السفن في ميناء بور سعيد حوالى ألف جندي بريطاني من قوات العدوان تنفيذاً لقرار الانسحاب. ووصل من القاهرة إلى بور سعيد الجنرال بيرنز واجتمع بالجنرال كيتلي، وقد فرغا في اجتماعهما من البرنامج النهائي لانسحاب قوات المعتدين.

وأفادت أنباء بور سعيد أن القوات البريطانية والفرنسية تنسحب من المدينة بسرعة كبيرة وأنه غادرت ميناء المدينة ناقلة الجنود البريطانية (ولوارا) وعلى ظهرها أول وحدة كبيرة من القوات المعتدية في طريقها إلى بريطانيا، وستقوم الناقلة (اسكندريا) بنقل وحدة أخرى إلى بريطانيا.

وتوالى انسحاب الوحدات العسكرية المعتدية في الوقت الذي كانت فيه القوات الإسرائيلية المنسحبة من شبه جزيرة سيناء تدمر الطرق والسكك الحديد والمنشآت الأخرى مما حمل المستر همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة على أن يطلب منها الكف عن أعمال التخريب.

وفي أثناء عمليات الانسحاب أعلن عبد القادر حاتم مدير مصلحة الاستعلامات أن قوات البوليس التي أعلنت الحكومة عن دخولها إلى بور سعيد لم تدخل المدينة بسبب رفض قيادة القوات المعتدية الموافقة على دخولها حتى الآن، وأن الحكومة المصرية طلبت من الجنرال بيرنز في الحادي عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر إرسال قوة من البوليس المصري للمدينة حيث إن القوة الموجودة في المدينة لا تكفي للمحافظة على النظام كما أن بور سعيد معزولة عن مصر.

وبعد أن أشار حاتم إلى الأعمال الوحشية التي قامت بها القوات المعتدية ضد السكان، قالت قيادة القوات المعتدية إن الفدائيين المصريين شنوا خمس هجمات بالقنابل والمدافع الرشاشة على القوات البريطانية واستمرت هذه الهجمات طوال الليل وأسفرت عن مئة قتيل وجريح بينهم ضابط بريطاني.

دخلت قوة من البوليس المصري صباح اليوم الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ بورسعيد، فاستقبلها أمام محطة المدينة آلاف المواطنين الذين كانوا يهتفون بحماسة وعنف شديدين ضد القوات المعتدية ويلوحون بالأعلام المصرية التي أمسكوها بأيديهم ويحيون بها قوات البوليس المصري.

وفي اليوم العشرين تمَّ إنزال العلم البريطاني عن سارية مطار الجميل، وبدا على وجوه القوات المعتدية الأسى والوجوم، وانسحب هؤلاء في الوقت نفسه من جميع المناطق، وأصبحوا محصورين في منطقة الميناء المحاطة بالأسلاك الشائكة.

عاشت مدينة بور سعيد في أفراح خالدة بعد أن جلت عنها قوات العدوان نهائياً.. وغدت شوارع المدينة

تموج بالأهالي الذين أخذت هتافاتهم تشق عنان السماء وانتظموا في مظاهرات كبيرة بدأت سيرها من ميدان المحطة، وهو أكبر ميدان في المدينة، تتقدمها فرق الصاعقة حاملة أعلامها ومدافعها الرشاشة وفرق المقاومة الشعبية ثم نساء بور سعيد. واستمرت الأفراح في المدينة التي صمدت أياماً وليالي خالدة.

لقد عمت مصر فرحة كبرى شاركتها إياها الشعوب والدول العربية، وانهالت التهاني من مختلف أنحاء العالم على الرئيس عبد الناصر، وما كانت الفرحة في سورية أقل منها حماسة في مصر، وكان من أبرز مظاهرها الحفلة الأولى التي أقيمت في الكنيسة الأرثوذكسية بدمشق بمناسبة تكريم ذكرى البطل الشهيد الضابط البحري جول جمال. وقد خطب في الحفلة الرئيس شكري القوتلي، والمطران أثناسيوس كليلة مطران حوران وجبل الدروز بالنيابة عن غبطة البطريرك، والأميرآلاي محمود رياض الذي ألقى مرسوم الرئيس جمال عبد الناصر بمنح الشهيد «النجمة الذهبية»، والقائمقام جمال حماد، والرئيس البحار السيد عدنان رسلان الذي ألقى كلمة زملاء الشهيد.

أما الحفلة الثانية فهي حفلة أربعين الفقيد البطل جول جمال التي أقيمت في النادي العربي بدمشق مساء الثلاثاء في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر، وقد تكلم فيها بالتسلسل كل من اللواء توفيق نظام الدين، وإيليان بطرس معوض مطران حلب وعبد المحسن أبو النور الملحق العسكري في السفارة المصرية، ونائب اللاذقية نوفل إلياس.

ومن أبرز مظاهر التأييد السوري الاحتفال بافتتاح «أسبوع بور سعيد» في مدرج الجامعة السورية، وقد تكلم فيه كل من الدكتور معروف الدواليبي، والسيدة قمر قزعون، وفؤاد جلال، والدكتور سعيد فتاح الإمام.

مع حلول عام ١٩٥٧ تألفت في سورية «وزارة ائتلافية» بعد أن تعذر التفاهم بين جميع الأحزاب والكتل البرلمانية على تشكيل «وزارة قومية» تنصهر في بوتقتها الأحزاب والكتل كلها وتستهدف انتهاج سياسة قومية واسعة النطاق فرضتها التطورات العسكرية والسياسية التي نشأت عن أزمة تأميم القناة والعدوان الثلاثي على مصر.

لقد وافق الجميع على الفكرة من حيث المبدأ، على أن تكون «الوزارة القومية» السبيل إلى تحقيقها، غير أن الخلاف الذي نشب على توزيع المقاعد الوزارية، وقد استمر سبعة عشر يوماً، أدى إلى الاستعاضة عن الوزارة القومية بوزارة ائتلافية مؤلفة من صبري العسلي للرئاسة والداخلية بالوكالة، خالد العظم وزير دولة ووزيراً للدفاع الوطني بالوكالة، هاني السباعي للمعارف، حامد الخوجا للزراعة، فاخر الكيالي للأشغال العامة والمواصلات، الدكتور مأمون الكزبري للعدل ولوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة، أسعد هارون للصحة والإسعاف العام، صلاح الدين البيطار للخارجية، خليل الكلاس للاقتصاد الوطني، الدكتور أسعد المحاسني للمالية، صالح عقيل وزير دولة.

وقد رافق تأليف الوزارة الائتلافية ارتياح عربي شامل بحكم الانتصارات التي أحرزتها مصر والدول العربية في الساحتين القتالية والدولية في معركة القناة والعدوان الثلاثي، وتحقق ذلك بفضل التضامن العربي الوثيق الذي تجلى بين الدول العربية خلال المعركة، مما حمل الوزارة الائتلافية على أن تضع بين أهدافها الرئيسية هدف العمل على تحقيق الوحدة العربية. وقد جاء ذلك على لسان رئيس الوزارة صبري العسلي في البيان الوزاري الذي أدلى به أمام مجلس النواب، إذ قال: « ..إن الوزارة ستعمل جادة على

اتخاذ خطوات عملية تؤدي إلى اتحاد فيديرالي بين مصر وسورية على أن يبقى الباب مفتوحاً أمام كل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه».

وفي ضوء ما ورد في البيان الوزاري نالت الوزارة الائتلافية ثقة مجلس النواب بـ ٦٩ صوتاً من أصل ١١٩ وقد استنكف عن التصويت نواب حزب الشعب والكتلة الدستورية وعددهم ٤٩ نائباً.

ومارست الوزارة الائتلافية أعمالها، واستأثر موضوع الاتحاد بين مصر وسورية بقسط كبير من اهتمامها وقامت باتصالات عديدة ومباحثات تمهيدية مع الأميرآلاي محمود رياض سفير مصر في دمشق استهدفت وضع قواعد للاتحاد الفيديرالي.

وفي اليوم السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ وصل إلى القاهرة رئيس الوزارة السورية العسلي يرافقه الأمير آلاي محمود رياض، وقد اشترك كل من الملك سعود والرئيس عبد الناصر والملك حسين وصبري العسلي في التوقيع على اتفاق التعاون بين سورية والأردن ومصر والسعودية.

وخلال تلك الفترة اجتمع الرئيس عبد الناصر بصبري العسلي حوالى ساعتين، وحضر الاجتماع محمود رياض سفير مصر في سورية. وقد صرح العسلي بعد الاجتماع بقوله:

«.. لقد كانت فرصة طيبة أن اجتمعت بالرئيس عبد الناصر وقد حضرنا إلى مصر من أجل اتفاقية التضامن العربي، وبحثت مع الرئيس خطوط السياسة العربية وخصوصاً السياسة العامة بين سورية ومصر».

وأضاف قائلاً: «إن وفداً وزارياً سيزور القاهرة في الأسبوع المقبل ليبحث في الشؤون المختلفة التي من شأنها تقريب الأهداف العربية في كلا البلدين، وسيترأس هذا الوفد السيد خالد العظم».

أما الوفد السوري الوزاري الذي أشار إليه العسلي فهو مؤلف من خالد العظم وزير الدولة والدفاع، الدكتور فاخر الكيالي وزير الأشغال والمواصلات وخليل الكلاس وزير الاقتصاد ووزير الخارجية بالنيابة. غير أن هذا الوفد الوزاري قد تأخر سفره عن الأسبوع الذي حدده له رئيس الوزارة السورية، ومضت بضعة أسابيع من دون أن تبدو منه أية حركة أو إشارة تدل على تحديد موعد لسفره إلى القاهرة، مما حمل بعض مندوبي الصحف على سؤال الدكتور فاخر الكيالي أحد أعضاء الوفد عن المدى الذي بلغته مفاوضات الاتحاد الفيديرالي بين مصر وسورية فأجاب: « ..إن موعد سفر الوفد الوزاري السوري إلى القاهرة للقيام بمفاوضة المسؤولين المصريين في تقرير مشروع الاتحاد الفيديرالي بين سورية ومصر لم يتحدد.. والأمل معقود على أن يحدد في موعد غير بعيد».

وقد فسر تصريح الوزير في حينه بأن هناك عقبات تقوم في طريق المفاوضات الفيديرالية بين أعضاء مجلس الوزراء.

غير أن هناك تفسيراً آخر.. هو أن عدداً من كبار المسؤولين السوريين وجدوا من الأفضل والمفيد التريث في إجراء المفاوضات الفيديرالية إلى ما بعد الاطلاع من الملك سعود على نتائج رحلته إلى الديار الأميركية وإلى الوقوف في الوقت نفسه على نتائج الرحلة التي قام بها الرئيس القوتلي إلى كل من المملكة العربية السعودية والهند والباكستان، والتي بدأت في اليوم الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

حرصاً من الأقطاب الثلاثة: الملك سعود، الرئيس القوتلي والرئيس عبد الناصر على تحرير الأردن من قيود

الاحتلال البريطاني وجعله بلداً حراً مستقلاً ينضم إلى الاتحاد العربي الثلاثي: مصر، سورية والسعودية كعضو عربي يتمتع بكل صفات وعناصر السيادة والاستقلال.. حرصاً على تحقيق ذلك جرت اتصالات ومحادثات بين الدول الثلاث المذكورة وبين عاهل الأردن الملك حسين وحكومته حول تحقيق هذه الأمنية القومية، فأسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية تدفع بموجبها الدول الثلاث لحكومة الأردن معونة مالية سنوية تحل محل المعونة البريطانية.

وقد أطلق على هذه الاتفاقية اسم «اتفاقية التضامن العربي» ومدتها عشر سنوات تعتبر متجددة من تلقاء نفسها بعد تلك المدة إلاّ إذا أعطت أي من الدول الأربع إخطاراً بإلغائها قبل انتهاء أجل الاتفاقية بعام.

أما قيمة المعونة السنوية التي ستقدم للأردن فهي: ـ (١٢ مليوناً ونصف المليون جنيه) ـ تدفع مصر منها خمسة ملايين؛ والمملكة السعودية خمسة ملايين؛ وسورية مليونين ونصف المليون، وسيدفع جزء من هذه المعونة بالعملة الصعبة.

وقد وقعت هذه الاتفاقية في اليوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، ووقعها الملك سعود والملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر وصبري العسلي رئيس الوزارة السورية بالنيابة عن الرئيس شكري القوتلي الذي كان يقوم برحلة للهند والباكستان.

وقد حفزت اتفاقية التضامن العربي عاهل الأردن وحكومته على دعوة بريطانيا إلى البحث في إلغاء المعاهدة المعقودة بينها وبين الأردن عام ١٩٤٨، فاجتمع مجلس الوزراء الأردني وقرر تأليف لجنة وزارية لدراسة الخطوات والمراحل اللازمة لإنهاء هذه المعاهدة.

وسارت المفاوضات سيرها الطبيعي بين الجانبين الأردني والبريطاني، وأدت بعد أسبوعين من افتتاحها إلى الإعلان عن إنهاء المعاهدة المذكورة. ففي الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم الأربعاء الثالث عشر من شباط/ فبراير استقبل الأردن فجر عهد جديد من الحرية والاستقلال، وتحققت له سيادته المطلقة. وتحرر من القيود التي طالما طالب بالخلاص منها.

وفي الساعة التاسعة من مساء اليوم نفسه أذيع البيان المشترك الذي يعلن إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية المعقودة عام ١٩٤٨ بدءاً من اليوم الأول من شهر آذار/ مارس المقبل. وستجلو القوات البريطانية عن قواعدها في الأردن في غضون ستة أشهر من تاريخ إنهاء المعاهدة.

وكان الفرح في سورية ومختلف الأقطار العربية بإنهاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية لا يقل عنه في الأردن. وقد عقد مجلس النواب السوري في السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٥٧ جلسة تكلم فيها عدد كبير من النواب الذين أعربوا عن بالغ سرورهم، وقد هنأوا الأردن ملكاً وحكومة وشعباً على الخطوة الكبيرة الجبارة التي خطاها في طريق التحرر من قيود الاحتلال، وأرسلت مئات البرقيات بهذا المعنى.

وشخصت إلى عمان وفود سورية وعربية عديدة، أعربت للملك حسين وللسلطات الأردنية عن أصدق التهاني، وأبرك التمنيات. وكان من بين الوفود المهنئة وفد حزب الشعب المؤلف من الدكتور معروف الدواليبي وعلي بوظو، ورزق الله أنطاكي، وجعفر الحسيني، والدكتور منير السادات.

وقد تحدث هذا الوفد إلى الملك الشاب أولاً، وبالتالي إلى رئيس الوزارة النابلسي عن الانتفاضة التحررية

التي تشمل الشعوب العربية في مشرق العالم العربي ومغربه. ولا أدل على ذلك من الثورات القائمة في الجزائر وتونس واليمن وغيرها.

واتصل الرئيس السوري شكري القوتلي هاتفياً بالملك حسين، وأعرب له وللشعب الأردني وحكومته عن أصدق التهاني بإلغاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية التي زال بزوالها قيد الاحتلال الغاشم. وبفضل إلغاء هذه المعاهدة أصبح الأردن بلداً عربياً مستقلاً يمارس سياسته وأعماله بحرية كاملة تمكنه من إثبات وجوده على أكمل وجه في عداد مجموعة الدول العربية التحررية المستقلة.

لقد نشأ عن الأحداث التي تحدثنا عنها وهي:

١ ـ رحلة الملك سعود إلى كل من أميركا وإسبانيا ومراكش وتونس وليبيا.

٢ ـ رحلة الرئيس القوتلي إلى المملكة العربية السعودية والباكستان والهند.

٣ ـ توقيع اتفاقية التضامن العربي.

٤ ـ إنهاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية المعقودة في عام ١٩٤٨.

لقد نشأ عن هذه الأحداث الأربعة ما حمل الأقطاب: الملك سعود، الرئيس عبد الناصر، الرئيس القوتلي والملك حسين على التنادي إلى اجتماع يعقد في القاهرة في اليوم السادس والعشرين من شهر شباط/ فبراير ١٩٥٧. وقد وجه الرئيس عبد الناصر دعوة رسمية إلى إخوانه الثلاثة لحضور الاجتماع المذكور.

وفي الموعد المحدد عقد الأقطاب الأربعة اجتماعهم الأول في القصر الجمهوري بالقبة. وقد استعرضوا الموقف الدولي بصورة عامة، والمشاكل العربية بصورة خاصة، وكانت أبحاثهم استمراراً للأبحاث التي دارت في المؤتمر السابق الذي انعقد في الثامن عشر من شهر كانون الثاني/ يناير الماضي ١٩٥٧.

وفي اليوم الثاني عقد الأقطاب اجتماعاً شرح فيه الملك سعود نتائج رحلته لأميركا. وقد انتهى الاجتماع إلى بيان مشترك أصدره المجتمعون، وانطوى بعد الحيثيات على القرارات الستة الآتية:

أولاً: العمل على انسحاب إسرائيل فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة من دون قيد أو شرط.

ثانياً: التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وبسيادة العرب على أراضيهم ومياههم الإقليمية.

ثالثاً: وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الأضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان.

رابعاً: رفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس، إذ إن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر وسيادتها عليها كاملة وحرية الملاحة فيها مكفولة طبقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨.

خامساً: استنكار العدوان البريطاني على أراضي اليمن والتضامن معها لصد هذا العدوان.

سادساً: التأييد المطلق لحق عرب الجزائر في الحرية والاستقلال وتمجيد نضالهم الجبار ضد قوى الاستعمار.

وعلق الرئيس شكري القوتلي والملك حسين على نتائج اجتماع مؤتمر الأقطاب بتصريحات زاخرة بالآمال القومية. وصرح فريق من الوزراء والنواب السوريين بأن سياسة الحياد الإيجابي قد برهنت على أنها السياسة القومية العربية السليمة التي تحفظ كيان الوطن العربي وحريته واستقلاله.

سبق لي أن أشرت إلى بعض التفصيلات عن سبب الخلاف بين مصر عبد الناصر، وعراق نوري السعيد، وكان من أبرز وجوه الخلاف محاولة مصر إقناع نوري السعيد بالكف عن توقيع الحلف العراقي ـ التركي المعروف باسم «حلف بغداد»، حرصاً على وحدة الصف العربي، وتجنباً للمزالق الدولية التي تضع العرب في صف أحد المعسكرين المتنازعين على اقتسام مناطق النفوذ في العالم بينما يتمسك العرب بـ «الحياد الإيجابي» ويمارسونه وسيلة وهدفاً.

غير أن نوري السعيد أبى إلاّ أن يوقع الحلف المذكور ضارباً وجه الأفق بمساعي ومحاولات الوفود العربية العديدة التي زارته وكبار المسؤولين في بغداد مرات عديدة من دون جدوى.

وعندما وقعت كل من مصر والسعودية وسورية والأردن «اتفاقية التضامن العربي» انفجر بركان الخلاف بين القاهرة وبغداد، واعتبر نوري السعيد هذه الاتفاقية محوراً ضد حلف بغداد.

وكان من سوء حظ نوري السعيد أن الشارع العراقي ثار عليه، فخرجت المظاهرات الضخمة، وراحت تحيي اتفاقية التضامن العربي، والأقطاب الأربعة، ونشأ عن ذلك تراشق عنيف بين صحافتي البلدين، واشتد ساعد المعارضة ضد السعيد، وتعرض في البرلمان العراقي لحملة عنيفة شنها عليه النواب الأحرار احتجاجاً على سياسته التعسفية. وقاد الحملة ضده من النواب: سامي باش عالم، وحسين عبد الرحمن وجمال عمر ناظم، واضطر السعيد إلى الوقوف محاولاً أن يدفع عن نفسه الاتهامات أكثر من عشر مرات، وقد اتهم باش عالم السعيد بأن حكومته تناهض الشعب وتنتهك الحرمات وتصادر المواطنين الأحرار، وأنه يتآمر على مصر وسورية لمصلحة الاستعمار، وأكبر دليل على ذلك قيام محطة الإذاعة العراقية بإذاعة تعليقات تهاجم زعماء البلدين، مصر وسورية.

وجاء من عمان أن معظم رجالات الأردن قد أعادوا إلى السفارة العراقية في عمان كتاباً مسموماً طبعته حكومة العراق وقد تعرضت فيه للقومية العربية في مصر والدول العربية المتحررة وهاجمت فيه الباقوري وزير الأوقاف المصري، وكان عنوان الكتاب: (لو قابلت الباقوري لقلت له) وقد طبع الكتاب في بيروت ووزع من دون علم مراقبة المطبوعات الأردنية.

وبهذه المناسبة نذكر أن عاهل الأردن الملك حسين قبل أن يوقع الملوك والرؤساء الأربعة اتفاقية التضامن العربي كان بين موقفين: إما أن ينضم إلى نوري السعيد الذي اشتدت ضغوطه على الملك الشاب.. أو أن ينضم إلى الحلف الثلاثي العربي (سعود، القوتلي، ناصر) فاختار بسلامة تفكيره، وبعد نظره الموقف الثاني، الذي كان من أولى ثمراته الطيبة حصول الأردن على المعونة المالية العربية التي حلت محل المعونة البريطانية الأجنبية، وقد تلاها إنهاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية التي حطمت قيود الاحتلال وجعلت من الأردن بلداً حراً طليقاً مستقلاً يخاطب الدول المستقلة الند للند.

بعد أن نفضت المملكة الأردنية الهاشمية غبار الاحتلال من على كتفيها راحت تتطلع إلى خطوة جديدة ترسمها في طريق الاتحاد العربي. أكد ذلك الدكتور مصطفى خليفة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأردني بتصريح قال فيه:

« ..إن لجنة الشؤون الخارجية عاكفة على دراسة موضوع الاتحاد الفيديرالي بين سورية ومصر والأردن تنفيذاً للقرار الذي تقدمت به لجنة الميثاق الوطني في البرلمان»، وأكد أن خطوة الأردن التحررية التالية بعد

انتهاء المعاهدة ستكون مركزة على تحقيق الاتحاد مع سورية ومصر، وأن الأردن ما زال في بداية الطريق، وخطوة إلغاء المعاهدة ستتلوها خطوات تحررية أخرى.

احتفلت سورية بذكرى «عيد الجلاء»، فكان مهرجان الجلاء على الصعيدين الرسمي والشعبي رائعاً جداً، وقد ألقى فيه شكري القوتلي رئيس الجمهورية خطاباً شرح فيه سياسة سورية واتجاهاتها القومية، وكأنه وجدها فرصة للرد على الذين يروجون الشائعات القائلة بأن سورية تسير في ركاب الشرق ضد الغرب أو بالعكس. ومما قاله في هذه الناحية حصراً ما يلي:

« ...ونحن بذلك أيها الإخوان العرب لا نمالئ سياسة أجنبية، ولا نتحرك في ركاب أحلاف عسكرية، ولقد لزمنا حيادنا في حروب المعسكرات لأنه لا شأن لنا في حروبهم ودعواتهم ومصالحهم..».

«... نحن لا نمالئ الشيوعية الدولية، وليس لها في أرضنا سبيل إلى التحكم في اتجاهاتنا ومناهجنا كما يزعمون.. وإننا لنفاخر بسيادة حرة ليس مثلها سيادة وحرية في هذا الشرق».

وكأنه أراد أن يفرق بين الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى، وبين الشيوعية كمذهب حين أضاف قائلاً:

« ...ولقد قام بيننا وبين الاتحاد السوفياتي تعامل ودي صريح عندما تأكد لدينا أن ليس للاتحاد السوفياتي ما يطلبه منا أو يعرضه علينا سواء في الميدان السياسي أو الميدان العسكري، ولقد وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانبنا وقفة صامدة خلال العدوان المحشود على مصر والجبهة العربية كلها، وكنا من قبل في ريبة من أمر الدول الكبرى كلها حينما تجمعها المشاورات والمناورات الدولية على مستوى عال، لتجري التسويات والحلول على حساب مصالحنا وسيادتنا.. وإنه ليسرنا بالحق أن نجد في كثير من دول الشرق والغرب أصدقاء تعرفنا إلى وجودهم على نار المحنة الضارية التي أوقدها المغامرون، وسنمضي في طريق صداقتنا مع جميع الدول التي نلتقي معها في طريق النضال ضد الغاصبين وحلفاء الصهيونية الأثيمة، ولن ننثني عن طريقنا، ولن نتراجع عن أهدافنا طالما شددت علينا حصارها، وعزلتنا عن الحياة الدولية الكبرى وأوردتنا موارد الهوان والتفرقة، وقد خرجت قضيتنا المقدسة إلى الملأ الإنساني الأكبر، ولقيت تعضيداً وتكبيراً لدى الضمائر الحرة في العالم ولدى الملايين من الشعوب في آسيا وأفريقيا التي تجمعنا إليها روابط المصير المشترك في ساحات النضال الكبرى..».

وبعد أن كشف الرئيس القوتلي في خطابه على التمسك بالحياد الإيجابي قال:

«.. على هذه القناعة الكبرى نبني وطننا حجراً حجراً ونعده لملاقاة أعباء المستقبل..

«... وإن تلكُ لبعض المتشائمين أو الواهمين صور ومفارقات من نزاع الحياة الديموقراطية الحرة التي لا يمكن أن ترسخ في أعماق النفوس إلاّ عن سبيل احتكاك الآراء، وتقارع الحجج، والتنافس في سبيل الأصلح أبداً.. فإننا لواثقون أن الأحزاب والهيئات والجماعات تقدر حق التقدير فروض السلامة الوطنية لا سيما في ظروف الشدة والخطر، وثمة عدو غادر يتربص بنا الدوائر ويحسب مخدوعاً أنه يستطيع أن يتسرب إلى مواقع الوهن في صفوفنا، وفي صفوفنا ليس إلاّ العزيمة والمضاء والقوة، وفي شعبنا وفادته ورجاله إلاّ وحدة الحافز والشعور ووحدة القصد والهدف مهما تباينت الآراء واختلفت الاجتهادات».

لم يرق للدول والدوائر الأجنبية المعادية للعرب التضامن العربي الذي بدا واضحاً جلياً في الاتحاد الرباعي العربي (مصر، سورية، السعودية، الأردن)، فراحت تزرع بذور التفرقة بين الدول العربية بما تروجه من شائعات كاذبة وروايات مختلقة، منها أن مشروعاً أميركياً يرمي إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا يتفق مع مصلحة هؤلاء قد عرض على الملك سعود الذي بحثه مع السياسيين المسؤولين

في بغداد وعمان، ووعد بالضغط على سورية لحملها على قبول المشروع المذكور، يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع هو موضوع بحث بين ممثلي العراق والعربية السعودية وأميركا من جهة، وبين ـ إسرائيل ـ وأميركا من جهة أخرى.

حيال هذه الأكذوبة أذاعت المملكة العربية السعودية بياناً شديد اللهجة نفت فيه نفياً قاطعاً ما نسب إلى الملك وحكومته عن هذا المشروع جملة وتفصيلاً. وأكدت بهذه المناسبة أن موقف المملكة من قضيتي فلسطين واللاجئين هو الموقف الذي يصر عليه اللاجئون أنفسهم، ترفض ما يرفضون.. ولا تقبل إلاّ ما يقبلون.

وقد أذاع ناطق رسمي أردني في عمان أن المملكة الأردنية لا علم لها مطلقاً بالعروض التي أشار إليها بعض الصحف والإذاعات للدخول في مباحثات حول قضايا اللاجئين.

ومن الشائعات الكاذبة: أن حكومتي مصر وسورية اتفقتا على الامتناع عن دفع المعونة المالية للأردن.

وهناك شائعات عديدة مختلقة معادية تركت شيئاً من التشكيك في نفوس الحكام السوريين والمصريين، فأدى ذلك إلى فتور في العلاقات بين سورية ومصر من جهة وبين السعودية والأردن من جهة أخرى.

وكان من أسباب ازدياد الفتور بين الدول الأربع الغموض الذي بدا في موقف سورية ومصر من المعونة المالية، وقد أكد ذلك ما أعلنه سمير الرفاعي نائب رئيس الوزارة وزير الخارجية الأردنية في مؤتمر صحافي: إن موقف سورية ومصر من دفع المعونة المالية للأردن لا يزال غامضاً، وإن ميزانية الأردن للعام الحالي ـ ١٩٥٧ ـ تعاني عجزاً مقداره سبعة ملايين ونصف المليون دينار.. هي حصة الدولتين من المعونة.

وتطور الخلاف، واتخذ طابع يمين ويسار، وزاده بعض الصحف اليسارية ـ إذا صحت التسمية ـ في هجماتها على السعودية حدة وتفاقماً مما حمل مجلس الوزراء السوري على عقد اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية في منزله صباح الثلاثاء من تموز/ يوليو سنة ١٩٥٧ وكان البحث قاصراً على الخلاف الناشب بين بعض الدول العربية، وقرر مجلس الوزراء بالإجماع توجيه رسالة من الرئيس القوتلي إلى الملك سعود وأرفقها العسلي بكتاب شخصي وجهه إلى الملك سعود، ووضعت الرسالة والكتاب بعد توقيعهما في مغلف ختم بالشمع الأحمر.. واستدعي بعدئذٍ موفق العلاف القائم بأعمال السفارة السورية في جدة، وتسلم الرسالة والكتاب وكلّف بالسفر إلى جدة لتسليمهما إلى الملك بعد أن تلقى التعاليم الموجهة من الرئيس القوتلي.

وتلا ذلك اتصال صبري العسلي رئيس الوزارة بشاهر السمان الوزير المفوض في السفارة العربية السعودية في دمشق، وقصد السمان السراي وقابل العسلي الذي أطلعه على مضمون الرسالة والكتاب وذلك بحضور وزير الخارجية السورية، وقد وعد السمان بتسليم نسخة عن الرسالة وأخرى عن الكتاب إلى الحكومة السعودية.. وإلى الشيخ عبد العزيز بن زيد سفير المملكة العربية السعودية في بيروت. وكان ابن زيد قد اتخذ خلال فترة الخلاف بيروت مقراً له بوصفه سفيراً لدى البلدين سورية ولبنان.

وروي في حينه أن مضمون رسالة القوتلي التي وضعها مجلس الوزراء إلى الملك سعود اشتملت على أن الحكومة السورية تكن للملك سعود كل الاحترام وتقدر تعاونه في المضمار العربي.. وأن الصحافة السورية لا تعبر عن وجهة نظر الحكومة، وأنه ليس للحكومة صحيفة تنطق باسمها، كما وأن الحكومة ستقوم في نطاق القانون بالوقوف في وجه كل صحيفة تتعرض لشخص الملك، وأن سورية تحرص على

قيام علاقات وثيقة مع المملكة السعودية، وأن موقف الولايات المتحدة الأخير بشأن خليج العقبة يحتم أن يكون العرب صفاً واحداً في وجه المؤامرات الخارجية.

وقد غادر العلاف دمشق إلى جدة للقيام بمهمته. وجرت في أعقاب ذلك اتصالات عديدة، وبذلت جهود كبيرة في سبيل تنقية الجو بين بعض الدول العربية التي ذكرنا.

وقد رافقت الجهود السورية، جهود مماثلة أبرزها سفر اللواء عبد الحكيم عامر وزير الحربية والقائد العام للقوات المصرية المسلحة للاجتماع بالعاهل السعودي.

وروى بعض المصادر في حينه أن هذا الاجتماع هو أول اتصال على مستوى عالٍ يجري بين البلدين منذ أن نشبت الأزمة في الأردن وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٧.

واجتمع اللواء عامر بالملك سعود، وأسفر الاجتماع عن تفاهم تام ساد محادثات الفريقين. وعاد عامر إلى القاهرة وأذيع بلاغ رسمي مصري جاء فيه أن وجهة نظر جلالة العاهل السعودي كانت متفقة تمام الاتفاق مع وجهة النظر التي عرضها عليه اللواء عامر، وأن قضية ميناء العقبة كانت موضع بحث تفصيلي بين اللواء عامر والأمير فهد وزير الدفاع السعودي.

وكان الشيخ يوسف ياسين وكيل وزير الخارجية السعودية صرح أن المملكة السعودية عازمة على أن يبقى لخليج العقبة نظامه السابق الذي يجعل من مياهه مياهاً إقليمية عربية.

وألقى في الوقت نفسه الملك سعود خطاباً في جموع الحجاج قال فيه: إن خليج العقبة عربي ويعتبر الممر الحيوي للبلاد العربية، وأن لا مناص من دعوة العرب والمسلمين ومحبي السلام إلى دفع الخطر...

وفي أعقاب زيارة عامر للسعودية أذاع راديو القاهرة أن القوات الجوية المصرية سلمت سلاح الجو السعودي أسراباً مقاتلة حسب الاتفاق المعقود بين وزارة الحربية المصرية ووزارة الحربية السعودية.

وخلال المحادثات والاتصالات التي كانت تجري لإنهاء الخلاف القائم بين الدول العربية التي ذكرنا، شنت إسرائيل اعتداء غادراً على المخافر السورية، فصمدت هذه المخافر صموداً بطولياً، أثار الإعجاب والتقدير، وقد فسّر الاعتداء الإسرائيلي هذا أنه مقدمة لفرض حرب على سورية، مما حفز القادة العرب على تحقيق مزيد من الرغبة في التضامن درءاً لمؤامرات العدو وغدره، وقد عاد التفاهم إلى الصف العربي، لا سيما بين مصر وسورية من جهة وبين السعودية والأردن من جهة أخرى، وعاد السفراء العرب الذين سبق لحكوماتهم أن سحبتهم ولو بصورة موقتة إلى سفاراتهم. وتبادل رؤساء هذه الدول رسائل الود والولاء لتحل محل الجفاء.

في صباح يوم الخميس السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٧ غادر دمشق بطريق الجو إلى زوريخ الرئيس شكري القوتلي للاستشفاء وقد فعل ذلك بعد أن اطمأن إلى عودة العلاقات العربية إلى التفاهم والوفاق. وعبّرت عن ذلك الرسائل واللقاءات المتبادلة بين الحكام المختلفين، فقد أبدت الدول العربية تأييدها التام لموقف سورية من اعتداءات إسرائيل ووقوفها كلها إلى جانبها.. وقال الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه أمام مجلس الأمة يوم ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٧:

«... إن العرب متيقظون لهذا الهجوم الاستعماري الذي تتعرض له سورية، وسيؤيدونها بكل قواهم.. ونحن في مصر لا نستطيع أبداً أن ننسى موقف سورية شعباً وحكومة عند وقوع العدوان على مصر وأن سورية كانت دائماً مركز إشعاع القومية العربية ونقطة انطلاق العمل بشأنها.. وقد أعلنت سورية على

لسان حكومتها ومجلسها الاتحاد مع مصر كخطوة أولى في سبيل الوحدة العربية، ومصر التي سجلت في المادة الأولى من دستورها أنها جزء من الأمة العربية لا يمكن إلاّ أن تتجاوب مع هذا الاتحاد ومع كل مسعى يقرب من هذا الأمل المنشود..».

وكان ما قاله عبد الناصر تعبيراً جلياً عن العلاقة المتميزة بين مصر وسورية، والتي ستتطور في العام التالي.. عام ١٩٥٨ لتحقق أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر.

نصوح بابيل
١٩٠٥ ـ ١٩٨٦

صحافي عربي من دمشق بدأ حياته المهنية في أوائل العشرينيات مراسلاً للعديد من صحف لبنان، فمحرراً في صحف دمشقية منها «سورية الجديدة» و«الاستقلال» و«الشعب»، فرئيساً لتحرير جريدة «المقتبس». ثم اشترى في عام ١٩٣٢ امتياز جريدة «الأيام» حيث استمر في إصدارها حتى عام ١٩٦٣ وقد ترأس منذ الأربعينيات، نقابة الصحافيين السوريين.

شارك في العمل السياسي الهادف إلى تحرير سورية من الاحتلال الفرنسي، وكان صديقاً للكثير من الشخصيات السياسية السورية والعربية مما أتاح له الاطلاع على الكثير من الحقائق حول وقائع وأحداث سياسية خطيرة، سورية وعربية.

فهرس عام

أ

آشيني، إسماعيل ١٦٠
آغاسي، غالب قطر ٦٤
آقبيق، محمد ٣١٥
آل الأطرش ٣٢٧، ٣٢٨، ٥١٧
آل الحسيني ٤٨٣
آل الحكيم ١٣٤
آل الحلبوني ١٠٤
آل سعود، عبد العزيز (الملك) ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٦٤، ٢٨٩، ٣١٠، ٣٣٨، ٤٥٩، ٤٨٦، ٥٣١
آل سعود، فهد بن عبد العزيز (الأمير) ٥٤٤
آل سعود، فيصل (الأمير) ٢٠٠، ٢٠١، ٢٨٣، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٥٨، ٤٧٦
آل عبد ربه ١٠٤
آل معروف ٣٢٩
أباظة، فكري ٢٥٥
أباظة، فؤاد ١٦٨، ١٦٩
الأبراشي، زكي ١٦٨
إبراهيم باشا، أنور ٤١٠
إبراهيم باشا، جميل ٩٢، ١٠٧
إبراهيم باشا، حسن فؤاد ٩٢
إبراهيم باشا، غالب ٨٩
إبراهيم، علي باشا ١٤٢
أبو جمرا، سليم ٢٨٦
أبو خيمة، قاسم ٣٢٨
أبو ريشة، عمر ٩٩، ١١٩، ١٤٢، ١٧١
أبو شقرا، محمد ٥١٧
أبو شهلا، حبيب ٢٠٣، ٤٥٨
أبو عبده، عبد القادر سكر ٥٨
أبو عساف، أمين ٤٤٨
أبو عساف، داود بك ١٤١
أبو غنيمة، صبحي ٩٩
أبو الفتح، حسين ٥٠٢
أبو الفتح، محمود ٢٠٩، ٥٠٣
أبو الهدى، توفيق ٢١٩
أتاتورك، مصطفى ١٢٩
الأتاسي، حلمي ٢٠٦
الأتاسي، عدنان ٢٠٥، ٢٩٩، ٣٢٣، ٤٠٩
الأتاسي، فيصل ٥١٢
الأتاسي، فيضي ١٧٨، ٣٦٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٨، ٤٩٥، ٥٢٤، ٥٢٩
الأتاسي، مظهر ٦٣
الأتاسي، هاشم ٢١، ٢٥، ٦٣، ٦٧، ٧١، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩١، ٩٢، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١٢٦، ١٣٢، ١٤٢، ١٧٢، ٢٨٣، ٣١٢، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٣، ٥١٨
الأتاسي، وصفي ٦٣
الأثري، بهجت ١٤٢
الأحدب، خير الدين ٣٣
الأحدب، أحمد سليمان ٥١١
الأحمد، رشيد رشوان ٣٢٣
إده، إميل ٢٠٠
أديب، علي ٤٦٧

أديب، جمال علي ٤١٠
إرسلان، أمين ٦١، ٩٣
إرسلان، شكيب ٤٧، ٩٣
إرسلان، عادل ٢٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٦٣، ٤٠٣، ٤٣٣
إرسلان، مجيد ٣٥٢، ٣٧٣
إرسلان، نهاد ٣٠٧، ٣٥٣
إرسلانيان، فريد ٣١٥، ٤٤٢
الأرسوزي زكي ١٢٨
الأرمنازي، نجيب ٧١، ٧٤، ٧٥، ٢٠٢
الأرناؤوطي، معروف ١٨٣، ٢٠٨
الأزرق، عبد الوهاب ٤٦٧
أزرق، عزرا ٣١٥
الأزهري، مجد الدين ٩٢
إسبر، عثمان ٣٢٣
إسحاق، سعيد ٤٩٢
إسماعيل، محمد ٩٢
الأسود، عبد القادر ٤٤٢
أسود، فاضل ٢٤٨
الأشمر، محمد ٦٠، ١٣٤
الأصغري، نوري ٨٨
الأضه لي، محمد ٨٤، ٩٠
الأطرش، حسن ٣٢٦، ٤٤٢، ٥١١، ٥١٧
الأطرش، حسين باشا ١٤١
الأطرش، زيد ٥٨، ٥٩، ١٩١
الأطرش، سلطان باشا ١٣١، ١٩١، ٢١٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٤١٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٧، ٥١٨
الأطرش، عبد الغفار باشا ١٤١، ١٧٨
الأطرش، علي ٥١
الأطرش، متعب ١٤٣
الأطرش، يوسف ٥١، ٢٩٥
أغناطيوس (البطريرك) ٢٠٠
الألشي، جميل ٢٥، ٢٧، ٦٨، ٧٧، ١٧٤، ١٨١، ١٨٨، ١٩٠
أللنبي (الجنرال) ٢٥
إليان، جوزيف ٢٠٦
إليان، ميخائيل ٧٨، ٩٢، ١٩٣، ٢٤٠، ٣٠٦، ٣١١، ٤٠٣، ٤٣٥، ٥٢١
إليان، يوسف ٣٢٢
أليب، بيير ٦٣، ٦٥
أم كلثوم ٥٤١، ٥٤٢
الإمام، سعيد ٩٨
أمين، قاسم ٥١٥
أندريا (الجنرال) ٦١، ٦٢، ٦٤
الأنسي، محمد باشا ١٤٣
الأنصاري، شريف ١١٥
أنطاكي، رزق الله ٣٢٢، ٤١٠، ٤٢٩، ٥٢٤، ٥٤٠، ٥٨٤
الأنطاكي، نعيم ٩٢، ١٨٨، ٢٥٤، ٢٩٩.
أوستن، أرن ٣٨٨
أوغلو، توفيق عجم ٤١
الإيبش، نوري ٥٤٦، ٥٤٩
إيدن، أنطوني ٢٥٤
الأيوبي، شكري باشا ١٧
الأيوبي، صلاح الدين ١٣٩، ١٤٠
الأيوبي، عطا ٢٥، ٣٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٨
الأيوبي، نصوح ١٤٥

ب

البابولي، عبد الرحيم ١٣، ٣٠، ٤٥
بابيل، حمدي ٩٨، ٤٧٣
بابيل، نصوح ١٢، ٣٢، ٣٣، ١٠٢، ١٢٦، ١٣١، ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣١٣، ٣٢١، ٣٦٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٧٣، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥٤٦
الباجه جي، حمدي ٢١٩
البارودي، فخري ١٦،٧١، ٨٩، ٩٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٦٣، ٤٠٤، ٤١٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٥٠٠، ٥٤١، ٥٤٦
البارودي، محمود ١٦
باقي، أديب ٩٨
باقي، نجيب ٩٢، ١٠٤
بانش (الدكتور) ٤٢٤، ٤٣٦
البحري، يونس ٩٨
البخاري، نصوح ١١٣، ١١٤، ٢١٤
بدوي الجبل ٢٠٥، ٣٠٤، ٣٦٢، ٤١٠

بدوي، عبد الحميد ٢٢٧
بدوي، محيى الدين ١٥٩، ١٦٠
بدير، محمد علي ١٤٣
البديوي، صبري ٤١
برادة، نجيب ١٦٨
البرازي، أبو ذياب ٣٨
البرازي، حسني ٦٥، ٦٦، ١٧٩، ٤٤٥، ٤٦٣، ٤٨٨
البرازي، خالد آغا ١٤
البرازي، محسن ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٦٨، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤١
البرازي، محمد ٥٤، ٤٠٩
البرازي، نجيب ٦٧، ٨٩، ٩٢
بربير، رشاد ٤٥٨
بركات، سالم ١٢٢
بركات، صبحي ٢٨، ٢٩، ٣٩، ٥٦، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩
برمدا، رشاد ٣٢٢، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠
برمدا، مصطفى ٣٤٧، ٤٤٢
برمدا، نجيب ٨٩
برمدة، مصطفى ٧٧
برنادوت (الكونت) ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٥
برودويل، فوزي ٤٦٧
البسيوني، محمود ١٤٢
البصام، صادق ٥٣٠
بطي، روفائيل ١٤٣
البغدادي، صالح ٥٤٦
بقدوش، رشيد ١٣٤
بكداش، خالد ٥٢٣، ٥٢٦
بكداش، فوزي ٥٢٢
البكري، فوزي ٥٢، ١٣٤
البكري، نسيب ٣٢، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٨٩، ٩٢، ١١٣، ٢٠٥، ٣١١، ٣١٥، ٤٠٣
بلفور (اللورد) ٤٩
بن غبريط، قدور ٨٩
بن مهيد، محجم ٨٨
بن مهيد، نوري ٥٣٩
البني، كامل ٩٨، ١٣٢، ١٣٣، ٥٠٠
بوظو، علي ١٣٤، ١٤٢، ١٧١، ٣١٣، ٤٩٠، ٥٦٤، ٥٨٤
بولس (المطران) ١٧٥
بولس، جواد ١٨٧
بونسو، هنري ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٧، ٨٥
البيسار، عبد اللطيف ٦٧، ٩٣، ٩٨
البيطار، بهجت ١٤٢، ٤١٥
بيطار، جورج ٢٨٦
البيطار، صلاح ٥٠٧، ٥٤٠، ٥٨٢
البيطار، هاني ٤٨٣
بيفن (المستر) ٣٠٢
بيهم، عبد الرحمن ٦٧، ٩٣
بيو، غبريال ١١١، ١١٣، ١٦٣

ت

تاج الدين، ثابت ١٢٥
الترجمان، سهام الدين ١٢٦
ترومان، هاري ٢٥٦
تشرشل، ونستون ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٦
تقلا، سليم ٢٠٣
تقلا، يوسف ٤٦٧
التل، عبد الله ٤٨٤
تلاوي، سعيد ٣٦٧، ٤٥٨، ٥٠٢، ٥٠٧
تللو، فوزي ٣٧٣
التميمي، أمين ٤٧
التنوخي، عز الدين ١٤٢
التوأم، عارف ٢٣، ١٣٤
توفيق، حسين ٤٦٩
التويني، جبران ٣٣، ٢٨٦
تويني، غسان ٣٦٧، ٤٥٨

ث

ثابت، أيوب ١٨٧
ثابت، خليل ٢٠٩

ج

الجابري، إحسان ٢٦، ٤٧، ٩٣، ١١٣، ٢٥٨، ٣١١، ٥٠٧، ٥٦٤
الجابري، سعد الله ٤٠، ٦٤، ٧١، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٧،

١٠٥، ١٠٩، ١٢١، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٢، ٢٣٤، ٢٧٣، ٢٨٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٤٨٦
الجابري، شكيب ٢١١، ٢٥٣
الجابري، مجد الدين ٤٠٩، ٥٢٤، ٥٣٩
جانجي، نقولا ٨٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨
جبارة، حسن ٢٤٠، ٤٠٩، ٤٦١
جبر، صالح ٣٣٧، ٣٥١
جبري، شفيق ٢٨٥
جرجس، خليل ٤٠٤
الجرمقاني، سليم ١٤١
الجزائري، سعيد ١٧، ٦٧
الجزائري، طاهر ٥٧
الجزائري، عبد القادر ١٧
الجفقري، ثروت ٤١
الجعفري، صلاح ٣٣٤
الجلاد، بشير ٩٨
الجلاد، هاني ١٢٣، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٠
جلال، محمد فؤاد ٥٠٤
جمال باشا ١٨، ٢٠، ٨١
الجمالي، فاضل ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٣٢، ٥٢٩
الجمل، شبلي ٤٧
الجمود، تركي ٨٩
جميّل، أنطون ٢٠٩
الجميّل، يوسف ٨٠، ١٤٧، ١٤٨
جنادري، ميشال ٦٤
جنبرت، سليم ٦٤، ٧٧، ٨٤، ٨٦، ١١٣
جنبلاط، كمال ٣٠٦،٣٠٧
الجندي، راغب ٦٤
الجندي، شكري ٦٤
الجندي، نورس ٦٤
الجوخدار، سليمان ١٤، ٨٤
جورج، لويد ٢١
جورج، لويد ٢١
جيراجيان، ديكران ٣٢٢

ح

الحافي، سعيد ١٥٢، ١٦٠
الحافي، محمد خيرو ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥
الحامض، عباس ٥٠٢
حبيشة، علي كمال ٢٠١
الحجار، شريف ٢٣
حجاز، محمد ٥٥
الحر، عباس ١١٥
الحراكي، حكمت ٨٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١
الحراكي، عبد القادر ٣٤، ٣٥
الحرش، محمد ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٠
الحريري، إسماعيل ٨٩
الحريري، وهبي ٣٢٢، ٤٠٣
حزوبي، بشير ١١٥
الحسامي، عبد الكريم ١٢٦
الحسن، عارف ٦٧
حسونة، عبد الخالق ٥٧٣
الحسني، بدر الدين ٤٥، ٦٣
الحسني، تاج الدين ٤٣، ٤٥، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٧، ٨٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٢، ١٩٢، ٥١٠
الحسني، رفيق ٨٩
الحسني، شمس الدين ١٧٤، ١٩٣
الحسني، عبد الرازق ١٤٣
الحسيبي، أبو الهدى ٨٩
حسين بن علي (الشريف) ١٦، ٢١
حسين، عبد الله ١٦٨
حسين (الملك) ٥٤٣، ٥٦٤، ٥٧٤، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٥
حسين بن طلال ٥٦٠
الحسيني، إبراهيم ٤٦٦، ٤٦٩
الحسيني، أمين ٣٣٨، ٣٤٤
الحسيني، جعفر ٥٨٤
الحسيني، جمال ٣٩٠
الحسيني، عبد الله ٤٨٤
الحسيني، عبد القادر ١٤٣، ٣٥٨
الحسيني، موسى عبد الله ٤٨٣، ٤٨٤
الحسيني، مفيد ٣٤، ٩٨
حشيشو، محمد ١١٥
الحصري، ساطع ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦
الحفار، لطفي ٤٨، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧١، ٨٠، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ١١٣، ١١٦
الحصري، سعيد ١٤٦، ١٥٨، ١٥٩
حصرية، عزت ٥٠٧

الحصني، إحسان ٥١٥، ٥١٩
الحفار، سامي ١٥١، ١٥٣، ١٥٥
الحفار، عبد القادر ١٨٥، ١٨٦
الحفار، فهمي ٢٤٨
الحفار، لطفي ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨، ٢٠٠، ٢٤٠، ٣١١، ٣٦٢، ٤٠٣، ٤٣٥، ٥٤٦
الحفار، وجيه ٩٨، ٢٠٩، ٤٣٩
حقي، عبد الرحمن ٢٨٥
حقي، ممدوح ٩٨، ١٤٢
الحكيم، توفيق ٢٨٦
الحكيم، حسن ٤١، ٤٨، ١١٣، ١٧٧، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٦٣، ٤٨٥، ٤٩٠، ٤٩٥، ٥٢٢
الحكيم، حكمت ٢٩٩
الحكيم، عبد الله ١٤٦
الحكيم، عبد الوهاب ٤٢٩
الحكيم، نوري ١٣٤
الحكيم، وحيد ١٣٤
الحكيم، يوسف ٢٥، ٦٥، ٦٧
الحلاق، سليم ١١٥
الحلبوني، شفيق ٢٠٩
الحلبوني، عارف ٧٧، ٧٨
الحلبي، أنيس ٤٦٨
الحلبي، توفيق ٤١، ٥٢
الحلبي، عز الدين باشا ٣٢٨
حلمي، أحمد ٤٠٦
حلو، شارل ١٦٧
حمادة، توفيق ٤٧
حماد، رحمو ٦٤
حمادة، إسماعيل ٤٦٨
حماماتي، حبيب ١٦٨
حمام، مصطفى ٩٩
حمدي، عبد الحميد ١٦٨
حمزة، عارف ٣١٣
حمزة، عبد القادر ١٤٢
حمزة، فؤاد ١٠٣
حمصي، إدمون ٢٨٨، ٢٩٨
الحمصي، نجم الدين ٢٤٧
الحمزاوي، نسيب ٥٧
الحمود، برجس ٥١
حمودة، محمود ١٠٢
الحموي، فوزي ١٦٠
حميد، سعدو بن إبراهيم ١٦٠
الحناوي، سامي ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٩١، ٤٩٤
الحنبلي، شاكر ٦٧
الحوراني، أكرم ٢٠٦، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٦٢، ٤٠٤، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٥٩، ٤٦٢، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٥
حومد، عبد الوهاب ٤١٠، ٤٤٢، ٤٦٨، ٥١٠، ٥٦٥
حياتي، يحيى ٥٢، ٥٣
حيدر، سعيد ٤١، ٤٨، ٥٢، ٩٣، ١٤٠، ٥١٦، ٥٢٢
حيدر، محمد ٣٥٣

خ

خاطر، مرشد ٤٩٦
خالد بن الوليد ٢٩
خالد، محمد توفيق ٢٠٠
الخالدي، حسين فخري ٣٥٩
الخانكان، يحيى ٦٤
الخجا، محمد ٤٣
الخراط، حسن ٥٤، ٥٦
خطاب، خليل ٤١
الخطيب، أحمد ١٢٦
الخطيب، بهيج ١١٤، ١٩٣
الخطيب، توفيق ٨٦
الخطيب، زكي ٨٢، ٨٣، ٨٩، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٠، ١٧٨، ٣١٥، ٣٦٢، ٤٠٤، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٦١، ٤٦٤
الخطيب، عبد القادر ٣٧
الخطيب، عربي ١٢٦
الخطيب، فؤاد ١٤٢
الخطيب، ماجد ١٢٦
الخطيب، محمد ١٢٦
خلو، جميل ٨٩
خلوصي بك ٢٠
الخوجة، حامد ٨٩، ٢٦٣
الخوجة، عادل ٥٤٦
الخوري، بشارة ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٨٨
الخوري، سهيل ٥٣٩

الخوري، فائز ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩٢، ١١٣، ١٧٦، ١٧٨
الخوري، فارس ٢١، ٢٥، ٤٨، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٧٨، ٨٥، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١٠٨، ١١٥، ١٩٩، ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٨، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٧
الخولي، بولس ١٤٣
الخياط، فؤاد ١٢٦
خير، أديب ٩٦، ١٩٣
الخيمي، مدني ١٣٤

د

داغر أسعد ١٠٤
الداغستاني، عبد الرحيم ٥٤
الدالاتي، أمين ١٢٦
دانتز (الجنرال) ١٧٢، ١٧٥
داود، نور الدين ٢٨٦
الداية، الحاج عمر ٨١
الدرا، عبد الجليل ٣٧
درخباني، محمد ١٦٠
الدروبي، زكي ٥٢
الدروبي، علاء الدين ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٧
درويش، أسعد ٣٢٢
الدرويش، حمزة ٥٨، ٥٩
الدعاس، سليم ٨٩
دعدوش، أحمد ١٥٣
دموس، حليم ١٤٣
دو جوفنيل، هنري ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦
الدواليبي، معروف ٣٢٢، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٧٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥١١، ٥٨٤
الدوجي، تيسير ٢٨٦، ٥٠٢
دوكيه، روبير ٥٠
دو مارتيل ٨٥، ٨٦، ٨٩، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٧
دياب، أمين ٥٤٧
دياب، بدر الدين ٥٤٦
دياب، شفيق ١٣٤
دياب، محمود ٤٤٢
دياب، مختار ٥٤٦
دياب، مسلم ٥٤٦
ديب، علي عبده ٥٤
ديغول ١٧٥، ١٧٦، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٦
الديك، ميخائيل ٤٨١
ديلاموط ٢٧

ر

راتب، أحمد ١٩١
رامي، أحمد ٥٤١
الراوي، أحمد باشا ٣٩٤
الراوي، طه ١٤٣
الراوي، نجيب ٢٨٣، ٢٨٥
رباط، إدمون ٩٢
الرباط، عبد الهادي ٣١٨، ٣٤٧، ٥٤٦
رحمو، عبد القادر ٣٢٢
رزق الله، جورج ٢١
رسلان، رفيق ٦٤
رسلان، عبد الحسيب ٤٦٣، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧١
رسلان، مظهر ٦٤، ٦٧، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٩، ٩٢، ١١٣
رضا، أحمد ١١٥
رضا، رشيد ٤٧
الرفاعي، أحمد ٦٤، ٣١١، ٣٢٢، ٤٠٣، ٤٠٩
الرفاعي، سمير ٢٢٦، ٣٠٤، ٣٣٧
الرفاعي، ظافر ٤٩٦
الرفاعي، عبد المنعم ١٤٣
رفعت، خليل ٥٨
رمضان، حافظ ٢٣٨
الركابي، علي رضا باشا ١٦، ٢١
روزفلت، تيودور ٢٢٠
روكس، يوسف ١٤٥
رويحة، أمين ٣٣٤، ٤٦٩
الرياشي، إسكندر ٣٧١
رياض، محمود ٥٣١، ٥٥٨، ٥٦٩
الريحاني، أمين ١٤٣
الريّس، محمد ٥٠٢

الريّس، منير ٩٨، ٣٦٦، ٤٥٨
الريّس، نجيب ٤٣، ٤٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٩٢، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٩، ٢٨٥، ٣٦٦، ٣٧١

ز

زاهد، نصر ٤٢٤
الزباري، عارف ٣٢٢
الزرقا، محمد علي ١٢٢
الزركلي، خليل ١٢٦
الزعبي، فارس ٨٩
الزعيم، حسني ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١،٤٧٦، ٤٩٤
الزعيم، سعيد، ٤٩٦
زغلول، سعد ١٢٣
الزكا، إبراهيم ٣٤، ٣٥
الزلط، عبد الفتاح ٥١٢
الزنركجي، حسن ٤١
الزهراوي، عبد الحميد ١٤
زهراء، عبد القادر ١٣٤
الزين، عارف ١١٥

س

سابا، ميشيل ٤٢٤
السادات، منير ٥٨٤
ساراي (الجنرال) ٤٢، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٦، ٧٩
سالم، جورج يوسف ٤٧
سالم، صلاح ٥٣٠، ٥٣٤
السباعي، مصطفى ٣٤٧، ٤٩٢
السباعي، هاني ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٩٠
السبع، فلاديمير ١٤٥، ١٤٦، ١٦٠
سبيرس (الجنرال) ١٧٩
السراج، سامي ٢٠٩
سراج الدين، فؤاد ٢٠٩
السراج، محمد ٣٢٣، ٤٤٢
سربيه، سعيد ٢٨٦
السرميني، عبد القادر ٩٢
السرور، هايل ٥١٩
السرياني، عيسى ٤٤٢
سعادة أنطون ٤٨٠، ٤٨١
سعادة، بديع ٢٠٦
سعادة، جوزيف عارج ٤٥٨
سعيد، أمين ١٣٤، ٢٤٥
سعيد، رضا ٧٧
السعيد، نوري ٢٤، ٢٦، ٣٣٧، ٥٢٨، ٥٢٩
السكاكيني، خليل بك ١٤٣
سلطان، عبد الرؤوف ١٤٤
سلو، فوزي ٤٢٥، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٩٣، ٤٩٦
سمعاني، توفيق ٢٨٦
السنهوري، عبد الرزاق ١٤٢
السنيورة، إبراهيم ١١٥
سنيورة، محمود ١١٥
سولومياك (المسيو) ٧٩
السيد، جلال ٤٥٠، ٤٨٩، ٥١٥
سيف، سمعان فرح ٣٧١

ش

شاغوري، إيليا ٩٨
شاكر، ماجد ٤٦٦
الشامي، أبو الخير ٢٤، ٣٠
الشامي، صالح ٥٤٦
شامية، توفيق ٤٨، ٦٨، ١١١، ١١٣
شاهين، مصطفى ٨٧
الشايب، فؤاد ٩٩
الشبيبي، رضا ١٤٢
الشراباتي، أحمد ٢٤٠، ٢٩٩، ٣١٨، ٤٠٣، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦٩، ٤٧٠
الشراباتي، عثمان ٥٢
الشرابي، وجيه ١٤٥
الشربجي، مظهر ٥٦٧
شريتح، عبد القادر ٩٢
الشريف، إحسان ٤٨، ٦٧، ٨٩، ٩٢
الشريف، رامز ١٢٧
الشريفي، محمد ١٤٣، ٢٩٨
الشطي، شوكت ١٦٨
الشعباني، حسين ١٨٧

الشعباني، شاكر نعمت ٢٩، ٦٤، ٦٥، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٥
الشعباني، علي ٦٤
الشققة، محمود ٤٤٢
شقير، شوكت ٤٥٢، ٥١١، ٥٥٠، ٥٦٨
شقير، محمد ٤٥٨
شقير، نجيب ٤٧
الشقيري، أحمد ٣٩٧
الشلاح، بدر الدين ٥٤٦
شلاش، رمضان باشا ٢٢، ٥٥
شلهوب، جورج ٥٣٩
الشماط، جميل ٨٩، ٥١٩
الشماط، حامد ٥٤٦، ٥٥٨
الشماط، شهاب ١٣٤
الشماع، عزت ١٤٦، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٨
الشمعة، رشدي ١٤
الشمعة، سامي ٩٨
الشمعة، كمال ٩٨
شمعون، كميل ٢٠٣، ٢٣٩، ٢٥٥، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٤٠، ٣٩٥، ٥٠٠، ٥٢٩
شميص، فؤاد ١٣٧
شهاب، رياض ١١٥
شهاب، عبد الرحمن ١١٥
الشهابي، أحمد ٨٦، ٣١٥
الشهابي، مصطفى ١٨٨، ١٨٩
شهبندر، عبد الرحمن ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٤١، ٤٨، ٥٢، ٩٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧١، ١٧٩
الشهابي، فيصل ١٨٥
الشهبندر، فيصل ١٤٣
الشوربجي، خالد ٢٠٩
شوقي، أحمد ٣١
شوكت، محمود ٥١٠
الشويري، إلياس ٥١٧
شويري، إليان ١٩١، ٤٦٨
الشيتي، عبد الله ٩٨
الشيخ، ديب ٥٥، ٥٦
شيخ الأرض، منير ١٦٠
الشيشكلي، أديب ٣٤٦، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٢
الشيشكلي، توفيق ٨٠، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ٩٢

ص

الصاوي، عبد المنعم ١٦٨
صباغة، سعيد ٣٣
صحناوي، حنين ٤٠٩، ٥٤٦
صخر، حسني، ٥١
الصعيدي، محمد عبد الرحمن ١٦٠
الصفدي، أديب ٤٨، ٦٦
الصفدي، بدر الدين ٤٥، ٦٦
الصفدي، رشدي ٦٢
الصفدي، عادل ٥٤٦
صفوت، إسماعيل ٣٥٣، ٣٧٣
صفية، ماجد ١٤٠
صقال، فتح الله ٤٠
الصلاحي، أحمد أديب عبد اللطيف ٤٨١
الصلح، تقي الدين ٣٧٢
الصلح، رضا ٢١
الصلح، رياض ٤٧، ٧١، ٧٢، ٩٣، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٦٣، ٣٠٦، ٣٥٣، ٣٧٦، ٤٢٧، ٤٨١، ٥٢٦
الصلح، سامي ٢٨٣، ٢٨٥، ٤٥٦
الصلح، عفيف ٦١، ٦٧، ٨٩، ٩٢، ٢٦٣، ٥١١
صموئيل، هربرت ٢١، ٢٦
صيداوي، عزت ١٢٨
صيداوي، وديع ٢٤٥، ٤١٩

ض

ضاهر، سليمان ١١٥
ضحية، إبراهيم ٨٩

ط

الطباخ، عبد المجيد ٤٨

طبارة، سامي ١٤٠، ٤٩٦
طبارة، فريد ٢٨٦
الطباع، صبري ١٤٣
الطباع، عبد الحميد ٢٠٥، ٣١٥
طباع، عيد ١٥٣
الطرابيشي، أحمد ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١
الطرزي، رشدي ١٤٥
الطرزي، صلاح ٤٣٦
الطرقجي، عارف ٣١٥
طلس، أسعد ٤٤٦
طلس، محمد ١٠٧
الطنطاوي، علي ٧٢، ٧٣، ٩٩، ٥٥٠
طيغور، يوسف ٨٩

ظ

ظبيان، تيسير ١٠٢، ١٣٤

ع

العابد، رياض ٢٢١، ٢٢٢، ٣١٥، ٥٤٦، ٥٥٠
العابد، محمد علي ٧٩، ٨٠، ٨٦، ٨٩
عابدين، أبو اليسر ٥٥٠
عامر، عبد الحليم ٥٤٥
عامر، عبد القادر ٤٦٩
العاملي، محمد كمال شعيب ١٤٣
العايش، محمد ١٧٨، ٢٦٣، ٣٦٣، ٣٧٣، ٤٠٣، ٤٠٩، ٥٣٩، ٥٦٤، ٥٦٥
عبد الله (الملك) ٣٩، ١٤٢، ٢٣٣، ٣٤٣، ٣٧٢، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤٨٢
عبد الحميد (السلطان) ١٨، ١٩، ٨٠
عبد الرحمن، أحمد ٨٩
عبد الرحمن، حسن ٥٣٠
عبد الرزاق، مصطفى ١٤٣
عبد الرزاق، مصلح ٣٣٥
عبد العادل، عادل ٩٨
عبد العال، حسن ٩٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١٩٣، ٢٨٦، ٥٠٢
عبد العزيز (الملك) ١٠٣
عبد الكريم، طاهر ٨٩
عبد الكريم، عزيز ٤٤٨، ٥٧٠
عبد المجيد (الشريف) ٦٣
عبد المحسن، ميزر ٨٩
عبدالناصر، جمال ٥٢٢، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٦، ٥٧٠، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٩، ٥٩٠
عبد الهادي، وحيد ٣٧
عبد الوهاب، محمد ٢٠٩
عبود، بدري ٥٤٠
عبيد، إلياس ٢٠٥
عبيد، علي ٥١، ١٤٣
عبيد، مكرم ٩٣، ٢٣٨
عبيد، يوسف ١٤٢
العجلاني، درويش ١٣٤
العجلاني، محمد ١٤
العجلاني، مختار ١٢٦
العجلاني، منير ٩٩، ١٠٠، ١١٦، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٧، ١٦١، ١٦٣، ١٧١، ٣١٥، ٣٣٥، ٣٦٢، ٤٠٣، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٩٠، ٥١١، ٥٢٤، ٥٦٥، ٥٦٧
عجمي، هيلين ١٥٣، ١٦٠
العجيلي، عبد السلام ٣٦٢، ٤٠٤، ٤١٠
العجيلي، وهبي ١٤٣
العدلي، إبراهيم ٥٥٦
العدوي، مصطفى حكمة ١٥٣
عدي، سعيد ٥٤
العرجا، صلاح ديب ٥٤
عزام، عبد الرحمن ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٨٣
العزام، فاضل ٣٢٨
عزام، محمد بك ١٤١
عز الدين، صلاح ٤٧
العزب، محمد موسى ٩٩
عزيز بك، حسين ٤٧٩، ٤٨٠
عزيز، صالح ٣٢٨
العسلي، شكري ١٤، ١٨
العسلي، صبحي ١٤٩
العسلي، صبري ١٩٥، ١٩٦، ٢٨٨، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٣، ٤٠٣، ٤٣٥، ٥٠٧، ٥١١، ٥١٣، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٨

العسلي، فيصل ١٢٨، ٤٠٣، ٤١٠، ٤٢١، ٤٣٩
عسه، أحمد ٩٨
عسيران، زهير ٤٥٨، ٥٠٤
عسيران، عادل ٢٠٣
عشو، مصطفى شكري ٤٨٤
عصاصة، أحمد ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١
العطار، مسلم ٢٨٥
العطار، مها ١٦٦
العطري، عبد الغني ٩٩، ٥٠٢
عطورة، محمد ٤٦٧
العظم، إسماعيل ١٤٣
العظم، تقي الدين المؤيد ١٣٤
العظم، حقي ٢٨، ٣٢، ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ١٠٩
العظم، خالد ١٧١، ١٧٢، ٢٦٣، ٢٨٨، ٢٩٥، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٣٥، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٦، ٤٩٢، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٦٧
العظم، شفيق المؤيد ١٤
العظم، صبحي ٣٧٣
العظم، عبد الرحمن ٤٠٤، ٤٤٢، ٤٦٣، ٤٧٣
العظم، عبد القادر ٦٧
العظم، فوزي ٥٢٤
العظمة، رفيق ٥٤
العظمة، عادل ٤٠٩
العظمة، مظهر ٣١٥
العظمة، نبيه ٥٢، ٣١٥، ٤٤٢
العظمة، نبيه ٩٣، ٢٨٨
العظمة، يوسف ٢١، ٢٤
عفلق، ميشيل ٩٩، ٣١٥، ٤٣٢، ٤٤٢، ٤٤٤، ٥٠٧
العقاد، عباس محمود ١٤٢
عكاري، كاظم ٣٧٣
علوبة، محمد علي ٢٠٩
العلي، صالح ٢٢، ٣٩، ٤٢
العلي، مصطفى ٤١٠
العماد طعان ٤٧
العمادي، منير ٦٤
العمري، أرشد ٢٢٦، ٣٧٣
العمري، عبد الله ٢٣٨
عوض، جورج ٣٣
عوف، بشير ٩٨، ٥٠٢
عوني، حسين ٨٩
العويني، حسين ٣٧٣
العياشي، غالب ٤١٦
العيسى، عيسى ٢٨٦
العيسى، وهبي ٤٧
العيسى، يوسف ١٨٣، ٢٠٩، ٣٦٦

غ

الغانم، إسماعيل ٥٣٠
غانم، وهيب ١٢٨
غرو، جوزف ٢٥٣
غروميكو، أندريه ٣٣١
غزال، جبراييل ٣٢٢
الغزي، سعيد ٢٩٩، ٣١٤، ٣١٥، ٤٠٣، ٥١٨، ٥١٩، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٦
الغزي، فوزي ٤٨، ٦١، ٦٦، ٦٨، ٥٣٩
غنام، رزوق ٢٨٦
الغندور، خليل إبراهيم ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦
غنيمة، لطيف ٤٤٢
غوابيه، (الجنرال) ٢٥
غودل، غوستاف ٢٥٥
غورو (الجنرال) ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣
غوستاف (الملك) ٤٠٤

ف

فارس، جورج ١٨٣
فاروق (الملك) ٢٣٨، ٢٣٩، ٣١٠، ٤٣٤
الفتح، نوري ٩٢
الفتيح، محمد ٨٩، ٤١٠
الفتيح، نوري ٣٤٧، ٣٦٢
فخري، خان ٦٤
الفرحاني، محمد ١٤٢، ٣٣٥
فرعون، هنري ٣٠٤
فرنجية، حميد ٢٧٥
الفلاحي، عبد الرحمن ٣٩٧

فريحة، سعيد ٤٥٨
فنصة، نذير ٩٨
فهمي، عبد المجيد ٢٠٩
فوزي، محمود ٣٥٥، ٣٩٧، ٤٠٠، ٥٢٧
فيبر (المسيو) ٨٨، ٩٩، ١٠٠
فيشي ١٠٥
فيصل بن الحسين (الملك) ١٦، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٩٠، ١٠٩
فيصل بن عبد العزيز (الأمير) ١٠٣
فيصل الثاني (الملك) ٥٣٠
فيصل، جميل ٤٤٨

ق

القاسم، نهاد ٥١٨
القاسم، ظافر ٥٠٠
القاضي محمد ٤٦٨
القاعور، محمود ٣٨
القاوقجي، فوزي ٣٠٤، ٣٠٩، ٣٥٢، ٣٥٧
القباني، فوزي ١٥١، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢
القتلان، حسن ١٣٤
قدامة، أحمد ٩٨
قدري، تحسين ٢٦
القدسي، بسيم ٨٨
القدسي، كامل ٢٧
القدسي، ناظم ٩٢، ٢٠٦، ٢٥٤، ٣٠٦، ٤١٦، ٤٤٢، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٧١، ٤٨٦، ٤٩٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٥٥، ٥٦٧
القدسي، نافع مجيب ١٣٣
القصاب، كامل ٢٢، ١٧٧، ٣١٢
القضماني، أحمد فؤاد ١٢٦، ١٣٤، ١٤٨، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٧١، ١٩١، ٤٦٨، ٤٨٣
القضماني، بشير ١٥٣
قلم، نور الدين ٤٦٧
قنبر، أحمد ١٨٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣٢٢، ٤٠٤، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٩٠، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٦٤
القنواتي، محمد ٥٠٠
قنوت، عبد الغني ٤٦٥، ٤٦٧
القواص، عبد القادر ١٤٠
القوتلي، إحسان ٥٤٦
القوتلي، شكري ٤٣، ٩١، ٩٢، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٥٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٨٤، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٥١، ٤٧٤، ٥٠١، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٨، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧
القوتلي، عارف ٦٢
قيس، حسين ٥٩
القيسي، توفيق ٤١

ك

كاترو (الجنرال) ١٧٥، ١٧٧، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٣
كاربيه (الكابتن) ٤٩
كامل، عبد الرحيم ٣٠٤
كبارة، سامي ١٢٦، ١٣٤، ٣١٥، ٣٦٢، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٧٣
كبة، جميل ٥٣٠
كحالة، حبيب ٣٤، ٣٥، ٣٦، ١٨٣، ٢٤٥، ٣٦٧
كحيل، يوسف ١٤٣
كرامي، رشيد ٣٠٧
كرامي، عبد الحميد ٢٢٦، ٢٣٨، ٣٠٧
كردعلي، أحمد ٤٣
كردعلي، محمد ١٤١
كرامي، عبد الحميد ٦٧، ٩٣، ٩٨، ٢٥٥
كردعلي، عادل ٤٤، ٤٥
كردعلي، محمد ١٣، ١٤، ٤٥، ٦٨، ٧٥
كرزون (اللورد) ٢٥
الكزبري، مأمون ٥١٢، ٥٤٠
كسيب، خليل ٣٣
الكعكجي، عبيد آغا ٨٩
الكعكي، خيري ٣٣
كعيعاتي، أندرة ١٨٣
الكلاس، بهيج ٤٢١، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٧٠
كلاس، خليل ٤٦٧، ٤٦٨
كليمنصو ٢١

كمال، واصف ٥٤٦
الكناكري، عوض ١٦٠
الكنج، عزيز ٣٢٣
الكوراني، أسعد ١٨١، ٤٣٢، ٥١٨
الكيال، حمدي ١٩
كيالي، جميل دوريش ٣١٦
الكيالي، طاهر ٦٤
الكيالي، عبد الرحمن ٦٧، ٦٩، ٧٨، ٩١، ٩٢، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٣٣، ٢٠٠، ٥٠٧
الكيالي، فاخر ٥١١، ٥٢٤، ٥٣٠
الكيخيا، إسماعيل ٩٢
الكيخيا، راغب ١٧٩
كيخيا، رشدي ٩٢، ١٩٢، ٢٠٦، ٣١١، ٣١٢، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٤٢، ٤٨٨، ٤٩٦، ٥٠٧، ٥٧٦
الكيلاني، عبد القادر حسني ٦٧، ٦٨، ١٤٣
الكيلاني، نسيب ٨٩، ٢٠٦

ل

اللحام، أحمد ٢٣، ٩٢
اللحام، بشير ١٢٦، ١٣٤
لحود، إميل ٤٦٧
لطف الله، ميشال ٤٦
لينادو، يوسف ٨٩
لويس، جبران ١٤
ليتلون (الكابتن) ٢٤١، ٣٩٠

م

المأمون، سيف الدين ٤٨٣
مارتان، تومي ٥٠، ٥١
المازني، عبد القادر ٥٠٢
ماكيف (الجنرال) ٤٣٦
مالك، حنا ٣١٣
مالك، صبحي ١٦٠
مالك، عاشور ١٦٠
المالكي، إسماعيل ٥٤٦
ماهر، علي ١٠٤
المبارك، محمد ٤٠٤، ٤٩٠، ٥٢٥
مبارك (المطران) ١٠٦، ١٠٨
المجدلاني، نديم ١٠٧
المجدلاني، نسيم ١٠٧، ١٠٨
المجذوب، محمد صبحي ١١٥
محاسن، سعيد ٦٨، ١٣٤
المحايري، صلاح ٩٩، ١٤٢
المحايري، عصام ٤٤٥، ٥٠٢، ٥٠٧
المحايري، منير ١٣٤
محفوظ، فؤاد ١٤٢
محمد رشاد (السلطان) ١٩
محمود، زكريا ٤٨٤
محمود، نور الدين ٣٧٧
مدحت باشا ٢٠
المدرس، أحمد خليل ٩٢
المدرس، رشيد ٦٤، ٦٧
المدرس، محمد خليل ١١٣
المدرس، نوري ٨٩
المدفعي، رشيد ١٤٣
المدفعي، عبد الفتاح ٢٧
المدور، طه ٣٢، ٣٤
المرابط، فؤاد ١٢٦
مراد، بسيم ٣٤، ٢٤٦، ٥٠٢
مراد، عبد القادر ٦٤
مرتضى، مهدي ١٢٦
مردم، جميل ٥٢، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٥٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١١، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٥٣، ٣٧٢، ٣٧٦، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٨٦، ٥٠١، ٥١٨
مردم، خليل ٤٣٣
مردم، فؤاد ٤٢٤
مردم، محمد ٥٤٦
مرشد، حسين ٥٠، ٣٢٨
المرعشي، الحاج فاتح ٣١٢
مرهج، فريد ٤٦٣
مروة، كامل ٣٦٧، ٤٥٨
مطران، خليل ٢٠٩
مظهر، إسماعيل ١٤٢

معتوق، صالح ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٨
المعصراني، سليمان ٩٢
المعلم، صادق ٨٩
المفتي، فوزي ١٢٦
المفلح، محمد ٨٩، ٤٤٢
المقدسي، أنيس ١٤٢
مقنص، بطرس ٥٤٦
مكميلان، (المستر) ٢٠٤
مكي، صبري ٣١٥
الملاح، مرعي باشا ٦٤
ملحس، رشدي ٤١
الملحم، تامر ٥١٩
الملقي، رئيف ٤٦٣
الملوحي، رشيد ٩٦، ٩٨
المملوك، فرزت ٤١٠
منصور، كمال ١٤٢
المنقاري، ربيع ٦٤
منير، عبد الحميد ٢٠١
المهايني، صبحي ٥٨
المهايني، هاشم ١٦٠
الموقع، أبو الفرج ٤٨
مؤمن، إبراهيم ٧٧
المؤيد، بديع ٢٥
المؤيد، سعد الدين ٥٢
المؤيد، واثق ٦٥، ٦٧
الميداني، هشام ٤٩٩
ميرزا، مصطفى ٥٤٠
ميسر، شكيب ٦٧
ميسر، عبد الوهاب ٩٢
ميشو (الجنرال) ٥١
مينا، حنا ٩٨

ن

النائلي، عاصم ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٢
ناصر، محمد ٤٦٥، ٤٦٦
ناظم باشا، حسين ٢٠
نامي، أحمد ٣٤، ٦٤، ٧٧، ٤٣٦
النجار، أبو حمدي ١٢٦
النجار، عارف ١٣٤
النجاري، زكي ٨٩
نجيب، محمد ٤٩٨، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٢٧
النحاس باشا، مصطفى ٩٣، ٢٠١، ٢١٦
النرجس، تركي ٨٩
نصران، شمسي ٨٩
نصور، أديب ٤٠٤
النصولي، محيى الدين ١٦٧، ٤٤٠، ٤٥٩
نظام الدين، عبد الباقي ٤٠٤، ٤٤٨، ٤٩٠، ٥٤٠، ٥٦٤، ٥٦٨
النعساني، بدر الدين ٨١
نعمة، مصطفى ٢٣
النقراشي باشا ٢٢، ٢٣٨، ٣٧٧، ٤١٤
النكدي، عارف ٧١، ٧٢، ٤٢٩
نمر، فارس ١٦٨
النوري، عبده ٥٨
النونو، مطيع ٩٨، ٤٣٠
النيال، صبحي ٦٨

هـ

هارون، أسعد ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٦٥
هارون، عبد الواحد ٩٢
هارون، علي ٢٠٦
هاشم، أحمد يوسف ٥٠٤
الهاشمي، طه ٣٥٤
الهاشمي، فيصل ٦٧
الهاشمي، ياسين ٢٣
هتلر، أودلف ٣٤٢
الهجري، أحمد (الشيخ) ٣٠٥
هنانو، إبراهيم ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٨، ٨٤، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٢٨٣، ٣١٠، ٣٣٦
هنانو، كامل ١٣٤، ١٤٢، ٣٣٦
الهندي، سعيد ١٥٠، ١٥٢
الهنيدي، عبد الرحمن ٤٩٦
الهنيدي، قاسم ٤٩٢
هوتكلوك (الكونت) ١٤٠
هيكل، حسين ٢٣٨
هيلاسلاسي (الأمبراطور) ٢٢٠

و

وادسورث، هنري ٢٧٢
الواعظ، إبراهيم ١٤٢
وصفي، مصطفى ٢٣
الوفائي، أحمد منير ٩٢
وهبي، توفيق ٩٨
ويغان (الجنرال) ٢٩، ٤٢

ي

اليازجي، توفيق ٤٧
ياسين، يوسف ٣٠٤
ياسين، يوسف ٢٠١، ٢٢٦
اليافي، عبد الله ٦٧، ٣٧٣
يحيى (الإمام) ٢٠١، ٢١٦
يحيى، حسن ٢٣
يغمور، أحمد ٥٤
اليوسف، عبد الرحمن ٢٥، ٣٧
اليونس، عبد اللطيف ٩٩، ٤٦٥
اليونس، عيسى ٣٢٣

في وداع الوفد السوري المفاوض أثناء مرورهم بحلب بطريقهم الى باريس ويبدو من اليمين الى اليسار عبد الرحمن الكيالي، فارس الخوري، ميخائيل اليان، هاشم الأتاسي، سعد الله الجابري، جميل مردم، (٢١ آذار/مارس ١٩٣٦)

الجالية السورية تستقبل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في محطة باريس (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧)

الأمير عبد الله بن الحسين وإلى يمينه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ونصوح بابيل أثناء زيارته الى الأردن ويبدو إلى اليمين توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن وفوزي باشا البكري

رياض الصلح في مطار دمشق الدولي يحيط به مجموعة من الصحافيين السوريين واللبنانيين ويبدو سعيد فريحة، زهير عسيران، وجيه الحفار ونصوح بابيل. (١٩٤٧)

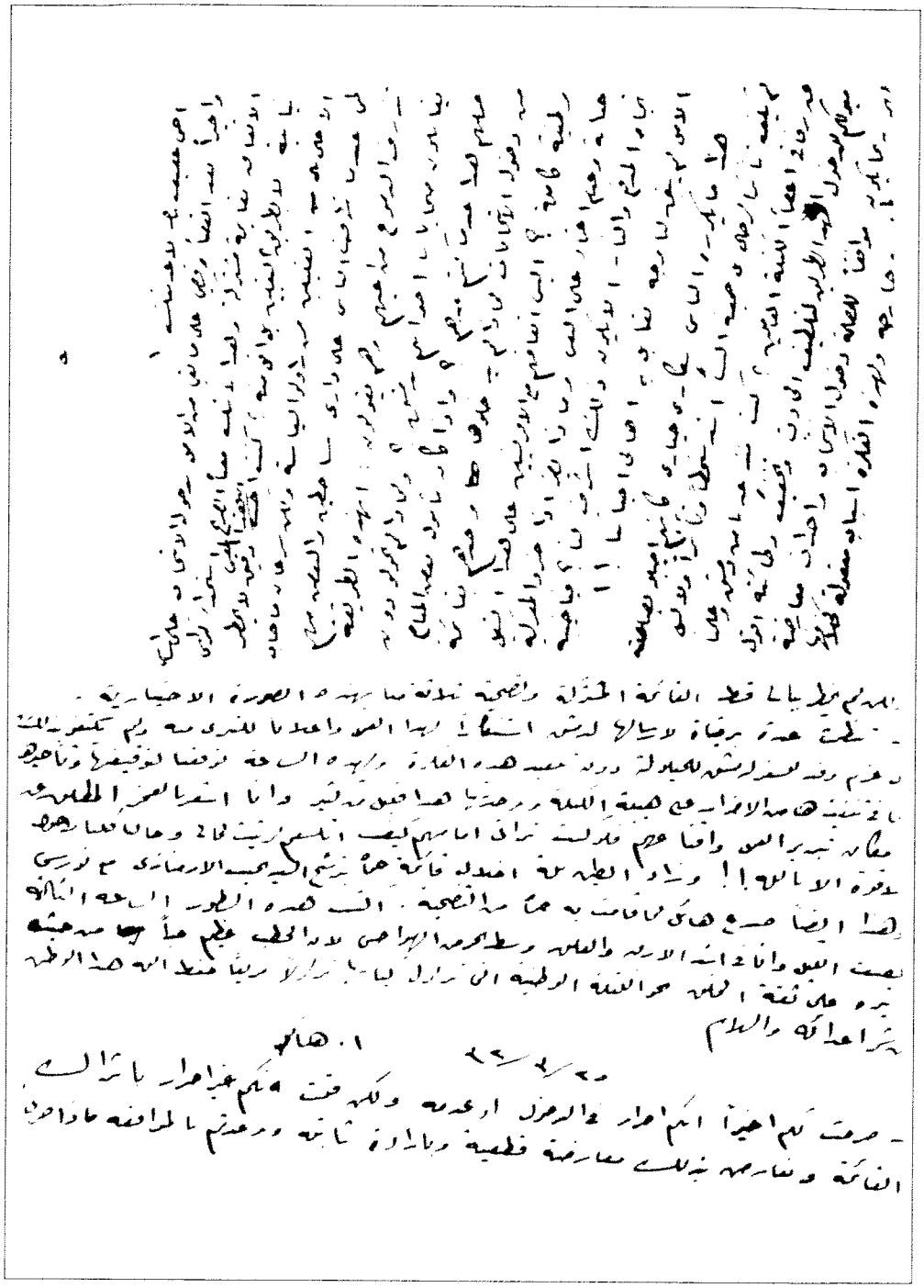

رسالة من ابراهيم هنانو الى عفيف الصلح حول الوضع السياسي في سورية سنة ١٩٣٢

فخامة صبحي بك برقاش رئيس المجلس النيابي

رسم كاريكاتوري لمعالي اللقي بك الخفاز

رسم كاريكاتوري لدولتلي الكبير رياض بك الصلح

النائب الوطني المجاهد نسيب بك البكري

الدكتور توفيق بك الدبكاني

دولة الرئيس الجليل هاشم بك الاتاسي

رسم كاريكاتوري للنائب نجيب بك البرازي

صاحب المعالي الزعيم الكبير ابراهيم بك هنانو

رسم كاريكاتوري لمعالي مظهر باشا ارسلان

رسم كاريكاتوري لزكي بك الخطيب

الدكتور عبد الرحمن بك الكيالي

نصوح بابيل يتوسط فريقاً من موظفي وعمال مطبعة «الأيام» (١٩٤٠)

الفتى مراد الدين أيوب يوزع جريدة «الأيام» في القنيطرة في بداية صدورها

الأمير فيصل بن عبد العزيز يتحدث إلى نصوح بابيل ووجيه الحفار في الأمم المتحدة

نصوح بابيل يتوسط الأمير عبد الإله والملك فيصل ملك العراق

الرئيس الحبيب بورقيبة وإلى يساره نصوح بابيل وفريق من الشباب الدمشقي أثناء زيارتهم إلى تونس

نصوح بابيل مع الأمير عبد الكريم الخطابي ومحمد علي الطاهر

رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا وإلى يمينه نصوح بابيل ومجموعة من الصحافيين السوريين والمصريين

الوفد الصحافي السوري أثناء زيارته إلى مصر ويبدو في الصورة من اليمين يوسف العيسى، معروف الأرناؤوط، نصوح بابيل، وجيه الحفار، نجيب الريّس

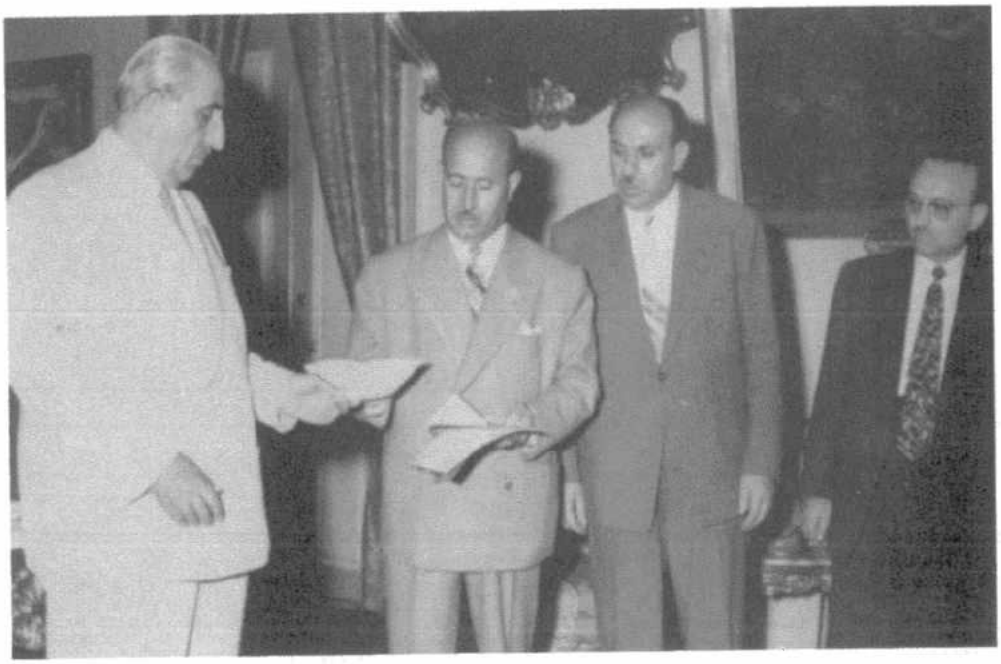

شكري القوتلي، رشاد برمدا، ونصوح بابيل

حسني الزعيم مع مجموعة من الصحافيين ويبدو من اليمين زهير عسيران، عبدالله المشنوق، نصوح بابيل، نجيب الريّس، نذير فنصه

نصوح بابيل يخطب في أسبوع التسلح ويبدو من اليمين شوكت شقير، رشاد برمدا، شكري القوتلي، سعيد الغزي، لطفي الحفار، عبد الرحمن الكيالي

نصوح بابيل يخطب بحضور أديب الشيشكلي ويبدو في الصورة فوزي سلو وخالد العظم

نماذج المناشير التي ألقتها قوات الحلفاء فوق مدينة دمشق (أيار/مايو ١٩٤١)

من قائد القوات المتحالفة
الى سكان دمشق الكرام

اننا داخلون الى مدينتكم، ومرادنا الآن أن نتحاشى القتال فيها.

ولهذا يجب على السلطات المدنية أن تحافظ على الامن والنظام.

وليس هناك أى سبب على الاطلاق يدعو السكان الى الخوف منا . ويجب عليهم أن يحافظوا على هدوئهم وسكينتهم التامين.

ه. م. ولسون
جنرال
قائد قوات حكومة جلالته
في سوريا ولبنان

من قائد القوات المتحالفة
الى سكان دمشق الكرام

اننا لا نرغب في أن تصاب مدينتكم بأى ضرر ، أو أن ينشب قتال فيها.

لقد طلبت الى الجنرال دنتز عن طريق الراديو أن يعلن أن مدينة دمشق ، مدينة مفتوحة ، فاذا قبل طلبى فلن يلحق بدمشق أى ضرر.

أما اذا رفض فنحن غير مسؤولين عن وقوع أى خسارة في الارواح أو الممتلكات.

اننا لا نود ، ولا نرى من الضرورى ، أن نجعل من دمشق ساحة قتال.

والمسؤولية الآن واقعة على عاتق الجنرال دنتز.

ه. م. ولسون
جنرال
قائد قوات حكومة جلالته
في سوريا ولبنان

FRANCAIS DU LEVANT

Depuis quatre jours les avions allemands violent le ciel de la Syrie et occupent ses aérodromes.

L'armistice qui vous enchaînait est déchiré.

L'heure est venue de secouer le joug odieux de l'ennemi.

Saisissez vos armes et libérez la terre que la France a confiée à votre honneur.

GÉNÉRAL CATROUX.

الى الفرنسيين في الشرق
منذ أربعة أيام تحوم الطائرات الألمانية في السماء السورية. وتشغل مطاراتها. الهدنة التي تقيدكم مزقت. لقد حان نزع نير العدو البغيض.
احملوا سلاحكم وحرروا الأرض التي أودعتها فرنسا لشرفكم.
الجنرال كاترو

الجمهورية السورية
وزارة الداخلية
الديوان

RÉPUBLIQUE SYRIENNE
MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
CABINET

N° ٥٤١٦

حضرة السيد نصوحا بابيل المحترم

تسلمت العريضة الموقعة من حضرتكم المؤرخة في ١١ آب ٩٣٢ التي تعلنم بموجبها تنازل السيد رفيق الكزبري وتيسير ظبيان عن امتياز جريدة الايام لكم وعينتم ايدا السيد رشيد الطوخي مديرا مسؤولا وبياناً بذلك اعطيت لحضرتكم هذا الوصل ودمتم محترمين

دمشق في ١١ اغسطس ٩٣٢

وزير الداخلية

(٢٥) ع

تنازلنا عن امتياز جريدة الأيام للسيد نصوحا بابيل وبياناً بذلك

برأسماله عن سهم ... والسهام غيرهم مديون سابقاً تاريخ هذا البيع والبيان

حرر

حاشية: وقد وفت السيد نصوحا بابيل الجريدة قبل له بتسلمها السيد نصوحا بابيل واتفقت له هو موضح في هامشها

وصل البيان

٦ آب ٩٣٢

وثائق انتقال ملكية جريدة الايام الى نصوح بابيل

نصوح بابيل مع الشيخ عبدالله المبارك والشاعر أمين نخلة

نصوح بابيل وإلى يمينه يوسف وهبي وإلى يساره أنور وجدي وحولهم عدد من الضباط السوريين في السفارة السورية في القاهرة (١٩٥٣)

الرئيس جمال عبد الناصر في دار الرئاسة بالقاهرة مع الوفد الصحافي السوري (١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦)

نصوح بابيل

صحافة وسياسة

سورية في القرن العشرين

عاصر الصحافي السوري نصوح بابيل (١٩٠٥ - ١٩٨٦) مرحلة حاسمة من التاريخ العربي الحديث، وكان بحكم موقعه كصاحب ورئيس تحرير جريدة «الأيام» الدمشقية ونقيب للصحافيين، قريباً من الأحداث السياسية التي استطاع أن يعايشها يوماً بيوم.

ويروي نصوح بابيل في مذكراته التي توفي وهو يخط آخر كلمة فيها، بأسلوبه الشيّق، قصصاً من النضال الوطني العربي منذ بداية الثلاثينيات وحتى الوحدة بين سورية ومصر في الستينيات.

كما يتحدث المؤلف في مذكراته عن مشواره مع الصحافة في الوقت الذي بدأت فرنسا فيه توطد استعمارها والشعب يثور على الاحتلال، وعن الثورة السورية الكبرى والنشاط السياسي الذي رافقها. كما يستعرض مرحلة الكفاح المسلح، التي شهدت دساتير وانتخابات مزورة ووزارات، كما شهدت ولادة الكتلة الوطنية والخلاف الذي وقع بين الشهبندر والكتلة الوطنية ومن ثم اغتياله.

ويمر بعهود الشيخ تاج الدين الحسني وعهد شكري القوتلي الأول ثم مفاوضات الاستقلال ومعركة الجلاء، إلى عهد الرئاسة الثانية لشكري القوتلي ثم بداية الانقلابات العسكرية في سورية، من حسني الزعيم إلى سامي الحناوي حتى أديب الشيشكلي، إلى رئاسة القوتلي الثالثة.

ISBN 1869-84-427-0
9 781869 844271

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS